

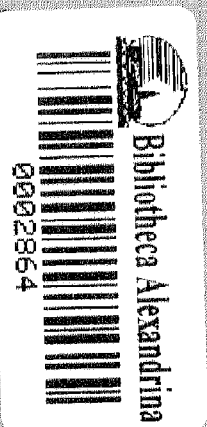
د . فاروق عثمان أباطه

عَدَنُ وَالسِّيَاسَةُ الْبَرِيطَانِيَّةُ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ

١٨٣٩ - ١٩١٨



المكتبة الوطنية والارشيف لجمهورية مصر العربية



د. فاروق عثمان أباطه

عدن السياسة البريطانية في البحر الأحمر

١٨٣٩ - ١٩١٨



المكتبة الحديثة لوزارة التعليم

١٩٨٧

نصدير

يتناول هذا البحث دراسة أثر وجود البريطانيين في عدن على سياستهم في منطقة البحر الأحمر ، في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٩ و ١٩١٨ أي منذ احتلالهم لعدن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وترجع أهمية هذه الدراسة الى ما تلقى من ضوء على التوسع الاستعماري البريطاني في منطقة البحر الأحمر انطلاقا من عدن ، وعلى الدور الذي لعبته شركة الهند الشرقية البريطانية وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية في هذا المجال .

وتعتبر هذه الدراسة حلقة من حلقات التاريخ اليمني والعربي الحديث والمعاصر ، كما انها تمثل حلقة من حلقات تاريخ منطقة البحر الأحمر بجانبها الآسيوي والأفريقي ، فضلا عن كونها حلقة من حلقات دراسة النشاط الاستعماري الأوربي بوجه عام ، والبريطاني بوجه خاص ، في المنطقة المذكورة .

ورغم ان موضوع البحث يعتبر من الموضوعات التي تتصف بأنها موضوعات سياسية ، غير انه في نفس الوقت من الموضوعات التي لا يمكن معالجتها دون اللجوء الى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية ، التي

تساعد على تفسير هذه الأحداث السياسية ، أو بالأحرى التى ترتبط ارتباطا وثيقا بها ، وتكون معها وحدة متكاملة .

ونظرا لطول الفترة التى يتناولها موضوع البحث من الناحية الزمنية ، فضلا عن تشعبه واتصاله بجميع شعوب وأقطار حوض البحر الأحمر العربية والافريقية ، وبالقوى الأجنبية المختلفة التى دخلت مع هذه الشعوب وتلك الأقطار فى علاقات متشابكة ومتنوعة ، فقد اقتضى الأمر منى ان افكر فى اختيار أفضل منهج يتفق ومعالجة مثل هذا الموضوع ، معالجة علمية صحيحة .

وقد رأيت أن أقسمه الى مراحل زمنية قصيرة نسبيا ، تتضمن كل منها فترة محدودة ، وموضوعا فرعيا قائما بذاته . ولهذا لم تكن هذه المراحل متساوية من الناحية الزمنية ، كما لم تكن متساوية أيضا من الناحية الموضوعية . اذ أن هذه المراحل الزمنية ، وتلك الموضوعات الفرعية ، التى يتشكل منها قوام البحث وهيكله والاطار العام له ، ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة التطورات ، وبمدى الفترات التى استغرقتها ، للانتقال من مرحلة الى أخرى .

وترجع أهمية هذا التقسيم الى انه أتاح الفرصة لتعميق دراسة كل مرحلة على حدة ، مع توضيح جميع نواحيها المختلفة ، وإن كان هذا لم يتعارض مع ربط جميع هذه المراحل بعضها ببعض ، بحيث يكون البحث بتقسيماته الزمنية والموضوعية وحدة متكاملة .

ولم يكن هذا بالأمر الذى يخلو من كل صعوبة ، اذ اننى بذلت جهدى للتخلص من سطوة المادة التاريخية التى جمعتها ، كما بذلت جهدى أيضا لأحكام السيطرة عليها قدر طاقتى ، حفاظا على وحدة الموضوع وتماسكه .

وقد قسمت هذا البحث الى مقدمة وسبعة فصول ، تناولت فى المقدمة دراسة « الملامح العامة المميزة لمنطقة البحر الأحمر وليناء عدن العربى العام » . دعت الحاجة الى تلك المقدمة لإبراز أهمية البحر الأحمر كطريق ملاحى دولى هام بين أوروبا وبلاد الشرق من جهة ، وأهمية عدن باعتبارها ميناء بحريا ممتازا يتحكم فى هذا الطريق من جهة أخرى . وهو أمر يساعد كثيرا فى تفسير نقاط البحث ، والتعميق فى تحليل احداثه .

وكان طبيعيا أن أتناول فى الفصل الأول دراسة الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر قبيل احتلال بريطانيا لعدن فى سنة ١٨٣٩ . وتبرز

أهمية هذا الفصل في التعرف على الجذور التاريخية لنشاط البريطانيين في منطقة البحر الأحمر ، وتحديد طبيعة هذا النشاط وأساليبه المختلفة عن طريق مقارنته بطبيعة وأساليب نشاط القوى الاستعمارية الأخرى ، التي سبقته وعاصرتة في تلك المنطقة ، مع توضيح موقف القوى الوطنية والقوى الإسلامية المعاصرة إزاءها .

وقد تناولت في الفصل الثاني دراسة موضوع « سيطرة بريطانيا على عدن لرعاية مصالحها في البحر الأحمر في سنة ١٨٣٩ » مبتدئا بدراسة دوافع البريطانيين المختلفة لتحقيق ذلك . وكانت بريطانيا قد وجدت لزما عليها تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ضرورة السيطرة على عدن ، بعد ان أكدت تقارير خبرائها من رجال البحرية الهندية البريطانية ، وتقارير ممثلها في بلاد الشرق ، والرغبة الملحة لدى حكومة الهند البريطانية ، ضرورة السيطرة على هذا الميناء الحيوى الهام . وكانت دوافعها تتلخص في استخدام عدن محطة لتزويد البواخر البريطانية بالفحم والمياه والمؤن اللازمة ، الى جانب اتخاذها مركزا لوقف توسع محمد على وتصفية نفوذه في الجزيرة العربية ، حتى لا يهدد طريقى مواصلاتها الى الشرق عبر الخليج العربى والبحر الأحمر . كما كانت بريطانيا تهدف عن طريق سيطرتها على هذا الميناء الى تحطيم احتكار الأمريكيين لتجارة البن اليمنى ، والاستحواذ عليها بوجه خاص ، وعلى التجارة اليمنية بوجه عام - هذا فضلا عن اتخاذ عدن قاعدة دفاعية أمامية لمواجهة المنافسة الضارية من قبل روسيا القيصرية التي كانت تسعى للوثوب على المصالح البريطانية عبر ايران من جهة ، ومن ثبل فرنسا التي كانت تتسلل لتحقيق غايتها بضرب بريطانيا في الشرق عبر مصر من جهة أخرى ، هذا فضلا عن مواجهة الدور الذى كانت تلعبه النمسا لكسب بعض مناطق النفوذ فى البحر الأحمر وخليج عدن فى ذلك الحين .

ثم تتبعت أساليب الضغط السياسى والحربى التى اتبعتها البريطانيون ليمهدوا السبيل لسيطرتهم على عدن ، وعند ما فشلت هذه الأساليب فى تحقيق غايتهم . انتهى بهم الأمر الى السيطرة عليها بالقوة ، فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ ، على الرغم من المقاومة الباسلة التى قام بها اليمنيون دفاعا عن مدينتهم .

وقد تناولت في الفصل الثالث دراسة معالم « سياسة البريطانيين فى عدن والمنطقة المحيطة بها عقب الاحتلال فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٩ و ١٨٦٩ وهو تاريخ فتح قناة السويس » ، موضعا حرص البريطانيين على تدعيم سيطرتهم على مدينة عدن ذاتها ، وتصديهم لكل المشكلات التى واجهتهم ، بكل ما تتميز به السياسة البريطانية من مرونة ودهاء . كما أوضحت كيف اتجهوا بعد ذلك الى الاستفادة من وجودهم فى عدن ، بجعلها مركزا للتوسع ، وقاعدة للانطلاق ،

لبسط النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية من جهة ، وفي حوض البحر الأحمر بجانبيه الآسيوى والأفريقي من جهة أخرى . وقد أظهرت كيف فرض عليهم هذا الاتجاه الوقوف في وجه كل المحاولات العربية المحلية التي قاومت وجودهم في المنطقة في بداية الأمر . كما فرض عليهم ذلك أيضا التصدى لأية محاولة تقوم بها أية قوى أجنبية لمنافستهم هناك . وقد حرصت بريطانيا منذ البداية على تصفية النفوذ المصرى المجاور لها في تهامة اليمن ، حتى أجبروا المصريين عن طريق السياسة الدولية ، على الخروج من هناك في سنة ١٨٤٠ . كما حرصت بريطانيا على فرض نفوذها على القبائل المجاورة لعدن بجنوب اليمن ، بكافة الوسائل والأساليب ، مما حقق للبريطانيين حرية الحركة لتحقيق تطلعاتهم الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر ، متخذين من عدن نقطة تجمع ، وبرج مراقبة ، ومركز انطلاق .

وقد تناولت في الفصل الرابع دراسة « معالم السياسة البريطانية في البحر الأحمر بعد احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ وحتى فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ » موضعا كيف أصبح السبيل ممهدا أمام بريطانيا لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر ، انطلاقا من عدن ، بعد أن دعمت وجودها هناك . وقد أظهرت كيف اصطدم البريطانيون في بداية الأمر بحقوق السيادة العثمانية في المنطقة المذكورة ، وكيف وقفوا موقف الرقيب المنافس لنشاط المصريين على ساحل بلاد العرب من جهة . وعلى طول الساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن والساحل الشرقى لأفريقيا من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أن البريطانيين في عدن كانوا يربقون بكل يقظة وحذر التحركات الفرنسية الاستعمارية المنافسة لهم في منطقة البحر الأحمر وخاصة في الحبشة والصومال ، فانهم قد أحسوا بأن التهديد الحقيقى للمصالح البريطانية في المنطقة المذكورة حينذاك كان صادرا عن مصر ، التي اتجهت الى توحيد كل البلاد الواقعة في شمال شرق أفريقيا في كتلة واحدة ، وعمدت الى التوغل في أعالي النيل وهضبة البحيرات الاستوائية ، الى جانب ما كانت تبذل من جهد للامتداد على السواحل الغربية للبحر الأحمر وخليج عدن ، ومواصلة السير جنوبا على الساحل الشرقى لأفريقيا ، هادفة اعطاء هضبة البحيرات مخرجها الطبيعى الى الجنوب من بلاد الصومال ، توطئة للنهوض بتلك المنطقة . بينما كانت المصالح الفرنسية في منطقة البحر الأحمر في معظمها قبيل فتح قناة السويس ، غير رسمية في مظهرها ، فضلا عن انها لم تكن تستند الى قوة كبيرة في ذلك الحين . ومن هنا اتخذ البريطانيون في عدن موقفا معاديا ازاء النشاط المصرى هناك ، ولهذا أجبرت بريطانيا مصر -- فيما بعد -- على قبول المعاهدة البريطانية المصرية بشأن سواحل الصومال في سنة ١٨٧٧ ، ثم عملت على تصفية النفوذ المصرى والتخلص منه تدريجيا عقب سيطرتها على مصر في سنة ١٨٨٢ .

وكان على البريطانيين في عدن في نفس الوقت ، أن يخوضوا تجارب عديدة مع أهالي البلاد الأصليين في منطقة البحر الأحمر ، كان أبرزها مع الأحباش في عامي ١٨٦٧ و ١٨٦٨ ، الذين حرصوا على أن يكون لتجارهم منفذ طبيعي على البحر الأحمر ، يربطها بحركة التجارة العالمية . وقد استفاد البريطانيون من وجودهم في عدن عند ما وجهوا حملتهم على الحبشة في العامين المذكورين ، مما أكد لهم أهمية عدن الاستراتيجية البالغة في تحقيق تطلعاتهم الاستعمارية في القارة الأفريقية ، فضلا عن أهميتها في أحكام سيطرتهم على الطريق الملاحي البحري عبر البحر الأحمر في ذلك الحين .

أما الفصل الخامس فقد خصصته لدراسة « تطور السياسة البريطانية في عدن والبحر الأحمر بعد فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وحتى احتلال بريطانيا لمصر في سنة ١٨٨٢ » . وقد أوضحت في بداية هذا الفصل تطور موقف البريطانيين من معارضة مشروع القناة باعتباره مشروعا فرنسيا ، وحتى يتجنبوا إثارة مشاكل بوسفور جديد ، إلى الترحيب بهذا المشروع ومحاولة السيطرة عليه بعد انجازه ، وذلك بعد أن تبينوا مدى فائدته للمصالح البريطانية . إذ أن فتح القناة كان له أعمق الأثر على مجريات الأحداث التاريخية في منطقة البحر الأحمر ، وفي ميناء عدن الهام ، بشكل يبعد عن تصور أي شخص يعاصر تلك الفترة . فقد أدت حملة البريطانيين على الحبشة في عامي ١٨٦٧ و ١٨٦٨ ، وما أعقبها من فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ، إلى تحول نظرة البريطانيين بالنسبة لعدن من اعتبارها مجرد محطة لتزويد السفن البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها ، إلى الاقتناع الكامل ، لدى جميع الأطراف والمستويات المسئولة ، في بريطانيا والهند وعدن ، بأهميتها كقاعدة استراتيجية بحرية وعسكرية للبريطانيين في منطقة البحر الأحمر . وقد عمدت السياسة البريطانية إلى السيطرة على مصر والقناة ، باعتبارها المفتاح الشمالي للبحر الأحمر ، في الوقت الذي احتفظت فيه بسيطرتها المتزايدة على عدن والمنطقة المحيطة بها ، باعتبارها المفتاح الجنوبي لهذا البحر .

وهنا ظهرت الرغبة جامحة لدى الفرنسيين لأن تكون لهم محطة بحرية في منتصف هذا الطريق ، الذي أصبح أقصر وأسهل طرق للملاحة البحرية ، يصل غرب أوروبا بالشرق الأقصى بعد فتح القناة . وكانت فرنسا ترغب في أن تكون هذه المحطة قاعدة بحرية قائمة بذاتها ، ومستقلة عن القاعدة البريطانية في عدن ، حتى لا تقع تحت سيطرة بريطانيا ، أو تتعرض لتحكمها إذا ما تآزمت الأمور بين الدولتين . ومن هنا كان شراء فرنسا لميناء أوبوك في سنة ١٨٦٢ - البداية الأولى لمستعمرة الصومال الفرنسي - من أجل تحقيق تلك الغاية . غير أن الفرنسيين لم يستفيدوا من أوبوك ، الا عند تآزم المسألة المصرية ، بعد احتلال بريطانيا لمصر في سنة ١٨٨٢ ، وتدخل السياسة البريطانية في الشؤون المصرية ، واجبارها الحكومة القاهرة على اتخاذ قرار بشأن « ملحقاتها » في سواحل البحر الأحمر

وخليج عدن حينذاك . ولم يسبق ذلك سوى محاولة الفرنسيين للسيطرة على منطقة « الشيخ سعيد » الواقعة غربى عدن ، والمطلة على مضيق باب المندب من ناحية الشرق سنة ١٨٦٩ . غير ان البريطانيين فى عدن أحبطوا محاولتهم هذه ، حتى لا يتعرض الوجود البريطانى فى جنوب البحر الأحمر لأى خطر .

وفى نفس الوقت انتهز الأتراك العثمانيون فرصة فتح قناة السويس ، التى قربت المسافة بين عاصمتهم وسواحل البحر الأحمر ، مما ساعدهم على احكام قبضتهم على الحجاز . كما وجهوا حملتهم على اليمن ، التى أقامت الحكم العثمانى فى صنعاء من جديد فى سنة ١٨٧٢ ، أى بعد فتح قناة السويس بثلاث سنوات ، ثم زحفت قواتهم جنوباً على مقربة من عدن . وهنا سارع البريطانيون هناك الى عقد معاهدات « الحماية » مع سلاطين وأمراء المنطقة المحيطة بهم فى جنوب اليمن ، ولم يكتفوا بمعاهدات « الصداقة والولاء » التى سبق أن عقدوها معهم عقب احتلال عدن ، بعد أن استنفدت كل أغراضها .

وكان على البريطانيين فى عدن أن يواجهوا أيضاً تطلعات الإيطاليين التى كانت أنظارهم منسلطة حينذاك على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، منذ أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر . وبعد أن دأبت بريطانيا حتى نهاية السبعينات من القرن المذكور على معارضة اعتداءات الطليان على حقوق مصر فى البحر الأحمر ، فان هذا الموقف لم يلبث أن تبديل فى أوائل الثمانينات من نفس القرن ، وصارت حكومة لندن لا تجد غضاضة فى العمل على تشجيع الطليان ليمدوا نفوذهم الى هناك . ويرجع سبب هذا التغير الى اشتداد المنافسة بين بريطانيا وفرنسا على الاستعمار فى منطقة البحر الأحمر ، وفى القارة الأفريقية بوجه عام ، الأمر الذى جعل البريطانيين يصانعون إيطاليا ليحسروا نشاط الفرنسيين المنافس على مقربة من قاعدتهم البريطانية فى عدن فى ذلك الحين .

وقد تناولت فى الفصل السادس دراسة « موقف البريطانيين فى عدن ازاء التنافس الدولى فى منطقة البحر الأحمر فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٨٢ و ١٩١٤ » فأوضحت مدى حرص السلطات البريطانية فى عدن على الاستفادة من الوضع الناتج عن احتلال القوات البريطانية لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، وما أعقب ذلك من تدخل فى شئون السودان والممتلكات المصرية الأخرى فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن . وقد أظهرت أن البريطانيين بعد أن عقدوا معاهدة عدوه مع الأحباش والمصريين فى سنة ١٨٨٤ ، فانهم قد سيطروا على مينائى زيلع وبربرة بعد أن أجلبوا المصريين عنهما فى نفس السنة، وعن هررفى السنة التالية . وقد ضمنوا بذلك استمرار تزويد عدن بالمواد الغذائية من الساحل الصومالى المواجه ، والحيولة دون توغل النفوذ الفرنسى جنوباً على الساحل الشرقى لأفريقيا . هذا فى الوقت الذى وطدوا فيه أيضاً

نفوذهم في السودان بعقد اتفاقية الحكم الثنائي مع مصر في سنة ١٨٩٩ ، كما تعاطفوا مع أصدقائهم الطليان ، حتى سيطروا على الساحل الغربي للبحر الأحمر الممتد من عصب الى مصوع ، والذي كان تابعا لمصر وعرف فيما بعد بمستعمرة أريتريا في سنة ١٨٩١ . وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك - كما سبق أن أوضحت - الى الحيلولة دون امتداد النفوذ الفرنسي المنافس لها والمتمركز في أوبوك وتاجورة ليسيتر على هذا الساحل ، بينما لم يكن الطليان حينذاك يشكلون خطرا على المصالح البريطانية هناك ، بالقدر الذي كان يشكله الفرنسيون في ذلك الحين .

أما على الساحل الشرقي للبحر الأحمر فقد حرصت السلطات البريطانية في عدن على تدعيم علاقاتها مع السلاطين والأمراء في جنوب اليمن . حتى لا ينحازوا الى جانب الأتراك والعثمانيين في ولاية اليمن العثمانية ، بل ان هذه السلطات بذلت جهودها لوضع خط للحدود بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني هناك ، حتى تؤمن وجودها في عدن . ونجحت في تحقيق ذلك في سنة ١٩١٤ .

وبعد أن توترت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ووصلت الى ذروتها في حادثة فاشودة في سنة ١٨٩٨ ، ثم تحسنت فيما بعد بعقد الاتفاق الودي بين الجانبين في سنة ١٩٠٤ ، فقد بدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل العلاقات البريطانية الفرنسية انعكست بطبيعة الحال على منطقة البحر الأحمر ، وعلى موقف البريطانيين في عدن حينذاك . وكان من عوامل توثيق تلك العلاقات بين الجانبين وتدعيمها ظهور المنافسة الألمانية ، وخاصة بعد أن تحالف العثمانيون مع الألمان في سنة ١٩١٤ . وظهرت خطورة هذا التحالف على المصالح البريطانية في البحر الأحمر نظرا لوجود القوات العثمانية في الحجاز واليمن ، على مقربة من القاعدة الحيوية البريطانية الهامة في عدن في ذلك الحين .

وقد خصصت الفصل السابع والأخير من هذا البحث لدراسة معالم « السياسة البريطانية في عدن والبحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى » ، وقد أوضحت في هذا الفصل كيف ان قيام تلك الحرب في سنة ١٩١٤ واستمرارها حتى سنة ١٩١٨ قد أحدث تأثيرات عميقة على الأوضاع القائمة في منطقة البحر الأحمر ، وعلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا هناك ، وخاصة في قاعدتها الهامة في عدن ، وذلك ازاء الدول الأوروبية الصديقة أو المعادية من جهة ، وازاء الدولة العثمانية التي تحالفت مع الألمان من جهة أخرى . وأيضا ازاء القوى المحلية التي كانت تتطلع لنيل استقلالها من جهة ثالثة .

وقد أظهرت كيف أن منطقة البحر الأحمر أصبحت ساحة للصراع بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) من جهة ، ودول وسط أوربا (ألمانيا والنمسا والمجر) المتحالفة مع الدولة العثمانية من جهة أخرى ، وان انحصر

الصراع في المنطقة بالدرجة الأولى بين البريطانيين والعثمانيين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، في اليمن والحجاز على السواء . وقد أوضحت كيف لعبت بريطانيا دورا خطيرا للسيطرة على منطقة البحر الأحمر مستفيدة غاية الاستفادة من وجودها في عدن ، مما ساعدها كثيرا على تنفيذ استراتيجية أدت الى ترجيح كفتها في هذا الميدان ، بعد أن استقطبت بعض زعماء المنطقة وجذبهم للوقوف الى جانبها ، أمثال سلطان العبادلة في لحج ، ومحمد الادريسي في عسير ، والشريف حسين في الحجاز على وجه الخصوص . هذا فضلا عن الدور الذي لعبه الأسطول البريطاني في عدن ، والذي كان يقوم بمهام استراتيجية عديدة ومتنوعة في البحر الأحمر وخليج عدن فضلا عن بحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي ، طوال سني الحرب ، مستفيدة من امكانات عدن وموقفها الاستراتيجي الهام ، لتحقيق المصالح البريطانية ، وهو ما تبينته من خلال تقارير المقيمين السياسيين البريطانيين ، وضباط البحرية والمخابرات البريطانية في عدن ، أثناء فترة الحرب .

وأخيرا فقد أوضحت كيف تمكنت بريطانيا من تقويض دعائم سلطة الأتراك العثمانيين وسيادتهم ، في منطقة البحر الأحمر نهائيا ، في نهاية الحرب العالمية الأولى ، واستسلمت قواتهم في سنة ١٩١٨ للمقيم السياسي البريطاني في عدن ، بعد أن ظلت سلطتهم وسيادتهم قائمتين في تلك المنطقة ، قرابة أربعة قرون من الزمان ، ما بين فترات قوه في بعض الأحيان ، وفترات ضعف في الأحيان الأخرى ، وبذلك تمكنت بريطانيا من تأمين قاعدتها الحيوية في عدن ، التي كان الأتراك العثمانيون قد هددوها بعد سيطرتهم على منطقة لحج الواقعة في شمالها مباشرة في سنة ١٩١٥ . كما أعادت بريطانيا سلطان لحج الى عرشه ، حتى تحفظ ماء وجهها أمام زعماء المنطقة الذين تعهدت لهم بالحماية بما يحفظ ولائهم لها ، ويؤمن وجودها في عدن ، وفي منطقة البحر الأحمر على السواء . بل ان بريطانيا انتهزت أيضا فرصة تردد الأتراك في شمال اليمن ، في تسليم قواتهم في نهاية الحرب ، فسارعت بالسيطرة على ميناء الحديد ، لكي يكون ورقة رابحة في يدها ، تساوم بها الامام يحيى ، الذي أصبح وريثا شرعيا لحكم العثمانيين في اليمن ، حتى لا يشكل هو الآخر خطرا جديدا على المصالح البريطانية في المنطقة المحيطة بـ عدن ، والتي كان يعتبرها الامام ضمن ممتلكاته ولهذا فقد سلم البريطانيون ميناء الحديد لقمة سائغة لمنافسة الادريسي ، الذي تعاون معهم في طرد الأتراك العثمانيين من اليمن ، والذي استمر على ولائه لبريطانيا حتى نهاية عهده .

وهكذا تمكن البريطانيون من تحقيق أهدافهم في منطقة البحر الأحمر انطلاقا من وجودهم في عدن ، التي كانت برج مراقبة ، ومركز تجمع ، وقاعدة انطلاق لتحقيق المصالح البريطانية ، على أهم طريق للمواصلات بين بريطانيا وبلاد الشرق . كما ان المميزات الخطيرة التي انتفعوا بها نتيجة لوجودهم في

ذلك الميناء الحيوى الهام ، قد زادت من تأكيد أهميته البالغة للمصالح البريطانية ، فى شتى المجالات ، الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وبلغ ذلك أقصى مداه - فى فترة البحث - أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال ، الى زيادة تشبث البريطانيين بوجودهم فى عدن ، وبالبقاء فيها والحفاظ عليها أطول مدة ممكنة ، حتى كانت بالفعل هى آخر نقطة اضطروا للتخلي عنها فى المنطقة المذكورة - على نحو ما حدث فيما بعد فى سنة ١٩٦٧ ، وذلك بعد أن أصبحت ، نتيجة لأهميتها ، - كما ورد على لسان هارولد واتكنسون وزير الدفاع البريطانى فى تصريح له فى شهر مارس سنة ١٩٦٢ - إحدى القواعد الثلاث الرئيسية التى اعتمدت عليها الاستراتيجية الحربية لبريطانيا فى العالم ، بينما كانت القاعدتان الأخريان حينذاك فى بريطانيا وسنغافورة .

ولا أدل على أهمية عدن العربية فى تاريخنا العربى المعاصر ، من ذلك الدور الذى قامت وتقوم به ، فى استقبال وصيانة وتموين ، القطع البحرية لأسطول مصر العربية ، التى أغلقت مضيق باب المندب فى وجه أية سفن تتجه لأعدائنا الصهاينة فى فلسطين المحتلة ، عبر البحر الأحمر ، أثناء حرب رمضان المجيدة . مما يؤكد أهمية الدور ، الذى يمكن لهذا الميناء العربى الهام ، ان يقدمه ، فى خدمة الاستراتيجية العربية المعاصرة ، وتحقيق أهدافها .



وأجد من واجبى أن أشير بإيجاز تام الى مصادر البحث ومستنداته . تلك المصادر التى تميزت بتعدد نوعياتها ، وتباين اهتماماتها ، كما انها ضمت القديم والمعاصر والمستحدث بالنسبة للفترة الزمنية الخاصة بموضوع البحث ، ولهذا فقد احتاج كل منها معالجة خاصة عند الرجوع اليه والأخذ عنه ، كما احتاج أيضا كل منها يقظة وحرصا شديدين ، نظرا لاختلاف أجناس كتابها ، وتباين ثقافتهم وأهدافهم ، وتقديراتهم للأمور ، فضلا عن تنوع لغاتهم ، وأساليب تعبيرهم ، وأوضاع بيئتهم . ورغم ان معالجة هذه المجموعة من المصادر لا تخلو بطبيعة الحال من الصعوبات والمشاق ، الا أننى كنت أستلهم من وراء ذلك قوة لموضوع البحث ، وأصالة لمادته ، وموضوعية لمنهجه . وسوف أشير فيما يلى الى نوعيات المصادر التى اعتمدت عليها فى تقصى الحقائق حول موضوع البحث .

فقد اعتمدت على مجموعة من المخطوطات اليمنية ، التى أفادتني كثيرا فى التعرف على طبيعة الأوضاع القائمة فى عدن ومنطقة البحر الأحمر ، عند وصول أول تيارات المد الاستعماري الأوربي بصفة عامة ، والبريطاني بصفة خاصة ، فى مطلع العصر الحديث ، وموقف القوى العربية والاسلامية فى مواجهة هذه

التيارات ، عند السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وجزيرة العرب ، حيث خط
المواجهة الأول مع الغزاة المستعمرين من ناحية الجنوب .
كما افنى اعتمدت أيضا على مجموعات من الوثائق القومية بالقاهرة
(محفوظات عابدين التي نقلت الى القلعة ، وتنتظر نقلها الى المبنى الجديد
بكورنيلش النيل) . وقد وجدت الاجابة فيها على التساؤلات المتعلقة بسياسة
مصر في البحر الأحمر ، وموقفها ازاء القوى المحلية والأجنبية ، وخاصة ازاء
النشاط البريطاني المنطلق من عدن ، أثناء القرن التاسع عشر ومطلع القرن
العشرين .

على أن قوام هذا البحث يرتكز أساسا على الوثائق البريطانية الرسمية ،
غير المنشورة والمنشورة ، والمحفوظة أصولها بدار المحفوظات البريطانية
العامية . « Public Record Office » وبمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن
« India Office Library and Recorder » وهي الوثائق المتعلقة بكل من وزارة
الخارجية البريطانية من جهة ، وشركة الهند الشرقية التي تحولت في سنة
١٨٥٨ الى وزارة الهند البريطانية من جهة أخرى .

كما استعنت بمجموعات من وثائق البرلمان البريطاني والبحرية
البريطانية ، هذا بالإضافة الى مجموعات من الوثائق الفرنسية ، فضلا عن
الوثائق الايطالية والالمانية والاسبانية والتركية المترجمة والتي أتيح لها
النشر ، وتتصل اتصالا وثيقا بموضوع البحث .

كما أفادتنى كثيرا تلك المجموعة من المصادر المنشورة العربية والأجنبية
المتعلقة بموضوع البحث ، وفي مقدمتها الرسائل والبحوث العلمية التي تلقى
ضوءا على بعض جوانب الموضوع ، والتي تعالج كثيرا من القضايا بمنهج علمي
موضوعي الى حد كبير . كما ضمت الكثير من المؤلفات المعاصرة التي كتبت
بأقلام شخصيات عربية وأجنبية ، اشتركت في صنع الأحداث ، أو اتصلت
بها اتصالا وثيقا ، ومن بينها تلك المؤلفات التي كتبها بعض المقيمين السياسيين
البريطانيين في عدن ، والتي يغلب عليهم فيها بوضوح ، تحيزهم لأهدافهم
الاستعمارية ، مما يستلزم في معالجتها كل يقظة وحذر . هذا فضلا عن مؤلفات
أساتذة التاريخ العرب والأجانب ، وخاصة البريطانيين ، ومنها ما صدر بعد
جلاء البريطانيين عن عدن في سنة ١٩٦٧ ، والأخيرة لا تخلو من تحيز واضح
للمصالح البريطانية .

ثم كانت كتب الرحالة على اختلاف جنسياتهم ومشاربهم ذات قيمة كبيرة
في توضيح بعض المواقف والواقع والأحداث . كما كانت الدوريات العربية
والأجنبية عاملا مساعدا في ربط الأحداث بعضها ببعض ، والقاء مزيد من
الضوء عليها ، وتوضيح وجهة نظر الراى العام عنها ، وذلك بعد تخليصها

من نزعات التحيز الى جانب دون آخر ، وتصفيتهما من شوائب الاثارة والتهويل .
والتهويل .

أما بالنسبة للملاحق البحث ، فقد الحققت به ثلاثة ملاحق ، يوضح أولها الهيكل التنظيمي لشركة الهند الشرقية البريطانية ، ويوضح ثانيها الهيكل التنظيمي لوزارة الهند البريطانية ، بما يظهر صلتها بعدن وبمنطقة البحر الأحمر على السواء . أما الملحق الثالث فيوضح أسماء وسنى حكم المقيمين السياسيين البريطانيين الذين توالوا على حكم عدن أثناء فترة البحث .

كما أرفقت بالبحث أيضا أربع خرائط توضيحية لبناء عدن الحيوى الهام ، ولابراز موقعة بين السويس وبومباي ، ولتوضيح التقسيمات السياسية الناتجة عن نشاط البريطانيين المنطلق من عدن فى منطقة البحر الأحمر أثناء فترة البحث .

وبهذا العرض آكون قد أشرت الى أهمية موضوع البحث ، والمنهج الذى اتبعته فى اعداده ، وفحوى مقدمته وفصوله ، والملاحق العامة لمصادره المخطوطة والوثائقية ، والبحوث والمؤلفات المنشورة وكتب الرحالة والدوريات ، فضلا عن توضيح أهمية الملاحق والخرائط التى رأيت إلحاقها بالبحث استكمالا للفائدة . وقد قدمت هذا البحث لقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ونلت به درجة الدكتوراه فى الآداب بمرتبة الشرف فى نهاية عام ١٩٧٤ .

★ ★ ★

وانه ليشرفى أن أقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذى الدكتور محمد محمود السروجى ، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية الذى أشرف على أثناء اعدادى لهذا البحث ، مقدرا توجيهاته السديدة ، وتشجيعه المثر ، ومتابعته الدقيقة والمستمرة لكل ما توصلت اليه من نتائج ، سواء أثناء وجودى فى مصر أو فى عدن ، حتى أنجزت مهمتى . كما يشرفنى أيضا أن أتوجه بخالص الشكر لأستاذى الدكتور صلاح الدين العقاد والدكتور السيد رجب حراز أستاذى التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس والقاهرة اللذين اشتركا مع الأستاذ المشرف فى مناقشة هذا البحث ، مقدرا توجيهاتهما السديدة .

ويمنى كثيرا أن أنوه بالمساعدات العلمية التى تلقيتها من أساتذة التاريخ بجامعةاتنا المصرية ، الذين تفضلوا وسمحوا لى بحضور جلساتهم العلمية ، وقدموا لى كل عون لانجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر أستاذى الفاضل الدكتور عبد العزيز نوار ، الذى تفضل وساعدنى فى الحصول على مجموعة من مجموعات الوثائق البريطانية المصورة ، التى اعتمدت عليها فى دراستى ، فلسيادته ولأستاذتى الأفاضل خالص شكرى وعميق تقديرى .

كما أتقدم بخالص شكري وتقديرى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشقيقة ، على تفضلها بدعوتى لزيارة عدن شهرى ابريل ومايو سنة ١٩٧٠ ، ضمن بعثة من المتخصصين فى تاريخ اليمن بالجامعات المصرية ، للمشاركة فى وضع خطة لتجميع التراث اليمنى ، وتأسيس مركز للمخطوطات والوثائق فى عدن ، مما ساعدنى على ربط الجانب العلمى النظرى ، بالجانب العلمى الميدانى . كما طلبت جمهورية اليمن الديمقراطية من جمهورية مصر العربية ايفادى للعمل محاضرا للتاريخ اليمنى بكلية التربية العليا بجامعة عدن خلال الأعوام الأربعة السابقة . فكان لى شرف الاشتراك مع الاخوة اليمنيين فى وضوح أول منهج للتاريخ الوطنى وتدرسه فى اليمن الديمقراطية ، بعد أن كانت مناهج التاريخ هناك مركزة حول تاريخ الامبراطورية البريطانية قبل الاستقلال . بل كان لى أيضا شرف الاشتراك مع الاخوة اليمنيين أثناء تلك الفترة فى أعمال المركز اليمنى للأبحاث الثقافية بـعدن الذى يعنى باحياء التراث اليمنى . وقد ساعدنى هذا العمل ، فضلا عن وجودى على مسرح الأحداث التى كتبت عنها - بكل ما يزر به هذا المسرح من مواقع أثرية ، ومصادر مخطوطة ووثائقية ، وعلاقات انسانية - على التعرف على أشياء ومعلومات ما كنت أحظى بمعرفتها بمثل ما توفر لى ، لو لم تتح لى هذه الفرصة .

ولا يفوتنى أن أشكر الاخوة العاملين فى المكتبات الجامعية والعمامة بالقاهرة والاسكندرية وبخاصة بدار الكتب المصرية ، وبدار الوثائق القومية ، وبمكتبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبمكتبتى معهد المخطوطات ومعهد الدراسات العربية التابعين لها بالقاهرة . كما أشكر أيضا الاخوة العاملين بالمكتبة العامة بالكل ، ومكتبة مساوطة بـعدن ، وبمكتبة وزارة الثقافة والسياحة باليمن الديمقراطية . فلسيادتهم جميعا ، ولزملائى المهتمين بالدراسات اليمنية ، وللأخوة الأعزاء من أبناء اليمن الشقيق الذين ساعدونى وشجعونى لانجاز بحثى هذا ، ولغيرهم كثيرين ، خالص الشكر والتقدير .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد أسهمت ببعض الواجب فى خدمة التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة البحر الأحمر . بجانبها الآسيوى والأفريقى ، ولليمن الشقيق على وجه الخصوص .

والله ولى التوفيق

د . فاروق عثمان أباطة

ABBREVIATIONS بيان المختصرات

— P.R.O.	: Public Record Office.
— F.O.	: Foreign Office Records.
— I.O.L.	: India Office Library and Records.
— E.I.C.	: The East India Company.
— I.B.	: India Board (Ruling body of the East India Company).
— I.O., B.P.S.C.	: India Office, Bombay Political and Secret Consultations.
— I.O., B.S.L. and E.	: India Office, Bombay Secret Letters and Enclosures.
— I.O., L.A.M.	: India Office, Letters from Aden and Muscat.
— I.P., C.R.A.	: Indian Papers, Correspondence Relating to Aden.
— C.R.T.P.N.A.	: Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden.
— F.O., C.R., Ab.	: Foreign Office, Correspondence Respecting Abyssinia.
— P.P.	: Parliamentary Papers.
— H.P.D.	: Hansard's Parliamentary Debates, (Houses of Commons and Lords).
— J.I.H.	: Journal of Indian History
— J.R.G.S.	: Journal of the Royal Geographical Society.
— J.H.C.	: Journal of the House of Commons.
— P.M.G.	: Pall Mall Gazette.
— J.R.C.A.S.	: Journal of the Royal Central Asian Society.
— A.E.	: Ministère des Affaires Etrangères.
— D.D.F.	: Documents Diplomatiques Français.
— F.O.M.	: France Outre-Mer.

المقدمة

المراجع العامة الهمة لمنطقة البحر الأحمر ولبناء عدن الهام

يجدر بي قبل الخوض في موضوع البحث أن أحدد مفهومى لمنطقة البحر الأحمر وصلتها المباشرة ببناء عدن الهام ، وذلك أثناء الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٩ و ١٩١٨ على وجه الخصوص . فهذه المنطقة تشمل الساحل الشرقى الآسيوى لهذا البحر الذى يضم فلسطين والحجاز واليمن - بشرطيه الشمالى والجنوبى - من جهة والساحل الغربى الأفريقى الذى يضم مصر والسودان والحيشة والصومال من جهة أخرى . ويحد البحر الأحمر خليجاً العقبة والسويس فى أقصى الشمال كما يحده مضيق باب المندب المنفتح على خليج عدن ثم على البحر العربى فالمحيط الهندى فى أقصى الجنوب .

ويلاحظ أن المنطقة الممتدة من مسقط شرقاً الى زنجبار غرباً - والتى تشكل قاعدة المثلث تتمثل قمته فى برزخ السويس فى أقصى الشمال ، فيضم فى داخله جزءاً من البحر العربى وخليج عدن والبحر الأحمر بساحليه الآسيوى والأفريقى - تمثل هذه المنطقة الكبرى فى مجموعها وحدة حضارية متكاملة فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوجه عام . ومنذ احتلال البريطانيين لعدن فى سنة ١٨٣٩ على وجه الخصوص أصبحت تلك المنطقة - أكثر من ذى قبل - محل تنافس القوى الكبرى فى العالم وموضع اهتمامها ، ذلك الاهتمام الذى بلغ ذروته بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ . (١)

Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800 — (١)
1878, pp. 3-4.

وتبدو أهمية عدن بوضوح بوقوعها في قلب هذه المنطقة الكبرى مما يجعلها قادرة على التأثير فيها والتأثر بها الى أبعد مدى ممكن . ويفيدنا كثيرا في هذا البحث التعرف على الامكانات الذاتية للبحر الأحمر كطريق ملاحى دولى هام ، وعلى طبيعة عدن كميناء بحرى ممتاز يتحكم في هذا الطريق .

اولا - طبيعة البحر الأحمر كطريق ملاحى دولى هام :

يتميز البحر الأحمر بين بحار العالم بموقعه الفريد ، فهو يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث افريقيا وآسيا وأوربا ، كما انه يشكل حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية ، ويعتبر الشريان الحيوى الهام للمواصلات بين أوربا وبلاد الشرق بوجه عام . وقد ظل هذا البحر على مدى العصور التاريخية المتعاقبة ، عاملا فعالا لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض ، فهو يشكل طريقا للملاحة البحرية بينها ، ووسيلة تسهل التبادل التجارى والحضارى بين شعوبها . فكان بذلك سببا في ازدهارها ، كما انه ظل مطمحا للقوى الكبرى تتطلع دائما للسيطرة عليه لتتحكم في تجارة الشرق ، وليكون لها السيادة على غيرها .

وقد عرف البحر الأحمر منذ القدم « ببحر القلزم » ويبلغ طوله من رأس محمد شمالا الى باب المندب جنوبا ١٢٠٠ ميل ، ويتراوح عرضه بين ٢٥٠ ميلا فى أوسع أجزائه و ١٣٠ ميلا فى أضيقها . ويعتبر بوغاز باب المندب أضيق جزء فيه ، وهو المضيق الاستراتيجى الهام الذى يتراوح اتساعه بين اثنى عشر ميلا الى أربعة عشر ميلا . (١) أما عن عمق البحر الأحمر فيصل متوسطه الى ١٦٠٠ قدم ، وتناهز أطوال سواحله ثلاثة آلاف ميل ، وتزيد المساحة الاجمالية للبحر الأحمر على ١٦٠ ألف ميل مربع ، وتبلغ جزره حوالى مائة جزيرة بين الصغيرة ومتوسطة الحجم . (٢)

ولم تكن أهمية البحر الأحمر فى العصور القديمة والوسطى بأقل من أهميته العظمى بالنسبة للعالم فى العصر الحديث ، فقد كان البحر الأحمر يمثل طريقا من أهم طرق التجارة العالمية فى تلك العصور . ولم يكن يضعف من أهميته هذه وجود تلك الطرق البرية المحيطة به والتي كانت تصل بين الشرق والغرب . وانما كانت تبرز هذه الأهمية تماما حينما تتدهور تلك الطرق ، بينما يظل البحر الأحمر يعج بالحركة والنشاط على مر السنين .

على أن دور البحر الأحمر لم يقتصر على توصيل تجارة ومنتجات الهند والصين وبقيّة بلاد الشرق الاقصى الى بلاد الشرق الأدنى فحسب ، بل لقد أصبح الممر التجارى الرئيسى لتموين العالم الأوروبى بكل ما يلزمه من هذه

Crichton, A., : History of Arabia, Ancient and Modern, Vol. I, p. 74. (١)

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 4, 10. (٢)

التجارة وتلك المنتجات . واثـر ذلك بالتالى على بلاد الشرق الأدنى وأهـالى هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل فى هذه التجارة ، ومن غرضهم للضرائب عليها عند مرورها فى أراضيهم . فظهر الازدهار فى هذه المنطقة وانتعشت حضاريا حتى أصبحت أكثر مناطق العالم ازدهارا ورفاهية فى تلك العصور .

وكانت التجارة الشرقية تتميز بمكانتها الخاصة لدى العالم الأوروبى الذى كان ينتظرها بشغف شديد . (١) ويرجع ذلك فى الحقيقة لطبيعة التجارة الشرقية ذاتها التى ظلت حتى القرن التاسع عشر تفى بحاجات الطبقة الراقية فى أوربا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية . ورغم الحسائر الجسيمة التى كانت تتعرض لها هذه التجارة أثناء نقلها عبر الطريق البرى الطويل نتيجة لغرق السفن أو تعرضها لعدوان القراصنة ، الى جانب الضرائب الباهظة التى كانت تفرض عليها فى الموانئ العديدة التى تمر بها ، فإن القليل الذى كان يتبقى من تلك التجارة بعد اجتيازه لكل هذه المخاطر والاعباء كان يحقق ربحا لا بأس به للتجار فى أوربا ، مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربحة فى نفس الوقت .

حدث ذلك على الرغم من أن الملاحة فى البحر الأحمر لم تكن هينة سهلة نظرا لكثرة الشعاب المرجانية فيه . ويزداد خطر الملاحة فى هذا البحر مع انتشار هذه الشعاب خصوصا اذا كانت تحت سطح الماء وقريبة منه . فمنذ القدم تسربت أحياء المحيطين الهندى والهادى الى البحر الأحمر عن طريق بوغاز باب المندب الضيق والضحل نسبيا . وقد صادفت تلك الأحياء فى مياه البحر الأحمر الدافئة مرتعا خصبا وبيئة صالحة لنموها ، فانتشرت فيها شمسالا ، وتجاوزت فى ذلك حدا لم تبلغه فى البحار الأخرى ، وكان من أهم هذه الأحياء حيوان مرجان الشعب . ويعد البحر الأحمر من أكبر المناطق التى تتميز بنمو المرجانيات فى العالم ، ففيه تمتد الشعاب الشاطئية والحواجز المرجانية لمسافة تبلغ نحو ١٣٦٠ كيلو مترا على كل ما جانيه الشرقى والغربى . (٢)

وتمتد الشعاب المرجانية فى البحر الأحمر على شكل أشرطة طويلة موازية للساحل ، وقد تتصل به فى كثير من جهاته فتبدو كافرير مستو يلزم الشاطئ لعدة أميال ، وينقطع استمراره عند مصبات الأودية فقط . وقد تظهـر الشعاب أحيانا فى وقت الجزر فوق سطح الماء ويستمر ظهورها كذلك حتى طرفها المواجه للبحر ، والذى يتميز بشدة انحداره . ولكن غالبا ما توجد

Journal of Indian History, II, The Growth of British Interest in the (١)
route to India, an essay by H.L. Hoskins, Tufts Coll., Mass., U.S.A., pj. 165.
Grossland, C. : Some Coral Formations, P.M.B.S., Gharadaga, No. 1, (٢)
p. 21.

هذه الشعاب مخفية تحت سطح الماء ، وتكون أحيانا على عمق متر ونصف .
ويطلق بعض العلماء على مثل هذه الشعاب اسم « الهضبة المرجانية » (١) . غير
أن هذه الشعاب لا تكون هضبة مستمرة ، أو كتلة مندمجة من الحجر الحيري ،
وانما هي تيه مليء بالتجاويف والحفر والكهوف والاحواض العميقة ، وتبدو كلها
كمتحف يحفل بالأحياء المختلفة ذات الألوان البراقة الجميلة .

ومن الشعاب المرجانية الموجودة بالبحر الأحمر تلك الشعاب التي تمتد
على مقربة من الساحل وتفصل بينها قنوات عميقة نسبيا تصلح للملاحة
السفن الصغيرة بشرط معرفة الظروف المحلية لمثل هذه المناطق . وقد يوجد
كثير من الشعاب المنعزلة التي تقع على مسافة كبيرة من خط الساحل أو في
عرض البحر ، وتكون جزرا مرجانية كما هو الحال في بعض جهات خليج
السويس وقرب مدخله ، وفي شرق منطقة الفردقة . وفي كل هذه الجهات
تظهر كثير من الجزر الصغيرة والبقاع الضحلة ، وهي في جملتها تشكل
خطرا واضحا على الملاحة ، ومع ذلك فيمكن رؤيتها بسهولة تبعا لصفاء المياه
وسطوع الشمس على البحر الأحمر معظم أيام السنة . (٢)

ومما يجنب السفن أخطار هذه الشعاب القائمة في طرق الملاحة ، أن
المياه خارج هذه الشعاب تكون غالبا ذات لون أبيض . وذلك بسبب
تقلب الرمال المرجانية البيضاء اللون بفضل تيارات المد أو الرياح القوية ،
وغالبا ما تشير هذه المياه البيضاء اللون الى وجود شعاب بجوارها (٣) وبذلك
يمكن تفاديها اذا راعى الملاحون ذلك .

ولم تكن الشعاب المرجانية وحدها هي التي تشكل صعوبة الملاحة في
البحر الأحمر ، بل ان ارتفاع درجة الحرارة فيه ، وزيادة نسبة الرطوبة وتأثير
ذلك على سواحه ، من الأسباب التي لم تجعل الملاحة فيه سهلة هينة . فالبحر
الأحمر يخترق مناطق تختلف فيها تيارات الهواء ، ومعظم هذه المناطق صحراوية
يتميز بالجفاف وخصوصا في الشمال . ولهذا البحر بعض الخصائص التي
تميزه عن غيره من البحار ، فليس هناك أنهار تصب فيه ، وحتى المياه التي
تنصرف اليه ليست ذات قيمة تذكر ، كما أن كميات البخار من سطحه
تزيد كثيرا على ما يتساقط فيه من أمطار . وهو بصفة عامة حار جدا في كل
فصول السنة ، إذ تبلغ درجة حرارة سطحه في الشتاء (خلال شهر يناير)

(١) Barron, T : and Hume, W.F. : Topography and geology of the Eastern Desert of Egypt, pp. 135, 137.

(٢) محمد محمد أحمد ، سطح (دكتور) : المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر في إقليم مصر والعوامل الجغرافية التي أثرت فيها ، رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية في سنة ١٩٦١ ، ص ١٠ .

(٣) The Hydrographic Department, Admiralty, «Red Sea and Gulf of Aden Pilot», London 1955, p. 10.

٥٢٢٥ م في الشمال و ٥٢٥٦ م في الجنوب ، أما في الصيف (خلال شهر يوليو) فتبلغ ٥٢٦٧ م ، و ٥٣١٧ م بنفس الترتيب (١) .

على أن تأثير البحر الأحمر على مناخ سواحله يكون أكثر وضوحاً في فصل الشتاء عنه في فصل الصيف ، ومع ذلك فإن لمياهه في هذا الفصل الأخير تأثيراً مطلقاً على سواحله الصحراوية التي تكون شديدة الحرارة . ونظراً لطبيعة اتساعه الضيق ، وما يحده من مرتفعات على كلا جانبيه ، فإن تأثيره محلياً ومحدوداً للغاية ، ولهذا فإن البحر الأحمر يكون وساحله منطقتين مناخية متميزة . ويلاحظ أن الشتاء على طول سواحله أدفا دائماً من الجهات الداخلية ، كما يلاحظ أن متوسط درجة الحرارة في السهول الساحلية يرتفع في كل شهور السنة كما هو الحال في منطقة تهامة على الساحل اليمني . على أنه تستثنى من ذلك الجهات الساحلية التي تقع إلى الشمال من خط عرض ٥٢٦ م شمالاً (شمال القصير) التي تتمتع بجو معتدل نسبياً في فصل الشتاء . (٢) أما إلى الجنوب من هذا الخط فتزداد درجات الحرارة بسرعة (٣) ويمتاز فصل الصيف برطوبته الدائمة في الجهات الساحلية على طول البحر الأحمر . ولرطوبة سواحل هذا البحر تأثير واضح على درجات الحرارة ، فهي تحول دون انخفاضها كثيراً في فصل الشتاء . وتبلغ الرطوبة النسبية أقصاها في شهور الصيف والخريف ، وأدناها في أواخر الشتاء . أما فوق الأرض اليابسة فتقل الرطوبة النسبية (٤) .

وإذا كانت الشعاب المرجانية ، وارتفاع درجة الحرارة ، وزيادة نسبة الرطوبة في البحر الأحمر هي الأمور التي تجعل الملاحه فيه غير هينة ، فإنه يضاف إليها أيضاً الفقر الشديد في موارد المياه العذبة على طول الشريط الساحلي لهذا البحر . فالموارد الطبيعية الممكنة تبدو في مساري مياه الوديان الكبيرة المنحدرة من الجبال الداخلية . ومع وجود هذه المياه إلا أن مقدارها ضئيل جداً تبعاً لندرة سقوط الأمطار كما عرفت مياه البحر الأحمر بأنها أكثر ملوحة من مياه المحيط الهندي (٥) ولهذا كانت سواحل البحر الأحمر عبارة

Kindrew, W.G. : The Climates of the Continents, p. 15. (١)

(٢) سعد كامل (دكتور) وسليم انطون مرقص (دكتور) : الكشف العلمي للمحيط الهندي في سنة ١٩٦٢ ، ص ٣٤ .

The Hydrographic Department, Admiralty, «Red Sea and Gulf of Aden Pilots», London 1955, p. 36. (٣)

(٤) محمد محمد أحمد سطحية (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٦ - ٣٠ .

(٥) سعد كامل الوكيل (دكتور) وسليم انطون مرقص (دكتور) : المصدر السابق ،

ص ٣٣ .

عن مناطق صحراوية مقفرة لا تجذب الاستقرار البشرى مما يؤثر كثيرا على حركة الملاحة فيه .

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت سواحل البحر الاحمر قيام موانئ عديدة خلال العصور التاريخية المختلفة ، ازدهر بعضها لفترة طويلة من الزمن ، واستمر بعضها الآخر قائما حتى الوقت الحاضر ، رغم وجودها فى مناطق صحراوية ليس فيها من الامكانيات المحلية ما تكفل لمثل هذه الموانئ أن تنشأ أو تستمر ، ولكنها قامت كهمة وصل على طريق تجارى عالمى هام . ولم تكن هذه المراكز تاتى مصادفة أو عرضا ، وانما كانت تتحكم فى مواقعها ومواضعها العوامل الجغرافية الطبيعية فى المقام الاول ثم العوامل البشرية بعد ذلك . وقد كانت أهمية هذه العوامل الجغرافية تتغير تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والتاريخية ولتطور الحياة نفسها على مدار الزمن بوجه عام . (١)

من كل ما تقدم يتضح لنا أن الملاحة فى البحر الأحمر كانت مغامرة خطيرة محفوفة بالكثير من الصعاب منذ أقدم العصور نظرا لكثرة شعابه المرجانية ، وشدة رياحه الشمالية ، وارتفاع درجة حرارته ، وزيادة نسبة الرطوبة فيه ، وارتفاع نسبة ملوحة مياهه ، ثم جذب سواحله ، وندرة موانئه . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل البحر الاحمر يؤدي مهمته كمر ملاحى بحرى دولى هام يربط البحار الشرقية بالبحار الغربية ، ويقوم بدوره كطريق من أهم طرق التجارة العالمية ، وشريان رئيسى لتموين العالم الأوروبى بالتجارة الشرقية .

وتجدر الإشارة الى أن طريق البحر الأحمر كان يفضل طريق الخليج العربى من حيث قصر المسافة ، اذ كانت الصعوبة فى طريق الخليج العربى تتمثل فى الرحلة البرية القاسية التى كانت تقطعها قوافل التجارة من أعلى دجلة والفرات الى حلب ومنها الى موانئ البحر المتوسط . وإلى جانب ذلك فإن الملاحة فى الخليج العربى كانت تتعرض لأخطار القرصنة التى اشتهرت بها القبائل العربية والفارسية التى تسكن سواحله ، فضلا عن شدة الحرارة وسوء الأحوال الصحية فى أجزاء كثيرة منه . ومع ذلك فقد أصبح الخليج العربى منافسا خطيرا لطريق البحر الأحمر حتى بلغت تجارته مع الهند فى العصور الحديثة ثلاثة أضعاف تجارة البحر الأحمر فى بعض الأحيان (٢) . وكان يستخدم طريق الخليج العربى فى الأوقات التى كانت تحول الصعوبات السياسية أثناءها دون استخدام الطريق الآخر . ولهذا استخدم الخليج عندما كانت الدولة العثمانية لا تسمح للسفن التجارية الأجنبية بالملاحة الى الشمال من جدة ، وحينما أغلق

(١) محمد محمد أحمد سطحية (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٢) Andrew, W.P. : The Euphrates Valley Railway, Letters Addressed to Her Majesty's Secretaries of State for Foreign Affairs and for India, pp. 20, 21.

طريق البحر الأحمر في سنوات الحملة الفرنسية على مصر ، وفي بعض سنوات من فترة حكم محمد علي (١) . وإذا كان استخدام طريق رأس الرجاء الصالح في مطلع العصور الحديثة قد قلل من أهمية طريق البحر الأحمر والخليج العربي ، فإن حفر قناة السويس بالنسبة للبحر الأحمر ، واكتشاف البترول بالنسبة للخليج العربي (٢) قد أعاد لهما الطريقين أهميتهما البالغة بصورة أكثر فعالية عما كانت عليه من قبل ، وإن كان طريق البحر الأحمر قد تفوق على طريق الخليج العربي لما توفره القناة من اتصال بحري مباشر بين أوروبا وبلاد الشرق .

على أن الدور الذي لعبته عدن في تاريخ البحر الأحمر يستلزم بالضرورة التعرف على طبيعتها كميناء بحري ممتاز على طريق هذا البحر ، مما جعل القوى الكبرى ذات المصالح الاقتصادية في تجارة الشرق تحرص على الاستفادة من عدن أبلغ فائدة ، وعلى رأس هذه القوى الامبراطورية البريطانية ، الأمر الذي سنتبينه على مدار البحث .

ثانيا - طبيعة عدن كميناء بحري ممتاز على طريق البحر الأحمر :

ارتبط تاريخ عدن بتاريخ البحر الأحمر ، الشريان الهام للمواصلات الدولية بين الشرق والغرب ، فهي بحكم موقعها الممتاز تسيطر على مدخله الجنوبي وتتحكم فيه ، ولذلك عرفت لدى الكثيرين بأنها جبل طارق الشرق « The Gibraltar of the East » (٣) ، كما ارتبط تاريخ عدن أيضا بتاريخ الركن الجنوبي الغربي للجزيرة العربية ، وبتاريخ اليمن التي تغطي هذا الركن وتمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غربا (٤) . وهي الحدود الأصلية لليمن الطبيعية .

(١) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ٥٣ وقد أشار الدكتور البطريق إلى حرص إنجلترا على طريق البحر الأحمر والخليج العربي بقوله : « لعل التقرير الذي رفعه المارشال دي كاستري De Castrie وزير البحرية الفرنسية إلى الملك لويس السادس عشر هو الذي جعل إنجلترا تحرص على مدينتين الطريقين ، فقد قال دي كاستري : إن البحر الأحمر والخليج الفارسي يشبهان فواحين مدينتي الطيعة لوصول الهند بأوروبا (٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ، ص ٤ - ٥ .

(٣) مرف « اللورد فالنتيا » عدن بأنها «جبل طارق الشرق» في أكثر من موضع في كتابه : Lord Valentia : Voyages and travels to India, Ceylon, the Red Sea, Abyssinia and Egypt 1802 — 1806, 3 vols, London 1809.

وقد أشار إلى ذلك « جوردون وولفيلد » في كتابه « سلاطين عدن » Waterfield, Gordon : Sultans of Aden, p. 25.

(٤) الهمداني ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب : صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .

وقد استمر هذا الركن الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية عرضة لتغييرات متتابة نتيجة لما كان يحدث فيه من اضطرابات داخلية ، وما طرأ عليه من مؤثرات خارجية . وكانت عدن مركزا للسيطرة على هذا الجزء كله ، مما جعلها أول نقطة يحرص الفاتحون الجدد على الاستيلاء عليها والتحصن فيها . كما كانت آخر نقطة يحرص المغلوب على التشبث بها والدفاع عنها حتى يضطر لتسليمها إذا فرضت عليه المقادير ذلك (١) . وقد عرفت عدن أيضا بأنها عين اليمن The Eye of Yemen ، لأنها تعتبر أهم منفذ طبيعي لها على بحر العرب والمحيط الهندي (٢) ، فضلا عن تحكمها في طريق البحر الأحمر .

على أن ما بلغت عدن من الأهمية عائد أصلا إلى ميزاتنا الطبيعية إذ تقع شبه جزيرة عدن (٣) على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية على خط العرض ١٢/٤٧ شمالا ، وخط الطول ٤٥/١٠ شرقا (٤) . وتبلغ المسافة بينها وبين بوغاز باب المندب مائة وعشرة أميال شرقى البوغاز (٥) ، وهى بذلك تتحكم فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

ورأس عدن الداخلة فى بحر العرب عبارة عن بركان قديم يبلغ ارتفاعه حوالى ٣٣٥ مترا فوق مستوى سطح البحر (٦) . ويمتد هذا الرأس إلى داخل البحر مبتعدا عن الساحل بنحو خمسة أميال ، ويوصل بينهما برزخ « خور مكسر » الذى يشكل منخفضا رمليا والذى يبلغ عرضه فى المتوسط نحو ٣٥٠ قدما . ورأس عدن فى دخولها تجاه البحر تصنع خليجين عميقين يشكلان بدورهما ميناءين صالحين لرسو السفن ويقع أحدهما فى الشرق والآخر فى الغرب (٧) . وتبلغ مساحة منطقة عدن ٢٠٧ كيلومتر مربع (٨) .

أما مدينة عدن القديمة فانها تطل على الميناء الشرقية مباشرة وتحتل الجزء الشرقى من شبه جزيرة عدن التى تعرف برأس عدن (٩) . وقد بنيت

(١) محمد عبد اللطيف البعراوى : فتح العثمانيين عدن عام ١٥٣٨ ، رسالة ماجستير ؛ قدمت كلية الآداب بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٥٤ ، ص ١٠ .

(٢) Graham, G.S. : Great Britain in the India Ocean, A study of Maritime Enterprise, 1810-1850, p. 282.

(٣) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص

١٦ - ٢١ .

(٤) حمزة على إبراهيم ليمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٥٣ .
— Hunter, F.M. : An account of the British settlement at Aden, p. 1.

The Encyclopaedia Britannica, 1960, p. 158. (٥)

The Encyclopaedia Americana, 1962, p. 135.

Crichton, A. : op. cit., Vol 1. p. 38. (٦)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 285. (٧)

(٨) الموسوعة العربية الميسرة ، بإشراف الأستاذ محمد شفيق غربال ، ص ١٩١ .

Ingrams, H. : Arabia and the Isles, pp. 84, 88. (٩)

المدينة على حافة فوهة بركانية عرفت فيما بعد باسمها باللغة الانجليزية « كريتسر Crater » (١) وبهذا الاسم يعرف أحد أحياء مدينة عدن الحالية (٢) . ويتميز موقع المدينة بارتفاعه وبخصائصه الطبيعية ، إذ تحيط به وتحيطه مجموعة جبال شاهقة شديدة الانحدار ناحية البحر وتكون حاجزا طبيعيا عجيبا . ولهذا تبدو المدينة بين آكام آخذة بعضها برقاب بعض من جميع الجبهات ، ثم تنحدر فجأة تجاه البحر (٣) . وقد وصفت هذه الجبال بأنها تشبه أسنان سمك القرش وهي بارزة من مياه البحر ، وتتميز بلونها البني القاتم الممزج باللونين الأسود والأحمر القاني (٤) .

وقد استحدثت بمدينة عدن الحالية منذ حوالي قرن من الزمان عدة أحياء جديدة منها حي « المعلا » الواقع غربي مدينة عدن القديمة . وهو في منتصف الطريق بينها وبين حي جديد آخر هو « التواهي » . ويقع حي « التواهي » غربي عدن أيضا عند السفح الغربي لجبل شمسان الذي يبلغ ارتفاعه ٥٦٥ مترا تقريبا فوق مستوى سطح البحر (٥) . أما الجزء الساحلي الذي يواجه خليج « التواهي » فيسمى « الهلال » لأن شكله يشبه الهلال . ويوجد حاليا على الشريط الساحلي لحي « المعلا » مرفأ كبير تنقل اليه البضائع من البواخر المختلفة حيث تتوفر هناك مخازن كبيرة ومستودعات ضخمة (٦) .

ويصل برزج « خور مكسر » بين شبه جزيرة عدن ومدينة « الشيخ عثمان » التي تقع على بعد عشرة أميال شمالي عدن (٧) . أما « الحسوة » فهي قرية صغيرة تقع على مقربة من ساحل خليج عدن الغربي ، بينما تقع قريتا « العماد » و « بئر جابر » على حدود مدينة عدن من الناحية الداخلية ، كما تجاورهما قرية « بئر ناصر » الواقعة بين مدينة « الشيخ عثمان » ومنطقة لحج والتي تعد مصدرا لما تحتاجه عدن من مياه الشرب (٨) .

The Encyclopaedia Britannica, p. 158.

(١)

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدل : المصدر السابق : ص ٢١ .

(٣) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، العدد الاول ،

مارس ١٩٦٩ ، مقال بقلم الاستاذ محمد رفعت بعنوان : سباق بين مصر وبريطانيا على عدن عام ١٨٣٨ ، ص ٢١٠ .

(٤) قرأت هذا الوصف على احدى الصور المحفوظة ب مكتبة وزارة الثقافة والسياحة بـعدن ،

وقد كتبه Mr. W.H. Russell أحد رجال حكومة الهند البريطانية ، والصورة منقولة عن

مجلة The Illustrated London News في مقال نشره عن The British Station of Aden

ولم يذكر تاريخ صدور هذا العدد من المجلة أو رقم العدد ، غير ان هذا الوصف مطابق للحقيقة من واقع مشاهدتي الفعلية للمنطقة .

Waterfield, G. : op. cit., p. 25.

(٥)

(٦) أنور الرفاعي وبسام كرد على : جزيرة العرب جغرافيا ، ص ٦٧ .

Hunter, F.M., op. cit., pp. 1, 2.

(٧)

The Encyclopaedia Britannica, p. 159.

George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, Seventh

Edition, pp. 123, 124.

(٨)

وتقع غربي عدن شبه جزيرة تعرف باسم « عدن الصغرى » (١) ويطلق عليها اسم « البريقة » ويربطها بـعدن الأصلية ساحل رملي منخفض مقعر (٢) ، وتصنع رأس عدن في الشرق مع شبه جزيرة عدن الصغرى في الغرب ميناء واسعة وعميقة هي الميناء الغربية ، التي تحميها جوانبها في الشرق والشمال والغرب من الرياح التي تهب على المنطقة في جميع فصول السنة ، ومن أمواج البحر الهائلة التي تغور في الميناء الشرقية أثناء هبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية بصفة خاصة . ولهذا فضلت الميناء الغربية على الميناء الشرقية في الفترة الممتدة من أواخر شهر سبتمبر حتى أواخر شهر مايو على وجه الخصوص . بل إن الميناء الغربية صالحة للملاحة طوال العام وخاصة للسفن التي لا يزيد عمق غاطسها عن عشرين قدما تحت مستوى سطح البحر (٣) . وتنفذ تلك الميناء الغربية لعدن من الجنوب عن طريق قناة طبيعية عميقة على مياه المحيط الهندي (٤) بحيث تجد السفن التي تمر عباب هذا المحيط الملجأ الطبيعي الممتاز في تلك الميناء الذي حصنته الطبيعة وهبته أفضل المميزات (٥) .

وتجدر الإشارة الى أهمية جزيرة « صيره » ذات الموقع الاستراتيجي الهام المواجه لرأس عدن من ناحية الشرق مما كان يجعلها قادرة على حراسة الميناء الشرقية . ويبلغ ارتفاع هذه الجزيرة ٤٣٠ قدما فوق مستوى سطح البحر ، وخاصة في نهايتها الجنوبية ، الأمر الذي يتيح لها أن تتحكم في مدينة عدن نفسها وفي الخليج الشرقي على السواء (٦) . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الجزيرة هدفا استراتيجيا حتم على القوى التي أرادت أن تغزو عدن عن طريق البحر أن تسيطر عليها على نحو ما حدث عند غزو البريطانيين لعدن في سنة ١٨٣٩ .

ويمكننا التعرف على حالة ميناء عدن فيما قبل العصور الحديثة من خلال ما ذكره العبدلي في كتابه الذي جاء فيه أن بعض المؤرخين الأجانب أكدوا أن مدينة عدن قد زهت بتجاريتها في عهد الرومان ، وكانت مركزا تجاريا هاما تلتقي فيه تجارة الشرق والغرب ، مما جعلهم يطلقون عليها حينذاك أنها « مخزن الرومان » Romanium Emporium (٧) . كما أشار العبدلي الى أن عدن سميت باسمها هذا نتيجة للعدون اليها ، أي لأنها كانت دار إقامة واستقرار

The Encyclopaedia Britanica, p. 158.

(١)

(٢) لجنة الجغرافية لمعارف عدن : جغرافية عدن وبلاد العرب ، ص ٣٧ .

(٣) وقد بنيت على ساحل الخليج الغربي لعدن قبل الاستقلال مدينة أطلق عليها اسم « مدينة الاتحاد » وتعرف حاليا « بمدينة الشعب » ، كما أنشئ أيضا طريق مرصوف يبلغ طوله عشرين ميلا ليربط « عدن الصغرى » بمدينة « عدن الأصلية » .

Graham, G.S. op. cit., p. 285.

(٤)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 64.

(٥)

Waterfield, G. : op. cit., p. 25.

(٦)

(٧) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٧ .

تبعاً لما تتمتع به من مميزات كثيرة ، وإن كان قد أورد قول الطبري بأن عدن وأبين هما ابناً عدنان ، وإن ذلك هو الأصل الذي أخذت عنه تلك التسمية (١) .

بل إن الدول الإسلامية التي استقلت بحكم اليمن في العصور الوسطى قد أدركت تماماً أهمية عدن ومميزاتها . ولهذا فقد قام « ابن زياد » مؤسس أول دولة مستقلة في اليمن الإسلامية ، وهي الدولة الزيادية (٨١٨ - ١٠١٢ م) بنشر الأمن حول عدن ، فأتجهت السفن التجارية إليها لقربها من موانئ المحيط الهندي بعد أن كانت تفضل الاتجاه إلى الموانئ اليمنية الأخرى والمحجازية على البحر الأحمر نظراً لتوفر الأمن في ذلك الميناء (٢) . كما اهتم أيضاً خلفاء « ابن زياد » بتنشيط الحياة التجارية بين الموانئ اليمنية وداخل البلاد بالعمل على تهيئة الطرق بينها ، وتبدأ هذه الطرق من ميناء « الشحر » الواقع على الساحل الجنوبي لليمن شرقي عدن ، وكانت السفن تتمكن من الوصول إليها طوال فصول السنة ، وذلك على عكس الموانئ اليمنية الأخرى بما في ذلك عدن نفسها ، فقد كانت السفن الشراعية لا تتوجه إليها إلا في مواسم الرياح فقط قبل استخدام السفن البخارية .

وكانت تلك الطريق تمتد من ميناء « الشحر » إلى ميناء عدن حيث تتفرع فرعين : طريق جبلي يخترق الهضبة اليمنية ماراً بتعز ، واب ، وذمار ، وصنعاء ، وصعدة ، ومنها إلى مكة . وطريق سهلي ، وهو ينقسم إلى فرعين أيضاً : أولهما يسير بمحاذاة الساحل ويربط بين الموانئ اليمنية التي تمتد على طول ساحل البحر الأحمر حتى جيزان شمالاً ، وثانيهما إلى داخل تهامة ويمر بالمدن التهامية الهامة مثل موزع ، وحيس ، وزبيد ، ومور . ثم يلتقي بالطريق الساحلي عند جيزان . ومن هناك يواصل الطريق امتداده على الساحل إلى جدة أو يتجه إلى الداخل حتى مكة (٣) .

على أن الاهتمام بميناء عدن كان يزداد باستمرار وعلى مر الزمن ، وكان يقصدها التجار من كل مكان ويستقرون بها ، حتى قيل أن أغلب سكانها إلى جانب اليمنيين كانوا من المصريين والمفسارية والأحباش والفرس ومن أهالي الساحل الشرقي في القارة الأفريقية (٤) واجتذبت أهمية عدن التجارية انتباه حكام اليمن بصفة مستمرة فازداد اهتمامهم بها وبإصلاح مينائها ، حتى أن « بنو زريع » (١٠٧٥ - ١١٧٤ م) قد أقاموا حولها أول سور لحمايتها غير أنه تهدم بعد ذلك بقليل . وقد أقام الأيوبيون (١١٧٤ - ١٢٢٩ م) سورا

(١) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : نفس المصدر ، ص ١٩ .

(٢) با مخزعة ، أبو محمد عبد الله الطيب بن أحمد : تاريخ نهر عدن ، ج ١ ، ص ٩ .

(٣) معارة اليمنى ، نجم الدين معارة الحكمي اليمنى : تاريخ اليمن ، تحقيق الدكتور حسن سليمان محزون ، ص ٤٠ - ٤٢ .

(٤) با مخزعة : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤ .

ضخما آخر حول عدن وجعلوا له ستة أبواب ، كما أنهم شيدوا « دار الفرضة » (١) وهى أشبه بالجمرك حاليا لتحصيل الرسوم التى تفرض على البضائع الواردة أو الصادرة . بل أنهم أقاموا أيضا العديد من المنازل والمخازن والأسواق ، مما جعل عدن تنتعش انتعاشا كبيرا فى عهد دولة بنى أيوب (٢) .

وقد قدم لنا الرحالة العربى « ياقوت الحموى » الذى زار عدن فى القرن الثالث عشر الميلادى وصفا لتلك المدينة فى « معجم البلدان » فقال : « ان عدن مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند ، لا ماء بها ولا مرعى ، وأن الماء يحضرونه من عين بينها وبين عدن مسيرة نحو اليوم ، وهو مع ذلك ردىء . الا أن هذا الموضع هو مرفأً مراكب الهند والتجار يجتمعون اليه لأجل ذلك . كما قال ياقوت الحموى أيضا : « ان عدن أقدم أسواق العرب ، وهو ساحل يحيط به جبل لم يكن فيه طريق ، فقطع بالجبل باب بزبر الحديد فصار لها طريق الى البر . » (٣) وقد أجمع الكثيرون من المؤرخين والرحالة على أن عدن كانت فى العصور القديمة والوسطى محطاً مشهورا للتجارة بين آسيا وبلدان الغرب (٤) .

ولقد زار عدن أيضا فى مطلع القرن الخامس عشر الميلادى الرحالة العربى المعروف « ابن بطوطة » ووصفها على عهد الغسانيين بنى رسول (١٢٢٩ - ١٤٥٤ م) ، فقال عنها : « وهى مرسى بلاد اليمن على ساحل البحر الأعظم والجبال تحف بها ولا مدخل اليها الا من جانب واحد . وهى مدينة كبيرة ولا زرع بها ولا شجر ولا ماء ، وبها صهاريج تجتمع فيها الماء أيام المطر ، والماء على بعد منها فرسما منعه العرب وحالوا بين أهل المدينة وبينه حتى يصانعوهم بالمال والثياب . وهى شديدة الحر ، وهى مرسى أهل الهند ، تأتى اليها المراكب العظيمة . وتجار الهند ساكنون بها وتجار مصر أيضا . وأهل عدن ما بين تجار وما بين حمالين وصيادين للسماك ، وللتجار منهم أموال عريضة ، وربما يكون لأحدهم المركب العظيم بجميع ما فيه لا يشاركه غيره لسعة ما بين يديه من الأموال ، ولهم فى ذلك تفاخر ومباهاة » (٥) .

وبعد أن ثبت رسم العالم لدى الجغرافيين فى العصور الحديثة وزال ما كان فى أذهان الأوربيين من غموض عن المحيط الهندى والبحر الأحمر ، فقد بدت

(١) با مخزومة : نفس المصدر : ج ٢ ، ص ١٣ - ١٥ .

(٢) محمد عيسد النال احمد : دولة بنى أبوب فى اليمن (٥٦٩ - ٦٢٦ هـ و ١١٧٣ - ١٢٢٩ م) رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى سنة ١٩٦٨ ، وتناولت دراسة تفاصيل هذا الموضوع .

(٣) ياقوت الحموى : معجم البلدان ، المجلد الرابع ، ص ٨٩ .

(٤) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٩ ، مقال بقلم الاستاذ محمد رفعت بعنوان « سباق بين مصر وبريطانيا على عدن عام ١٨٣٨ » ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٥) احمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

عدن شيئا بارزا ملموسا وميناء رئيسيا معروفا تتطلع اليه أنظار القوى الطامعة في بسط سلطانها في ربوع هذا المحيط والسيطرة على التجارة الشرقية .
اد برزت عدن في رسوم الجغرافيين الأوربيين في مطلع القرن السادس عشر (١) ، وأهم ما يذكر منها الخريطة البرتغالية العائدة لسنة ١٥٠١ والتي تعرف باسم *La Charta Navigatoria Auctoris Incerti* وضعها هامى E. T. Hamy وهي محفوظة حاليا بالجمعية الجغرافية البريطانية في لندن . كما ظهرت عدن بعد ذلك في خريطة أخرى يرجع تاريخها لسنة ١٥٢٠ ، ثم تكرر ظهورها في خرائط عديدة أخرى بعد ذلك (٢) .

وقد قام بزيارة عدن « جيرو لومو ادورنو Girolomo Adorno » في سنة ١٤٩٤ ولاحظ أن فيها على حد تعبيره « حركة كبيرة جدا » كما وصف عدن أحد الرحالة البرتغاليين الذين عاصروا بداية الكشف الجغرافية البرتغالية في أواخر عهد الطاهريين (١٤٥٤ - ١٥٣٨) وقال عنها أنها كانت من أكثر بلدان العالم تجارة ، وبأن بها أكثر التجار ثراء . وذكر أنها كانت تستقبل السفن العديدة المختلفة الأنواع والأحجام من جميع البقاع ، فكانت هذه السفن تغد إليها من جدة محملة بالبضائع الأوربية والمصرية والسورية كما كانت السفن تغد إليها من موانئ ساحل إفريقيا الشرقى مثل زيلع وبربرة وسوفا ولا وكيلوه وموزمبيق وممبسة محملة بالمواد الغذائية وبالفير من سبائك الذهب والفضة ، ومن موانئ ساحل الهند الغربى مثل « ديو » و « قاليقوت » ، وموانئ جزر الهند الشرقية حتى « ملقا » . وقد استطرده هذا الرحالة في وصف كثرة البضائع التى ترد الى عدن والتي يتم تبادلها فيها حتى قال أخيرا انه كان من الصعب معرفة أنواع هذه البضائع أو تقدير أثمانها (٣) .

وكان الطاهريون يدركون جيدا أهمية الحركة التجارية في عدن أثناء تبعيتها لحكمهم ولذلك أبدوا اهتماما كبيرا بالمدينة فأقاموا بها المنشآت العديدة المختلفة (٤) . ولم يقف أمر اهتمامهم بعدن عند هذا الحد بل كان السلطان عامر بن عبد الوهاب يتوجه أحيانا الى عدن في موسم الرياح ليشرق بنفسه على خروج القافلة البحرية الى الهند (٥) .

ولعل ما يوضح علاقة عدن باليمن هو ذلك التشبيه الذى ساقه المؤرخ

(١) محمد عبد اللطيف البحراوى : المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) Kammerer, A. : *La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Anti-quité*, tome I, p. II.

(٣) Duarte Barbosa, : *A discription of the coasts of East Africa and Malabar in the beginning of the sixteen century*, translated by Henry E.J. Stanley, pp. 27-28.

(٤) با مخرمة : المصدر السابق ، ج ١ ص ١٢ .

(٥) السيد مصطفى سالم (دكتور) : الفتح العثمانى الاول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ ص ٤٢

اليمنى حسين بن أحمد العرشي حين ذكر أن عدن تعتبر بالنسبة لليمن « أشبه بالسن القلقة في ثغر الانسان » (١) . كما شبه الضابط البريطاني « صامويل جاكوب » من يحتل عدن ولا يحتل اليمن بشخص يركب حصانا خلف شخص آخر فهو لا يدري عن مستقبله شيئا ولا يستطيع ان يتحكم فيه (٢) . أما بالنسبة لموقع عدن الممتاز وأهميتها الاستراتيجية نظرا لأنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فقد ذكر الأديب الصحفي الرحالة العربي الأصل الأمريكي الجنسية أمين الريحاني الذي زار اليمن في مطلع العشرينات من القرن الحالى أنه قد قيل عن البريطانيين بعد احتلالهم لعدن في سنة ١٨٣٩ أنهم أصبحوا بوجودهم فيها « يرصدون الأبواب » (٣) أى يرصدون منافذ اليمن ومدخل البحر الأحمر من الجنوب .

وقد وصف أمين الريحاني مدينة عدن كما رآها أثناء زيارته موضعا تضاعف أهميتها بمضى الزمن فقال : « وعدن اليوم مدينة الشرك لا التوحيد ، مدينة عمومية لا أوربية ولا شرقية ولا غربية ، مدينة التجارة والفحم والمضارب العسكرية ، فهي من الوجهة الحربية جبل طارق ، ومن الوجهة البحرية العمومية هي مستودع فحم لبواخر العالم التى تجرى بين الشرق والغرب ، وهى للبواخر الانكليزية المستودع الثالث فى الطريق بين الجزائر البريطانية والهند . أما المستودعان الأول والثانى ففى جبل طارق والسويس » (٤) .

من هذا العرض نكتبين مدى الأهمية التى تميزت بها عدن مما جعلها هدفا رئيسيا تتنافس للسيطرة عليه كل القوى التى أرادت أن تتحكم فى طريق التجارة الدولية عبر البحر الأحمر وبدأت تنتزع من العرب سيادتهم على البحار الشرقية بوجه عام منذ مطلع العصور الحديثة . فمنذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب شهد البحر الأحمر أدوارها وكان مسرحا لها ، ولعب البريطانيون فيها دورا رئيسيا حتى تمكنوا من التحكم فى هذا الطريق الملاحي البحرى الهام بعد سيطرتهم على عدن فى سنة ١٨٣٩ على النحو الذى سنتبينه على مدار البحث .

(١) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام فى شرح مسلك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، مخطوطة حقتها الاب انستاسى الكرملى ، ص ١٨٠ .
 (٢) Jacob, S. : History of the Ottoman Empire, p. 206.
 (٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٧١ .
 (٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٣ .

الفصل

الأول

الأوضاع القائمة في منطقة البحر الأحمر
قبل احتلال بريطانيا العرف في عام ١٨٣٩

ظل العرب حتى مطلع العصور الحديثة سادة المحيط الهندي والمسيطرين على الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب بلا منازع . واعتمدت العلاقات التجارية بين أوروبا من جهة وآسيا وأفريقيا من جهة أخرى ، اعتمادا يكون كليا على نشاطهم . فكانوا يجلبون البضائع الشرقية في سفنهم الى الخليج العربي والبحر الأحمر ثم تنقل برا حتى البحر المتوسط وتصل الى أسواق أوروبا (١) . وقد ربطت رحلات العرب التجارية الساحل الشرقي للبحر الأحمر بساحله الغربي ، كما أوصلت سواحل الجزيرة العربية من الشرق والغرب والجنوب بالساحل الشرقي لأفريقيا منذ أقدم العصور .

على أن ذلك الاتصال الذي صاحبه الانتشار العربي في هذه الجهات يعد ظاهرة طبيعية مبعثها في المقام الأول سهولة الاتصال البحري بين السواحل الشرقية والغربية للبحر الأحمر وسواحل الخليج العربي والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية من جهة ، والسواحل الأفريقية في الصومال وحتى زنجبار من جهة أخرى . وقد ساعد على تحقيق ذلك عامل مناخي جغرافي هام يتصل بحركة الرياح التجارية التي تهب من الشمال والشمال الشرقي في الشتاء ابتداء من شهر ديسمبر ، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية شهر فبراير ، كما تعكس هذه الرياح اتجاهها مع أوائل الربيع وأثناء الصيف ابتداء من شهر إبريل حتى أواخر شهر سبتمبر . ويتفق ذلك أيضا مع اتجاه الساحل الشرقي للمحيط الهندي ، الذي يتبع خطا مستقيما تقريبا متجها من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، من زنجبار الى مدخل خليج عدن ثم الى خليج عمان في أقصى الشمال .

وقد استفاد البحارة والتجار العرب من هذه الظاهرة منذ أقدم العصور ، وساعدتهم على ذلك معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب (١) وترتب على ذلك استقرار جاليات عربية كثيرة على سواحل البحار الشرقية بوجه عام وعلى سواحل افريقيا الشرقية بصفة خاصة لخدمة الأغراض التجارية . بل ان ذلك قد أدى الى تكوين أمارات عربية فى تلك الجهات ، والى انتشار حضارة العرب ولغتهم وديانهم عن طريق هذه الجاليات والامارات . وقد اندمج العرب مع أهالى هذه البلاد ونتج عن ذلك أجناس ولغات وعادات جمعت كثيرا من الصفات المشتركة بين العرب وأهالى البلاد الأصليين (٢) . وقد حدث ذلك الاندماج بطريقة طبيعية سلمية دون اللجوء الى أساليب القوة والعنف والاضطهاد (٣) .

وقد أحدثت حركة الكشف البحرية البرتغالية فى مطلع العصور الحديثة تغييرات جذرية فى الأوضاع القائمة فى البحار الشرقية بوجه عام ، وفى منطقة البحر الأحمر بوجه خاص . اذ نجح البرتغاليون فى الوصول بحرا الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، كما نجحوا فى احتكار التجارة الشرقية بعد وصولهم الى الهند بزمن قليل . وقد أدى تحول طريق التجارة العالمية الى الطريق البحرى المباشر الجديد الى حرمان العرب من مصدر هام من مصادر ثروتهم ، مما أحدث هزة عنيفة فى بنائهم الاقتصادى ، وأدى بالتالى الى احداث انهيار فى نظمهم السياسية القائمة حينذاك .

وقد حاول العرب من جانبهم منذ البداية مقاومة هذا الغزو الأوروبى الجديد ، واسترداد سيطرتهم على نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب . ووقع عبء المقاومة فى بداية الأمر على القوى الموجودة بحكم موقع بلادها الاستراتيجى فى مواجهة هذا الخطر الجديد ، مثل القوى العربية اليمنية فى جنوب البحر الأحمر . غير أن جهود هذه القوى باءت بالفشل فى مواجهة هذا التحدى البرتغالى . ويرجع السبب فى ذلك الى انشغال اليمنيين بحروبهم الداخلية فضلا عن عدم معرفتهم بالأسلحة الحديثة الفتاكة التى يستخدمها عدوهم . ولهذا رحبت بعض القوى اليمنية باشتراك القوى الاسلامية الموجودة حينذاك فى النضال معهم ضد البرتغاليين خاصة وأن هذه القوى كانت قد تأثرت هى الأخرى تأثرا بالغا بتحول طريق التجارة العالمية عن بلادها ، وهى

Hollingsworth, L.W. : Zanzibar under the Foreign Office, pp. 1, 10. (١)

وقد عرب هذا الكتاب وعلق عليه الدكتور حسن حبشى ونشرته دار المعارف بمصر تحت عنوان

« زنجبار ١٨٩٠ - ١٩١٣ » .

Coupland, R. : East Africa and its Invaders, p. 21. (٢)

(٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى الفترة من ١٨٦٣ -

١٨٧٩ ، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٥٦ ، ص ١٦ .

الدولة المملوكية فى مصر ، ثم الدولة العثمانية وخاصة بعد أن ورثت حكم المماليك فى سنة ١٥١٧ .

وقد تغيرت الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر تبعا لنتائج هذا الصراع الذى نشب بين هذه القوى العربية والاسلامية وبين البرتغاليين . ولا شك أن الجهود البرتغالية فى ذلك الحين تمثل البداية الفعلية للمحاولات الاستعمارية الأوروبية لمنافسة السيطرة العربية على البحار الشرقية . وقد استمر هذا التيار الاستعماري الأوربي الحديث فى التدفق بلا انقطاع على أيدي البرتغاليين والهولنديين والانجليز والفرنسيين وغيرهم للسيطرة على مقدرات شعوب الشرق واستغلالها والتحكم فيها حتى وقتنا الحاضر بشتى الصور والأساليب .

وسوف أستعرض فيما يلى بإيجاز أدوار الصراع بين القوى العربية والاسلامية وبين الغزاة البرتغاليين فى منطقة البحر الأحمر وحول ميناء عدن الهام ، لأشير بعد ذلك الى بداية ظهور الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين كخلفاء للبرتغاليين فى غزو تلك المنطقة ، وذلك قبيل احتلال بريطانيا لعدن فى سنة ١٨٣٩ .

أولا - الغزو البرتغالي للاستعماري لمنطقة البحر الأحمر :

اندفع البرتغاليون فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى نحو عمليات الكشف الجغرافية فيما وراء البحار نتيجة للنمو المتصاعد للشعب البرتغالي ذاته ، وظهور تطلعاته القومية ، ورغبته فى السيطرة والثراء ، كما أدى احتدام الصراع الدينى بين المسيحيين والمسلمين فى شبه جزيرة أيبيريا فى العصور الوسطى الى اتجاه البرتغاليين الى مطاردة المسلمين على ساحل افريقيا الغربى ، والى مهاجمة السفن الاسلامية المسالمة فى البحار الشرقية بطريقة انتقامية (١) . بل ان البرتغاليين قد أصروا على انتزاع التجارة الشرقية من أيدي العرب المسلمين ، وكانوا فى ذلك قد تأثروا بتحريض أهالى جنوه الذين سعوا الى القضاء على ثروة أعدائهم ومنافسيهم البنادقة بعد أن جنسوا أرباحا طائلة من التجارة الشرقية التى كان العرب ينقلونها الى أوروبا عبر بلادهم (٢) .

واستطاع البرتغاليون أن يحققوا غايتهم مستندين الى قوتهم وجهودهم البحرية من جهة ، والى جهود استطلاعية أخرى اتسمت بالسرية وتركزت حول جمع المعلومات عن مصادر تجارة الشرق ، وطرق هذه التجارة ، وأنواع البضائع

Marston, T. E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800— (١)
1878, pp 18, 19.

Serjeant, R.B. : The Portuguese off the South Arabian Coast ; Hadrami (٢)

Chronicles with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off Mocha in 17th Century, p. 2.

الشرقية ، وإمكانات القوى التي سيحاربونها من جهة أخرى (١) . وقد بدأ هذه الجهود البحرية البرتغالية الأمير « هنري الملاح » الذي خالط الدم الانجليزى فى عروقه الدم البرتغالى ، والذي وضع اللبنة الأولى فى تاريخ البحرية والاستكشافات البرتغالية المتسمة بالطابع الحربى العدوانى (٢) . وقد وصل « هنري الملاح » الى الساحل الغربى لافريقيا واستولى على « سبته » من أيدي المسلمين فى سنة ١٤١٥ . ثم بلغت هذه الجهود ذروتها فى سنة ١٤٨٧ بوصول « بارتليميو دياز Bartolomeu Diaz » الى الطرف الجنوبى لافريقيا الذى عرفه « برأس العواصف » وأطلق عليه ملك البرتغال « يوحنا الثانى » (١٤٨١ - ١٤٩٥) « رأس الرجاء الصالح » تيمنا بالكشف الجديد .

وفى منتصف سنة ١٤٨٧ تمكن الرحالة البرتغالى « بيرو دى كوفلهام Pero de Kovilham » من الوصول الى البحر الأحمر عبر مصر ، ومر بميناء سواكن ، ثم اتجه جنوبا حتى وصل الى عدن ووصفها بأنها مدينة عظيمة وأن بها تجارا من جميع الأجناس ، وبعد ذلك واصل رحلته الى الهند (٣) . وعند عودته قام بزيارة معظم المناطق العربية الواقعة على الساحل الشرقى لافريقيا كما مر بمدينة زيلع ، ثم اتجه جنوبا حتى وصل الى « سوفالا » (٤) . وقد عاد هذا الرحالة الى القاهرة حيث تمكن من جمع معلومات عن الحبشة دفعته للتوجه اليها . وكانت زيارته للحبشة بداية لسلسلة من رحلات المستكشفين والبعثات الأوربية التي وفدت اليها حتى القرن السابع عشر والتي تهدف الى تطويق البلاد العربية بقوات مسيحية وانتزاع التجارة الشرقية التي تشكل مصدر قوة هذه البلاد (٥) .

ولا شك أن جهود هذا الرحالة قد مهدت السبيل أمام الرحالة « فاسكودا جاما Vasco da Gama » عندما قام برحلته حول رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٧ ومر بالساحل الشرقى لافريقيا ، ثم اتجه شرقا حتى وصل الى الهند . وقد استغرقت رحلته ثلاث سنوات عاد بعدها الى لشبونة فى سبتمبر سنة ١٤٩٩ . وقد أعقبه رحلة برتغالى آخر يدعى « لودفيكودى بارتيمما Ludvico de Barthema » قام برحلة بحرية اتجهت الى الهند ، وتمكن أثناءها من

Alvarez, F. : Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinia during the years 1520—1527, Translated and Edited by Lord Stanley of Alderly, pp. 265—270. (١)

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : معالم التاريخ العربى الحديث ، ص ٥٥ .

Playfair, R.L. : A History of Arabia Felix or Yemen, Selections from the Records of the Bombay Government, New Series, XLIX, p. 96. (٣)

Coupland, R. : East Africa and its Invaders, p. 42. (٤)

Johnston, H. : History of the colonization of Africa by alien races, p. 32. (٥)

زيارة عدن في سنة ١٥٠٣ . وكانت رحلته هذه الى جانب رحلة « كوفلهام » أول ظهور للبرتغاليين في البحر الأحمر وخليج عدن (١) .

على أن الرحلة التي قام بها « فاسكوداجاما » الى الهند تعتبر بداية للمرحلة الأولى في تاريخ البرتغاليين في بلاد الشرق اذ تطورت أغراضهم من وراء الكشف البحرية في خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تمتد بين عامي ١٤٩٩ و ١٥٠٩ من مجرد الرغبة في كشف الطريق البحري الى الهند لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية ، الى الرغبة في احتكار التجارة الشرقية والسيطرة على مصادرها الأصلية ، بل والى اقامة أول حكومة استعمارية أوربية في بلاد الشرق . ولا شك أن تفوق البرتغاليين الحربي كان عاملا أساسيا في تطور موقفهم السريع أثناء تلك الفترة بحيث كانوا يمتلكون سفناً حربية مزودة بالمدافع ، وهي أسلحة لم تكن معروفة في الهند في ذلك الحين . (٢) وقد تركز نشاط البرتغاليين في تلك الفترة في تثبيت أقدامهم على شواطئ المحيط الهندي ، وفي مهاجمة السفن والمراكز التجارية العربية والإسلامية في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي بوجه عام .

اذ قام « فاسكوداجاما » أثناء رحلته الأولى الى الهند بمهاجمة إحدى السفن التجارية العربية واستولى على ما بها من بضائع ، ثم أمر باغراقها بمن تحملهم من الركاب . (٣) كما قام أثناء رحلته الثانية الى الهند في سنة ١٥٠٢ بتكليف أحد قادته بالإقامة الدائمة على رأس خمس سفن حربية عند مدخل البحر الأحمر لمهاجمة السفن العربية ولنع السفن المختلفة من المتاجرة أثناء إبحارها في مياه المحيط الا بتصريح خاص من قبل البرتغاليين . وقد اشتط هذا القائد البرتغالي في مهمته عندما قام في شهر يناير سنة ١٥٠٣ بمهاجمة سبع سفن عربية واستولى عليها ، بل انه قام بقتل بعض ركبائها وأسر البعض الآخر (٤) .

ولم يكتف البرتغاليون بذلك بل انهم هددوا جدة في سنة ١٥٠٥ (٥) ، وتمكنوا من التسلل الى مكة نفسها (٦) وكان ملكهم قد أقسم أن يستولى عليها وأن يقوم بنهب قبر الرسول في المدينة (٧) . وقد اهتز المسلمون جميعا

(١) Hunter. F.M. : An account of the British settlement at Aden. p. 162.

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : الفتح العثماني الاول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٢٥ ،

ص ٥٠ - ٥١ .

Panikkar, K.M. : Asia and Western Dominance, p. 43.

(٣)

Serjeant, R.R. op. cit., p. 41.

(٤)

Stripling, G.W.F. : The Ottoman Turks and the Arabs, p. 28.

(٥)

(٦) ابن أبياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

Kammerer, A. : Op. Cit., Tome 2, p. 144.

(٧)

والعرب ومن بينهم أهالي اليمن على وجه الخصوص ازاء هذا الخطر البرتغالي (١) ، وذلك باعتبار اليمن تقع في خط المواجهة الأول مع العدو من الجنوب .

وقد أدى تحول التجارة العالمية الى الطريق البحري المباشر حول رأس الرجاء الصالح الى حرمان العرب من مصدر هام من مصادراتهم ، مما أدى الى انهيار اقتصادياتهم التقليدية ، وبالتالي انهيار النظم السياسية التي كانت قائمة في بلادهم . وقد تعرض اليمن لمثل ما تعرضت له البلاد العربية الواقعة على الطريق القديم من كساد نتيجة لتحول طريق التجارة الدولية عنها . وقد أحدث ذلك تصدعا هائلا في البناء الاقتصادي الذي عرفه اليمن منذ فجر تاريخه ، والذي كان يعتمد على اشتغال اليمنيين بالتجارة العالمية بين الشرق والغرب ، الى جانب اشتغالهم بالانتاج الزراعي الذي كانت تدره عليهم أرضهم الحصبية ، واشتغالهم بالرعي في المناطق الداخلية ، وبصيد الأسماك في المناطق الساحلية . كما أدى ذلك الى انهيار النظام السياسي الذي كان قائما في اليمن في ذلك الحين .

ثانيا - تصدى الطاهريين والماليك لمواجهة الغزو البرتغالي لمنطقة البحر الأحمر :

كان النظام السياسي القائم في اليمن في مطلع العصور الحديثة يقوم على دعامتين . أولاهما تتمثل في دولة الامامة الزيدية بزعامة الامام شرف الدين ابن يحيى (١٥٠٦ - ١٥٥٨) الذي تمركزت قوته في المنطقة الجبلية الشمالية فيما حول « حجة » و « ثلاء » و « صنعاء » و « صعدة » . بينما تتمثل الدعامة الثانية في دولة الطاهريين المتمركزة في تهامة وجنوبي اليمن والتي بلغت أوج قوتها في عهد السلطان عامر بن عبد الوهاب (١٤٨٨ - ١٥١٧) ، وتعتبر آخر الدول السننية التي توالى على حكم اليمن وعاصرت دولة الامامة الزيدية طوال عهدها أثناء العصور الوسطى . وقد سقطت دولة آل طاهر وانتقلت السيادة في اليمن من أيديهم - بعد أن وحدوا ما يقرب من ثلثي البلاد تحت حكمهم - الى أيدي الزيديين الذين بدءوا يمدون نفوذهم الى الجهات اليمنية المختلفة منذ ذلك الحين . وكان الأئمة قد انتهزوا فرصة ضعف الامكانات الاقتصادية لتهامة وجنوبي اليمن بعد تحول طريق التجارة عنه على أيدي البرتغاليين الى طريق رأس الرجاء الصالح مما أضعف من قوة الطاهريين .

على أن الطاهريين قد قاموا قبل أن تنهار دولتهم بالوقوف في وجه الغزو البرتغالي الاستعماري والتصدي له بقيادة السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري ، مما يؤكد الموقف الايجابي للشعب اليمني في مواجهته وتصديه للخطر

(١) عيسى بن لطف الله : روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والغتوح .

مخطوطة ، ص ٩ .

البرتغالي وذلك فى حدود ما كانت تسمح به امكاناته الذاتية فى ذلك الحين .
 فعلى الرغم من اضطراب احوال هذا السلطان نتيجة للجهود التى بذلها من أجل
 توحيد اليمن ، الى جانب ضعف ايراداته المالية نتيجة للحصار البرتغالي الذى
 حول طريق التجارة عن بلاده وافقده الاموال الطائلة التى كانت تصل اليه من
 جمارك عدن قبل وصول البرتغاليين الى الهند (١) ، فقد أمر هذا السلطان
 بتجهيز حملة بحرية فى سنة ١٥٠٧ لمحاربة البرتغاليين فى الهند . غير أن
 هذه الحملة كانت ضعيفة تعبر عن حقيقة ظروف السلطان عامر وامكاناته ، كما
 تعبر أيضا عن عدم ادراكه لقوة الغازى الجديد الذى جاء بغزو الشرق كله بأسلحة
 حديثة فتاة . اذ كان قوام الحملة أربع عشرة سفينة من سفن النقل العادية ،
 تحمل ستمائة مقاتل يمتنى بالإضافة الى بعض العلماء والفقهاء وطلبة العلم الذين
 تطوعوا للجهاد ضد البرتغاليين (٢) . وأبحرت هذه الحملة من ميناء عدن فى
 ١١ مارس سنة ١٥٠٧ ، ولم تكن سوى قريسة سهلة للبرتغاليين على
 نحو ما ترجحه نظرا لأن المصادر اليمنية صمتت حينذاك عن ذكر أبناء تلك
 الحملة التى كانت أضعف كثيرا عن القيام بمهمتها الصعبة (٣) . ولهذا فان
 « السلطان عامر » عجز عن ارسال حملة أخرى الى الهند فضلا عن حماية سواحله
 أمام هجمات البرتغاليين بين آونة وأخرى .

وفى ذلك الوقت كانت دولة المماليك فى مصر والشام والحجاز من أولي
 الدول التى تأثرت اقتصاديا بتحول طريق التجارة العالمية الى طريق رأس
 الرجاء الصالح . اذ أدى هذا التحول الى ضياع العوائد والرسوم الضخمة التى
 كانت تجنيها الخزنة المملوكية من موافى مصر والشام والحجاز . وقد أبدى
 المماليك اهتماما بالغا بمحاربة البرتغاليين ووقف تحول التجارة اليهم . غير أنهم
 كانوا أضعف من مواجهة قوة دولة البرتغال البحرية الناشئة وأعجز عن القضاء
 عليها . ولهذا فقد استعان المماليك بالعثمانيين المسلمين الذين شاركهم غيرتهم
 الدينية (٤) وبالبندقية التى حرمت مثلهم من التجارة الشرقية التى كانت تقوم
 بتوزيعها فى أسواق أوروبا ، وذلك للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية الخطيرة .

وكان بعض أمراء الهنود أمثال سلطان « كجرات » والسامرى حاكم
 « قاليقوت » (٥) قد استنجدوا بالسلطان الغورى ليساعدهم فى مواجهة الخطر
 البرتغالي باعتبار دولته أقوى الممالك الاسلامية ذات المصالح الاقتصادية المباشرة

(١) ابن الديبع ، عبد الرحمن بن على بن محمد الشيبانى الزيدى الشافى : الفضل
 المزيد على بنية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد ، مخطوطة ، ص ٣١ ب .

(٢) ابن الديبع : نفس المصدر ، ص ٤٣ ب .

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٤) الوزمى ، شمس الدين عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد : كتاب الاحسان

فى دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، مخطوطة ، ص ٦ .

(٥) المليارى ، زين الدين المعبرى : تحفة المجامدين فى بعض احوال البرتغاليين : ص ٤٠ .

فى الهند فضلا عن امتلاكها للأسلحة النارية الحديثة المماثلة للأسلحة البرتغالية (١) . وقد أدى ذلك أيضا الى تشجيع السلطان الغورى على ارسال حملة بحرية الى الهند لتعقب البرتغاليين وانزال الهزيمة بهم لطردهم من البحار الشرقية وإعادة التجارة الدولية الى طريق الشرق الأوسط . هذا فضلا عن قيام هذه الحملة بتدعيم السيادة والسلطة المملوكية فى سواحل البحر الأحمر ومنافذه فى ذلك الحين .

وقد وجه السلطان الغورى حملة بحرية يقودها الأمير حسين الكردي نائب جدة تحركت من القاهرة فى ٤ نوفمبر سنة ١٥٠٥ واتجهت الى السويس حيث أبحرت منها متجهة الى المحيط الهندى . وقد مرت الحملة بسواكن حيث استولت عليها وأقامت بها بعض الاستحكامات ضمن برنامجها لتحسين سواحل البحر الأحمر قبل أن تتجه الى الهند . ثم أبحرت الحملة تجاه الموانئ اليمنية فمرت بجيزان ثم بجزيرة كمران ، واتجهت منها الى مخا ثم وصلت الى عدن حيث مكثت هناك لتتزوّد بالمؤن اللازمة لها للقيام بمهمتها .

وقام حسين الكردي بإبلاغ والى عدن من قبل الطاهريين أن هدف الحملة هو التوجه الى الهند لمحاربة البرتغاليين . كما طلب منه أن يمد الحملة بالطعام والمؤن اللازمة ، فسمح له الوالى بأن يأخذ من عدن كل ما يحتاج اليه (٢) . وهذا يؤكد مرة ثانية أن اليمنيين وقفوا موقفا إيجابيا فى مواجهة البرتغاليين على نحو ما بدا فى تعاونهم الكامل مع القوات المملوكية المتجهة لمحاربتهم .

وكانت الانتصارات الحربية والتجارية المتواصلة للبرتغاليين حينذاك قد دفعتهم الى اتخاذ خطوة أكثر إيجابية وهى إقامة حكومة استعمارية برتغالية فى الهند . فقد عين ملكهم فى سنة ١٥٠٥ « فرانسيسكو دا الميدا d'Almeida » حاكما عاما للبرتغاليين فى الهند كنائب للملك البرتغال . وعمل « دا الميدا » طوال أربع سنوات حتى سنة ١٥٠٩ على إقامة دعائم الحكم الاستعماري البرتغالي فى ساحل ملبار ، وتوجيه الحملات الحربية الى الجهات المختلفة لفتح مجالات التجارة أمام البرتغاليين فى البحار الشرقية (٣) .

وعندما وصلت الحملة المملوكية الى مياه الهند ، تمكنت من إحراز نصر جزئى أمام الأسطول البرتغالي بعد وقت قليل من وصوله الى « ديو Diu » التى كانت أهم موانئ سلطنة « كجرات » . كما انتصر الأسطول المملوكى على أسطول برتغالى مكون من ثمانى سفن وذلك فى خريف ١٥٠٨ ، وكان سلطان « كجرات »

(١) قطب الدين ، محمد بن أحمد الحنفى : البرق اليماني فى الفتح العثماني ، مخطوطة

ص ١٤ .

(٢) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٥ .

Stephens, H. M. : Portugal, p. 195.

(٣)

Kammerer, A. : Op. cit., tome 1, p. 155.

يتعاون حينذاك مع الماليك . غير أن البرتغاليين سارعوا بقيادة « دا الميدا » نائب ملك البرتغال في الهند وهاجموا السفن المملوكية ، وأحرزوا نصرا حاسما على الماليك في موقعة « ديو » في اليوم الثاني من فبراير سنة ١٥٠٩ . وقد تمكن البرتغاليون عقب هذا الانتصار من التسلط على البحار الشرقية لمدة قرن من الزمان على وجه التقريب رغم الجهود التي بذلها أهالي البلاد الأصليين من جهة والماليك والعثمانيون من جهة أخرى لطردهم من هذه البحار .

وتجدر الإشارة الى السياسة التي اتبعها البرتغاليون لبسط نفوذهم في البحار الشرقية من جهة ، واحتكار التجارة الشرقية من جهة أخرى . فقد كان « دا الميدا » يتبع سياسة الاكتفاء بسيطرة البرتغاليين على البحار دون التوسع في الاستيلاء على المواقع البرية التي يمكن أن تكلفهم مالا يطيقونه ، مما جعله يتجه الى تقوية الأسطول البرتغالي (١) لاحكام سيطرتهم على البحار . وعندما عين « الفونسودا البوكيرك » Albuquerque « نائبا لملك البرتغال في الهند بدلا من « دا الميدا » عمل على احتلال المراكز البحرية الهامة واقامة الحصول القوية في جميع جهات المحيط الهندي لاحكام سيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة وتدعيم مركزهم في تلك المناطق النائية عن البرتغال حتى يأمّنوا أية ضربات من قبل الحكام الوطنيين ويضعوا حدا لها (٢) .

وقد تمكن « البوكيرك » من السيطرة على البوابات البحرية الثلاث الموصلة للمحيط الهندي وهي مضائق هرمز ، وباب المندب ، وملقا ، الواقع عند طرف شبه جزيرة الملايو (٣) . وكان يحرص حينذاك على أن يثبت للهنود عدم وجود أية قوة يمكنهم أن ينتظروا مجيئها الى الهند لانقاذهم . كما كان البرتغاليون قد وجهوا أسطولا مكونا من أربعين سفينة بقيادة « البوكيرك » وزميله « ترستودي كانها » Tresto de Canha لبسط نفوذهم على الساحل الشرقي لأفريقيا في سنة ١٥٠٦ . وقد استولى هذا الأسطول على « لامو » و « براوا » ولم تات سنة ١٥٠٩ الا وكانت جميع المراكز الاسلامية على هذا الساحل من « سوفالا » جنوبا الى « براوا » شمالا قد خضعت للبرتغاليين (٤) . كما تمكن « البوكيرك » في سنة ١٥٠٧ من السيطرة على جزيرة « سقطري » المواجهة للساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية وتتوسط المسافة تقريبا بين مدخل البحر الأحمر والخليج العربي (٥) . وكان موقع الجزيرة نموذجيا بالنسبة لتحقيق أهداف البرتغاليين مما جعل « البوكيرك » يقرر ابقاء حامية فيها مع تشييد حصن برتغالي ، فضلا عن اقامة دير لطائفة الفرنسيسكان لنشر الديانة

Kammerer, A. : Ibid., tome I, p. 156.

Wilson, A. : The Persian Gulf, p. 112.

Prestage, E. : The Portuguese Pioneers, pp. 53, 60.

Serjeant, R.B. : Op. Cit., p. 14.

(٥) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ١٤ .

المسيحية (١) . غير أن البرتغاليين غادروا الجزيرة في سنة ١٥١١ نظرا لعدم توفر مقومات الاستقرار فيها ، مما أدى الى ضعف استفادتهم منها حربيا وتجاريا .

وفي عهد « البوكيرك » تم أول اتصال مباشر بين الحبشة والبرتغال في سنة ١٥٠٩ . وقد أبدت الحبشة حينذاك رغبتها في التعاون مع البرتغاليين لاعلان الحرب العامة على المسلمين وعلى الدولة المملوكية التي كانت تتزعمهم بوجه خاص . وقد رحب البرتغاليون بعقد تحالف مع الجيشة المسيحية لتطويق العالم الاسلامي من الجنوب ، وتوفير مراكز بحرية لهم في داخل البحر الأحمر لمهاجمة الحجاز ومصر واليمن في ذلك الحين . (٢). وكان يهدف « البوكيرك » الى السيطرة على عدن التي كانت تعتبر أكبر مستودع تجارى في جنوبى البحر الأحمر ، وذلك لكي يتمكن من الاستفادة من موقعها الممتاز المتحكم في مضيق باب المندب لغلاق البحر الأحمر ، وتأمين طريق البرتغال الجديد حول رأس الرجاء الصالح . ولهذا قام « البوكيرك » بمهاجمة عدن في ٢٤ مارس سنة ١٥١٣ ثم نقل معاركه البحرية بعد ذلك الى داخل البحر الأحمر (٣) .

وكان يحكم عدن من قبل الطاهريين الأمير مرجان الذى اضطرب لظهور البرتغاليين وسارع بطلب النجدة من السلطان عامر بن عبد الوهاب سلطان الدولة الطاهرية بجنوبى اليمن . ونظرا لانشغال هذا السلطان بحروبه مع الامام الزيدى للسيطرة على صنعاء ، فقد تأخر فى ارسال النجدة لحاكم عدن . وقد اعتمد أهالى عدن على أنفسهم وعلى حصانة مدينتهم الطبيعية فى صد العدوان البرتغالى واستبسلوا فى دفاعهم ، حتى اضطر البرتغاليون الى الانسحاب الى سفنهم بعد أن تركوا خلفهم بعض قتلاهم . وقد انتقم البرتغاليون لأنفسهم بالقيام بأعمال تخريبية فأحرقوا حوالى أربعين سفينة كانت راسية بميناء عدن بعد أن استولوا على ما تحمله من بضائع (٤) . بل انهم اتجهوا بعد ذلك الى مضيق باب المندب حيث نفذوا الى داخل البحر الأحمر . وقد مروا بالموانى اليمنية المطلة على البحر حتى وصلوا الى جزيرة كمران الواقعة أمام ميناء الصليف شمالى الجديدة . وقد استولوا على الجزيرة فى مطلع شهر أبريل سنة ١٥١٣ وقاموا بأعمال تخريبية مثل ردم الآبار حتى لا تنتفع بالجزيرة أية قوة معادية ، خاصة وأنها كانت محطة بحرية هامة بين موانى اليمن والحجاز (٥) .

Serjeant, R.B. : Op. Cit., p. 43.

(١)

Alvarez, F. : Op. Cit., pp. 390, 392.

(٢)

Wilson, A. : Op. Cit., pp. 118, 120.

(٣)

(٤) ابن الديبع : الفضل المزيده على بغية المستفيد فى اخبار مدينة زيد ، مخطوطة ،

ص ٥٠ ب ، ١٥١ .

(٥) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

وقد اتجه « البوكيرك » بعد ذلك نحو تنفيذ مشروعه الحربى الكبير بمهاجمة جدة ، غير أن الرياح بددت أحلامه واضطرت له للعودة الى كمران حيث بقى فيها مدة شهرين واصل أثناءها أعماله التخريبية فى موانئ البحر الأحمر . ف ضرب ميناء زيلع بالمدافع وأحرق السفن الراسية هناك . ثم عاد ثانية الى عدن وواصل ضربها بالمدافع مدة خمسة عشر يوما حتى غادرها الى الهند فى اليوم الرابع من أغسطس سنة ١٥١٣ . وبذلك فشل « البوكيرك » فى الوصول الى جدة أو السيطرة على عدن ، وإن كان قد نجح فى أن يرسم لخلفائه خطة غزو هذا البحر الى أقصى شماله عن طريق المعلومات التى جمعها عن طبيعة البحر الأحمر ومراكزه المختلفة وحركة التجارة فيه . هذا فضلا عن معرفة البرتغاليين بإمكانات القوى المسيطرة على هذا البحر حتى يمكنهم التغلب عليها أو استقطاب بعضها الى جانبهم ، كما هو الحال مع امبراطورية الحبشة فى ذلك الحين (١) .

على أن أهم هذه القوى التى يخشاها البرتغاليون كانت تتمثل فى الدولة المملوكية التى زاد اهتمامها بمواجهة هذا الخطر بعد توغل البرتغاليين فى داخل البحر الأحمر . وكان السلطان الغورى يوجه كل عنايته لاعداد أسطول بحرى ثان فى ميناء السويس لحوض معركة المصير التى سترتب على نجاحها حل أزمته الاقتصادية ، وبالتالى مواجهة الاضطرابات الداخلية . هذا فضلا عن اعداد الأساطيل القوية للدفاع عن سواحله الشمالية التى كانت تهددها هجمات « فرسان القديس يوحنا » المقيمين فى جزيرة « رودس » من جهة ، الى جانب تأمر البنادقة الذين حالفوه بالأمس لمواجهة الخطر البرتغالى الذى حرمهم من التجارة الشرقية التى كانوا يقومون بتوزيعها فى أوروبا من جهة أخرى . وكان عجز الغورى عن توجيه ضربة قاضية للبرتغاليين قد شجع البنادقة على التحالف مع عدوه الشاه اسماعيل الصفوى لاحتياء طريق التجارة الشرقية عبر ايران والعراق الى موانئ الشام على البحر المتوسط بعد أن يهاجم الصفوى المماليك من جهة العراق ، وتهاجمهم البنادقة من جهة البحر (٢) .

وعلى النقيض من ذلك فقد ظل الأمراء الهنود المسلمون يشجعون السلطان الغورى على ارسال حملة بحرية الى الهند للقضاء على النفوذ البرتغالى الذى اشتدت وطأته هناك بعد انتصار البرتغاليين فى موقعة « ديو » فى سنة ١٥٠٩ . وقد أرسل الغورى مندوبا من قبله اليهم ليعدهم بإرسال الحملة ويطلب اليهم الاستمرار فى التعاون معه حتى يتحقق النصر (٣) . وقد تم أخيرا اعداد الحملة البحرية فى شهر أغسطس سنة ١٥١٥ التى عرفت حينذاك بحملة الهند ، وعين

Wilson, A. : Op. Cit., pp. 119, 120.

(١)

(٢) ابن أياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩٦ ، ٢٠٥ .

(٣) ابن أياس : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٨٥ .

الرئيس سلمان العثماني قائدا للأسطول على أن يتولى قيادة الحملة الأمير حسين الكردي نائب جدة بمجرد وصولها الى هناك (١) .

غير أنه لم يقدر لهذه الحملة أن تصل الى هدفها النهائي في الهند وأجبرتها الظروف التي واجهتها أمام السواحل اليمنية بالاضافة الى الظروف الأخرى على التوقف عند عدن . وكان توغل البرتغاليين الى داخل البحر الأحمر في سنة ١٥١٣ قد فرض على الممالك أن يتخذوا سياسة دفاعية قوية في البحر الأحمر قبل التوجه الى الهند . فقد اهتم الممالك بتحصين ميناء جدة تحت اشراف حسين الكردي ، كما قام هذا الأمير باحتلال زيلع ، هذا بالاضافة الى أن الممالك كان لهم نوع من السيادة في ميناء سواكن بالسودان . وبذلك لم يبق أمام الممالك الا اقامة القواعد البحرية على السواحل اليمنية وخاصة في عدن وذلك لتحقيق غرضين ، الأول اغلاق البحر الأحمر أمام الغزو البرتغالي ، أما الثاني فهو اتخاذ هذا الميناء الهام قاعدة لنشاط الممالك البحرية في المحيط الهندي .

وكان السلطان عامر بن عبد الوهاب سلطان الدولة الطاهرية في جنوب اليمن قد استنجد بالممالك بعد هجوم « البوكيرك » على عدن في سنة ١٥١٣ ، كما وافق على أن يقيم السلطان الغوري قواعد بحرية على السواحل اليمنية لمواجهة أي عدوان جديد من قبل البرتغاليين ولتعقبهم في المحيط الهندي . وعندما فشل هجوم البرتغاليين على عدن دون أية مساعدات خارجية ، وتأخر وصول الأسطول المملوكي الى اليمن ، تراجع السلطان عامر عن الوفاء بوعدته باقامة قواعد بحرية مملوكية على سواحله بعد أن ظن أن الخطر قد زال ، وحرصا منه على استقلال بلاده ، وتقاديا لاحتمال تعرض شعبه لسيطرة قوى دخيلة حتى ولو كانت تربطه بهم رابطة العقيدة والنضال المشترك .

على أن هذا التراجع من قبل السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي حدث بناء على دوافع وطنية ، لم يقابل من الأمير حسين الكردي - الذي كان يرى بوضوح استفحال خطر البرتغاليين - الا بمهاجمة السواحل اليمنية بالقوة (٢) . ومن هنا توالى الأحداث سريعا متوترة ، فقد نزل الممالك الى جزيرة « كمران » وشرعوا في بناء سور حول الجزيرة لتحصينها وذلك طبقا لمخططهم العام في البحر الأحمر باقامة قواعد بحرية في جنوبه لاغلاقه في وجه البحرية البرتغالية . وهنا أمر السلطان عامر ولاته في الموانئ اليمنية بمنع وصول الطعام الى الممالك في جزيرة « كمران » لزعزعتهم من هناك ، فقام الممالك بضرب ميناء « الحديدة » بالمدافع عندما أمر حاكمه بحجز ثلاث سفن كانت قادمة من « زيلع » من مواصلة رحلتها الى « كمران » ، ونقل شحناتها من الأطعمة الى

(١) ابن أبياس : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٤٦٧ .

(٢) Ross, E.D. : The Portuguese in India and Arabia between 1507-1517.

Journal of the Royal Asiatic Society, London, Part IV October, 1921, p. 560.

الساحل . وقد نزل الماليك الى الساحل بعد قرار حاكم الحديدة وأخذوا ما يلزمهم من طعام ، كما حملوا معهم بعض الأخشاب والأدوات اللازمة لبناء سور حول « كمران » لتحصينها ضد أى هجوم (١) .

وقد قامت بعض العناصر اليمنية المنافسة للسلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري بالاتصال بالماليك وتشجيعهم على النزول الى الساحل والقضاء على حكم هذا السلطان . وكان الامام شرف الدين يحيى الذى تولى الامامة الزيدية فى سنة ١٥٠٦ على رأس هذه العناصر . كما كان أشرف « جيزان » على اتصال سابق بالماليك ليستعينوا بهم فى التخلص من السلطان عامر لتحقيق أطماعهم فى بلاد اليمن . هذا بالإضافة الى بعض الساخطين من أهالى تهامة وجنوب اليمن الذين أرادوا أن يضعوا حدا لحكم هذا السلطان حتى يتخلصوا من دفع الحراج اليه (٢) .

وعلى أية حال فقد تمكن الماليك من الاستفادة من هذه العناصر ونجحوا فى الاستيلاء على بعض المدن التهامية ومن بينها زبيد فى ٢١ يونيو سنة ١٥١٦ وعينوا الأمير « برسبای » حاكما عليها وقائدا للماليك فى منطقة تهامة . ثم أبحر أسطولهم بعد ذلك بقيادة « حسين الكردي » حيث توجه الى « زيلع » واستولى عليها . وأخيرا اتجه الى عدن فوصل اليها فى ١٢ أغسطس سنة ١٥١٦ حيث تمكن الماليك من الدخول الى الميناء وانزال بعض جنودهم ومعداتهم الى الساحل . وقد استبسلت عدن فى الدفاع عن نفسها معتمدة على حصانتها الطبيعية واحاطة الجبال بها من كل جانب حتى تمكنت من رد القوات المملوكية عنها . غير أن الماليك عاودوا الكرة من جديد عندما انضم اليهم سلمان الرومى الذى كان يطارد بعض السفن اليمنية المتجهة الى الهند ولكن هجموه بآء بالفشل . وفى ذلك الوقت وصلت نجدة طاهرية الى عدن مما اضطر الماليك الى مغادرتها فى ١٩ أغسطس سنة ١٥١٦ دون أن يحققوا أهدافهم (٣) . وبذلك ظلت عدن فى أيدى الطاهريين حتى استولى عليها الأتراك العثمانيون فى سنة ١٥٣٨ .

وأزاء فشل الماليك فى السيطرة على عدن قرروا تأجيل ذهابهم الى الهند حتى يضمنوا حماية البحر الأحمر وتأمين خط رجعتهم . كما قرروا أيضا أن يتخذوا سواحل تهامة اليمنية خط دفاع أول عن البحر الأحمر ، على أن تكون جده خط الدفاع الثانى . ولهذا اتجه حسين الكردي وسلمان الرومى الى جدة لتركيز الدفاع بها بدلا من عدن حتى يتحینوا الفرصة للهجوم عليها من جديد . غير أن سقوط الدولة المملوكية فى يد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) الذى دخل مصر فى سنة ١٥١٧ أدى الى مسارعة أشرف مكة بالدخول فى طاعة

(١) ابن الديبع : الفضل المزيدي على بنية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد ، مخطوطة ؛

ص ٥٣ ب .

(٢) ابن الديبع . قرة العيون فى أخبار اليمن الميمون ، مخطوطة ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣) ابن الديبع : الفضل المزيدي على بنية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد ، ص ٥٤ ب .

العثمانيين ، كما قتلوا حسين الكردي غرقا أمام ميناء جده بعد أن أوهموه باستدعاء السلطان سليم له ، (١) وذلك انتقاما منه لأعماله القاسية أثناء ولايته لجدة .

على أن حسين الكردي يرجع له الفضل في اقامة التحصينات التي صدت الهجوم البرتغالي الكبير على مكة في سنة ١٥١٧ باعتراف البرتغاليين أنفسهم . كما قام سلمان الرومي بعد أن صد هذا الهجوم بتعقب البرتغاليين أثناء تقهقرهم من البحر الأحمر واستولى على إحدى سفنهم وأسر بحارتها عندما اتجهت الى ميناء اللحية اليمنى للحصول على المؤن اللازمة (٢) . ولا شك أن خطة المالك واستراتيجيتهم في البحر الأحمر التي كانت تركز على تدعيم سيطرتهم في جهات هذا البحر واتخاذ عدن قاعدة لهم في جنوبه ، هي نفس الخطة والاستراتيجية التي اتبعها العثمانيون فيما بعد قبل أن يرسلوا حملتهم الكبيرة الى الهند في سنة ١٥٣٨ . (٣) وتؤكد الخطتان المملوكية والعثمانية أهمية عدن البارزة وموقعها الاستراتيجي الهام كقاعدة للدفاع عن منطقة البحر الأحمر بأكملها ضد أي خطر تتعرض له المنطقة وخاصة من ناحية الجنوب .

أما عن موقف المالك الموجودين داخل اليمن والذين استقروا في زبيد تحت قيادة الأمير « برسباي » فقد كان من الطبيعي أن ينشأ صدام بينهم وبين الطاهريين بزعماء السلطان عامر بن عبد الوهاب . وقد ظل السلطان عامر لا يعترف بنفوذ المالك في تهامة حتى قدر له أن يقتل وهو يقاثلهم على مقربة من صنعاء في اليوم الخامس عشر من مايو سنة ١٥١٧ واستولى المالك على صنعاء (٤) . وهكذا انتهى حكم آخر سلاطين آل طاهر الذي تمكن من توحيد معظم أجزاء اليمن حتى امتد حكمه من صعده وجيزان في الشمال الى عدن وحضرموت في الجنوب . وقد انقلب ميزان القوى في اليمن بعد ذلك الى ايدى الأئمة الزيديين الذين عاصروا - فيما بعد - وصول الأتراك العثمانيين الى اليمن بعد ان ورثوا الحكم المملوكي بكل مشكلاته ، وفي مقدمتها مواجهة المنافسة البرتغالية في البحار الشرقية في ذلك الحين والحيلولة دون سيطرة البرتغاليين على منطقة البحر الأحمر على وجه الخصوص .

وقد اصطدم المالك بعد سيطرتهم على صنعاء بالامام الزيدي شرف الدين ، الذي رفض التوجه الى صنعاء لمقابلة قائدهم ، كما رفض عقد أي اتفاق معهم . وكان اصطدام الامام - حليف الأمس - بالمالك، أمرا متوقعا ، اذ انه لم يطلب منهم امداده ببعض الجند والسلاح الا لتحقيق أغراضه الخاصة ومصالحه في اليمن وليس لكي يستأثروا بالتسلط على البلاد لأنفسهم ، خاصة بعد أن سيطروا على

(١) قطب الدين : الاعلام باعلام بلد الله الحرام ، ص ١٢/٨ .

(٢) Serjeant, R.E. : Op. Cit., p. 170.

(٣)

(٤) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤) يحيى بن الحسين : انباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن ، مخطوطة ، ص ١٦ ا .

صنعاء ، الأمر الذى تعارض تماما مع تطلعاته وآماله . وقد تقدم المماليك لمحاصرة الامام شرف الدين قى « ثلاء » بعد أن فشلت محاولاتهم للاتفاق معه . وقد ظلوا يحاصرون مدينة « ثلاء » حتى وصلهم نبأ سقوط دولتهم المملوكية فى مصر على أيدي العثمانيين .

وهنا رفع المماليك حصارهم عن « ثلاء » وعادوا الى صنعاء فى اليوم الخامس من يونيو سنة ١٥١٧ ، حيث أعلن قائدهم الأمير « اسكندر » خضوع المماليك فى اليمن للسيادة العثمانية (١) . كما فضل هذا الأمير ترك صنعاء والعودة الى زبيد لقربها من الساحل فوصل اليها فى ١٩ يولية سنة ١٥١٧ بعد أن واجهت الحملة فى طريقها اعتداءات كثيرة من قبل القبائل اليمنية ، (٢) مما يوضح مدى الضعف الذى حل بالمماليك فى اليمن بعد أن هزمت دولتهم على يد العثمانيين .

أما بالنسبة للبرتغاليين فقد ازداد خطرهم بعد وفاة « البوكيرك » فى شهر ديسمبر سنة ١٥١٥ وعين « لوبو سوريز » نائبا لملك البرتغال فى الهند (٣) . وقد تحددت خطة البرتغاليين فى القضاء على القوة المملوكية فى البحر الأحمر وإغلاقه فى وجه السفن العربية ، كما أنهم تحالفوا مع الحبشة لإعلان الحرب المشتركة على القوى الاسلامية فى ذلك الحين (٤) . وقد ركز البرتغاليون هجومهم على جده التى أصبحت قاعدة المماليك للدفاع عن البحر الأحمر بعد فشلهم فى الاستيلاء على عدن فى سنة ١٥١٦ (٥) . ولهذا فإن « لوبو سوريز » لم يهاجم عدن عند وصوله اليها على رأس حملة برتغالية ، بل انه طلب من واليها أن يمدّه بالمؤن اللازمة للحملة وبعض المرشدين البحريين لتوصيلها الى جده وذلك فى سنة ١٥١٧ .

وأمام هذه القوة البرتغالية اضطر الأمير مرجان حاكم عدن أن يلبي مطالب البرتغاليين حتى لا يحتلوا عدن . وهذا ما دفعه الى عدم اظهار عداوته للبرتغاليين حتى يتقوى شرهم ، ولم يكن هذا الموقف تخاذلا تاما من قبله بدليل أنه قام أثناء وجود الحملة فى داخل البحر الأحمر بعمل كافة الاستعدادات الممكنة للدفاع عن عدن حتى لا يفاجأ بهجوم البرتغاليين عليها وهم فى طريق عودتهم الى الهند . كما انه جدد استعداداته للمرة الثانية عندما علم بوجود حملة برتغالية جديدة على مقربة من عدن فى سنة ١٥٢٠ (٦) . على أن الحملة البرتغالية الأولى فشلت

(١) عيسى بن لطف الله : روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح ، مخطوطة ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٢) ابن الديبع : الفضل المربد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد ، مخطوطة ، ص ٥٥ ب .

Wilson, A. : Op. Cit., p. 121.

(٣)

Kammerer, A. : Op. Cit., Tom II., pp. 205, 266.

(٤)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 20.

(٥)

Hunter, F.M. : Op. Cit., p. 163.

(٦)

أمام جده بفضل التحصينات التي أقامها الماليك هناك ، ونتيجة للجهود التي بذلها سلمان الرومي الذي طارد السفن البرتغالية بعد وصولها الى جزيرة كمران وتتبعا في جنوبي البحر الأحمر حتى توصلت الى عدن ثم سارعت بمغادرتها الى مياه الهند .

على أن البرتغاليين قد واصلوا جهودهم لتنفيذ خططهم في البحر الأحمر على نحو ما بدا في الحملة البرتغالية التي وصلت الى مدخل هذا البحر في سنة ١٥٢٠ والتي ركزت اهتمامها على مهاجمة جده على وجه الخصوص ، هذا فضلا عن انزال أول بعثة دبلوماسية برتغالية الى السواحل الحبشية . وقد عاد البرتغاليون الى الاهتمام بعدن بعد أن فشلوا في الوصول الى جده نظرا لمعاسة الرياح لهم من جهة ووجود حشود كثيرة فيها من جهة أخرى ، مما جعلهم يخشون مهاجمتها . ولهذا رأوا من الأفضل لهم أن يسيطروا على عدن حتى لا تقع في قبضة العثمانيين . وكان الأمير مرجان حاكم عدن قد أراد أن يقوى جانبه حينذاك بالاتصال بالأتراك العثمانيين . فقام باعداد خطاب طويل على لسان السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري الذي كان قد قتل أثناء صراعه مع الماليك ، موقع عليه من قبل بعض الفقهاء والتجار في عدن يؤكدون ما جاء به ، ووجهه الى السلطان العثماني سليم الأول ، واشتكى فيه من أعمال حسين الكردي وسلمان الرومي أمام عدن ، ومن تصرفات الماليك في اليمن ، كما أوضح الأسباب التي دفعت لمهادنة البرتغاليين حتى لا يعرض عدن للخطر (١) .

وقد والى البرتغاليون ارسال حملاتهم البحرية سنويا الى البحر الأحمر لمهاجمة ميناء جده دون جدوى ، كما هاجموا ميناء « الشحر » اليمني ونهبوه في سنة ١٥٢٣ اثناء توجههم الى ميناء مصوع لتنسيق التعاون بينهم وبين الأبحاش (٢) . بل ان البرتغاليين وجهوا اسطولاً بقيادة « دي سلفيرا » الى عدن من جديد وأجبروا حاكمها - الذي خلف الأمير مرجان بعد وفاته في سنة ١٥٢١ - على عقد معاهدة معهم نصت على أن تلغ عدن جزية سنوية للبرتغاليين ، وعلى أن تفتح ميناءها للسفن البرتغالية (٣) . غير أن نائب ملك البرتغال في الهند وهو القائد البحري الشهير « فاسكودا جاما » رفض إبرام هذه المعاهدة لأنه كان يؤمن بضرورة بسط سيطرة البرتغاليين الكاملة على المراكز التجارية الهامة . وقد أدى ذلك الى قيام حملة برتغالية في سنة ١٥٢٥ بضرب عدن بالمدافع وهي في طريقها الى مصوع ولكنها لم تحقق أي هدف للبرتغاليين في ذلك الحين .

ولهذا فقد فضل البرتغاليون أخيراً عقد معاهدة جديدة مع حاكم عدن وقام « دي سلفيرا » بفرض هذه المعاهدة في شهر فبراير سنة ١٥٣٠ . ونصت هذه

(١) بامخرمة أبو الطيب عبد الله بن أحمد بن علي : تلادة النحر في ونيات آسيان الدهر ،

مخطوطة ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٢٠٥ - ١٢٠٦ .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 23.

(٢)

Kammerer, A. : Op. Cit., Tome II., pp. 283, 286.

(٣)

المعاهدة على اعتراف عدن بسيادة البرتغاليين عليها وبدفع الجزية السنوية اليهم ، وذلك نظير اعتراف البرتغاليين بحرية الملاحة لسكان عدن ولكن بشرط عدم توجيههم الى جده ، (١) ولكي يضمن البرتغاليون تنفيذ هذه المعاهدة تركوا في ميناء عدن احدى سفنهم وقوة قوامها أربعين برتغاليا ليشرفوا على الميناء وعلى ايراداته المالية (٢) .

على أن موقف حاكم عدن ازاء البرتغاليين في ذلك الحين - الذي بدا في اضطرابه الى قبول عقد معاهدة معهم - قد أثار غضب اليمينيين مما جعله يتعرض لهجوم الفقهاء والعلماء عليه . غير أن حجة هذا الحاكم تركزت دائما في حرصه على عدم تعرض عدن للاحتلال الكامل من قبل البرتغاليين المتفوقين حربيا من جهة ، وفي خشيته من هجوم الماليك عليها من داخل اليمن أو من ناحية البحر من جهة أخرى . وقد اضطره هذا الموقف الى مهادنة البرتغاليين وعقد المعاهدة المذكورة معهم دون أن يقصد من وراء ذلك أن يتحول ليصبح عميلا لهم . ومما يؤكد اخلاص هذا الحاكم لبلاده أنه قام بعد مضي وقت قليل على رحيل الحملة البرتغالية عن عدن بالقبض على البرتغاليين الموجودين فيها حينذاك وأودعهم السجن في مؤخرة المدينة بالقرب من الجبال المحيطة بها . بل انه سخرهم بعد ذلك في صناعة الأسلحة والآلات الحربية التي يتقنون صنعها . وفي نفس الوقت فقد قام هذا الحاكم اليمني بالكتابة الى السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) يبلغه بالدخول في طاعته (٣) . وكان يهدف من وراء هذا التصرف أن يقوى من جانبه بالاستعانة بهذه القوة الاسلامية الفتية المتمثلة في السلطنة العثمانية ليتمكن من مواجهة البرتغاليين اذا حاولوا مهاجمة عدن من جديد .

وهكذا ظلت عدن تحافظ على استقلالها وحريتها على الرغم من فقدانها لمقوماتها الاقتصادية نتيجة للحصار البحري البرتغالي المفروض عليها من جهة ، وافتقارها لمساندة الجبهة الداخلية المنهارة بعد سقوط الدولة الطاهرية من جهة أخرى . ولهذا اضطرت عدن الى الاعتماد على ذاتها حتى تمكنت من المقاومة حيناً ، ومن مهادنة البرتغاليين حيناً آخر ، ثم تقربت الى العثمانيين بعد ذلك حتى سقطت في أيديهم في سنة ١٥٣٨ . وقد اتخذها العثمانيون قاعدة للوثوب على البحرية البرتغالية في الهند من جهة ، ثم للدفاع عن الحدود الجنوبية للامبراطورية العثمانية من جهة أخرى عند ما عجزوا عن تحقيق غايتهم الأولى .

ثالثاً - تصدى العثمانيين لمواجهة الغزو البرتغالي لمنطقة البحر الاحمر :

بعد أن ورث العثمانيون حكم الدولة المملوكية في سنة ١٥١٧ بدأوا يحملون لواء الحرب بأنفسهم ضد البرتغاليين في البحار الشرقية بوجه عام وفي البحر

Kammerer, A. : Ibid., Tome II., pp. 287, 288.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١١١ .

Serjeant, R.B. : Op. Cit., pp. 55, 59.

(٣)

الأحمر بوجه خاص . اذ كان على العثمانيين أن يعالجوا أهم المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهوها في مصر بعد أن حول البرتغاليون طريق التجارة عنها وعن منطقة الشرق الأوسط الى رأس الرجاء الصالح (١) ، مما جعل الحرب مع البرتغاليين ضرورة حتمية . وقد زاد من خطورة البرتغاليين في نظر العثمانيين تحالفهم مع الشيعة الصفويين في إيران الذين كانوا على عداء مذهبي مع الدولة العثمانية . كما حرص العثمانيون على الدفاع عن الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز ضد الخطر البرتغالي لينالوا بذلك شرف حماية « الحرمين الشريفين » حتى تكون لهم الزعامة في العالم العربي والإسلامي .

على أن خطوات العثمانيين لتدعيم نفوذهم في البحر الأحمر اتصفت في بداية الأمر بالضعف في الفترة التي أعقبت احتلالهم لمصر حتى سيطروا على اليمن في سنة ١٥٣٨ ، ويرجع السبب في ذلك الى انشغالهم في جبهات متعددة مما جعل سيادتهم في هذا البحر سيادة اسمية رغم محاولاتهم المتعددة لفرض نفوذهم الفعلي هناك . وقد ظل للماليك يمثلون السيادة الاسمية للعثمانيين في جنوبى البحر الأحمر وخاصة في بلاد اليمن غير أنهم انصرفوا الى أعمال السلب والنهب ، كما أنهم حاولوا الاحتفاظ بكيانهم الخاص هناك رغم اعترافهم بالسيادة للعثمانيين (٢) . ولكن نجاح بعض العمليات الحربية للبرتغاليين في جنوب البحر الأحمر حتم على العثمانيين ضرورة اتخاذ خطوة ايجابية لحماية حدود امبراطوريتهم من الجنوب ودرء خطر الغزو البرتغالي الصليبي عن الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز .

وقد رأى العثمانيون أن سيظرتهم الفعلية على اليمن ستحقق أهدافهم في حربهم ضد البرتغاليين . فهي بحكم موقعها الممتاز في جنوب غرب الجزيرة العربية (٣) وبحكم اشرافها على مضيق باب المندب ، تعتبر منطقة دفاع هامة عن حدود الامبراطورية العثمانية من ناحية الجنوب ، بحيث يمكنهم بالسيطرة عليها أن يضمنوا سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز ، وأن يتحكموا في البحرين الأحمر والعربي ، فضلا عن امتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحار الشرقية ، وتطويق اعدائهم الشيعة الصفويين في إيران من الجنوب ، وتحقيق أحلامهم بمد سيظرتهم شرقاً الى أقاصى العالم الاسلامي (٤) .

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٣ .

(٢) I.O.B., Memorandum, «Three questions of considerable importance depend upon the right of sovereignty claimed by the Porte over the Yemen», p. 16.

(٣) الهمداني ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب : صفة جزيرة العرب : ص ٥١ .
الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والعزى في حوادث وتاريخ اليمن ، ص ٨ .

Scott, H. : In the High Yemen, p. 227.

(٤)

وكانت الأوضاع الموجودة داخل اليمن نفسها قد عجلت بسقوطها في يد الأتراك العثمانيين في ذلك الحين . اذ تعرضت خريطة اليمن السياسية في الفترة الممتدة بين عامي ١٥١٧ و ١٥٣٨ لتغيرات كثيرة نتيجة الصراع الدائر بين الامامة الزيدية المتمركزة حول مدينة صنعاء في الشمال ، وبين دولة الطاهريين التي تمثل آخر الدول المنيّة التي توالى على حكم جنوبى اليمن وتهامة في العصور الوسطى : وكان لعدن الطاهرية السيادة والسيطرة في أواخر تلك العصور حتى فقدت أسباب قوتها السياسية والاقتصادية عند بداية القرن السادس عشر الميلادى نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح . وهنا استطاعت صنعاء الزيدية ان تمد نفوذها الى باقى أجزاء اليمن لتتلاءم الفراغ الذى خلفته عدن التى انهارت بانحيار الدولة الطاهرية . ولهذا كان على العثمانيين أن يسارعوا الى ملء الفراغ الموجود جنوبى البحر الأحمر حتى يمكن التصدى للغزو البرتغالى بعد أن ضعفت القوى المحلية عن مواجهته كما عجز الماليك - رغم مساندة العثمانيين لهم فى كفاحهم المرير ضد البرتغاليين عن طردهم من البحار الشرقية . وقد أعاد العثمانيون لعدن وجنوبى اليمن بعض الأهمية والسيادة وذلك بفضل قوتهم وامكاناتهم الحربية الضخمة . غير أن ذلك الوضع لم يستمر طويلا نظرا لأن الامامة الزيدية فى صنعاء قادت نضالا مريرا ضد العثمانيين وضد جهودهم للسيطرة على مقدرات اليمن ، حتى نجحت أخيرا فى تأكيد حقها الشرعى فى السيادة على بلادها واجلاء العثمانيين عنها بعد قرن كامل من الزمان ، لم يستطع العثمانيون أن يعيدوا فيه لتلك البلاد رخاها الاقتصادية وأسباب قوتها المادية ، وبالتالي عجزوا عن تحقيق معظم الغايات التى جاءوا الى اليمن من أجل تحقيقها .

وعلى أية حال فيمكننا أن نتتبع خطوات العثمانيين فى البحر الأحمر وجهودهم لتدعيم نفوذهم الفعلى فى بلاد اليمن بعد أن ضعفت الحماية المملوكية هناك - رغم اعترافها بسيادة العثمانيين - عن تحقيق أهدافهم فى الفترة الممتدة بين عامي ١٥١٧ و ١٥٣٨ (١) . كما لم تؤد الحملة البحرية الأولى التى أرسلها العثمانيون الى جنوب البحر الأحمر والى الهند فى سنة ١٥٢٦ وتكونت من عشرين سفينة الا الى زيادة المنازعات بين الأمراء الماليك داخل اليمن - وان كانت قد نجحت نسبيا فى القضاء على بعض العناصر القوية هناك مما مهد السبيل أمام العثمانيين فيما بعد للسيطرة على البلاد (٢) . غير أن هذه الحملة لم تتمكن من القيام بعمل يذكر فى الهند ضد البرتغاليين الذين ازداد خطرهم بتحالفهم مع الصفويين فى ايران ، وقد تأكد العثمانيون من ذلك الخطر بعد دخول امراء البصرة والقطيف والبحرين فى طاعة الدولة العثمانية فى أعقاب فتح بغداد فى سنة ١٥٣٤

(١) ابن داعر ، عبد الله بن صلاح الدين بن داود : الفتوحات المراتبة فى الجهات اليمانية ،

مخطوطة ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٨٧ ب .

(٢) ابن داعر : نفس المصدر ، مخطوطة ، ج ١ ، ق ١ ص ١٨٨ .

بعيـث أصبح العثمانيون يواجهون البرتغاليين مباشرة في الخليج العربي (١) .
ولهذا قرر العثمانيون توجيه حملة ثانية الى الهند لتحقيق غاياتهم وأهمها طرد البرتغاليين من البحار الشرقية . وبناء على أوامر السلطان سليمان القانوني تم تجهيز حملة قوية أبحرت من ميناء السويس في ٢٧ يـونـية سنة ١٥٣٨ بقيادة سليمان باشا الخادم الذي كان واحدا من ممالك السلطان سليم الأول المقربين اليه (٢) . وقد اتخذ قائد الحملة كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة العثمانيين العامة في البحر الأحمر والتي تستهدف سيطرتهم عليه قبل ارسال الاسطول العثماني الى الهند . وقد اتصل سليمان الخادم بالأمرء الحاكمين في جهات البحر الأحمر وخاصة أمرء الساحل اليمنى مثل أميرى عدن والشحر طالبا اليهم الدخول في طاعة العثمانيين . وقد قبل سلطان الشحر بدر الطويرق اعلان ولائه للعثمانيين ، بينما راوغهم عامر بن داود الطاهري حاكم عدن ولم يرد على رسالة سليمان باشا اليه ، فكان ذلك من أسباب قتله غدرا عقب وصول الحملة الى عدن .

وقد وصلت الحملة العثمانية الى عدن (٣) في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ ، (٤) وما أن شاهدها عامر بن داود حتى اضطر الى أن يغير من سياسته ازاء قوة العثمانيين الهائلة . ولهذا فقد أحسن استقبال الحملة وفتح أمامها أبواب المدينة حتى يحصل الجنود على ما يشاءون من طعام ومؤن بناء على مطلب سليمان باشا الخادم . غير أن الأخير كان قد كلف جنوده سرا بقيادة الصوباشى فرحات بالاستيلاء على عدن عقب دخولها مباشرة . وقام الجنود العثمانيون بتنفيذ الخطة على الفور ، بل انهم قاموا أيضا بسلب المدينة ونهبها حتى استندعاهم بعض القادة حرصا منهم على عدم اشاعة الفوضى في المدينة . وفي نفس الوقت الذى دخل فيه الجنود العثمانيون مدينة عدن كان عامر بن داود قد توجه الى سفينة القيادة ومعه ستة من كبار اتباعه لمقابلة سليمان باشا الخادم بناء على دعوته . وقد أحسن الأخير استقبالهم في بداية الأمر وجلع عليهم (٥) . حتى وصله نبأ احتلال جنوده لمدينة عدن ، فتنكر لعامر بن داود ورفاقه (٦) وأمر بشنقهم على صاري سفينته وتركهم معلقين به لمدة ثلاثة أيام (٧) .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) Hammer, J. : Histoire de l'Empire Ottoman. Tome, 5, p. 302.

(٣) Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 101.

(٤) I.O., Memorandum, Turkist Claim of Sovereignty in Yemen, Sovereignty Over Mocha, Sovereignty over Aden, pp. 15, 22.

(٥) عيسى بن لطف الله : روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح ، مخطوطة ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٦) قطب الدين : البرق اليماني في الفتح العثماني ، مخطوطة ، ص ١ .

(٧) عبد الله عبد الكريم الجرائي : المتتطف من تاريخ اليمن ، ص ٨٨ .

وهكذا تم استيلاء العثمانيين على عدن بعد خمسة أيام من وصولهم إليها
 أى فى اليوم الثامن من أغسطس سنة ١٥٣٨ (١٢ ربيع الأول سنة ٩٤٥ هـ) .
 وقد أمر سليمان باشا الخادم بقتل من بقى من آل طاهر ، وكانت عدن آخر
 معاقلمهم ، كما أمر بمصادرة ممتلكاتهم ، وذلك بحجة أنهم حاولوا تسليم عدن
 للبرتغاليين . وقد أنكر كثير من المؤرخين هذه التهمة (١) التى تتعارض تماما
 مع ما سبق أن أوضحناه عنهم من قبل . وقد أناب سليمان باشا الخادم على حكم
 عدن أحد سناجق الحملة وهو الأمير « بهرام » تسانده قوة قوامها خمسمائة مقاتل
 عثمانى ، كما حصن مدينة عدن بالمدافع (٢) . وقد أخفى سليمان باشا الخادم
 أسلوبه الفادر فى عدن عن المسئولين العثمانيين فى استانبول ، وذكر فى رسالة
 بعث بها الى السلطان العثمانى « انه أخذ عدن قهرا » (٣) . غير أن أسلوب سليمان
 الخادم الذى اتصف بالغدر أفقد العثمانيين ثقة أهالى هذه المناطق ، كما انه ضيع
 عليهم فرصة تكوين جبهة اسلامية فى البحار العربية والمحيط الهندى لمواجهة
 خطر البرتغاليين المتزايد (٤) .

وبعد أن سيطر العثمانيون على عدن أبحرت حملتهم متجهة الى « ديو »
 لتحقيق المرحلة الثانية من خطتهم الرامية الى محاربة البرتغاليين فى البحار
 الشرقية . وقد وصلت الحملة الى « ديو » فى اليوم الرابع من سبتمبر سنة ١٥٣٨
 غير انها فشلت فى تحقيق غايتها نتيجة لضعف شخصية قائدها سليمان الخادم
 من جهة ، وضعف جبهة حلفائها الهنود فى سلطنة « كجرات » وباقي سلطنات
 ساحل الهند الغربى من جهة أخرى . وكل ما فعلته هذه الحملة هى أنها حاصرت
 القلعة البرتغالية فى « ديو » من ناحية البحر فى اليوم الخامس من أكتوبر سنة
 ١٥٣٨ . بل ان هذا الحصار لم يستمر طويلا بعد أن أدخل على العثمانيين نبا
 وصول نجدة برتغالية الى « ديو » . اذ قرر سليمان الخادم رفع الحصار والعودة
 الى الشواطئ العربية وذلك فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٥٣٨ (٥) .
 وبذلك اكتفى العثمانيون بأن يكون هدف حملتهم قاصرا على اتمام فتح السواحل
 اليمنية التى يمكن عن طريقها تأمين امبراطوريتهم من الجنوب وحتى يعوضوا
 أنفسهم عن الفشل (٦) الذى منوا به فى محاربة البرتغاليين على السواحل
 الهندية .

(١) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٦٢ .

Serjeant, R.B. : Op. Cit., p. 95.

(٢)

(٣) قطب الدين : الپرق اليماني فى الفتح العثماني ؛ ص ١٨ ب .

(٤) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ؛ ص ١٤٦ .

Ross E. Denison : The Portuguese in India and Arabia, J.R.A.S.,
 Part 1, January 1922, p. 17. (٥)

(٦) العقيل ، محمد بن أحمد عيسى : تاريخ الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى

التاريخ ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

وإذا كان العثمانيون قد نجحوا في السيطرة بعض الوقت على الثغور البحرية الواقعة على طوال الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية بما فيها ميناء عدن وثغور حضرموت ، كما نفذوا الى داخل الخليج العربي حتى وصلوا الى البصرة واتصلوا بالامارات العربية في الخليج كعمان والاحساء والبحرين والكويت، فان سلطانهم لم يستقر هناك نظرا لأن سكان الداخلية لم يعترفوا بالولاء للسلطان العثمانيين مما أدى الى زوال نفوذهم عن تلك المناطق في وقت قصير (١) .

وعقب وصول سليمان الحادم الى ميناء الشحر البيضي بدأ في اتخاذ الخطوات التنفيذية لاختضاع السواحل اليمنية للسيطرة العثمانية . وقد أصدر أمره بتولية السلطان بدر الطويرق على حكم حضرموت تحت سيادة العثمانيين على أن يدفع لهم جزية سنوية (٢) . ثم اتجه بعد ذلك الى عدن التي أبحر منها الى ميناء مخا حيث أنزل قواته الى الساحل استعدادا لاختضاع المالك في زبيد لسيطرة العثمانيين . وقد أغرى الناخودة أحمد بتعيينه حاكما لليمن نيابة عن الدولة العثمانية (٣) . غير أنه غدر به كما غدر بعامر بن داود وأمر بقتله في ٢٧ فبراير سنة ١٥٣٩ ، وقام بتعيين أحمد أمراء الحملة وهو مصطفى بك نائب « غزة » السابق حاكما لزبيد والمناطق المتنامية في اليمن التي كانت خاضعة للحكم المملوكي . وقد استعان سليمان الحادم بكثير من الممالك في بعض المناصب الادارية والحربية مستفيدا من خبرتهم في شئون اليمن .

وإذا كان العثمانيون قد قضوا على الطاهرين بعد استيلائهم على عدن من جهة ، وأخضعوا الممالك بعد استيلائهم على زبيد من جهة أخرى ، فان ذلك كان يعنى بداية المواجهة المباشرة بينهم وبين القوة الثالثة في اليمن وهي الامامة الزيدية من جهة ثالثة، وهي التي كان يتزعمها حينذاك الامام الزيدى شرف الدين بن يحيى ورغم محاولة سليمان الحادم استدراج الامام شرف الدين عن طريق الرسل والرسائل على نحو ما فعل مع عامر بن داود والناخودة أحمد ، غير أن الامام كان متيقظا حذرا ، ولهذا ظل الطرفان يتبادلان الرسائل حتى غادر سليمان الحادم بلاد اليمن (٤) دون أن ينجح في القضاء على شرف الدين (٥) .

وقد حرص سليمان الحادم على احكام سيطرة العثمانيين على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حتى يمنع تسرب أية سفينة برتغالية عبر مضيق باب المندب . ولهذا اهتم بتحصين جزيرة كمران وذلك بانزال بعض مدافع الاسطول الكبيرة اليها . كما قام باختضاع ميناء « جيزان » للسيطرة العثمانية أثناء عودته

Sanger, R. : The Arabian Peninsula, p. 220. (١)

Serjeant, R.B. : op. Cit., p. 106. (٢)

(٣) فطب الدين : البرق اليماني في الفتح العثماني ، مخطوطة ، ص ١٩ .

(٤) ابن داعر : الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية ، مخطوطة ، ج ١ ، ق ١ ص

١٨٨ ب .

(٥) يحيى بن الحسين : انباء ابناء الزمن في تاريخ اليمن ، مخطوطة ، ص ١٢٢ .

الى جدة ووضعه تحت الاشراف المباشر لوالى زبيد العثماني (١) . وأخيرا وصل سليمان الحادم الى جدة فى ١٣ مارس سنة ١٥٣٩ ومكث فيها بعض الوقت ثم عاد بعد ذلك الى الأستانة (٢) ، بينما عادت الحملة العثمانية الى مصر بعد أن انتهت من عملياتها على الساحل اليمنى .

على أن الامور لم تستقر فى يد العثمانيين فى عدن على الرغم من أن سليمان باشا كان قد ترك حامية قوية هناك لتدعيم السيطرة العثمانية على المدينة . غير أن سكان عدن قاموا بثورة ضد الأتراك مما اضطر العثمانيين الى توجيه أسطول قوى يقوده « برى باشا » لاقرار الامور فى عدن فى سنة ١٥٥١ ولتحفظ للدولة العثمانية هيبتها فى هذه الجهات . وقد قام « برى » بقصف تحصينات عدن واستولى عليها بهجوم خاطف وطرد البرتغاليين الذين كانوا قد انتهزوا الفرصة ونفذوا الى هناك ، ثم ترك فيها حامية قوية وأبحر عائدا الى مصر (٣) . وعلى أية حال فقد ارتبطت العمليات البحرية العثمانية ضد البرتغاليين عند المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وفى خليج عدن والمحيط الهندى بفكرة أن عدن هى القاعدة الأساسية من الناحية الاستراتيجية لهذه العمليات ، مما أوجب على العثمانيين ضرورة المحافظة على بقائها فى أيديهم (٤) .

ولم ينقض النصف الأول من القرن السادس عشر الا وكان العثمانيون قد طردوا البرتغاليين من البحر الأحمر واستولوا على الموانئ الهامة على شاطئيه الافريقى والاسيوى وهى سواكن وعقيق ومصوع ودوهونو على الساحل الافريقى . كما استولوا على عدن وحصنوا جدة على الساحل الاسيوى ، وجعلوا من البحر الاحمر بحيرة عثمانية أغلقوها فى وجه السفن المسيحية . وفى منتصف هذا القرن أيضا عين العثمانيون حاكما تركيا على مصوع وآخر على سواكن ، ووضعوا هذين الحاكمين تحت اشراف والى جدة وهو حاكم الحجاز ، كما استعانوا بأحد الزعماء الوطنيين وهو نائب « أركيكو Arikiko للمعاونة فى أعمال الحكومة بمصوع ، واستعانوا أيضا بآخر مثله فى سواكن ، وكلفوهما بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على الساحل الغربى للبحر الأحمر (٥) .

وتجدر الإشارة الى أن تضال العثمانيين ضد البرتغاليين قد امتد كذلك الى الساحل الشرقى لأفريقيا . فقد أرسل السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) القائد البحرى « ميرال بك Mirale Bey » فى سنة

(١) قطب الدين : البرق اليماني فى الفتح العثماني ، ص ٩٩ ب .

Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. 102, 103.

(٢)

Hunter, F.M. : Op. Cit., p. 163.

(٣)

(٤) محمد عبد اللطيف البحراوى : فتح العثمانيين عدن عام ١٥٣٨ : رسالة ماجستير

قدمت لكلية الاداب بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٥٤ ، ص ١ .

Plowden, W. : Travels in Abyssinia and the Galla Country, pp. 2-3.

(٥)

١٥٨٨ بقوة لتخليص البلاد الاسلامية الواقعة على الساحل الشرقى لافريقيا من السيطرة البرتغالية . وقد قوبل القائد العثماني بالترحاب من قبل سكان الامارات الاسلامية فى « مدغشقر » و « براوا » و « قسيمايو » اذ نظروا اليه نظرة المخلص من يد الاجنبى وفضلوا الخضوع للعثمانيين المسلمين عن الولاء للبرتغاليين (١) . غير أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يحتفظوا فى هذه البلاد بقوات تثبت سلطانهم وتحمى السكان من اغارات البرتغاليين الذين ما لبثوا أن استعادوا سلطانهم وانتقموا من السكان الذين أظهروا ولاءهم للعثمانيين .

وقد اتخذ الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين على السواحل الافريقية الشرقية بما فيها السواحل الافريقية للبحر الأحمر صورا متعددة ، منها أن الدولة العثمانية كانت تؤيد وتعاون الممالك الاسلامية المحيطة بهضبة الحبشة والتي سميت بممالك الطراز . بينما كانت البرتغال تؤيد الحبشة وتعينها على مهاجمة هذه الممالك الاسلامية المحيطة بها . وظل ذلك الصراع حتى القرن السابع عشر عندما فترت الحمية فى الدولتين وضعفت قوتيهما فتركت الدولة العثمانية اليمن فى سنة ١٦٣٥ ولم يبق تحت سيادتها الا بعض الثغور الافريقية كمصوع ، بينما اضطر البرتغاليون للتنازل عن مكانتهم فى البحار الشرقية لمنافسيهم الهولنديين على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

على أن البرتغاليين عندما وضعوا أيديهم على طرق التجارة بين الشرق والغرب فى القرن السادس عشر أخذوا يروجون لبضائع الشرق المربحة فى أسواق أوروبا . ولا شك أن تجارة الرقيق كانت من أهم السلع التى ساهم البرتغاليون فى ترويجها حتى أصبحت تجارة رابحة لها أسواقها وعملاؤها . وهناك عدد من الكتاب الأجانب أمثال « كوبلاند » و « جونستون » يلصقون بالتجار العرب فى جنوب الجزيرة العربية وفى الامارات العربية بشرق أفريقيا فتح باب تجارة الرقيق الافريقى (٢) . على أن هؤلاء الكتاب لا ينكرون أن هذه التجارة التى كانت معروفة بين الافريقيين أنفسهم أصبحت تمارس على نطاق واسع بفضل جهود البرتغاليين وغيرهم من التجار الأوربيين (٣) الذين تدفقوا على هذه المناطق واستطاعوا بامكاناتهم المادية والحربية أن يسهموا فى هذا الميدان ويروجوا تجارة الرقيق ، كما أنهم لم يغفلوا الدور الحضارى الذى قام به العرب للارتقاء بأهالى المناطق التى وصلوا اليها (٤) . وقد ظلت تجارة الرقيق مزدهرة فى الممتلكات البرتغالية فى افريقية بصفة خاصة حتى سنة ١٨٧٨ ،

Coupland, R. : East Africa and its Invaders, p. 59. (١)

Coupland, R. : The British Anti-Slavery Movement, pp. 13, 15 (٢)

Coupland, R. : Op. cit., pp. 32, 35. (٣)

Johnston, H. : History of the Colonization of Africa, p. 151. (٤)

- وكانت « داهومي » و « أنجولا » مركزين هامين لهذه التجارة البشرية (١) .
- إذ كان البرتغاليون يصدرون الرقيق منهما لاستخدامه في الأمريكتين (٢) .

وقد ادعت بريطانيا في القرن التاسع عشر أنها مكلفة ، قبل غيرها ، بالقضاء على تجارة الرقيق في العالم ، مستندة في ذلك الى قوة أساطيلها وبعد مدى مدفعتها للتحكم في البحار الشرقية وفي اقتصاديات العالم باسم الانسانية . وتستجير الدول الاخرى كذلك على الاشتراك معها في هذه الحركة التي حاولت تشكيل الاقتصاد العالمي بأشكال جديدة في صالح الدول الاستعمارية ، وقد ظهر هذا واضحا في الاتهامات التي وجهتها الدول الاستعمارية نفسها ضد بعضها البعض فيما بعد حينما نشب الخلاف بين صفوفها . غير أن هذه الدول الاستعمارية اشتركت جميعها في العمل على وقف حركة الملاحة العربية في المحيط الهندي بدعوى أن سفن العرب لا تعمل الا في نقل السلع البشرية في مياه هذا المحيط ، واستتروا بذلك وراء نزعاتهم الكاذبة لتحرير الجنس البشرى .

وتجدر الإشارة الى أن العرب في البحار الشرقية بوجه عام وفي البحر الأحمر بوجه خاص ، قد رحبوا في بداية الأمر بمساعدة العثمانيين المسلمين لهم في كفاحهم المرير ضد البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين الذين جاءوا لاستعمار بلادهم والسيطرة على مقدراتهم . كما قبلوا أن ينزلوا للعثمانيين عن قيادة المعركة ، بل وأيضا عن السيادة في دارهم مما مهد السبيل أمام العثمانيين للسيطرة على معظم البلاد العربية وخاصة في حوض البحر الأحمر في فترة قصيرة . وكان ذلك بمثابة الثمن الذي تقاضاه العثمانيون لقاء الحملات التي وجهوها من قاعدة السويس الى البحار الشرقية ، والتي انتهت جميعها الى الخليج العربي ، وإن كان بعضها قد وصل الى سواحل الهند .

وإذا كان العثمانيون قد تمكنوا من وقف التوسع البرتغالي ، وتأمين البلدان العربية وخاصة في حوض البحر الأحمر من عدوان البرتغاليين ، فانهم عجزوا في النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية وهي تحطيم السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية ، وشق طرق واسعة للتجارة والملاحين العرب . ويرجع سبب اخفاق العثمانيين في تحقيق تلك الغاية الى عجزهم عن تأليف العرب والمسلمين في البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعا لمكافحة السيطرة البرتغالية . ومن النتائج التي أسفر عنها اخفاق العثمانيين في هذا السبيل أنهم أهملوا قواعدهم في الخليج العربي ، مما أتاح الفرصة للعرب هناك للاحتفاظ باستقلالهم (٣) .

Coupland, R. : Op. Cit., p. 34.

(١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٧ .

(٣) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في الخليج « الفارسي » من تقديم كته الدكتور

احمد عزت عبد الكريم ، ص ٦ .

ولما كانت البلاد العربية في حوض البحر الأحمر - ومن بينها اليمن بمينائها الهام عدن - أقرب للعثمانيين من بلدان الخليج العربي فقد شجعهم ذلك على التمسك بها ، ومحاولة الإبقاء على تبعيتها لدولتهم أطول فترة ممكنة .

على أن العرب في حوض البحر الأحمر وخاصة في بلاد اليمن ، ثاروا على العثمانيين عندما أحسوا برغبتهم في انتزاع حريتهم والسيطرة على مقدراتهم (١) . وقد بدأ ذلك عندما بالغ العثمانيون في اتباع سياسة الغدر والتسلط والعنف ازاء العناصر العربية التي كانت تحرص على التمتع بحريتها واستقلالها في أراضيها . ولهذا فان التاريخ الحديث لمنطقة البحر الأحمر وخاصة لبلاد اليمن مليء بالثورات العنيفة والمقاومة الضارية ضد العثمانيين حتى أنهم لم يتمكنوا من البقاء في اليمن بعد أن فتحوها في سنة ١٥٣٨ أكثر من قرابة قرن واحد من الزمان ، ثم تركوها في سنة ١٦٣٥ ولم يعودوا إليها الا في منتصف القرن التاسع عشر ليقوموا بحكمهم فيها قرابة نصف قرن آخر تحولت فيه اليمن الى « مقبرة » لأبناء الأناضول (٢) . حتى تم جلاؤهم عنها بعد هزيمة دولتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى (٣) .

وعلى أية حال فقد قام العثمانيون بعد الطاهريين والمماليك بدورهم في مواجهة غزو البرتغاليين الاستعماري للبحار الشرقية بوجه عام وبالتصدي لمحاولاتهم العدوانية في منطقة البحر الأحمر بوجه خاص ، حتى خبا نجم البرتغاليين هناك في نهاية القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر . ويرجع السبب في ذلك الى أن البرتغال فقدت استقلالها وضمت الى اسبانيا في سنة ١٥٨٠ ، مما أدى الى تدهور قوة البرتغاليين على الرغم من أن ملوك اسبانيا ظلوا يرعون مصالح الامبراطورية البرتغالية لفترة غير قصيرة (٤) . كذلك اتصف البرتغاليون بالتعصب والقسوة في معاملة شعوب المناطق التي سيطروا عليها ، كما أنهم لم يكثرثوا بتنظيم التجارة مع تلك الشعوب (٥) . بل ان سياسة البرتغاليين كانت ترمي الى القهر العسكري ثم استغلال الشعوب المقهورة في الحصول على المواد الخام . كما أنهم اعتمدوا اعتمادا كلياً على الرقيق والمرزقة من الهنود وهو أمر لم يكن في صالحهم نظرا لارتباط هؤلاء بأهالي البلاد الأصليين بطبيعة الحال مما جعلهم لا يتفانون في الحفاظ على المصالح البرتغالية .

I.O.L., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, p. 17. (١)

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 75. (٢)

(٣) فاروق عثمان اباطة : الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) رسالة ماجستير قدمت كلية الآداب بجامعة الاسكندرية في نوفمبر ١٩٦٦ وتناولت بالتفصيل تاريخ العثمانيين في اليمن في الفترة المذكورة .

Fisher, H.A.L. : History of Europe; Vol. I, p. 605. (٤)

Wilson, A.T. : Op. Cit., p. 122. (٥)

بل ان من أهم الأسباب التي أضعفت النظام الاستعماري البرتغالي في بلدان الشرق بوجه عام ، هو أن الملك كان يحتكر تجارة السلع المربحة ، فلم يترك مجالاً للبرجوازية التي كانت أكثر نشاطاً في النظامين الهولندي والبريطاني على النحو الذي سنوضحه فيما بعد . إذ أن تأسيس البرجوازية للشركات الاحتكارية كان يربط مصالح كثير من الافراد بحركة الاستعمار . هذا فضلاً عن عدم وجود نظام دقيق في البحرية ، وتكرر حوادث التمرد والخلافات بين كبار الضباط . وسوف يعقب انهيار القوة البرتغالية ظهور قوى بحرية أجنبية في المحيط الهندي ومنطقة البحر الأحمر في أوائل القرن السابع عشر ، وتمثلت هذه القوى في الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين ، وقد تميزت هذه القوى المناهضة بأنها كانت أكثر ادراكاً للمصالح التجارية (١) . ولهذا فإنها قد استطاعت أن تحظى بمنافع أفضل من ثروات المنطقة ، وخاصة تلك المنافع الهائلة التي حصلت عليها بريطانيا على مدى فترة طويلة من الزمن استمرت حتى النصف الثاني من القرن العشرين .

ولهذا فقد دخلت هولندا حلبة الصراع في البحار الشرقية بوجه عام وعند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بوجه خاص ، لتحقيق أهدافها الاستعمارية ، ثم أعقبتها كل من بريطانيا وفرنسا في هذا المضمار مما أدى في النهاية إلى تحطيم الاحتكار البرتغالي لتجارة الشرق (٢) ، الذي استمر قرابة قرن من الزمان منذ أن وصلت السفن البرتغالية إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر . ثم كان لبريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص تأثيرات بالغة على تاريخ العالم لعدة قرون ، وقد انعكست هذه التأثيرات على البحار الشرقية بوجه عام ، وعلى منطقة البحر الأحمر بوجه خاص على النحو الذي سنوضحه على مدار هذا البحث .

رابعاً - النشاط الاستعماري الهولندي في منطقة البحر الأحمر :

تبيننا فيما سبق أن البرتغاليين كانوا يهدفون من وراء توسعهم الاستعماري في البحار الشرقية إلى القهر العسكري الصليبي واستغلال قوتهم الحربية في الحصول على موارد اقتصادية ، وعندما أفل نجم البرتغاليين ظهر الهولنديون والانجليز والفرنسيون في المحيط الهندي في أوائل القرن السابع عشر واتبعوا سياسة جديدة ، كان محورها العناية بالتجارة في المقام الأول ثم تأتي القوة الحربية لحماية تلك التجارة في المقام الثاني . وقد تكفلت شركات تجارية مساهمة بحركة الاستعمار الهولندي والبريطاني والفرنسي في القارة الآسيوية وتأسست الشركتان الهولندية والانجليزية في عامي ١٥٩٤ و ١٦٠٠

(١) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٢١ .

(٢) بانينكار ، ك . م : آسيا والسيطرة الغربية (تعريب عبد العزيز توفيق جاويد ،

ومراجعة أحمد خاني ، ص ٦٦ .

على التوالي . وبمضى الزمن حصلت هاتان الشركتان على « حقوق الملكية » ، فكانت الحكومات تتنازل لها عن حق اعلان الحرب ، وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية أو الأفريقية التي تقع في مناطق احتكارها . وبينما تركزت جهود شركة الهند الشرقية الهولندية في جزر الهند الشرقية ، انصرفت شركة الهند الشرقية البريطانية الى شبه جزيرة الهند ذاتها ، ولكن ذلك لم يمنع الشركتين من أن توسعا أعمالهما في جميع السواحل الواقعة على طول الطريق الى مناطق امتيازاتهما (١) ، ومن بينها سواحل البحر الأحمر والساحل الجنوبي للجزيرة العربية .

على أن نشاط هولندا في البحار الشرقية قد ظهر - شأنها في ذلك شأن الدول المطلة على المحيط الأطلسي - بعد أن ضعفت الدول المطلة على البحر المتوسط نتيجة لتحول التجارة الشرقية الى طريق رأس الرجاء الصالح . كما حدث ذلك أيضا بعد أن استولى « فيليب الثاني » ملك إسبانيا على عرش البرتغال في سنة ١٥٨٠ بعد وفاة ملكها « هنري » وانقراض الذكور من البيت المالكة البرتغالي (٢) . إذ أن « فيليب الثاني » في سنة ١٥٩٤ قد حرم البرتغاليين الذين صاروا من رعاياه الاتجار مع الهولنديين ، مما جعل هؤلاء يتطلعون الى السيطرة على امبراطورية البرتغال التي آلت للاستيلاء ليعزموهم من مصدر ثروتهم .

ولهذا بدأ الهولنديون نشاطهم الاستعماري في أواخر القرن السادس عشر ، فأسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية The Dutch East India Company التي كان يقوم بإدارتها مجلس مقرر في « أمستردام » وتشرف عليه الحكومة الهولندية (٣) . وقد وجهت هذه الشركة في سنة ١٦١٤ أسطولا الى البحر الأحمر يقوده « بيتر نان دين بروك Pieter Van den Broecke » للحصول على المعلومات اللازمة لتنشيط حركة التبادل التجاري في سواحل البحر الأحمر (٤) .

وقد استقبل قائد الأسطول الهولندي استقبالا طيبا عندما وصل الى عدن وقام بإبلاغ حاكمها العثماني بأنه يحمل تصريحاً من الصدر الأعظم يسمح له بحرية التجارة في جميع أجزاء السلطنة العثمانية . غير أن الحاكم العثماني أجابه بأنه مع احتفائه بالعلاقات الودية بينهما فإن عليه أن يعرض الأمر على الوالي العثماني في اليمن لاستطلاع رأيه . كما أن حاكم عدن العثماني أشار على قائد الأسطول الهولندي بأنه من الأفضل مغادرة الميناء حفاظاً على مشاعر التجار

(١) صلاح المقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٢٧ .
(٢) Fisher, H.A.L. : Op. Cit., p. 605.
(٣) Fisher, H.A.L. : Ibid., p. 599.
(٤) Hunter, F.M. : Op. Cit., p. 164.

المقيمين في عدن الذين اعتبروا مجيء الهولنديين يشكل خطرا على مصالحهم . وقد استجاب قائد الأسطول الهولندي لمطلب حاكم عدن وأبحر شرقا تجاه الشحر حيث استقبل فيها وتمكن من اقامة وكالة هولندية هناك . ثم أبحر بعد ذلك الى البحر الاحمر ووصل الى ميناء مخا اليمنى في سنة ١٦٢٠ ، فاستقبله حاكمها استقبالا وديا ، وأوضح أنه يوافق على اقامة وكالة هولندية فيها في حالة ما اذا وافق والى اليمن العثماني على ذلك ، كما تم الاتفاق بينهما على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة ٣٪ ، وحصل « بيتر فان دين بروك » أيضا على تصريح من حاكم مخا لزيارة مدن اليمن المختلفة وعلى توصية لحكام مناطق اليمن ليحسنوا معاملته .

وقد توجه « بيتر فان دين بروك » بعد ذلك الى صنعاء حيث قابل والى الولى العثماني الذى أوضح له أنه لا يملك سلطة الموافقة على اقامة وكالة هولندية في مخا لأن مثل هذا التصريح يصدر من السلطان العثماني نفسه . كما أشار الولى الى خشية رعاياه المسلمين من التدخل الأجنبي في شئونهم . وكان الولى العثماني يهدف من وراء ذلك الى المحافظة على سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة التى يعرضها للخطر اقتحام أية قوة أجنبية مسيحية للبحر الأحمر (١) . وازاء اصرار الولى العثماني اضطر « بيتر فان دين بروك » الى مغادرة صنعاء ولم يستطع أن يحصل على تصريح من الولى يسمح بالتبادل التجارى مع الموانئ اليمنية وبتخفيض الضرائب الجمركية لتصبح نسبتها ٣٪ ، لأن مثل هذا التصريح كان من شأنه أن يثير حفيظة التجار الآخرين من فرس وهنود الذين كانوا يدفعون ضرائب جمركية وصلت نسبتها الى ١٦٪ وكانت تشكل بذلك جزءا هاما من حصيلة الولاية (٢) .

وأخيرا بعد أن فقد « بيتر فان دين بروك » كل أمل فى اقامة وكالة تجارية في مخا ، فقد قرر نقل بعثته التجارية لتدعيم مركز الهولنديين فى « الشحر » ، وعاد الى الهند بعد ذلك دون أن يحقق لهولندا ما كانت تطمح اليه فى منطقة البحر الاحمر . ولهذا أنشأت شركة الهند الشرقية الهولندية فى سنة ١٦٥٢ محطة عند رأس الرجاء الصالح لتزويد سفنها بما يلزمها خلال رحلاتها الطويلة الى جزر الهند الشرقية والى الشرق الأقصى . كما بذل الهولنديون جهودهم لتشجيع هجرة بنى جنسهم الى هذه الجهات (٣) .

وتجدر الإشارة الى أنه مما خفف من حدة الضربة الاقتصادية الشديدة التى أصيبت بها اليمن نتيجة لتحويل طريق التجارة الى رأس الرجاء الصالح ، انتشار زراعة البن فى اليمن واستمرار تصديره لبلدان الشرق الأوسط وأوربا

Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 25 — 26. (١)

Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. ١٥٨ — ١١٥ (٢)

(٣) بانكار : ك م : المصدر السابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

عن طريق البحر الأحمر وطريق رأس الرجاء الصالح في وقت واحد . وقد وصلت سفارة عثمانية الى اليمن في سنة ١٧١٢ للتفاهم مع الامام على أساس قصر تصدير البن اليمني عن طريق البحر الأحمر بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح الذي أضر كثيرا بدخل السلطان العثماني . وكانت أساليب السفارة العثمانية قائمة على أسس دينية لحث الامام على تحقيق تلك الغاية . غير أن الامام رفض الاستجابة لمطلب العثمانيين (١) حفاظا على دخله الخاص .

وقد استمرت التجارة الهولندية اليمنية فترة غير قصيرة وكانت تعتمد على محصول البن اليمني حتى نقل الهولنديون زراعة هذا المحصول الى جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية في سنة ١٧١٢ على وجه التقريب . كما انتقلت زراعة البن بعد ذلك الى أمريكا الجنوبية ، مما أدى في النهاية الى القضاء على احتكار اليمن لانتاج ذلك المحصول الهام (٢) . وقد نتج عن ذلك قلة دخل اليمن وتدهوره اقتصاديا مما زاد من حدة الاضطرابات الداخلية ، الأمر الذي يجعلنا نقول ان استقرار اليمن كان مرتبطا - الى حد كبير - بقدراته التجارية وخاصة فيما يتعلق بتصدير البن ، حتى أن عدن وقعطبة وتعز وأبو عريش أصبحت دويلات منفصلة عن بعضها ، وعانى الأئمة من حركات التمرد التي كانت شائعة حينذاك . وقد أكد هذه الصورة « كارستن نيبور Karsten Niebuhr » الرحالة الدنماركي الذي زار بلاد اليمن في سنة ١٧٦٢ في مؤلفه المشهور (٣) الذي ترجم الى عدة لغات والذي ضمنه تفاصيل أول رحلة علمية جديّة قامت بدراسة جغرافية ونباتية واجتماعية لليمن في القرن الثامن عشر ، مما وجه أذهان الاوربيين الى أهمية اليمن التي لم تكن معروفة لديهم بالقدر الكافي حينذاك .

وبعد ان غادر الهولنديون اليمن في سنة ١٧٦٢ وفقدوا كل أمل في استمرار وكالاتهم التجارية فيها ، انفسح المجال أمام البريطانيين للاشتغال بتصدير البن والتجارة اليمنية الى بلدان أوروبا ، بينما كان التجار الهنود يحتكرون التجارة في داخل اليمن ذاتها (٤) .

على أن نجم الهولنديين بدأ يأفل في البحار الشرقية ، في الوقت الذي حرص فيه البريطانيون وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، على بسط سيادتهم البحرية هناك ليدعموا مصالحهم الاقتصادية وليقضوا على كل نفوذ

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 26, 28.

(١)

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ٤٦ « قدر نيبور تجارة البن المصدرة من موانئ اليمن حينذاك بما يوازي خمسة آلاف جنيه انجليزي شهريا » .

Karsten Niebuhr : Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772.

(٣)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 29.

(٤)

ينافسهم فيها . وكان الفرنسيون أيضا قد بدأوا منذ مطلع القرن السابع عشر يقومون بدورهم في هذا المجال ، حتى أصبح السباق والتنافس بين بريطانيا وفرنسا ظاهرة واضحة خلال القرن التاسع عشر على وجه الخصوص (١) . وقد سعت كل دولة منهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها التي تتعارض مع مصالح الأخرى مما سيثير تنافسا هائلا بين هاتين القوتين على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

خامسا - بداية ظهور النشاط الاستعماري البريطاني في منطقة البحر الأحمر :

اتجهت بريطانيا منذ مطلع العصور الحديثة الى تحقيق تطلعاتها البعيدة المدى في مجالات الاستكشاف والتجارة فيما وراء البحار . ويرجع ذلك الى التطورات المتعاقبة التي تعرضت لها في مطلع تاريخها الحديث . فتاريخ بريطانيا الواضح يبدأ بالفتح النورمندی في سنة ١٠٦٦ ميلادية . وقد اتسمت الفترة الممتدة بين عامي ١٠٦٦ و ١٤٥٠ بالصراع الدامي الذي نشب بين الملكية والأمراء . وخلال هذه الفترة من تاريخ بريطانيا قدر للروح البرلمانية فيها أن تنمو ، وطالب الشعب البريطاني بحقوقه في الاشتراك بالحكم ، حتى تمكن في عهد الملك « يوحنا » من الحصول على « العهد الأعظم » في سنة ١٢١٥ ميلادية . وكان من الطبيعي أن تنمو القوى الاجتماعية بالتدريج على حساب سلطة الملكية البريطانية حينذاك ، الامر الذي جعل بريطانيا تتجه فيما بعد الى التوسع في التجارة والصناعة والى تأسيس مستعمرات لها فيما وراء البحار (٢) .

وقد استفادت بريطانيا من المحن التي مرت بها بعد انتهاء حرب المائة عام التي بدأت في سنة ١٣٣٨ مع فرنسا وفقدت بريطانيا أثناءها ممتلكاتها في القارة الأوروبية (٣) . اذ نشبت الحرب الأهلية في إنجلترا بعد أن طرد الانجليز نهائيا من فرنسا في سنة ١٤٥٣ ، وهذه الحرب الأهلية عرفت باسم « حروب الوردتين » بين أسرتي « لانكستر Lancaster » التي اتخذت شعارها وردة حمراء ، و « يورك York » وشعارها وردة بيضاء ، وهما فرعان من أسرة واحدة « Plantagenet » واستمرت تلك الحروب في الفترة الممتدة بين عامي ١٤٥٥ و ١٤٨٥ حتى تولت العرش البريطاني أسرة « تيودور » وهي إحدى فروع أسرة « لانكستر » . وكانت هذه الحرب الأهلية بمثابة ثورة - مثل كثير من الثورات في العالم - التي تجيء نتيجة لدخول البلاد في حرب فاشلة ، الامر الذي يعلل به « آل يورك » قيامهم بالثورة حينذاك ، فضلا عما كانت تعانيه البلاد من حكم سيء في الداخل . وكان الطرفان المتنازعان

(١) بانيكار ، ك . م : المصدر السابق ، ص ٦٦

Fisher, H.A.L. : Op. cit., Vol. I, p. 474.

(٢)

(٣) Journal of Indian History, II, The Growth of British Interest in the route to India, An Essay by H.L. Hoskins, Tufts Coll. Mass., U.S.A., p. 166.

يقبلان مبدأ حكم البلاد بواسطة الملك والمجلس والبرلمان ، وإن كان « آل يورك » يريدون مكانا لهم فى مجلس الملك وحكم البلاد عن طريق سيطرتهم على المجلس ، مما جعلهم يلجأون الى القوة لتحقيق مآربهم .

ورغم أن هذه الحرب كانت حربا أهلية ، إلا أنها لم تؤثر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى إنجلترا سوى تأثير محدود ، إذ أن الشعب الانجليزى لم يشترك فى هذه الحرب ولم يعرھا اهتماما ، بل انه التفت الى مآهه أكثر أهمية بالنسبة له كأمور الطعام والتدفئة والملبس (١) . كما أن الجيوش التى اشتركت فى الحرب كانت جيوشا صغيرة مكونة من طبقة النبلاء وأتباعهم ، ولم يكن عمادها أهل المدن أو الفلاحون . وكانت أعدادها لا تتعدى أربعة أو خمسة آلاف مقاتل ، فى الوقت الذى كان فيه تعداد إنجلترا وويلز فى نهاية القرن الخامس عشر لا يعدو الثلاثة ملايين (٢) ، وهذا فضلا عن أن خسائر هذه الحرب كانت طفيفة رغم مبالغة بعض المؤرخين . ولهذا فإنها لم تعرقل كثيرا من التقدم الاجتماعى فى إنجلترا ، وسارت التجارة فى طريقها المعتاد ، وتقدم الفلاح الانجليزى ، وأخذت الفوارق تذوب بين الاقطاعى وعبيد أرضه ومستأجرىها .

وعندما تولت العرش البريطانى أسرة « تيودور » فإنها قد استطاعت أن تخلص البلاد من الفوضى والحرب الأهلية ، وأن تسيطر سيطرة تامة على مقاليد الأمور فيها ، وأن تحكمها حكما مركزيا (٣) ، واستمرت تقوم بمهمتها فى الفترة الممتدة بين عامى ١٤٨٥ و ١٦٠٣ . وفى عهد هذه الاسرة قويت سلطة الملكية الانجليزية ونجح ملوكها فى ادارة شئون البلاد ادارة حازمة . وبدأت إنجلترا تمهد السبيل لبسط نفوذها على الجزر البريطانية وتعدد صلات وثيقة مع أوروبا ، وتتطلع الى آفاق جديدة واسعة فى مجالى الاستكشاف والتجارة فيما وراء البحار (٤) ، معتمدة فى ذلك على أسطول بحرى تجارى كبير (٥) .

وتجدر الإشارة الى أن موقع بريطانيا الجغرافى فى الشمال الغربى للقارة الأوروبية قد أثر تأثيرا كبيرا على شئونها الداخلية . بينما مكنها هذا الموقع فى نفس الوقت من أن تتدخل فى شئون القارة الأوروبية فى أى وقت تشاء ، وتبعا لما تتطلبه مصلحتها الخاصة . أما تأثير موقع بريطانيا الجغرافى على سياستها الخارجية فيبدو واضحا فى تمسكها بمبدأين هامين طوال تاريخها الحديث أولهما محافظتها على سيادتها البحرية وتفوق أسطولها فى بحار العالم فترة طويلة من

Bindoff, S.T. : Tudor England, p. 8.

(١)

Woodward, E.L. : History of England, p. 70.

(٢)

(٣) محمد محمود السروجى (دكتور) : معالم التاريخ الأوروبى الحديث ، ص ١٨٩ - ١٩٠
Journal of Indian History, II, op. cit., p. 166.

(٤) حسن صبحى (دكتور) : أحداث مميزة لتاريخ أوروبا ، ص ٣١ .

Journal of Indian History, II, op. cit., pp. 166, 167.

(٥)

الزمن . وثانيهما محافظتها على التوازن الدولى بما يحفظ لها مصالحها الحيوية (١) . وكان تمسك بريطانيا بهذين المبدأين سببا واضحا للحروب التى خاضتها وأساسا لعلاقتها مع الدول الأوروبية الأخرى ، كما كان اعتمادها على قوة أسطولها البحرى أساسا لسياستها التوسعية فى البحار الشرقية بوجه عام وفى منطقة البحر الأحمر بوجه خاص .

ومنذ مطلع القرن السادس عشر بدأت السفن البريطانية تشترك الاسبان والفرنسيين وتجار البندقية فى التجارة التى تصل الى موانئ البحر المتوسط (٢) . ولم يكد هذا القرن يوشك على الانتهاء حتى أصبحت التجارة التى تصل الى موانئ ذلك البحر لا تفى بحاجة السوق البريطانية من البضائع والمنتجات الشرقية (٣) . ولهذا اتجه البريطانيون الى كسر احتكار البرتغاليين والهولنديين للتجارة الشرقية فى بحار الشرق (٤) . فتحولت السفن البريطانية الى طريق رأس الرجاء الصالح ونفذت الى البحار الشرقية (٥) ، وتم اتصالها المباشر بالهند بواسطة هذا الطريق البحرى الجديد .

ويمكن اعتبار نمو المصالح الاستعمارية البريطانية فى الهند فى الفترة الممتدة بين عامى ١٦٠٠ و ١٨٥٧ هو تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية المعروفة باسم : The Honourable East India Company (٦) وقد وقعت الملكة « إليزابيث الأولى Elizabeth I » وثيقة انشاء هذه الشركة فى اليوم الأخير من القرن السادس عشر الذى يوافق ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠ (٧) . وكان الهدف من انشائها بسط سيطرة البريطانيين على تجارة شبه القارة الهندية (٨) واستغلالها ، وتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية فى بلاد الشرق بوجه عام (٩) . ورغم أن السياسة الأصلية للشركة كانت تقوم على أساس تجنب الامتلاك الكامل للأرض الذى يمكن أن يخضع للضرائب ، كما يستلزم توفير إمكانات الدفاع عنها ، غير أن ذلك كان ضروريا وحتميا لضمان امتداد المصالح التجارية للشركة التى تأكد نجاحها تجاريا بالعائد الضخم الذى حققته الرحلات القليلة الأولى . بل إن عقد المعاهدات والتدخل فى شئون الولايات الهندية كان أمرا يتعذر اجتنابه بالنسبة لوكلاء الشركة الذين كانوا

- (١) محمد محمود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٨ ، ١٩ .
 (٢) Epstein, M. : Early History of the Levant Company, pp. 6, 52.
 (٣) Hoskins, H.L. : British Routes to India, pp. 1, 3.
 (٤) Fisher, H.A.L. : Op. Cit., p. 602.
 (٥) Journal of Indian History, 11, op. cit., p. 167.
 (٦) أوضحت الهيكل التنظيمى لأجهزة الشركة فى الملحق رقم (١)
 (٧) Hoskins, H.L. : Op. Cit., pp. 4, 5.
 (٨) Philips, C.H. : The East India Company 1784 --- 1834, p. 15.
 (٩) Johnson, H. Britain across the seas, p. 372.
 George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, pp. 217, 228.

يواجهون في نفس الوقت نشاطا معاديا من قبل المنافسين الأوروبيين في ذلك الميدان .

وقد ركز البريطانيون نشاطهم في الهند بصفة خاصة بعد أن اصطدموا مع الهولنديين في جزر الهند الشرقية في سنة ١٦٢٣ (١) . وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية قد استطاعت في القرن السابع عشر تثبيت النفوذ الهولندي في تلك الجزر وشكلت بذلك منافسا خطيرا للبريطانيين هناك . بل إن البريطانيين اصطدموا أيضا بالفرنسيين الذين أسسوا بدورهم شركة الهند الشرقية الفرنسية في سنة ١٦٦٤ ، وبلغ التنافس الاستعماري البريطاني الفرنسي ذروته في الهند في منتصف القرن الثامن عشر (٢) .

على أن شركة الهند الشرقية البريطانية أصبحت بعد حرب السنوات السبع بين عامي ١٧٥٦ و ١٧٦٣ ذات المصالح الأكثر والنفوذ الأكبر في الهند (٣) . وقد حدث ذلك بعد أن تنازلت فرنسا لبريطانيا بمقتضى معاهدة باريس في شهر فبراير سنة ١٧٦٣ عن كل ممتلكاتها في شبه جزيرة الهند (٤) ، واحتفظت فقط لنفسها ببعض المراكز مثل « بندشيري Fondicherri » و « سندر ناجور » مع تعهدا بالآ تقيم فيها مواقع حربية . كما كان للبرتغال أيضا حينذاك الهند البرتغالية ، وهي مناطق صغيرة على ساحل الهند الغربي تشتمل على « ديو » و « دامان Daman » ، شمال بومباي و « جوا » . وقد زادت حركة السفن البريطانية بعد ذلك في المحيط الهندي ، وبدأت تظهر أيضا على الساحل الشرقي لأفريقيا . غير أن البريطانيين لم يكونوا قد شعروا بعد في ذلك الحين بحاجتهم إلى تأسيس محطات ثابتة لهم على طول الطريق المؤدية إلى الهند وفي المناطق المطلة عليها مثل الساحل الجنوبي للجزيرة العربية والساحل الشرقي لأفريقيا على النحو الذي سيحققونه في القرن التاسع عشر عندما يسيطرون على عدن والصومال وكينيا (٥) .

وقد تركزت سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية في بداية الأمر على حماية الطرق الموصلة بين أوروبا والهند وحماية التجارة البريطانية في منطقة المحيط الهندي . وقد اهتم البريطانيون بمحاربة أعمال القرصنة في الخليج العربي حتى لا تشكل تهديدا لمواصلاتهم وتجارتهم مع إيران والعراق . وكانت

Rawlinson, H.G. : British Beginnings in Western India, 1579 — (١)
1657, p. 17.

Journal of Indian History, II., op. cit., p. 168. (٢)

Philips, C.H. : Op. Cit., p. 299. (٣)

Fisher, H.A.L. : Op. Cit., p. 748. (٤)

(٥) سعد زغول عبد ربه (دكتور) : الاستعمار البريطاني في كينيا (١٨٥٦ - ١٩٢٣) رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٥ وتناولت تفاصيل هذا الموضوع .

أكبر قوة عربية في هذه المنطقة حينذاك هي سلطنة مسقط التي امتد نفوذها الى زنجبار على الساحل الشرقى لأفريقيا . على أن تجارة ومنتجات المنطقة الواقعة غربى المحيط الهندى أصبحت فائدتها ضئيلة بالنسبة للبريطانيين اذا قورنت بتجارة ومنتجات الهند نفسها . وعلى أية حال فقد اتجهت شركة الهند الشرقية البريطانية الى اتباع سياسة تقوم على أساسين : أولهما محاربة القرصنة وتأمين المواصلات فى المنطقة الواقعة غربى المحيط الهندى حماية للمصالح البريطانية . وثانيهما الحيلولة دون خضوع هذه المنطقة لأية قوة أوروبية أخرى تشكل تهديدا لتلك المصالح (١) .

وعندما منحت الملكة « اليزابيث الاولى » امتيازاً لشركة الهند الشرقية البريطانية يسمح لها باقامة مشروعات تجارية مع بلدان الجزيرة العربية ومنطقة البحر الاحمر فى مطلع القرن السابع عشر (٢) ، كان العثمانيون يحرصون حينذاك على وقف أية محاولات للتدخل الأوروبى فى المناطق التى يسيطرون عليها . وقد قامت الشركة بعدة محاولات مبكرة للوصول الى هذه المناطق فأرسلت سفينة تجارية تابعة لها الى جزيرة سقطرى الواقعة جنوبى الساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، وعلى مقربة من رأس جورد فوى على الساحل الشرقى لأفريقيا . وكان يقود هذه السفينة الضابط البحرى البريطانى « وليام كيلنج William Keeling » الذى حاول الوصول الى عدن ليقيم وكالة تجارية فيها ، غير أن البريطانيين لم يتمكنوا من تحقيق أغراضهم لوجود العثمانيين فى اليمن فى ذلك الحين .

على أن البريطانيين أرسلوا بعد ذلك الى ميناء عدن السفينة البريطانية « أسينشون Ascension » (٣) يقودها الضابط البحرى البريطانى « الكابتن الكسندر شاربى Alexander Sharpy » وذلك لاقامة علاقات تجارية مع بلاد اليمن (٤) . وقد وصل « شاربى » الى عدن فى ٨ أبريل ١٦٠٩ ، واستقبله حاكمها فى بداية الأمر استقبالا طيبا (٥) . غير أن العثمانيين لم يلبثوا أن أعتقلوه وصادروا حمولة سفينته ، ثم أطلقوا سراحه ورحلوه الى ميناء مخا وهى الميناء الحيوى لليمن حينذاك . وبذلك فشلت محاولة البريطانيين المبكرة للتدخل فى شئون عدن والوصول الى البحر الأحمر (٦) .

وقد عادت شركة الهند الشرقية البريطانية محاولتها فى العام التالى

Marston, T.H. : Op. Cit., p. 3.

(١)

(٢) سيد نوفل (دكتور) : الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة

العربية ، ص ٤٩ .

Marston, T.H. : Op. Cit., p. 25.

(٣)

Ingrams, H. : The Yemen, Imams, Rulers, and Revolutions, p. 46.

(٤)

Playfair, R.L. : Op. Cit., 105.

(٥)

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 25.

(٦)

مباشرة في سنة ١٦٦٠ فأرسلت ثلاث سفن بريطانية الى عدن يقودها « سير هنري ميدلتون (١) Henry Middleton » فوصلت اليها في اليوم العاشر من نوفمبر ، وكان يتولى زمام الأمور فيها الحاكم العثماني جعفر باشا (٢) . وقد ترك « ميدلتون » السفينة البريطانية « بيركون Peppercorn » في عدن وتوجه بالسفينة « دارلينج Darling » الى مخا حيث استقبله حاكمها العثماني « رجب أغا » بكل مظاهر الترحيب . غير أن هذا الترحيب لم يدم طويلا ، فسرعان ما هاجم بعض الجنود العثمانيين « سير ميدلتون » وقتلوا ثمانية من رجاله ، وساقوه أسيرا الى صنعاء (٣) ومعه عدد من رفاقه . كما أن العثمانيين هاجموا سفنه بقوة قوامها ثلاثمائة وخمسين مقاتلا عثمانيا وحاولوا الاستيلاء على السفينة « دارلينج » ، غير أن بحارتها استبسلوا في الدفاع عنها ولم يمتكنوا العثمانيين من الاستيلاء عليها رغم ما دار من قتال عنيف . وفي صنعاء أبدى الوالي العثماني تعجبه من جراءة « الصليبيين » الذين يحاولون الاقتراب من الجزيرة العربية والأماكن المقدسة الاسلامية . وبعد أن استطلع العثمانيون رأى الاستانة أطلقوا سراح « هنري » ومرافقيه ، غير أنهم انذروهم ألا يعودوا على الاطلاق الى الجزيرة العربية (٤) ، فرجعوا الى سفينتهم ورحلوا عن المنطقة بخفي حنين (٥) .

وقد أعقب هذه المحاولات الثلاث محاولة رابعة في سنة ١٦٦٢ (٦) عندما توجهت بعثة بريطانية يقودها القبطان « جون ساريز John Saris » (٧) قوامها ثلاث سفن لزيارة ميناء مخا اليمنى . وكان يتولى زمام الأمور فيها حينذاك حاكم عثماني يدعى « أدهر » وهو يوناني المولد بعد عزل حاكمها السابق « رجب أغا » . وقد رحب « أدهر » بالبعثة البريطانية وطلب من « ساريز » أن ينسى المعاملة السيئة التي لقيها « سير هنري ميدلتون » على يد سلفه « رجب أغا » . وقد أصدر الوالي العثماني في اليمن في ذلك الوقت تعليمات تسمح للأجانب بحرية التجارة على السواحل اليمنية مع السفن الهندية ، كما سمح أيضا بشراء كل ما يلزمهم من ميناء مخا (٨) .

وهكذا حقق البريطانيون بعض النجاح في جولتهم الرابعة نتيجة لتساهل العثمانيين معهم ، ذلك التساهل الذي كان مبعثه اطمئنان العثمانيين للفتور الذي اعتري المنافسة البرتغالية من جهة ، ورغبة العثمانيين في تبادل المنفعة الاقتصادية

(١) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 25.

(٢) Hunter, F.M. : Op Cit., p. 164.

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .

(٤) احمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٥) Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 105-108.

(٦) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 25.

(٧) Hunter, F.M. : Op. Cit., p. 164.

(٨) Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 108.

مع الأجانب ورواج الحركة التجارية في ممتلكاتهم من جهة أخرى . على أن «ساريز» وجد حينذاك أن الظروف المحيطة لا تشجع على استمرار اشتغاله بالتجارة مما دفعه الى الرحيل عن مخا بعد أن حقق هذا القدر المعقول من النجاح .

على أن هذا التساهل العثماني مع الأجانب قد ظهر أيضا عندما عاود البريطانيون نشاطهم للمرة الخامسة في سنة ١٦١٨ حين وصل الى مخا القبطان « شلنج Captain Shilling » على ظهر السفينة البريطانية « آن رويال Anne Royal » لاقامة وكالة تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية . وفي ذلك الوقت كان يحكم مخا « رجب أغا » الذي سبق أن وقع في أسره « سير هنري ميدلتون » . غير أنه في هذه المرة قدم اعتذاره الشديد « للكابتن شلنج » عن مسلكه السابق ، موضحا أنه فعل ذلك تنفيذا للتعليمات التي صدرت اليه من الوالي العثماني في صنعاء . على أن السياسة العثمانية حينذاك سمحت للبريطانيين بمزاولة نشاطهم التجاري بحرية تامة في ميناء مخا ، وبتشديد وكالة تشرف على مصالحهم هناك ، وبتجديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ فقط تدفع نقدا أو عينا (١) . وبذلك ظل موقف العثمانيين متراجعا ازاء محاولات التدخل البريطاني بين الرفض والقبول حتى استقر موقفهم نسبيا في سنة ١٦١٨ بإتاحة الفرصة للبريطانيين لمزاولة نشاطهم التجاري في الموانئ اليمنية (٢) .

أما بالنسبة لسياسة البريطانيين ازاء الأئمة الزيديين في اليمن حينذاك فقد تركزت على مساندتهم لحكم الأئمة حتى يجدوا لهم نصيرا داخل اليمن يمكن أن يسهم في تسهيل عمليات التبادل التجاري وخاصة ما كان يتعلق منها بتجارة البن اليمني في ميناء مخا . وقد استمرت هذه العلاقات الودية لمدة قرنين من الزمان على النحو الذي يؤكد « هارولد انجرام » ، موضحا أن البريطانيين في عدن مدينون بالكثير لأسلافهم الذين سعوا لايجاد علاقات طيبة مع الأئمة (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن اليمن تمتعت باستقلالها الذاتي لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين وذلك بعد جلاء العثمانيين عنها في سنة ١٦٣٥ . وقد امتد نفوذ الأئمة في عهد الامام اسماعيل بن القاسم في سنة ١٦٤٤ فشمل لحج وعدن وبلاد البيضاء ويافع وحضرموت وتهامة والمخلاف السليماني في شمال اليمن (٤) .

غير أن حكم أئمة صنعاء اعتراه الضعف والانحيار في أوائل القرن الثامن عشر نتيجة للتنافس على الامامة الزيدية ، وعدم الاستقرار الكامن في نظام الحكم

Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 110.

(١)

Crichton, A. : History of Arabia, Ancient and Modern, Vol. II, pp.

(٢)

153, 154.

Ingrams, H. : Op. Cit., pp. 51, 52.

(٣)

(٤) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٢٨٢ .

ذاته ، مما كان يشجع الحكام المحليين في أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال . فانفصلت حضرموت (١) وأعلن شيخ قبيلة العبادل نفسه مستقلا في لحج في سنة ١٧٢٨ ، كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره القوى سلطان يافع في سنة ١٧٣٥ واتفقا على أن يتبادلا معا خراج عدن بالمناوبة (٢) . وبعد سنة أشهر من ذلك التاريخ نقض شيخ العبادل تحالفه مع سلطان يافع وأعلن نفسه سلطانا مستقلا على لحج وعدن (٣) .

وهكذا ظلت عدن في يد العبادلة سلاطين لحج ، ولم يحاول امام صنعاء استعادتها مما أضعف إيراداته المالية كثيرا عن ذي قبل (٤) . بل ان الامام تحالف مع العبادلة في سنة ١٧٥٣ لمواجهة ألد أعداء الامامة وأقواهم شكيمة وهو عبد الرب بن أحمد الذي أعلن نفسه حاكما مستقلا في « الحجرية » واستولى على مدينة « جبلة » وجمع الضرائب من سكانها ، وكان العبدلي يخشاه أيضا . وقد قام عبد الرب بن أحمد بمهاجمة السلطان عبد الكريم العبدلي في لحج وضرب على بكل قسوة حتى اضطر العبدلي الى أرضائه بمبلغ كبير من المال ليترك بلاده ، لأن الامام المهدي عباس بن المنصور تقاعس عن مناصرته رغم تحالفهما (٥) . وبذلك ظلت عدن في يد العبادلة حتى احتلها البريطانيون في سنة ١٨٣٩ .

على أن بلاد اليمن شاهدت نشاطا تجاريا ملحوظا في منتصف القرن الثامن عشر ، ساعد على تهيئته انسحاب الاسطول العثماني من البحار الشرقية . فلم يعد في امكان العثمانيين أن يطبقوا سياسة اغلاق البحر الأحمر في وجه التجارة الأوروبية ، فأخذت هذه التجارة تتدفق الى ميناء مخا اليمنى حتى أطلق اسم هذا الميناء على البن الذي كان يصدر منه الى أسواق العالم حينذاك ويعرف باسم « Mocha » . وقد أوضح الرحالة الدنمركي « كارستن نيبور Karsten Niebuhr » الذي قام بزيارة اليمن - كما سبق أن أشرت - في نهاية سنة ١٧٦٢ (٦) ان اليمنيين كانوا يتبعون سياسة التسامح مع العناصر غير الاسلامية التي كانت تصل الى بلادهم حينذاك مما أدى الى تنشيط الحركة التجارية بين العرب والأجانب (٧) .

-
- (١) أحمد فخرى (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .
 (٢) حسين بن احمد العرنى : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، مخطوطة حققها الاب انستاس الكرملى ، ص ٦٧ .
 (٣) عبد الله الجرافى : المصدر السابق ، ص ٩٤ .
 (٤) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .
 Hunter, F.A. : Op. Cit., p. 164.
 Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. 120, 121.
 (٥)
 Playfair, R.L. : Ibid., pp. 116, 117.
 (٦)
 Marston, T.E. : Op. Cit., p. 30.
 (٧) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ١٥١٤ - ١٩١٤ ، ص

وعندما ضعفت الامامة الزيدية في اليمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدث هجوم من قبل بعض اليمينيين على الوكالة التجارية البريطانية في ميناء مخا وذلك في سنة ١٧٧٠ . وقد أدى ذلك الى قيام بعض القطع البحرية التابعة لاسطول شركة الهند الشرقية البريطانية بقصف ميناء مخا بالمدافع في سنة ١٧٧١ (١) .

وجدير بالذكر أن العثمانيين ظلوا متمسكين من الناحية النظرية حتى بعد جلائهم عن اليمن في سنة ١٦٣٥ بأنهم أصحاب الحق الشرعي في تلك البلاد ، وكانوا يكررون دعواهم كلما استدعى الأمر ذلك (٢) . وكانت هذه حججهم عندما عاودوا الكرة للسيطرة على اليمن في منتصف القرن التاسع عشر ونجحوا في ذلك عندما أقاموا حكمهم في صنعاء في سنة ١٨٧٢ (٣) . غير أنهم في المرة الأخيرة لم يتمكنوا من فرض سيادتهم على عدن التي كان البريطانيون قد سيطروا عليها في سنة ١٨٣٩ (٤) على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

وعلى الرغم من أن بريطانيا أصبحت لها مصالح حيوية في الشرق أكثر من غيرها منذ أن دعمت نفوذها في الهند في مطلع القرن السابع عشر الميلادي (٥)، غير أنها ظلت حتى مطلع القرن الثامن عشر قانعة بالحقوق التي حصلت عليها من السلطان العثماني ، ومن بينها حق الاتجار والرسو في الموانئ التابعة له في بلاد الشرق بوجه عام . وحتى ذلك الوقت لم يكن للبريطانيين ارتباطات مباشرة بمصر وسوريا والعراق لأن طريق رأس الرجاء الصالح كان يفي بتحقيق مصالحهم التجارية . ونظرا لتزايد قوة بريطانيا البحرية عبر طريق المحيط الأطلسي التي بدت واضحة منذ نهاية القرن السابع عشر فقد كاد أن يكون هذا الطريق مغلقا بعد ذلك في وجه باقي الدول الأوروبية ، وأصبح شبه قاصر على النشاط البحري البريطاني (٦) على وجه الخصوص .

سادسا - بداية ظهور النشاط الاستعماري الفرنسي في منطقة البحر الأحمر :

في الوقت الذي أخذ فيه النشاط البحري البريطاني يتزايد تدريجيا في البحار الشرقية بوجه عام وعبر طريق البحر الأحمر بوجه خاص ، كانت فرنسا تقوم بدورها أيضا في هذا المجال . وقد بدأت فرنسا محاولاتها للسيطرة على بعض المراكز الهامة في البحار الشرقية منذ مطلع القرن السابع عشر الميلادي .

(١) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 30.

(٢) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٣) فاروق عثمان أباطة (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٤) George, H. B. : Op. cit., p. 123.

(٥) George, H. B. : Ibid., pp. 224, 226.

(٦) Hoskins, H. L. : Op. cit., p. 4.

وقد أسست « شركة الهند الشرقية الفرنسية » فى سنة ١٦٦٤ (١) ، ونجحت مع غيرها من الشركات الفرنسية الأخرى التى أسست منذ أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر فى توطيد علاقاتها مع الهند وغيرها من بلاد الشرق (٢) ، هذا فضلا عما حققته من نجاح فى بعض موانئ جنوبى البحر الأحمر وعلى الساحل الشرقى لافريقيا نتيجة لنشاط التجار الفرنسيين الذين ارتادوا هذه المناطق (٣) ، وأقاموا علاقات مع سكانها الأصليين .

على أن اتصال الفرنسيين بسواحل البحر الأحمر قد بدأ فعلا فى سنة ١٧٠٩ عندما تقدمت بعثة فرنسية يرأسها ، « دى ميرفيل De Marveille » فى ٦ فبراير سنة ١٧٠٨ على ظهر السفينتين « كيريز Curieuse » و « ديلجنت Diligent » التابعتين لشركة « سانت مالو St. Malo » الفرنسية اللتين أبحرتا من ميناء « برست » . وعندما وصلت البعثة الى عدن قام « دى ميرفيل » بمقابلة حاكمها فى قصره حيث استقبل استقبالاً طيباً . ثم غادرت السفينتان الفرنسيان ميناء عدن فى ١٧ ديسمبر سنة ١٧٠٨ وتوجها بعد ذلك الى مخا فى اليوم الثالث من يناير سنة ١٧٠٩ . وقد تمكن « دى ميرفيل » من عقد معاهدة مع حاكم مخا من قبل الامام المهدي . وأهم بنود هذه المعاهدة يعطى للفرنسيين الحق فى القيام بالأعمال التجارية فى الميناء اليمنى أثناء النهار ، الا أنه يشترط عليهم العودة الى سفنهم ليلا ، كما سمح للفرنسيين برفع علمهم فوق وكالتهم . بل ان هذه المعاهدة حددت الضرائب الجمركية على البضائع المباعة بنسبة ٣٪ ، هذا فضلا عن أنها سمحت للفرنسيين بمزاولة طقوسهم الدينية اثناء وجودهم فى الأراضي اليمنية .

وترتب على النجاح الذى حققته هذه البعثة الفرنسية الأولى أن قامت الشركة الفرنسية بتوجيه بعثة أخرى فى سنة ١٧١١ برئاسة « دى لالاند De La Lande » و « بريكولين Bricolaine » الى سواحل البحر الأحمر . وبعد وصول هذه البعثة الى مخا استدعى الامام المهدي طبيبا من احدى السفن الفرنسية لمعالجته ، وقد سر الفرنسيون لذلك وحاولوا أن يستفيدوا من وراء هذه الحادثة أكبر فائدة ممكنة . فوجهوا بعثة مكونة من عشرين شخصا الى داخل الأراضي اليمنية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٧١٢ لمقابلة الامام (٤) . وقد مرت هذه البعثة بكثير من المدن اليمنية أهمها « جبل » و « يريم » و « ذمار » حتى وصلت الى « مواهب » حيث يقيم الامام . وانتظرت البعثة فى تلك المدينة ثلاثة أسابيع حتى شفى الامام . غير أنه اثناء وجود هذه البعثة فى « مواهب » جاء مبعوث من الاستانة الى الامام يوضح له أنه نتيجة لزيادة حجم التجارة المباشرة بين العرب والأوربيين

Journal of Indian History, II, Op cit., p. 169.

(١)

British and Foreign State Papers, Vol. IV, p. 732.

(٢)

Coupland, R. : East Africa and its invaders, p. 120.

(٣)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 28.

(٤)

فان التجارة والدخول السلطانية تأثرت تأثرا خطيرا . ولهذا طالب المبعوث العثماني بوقف هذه التجارة المباشرة بين العرب والأوربيين ، كما طالب بعدم تصدير البن الى مصر وحدها ، ولكن الامام الزيدى تجاهل مطالب السلطان العثماني (١) ، نظرا لتعارضها مع حركة تنشيط التجارة فى الموانى اليمنية .

على أن هذه العلاقات الطيبة بين الشركة الفرنسية وحكومة امام اليمن لم تستمر على حالها ، اذ حدث خلاف خطير بينهما . فقد كان حاكم ميناء مخا يزيد من قیمة الضرائب الجمركية عند تقريره المبدئى ، ولم يكن يدفع الفرق المستحق على الفور ، بل كان يؤجله لحین دفع الضرائب الجمركية فى السنة التالية . وقد ترتب على ذلك أنه بعد عدة سنوات أصبح لدينا للشركة الفرنسية بمبلغ ٨٢٠٠٠ ريال (٢) . وعندما تأخر فى دفع المبلغ أرسلت الشركة سفينة حربية فرنسية للضغط على حاكم مخا الذى رفض التفاهم فى هذا الموضوع ، وأعد نفسه للدفاع عن المدينة وقام بتحسينها . غير أن القصف المؤثر من مدفعية السفينة الحربية أرغم حاكم المدينة على دفع الدين ، كما اضطره الى توقيع معاهدة أنقصت الضرائب الجمركية بمقتضاها من ٣٪ الى ٢٪ . وقد أثار هذا الحادث حفيظة الامام ضد حاكم مخا ، فأصدر أمرا بعزله ومصادرة قصره فى صنعاء (٣) . ولاشك أن ذلك يؤكد أن الامام كان يرغب فى الإبقاء على العلاقات الطيبة مع الشركة الفرنسية بما ينشط الحركة التجارية فى الموانى اليمنية حينذاك .

وقد غادر الفرنسيون والهولنديون وكالاتهم فى اليمن فى سنة ١٧٦٢ وانفرد بالتالى الانجليز بتجارة التصدير هناك (٤) . وكان التجار الهنود يحتكرون التجارة حينذاك مع داخل اليمن ، كما كانوا أكثر المتاجرين مع ميناء مخا اليمنى ، وكان لهم أثر كبير فى تنشيط الحركة التجارية فى هذا الميناء . وقد عرف هؤلاء باسم « البانيان » وهم أصلا هنود من مملكة « كامبايا » Cambaya القريبة من « سورات » فى الهند ، وكانوا يشتغلون بالتجارة فى الموانى اليمنية وبعض الموانى الأخرى فى الجزيرة العربية (٥) .

وبعد أن عقدت معاهدة باريس فى سنة ١٧٦٣ فرضت المصالح الاستعمارية الفرنسية ضرورة وضع العديد من الخطط لاستعادة الامبراطورية الفرنسية فى الهند . وقد اتجهت هذه الخطط الى اتخاذ الطريق الملاهى عبر البحر الأحمر ، أو الطريق البرى الموصل للخليج العربى كوسيلة لتطويق سيطرة البريطانيين البحرية على المحيط الهندى . وكان البريطانيون حينذاك يقدرون أهمية طريق الملاحة عبر البحر الأحمر ، بل انهم استفادوا منه كثيرا من قبل . غير أن عاملين

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 116.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 29.

(٢)

Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 116.

(٣)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 29.

(٤)

Marston, T.E. : Ibid., pp. 25, 26.

(٥)

هامين قد حالا دون استمرار استفادة البريطانيين من هذا الطريق ، أولهما معارضة الدولة العثمانية التي خشيت من ظهور المصالح المسيحية الأوروبية على مقربة من المدن الاسلامية المقدسة في الجزيرة العربية ، وثانيهما معارضة شركة الحوض الشرقي للبحر المتوسط المعروفة « بشركة اللفانت Levant Company » البريطانية التي تأسست في سنة ١٥٨١ (١) . وهي التي اتهمت شركة الهند الشرقية البريطانية بانتهاك سيطرتها على التجارة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط (٢) . وكانت فرنسا تسعى الى استخدام أحد طريقي الشرق الأدنى عبر الخليج العربي أو البحر الأحمر (٣) حتى تتجنب الاصطدام بالاسطول البريطاني المسيطر على المحيط الهندي (٤) ، وخاصة عندما بدأت المنافسة تشتد بين البريطانيين والفرنسيين في البحار الشرقية بوجه عام وفي منطقة البحر الأحمر بوجه خاص على النحو الذي سنتبينه في هذا البحث .

سابعا - التنافس البريطاني الفرنسي في منطقة البحر الأحمر :

ظهر التنافس واضحا بين بريطانيا وفرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وبدأ النضال يشتد بينهما عندما أخذت كل من الدولتين تهدد مصالح الأخرى عبر الطرق المؤدية الى الهند (٥) ومن بينها طريق البحر الأحمر . وازداد نشاط الفرنسيين حينما اهتم الملك « لويس الخامس عشر » في سنة ١٧٤١ بتجديد المعاهدة التي سبق أن عقدت بين السلطان العثماني سليمان القانوني و«فرانسوا الأول » ملك فرنسا في سنة ١٥٣٦ . وقد أصبحت فرنسا بمقتضى هذه المعاهدة تدعى حق حماية المسيحيين الكاثوليك في سائر أرجاء الدولة العثمانية . ومنذ ذلك الحين أخذ الخوف يرادو السياسة البريطانية لأن نفوذ الفرنسيين الثقافي والديني والسياسي أخذ يتغلغل فعلا في بلاد الشرق التابعة للسلطنة العثمانية . وكانت بريطانيا تخشى أن تفكر فرنسا في استغلال الطريق الملاحي عبر البحر الأحمر لتهدد المصالح البريطانية في الهند .

وقد بذلت إنجلترا عدة محاولات متكررة لاهياء طريق البحر الأحمر ومصر واعادته الى مكانته التي كان قد فقدتها بعد الانقلاب التجاري . وكانت هذه المحاولات البريطانية تهدف في المقام الأول الى استخدام طريق البحر الأحمر للمراسلات بين جنوب شرق آسيا وأوروبا ، ولنقل التجارة بينهما . ويلاحظ أن التنافس بين إنجلترا وفرنسا حول هذه المشروعات اتخذ ميدانه بالذات في مصر (٦) التي تمثل حلقة الاتصال بين البحرين الأحمر والمتوسط .

(١) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٢٨ .

Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 31, 32,

(٢)

Journal of Indian History, 11, op. cit., p. 169.

(٣)

(٤) بانيكار ، ك . م : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٥) بانيكار ، ك . م : نفس المصدر ، ص ٦٦ .

(٦) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

على أن تطور الأحداث في مصر منذ منتصف القرن الثامن عشر قد أدى الى التأثير في سياسة الدول المتنافسة في ذلك الوقت تجاه البحر الأحمر والدول المسيطرة على هذا الطريق البحري الهام. ففي سنة ١٧٦٩ استطاع « على بك » أحد كبار المماليك في مصر أن يعلن استقلاله عن الباب العالي ، وأخذ يتجه بانظاره الى آفاق العوسع ، ففتح الحجاز في سنة ١٧٧٠ وكان لفتحه هذا أثر في اهتمامه الزائد بما يجري في البحر الأحمر . كان « على بك » واقعا تحت تأثير تاجر من البندقية يدعى « كارلو روسيتي » وهو الذي أقنعه بضرورة فتح البحر الأحمر للمراكب الأوربية وتشجيع تجارتها (١) . ورغم أن « على بك » لم يستطع البقاء في الحكم طويلا ، فإنه كان مثالا حذا حذوه من جاء بعده ، وبذلك ظلت مصر بعد انقضاء عهده خارجة فعلا عن السلطة الحقيقية للدولة العثمانية .

وقد نتج عن هذا التغير المفاجيء في موقف مصر تجاه الدولة العثمانية أن بدأت الدولتان المتنافستان بريطانيا وفرنسا تتحركان . وقد اتخذت كل منهما طريقا مخالفا للآخرى لتحقيق أغراضها ولتقوية نفوذها في مصر التي تتحكم بحكم موقعها في جزء هام من الطريق البحري المؤدى للشرق . فبينما استصوبت فرنسا من جهة الوصول لغرضها عن طريق التفاهم مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية في مصر ، نجد أن إنجلترا من جهة أخرى استصوبت الاتفاق مع السلطات غير الشرعية صاحبة النفوذ الفعلي في البلاد . وكانت بريطانيا شديدة الاهتمام بطريق البحر الأحمر بعد أن انشأت لها امبراطورية واسعة في الهند وانسحبت من أمريكا بمقتضى معاهدة فرساي في سنة ١٧٧٣ بعد حرب التحرير الأمريكية . وكان على إنجلترا أن تبحث عن طريق سهل وقريب للمواصلات بين لندن والهند ، خاصة وأن النزاع الفرنسي البريطاني في شبه القارة الهندية كان قد بدأ يدخل في مراحله الأخيرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . كما أن تدهور الحياة الاقتصادية في البنغال كان يحتم على السلطات البريطانية في الهند ضرورة تنشيط فروع التجارة الجانبية بين الهند وغيرها من البلدان المحيطة بها ، وفي مقدمتها فرع التجارة البريطانية في البحر الأحمر (٢) .

وقد وصل الى الاسكندرية في شهر يونيو سنة ١٧٦٨ « جيمس بروس James Bruce » القنصل البريطاني في الجزائر ، وتباحث مع « على بك الكبير » في مسألة احياء طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر وتأمين سفير السفن البريطانية فيه (٣) . كما قام « جيمس بروس » بزيارة صعيد مصر والموانئ الواقعة على البحر الأحمر ، ثم سافر بعد ذلك الى جده حيث قابل بعض ضباط السفن البريطانية الآتية من بومباي وتفاهم معهم في هذا الموضوع . وقد حاولت

(١) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : نفس المصدر ، ص ١٨٨ .

Brockelmann, C. : History of the Islamic people, p. 347.

(٣)

انجلترا الانتفاع بحسن نوايا « على بك الكبير » فى التحالف معها ، وعقدت معه اتفاقية فى سنة ١٧٧٣ ففتح بموجبها مرفأ السويس لمراكبهم ، حتى أصبح العلم البريطانى أول الأعلام الأجنبية التى رفرفت فى البحر الأحمر ، بعد أن كان بحيرة إسلامية مغلقة فى وجه السفن الأوروبية . بل ان « على بك الكبير » أرسل لحاكم البنغال يرحب بفتح الطريق التجارى عبر البحر الأحمر للسفن البريطانية الآتية من الهند . غير أنه لم يقدر « لعل بك » أن يتم مشروع البحر الأحمر ، فقد ثار عليه « محمد أبو الذهب » وتخلص منه ، وبذلك قدر « لمحمد بك » أن يقوم بتنفيذ المشروع .

واستطاع « جيمس بروس » فى سنة ١٧٧٥ أن يتفق مع «محمد أبو الذهب» على أن تصل البضائع الهندية الى السويس وتدفع ضرائب تبلغ ٨٪ فقط من قيمتها بدلا من دفع ١٤٪ لحاكم جده . ثم عقد « وارن هاستنجنس » الحاكم البريطانى للبنغال اتفاقية أخرى مع « أبى الذهب » نصت على تخفيض الضرائب على بعض الواردات الى ٥٪ فقط ، وعلى إمكانية دفعها عينا . وعزمت كل من السلطات البريطانية فى الهند والممالك فى مصر على تنفيذ هذه الاتفاقية . وأخذ البريطانيون يقربون أمر حضور سفينة أخرى الى الاسكندرية لكى تستقبل التجارة والمسافرين بعد وصولهم من السويس . ولكن سرعان ما ظهر غضب الدولة العثمانية من عقد مثل هذه الاتفاقيات دون موافقتها ، وتوفى « أبو الذهب » بعد ذلك فى سنة ١٧٧٦ .

وعندما جاء خلفاء « محمد أبو الذهب » وهما « مراد بك » و « ابراهيم بك » فانهما لم يحترما هذه الاتفاقية . وبذلك فشل المشروع البريطانى فى سنة ١٧٧٦ . وقد أصرت الدولة العثمانية على ضرورة الاحتفاظ بالملاحه فى البحر الأحمر شمالى مخا وجده فى أيدي رعاياها ، ورفضت الطلب الانجليزى الخاص بتوصيل البريد على سفنهم الى السويس . وقد أثر هذا الموقف على المشروع فتوقف دون أن تمضى على تنفيذه مدة طويلة ، بل ان البلاط الانجليزى وعد السلطان العثمانى بالامتنال لرغباته .

على أن الفرنسيين سرعان ما دخلوا فى منافسة مع البريطانيين فى هذا المجال ، وأخذوا يفكرون فى الاستفادة من التجارة عبر مصر وطريق البحر الأحمر . وقد حذوا حذو انجلترا عندما عقدوا اتفاقية مع « مراد بك » فى أوائل سنة ١٧٨٥ حصل الفرنسيون بمقتضاها على شروط أفضل بكثير مما حصل عليه الانجليز ، واتفقت فرنسا كذلك مع كبير ملتزمى الجمارك ومع

بعض مشايخ العربان لنقل هذه المتاجر بين السويس والقاهرة . وقد تطلب ذلك مجهودا من جانب الفرنسيين للسيطرة على طريق البحر ومصر ، (١) وكان هذا هو الدافع لفرنسا لعقد مثل هذه الاتفاقيات . وجدير بالذكر أن التاجر الفرنسي « ما جلون Magailon » الذي كان يشغل بالتجارة في مصر منذ عام ١٧٧٧ وأختير بعد ذلك قنصلا لفرنسا بالقاهرة في سنة ١٧٩٣ ، استطاع هذا التاجر أن يلعب دورا كبيرا في الوصول الى عقد هذه الاتفاقيات التي كان تنفيذها يتطلب تصديق الباب العالي عليها وهو الأمر الذي فشلت فرنسا حينذاك في الحصول عليه (٢) .

وتجدر الإشارة الى أنه في سنة ١٧٨٥ ظهر منافس جديد للبريطانيين في البحر الأحمر وخاصة عند الساحل اليمنى تمثل في التجار الأمريكيين الذين وصلوا الى هناك . ولم يقتصر نشاط هؤلاء التجار المتفوق في سنة ١٨٠٠ على مجال تجارة البن اليمنى ، بل انهم قاموا أيضا بنقل التجارة الشرقية الى الأمريكتين ، كما شاركوا أيضا في نقل هذه التجارة من بلاد العرب مباشرة الى أوروبا منافسين بذلك شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت تنقل التجارة من الهند الى أوروبا . ولذلك كانت أسعار التجارة لدى الأمريكيين أرخص منها لدى البريطانيين . وعلى أية حال فقد افتتح هؤلاء التجار الأمريكيون لأول مرة خطا تجاريا مباشرا بين البحر الأحمر وشرق افريقية ويمتد هذا الخط حتى يصل الى أمريكا . وقد شكل ذلك منافسة خطيرة للبريطانيين ، خاصة بعد أن سيطر الأمريكيون على تجارة البن اليمنى بوجه خاص في مطلع القرن التاسع عشر (٣) .

على أنه قد أعقب الاتفاقية الفرنسية التي عقدت مع المماليك في سنة ١٧٨٥ تجدد النشاط البريطاني في مصر بهدف السيطرة على طريق البحر الأحمر . وقد حدث ذلك عندما تولى « جورج بولدوين » أمر القنصلية البريطانية في القاهرة ، وبذل مساعيه لدى « القبودان حسن باشا » - الذي أرسله الباب العالي الى مصر لكسر شوكة زعماء المماليك المتمردين فيها وعلى رأسهم « ابراهيم » و « مراد » ومحاولة اخضاعهما - وذلك لكي يسمح « حسن باشا » للتجارة البريطانية بالمرور عبر البحر الأحمر . غير أن مساعي « بولدوين » لدى « حسن باشا » لم تؤد الى نتيجة ايجابية . وحتى بعد عودة « القبودان حسن باشا » الى عاصمة الدولة العثمانية ورجوع « ابراهيم » و « مراد » للحكم ، فقد حاول « بولدوين » الاتصال بهما ، واتفق معهما في سنة ١٧٩٤ حتى أبديا استعدادهما لتنفيذ المشروع . غير أن الدولة العثمانية لم توافق على التنفيذ ، ولم تقبل بريطانيا حينذاك اغضاب الباب العالي حتى لا يتقرب من فرنسا التي كانت في ذلك الوقت قد قامت بشورتها ، وكانت الدلائل كلها تشير الى أنها ستصطدم مع بريطانيا ان عاجلا

(١) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ١٨٨ .

Rabbath. E. : Op. Cit., pp. 22, 23.

(٢)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 31

(٣)

أو آجلا . ولهذا فقد ظل مشروع مرور التجارة البريطانية عبر مصر والبحر الأحمر مثل سابقه جبرا على ورق .

على أن النشاط التجارى فى البحر الاحمر حينذاك كانت تواجهه عدة عقبات جغرافية ومناخية الى جانب بعض المشكلات السياسية . فسواحل البحر الأحمر لم تكن قد درست دراسة جغرافية علمية ، مما يجنب السفن العاصرة مخاطر الطريق البحرى . كما كانت الرياح الفصلية المعاكسة فى المحيط الهندى من أكبر المعوقات للملاحة بالنسبة للسفن الشراعية قبل استعمال البخار . هذا الى جانب مخاطر الطريق الصحراوى بين السويس والقاهرة رغم المحاولات التى كانت تبذل أحيانا لرعايته . وزاد من هذه العقبات أيضا اعتراض السلطان العثماني على هذا الاتصال التجارى الذى كان يعتبره غزوا صليبييا للبحر الأحمر حيث تقع على جانبه الشرقى الأماكن الاسلامية المقدسة فى الحجاز (١) ، فى الوقت الذى كان يحرص فيه السلطان العثماني على لقبه كحامي حرمين الشريفين بما يعزز مكانته لدى العالم الاسلامى . وكان ذلك من الأسباب التى حدت بالدولة العثمانية لأن تسعى الى جعل البحر الأحمر بحيرة راكدة وتعارض فى فتحه كطريق ملاحى خاصة بالنسبة للدول الأوربية .

وتجدر الإشارة أيضا الى عدة أسباب أخرى جعلت الدولة العثمانية تتخذ هذا الموقف ازاء النشاط البحرى عبر البحر الأحمر ومحاولة جعله قاصرا على السفن العربية والعثمانية المحدودة لتتمخر عبابه (٢) . فقد كان الباب العالى يخشى أن يؤدى انتعاش مصر الاقتصادى الى زيادة قوة المالك الخارجين عليه وهو صاحب الحق الشرعى فى البلاد . كما كان السلطان العثماني يرى أن الفوائد الجمركية التى تعود على مصر من هذا الطريق لا تفيد منها الدولة العثمانية شيئا ، بينما تزيد الطريق من قوة أعدائه المالك الخارجين على الدولة . بل ان الباب العالى كان يخشى أن يؤدى فتح هذا الطريق الملاحى الهام للسفن الأجنبية الى زيادة النفوذ الأجنبى فى مصر بما يقطع الأمل فى عودتها الى حظيرة السلطنة العثمانية .

على أن السلطان العثماني فيما بعد ، لم يجد غضاضة فى السماح للسفن الأجنبية بنقل التجارة عبر البحر الأحمر حتى ميناء جدة فقط ليشكل بذلك حصيلة للحجاز من العوائد الجمركية التى كانت تكفى لسد نفقات رعاية الحرمين ولا تحمل الدولة مثل هذه النفقات فى وقت كانت تنوء فيه ميزانيتها بأعبائها الثقيلة . هذا بالإضافة الى أن الباب العالى كان يرى أن النشاط التجارى فى البحر الاحمر سيؤثر - دن شك - على التجارة فى الخليج العربى والعراق وهو الطريق الآخر الذى كانت تصل البضائع عبره الى موانئ البحر المتوسط

(١) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، ص ٢٨
Rabbath, E : Op. Cit., pp. 20, 21.

(٢)

والى عاصمة الدولة العثمانية نفسها ، وكان السلطان العثماني يخشى أن تخسر الدولة العثمانية فى الوقت الذى يكسب فيه أعداؤها الخارجون عليها. فى مصر ويتحكمون فى موارد الشرق التى تحتاج اليها الدولة ، هذا فضلا عن خسارتها المادية التى ستتكبدها اذا تركزت التجارة فى طريق البحر الاحمر .

ولهذه الاسباب مجتمعة فقد وجهت الدولة العثمانية خطابا شديدا للمهجة لبريطانيا تحتج فيه على وصول بعض السفن البريطانية للسويس ، وكررت الدولة فى احتجاجها بأن البحر الأحمر شمالى جدة يؤدى الى الأمان الإسلامية المقدسة فى الحجاز وأن هذه الأماكن يجب ألا تتعرض للخطر نتيجة للنشاط التجارى (١) .

على أن فرنسا فى ذلك الوقت كانت تبذل قصارى جهدها ممهدة السبيل للسيطرة على الطريق الملاحي للهند عبر البحر الاحمر منافسة بذلك كل المحاولات البريطانية فى هذا السبيل . هذا بينما نجد السياسة البريطانية حتى منتصف القرن الثامن عشر لا تصل فى اتهامها لفرنسا الا بأنها تعمل لى توجد لنفسها مركزا ممتازا فى الملاحة عبر البحر الاحمر وخاصة فى الموانئ المصرية . ولم تكن بريطانيا قد تبينت بعد ، النوايا الحقيقية لفرنسا التى كانت تطمح فعلا فى غزو مصر كوسيلة لتهديد المصالح البريطانية فى الهند والشرق بوجه عام .

ويستدل على عدم فهم الدبلوماسيين البريطانيين لحقيقة النوايا الفرنسية حينذاك من الخطاب الذى بعث به سفير بريطانيا فى عاصمة الدولة العثمانية الى حكومته فى شهر سبتمبر سنة ١٧٧٧ يشير فيه الى أن بعثة تجارية فرنسية برئاسة المفتش العام الفرنسى للموانئ التجارية فى الشرق ، وكان يدعى « البارون دى توت El Baron de Tott » قامت بزيارة القاهرة على أمل عقد معاهدة تجارية مع بكوات الماليك . بينما كانت هذه البعثة على النحو الذى أثبتته الحوادث التالية تعمل لغرض أبعد من ذلك ، فلم تكن نواياها أقل من دراسة الوسائل التى يمكن أن تحقق غزو الفرنسيين لمصر وتحكمهم فى الطريق التجارى عبر البحر الاحمر باعادة الاتصال القديم بين البحريين الأحمر والمتوسط الذى كان يتم عن طريق غير مباشر بفتح قناة تصل النيل بالبحر الأحمر (٢) .

بل انه قد ظهر فيما بعد الدليل الذى يؤكد أن الفرنسيين كانوا ينظرون لمصر لتحقيق أغراض تفوق كثيرا مجرد التفكير فى فتح طريق للتجارة والمواصلات عبر مصر والبحر الاحمر . وينحصر هذا الدليل فى أن جميع حركات البريطانيين فى مصر حينذاك كانت تصل عنها تقارير وافية للسفارة الفرنسية فى عاصمة

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) Charles — Roux : L'Angleterre, L'Isthme de Suez et l'Égypte au 18 Siecle, p. 94.

الدولة العثمانية ولوزارة الخارجية الفرنسية (١) . كما ان سيل الفرنسيين وعملاتهم لم ينقطع عن التدفق الى مصر لدراسة شئونها ومعرفة مدى أهميتها وصلاحياتها كمستعمرة فرنسية ، بل ان موقف فرنسا وتحالفها مع الولايات الامريكية ضد بريطانيا في سنة ١٧٧٨ ليوضح بجلاء كيف كانت سياسة فرنسا الخارجية في ذلك الوقت مرتبطة كل الارتباط بموقفها العدائي ازاء بريطانيا (٢) .

وتبدو نوايا فرنسا ازاء طريق البحر الاحمر واضحة بجلاء من خلال التصريحات التي أدلى بها قنصلها في مصر « ماجلون Magailon » الذي عبّر عن أهمية البحر الأحمر بالنسبة لفرنسا بقوله في ٥ يونيه سنة ١٧٩٥ أنه اذا أصبح الفرنسيون سادة للبحر الأحمر فإنهم يستطيعون أن يهددوا مصالح البريطانيين وأن يطردوهم من الهند . فعن طريق السويس خلال الفترة المناسبة من العام يمكن ارسال عدد من القوات الفرنسية الى الهند بواسطة عدد قليل من البواخر ، ولا يحتاج الجنود الفرنسيون في هذا الطريق أن يبقوا في البحر أكثر من ستين يوما بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح الذي يستغرق حوالي ستة شهور . وعن طريق السويس لن يكون الفرنسيون معرضين لحسارة أكثر من ١٪ من رجالهم ، بينما خسائرهم في الطريق الآخر لن تقل عن ١٠٪ بأي حال من الأحوال (٣) .

بل ان « ماجلون » أوضح في تقرير آخر كتبه في اليوم العاشر من أكتوبر سنة ١٧٩٥ بيان الفترات الزمنية التي يمكن للقوات الفرنسية فيها التحرك من فرنسا الى الهند عبر مصر والبحر الأحمر قبل أن تتمكن القوات البريطانية من الحيلولة دون وصولها الى برزخ السويس . فقد ذكر في هذا التقرير أنه اذا غادرت القوات الفرنسية « طولون » في ٢٠ يونيه ، فإنها يمكن أن تصل الى الاسكندرية في ١٠ يولية ، والى القاهرة في ٢٠ يولية تقريبا ، ثم الى السويس في ٢٥ يولية . وأضاف التقرير موضحا أنه يمكن للقوات الفرنسية أن تصل الى الهند بعد ذلك بنحو ٤٥ يوما قبل أن يكون لدى بريطانيا فسحة من الوقت لتتخذ أى اجراء مضاد . كما أشار « ماجلون » في تقريره هذا الى أن الفرنسيين لن يحتاجوا الا الى عشرة آلاف جندي ليتمكن طرد البريطانيين من الهند (٤) .

وهكذا وضحت نوايا فرنسا للسيطرة على طريق البحر الأحمر وخرجت من حيز التفكير الى حيز التصريح . وكان المقصود من وراء غزو مصر تحقيق الهدف الأبعد مدى باستغلال هذا الطريق القصير الموصل للهند عبر البحر الأحمر وحرمان بريطانيا من استخدامه ، وبذلك يمكن ضربها في مستعمراتها

Hoskins, H.L. : Op. Cit., p. 21.

(١)

(٢) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

Charles-Roux : Op. cit., p. 342.

(٣)

Charles-Roux : Ibid., p. 343.

(٤)

فى الشرق قبل أن تتمكن من اتخاذ أى إجراء مضاد لدرء هذا العدوان وصدّه
وقد وجدت فرنسا أن امتلاك مصر صار من الأهمية بمكان إذا كان لها أن تجعل
لمراكزها فى المحيط الهندى قيمة يعتد بها (١) .

وعندما شرعت فرنسا فى إعداد خططها مبتدئة بغزو مصر تمهيدا للسيطرة
على الطريق الى الهند عبر البحر الأحمر فانها استدعت قنصلها « ماجلون » من
مصر ليشارك بنفسه فى وضع هذه الخطة نظرا لخبرته الواسعة فى شئون
الشرق . ومن هنا تبدو صحة رأى القائل بأن الحملة الفرنسية على مصر فى
شهر مايو سنة ١٧٩٨ لم تكن وليدة عبقرية « بوناپرت » وأطماعه أو وليدة
الثورة الفرنسية نفسها ، بل أنها كانت النتيجة الطبيعية والمنطقية لنمو وتطور
جيل من الساسة ورجال الاقتصاد الفرنسيين فى الشرق ، وكانت تحقيقا
لأطماع جالت فى نفوسهم فترة طويلة من الزمن حتى وجدت الظروف سواء فى
أوروبا أو فى الشرق سانحة لتخرج الى حيز التنفيذ (٢) .

وقد يكون التغير الجديد الذى طرأ فى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر
على السياسة الفرنسية هو وجود عامل جديد زاد فى أهمية مصر والبحر الأحمر
فى نظر الفرنسيين . ذلك العامل يتركز فى أن مصر تتيح فرصة ذهبية لتوجيه
ضربة قوية لبريطانيا عدوة فرنسا اللدود حينذاك ، مما حدا « ببوناپرت » أن
يصرح بقوله أن فرنسا لكى تحطم بريطانيا يجب أن تسيطر على مصر (٣) .
ولهذا كانت فكرة استيلاء الفرنسيين على مصر ووضع أيديهم على الطريق
البحرى الى الهند عبر البحر الأحمر هى فكرة قديمة فعلا ، غير أن اخراجها
الى حيز التنفيذ فى ذلك الوقت بالذات انما يرجع لظروف فرنسا الداخلية
وعلاقتها بالدول الأوربية الأخرى وبريطانيا على وجه الخصوص . فانتفكر فى
الانتقام من انجلترا كان يسير جنباً الى جنب مع التفكير فى احياء الامبراطورية
الفرنسية (٤) .

على أن الحملة الفرنسية على مصر كانت بالغة الأثر خطيرة النتائج ،
اذ قصد بها « بوناپرت » توجيه ضربة حيوية للاقتصاد البريطانى ، وكان
« بوناپرت » فى جميع حروبه يستعمل أسلوب توجيه الضربات الى القلب ،
وقد أراد أن يفعل ذلك مع بريطانيا . ولهذا فقد أثارت هذه الحملة انتباه
بريطانيا وكانت بمثابة الناقوس الذى نهىها الى ما يحق بمصالحها الحيوية فى
الشرق من خطر (٥) وقد لمست بريطانيا عمليا مدى التهديد الذى يمكن أن

Johnston, H. : Op. Cit., p. 195.

(١)

(٢) شوقى مطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٠ - ٩١ .

Hoskins, H.L. : European Imperialism in Africa, p. 22.

(٣)

(٤) حسن صبحى (دكتور) : العالم العربى من الغزوة والجمود الى البقطة والوحدة ؛

ص ٣٦ .

Journal of Indian History, 11., op. cit., p. 169.

(٥)

يوجه لمصالحها هذه اذا وقعت مصر وطريق البحر الأحمر بصفة خاصة في يد قوة معادية (١) . ولهذا تغير موقف الحكومة البريطانية من اهمال تام لشتون مصر والبحر الأحمر الى اهتمام زائد وتمسك شديد حفاظا على أهم طريق حيوى فى مواصلاتها الامبراطورية . بل ان محور السياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر كان يدور حول السيطرة على المراكز الاستراتيجية الهامة فى طرق المواصلات الى الهند وخاصة طريق البحر الأحمر الذى يعد أقصر هذه الطرق وأسهلها .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أنه اذا كانت حملة « بونابرت » على مصر تعتبر فاتحة الصراع العلنى بين انجلترا وفرنسا حول طريق البحر الأحمر وقطع طريق بريطانيا الى البنغال عبر الشرق الأوسط بوجه عام ، فان هذه الحملة كانت فاتحة التطلع الصهيونى أيضا نحو استعمار فلسطين اذا صدقنا الرواية الشائعة بأن « بونابرت » قد أصدر فى سنة ١٧٩٩ بيانا رسميا (٢) يدعو فيه يهود آسيا وافريقيا أن يهرعوا تحت رايته الى دخول أورشليم وإعادة بناء الهيكل . (٣) وقد رأى البعض أن « بونابرت » كان يهدف من وراء ذلك الى تجنيد فرق من يهود حلب لمساعدته فى فتح فلسطين والوقوف الى جانبه ضد بريطانيا . غير أن نداءه هذا لم يلق استجابة من اليهود الذين ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية وكانوا يتمتعون بحماية بريطانيا لهم فى أراضيها . غير أنه تجدر الإشارة الى أن هذا النداء الذى وجهه « بونابرت » لليهود رغم انعدام أثره من الناحية الفعلية ، الا أن الدعاية الصهيونية تشير اليه على أنه بمثابة الاعتراف الأوروبى بحقوق اليهود فى فلسطين ، وبداية للتعاون بين الحكومات الأوروبية واليهود على حساب العرب فى ذلك الوقت المبكر (٤) .

وعلى أية حال فقد اتجه الفرنسيون بعد وصولهم لمصر الى تجميع أسطولهم فى السويس لتوجيه الضربة القاصمة لبريطانيا فى الهند . كما قام عدد من المهندسين الفرنسيين بدراسة مشروع وصل البحرين المتوسط والأحمر . ونظرا لأنهم كانوا معروفين بكفاءتهم ودقتهم المتناهية فان أحدا لم يجرؤ على اعلان خطتهم الحسابى الخاص بمستوى المياه فى البحرين الا بعد أن أصبح هذا الخطأ واضحا وضوحا لا لبس فيه . وفى نفس الوقت بذلت فرنسا محاولات للاتصال بالأمراء العرب فى الحجاز والسودان والخليج العربى . وكان « بونابرت » قد أمر « المسيو لسكاريس » بالسفر الى بلاد العرب ليتفاوض

Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocean 1810 — 1850. (١)
p. 286.

(٢) عباس محمود العقاد : الصهيونية العالمية ، ص ٦٩ .

(٣) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ؛ ص ١٢ .

Baron, S.W. : A social and religious history of the Jews, Vol. II., (٤)
p. 329.

مع القبائل هناك لتسهيل تقدم الجيوش الفرنسية الى الهند (١) . ولا شك أن هذه التحركات الفرنسية قد أقلقت بريطانيا على مصالحها الحيوية في المنطقة (٢) .

على أن خطة الفرنسيين في استخدامهم لمصر للسيطرة على طريق البحر الأحمر وتوجيه ضربة حاسمة لبريطانيا في الهند قد قضى عليها نتيجة للهزيمة البحرية التي منى بها الأسطول الفرنسي في أبي قير (٣) على أثر انزال القوات الفرنسية بعد أن ظهر أن ميناء الاسكندرية ليس من العميق بحيث يسمح للسفن الحربية بالبقاء فيه بأمان . وتمكنت بريطانيا من تحطيم الأسطول الفرنسي في أبي قير على يد قائدها « نلسون » في شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ . ولما كانت الدولة العثمانية قد اعتبرت الحملة الفرنسية على مصر بمثابة إعلان حرب على الباب العالي ، فقد أبرمت اتفاقا مع بريطانيا والروسيا في شهر يناير سنة ١٧٩٩ لاجلاء الفرنسيين عن مصر ، ووصلت « لبونايرت » أخبار عن تجمع جيش عثماني في سوريا للزحف على مصر ، فاتجه فوراً لملاقاته ببلاد الشام .

وكان يهدف « لبونايرت » الى جعل بلاد الشام خطوطاً أمامية للدفاع عن مصر وتحقيق فكرة الامبراطورية الفرنسية العظمى في بلاد الشرق . غير أن آمال الفرنسيين تحطمت عند أسوار عكا التي أصر حاكمها « الجزائر » على مقاومة العدوان الفرنسي وساعده على ذلك الأسطول البريطاني في البحر المتوسط . ولم يتحقق حلم « لبونايرت » في أن يصبح سيداً للفرات كما أصبح سيداً للنيل ، وعاد الى مصر يندب سوء طالعهِ ويقول بعد ذلك أنه لولا « الجزائر » حاكم عكا لصار امبراطوراً للشرق (٤) .

على أن فشل خطة الفرنسيين بعد هزيمتهم في أبي قير وعودتهم من الشام بخفي حنين لم يقلل من الأهمية التي أصبحت للبحر الأحمر في نظر بريطانيا التي أضحت تنظر للمسألة على أنها أكثر من أن تنتهي بجلاء الحملة الفرنسية عن مصر . والدليل على ذلك أن بريطانيا رفضت الموافقة على اتفاقية العريش التي قضت بجلاء الفرنسيين عن مصر رغم أن مندوبها « سير سدن سميث Sir Sidney Smith » أقر هذه الاتفاقية بعد أن اشترك في المفاوضات في ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ (٥) إذ رأت بريطانيا إزاء الأهمية التي تبينتها لمصر

(١) سيدو ، ل . ا : خلاصة تاريخ العرب (تعريب محمد أحمد عبد الرزاق) ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) Marston, T.E. : Op. cit., p. 31.

(٣) حسن صبحي (دكتور) : المصد السابعة ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٤) Brenton, E.P. : Naval History of Great Britain, vol. I, pp. 558. 559. London Gazette, March 29th, 1800.

(٥) Graham, G.S. : Op. cit., p. 286.

باعتبارها منطقة حاکمة فی طریقها الى الهند عبر البحر الأحمر ضرورة اشتراك القوات البريطانية فی المعركة لآخراج الفرنسيين من مصر حتى تسجل بذلك مصالحها الحيوية فی هذا الطريق . بل ان الحكومة البريطانية أرسلت فی نفس السنة قوة بحرية بقيادة « الأدميرال بلانكت Rear Admira Blankett » للطواف فی البحر الأحمر (١) فی مظاهرة بحرية تمحو من الأذهان فكرة الفرنسيين للسيطرة على هذا الطريق واتخاذ معبرا لغزو الهند وتهديد المصالح البريطانية هناك (٢) .

كما أن حكومة بومباي البريطانية قامت بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فی المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وللوقوف فی وجه أية محاولة فرنسية للوثوب الى الهند . كما أنها أبدت استعدادها للقيام بأية أعمال حربية تكلف بها ضد الفرنسيين أثناء وجودهم فی مصر . ففي شهر أبريل سنة ١٧٩٩ تقدمت قوة بحرية قوامها ثلاثمائة أوربي وهندي يقودها « اللفتنانت كولونيل جون موراي Lieutenant Colonel John Murray » تجاه المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (٣) ، وقامت باحتلال جزيرة « ميون أو بریم Perim » الواقعة فی أضيق نقطة ببوغاز باب المندب (٤) الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن ، وذلك فی اليوم الثالث من شهر مايو ، وظلت تحتلها حتى أوائل شهر سبتمبر من السنة المذكورة .

غير أن البريطانيين تبينوا أن المضائق فی المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لا يمكن السيطرة عليها من جزيرة بریم بواسطة المدفعية الساحلية (٥) كما أن مناخ الجزيرة رديء للغاية (٦) ، وليست بها مياه صالحة للشرب (٧) . ولهذا سحب « موراي » قواته من جزيرة بریم خاصة بعد أن اطمأن لحسن نوايا سلطان لحج وعدن الذي أبدى موافقته المبدئية على بقاء البريطانيين مؤقتا فی عدن خلال الفترة التي يحتاجونها . وقد اتجه « موراي » بقواته الى عدن حيث استقبله سلطانها استقبالا طيبا (٨) . وبذل « موراي » محاولات للتحالف مع السلطان لضمان اتخاذ عدن محطة دائمة للسفن البريطانية ، غير أن هذا

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 31.

(١)

Graham, G.S. Op. Cit., pp. 286, 287.

(٢)

Graham, G.S. : Ibid., p. 287.

(٣)

George, H.B. : Op. Cit., p. 124.

(٤)

Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. 122 — 123.

(٥)

(٦) صلاح الدين البكري الياقنى : فی جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٥ .

The Middle East, A Political and Economic Survey, 1958, p. 103.

(٧)

Ingrams, H. : Op. Cit., p. 50.

(٨)

الموضوع تأجل الاتفاق عليه (١) . واضطرت هذه القوة البحرية البريطانية أن تنتظر في عدن حتى شهر مارس سنة ١٨٠٠ لتستعين بالرياح الموسمية للتوجه عائدة الى الهند .

على أن شركة الهند الشرقية البريطانية كانت تبذل جهودها بصفة دائمة لتنشيط التجارة المتبادلة بين سواحل البحر الأحمر وممتلكاتها في الهند . غير أن هذا النشاط التجاري بدأ يتدهور نتيجة للسياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية حينذاك وسأيرها فيها سلطان لحج وعدن . فالبن اليمني الذي كان يرسل الى أوروبا والهند أخذ طريقه الى مصر أو حملته القوافل من جدة الى مكة ليتجمع أخيرا في عاصمة الدولة العثمانية . بل انه بين عامي ١٧٩٨ - ١٨٠١ اشترت السفن الأمريكية كميات كبيرة من البن اليمني وبدأت تتعامل مباشرة مع المنتجين الأصليين . ولهذا سارعت ادارة الشركة الى ارسال « الكومودور سير هوم بوفهام Commodore Sir Home Popham » قائد السفينة « رودني H.M.S. Rodney » على رأس بعثة الى البحر الأحمر للعمل على احياء التجارة بين هذه المناطق وممتلكات الشركة .

بل ان حكومة الهند البريطانية كلفت « السير هوم » أيضا بمهمة نقل القوات التي كانت ستتنضم لجيش « الجنرال بيرد General Baird » من بومباي الى مصر ، ولهذا التقى « السير هوم » بعد أن عبرت هذه القوات صحراء مصر الشرقية من القصير الى النيل . وكانت قوات « الجنرال بيرد » ستتعاون مع القوات البريطانية الأخرى الآتية عبر البحر المتوسط لطرد الفرنسيين من مصر ومنح أية قوى أجنبية من السيطرة على الطريق الموصل بين الشرق والغرب عبر مصر والبحر الأحمر . وسيكون هذا التعاون بين القوات البريطانية من الشمال والجنوب ظاهرة واضحة في استراتيجية الدفاع البريطاني عن المصالح الامبراطورية منذ ذلك الحين . كما كانت هذه الحادثة دلالة على أول استخدام للبحر الأحمر في الأغراض العسكرية الحديثة (٢) .

وكانت جهود شركة الهند الشرقية البريطانية لتنشيط التجارة مع الموانئ اليمنية تبدو واضحة في المحاولات التي بذلها في هذا السبيل « الدكتور برنجل Dr. Frigle » الطبيب البريطاني الذي عمل في بومباي ثم صاحب « موراى » في رحلته السابقة الى الموانئ اليمنية وأقام في مخا في سنة ١٨٠٠ (٣) . فقد أوصل في شهر مايو من نفس السنة عدة خطابات وهدايا

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads (١)
relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, p. 123.

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 31, 32. (٢)

Playfair, R. L. : Op. cit., p. 123 (٣)

من الحاكم العام للهند الى على منصور امام صنعاء (١) لحته على اصدار تعليماته لحكام الموانى اليمنية بعدم مضايقة السفن البريطانية عند قيامها بعمليات التبادل التجارى مع سواحل البحر الأحمر وتزويدها بما تحتاج اليه لمواصلة رحلاتها . وقد استقبل امام صنعاء « الدكتور برنجل » بحفاوة وتكريم ، وأصدر تعليماته لحكام الموانى اليمنية في مخا والحديدة واللحبة لتقديم كافة التسهيلات والاحتياجات اللازمة للسفن البريطانية بالأسعار العادية . كما تم الاتفاق على حماية البحارة على الشاطئ والمحافظة على شحنات السفن بقدر الامكان اذا جنحت أو تحطمت . وفضلا عن ذلك فقد وافق الامام على منصور أيضا على بناء مستشفى بحرى فى مخا لاستقبال المرضى من الأسطول التجارى البريطانى . وقد غادر « الدكتور برنجل » صنعاء متجها الى مخا بعد نجاحه فى الحصول على كل هذه التسهيلات .

وكان اهتمام بريطانيا بالتجارة مع اليمن قد ازداد بعد أن نجحت المنافسة الأمريكية فى أخذ معظم كميات البن المصدرة من اليمن الى خارج البلاد . ويرجع السبب فى ذلك الى الأسعار التى كانت تتعامل بها شركة الهند الشرقية البريطانية والتى كانت فى مركز لا يمكنها من منافسة عروض الأمريكين حينذاك . كما أن الضعف المتزايد للأمة اليمنيين والصراع المستمر بين القبائل قد انعكس على انتاج البن فى اليمن مما أدى الى اضعافه (٢) .

وعلى أية حال فقد استمرت جهود بريطانيا لتدعيم تجارتها مع اليمن ورعاية مصالحها فى منطقة البحر الأحمر وخاصة عندما عينت « السير هوم » مندوبا لها فى الجزيرة العربية فى سنة ١٨٠٢ (٣) ومنحته صلاحيات كاملة تمكنه من عقد المعاهدات التجارية تبعا لما تتطلبه المصالح البريطانية . وطلبت اليه التوصل الى عقد معاهدات تجارية مع امام صنعاء وسلطان لحج وعدن على وجه الخصوص ولهذا فقد أبحر « السير هوم » من « كلكتا » متجها الى مخا ، حيث وجه بعثة الى امام صنعاء شكلها من « المستر اليوت » و « الملازم لامب » و « الدكتور برنجل » لتعرض عليه اقتراح التوصل الى عقد معاهدة تجارية . غير أن الامام رفض مواد المعاهدة المقترحة ، ولم يشأ أن يزيد تعاونه عن هذا الحد حتى لا يؤدي ذلك الى التدخل الأجنبى فى شئون بلاده . وقد مات « مستر اليوت » بالحمى فى صنعاء ، بينما غادرها « الملازم لامب » و « الدكتور برنجل » فى اليوم الرابع من سبتمبر من السنة المذكورة وهما يحملان رفض الامام الى الحاكم العام للهند وممثله « السير هوم بوفهام » (٤) .

Marston, T E. : Op. cit., pp. 32, 33.

(١)

Aitchison, C. U. : Op. cit., Vol. XI, p. III.

(٢)

Aitchison, C.U. : Op. Cit., Vol. XI., p. III.

(٣)

Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. 124 — 126.

(٤)

غير أن « السير هوم » لم يفقد الأمل في تحقيق بعض النجاح لشركة الهند الشرقية البريطانية ، فتوجه الى عدن وبذل جهوده لاقتناع السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلى سلطان لحج وعدن بعقد معاهدة للصداقة والتجارة . وتم إبرام المعاهدة فى اليوم السادس من سبتمبر ١٨٠٢ وصدق عليها « السير هوم » نيابة عن « اللورد ولسلى Lord Wellesly » الحاكم العام للهند حينذاك وبناء على رغبته ، كما اعتمدها الأمير أحمد باصهى أمير عدن نيابة عن السلطان العبدلى (١) . وقد نصت هذه المعاهدة على إيجاد اتصال تجارى بين شركة الهند الشرقية أو أية رعية بريطانية تحت حكم الحاكم العام للهند ورعية السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلى (٢) . ووافق الجانبان على اعتبار ميناء عدن مفتوحا لاستقبال البضائع التى تحملها السفن البريطانية على أن تدفع نسبة ٢٪ ضرائب جمركية لمدة عشر سنوات ترفع بعدها هذه النسبة الى ٣٪ فقط . ونصت المعاهدة كذلك على حرية الرعايا البريطانيين فى العمل فى أراضي السلطان ونقل ثرواتهم لمن يشاءون ، كما تعهد السلطان ببذل جهوده لاستعادة ديون الرعايا البريطانيين من رعاياه . وفى حالة حدوث أى نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم للوكيل البريطانى فى عدن ليحجرى أحكامه فى قضاياهم بموجب القوانين المتبعة فى بلادهم . وأخيرا تعهد السلطان فى هذه المعاهدة بأن يبيع لبريطانيا قطعة من الأرض عربى عدن لتقيم عليها شركة الهند الشرقية البريطانية مبانيها بالشكل الذى ترضيه (٣) .

ومن الواضح أن هذه المعاهدة تعد بداية التدخل البريطانى فى شئون عدن وعند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . كما أنها تنتقص من السلطة الشرعية لحكام هذه المنطقة فى بلادهم فتحدد الرسوم الجمركية بنسبة تقل كثيرا عما يتقاضاه السلطان من قبل ، فضلا عن الاعتراف للوكيل البريطانى - الذى كان لا يعدو أن يكون قنصلا لبلاده - بالتدخل فى نظر المنازعات للرعايا البريطانيين فى عدن ورفع نتائجها الى حكومة الهند البريطانية لتقرير ما تراه ، فان ذلك كله لا يتفق مع سيادة سلطان لحج وعدن ، كما يعطى الفرصة للبريطانيين للتدخل فى شئون سلطنته . ولهذا فقد وصف « هارولد جاكوب » هذه المعاهدة بأنها رائعة بالنسبة للبريطانيين خاصة اذا ما أدخلنا فى اعتبارنا الأطراف التى عقدتها

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) Hurewits, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. ١., p. 126.

(٣) Aitchison, G.U. : Op. Cit., Vol. XI., pp. 119, 122.

والزمن الذى وقعت فيه (١) . بينما اعتبرها « توم ليتل » أول تورط لبريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية (٢) .

والى جانب ما حققته بريطانيا من هذه المعاهدة فقد كانت تهدف أيضا الى جس نبض حكومة الامام الزيدى فى صنعاء التى صممت حينذاك عن ابداء أى تعليق على هذا الحادث الهام مما أكد لبريطانيا انها اذا ما فكرت فى غزو عدن فلن يقاومها سوى العرب العدنيين أنفسهم وقبائل المنطقة القريبة المحيطة بهم مثل قبائل العبدلى والفضلى والعقربى على أكثر تقدير . أما الامامة الزيدية فقد كانت منشغلة بمشاكلها الخاصة التى أضعفتها عن حماية البلاد التى كانت تابعة لها فى عهد الأئمة الأقوياء والتى كانت تضم لحج وعدن وبلاد البيضاء ويافع وحضرموت وتهامة والمخلاف السليماني وعسير .

ويبدو تزايد اهتمام حكومة الهند البريطانية بالطريق الملاحي عبر البحر الأحمر من خلال التصريح الذى أدلى به « اللورد فالنتيا Lord Valentia » الذى وصل الى الهند على رأس بعثة بريطانية فى سنة ١٨٠٥ موضحا أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة للتجارة الهندية ، ومؤكدا ضرورة العمل على إيجاد أفضل وسيلة لتدعيم القوى البريطانية فى البحر الأحمر حتى يمكنها مواجهة أى تقدم عدائى من ناحية الغرب ، هذا بالإضافة الى العمل على زيادة حجم التجارة الهندية فى المنطقة . وتبعاً لذلك فقد قام « فالنتيا » بزيارة معظم الموانئ الهامة فى البحر الأحمر مبتدئا بعدن وجمع معلومات قيمة عن حالة التجارة . وأخيرا أشار « فالنتيا » الى أهمية احتلال عدن التى اعتبرها « جبل طارق الشرق » وأوصى بإنشاء وكالة تجارية فى عدن وبتعيين مقيم دائم بها ليتمكن البريطانيون من احتكار التجارة مع بربرة على الساحل الأفريقى المواجه . بل انه قد أوصى أيضا بالتحالف مع الوهابيين من ناحية الشرق والأحباش من ناحية الغرب لضمان حماية المصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر بأكملها .

ولكن « فالنتيا » أوضح فى نفس الوقت أن الحبشة لن تحقق الكسب السريع والفائدة المباشرة للبريطانيين على النحو الذى يمكن أن تحققه عدن للمصالح البريطانية . بل انه أشار أيضا الى أن سيطرة البريطانيين على جزيرة كمران ستتيح لبريطانيا سيطرة مباشرة على تجارة الحبشة ، وكانت شركة الهند الشرقية البريطانية ترغب فى تحقيق ذلك . وقد أورد « فالنتيا » كل هذه الآراء والتوصيات فى تقريره المطول الذى أرسله الى « جورج كاننج » وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية . ويعتبر هذا التقرير على جانب كبير من

Jacob, H. : Op. Cit., p. 65.

(١)

Little, Tom : South Arena of Conflict, London, Pall Mall, 1968, p. 10.

(٢)

الأهمية لأنه يوضح الأوضاع القائمة في منطقة البحر الأحمر وجهة النظر البريطانية إزاءها في ذلك الحين (١) .

على أن « اللورد فالنتيا » قد أنهى تقريره هذا بجملة أعاد كتابتها بعد ذلك بخمسة وستين عاما « اللورد روبرت نابيير Lord Robert Napier » الذي قاد حملة البريطانيين على الحبشة في سنة ١٨٦٨ إذ قال : « انه فيما يتعلق بالحبشة فانها بلد مسيحي يجب أن يتحرر من الحكم المستبد الذي يتحكم في مقدراته ، كما يجب تطويقه بعيدا عن سيطرة المسلمين ، واننا بتحقيق ذلك سنفتح سوقا رائجة لمنتجاتنا » . وبذلك ولدت أسس السياسة البريطانية إزاء الحبشة ، تلك السياسة التي استمرت حتى وصلت الى هناك الحملة البريطانية في سنة ١٨٦٨ ، حيث ظهرت للبريطانيين الطبيعة الحقيقية للحبشة والصعوبات التي تكتنفها . وقد لقي هذا التقرير الذي قدمه « فالنتيا » اهتماما كبيرا لدى المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية (٢) .

وعلى أية حال فان « فالنتيا » أرسل أخيرا سكرتيره « هنري سولت Henry Salt » في بعثة الى الحبشة عاد بعدها يوصي بضرورة بذل الجهود لكي يحصل الأحباش على منفذ بحري لبلادهم على البحر الأحمر يتيح لهم الاتصال بالمستعمرات البريطانية في بلاد الشرق . غير أن اقتراحات « فالنتيا » هذه لم يحفل بها أحد الى أن اهتم بتنفيذها « هنري سولت » نفسه الذي أصبح بعد ذلك القنصل العام لبريطانيا في مصر (٣) .

أما بالنسبة لتحركات « سولت » فيمكن تتبعها من خلال التقرير الذي قدمه لوزارة الخارجية البريطانية وأوضح فيه أنه وصل الى مصوع ثم انتقل الى « تيجرى Tigré » في الحبشة حيث قدم ما معه من هدايا الى « بحر نيجوس Bahr Negos » حاكم هذه المنطقة . غير أن « سولت » لم يجد ما يشجعه على إقامة علاقات تجارية مستقرة نتيجة لرفض الأحباش لهذا الاتجاه ، ولضعفه عن السيطرة على المنطقة الساحلية ، مما جعله يشك في نجاح أى تدخل بريطاني في الحبشة حينذاك (٤) . وقد أرفق « سولت » بتقريره هذا صورا من المراسلات التي دارت بينه وبين حكومة يومباي وتضم استفسارات من تلك الحكومة عن هذه الرحلة وأهدافها ، مما كان يظهر وجود نوع من السباق بين شركة الهند الشرقية البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية في ذلك الحين .

وجدير بالذكر أن الرسائل المرسلة من مجلس ادارة شركة الهند الشرقية البريطانية ومقره في لندن كانت تصل الى الحاكم البريطاني العام في كلكتا في

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 34, 35.

(١)

F.O. ١/١. Valent to Conning, 9/١٣/٥٨.

(٢)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 34.

(٣)

F. O. ١/١, Salt to F. O. 3/4/١١, Report on his expedition.

(٤)

فترة تتراوح ما بين خمسة الى ثمانية شهور ، أما المراسلات التي تتطلب ردودا حول الأمور الرسمية فقد كانت تستغرق فترة تصل الى عامين كاملين .

على أن « سولت » قد أرسل أيضا تقريراً سياسياً الى حكومة الهند عن الأوضاع السياسية في البحر الأحمر موضحاً أن البريطانيين يمكنهم الحصول على ما يريدونه في اليمن اذا ما تحالفوا مع شريف أبى عريش أو امام صنعاء . وكان شريف أبو عريش أو « شريف اللحية » كما يسميه « سولت » يحكم منطقة تهامة ، وهي الأراضي الساحلية المنخفضة الممتدة من ميناء اللحية شمالاً الى ميناء مخا جنوباً ، وأيضاً منطقة زيلع على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر . وذكر « سولت » أنه شاهد سفينة فرنسية في « خليج أنسلي Annesey Bay » وأوضح أنها جاءت الى هناك بغرض شراء قطعة من الأرض المطلة على هذا الخليج . وقد أوصى « سولت » في تقريره بضرورة التحالف مع الوهابيين لمنع الفرنسيين من التسلل الى ايران من جهة ، ولفتح طريق البحر الأحمر أمام البريطانيين من جهة أخرى عن طريق ميناء عدن وجزيرة كمران واستبداله بالطريق البرى الذى كان مهدداً حينذاك والمار بالبصرة والخليج العربى .

وجدير بالذكر أن الرأى قد استقر فى انجلترا على ارسال « هنرى سولت » مرة ثانية الى منطقة البحر الأحمر فى سنة ١٨٠٩ . وقد وصل الى ميناء مخا اليمنى فعلاً فى شهر نوفمبر من السنة المذكورة ، حيث وجد أسعار البن قد ارتفعت بفضل وجود التجار المنافسين من الأمريكين حتى بلغ سعر البالة ٧٥ دولاراً الأمر الذى سبب متاعب كثيرة لشركة الهند الشرقية البريطانية نتيجة لارتفاع الأسعار . وعلى أية حال فقد أوضح « سولت » أنه لم تكن توجد فى البحر الأحمر حينذاك سفن معادية للبريطانيين ، كما لم تكن توجد لمحمد على أية سفن هناك فى ذلك الحين مما كان يجعله يرى أنه من السهل على البريطانيين السيطرة على أى موقع يريدونه فى منطقة البحر الأحمر .

وهكذا كانت تحركات البريطانيين فى البحر الأحمر وعلى مقربة من عدن فى مطلع القرن التاسع عشر . وقد تمت هذه التحركات بتوجيه من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية فى بعض الأحيان ، كما كانت بتوجيه من قبل وزارة الخارجية البريطانية فى أحيان أخرى ، حتى رجع « سولت » الى انجلترا ، ولم يعد الى المنطقة ثانية الا عندما عين قنصلاً عاماً لبريطانيا فى مصر لدى حكومة محمد على . ولا يعنى هذا أن محاولات البريطانيين للحصول على امتيازات لتحارثهم فى منطقة البحر الأحمر قد توقفت ، بل انهم انتهزوا كل فرصة ممكنة

لتحقيق أغراضهم . وقد حدث في شهر يوليو سنة ١٨١٧ أن تلقا أحد الأعراب في الوكالة البريطانية في ميناء مخا اليمنى . غير أن الحرس الهنود أبعده بالقوة مما أثار بعض العرب الذين تجمعوا وأهانوا عددا من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة . بل إن الوكيل البريطاني في مخا وهو « الملازم دومنكيتي Lieutenant Domincetti » قد تعرض لاهانة من قبل « الدولة » حاكم مخا الذي استدعاه بالقوة في وقت غير مناسب ، كما هوجمت الوكالة وتعرضت للنهب والسلب . وقد أطلق حاكم مخا سراح الوكيل البريطاني وأمر بترحيله الى الهند ، وأغلقت بطبيعة الحال الوكالة البريطانية في المدينة .

وقد انتهزت حكومة بومباي هذا الحادث واستغلته لمصلحتها بعد مرور عامين من حدوثه خاصة وأنها كانت تنقب عن سبب مناسب يبرر تدخلها . وقد طلبت من امام صنعاء أن ينزل العقاب بالحاكم السابق لمخا لمسئوليته عن تلك الحادثة . بل إن الحاكم العام للهند أمر بتوجيه قوة كافية الى مخا لتدعيم مطالب حكومة الهند البريطانية مستقبلا في الميناء اليمنى . كما كانت تهدف حكومة « بومباي » الى فرض معاهدة على امام صنعاء يوافق فيها على أن يكون للوكيل البريطاني في مخا حرس خاص مثلما لنظيره في البصرة وبغداد ويكون هذا الحرس من القوة بحيث يكفل للمقيم الحماية والاحترام . كما أن كل العاملين في الوكالة البريطانية يجب أن يكونوا تحت الحماية البريطانية وتابعين من الناحية القضائية للوكيل البريطاني . أما من الناحية التجارية فيجب انقاص نسبة الضرائب الجمركية على التجارة البريطانية من $\frac{3}{4}\%$ الى $\frac{2}{4}\%$. وهذه المطالب دون شك كان من الصعب على الامام أن يتقبلها وهي تنتقص من سيادته وتضعف من ايراداته .

وقد أصدرت حكومة الهند البريطانية تعليماتها الى « الكابتن وليام بروس Captain William Bruce » المقيم البريطاني في « بوشير » ليمثلها في هذه المفاوضات ، ولهذا أبحر « بروس » الى مخا في ٢٣ أغسطس ١٨١٩ يرافقه أسطول قوى يقوده « الكابتن لمي Captain Lum'ey » . وقد تسلم « بروس » في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨١٩ أجابة امام صنعاء التي أبدى فيها مشاعره الودية ، وأنه أرسل مبعوثه الفقيه حسين للتفاهم معه . وقد طلب الفقيه حسين من المبعوث البريطاني مرافقته الى صنعاء حيث يمكن احضار حاكم مخا السابق للتحقيق في الواقعة . غير أن « بروس » أوضح أنه حين تقديم الاعتذار المطلوب فإنه لا يمكنه الترجه الى صنعاء (١) .

ولقد تطورت الحوادث بسرعة وظهر أثناءها اتجاه الامام ومبعوثه للمماطلة في تحقيق المطالب البريطانية مما أدى بالمبعوث البريطاني الى توجيه تحذير

للسفن الراسية في مخا بان الميناء محاصر بقطع الاسطول البريطاني في اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨١٩ . وقد بدأ قصف الميناء بمدفعية الاسطول في اليوم السادس والعشرين من الشهر المذكور حتى تم اسقاط البرجين الرئيسيين المدافعين عن المدينة في اليوم الثلاثين من نفس الشهر (١) . واضطر حاكم مخا في اليوم التالي الى اصدار قرار بمنع أى شخص من اهانة الرعايا البريطانيين والا تعرض لعقوبات قاسية . كما لم يجد امام صنعاء بدا من الموافقة على تخفيض نسبة الضرائب على التجارة البريطانية من ٣/٢٪ الى ٢/٢٪ . واضطر الامام الى توقيع المعاهدة التي اقترحتها بريطانيا في ١٥ يناير سنة ١٨٢١ وأرسل صورة معتمدة منها الى المبعوث البريطاني في ميناء مخا (٢) .

وهكذا تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها في الموانئ اليمنية في الجزء الجنوبي من البحر الاحمر ، ونالت شركة الهند الشرقية البريطانية مكانة ممتازة في المنطقة . وبهذا استحوذ البريطانيون في وقت مبكر على مزايا تجارية هامة ضمنت في معاهدة رسمية اضطر امام اليمن للتوقيع عليها تحت تهديد مدفعية قطع الاسطول البريطاني التي نفذت الى البحر الاحمر (٣) . كما أن معاهدة الصداقة والتجارة التي عقدتها بريطانيا مع سلطان لحج وعدن في سنة ١٨٠٢ كانت بداية لسلسلة من المعاهدات المماثلة مع أهالي المنطقة لضمان المصالح البريطانية في الطريق البحري الى الشرق عبر البحر الأحمر (٤) .

واذا كانت بريطانيا قد حققت هذا القدر من النجاح في الجزء الجنوبي من البحر الاحمر ، فانها لم تتمكن رغم الجهود التي بذلتها لاجراج الفرنسيين من مصر أن تحل محلهم ، أو تبقى على قواتها محبوسة هناك بعد جلاء الفرنسيين، فاضطرت أخيرا الى سحب قواتها من مصر بعد صلح اميان في سنة ١٨٠٧ . بل ان البريطانيين فشلوا في تنفيذ خططهم المبنية على تكوين حزب قوى موال لهم من المماليك ومساندته حتى يمسك بمقاليد الامور في مصر لتحقيق بريطانيا أغراضها عن طريقه . وكان البريطانيون قد أخذوا معهم عند انسحابهم «محمد الألفى» وهو أحد زعماء المماليك ليجعلوا منه نواة هذه القوة الموالية لهم . وقد عاد الألفى الى مصر بعد أن نسق خطته مع الانجليز الذين زاد خوفهم من عودة نابليون اليها ثانية بعد أن أبرم معاهدة مع السلطان العثماني في سنة ١٨٠٦ .

وفي ذلك الوقت ظهر محمد علي على مسرح الحوادث في مصر تسانده قوة شعبية بلغت من القوة أنها تمكنت من هزيمة البريطانيين في رشيد عندما أرسلوا حملتهم التي كان يقودها «الجنرال فريزر Frazer» في سنة ١٨٠٧ .

-
- I. O., Egypt, V. 7, Bruce to Salt, 1/20/21. (١)
 Graham, G. : Op. cit., pp. 287-288. (٢)
 Playfair, R. L. : Op. cit., pp. 137-139. (٣)
 Ghorbal, S. : The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mohamed Aly, p. 156. (٤)

وكانت العلاقات قد ساءت بين بريطانيا والدولة العثمانية مما أوحى للبريطانيين بأن الفرصة قد سنحت أمامهم لتحقيق أطماعهم بالسيطرة على مصر . وقد شكل فشل هذه الحملة ضربة قوية للنفوذ البريطاني في المنطقة ، كما خسرت بريطانيا عددا كبيرا من جنودها (١) . وترتب على فشل هذه الحملة أن تأخر احتلال بريطانيا لمصر لمدة خمسة وسبعين عاما عندما عاودوا نفس الكرة في سنة ١٨٨٢ وكانت الظروف أكثر ملائمة لتحقيق مطامعهم الاستعمارية بشمالى البحر الاحمر .

على أن بريطانيا وإن كانت قد خسرت جولاتها هذه في مصر في سنة ١٨٠٧ فقد كان لها في نفس الوقت السيادة البحرية الكاملة في البحر المتوسط ، خاصة وأن البريطانيين كانوا قد احتلوا جبل طارق في سنة ١٧٠٤ (٢) فسيطروا بذلك على مدخله الشمالى ، كما انهم كانوا قد احتلوا أيضا جزيرة مالطة في سنة ١٨٠٧ وهى نقطة استراتيجية هامة في وسطه (٣) ثم انهم ضموها الى مستعمراتهم بعد انعقاد مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ . (٤) بل ان بريطانيا اطمأنت بعض الشيء باتفاقها مع محمد على بشأن جلائها عن مصر ، عندما تعهد بمقاومة أى محاولة أوربية تستهدف احتلال الاراضى المصرية أو المرور بها للوصول الى الهند عبر البحر الاحمر . (٥) .

ومن خلال الاحداث السابقة ازداد يقين الفريقين البريطانى والفرنسى بالأهمية البالغة للبحر الاحمر كأقصر طريق للشرق ، ولمصر كمنطقة حاکمة فيه . ولهذا أوفد « بونا برت » الكولونيل سباستياني Sebastiani « الى مصر للتعرف على نيات البريطانيين ولدراسة الأوضاع الجديدة هناك فى سنة ١٨٠٢ وقد حاول « سباستياني » أن يقوم بواجبه على خير وجه ونجح فى ذلك حتى اختير سفيرا لفرنسا لدى الدولة العثمانية فى سنة ١٨٠٦ . (٦) وقد ظل « نابليون » حتى نهاية حياته السياسية مهتما بمصر وبالطريق الموصل للشرق عبر البحر الاحمر . وكان يرسل مبعوثيه لجمع البيانات والمعلومات الهامة ولعرقلة مصالح ومساعى أعدائه البريطانيين فى هذه المناطق .

وعندما فرغت فرنسا من تصفية مشاكلها الداخلية الناتجة عن الأوضاع غير المستقرة فيها ، فضلا عن مشاكلها الخارجية مع الدول الاوربية التى نجمت

Fortescue, J. W. : A History of the British Army, Vol. V, p. 17. (1)

A Red Book on Gibraltar, Issued by the Spanish Government, Madred, 1965, pp. 13, 16. (2)

George, H.B. : Op. cit., pp. 13, 19. (3)

حسن مجبى (دكتور) : التنافس الاستعماري الاوربي في الغرب ، ١٨٨٤ - ١٩٠٤ (4)

ص ١٥ .

Kirk, G.E. : A Short History of the Middle East, p. 75. (5)

Hoskins, H.L. : British Routes to India, p. 61. (6)

عن الحروب النابليونية ، فانها أخذت تبحث عما يعوضها عن مستعمراتها المفقودة ٠ (١) ولا شك أن أنظار الفرنسيين قد اتجهت الى المناطق الساحلية الهامة الممتدة من البحر الاحمر الى الخليج العربى وكانت كلها لا تزال فى يد أصحابها العرب ٠ وكانت فرنسا تدرك أن العقبات التى تواجه تحقيق أطماعها فى هذه الجهات تكمن بالدرجة الاولى فى الاطماع البريطانية المنافسة من ناحية بالإضافة الى العرب أصحاب البلاد الاصليين من ناحية أخرى ٠

وقد حاولت فرنسا أن تعيد العلاقات التجارية مع السيد سعيد سلطان زنجبار فى سنة ١٨١٧ بعد عودة « البوروبون » الى العرش ، ورحب السلطان بإعادة علاقاته القديمة مع فرنسا (٢) غير أن الفرنسيين أرسلوا بعض سفنهم الحربية الى زنجبار فى سنة ١٨٤٠ وطلبوا من ابن السلطان أن يصرح لهم بإقامة بعض المباني والحصون فى « موجديشو » و « برزوا » لخدمة أغراضهم التجارية ٠ ولما اعتذر ابن السلطان وممثله « هلال » عن تلبية مطلبهم فقد أبحروا الى مدينة « نوسى بى Nossi-Be » الواقعة على مقربة من ساحل مدغشقر الغربى حيث أنزلوا قواتهم ونفذوا أغراضهم بالقوة ٠

وقد احتج السيد سعيد سلطان زنجبار مستنكرا العدوان الفرنسى ، وأبرق الى « بالمريستون » ينبئ به بما حدث وطلب مساندة بريطانيا له فى مقاومته لهذا العدوان ، والا سيضطر لمفاوضة الفرنسيين اذا لم تحرك الحكومة البريطانية لمساعدته ٠ غير أن بريطانيا لم تحرك ساكنا لنجدة السلطان لأنها لم تكن تهتم بالسلطان ذاته بل كان يهمها بالدرجة الاولى حينذاك مواصلاتها فى البحر الاحمر والمحيط الهندى ٠ وقد رأى البريطانيون فى هذه المحاولات الفرنسية فى تلك المناطق البعيدة ما يشغل الفرنسيين عما هو أجدى وأهم ، اذ طالما كانت التحركات الفرنسية بعيدة عن « ممبسا » جنوبا فهى لا تهدد المصالح البريطانية عبر طريق البحر الاحمر وهو ما يهم بريطانيا فى المقام الاول بطبيعة الحال ٠

وهكذا استمر التنافس البريطانى الفرنسى يتزايد تدريجيا فى منطقة البحر الاحمر حتى ضاعفت بريطانيا جهودها وتمكنت من السيطرة على عدن فى سنة ١٨٣٩ ، واتخذتها قاعدة لرعاية مصالحها الحيوية وتأمين مركزها ضد المنافسة الفرنسية فى تلك المنطقة ، على النحو الذى سنوضحه فى هذا البحث ٠

ثامنا - تصدى بريطانيا لتحركات محمد على فى منطقة البحر الأحمر :

لاشك أن موقع مصر الممتاز الذى جعلها تتحكم فى أقصر طريق بين بريطانيا والهند هو طريق البحر الاحمر كان من أهم العوامل التى أدت الى تزايد اهتمام البريطانيين ببسط نفوذهم فيها والعمل على السيطرة عليها ٠ وقد نجح

Coupland, R. : East Africa and its Invaders, p. 436.

(١)

Coupland, R. : Op. cit., p. 424.

(٢)

البريطانيون في اجلاء القوات الفرنسية عن مصر في سنة ١٨٠٢ . كما أنهم وجئوا اليها حملتهم التي منيت بالفشل في سنة ١٨٠٧ . بل ان اهتمامهم بمصر قد تضاعف بعد استيلاء منافسيهم الفرنسيين على الجزائر في سنة ١٨٣٠ . وقد بدا هذا الاهتمام واضحا في كتابات عدد كبير من الكتاب البريطانيين ، اذ أوضح أحدهم في صحيفة « أوريينتال هيرالد Oriental Herald » بأنه اذا كانت هناك أية قوة أوربية ستضع يدها على مصر فان الدولة الاولى التي يجب أن تثبت أقدامها على ضفاف النيل هي بريطانيا . ذلك لأن مصر ليست ذقطة المفتاح الطبيعي للهند . ومركز الاتصال السريع بينها وبين بريطانيا ، بل أيضا من الناحية الاقتصادية لا يوجد مكان آخر في العالم يضاهي مصر في قيمته للاقتصاد البريطاني في ذلك الحين . (١)

وقد بدأ اهتمام بريطانيا المتزايد أيضا بالبحر الاحمر في العقد الرابع من القرن التاسع عشر وذلك من خلال العديد من الرحلات العلمية التي بدأت تفد الى سواحل هذا البحر لدراساتها ولمعرفة مدى صلاحيتها لتحقيق الأغراض البريطانية . وقد عبر عن ذلك « اللورد ولسلي Lord Wellesley » الحاكم العام للهند حينذاك . عندما أشار الى أنه من المؤسف أن ساحلا توفرت فيه تجارة مربحة واسعة في الذهب والعاج واللؤلؤ لحكام مصر تكون معلومات البريطانيين عنه قليلة . (٢) وتحقيقا لهذا الغرض العلمي والاستعماري في نفس الوقت أرسلت بعثتان علميتان من الهند في سنة ١٨٣٧ احدهما برئاسة « الكابتن مورسبي Captain Morsby » تختص ببحث المنطقة من السويس الى جدة . والبعثة الاخرى برئاسة « الكابتن الون Captain Elwon » تختص بالعمل في الساحل الممتد جنوبي جدة .

وقد أعقب هذه الدراسة لسواحل البحر الاحمر دراسة أخرى للساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ولبعض الجزر القريبة المنتشرة في البحر العربي والمحيط الهندي . ومن بين هذه الجزر التي اهتم البريطانيون بدراساتها جزيرة « سقطرى Socotra » (٣) التي تواجه « رأس جوردفوي Cape Guardafui » على الساحل الافريقي الشرقي وتبعد عنها بمسافة قدرها ١٥٠ ميلا . بينما تبعد عن عدن بمسافة ٥٠٠ ميل من ناحية الجنوب الشرقي . وتبلغ مساحة هذه الجزيرة ١٤٠٠ ميل مربع ، وكانت تابعة حينذاك لسلطان قشن . (٤) وتتميز الجزيرة بأنها كثيفة السكان ، غير أن أهميتها التجارية قليلة . على أن أهمية سقطرى لبريطانيا تعتبر أهمية سلبية . فهي اذا وقعت في يد أية دولة منافسة فانها تشكل تهديدا خطيرا لعدن وللمصالح البريطانية في الشرق بوجه عام .

Hoskins, H. L. : British Routes to India, p. 142.

(١)

Hoskins, H. L. : Ibid., p. 185.

(٢)

Graham, G. S. : Op. cit., pp. 290, 291.

(٣)

Waterfield, G : Op. cit., pp. 20, 21.

(٤)

ومما لاشك فيه أن الاهمية التي أصبحت بريطانيا تعلقها على مصر وعلى طريق البحر الاحمر هي التي وجهت موقف السياسة البريطانية من وإلى مصر محمد علي في النصف الاول من القرن التاسع عشر . كما أن العداء بين الانجليز والفرنسيين قد انعكس على موقف بريطانيا من محمد علي بعد أن استقر حكمه في مصر . فقد اعتقد البريطانيون أن محمد علي ماهو الا منفذ للسياسة الفرنسية المنافسة للنفوذ البريطاني في الشرق . وقد بنوا اعتقادهم الخاطئ هذا على أساس أن عددا من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم في جيوشه كانوا فرنسيين . وقد بلغ هذا الاعتقاد مبلغه عند بعض الكتاب الانجليز حتى أنهم أشاروا إلى أن انتصارات محمد علي في البلاد العربية التي استطاع بها أن يسيطر على طريق البحر الاحمر والخليج العربي ما هي الا تنفيذ للطامع التي كان يحلم بها « بوناپرت » لتكوين امبراطورية فرنسية في الشرق . والحقيقة أن محمد علي كان يلقي عطفًا وتأييدا من قبل الفرنسيين ، كما كان يعتمد في تنفيذ بعض مشروعاته الاقتصادية عليهم ، واستخدم بعضهم في جيشه ، فضلا عن مساندة فرنسا له في موقفه العدائي إزاء الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حينذاك . غير أنه لم يكن منفذا للسيادة الفرنسية في عدائها للبريطانيين ، بل كانت له طموحاته وآماله العريضة الخاصة .

على أن قيام محمد علي بتحركاته العسكرية التي انتهت بتكوين الامبراطورية في البلاد العربية قد أحدث صداما مروعا بينه وبين المصالح البريطانية في الشرق ، خاصة وأن « محمد علي » أصبح مسيطرا على البحر الأحمر من ناحية الغرب والخليج العربي من ناحية الشرق ، فصار بذلك متحكما في أهم طريقين للمواصلات البريطانية إلى الهند وبلاد الشرق بوجه عام (١) .

ولكي نتعرف على الابعاد الحقيقية لهذا الموضوع يجدر بنا أن نستعرض بإيجاز المراحل المتتالية التي انتهت بتكوين هذه الامبراطورية ، والتي أصبح العمل على تصفيتا هو الشغل الشاغل لسياسة البريطانيين منذ ذلك الحين ، كما وقفوا في وجه أية محاولات لحياتها ، حفاظا على مصالحهم الحيوية في الشرق بأكمله .

دور محمد علي في اخماد الحركة الوهابية في الجزيرة العربية وموقف بريطانيا إزاءه :

نزلت قوات محمد علي إلى الجزيرة العربية في سنة ١٨١١ بناء على تكليف من قبل الباب العالي لوالى مصر للقضاء على الوهابيين الذين هددوا أمن الدولة العثمانية في ذلك الحين . وكان محمد بن عبد الوهاب قد قام بدعوته في نجد

George, H. B. : Op. cit., p. 124.

واستعان بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته في سنة ١٨٩٢ ، (١) بينما تمكن أتباعه الوهابيون من الاستيلاء على الحجاز في فترة قصيرة . وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز في أوائل القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة للحكم هناك ، وقد أطلقوا على الحجاز اسم « ولاية الحبش » ، كما أقاموا واليا عثمانيا في جدة ، كان يخضع لسلطته شريف مكة . واستمر الحجاز خاضعا لحكم العثمانيين حتى استولى عليه الوهابيون في أوائل القرن التاسع عشر .

وقد رأى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة الوهابيين حركة انفصالية خطيرة ينبغي القضاء عليها ، اذ انهم أخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى . (٢) واستطاع سعود الثاني أن يفتح مكة في سنة ١٨٠٣ وأن يدخل « المدينة » بعدها بعامين . (٣) وكتب سعود الى السلطان العثماني ينبئه بهذا الفتح ويخبره أنه هدم القباب التي تعلو القبور، ويطلب اليه منع مجيء المحمل من دمشق أو القاهرة « فان ذلك ليس من الدين في شيء » . (٤) كما أعد سعود حملات لم تلبث أن أغارت على العراق ، وعلى حدود الشام ، (٥) تقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير في شمالها ، (٦) وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة الوهابية في بقية أرجاء البلاد . وقد ذكر المؤرخ اليمني الزيدى عبد الواسع الواسعي في حوالياه أن « من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود ، واستولى على الحرمين والعراق، فخرجوا على تهامة . وغلبوا الاشراف وخرجت القبائل عن الطاعة للامام المنصور وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق ، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة . وكاد أن يهلك أهل صنعاء ، وبلغ الطعام من الغلاء مبلغا عظيما » . (٧) وقد استنجد امام اليمن في ذلك الوقت المتوكل على الله احمد بالسلطان العثماني من جهة ، وبوالى مصر القوى محمد على من جهة أخرى لصد الزحف الوهابي عن بلاده ، وقد أرسل اليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة . (٨)

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع الوهابي وخشيت

-
- (١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٣٢٨ .
 (٢) Sanger, R.H. : Op. cit., p. 27.
 (٣) Playfair, R.L. : Op. cit., p. 127.
 (٤) عبد الرحمن الرازمي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، ج ٣ عصر محمد على ، ص ١٢١ .
 (٥) Longrig, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.
 (٦) Marston, T.E. : Op. cit., p. 37.
 (٧) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ص ٨ .
 (٨) أحمد فخرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

أن يعيد تاريخ الفتح العربى نفسه (١) . وأحسست الدولة بحاجتها الماسية الى تغيير سياستها السلبية ازاء الولايات التابعة لها اذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها . ورأى السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يعيد الأمن والاستقرار فى الحجاز واليمن ويقضى على الحركة الوهابية التى كادت تودى بتمامية الدولة . وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التى تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها ، فإن بقاءها فى يد الخليفة العثمانى كان أمرا لا بد منه حتى تتم المظاهر الشكلية لخلافته ، وحتى لا يقع الشك فى قدرته على حماية « الحرمين الشريفين » ، الأمر الذى كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الاسلامية (٢) .

غير أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذى كان مصدر قوة الدولة ودعامتها فى أعقاب توسعها ، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه ، وتحول فى نهاية الأمر الى معول هدم فى شئون الحرب والادارة على السواء ، وصارت الحروب التى تخوض غمارها الدولة كثيرا ماتنتهى بهزائم شنيعة (٣) . وقد أدى ذلك - بطبيعة الحال - الى اختلال نظام الحكم من جميع الوجوه وخاصة فى الأقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة . ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على الوهابيين مما اضطره أن يلجأ الى والى مصر محمد على ، وكلفه بالقيام بهذه المهمة فى سنة ١٨٠٧ ، ثم جدد طلبه فى العامين التاليين (٤) . وكان محمد على يتعلل باشتغاله بمحاربة المماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلى وعاد الى القاهرة فى شهر سبتمبر سنة ١٨١٠ ، حيث ألفى رسولا من الآستانة يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين ، فلم يجد محمد على لديه من الأعذار ما يبرر التأجيل فبادر الى الاستجابة (٥) .

وقد رأى محمد على حينذاك أنه اذا نجح حيث أخفقت الدولة فى القضاء على الوهابيين واستخلاص الاراضى المقدسة منهم ، والاسراع الى نجدة امام اليمن ومحاربة فلول الوهابيين فى بلاده ، فضلا عن اعادة فتح طريق الحجاج عبر مصر الى الحجاز ، ذلك الطريق الذى أغلقه الوهابيون وكبدوا مصر بسبب ذلك خسائر مادية جسيمة نتيجة لتوقف تجارة الترانزيت (٦) ، فإن ذلك سيؤدى حتما الى توطيد مركزه أمام السلطان ويسمو بمكانته فى مصر ولدى الشعوب الاسلامية . وكانت فكرة استقلاله عن الدولة العثمانية قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 103. (١)

(٢) - حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، ص ١٩٢ .

(٣) - ساطع الحصرى : الدولة العثمانية والبلاد العربية ، ص ٤٨ .

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 13. (٤)

(٥) - عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 37. (٦)

الحين • ولاشك أن نجاحه في تلك المهمة كان من شأنه أن يكسبه عطف الشرق والعالم الاسلامي ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله ، مما شجعه أخيرا على تلبية مطلب الباب العالي •

بل إن « محمد علي » كان يبذل جهوده في ذلك الحين لزيادة الإيرادات المصرية وخاصة عن طريق التجارة • ولما كانت انجلترا حينذاك هي الدولة البحرية الكبرى التي تمر أساطيلها وتجارها عبر البحار المعروفة ، فقد حرص على التقرب منها ، وقام بإمداد المراكز البريطانية في البحر المتوسط بالقمح والمؤن اللازمة لها أثناء الحروب النابليونية • وكان محمد علي قد لاحظ التقدم الذي حقته شركة الهند الشرقية البريطانية في الشرق ، ولهذا فانه حرص من جانبه على انعاش الحركة التجارية في مصر والقيام بكثير من الإصلاحات في هذا المجال • ولا شك أن محمد علي كان يتمنى أن يعمل متعاوناً مع البريطانيين في إطار نوع من التحالف ، لدرجة أن التجار البريطانيين في المراكز التجارية الموجودة حينذاك في الاسكندرية وبغداد وبومباي لم يكونوا يعتبرون أن شكوك « بالمرستون » ومخاوفه من محمد علي لها ما يبررها لأنهم اعتقدوا أن ما يفعله محمد علي حينذاك سيسخِّع الطمأنينة والأمن ويساعد على رواج التجارة وازدهارها (١) • وعلى النقيض من ذلك بلغ الأمر بالكثيرين إلى الاعتقاد بأنه كان في إمكان محمد علي إذا تلقى المساعدات البريطانية أن يبنى في ظل الحلفاء العثمانية قوة تماثل قوة شركة الهند الشرقية التي بناها البريطانيون في ظل امبراطورية دلهي (٢) •

ومن ناحية أخرى فقد وصل محمد علي إلى أبعد من ذلك عندما قدم اقتراحات لعقد اتفاق تجاري مع حكومة الهند البريطانية للعمل على تشجيع التجارة معها • وتبدو أهمية هذه الاقتراحات عندما شرعت حكومة الهند بإرسال مبعوثها البريطاني « بلزوني » إلى القاهرة للاتفاق على عقد معاهدة بين الجانبين في سنة ١٨١٠ • وقد جاء في نصوص هذه المعاهدة المقترحة أهمية ووجوب الاتفاق على أسس معينة للتعامل بين محمد علي وحكومة الهند البريطانية • كما أنه في حالة نشوب الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد نصت المعاهدة على عدم قيام محمد علي باهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على أية ثروات بريطانية • هذا إلى جانب تعهده بإعادة الهاربين من السفن البريطانية حتى ولو كانوا ممن يعتنقون الاسلام • وفيما يتصل برعاية المصالح البريطانية داخل الأراضي المصرية فقد نصت المعاهدة على حرية المسافرين في المرور عبر الأراضي المصرية ومعهم أمتعتهم الشخصية دون دفع أية ضرائب ، مع ضمان سلامة مرور القوافل التجارية تحت حراسة حكومة محمد علي من السويس واليهما •

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 32-33.

(١)

Dodwell, H. : Op. cit., pp. 102-106.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 32.

أما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد نصت المعاهدة على جعل نسبتها ٣٪ فقط .
وعلى الرغم من أهمية هذه المعاهدة للمصالح البريطانية من ناحية ، ولمصالح
محمد علي في تنشيط الحركة التجارية في مصر من ناحية أخرى ، فإنه لم يتم
التصديق عليها من قبل الجانبين وذلك تجنباً منهما لأن يؤدي عقدها إلى تدهور
العلاقات البريطانية العثمانية من جهة ، وعلاقات محمد علي أيضاً مع الباب العالي
من جهة أخرى في ذلك الحين (١) .

وهكذا اتجه محمد علي إلى إعداد حملته لمحاربة الوهابيين وأصبحت
السويس معسكراً حربياً ضخماً (٢) . وجهاز الوالي أسطولا بحرياً مكوناً من خمس
عشرة سفينة صنعت في القاهرة ونقلت على ظهور الإبل إلى السويس . وشقت
الحملة طريقها إلى الجزيرة العربية براً وبحراً حتى وصلت إلى ينبع في شهر
أكتوبر سنة ١٨١١ (٣) وبذلك كانت جزيرة العرب هي أول ميدان لحروب مصر
الخارجية في عهد محمد علي . وكان جنوده يحملون الراية العثمانية وبدعوا
يحاربون الوهابيين في الحجاز ويتتبعون فلولهم في اليمن بصفتهم عثمانيين
يدافعون عن دولة الخلافة الإسلامية . ولا شك أن تلك الحروب كانت من أشق
الحروب التي خاضها جنود محمد علي وأطولها مدى ، وأكثرها ضحايا في الأرواح
والأموال (٤) . فمن الصعاب التي واجهوها قطع المراحل البعيدة المترامية
بين الفيافي والقفار ، إلى جانب وعورة الطرق ، وشدة القيظ ، وقلة المؤونة ،
وندره المياه وفقدانها في معظم الجهات . هذا فضلاً عن المقاومة الضارية التي
واجهوها من قبل الوهابيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفس لنصرة
دعوتهم .

استولى جنود محمد علي على ينبع في شهر أكتوبر سنة ١٨١١ (٥) دون
أن يبذلوا جهوداً كبيرة ، ثم زحفوا نحو الداخل حتى واجهوا أول مقاومة لهم
في بدر . وبدأوا يعانون من الإقامة في منطقة قاحلة . ولهذا تقدموا في الوادي
وكان البدو قد تجمعوا في واحة لمقاومتهم . ونظراً لضيق الوادي فقد سيطر
البدو على الموقف مما اضطر طوسون وجيشه أن ينسحبوا إلى ينبع حيث لم يكن
أمامهم سوى الانتظار حتى تصل إليهم من مصر امدادات جديدة من
الجنود والعتاد .

وتجدر الإشارة إلى أن أبناء وصول قوات محمد علي إلى الجزيرة العربية
قد نقلت إلى سعود الذي كان في طريقه لمهاجمة بغداد . وإزاء هذه الأحداث فقد

Dodwell, H. : Op. cit., p. 57.

(١)

Philby, J.B. : Arabia, p. 93.

(٢)

Dodwell, H. : Op. cit., p. 43.

(٣)

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 37.

(٥)

اتجه سعود الى الغرب لمواجهة القوات المغيرة . وقد رأى في ذلك الحين أن يستعين
ببريطانيا ، فسارع الى ارسال مبعوثه الى « بوشير » للتباحث مع المقيم
البريطاني هناك . غير أن حكومة الهند البريطانية على الرغم من تمسكها بالعلاقات
الودية مع الدولة السعودية فانها تراخت في ربط نفسها بمعاهدة حاسمة
معه . بل ان السلطات البريطانية فضلت أن تلتزم بموقف المتفرج ازاء الصراع
الدائر بين السعوديين من جهة ، وبين الدولة ومحمد علي من جهة أخرى . وكانت
بريطانيا تأمل أن يؤدي هذا الصراع الى اضعاف الوهابيين دون أى تدخل من
قبلها . بل ان بريطانيا كانت - في نفس الوقت - تمنح التأييد الأدبي للسيد
سعيد في مسقط مساندة لجهوده في القضاء على القواسم في رأس الحيمة حفاظا
على مصالحها الخاصة في المنطقة من ناحية أخرى .

وقد سارع محمد علي بارسال امدادات جديدة الى قواته في جزيرة
العرب ، وتحمل المصريون نتيجة لذلك تضحيات جسيمة . وبوصول الامدادات
الى طوسون تقدم الى « المدينة » وحاصرها مدة شهرين حتى سلمت في شهر
نوفمبر سنة ١٨١٢ (١) . كما انسحب عبد الله قائد الجيش السعودي من مكة
التي سقطت في شهر يناير سنة ١٨١٣ في أيدي قوات محمد علي (٢) وكان
يقودها صهره مصطفى بك ، بينما اتجه طوسون الى جدة في نفس الوقت . وبدا
من الصعب حينذاك على امبراطورية السعوديين أن تحافظ على تماسكها بينما كان
زعيمها مريضا ، كما كانت الظروف ملائمة لأعدائه لكي يبذلوا جهودا مضاعفة
ضده ، فخرجت مدن الحدود السورية عن سلطنة السعوديين ، وتشجعت القبائل
في الجزيرة العربية للثورة والتمرد وانتشرت الاضطرابات في تخوم نجد ذاتها .

وعندما بدا أن نهاية الوهابيين قد اقتربت قرر محمد علي أن يدير
العمليات الحربية بنفسه في الحجاز ، فوصل الى جدة في شهر أغسطس سنة
١٨١٣ على رأس حملة لمساندة قواته . اذ أن قوات محمد علي لم تكن آمنة تماما
في الجزيرة العربية رغم استيلائها على المدن الساحلية في الحجاز وعسير ، ذلك
لأن المناطق الداخلية كانت ولا تزال في أيدي السعوديين . غير أنه بوفاة سعود
فجأة في الدرعية في أول مايو سنة ١٨١٤ انتهى الأمل الأخير في بقاء الامبراطورية
السعودية التي أقامها والتي استطاع بشخصيته أن يسيطر عليها (٣) . واختلف
أبنائه الثلاثة على كيفية حكم دولتهم ، ورأى ابنه عبد الله الذي آل اليه الأمر
بعد أن رأى الاخطار محيطة به من كل جانب ، أن يتفاوض مع عدوه . وقد تم
توقيع معاهدة وافق فيها عبد الله بن سعود على الاعتراف بسلطة السلطان
العثماني وتعهد بزيارته زيارة ودية . وكان على طوسون في مقابل ذلك ، أن

Philby, J. B. : Op. cit., pp. 93, 94.

(١)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 37.

(٢)

Playfair, R. L. : Op. cit., p. 130.

(٣)

ينسحب من أراضي الوهابيين وأن يكون لنجد اتصال حر مع الحجاز • ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة وهدد في نفس الوقت بمهاجمة الدرعية (١) •

على أن محمد على لم يلبث أن اضطر للعودة الى مصر بعد أن غاب عنها عاما كاملا ، وكان يعلم أن الباب العالي يتحين أية فرصة لاقصائه عنها • كما أن عودة نابليون من « البسا » جددت القلق في أوروبا ، مما أظهر أهمية ضمان الموقف السياسي في مصر ذاتها (٢) • ولما كانت مفاوضات الصلح قد انتهت بين محمد على والوهابيين بالفشل نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه ، فقد أرسل محمد على ابنه ابراهيم باشا ، على رأس حملة أخرى الى الحجاز في سنة ١٨١٦ ، وذلك بعد عودته الى مصر (٣) • وقد تمكنت تلك الحملة رغم الصعوبات التي واجهتها من التغلب على الوهابيين حتى اقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وانتهى في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ١٨١٨ • وقد توجه عبد الله بن سعود نفسه الى ابراهيم باشا طالبا إنهاء القتال حتى يحمي أتباعه • وقد استقبله ابراهيم باحترام كبير كبطل منافس في ساعة الهزيمة ، وأرسله الى مصر حيث رحل منها الى الاستانة ، وهناك أمر السلطان العثماني بأعدامه (٤) في « سانت صوفيا » ، وانتهت بذلك امبراطورية السعوديين حينذاك (٥) •

وتجدر الإشارة الى أن قوات محمد على توغلت تجاه الخليج العربي بعد السيطرة على الدرعية (٦) • واحتلت القطيف ، مما أغضب السلطات البريطانية التي كان قد سرها القضاء على الدولة السعودية من ناحية ، غير أنها لم تكن مستعدة لأن يكون نتيجة ذلك امتداد النفوذ المصرى الى مناطق تتحكم في مصالحها الحيوية من ناحية أخرى • ولهذا سارعت بريطانيا بارسال « الكابتن سادلير Captain Sadlier » لمقابلة ابراهيم باشا في الدرعية لمعرفة نوايا الحكم الجدد للجزيرة العربية بغرض القضاء على أى اتجاه قد يكون لديهم نحو وضع أى قدم لهم على سواحل الخليج العربي (٧) الذى تحرص بريطانيا على جملة بحيرة بريطانية لا ينافسها فيه منافس •

غير أن « الكابتن سادلير » لم يلتق بابراهيم باشا في الدرعية التي وصلها في شهر أغسطس سنة ١٨١٩ ، فقد كان ابراهيم قد قرر العودة الى مصر

Philby, J. B. : Op. cit., p. 98. (١)

Dodwell, A. : Op. cit., p. 46. (٢)

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 133. (٣)

(٤) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ - ١٥٥ .

Philby, J.B. : Op. cit., pp. 98, 102. (٥)

Sanger, R.H. : Op. cit., p. 28. (٦)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 32. (٧)

لينعم بالاستقبال العظيم الذي كان ينتظره بعد انتصاره ، الا أن « سادليز » اقتفى أثر ابراهيم حتى قابله بجوار « المدينة » . وقد أجابه ابراهيم بأنه لا يعترف بأية حقوق للحكومة البريطانية في بلد قد أخضعه للسيادة العثمانية . ولهذا غادر « سادليز » البلاد قانعا بأنه أول أوربي عبر شبه الجزيرة العربية من البحر الى البحر . ولا شك أن تقريره كان كافيا لاثارة حماس البريطانيين لتدعيم نفوذهم في خليج القواسم بالتعاون مع السيد سعيد في مسقط . وقد تحقق هذا بالفعل عندما تجمعت قوات كبيرة في ميناء « قشن » في شهر نوفمبر سنة ١٨١٩ للانضمام الى أسطول مسقط . وقد أعقب ذلك الاستيلاء في ٩ ديسمبر من السنة المذكورة على « رأس الخيمة » بعد حصار دام ستة أيام . ثم تلى هذا الانتصار القيام بمسح شامل للخليج بين رأس الخيمة والبحرين ، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق السيطرة والتفتيش ، وظل هذا الحق المدعى بزداد بمضى الزمن (١) .

امتداد نفوذ محمد علي الى اليمن لتتبع الفلول الوهابية وموقف بريطانيا ازاءه :

واذا كان امتداد نفوذ محمد علي الى أجزاء من ساحل الخليج العربي في العقد الثاني من القرن التاسع عشر قد جعل السياسة البريطانية تتجه مسرعة لتفرض سيطرتها الكاملة على سواحل الخليج العربي ، فإن امتداد هذا النفوذ من ناحية أخرى الى بلاد اليمن حينذاك قد وجه بريطانيا لبذل كل جهودها للسيطرة على المداخل الجنوبي للبحر الأحمر واحتلال عدن بعد ذلك باعتبارها أهم نقطة حاكمية فيه ، بعد أن أكدت هذه الحقيقة تلك الكشوف العلمية التي قامت بها البحرية البريطانية في الهند . إذ ان قوات محمد علي تمكنت في الفترة الممتدة بين عامي ١٨١٤ و ١٨١٩ من القضاء على فلول الوهابيين بشمال اليمن وأعادت المناطق التي استولوا عليها الى امام صنعاء في سنة ١٨٢٠ .

وكان محمد علي قد رأى أن أهالي عسير ومنطقة الساحل الشمالي اليمني يناصرون الوهابيين ويحاولون وحدات جيشه في الحجاز . لهذا وجه حملة الى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفذة في سنة ١٨١٤ (٢) . وقد أمر محمد علي بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف الى داخل اليمن ، كما أبقى حامية هناك تتألف من مائتين وألف جندي . غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل منها المدينة على المياه اللازمة ، فاحتلها العربان وساندتهم الوهابيون بقيادة طارق بن شعيب أمير عسير ، فلم تنجح محاولات جنود محمد علي لاستعادتها . ولم يجد قائداهم وسيلة لانقاذ جنوده من الظم سوى اخلاء قنفذة والعودة الى جده . فنجوا من الحامية من استطاع ركوب السفن ، بينما قتل الوهابيون عددا كبيرا ممن أدركوهم (٣) .

Philby, J.B. : Op. cit., pp. 103, 105.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 38.

(٢)

(٣) عبد الرحمن الراعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٢ .

على أن عزيمة محمد على لم تنثن أمام مقاومة الوهابيين فأرسل امدادات جديدة الى قواته في جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال . وقد تقدمت من الحجاز احدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادى زهران الذى يفصل اليمن عن الحجاز . غير أن الوهابيين هاجموا واضطروها الى الانسحاب ، كما تعقبوها الى داخل الحجاز وحاصروها في الطائف . ولكن «محمد على» نجح في أن يخدع الوهابيين بذكائه فأوهمهم بقدمه الى الطائف على رأس قوة كبيرة ، مما اضطرهم الى الانسحاب ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته .

وفي ذلك الوقت قدم الى حسن باشا نائب محمد على في الحجاز أميران يمنيان هما على بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكوان عبيها حمود وريث حكم آل خيرات في المخلاف السليماني (١) بشمال اليمن ، وهذه الأسرة كانت تدین بالولاء لائمة صنعاء . وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما ، كما كان يمالئ الوهابيين أحيانا أو يتقرب الى محمد على أحيانا أخرى تبعا لتطورات الموقف الحربى ، فهو دائما يميل الى الكفة الراجحة . ولهذا انضم حمود الى السعوديين بعد أن هددوا نفوذه في المنطقة . وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمدهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود . وهكذا صاحب الأميران قوة من رجال محمد على توجهت الى عسير بقيادة سنان باشا ، كما رافق أحدهما وهو على بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت الى تهامة بقيادة خليل باشا (٢) . وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد على الى اليمن لتدعيم السيادة العثمانية هناك .

ومنذ أن انتصرت قوات محمد على على الوهابيين في موقعة « بسمل » بين الطائف وتربة في سنة ١٨١٥ انسحب الوهابيون الى شمال اليمن . وحاول القائد الوهابى طامى بن شعيب أن يلجأ الى الشريف حمود حاكم المخلاف السليماني . غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للوهابيين فطردهم من قلعة « صبيا » وأسر قائدهم طامى بن شعيب (٣) . كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد على (٤) خاصة بعد أن علم بانتصاراته على الوهابيين ، ولهذا سلم القائد الوهابى الأسير لديه الى رجال محمد على دون أدنى مساومة ، فأرسل طامى الى مصر ورحل منها الى الأستانة حيث طوف به في شوارعها ، ثم أمر السلطان العثمانى بإعدامه . كما أهدي حمود الى محمد على أربعة رؤوس من كرائم الحيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة .

(١) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) محمد بن أحمد العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥١٨ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 106.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 39.

(٤)

وقد استحسن محمد علي الهدية وبعث برسالة الى حمود حشه فيها على رعاية شعبه في المخلاف السليماني حتى يعزز مطالبه لدى الباب العالي « مالك الزمام ومرجع الأمور » ببقاء حمود على امارته على أن يعاد اليه كل ما انتزعه الوهابيون من أملاكه . غير أن حمود تنكر لمحمد علي كما فعل من قبل مع الوهابيين واستجاب لنداء أشرف عسير الذين اتخذوا موقفاً معادياً من قوات محمد علي المعسكرة هناك . ولهذا قام حمود بمهاجمتهم في عسير وألحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا . على أن قوات محمد علي عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا ، ولكن النصر كان حليف حمود في تلك المرة أيضاً ، فتراجع جنود محمد علي عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا أثناء الانسحاب (١) .

وبعد سقوط الدرعية في أيدي قوات محمد علي في شهر سبتمبر ١٨١٨ حصل جيش « محمد علي » عملياته الحربية من الميدان النجدي الى اليمن . فتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتتقضى على بقية فلول الوهابيين في شمال اليمن (٢) في شهر ديسمبر من نفس السنة . (٣) وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه في حكم عسير والمخلاف السليماني وتهامة فاستعد وزيره لمواجهة قوات محمد علي من ناحية عسير . غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة « أبي عريش » (٤) عاصمة المخلاف السليماني ، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك الى هناك . وكان يدور في خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميراً في بلاده ، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع ، واطمأن الى أنه سوف يستطيع بقواته من رجال قبائل همدان وغيرهم من المرتزقة أن يقاوم جنود محمد علي . للحصول على صلح يحقق اغراضه . ولكن جيش محمد علي بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها ، طلب قائده من ابن حمود أن يحضر الى معسكره للتفاهم معه . وقد قدم ابن حمود الى معسكر خليل باشا معلناً طاعته وولاءه ، فأمره خليل باشا بالعودة الى « أبي عريش » رفق مأمور يتولى ادارتها من قبله ، كما طلب من ابن حمود أن يكتب الى كافة عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم ، فصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالاً الى زبيد في الجنوب تحت أمرة خليل باشا (٥) .

وبعد أن استقر الموقف في يد خليل باشا في اليمن في سنة ١٨٢٠

(١) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ - ٥٢٤ .
(٢) Marston, T.E. : Op. cit., p. 38.

(٣) عبد الحميد الطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ٥٠ .

(٤) تقع مدينة « أبو عريش » على مسافة ٢٥ كيلومتر من ميناء جيزان بشمال اليمن ، وتسقط عليها أمطار غزيرة وتكثر بها المزارع ، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٢٥٠ قدماً .

(٥) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٣ .

بعث رسولا من قبله الى المهدي عبد الله امام صنعاء (١) ومعه رسالة من محمد علي تشيير الى أن قواته جاءت الى اليمن لتخليص البلاد من ورثه الشريف حمود باعتبارهم من أتباع الوهابيين ، واعادتها الى الامام . وطلب خليل باشا من امام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد . (٢) وانتهت المفاوضات بالاتفاق على أن يدفع الامام الزيدى مبلغا من الخراج سنويا الى الباب العالي من محصول البن اليمنى .

وقد قام امام صنعاء بارسال عماله لاستلام البلاد اليمنية التي سيطر عليها جيش محمد علي وذلك باستثناء مدينة « أبى عريش » التي اتفق الامام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعل بن حيدر ، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده . وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا في قبضة قائد قوات محمد علي الذي أرسله الى مصر حيث توفي فيها ، بينما عاد خليل باشا الى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للامام الزيدى (٣) وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن .

وقد طلب امام صنعاء من محمد علي تخفيض المقدار السنوى المطلوب من البن اليمنى ، غير أن « محمد علي » رفض تخفيض الكمية المفروضة على الامام للباب العالي مبررا ذلك بقوله : « لقد أعطيته بدل البن بلادا واسعة في نظير المقدار من البن المتفق عليه » (٤) .

وهكذا أعادت قوات محمد علي في سنة ١٨٢٠ تبعية أمام صنعاء للسيادة العثمانية ، اذ كان الائمة قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٦٣٥ ، ولم يكن للباب العالي سلطان عليهم . فكان تعهد الامام لقائد قوات محمد علي في اليمن بأن يدفع للباب العالي جزءا من الخراج اعترافا من أئمة صنعاء بعودتهم الى حظيرة الدولة العثمانية من جديد . (٥)

وتجدر الإشارة الى أن الباب العالي أراد أن يكافئ ابراهيم بن محمد علي لانتصاره على الوهابيين ، فعينه السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) على باشوية جده في شهر يوليو سنة ١٨٢٠ (شوال سنة ١٢٣٥ هـ) مكافأة له على خدماته . ولما كانت هذه الباشوية تشمل أيضا أقاليم سواكن ومصوع والحبشة ، (٦) فقد صار ابراهيم يلقب بمصرف جدة والحبش ، أو « والى

Marston, T.E. : Op. cit., p. 38.

(١)

Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 133, 134.

(٢)

Playfair, R.L. : Ibid., pp. 133, 134.

(٣)

(٤) ار الوثائق القومية بالقاهرة : من محمد علي الى أحمد يكن وليقة رقم ٣٠٠ دفتر

١٤ معيد بركى ، ص ٧٦ ، (١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٣٩ هـ) .

(٥) حسين ، ونس (دكتور) : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٥ .

Dowin, G. : Histoire du Sudan Egyptien, p. 59.

(٦)

إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة » ، (١) وعلى ذلك فقد أصبح منذ ذلك الوقت للباشوية المصرية نوع من السيادة - فى ظل التبعية العثمانية - على الساحل الغربى للبحر الاحمر .

وقد وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك الى تنفيذ عدة مشروعات هامة أخرى كان من بينها فتح السودان بهدف حماية منابع النيل وضمان تنفيذ المشروعات الزراعية فى مصر حينذاك . وخلال عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٢ تمكن محمد على من السيطرة على سنار وكردفان ، وامتدت الامبراطورية حتى حدود الحبشة ، بل انها تاخمت حدود ولايتى « تيجرى » و « غوندار » الحبشيتين . وهكذا تمكن محمد على فى سنة ١٨٢٣ من السيطرة على جزء كبير من جانبى حوض البحر الاحمر . (٢)

وجدير بالذكر أن حادثة الاعتداء على الوكالة التجارية البريطانية فى مخا فى سنة ١٨١٧ - والتي سبق أن أشرت اليها من قبل عندما ذكرت أن بريطانيا استغلت تلك الحادثة بعد ذلك بعامين لتبرير تدخلها لحماية مصالحها فى الموانى اليمنية - كانت تلك الحادثة ذات دلالة خاصة بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية فى نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر . (٣) إذ أن « الكابتن وليم بروس » الذى أرسلته حكومة الهند البريطانية للتفاوض مع امام اليمن بشأن الوكالة البريطانية فى مخا قد طلب من « هنرى سولت » قنصل بريطانيا فى مصر حينذاك تأكيد تبعية مخا لمحمد على وكان هذا المطلب هو أول علامة مميزة للوجود المصرى فى المنطقة ، وأول استخدام للاساليب الدبلوماسية تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية فى تعاملها وعلاقتها مع الحكومة المصرية (٤) . ويرجح أن بريطانيا فضلت حينذاك تأكيد الوجود المصرى فى اليمن نكابة بامام صنعاء الذى رفض أن يصل الى حل مرض يتفق مع المصالح البريطانية حينذاك .

بل ان حاكم بومباى « الفنستون Elphinstone » طلب من « سولت » القنصل البريطانى فى مصر حينذاك تأكيد تبعية اليمن لمحمد على ، واستثنائه - فى حالة الضرورة - فى قيام حكومة بومباى بمحاصرة الموانى اليمنية ، وبأن حدوث ذلك لا يعنى وجود أية نية لدى البريطانيين لغزو اليمن . (٥)

وقد أجاب « سولت » على « بروس » موضحا أن محمد على قد منح الامام الولايات التى سيطر عليها ابنه ابراهيم من « الدولة » حاكم الحديدة ، مقابل

(١) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) Marston, T.E. : Op. cit., p. 38.

(٣) Dodwell, H. : The Founder of Modern Egypt, p. 60.

(٤) I. O., Egypt, V. 7, Bruce (Mocha) to Salt, 10/6/20.

(٥) I. O., Egypt, V. 7, Elphinstone to Salt, 6/8/20.

كمية معينة من محصول البن اليمنى ترسل كخراج سنوى للبواب العالى .
وفضلا عن ذلك كان محمد على على علم تام بأهداف حكومة بومباى، وكان يأمل أن
تقدم ترضية مناسبة من قبل الامام عن الاهانة التى ألحقت بوكيل الشركة
البريطانية فى مخا ، وأبدى استعدادة للتوسط لحل هذه المشكلة فى الوقت
الذى تحدده شركة الهند الشرقية البريطانية .

وبعد أن حاصرت السفن البريطانية ميناء مخا فى اليوم الثالث من شهر
ديسمبر سنة ١٨١٩ وتم قصف المدينة فى اليوم السادس والعشرين من نفس
الشهر حتى سقط البرجان الرئيسيان المدافعان عن المدينة فى اليوم الثلاثين
من الشهر المذكور ، فان الامام لم يجد بدا من عقد المعاهدة - التى سبق أن
أشرت الى بنودها - مع شركة الهند الشرقية البريطانية فى اليوم الخامس عشر
من شهر يناير ١٨٢١ .

وجدير بالذكر أنه عند تجديد امتياز « Charter » شركة الهند الشرقية
البريطانية فى سنة ١٨١٣ تغيرت السياسة العامة لحكومة بومباى بالنسبة
لعلاقاتها المتصلة بالبلاد العربية ، بحيث أصبحت تقوم على الأسس التجارية
الحالصة ، تاركة القرارات السياسية فى يد « اللجنة السرية للشركة فى لندن
Secret Committee in London » وقد بدا ذلك واضحا عندما أبدى سلطان لحج
وعدن فى سنة ١٨٢٢ استعدادة للسماح باقامة وكالة تجارية بريطانية فى عدن
نظير تلقى بعض المساعدات من البريطانيين لمواجهة ثورة بعض القبائل اليمنية
المجاورة وتمردا عليه . فقد اضطر « هتشنسون Hutchinson » الوكيل
البريطانى فى مخا حينذاك ، والذي تلقى هذا العرض أثناء زيارته لعدن ، الى
رفض هذا العرض ، موضحا للسلطان أن التعليمات التى كانت لديه يستتبع
منها أن حكومة بومباى ترغب فى تجنب المسائل السياسية فى علاقاتها مع
البلاد العربية ، وأنه يمكنه فقط أن يقوم بتنظيم العلاقات التجارية دون غيرها
مع اليمنيين .

وجدير بالذكر أن الآستانة فزعت ازاء الانباء الخاصة بقصف الاسطول
البريطانى لميناء مخا اليمنى ، وقد طلب « سترااتفورد كاننج » من « سولت »
أن يوضح له حقيقة الوضع القائم فى منطقة اليمن . وقد أجاب « سولت »
مؤكدًا أن الامتيازات الاجنبية غير مطبقة هناك ، وأن ضريبة الرسوم والرشوة
المتفشيتين هناك تجعلان الربح التجارى غير ميسر ، وأن السلطة المركزية
ضعيفة للغاية حتى أن اتصالات المسئولين البريطانيين أصبحت مجدية الى حد

ما مع القوى المحلية وليس مع الحكومة المركزية . واقترح « سولت » أنه من الأفضل للبريطانيين أن يكون ميناء مخا اليمنى تحت النفوذ العثماني بما يسمح للبريطانيين بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات مثلما هو معمول به في سائر البلاد التابعة للدولة العثمانية . (١)

وقد أصبح الاتفاق واضحا بين وجهتي نظر الباب العالي ومحمد علي حول ضرورة مواجهة تحركات البريطانيين أمام الساحل اليمنى وخاصة أمام ميناء مخا بعد إبرام معاهدة ١٥ يناير عام ١٨٢١ التي تم بموجبها تحديد الرسوم الجمركية على التجارة البريطانية وتأمين حماية البريطانيين في الموانئ اليمنية (٢) واعتقد الباب العالي ومحمد علي أن هذه العمليات ما هي الا مقدمة لفتح الطريق أمام البريطانيين للوصول الى صنعاء والسيطرة على اليمن . وقد أكد هذا الاعتقاد وصول سفينة تجارية بريطانية في صيف عام ١٨٢٢ الى ميناء مخا محملة بالمهمات الحربية والخيام نقلت كلها الى دار القنصل ، ثم تلتها سفينة أخرى تحمل مهمات وسلاسل ضخمة من الحديد أشيع أن الغرض منها سد مضيق باب المندب ، وإنشاء قلاع على جانبي المضيق تعسكر فيها حاميات بريطانية (٣) .

وقد نتج عن ذلك اجراء اتصالات بين مصر والاستانة ، طلب محمد علي خلالها من حكومة الباب العالي العمل على وقف تلك التحركات البريطانية بالطرق الدبلوماسية . وبناء على ذلك فقد تلقى السفير البريطاني بالاستانة مذكرة رسمية من الباب العالي في ٢٥ يولييه سنة ١٨٢٢ يوجه فيها نظر الحكومة البريطانية الى خطورة تلك التصرفات من جانب ممثليها في الهند ازاء الموانئ اليمنية فضلا عن تصرفات القنصل البريطاني في مخا . وأكدت المذكرة « أن جهات مخا ، باعتبارها ملكا للدولة العلية ومن أراضيها ، لا يسعها الا حمايتها وحراسة سكانها وصيانة حقوق أهلها لقربها من الكعبة الشريفة التي تعظمها الذات الشاهانية ، لذلك فان الدفاع عنها واجب شرعا وعقلا حتى لا يحدث ما يخل بالدين الاسلامي في أرض اسلامية » (٤) .

وقد أجاب السفير البريطاني على المذكرة العثمانية موضحا بأن الخيام التي وردت الى مخا في السفينة الانجليزية كانت كلها هدية من حكومة الهند البريطانية الى امام صنعاء المهدي عبد الله ووزيره ، وأنه قبلها شاكرًا ممتنًا .

Marston, T. E. : Op. cit., p. 40.

(١)

I. O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memo-
randum respecting the Yemen, January 1873, pp. 2, 3.

(٢)

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من الصدر الاعظم محمد صالح الى محمد علي ، دفتر

رثم ٧ وثيقة رقم ٧١ بحر برا ، في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٣٦ هـ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : ترجمة (إتقرير الرسمى المعطى من طرف الدولة العلية

الى سفير إنجلترا بالاستانة ، محفوظة رثم ٨ وثيقة رقم ١٧ في ٦ ذى القعدة ١٢٣٧ هـ .

وأما الصناديق التي ظن رستم آغا - وهو الذي أبلغ محمد علي هذه الأنباء - أن بها ذخائر ومدافع ، فلم يكن بها سوى مأكولات ومشروبات وأدوات منزلية خاصة بالقنصل البريطاني هناك . وأما مسألة السلاسل الضخمة التي حملتها سفينة انجليزية الى مخا وقيل انها لسد باب المندب فذلك تأويل باطل وواه ومخالف للحقيقة ، ذلك لأن طول المسافة بين البوغاز وجزيرة بريم الواقعة في تلك الجهة يبلغ ثلاثة أميال من إحدى تلك الجهات ، واثنى عشر ميلا من الجهة الأخرى تقريبا ، مما يؤكد تعذر أغلقه بتلك السلاسل . أما فيما يختص بالامتيازات التي حصلت عليها حكومة الهند البريطانية بموجب معاهدة ١٥ يناير سنة ١٨٢١ فانها لا تتعدى أن تكون من طراز المعاهدات التي عقدها الحكومة البريطانية مع الدولة العلية ، وقد عقدها مع امام صنعاء ورغبة منها في حماية شركة الهند والرعايا البريطانيين من الظلم الواقع عليهم واتخاذ الاجراءات الشديدة ضدهم (١) .

بل ان حاكم الهند البريطاني أرسل الى « سولت » قنصل بريطانيا في مصر يطلب اليه أن يذكر محمد علي بأن « تصور أى خلل طرأ على رابطة المودة بينه وبين الانجليز أمر يدعو الى أشد الأسف فحكومة الهند البريطانية لم تقصد بضرب الحصار على موانئ صنعاء (اليمن) سوى الحصول على الترضية الكافية من الامام نظير ما حدث لرعاياها في مخا » (٢) .

ورغم انتهاء مسألة مخا عند هذا الحد الا أن الاعتقاد ظل سائدا لدى الباب العالي ومحمد علي بأن إنجلترا تنوى أن تتصيد الفرص للسيطرة على اليمن للانتفاع بموانئه وتجارته . واعتقدت الحكومة العثمانية حينذاك بأن باستطاعة محمد علي المسيطر على معظم أنحاء الجزيرة العربية أن يقوم باحتلال اليمن وموانئه حتى عدن باسم الباب العالي كما فعل في الحجاز ونجد ، غير أن محمد علي كان منشغلا بحملته على السودان وبتنظيم الجيش المصرى الجديد مما حال دون قيامه بهذا المشروع . ولكنه في نفس الوقت كان متيقظا للدور الذى تلعبه السياسة البريطانية للسيطرة على اليمن مما جعله يرسل الى حاكم الحجاز أحمد باشا يكن في شهر نوفمبر سنة ١٨٢١ أمرا يطلب منه فيه أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل ضمان الدفاع عن سواحل البحر الأحمر ، وأن يرتب الاجتياطات السريعة ضد السفن الانجليزية التي قد ترد الى مخا والحديدة بقصد السيطرة

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من تنصل إنجلترا في مصر «سولت» الى «ستراتفورد» سفير إنجلترا بالاسكندرية في ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٢ ، افادة رقم ٨٢ ، محفوظات المعية لا محفظة ١٦ ، وليقة رقم ٨٢ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من حاكم الهند العام الى « سولت » ، ملحق بالوثيقة رقم ١٤٠ محفظة رقم ٧ ، في ٢١ مايو سنة ١٨٢١ .

عليها ، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت ترى أن السيادة التي يدعيها الباب العالي على اليمن والتي استعادها محمد علي غير شرعية (١) :

وقد سارع حاكم الحجاز الى اتخاذ عدة اجراءات أهمها ارسال قوة الى « أبى عريش » تتألف من خمسة وعشرين ألف جندي استعدادا لما عسى أن يجد من الحوادث . كما أرسل في نفس الوقت الى امام اليمن خطابا يحذره فيه من « حيلة الانجليز وعدم الاذعان لمطالبهم ، اذ أن هدفهم هو الاستيلاء على اليمن » وقد دفعه الى ذلك علمه بأنباء تفيد بأن البريطانيين يحاولون استرضاء الامام والتظاهر بصداقته بعد المعاهدة التي عقدها معه في ١٥ يناير سنة ١٨٢١ وذلك باهدائه بعض الهدايا الفاخرة من ملابس وخنجر وخيام ، فضلا عن محاولاتهم للاتصال بشيوخ القبائل واستمالتهم بالأموال والهدايا المختلفة (٢) .

على أن هذه التصرفات من قبل محمد علي كانت تظهر مدى الدور الذي كان يقوم به لابعاد النفوذ البريطاني عن اليمن مستخدما في سبيل ذلك كافة الوسائل الدبلوماسية من جهة والاستعداد الحربي من جهة أخرى . الأمر الذي جعل بريطانيا ترقب هي الأخرى تحركاته بعين الحذر حتى لا يشكل عقبة في سبيل تحقيق مصالحها في طريقها الحيوى الموصل الى الهند عبر البحر الأحمر .

وعلى الرغم من أن بريطانيا اشتدت مخاوفها من سيطرة محمد علي على ميناء مخا اليمنى بعد ذلك بوقت قصير (٣) ، فانها كانت تستعين به في بعض الأحيان للعمل على حل بعض المشكلات التي تواجه رعاياها هناك . فقد حدث أن وقع خلاف بين « الدولة » حاكم مخا وبين التجار الهنود المقيمين في المدينة ، حول دين قدره عشرين ألف ريال يستحقونه لدى هذا الحاكم الذي رفض أن يدفعه لهم . وقد طلب « سولت » من محمد علي التوسط للحصول على المبلغ من الامام . غير أن محمد علي أكد هذه المرة « لسولت » ، « أن الامام غارق في مضغ القات ، وأن اليمن في حقيقة الأمر يعيش بدون حكمه ، وأن الفوضى ضاربة أطنابها هناك ، وأن خزينة الامام لا يوجد بها ريال واحد » . كما أكد محمد علي في نفس الوقت أن العديد من رجالات اليمن قد طلبوا منه أن يضع يده على تلك البلاد حتى ينقذها من الانهيار (٤) .

أما في عدن فقد عرض السلطان أحمد عبد الكريم العبدلى أن يمنح شركة الهند الشرقية البريطانية ترخيصا لاقامة وكالة تجارية لها في الميناء مقابل

I. O., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, p. 18. (١)

عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦١ .

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 40, 41. (٢)

I. O., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, Sovereignty over Mocha, p. 19. (٣)

أن تتكفل له الحكومة البريطانية بحمايته من أى اعتداء يقع عليه من قبل القبائل العربية المجاورة . غير أن حكومة الهند البريطانية لم تقبل حينذاك ذلك العرض السخى نظرا لأن الأوضاع الدولية كانت فى صالحها ، ولم تكن فى حاجة الى عقد اتفاقيات سياسة لأنها كانت مهتمة فى ذلك الحين بتعزيز علاقاتها التجارية فى منطقة البحر الأحمر دون اقحام نفسها فى علاقات سياسية تحملها أية تكاليف (١) . اذ لم يكن هدف البريطانيين قد تبلور بعد نحو جعل عدن أو مخا مركزا لسيطرتهم السياسى أو نشاطهم البحرى فى منطقة البحر الأحمر على نحو ما سيبدو الموقف فى نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر .

موقف بريطانيا ازاء المصرى فى اليمن فى أعقاب تمرد « تركجه بيلمز » :

أثناء الفترة التى بقيت فيها قوات محمد على فى الحجاز فى أعقاب عودتها من اليمن منذ سنة ١٨٢٠ نشبت عدة حركات وفتن احتملت مصر فى سبيل اخمادها متاعب هائلة ونفقات باهظة . وكان من بينها تلك الفتنة التى نشبت فى جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية فى جيش محمد على معظمهم من الأرناؤود والأتراك . اذ أن جيش محمد على فى مكة فى ذلك الوقت كان يتكون من مجموعتين يقود أحدهما « زنار أغا » الذى كان فى تنافس ونزاع مع « خورشيد بك » والى الحجاز من قبل محمد على . وقد حرص « زنار أغا » بعض الضباط لكى ينضموا اليه فى نزاعه مع « خورشيد بك » ليعلموا تمردهم مطالبين برواتبهم المتأخرة (٢) . وكان أكثر هؤلاء الضباط تشييعا « لزنار أغا » ضابط تركى يدعى « محمد أغا » (٣) الذى اشتهر باسم « تركجه بيلمز » ، وهو من مماليك « مصطفى بك » صهر محمد على ، وكان من خياله الجيش فى الحجاز (٤) .

وقد وسط محمد على شريف مكة محمد بن عون بين والى الحجاز « خورشيد بك » وبين المتمردين (٥) . غير أنهم أسروا الوالى فى جده ، ونصبوا « تركجه بيلمز » واليا على الحجاز . كما انضم أهالى مكة وخاصة الموالين للوهابيين الى صفوف المتمردين نكاية بجنود محمد على (٦) وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الحرب السورية الأولى مستمرة بين محمد على والدولة العثمانية (٧) ،

Marston, T. E. : Ibid., pp. 39, 40.

(١)

Playfair, R L. : Op. Cit., p. 140.

(٢)

(٣) احمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

I.O., B 209, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, Confidential, January 1838, p. 1.

(٤)

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من محمد على الى محمد بن عون شريف مكة ، دفتر

رقم ٤٠ مئة تركى ، وثيقة رقم ٨٢٨ ، ص ١٣٠ ، فى شهر صفر سنة ١٢٤٨ هـ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٦)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 43.

(٧)

ولهذا أرسل الباب العالي فرمانا الى « تركجه بيلمز » يقره واليا على الحجاز نكاية لمحمد على الذى خرج عن طاعته فى سنة ١٨٣٢ (١) .

وتجدر الاشارة الى أن البريطانيين كانوا ينتبعون أنباء حركة التمرد على الحكم المصرى فى الجزيرة العربية وأسباب قيامها ، وقد أرسل القنصل البريطانى « كامبل » الى « بالمرستون » وزير الخارجية البريطانية يقول أن اعتقاد « تركجة بيلمز » فى قرب نهاية حكم محمد على جعله يطمع فى القضاء على حكمه فى الجزيرة العربية .

على أن محمد على لم يرض بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة ، ولم يعترف بفرمان السلطان ، بل انه أراد أن يوطد نفوذ حكومته فى الحجاز واليمن ، نظرا لما للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية ، ولأن ثغور الحجاز واليمن بمثابة العقد الوثيقة فى خيط الاتصال التجارى بين مصر والهند . لهذا أرسل محمد على حملة مصرية بقيادة « أحمد يكن باشا » (٢) الى ينبع قوامها سبعة آلاف وخمسائة مقاتل . وقد تقدمت هذه الحملة الى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها « تركجه بيلمز » جنوبا الى قنفذة حيث كانت تعسكر حامية مصرية . فلما استعصى على « تركجه بيلمز » فتح قنفذة ، استمر فى انسحابه متجها ناحية الجنوب حتى وصل الى الحديدة ، فدخلها فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٣٢ . ثم استقر بعد ذلك فى مخا التى حاصرها حتى سقطت فى يده فى شهر ديسمبر من نفس السنة ، ولم يقو امام صنعاء على مقاومتها فى ذلك الحين (٤) .

وأثناء وجود « تركجة بيلمز » على رأس قواته المتمردة فى مخا قام بالاستيلاء على السفن الآتية من الهند والتي اعتادت المرور بمخا الميناء الحيوى لليمن حينذاك لأخذ ما تحتاجه من تموين لمواصلتها عبر البحر الأحمر . وقد استولى « تركجه بيلمز » على شحنات هذه السفن ثم أعادها ثانية الى الهند دون أن تواصل رحلتها الى موانئ البحر الأحمر (٥) . وكان يقصد من وراء ذلك حرمان « أحمد يكن باشا » من استخدام هذه السفن فى نقل قواته حتى يمنع من مهاجمته فى الموانئ اليمنية (٦) . وقد حاول « تركجه بيلمز » الاتصال بثوار عسير ليكوفوا عوناً له ضد الحملة المصرية القادمة فى الطريق ، غير أن

Sabry, M. : L'Empire Egyptien sous Muhammad Ali, p. 288. (١)

F.O., 78, Campbell to Palmerston, 78/227, 16 April 1832. (٢)

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من اقام صنعاء عبد الله الناصر الى أحمد باشا يكن ،

وثيقة رقم ١٧٩ محفظة ٢٦٣ ، جمادى الاولى ١٢٤٥ هـ .

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 34, 44. (٤)

F.O., 78/228, Campbell to F.O., 10/27. (٥)

(٦) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧١ .

زعيم الثوار « علي بن مجتل » لم يكن راضيا عن الوجود المصري أو العثماني على السواء . أما بالنسبة لامام اليمن فقد كان عاجزا عن رد ذلك العدوان مما جعله يضطر الى ترك تلك المنطقة من بلاده نهيا للحوادث بين قوات « تركجه بيلمز » المتمردة وزعيم الثوار في عسير ، والقوات المصرية الزاحفة نحو الجنوب للقضاء على المتمردين (١) .

بل أن « تركجه بيلمز » من ناحية أخرى أرسل خطابا الى السلطان محسن فضل العبدلي سلطان لحج وعدن يطالبه فيه بتسليمه ميناء عدن (٢) . وقد أجابه السلطان محسن متظاهرا بالموافقة ، ومن ثم قام « تركجه بيلمز » بإرسال قوة من أربعين رجلا لتنظيم عملية الاستيلاء على هذا الميناء . ونزلت هذه القوة بالفعل الى شاطئ عدن في ١٧ فبراير سنة ١٨٣٣ فاستقبلها السلطان محسن استقبالا طيبا في بداية الأمر . غير أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم (٣) ، فقتل منهم سبعة وعشرين رجلا وفر الباقون عائدين الى مخا (٤) ، مما اضطر « تركجه بيلمز » الى صرف النظر مؤقتا عن الإستيلاء على عدن .

ولم يكتف « تركجه بيلمز » بهزيمته في عدن ، بل أنه قام في شهر مارس سنة ١٨٣٣ بوضع خطة لمهاجمة ميناء جدة (٥) عن طريق البحر . في نفس الوقت الذي يهاجمها فيه حاكم عسير عن طريق البر . غير أن أمير عسير تقاعس في اللحظة الأخيرة عن مناصرته فتراجع « تركجه بيلمز » عن مهاجمة جدة ، وعاد الى مخا بخفي حنين .

على أن محمد علي عندما بدأ يفكر في ارسال حملة للقضاء على هذا التمرد بعد انسحاب « تركجه بيلمز » الى تهامة اليمن ، فانه كان يخشى أن تعارضه الحكومة البريطانية وتحريك الدسائس ضده هناك . ولهذا فقد قام باستدعاء « كامبل » ممثل الحكومة البريطانية في مصر في ٣ يونيو سنة ١٨٣٣ وأبلغه أن تفاقم أمر المتمردين بقيادة « تركجه بيلمز » في تهامة اليمن سوف يؤدي الى اثاره القلاقل في البحر الأحمر مما يعرض أمن السفن التجارية وسلامتها للخطر . وأوضح محمد علي أن من شأن الوجود المصري في منطقة البحر الأحمر أن يؤمن التجارة الانجليزية التي تتخذ ميناء مخا مركزا لها . وهنا أيد « كامبل » لدى حكومته ارسال حملة مؤكدا لوزير الخارجية البريطانية أن من مصلحة بريطانيا حينذاك أن يسود الأمن في بلاد اليمن ، خاصة وأن محمد علي قد

(١) Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 141, 142.

(٢) عبد الحميد الطبريق (دكتور) المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٣) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

(٤) Playfair, R.L. : Op. cit., p. 143.

(٥) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

عرض صداقته البريطانيين وأبدى حرصه على مصالحهم . غير أن « بالمستون » كان شديد الحقد حينذاك على نمو القوة المصرية فى منطقة البحر الأحمر مما جعله يترقب تطور الأحداث بكل يقظة واهتمام (١) .

وعلى أية حال فقد عهد محمد على أخيرا الى « أحمد يكن باشا » والى الحجاز بمطاردة « تركجه بيلمز » فى بلاد اليمن ، فتوجه اليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل وكان ذلك فى نهاية سنة ١٨٣٣ . وقد اشترك حاكم عسير الأمير « على بن مجتل » مع قوات محمد على فى محاصرة مخا (٢) حتى يحظى بأى كسب فى تهامة على حساب تقدم القوات المصرية هناك . وقد ضرب أسطول « أحمد يكن باشا » ميناء مخا من جميع الاتجاهات المتاحة من ناحية البحر ، كما أن قوات الأمير « على بن مجتل » العسيرة كانت تزحف اليها بالطريق البرى . ولم تجد قوات « تركجه بيلمز » فرصة للهرب ، وأصر « على ابن مجتل » أن يستسلم « تركجه بيلمز » دون قيد أو شرط . وعندما رفض الأخير هذا الانذار هوجمت مدينة مخا ، وتمكنت قوات أحمد يكن باشا وقوات الجيش العسيرة من الاستيلاء عليها فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (٣) .

وقد حاولت جموع كثيرة من قوات « تركجه بيلمز » الهروب عن طريق البحر على ظهر قوارب غير مجهزة حاولوا بها الوصول الى السفن البريطانية الراسية فى الخليج المواجة لمخا حينذاك ، وهى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ، وكان من بينها السفينة البريطانية « يتجريس Tigris » ، وقد التقطت هذه السفن « تركجه بيلمز » نفسه ومعه مائة وخمسون من رجاله وحملتهم الى بومباى ، بينما غرق الكثيرون من قواته نظرا لشدة الرياح وصعوبة الموقف الذى نتج عن مهاجمة مخا من البر والبحر فى وقت واحد (٤) . وقد سقطت مدينة مخا لمدة ثلاثة أيام ضحية للنهب والسلب الذى قام به البدو اليمنيون ، غير أنهم لم يمسوا ثروات الوكيل البريطانى فى مخا حينذاك ، وكان يدعى الشيخ « طيب ابراهيم ابرانجى » ، كما أنهم لم يسلبوا ولم يتعرضوا لكل من لجأوا اليه (٥) وهذا يشير الى المكانة التى كان يحظى بها البريطانيون ووكلاؤهم فى مخا فى ذلك الحين . وهكذا انتهت الفتنة التى أشعلها « تركجه بيلمز » فى الحجاز وامتدت الى اليمن . وقد ترتب عليها عودة النفوذ المصرى وامتداده الى الأراضى اليمنية مما شكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية فى

F. O., 87, Doc. 228, Campbell to Palmerston, 27th October, 1833. (١)

Playfair, R. L. : Op. cit., p. 143. (٢)

I. O., B. 209, Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 3. (٣)

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 45, 46. (٤)

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 144. (٥)

الجزء الجنوبي من البحر الأحمر ، وأثنى سببا رئيسيا في تصميم البريطانيين على السيطرة على عدن على نحو ما حدث فيما بعد .
وتجدر الإشارة الى هذا التعاطف الملحوظ بين البريطانيين من جهة ، وبين المتمردين على قوات محمد علي من جهة أخرى . وهذا يعبر عن رغبة بريطانيا حينذاك في تعويق تقدم محمد علي ووقف توسعه المستمر في أرجاء الجزيرة العربية . ذلك لأن بريطانيا كانت ترى أن سيطرة محمد علي على الجزيرة العربية تشكل تهديدا خطيرا لمواصلاتها الى الهند عبر البحر الأحمر (١) والخليج العربي على السواء .

وعلى الرغم من نجاح قوات محمد علي في اخماد الفتنة التي أثارها « تركجة ييلمز » في الحجاز واليمن ، فإن محمد علي رأى أن يجتث جنود المتمردين في الجزيرة العربية ، حتى ولو أدى ذلك الى أن يستولى على ما يمكنه الاستيلاء عليه من الأراضي اليمنية . على أن الأمراض كانت قد اجتاحت حينذاك صفوف جيشه في بلاد العرب فأضعفتها ، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قنفذة والحديدة وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة في الجيش ، لهذا أرسل محمد علي قوة جديدة الى اليمن كانت تضم ثلاثة آليات من المشاة ، وألفين من الفرسان ، يقودهم « ابراهيم يكن باشا » الذي عينه محمد علي « سر عسكر اليمن » عندما توجه اليها في أوائل عام ١٨٣٥ ، وكان يساعده في تحركه الشريف عون شريف مكة (٢) . وبدأت بذلك عملية فتح مصرى لليمن على أيدي قوات محمد علي الذي سيطر على منطقة تهامة وتطلع للسيطرة على صنعاء ثم على عدن في ذلك الحين (٣) .

وقد احتل جنود محمد علي أثناء زحفهم الى عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمني حتى الحديدة ، مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب . وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية ، وخاصة تلك التي اندس بينها بعض البقية الباقية من دعاة الوهابية ، كثير من المناوشات والمصادمات التي ألحقت بقوات محمد علي خسائر فادحة ، اضطرتهم الى التقهقر الى الحجاز بعض الوقت . وقد عانى رجال محمد علي من البدو الذين كان بعضهم يتحالفون معهم تارة ، ثم ينقلبون عليهم تارة أخرى وخاصة في وقت الأزمات (٤) . غير أنهم في نهاية الأمر استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد فاحتلوا الشفور اليمنية ، وبعض المواقع الداخلية في تهامة . وقد اتخذ القائد المصري ابراهيم يكن باشا ميناء الحديدة مركزا لادارته ، وأصبح واليا لليمن من قبل محمد علي (٥) . وقد تفاوض ابراهيم يكن باشا في ٧ يونيو سنة

Waterfield, G. : Op. cit., p. 32.

(١)

(٢) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٨ .

(٣) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧١ ، ٧٦ .

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 47, 49.

(٤)

(٥) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٦ .

١٨٣٧ مع حاكم مدينة تعز ووجهائها في أمر تسليمها اليه ، وتم الاتفاق على التنازل عنها في مقابل الرواتب الشهريه التي يدفعها لزعمائها (١) . ثم دخلت قوات محمد علي مدينة تعز وسيطرت عليها دون أدنى مقاومة في الشهر المذكور (٢) ، واستتب بذلك الحكم المصري في بلاد اليمن لمدة أربع سنوات على وجه التقريب (٣) .

ومن ناحية أخرى فان محمد علي قد عهد بقيادة قواته في الحجاز الى « خورشيد باشا » الوالي السابق لمساندة القوات المحاربة في اليمن ، خاصة عندما وصلته أنباء الصعوبات التي واجهتهم في بداية زحفهم جنوبا (٤) والتي أدت الى تشجيع السعوديين في نجد على التمرد من جديد . وعقب تحسن الموقف في صالح قوات محمد علي في اليمن اتجه « خورشيد باشا » بجيشه شمالا حتى وصل الى الدرعية . بل انه تخطى فتوحات « ابراهيم باشا » وزحف على الاحساء حتى وصل الى ساحل الخليج العربي وجمع عدة سفن واحتل جزائر البحرين في الخليج . وقد أذعن القبائل العربية وأعلنت طاعتها لمحمد علي عندما رأت قوة جيشه وسرعة تقدمه (٥) . وهكذا أصبح محمد علي مسيطرا على البحر الأحمر والخليج العربي في سنة ١٨٣٧ وأصبح متحكما في أهم طريقين للمواصلات البريطانية الى الهند الأمر الذي أثار ثائرة بريطانيا ضده في ذلك الحين .

وقد رأت بريطانيا أن نفوذ محمد علي في الجزيرة العربية كان يدعم وجوده ويأخذ طابع الاستقرار مما زاد من قلقها وأثار حنقها . على أنه يمكن القول بأنه لا يوجد دليل يثبت بأن محمد علي عندما فتح جزيرة العرب وهزم الوهابيين في العقد الثاني من القرن التاسع عشر كان يفكر في اقامة امبراطورية في البلاد العربية . بل ان التفكير في اقامة الامبراطورية قد راوده بعد ذلك في مطلع العقد الرابع من القرن المذكور . كما لا يتوفر أى دليل يشير الى أنه استغل الشعور الديني في تحريك القبائل في الجزيرة العربية ضد البريطانيين حتى عندما أصبح وجوده هناك يشكل تهديدا خطيرا لهم قبيل وبعد احتلالهم لعدن في سنة ١٨٣٩ . بل انه من الصعب أيضا التثبت من وجود أهداف

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من ابراهيم يكن الى محمد علي باشا ، وثيقة رقم ٢٥٩ ، محفظة رقم ٢٦٢ .

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣) Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 144, 145.

أكد بلايفير - مستندا الى وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية - بأن المال الذي نفقه ابراهيم يكن باشا للسيد قاسم حاكم تعز افترضه من لجار مخا نظرا لعدم توفر المبالغ المطلوبة لديه حينذاك .

(٤) Marston, T.E. : Op. cit., p. 47.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ج ٣ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

اقتصادية مباشرة لمحمد على من وراء استكمال فتحه لبقية أرجاء الجزيرة العربية خاصة وأنه كان مسيطرا فعلا على التجارة الفنية التي كانت ترد من مكة ومن اليمن عن طريق جدة ، وذلك بحكم احتلاله الفعلي لساحل الجزيرة العربية المطل على البحر الأحمر (١) .

وعلى أية حال فقد أقام المصريون ادارة منظمة فى اليمن أثناء وجودهم فيها فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٤٠ أتاححت استقرارا نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل فى تاريخها الحديث (٢) . وقد عنوا كثيرا بمحصول البن اليمنى على نحو ما ورد فى رسالة بعث بها ابراهيم يكن الى اليمن الى محمد على وجاء فيها : « يجب سلوك طريقة فى اقناع كبراء البلاد التى تحت حكمنا وترغيبهم فى غرس أشجار البن وتكثيرها وأن ترفع حقيقة الأمر الى اعتباركم السامية » (٣) .

وتجدر الاشارة الى أن امام صنعاء أثناء وجود المصريين فى اليمن فى أواخر العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد حاول أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد على ، فأوفد رسولا من قبله هو السيد عبد الرب الى حاكم الحجاز أحمد يكن باشا ليسهل له السفر الى مصر لمقابلة محمد على والتفاهم معه باعتباره « سيف الاسلام وحامى حمى سلالة النبى محمد بن على باشا » (٤) .

كما اكتسب المصريون أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين على نحو ما تظهره الرسائل التى وردت الى محمد على من منطقة حضرموت وغيرها يطالب أصحابها بالانضمام للادارة المصرية التى أقامها ابراهيم باشا فى اليمن . ومن أهم هذه الوسائل رسالة حضرموت المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة يطلب أصحابها من محمد على ارسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضرموت واعادة الأمن بها ، وكان على رأس مرقعى هذه العريضة على بن عمر بن سقاف ، وسالم بن حماد بأعبيد ، ومحسن بن علوى (٥) .

بل أن اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 54. (١)

Marston, T.E. : Ibid., p. 53. (٢)

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من ابراهيم يكن الى محمد على وثيقة رقم ٣١٥ .

محفظة رقم ٢٦٢ ، فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ .

كما توجد مضبطة مجلس جدة بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٥٤ هـ بشأن تجارة البن فى اليمن وتنظيم الجمارك ، وثيقة رقم ٢٢ ، محفظة رقم ٢٦٢ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من امام صنعاء عبد الله الناصر لدين الله الى أحمد

باشا يكن وثيقة رقم ١٧١ محفظة رقم ٢٦٢ ، فى شهر جمادى الاولى سنة ١٢٢٥ هـ .

(٥) سلاح البكرى : المصدر السابق ، ص ١٦ .

ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالى الحديدة فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين بانضمامهم الى « الحكومة العربية المصرية » بعد زوال الحكم العثمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١) .

وتجدر الاشارة الى أن المصريين قد ألقوا كثيرا من الضوء على الجزيرة العربية بوجه عام وعلى بلاد اليمن بوجه خاص عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأوربيين من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والايطاليين بمرافقة القوات المصرية التى عملت هناك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢) . وقد كتب هؤلاء وصفا للبلاد والمناطق التى زاروها وعادات أهلها وطباعهم ونشروها بعد عودتهم فى بلدان أوربا (٣) مما وضع حدا للقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة . غير أن ذلك فى نفس الوقت قد لفت أنظار كثير من الدول الأوربية لهذه الجهات فى وقت كانت متعطشة فيه للتوسع والاستعمار ، مما أثار قلق بريطانيا التى لم تكن ترحب بنزول أى منافسين جدد فى هذا الميدان .

وقد استمر الهدوء النسبى والاستقرار يعم تهامة اليمن فى ظل الادارة المصرية خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها . وقد وجه اليهم الوالى المصرى ابراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمنى هو الحسين بن على بن حيدر الذى كان والده حاكما للمخلاف السليماني بشمالى اليمن ، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حدا لتمردهم . وقد رأى الوالى المصرى أن يكافئ الحسين على لجهوده فعينه خليفة لوالده فى حكم مدينة أبى عريش عاصمة المخلاف السليماني . غير أن الحسين أبدى نشاطا ملحوظا فى تدعيم مركزه فى المخلاف مما أقلق الوالى المصرى ، فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت الى العداء السافر .

وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذى كان يطمع فى السيطرة على تهامة ، ثم تقدمت قوات الحليفين لمحاربة المصريين فى الحديدة . وقد شجعهما على ذلك انشغال محمد على حينذاك فى محاربة القوات العثمانية فى سوريا . كما انتهزا فرصة نزاع نشب فى نفس الوقت بين والى الحجاز المصرى وشريف مكة محمد بن عون الذى ساند والده المصريين أثناء زحفهم لليمن . على أنه قبل أن تصل قوات الحسين وعائض للحديدة ، كانت أوامر محمد على قد وصلت من مصر الى ابراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من الأراضى اليمنية الى الحسين بن على بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية . وقد حدث ذلك عندما فرضت الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا على محمد على الانسحاب

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ص ١٦ .

Hogarth, D. G. : Op. cit., p. 108.

(٢)

Marston, T. E. : Op. cit., pp. 51, 53

(٣)

من الجزيرة العربية في معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ ، فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها وأعلن اعترافه وتبعية للسيادة العثمانية (١) .

وهنا تجدر الإشارة الى الدور الخطير الذي لعبته السياسة البريطانية لتصفية النفوذ المصرى فى الجزيرة العربية وإبعاده عن طرق المواصلات الحيوية الى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى . فقد هال البريطانيون وأزعجهم تقدم المصريين فى جزيرة العرب من ناحية وفى السودان من ناحية أخرى ، ومساهمة محمد على فى تجارة الهند ، ومنعه للسفن الأوربية الآتية من بومباى من أن تصعد فى البحر شمالى جدة . وكان اعتماد البريطانيين فى البحر الأحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد اعتمادهم على اليمن ، فلما دخل اليمن فى طاعته أيضاً أحس البريطانيون أن البحر الأحمر قد خرج من أيديهم وأصبح فى قبضة مصر (٢) . بل أن بريطانيا قد راعهم أيضاً امتداد النفوذ المصرى أيضاً الى الخليج العربى الأمر الذى دأبهم طريقين لمواصلاتهم الحيوية الى الهند حينذاك (٣) .

ومما زاد من حقن بريطانيا على محمد على أنه رغم تصريحه باحترام تعهدات امام اليمن للبريطانيين بوجه عام ، فانه بعد أن سيطرت قواته على ميناء مخا فى سنة ١٨٣٣ شرعت السلطات الحاكمة التابعة له فى تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لمحصول البن اليمنى الأمر الذى أضر الى حد كبير بالتجارة البريطانية . فقد تحدد سعر البن بواسطة السلطات المصرية وأصبح يصدر معظم المحصول الى مصر التى كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالى ، بينما اشترى باقى المحصول التجار الأمريكيون الذين كانوا يدفعون ضريبة جمركية قدرها ٣٪ فقط فى الوقت الذى كان البريطانيون يدفعون فيه ضريبة تصل الى ٧٪ . وقد دارت اتصالات دبلوماسية بين بريطانيا ومحمد على انتهت الى اصدار الأخير قرارات تقضى بمراعاة ما نصت عليه المعاهدة المعقودة بين البريطانيين وامام اليمن (٤) .

وقد ذكر « هنرى دودويل » أن هدف محمد على من فتوحه فى جزيرة العرب بعد سنة ١٨٣٥ كان الوصول الى البصرة وبغداد ، وأن « بالمرستون » قد علم بذلك وانزعج غاية الانزعاج (٥) . بل ان « الكابتن جيمس ماكنزى » وهو أحد الضباط البريطانيين الذين عملوا فى حكومة الهند البريطانية أوضح فى تقرير قدمه فيما بعد لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من

Jacob, H. F. : Op. cit., p. 23.

(١)

(٢) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

Hoskins, H.L. : Op. cit., (B.R.I.), p. 269.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 50, 51.

(٤)

Dodwell, H. : Op. cit., pp. 143, 145.

(٥)

يناير سنة ١٨٣٧ (١) أنه أثناء مروره بجدة لمس من خلال أحاديته مع كبار ضباط الجيش المصرى أن « محمد على » بعد أن يتمكن من فتح عسير بالقوة أو الرشوة فانه سيوجه قواته الى عدن ومن بعدها الى حضرموت ومنها الى عمان ومسقط ، وبعد ذلك يصبح فتح العراق سهلا . وقال انه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تسمح له بالاستيلاء على مسقط بأى حال من الأحوال (٢) .

على أن « محمد على » حينذاك لم يشأ أن يصطدم بالبريطانيين لمعرفة بقوتهم وعظمة أسطولهم ، وكان يبذل أقصى ما فى وسعه لافتناع السلطات البريطانية فى الهند وفى إنجلترا بأنه راغب فى المحافظة على المصالح البريطانية فى الجزيرة العربية كلها وفى البحر الأحمر . وكان محمد على يعتقد أنه نجح فى ذلك بدليل أن الممثل البريطانى فى القاهرة سلم اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٣٧ خطابا من الحاكم البريطانى فى بومباى جاء فيه : « ان الحكومة البريطانية فى الهند ترغب فى تدعيم الصداقة والشعور الطيب بينها وبين الحكومة المصرية وأن يزداد التبادل التجارى بين البلدين بما يعود بالفائدة على رعايا الحكومتين » (٣) . كما أشارت تلك الرسالة الى أن الحاكم يطلب من محمد على السماح للانجليز أن يقيموا فى جزيرة كمران - الواقعة تحت حكمه حينذاك - محطة للفحم لتزويد البواخر البريطانية وهى فى طريقها بالوقود .

وهنا قبل محمد على على الفور التماس الانجليز ، وأرسل الى حاكم اليمن ابراهيم باشا يكن تعليماته بالسماح باقامة هذه المحطة وطلب اليه أن يبذل ما فى وسعه لتسهيل مهمة السفن الانجليزية فى مياه اليمن . وازداد اطمئنان محمد على الى صداقة الانجليز عندما أبلغه الممثل البريطانى فى القاهرة شكر وزير الخارجية الانجليزية على سماحه لحكومة بومباى باقامة محطة للفحم فى كمران لخدمة السفن البريطانية فى البحر الأحمر . بل أن محمد على اعتبر تلك الرسالة اعترافا من الحكومة البريطانية بسيادته على تلك الجزيرة وبالتالى على اليمن ، وأن تلك الحكومة تجاهلت حق السلطان العثمانى فى تلك الجهات وهو أمر له أهميته الدولية بطبيعة الحال .

ولهذا أعلن محمد على أنه لم ينبغ من فتوحه فى الجزيرة العربية ووصول قواته الى سواحل اليمن وسواحل الخليج العربى أكثر من اخضاع الوهابيين وحماية الحرمين الشريفين . كما أعلن محمد على عن استعدادة لتقديم كافة الضمانات المرضية لتيسير الاتصال البحرى بين مصر والهند . غير أنه لم يكن

F.O. 78/3185, Report of Captain Mackenzie 6/1/37.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 52.

(٢)

F.O. 78/3185, Government of Bombay to Moh. Ali, Enclosure in Campbell's of 23 February 1837.

(٣)

من السهل أن تسلم بريطانيا بذلك وانما سارعت الى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج العربي . كما أنها كانت قد كلفت بعثة « كسنى » بالقيام بمسح لنهرى دجلة والفرات واختبار صلاحيتهما للملاحة البخارية فى سنة ١٨٣٤ لكى تفتح طريقا آخر للتجارة (١) .

ولم تكتف بريطانيا بذلك بل أنها أرسلت بعض قواتها الى البصرة واحتلت جزيرة « الحرج » التى تقع فى مدخل الخليج العربى من جهته الشمالية فى سنة ١٨٣٨ . وقد بعث « بالمرستون » بتعليماته الى حكومة الهند لمعارضة أى تقدم يقوم به « خورشيد باشا » فى الخليج العربى (٢) ، وطلب التدخل ولو بالقوة العسكرية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك (٣) . وكان اهتمام « بالمرستون » بالبحرين يفوق اهتمامه بأى منطقة أخرى فى الخليج ، ولهذا صرح بأنه يجب منع قوات محمد على من الاستيلاء على البحرين نظرا لأهميتها حتى ولو أدى ذلك الى قيام شركة الهند الشرقية البريطانية باحتلالها (٤) .

بل أن الحكومة البريطانية قد أبدت معارضتها الشديدة لاحتلال « خورشيد باشا » للاحساء والقطيف ، وهددت محمد على بأن « حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تتجاوز عن أية خطوة يتخذها (محمد على) لمد سلطانه نحو الخليج الفارسى أو بغداد ، وأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي اذا أقدم على هذه الخطوة » (٥) . كما أسرعت بريطانيا الى ارسال «الأميرال فردريك متلند Fredrick Maitland » الى الخليج العربى لتقديم كافة المساعدات الى شيوخ الامارات للوقوف فى وجه قوات محمد على المهاجمة (٦) . غير أن « متلند » وصل فى الوقت الذى كان فيه « خورشيد باشا » قد أتم احتلاله القطيف والعقير ووجد أن شيوخ البحرين على استعداد للاعتراف بالسيادة المصرية . ولهذا رأى « متلند » من الحكمة عدم القيام بعمل عسكري وطلب من الكولونيل « هنل Hannel » المقيم البريطانى فى الخليج العربى أن يبذل جهوده لوقف الضغط المصرى بالطرق الدبلوماسية .

وقد أورد « هنل » فى تقريره لحكومة الهند البريطانية أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديرا لعظمة القوات المصرية . غير أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة

-
- (١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٦ .
 (٢) Hoskins, H.L. : Background of the British Position in Arabia, The Middle East Journal, Vol. I, No. 2, April 1947, pp. 138, 143.
 (٣) F.O. 78/3185, Palmerston to Campbell, 4 August 1837.
 (٤) Dodwell, H. : Op. cit., pp. 142, 143.
 (٥) F.O. 78/318, Palmerston to Campbell, 8 December 1837, No. 25.
 (٦) Rihani, A. : Ibn Seoud of Arabia, p. 140.

لما كان قد أشيع في ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد على الى عقده مع شاه فارس ولذلك أسرع هؤلاء الشيوخ بطلب الحماية البريطانية (١) . هذا في الوقت الذي نجد فيه الوثائق المصرية تنفي ذلك تماما وتؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا كثيرا بالمصريين أملا في التخلص مما كان يحيق بهم من خطر البريطانيين والفرس وسلطان مسقط جميعا ، خاصة أن «محمد على» لم يتجه الى طلب جزية كبيرة كما كان يفعل الفرس أو السعوديون (٢) . بل ان الوثائق المصرية تقرر كذلك أن البحرين خضعت طواعية لمحمد على وأن حاكمها تقبل أن يسلم في كل سنة ثلاثة آلاف «فراسنه» على سبيل الزكاة (٣) .

وعلى أية حال فقد اسرع «الكولونيل هنل» بمقابلة عبد الله بن أحمد شيخ البحرين وعرض عليه الحماية البريطانية مع ضمان توارث الحكم في أسرته . وقد رفض شيخ البحرين قبول هذه العروض مما جعل «هنل» يهدد بانزال العقاب الصارم . كما بعث «هنل» الى «خورشيد باشا» محتجا بأن البحرين تتبع فارس ولا يجوز الاستيلاء عليها ، ومذكرا بما كان قد سبق أن صرح به محمد على للسلطات البريطانية في مصر بأن «قواته لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس» (٤) وقد أجاب «خورشيد باشا» على هذا الاحتجاج البريطاني بأن ما قام به لا يستوجب أى اعتراض ، وبرر ذلك بأن المناطق التي يعمل على الاستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين فلا موجب اذن للاعتراض (٥) .

بل أن «خورشيد باشا» حاول أيضا الاستيلاء على سلطنة مسقط منتهزا فرصة التفكك الاقليمي الذي عانتها هذه السلطنة بانتقال عاهلها الى زنجبار ، وإلى الثورة الداخلية التي حدثت في ذلك الحين . على أن ما تقرره المصادر البريطانية في هذا الصدد هو أن القوات المصرية سببت فزعا كبيرا

(١) دار الوثائق القومية القاهرة : الوثائق المنقولة من وزارة الخارجية البريطانية ،

محفظه رقم ١٢ .

F.O. 78/386, No. 140, Political Department, Hennel to Willoughby 11th February 1839, Enclosure No. 3, Letter from Abdullah Ben Khalifa to the Resident in the Persian Gulf, 26th January 1839.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محافظ الحجاز (١٢٥٤ هـ) - محفظه رقم ٢٦٧ من

خورشيد باشا الى عبد الله آل خليفة في ٧ مارس سنة ١٨٣٩ ، مرفق حربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء .

(٣) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محافظ الحجاز (١٢٥٥ هـ) . محفظه رقم ٢٦٧ -

اعتراض «هنل» على اتفاقية خورشيد باشا مع شيخ البحرين - صورة المرفق العربى للوثيقة رقم ١٤٧ حمراء بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٣٩ .

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محافظ الحجاز (١٢٥٥ هـ) - صورة المرفق العربى

للسنة رقم ١٣٧ حمراء - رد خورشيد باشا على اعتراض «هنل» في ٣١ يوليو ١٨٣٩ .

الحكام مسقط وأنه لو لم تبادر بريطانيا بمساعدتهم لسقطت السلطنة وملحقاتها في قبضة « خورشيد باشا » ويبدو أن اخضاع مسقط كان من أهم الأهداف التي كان يسعى محمد علي لتحقيقها من وراء ارسال قواته الى سواحل الخليج (١) .

وقد تعرضت امارات الساحل العماني بدورها للتوسع المصري مما جعل الشيخ سلطان بن صقر يبعث الى المقيم البريطاني في الخليج يطلب منه أن يعرف موقف الحكومة البريطانية اذا ما هاجمته القوات المصرية (٢) . وقد بعث « هنل » الى حكومة الهند موضحا أنه كان يريد أن يجيب على الشيخ سلطان بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل في الجزيرة العربية والخليج العربي كما كانت تفعل ذلك في الماضي ، ولكن الظروف أصبحت مختلفة تماما عما كانت عليه من قبل بظهور هذا العنصر الجديد (٣) ، ويقصد به التوسع المصري في المنطقة .

وقد أخذ « هنل » يعمل على الحصول على تعهدات من رؤساء الساحل العماني بأن تعاونهم مع القوات المصرية يعد خرقا صريحا لروابط الاتحاد والصلح بين حكومة الهند البريطانية ومشايخ هذه الجهات ، كما تعهد « هنل » من جانبه بامداد من يلتزم من شيوخ المنطقة بعد التوسع المصري بآلات الحرب ومعدات القتال (٤) . ولهذا فان أقصى ما وصلت اليه القوات المصرية لم يتعد اماره البحرين شمالا ، أما فيما يلي ذلك فلم يظهر نشاط المصريين واضحا فيه على الإطلاق (٥) .

وقد أبدى البريطانيون قلقهم عندما تواترت اليهم أنباء مخططات محمد علي التوسعية بعد أن تحققت له كل هذه الانتصارات في الجزيرة العربية . فقد تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها في الشرق التي تنبأت بأن محمد علي سيوجه فرقة من قواته العسكرية في مخا للاستيلاء على عدن ومينائها الحيوى الهام الذى يتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . وأن محمد علي

(١) Jackson : European Powers and South East Africa, Chap. VIII. Zanzibar, Muscat and the Powers, p. 17.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية

محفوظة رقم ١٢ .

F.O., 98/386. Campbell to Fackrouse, Secret, No. 6, 29th January 1839. See also Hennel to Willoughby, Secretary to the Government at Bombay. Enclos. in India Board 16th May 1839.

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محفوظ الحجاز ١٢٥٥ هـ . محفوظ رقم ٢٦٧ ،

صورة المرقع العربى المؤرخ فى ١٧ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ هـ . من « هنل » بالبوز خليج العرب الى خورشيد باشا سر عسكر نجد .

(٥) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٠ .

إذا قدر له أن ينجح فى تحقيق ذلك فإنه سوف يقطع الطريق الحيوى الهام للاتصال بالهند عبر البحر الأحمر (١) . بل ان بريطانيا كانت تتوقع أن يوجه محمد على قواته بعد ذلك الى حضرموت المقسمة بين العديد من الأمراء والشيوخ الضعاف ، وبذلك يمكن أن تطوق قواته جنوب الجزيرة العربية ثم يتجه الى عمان ومسقط ومنها الى بغداد ليسيطر عليها بعد ذلك (٢) . وقد عزز توقعات بريطانيا هذه تلك التقارير التى تلقتها من بعض رجالها العاملين بحكومة الهند البريطانية أمثال « الكابتن جيمس ماكنزى » الذى سبق أن أشرت اليه . وكان معنى ذلك أن يصبح محمد على سيدا للجزيرة العربية كلها ويتحكم فى طريقى المواصلات البريطانية الى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى على السواء فيهدد بذلك مصالح بريطانيا الحيوية فى بلاد الشرق .

وعلى الرغم من أن بلدان الجزيرة العربية كانت حينذاك تتمتع بمزايا اقتصادية محدودة ، غير أن أهميتها الاستراتيجية كانت تفوق أهميتها الاقتصادية بكثير . فالبحرين امتازت اقتصاديا بما يستخرج من اللؤلؤ من سواحلها بينما كانت القبائل البدوية فيها لا ترغب فى وجود حكومة منظمة تصاحبها عادة النظم الضرائبية غير أن أهميتها الاستراتيجية كانت تجعل من يسيطر عليها يتحكم فى الخليج العربى . أما بالنسبة للعراق فقد كانت خير معبر الى فارس ومنها الى وسط آسيا (٣) وفيما يتعلق بجنوبى الجزيرة العربية فان أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم فى الطرق البحرية الموصلة بين الشرق والغرب والتأثير فى الحركة الملاحية فى البحر الأحمر غربا والخليج العربى شرقا والمحيط الهندى جنوبا .

لهذا سارع اللورد « بالمرستون » بالكتابة الى القنصل البريطانى فى مصر « الكولونيل كامبل » فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ليقابل محمد على ويخبره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر اليها بعين الرضا فى بريطانيا أو فى الهند (٤) . وأن الموقف يقتضى اجراء مباحثات مباشرة معه لمعرفة حقيقة نواياه (٥) . وقد أكد محمد على للقنصل البريطانى فى مصر بأنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر (٦) ولا يبغي امتداد أملاكه شرقى مخا أو شرقى صنعاء (٧) . كما أنه

Marston, T.E. : Op. cit., p. 55.

(١)

I.O., B. 8. Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and the Egyptian claim to the whole of the Western Shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, 10 March 1874, pp. 4-5.

(٢)

Dodwell, H. : Op. cit., p. 125.

(٣)

F.O., 78/318, Palmerston to Campbell, August 12, 1837.

(٤)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 32.

(٥)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 60.

(٦)

(٧) صلاح البكرى : المصدر السابق ، ص ١٨ .

لا يتطلع الى امتلاك ميناء عدن على الرغم من أن الباب العالى قد طلب منه مرارا الاستيلاء على ذلك الميناء ، غير أنه لم يشأ أن يتخذ أية خطوة من جانبه من شأنها أن تسيء الى علاقاته الطيبة مع حكومة الهند البريطانية . وقد نصت مذكرة بوغوص يوسف بك الى « كامبل » على « أن ينقل الى صاحب السعادة اللورد بالمستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الالى يضع فى حسابانه مصالح بريطانيا العظمى ، وأنه لن يقوم باجراءات توسعية تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور » . ولهذا كتب « كامبل » الى وزارة الخارجية البريطانية يقول أنه لا يعتقد أن محمد على لديه نيات عدوانية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن خارج نطاق البحر الأحمر أو فى شرقى مخا وصنعاء (١) .

وعلى الرغم من تأكيدات محمد على للقنصل البريطانى بعدم قيامه باجراءات توسعية تتعارض مع المصالح البريطانية فقد امتد نفوذه - كما سبق أن أشرت - الى جزيرة كمران المواجهة لميناء اللحية الواقع شمالى الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر ، مما اضطر حاكم بومباى الى أن يطلب موافقة والى مصر على أن يقيم فى تلك الجزيرة محطة للفحم لخدمة السفن البريطانية المارة عبر البحر الأحمر بتزويدها بالوقود ، مع اعترافه الكامل بالحقوق المصرية فى الجزيرة . كما أن « جيمس ماكنزى » قد أوضح فى التقرير الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت اليه ، الانتصارات التى أحرزها محمد على فى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى الحجاز واليمن بحيث أصبح المصريون مسيطرين على مكة والمدينة وينبع وجدة وقنفذة وجيزان واللحية والحديدة ومخا وجزيرة كمران هذا فضلا عن انتصاراته على الساحل الغربى للبحر الأحمر (٢) . وأكد هذا التقرير أن امتلاك محمد على لهذه الأماكن قد أتاح له فرض سيطرته الكاملة على البحر وعلى التجارة العابرة فيه . وكان « ماكنزى » موضوعيا فى تقريره عندما امتدح النظام الجمركى المصرى الذى أدخل فى جدة ومخا ، كما أشاد بالمعاملة الطيبة التى لقيها البريطانيون فى الموانئ التابعة للإدارة المصرية (٣) .

ولا شك أن محمد على وهو يحقق انتصاراته هذه فى منطقة البحر الأحمر كان يحرص على عدم إثارة بريطانيا ضده ، بل أنه كان يؤكد محافظته على المصالح البريطانية حتى أن « مورسبى » Moresby « قائد السفينة البريطانية

FO., 78/3185, Campbell to F.O., 9/23/37. (١)

I.O., B. 8. Confidential Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea, etc., 10th March 1874, pp. 5, 7. (٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 34.

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 52, 53.

F.O., 78/3185, Report of Captain Mackenzie, 6/1/37. (٣)

ذكر « ماكنزى » فى تقريره المفصل الذى أرسله لوزارة الخارجية البريطانية أنه لم يرقط جمركا أكثر تنظيما من ذلك الذى أقامه محمد على فى جده . وكذلك فى مخا .

« بالينورس Palinurus » التي كانت تتجول في البحر الأحمر من السويس الى جدة حينذاك ، قد أبلغ القنصل البريطاني في مصر بأن استيلاء محمد علي على ميناء مخا سيؤدي الى رواج التجارة وأن ذلك الأمر قد ثبت فعلا بعد استيلاء محمد علي على الساحل الغربي للبحر الأحمر (١) . ومع أن محمد علي قد أكد للبريطانيين أن حملته على مخا لن تلحق أى ضرر بالمصالح البريطانية أو بالاتفاقات المعقودة بينهم وبين امام اليمن ، لدرجة أنه كان يبدي استعداده دائما لتقديم كافة التسهيلات اللازمة بما يتفق تماما مع ما تتطلبه المصالح البريطانية (٢) ، فان بريطانيا كانت تؤكد لمحمد علي أنها في غير حاجة الى أن يستولى على عدن بحجة المحافظة على مصالحها ذلك لأنها ترعى أمورها بنفسها وهي كفيلة بذلك (٣) . بل أنه يلاحظ أن بريطانيا كانت تطلب من محمد علي الانسحاب من المناطق التي استولى عليها كلما أمكنها ذلك بوسيلة أو بأخرى ، لتستولى هي عليها أو تفرد - على الأقل - بالنفوذ فيها .

ولهذا حذرت الحكومة البريطانية محمد علي من البقاء في اليمن أو الاستمرار في التوسع عندما أرسل « بالمرستون » الى « كامبل » في الرابع والعشرين من مايو سنة ١٨٣٨ رسالة (٤) يطالبه فيها بإبلاغ والي مصر أن الحكومة البريطانية يسرها أن ترى القوات المصرية تغادر اليمن ، ليتفرغ محمد علي لإنشاء نظام اداري ممتاز في المنطقة التي يحكمها فعلا بدلا من تكريس جهوده وثروات الممالك التي يحكمها في الحملات التوسعية في المناطق المجاورة (٥) .

وفي نفس الوقت كان الساسة البريطانيون على علم تام بأن روسيا القيصرية كانت تريد في ذلك الوقت أن تتقدم لتصل الى البحر المتوسط والى الخليج العربي ، كما كانت تتجه أيضا الى محاولة غزو الهند . وقد رأى بعض هؤلاء الساسة البريطانيين ومن بينهم « اللورد بونسونبي Lord Ponsonby » سفير بريطانيا في الاستانة والقنصل « كامبل » في مصر بأن قوات محمد علي يمكن الاعتماد عليها في صد محاولات التوسع الروسى ، وهي أقدر على ذلك من قوات الباب العالي التركية (٦) . غير أن اللورد « بالمرستون » لم يتقبل وجهات النظر هذه لأنه كان يخشى أن يؤدي الضعف المتزايد للدولة العثمانية الى خطر وقوع الحرب بين القوى الأوروبية التي ستتنافس بطبيعة الحال للسيطرة على المناطق التابعة للعثمانيين في أوروبا وآسيا . كما أن « بالمرستون » لم يرد

Marston, T.E. : Op. cit., p. 45. (١)

I.O., B. 209. Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 2. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 61. (٣)

F.O., 78/342, Palmerston to Campbell, May 24th, 1838. (٤)

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 32, 33. (٥)

F.O., 78/227, Ponsonby to Campbell, May 24, 1833. (٦)

F.O., 78/246, Campbell to Ponsonby, August 21, 1834.

للطريقين الرئيسيين للمواصلات بين بريطانيا والهند ، وهما طريقى الخليج العربى والبحر الأحمر ، أن يخضعا لسيطرة حاكم واحد وهو محمد على . وقد اعتقد « بالمرستون » بأن طموح محمد على كان يتركز فى تكوين امبراطورية تضم كل الممالك التى تتكلم اللغة العربية . ولم يكن « بالمرستون » يرى فى ذلك ضررا فى حد ذاته ، ولكن ذلك سيؤدى الى عزل « تركيا » عن المنطقة وهو الأمر الذى لا يمكنه الموافقة عليه (١) .

على أن « اللورد بالمرستون » وحكومة الهند البريطانية لم يعترضوا على وصول قوات محمد على الى اليمن اذا كان ذلك سيؤدى الى حفظ النظام والى ازدهار التجارة ، ولكنهم اعترضوا بشدة على محمد على عندما أحسوا بأنه يتجه ليحقق طموحه بالسيطرة على عدن غربا وعلى البحرين شرقا . وقد رحبوا بحرص محمد على على الابقاء على علاقته الطيبة معهم خاصة عندما طلب من القنصل البريطانى « كامبل » فى يونيو سنة ١٨٣٣ أفادته عما اذا كانت لدى الحكومة البريطانية معارضة (٢) لسيطرته على اليمن (٣) . غير أن ما ضايق « بالمرستون » فعلا هو أن « محمد على » أرسل قواته الى هناك دون أن ينتظر أية اجابة من حكومة بريطانيا ، وهو ماتؤكد الوثائق البريطانية (٤) .

وقد وجهت حكومة الهند البريطانية الضابط البحرى البريطانى « ستافورد بيتزويرث هينز Commander Stafford Bettesworth Haines » لاجراء عمليات مسح للساحل الجنوبى للجزيرة العربية فى مساحة يبلغ طولها خمسمائة ميل بين باب المندب فى الغرب ورأس مصيعة فى الشرق . وقد قاد القبطان « هينز » سفينة المسح « بالينورس Palinurus » ورافقه فى المهمة فريق ممتاز من الضباط البريطانيين كان من بينهم « ولستد » و « كروتندن » اللذان يعتبران بحق من أوائل الرواد الانجليز لجنوب الجزيرة العربية . والى « ويلستد » بالذات يعود فضل اكتشاف نقش « حصن الغراب » فى « بير على » وهو النقش الذى أثار رغبة العلماء الأوربيين فى العمل على حل رموزه وبالتالى حل الخط المسند الحمرى . وقد استغرقت عمليات المسح السنوات الأولى من العقد الرابع من القرن التاسع عشر بعد أن بدأت فى عام ١٨٣٠ . وقد طلبت حكومة الهند البريطانية من القبطان « هينز » استطلاع حقيقة الموقف على السواحل اليمنية بعد وصول قوات محمد على الى مخا فى سنة ١٨٣٦ . وقد وصل « هينز » الى مخا حيث علم بأن المصريين يقيمون فى كل الموانى اليمنية الهامة المطلة على

Dodwell, H. : Op. cit., p. 123.

(١)

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

F.O., 78/227, Campbell to F.O., June 11, 1833.

(٣)

I.O., B. 209, Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 1.

I.O., B. 209. Confidential, Ibid., p. 2.

(٤)

البحر الأحمر فى ذلك الحين (١) . ولما علم « هينز » بأن محمد على كان يستند فى وجوده باليمن الى الفرمان الذى سبق أن أصدره السلطان العثمانى والمتعلق بتكليفه بالقضاء على الوهابيين ، فقد أوضح هذا الضابط فى مذكرة تاريخية طويلة أن الباب العالى ليس له حق شرعى فى المناطق التابعة لأئمة صنعاء الزيديين الذين آلت اليهم البلاد ثانية بعد جلاء العثمانيين عن بلادهم فى سنة ١٦٣٥ باعتبارهم أصحابها الشرعيين ، مما يفقد محمد على أى شرعية لوجوده فى اليمن حينذاك (٢) .

وعلى أية حال فبينما كانت السفينة « بالينورس » راسية بميناء مخا قام « الدكتور هولتون Dr. Hulton » الضابط الطبيب بالسفينة « كروتندن Cruttenden » الذى سبق أن أشرت اليه ، بعد أن تزيوا بزى عربى ومعهم ستة بغال بالانجاء الى صنعاء فى يوليو سنة ١٨٣٦ . وقد استغرقت رحلتهم ستة أسابيع صعوداً أثناءها حوالى سبعة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحر وتحملوا شدة الحرارة وقسوتها فى هذا الشهر حتى وصلوا الى صنعاء . وقد اخترقوا السهل الساحلى فى تهامة حيث شاهدوا الفلاحين اليمنيين يزرعون أراضيهم ولاحظوا اختلافهم عن قرنائهم فى الجبال الذين كانوا « يحتقرون العمل بالزراعة » . وكان سكان تهامة قد ارتضوا حكم المصريين الذى يتفق ومصالحهم فى المحافظة على الاستقرار فلم يتمردوا عليهم أو يقاوموا حكمهم (٣) .

وقد أوضح « الكابتن جيمس ماكنزى » فى تقريره الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت اليه ، أنه لا يتوقع أن المصريين سيمكنون فى اليمن مدة طويلة مدعى أنهم كانوا مكروهين هناك الى حد بعيد ، وأن العرب أصحاب البلاد الأصليين كانوا يرغبون فى نبيل حريتهم (٤) . على أن هذا رأى مجانب للصواب بالنسبة لسكان تهامة اليمن على وجه الخصوص نظراً لأن نظام الادارة الذى وضع المصريون أساسه فى تلك المنطقة التى استقروا فيها لم تنعم بمثله من قبل وخاصة فى ظل حكم أئمة صنعاء الضعاف الذين لم يكونوا قادرين على المحافظة على الأمن والاستقرار هناك مع وجود الاختلافات المذهبية والمنازعات القبلية المستمرة . ومما يؤكد تقدير اليمنيين لنظام الادارة المصرية ما سبق أن أشرت

Marston, T E. : Op. cit., p. 44.

(١)

I. O., B. 209, Confidential, Abstract of correspondence and memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp. 1, 2.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 34.

(٣)

Journal of an Excursion to Sanaa the Capital of Yemen, by C. R. Cruttenden, Transactions of the Bombay Geographical Society, August 1838 to May 1839, Vol. II, Article I, V.

F. O., 78/3185, Report of Captain Mackenzie, January 6, 1937.

(٤)

اليه من رغبة اليمنيين فى الانضمام الى « الحكومة العربية المصرية » بعد جلاء الترك عن بلادهم فى نهاية الحرب العالمية الأولى (١) .

وعلى أية حال فبعد أن وصل النفوذ المصرى فى الجزيرة العربية الى أقصى مداه فى عهد محمد على وأصبح يهدد المصالح البريطانية فى البحر والخليج العربى ، كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظا على أهم طريقين لمواصلاتها الامبراطورية الى الهند . كما كان عليها أيضا أن تؤمن هذين الطريقين من أية أخطار أجنبية تهدد مصالحها خاصة بعد أن لمست المحاولات المعادية التى قامت بها فرنسا فى هذا المجال ، فضلا عن الدور الذى كانت تقوم به أيضا روسيا القيصرية فى نفس الوقت لمنافسة بريطانيا ، بل وبعد أن ظهرت بالإضافة الى ذلك بوادر التطلع الأمريكى لاحتكار جزء من تجارة الشرق ، وهو ما بدا واضحا بالنسبة لتجساراة البن اليمنى (٢) ، على وجه الخصوص .

على أن احتلال البريطانيين لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ بكل الظروف التى سبقته والحوادث التى صاحبتة - وهو ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل فى الفصل التالى - سيمثل الانطلاقة الفعلية لتنفيذ سياسة البريطانيين الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر بأكملها . ذلك لأن بريطانيا أصبحت تهدف الى تثبيت النفوذ البريطانى فى النقط الهامة عند المدخل الجنوبى لهذا البحر من جهة ، والى تقوية نفوذها فى مصر التى تتحكم فى المدخل الشمالى للبحر الأحمر من جهة أخرى ، هذا فضلا عن مناهضتها المستمرة لأى نفوذ محلى أو أجنبى يشكل خطرا على مصالحها الحيوية فى هذا الممر الملاهى البحرى الهام .

(١) صلاح الدين البكرى اليافعى : المصدر السابق ، ص ١٦ .

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 30, 31.

(٢)

الفصل

الثاني

سبطرة برطمانيا على عدن لحماية مصالحها
في البحر الأحمر في عام ١٨٣٩

استعرضنا فى الفصل السابق الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر منذ مطلع العصور الحديثة وحتى قبيل احتلال البريطانيين لعدن فى سنة ١٨٣٩ • وقد رأينا كيف تعرضت هذه المنطقة لمحاولات الغزو الأوروبى بواسطة البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين ، وكيف واجه أهالى البلاد الأصليون هذه الموجات المتتالية مستعينين بالممالك تارة وبالعثمانيين تارة أخرى • كما أنهم وجدوا أخيرا قوات مصر فى عهد محمد على تحاول أن تقيم نظاما متقدما للإدارة فى بعض الأماكن التى استقرت فيها فى نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر كم منطقة تهامة فى اليمن على مقربة من عدن ، مما جعلهم يستحسنون الارتباط بمصر ويفضلون تبعيتهم لحكومتها ، واستمر موقفهم هذا من المصريين حتى أوائل القرن العشرين على نحو ما أبداه بعض اليمنيين عندما استقلت بلادهم عن الدولة العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى (١) •

على أن بريطانيا التى أصبحت لها مصالح بالغة الأهمية فى الهند كانت تخشى من سيطرة محمد على على طريقى مواصلاتها عبر الخليج العربى والبحر الأحمر على السواء بما يهدد مصالحها الحيوية • ولهذا فقد تصدت بريطانيا لمواجهته وعملت على وقف تطلعاته التى تهدد كيانها الاستعماري فى المنطقة • وفى نفس الوقت أيضا حدث تطور خطير فى صناعة السفن باستخدام السفن البخارية ، مما استلزم توافر محطات لتزويدها بالفحم فى مواقع متوسطة على الطرق الملاحية • هذا فضلا عن ظهور المنافسة التجارية الأمريكية من جهة ، ومنافسة الدول الكبرى من جهة أخرى وخاصة فرنسا وروسيا القيصرية والنمسا التى شكلت فى مجموعها تهديدا للمصالح البريطانية فى منطقة البحر

(١) صلاح الدين البكرى اليابنى : فى جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٦ •

الأحمر • وقد فرض ذلك التهديد على بريطانيا ضرورة التصدي للمواجهة من موقع يمكنها من التحرك وتتوفر فيه كافة المقومات الاقتصادية والاستراتيجية التي تحقق لها مصالحها في المنطقة • وقد رأت بريطانيا أن ذلك الموقع هو ميناء عدن الهام ، بعد أن أكدت تقارير خبرائها صلاحيته وأهميته ، مما جعلها تصمم على السيطرة عليه مهما كلفها الأمر • وسوف نستعرض فيما يلي دوافع البريطانيين المختلفة للسيطرة على عدن مما جعلهم يتبعون كافة أساليب الضغط السياسي والحربي حتى استنفدت أغراضها دون جدوى ، ولم يجدوا أمامهم أخيراً سوى الهجوم على عدن والسيطرة عليها بالقوة على نحو ما حدث فعلاً •

أولاً - دوافع البريطانيين المختلفة للسيطرة على عدن :

كان للبريطانيين دوافع متعددة للسيطرة على عدن في سنة ١٨٣٩ ، وهي دوافع متشابكة ترتبط بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية والقومية لبريطانيا في ذلك الحين • وإذا كنت قد أوضحت في الفصل الأول قلق بريطانيا من سيطرة محمد علي على طريقي مواصلاتها إلى الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر ، الأمر الذي تطلب منها البحث عن مركز يمكنها من التصدي له ووضع حد لتطلعاته ، وأنها اهتمت إلى أن عدن هي أنسب موقع لتحقيق هدفها (١) ، فقد كان هناك دافع آخر يجذب بريطانيا إلى ذلك الميناء الهام وهو استخدامه محطة للفحم لتموين السفن البخارية البريطانية بعد التطور الصناعي الذي نتج عنه استبدال السفن الشراعية بهذا الاختراع الجديد في الملاحة البحرية مما يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال •



فمنذ أدرك البريطانيون أن حياتهم كأمة متقدمة تعتمد أساساً على كفاءتهم البحرية ، فإنهم لم يدخروا وسعاً في جعل بحريتهم أولى البحريات الكبرى في العالم ، وقد نجحوا فعلاً في أن يصبحوا أقوى دولة بحرية منذ أواخر القرن الثامن عشر • وإذا كان أخطر تطور في تاريخ السفن البحرية وفنون بنائها قد حدث في القرن الثامن عشر عندما استخدم الحديد لأول مرة في بنائها فقد أعقب ذلك استخدام البخار في تحريكها بغير اعتماد على الرياح ، الأمر الذي أحدث تغييراً شاملاً في نظام المواصلات البحرية في العالم • إذ بعد أن قام العالم الاسكتلندي « جيمس وات James Watt » باستخدام قوة بخار الماء كقوة دافعة في أواخر القرن الثامن عشر ، واخترعت الآلة البخارية واستخدمت مدة ليست بالقصيرة على البر ، فإن المخترعين قد فكروا في استخدام طاقة البخار لتشغيل آلات السفن التي تحركها في البحر (٢) • ومع نهاية الحروب

F.O., 78/321, Campbell to F.O., 11/1/37.

(١)

Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocean, 1810—1850, pp. 291

(٢)

من السرعة وأقل قدر من التكاليف • وحتى يمكن استخدام السفن البخارية في رحلات طويلة ، فإن الأمر كان يستلزم توفير الموانئ المختلفة للتموين بالفحم والمياه في أماكن عديدة متقاربة على طول الطرق البحرية المعروفة حينذاك (١) •

وكان طريق رأس الرجاء الصالح في مطلع القرن التاسع عشر طريقاً عقيماً لا يساير الثورة الاقتصادية في ظروف زادت فيها العلاقات التجارية والسياسية بين أوروبا والشرق ، وهي تستلزم بالضرورة الاتصال السريع • فقد كانت الرحلة عبر هذا الطريق تستغرق من لندن إلى بومباي نحو أربعة أشهر أو أكثر يلاقى فيها الملاحون أهوالاً من قسوة الجو والبحر • وحتى إذا كان الإبحار طوال هذا الطريق باستخدام السفن البخارية الجديدة فإن الرحلة كانت تستغرق قرابة شهرين بدلاً من أربعة • (٢) على أن ثمة ميزة وحيدة للطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح تتركز في أنه كان طريقاً آمناً من الناحية السياسية •

غير أن حملة بونا بورت على مصر في سنة ١٧٩٨ جعلت بريطانيا تقدر قيمة اتصالها بالهند بالطريق القصير عبر البحر الأحمر (٣) • ولكي تحقق بريطانيا هدفها فقد قررت منحاً مالية كبيرة لتشجيع المحاولات التي تقوم بها الشركات الملاحية لمحاولة تسيير السفن البخارية عبر البحرين المتوسط والأحمر بين الموانئ البريطانية والهند • وكانت حركة الملاحة والتجارة في هذا الطريق قد ضوّل شأنها وكسدت سوقها حتى كادت تنعدم اثر كشف أمريكا واستخدام الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح • وقد قررت حكومة الهند أن تفتنم الفرصة فتحثي هذا الطريق على أن تستخدم في عبوره السفن البخارية (٤) فيبدأ الطريق من غرب أوروبا إلى الإسكندرية ومن رشيد قرب الإسكندرية بطريق النيل إلى القاهرة ثم من القاهرة عبر الصحراء الشرقية بالقوافل إلى السويس ومنها بالبواخر عبر البحر الأحمر وبحر العرب إلى الهند • ولم يكن اتخاذ هذا الخط ليستغرق في ذلك الوقت أكثر من أربعة أسابيع لتتم الرحلة بين غرب أوروبا والهند (٥) •

وقد لعبت الصحافة البريطانية والهندية دوراً هاماً في تزكية الاهتمام

Journal of Indian History, II, Op. cit., p. 174.

(١)

P.P., 1834, No. 478, pp. 1, 75, 115.

(٢)

كان يمكن الوصول من إنجلترا إلى الهند بواسطة السفن الشراعية بعد ١١٣ يوماً ، بينما كان يمكن تحقيق ذلك بواسطة السفن البخارية بعد ٦٤ يوماً فقط ، وذلك عبر طريق رأس الرجاء الصالح •

Graham, G.S. : Op. cit., p. 286.

(٣)

Journal of Indian History, II, Op. cit., pp. 174, 175.

(٤)

(٥) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الاول ، الصادر في القاهرة في ٦

مارس ١٩٦٩ مقال بقلم الاستاذ محمد رفعت بعنوان « سباق بين مصر وبريطانيا على مدن في

عام ١٨٢٨ » ص ٢٠٦

بالطريق الملاحي عبر البحر الأحمر الذي يشكل قناة طبيعية واسعة تمتد للشمال حتى تكاد تلتقى بالبحر المتوسط فيسهل بذلك الاتصال بين القارات الثلاث أوربا وآسيا وأفريقيا (١) . وقد وجدت هذه الدعوة استجابة لدى كثير من الشركات والأفراد الذين بذلوا محاولات عديدة لازالة العقبات التي تعترض وجود خط ملاحي بخارى منتظم بين الهند وبريطانيا عبر البحر الأحمر والمتوسط . غير أن نجاح هذا المشروع كان يتطلب انتظاما في مراحله المختلفة التي تبدأ بالوصول من الهند الى السويس عبر البحر الأحمر ، ثم من السويس الى الاسكندرية برا ، ثم من الاسكندرية عبر البحر المتوسط الى جزيرة مالطة ومنها الى جبل طارق ، ومن جبل طارق حتى الموانئ البريطانية .

بل ان مناقشات كثيرة قد أثرت في مجلس العموم البريطاني حول هذا الموضوع في سنة ١٨٣٤ (٢) على وجه الخصوص وكانت الحركة الداعية من أجل تسيير خط ملاحي بخارى آخذة في النمو حتى تشكلت لجنة في مجلس العموم البريطاني في تلك السنة لرعاية هذا المشروع . وقد أكدت هذه اللجنة الأهمية البالغة التي تعلقها بريطانيا والهند على هذا المشروع خاصة وأنه قد تحقق فعلا في نهري دجلة والفرات وتم استخدام الزوارق البخارية للعبور فيهما لربط البحر المتوسط بالخليج العربي (٣) . وانتهى البحث الى اتفاق على الرأي القائل بأنه وان كان انشاء خط ملاحي بخارى عبر البحر الأحمر وبريطانيا سيحمل دافعي الضرائب من البريطانيين عبئا أكبر الا أن مثل هذه المواصلات السريعة مع الشرق ستحل كثيرا من مشكلات الادارة وتستخدم المصالح البريطانية في الهند . ولهذا قرر المجلس بأنه يجب البدء على وجه السرعة في بحث موضوع انشاء اتصال بحري منتظم بواسطة السفن البخارية بين بريطانيا والهند عبر البحر الأحمر (٤) .

وهكذا اتجهت الحكومة البريطانية الى عمل الترتيبات اللازمة لايجاد خط ملاحي منتظم عبر البحر الأحمر بواسطة السفن البخارية بعد أن لقي هذا الاتجاه تأييدا كافيا لدى عدد كبير من الشركات والأفراد وأقره مجلس العموم البريطاني . (٥) بل ان عددا غير قليل من الشركات الفرنسية أصبحت هي الأخرى لها بواخر بين ميناءى مرسيليا والاسكندرية مما يؤكد أن الفرنسيين أيضا كانوا يهتمون بتنشيط الخط الملاحي الى الشرق عبر البحر الأحمر ويعملون على انتظامه . ولا شك الدول المهتمة بالطريق البحري عبر البحر الأحمر قد ارتبطت

Hoskins, H.L. : Op. cit., (B.R.I.), p. 41. (١)

H.P.D., Subjects of Debates in the House of Commons, 1834. (٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 23. (٣)

Hoskins, H. L. : Op. cit., (B.R.I.), p. 125. (٤)

Journal of the House of Commons, Vol. 89, p. 487. (٥)

Journal of Indian History, 11, Op. cit., p. 175.

منذ ذلك الحين بسياستها في البحر المتوسط وذلك نظرا للرابطة الطبيعية التي تربط بين هذين الطريقين الملاحيين .

وهذا يدعونا الى التساؤل عن مركز بريطانيا في البحر المتوسط الذي أصبح أكثر قوة خاصة بعد الحروب النابليونية . على أننا نجد أن بريطانيا تمكنت من وضع يدها على عدة مواقع استراتيجية هامة في هذا البحر مثل جبل طارق ومالطة مما جعلها تحرص كل الحرص على الاحتفاظ لنفسها بالسيادة البحرية فيه (١) . وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في مواجهة المنافسة البحرية الفرنسية في البحر المتوسط أثناء الحروب النابليونية فإنها كانت تحرص كل الحرص أيضا على ألا تنفذ روسيا هي الأخرى الى البحر الأسود ومنه الى البحر المتوسط . ولذا فقد لقي موقف بريطانيا من الثورة في اليونان نقدا عنيفا من الساسة البريطانيين بعد أن تحطم الأسطول العثماني المصري في موقعة « نصارين » Navarin في سنة ١٨٢٧ ، إذ أنهم اعتبروا أن ما حدث ليس هزيمة للأسطول العثماني المصري فحسب ، بل هزيمة غير مباشرة للأسطول البريطاني ذاته . بل إن أحد الكتاب البريطانيين علق على هذه الموقعة بقوله : إن بريطانيا ساعدت الروس والفرنسيين على تحطيم قوة العثمانيين البحرية في هذه الموقعة ، وهذا بلا شك ليس في مصلحتها لأن روسيا وفرنسا كانتا مصممتين على تخليص اليونانيين من قبضة العثمانيين . وأضاف الى ذلك أنه من المعروف أن كلا الجانبين الروس والفرنسي يبغيان تحطيم قوة العثمانيين لكي يفتح أمامهما الطريق البحري الى الهند (٢) .

ولا شك أن بريطانيا كانت تخشى أن يمتد النفوذ الروسي الى القسطنطينية أو العراق وإيران ، مما يهدد المواصلات البريطانية مع الشرق من طريق آخر (٣) . ومن هنا زاد اهتمام البريطانيين أيضا بالخليج العربي وبالمنطقة المحيطة به (٤) . أما بالنسبة لفرنسا فقد حاولت أن تجد لها منفذا جديدا بعد المواجهة القوية التي واجهتها من اصرار بريطانيا على الاحتفاظ لنفسها بالسيادة البحرية في البحر المتوسط . ولهذا فإن فرنسا دخلت الميدان من باب آخر عندما احتلت الجزائر في سنة ١٨٣٠ (٥) .

ولقد حدث ذلك عندما ادعت فرنسا في سنة ١٨٢٧ أن عدة إهانات قد

(١) A Red Book on Gibraltar, issued by the Spanish Government, Madrid, 1965, pp. 14, 15.

Hoskins, H. L. : Op. cit., (B.R.I.), p. 133. (٢)

I.O., Home Miscellaneous, 84r, Robert Grant's Letter to the President of the Board of Control of the East India Company on 27 February 1838, pp. 155, 156. (٣)

Coupland, R. : East Africa and its Invaders, p. 460. (٤)

١٩٠٤ - ١٨٨٤ : حسن صبحي (دكتور) : التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب ، ١٨٨٤ - ١٩٠٤ (٥)

أصبحت العلم الفرنسي بالجزائر ، مما جعلها تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها واتخذت خطوة حاسمة في سنة ١٨٣٠ بإعدادها اسطولا حربيا لتحطيم الحصون الساحلية في الجزائر تمهيدا لاحتلالها . ولا شك أن هذه الاستعدادات الفرنسية قد أحدثت قلقا شديدا في بريطانيا وأصبحت حساسية البريطانيين شديدة بكل شيء يتعلق بالملاحاة في البحرين المتوسط والأحمر . والدليل على ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت الى سفيرها في باريس تعبر عن قلقها من أن القوة الضخمة التي كانت على وشك الاقلاع ، والتصريحات التي بدت في حديث الملك « شارل » العاشر كان يبدو أنها تدل على أن النية متجهة الى تحطيم قوة الجزائر نهائيا بدلا من تأديبها فحسب . وأشارت وزارة الخارجية البريطانية الى أن هذا الاتجاه المحتمل في بقعة ذات أهمية جغرافية كالجزائر لا يمكن للحكومة البريطانية أن تتجاهله ويحتاج الى تفسير أكثر عن نيات الحكومة الفرنسية الحقيقية . وقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية لسفيرها في باريس عن أملها في أن الاتحاد والتضامن بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يجعل البريطانيين يأملون في الحصول على توضيح موثوق به من الحكومة الفرنسية في مسألة حيوية تمس مصالح الطرفين وقد يتمخض عنها أهم النتائج فيما يختص بالعلاقات التجارية والسياسية بين بلدان البحر المتوسط (١) .

وإذا كان يبدو أن مسألة الجزائر لا تؤثر في المصالح البريطانية المتصلة بالبحر الأحمر والهند تأثيرا مباشرا ، فالحقيقة أن هذه المسألة أدت الى أن تركز بريطانيا اهتمامها بمصالحها في طريق البحر الأحمر ، خاصة وأن فرنسا قد حاولت من قبل أن تطعن المصالح البريطانية ، بالاستيلاء على مصر التي تتحكم في هذا الطريق من الشمال . وقد استطاعت فرنسا أن تضرب ضربة واحدة اقتطعت بها جزءا هاما من الامبراطورية العثمانية ، وأصبحت تحتل مساحة واسعة على جانبي البحر المتوسط تمهيدا لتحويله الى بحيرة فرنسية ، بل انه من جهة أخرى ازداد النشاط الروسي لجعل البحر الأسود بحيرة روسية . الأمر الذي جعل من المحتم على بريطانيا ازاء هذا النشاط الفرنسي والروسي أن تخطو خطوات حاسمة تعيد بها التوازن الدولي الى نصابه .

ولهذا اتجهت بريطانيا الى احياء طريق البحر الأحمر حفاظا على مصالحها مما اضطرها الى أن توثق علاقاتها بالضرورة مع محمد علي الذي يسيطر على الطريق البري من السويس الى الاسكندرية . وقد بعثت بريطانيا اليه في سنة ١٨٢٩ مندوبا من قبلها ليتفق معه على الشروط التي يرتضيها لاستخدام هذا الطريق في نقل السياح والبريد . واهتم محمد علي باحياء هذا الطريق وسلامة اجتيازه لأنه كان ببصيرته التجارية النافذة يقدر مدى نفعه لمصر وللدول الأوروبية وخاصة بريطانيا . فضرب بيد من حديد على العابثين بالأمن من قطاع

الطرق فى المنطقة وشيد النزل على طول الطريق وأقام أبراجا للرقابة وتلقى الرسائل العاجلة . بل ان «محمد على» حفر ترعة المحمودية لتصل بين الاسكندرية والنيل رأسا بدلا من الابحار من رشيد ، كما أنشأ فى سنة ١٨٣٧ مصلحة خاصة تعنى بشئون الطريق البرى وبالبريد .

وقد وقفت الحكومة البريطانية حينذاك حائرة تريد أن تبرم اتفاقا مع محمد على تضمن به استمرار سريان هذه الخدمة لأهم طريق فى مواصلاتها الى الهند ، وحتى تضمن أيضا انتظامه فى أداؤها . وكانت بريطانيا تخشى فى نفس الوقت ان هى أقدمت على إبرام معاهدة مع محمد على أن تغضب الدولة العثمانية نظرا لما ينطوى عليه إبرام المعاهدة من اعتراف باستقلاله . والدليل على ذلك أن وزير خارجية بريطانيا حينذاك « لورد أبردين Lord Aberdeen » كتب الى القنصل البريطانى فى مصر يقول : «لقد كان من أعز أمانى حكومة جلالة الملكة طوال السنين الاخيرة ان تنظم ادارة خاصة ومأمونة لنقل البريد الخاص بالهند . ومع ان الحكومة راضية تمام الرضا عن الطريقة التى تتبع فى ادارة هذه المصلحة من حيث توافر عنصر الأمان ومراعاة الدقة فى مواعيدها ، فاننا لانستطيع ان نفاوض محمد على رأسا ونبرم معه معاهدة رسمية حتى لا يعد هذا نوعا من الاعتراف باستقلال محمد على عن تركيا » (١) .

على أن الحكومة البريطانية رأت تفاديا للخرج وحرصا على علاقتها بالباب العالى أن يتم الاتفاق ليس بينها وبين حكومة محمد على ، وانما بين مدير البريد البريطانى ورئيس مصلحة الطريق البرى المصرى وهو اذ ذاك موظف يدعى عبد الباقي بك . وقد أبرم الاتفاق فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٤٤ على أن تتقاضى المصلحة المصرية أربعين قرشا عن كل رطل انجليزى من البريد ، واننى عشر جنيها عن رحلة الفرد من الاسكندرية الى السويس ، وتسعة جنيها عن الرحلة من القاهرة الى السويس (٢) .

كما أن حكومة الهند البريطانية - أو بالأحرى حكومة بومباى التى كان يهملها انجاز الخط الملاحي التجارى المعتمد على السفن البخارية بين الهند وبريطانيا - قد أبدت اهتماما كبيرا بالبحث عن مراكز ومحطات لتكون مخازن للفحم تمون منها السفن البريطانية العابرة لطريق البحر الأحمر (٣) . وكان حاكم بومباى حينذاك « مونت ستىوارت الفنستون Mountstuart Elphinstone » قد شجع القيام بهذا العمل اقتناعا منه بما سيعود على البريطانيين من فوائد

F.O., Turkey (Egypt) Aberdeen to Barnett, 13 August 1844. (1)

(٢) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الاول ، القاهرة مارس سنة ١٩٦٩
المقال السابق ، ص ٢٠٩ .

F.O., 78/194, Bombay, Main Department, London 2/13/29. (3)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 41.
Journal of Indian History, II, Op. cit., p. 175.

وتوفير للجهد والوقت والمال • وقد ساندته في ذلك التجار البريطانيون والهنود الذين كونوا « لجنة بومباي للملاحة البخارية Bombay Steam Committee » (١) ، كما أيدته أيضا الأعداد المتزايدة من الموظفين والجنود البريطانيين في بومباي وغيرهم ممن طالبوا بتحسين الخدمات من ناحية توصيل البريد والصحف التي كانت تتأخر نتيجة لوصولها عن طريق رأس الرجاء الصالح وبواسطة السفن الشراعية •

غير أنه نظرا لصعوبة الحصول على الأيدي العاملة في عدن حينذاك نتيجة لقلة عدد السكان فضلا عن تراخيهم في القيام بعمليات نقل الفحم (٢) لدرجة استغرقت معها عملية شحن إحدى السفن بمائة وثمانين طنا من الفحم ستة أيام كاملة ، على الرغم من تعهد سلطان لحج وعدن بتقديم المساعدات الممكنة في هذا السبيل ، فقد أدى ذلك إلى اتجاه البريطانيين لاستخدام ميناءي مخا والمكلا اللذين يشكلان المنفذيين الطبيعيين البحرين لمنطقتي تهامة وحضرموت على التوالي ، وذلك لتكونا محطتين ومخزنين لتموين السفن البريطانية البخارية العابرة بكميات الفحم والمياه اللازمة لها (٣) • وكانت وفرة الأيدي العاملة نسبيا في ميناء المكلا اليمنى ، فضلا عن بعد المسافة نسبيا أيضا بين بومباي وعدن عن المسافة بين بومباي والمكلا في وقت كانت فيه السفن البخارية في بداية تطورها الصناعي ، فان ذلك كله كان من العوامل التي أخرجت بصفة مؤقتة التركيز على استخدام عدن كمركز ومحطة ومخزن لتموين البواخر البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها • وهكذا اعتبرت ميناء المكلا في حضرموت هي الميناء الأفضل حينذاك لتحقيق الأهداف البريطانية في هذا السبيل (٤) • خاصة وأن مجلس المديرين المسئول عن شركة الهند الشرقية في لندن The Court of Directors of the E. I. C. يشجع حتى ذلك الوقت استخدام طريق رأس الرجاء الصالح لتفادي التعرض لخطر القبائل العربية عند المرور في مياهاها أو أراضيها ، أو التعرض للأمراض التي كانت منتشرة في بلاد الشرق حينذاك كمرض الكوليرا (٥) •

على أن اهتمام بريطانيا قد تزايد منذ ذلك الحين بالساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية من ناحية امكانية اتخاذ أحد المراكز الواقعة عليه لتكون محطة أو مخزنا للفحم لتزود السفن البريطانية • ولم يفضل البريطانيون اتخاذ موقع على ساحل البحر الأحمر ذاته نظرا للقيود التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على وصول السفن البريطانية والأجنبية بوجه عام إلى الموانئ القريبة من الأماكن

Waterfield, G. : Op. cit., p. ٢٧.

(١)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 64.

(٢)

Graham, G. S. : Op. cit., p. 290.

(٣)

Jacob, H. F. : Kings of Arabia., p. 28.

(٤)

Waterfield, G. : Op. cit., p. ١٧.

(٥)

للإسلامية المقدسة • كما لم يفضل البريطانيون أيضا اتخاذ موقع آخر على الخليج العربي نظرا لأعمال القرصنة التي كانت تقوم بها بعض القبائل العربية مما كان يعرض السفن البريطانية في الخليج لكثير من المخاطر (١) •

وقد بدأ موقع عدن الممتاز في منتصف المسافة بين بومباي والسويس (٢) الى جانب وقوعها على خليجها المتميز بهدوئه والذي يتيح لها امكانية استقبال السفن وتأمينها تأمينا كاملا أثناء القيام بعمليات التفريغ والشحن خلال جميع فصول السنة • وقد أكدت رحلة السفينة البخارية البريطانية « هيلندساي Hugh Lindsay » صلاحية الطريق الملاحي البحري بين بومباي والسويس لرحلات السفن البخارية من ناحية توفير الوقت والجهد والنفقات بشكل ملحوظ (٣) • وكانت هذه السفينة قد أبحرت من بومباي في ٢٠ مارس سنة ١٨٣٠ وهي محملة بالفحم ويقودها الضابط البحري « جون ويلسون Commander John Wilson » فوصلت الى عدن في ٣١ مارس ، ثم وصلت الى السويس في ٢٢ أبريل من نفس السنة • أي أن رحلتها استغرقت ٣٢ يوما و ١٦ ساعة بما فيها فترات الرسو بالموانئ المذكورة ، مما اعتبر نجاحا كافيا لفكرة استخدام السفن البخارية عبر طريق البحر الأحمر ، الذي بدت فيه عدن بكل مميزاتها الطبيعية كميناء ممتاز يقع في منتصف المسافة بين بومباي والسويس (٤) • ولهذا قامت حكومة الهند البريطانية - كما سبق أن أشرت الى ذلك في نهاية الفصل الأول - بتكليف الضابط البحري البريطاني « ستافورد بيتزويرث هينز » (١٨٠٢ - ١٨٦٠) للقيام بعملية مسح جغرافي للساحل الجنوبي للجزيرة العربية • وقد وقع الاختيار على « هينز » نظرا لما عرف عنه من نبوغ ولباقة وحزم أثناء خدمته الطويلة في البحرية الهندية تحت اشراف « سير تشارلز مالكولم Sir Charles Malcolm » الذي كان مسئولاً عن الأسطول الهندي في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٧ - ١٨٣٨ ، وقام أثناءها هذا الأسطول بعمليات المسح الجغرافي للمحيط الهندي وبحار الصين والخليج العربي والبحر الأحمر وسواحل افريقيا وجنوب الجزيرة العربية (٥) •

Hoskins, H. L. : Op. cit., (B.R.I.), pp. 108, 112. (١)

Graham, G. S. : Op. cit., p. 290. (٢)

F. O., 78/202, Barber to F. O. 1/17/34. (٣)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 42.

Journal of Indian History, II, Op. cit., p. 176.

Waterfield, G. : Op. cit., p. 18. (٤)

Low, C. R. : History of the Indian Navy, Vol. II, pp. 68, 94.

Waterfield, G. : Op. cit., p. 19. (٥)

التحق « ستافورد بيتز ويرث هينز » بشركة الهند الشرقية ليتدرب فيها في مطلع شبابه حيث كان يقيم بانجلترا • وقدرشحه « جون إنجليز John Inglis » وهو احدى مديري هذه الشركة ليلتحق بالعمل بها • وقد عين « هينز » بالشركة في شهر ديسمبر سنة ١٨١٧ وأبحر =

وقد أبحر « هينز » على ظهر السفينة « بالينورس Palinurus » في مطلع سنة ١٨٣٤ بناء على هذا التكليف من قبيل حكومة بومباي ، وقام بعملية مسح جغرافي للساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، حيث اعتبر جميع المراكز الواقعة على هذا الساحل (١) ، كما قاس أعماق البحر كافة أجزائه بتلك المنطقة ، ورسم عدة خرائط هامة أوضح عليها أسماء المواقع المختلفة باللغتين العربية والانجليزية (٢) وشمل هذا المسح مسافة خمسمائة ميل تقريبا (٣) وقد مهد هذا العمل العلمي بطبيعة الحال لسيطرة البريطانيين على عدن والمنطقة المحيطة بها خاصة وأن هذا المسح الجغرافي قد ألقت انظار البريطانيين الى مميزات وأهميتها لتحقيق المصالح البريطانية .

على أن مينامى منا والمكلا قد استعملتا كمحطتين لتموين البواخر البريطانية بالفحم عندما كانت هذه البواخر لا يمكنها قطع مسافات طويلة ، وكانت عمليات تزويدها بالفحم اللازم تقتضى وجود محطات متتالية وعلى مسافات متقاربة . ومن هنا فان عدن لم تكن موضع اعتبار الكثيرين كمخزن ومحطة لتزويد السفن بالفحم حتى سنة ١٣٨٠ (٤) . بل ان المكلا فى ذلك الحين كانت تعد الميناء التجارى الرئيسى على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، وكانت أقرب الى بومباي من عدن بمسافة ٢٥٠ ميلا تقريبا (٥) . غير أن بعد

= فى نفس السنة الى الهند على ظهر السفينة البريطانية « ذوق يورك Duke of York » وبالتحافه بالأسطول البحرى فى بومباي أصبح أحد صف ضباط Midshipman تلك السفينة فى شهر مايو سنة ١٨١٨ . وخلال الفترة الأولى من حياة « هينز » فى البحرية الهندية عمل على ظهر السفينة « انتيلوب Antilope » التابعة لشركة الهند الشرقية بين عامى ١٨١٨ و ١٨٢١ وشهد الصراع ضد أعمال القرصنة فى الخليج العربى فى شهر ديسمبر سنة ١٨١٨ . ثم اشترك فى أعمال الكشف والمسح البحرى فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٢١ و ١٨٢٢ حتى عمل على ظهر السفينة « بنارس Benares » فيما بين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٤ ، وعلى ظهر السفينة « الفنستون Elphinstone » فى سنة ١٨٢٥ ثم أصبح مساعدا لمسح بحر Assistant Surveyor فى الخليج العربى فى سنة ١٨٢٦ . وقد رقى الى مرتبة ملازم ثان Second Lieutenant فى شهر ابريل ١٨٢٤ ، فملازم اون Lieutenant فى شهر مارس سنة ١٨٢٧ . فتغيب بحر Commander فى شهر ابريل سنة ١٨٢٥ ، ثم راند بحرى Copain فى شهر أكتوبر سنة ١٨٤١ بعد ان نجح فى عملية احتلال عدن بالقوة والسيطرة عليها .

Graham, G.S. : Op. cit., p. 283. (١)

Simonin, M.L. : La presqu'île d'Aden et la politique anglaise dans les Mers Arabiques, p. 18. (٢)

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 29, 30. (٣)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 291. (٤)

Wilson, J.H. : Facts connected with the Origin and Progress of Steam Communication between India and England, pp. 98, 99. (٥)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 290. (٥)

وصف « هينز » مدينة المكلا موضعا ان عدد سكانها كان يبلغ فى سنة ١٨٣٤ حوالى =

المكلا نسبيا عن الطريق البحري المباشر لم يجعلها أنسب مكان كمحطة لتزويد البواخر بالفحم . وكان ذلك سببا في اتجاه حكومة بومباي لاكتشاف ميزات جزيرة سقطرى التي تبعد عن عدن بمسافة ٥٠٠ ميل تقريبا تجاه الشرق ، كما تبعد عن رأس جورد فوى على الساحل الافريقى الشرقى بمسافة ١٥٠ ميلا تقريبا ، ويبلغ طولها ٨٠ ميلا ، أما عرضها فعشرون ميلا فى المتوسط ، وبها بعض الموانى الصالحة لرسو السفن .

وقد أبحر « هينز » الى ميناء « قشن » الواقع على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية شمالى سقطرى ، وحاول الاتصال بزعماء قبائل المهرة الذين يحكمون هذه الجزيرة حتى يسمحوا له بالقيام بمسح جغرافى لسواحلها . وقد شمل هذا المسح مسافة مائة ميل تقريبا وقام « هينز » بزيارة ميناء « تاما ريدا » وهو الميناء الرئيسى فى جزيرة سقطرى ، وعاد بعد ذلك الى بومباي ليعرض نتائج عمله . وقد كلف « هينز » من قبل حكومة بومباي بالعودة الى جزيرة سقطرى على ظهر السفينة « بالينورس » للتفاوض مع زعماء المهرة من أجل شراء الجزيرة . وقد عرضت حكومة بومباي مبلغ مائة ألف ريال (ماريا تريزا) نظير شراء سقطرى ، غير أن هذا العرض لقي رفضا قاطعا من جانب سلطان المهرة الذى أجاب على « هينز » بقوله : « اسمع يا قبطان هينز . يحق رب العرش لن أفرط فى ذرة من أرض الجزيرة . لقد حباها الله المهريين فقط وسنبقى نتوارثها صغارنا عن كبارنا الى ما شاء الله » . ولهذا فقد اضطر البريطانيون الى أن يحتلوا الجزيرة بالقوة . غير أنهم لاقوا صعوبات كثيرة كما تعرضوا للحمى ولوباء الكوليرا المنتشر هناك حتى مات الكثيرون منهم . أما من بقوا على قيد الحياة فلم يكونوا قادرين على دفن جثث زملائهم نتيجة الهزال والضعف الذى ترتب على اصابتها بالوباء (١) . وقد اضطر البريطانيون ازاء الصعوبات التى واجهوها فى سقطرى الى الجلاء عن الجزيرة فى شهر أبريل سنة ١٨٣٥ (٢) وبذلك انصرف البريطانيون عن هذه الجزيرة وشرعوا فى البحث عن أنسب مكان لجعلوه مخزنا ومحطة لتموين السفن البخارية بالفحم ، فى وقت زاد الاهتمام فيه بالطريق الملاحي عبر البحر الأحمر وبمحاولة استخدام السفن البخارية للملاحة فيه .

حدث ذلك فى الوقت الذى أكد فيه « سير روبرت جرانت Sir Robert Grant » حاكم الهند العام فى أبريل سنة ١٨٣٧ على وجه التحديد أهمية

== ٤٥٠ نسمة من مختلف الجنسيات ؛ وذكر انها مدينة تجارية ممتازة ومينائها صالح لرسو السفن وقد شاهد به قوارب وسفنا كثيرة . كما لاحظ « هينز » وجود تجارة الرقيق فى المكلا على نطاق واسع حينذاك ، وقال انها تعتبر المنفذ الطبيعى لمنطقة حضرموت ، وملتقى التجار من مختلف أرجاء العالم .

Low, C.R. : Op. cit., pp. 75, 76

(١)

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 20, 22.

(٢)

استخدام السفن البخارية في كل من طريقي الخليج العربي والبحر الأحمر الموصلين بين بريطانيا والهند ، وذلك لمواجهة أية ظروف أو معوقات تعترض « أحد هذين الطريقين في وقت من الأوقات » (١) وكان طريق البحر الأحمر الذي يبدأ من السويس بعد عبور الأراضي المصرية هو أسرع الطرق لتوصيل البريد (٢) كما أنه الطريق الذي كان محببا للمسافرين وإن كانت تكاليفه أكثر من تكاليف غيره . إذ كانت قيمة طن الفحم في السويس عشرين جنيها في ذلك الوقت ، ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى أربعة جنيهات فقط للطن الواحد ، خاصة بعد أن تمكن « توماس واجهورن Thomas Waghorn » من الاتفاق مع محمد علي على نقل الفحم على ظهر الجمل من النيل إلى السويس (٣) .

وقد ترتب على ارتفاع أسعار الفحم في بداية الأمر عبر طريق البحر الأحمر أن قام مجلس مديري شركة الهند الشرقية البريطانية بتسيير سفن الشركة عبر طريق رأس الرجاء الصالح مدة خمسة عشر شهرا كاملة . وقد تبين أعضاء المجلس أن استخدام السفن البخارية في طريق رأس الرجاء الصالح يحقق نتائج طيبة للغاية . إذ وجدوا أن رسائلكم التي ترسل في أول ديسمبر من لندن تصل في ٥ فبراير إلى بومباي إذا أرسلت بالسفن البخارية . أما إذا أرسلت بالسفن الشراعية فإنها كانت تصل إلى بومباي في ٢٩ مارس (٤) ومن هنا يبدو الفارق الكبير بين ٦٦ يوما بالسفن البخارية وأكثر من مائة يوم بالسفن الشراعية يمكن أن يستغرقها نقل البريد من لندن إلى بومباي (٥) ولا شك أن هذه المدة ستقصر كثيرا إذا استخدمت السفن البخارية عن طريق عن طريق البحر الأحمر وهو يعتبر أقصر طريق بين لندن وبومباي . ومن هنا أيضا برزت أهمية طريق البحر الأحمر بعد استخدام السفن البخارية وبدأت مميزاته الاقتصادية بوضوح أمام رجال الأعمال والسياسة البريطانيين حينذاك .

ومما أثار اهتمام بريطانيا ودفعها إلى سرعة العمل على تسيير الخط الملاحي البخاري بين الموانئ البريطانية والهند عبر البحر الأحمر أن المنافسة الروسية بدأت واضحة في ذلك الحين عندما استخدم الروس السفن البخارية في نهر الفولجا وبحر قزوين ، كما بدءوا يضغطون على الدولة العثمانية مما أدى إلى فزع الدوائر البريطانية . ولهذا أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لتحمل نصف نفقات الخط الملاحي البخاري إذا دفعت حكومة الهند البريطانية النصف

Waterfield, G. : Op. cit., p. 23.

(١)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 291.

(٢)

P.P., 1837, No. 539, p. 47.

(٣)

Journal of Indian History, II, p 175.

Waterfield, G. : Op. cit., p. 23.

(٤)

I.O., Secret Letters from Bombay, 1st Series, Bombay Government to

(٥)

Secret Committee, April 26, 1837, Vol. 6.

الثاني . كما شجع مجلس المديرين بشركة الهند الشرقية البريطانية تدعيم هذا الخط الملاحي . وقد بنيت عدة سفن بخارية فى بومباى وفى بريطانيا لخدمة حكومة الهند البريطانية ومن بينها الباخرة « أتلانتا Atlanta » التى بنيت فى لندن فى سنة ١٨٢٧ ، والباخرة « بيرينيس Berenice » التى بنى بناؤها فى سنة ١٨٢٧ . وفى صيف نفس السنة تم تنظيم اخدمة البريدية بواسطة السفن البخارية شهريا بين بومباى والسويس بهاتين السفينتين بالاضافة الى سفينة ثالثة (١) هى السفينة « هيلند ساي Hugh Linosay » وقد كان الضابط البحرى البريطانى « هينز » مسئولاً عن قيادة السفينة بالينورس Balinurus » (٢) التى قامت برحلاتها على طول الساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، واستخدمت فى عمليات المسح الجغرافى لتلك المنطقة (٣) .

وتجدر الاشارة الى أن « هينز » قام بزيارة عدن على ظهر السفينة المذكورة ضمن برنامج الرحلات الاستكشافية التى نظمتها حكومة بومباى البريطانية للساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية . وقد ذكر « هينز » أنه على الرغم من ضعف الحركة التجارية فيها أثناء زيارته لها فى شهر مارس سنة ١٨٣٥ فضلا عن قلة عدد سكانها ، فإنه قد أعجب كثيرا بـمميزاتها الطبيعية ، وخاصة رأس عدن البركانية الممتدة تجاه البحر بمينائها الممتازين الصالحين لرسو السفن فى مأمن تام من العواصف والأمواج . وقال « هينز » عن ميناء عدن فى تقرير بعث به لحكومته : « ان هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والامكانات مالا يملكه ميناء آخر فى الجزيرة العربية . وان ازدهار ذلك المرفأ دون شك سيكون من شأنه أن يقضى على ميناء مخا وعلى بقية موانى البحر الأحمر فهو يحتل مركزا تجاريا ممتازا ، ومن المؤكد أنه أنسب الموانى الموجودة فى المنطقة بالنسبة لمواصلات الامبراطورية عبر البحر الأحمر . وهو فى وضعه الحالى صالح لاستقبال البواخر وتموينها فى كل فصول السنة » (٤) .

وقد سبق أن أعجب بهذه المميزات « لورد فالنتيا » الذى زار عدن فى مطلع القرن التاسع عشر واعتبرها « جبل طارق الشرق » (٥) . على أن « هينز » حاول أن يعطى لحكومته أيضا صورة واضحة عن مدينة عدن كما رآها أثناء

Waterfield, G. : Op. cit., p. 24.

(١)

Low, C.R. : Op. cit., pp. 137, 138.

(٢)

ويستعرض فى كتابه هذا نوه الاسطول الهندى البريطانى فى النصف الاول من القرن

التاسع عشر الميلادى .

Graham, G. S. : Op. cit., p. 291.

(٣)

A Brief Sketch containing Historical and Political Information of Aden, (٤)

Aden Records, Vol. III, p. 41.

Lord Valentia : Voyages and Travels to India, Ceylon, the Red Sea, (٥)

Abyssinia and Egypt, 1802—1806, 3 Vols., London, 1809.

تردده عليها وهو يقوم بعمليات مسح الساحل الجنوبي للجزيرة العربية في منتصف العقد الرابع من القرن المذكور . فقد قدر « هينز » تعداد سكان مدينة عدن حينذاك بحوالى ستمائة نسمة كان من بينهم مائتين وخمسين يهوديا يمنيا ، وخمسين آخرين من التجار الهنود ، بينما بقية هذا العدد من العرب المسلمين (١) . وقد شاهد « هينز » في مدينة عدن ما يقرب من تسعين منزلا بنيت من الحجارة ، بينما كان معظم سكان المدينة يقيمون في أكواخ بسيطة بنيت من الخشب والطين .

كما أوضح « هينز » أن السلطان محسن بن فضل بن عبد الكريم العبدلى سلطان لحج وعدن كان يفرض ضرائب باهظة على كل أنواع المتاجر المختلفة مما جعل التجار يهربون من عدن التى تحولت الى قرية بائسة وضعفت فيها حركة التجارة ، ولم يعد يرى هناك من الأجانب سوى ركاب السفن التى كانت تأوى لمينائها الممتاز لتحتوى فيه من أعاصير الرياح الموسمية . وكان يحكم عدن حاكم من قبل السلطان محسن يقوم بجمع الضرائب ، وله مساعدان وحامية من البدو ويبلغ عدد أفرادها بين العشرة والخمسين بدويا تبعا لتطورات الأحوال . وكانت ترسو بالميناء بعض السفن الهندية المتجهة الى ميناء مخا اليمنى لتنقل الملابس القطنية والأرز وكميات قليلة من الحديد والرصاص ، بينما كانت بعض السفن الأخرى - الآتية من بربرة وذيلع على الساحل الأفريقى المواجه - تنقل الأغنام . وفى نفس الوقت كانت هذه السفن تنقل من عدن الرقيق والنحاس والبن ، غير أن الحركة التجارية لم تكن رائجة مزدهرة فى عدن فى ذلك الحين (٢) .

ويبدو أن أحوال عدن منذ مطلع القرن التاسع عشر لم تتغير كثيرا عما أصبحت عليه عندما زارها « هينز » ، فمن خلال الوصف الذى سجله « هنرى سولت Henry Salt » الذى زار عدن أثناء رحلته الى الحبشة فى عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٠ يمكن معرفة أنها كانت المركز الرئيسى لتجارة الصمغ الذى كان يجمعه التجار الصوماليون من الساحل الأفريقى (٣) . وقد ذكر « هنرى سولت » أن السلطان أحمد العبدلى الذى كان يحكم لحج وعدن فى ذلك الحين كان يحرص على توفير الأمن والاستقرار فى المنطقة التى يحكمها مما شجع التجار الهنود والصوماليين وغيرهم على ممارسة التجارة فى بلاده . وقد وافق هذا السلطان على إقامة وكالة بريطانية فى عدن تابعة لشركة الهند الشرقية

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 25, 26.

(١)

Waterfield, G. : Ibid., pp. 26, 27.

(٢)

Bombay Secret Proceedings, Vol. 95, Haines to Rear Admiral Sir Charles Malcolm, March 7, 1838.

Waterfield, G : Op. cit., pp. 27, 28.

(٣)

Salt, H. : A voyage to Abyssinia, in the years 1809-1810, p. 22.

البريطانية ، وعقد مع البريطانيين معاهدة للصدقة والتجارة (١) فى اليوم السادس من سبتمبر سنة ١٨٠٢ (٢) . وقد توفى السلطان أحمد العبدلى فى سنة ١٨٢٧ بعد أن ظل يحكم لحج وعدن قرابة خمسة وثلاثين عاما . وتولى زمام الحكم من بعده السلطان محسن بن فضل العبدلى الذى ورث عنه ثروة طائلة اكتسبها من عوائد التجارة نظرا لأن سلطنة لحج كانت تقع على الطريق التجارى بين مدن اليمن الغنية وبين ميناء عدن المنفذ الطبيعى لها على بحر العرب والمحيط الهندى ، كما أن منطقة لحج كانت تتميز بأنها منطقة زراعية ممتازة فى جنوب اليمن ، وكانت عاصمتها « الحوطة » تقع على بعد ثلاثين ميلا تقريبا فى الاتجاه الشمالى الغربى من عدن فى وسط المنطقة الزراعية الخصبة حيث تصل إليها مجارى ينابيع المياه العذبة التى تنحدر إليها من الجبال المجاورة .

وأثناء زيارة « هينز » لعدن أرسل الى السلطان محسن فى لحج مجموعة من رجال البحرية الهندية البريطانية على رأسهم الملازم « ولستد Lieutenant Wellsted » فاستقبلهم السلطان فى قصره . وقد ذكر « ولستد » أن السلطان بدا له رجلا مسنا ذكيا . غير أن « هينز » الذى رآه بعد ذلك لم يعجب بشخصيته (٣) ، ولكنه على النقيض من ذلك انجذب الى سلطان قبيلة الفضلى ويدعى أحمد بن عبد الله الذى استقبل « هينز » وبعض ضباط البحرية الهندية البريطانية فى مينائه « شقرة » الواقعة على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية شرقى عدن . وقد ذكر « هينز » عن هذا السلطان أنه بدا نحيليا يستخف بمنظره ولكنه كان حازما كما أن جيرانه كانوا يحترمون ويهابونه الى حد كبير . وكان عدد قبيلة الفضلى يبلغ حوالى خمسة عشر ألف نسمة منهم أربعة آلاف رجل يحملون السلاح (٤) . ولا شك أن الأوصاف التى أطلقها « هينز » على حكام منطقة عدن إنما تعبر عن وجهة نظره الخاصة وهى متأثرة الى حد كبير بنزعه الاستعمارية .

أما بالنسبة لمميزات عدن التى بدت « لهينز » عند زيارته لها حينذاك ، فقد جعلته يؤكد لحكومته أنها أفضل مكان بين كل الأماكن التى زارها وأنسب موقع يمكن الاستفادة منه بجعله مخزنا ومحطة لتموين السفن البخارية البريطانية بكميات الفحم والمياه والمؤن اللازمة لها (٥) . وقد اعتبر أن النقص

(١) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن ، أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ١٣٦

(٢) Aitchison, C.M. : Collection of Treaties, Engagements and Sannads, Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, pp. 119, 120.

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

Waterfield, G. : Op. cit., p. 28.

(٣)

Waterfield, G. : Ibid., p. 29.

(٤)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 291.

(٥)

الملحوظ فى الأيدى العاملة بعدن هو أمر يمكن إيجاد الحلول اللازمة له فى أسرع وقت ممكن . وقد لعب التقرير المتحمس الذى أرسله هنز « الى حكومة بومباى دورا خطيرا فى توجيه تلك الحكومة الى التفكير عمليا فى السيطرة على عدن . وقد أوضح « هينز » لحكومته أن عدن تشغل موقعا تجاريا فى غاية الأهمية وأنها ستكون من المدن العظيمة فى الجزيرة العربية (١) . كما أشار « هينز » الى أن موقع عدن الجغرافى فى منتصف الطريق بين بومباى والسويس مفيد للغاية ، فضلا عن أن ميناءها يتميز بأنه آمن وصالح لرسو السفن التى يسهل دخولها اليه ليلا ونهارا ، كما أنه ميناء رحب فسيح بدرجة كافية تمكن السفن الضخمة من الرسو فيه بأمان تام .

بل ان مدينة صنعاء كانت ترتبط بعدن برحلة تستغرق من سبعة الى ثمانية أيام على ظهور الجمال ، على النحو الذى نوه عنه « هينز » فى تقريره لحكومته ، الأمر الذى يجعل الطريق والاتصال التجارى بينهما سهلا . بل ان المناطق التى كان يزرع فيها البن فى ذلك الوقت كانت أقرب لعدن منها الى مخا ، هذا بالإضافة الى أن المدن الغنية فى منطقة حضرموت كانت مفتوحة على مصراعها لكافة أنواع التجارة التى ترد اليها من عدن . وقد أكد « هينز » أيضا أن عدن هى أفضل وأصلح ميناء يتحكم حتى فى الطريق البرى الملازم لطريق البحر الأحمر الملاحة الذى تتحكم فيه أصلا بحكم موقعها المشرف على مدخله الجنوبى . وأخيرا ذكر « هينز » أنه لو أمكن بناء رصيف لرسو السفن فى ميناء عدن الممتاز فإن ذلك سيساعد السفن البريطانية بجميع أحجامها وفى مختلف فصول السنة أن ترسو الى جواره فى أمان تام ، حيث يتوفر لها كل ما تحتاجه من فحم ومياه ومؤن مختلفة .

ولا شك أن تقرير « هينز » قد أحدث فعله فى الدوائر البريطانية مما أدى الى اجتماع لجنة أخرى منبثقة عن مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٨٣٧ للنظر فى انشاء وتأسيس خط ملاحى بخارى بين بريطانيا والهند عبر البحر الأحمر . وقد أشار بعض الخبراء بأقامة محطات ومخازن للفحم فى جزر سوقطرة وبريم وكمران وفى موانى مخا والمكلا وغيرها . غير أن « الكولونيل كامبل » القنصل البريطانى العام فى مصر كتب الى وزارة الخارجية البريطانية فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٧ يؤيد فكرة السيطرة على عدن ويحبذها . وقال « كامبل » فى رسالته أن سيطرة بريطانيا على عدن ستتيح لها فرصة الاستفادة من موقعها الممتاز وامكاناتها الطبيعية لجعلها محطة ومخزنا لتموين السفن البخارية البريطانية بالفحم والمياه والمؤن اللازمة لها لتحقيق فكرة اقامة خط للمواصلات البحرية بين بومباى والسويس عبر البحر الأحمر . كما أن وجود البريطانيين فى عدن سيحول دون امكانية قيام محمد على والى مصر أو غيره بمحاولة مد

فتوحه فيما وراء البحر الأحمر ، كما سيوقف توسعه في الجزيرة العربية بما لا يجعله قادرا على التحكم في طريقى المواصلات البريطانية الى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى . بل ان « كامبل » رأى أيضا أن سيطرة البريطانيين على ميناء عدن يوفر لهم امكانية تحويل تجارة البن اليمنى من ميناء مخا لتتركز فى عدن مما يعطى بريطانيا سيطرة كاملة على هذه التجارة الهامة ويمكنها من تحطيم المنافسة الأمريكية بعد أن أصبح الأمريكيون يحصلون على جزء كبير من هذه التجارة وكادوا يحتكرونها (١) . ولهذا فان سيطرة البريطانيين على عدن فى ذلك الوقت ستحقق لبريطانيا فوائد جمة من زوايا متعددة .

واذا تساءلنا عن الدور الذى لعبه الأمريكيون فى هذا المجال حينئذ فاننا نجد أنهم فى مطلع القرن التاسع عشر كانوا يرسلون سفنهم الى الموانئ اليمنية وخاصة ميناء مخا حيث يحصلون على ثلاثة أرباع اجمالى محصول البن اليمنى الذى يبلغ ثلاثة عشر ألف بالة . وقد أدت منافستهم هذه فى مجال تلك التجارة الى رفع سعر البالة من ٥٦ دولارا (أى حوالى ١١ جنيه استرلينا) الى ٧٥ دولارا (أى حوالى ١٥ جنيه استرلينا) وقد حدث ذلك عندما قام التجار الأمريكيون باستخدام الطريق التجارى الموصل للبحر الأحمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح مع المرور بمحاذاة الساحل الشرقى لافريقيا . وقد وفر ذلك عليهم نفقات النقل التى كانت تحصل عليها شركة الهند الشرقية البريطانية والشركات الفرنسية الأخرى التى اتخذت من جزر « موريشيوس وريونيون Mauritius and Reunion » قواعد لها . وكانت نتيجة ذلك أن احتكر الأمريكيون تجارة البن اليمنى فى مطلع القرن التاسع عشر (٢) .

وفى نفس الوقت كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تحرص كل الحرص على ما تجنيه من أرباح طائلة من التجارة اليمنية بواسطة الأعداد الكبيرة من التجار الهنود فى كل من جدة ومخا والحديدة حتى تمكنت من اقامة وكالة تجارية فى مخا لرعاية مصالحها التجارية . وعندما ضرب الأسطول البريطانى مدينة مخا فى سنة ١٨٢٠ فان البريطانيين كانوا يهدفون من وراء ذلك الى الانتقام للاهانة التى تعرض لها وكيلهم فى مخا حينذاك ، بالإضافة الى اجبار امام صنعاء على تخفيض الضرائب الباهظة التى يفرضها على البضائع المصدرة من الموانئ اليمنية الى الخارج والتى كانت تنقلها السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية . وعلى أية حال فقد خفضت هذه الضرائب الى نسبة ٢/٤٪ وذلك بناء على الاتفاق الذى تم بين امام اليمن وشركة الهند الشرقية البريطانية فى سنة ١٨٢١ (٣) .

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 29, 30.

(١)

Marston, T. E. : Op. cit., p. 31.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 30.

(٣)

على أنه في نفس الوقت كان الأمريكيون وخاصة مواطني « ماساشوسيتس Massachusetts » الذين كانوا يشكلون مجتمعا بحريا نشيطا ، يرسلون سفنهم لتعبر نصف الكرة الأرضية وتصل الى شرق افريقيا والبحر الأحمر وتتجول في المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادي . وكان من أهم نتائج الثورة الأمريكية تدخل الأمريكيين في أسواق التجارة الشرقية التي احتكرها الأوروبيون من قبل لمدة قرنين من الزمان . غير أن هذه الأسواق كانت مغلقة حينذاك بواسطة المحتكرين البريطانيين عن طريق النظام التجاري الذي وضعته شركة الهند الشرقية البريطانية واحتكرت به التجارة الشرقية بوجه عام (١) . وكان الأمريكيون يتنافسون مع التجار الهنود حول بيع الأقمشة القطنية ، كما كانوا يتصيدون الحيتان من المحيط الهندي ويشتركون في تجارة الرقيق والبحور واللبن والصمغ والجلود والعاج ، كما كانوا يجمعون مخلفات الحمام « Guano » من جزر كوريا موريا المواجهة للساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، وذلك قبل قيام الحكومة البريطانية بمحاولتها الفاشلة لأخذ كميات منه لاستخدامها في تسميد الأرض في انجلترا نفسها . وفي سنة ١٨٣٣ عقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أول معاهدة مع سلطان مسقط وزنجبار الذي كانت سفنه تبحر بالتجارة بين بلاد الهند والصين ، وقد عقد السلطان هذه المعاهدة بعد أن تبين الفوائد الجمة التي ستعود عليه من ارتباطه مع التجار الأمريكيين الذين كان لهم دور فعال حينذاك في حركة التجارة الشرقية (٢) .

وقد تبينت شركة الهند الشرقية البريطانية في ذلك الوقت أن الأمريكيين يعتبرون منافسين جادين لها ، فعلى الرغم من بعدهم عن ميدان التجارة في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي فانهم كانوا يحضرون من بلادهم النائية للاشتراك في النشاط التجاري هناك ، وكان من بينهم تاجر على درجة بالغة من الهمة والنشاط مثل التاجر الأمريكي « تشالز ميليت Charles Millet » فقد أبحر هذا التاجر من بلاده بسفينته الشراعية المعروفة باسم « أن Ann » ووصل الى ميناء مخا في ٢٠ يونيو سنة ١٨٢٦ ومعه حمولة ضخمة من البضائع القطنية والمسامير والدخان حيث أفرغ حمولة سفينته لدى التجار الذين كانوا يقومون ببيعها لحسابه حتى يعود اليهم في رحلته . وكان « ميليت » هذا يقوم بشحن سفينته بكميات هائلة من محصول البن اليمني يأخذه معه الى بلاده ثم يعاود رحلاته الى بلاد الشرق بصفة منتظمة . ويعتبر « ميليت » مثالا للتجار الأمريكيين الذين كان لهم دور فعال في التجارة الشرقية في ذلك الحين . ويمكن أن نلمس النشاط التجاري الأمريكي في تلك المنطقة عندما نعرف أنه خلال ثمانية عشر شهرا بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٣٤ وصلت الى زنجبار على الساحل الشرقي لافريقيا ٣٢ سفينة أمريكية في الوقت الذي لم تصل فيه الى هناك سوى سبع

Coupland, R. : Op. cit., (E.A.I.), p. 362.

(١)

Coupland, R. : Ibid., (E.A.I.), p. 365.

(٢)

سفن بريطانية فقط . كما وصلت الى ميناء مخا اليمنى مجموعة كبيرة من تلك السفن الأمريكية لنقل كميات من البن الذى كان يلاقى ترحيبا بالغا وسوقا رائجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك (١) . وهكذا شكل التجار الأمريكيون فى ذلك الوقت المبكر وهو النصف الأول من القرن التاسع عشر منافسة خطيرة للنشاط التجارى لشركة الهند الشرقية البريطانية فى منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى رغم بعد الولايات المتحدة الأمريكية عن البحار الشرقية . وقد وجه ذلك البريطانيين الى ضرورة السيطرة على عدن للاستئثار بتجارة البن اليمنى واحتكار الأسواق الموجودة بمنطقة البحر الأحمر لتحطيم المنافسة الأمريكية بعد أن بدت خطورتها بشكل ملحوظ .

ويرجع بعض المؤرخين أسباب وصول قوات محمد على الى اليمن فى سنة ١٨٣٣ بعد انتصاره على الوهابيين الى رغبته هو الآخر فى السيطرة على تجارة البن اليمنى المربحة حينذاك . ويدللون على ذلك بأنه فرض ضرائب باهظة على التجار التابعين لشركة الهند الشرقية البريطانية بلغت نسبتها ٧٪ فى الوقت الذى كان الأمريكيون يحصلون فيه أيضا على نصف حجم التجارة الموجودة فى الموانئ اليمنية حينذاك (٢) . وقد قام « لورد بالمستون » وزير الخارجية البريطانية بتوجيه تعليماته الى « كامبل » القنصل البريطانى فى مصر فى سنة ١٨٣٧ ليطالب بشكل قاطع من محمد على رفع القيود المفروضة على التجارة البريطانية على وجه السرعة لأن بريطانيا لن تسمح للمصريين بأن يواصلوا تطبيق هذا النظام الذى ينطوى على العداء الكامل للتجارة البريطانية ، وأنه اذا لم ترفع هذه القيود فان الحكومة البريطانية سوف تأخذ فى اعتبارها فوراً اتخاذ كافة الاجراءات التى تضمن المحافظة على « شرف بريطانيا العظمى » وعلى مصالحها التجارية فى منطقة البحر الأحمر (٣) . على أن هذه القيود على البضائع البريطانية قد زالت تماما عقب انسحاب محمد على من اليمن نتيجة لما فرضته عليه السياسة الدولية فى سنة ١٨٤٠ .

ويمكن أن أسوق فى هذا العرض ما ذكره أمين الريحانى الذى قام بزيارة اليمن فى بداية العقد الثالث من القرن الحالى من أن بريطانيا عند بداية استخدام البواخر كانت تفتش عن مكان فى البحر الأحمر أو البحر العربى يصلح لأن يكون مستودعا للفحم لتموين البواخر البريطانية وهى تعبر البحر الأحمر فى طريقها من الهند والىها . فرأى رجال شركة الهند الشرقية البريطانية أن عدن أصلح مكان لهذه الغاية ، وظلوا قرابة عشرين عاما فى مطلع القرن التاسع عشر يحومون حولها ويسعون بالمعاهدات وبالساسة أن يرفعوا فوق قلاعها العلم

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 30, 31.

(١)

Waterfield, G. : Ibid., pp. 31, 32.

(٢)

F.O., 78/318, Palmerston to Campbell, March 1, 1837.

(٣)

البريطاني • وعندما لمس البريطانيون اهتمام المصريين بميناء عدن أثناء وجودهم في اليمن خاصة بعد أن استقر حكمهم في تهامة في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ، فإن البريطانيين قد بذلوا جهودهم لتصفية النفوذ المصري في الجزيرة العربية بأكملها لإبعادهم بصفة خاصة عن ميناء عدن الحيوى (١) •

ويؤكد أمين الريحاني تواطؤ الدولة العثمانية مع البريطانيين حينذاك لتحقيق أغراضهم في السيطرة على ميناء عدن الهام • وقد بدا ذلك عندما لم تكتف الحكومة العثمانية بأن تخول للبريطانيين حق ممارسة الاتجار في كافة أرجاء الدولة العثمانية في حرية تامة ، بل انها لبث بعد ذلك مطلب البريطانيين في جعل عدن مركزاً تجارياً لهم عبر الطرق الموصلة الى الهند ، ولكي تكون مستودعاً للفحم الذي تتزود منه السفن البخارية البريطانية (٢) • ومما يساعد على قبول هذا الرأي أن أهمية عدن بالنسبة للعثمانيين حينذاك كانت ضعيفة نتيجة لبعدها قرابة ألفي ميل عن عاصمة الدولة ووقوعها وراء ثلاثة بحار وفي أقصى جنوب البلاد العربية ولا سيادة حقيقية للدولة فيها • بل انه يبدو أن الصداقة التقليدية بين بريطانيا والدولة العثمانية في ذلك الوقت كإن من شأنها أن تحول دون سطو بريطانيا على عدن وضمها الى أملاكها • ولهذا فإن بريطانيا تترقب حجة تتذرع بها أو سبباً تسوغ به تدخلها في عدن دون أن تبدو أمام العالم منتهكة لوعودها بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وسلامتها ، حتى استغلت حادثة السفينة « دوريا دولت » - التي سأتناولها بالدراسة والتحليل فيما بعد - لتفرض سيطرتها على عدن بالقوة •

ويفيدنا في هذا العرض أيضا قول « سير هيكنبوتام Sir T. Heikanbotham » أحد المقيمين السياسيين في عدن في عهد الاحتلال البريطاني ، الذي يؤكد فيه أن البريطانيين اتجهوا لاحتلال مدينة عدن لأنهم كانوا في أشد الحاجة للسيطرة على هذا الميناء الفريد الممتاز على طريق البحر الأحمر الموصل بين مصر والهند ليكون محطة ومخزناً لتموين السفن البخارية البريطانية بالفحم • ثم يوضح بعد ذلك أن فشل المفاوضات مع سلطان لحج وعدن لتحقيق تلك الغاية حينذاك اضطر بريطانيا الى أن تلجأ لاستخدام القوة لتوجد لنفسها مخرجاً وحلاً لتلك الأزمة (٣) •

وإذا كانت كثير من المصادر المختلفة قد دأبت على أن تقصر الهدف من احتلال بريطانيا لعدن في اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ على حاجة البريطانيين لاتخاذها محطة لتزويد سفنهم بالفحم ، وترجع السبب المباشر

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٣٥٢ •

(٢) أمين الريحاني : نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٣٥٣ •

Heikanbotham, T. : Aden, p. 12

(٣)

لاقتحامها بالقوة على قيام العرب المحليين بنهب السفينة الهندية « دوريا دولت » التي جنحت بالقرب من عدن في اليوم الرابع من يناير سنة ١٨٣٧ ، لأن السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج وعدن رفض أن يقدم ترصية وتعويضا كافيا للبريطانيين فقد لقن درساً قاسياً بغزو بلاده ، فان هذه المصادر بذلك التفسير تحجب عن نفسها كثيراً من الحقائق التي يمكن أن يتبينها من يراقب الأحداث المعاصرة بدقة ، ويراجع الأصول التاريخية والوثائقية المتعلقة بالموضوع . واني في هذا المجال اتفق تماماً مع رأى « الأستاذ جراهام Professor Gerald S. Graham » أستاذ تاريخ الإمبراطورية البريطانية بجامعة لندن في تفسير حقيقة حادثة السفينة المذكورة ، فقد قال أنها حادثة خدمت الأهداف البريطانية خدمة ممتازة ، وأنها من نوع الأحداث التاريخية التي تضع حداً لأي تردد وتفرض الحسم السريع للأمور (١) .

أما بالنسبة للأهداف البريطانية من وراء احتلال عدن فقد كانت متعددة على نحو ما عرضته ، ولم تكن قاصرة فقط على اتخاذ عدن محطة لتزويد السفن البخارية البريطانية بالفحم والمؤن المختلفة . ويؤيد ما عرضته في هذا الصدد بعض فقرات من الخطاب المرسل من « سير روبرت جرانت حاكم بومباي Sir Robert Grant, Governor of Bombay » الى رئيس مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن في اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٨٣٨ والذي جاء فيه : « أن أهمية عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن . إذ أنه يمكن استخدامها كمخزن ومحطة لتموين السفن البخارية طيلة فصول السنة ، كما أنها مركز التقاء ومرفأ ممتاز لرسو السفن التي تعبر طريق البحر الأحمر ، فضلاً عن أنها قاعدة عسكرية قوية بحيث يمكن بالسيطرة عليها أن نحمل ونستفيد من كل تجارة البحر الأحمر والخليج العربى والساحل المصرى المواجه والغنى بمنتجاته . وإذا ما أصبحت عدن ملكاً لنا فأنها كجبل طارق تتميز بحصانتها ومنعتها من البر ومن البحر وعلى السواء . اننى أنظر الى الموضوع بشمول وبعمق أكثر ، فهناك أمتان كبيرتان تتآمران علينا وتودان القضاء على قوتنا في الشرق ، أولهما روسيا وهى تتجه نحونا من خلال ايران ، والثانية فرنسا وهى آتية من خلال مصر . وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم علينا أن نقيم مراكز دفاعية متقدمة فيما وراء نطاق حدودنا » (٢) .

وقد تحدث بعض الكتاب الغربيين عن مخاوف بريطانيا من أية مجهودات أوربية أو مصرية تقف في وجه احتلالها لعدن حينذاك ، ووصف أحدهم وهو « مارستون Marston » هذه المجهودات بقوله « أنها مؤامرات كانت تدبر

Graham, G. S. : Op. cit., p. 293.

(١)

I. O., Home Miscellaneous, 841, Robert Grant's letter to the President of the Board of Control of the East India Company on 27 Feb. 1838, pp. 155, 156.

(٢)

ضد اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن ، وكان هذا المشروع الاستعماري هو حق
للبريطانيين ، مع أن « مارستن » قد أثبت من خلال بحثه أن الأسلوب البريطاني
الذي اتبع لاحتلال عدن كان مليئا بالتآمر على سلطان لحج وعدن بطريقة تفوق
أي « تآمر » مضاد لما أشار اليه على النحو الذي سنوضحه فيما بعد . على أنه
كان يستند في قوله هذا إلى الاعتقاد الذي كان سائدا لدى بعض المسؤولين
البريطانيين أمثال « كامبل » قنصل بريطانيا في مصر حينذاك « بأن وكلاء ثلاث
قوى أوربية كبيرة وهي فرنسا وروسيا والنمسا كانوا سوف يتآمرون ضد
الاحتلال البريطاني لعدن » (١)

بل أن الأستاذ « جراهام » يؤكد أن البريطانيين كانوا في حاجة إلى
« مألظة » جديدة أخرى في الشرق الأوسط وليس مجرد « محطة لحزن الفحم
أو رصيف لترميم وتموين السفن » . أنهم كانوا في حاجة إلى قاعدة تأوي إليها
سفنهم لتكون على أهبة الاستعداد التام وعلى مقربة من ساحة الصراع إذا ما قامت
أزمة تندر بالحاق الضرر بمصالح بريطانيا وبتجاريتها الشرقية » (٢) .

ويستطرد الأستاذ « جراهام » ملقيا مزيدا من الضوء على هذا الموضوع
فيقول : « انه من غير المحتمل أن يكون قد اتخذ قرار الاستيلاء على عدن لمجرد
الحاجة إلى محطة للفحم . ان القيم التجارية والحربية متشابكة فيما بينها ومن
الصعب الفصل بين احتلال عدن وبين سياسات الامبريالية التجارية . فمن
الحقيقي أن عدن كانت محطة مهمة لتموين السفن بالوقود ونقطة تجمع في
الشرق الأوسط ، غير أنها تستمد أهميتها العظمى من موقعها الجغرافي كقاعدة
للمعاملات البحرية . ان تجارة بريطانيا الخارجية في حاجة إلى خط مواصلات
مضمون وذاك بدوره يعتمد على وجود قواعد ساحلية يحسن اختيارها ويقوم
بحراستها الأسطول الملكي البريطاني الضخم . ان عدن تتبوأ محورا حيويا على
طريق البحر الأحمر المؤدى إلى الهند ، وقد أرادت بريطانيا بسبب صلاحيتها
كمحطة وكقاعدة عسكرية وان كانت قد أرادت بصورة رئيسية من أجل منع
أي قوى أخرى من السيطرة على تلك المنطقة الاستراتيجية الحيوية » (٣) .

وهكذا تتضح معالم الحقيقة التي تؤكد أنه ليس من المقبول أن يقرر
البريطانيون الاستيلاء على عدن لتحقيق هدف بسيط واحد هو اتخاذها محطة
لتموين السفن البريطانية بالفحم والمؤن اللازمة ، بل ان هذا القرار اتخذ بناء

Marston, T. E. : Op. cit., p. 58.

(١)

Graham, G. S. : Op. cit., pp. 304, 305.

(٢)

Graham, G. S. : Ibid., pp. 301, 306.

(٣)

على احتياجات اقتصادية واستراتيجية وقومية أبعد مدى . ومن غير الممكن أن نفصل رغبة البريطانيين في السيطرة على عدن عن الاتجاهات المعروفة لسياستهم الاستعمارية في البحار الشرقية بوجه عام .

من هذا العرض نتبين أن بريطانيا لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية والقومية وجدت لزاما عليها أن تفرض سيطرتها على عدن بعد أن أكدت تقارير خبراءها من رجال البحرية الهندية البريطانية ، وتقارير قناصلها في بلاد الشرق ، والرغبة الملحة لدى حكومة الهند البريطانية ، ضرورة السيطرة على هذا الميناء الحيوى الهام . وكانت، ودافعها لتلخص في استخدام عدن محطة لتموين السفن البريطانية بالفحم والمياه والمؤن اللازمة ، واتخاذ عدن مراكز لوقف توسع محمد علي وتصفية نفوذه في الجزيرة العربية حتى لا يهدد طريقى مواصلاتها الى الهند عبر الخليج العربى والبحر الأحمر . ثم الاستحواز على التجارة اليمنية بوجه عام ، واحتكار تجارة البن اليمنى المربحة بوجه خاص ، وتحطيم المنافسة الأمريكية بعد أن بدت خطورتها . وأخيرا اتخاذ عدن قاعدة دفاعية (١) أمامية فيما وراء نطاق حدودها لمواجهة المنافسة الضارية من قبل روسيا القيصرية التى كانت تسعى للوثوب على المصالح البريطانية عبر ايران ، ومن قبل فرنسا التى كانت تتسلل لتحقيق غاياتها بضرب بريطانيا فى الشرق عبر مصر ، هذا فضلا عن الدور الذى كانت تلعبه النمسا أيضا فى ذلك الحين على نحو ما ورد بتصريحات بعض المسئولين البريطانيين (٢) . ولهذا فلم يكن أمام بريطانيا بدا من الاسراع للسيطرة على عدن التى ستحقق عن طريقها كل هذه الأهداف التى تتعلق بالمصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية والقومية فى بلاد الشرق فى ذلك الحين .

ثانيا - التمهيد للسيطرة على عدن بالضغط السياسى والحربى .

بعد أن تبينا دوافع البريطانيين المختلفة للسيطرة على عدن ، فأننا سنحاول تتبع سير الحوادث التى أدت فى النهاية الى هجوم البريطانيين عليها واحتلالها بالقوة فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ . وقد سبق هذا الهجوم تمهيد البريطانيين للسيطرة على عدن باتباع أساليب الضغط السياسى فى بداية الأمر . ولما استنفدت هذه الأساليب أغراضها دون جدوى فقد اتبع البريطانيون أساليب الضغط الحربى . غير أنها هى الأخرى لم تحقق لهم غايتهم مما اضطرتهم أخيرا الى الهجوم على عدن وفرض سيطرتهم عليها بالقوة . وسوف نستعرض فيما يلى أساليب الضغط السياسى التى اتبعتها

Graham, G. S. : Ibid., pp. 301, 306.

(١)

Marston, T E. : Op. cit., p. 57.

(٢)

بريطانيا للتمهيد لفرض سيطرتها على عدن تحقيقا لمصالحها الحيوية في منطقة البحر الأحمر .

اتباع البريطانيين لأساليب الضغط السياسي :

بدأ تمهيد البريطانيين للسيطرة على عدن باتباع أساليب الضغط السياسي وذلك باستغلالهم لحادثة جنوح السفينة الهندية « دوريا دولت Duria Dowlat » التي كانت ترفع العلم البريطاني على بعد حوالي ستة أميال شرقي عدن في صباح اليوم الرابع من يناير سنة ١٨٣٧ . وقد اشتمل كتاب « بلايفير R.L. Playfair » الصادر في سنة ١٨٥٩ على أول عرض رسمي لتلك الحادثة فكان أول كتاب تاريخي يتناول هذا الموضوع (١) .

أما عن السفينة « دوريا دولت » فهي سفينة شراعية (٢) تبلغ حمولتها ٢٢٥ طنا وتمتلكها سيدة هندية من مدينة مدراس (٣) هي السيدة « البيجوم أحمد أم النساء » ابنة أخت حاكم مقاطعة « الكارناتيك » الهندية ، كما أن ناخودا السفينة هو مواطن هندي يدعى سيد نور الدين . وقد شحنت هذه السفينة بمعرفة التاجر العربي فريد أنسوف (٤) في اليوم العاشر من ديسمبر سنة ١٨٣٦ ، ثم أبحرت من ميناء كلكتا الهندي في اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر . ولم يكن للسفينة سوى الناخودا المذكور بالإضافة لرئيس الشحن ، أما بقية طاقمها فيتكون من اثنين من الضباط واثنين وعشرين من البحارة . وكان على ظهر السفينة عشرة مسافرين قديموا لأداء فريضة الحج نظرا لأن السفينة كانت متجهة الى ميناء جدة . وقد مرت السفينة بميناء « ألبى Aleppee » بناء على تعليمات رئيس الشحن حيث أضيفت الى حمولتها بضائع أخرى . كما ركبها مسافرون جدد بلغ عددهم سبعة عشر فردا كان من بينهم بعض السيدات . ثم توقفت السفينة أيضا في ميناء « قشن » اليمني حيث شحنت بكميات أخرى من البضائع مما جعل حمولتها تزيد كثيرا عن الحد المقرر لها .

وأخيرا أبحرت السفينة متجهة الى ميناء جدة ، غير أنها جنحت الى ساحل « أبين » على بعد ستة أميال شرقي عدن وارتطمت بصخور الساحل في الساعة الثالثة من صبيحة اليوم الرابع من يناير-١٨٣٧ . ولم يتمكن أفراد طاقمها من انقاذها ، بل انهم هربوا في أحد زوارق الانقاذ ، ولكنهم غرقوا جميعا . وقد

Playfair, R.L. : A History of Arabia Felix or Yemen, p. 161. (١)

Hoskins, H.L. : Op. cit., (B.R.I.), p. 197. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 56. (٣)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 9, Affidavit of Sayed Nouradeen, (٤)
1st August, 1837, p. 11.

علمت حكومة بومباي بهذا الحادث (١) عن طريق وكيلها في مخا ، وهو أحد اليمينيين من سكان هذا الثغر ، وذلك بعد أن نما الى علمه تفاصيل ما حدث (٢) .

وقد تضاربت الأقوال حول ما حدث للسفينة « دوريا دولت » بعد جنوحها . فالوثائق البريطانية (٣) تروى أن قاربين عدينيين صغيرين اقتربا من السفينة بعد ظهر يوم جنوحها ، وصعد من فيهما الى سطحها حيث نهبا ما وجدوه مع ركايبها . ثم كرروا فعلتهم في اليوم التالي ، ورفضوا تقديم أية مساعدات لانقاذ الركاب بعد أن امتلأت سفينتهم بالمياه ، مما اضطرهم الى أن يلوذوا بسطحها .

على أن ركاب السفينة قد حاولوا الوصول الى الساحل بصنع وسيلة للوصول من ألواح الخشب المتناثرة . غير أن بعض الأعراب هاجموهم وأهانوهم ولم ينقذهم من أيديهم سوى سيد يمني من آل العيدروس (٤) وهم من رجالات عدن المرموقين في ذلك الحين ، فأحضرهم في قارب الى ميناء عدن وقدم لهم طعاما وثيابا (٥) .

وقد مكث ركاب السفينة في عدن خمسة عشر يوما شاهدا أثناءها حمولة سفينتهم وقد نقلت الى جمر ك المدينة ، وأخذ السلطان ثلثيها ، بينما استولى آخرون على الثلث الباقي ، كما استأثر السلطان لنفسه أيضا ببقية محتويات السفينة . ولهذا فقد حرص السلطان على عدم وصول أية شكوى تدنيه لدى حكومة الهند ، وأجبر سيد نور الدين ناخودا السفينة الغارقة على التعهد كتابة بعدم رفع شكواه للحكومة البريطانية . وقد فعل نور الدين ذلك حماية لنفسه ولبقية الركاب الذين سمح لهم بالتوجه على ظهر قارب عربي صغير الى ميناء مخا (٦) حيث لجأوا لوكيل شركة الهند الشرقية البريطانية وأطلعوه على ما حدث ويقال أنه هو الآخر لم يحسن استقبالهم (٧) .

وبعد أن مكث ركاب السفينة « دوريا دولت » ثلاثة وعشرين يوما في مخا أبحروا الى جده على أمل اللحاق باحدى سفن الشركة لتعود بهم الى بومباي . وعندما لم يتحقق أملهم عادوا ثانية الى مخا على ظهر سفينة هندية حيث وجدوا

(١) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٩ ، المقال

السابق ، ص ٢١٢ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 31.

(٢)

I.O., B.P.S.C., Superintendent of Indian Navy to Bombay 7/21/37.

(٣)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 9. Affidavit of Sayed Nouradeen, 1

(٤)

August, 1837 pp. 10, 13.

(٥) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 4. Statement of Facts relative to the loss of the ship of Doria Dowlut, with the signatures of the Nakhooda and others (without date), p. 7.

(٦)

(٧) احمد فضل بن علي محسن العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

سفينتين تابعتين للشركة هما « كوت وبالينورس Coote and Balinurus » فاستقلوا السفينة الأخيرة حيث أطلعوا قبطانها « هينز » على ما حدث لهم (١) . وتم نقلهم بعد ذلك الى بومباي .

وكان الضابط البحري « هينز » قد تبين في شهر أبريل سنة ١٨٣٧ أن البضائع التي أخذت من السفينة « دوريا دولت » تباع في أسواق عدن (٢) بأقل من ثلث قيمتها . ولهذا فانه قام باخطار سلطان لحج وعدن بضرورة المحافظة على تلك البضائع حتى يتم الاتفاق بشأنها مع السلطات البريطانية في الهند ، خاصة وأنها لابد أن تطلب منه تقريراً عما حدث للسفينة الهندية الجانحة ولركابها . ولم يقبل « هينز » الدعوة التي وجهت اليه من السلطان محسن لزيارته في لحج لمعرفة تفاصيل ما حدث ، وأصر على ضرورة إعادة تلك البضائع المنهوبة الى أصحابها .

وقد أثرت آراء متناقضة حول الأسباب التي أدت الى غرق السفينة « دوريا دولت » . فقد قيل أن البريطانيين عمدوا الى تدبير جنوح السفينة بالقرب من عدن (٣) ، في منطقة يسكنها البدو الفقراء لاغرائهم على نهبها ليكون ذلك سبباً يتذرعون به لفرض سيطرتهم على هذا الميناء (٤) . كما ظهر رأى آخر يقول - مستنداً الى الوثائق البريطانية - (٥) بأنه كانت هناك مؤامرة بين ناخودا السفينة ورئيس الشحن بها حتى يقوم الأخير بشحنها بحمولة تزيد كثيراً عن طاقتها حتى تجنح الى الساحل وتعرض حمولتها للغرق . وأن السبب في ذلك هو أن صاحب البضائع التي كانت تحملها السفينة كان قد أمن عليها بمبلغ يفوق بكثير قيمتها الأصلية وأنه كان يريد أن يحصل على قيمة التأمين ، (٦) ويعطى لشريكه نصيبهما . وان كان يتعارض مع الرأى الأخير احتمال اقدام ناخودا السفينة ورئيس الشحن على المغامرة باغراق السفينة وهي مصدر رزقهما .

ومن هنا فاننا نرجح الرأى القائل بأن جنوح السفينة قد حدث دون تدبير أو افتعال وان ما تعرضت له كان نتيجة لسوء تقدير بخارتها وثقل حمولتها من جهة ، وإلى فعل العوامل الجغرافية من هبوب الرياح واحتدام الأمواج

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 1, The Superintendent of the Indian Navy to the Governor of Bombay 31 July 1837, p. 5.

Jacob, h.f. : Op. cit., p. 31.

(٢)

(٣) قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني وممرتنا العربية في جنوب اليمن

(عدن والإمارات) ، ص ١١ .

(٤) حمزة على إبراهيم نعمان : المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٥) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 3, Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 6 July 1837, p. 6.

Watfield G. : Op. cit., p. 39.

(٦)

Foster, L. : Landscape with Arabs, pp. 18, 19.

وارتطام السفينة بصخور الساحل القريب من عدن من ناحية أخرى (١) . ومثل هذه الحادثة غير مستغربة ، بل كثيرا ما تحدث مثيلاتها في هذه المياه عند الساحل الجنوبي للجزيرة العربية والساحل الشرقي لأفريقيا . غير أن السلطات البريطانية في الهند وجدت في هذه الحادثة فرصتها الذهبية فاستغلتها استغلالا فاحشا لكي تتمكن من تحقيق مآربها وتنفيذ مخططاتها للسيطرة على عدن بعد أن تبينت أهميتها الحيوية للمصالح البريطانية (٢) .

ويهمنا في هذا المقام أن نؤكد بأن نهب الأعراب للسفينة الجانحة « دوريا دولت » لم يكن ليبرر لبريطانيا على الإطلاق أن تفكر في احتلال عدن، خاصة وأنها سنجدها أن سلطانها قد وافق على دفع الجزء الأكبر من قيمة التعويض الذي طلب منه عن البضائع المنهوبة كما أنه تعهد بدفع الباقي أيضا . كما سبق أن وقعت حوادث نهب مماثلة لبعض السفن البريطانية على سواحل الصومال المواجهة لعدن في تلك الفترة ، ومع ذلك لم يتخذ البريطانيون منها ذريعة لاحتلال بلاد الصومال كما فعلوا بالنسبة لعدن . وكل ما قام به البريطانيون حينذاك هو أنهم ارتبطوا بمعاهدات مع الصوماليين بأن لا تتكرر عمليات النهب ، وتعهد الصوماليون بحماية أرواح البحارة وشحنات السفن الجانحة . وقد عقدت أولى هذه المعاهدات في سنة ١٨٣٧ بين « الكابتن بريمر Captain Bremer وزميله « تمار Tamar » وبين شيوخ قبيلة « حبر أول Habr Awal » ، وذلك عقب حادثة جنوح السفينة البريطانية « ماريان Marianne » وقتل بحارتها على مقربة من ميناء بربرة على الساحل الصومالي (٣) .

وعلى أية حال فإن البريطانيين لكي يحققوا ما كانوا يهدفون إليه من وراء تلك الحادثة - رغم الاعتبارات التي أوضحنها - فقد طالبوا السلطان محسن العبدلي سلطان لحج وعدن بأرجاع البضائع المنهوبة من السفينة الجانحة ، وتقديم تعويض عما لحق بها وبركابها . وقد رأى البريطانيون أن ذلك لن يتم إلا بالضغط على السلطان لاستخلاص التعويض منه وحسم الأمور (٤) ، وذلك على النحو الذي بدا واضحا في مذكرة حاكم بومباي المؤرخة في ١٤ أغسطس سنة ١٨٣٧ بشأن حادثة السفينة ، وجاء فيها : « ان الاعتداء الشائن الذي ارتكبه سلطات عدن ضد الأشخاص والممتلكات في سفينة تحمل العلم البريطاني وتتمتع بالحماية البريطانية ، يحتاج الى اهتمام سريع واجراءات حاسمة » (٥) .

(١) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر في البحر الأحمر ، ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ،

ص ٩٨ .

Touval, Saadia : Somali Nationalism, Ph.D. Thesis, Harvard, 1963, pp. 32, 33. (٣)

I.O., B.P.S.C., Minute by Governor 8/14/37. (٤)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 12, Minute by the Governor of Bombay, subscribed by the Commander in Chief, 14 August, 1834, p. 16. (٥)

بل ان اصرار البريطانيين على استغلال هذه الحادثة للسيطرة على عدن (١) وهو الهدف الاساسى من هذا التحايل ، قد بدا واضحا فى التقرير المرسى من « سير روبرت جرانت Sir Robert Grant » حاكم بومباى الى حاكم الهند العام حينذاك ، وجاء فيه : « ان انشاء خط مواصلات بخارى يخترق البحر الاحمر مرة فى الشهر يحتم علينا العمل على تدبير محطة خاصة بنا على ساحل بلاد العرب ، وأن ما وجه الى العلم البريطانى من اهانة فى عدن جعلنى أقرر دون ريب وبلا تردد أنه يجب علينا أن نضع أيدينا على ميناء عدن » (٢) وقد أرسل حاكم بومباى هذا التقرير ليكون برمته بين يدي حاكم الهند العام فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٣٧ (٣) .

ولا شك أن اصرار البريطانيين على احتلال عدن يؤكد تقديرهم لمميزاتها الطبيعية وحصانتها كما يشير الى ذلك نفس التقرير اذ جاء به : « ان رأس عدن الممتدة فى البحر تشكل مرتفعا صخريا يمكن اعتباره كجزيرة لا تتصل بالأرض الداخلية الا عن طريق شقة ضيقة من الأرض على هيئة شريط رفيع تغمره المياه خلال فترة طويلة من السنة ، ويمكن لعدد قليل من الرجال أن يحافظوا عليه ضد أى هجوم . أما مدينة عدن نفسها فهى محاطة بالجبال وتكفى للدفاع عنها قوة صغيرة . وفى مواجهة جزيرة طولها ١٢٠٠ ياردة وعرضها ١٧٠٠ ياردة وارتفاعها حوالى ٤٣٠ قدما ، ويمكن بناء استحكامات للقوات العسكرية عليها » ، ويقصد حاكم بومباى بذلك جزيرة صيرة التى تحرس الجانب الشرقى لشبه جزيرة عدن وتشرف على الميناء الشرقى (٤) .

ويستطرد حاكم بومباى فى تقريره الذى بعث به الى الحاكم العام للهند موضعا مزايا عدن من زوايا متعددة ، فقد جاء به « وتمتاز مياه الشرب فى عدن بأنها جيدة ، ومناخها صحى ، وتدل الآثار وبقايا الخزانات المتسعة الموجودة بها (٥) على أنها كانت منذ القدم مدينة ذات أهمية عظيمة . ويمكن لميناء عدن اذا نظمت ادارته أن يصبح ميناء هاما لتصدير حاصلات بلاد العرب من بن وصمغ وتوابل ، كما يمكن من هذا الميناء التحكم فى الطريق البحرى التجارى الذى تعبر من خلاله المنتجات البريطانية والهندية ، فضلا عن كونه

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 51, The Secretary to the Bombay Government to the Secretary to the Government of India, 15 September 1837, p. 18.

(٢) F.O., Bombay Government to the Governor General, 23, September, 1837.

(٣) Marston, T.E. : Op. cit., p. 56.

(٤) P.P. 1839, No. 268, Minute by Governor 9/23/37, pp. 18, 19. Also in

B.P., S.C., 1837.

(٥) تسمى هذه الخزانات حاليا « بصهاريج الطويلة » وتقع فى حى « كبرى » بمدينة عدن ، ويرجح أن الحميريين هم الذين أقاموا هذه الصهاريج فى بداية القرن الاول الميلادى ، وقد قمت بإبرارها أثناء وجودى فى عدن .

مركزا للتبادل التجاري بين المناطق الغنية في اليمن وحضرموت ، كما تعد ميناء عدن سوقا رائجة تتجمع فيها البضائع الواردة من الساحل الشرقي لافريقيا . أما من ناحية صلاحية عدن لتكون مخزنا ومحطة للفحم فانه لا يوجد على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية مركز أكثر ملاءمة منها لتحقيق هذا الغرض ، وذلك نظرا لوقوعها في منتصف المسافة بين بومباي والسويس ، ويمكن للبواخر أن تدخل الميناء حتى أثناء الليل وان تفرغ شحنتها في أمان تام، ثم تتزود بحاجتها من الفحم والماء (١) .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن الحاكم العام للهند حينذاك كان مشغولا عن عدن نتيجة لاهتمامه الزائد بصدد مطامع روسيا القيصرية واتخاذ الحيلة ضد مهاجمتها لافغانستان . لذلك كان رده مشبها لجهود حاكم بومباي ، اذ بعث اليه يلفت نظره الى أنه لا يصح له أن يتخذ من مجرد الإهانة مبررا للاستحواذ على ميناء عدن ، واستطرد في خطابه يقول : « وحتى اذا اعتبرنا تلك الحادثة كافية لتبرير غزو عدن فأننا بذلك نعرض أنفسنا لمشاكل واصطدامات مع المصريين ومع القوى الغربية الأخرى في المنطقة » (٢) . ثم اختتم الحاكم العام للهند خطابه هذا بأن أسدى النصيحة لحاكم بومباي بمطالبة سلطان الحج وعدن بتقديم الترضية اللازمة ، وببذل الجهد بعد ذلك للاتفاق معه على اتخاذ الميناء مخزنا للفحم ومحطة للسفن البريطانية العابرة (٣) .

وبناء على ذلك سارع حاكم بومباي « سير روبرت جرانث » بارسال الضابط البحري « هينز » الى عدن على ظهر السفينة البخارية « برنيس Berenice » ليطالب سلطانها بتقديم الترضية الكافية ثم يفاوضه بعد ذلك في موضوع إنشاء محطة للفحم بالميناء (٤) . وقد وصل هينز الى عدن في يناير سنة ١٨٣٨ وكان يحمل معه هدايا من الحاكم العام للهند قدمها للسلطان . وقد رد السلطان على هديته بأن بعث اليه بعدد من الابقار والاغنام . ثم بدأ « هينز » يفاوض السلطان في موضوعين أولهما تسليم المتبقى من شحنة السفينة الجائحة ، وثانيهما دفع التعويض الذي ترتضيه حكومة الهند عما تعرضت له السفينة وركابها من نهب واساءة (٥) .

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 16, Minute by the Governor of Bombay (1)
23 September 1837, p. 18.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 57.

F.O., The Governor General to the Governor of Bombay, 15 October, 1837. (2)

I.O., B.P.S.C., 1837, Secretary to the Government of India to Bombay, 10/16/37.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 58. (3)

(٥) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٩ ،

المقال السابق ، ص ٢١٣ .

وتؤكد الوثائق البريطانية أن السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن قد أنكر فى بداية الامر معرفته بنهب شحنة السفينة « دوريا دولت » (١) موضحا أنه عندما تتحطم احدى السفن فى أى ميناء هندى أو عربى فإن ما يحدث فى معظم الأحيان أن تفقد السفينة بركابها وحمولتها ، ولا يعد حاكم المنطقة التى جنحت عندها السفينة أو تعرضت للغرق مسئولاً بأى حال من الاحوال عن رد هذه المفقودات وأكد السلطان أنه على الرغم من عدم مسئوليته عن هذا الحادث فإنه قد أرسل ابنه الى مكان غرق السفينة للعمل على انقاذ وحماية ركابها وطاقمها كما أن ناخودا السفينة نور الدين قد اتفق من جانبه مع بعض الاشخاص من الشجر والصومال على أن يبذلوا جهودهم لانقاذ مايمكن انقاذه من حمولة السفينة مقابل منحهم ثلث ماينقذونه ، هذا فضلا عن قيام السلطان بارسال قارب آخر لحمل الركاب الى البر .

غير أن « هينز » طلب نيابة عن حكومته من السلطان محسن أن يدفع اثنى عشر ألف ريال (ماريا تيريزا) قيمة شحنة السفينة التى كانت لا تزال تباع فى أسواق عدن حينذاك . وإذا لم يفعل ذلك فعليه أن يقوم باعادة شحنة السفينة كاملة غير منقوصة (٢) . كما أبدى « هينز » للسلطان استعداده لاستلام الكمية الباقية من شحنة السفينة على أن يحصل على قيمة باقى الشحنة المفقودة بحيث تصل القيمة الكلية الى اثنى عشر ألف ريال . وقد أكد « هينز » للسلطان محسن اصرار حكومته على استرجاع هذا المبلغ بأى وسيلة سلمية كانت أو قهرية . ولم يجد السلطان محسن مفرا من اجابة مطلب الحكومة البريطانية فانصاع لتنفيذ رغبتها على النحو الذى تصوره الوثائق البريطانية اذ ورد بها قوله : « ٠٠٠ ومن ثم أطعنا تعليمات الحكومة ، وأعدنا كل ما عثرنا عليه من شحنة السفينة ، وبلغت قيمة ما عثرنا عليه ٧٨٠٩ ريالاً ، وعندما طالبنا الضابط البحرى هينز بالباقي أعطينه صكاً به قيمته ٤١٩١ ريالاً على أن تدفع مدى عام واحد ، أى أننا لم لكسب شيئاً من هذا الأمر » (٣) .

وقد انبرى الضابط البحرى « هينز » يغرى السلطان محسن ليتنازل لبريطانيا عن ميناء عدن مقابل دخل سنوى مقداره ٨٧٠٠ ريال تقدمها له حكومة الهند كما تفعل مع راجات الهند (٤) . وحاول هينز أن يشير الى أن

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 162.

(١)

حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٦
وقد اشار الى ان الجانب البريطانى لم يتقبل ذلك الانكار من قبل السلطان محسن نظرا لان البطائع المنهوبة كانت معروضة للبيع فى أسواق عدن ولحج .

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 47, The Sultan of Aden to the Governor of Bombay, 15 January 1838, p. 36.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 68.

(٤)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 31.

ميناء عدن قد أصبح لاقية له ولا نفع منه يذكر لسلطان عدن ، وإن الميناء عرضة لأن يقع فى أيدي إحدى الدول الصغرى فتصبح عدن خطرا على السلطان ، وعلى أملاكه فى الداخل ، وعلى ذلك فقد يضيع منه الميناء فى النهاية بدون مقابل ويقصد « هينز » بقوله إحدى الدول الصغرى أنها مصر فى عهد محمد على حيث كانت قواتها قد وصلت الى جنوب غرب الجزيرة العربية والى سواحل الخليج العربى لتعقب فلول الوهابيين وبعض المتمردين (١) ولتثبيت النفوذ المصرى فى المنطقة بأكملها ، مما شكل خطرا على مصالح بريطانيا وخاصة بعد أن أصبح المصريون يتحكمون فى طريقى مواصلاتها الى الهند عبر الخليج العربى والبحر الاحمر على السواء .

على أن السلطان محسن قد بدا مترددا فى الموافقة على مطالب الحكومة البريطانية خشية أن يتهمة العرب داخل عدن وخارجها بأنه باع أرضه للبريطانيين ، ولهذا طلب من « هينز » أن تكون مناقشاتهما فى طي الكتمان على نحو ما تؤكد الوثائق البريطانية (٢) . كما أن السلطان فكر مليا فى الأمر ورأى من مصلحته أن يتم الصفقة مع المندوب البريطانى حتى يتخلص من دفع باقى التعويض من جهة ، وينتفع بالدخل السنوى الذى ستقرره له حكومة الهند البريطانية من جهة أخرى . وكان يأمل فى نفس الوقت ان تأتية نجده على أيدي المصريين فتزحف قواتهم وتنقذ عدن من يران البريطانيين اذا هم احتلوا الميناء عنوة . ولم يستبعد السلطان حدوث ذلك فعلا خاصة وأنه قد استفسر من « هينز » عما اذا كانت الحكومة البريطانية سوف تعامله كحليف لها تدافع عن بلاده ضد أى هجوم ، غير أنه لم يثلج اجابة حاسمة من « هينز » الذى أوضح للسلطان أنه لا يملك الاجابة على هذا الاستفسار وان كان قد أبدى استعدادا لابلاغ هذه الرغبة لحكومته . ولهذا طلب السلطان محسن مهلة من الوقت لتدبير الامر مع القبائل التابعة له ، وقد سمح « لهينز » بصفة مبدئية باختيار الموقع المناسب لاقامة محطة للفحم فى عدن . وقد اختار « هينز » « رأس ابن جاربيان » أو « الشيخ حامد » لتكون مخزنا ومحطة للفحم لتموين السفن البخارية التى تمر بميناء عدن (٣) .

وقد علق « الكولونيل جاكوب » على هذه المفاوضات التى دارت بين « هينز » والسلطان محسن بقوله : « ان تلك المفاوضات تطلبت كثيرا من اللباقة لان السلطان امتاز بمكره وحذره كشرقى أصيل ، وكان خوف السلطان من رجال قبيلته هو الذى منعه من تسليم عدن بصورة مكشوفة لأن رجال القبيلة ربما

(١) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٩ المقال

السابق ، ص ٢١٤ .

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 24, The Sultan of Aden to C. Haines, (٢)
21 January 1838.

(٣) حمزة على إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

طالبوه بحصتهم من الثمن « (١) » على أنه مما لا شك فيه أن السلطان كان يرغب في نفس الوقت في تدعيم قوته ولهذا طلب من « هينز » أن يمدّه بستة مدافع وبعض الذخيرة لمواجهة عدوه سلطان قبائل الفضلي المجاورة لعدن بعد انتهاء الهدنة المعقودة بينهما . غير أن « هينز » اعتذر عن مطلب السلطان محسن موضحاً أن أمر تزويده بأية أسلحة أو ذخائر يستلزم بالضرورة موافقة الحكومة البريطانية ، واقترح على السلطان أن يكتب إلى الحكومة برغبته لتمده بالسلاح (٢) .

وقد تسلم « هينز » من السلطان محسن خطاباً يعزز اتفاقهما ويتضمن الموافقة على تحويل أية نقطة من أرض عدن تصلح كمخزن ومحطة لتزويد السفن البريطانية بالفحم والمؤن اللازمة كما قام « هينز » بتسليم السلطان نسخة من مشروع معاهدة تخفى وجود أى ضغط عليه من قبل الحكومة البريطانية (٣) . ومن الغريب حقاً أن يؤكد « هينز » ثقته في أن سكان عدن سيرحبون برفع العلم البريطاني على مدينتهم ، كما ذكر أيضاً أن أهالي عدن لن يشكلوا عقبة في سبيل تحقيق ما تصبو إليه الحكومة البريطانية (٤) . غير أن هذا الرأي يتعارض تماماً مع المقاومة العربية الضارية التي واجهها البريطانيون أثناء هجومهم على عدن وبعد سيطرتهم عليها بفترة طويلة .

على أن مذكره « هينز » يتفق فقط مع موقف الجالية اليهودية المقيمة في عدن . وكان معظمهم يشتغلون بالأعمال التجارية في المدينة ، كما كانوا يقومون بالأعمال المالية والمحاسبية لدى شيوخ القبائل (٥) ، وبعض الصناعات المعدنية وأعمال التجارة وغيرها من الحرف المختلفة (٦) . وقد شكل يهود عدن في مجموعهم طابوراً خامساً بالنسبة للمصالح البريطانية في المدينة وعملوا عيوناً وجواسيس « لهينز » (٧) حتى شكل منهم جهازاً خطيراً للمخابرات وجمع المعلومات (٨) قبيل وفي أثناء الاحتلال البريطاني لعدن وفي أعقابها لأمد طويل (٩) وقد بلغ تعداد يهود عدن عند بداية وصول « هينز » إليها ٢٥٠ يهودياً من جملة

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 31, 32.

(٢) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 21, C Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 20 January 1838, pp. 20, 21.

(٣) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٤) Waterfield, G. : Op. cit., p. 52.

(٥) Marston, T.L. : Op. cit., p. 77.

(٦) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٧) I.O., P.D., S.L.D., No. 37 of 1845, C. Haines to the Honible J.P. Hilloughby Esquire, Chief Secretary to Government of Bombay, Aden 28 April 1845.

(٨) Marston, T.E. : Op. cit., pp. 77, 82.

(٩) كان اليهود يتجسسون على اليمن وشعبه لصالح البريطانيين وكانوا يكتبون رسائلهم

إلى السلطات البريطانية باللغة البرية حتى لا يعرف العرب حقواها .

سكان المدينة البالغ عددهم حينذاك ٦٠٠ نسمة (١) على نحو ماورد في تقريره الذى أرسله الى حكومة الهند عقب احتلال عدن (٢) .

على أن تطورا جديدا قد طرأ على الموقف فى عدن فى اليوم الحادى عشر من يناير سنة ١٩٣٨ عندما أوضح « هينز » للسلطان محسن أن حكومته فوضته للاتفاق معه على شراء ميناء عدن والمنطقة المحيطة بها والتي تمتد شمالا حتى خور مكسر وتتصل بموانئ جوبة التواهي ، وبندر صيرة ، وبندر دوراس ، وخليجان صيره الصغيرة ، وبقية الجزر المجاورة . وحاول « هينز » أن يؤكد للسلطان أن رفع العلم البريطانى على عدن سيضمن سلامة ممتلكاته من جهة ويضاعف من دخله برواج الحركة التجارية بين عدن والمدن الداخلية نتيجة للتوسع فى عمليات التصدير والاستيراد على أيدي البريطانيين من جهة أخرى . ولم يغب عن « هينز » أن يبالغ ويهول من الخطر المحدق بعرش السلطان محسن من القوات المصرية الزاحفة فى الجزيرة العربية والتي لم تكن فى ذلك الوقت بعيدة عن عدن (٣) كما حاول « هينز » أن يستثير قلق السلطان محسن عندما ذكر له أن عدن قد تصبح فى وقت قريب مطمعا لبعض القوى الأجنبية فتتحول بذلك شوكة فى جنب السلطان بدلا من أن تكون فى يد البريطانيين مركزا للدفاع عن السهول الداخلية الحصبة وحماية ممتلكاته (٤) .

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

I.O., B.S.C., 1839. Haines to Bombay 2/5/39.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 26.

فاروق عثمان أباطة (دكتور) : الحكم العثماني فى اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) ، ص ٤٩ - ٥٠ .
تجدد الإشارة الى أن اليهود اليمنيين يرجع تاريخهم فى بلاد اليمن منذ عهد الحميريين ، كما كانوا يعيشون متفرقين فى جميع بلاد الهضبة اليمنية وفى الموانئ حيث تنشط الحركة التجارية كما هو الحال فى مخا وعدن . وقد وجد اليهود بين الزيديين فى اليمن تسامحا نسبيا ، وكان فى صنعاء وحدها نحو سبعة آلاف يهودى . وكانت قراهم المتفرقة فى جميع بلاد الهضبة اليمنية تبلغ ٣٥٩ قرية ، كما كانت تبنى اما وحدها بعيدة قليلا عن قرى جيرانهم المسلمين ، أو يكونون لأنفسهم حيا خاصا داخل المدن « كفاح اليهود » فى صنعاء . وكان معظمهم من اصحاب الحرف وخاصة الدقيقة .

وإثناء وجود الأتراك العثمانيين فى اليمن اظهروا اهتماما باليهود هناك ، وحرصوا على اشعارهم بالامن والطمانينة ، واعتبروهم أحد العوامل المنشطة لانعاش الاقتصادات البلاد . وفى مدينة مناخة الواقعة فى غرب صنعاء والتي كانت أحد المراكز الهامة للأتراك ، كان يعيش هناك امهر محترق صناعة المعادن والنجارين من اليهود ، وقد سمح لهم الأتراك بامتلاك الحدائق الأراضى ، غير أنهم لم يسمحوا لهم باقامة لمدارس أو المآبد فاكثروا باقامة بيوت غير مطلية ليقبوا فيها شعائرهم . وقد قل الاهتمام باليهود بعد أن امتداد الأئمة سيطرتهم على البلاد اثر جلاء العثمانيين عن اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الاولى مما جعلهم يستجيبون للدعاة الصهيونية ويهاجرون الى فلسطين وخاصة فى أعقاب حرب عام ١٩٤٨ .

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 23, C: Haines to the Sultan of Aden,

11 January 1838, p. 22.

ويواصل « هينز » تحاييله باتباع أساليب الضغط السياسي لاجتذاب السلطان وحته على عقد معاهدة (١) يوافق فيها على نقل ملكية عدن والمنطقة المحيطة بها للحكومة البريطانية حتى قدم اليه مشروعا لتلك المعاهدة مترجما باللغة العربية (٢) . وقد أبدى « هينز » للسلطان استعداد حكومته لدفع اية مبالغ يطلبها ثمنا لتلك الاراضى كما تعهد بأن السلطان سيعامل بكل مظاهر الاحترام التى تليق بمكانته ، وأن له مطلق الحرية فى الإقامة بعدد من مع احتفاظه بملكته لمنزليه الكبيرين فيها (٣) . وهكذا تتضح لنا أساليب التحايل بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى ، وهى الأساليب التى اتبعها الضابط البحرى البريطانى « هينز » الممثل لشركة الهند الشرقية البريطانية حينذاك مع السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن تحقيقا للمصالح البريطانية الاستعمارية فى منطقة البحر الاحمر التى استنزمت السيطرة على ميناء عدن الهام .

وقد حرص السلطان محسن العبدلى على مراوغة البريطانيين بالاتصال بحاكم بومباى البريطانى فى اليوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٣٨ مستفسرا عن حقيقة ما تنقصه الحكومة البريطانية بالنسبة لعدن ، وعما اذا كان مطلبها منه يتفق والمعاهدة التى سبق أن عقدت بين سلفه السلطان أحمد عبدالكريم العبدلى وشركة الهند الشرقية البريطانية فى سنة ١٨٠٢ ، وذلك نظرا لأن « هينز » سبق أن أوضح له أنه بموجب الاتفاق الجديد ستكون الاراضى الداخلية ملكا للعرب ، بينما تصبح الموانى ملكا للبريطانيين . وقد أوضح السلطان محسن لحاكم بومباى أن هذا الامر يسلب رعايا العرب مواردهم ويفقدهم كرامتهم وأنه يرى امكانية الاتفاق على أن يظلوا أصدقاء لا يتعرض أيهما للآخر بسوء . كما طلب السلطان محسن من حاكم بومباى وجوب انقاص قيمة التعويض الخاص ببقيّة حمولة السفينة الجانحة « دوريا دولت » المقدرة بمبلغ ٤١٩١ ربيالا والتى تعهد بدفعها للحكومة البريطانية ، موضحا أن تحميله هذا المبلغ أمر لا يتفق ومبادئ العدالة (٤) .

على أن ثمة عوامل جديدة أثرت فى مجريات الاحداث حينذاك اذ وجه السلطان محسن خطابا الى « هينز » فى ٣١ يناير سنة ١٨٣٨ كما بعث اليه ممثله الشخصى رشيد بن عبد الله الذى طلب منه أن يتصل بالسلطان الفضلى ليوقف عملياته العدوانية ضد العبادلة فى لحج . وكان ذلك أول مطلب من

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 31.

(١)

I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 8.

(٢)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 23, C. Haines to the Sultan of Aden, 11 January 1838 p. 22.

(٣)

I.O., I.B., I.F., F. 23, C.R.A., No. 47, The Sultan of Aden to the Governor of Bombay, 15 January 1838, pp. 36-37.

(٤)

نوعه يوجهه السلطان محسن للضابط البريطاني « هينز » ليتدخل في اقرار المنازعات الداخلية بين قبائل جنوبى اليمن . وكان « هينز » سياسيا في اجابته على هذا الطلب الفريد ، اذ أنه وعد السلطان بتحقيق مطلبه غير أنه ركز كل اهتمامه حول الموضوع الذى جاء من أجله وهو نقل ملكية عدن لحكومته ولهذا طلب من السلطان أن يحدد الثمن الذى يريده فى مقابل ذلك . وكان « هينز » يعلم جيدا أن السلطان محسن يراوغه ويماطله عندما أبدى له ضرورة رجوعه الى شيوخ القبائل التابعة له بحجة أنه كان يخشى جانبهم (١) واعتبر أن هذا الموقف من جانب السلطان كان ينطوى على ادعاء كاذب .

على أن « هينز » فى نفس الوقت قد حقق غايته عندما حصل على موافقة السلطان محسن عن طريق ممثله رشيد بن عبد الله على مبدأ نقل ملكية عدن للحكومة البريطانية وذلك فى نهاية هذه المفاوضات . ولم يذكر السلطان بالتحديد الثمن الذى يريده فى مقابل ذلك ، غير أنه أوضح اعتماده على عدن بالدرجة الاولى للحصول على ايراداته التى يعطى منها لجيرانه الرواتب التى يتقاضونها منه . كما أكد السلطان « لهينز » أن الحكومة البريطانية يجب أن ترضى هؤلاء جميعا كما يجب عليها فى نفس الوقت أن ترضى سكان عدن بصفة خاصة لتضمن بذلك استقرار الامور فى يدها . وقد تشبث السلطان محسن بأنه اذا ماتحولت عدن للملكية الحكومة البريطانية فانه ينبغي عليها أن تمنحه اما نصف حصيلة الضرائب أو راتبا شهريا أو سنويا ، هذا فضلا عن اعترافها بطبيعة الحال بسيادته على رعاياه فى عدن ، كما تحتفظ هى الاخرى بالسيادة على رعاياها البريطانيين فى المدينة . وأنهى السلطان محسن رسالته الى « هينز » بقوله أنه اذا لم يحدد البريطانيون موقفهم خلال شهرين وتعرضت المنطقة لتدخل العثمانيين أو أية قوى أخرى ، فانه غير مسئول عن النتائج التى تترتب على ذلك (٢) .

على أن « هينز » قد أراد حينذاك أن يحسم الموقف بناء على تعليمات حكومته على أن يتنازل السلطان عن عدن مقابل المبلغ المتفق عليه . وأوضح « هينز » للسلطان أنه لن يحتفظ بسلطاته فى عدن بعد تحويل ملكيتها لبريطانيا لأن جميع سكانها سيصبحون رعايا بريطانيين ، وان كان سيسمح للسلطان بدخول عدن فى أى وقت يريده (٣) . كما أن « هينز » أوضح أيضا أن كل من يريد أن يكون من رعايا السلطان فعليه أن ينتقل الى الاراضى التى يحكمها ، ولن يرغم البريطانيون أحد على البقاء فى عدن . وقد أكد « هينز » أن ذلك لن يتعارض مع مظاهر الاحترام التى ستقدمها الحكومة البريطانية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 31.

(١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 23, The Sultan of Aden to C. Haines, 18 January 1838, pp. 29-30.

(٢)

I.O., B.S.C., 1838, C. Haines (Aden) to Bombay 1/20/38.

(٣)

للسلطان أثناء تواجده في عدن . وأخيرا ألح « هينز » على السلطان ليعرف المبلغ المطلوب ثمنا لعدن ، ولم يفته أن يوضح له أيضا رفض الحكومة البريطانية لمطلبه الخاص بدفع نصف إيرادات جمارك عدن ، نظرا لأن هذه الإيرادات كانت قليلة جدا وكان من المتوقع أن تزداد تبعا للجهود التي ستقوم بها الإدارة البريطانية بعد أن تصبح مسئولة عن المدينة . وحاول « هينز » أن يبرز اتجاه النشاط التجاري في عدن إلى الاضمحلال لدرجة بلغت معها إيرادات السلطان ستة آلاف ريال فقط . وكان « هينز » يقصد من وراء ذلك اقناع السلطان محسن بحسم الموضوع ونقل ملكية عدن لبريطانيا وتحديد المبلغ الذي سيتقاضاه نظير تنازله عن عدن (١) .

ولكن السلطان محسن أصر على موقفه بضرورة بحث الأمر مع رجال قبائله ، كما تمسك باستمرار سيادته على رعاياه في عدن على أن تكون سيادة البريطانيين أيضا على رعاياهم فيها بعد انتقال ملكيتها اليهم . ولم يقبل السلطان بأي حال من الأحوال أن يتنازل عن نصيبه من إيرادات عدن خاصة إذا ما اعتراها الانتعاش وزادت عما كانت عليه حينذاك (٢) . وقد أرسل السلطان إلى « هينز » مندوبه رشيد بن عبد الله ، حيث استقبله على ظهر سفينته في اليوم السادس والعشرين من يناير سنة ١٨٣٨ . وقد أوضح رشيد « لهينز » بأن المبلغ المطلوب لنقل ملكية عدن للبريطانيين هو ٨٧٠٠ ريال سنويا (٣) بدلا من دفع مبلغ كبير دفعة واحدة مما يؤدي إلى إثارة طمع جيرانه ويثير القلاقل ضده . ويبدو أن السلطان رأى أن تقاضيه لراتب سنوي سوف يؤكد بصفه دائمة مكانته في عدن تحت الحماية البريطانية ، كما يؤدي إلى وجود علاقة مستمرة بينه وبين البريطانيين تساعد على الاستعانة بهم إذا ما تعرضت أراضيهم لعدوان القبائل المجاورة .

وهنا أبدى « هينز » استعداداه لمقابلة السلطان محسن أو ابنه أحمد صباح يوم ٢٧ يناير سنة ١٨٣٨ ، وقد وصل فعلا إلى ميناء عدن في أحد قوارب السفينة « كوت » ونزل إلى البر ورفقته الملازم « سوان Swan » و « هاملتون Hamilton » غير أنه فوجئ بأنباء مؤامرة تحاك ضده على حد تعبير الوثائق البريطانية (٤) . مما اضطره للعودة مسرعا إلى ظهر سفينته (٥)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 35, C. Haines to the Sultan of Aden, (١)
24 January 1838, pp. 30, 31.

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 36, The Sultan of Aden to C. Haines (٢)
(without date), p. 31.

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 31. (٣)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 52.

I.O., B.S.C., 1838, Haines (Mocha Roads) to Bombay, 2/3/38. (٤)

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 31, 32. (٥)

ذكر « الكولونيل جاكوب » أن امرأيا قال « لهينز » فيما بعد احتلال عدن : لو لم يكن الله

وتشير هذه الوثائق الى أن الامير أحمد بن محسن كان قد توجه الى قرية يقوم فيها صهره حيث أقسم وأقسم معه الجميع هناك على أن يقوموا بأسر «هينز» وأن يستولوا على كافة المستندات التي جمعها منذ بداية وصوله الى بلادهم (١) وأعد أحمد بن محسن كل الترتيبات اللازمة لوضع حد لتطلعات «هينز» وحكومته . وقد رافق أحمد مائة رجل توجهوا معه الى عدن ، بينما استعد مائة وخمسون رجلا آخرين عند الشيخ عثمان لنجدته اذا ماتدخل بحارة السفن البريطانية الراسية في الميناء لتخليص «هينز» من الأسر .

غير، أن ثمة ملاحظة تثير الدهشة أوردتها الوثائق البريطانية عند ما أشارت الى أن رشيد بن عبد الله ممثل السلطان قد أرسل رسالة الى المترجم الذي قام بالترجمة بينه وبين «هينز» ينبهه فيها الى خطورة الموقف والى عزم الامير أحمد بن محسن واصراراه هو ومعاونيه على أسر «هينز» وأخذ ما يحمله من مستندات تتعلق بنقل ملكية عدن للحكومة البريطانية . وقد ترتب على كشف «هينز» لما كان يدبر ضده (٢) أن وجه خطابا الى الامير أحمد (٣) يدعوه فيه الى زيارته على ظهر سفينته دون أن يظهر له معرفته بما كان يحاك ضده من تأمر عندما نزل الى عدن . وقد أبدى «هينز» للامير أحمد ضرورة حصوله على تحديد معتمد كتابية للمبلغ اللازم دفعة مقابل التنازل عن عدن (٤) وذلك في حالة ما اذا كانت السلطة قد انتقلت اليه فعلا من والده . وعندما أجاب أحمد على «هينز» بأنه مفوض فعلا من قبل والده لوضع الترتيبات النهائية وعقد المعاهدة اللازمة (٥) أصر «هينز» على أن تتم المقابلة بينهما على ظهر سفينه . وحاول أن يبرر مطلبه هذا بقوله ان ذلك سيكون أكثر ملاءمة من ناحية السرية حيث يمكنهما مناقشة الموقف وتنظيم الامور دون أن يتعرف أحد من أفراد الشعب في السلطنة على نتائج مباحثاتهم .

غير أن الامير أحمد بن محسن طلب من «هينز» أن يحضر بنفسه الى عدن لاتمام الاتفاق وليؤكد روح الصداقة بينهما ، وعندما تخلف «هينز» عن الحضور لتوقيع الاتفاق بعث أحمد اليه رسالة شديدة اللهجة أوضح له فيها حقيقة موقفه بقوله : « . . اذا كنت تريد أن تمتلك عدن ، فان أهل عدن

في جانبك طول الوقت لما أمكنك أن تحكم عدن . واذا كان مدا القول صحيحا فهو ملحق ملحوظ، ولكنه يظهر في نفس الوقت مدى عداوة العرب «لهينز» ومحاولاتهم للقضاء عليه .

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٢) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 54, C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 3 February 1838, pp. 25, 27.

Graham, G.S. : Op. cit., p. 294.

(٣)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 40, C. Haines to Sultan Ahmed, 28 January 1838, p. 33.

(٤)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 41, Sultan Ahmed to C. Haines, 28 January 1838, p. 33.

(٥)

لا يريدونكم ، وصدقنى فان ما أقوله هو الحقيقة . . » (١) كما ذكر العبدلى أن الامير أحمد بن محسن هدد « هينز » بقوله : « . . ان كلمتى لى العليا . فاذا جئت الى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف . وهكذا عادة البدو » (٢) . وهاتان الروايتان تؤكدان الموقف الصلب الذى أمر عليه أحمد بن السلطان محسن العبدلى ، وكان يأبى أن يقدم بلاده لقمة سائفة لافواه البريطانيين الشرهة .

وهنا ثبت « لهينز » بما لا يدع مجالا للشك حقيقة موقف الامير أحمد بن محسن وتأكد من تأمره ضده وسعيه لاختطافه . ولهذا بعث اليه هو الآخر خطابا شديد اللهجة يهدد فيه بأنه سيسارع باخطار حكومته بالمؤامرة التى تحاك ضد مصالحها ، لتتخذ مآتراء ضروريا لمواجهة هذا الموقف من قبل السلطان وابنه ، خاصة بعد أن أصبحت عدن بموجب تنازل السلطان محسن ملكا للبريطانيين . كما قام « هينز » بتهديد السلطان محسن نفسه وبتحذيره من مغبة تصرفات ابنه أحمد التى تنطوى على العداء الكامل للبريطانيين وأنها ستؤدى فى نهاية الامر الى الندم (٣) .

وفى نفس الوقت الذى استعمل فيه « هينز » أساليب التهديد والضغط نجده يعرض فى محاولة أخيرة على الامير أحمد بن محسن استعداداته للتفاوض عن الاهانة التى وجهت اليه اذا ما حدد والده السلطان محسن المبلغ المطلوب نظير التنازل عن عدن لبريطانيا ، والتعهد ببدء صفحة جديدة للعلاقات الطيبة بين الجانبين . غير أن هذه المحاولة باءت كميثلاتها السابقة بالفشل الذريع نتيجة لتمسك السلطان محسن وابنه أحمد بعدم التنازل عن عدن للبريطانيين (٤) .

وقد بعث السلطان محسن العبدلى رسالة الى الحاكم العام للهند لحص فيها قصة السفينة الهندية الجانحة وما دار حولها من مفاوضات بينه وبين الضابط البحرى البريطانى « هينز » واختتم السلطان رسالته بقوله : « بعد ذلك وصل الى أسماعنا أن فى عزمكم رفع العلم البريطانى على الميناء ، وسألنا هينز عن معنى ذلك ، فقال ان الارض ستبقى ملكنا . . أما الميناء فلکم . . ألا فلتعلموا جنابكم أنه يهون على العربى أن يبيع حتى أمه على أن يقبل مثل هذه الصفقة . فاذا كان لجنابكم مصلحة عاجلة أو دائمة فى عدن فائنا على استعداد

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 43, Sultan Ahmed to C. Haines, 29 (١)
January 1838, p. 34.

F.O., Hamed to Haines, 29 January 1838.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 46, C. Haines to Sultan of Aden, 30 (٣)
January 1838, p. 35.

I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memo- (٤)
randum respecting the Yemen, January 1873, pp. 8, 9.

بأن نستطلع بها نيابة عنكم ، فاصدقاؤكم اصدقائنا ، وأعداؤكم أعداء لنا .
ولكن علينا أن نعيش كل تحت علمه ، وأن تتركونا نعيش تحت علمنا . ونحن
من جانبنا لا نضمر لكم سوءا وبوسع كل منا أن يعيش بموارده . فإذا
ماهاجتمونا برا وبحرا فأمرنا لله القوى العظيم » (١) .

وهكذا توقفت المفاوضات بين « هينز » من جهة والسلطان محسن فضل
العبدلى وابنه أحمد من جهة أخرى عند هذا الحد دون أن يتفق كلا الجانبين على
نقل ملكية عدن للحكومة البريطانية . وفشل « هينز » رغم اتباعه أساليب
التحايل السياسى المصحوب بالترغيب أحيانا والترهيب أحيانا أخرى فى
الحصول على تنازل رسمى من أصحاب البلاد الشرعيين . ولهذا بدأ البريطانيون
يتحايلون للاستيلاء على عدن باستخدام أساليب الضغط الحربى ليحققوا من
وراء سيطرتهم على هذا الميناء الحيوى الهام مصالحهم الاستعمارية فى منطقة
البحر الاحمر .

اساليب الضغط الحربى :

بعد أن فشل البريطانيون فى التمهيد للسيطرة على عدن باتباع أساليب
الضغط السياسى فأنهم لجأوا بعد ذلك الى اتباع أساليب الضغط الحربى ،
وبذلك بدأ دور جديد فى سياسة البريطانيين التى اتبعوها لتحقيق مآربهم فى
منطقة البحر الاحمر .

وقد بدأ هذا الدور عندما عاد « هينز » الى بومباى فى شهر فبراير سنة
١٨٣٨ (٢) . وقدم لحكومته تقريرا أوضح فيه امكانية السيطرة على عدن مقابل
منحة سنوية تدفع للسلطان مقدارها ٨٧٠٠ ريال ، ولكنه اقترح على حكومته
فى نفس الوقت أن تستولى على عدن بالقوة منتهزة فرصة الاهانة التى وجهت
للرعايا البريطانيين من خلال حادثة السفينة « دوريا دولت » . وقد أوضح
« هينز » فى تقريره أنه يمكن الاستيلاء على عدن دون التعرض لحسائر فادحة ،
كما أوصى بضرورة بقاء القوة التى ستحتل المدينة لحراستها بعد ذلك على أن
تساندها من البحر سفينتان أو ثلاث من سفن الاسطول الهندى البريطانى ،

(١) مجلة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٩ ،
المقال السابق ، ص ٢١٦ .

وقد استند الاستاذ محمد رفعت الى سجلات وزارة الخارجية البريطانية :
F.O. Records : Sultan Hussein's Letter to the Governor General, 1838.

وذكر أنه لاحظ أن اسم سلطان عدن يشار اليه فى هذه الوثائق بأنه « حسين » ويؤكد العبدلى
أن الاسم الحقيقى للسلطان هو « محسن بن فضل » ، وهو ما تحققت من صحته أثناء دراستى
للوثائق والنصوص المختلفة فى المصادر المعاصرة .

Graham, G.S. : Op. cit, p. 294.

بالإضافة الى ماسبق ذكره من أن « هينز » قد أكد مرارا لحكومته في تقريره هذا أن أهالي عدن لن يشكلوا عقبة في وجه رغبات البريطانيين وتطلعاتهم الامر الذى يتناقض تماما مع المقاومة التى واجهها البريطانيون بعد ذلك عند احتلالهم لعدن فى شهر يناير سنة ١٨٣٩ وأثناء الفترة التى أعقبت ذلك (١) . غير أن « هينز » أوضح لحكومته فى ختام تقريره أن العقبة الكبرى التى يخشاها عند هجومه على عدن تتمثل فى خطر الجيوش الزاحفة التى يسيرها محمد علي ، بعد أن وضحت لقواده أهمية عدن الحيوية وخاصة من الناحية التجارية ، مما يجعلها من جميع الوجوه أفضل ميناء فى الجزيرة العربية (٢)

على أن حكومة الهند البريطانية كانت مترددة فى استعمال القوة وكانت لاتزال تأمل فى إمكانية تحقيق سيطرتها على عدن باتباع الاساليب السياسية ، تلافيا لما تستلزمه متطلبات الحرب من تكاليف باهظة من جهة ، وتجنباً لزرع الاحقاد بين البريطانيين وأهالي البلاد الاصليين من جهة أخرى ، هذا فضلا عن تحقيق رغبة السلطات البريطانية فى لندن التى كانت تفضل أن يتم احتلال عدن بالاتفاق مع السلطان . بل أن بريطانيا كانت تخشى أيضا رد الفعل الذى يحدثه الهجوم على عدن لدى مصر من ناحية ، ولدى القوى الأوروبية المنافسة للبريطانيين من ناحية أخرى (٣) . على أن بريطانيا فى نهاية الامر رأت ضرورة احتلال عدن حتى ولو تم ذلك عن طريق استخدام القوة على النحو الذى تؤكدته الوثائق البريطانية (٤) .

وقد عاد « هينز » يؤكد لحكومته أن الصعوبات التى تواجه نقل ملكية عدن للحكومة البريطانية ليس مبعثها السلطان نفسه ، وانما مصدرها ابنه أحمد (٥) وزوج ابنته سيد محمد حسين الى جانب رئيس قبائل الحوشبى وهو صهر ابنه أحمد . كما أوضح « هينز » لحكومته أيضا أهمية الاتصال بالقبائل المحيطة بعدن وخاصة قبائل الفضلى واليافعى لاجتذابهم الى جانبه حتى لا يشكلوا أية عقبة فى وجه التدخل البريطانى فى المنطقة . واقتراح « هينز » أن تتشكل القوات اللازمة لغزو عدن من ٣٠٠ جندي من المشاة البريطانيين و ٢٥٠ جنديا من المشاة الهنود و ٣١٠ جنديا من المدفعية ، وأربعة سفن حربية تحمل ١١٤ من البحارة البريطانيين و ٣ من البحارة الهنود ، على أن ترافق الحملة سفينتان بقاع عميق لنقل كميات الفحم اللازمة . كما أن « هينز » قدر حجم الحماية التى سيقع على كاهلها عبء الدفاع عن عدن

Waterfield, G. : Op. cit., p. 52.

(١)

F.O., C. Haines Report, 5 February 1838.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 52.

(٣)

I.O., B.S.C., 1838, Secret Committee to Bombay 5/30/38.

(٤)

I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp. 8, 9.

(٥)

بعد احتلالها بمائتى جندي من المشاة البريطانيين و ٤٠٠ جندي من المشاة الهنود ، الى جانب أربعين جندياً من المدفعية البريطانية ، وستين آخرين من المدفعية الهندية . وقد أوضح « هينز » ان هذه الاعداد كافية بصفة مبدئية ، غير أنه أوصى بضرورة تعزيزها فيما بعد بقوات أخرى لتتناسب مع تزايد عدد السكان واتساع الرقعة التى سيرفرف عليها العلم البريطانى ولمواجهة متطلبات التطور المرتقب لعدن عندما تصبح سوقاً رائجة للتجارة أكثر مما هى عليه فى ذلك الحين . وأخيراً اقترح « هينز » على حكومته ضرورة ابقاء السفن الحربية البريطانية فترة من الوقت فى ميناء عدن عقب احتلاله لاشاعة الرهبة فى قلوب الأهالى . (١)

وكانت اللجنة السرية فى لندن التى تشرف على حكومة الهند قد استفسرت من حكومة بومباى عن موقفها ازاء عدن فى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ . وقد أجابت حكومة بومباى أن الأمور لم تستقر بعد على اتخاذ موقف معين ، وأن الموضوع ما زال قيد البحث لدى الحناكم العام للهند الذى كان يخشى أن تقضى دواعى الأمن حينذاك المحافظة على ابقاء القوات البريطانية بكامل ثقلها فى الهند لمواجهة أمور قد تكون أهم بكثير من السيطرة على عدن تبعاً لتصوره واعقاده الشخصى . (٢) وقد انتظر « جيسس فارش James Farish » نائب حاكم بومباى وصول اجابة قاطعة من الحاكم العام للهند ليحدد بذلك ما يجب أن تفعله حكومة بومباى بشأن عدن .

كان الموقف لدى حكومة الهند يتلخص فى أن حكومة بومباى أرادت أن تحصل على مخزن للفحم فى عدن ولم يبد سلطانها أية عراقيل امام ذلك . وفيما يتعلق بنسبة الضرائب التى كان يتقاضاها السلطان فإنه قد أبدى استعداداً لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه بين ممثل البريطانيين والسلطان أحمد العبدلى فى المعاهدة المعقودة بينهما فى سنة ١٨٠٢ . وكانت النسبة ٢ ٪ لمدة عشر سنوات على أن ترتفع بعد ذلك الى حد أقصى هو ٣ ٪ دون ما زيادة بعد ذلك على الاطلاق (٣) . غير أن حكومة بومباى لم تكن لتطمئن على تحقيق مصالحها اعتماداً على تعهدات السلطان محسن وابنه أحمد خاصة بعد أن تبين أنهما يماطلان فى توقيع اتفاق صريح بنقل ملكية عدن لبريطانيا . وحتى لو تحقق هذا الاتفاق فإن حكومة بومباى ما كانت لتطمئن للسلطان وابنه خاصة بعد علمها بالمؤامرة التى كانت تدبر لاختطاف ممثلها « هينز » ومن هنا

I.O., I.B., I.F., F. 23, CRA, No. 54, C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 22 August 1838, pp. 42, 43. (1)

I.O., Bombay to Secret Committee, Secret Letters received from Bombay, 1st Series, Vol. 7, August 27, 1838. (2)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 53. (3)

وجدت أن الموقف يتطلب أن تكون لها قوة عسكرية قادرة في عدن لحماية المصالح البريطانية والمحافظة عليها (١) .

ولهذا أعدت حكومة بومباي للأمر عدته ، فاتصلت بقائد الأسطول الهندي لوضع إمكاناته تحت تصرفها ، كما طلبت منه الاتصال « بهينز » لاعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة احتمال حدوث أية صعوبات أو معوقات عند تنفيذ خطة السيطرة على عدن . بل انها طلبت منه أيضا الاتفاق مع « هينز » على حجم القوة اللازمة للسيطرة على الموقف اذا ما قاوم سلطان عدن تنفيذ المخطط الذي يستهدف المحافظة على المصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر . (٢)

وتجدر الإشارة الى أن الرأي العام في بريطانيا حينذاك كان يعارض فكرة احتلال أية ممتلكات جديدة وخاصة في أعقاب حرب أفغانستان . ففي مقال نشرته مجلة « بلاك وود Blackwood's Magazine » اللندنية بدا واضحا أن العرب أهالي عدن أبدوا استعدادهم لتقديم كافة التسهيلات اللازمة للبريطانيين لإنشاء مخزن ومحطة للفحم لتزويد السفن البريطانية (٣) . كما أشارت المجلة الى أنه حتى لو سيطر المصريون على عدن فإن والى مصر محمد علي أبدى استعداده هو الآخر لتقديم كافة التسهيلات اللازمة للسفن البريطانية في الموانئ التابعة له كما هو معمول به في الموانئ المصرية . (٤) ولهذا فقد انتهت المجلة الى أن توفير الفحم اللازم للسفن البريطانية في عدن هو أمر سهل التحقيق باتباع الأساليب السياسية دون أن تتحمل بريطانيا مخاطر اقحام نفسها في عمليات حربية لا لزوم لها . (٥) وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت فكرة احتلال عدن بالقوة لا تتعارض كثيرا مع وجهة نظر الرأي العام البريطاني بعد ذلك وخاصة في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر (٦) . اذ يشير التقرير الذي كتبه « ماككنزي Captain Mackenzie » في سنة ١٨٣٧ الى « أن الأمم المتقدمة في مضمار المدنية سوف تغزو المناطق التي ما زالت شعوبها تعيش تحت وطأة التخلف والبربرية لتنتشل سكانها من أعماق الجهالة » (٧) .

على أن « جيمس فارش » نائب حاكم بومباي لم ينتظر تلقى أية اجابة من الحاكم العام للهند بعد أن اقتنع بضرورة الاسراع في السيطرة على عدن .

1.O., I.P., F. 23, C.R.A., No. 49, Minute by the Governor of Bombay, 26 March 1838, pp. 37, 40. (١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 52, The Bombay Government to the Secret Committee, 27 August 1838, p. 41. (٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 55. (٣)

F.O., Boghos (Mohammed Ali's Minister) to Campbell, 17 April, 1838. (٤)

BlackWood's Edinburgh Magazine, April 1834, Vol. 53, p. 485. (٥)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 69. (٦)

Waterfield, G. Op. cit., p. 54. (٧)

ولم يكن لديه أية موانع تجعله يتراجع عن استعمال القوة ، كما أنه لم يكن يخشى سوى ردود الفعل لدى القوى الأجنبية المناهضة لبريطانيا حينذاك ، وفي اليوم الخامس من سبتمبر سنة ١٨٣٨ كان « جيمس فارش » يؤمن تماما بأنه يتصرف على أساس مقنع للغاية بالنسبة للسيطرة على عدن ، خاصة وأنه لم يكن ينتظر أية معارضة من قبل والى مصر محمد على .

وكانت أنباء المفاوضات التى دارت بين « هينز » و سلطان لحج وعدن قد وصلت الى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٨٣٨ . وقد قام بوغوص بك وزير خارجية محمد على بإبلاغ « كامبل » القنصل البريطانى فى مصر بأن نبأ هذه المفاوضات لم يمر بسهولة على مسامع محمد على ، بل لقد أقلقته أن يكون للبريطانيين موقع قريب من مخا . (١) وكان « كامبل » مقتنعا بأن ممثلى القوى الكبرى الثلاثة فرنسا وروسيا والنمسا سوف يعترضون على احتلال بريطانيا لعدن حينذاك (٢) ، فضلا عن موقف محمد على الذى بدا فى تصريحات وزير خارجيته . بل ان بوغوص بك قد أكد أيضا بأن عدن ليست منطقسة مستقلة بحيث يمكن الاستيلاء عليها دون مواجهة أية اعتراضات بل انها كانت تابعة حينذاك لامام صنعاء . (٣) غير أن « كامبل » رفض أن يصرح بأى تعليق حتى يتلقى تعليمات « بالمرستون » فى هذا الصدد . ولكنه لاحظ أنه طالما أن سلطان لحج وعدن كان قادرا على عقد معاهدة مع البريطانيين فى سنة ١٨٠٢ (٤) فان الشك فى استقلاله عن امام صنعاء يفقد كل حجة تسانده (٥) .

وجدير بالذكر انه فيما يتعلق بعدم انتظار محمد على موافقة بريطانيا على ارسال حملته الى اليمن وقام باحتلالها فعلا قبل أن تصله الموافقة على ذلك ، فان « بالمرستون » لم يجد أية غضاضة أو اضرار بالمصالح البريطانية اذا كانت الحملة قد بدأت فعلا (٦) ، أى أن « بالمرستون » لم يجد بدا حينذاك من قبول الامر الواقع خاصة وأن بوغوص بك ووزير خارجية محمد على قد أكد « للكلونيل كامبل » القنصل البريطانى فى مصر بأن الولى لن يعوق رغبة حكومة بمباى فى اقامة محطة للفحم فى عدن (٧) اذا كانت غير خاضعة

F.O. 78/342, Artin to Boghos, 3/20/38. (١)

F.O., 78, Campbell to F.O., 3/270. (٢)

F.O., 78/342, Artin to Boghos, 3/20/38. (٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 59. (٤)

F.O., 78/34, Campbell to F.O., 4/17/38. (٥)

F.O., 78/342, Palmerston to Campbell 5/12/38. (٦)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 54. (٧)

لامام اليمن كما أنه لا يعوق تحقيق هذه الرغبة في أية منطقة تابعة لمصر (١) .
غير أن « بالمرستون » كان يعلم تماما عدم ارتياح محمد علي لسيطرة البريطانيين
على عدن ، كما كان يبدو له بوضوح أن القوى الكبرى الاوربية كانت ترقب
محاولات البريطانيين للسيطرة على عدن حينذاك بعين القلق والترقب لمعرفة
ابعاد تطلعاتهم الاستعمارية (٢) .

وعلى أية حال فان حكومة بومباي البريطانية رأت أن تتحايل باستخدام
أساليب الضغط الحربى لاقتناع السلطان محسن وابنه أحمد بالتنازل عن عدن
لبريطانيا . ولهذا أصدرت أوامرها للضابط البحرى « هينز » بالتوجه الى عدن
على ظهر السفينة الحربية « كوت Coote » للتفاوض مع السلطان من جديد ،
ولكنها هذه المرة طلبت منه أن يستخدم لهجة عنيفة لارهاب السلطان ولانذاره
بأنها ستتخذ اجراءات قاسية لرد الالهانة التى لحقت بالعلم البريطانى ، فى
حالة ما اذا رفض السلطان التنازل عن عدن مقابل المبلغ المتفق عليه مع التغاضى
عن بقية التعويض الخاص بحمولة السفينة الهندية « دوريا دولت » . فادا
ما رفض السلطان وابنه أحمد هذا العرض فان الحكومة البريطانية سترسل
القوات اللازمة لاحتلال عدن وستحرمه وعائلته من الحصول على أية حقوق أو
امتيازات أو مبالغ مالية (٣) . وسلمت حكومة بومباي لمثلها « هينز »
مشروع معاهدة باللغتين العربية والانجليزية لتوقيعها من السلطان على أن
يصدق عليها بعد ذلك حاكم الهند العام . وطلبت حكومة بومباي من « هينز »
أن يحمل معه مبلغا من الريالات وبعض الهدايا المناسبة للتأثير بها على السلطان
واسرته و كبار الشخصيات الهامة فى عدن لاجتذابهم الى جانب البريطانيين .
كما طالبته بعدم المبالغة فى اظهار التساهل لدى السلطان حتى لا يساء تأويله
باعتباره ضعفا فى جانب البريطانيين (٤) .

بل ان حكومة بومباي أصدرت تعليمات أيضا « للملازم وسترن
Lieutenant Western ، وهو مهندس بريطانى لمرافقة الحملة (٥) ولوضع تقرير
عن القلاع الموجودة فى عدن ، وعما يمكن اقامته من قلاع أخرى لحماية
المدينة وعن المباني اللازمة لايواء الجنود البريطانيين الذين سيقومون باحتلالها
والدفاع عنها بعد ذلك ضد أى هجوم (٦) . وقد طلبت الحكومة من « هينز »
ان يوطد علاقته بالقبائل المجاورة لعدن ، ولهذا سمحت له باصطحاب «الملاجعفر»

F.O., Boghos (Mohamtted Ali's Minister) to Campbell, 17 April 1838. (١)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 295. (٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 55.

Graham, G.S. : Op. cit., p. 297. (٣)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 56. (٤)

(٥) حمزة عى ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 32. (٦)

الذى شهد اتفاقية التنازل ، والشيخ « طيب ايرانجى » الوكيل المحلى السابق فى مخا ، وكان الرجل الأخير صديقا شخصيا لسلطان لحج وعدن (١) . وأخيرا أوصت حكومة بومباى ممثلها « هينز » بأن يؤكد للسلطان ضمان حمايته وحماية أسرته ، والتزام الحكومة بعدم التدخل فى المنازعات التى تنشأ بين القبائل طالما أنها لا تمس المصالح البريطانية الا اذا طلبت ذلك الأطراف المتنازعة واقتضت دواعى الأمن ضرورة التدخل (٢) .

ومما يؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تخشى حينذاك من احتمالات قيام قوات محمد على بالزحف على عدن والسيطرة عليها ، أنها أوصت « هينز » بأنه اذا وجد القوات المصرية تتجه لاحتلال عدن فإن عليه أن ينذر القائد المصرى بأن ذلك يعتبر عدوانا مباشرا على أراضى بريطانية (٣) وكان « بالمريستون » قد أبلغ قنصل بريطانيا فى مصر من قبل فى اليوم الثامن من يونيو سنة ١٩٣٨ أن ينذر محمد على بأن أية محاولة عدوانية تقوم بها قواته ضد عدن ستعتبر عدوانا على الممتلكات البريطانية وستتخذ بشأنها الاجراءات المناسبة لمواجهةها (٤) .

وهكذا أبحر « هينز » الى عدن على ظهر السفينة « كوت » فوصل اليها فى اليوم الرابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٣٨ . وقد علم « هينز » بأن أحمد ابن السلطان محسن كان قد وصل هو الآخر من لحج الى عدن ومعه مائة وخمسون مقاتلا من البدو المسلحين ، وكانت مدينة عدن فى حالة فزع وذعر فى ذلك الوقت (٥) . وقد وجه « هينز » خطابا للسلطان محسن وخطابا آخر لحاكم مدينة عدن من قبل السلطان (٦) . وأوضح « هينز » فى خطابه للسلطان أنه جاء لتنفيذ اتفاق يناير الماضى ، وطلب مقابلته لتنفيذ الاتفاق الخاص بالمبلغ الذى ستدفعه حكومة بومباى مقابل تنازل السلطان عن ملكيته لعدن . كما طلب « هينز » من السلطان أن يرسل من قبله مبعوثا مدعما بكتاب رسمى معتمد منه شخصيا (٧) .

وهنا قام الأمير أحمد بن محسن بالاجابة على « هينز » فى خطاب تاريخى شديد اللهجة . فى اليوم السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٣٨ موضحا

-
- (١) Waterfield, G. : Op. cit., p. 57.
 (٢) I.O., I.B., I.P., F 23, CRA, No. 55, The Secretary to the Government of Bombay to the Superintendent of the Indian Navy, 5 September, 1838, pp. 43, 45.
 (٣) F.O., Instructions to C. Haines, 1st September 1838.
 (٤) F.O., Palmerston to Campbell, 8 June 1839.
 (٥) Waterfield, G. : Op. cit., p. 57.
 (٦) I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 62, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 7 November 1838, pp. 51, 52.
 (٧) I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 63, C. Haines to the Sultan of Aden, 24 October 1838, p. 52.

له بأنه صاحب الكلمة الأولى في عدن بعد والده ومهددا إياه بأن أي هجوم من قبل البريطانيين على المدينة سيواجه بكل عنف وضراوة (١) . ولا شك أن هذا الموقف من جانب أحمد ابن السلطان محسن سلطان لحج وعدن يعبر عن وجهة النظر العربية ازاء محاولات البريطانيين الاستعمارية للسيطرة على عدن بصراحة وجلاء . على أن والده السلطان محسن كان قد أثر مماثلة البريطانيين وعدم مجاهرتهم بالعداء حتى يأمن شرهم وإن كان في أعماقه يؤمن بوجهة نظر ابنه وبعدالة موقفه وبجراته وغيثته على حرية وطنه واصراره على التصدي لأطماع البريطانيين ، وعدم ترك عدن تسقط لقمة سائغة في أفواههم . ولا أدل على ذلك من قيام السلطان محسن بإرسال ممثله رشيد بن عبد الله إلى « هينز » في نفس اليوم لإبلاغه بأنه لن يحصل على عدن بأية وسيلة .

بل إن رشيد بن عبد الله مبعوث السلطان محسن قد أكد « لهينز » بأن أحمد ابن السلطان لم يعد مستعدا فقط لإعادة البضائع المتبقية من سفينة السفينة « دوريا دولت » بل إنه يرفض أيضا دفع أية تعويضات عن البضائع المفقودة مما أثار فعلا ثائرة « هينز » وحنقه . ثم حدث بعد ذلك ما أدى إلى تفاقم الأمور عندما رفض السلطان محسن ومرافقوه في اليوم الثاني مباشرة أي السابغ والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٣٨ إمداد سفينة « هينز » بالمياه والأخشاب اللازمة لها . (٢) وهنا أعلن « هينز » مهددا بأن موقف السلطان هذا يعني إعلان الحرب على الحكومة البريطانية ، وأنه يمكنه ازاء هذا الموقف العدائي أن يقطع كل وسيلة للاتصال بين عدن والمحيط الخارجي مما يشمل الحركة التجارية في الميناء .

وعندما تبين « هينز » جراءة الأمير ابن السلطان محسن في عدائه للبريطانيين وتصديه لمواجهتهم ، أراد أن يؤكد عدم شرعيته ليؤثر بذلك في موقفه العدائي الحازم . فأرسل خطابا إلى والده السلطان محسن ينبئه فيه بأنه لن يجيب على ابنه أحمد إلا إذا أفاده السلطان نفسه بتعيينه ممثلا له . غير أن الإجابة وردت على عكس ما كان يبغي « هينز » إذ أرسل السلطان محسن في نهاية أكتوبر سنة ١٨٣٨ وفدا قبله إلى « هينز » على رأسه أحد رجاله المقربين وهو سيد محمد حسين وحمله خطابا أوضح فيه أنه ملازم للفراش لشدة مرضه وشيخوخته ، ولهذا فقد فوض ابنه أحمد ليكون ممثلا له في كل الأمور (٣) وأنه يرجو وضع حد للمسائل المعلقة بينهما تحقيقا لمصلحة الطرفين المشتركة (٤) .

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 64, Sultan Ahmed to C. Haines (without date), pp. 52, 53. (1)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 58. (2)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 32. (3)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 65, The Sultan of Aden to C. Haines, p. 53. (4)

وهنا لم يجد «هينز» بدا من بدء المفاوضات المباشرة مع الأمير أحمد بن السلطان محسن ولهذا طلب منه أن يرسل بعثة من قبله ينيبها عنه في التفاوض من أجل الارتباط الذي سبق الاتفاق عليه مع والده بشأن تحويل ملكية عدن للحكومة البريطانية (١) ولم ينس «هينز» أن يحذر أحمد من أن أية مماطلة في تنفيذ ذلك الارتباط سوف تشكل خطرا عليه وعلى أسرته . كما لم يفت «هينز» أن يهدد العبادلة بقوة البريطانيين الحربية في البحر والبر على السواء . ثم بعث «هينز» للأمير أحمد ابن السلطان مشروع المعاهدة المقترحة للتوقيع عليها موضحا رغبته في تنفيذها باتباع الاساليب السلبية بدلا من اللجوء الى استعمال القوة العسكرية (٢) . كما أشار «هينز» الى أن القوات البريطانية اذا ما تدخلت فسوف يفقد السلطان كل ما تعهدت الحكومة البريطانية بتقديمه اليه نظير موافقته على تحويل عدن الى ملكيتها (٣) .

غير أن هذا التهديد والوعيد لم يوهن من اصرار أحمد بن محسن وصلابته في الذود عن كرامته وحرية بلاده ، ولم يكن من السهل اربابه أو التأثير عليه بتهديدات «هينز» ومناوراته . وقد بدا ذلك واضحا في اجابته على «هينز» في اليوم السادس من نوفمبر سنة ١٨٣٨ بأنه لم يأت الى عدن كصديق ، كما ان الاسلوب الذي تحدث به لم يكن يدل على أن حكومته حكومة صديقة . أما تحويل عدن الى ملكية الحكومة البريطانية فهو أمر يتنافى مع طبيعة العرب ويتعارض تماما مع روح الصداقة . واختتم أحمد بن محسن رسالته الى هينز موضحا أنه اذا ما صرفت الحكومة البريطانية نظرها عن هذا الموضوع فسوف يبعث وفدا من قبله لانهاء الامر في سلام ، وحتى لا ينار مطلقا التحدث عن أراضى عدن من جديد (٤) .

ولا شك أن ادعاء «هينز» بارتباطه مع السلطان محسن ارتباطا مبدئيا بالننازل عن عدن وتحويلها الى ملكية الحكومة البريطانية لهو أمر يستحق الدراسة ويستوجب البحث والتحقيق . فمن دراسة الوثائق البريطانية المتعلقة بهذا الموضوع وخاصة سجلات حكومة الهند البريطانية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٩ يتبين لنا أن ادعاء «هينز» بننازل السلطان محسن عن ملكيته لعدن لا يقوم على أساس من الصحة . اذ لم يعثر في هذه السجلات التي تتضمن العديد من المراسلات على الخطاب الذي قيل ان السلطان محسن

Waterfield, G. : Op. cit., p. 57.

(١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 69. C. Haines to Sultan Ahmed, 31 October 1838, p. 54.

(٢)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 71. C. Haines to Sultan Ahmed, 4 November 1838, p. 55.

(٣)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 73, Sultan Ahmed to C. Haines, 6 November 1838, p. 55.

(٤)

قد تعهد فيه « لهينز » بالتنازل عن عدن للحكومة البريطانية (١) . وليس من الطبيعي أن يغفل مثل هذا الموضوع الهام بينما اشتملت هذه المراسلات على موضوعات كثيرة من بينها ما نعد قيمته ضئيلة للغاية إذا قورنت بأهمية هذا الموضوع . وكان ممكن لمثل هذا الخطاب ان كان موجودا فعلا أن تصدر هذه المراسلات نظرا لأهميته البالغة . ولم تخف مناورة « هينز » على السلطان محسن الذي أوضح أن ما يقصده المبعوث البريطاني هو تحقيق رغبة حكومته بامتلاك عدن غير أن ذلك لن يتم « الا فوق رقاب أهلها » على حد تعبيره (٢) .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المراسلات قد أثبتت تحدى السلطان محسن لادعاء « هينز » الكاذب ومطالبته له بإظهار مثل هذا الخطاب المصدق عليه مبديا استعدادده للالتزام بما جاء فيه إذا ثبتت صحته . فقد أوردت هذه الوثائق على لسان السلطان محسن قوله « لهينز » : « أنا لم أكذب على الاطلاق بل اننى أقول الصديق ، فإذا كان لديك خطاب منى أو تعهد فأرني اياه ولسوف أعرفه ، فإذا كان صحيحا فأننى أعد بتنفيذه » (٣) . بل ان السلطان محسن سبق أن أكد « لهينز » فى ٢٣ يناير سنة ١٨٣٨ أنه سوف يوقف المفاوضات الجارية بينهما اذا ما تعرضت سيادته على بلاده الى أى تهديد نتيجة لهذه المفاوضات (٤) . وكان هذا التأكيد كافيا لوضع حد لمحاولات « هينز » التى تهدف الى التأثير على السلطان ليتنازل عن ملكيته لعدن للحكومة البريطانية وأخيرا فقد كان من الطبيعي أن يتجنب « هينز » فى رده على السلطان محسن الإشارة الى وجود مثل هذا التعهد او الارتباط الوهمى بعد أن تحدى السلطان وكشف مناورته .

وقد ترتب على ذلك كله تجاوب السلطان محسن مع آراء ابنه أحمد وموقفه الغيور دفاعا عن أراضيه . ولهذا واجه السلطان ادعاءات « هينز » متحديا اياه بقوله ان طلب شراء عدن هو أمر لا يصدر عن رجل عاقل ، كما أن الادعاء بمراوغة الحكومة البريطانية ما هو الا كذب وافتراء . وقد أكد السلطان أيضا ان الموقف الودى والاحترام الذى قوبل به « هينز » كمبعوث لحكومته يحمل خطابا بشأن انسفينة « دوريا دولت » كان يتعارض تماما مع الأسلوب غير اللائق الذى بدا فى تصرفات « هينز » ولهذا فقد أبدى السلطان عدم استعدادده لسماع مثل هذه اللهجة غير الودية من ممثل الحكومة البريطانية الا اذا تغيرت تماما . (٥)

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 63, 64.

(١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, CRA, No. 88. The Sultan of Aden to Sheik

(٢)

Tyeb Ibramjee, 17 November 1838, pp. 66-67.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 114, The Sultan of Aden to C. Haines, 24 December 1838, p. 78.

(٣)

Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 93.

(٤)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 24, The Sultan of Aden to C. Haines,

(٥)

4 November 1838, p. 56.

غير أن « هينز » استمر في تمسكه بلهجة التهديد التي دأب عليها وأنذر مبعوثي السلطان بأن القوات البريطانية إذا ما تدخلت فإن السلطان لن يتسلم رايلا واحدا . وقد اتهم « هينز » السلطان بأنه أهان الحكومة البريطانية بامتناعه عن تقديم المياه والمؤن اللازمة للسفن التابعة لها ، ويرفض ابنه أحمد إعادة بضائع السفينه الغارقة، وبعدم الموافقة سلميا على التنازل عن عدن لبريطانيا مقابل العروض التي عرضها . ولم ينس « هينز » أخيرا أن يوجه النصح للسلطان بالحرص على صداقته للحكومة البريطانية والعمل على تحقيق رغباتها لكي تكون العلاقات بينهما على خير ما يرام (١)

وهكذا أفرغ « هينز » كل ما في جعبته من أساليب التحايل والترغيب تارة والترهيب تارة أخرى لاقناع السلطان محسن وابنه أحمد لقبول التنازل عن عدن للحكومة البريطانية غير أنه وجد منهما اصرارا وصلابة ورفضاً قاطعاً للتنازل عن أرضهم . وبذلك استقر رأى « هينز » بأنه لا مناص من استخدام القوة الحربية للسيطرة على عدن بعد أن فشل تحايل البريطانيين باستخدام أساليب الضغط السياسي والحربي . ومن ثم فقد طلب « هينز » من حكومة بومباي ارسال القوات اللازمة لاحتلال عدن والسيطرة عليها بأقصى سرعة ممكنة ليقوت الفرصة على سلطانها ورجالها حتى لا يأخذوا أهبتهم ويستجمعوا قواهم لمقاومة الغزو البريطاني . وقد أوضح « هينز » لحكومته أنه كلما كانت أعداد القوات البريطانية التي سترسلها الى عدن كافية تساندها السفن الحربية ، فإن ذلك يجعلها قادرة على الاستيلاء على المدينة دون أن تتعرض لخسائر فادحة . ولم يفت « هينز » والملازم « وسترن » في خضم هذه الاحداث ان يكتشفا ويحددا المكان الذي يصلح استخدامه مخزنا للفحم في رأس الشيخ حامد (٢) وهي منطقة رملية تحيط بها مياه عميقة مما يسمح للسفن بالاقتراب منها الى مسافة مائة ياردة من ساحلها وتوجد أيضا منطقة متسعة صالحة لتخزين الفحم . واقترح « هينز » وضع إحدى السفن الضخمة على مقربة من مخزن الفحم ليقوم بحارتها ومدفيعيتها بحماية السفن التجارية الراسية في الميناء ، كما يقوم رجالها بالمعاونة في تموين تلك السفن بكميات الفحم اللازمة لها . كما أكد « هينز » أهمية بناء رصيف صغير بجانب مخزن الفحم لتسهيل العمليات الخاصة بتفريغه ثم شحنه تبعا لاحتياجات السفن العابرة .

وثناء الفترة التي انتظر فيها « هينز » وصول القوات البريطانية الى عدن رأى أن يستخدم أسلوب الحصار الاقتصادي حول الميناء كاجراء حربي فعال للتأثير على معنويات السكان ومعيشتهم (٣) وذلك بمنع وصول المؤن اللازمة لهم الى

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No 75. C. Haines to the Sultan of Aden (1)

(without date), p. 56.

(٢) سبق أن وقع اختيار « هينز » على هذا الموقع لجعله مخزنا للفحم أثناء زيارته لعدن

في يناير سنة ١٨٣٨ .

I.O., B.S.C., 1839, C. Haines to Bombay 12/12/38.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 69.

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298.

المدينة عن طريق البحر ، وخاصة في الفترة التي يستلمون فيها زادهم السنوى من تمر الخليج العربى (١) . كما أصدر «هينز» أوامر مالى « دنتون Dunton » بوقف أية أعمال تجارية تتصل الى ميناء عدن . (٢) وقد حاول « هينز » أن يبرر أسلوبه الانتقامى هذا باعتباره ردا على عدم قيام السلطان محسن بتقديم الاحترام اللازم لممثل الحكومة البريطانية . بل ان « هينز » رأى أيضا وضع مدفع كبير فى إحدى الجزر الواقعة شرقى عدن أو تركيزه على أحد القوارب ، على أن يكون ذلك متناسقا مع وضع السفينتين الحربيتين ، وذلك لمنع العرب من الحصول على المؤن اللازمة لهم سواء بالبحر أو البر مما يؤدى الى انهيار معوناتهم وأضعاف صمودهم (٣) . وأخيرا اقترح « هينز » على حكومته ارسال سفينة حربية ضخمة فى أسرع وقت ممكن لتقوم بمظاهرة حربية لارهاب أهالى عدن ، وكان يتوقع أن هذه المظاهرة سترغمهم على اخلاء مدينتهم قبل وصول القوات البريطانية اليها ، وبالتالي ستضطر السلطان الى الانصياع لتحقيق أهداف الحكومة البريطانية بالتنازل لها عن عدن دون مقاومة أو صمود أمام القوات البريطانية عند وصولها .

ومن ناحية أخرى رأى « هينز » أن يستغل فرصة وجود المنازعات الداخلية بين قبائل المنطقة فيعمل على اشعال نيران الصراع بين القبائل ، وبذلك يتمكن من تمزيق وحدة الجبهة الداخلية كما يتمكن أيضا من جعل بعض القبائل تعمل كطابور خامس يخدم أغراضه ويمهد السبل الممكنة لنجاح عملية الغزو والاحتلال . وكانت قبائل الحواشب القاطنة فى المنطقة الشمالية الشرقية من عدن فى صراع مع قبائل العبادلة بقصد زيادة حصتهم السنوية التى يحصلون عليها من السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن . غير أن هذا الصراع لم يكن يشكل حربا شاملة بل اقتصر الموقف على اغارات متبادلة بين الجانبين من حين لآخر . وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه قبائل سلطنة الفضلى القاطنة شمال شرقى عدن فى هدنة مؤقتة مع قبائل العبادلة لمدة ستة شهور لم تحدث أثناءها أية مناوشات بين العبادلة وجيرانهم الشرقيين غير أنه كان من المتوقع أن ينشب الصراع من جديد بين سلطنة الفضلى واليافعى لزيادة الراتب المخصص لهم عقب انتهاء فترة الهدنة . وهذا ما حدث بالفعل وأدى الى قيام الصراع بين العبادلة وقبائل الفضلى ، وهى أمور غالبا ما تحدث بين قبائل المنطقة . غير أنه من دواعى الأسف أن يتصل سلطان الفضلى فى اليوم الثامن من نوفمبر سنة ١٨٣٨ بالمبعوث البريطانى « هينز »

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 32, 33.

(٢)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 92, Sultan Ahmed Ben Abdulla of the
Bombay Government, 6 November, 1838, pp. 48, 50. (٣)

ليبدى له استعدادده لمساعدته (١) نكاية بجيرانه العبادلة (٢) . وقد طلب «هينز» من سلطان قبائل الفضلى امداده بالمياه والأخشاب اللازمة ، وحاول أن يوطد علاقته معه لأنه رأى من مصلحة حكومته أن تصادق سلطان قبائل الفضلى القوية مما يمكنها من تدعيم نفوذها في جنوب اليمن حتى بعد أن تتمكن من السيطرة على عدن . وقد أكد « هينز » لسلطان قبائل الفضلى أن البريطانيين سوف يذكرون له هذا الجميل الذى يتمثل في تزويد السفن البريطانية بالمياه والأخشاب التى كانت فى حاجة اليها لمحاصرة عدن وغزوها .

ولا شك أن هذا الموقف من قبل سلطان قبائل الفضلى قد اضطر السلطان محسن العبدلى أن يرسل بعثة من قبله الى « هينز » فى اليوم العاشر من نوفمبر سنة ١٨٣٨ لتعرض عليه تقديم المياه والأخشاب والمؤن اللازمة للسفن البريطانية على شريطة الا يتعرض « هينز » لموضوع تنازله عن عدن للحكومة البريطانية . غير أن « هينز » أوضح لأعضاء البعثة أن الأمر الوحيد الذى يجعل حكومته تتغاضى عن الإهانات التى وجهت اليها هو تنازل السلطان عن عدن للحكومة البريطانية . ولكن أعضاء البعثة استنكروا فكرة التنازل عن عدن التى يرفضها بكل اصرار السلطان محسن وابنه أحمد على السواء لأنها تتنافى مع اعتزاز العرب ببلادهم وتنعارض مع شجاعتهم اذا ما تنازلوا عن مدينتهم بدون اطلاق رصاصة واحدة . ولم يكن يخفى على « هينز » ان هذه الاتصالات الودية التى لم تنته الى نتيجة مرضية كان يقصد بها فقط تهدئة الموقف فى وقت كانت فيه قبائل الفضلى فى سبيلها للتوغل من جهة الشرق فى أراضى العبدلى (٣) ، مما اضطر السلطان محسن الى محاولة التفاهم مع البريطانيين لتهدئتهم حتى لا يواجه عدوين فى وقت واحد .

غير ان السياسة البريطانية حينذاك كانت تستهدف استغلال الخلافات الداخلية بين قبائل جنوبى اليمن لتمزيق الجبهة الداخلية التى يمكن ان تدافع عن عدن ضد أى هجوم بريطانى . ولهذا فقد فضل « هينز » ترك قبائل المنطقة يتصارعون ويتقاتلون فيما بينهم ، كما عمل من جانبه على اذكاء هذا الصراع نظرا لما فى ذلك من اضعاف لقوتهم وتفريق لشملهم بما يستتبع ذلك من تسهيل لعملية الغزو البريطانى لعدن والسيطرة عليها . بل ان بريطانيا كانت تأمل أيضا أن يؤدي ضعف قبائل المنطقة وتمزق شملها الى انصياعها بعد ذلك لتوجيهات السياسة البريطانية والسير فى فلكها الى أبعد مدى ممكن . ومن دواعى الأسف أن العرب أهالى البلاد الأصليين لم تكن لديهم حينذاك اليقظة التى تمكنهم من

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 78, C. Haines to the Secretary to the (١)
Futhless to C. Haines, received on 23 November 1838, p. 68.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 78, C. Haines to the Secretary to the (٢)
Bombay Government, 13 November 1838, pp. 57, 58.

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 33. (٣)

الوقوف جبهة واحدة متماسكة وصفا متضامنا صامدا أمام المحاولات الاستعمارية للسيطرة على بلادهم والتحكم فى مقدراتهم .

ثالثا - هجوم البريطانيين على عدن وسيطرتهم عليها بالقوة :

تبينت الحكومة البريطانية فى نهاية سنة ١٨٣٨ أنها استنفدت كل أساليب الضغط السياسى والحربى فى محاولاتها لامتلاك عدن والسيطرة عليها من أصحابها الأصليين دون جدوى . ورغم ما اتصف به السلطان محسن بن فضل العبدلى سلطان لحج وعدن من مرونة وبعد نظر ومعرفة حقيقية لقوة بريطانيا وسيطرتها على البحار حينذاك ، فان موقفه لم يكن يقل عن موقف ابنه أحمد فى تمسكه بأرضه ورفضه لكل أساليب الاغراء ، وتصديه لكل أساليب التهديد والوعيد التى استعملها الضابط البحرى البريطانى « هينز » بناء على توجيهات حكومة بومباى ، وبناء على الرغبة الملحة التى تفرضها المصالح الحيوية لشركة الهند الشرقية البريطانية . وكانت غاية البريطانيين من وراء محاولاتهم هذه ان يؤثروا على السلطان باجتذابه أو ارهابه لتوقيع وثيقة التنازل عن عدن وتحويل ملكيتها للحكومة البريطانية لتحقيق من وراء السيطرة على مينائها الحيوى الهام كافة مصالحها الاستعمارية المختلفة فى منطقة البحر الأحمر مما يجعلها تتحكم فى هذا الممر البحرى الدولى الهام .

ولهذا لم يجد المبعوث البريطانى « هينز » بدا من ابلاغ حكومته باصرار السلطان محسن وابنه أحمد على رفض تفاهم ودى للتنازل عن عدن لبريطانيا وأن كافة أساليب الضغط السياسى والحربى قد استنفدت أغراضها فى هذا السبيل دون جدوى الأمر الذى يجعل السيطرة على عدن بالقوة العسكرية ضروره حتمية تستوعبها حماية المصالح البريطانية فى منطقة البحر الاحمر فى ذلك الحين . على أن الدور الذى قام به البريطانيون والذى انتهى بسيطرتهم على عدن تمثل فى مرحلتين اولهما قيام البريطانيين ببعض المناورات الحربية للتهديد باحتلال عدن ، وثانيهما هجوم البريطانيين الفعلى على عدن وسيطرتهم عليها بالقوة على النحو الذى سأتناوله فيما يلى بالدراسة والتحليل .

- المناورات البريطانية للتهديد باحتلال عدن :

بدأت الترتيبات الخاصة بالتحركات العسكرية التمهيدية لاحتلال عدن منذ اليوم الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٣٨ عندما اتصل سكرتير حكومة بومباى بالضابط البحرى « هينز » وأبلغه بأن قائد الاسطول الهندى سبرسل السفينة الحربية « آن كريشتون Anne Criston » الى عدن وأنها ستشحن بكميات من الفحم لتموين السفن البخارية البريطانية فى البحر الاحمر ، كما أنها ستشحن أيضا بالمؤن والمياه اللازمة لتموين السفينة الحربية البريطانية « كوت Coote » الراسية حينذاك فى مياه عدن وقد أوضح سكرتير

الحكومة للضابط البحري « هينز » بأنه يمكنه الاعتماد على أطقم المدفعية الموجودة على ظهر السفينة « آن كريستون » واعتبارها جزءا من الحملة العسكرية التي طلب « هينز » سرعة ارسالها اليه (١) ليتمكن من غزو عدن والسيطرة عليها بالقوة .

وعلى الرغم من ذلك فان حاكم بومباي حتى ذلك الحين لم يقطع الامل في امكانية السيطرة على عدن باتباع أساليب الضغط السياسي والحربي وتفادي عملية الغزو والصدام المسلح . ويؤكد ذلك اتصاله بالسلطان محسن بن فضل العبدلي في أول ديسمبر سنة ١٨٣٨ معبرا عن أسفه لما أبداه السلطان من مماطلة في تنازله عن عدن نظير ما عرض عليه من راتب سنوي وما سوف تقدمه له الحكومة البريطانية من مظاهر الاحترام والتقدير . غير أن حاكم بومباي لم يستطع أن يخفى عن السلطان - وهو يحاول أن يسترضيه ويجتذبه - أن الحكومة البريطانية لن تتغاضي عن المعاملة السيئة والاضطهاد الذي تعرض له بحارة وركاب السفينة الجانحة « دوريا دولت » . ثم يسترسل حاكم بومباي مهددا السلطان (محسن) بأن عليه ان يضع في حسابه كافة الاحتمالات المترتبة على رفضه التنازل عن عدن للحكومة البريطانية مقابل الثمن الذي عرض عليه (٢) . وهكذا بدت الشراسة البريطانية في كل الخطابات الموجهة للسلطان محسن ، وكانت كلها تؤكد اصرار البريطانيين على تحقيق مآربهم دون أي اعتبار للحقوق الشرعية لأصحاب البلاد الأصليين .

وقد شرعت حكومة بومباي في اعداد كافة الترتيبات اللازمة لغزو عدن والسيطرة عليها بالقوة واستمدت احتياجاتها لتنفيذ هذه العملية الحربية من واقع المذكرة التي أرسلها « هينز » الى قائد الاسطول الهندي (٣) في الثاني والعشرين من أغسطس سنة ١٨٣٨ . وقد استفسرت حكومة بومباي من قائد البحرية الهندية عن مدى المساعدات التي يمكنه تقديمها لتنفيذ هذه العملية حتى يمكن تنسيق ذلك مع بقية الامكانيات المعدة لتنفيذ الخطة . كما أصدرت بومباي تعليماتها الى الضابط البحري « سميث » Smith وقائد السفينتين « فولاج Volage » (٢٨ مدفعا) ، و « كرويزر Cruizer » (١٦ مدفعا) ، اللتين كانتا مكلفتين بمهمة أخرى في نهر السند بتحويل مسارهما الى بومباي والابحار فورا تجاه عدن للمشاركة في عملية الغزو . وبالإضافة الى ذلك وجهت حكومة بومباي قوة لاحتلال عدن قوامها ٣٠٠ جندي من المشاة البريطانيين و ٤٠ جنديا من أطقم المدفعية البريطانية و ٣٥٠ جنديا

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 80. The Secretary to the Bombay (١)
Government to C. Haines, 28 November. 1838, p. 59.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 81. The Governor of Bombay to the (٢)
Sultan of Aden, 1 December 1838, pp. 59, 60.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 54. C. Haines to the Superintendent of (٣)
the Indian Navy, 22 August 1838, pp. 42, 43.

من المشاة الهنود . وقد رافق هذه الحملة عدد من المهندسين المتخصصين في مجالات متعددة ، وأمدتهم الحكومة بكل ما يلزمهم من الأجهزة والمعدات المختلفة . (١) وقد انضمت هذه القوة للسفينة الحربية « كوت » على أن تساندها المدفعية المركزة التي تحملها السفينة الحربية « آن كريشتون » وذلك لتنفيذ خطة الهجوم على عدن .

كما أعدت حكومة بومباي كافة الترتيبات اللازمة لامداد الحملة بكميات المياه التي سوف تحتاجها وزودت بها السفن التي قامت بنقل الجنود . ونظرا لطول المسافة بين بومباي وعدن وما قد تستلزمه عملية الغزو من انتظار السفن في عرض البحر الأمر الذي قد يترتب عليه فساد المياه المحمولة ، فقد أشار قائد الاسطول الهندي الى امكانية استبدالها من ميناء مخا اليمنى ، كما اشار أيضا الى أهمية انضمام عدد من الفنيين الى الحملة وشحن كميات من مواد البناء اذا سمحت حمولة السفن بذلك . هذا فضلا عن توفير كافة المؤن والدخائر والمهمات اللازمة لتحقيق أهداف الحملة . وقد أبدى حاكم بومباي للقائمين على الحملة اصراره على أن يتم احتلال عدن تحت أية ظروف وإن كان يفضل أن يتحقق ذلك دون أن تتعرض قواته لأية خسائر في الأرواح والعتاد . كما حدد حاكم بومباي مهمة السفن التي ستبقى في خليج عدن موضعا أنها ستقوم بحراسة المدينة من جهة ، كما يمكنها أن تستجلب المياه اللازمة للحملة عند الحاجة اليها من جهة أخرى . كما أكد حاكم بومباي أهمية وضع طراد أو سفينة حربية في قلب خليج عدن لمواجهة أية مفاجآت ، وأخيرا فقد حث « هينز » على ضرورة اختطاف بعض الأسرى من العرب لاستغلالهم في التقاط المعلومات المساعدة من قبيل الحذر والحيلة وللتعرف على تحركات سلطان عدن وأتباعه لمواجهة الغزو (٢) .

وقد تحددت خطة الغزو بأن يقوم « هينز » عندما تفشل محاولاته تملما في اقناع السلطان بتسليم عدن بالأساليب السياسية وأساليب الضغط الحربى بإبلاغ قائد الأسطول ليبدأ عملية الغزو . وعلى قائد الاسطول أن يتعاون مع قائد القوة البرية في تنسيق متكامل لتنظيم عملية الغزو والاحتلال . وكانت تعليمات حاكم بومباي تقتضى فى مختلف الظروف التى ستواجه العملية اتخاذ أفضل السبل التى سيشير اليها « هينز » (٣) باعتباره هو المسئول الأول عن

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298.

(١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 82. The Secretary to the Bombay Government to C. Haines, 2 December 1838, pp. 60, 61.

(٢)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 83. The Secretary to the Bombay Government to C. Smith of H.M.S. Volage, 11 December 1838, pp. 61, 62.

(٣)

نجاح الغزو والاحتلال . وقد أبدى « سميث » استعداداه الكامل لتنفيذ هذه التعليمات (١) .

كما أعدت حكومة بومباي احتياطات اضافية لتعزيز قسوات الحملة اذا ما استدعت الظروف ذلك ضمنا لنجاح العملية . ولهذا أصدر حاكم بومباي تعليمات اضافية « لهينز » لضم قوات جديدة الى قواته المحمولة على ظهر السفينة الحربية « كوت » وسفينة النقل الحربية الأخرى « آن كريشتون » . وكانت هذه القوات الجديدة تتكون من ٢٨٦ جنديا من فرقة بومباي الأوربية و ٢٢ جنديا من الفرقة الرابعة والعشرين الهندية فضلا عن ستين رجلا آخرين من المهندسين والفنيين . كما اضيفت للحملة أيضا عشرة مدافع أخرى للمعاونة في عملية الغزو والدفاع عن المدينة بعد الاحتلال (٢) .

وقد يتبادر الى الذهن أن مثل هذه الاستعدادات التي أعدها بريطانيا لغزو عدن مبالغ فيها الى حد كبير ، خاصة وأن عدد سكان المدينة كان لا يزيد على الستمائة نسمة تقريبا على حد ما ذكرته الوثائق البريطانية نفسها . غير أن البريطانيين قدروا القوة اللازمة والاحتياطات المتعلقة بها ليس فقط لمواجهة سكان عدن بعددهم المعروف حينذاك ، بل أيضا لمواجهة ما يمكن أن يقوم بتجميعه السلطان محسن وابنه أحمد من رجال القبائل المجاورة الى جانب قوات العبادلة الخاصة للذود عن بلادهم ضد الغزو الأجنبي . هذا فضلا عن خشية البريطانيين من محاولة قيام المصريين في تهامة اليمن بالتدخل لمساعدة اليمنيين في صد الغزو البريطاني عن عدن .

وبالرغم من كل هذه الاستعدادات فان حاكم بومباي لم ينس أن يحدد أيضا في خطة الغزو الواجبات الملقاة على عاتق القوات البرية التي ستقوم بالعملية ويقودها « الميجور توماس بيلى Major Thomas Baillie » الذى طلب منه الحاكم أن يضع نفسه فى الاطار الذى تحدده له السلطة السياسية التى يقوم عليها « هينز » (٣) . وقد أكد حاكم بومباي على « الميجور بيلى » أن يوجه كل اهتمامه بعد السيطرة على عدن الى تعزيز المنطقة التى يسيطر عليها البريطانيون فى عدن وتدعيم وسائل الدفاع عنها ضد أى هجوم داخلى أو خارجى (٤) ، وبذلك يمكن التصدى لأية اخطار أو مفاجآت .

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 84. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 14 December 1838, p. 62.

(٢) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 85. J.P. Willoughby to C: Haines, 21 December 1838, pp. 62, 63.

Graham, G.S. : Op. c it., p. 298.

(٣)

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 86. The Secretary to the Bombay Government to the Adjutant General of the Bombay Army, 24 December 1838. pp. 63, 64.

ونظرا لأن العلاقات بين « هينز » والسلطان محسن لم تلبث أن ساءت الى أقصى حد فقد نتج عن ذلك حدوث عدة مناوشات أدت الى وقوع الاحتكاك المباشر بين الجانبين في اليوم التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٨ أى بعد مرور شهر كامل من الحصار البريطاني المضروب حول ميناء عدن . وقد بدأ هذا الاحتكاك عندما أرسل « هينز » وكيل بريطانيا السابق في مخا ويدعى الشيخ « طيب ابراهيم ابرانجي » الى بريرة لتأجير بعض القوارب لاستخدامها في جلب المياه والأخشاب والمؤن اللازمة للسفينة « كوت » ، ولتوفير الاحتياطي اللازم من هذه المؤن للسفن البريطانية القادمة للاشتراك في غزو عدن . ولما كان هذا الحصار قد أوقف عمليات التبادل التجارى في ميناء عدن فقد أثار ذلك نائرة أهالى البلاد الذين اتجهوا الى المدينة في اعداد كبيرة صباح اليوم العشرين من نوفمبر سنة ١٨٣٨ وضربوا القارب الذى وجهه « هينز » الى بريرة فأصيب بثلاث طلقات . كما أن العرب أطلقوا بنادقهم على قارب آخر كان يركبه بعض الضباط البريطانيين الذين ردوا على العرب باطلاق نيران مدفع هاون ثلاثي وبعض الأسلحة الصغيرة . بل ان السلطان محسن عندما علم أن السفينة « كوت » ستتجه الى زيلع على الساحل الصومالى لتحصل على ما تحتاجه من مياه ومؤن ، أرسل سنبوقا الى هناك ليطلب قبائل تاجورة الصومالية أن تمتنع عن تموين السفن البريطانية العادية بكميات المياه والمواد الغذائية والأخشاب التى تلزمها (١) . وقد ثارت نائرة « هينز » عندما وقعت فى يده الرسالة الخطية التى كتبها أحمد ابن السلطان محسن لقبائل تاجورة الصومالية يناشدتهم فيها وقف امداد السفن البريطانية بالمياه والمؤن اللازمة لها ، وليقتلوا أى شخص من البريطانيين يصل اليهم (٢) .

وقد سارع « هينز » بإبلاغ الكابتن دنتون « بالمناوشات والاحتكاك الذى تم بين الجانبين وطلب منه المساعدة فأرسل اليه مدفع هاون (٩ مم) أصبح معدا للانطلاق . وقد نتج عن ضرب المدينة بهذا المدفع وبمدفعية السفينة الحربية أن قام البدو باحتلال كل التلال المحيطة بالمدينة لاسكات مصادر النيران البريطانية غير أن نيرانهم لم تكن مؤثرة مما جعلهم ينزلون بأنفسهم وبأعداد كبيرة ليدمرؤا هذا المدفع ويقتلوا أفراد طاقمه . وأثناء قيامهم بهذه المحاولة خاصة بعد أن اقتربوا من مواقع البريطانيين انهالت عليهم النيران الصادرة من الأسلحة البريطانية الحديثة حتى أرغمتهم على التراجع . وانتهى هذا الاحتكاك بمقتل ما بين عشرين وثلاثين من عسكر السلطان بينما جرح جنديان من بحارة السفينة البريطانية (٣) .

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
Jacob, H. F. : Op. cit., p. 33.

(٢)

(٣) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

وقد أكد « هينز » لحكومته أن المصريين كانوا قد دربوا عرب عدن تدريباً فائقاً على استخدام مختلف الأسلحة . كما أكد « هينز » أيضاً أن المصريين قد اشتركوا بالفعل في هذه المناوشات (١) وأنه لمس ذلك عندما حاول الضباط البريطانيون الأربعة « جونسون وهاملتون وايفانز وويسترن » الالتفاف حول ميناء عدن لوقف محاولات التبادل التجاري هناك وتعرضوا لقصف من مدفعية ثقيلة ألقت عليهم عشر قذائف « أحكم المصريون توجيهها » . غير أن وجسود المصريين في عدن حينذاك أمر بعيد الاحتمال نظراً لأن المصادر العربية ومن بينها محافظ الحجاز واليمن المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة لم تشر إلى ذلك رغم تناولها للعديد من الأحداث الأقل أهمية من هذا الموضوع . هذا فضلاً عن أن وجود أية قوات مصرية في عدن حينذاك كان من شأنه عرقلة الغزو البريطاني والتصدى له (٢) بما لا يجعله يتم بالسهولة والسرعة التي تم بها على النحو الذي سنوضحه فيما بعد . ويمكن القول بأنه من المرجح في ذلك الوقت أن يكون محمد علي - الذي كانت قواته متمركزة حينذاك في تهامة على مقربة من عدن - قد عمد إلى تدريب بعض العدنيين وجيرانهم على استخدام أسلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة الأخرى وأمدهم ببعض منها ، ليتمكنوا - اعتماداً على مقدرتهم الذاتية - من الصمود أمام المحاولات البريطانية للسيطرة على بلادهم وكان محمد علي يهدف من وراء ذلك - بطبيعة الحال - إلى حماية مصالحه هو الآخر في الجزيرة العربية التي سيهددها دون شك تدخل المنافسة البريطانية في المنطقة في ذلك الحين .

وإثناء الحصار الذي فرضه البريطانيون حول ميناء عدن (٣) حدث أن أبحر القارب العدني « نعمة الله » سرا مخترقاً الحصار . غير أن بحسرة السفينة « كوت » شاهدوا القارب وتمكنوا من أسره في اليوم السادس من ديسمبر سنة ١٨٣٨ . وهنا أوفد الأمير أحمد بن محسن في اليوم التالي مباشرة أحد معاونيه وهو رشيد بن عبد الله يرافقه صاحب القارب إلى السفينة « كوت » وهما يرفعان علم الهدنة (٤) ويطالبان باسترجاع القارب المخطوف . وقد استفسروا من « هينز » عما إذا كان موافقاً على دفع ثمانية آلاف ريال سنوياً مقابل تنازل السلطان عن عدن للحكومة البريطانية . غير أن « هينز » أوضح لهما أن مطلبهما غير ذي موضوع خاصة بعد أن هاجم السلطان وأتباعه السفينة « كوت » والقوارب البريطانية الأخرى . كما أبلغهما « هينز » بأن القارب العربي

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298.

(١)

(٢) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١١٩

Marston, T.F.I. : Op. cit., p. 69.

(٣)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 33.

(٤)

بحمولنه يعد غنيمه حربية مشروعة للبريطانيين ولا سبيل لاعادته الى صاحبه (١) .

ولا شك أن سكان عدن قاسوا الأمرين من وطأة حصار البريطانيين لمينائهم مما أدى الى توقف التجارة (٢) وانقطاع وصول المؤن اللازمة لهم عن طريق البحر . وقد عمد السيد زين العيدروس أحد أشرف مدينة عدن الى الاتصال « بهينز » للاتفاق على وضع حد للنزاع القائم بينه وبين السلطان محسن وابنه أحمد وأبدى استعداده لمقابلته للاتفاق على اقرار السلام بين الجانبين (٣) غير أن « هينز » وهو المصمم للوصول بعدوانه الى الاحتلال الكامل لمدينة عدن أجاب على السيد زين العيدروس بأن العبدالة هم الذين أعلنوا الحرب وقصفوا قوارب السفينة « كوت » بالنيران وبذلك بادروا بالعدوان (٤) . وعلى الرغم من أن « هينز » رحب بزيارة السيد زين العيدروس له تطبيقا لسياسته المرنة في التقريب من الأهالي فقد أكد لابن السيد زين بأنه لا مناص من أن يتحمل العبدالة نتيجة أعمالهم العدوانية ضد البريطانيين (٥) . ولا شك أن هذا الموقف من جانب « آل العيدروس » (٦) يوضح دورهم المشهود في محاولة ايجاد نقطة الالتقاء بين « هينز » والعبدالة حكام لحج وعدن ليجنبوا بلادهم التعرض لولايات عدوان البريطانيين والوقوع تحت سيطرتهم في تلك الفترة الحرجة من التاريخ اليمني الحديث .

وعندما اشتدت وطأة الحصار البريطاني لميناء عدن وأثرت على السكان أبلغ تأثير اضطر السلطان أن يرسل مبعوثه رشيد بن عبد الله الى « هينز » في اليوم الثالث عشر من ديسمبر ١٨٣٨ ليطلب منه الاتفاق على عقد هدنة مؤقتة لمدة عشرة أيام يقوم أثناءها السلطان وبقية الرؤساء بزيارته لوضع حد للخلافات القائمة بينهما (٧) . غير أن « هينز » في هذه المرة أيضا أجاب بأنه من جانبه

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 87. C. Haines to the Secretary of the Bombay Government, 12 December 1838, pp. 64-66.

(٢) I.O., B.S.C., 1839, Haines to Bombay 12/12/38.

(٣) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 96, Sayed Zain Hydroose to C. Haines, 29 November 1838, p. 68.

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 97, C. Haines to Sayed Zain Ben Hydroose, 29 November 1838, p. 69.

(٥) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 99. C. Haines to Sayed Aloose Ben Zain Hydroose (without date), p. 70.

(٦) العيدروس مسجد مشهور في عدن احتفى فيه النساء والأطفال أثناء غزو البريطانيين للمدينة في سنة ١٨٣٩ ، وقد تمت زيارة المسجد وشاهدت بعض التعديلات التي أجريت فيه .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 33.

(٧)

لا يمكنه الموافقة على اقرار السلام الا اذا تحولت عدن للملكية الحكومة البريطانية(١) وأنه ليس على استعداد لقبول أية نتيجة أخرى أقل من ذلك تبعا لمتطلبات المصالح البريطانية .

وازاء هذا الاصرار والصلف من جانب « هينز » ، فقد استمر العرب في مناوشاتهم مع البريطانيين المحاصرين لعدن . وقام « هينز » من جانبه باستطلاع قوة العرب فوجد لديهم أربعة عشر مدفعا . كما لاحظ « هينز » أن الذخيرة التي يستعملها العرب مختلفة الأنواع نظرا لأن تأثير الضرب كان يختلف من طلقة الى أخرى رغم صدورها من مدفع واحد . وقد أصدر « هينز » تعليماته الى « دنتون » ليووجه قوة من رجاله الى إحدى الجزر القريبة من ميناء عدن لتكون نيرانها أكثر فعالية وتأثيرا في ضرب تجمعات قوات السلطان . وقد تأثر العرب كثيرا بهذا القصف الموجه اليهم من الجزر القريبة اليهم من جهة ، ومن قوارب السفينة « كوت » من جهة أخرى (٢) . وفي هذه الظروف القاسية التي تكبد فيها العرب خسائر جسيمة ، رغب أهالي عدن في وقف اطلاق النيران واقرار السلام ، غير أن « هينز » أبلغ مبعوثهم بأنه لا يمكنه الموافقة على ذلك الا اذا تنازل السلطان عن ملكية عدن للحكومة البريطانية ووضع نفسه تحت حمايتها دون اعطائه أية تعويضات .

ولما كان العبادلة حكام لحج وعدن على علم تام بالمشكلات التي تواجهها حينذاك حكومة الهند البريطانية والتي كانت تثيرها حكومات كابول وكندهار وفارس وبورما وذلك من خلال مراسلاتهم مع بعض الهنود ، فقد جعلهم ذلك يعتقدون أن حكومة بومباي لن تتمكن من الاستغناء عن وحدات من قواتها توجهها للسيطرة على عدن في وقت كانت فيه الأحوال غير مستقرة في المناطق المحيطة بالملكيات البريطانية في الهند (٣) . ومن هنا قام رشيد بن عبد الله مبعوث السلطان ومعه ثلاثة آخرون بمقابلة « هينز » في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٨ . وطلبوا منه الموافقة على دفع مبلغ اثني عشر ألف ريال سنويا بدلا من الثمانية آلاف ريال التي سبق أن عرضها على السلطان في مقابل نقل ملكية عدن للحكومة البريطانية . غير أن « هينز » في هذه المرة أجاب بأنه على السلطان أن يقدم اعتذاره عن سلوكه غير الودى تجاه البريطانيين وذلك قبل اتمام أى اتفاق بينهما .

وتجدر الإشارة الى أن سلطان لحج وعدن حاول أن يضم الى جانبه في صراعه ضد البريطانيين السلطان حامد بن عبد الله سلطان قبائل الفضلي ، ليقوم

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 100. C. Haines to the Secretary to the Government of Bombay, 13 December, 1838, p. 70. (1)

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298. (2)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 101. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 13 December 1838, pp. 71-72. (3)

بدور الوساطة بينه وبين « هينز » وذلك في الاجتماع الذي تم بين السلطانين في مدينه « الشيخ عثمان » في اول يناير سنة ١٨٣٩ . غير ان هذا الاجتماع لم يكتب له النجاح نتيجة للخلاف الذي نشب بينهما أثر قيام بعض أتباع السلطان محسن بنهب قارب يملكه أحد رعايا سلطان قبائل الفضلي ورفض السلطان محسن دفع مبلغ ٦٥٠ ريالا ثمنا لهذا القارب . ولهذا لم يكتب لهذا الاجتماع أن يحقق الغرض المقصود منه الأمر الذي لم يتحقق معه تكوين جبهة داخلية متماسكة تقوى على مواجهة هجوم البريطانيين .

وهنا قام اثنان من أشرف عدن في اليوم السابع من يناير سنة ١٨٣٩ هما السيد زين العيدروس عبد الله والشيخ حامد بن عبد الله العذبي بمحاولة ثانية لتهدئة الموقف وإقرار السلام . وقد قام السيدان بمقابلة « هينز » واتفقا معه على أن يصرف نظره عما فعله السلطان محسن وقبيلته مقابل تقدم السلطان بالاعتذار الكافي وبوضع نفسه تحت حماية الحكومة البريطانية (١) . وقد كتب « هينز » بنفسه صيغة الاعتذار وطلب من السلطان محسن التوقيع عليها . غير أنها كانت صيغة مهينة للغاية (٢) ، لم يتقبلها السلطان محسن بطبيعة الحال وانما كتب صيغة أخرى تختلف كثيرا عما صاغه « هينز » اذ أن السلطان تغافل فيها الموضوع الأساسي الخاص بتنازله عن عدن (٣) الأمر الذي أثار غضب « هينز » وحنقه . ولهذا قام « هينز » بإبلاغ السلطان بأن الحرب ستستمر بينهما وأن القوات البريطانية ستحتل عدن في أيام قليلة كما هددته أيضا بأن الحكومة البريطانية لن تمنحه شروى نقيز (٤) نتيجة لاصراره على موقفه .

على أن « هينز » علم حينذاك بأن السلطان « محسن » يجري من جديد مفاوضات مع جاره سلطان قبائل الفضلي ليضمه الى جانبه في صراعه ضد البريطانيين المحاصرين لبلاده . وقد أدرك « هينز » خطورة الموقف اذا ما تقاربت القوى الوطنية واتفقت فيما بينها على التصدي للغزو البريطاني . ولهذا سارع « هينز » واقترح على حكومته أن توافق على استخدامه لسلح الاغراء بالأموال للحيلولة دون اراقة الدماء (٥) . كما أكد « هينز » لحكومته أن

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 105. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 9 January 1839, pp. 74, 76.

(٢) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 113. Copy of words of Apology required by C. Haines from the Sultan of Aden, or words of the same effect (without date), p. 77.

(٣) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 121, Syed Zain Hydroose to C. Haines, 8 January 1839, p. 80.

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 115. C. Haines to the Sultan of Aden, 25 December 1838, p. 78.

(٥) جاذ طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

السلطان «محسن» سيظل يماطله حتى يتأكد من اصرار حكومة بومباي على تنفيذ مطالبها (١) ، وأن ذلك لن يتحقق الا بوصول القوات البريطانية الى عدن للسيطرة عليها (٢) .

غير أن السلطان « محسن » كان قد قرر أن يتبع خطى ابنه أحمد وزعماء القبائل التابعة له ، وأصرروا جميعهم على عدم تسليم عدن وبذلوا كل جهودهم الممكنة استعدادا لمقاومة الغزو البريطاني المنتظر لمدينتهم . وقد قام السلطان باعداد الترتيبات اللازمة لتقوية القلاع الموجودة في عدن تبعا لما توفر لديه من امكانيات محددة ، كما بذل جهدا كبيرا لحشد رجال البدو القاطنين على مقربة من لحج وعدن لمعاونته في صد الهجوم البريطاني المرتقب ، وقد انضم اليه من قبيلة الفضلي قرابة ألف ومائتي مقاتل (٣) . هذا فضلا عن قيامه بتكديس كميات من المؤن والذخائر والمياه اللازمة لمواجهة الحصار الذي فرضته انقوات البريطانية حول عدن من جهة البحر .

ولا شك أن هذه الأعمال الدفاعية التي قام بها سلطان لحج وعدن قد شكلت خطورة على موقف البريطانيين في الميناء (٤) ، كما أفقدت « هينز » كل أمل في نقل ملكية عدن للحكومة البريطانية باتباع الأساليب السياسية ترغيبا كانت أو تهريبا . بل ان هذه الاستعدادات التي قام بها السلطان أكدت « لهينز » ضرورة استخدام القوة خاصة وأن القوات البريطانية في الميناء لم تكن لديها سوى كميات ضئيلة من المياه ، وكانت جهود السلطان لدى قبائل تاجورة الصومالية مستمرة حتى لا يزودوا السفن البريطانية بما تحتاجه من مؤن ومياه . وقد أدرك « هينز » أن كل تأخير في مهاجمة البريطانيين لعدن كان من شأنه أن يؤدي الى تدعيم قوى العرب في دفاعهم عن مدينتهم . الأمر الذي سيجعله يسارع الى تصعيد عملياته بالهجوم على عدن والسيطرة عليها بالقوة بمجرد وصول التعزيزات التي كان ينتظرها من حكومة بومباي . وبذلك تبدأ مرحلة جديدة يتم أثناءها احتلال البريطانيين لعدن والسيطرة عليها بالقوة .

هجوم البريطانيين على عدن وسيطرتهم عليها بالقوة :

تطورت الأحداث فجأة بين البريطانيين وسلطان لحج وعدن ودفعت الجانبين من حافة الحرب الى ساحتها وذلك اثر وصول التعزيزات القوية للقوات البريطانية

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 104, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 6 January 1839, pp. 73, 74. (١)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 123 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 10 January 1839, p. 80. (٢)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 35. (٣)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 127, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, 24 January, 1839, p. 82. (٤)

المحاصرة لميناء عدن (١) في صبيحة اليوم السادس عشر من يناير سنة ١٨٣٩ للقيام بعملية الغزو والاستيلاء على المدينة بالقوة (٢) . وهنا سارع « هينز » بتوجيه اذار نهائي من قبله الى السلطان محسن وجميع زعماء قبائل العبادلة أخطرهم فيه بوصول قوات بريطانية ضخمة لاحتلال عدن ، وأكد لهم أن أية مقاومة من جانبهم لن يترتب عليها سوى زيادة الخسائر في الأرواح ، كما أنها ستؤدي الى تعرض مدينتهم للدمار ، هذا اذا لم يتم التنازل عن عدن حتى غروب شمس نفس اليوم ، كما أوضح « هينز » في اذاره أنه في حالة ما اذا وافق السلطان على التنازل عن عدن وأرسل اليه ثلاثة من زعماء العبادلة كرهائن لضمان تحويل ملكية المدينة للحكومة البريطانية ، فسوف يسمح للسلطان ولزعماء القبائل التابعة له بالانسحاب بأسلحتهم وأمتعتهم الشخصية ، مع تعهده بمعاملة سكان المدينة بكل احترام (٣) .

غير أن السلطان محسن طلب امهاله ستة أيام لبحث الأمر مع شيوخ قبيلته على أن يبعث باثنين من رجاله فوراً الى « هينز » للتفاوض معه (٤) . ولم يكن السلطان يقصد من وراء هذه المهلة سوى كسب الوقت لاستكمال تدعيم خطوط دفاعه عن مدينته (٥) . وقد علم « هينز » بذلك من الخطاب الذي أرسله اليه عميله رشيد بن عبد الله ممثل السلطان في المفاوضات السابقة معه والذي ثبتت خيائته مراراً من خلال اتصالاته الخفية بالبريطانيين . ومما يؤسف له أن « رشيد » هذا قد أكد « لهينز » في خطابه بأن العبادلة قد جهزوا ما لديهم من مدافع كبيرة لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الغزو المرتقب ، وأن السلطان يبذل كل جهوده ليضم الى صفوفه مقاتلين آخرين من المناطق المجاورة (٦) . ويؤكد هذا الخطاب بطبيعة الحال وجود عنصر الخيانة الذي كان يفت في عضد المقاومة العربية أثناء مواجهتها للغزو البريطاني الاستعماري للسيطرة على عدن في فترة عصيبة من فترات التاريخ اليمني الحديث بوجه خاص ، والتاريخ العربي الحديث بوجه عام .

على أن « هينز » اتخذ من جانبه الخطوات العملية لتنفيذ خطة الهجوم التي وضعها للسيطرة على عدن وعزم على الاسراع بقصف الساحل . كما أنه سارع

Marston, T.E. : Op. cit., p. 69.

(١)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 35.

(٢)

I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 9.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 129. C. Haines to Sultan Mhousain (٣)

Fadhl and all the Chieftaines of the Abdalee Tribe, 16 January 1839, p. 84.

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 130. Sultan Mhousain, on the part of (٤)
all to C. Haines, January 16, 1839, p. 84.

(٥) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 35.

(٦)

بإرسال رسالة الى « كابتن سميث Captain Smith » أوضح له فيها معرفته
النامة بطبيعة منطقة عدن ، وأنه يسعده أن يقدم له كافة المعلومات التي لديه .
وأبدى له أيضا أنه من دواعي فخره أن يرافق قائد أية سفينة حربية بريطانية
تتوجه لتخطيم أقوى مراكز الدفاع على الساحل العدني ، كما قدم له رسما
تخطيطيا مفصلا للمنطقة الساحلية المحيطة برأس عدن (١) .

وقبيل بدء الهجوم اقتربت من جزيرة صيرة الواقعة شرقي شبه جزيرة
عدن سفينتان حربيتان بريطانيتان أولاهما السفينة « فولاج Volage » ذات
الثمانية وعشرين مدفعا ويقودها كابتن سميث Captain Smith وثانيهما السفينة
كروزر Cruizer ذات الستة عشر مدفعا ويقودها الملازم دنيل Lt. Daniell
وقد رافق هاتين السفينتين ثلاثمائة جندي أوربي ، وأربعمائة جندي هندي
يقودهم « ميجور بيل Major Baillie » (٢) بينما كان يرافق السلطان في
عدن سبعمائة بدوي فقط وكان تسليحهم غير متكافئ على الإطلاق مع تسليح
القوات البريطانية المهاجمة . وقد أمر « هينز » السفينة « ماهي Mahi »
بالاقتراب من مركز مدفعية صيرة ، وقسم الجنود الى فرقتين لانزالهما الى البر
بعد أن يتم تخريب القلاع والحصون . ثم صعد « هينز » الى السفينة « فولاج
وأصدر أوامره للسفينة « كوت » بأن تلقى مراسيها على مقربة من ساحل
حقا (٣) . ثم بدأ الجنود في الهبوط الى الزوارق تحت حماية مدفعية السفن
البريطانية ، بينما وقف الجنود الاحتياطيون مستعدين في السفينتين « فولاج »
و « كوت » في انتظار تعليمات تصدر اليهم (٤) .

وهكذا بدأ الهجوم في الساعة التاسعة والنصف صباح اليوم التاسع
عشر من يناير سنة ١٨٣٩ (٥) عندما تقدمت السفينة « فولاج » ببطء نحو
أقوى مراكز الدفاع الساحلية . وبعد عشر دقائق تقريبا تقدمت السفينة
« كوت » نحو الموقع المحدد لها في خليج حقات ، بينما وجهت السفينة « ماهي »
مدافعها هي الأخرى نحو ساحل حقات ، وفي وقت واحد مفاجئ انطلقت
القذائف تزار من أفواه المدافع حتى ألحقت الدمار بالقلعة الرئيسية ، وأسكتت
مدفعية الساحل وأسقطت أبراجها على الأرض ، واشتعلت الحرائق في أماكن
كثيرة . ولقد كانت معظم قذائف المدافع العربية تتجاوز سفن العدو التي كانت

(١) حمزة علي إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١١٢ .

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298.

(٢)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 36.

(٣)

(٤) حمزة علي إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١١٤ .

Graham, G.S. : Op. cit., p. 298.

(٥)

— مجلة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الاول مارس ١٩٦٩ ، المقال

السابق ، ص ٢١٩ .

I.O., B. 209, Confidential 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January, 1873, p. 9.

ملاصقة كثيرا للجزيرة وللساحل ، مما جعل هذه القذائف تنجسه الى عرض البحر دون أن تصيبها . بينما استطاعت مدافع العدو وكانت متحركة أن تصوب نيرانها - وهي أسفل القلعة - وتسكت البطاريات العربية .

على أن العرب المدافعين عن جزيرة صيرة ظلوا مسيطرين عليها ، وكانوا يطلقون نيرانهم على القوات البريطانية في السفن المهاجمة . وقد استمر التراشق عنيفا بين الجانبين مما اضطر السفينة « ماهي » الى الاقتراب من جزيرة صيرة حتى أصبحت على بعد خمسين ياردة منها . ورغم تعرضها لقذائف العرب (١) . قد أمكنها أن توجه نيرانها بغزارة مع أقواس النيران المتداخلة والموجهة من السفن الثلاث « فولاج وكروزر وكوت » البريطانية حتى اضطر العرب الى التقهقر وترك مواقعهم أمام التركيز المتزايد لنيران العدو عليهم . وتفرق الجنود العرب الذين كانوا يدافعون عن الجزيرة غير أنهم ظلوا يحتمون بجبل صيرة ، وهم على استعداد لاطلاق نيران بنادقهم على الجنود البريطانيين عند هبوطهم الى ساحل الجزيرة (٢) .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين قبيل الظهر غادر الجنود البريطانيون زوارقهم وهبطوا الى الساحل في مجموعتين دون أن تواجههم سوى مقاومة ضعيفة . وفي الساعة الثانية عشرة الا خمس دقائق استولى جنود السفينة « كوت » على قلعة صيرة وأسروا عددا من البدو الذين كانوا قد اختفوا فيها . وفي الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم ارتفعت الراية البريطانية على قصر السلطان محسن العبدلي سلطان لحج وعدن الذي فر مع ابنائه وحاشيته وأعيان عدن وكثير من سكانها الى لحج على النحو الذي تروييه المصادر العربية (٣) . بينما تشير الوثائق البريطانية الى أن السلطان «محسن» قد تم القبض عليه وأودع مسجد العيدروس حيث فرضت عليه حراسة مشددة (٤) . غير اننى أرجح الراى الأول الذى يتفق مع سير الحوادث التى أعقبت سيطرة البريطانيين على عدن . كما يتفق أيضا مع تطور العلاقات بين البريطانيين وبين السلطان محسن العبدلي الذى استقر فى لحج بعد عودته اليها فى أعقاب فشله فى صد الغزو البريطانى عن عدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ .

وعلى أية حال فقد استشهد من العرب أثناء دفاعهم عن مدينة عدن ضد الغزو البريطانى ١٣٩ شهيدا وأصيب خمسة وعشرون آخرون باصابات

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 36.

(١)

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

أحمد فضل بن على محسن لعبدلى : المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 128. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 25, 1839, p. 82

خطيرة ، وكان من بينهم أحد زعماء القبائل وهو الشيخ رجب العزبي وأحد أقارب السلطان وهو علي سلام (١) . بينما بلغت خسائر البريطانيين خمسة عشر فردا بين قتيل وجريح (٢) على النحو الذي أوضحه « هينز » في تقريره لحكومته . ولقد شهد « هينز » نفسه ببسالة المقاومة العربية في عدن حينذاك فقال : « لو كانت خطة دفاعهم أحسن تنظيما مما كانت عليه لأصلونا نارا حامية ، خاصة وأن المدافع التي كانت بحيازتهم كبيرة وتستطيع فيما لو كانت متحركة أن تلحق بالسفن الغازية خسائر فادحة وهي تقترب من جزيرة صيرة » (٣) .

وهكذا تمكن البريطانيون من السيطرة على عدن بالقوة بعد أن فشلت محاولاتهم للسيطرة عليها باتباع أساليب الضغط السياسي والمناورات الحربية لإجبار سلطان لحج وعدن على التنازل عنها دون جدوى . وكانت أهدافهم من السيطرة على عدن تتعلق بمصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية والقومية في أهم طريق لمواصلاتهم إلى الهند وبلدان الشرق وهو طريق البحر الأحمر . وكانت عدن بمميزاتا الطبيعية وموقعها الممتاز بين السويس وبومباي هي أنسب موقع يتفق ومصالح بريطانيا الحيوية عبر هذا الطريق ، مما جعل « هينز » يسارع إلى إبلاغ « كامبل » قنصل بريطانيا في مصر بنجاحه في السيطرة على عدن (٤) باعتبارها النقطة الحاكمة في هذا الممر البحري الهام في عصر قربت فيه صناعة السفن البخارية المسافة بين الشرق والغرب . ولسوف تتخذ بريطانيا من وجودها في عدن منطلقا لتنفيذ سياسة تستهدف السيطرة على منطقة البحر الأحمر ، لتحافظ على بقاء هذا الشريان الحيوي للمواصلات الدولية في يدها ، ولتضع حدا لأي تنافس يهدد مصالحها ، سواء كان هذا التنافس من قبل أهالي المنطقة ذاتها ، أو من قبل القوى الكبرى الطامعة فيها .

Graham G.S. : Op. cit., pp. 298, 299.

(١)

(٢) أقام البريطانيون نصباً تذكاريًا للتكلام في هذه المعركة ما يزال قائماً حتى الآن على ساحل عدن المواجه لجزيرة صيرة ، ومن الطريف أن يقيم اليمنيون - حديثاً - على مقربة من هذا النصب مركزاً لتجميع أصول التراث القومي لليمن والعمل على إحيائه وكان لي شرف العمل باحثاً بهذا المركز .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 37.

(٣)

F.O., 78/373, Campbell to F.O. 2/11/39, Enclosing Haines to Campbell (٤)
1/28/39.

الفصل

الثالث

سياحة بريطانيا في عدن والنفقة المحيطة بها
عقب الاحتلال ١٨٢٩ - ١٨٦٩

حرص البريطانيون بعد احتلالهم لعدن فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ على تدعيم سيطرتهم على المدينة نفسها فى بداية الأمر متصددين لكل المشكلات التى واجهتهم بكل ما تتميز به السياسة البريطانية من مرونة . ثم اتجهوا بعد ذلك الى الاستفادة من وجودهم فى عدن بجعلها مركزا للتوسع والانطلاق لبسط النفوذ البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية من جهة ، وفى حوض البحر الأحمر بساحليه الآسيوى والافريقى من جهة أخرى . وقد فرض عليهم هذا الاتجاه الوقوف فى وجه كل المحاولات المحلية التى قاومت وجودهم فى المنطقة فى بداية الأمر . كما فرض عليهم ذلك أيضا التصدى لأية محاولة تقوم بها أية قوى اجنبية لمنافستهم فى السيطرة على هذه المناطق . ولهذا حرصت بريطانيا بادىء ذى بدء على تصفية النفوذ المصرى المجاور لها والمسيطر على المنطقة الساحلية التى تعرف بتهامة اليمن ، خاصة وأن المصريين فى ذلك الحين كانوا مسيطرين على معظم أرجاء الجزيرة العربية ، كما أن البحر الأحمر كان أشبه حينذاك ببحيرة مصرية .

وسوف نتتبع فى هذا الفصل المراحل المتتالية للجهود البريطانيين التى بذلت لتدعيم سيطرتهم على مدينة عدن نفسها ، وكيف واجهه البريطانيون المحاولات المتتالية لمقاومة وجودهم فيها . كما سنستعرض علاقة البريطانيين فى عدن بالمصريين فى تهامة اليمن حتى اضطروهم عن طريق السياسة الدولية الى الخروج من اليمن والعودة الى مصر فى نهاية شهر أبريل سنة ١٨٤٠ . وسيبدو حرص بريطانيا على فرض نفوذها على القبائل المجاورة لعدن بجنوب اليمن بكافة الوسائل والأساليب الأخلاقية وغير الأخلاقية . وسيمهد كل ذلك السبيل أمام بريطانيا ويحقق لها حرية الحركة للتوسع الاستعمارى متخذة من عدن مركزا للانطلاق بحيث تمكنت بعد ذلك من السيطرة على البحر الأحمر

حتى أصبح أشبه ببجيرة بريطانية . كما أنها تمكنت أيضا بفضل وجودها في عدن من مراقبة جهود الدول الكبرى المنافسة لها في البحار الشرقية عن كثب بحيث أصبحت قادرة على حماية مصالحها الحيوية في بلاد الشرق .

اولا - سياسة البريطانيين لتدعيم سيطرتهم على عدن عقب احتلالها :

بعد أن تم للبريطانيين احتلال مدينة عدن بالقوة في اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ فقد أرسل « هينز » تقريرا لحكومة الهند البريطانية (١) في اليوم الخامس من فبراير حدد فيه الأسلوب الذي سيتبعه مع سكان المدينة ومع القبائل اليمنية المجاورة لعدن حتى لا يلجأ للاتصال بالقوات المصرية الموجودة حينذاك في منطقة تهامة . وقد اقترح « هينز » على حكومته تحديد خط يمتد من مضيق باب المندب حتى وسط اليمن ويميل الى حوالى ٤٤° شرقا ليفصل اليمن الى منطقتي نفوذ احدهما مصرية والأخرى بريطانية . وقد أبقي هذا الخط المقترح مدينة صنعاء والأراضي اليمنية المنتجة لمحصول البن ضمن منطقة النفوذ البريطانية . كما أوضح « هينز » في تقريره أن تعداد سكان عدن المدنيين كان يبلغ حوالى ستمائة نسمة ، بينهم ٢٥٠ يهوديا و ٣٠ - ٤٠ من الهنود غير المسلمين ، وبعض الهنود المسلمين ، والبعض الآخر من الصوماليين والافريقيين بوجه عام (٢) .

ويتضح من تقرير « هينز » لحكومته أن تعداد سكان عدن نفسها من العرب كان أقل من ثلاثمائة نسمة ، غير أنه مما لا شك فيه أن العرب كانوا يزدون في عددهم قبيل الاحتلال عما سجله « هينز » في تقريره (٣) . وانما النقص المقاجىء فهو يرجع لسببين أولهما أن الأهالي خافوا من الاحتلال البريطاني بعد أن شاهدوا سفن البريطانيين الهائلة وهى تحاصر عدن . كما أن الحصار كان في حد ذاته قد أثر في معيشتهم . وقد أدى عامل الرهبة والخوف الى جانب ضيق المعيشة الى جعل الأهالي يفرون الى الحج والى غيرها من القرى القريبة المجاورة . وثانى هذين السببين أن « هينز » عندما شرع في اجراء أول احصاء لسكان عدن في شهر فبراير سنة ١٨٣٩ وأخذ يسجل أسماء الأهالي عقب الاحتلال مباشرة فان العرب كانوا يذكرون أسماء الذكور ويهملون أسماء الاناث وربما أنهم لم يكونوا يقدمون العدد الحقيقى لأبنائهم خوفا عليهم من أن يجندوا أو يؤخذوا كرهائن أو يكلفوا بخدمة قوات الاحتلال . والدليل على ذلك أن

(١) Low, C.R. : History of the Indian Navy, 1613—1863, Vol. 2, p. 119.

(٢) I.O., B.S.C., 1839. Haines to Bombay 2/5/39.

(٣) Marston, T.F. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, pp. 77, 78.

الأهالى بعد أن وقعت معاهدة بين السلطان والبريطانيين فى شهر يونيو سنة ١٨٣٩ شعروا بالطمأنينة وعادوا الى عدن . ولم يأت شهر سبتمبر من نفس السنة حتى كان تعداد سكان المدينة قد بلغ ٢٨٥٠ نسمة . بل ان « هينز » أبلغ حكومته فى سنة ١٨٤٠ بأن تعداد سكان عدن قد تزايد حتى بلغ ٤٦٠٠ نسمة .

أما بالنسبة لما حدث لسكان عدن يوم الاحتلال ، فقد اعترى الخوف الشيوخ والنساء والأطفال على وجه الخصوص من قذائف البريطانيين فلجأوا الى مسجد العيدروس حيث مكثوا فيه الى أن أرسل « هينز » بعد احتلاله للمدينة يؤمنهم على أرواحهم وممتلكاتهم ويدعوهم الى العودة الى بيوتهم وأعمالهم . وقد وصف « هينز » مدينة عدن عقب احتلالها بأنها كانت قرية صغيرة بائسة وفقيرة ، وتشتمل على حوالى ستمائة كوخ ، وأنها كانت فى حاجة الى جهود كبيرة للارتقاء بها .

وقد اتبع البريطانيون بعد احتلالهم لعدن سياسة مرنة للغاية فأخفوا عداهم لأهالى البلاد وسلطانها ، بل انهم أعلنوا «العفو» عنهم وحاولوا التقرب اليهم واكتساب ثقتهم ليعيدوا بذلك الهدوء والاستقرار للمدينة الأمر الذى يواكب مصالحهم ويحقق أهدافهم ويضمن لهم بعد ذلك السيطرة الكاملة عليها . وقد اجتذبت هذه السياسة الكثيرين من الأهالى البسطاء خاصة بعد أن أدى الارهاب الحربى دوره فى اظهار قوة البريطانيين ومقدرتهم على قمع المقاومة العربية التى واجهوها من رجال السلطان وأتباعه ، والتى فقدت مقوماتها أمام الأسلحة البريطانية الحديثة المتفوقة من جهة ، وبفعل الخيانة التى كانت تفت فى عضدها من جهة أخرى .

وقد بدت تطبيقات هذه السياسة البريطانية المرنه فى الرعاية الطبية التى قدمها البريطانيون للجرحى العرب ، وصرف بعض التعويضات لهم عن الخسائر التى منوا بها أثناء اقتحام القوات البريطانية لمدينة عدن . كما بدت أيضا هذه السياسة فى اهتمام « هينز » بتقديم الرعاية الطبية اللازمة للشيخ رجب العزيبى الذى أصيب بإصابات خطيرة أثناء المعركة . وعندما استشهد الشيخ رجب متأثرا بجراحه فقد منح « هينز » أسرته مبلغا قدره مائتا ريال كمعونة عاجلة وقال لابن الشيخ انه يجب أن يذكر أياه دائما بأنه كان بطلا شجاعا . وكان رد فعل هذه السياسة المرنه لدى رجال العزيبى البسطاء أنهم بدءوا يتوددون للبريطانيين ، وقدموا لهم الجمال لحمل أمتعتهم ومؤنهم الى

المدينة . ومن هنا قرر « هينز » تماديا منه فى تطبيق سياسته منح عائلة الشيخ رجب راتبا سنويا ليضمن بذلك استمرار علاقاتهم الودية مع البريطانيين (١) .

وقد نجحت هذه السياسة المرنة أيما نجاح والدليل على ذلك أن عشيرة العزيبى كانت أول من ارتبط مع البريطانيين بمعاهدة صداقة فى سنة ١٨٣٩ ، (٢) وهى أولى سنى الاحتلال البريطانى لعدن . ولم تقتصر هذه السياسة البريطانية على الرعاية الطبية التى قدمت للجرحى العرب فى أعقاب احتلال عدن ، وعلى محاولات التقرب لبعض الرؤساء وعائلاتهم كالشيخ رجب العزيبى وقبيلته . بل ان « هينز » اهتم أيضا بتشجيع السكان على العودة الى أعمالهم وبث روح الثقة بينهم وبين البريطانيين حتى تهدأ الأحوال فى عدن ، وتنشط الحركة التجارية فيها ، ويتحقق لها الاستقرار والازدهار (٣) .

وقد أرسل « هينز » عدة خطابات للسلطان محسن وابنه أحمد ، والى زعماء قبائل العزيبى والسلمى وقبائل العقربى والحوشبى ، موصحا لهم فيها استعداداه لتقديم الرعاية الطبية لجرحاهم من جهة ، كما سمح لهم بحرية التنقل من مدينة عدن واليها من جهة أخرى . وقد حقق « هينز » من وراء تلك السياسة كل نجاح اذ وافق هؤلاء على اقرار السلام وعلى اقامة العلاقات الودية مع البريطانيين فى عدن ونشطت الحركة التجارية من جديد فى المدينة . كما أبدوا أيضا استعدادهم لارسال المؤن والجمال اللازمة لمعاونة القوات البريطانية فى نقل مهماتها الى مدينة عدن وبدءوا يتوافدون عليها من جديد (٤) .

وتجدر الإشارة الى موقف السلطان محسن من البريطانيين بعد احتلالهم لعدن ، اذ انه بعد أن لحقته الهزيمة أجاب على خطاب « هينز » فى ٢١ يناير سنة ١٨٣٩ مبديا استعداداه للانضواء تحت العلم البريطانى ومعبرا عن أسفه عما حدث . واختتم السلطان رسالته بقوله ان ما حدث هو قضاء الله ومشيئته وأنه ينتظر حينذاك تعليمات الحكومة البريطانية (٥) . وقد سارع « هينز »

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A. No. 132. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, p. 85.

(٢)

(٣) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ، ص ٣٨ . Jacob, H.F. : Op. cit., p. 34.

(٤) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 133. C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 28, 1839, pp. 85, 86.

(٥) I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 135. Mhousain to C. Haines, January 21, 1839, pp. 86, 87.

بالرد على السلطان متبعا معه أسلوب السياسة البريطانية المرنة لاجتذاب الأعداء ، فأكد له أن حكومة بومباي سوف تعامله بكل كرم . كما أوضح « هينز » للسلطان بأن له مطلق الحرية في إبلاغ اتباعه بأنه مسموح لهم القيام بتصدير بضائعهم ومنتجاتهم الى عدن « وأن الأمور سوف تسير سيرا حسنا في المستقبل (١) ، ثم اختتم « هينز » رسالته للسلطان موضحا انه يسعده أن يستقبل مبعوثي السلطان أو السلطان شخصا ، وطمأنه بأنه ليس في نية الحكومة البريطانية أن تمتلك بوصة واحدة من الأرض خلف الخط المتفق عليه بينهما من قبل .

على أن « هينز » كان ينبغي من وراء سياسته المرنة هذه مع سلطان لحج وعدن ومع شيوخ القبائل المجاورة اقرار الأمن والهدوء في عدن نفسها حتى يمكن الاستفادة منها بجعلها محطة لتموين السفن البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها ، كما بدأت بريطانيا تجني الثمار من وراء أهميتها البحرية والتجارية والاستراتيجية . ومن الأسباب التي أدت الى نجاح تلك السياسة المرنة في تحقيق المصالح البريطانية أن « هينز » كان يتقرب من شيوخ القبائل المحيطة بعدن ويجتذب مودتهم وصدقتهم ، في وقت كان يحتل فيه مركز الصدارة والقوة . وقد توالى على « هينز » خطابات من شيوخ القبائل المحيطة بعدن معبرة عن ولائهم للحكومة البريطانية واستعدادهم للتعاون معها . وقد حرص « هينز » على تشجيع الحركة التجارية في عدن بحيث تصبح المنفذ التجاري الوحيد لليمن بأكمله . (٢) فأعلن أنها مفتوحة لأهالي المنطقة وأنه يسعده أن تتدفق البضائع والمحصولات على مينائها من كل جانب بعد أن أصبحت التجارة فيه آمنة مستقرة ، وقام بإبلاغ ذلك لشيوخ القبائل القاطنة في المنطقة المحيطة بميناء عدن (٣) وهكذا كان أسلوب السياسة البريطانية المتميز بمرونته من العوامل التي دعمت سيطرة البريطانيين على عدن وساعدتهم على بسط نفوذهم في المنطقة المحيطة بها في جنوبي اليمن .

وجدير بالذكر أن عدد سكان عدن قد تزايد بعد ذلك عما كان عليه في سنة ١٨٤٠ نتيجة للسياسة المرنة التي اتبعها البريطانيون اذ كانت نتيجة التعداد الذي أجرى هناك في شهر ديسمبر سنة ١٨٤٢ تشير الى وجود ١٦٤٥٤ نسمة في مدينة عدن باستثناء ٣٤٨٤ فردا يمثلون القوة البريطانية والعاملين بالمعسكرات وبذلك يكون العدد الاجمالي ١٩٩٣٨ نسمة كان بينهم ٨٥٧ أوربيا (٤) . كما ازدهر ميناء عدن ونشطت الحركة التجارية فيه وإن كان ذلك

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 138, C. Haines to the Sultan Mhou- (١)
sain and his son Sultan Ahmed, January, 23, 1839, pp. 87, 88.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 80. (٢)

I.O., I.B., I.P., F. 23, C.R.A., No. 138, 144. C. Haines to Several Sheiks. (٣)
January 23, 1839, p. 89.

I.O., B.S.C., 1843, Haines to Bombay 12/29/42. (٤)

قد أدى الى التأثير على حالة ميناء مخا اليمنى وعلى كثير من موانى البحر الأحمر بوجه عام فاعتزلتها حالة من الاضمحلال والضعف نتيجة لتحول التجارة عنها وتركزها في ميناء عدن . على أنه من العوامل التي ادت أيضا الى اضمحلال ميناء مخا بصفة خاصة تعرضها لموجة كاسحة من وباء الكوليرا الذي اجتاحت المنطقة الساحلية من شمالى اليمن . كما أن ميناء الحديدة انتزع بعد ذلك من مخا تجارتها عندما سيطر العثمانيون على اليمن فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر واهتموا كثيرا بتنشيط الحركة التجارية فى ميناء الحديدة الجديد (١) .

بل ان « هينز » كتب لحكومة بومباى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٤٢ يقول : « اننى سعيد أن أخطركم بأن جماهير عدن والعامة من سكانها قد شرعوا فى بناء حوانيت جديدة دائما ومنازل مستقرة ثابتة (٢) مما يؤكد اتجاه أهالى عدن الى الاستقرار فى مدينتهم وانصرافهم الى ممارسة نشاطهم التجارى مما سيؤدى الى ازدهار المدينة وانتعاشها .

كما أن حكومة بومباى وافقت من جانبها على وضع خطة لاعادة بناء مدينة عدن ، بل انها اتجهت الى تملك اراضى المدينة لمن يقبلون دفع ايجار الأرض للمقيم البريطانى هناك على أن تكون قيمة الايجار معتدلة مما يشجع الأهالى والمستوطنين على تعميرها (٣) . وقد بدت سياسة البريطانيين المرنة فى معاملة أهالى عدن عندما وافقت حكومة بومباى أيضا على تقديم الأراضى اللازمة لكل من يرغب فى اقامة مساجد جديدة للمسلمين فى عدن (٤) ، لتؤكد بذلك استعدادها للمحافظة على المشاعر الدينية لسكان المدينة المسلمين .

وقد تضمنت مراسلات « هينز » لحكومة بومباى ابراز حالة الانتعاش التجارى وتزايد السكان بعد احتلال البريطانيين لمدينة عدن حتى تطرق أيضا للاحصاءات المتعلقة بالثروة الحيوانية فى المدينة أثناء ذكره لعمليات العلف اللازم لتغذيتها من حضرموت موضحا الزيادة التى بلغت بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فيما بين عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٢ . فذكر أن الخيول زادت من ٢ : ٨٠ وأن الجمال زادت من ١١ : ٧٠ وأن الحمير زادت من ١٨ : ٤٠٠ أما الأبقار فقد زادت من ٤٠ : ٣٠٠ ولا شك أن هذه الثروة الحيوانية قد استغلت فى الوفاء بحاجات الحامية البريطانية فى عدن سواء من ناحية تسهيل عمليات النقل أو توفير اللحوم (٥)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 38.

(١)

I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay 11/2/42.

(٢)

I.O., B.S.C., 1840, Minute by Board 4/15/40.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 70

(٤)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 72.

(٥)

وهكذا كانت عدن وهي أول منطقة تضم الى الامبراطورية البريطانية يعد
تولى الامبراطورة فيكتوريا عرش بريطانيا (١) ، انما تمثل ماسة قيمة فى التاج
البريطانى على النحو الذى أكدته « هينز » الذى أوضح أن أهميتها ستصبح
خطيرة اذا ما نشبت حرب أوربية . ولقد تحقق ذلك بالفعل عندما نشبت
الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ على الرغم من أن الامبريالية البريطانية
تساءلت عقب احتلالها - وهى فى شك مريب - عما اذا كانت عدن مفيدة حقا
للمصالح البريطانية ، لدرجة أنها أحجمت عن المساعدة فى تعميق مينائها
ليكون مستعدا لاستقبال السفن البريطانية المتطورة على اختلاف أحجامها وعمق
غاطسها (٢) .

ثانيا - الادارة البريطانية فى عدن والمشاكل التى واجهتها عقب الاحتلال :

أصبح « هينز » أول مقيم سياسى بريطانى فى عدن عقب احتلالها فى
اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ (٣) . وقد أقام « هينز » فى أحد منازل
المدينة فى حى « كريتر » واتخذ مقره لادارة شئون المدينة . وكان أول
مساعد له « الملازم ينكينز Jenkins » ثم حل بعد ذلك « الملازم كروتندن
C.J. Cruttenden » فى شهر سبتمبر سنة ١٨٤٠ . وكان هؤلاء جميعا من
رجال البحرية الهندية البريطانية الذين حل محلهم فى هذا المجال بعد ذلك
رجال من الجيش الهندى البريطانى منذ سنة ١٨٦٣ (٤) . وقد أكد « كارناك
Governor Carnac » حاكم بومباى فى شهر سبتمبر سنة ١٨٣٩ أن
« هينز » هو أنسب شخص للمنصب الذى يشغله فى عدن حينذاك (٥) .

واستطاع « هينز » بمقدرته وحزمه ولباقتة أن يجمع فى يده جميع
خيوط السلطة فى عدن ويوحد ادارة المدينة ويجعل المسئولين هناك يرجعون
اليه فى كل الأمور . كما حرص « هينز » على الاستفادة من المواطنين العرب
ذوى الخبرة من أهالى عدن للمشاركة فى ادارة شئون المدينة وسمح لهم باتباع
أساليبهم الادارية الخاصة التى اعتادها الأهالى هناك . بل أن « هينز » استعان
بعدد من الرجال العرب المسلمين من أهالى عدن ليحافظوا على الأمن فيها بعد
أن أرسلهم الى بومباى حيث تم تدريبهم على نظم الشرطة (٦) . وكان « هينز »

Playfair, R.I. : A History of Arabia Felix or Yemen from the Commence- (١)
ment of the Christian Era to the Present Time, p. 163.

Jacob, H.E. : Op. cit., p. 38. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 69. (٣)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 39. (٤)

I.O., B.S.C., 1839, Minute by Carnac 9/9/39. (٥)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 81.

Waterfield, G. : Op. cit., p. 112. (٦)

يهدف من اتباع سياسته هذه فى الاستعانة بالعرب من أهالى عدن فى مثل هذه الأعمال أن يضمن لحكمه الاستقرار ويحفظ الأمن فى البلاد ويقرب الأهالى اليه . كما كان « هينز » يهدف أيضا الى جعل ميناء عدن يقوم بدوره كاملا كميناء بحرى هام فى خدمة المصالح البريطانية (١) .

وفى نفس الوقت الذى كان « هينز » يقوم فيه بجهود مستمرة لتوحيد ادارة المدينة ، كان قائد الحامية البريطانية فى عدن مسئولاً عن قواته العسكرية فى المدينة حينذاك . وكانت واجبات قائد الحامية تتركز فى اعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة أى هجوم مضاد من قبل القبائل العربية المجاورة لعدن (٢) . على أن سكان عدن البالغ عددهم حوالى خمسة آلاف نسمة فى مطلع سنة ١٨٤٠ والذين سهل على « هينز » فى بداية الأمر تهدئتهم واقرار الأمور بينهم (٣) . أصبحوا غير راضين عن أسلوب الحكم فى عدن نتيجة لتأثرهم كثيرا بالمحاولات المستمرة التى كان يبذلها سلطان لحج لاثارة السكان العرب وتحريضهم ضد البريطانيين فى ذلك الحين . ولم يخف على البريطانيين هناك أنه اذا ما نشبت ثورة أو تمرد بين سكان عدن على النحو الذى أوضحه الضابط البريطانى « كابتن فوستر Caplain Foster » فى تقريره أو اذا تمكن بعض الثوار من رجال السلطان من التسرب والتغلغل فى صفوف السكان ، فسوف يواجه البريطانيون هناك عواقب وخيمة . وكانت الحكومة البريطانية ورجال السلك العسكرى البريطانيين فى بومباى يخشون من مغبة حدوث ذلك .

على أن « هينز » كانت تصله باستمرار - وخاصة بعد مضى الخمس سنوات الأولى من الاحتلال (٤) - أنباء تحركات القبائل اليمنية المعادية للبريطانيين فى المنطقة المحيطة بـعدن عن طريق بعض رجال القبائل الذين بدءوا يمالئون الادارة البريطانية من جهة ، وعن طريق اليهود المقيمين فى عدن نفسها أو الذين يعيشون منهم فى المناطق المجاورة لها من جهة أخرى . وكان بعض اليهود يعملون لدى شيوخ بعض القبائل ويشرفون على شئونهم المالية وحساباتهم الأمر الذى كان يجعلهم قادرين على معرفة نوايا العرب وخططهم . وقد أشار « هينز » الى ذلك عدة مرات فى التقارير التى كان يرسلها الى حكومة بومباى . بل ان « هينز » كان يعلم من هؤلاء العرب العملاء وأولئك اليهود الجواسيس الأنباء المتعلقة بتحركات جواسيس السلطان داخل مدينة عدن والأشخاص والجهات التى كانت تمدهم بالمعلومات المختلفة عن القوات البريطانية المحتلة . وهكذا كان يهود اليمن جواسيس البريطانيين على الشعب اليمنى ، وكانوا يراقبون الأحداث بدقة ، واستطاع « هينز » استخدامهم عن

Marston, T.E. : Op. cit., p. 70.

(١)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 112.

(٢)

I.O., B.S.C., 1839, Minute by Governor 2/21/39.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 70.

(٤)

طريق اثنين من اليهود يقيمان في عدن هما « منهاكن وشوماديل Manhakaïn and Shumadiel » كانت الرسائل تصل اليهما وهى مكتوبة باللغة العبرية التى لا يعرفها العرب والتى كانت بالنسبة لهم أشبه بالشفرة . وعندما سألت حكومة بومباى « هينز » عن الطريقة التى يحصل بها على معلومات عن القبائل المجاورة لعدن ، فقد ذكر لهم أنها كانت ترد اليه « عن طريق اليهود » (١) .

وجدير بالذكر أن أحد المبشرين اليهود يدعى « صامويل Samuel » وصل الى عدن فى سنة ١٨٤٠ وعرض على « هينز » أن يدعو يهود اليمن للتجمع فى عدن للعمل فى خدمة الحكومة البريطانية التى كان عليها أن توفر لهم الأجر والطعام والمأوى غير أن « هينز » رفض هذا المشروع حينذاك . وقد عاد « صامويل » هذا الى عرض مشروع اقامة مدرسة لأبناء اليهود فى عدن ، غير أن هذا المشروع رفضه « هينز » أيضا نظرا لأن حكومة بومباى كانت تتبع حينذاك سياسة عدم التدخل فى أمور الأهالى الدينية (٢) .

على أنه رجال السلك العسكرى البريطانى بصفة خاصة سواء من كان منهم فى بومباى أو فى عدن نفسها لم يكونوا على علم تام بمقدرة وامكانات ادارة المخابرات التى كان يحركها « هينز » ويوجهها داخل مدينة عدن وفى المنطقة المحيطة بها ليتعرف على تحركات القبائل العربية من أجل مقاومة الاحتلال البريطانى ولطرد البريطانيين من عدن حينذاك . بل انه قد لوحظ أيضا أن « الميجور بيلي Major Bailie » قائد الحامية البريطانية فى عدن قد حاول تشكيل ادارة خاصة للمخابرات تعمل لحسابه وذلك بعد أن أصبح « هينز » مقيما سياسيا فى المدينة . وقد استعان « بيلي » بمجموعة قليلة العدد من الضباط البريطانيين لمساعدته فى هذا المجال ، وكان من بينهم على سبيل المثال « الملازم رجبى Lieut. Rigby » الذى كان ملما باللغة العربية وكان يلتقى كثيرا مع كبار التجار العرب وعلماء المسلمين وغيرهم فى عدن (٣) .

وقد نشب صراع عنيف للاستئثار بالسلطة فى عدن بين الادارة المدنية السياسية المثلثة فى « هينز » كمقيم سياسى بريطانى فى المدينة ، وبين الجناح العسكرى المثلث للقوات البريطانية المعسكرة هناك . اذ تشكلت من رجال السلك العسكرى البريطانى فى عدن جبهة معارضة « لهينز » بعد أن تتولى سلطاته كمقيم سياسى مسئول عن المدينة بأكملها . وقد حقق هؤلاء على « هينز » - وهو الضابط البحرى البسيط - أن تكون له كل هذه السلطات

Marston, T.E. : Ibid., p. 82.

(١)

Marston, T.E. : Ibid., pp. 72, 73.

(٢)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 113.

(٣)

التي جعلته دكتاتوراً يحكم عدن بأسرها . ونشأ بالفعل صراع حاد بين « هينز » وبين الميجور « بيلي » قائد الحامية البريطانية في عدن كاد يؤدي الى تعرض الحامية هناك لأخطار جسيمة وكان السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى خطأ ارتكبته القيادة العسكرية في بومباي (١) يتلخص في أنها لم تحدد من البداية اختصاصات ومهام رجالها الذين أرسلتهم الى عدن للسيطرة عليها وحمايتها من التعرض لأخطار المقاومة العربية أو أية مخاطر أخرى .

ولمعرفة أبعاد هذا الخطأ يجب أن نشير الى أن القيادة العسكرية البريطانية في بومباي الى جانب رجال السلك العسكري البريطاني في عدن لم يدركوا تماماً أهمية عدن كميناء تجارى خطير ، بل انهم نظروا اليها على أنها موقع استراتيجي فقط يجب أن تكون ادارته في يد السلطات العسكرية وحدها ، خاصة وأن عدن قد فرضت فيها الأحكام العرفية عقب تعرضها لأخطار المقاومة العربية من جانب القبائل القاطنة في المنطقة المحيطة بها . غير أن حكومة بومباي عارضت بكل اصرار محاولات الضغط التي قام بها العسكريون البريطانيون في عدن على الادارة المدنية السياسية فيها وترتب عليها ظهور مشكلات عديدة . وقد بدا ذلك واضحاً عندما أكدت حكومة بومباي ثققتها في « هينز » كمقيم سياسى مسئول عن عدن من قبل الحكومة البريطانية ورفضت قبول كافة الأعذار والبراهين التي قدمها « الميجور بيلي » ليبرىء ساحته في الصراع الذي دار بينه وبين « هينز » في ذلك الحين .

على أنه عندما صدر قرار تعيين « كولونيل كابون Colonel Capon » قائداً لحامية عدن في شهر سبتمبر سنة ١٨٣٩ فقد اعتبر نفسه بموجب هذا القرار مسئولاً عن الادارة المدنية في عدن وليس فقط عن الحامية البريطانية هناك كما كان ينبغي - ولاشك أن ذلك يعتبر تعدياً على اختصاصات « هينز » باعتباره المقيم السياسى البريطانى الذى يمثل الحكومة البريطانية بل ان « هينز » لم يخطر بهذا القرار من قبل الجهة الرسمية التي أصدرته وهي قيادة القوات البريطانية في بومباي . ويبدو أن حكومة بومباي نفسها لم تكن لديها أية معلومات عن صدور هذا القرار، كما لم يكن لديها أيضاً أية معلومات عن تطبيق الأحكام العرفية في مدينة عدن . وبمرور ستة أشهر عقب صدور هذا القرار فقد تبينت حكومة بومباي حقيقة ما حدث ، وحاولت تدارك الأمر بإنهاء الصراع الذى نشب بين الجناح السياسى والجناح العسكرى في عدن حول الاستئثار بالسلطة في المدينة (٢) وحول من يملك زمام الأمور .

وكان « الكولونيل كابون » قد اعتقد خطأ من خلال التعليمات الصادرة اليه من قيادته العسكرية في بومباي بأنه المسئول عن الناحيتين العسكرية والمدنية في منطقة عدن بأكملها . ولهذا فانه عندما اكتشف وجود أحد

Waterfield, G. : Op. cit., p. 114.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 70.

(٢)

الصوماليين في عدن وهو يحرز بعض رؤوس الحراب فقد سارع بإصدار قرار عاجل بنزع السلاح من كل سكان المدينة وحظر عليهم حمله والا تعرضوا للعقوبة . كما قام « الكولونيل كابون » بإبلاغ « هينز » كمقيم سياسى فى عدن بإصدار تعليماته لأهالى المدينة بأن أى شخص من المدنيين سوف يضبط وفى حيازته أية أسلحة سيقدم على الفور للمحاكمة العسكرية . وهنا روع « هينز » من صدور مثل هذا القرار الذى يؤكد اعتقاد « الكولونيل كابون » الخاطيء بأنه صاحب الحق فى مزاولة السلطات المخولة للوكالة السياسية ، ورفض أن يعلن هذه التعنيمات على السكان المدنيين فى عدن (١) .

والغريب أن « الكولونيل كابون » تحدى المقيم السياسى « هينز » وأعلن انه سيقوم بنفسه بإعلام الأهالى بهذه التعليمات اذا أصر « هينز » على الامتناع عن اعلانها عليهم . غير أنه أحس بمدى الضيق الذى سببه « لهينز » وعلم بأنه غضب أشد الغضب لهذا التحدى السافر ، ولهذا أجل « كابون » التصرف فى هذا الموضوع ، ولكنه فى نفس الوقت وضع حراسة مشددة على المحلات التجارية فى أسواق عدن وعلى الأماكن العامة فيها على النحو الذى أوضحه « هينز » فى تقاريره لحكومته (٢) .

وهنا احتج سكان عدن لدى المقيم السياسى البريطانى « هينز » بعبيرين عن تدمرهم واستيائهم وموضحين بأن حقوقهم بدأت تتأثر كثيرا نتيجة للتدخل الزائد من قبل القيادة العسكرية فى شئونهم . وقد أبلغ « هينز » حكومة بومباى بأن هذه التصرفات من قبل العسكريين البريطانيين قد سببت نه كثيرا من الحرج وأضرت بمصالح المدنيين فى عدن وأساءت لمشاعرهم . كما أوضح « هينز » لحكومته بأن سكان عدن يتساءلون فى مرارة بأنه « اذا كانت هذه هى الطريقة السيئة التى يعاملون بها فى ذلك الحين فان الله وحده يعلم مدى الظلم والضرر الذى سيحقق بهم فى المستقبل من قبل البريطانيين » ، وأن ذلك من شأنه أن يعمق الهوة بين الادارة البريطانية فى عدن وبين سكان المدينة . ولا شك أن هذا الصراع العنيف حول الاستئثار بالسلطة بين العسكريين البريطانيين فى عدن والمقيم السياسى البريطانى فيها قد أدى الى اضعاف مركز البريطانيين فى المدينة بوجه عام . وقد كان للأنباء المتعلقة بهذا الصراع وقع طيب لدى العرب اليمنيين المناضلين حول عدن لأنها كانت تعنى وجود انقسامات وشقاكات فى صفوف البريطانيين من شأنها أن تؤثر الى حد ما فى سيطرتهم الكاملة على المدينة وفى مقدرتهم على التصدى لعمليات المقاومة .

ومن الملاحظ أن « الكولونيل كابون » كان ينظر الى موضوع التنازع على

Waterfield, G. : Op. cit., p. 115.

(١)

I.O., Reports to Bombay from Haines and Colonel Capon from January to March 1840, B.E., Vol. 20.

(٢)

السلطة فى عدن من زاوية مختلفة . لقد اعتبر أن قيامه بالمحافظة على الأمن داخل مدينة عدن يشكل صلب اختصاصاته نظرا لأن القوات البريطانية كانت تعسكر فى جوانب المدينة ، كما أن مخيمات قواته كانت قريبة جدا من سوق عدن ، مما جعل الأمر فى حكم المستحيل بالنسبة له أن يحافظ على النظام والأمن بينما كانت السلطات المخولة « لهينز » أعلى من سلطاته وأعظم . لقد كان « كابون » يعتقد بأن المقيم السياسى البريطانى نفسه وكل سكان مدينة عدن هم جميعا مواطنون فى قلعة تحميها الحامية العسكرية التى يقودها وتحاصرها قوات القبائل اليمنية المتعطشة للانقضاض عليها وطرد البريطانيين منها دون رجعة ، ولهذا كانت سلامة هذه القلعة وتأمينها فى نطاق مسؤوليته كما كانت شغله الشاغل .

ومن ناحية أخرى فقد أرسل « هينز » رسالة الى « كابون » أوضح له فيها بأن النظام المعمول به فى البحرية البريطانية لا يبيح بأى حال وجود شخصين يمارسان نفس السلطة والنفوذ معا وفى وقت واحد . كما أنه لا يمكن أن توجد فى أية قلعة أو معسكر كبير فى الهند سلطتان احدهما عسكرية والأخرى مدنية كما هو الحال فى عدن . وقد عبر « هينز » عن أمله فى أن يحرص هو وزميله « كابون » دون اصرار وجمود وسعى من الجانبين للاستئثار بالسلطة على أن يتعاونوا معا بحيث يصبحان قادرين على أن يعملوا فى تناسق ووثام دون أن يتحولا الى انتهاج التصرفات التى تعوقهما عن مواجهة هذا الموقف الصعب الذى وضعه فيه (١) .

على أن « هينز » لم يكن على استعداد مطلقا لتقبل وجود أى سلطة مساوية لسلطاته فى عدن لأنه كان يعتقد أن معظم الحكومات كانت تؤكد مسئولية المقيم السياسى عن كل السلطات الموجودة فى المناطق التابعة لها ، وأن تحقيق ذلك فى عدن لا تواجهه أية معوقات اذ يمكن أن تؤدى السلطتان المدنية والعسكرية واجباتها وتمارس صلاحياتها تحت اشرافه ومسئوليته بطريقة مرضية .

غير أن المراسلات التى تبودلت بين « هينز » و « كابون » قد أزاحت الستار وكشفت عن وجود مشكلات أخرى عديدة شكلت صدمة حقيقية « لهينز » . فعلى سبيل المثال يتبين من هذه الرسائل أن « الميجور بيلي » كان قد تلقى عدة خطابات من الزعماء والشيوخ العرب فى المناطق المحيطة بعدن دون أن يخبر بها « هينز » أو يطلعها عليها . كما أنه لم يبلغه أيضا بأن لجنة من الضباط البريطانيين قد استمعت الى شكاوى كثيرة ضد « هينز » وخاصة فيما يتعلق بقيامه بواجباته كمقيم سياسى من سيد علوى العيدروس الذى كان قد طلب رفع شكواه هذه الى حكومة بومباى . وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كان « هينز » قد حذر فيه « كابون » من أن الكثيرين من شيوخ القبائل كانوا

يتآمرون لمصلحة سلطان لحج ويتصلون بالبريطانيين ليخدعوه . وقد أحبط « هينز » لأول مرة علما بأن « كابون » قد تلقى عديدا من الانتقادات على الإدارة البريطانية في عدن من قبل الشيوخ اليمنيين عن طريق الملا جعفر . وقد قام « الكولونيل كابون » بإبلاغ « هينز » بأنه يشك في مدى إخلاص الملا جعفر في اتصاله بالوطنيين وبأنه قد نما الى علمه أن سكان المدينة كانوا يمالئون الملا جعفر أكثر مما كانوا يتجاوبون مع مصالح الحكومة البريطانية ذاتها .

على أن هذه الرسائل عندما وصلت الى حكومة بومباي فقد قوبلت بتعجب واستغراب شديدين . ولهذا سارعت الحكومة الى تصحيح الأوضاع في عدن فأبلغت « هينز » بخطابها في ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ بأن القرار الخاص بعرض الأحكام العرفية في المدينة قد ألغى نهائيا . وأن تعليمات جديدة قد صدرت لتؤكد أن « الكولونيل كابون » مسئول فقط عن الحماية البريطانية المعسكرة في عدن . وقد أبدت حكومة بومباي اعتذارها « لهينز » عن التدخل الذي حدث من قبل العسكريين البريطانيين في سلطاته المدنية والسياسية المكلف بها من قبل الحكومة البريطانية . وقد أثبتت ذلك التأكيد الذي أعلن على أهالي عدن أنهم سوف يحكمون تبعا لما تقضى به قوانينهم الخاصة والعرف المعمول به أصلا في البلاد . على أن يتم ذلك في نطاق السلطات المخولة « لهينز » المقيم السياسي البريطاني المسئول من قبل الحكومة البريطانية ، وأن ذلك لا يعنى أحداث أى تغيير للنظم الموجودة في عدن والسائدة فيها حينذاك (١) .

وقد اعتبر « هينز » أن السياسة التي اتبعها « الكولونيل كابون » وأدت الى التنازع حول الاستئثار بالسلطة في عدن كانت ترجع للصياغة غير الدقيقة للقرار الرسمى الخاص بتعيينه . وقد أرسلت حكومة بومباي الى « الكولونيل كابون » خطابا شديدا للهجة أوضحت فيه أن أضرارا خطيرة كانت على وشك أن تلحق بالمصالح البريطانية اذا استأثرت السلطة العسكرية بالنفوذ المطلق في عدن . اذ جاء في هذا الخطاب الموجه « لكابون » أنه : « مطلوب منك ألا تتدخل بأية وسيلة في شئون سكان المدينة أو في سوق عدن الا من خلال التوجيهات الصادرة اليك من المقيم السياسي وأن تقتصر صلاحياتك مستقبلا على توجيه قواتك ومعاونيك الذين تضمهم الحماية البريطانية في عدن » .

ولقد أحبط « الكولونيل كابون » علما بأن الأسلوب الذي كان يستعمله في خطابه التي أرسلها للمقيم السياسي البريطاني « هينز » تميز بأنه غير لائق أو مقبول على الإطلاق خاصة عندما أبدى « كابون » إصراره على ممارسة صلاحيات التدخل في صميم الإدارة المدنية مثل توجيه الاتهامات ضد بعض الشخصيات والمسئولة والعاملة في الأجهزة المدنية التي لا تخضع لسلطاته . كما تلقى « الكولونيل كابون » رسالة أخرى تعبر عن معارضة حكومته في

Waterfield, G. : Op. cit., p. 116.

بومباى لقيامه هو شخصيا أو بعض الضباط الذين يعملون تحت رئاسته
بمراسلة أى شخص من الزعماء الوطنيين فى المنطقة المحيطة بعدن أو بالاتصال
بأى فرد من السكان ذوى النفوذ هناك (١) .

وهكذا خسر الجناح العسكرى البريطانى فى عدن جولته للسيطرة على
ادارة المدينة والاستئثار بالسلطة فيها فى الفترة التى أعقبت احتلالها فى
سنة ١٨٣٩ . وقد أدى ذلك الى تدعيم مركز « هينز » كمقيم سياسى بريطانى
مسئول من قبل الحكومة البريطانية وأمامها. وقد أرسل « هينز » تقريرا الى
حكومة بومباى فى شهر مارس سنة ١٨٤٠ أوضح فيه تزايد العمليات التجارية
وانتظامها وزيادة حجم التجارة رغم الصعوبات التى كانت تثيرها بعض القبائل
القاطنة حول عدن (٢) . وكان واضحا للجميع حينذاك أهمية اعداد خطة لاعادة
بناء مدينة عدن نظرا لأنه لم يبق فيها من مبان يمكن الاستفادة منها سوى
مسجد العيدروس . ولهذا رأى « هينز » ضرورة اعادة تنسيق أراضى مدينة
عدن وتخصيص كل جزء منها لغرض معين (٣) .

ونظرا لما أبداه « هينز » من اخلاص تام لحكومته قبيل احتلاله لعدن وبعد
سيطرته عليها فقد منحته حكومة الهند البريطانية ترقية لمرتبة « كابتن
Captain » فى شهر أكتوبر سنة ١٨٤١ (٤) ، ليكون ذلك حافزا له على
مواصلة قيامه بدوره كاملا فى خدمة المصالح البريطانية فى ميناء عدن الهام
المتحكم فى أهم طريق للتجارة الدولية عبر البحر الأحمر .

وجدير بالذكر أن موضوع دمج الإدارتين السياسية والعسكرية فى عدن
لتكونا فى يد المقيم السياسى البريطانى هناك قد أثر جدل حوله فى دوائر
حكومة الهند البريطانية فى سنة ١٨٥٤ . وقد أكد « اللورد ألفنستون
Lord Elphinstone » حاكم بومباى أهمية وضرة دمج وتركيز الإدارتين
السياسية والعسكرية فى منطقة عدن الهامة فى يد غادرة قوية وهى يد المقيم
السياسى البريطانى هناك ، على أن يتقاضى المرتب الشهري للوظيفتين ومقداره
٣٨٣٢ روبية ، منها ألفا روبية عن وظيفته كمقيم سياسى و ١٨٣٢ روبية عن
وظيفته كحاكم عسكرى (٥) ، كما أصبح يعرف باسم « المقيم السياسى والحاكم
العسكرى لعدن - Political Resident and Commandant at Aden وكان يتخذ له

Waterfield, G. : Ib'd, pp. 117, 118. (١)

I.O., B.S.C., 1840, Haines to Bombay 2/2/40. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 70. (٣)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 118. (٤)

I.O., B.S.C. 1854, Minute by Elphinstone 4/17/54, concurred in by the rest of the Board. (٥)

فى معظم الأحيان مساعدا يساعده فى ادارة المنطقة وكانت له كافة صلاحيات المقيم أثناء غيابه (١) ، كما تعدد المساعدون بعد ذلك تبعا لتضخم المسئوليات .

ثالثا - الجهود البريطانية لتصفية النفوذ المصرى فى اليمن عقب احتلال عدن :

اتجه البريطانيون بعد احتلالهم لعدن فى سنة ١٨٣٩ الى تدعيم وجودهم فى هذا الميناء الهام بما يحقق مصالحهم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فى جنوب الجزيرة العربية من جهة ، وفى منطقة البحر الأحمر من جهة أخرى ، وعلى الساحل الشرقى للقارة الافريقية من جهة ثالثة . وقد فرض عليهم هذا الاتجاه ضرورة الوقوف فى وجه كل محاولات المقاومة العربية المحلية من ناحية ، والتصدى لكل القوى الأجنبية المنافسة لهم من ناحية أخرى والتى تشكل خطرا على المصالح البريطانية فى هذه المناطق .

وقد سبق أن أوضحنا أن من بين دوافع البريطانيين للسيطرة على عدن هو اتخاذها مركزا لوقف توسع محمد على فى الجزيرة العربية خاصة بعد أن أصبح رجاله يسيطرون على معظم أرجاء الجزيرة العربية مما جعلهم يتحكمون فى طريقى المواصلات الدولية عبر الخليج العربى والبحر الأحمر على السواء . وكان رجال محمد على يسيطرون على مناطق شاسعة على جانبى البحر الأحمر الآسيوى والافريقى وخاصة فى الحجاز واليمن شرقا ، وفى مصر والسودان على الساحل الغربى لهذا البحر الذى أصبح أشبه ببحيرة مصرية .

ومما أثار البريطانيين حقا أن « محمد على » أخذ يحد من حرية السفن الأوربية التى كانت تمر عبر باب البحر الأحمر دون رقيب ، وأصدر أمرا يحرم على السفن الآتية من بومباى أن تصعد فى البحر شمالى جدة ، مما أثار مخاوف البريطانيين وجعلهم ينظرون الى محمد على كخطر جديد على طريق الهند ينبئ القضاء عليه وتصفية نفوذه (٢) . إذ كان البريطانيون يعتمدون فى تصريف شئونهم ومصالحهم فى البحر الأحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد اعتمادهم على اليمن ، ولما دخل اليمن فى طاعته أيضا أحس الانجليز أن البحر الأحمر خرج من يدهم الى مصر (٣) ، فسعوا لاستخلاص التجارة من يد محمد على وعملوا على تصفية النفوذ المصرى فى البحر الأحمر . وقد أبوا على سفينة محمد على المسماة « افريقيا » التى كان قد أرسلها لتطوف بالسواحل الافريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح - أن تصل الى البحر الأحمر عن ذلك السبيل . وكان « سولت Solt » القنصل

Marston, T.E. : Op. cit., p. 207.

(١)

Sanger, R.H. : The Arabian Peninsula, p. 204.

(٢)

(٣) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ، ص ١٦٦ .

البريطاني في مصر يرقب تحركات محمد علي ويتابع خطواته ، فبعث الى حكومته يقول : « أما فيما يختص بمصر ، فقد اندمج الباشا في تيار التجارة حتى لقد جعل نفسه تحت رحمتنا تماما، ان موارده تعتمد اليوم على التجارة كل الاعتماد بحيث أصبح من المستحيل أن ينهض بتكاليف حكومته بدونها ، ولهذا يستطيع أمير البحر الانجليزى فى البحر المتوسط - فى رأى - أن يضطره الى الطاعة اذا جنح الى عدائنا ، بغير أن يحتاج الى قوة جديدة زيادة عما لديه ، وذلك بأن يلقي مراسيه فى أبى قير ويطلق مدافعه على الساحل وكذلك الأمر فى البحر الأحمر ، اذ تستطيع سفينتان بين جدة والسويس أن تأخذا عليه سبيل البحر فلا يلبث أن يعود الى الطاعة » (١) .

ولهذا سارع البريطانيون باحتلال عدن فى مطلع سنة ١٨٣٩ حيث أرسخوا أقدامهم عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ثم بذلوا مساعيهم السياسية بعد ذلك ومنها تهديد محمد علي بأن بشروا عليه الباب العالى والدول الأوربية . ولا شك أن احتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجبة لمحمد علي لارغامه على الانسحاب من اليمن ومن الجزيرة العربية بأكملها ، بينما كان والى مصر يبذل كل طاقاته لتدعيم الادارة المصرية هناك والتقرب لأهالى البلاد الأصليين (٢) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف لمحمد علي بأى حق من منطقة عدن باعتبار أنها كانت تابعة لسلطان لحج وعدن المستقل حينذاك ، فان « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن رأى أن يحيط ابراهيم يكن قائد القوات المصرية فى اليمن علما بامتلاك البريطانيين لعدن فكتب اليه رسالة يقول فيها : « لى الشرف أن أفيدكم بأن عدن أصبحت ملكا للحكومة البريطانية منذ ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ . وقد حالت مشاغل كثيرة دون افادتكم بهذا النبأ السعيد وأتمنى أن تكونوا متمتعين بكامل الصحة » (٣) على أن « هينز » فى حقيقة الأمر كان يقصد من هذه الافادة تحذير القوات المصرية من التقدم نحو الجنوب وحتى لا تتطلع الى الهجوم على عدن . وكان « هينز » يحرص على احاطة القائد المصرى فى اليمن بتمية الحكومة البريطانية فى السيطرة على عدن وذلك منذ أن بدأت المفاوضات بينه وبين السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن . اذ انه عندما وقع مع السلطان الاتفاق الذى ادعى البريطانيون توقيعهم وانكره السلطان فقد أرسل « هينز » فى حينه الى ابراهيم يكن يبلغه بأن حاكم الهند العام قد « أمره بالتوجه الى سلطان عدن لحل مشكلتها ، وأن السلطان وافق على استيلاء الانجليز على عدن حتى حدود خور مكسر وجبل تواهى ، وانى راجع

(١) Dodwell, H.H. : The Founder of Modern Egypt, pp. 55, 60.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ١٨٥

(٣) F.O., 78/373, Haines to Ibrahim Pasha Commanding the Egyptian Force in Yemen, Aden, 25 February 1839.

الآن من عدن ومتوجه الى بومباي ومعى مكاتبة من سلطان عدن بخطه لعرض الأمر على السير كان الحاكم ، (١) .

وهنا قام ابراهيم يكن بارسال كل هذه المعلومات الى القاهرة محذرا «محمد على» بأن : «أراضى عدن متداخلة فى أراضى برور الحجرية التى أدخلت حديثا فى الحكم المصرى» وأن الآلات الحربية التى لم يكن مسموحا بدخولها الى نفور اليمن أخذت تدخل الى البلاد من ثغر عدن وبالإضافة الى ذلك سوف يلحق الضرر جمرى مخا من حيث الايراد (٢) . وفى نفس الوقت كان امام صنعاء قد أعلن ولاءه للحاكم المصرى ابراهيم يكن باشا ليتقى بطش البريطانيين بعد سيطرتهم على عدن (٣) . وقد فعل امام اليمن ذلك بعد أن علم بأن «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن كان يتصل بمشايع القبائل اليمنية المجاورة لعدن ، خاصة وأن بعض هذه القبائل قد ارتضى الحكم المصرى من قبل . وقد استعمل «هينز» سلاح الاغراء بالهدايا والهبات لاستقطاب شيوخ القبائل ، كما شرع يحرضهم على عدم دفع الزكاة المفروضة عليهم للادارة المصرية فى اليمن ، وقد نجح فى ذلك الى أبعد مدى ، حتى أن الشيخ قاسم شيخ قبائل الحجرية وضع نفسه تحت الحماية البريطانية بحجة تجنب السيطرة المصرية على بلاده بعد أن استجاب لاغراء البريطانيين (٤) .

وفى نفس الوقت أحس محمد على بالجهود البريطانية التى تبذل لتقوية نفوذ البريطانيين ومد سيطرتهم فى جنوب اليمن ، وخشى من العواقب التى ستترتب على تغلغلهم فى المنطقة ، وما سوف يستتبع ذلك من مد نفوذهم الى البحر الأحمر وفرض سيطرتهم عليه . ولهذا أرسل الى واليه هناك ابراهيم يكن باشا يستفسر منه عن مدى صلة البريطانيين بشيوخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن ، وطلب اليه عدم السماح بارسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من الميناء اليمنى مخا الى عدن حتى لا يستفيد البريطانيون من وجودهم هناك . بل ان وكيل البريطانيين فى مخا كتب للمقيم السياسى البريطانى فى

-
- (١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من القطبان هينز الى ابراهيم يكن ، وثيقة عربية بدون رقم محفظة رقم ٢٦٧ فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٣ ، فبراير ١٨٣٨ .
(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من ابراهيم يكن الى محمد على ، محفظة رقم ٢٦٧ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ونشور نظام الحكم فى مصر ، ج ٢ ، عصر محمد على ، ص ٣٤٣ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من محمد على الى ابراهيم يكن محفظة رقم ٢٦٧ وثيقة ٢٢٢ فى ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٥٥ هـ . أشارت الوثيقة الى أن محمد على علم بوصول بعض عملاء الانجليز الى مخا ليجمعوا العمال والصناع وأرباب المهن كالحبازين والنجارين والبنائين والنقاشين لنقلهم من هناك على ظهر سفن انجليزية الى عدن بعد اغرائهم بالاجور المرتفعة بقصد تعمير عدن وتيسير الخدمة فى مينائها ، حتى هجر مخا عدد كبير من هؤلاء .

عدن مؤكداً أن مبعوثاً مصرياً كان يتفاوض مع امام صنعاء للاتفاق على طرد الانجليز من عدن ، غير أن الأموال كانت تعوز الامام . ولكن « هينز » كان مقتنعاً بأن الفشل هو الذى سيطر على هذه المفاوضات بين المصريين وامام اليمن لأن المال كان يعوز الطرفين المصرى واليمنى على السواء حينذاك . كما كان « هينز » يعتقد أيضاً أن امام اليمن سيرفض الاشتراك فى طرد الانجليز من عدن سواء أكان يقدر على ذلك أو لا يقدر (١) . وقد بنى « هينز » اعتقاده هذا على أساس أن الامام لم يكن على وفاق مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن ، وأنه كان يرى أن الوجود البريطانى هناك سوف يكسر شوكة هذه القبائل غير أن « هينز » كان يخشى أن يسيطر المصريون على المناطق المنتجة للبن فى اليمن حينذاك (٢) .

على أن الوالى المصرى ابراهيم يكن باشا كان على يقظة تامة بتحركات البريطانيين فى عدن والمنطقة المجاورة لها ، وعلى علم بمحاولاتهم للتقرب الى القبائل اليمنية القاطنة فيها . ولهذا فانه قبيل أن يتسلم أوامر محمد على كان قد بعث اليه برسالة يوضح له فيها تفاصيل الموقف حول عدن بقوله : « ان القائد « هينز » الذى احتل عدن يقيم بجوار الأماكن التى ألحقت حديثاً بالحكومة المصرية ، وازداد ابراهيم يكن الى ذلك قوله ان « هينز » هذا « أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد اليهم ، ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب ، وأن سلوكه هذا يؤدى الى حدوث خلل فى المصالح المصرية فى اليمن » (٣) . وكان ابراهيم يكن يقصد من وراء هذا التوضيح أن يعرف حقيقة موقف محمد على من تحركات البريطانيين المشبوهة (٤) ، وعما اذا كان فى نيته أن يدعم قواته فى اليمن ليدراً عن المنطقة الخطر البريطانى الذى ستكون له آثار وخيمة على المصالح المصرية فى ذلك الحين .

ولا شك أن الاحتلال البريطانى لعدن كان له تأثير خطير على الشئون الاقتصادية للمصريين فى اليمن فمنذ اللحظة الأولى للاحتلال عمد المقيم السياسى البريطانى «هينز» الى محاولة تحويل التجارة اليمنية الى عدن . كما سار هينز بارسال خطاب الى امام صنعاء أوضح فيه « ان عدن أصبحت فى قبضة احتلالنا ، وأخرجنا منادياً ينادى بذلك ، وأنتم تعرفون الطريق الأصلى بين صنعاء وعدن ، وأشجار البن ومحصولاتها تحت يد حكومتكم ، فاذا أصدرتم أمراً الى

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 99, 110.

(١)

F.O., 78/373, Campbell to F.O., 2/28/39. Enclosing Haines to Campbell 2/28/39, B.S.C. 1839, Haines to Bombay 2/25/39.

(٢)

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من ابراهيم يكن الى محمد على ، محفظة رقم ٢٦٧ فى

٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ .

(٤) صلاح البكرى : فى جنوب الجزيرة العربية : ص ١٦ ، ٧١ .

التجار بأن يسوقوا بضائعهم نحو عدن بدلا من سوقها لينادر اليمن ، فانه فى ذلك نفع عظيم من جهتين ، كما لا يخفى ذلك بادنى ملاحظة » (١) .

كما عمد « هينز الى تحويل كل تجارة البن من مخا الى عدن حتى اشتمكى القائد المصرى فى مخا من النقص الشديد فى جمارك ذلك الميناء ، حتى أدى ذلك الى تأخر صرف مرتبات الموظفين فى ميناءى مخا والحديدة مدة بلغت عشرين شهرا (٢) . وقد تحولت تجارة البن بالفعل الى عدن لأن التجار المقيمين فى مخا والحديدة فى ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين ، وهؤلاء لم يكن يهمهم بطبيعة الحال لمن يبيعون أو ممن يشترون بل انهم كانوا يجرون وراء أكبر منفعة ممكنة دون أدنى نظر لآية اعتبارات أخرى (٣) .

وهكذا حرص البريطانيون بعد أن احتلوا عدن على جذب العمليات التجارية الى مينائها من كل المناطق اليمنية . ولا شك أن ذلك قد شكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات مصر ذاتها ، اذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن حينذاك دون الحصول على مكوس جمركية عالية . كما أن تحويل تجارة البن من الموانئ اليمنية الأخرى الى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة فى تلك الموانئ باعتباره المحصول الرئيسى فى اليمن حينذاك . وكانت هذه المنافسة من قبل البريطانيين يقصد بها بالدرجة الأولى تصفية النفوذ المصرى فى اليمن حتى لا تبقى له أية قاعدة اقتصادية محلية يستند اليها فى البقاء هناك فيضطر المصريون الى الرحيل عنه ، وبذلك ينتشر الاضطراب البريطانى وينفرد بالسيطرة على المنطقة بأكملها .

غير أن بريطانيا لم تكثف بمحاولات الضغط الاقتصادي فقط كوسيلة لتصفية النفوذ المصرى ، بل انها لجأت الى وسائل أخرى سياسية وحربية لتحقيق أهدافها . فعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد على سيرسل جيوشه لاحتلال المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند باب المندب وعند سواحل حضرموت ، بعد أن سيطر على سواحل الجزيرة العربية المطللة على الخليج العربى فى الشرق وعلى البحر الأحمر فى الغرب ، فقد ترتب على ذلك أن سارع « بالمرستون Palmerston ، رئيس الوزارة البريطانية حينذاك بالكتابة الى « كامبل Campbell ، القنصل البريطانى فى مصر ليقابل محمد على ، ويخبره بأن مثل هذه الخطوة - ويقصد بها هجوم المصريين على عدن وطرد البريطانيين منها - لا ينظر اليها بعين الرضا سواء فى

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ . محفظة رقم ٢٦٦ رقم ٢٧ حمراء - ابراهيم يكن من عسكر الى حسين باشا كبير معاونى الجناح العالى فى ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٥٥ هـ .

I.O., B.S.C., 1839. Haines to Bombay 7/11/39 and 8/2/39. (٢)

Dodwell, H.H. : Op. cit., pp. 150, 151. (٣)

انجلترا أو في الهند . ولكن محمد علي وهو على علم تام بقوة البريطانيين ونفوذهم وتفوقهم رأى ألا يقف حينذاك موقف العداء الصريح من بريطانيا في الوقت الذي كان على خلاف فيه مع الباب العالي (١) . ولهذا فقد أكد محمد علي للقنصل البريطاني في مصر بأنه لا يفكر حينذاك في التوسع خارج حدود البحر الأحمر ، ولا ينبغي امتداد أملاكه في شرق صنعاء (٢) وبالتالي فإنه لا يهدد الوجود البريطاني في عدن ولا يشكل خطرا عليه .

على أن بريطانيا لم تهدأ بالآ وانتهزت فرصة تعقد المشاكل بين محمد علي والسلطان العثماني حتى استحكم النزاع وثار الحرب بينهما . ورأت بريطانيا أن هذه الفرصة ستتيح لها تأليب الدول الأوروبية الكبرى على محمد علي بنجدة المحافظة على التوازن الدولي حينذاك . ونجحت بريطانيا في أن تجعل الدول الأوروبية الكبرى تتفق وجهات نظرها على وضع حد للنزاع الناشب بين محمد علي والباب العالي حتى لا يتمادي الأول في توسعه ويعرض أوروبا لخطر الصراع الذي قد ينشب بين الدول الكبرى إذا ما انهارت الدولة العثمانية وطمع كل منها في أملاكها . ويدعو ذلك واضحا من خلال المناقشة التي أثيرت في مجلس العموم البريطاني عندما وجه أحد النواب ويدعى « ميلنر Mr. Milnes » سؤالا اعتبر على جانب كبير من الأهمية لرئيس الوزراء البريطاني عن الحرب القائمة بين السلطان العثماني ومحمد علي ، وعما إذا كان رئيس الحكومة يعلم بالمفاوضات التي دارت بين « المارشال سولت Marshal Soult » ووالي مصر لوقف هذه الحرب ، وأن قائما بالأعمال قد أرسل الى محمد علي ليخبره بأنه إذا أوقف عملياته الحربية ضد السلطان فإن الدول الخمس الكبرى ستوجد حلا للمشكلة . وبناء على ذلك فقد كتب محمد علي الى ابنه قائد الجيش المهاجم لقوات الباب العالي لينتظر الحل الذي سيتم على يد الدول الكبرى . واستفسر هذا النائب البريطاني عما إذا كان هذا تصرفا فرديا من جانب « سولت » ، أم أن ذلك قد تم بناء على موافقة رئيس الحكومة البريطانية ، وذلك نظرا لأن هذا الموضوع قد نوقش أيضا في مجلس الشيوخ الفرنسي حينذاك .

وقد أبدى « اللورد بالمرستون » امتنانه بالإجابة على هذا السؤال موضحا أن الحكومتين البريطانية والفرنسية على علم تام بوجهتي نظرهما في هذا الصدد وأنهما تصرفتا في تناسق تام إزاء هذا الموضوع . كما أوضح بأن الحكومة الفرنسية قد أبدت استعدادها لإرسال مبعوث الى الاسكندرية وآخر الى القسطنطينية للعمل على وقف العمليات الحربية بين السلطان ومحمد علي . ولم يقتصر الاهتمام بهذا الموضوع على بريطانيا وفرنسا فحسب ، بل اهتمت به أيضا كل من روسيا وبروسيا والنمسا التي أبدت رغبتها القوية للمشاركة

Marston, T.E. : Op. cit., p. 99.

(١)

I.O., B. 209, Confidential. 2147. Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp. 11, 12.

(٢)

فى القيام بعمل الترتيبات اللازمة لتجنب أوربا الخطر الذى يتهددها نتيجة الصراع العدائى بين الباب العالى ومحمد على (١) .

ولقد حدث ذلك على الرغم من أن بريطانيا ادعت من قبل تمسكها بسياسة الحياد التام ازاء الصراع الذى نشب بين الدولة العثمانية ومحمد على ، بينما نجدها فى حقيقة الامر قد رأت فى هذا النزاع فرصتها لتأليب الدول الكبرى على محمد على وذلك لتجهز على طموحه وتضع حدا لآماله العريضة التى كان من شأنها تهديد المصالح البريطانية فى الشرق . ونلاحظ ادعاء بريطانيا هذا بتمسكها بسياسة الحياد التام ازاء الصراع الناشب بين محمد على والباب العالى من خلال محاضر جلسات مجلس اللوردات البريطانى المعاصرة لفترة هذا النزاع . وفى المناقشات التى دارت بين « اللورد بروغام Lord Brougham » ورئيس الحكومة البريطانية استفسر اللورد عن السياسة التى ستتبعها الحكومة البريطانية ازاء المشكلات القائمة بين الباب العالى ومحمد على والى مصر . وكانت الاجابة على تساؤله تتلخص فى أن الحكومة البريطانية ستلتزم باتباع سياسة الحياد التام ازاء الجانبين .

غير أن « اللورد بروغام » أشار الى حقيقة حدثت وهى أن عددا من الضباط البريطانيين قد أرسلوا الى القسطنطينية للعمل فى خدمة الباب العالى مما أظهر ميل الحكومة البريطانية حينذاك الى أحد الجانبين دون الآخر مما يتعارض مع سياسة الحياد . ولهذا فقد تساءل « اللورد بروغام » عن موقف الحكومة البريطانية من هذا التصرف . وكانت اجابة رئيس الحكومة البريطانية حينذاك تتلخص فى أنه لم تطرأ أية تغييرات فى سياسة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع . وان اعترف بأن الحكومة قد أرسلت بعض الضباط للعمل فى خدمة البحرية العثمانية ، ولكنهم لم يتدرجوا فى خدمة السلطان وظلوا معطلين دون أن تسند اليهم أية أعمال فى القسطنطينية وذلك نظرا لعدم فهم الترك لمهمتهم . ولهذا فهو يؤكد أن الحكومة البريطانية مازالت متمسكة بموقفها الحيادى ازاء الجانبين . غير أن ذلك يوضح لنا أن الحكومة البريطانية كانت تميل فعلا الى جانب الباب العالى وتعمل على مساندته ضد محمد على الذى كان من مصلحة البريطانيين أن يحدوا من قوته ويضعوا حدا لطموحه وآماله . وأنه لا أدل على ذلك من قيام الحكومة البريطانية بإرسال هؤلاء الضباط البريطانيين لعاصمة الدولة العثمانية ليقدموا العون للباب العالى حتى تقوى شوخته أمام محمد على .

أن رئيس الحكومة البريطانية اختتم هذه المناقشة بقوله ان الحكومات الخليفة لبريطانيا أعلنت هى الأخرى تمسكها بسياسة الحياد ازاء النزاع القائم

Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 49, Subjects of Debate in the (١)
House of Commons, 9th July 1839, pp. 80, 81.

بين الباب العالي ومحمد علي . وأنها ستبذل جهودها لوقف العمليات العدوانية بين الجانبين المتصارعين . كما أوضح أيضا أن ممثل الحكومة البريطانية في البلاط العثماني قد وجهت إليه تعليمات صريحة لبذل جهوده بالتعاون مع ممثلي الدول الأخرى للمحافظة على السلام في هذا الجزء من العالم . وهنا أبدى « اللورد بروغام » امتنانه لهذه الإجابة ولهذا التوضيح الذي أبداه رئيس الحكومة البريطانية (١) .

وجدير بالذكر أن اللجنة السرية التي تشرف على شئون حكومة الهند في لندن طلبت من « بالمرستون » التصريح لها بعقد معاهدات للصدقة مع الزعماء المحليين المحيطين بعدن لاجتذابهم الى جانب البريطانيين هناك حتى لا ينضموا الى جانب المصريين ويشكلوا خطرا على الوجود البريطاني في عدن . وقد أجاب « بالمرستون » بعد أن ضاق ذرعا من تحركات محمد علي في سوريا حينذاك بقوله : « اننى لا أدري ما هي الأسباب التي تمنع حكومة الهند من توجيهه وكيلها في عدن لعقد معاهدات للصدقة والتجارة مع الزعماء اليمنيين الذي يعتبر استقلالهم مهددا من قبل قوات محمد علي ، أو القيام بتدعيم قوة هؤلاء الزعماء بحيث يصبحون قادرين على الدفاع عن أنفسهم فإذا ما كانت حكومة الهند مصرة حقيقة على تحقيق تلك الغاية فإن ذلك قد يؤدي فعلا الى منع محمد علي من القيام بأى عدوان على هذه المنطقة » (٢) . غير أن حكومة الهند لم تكن في حاجة للاستفادة من هذا التصريح نظرا لاضطرار مصر نتيجة للمشكلات التي واجهتها لسحب قواتها من الجزيرة العربية بعد فترة وجيزة (٣) .

ومما شجع البريطانيين على الاتجاه نحو عقد هذه المعاهدات مع زعماء القبائل بالمنطقة المحيطة بعدن بهدف الحيلولة دون توسع المصريين في اليمن على نحو ما أورده الوثائق البريطانية وصول عدة خطابات من شيخ قبائل الحجرية في شهر أغسطس سنة ١٨٣٩ الى المقيم السياسي البريطاني في عدن يعرض فيها على البريطانيين الدخول في حمايتهم اذا ساعدوه في تجنب عدوان المصريين على بلاده (٤) .

وعلى أية حال فإن الحكومة البريطانية حرصت على تصفية النفوذ المصري في المنطقة المجاورة لعدن تمهيدا لتصفيته نهائيا واقصائه عن البحر الأحمر حماية لمصالحها الحيوية في هذا الطريق البحري الحيوى الهام . ولهذا قررت الحكومة البريطانية في شهر أكتوبر سنة ١٨٣٩ أن تطلب الى محمد علي سحب قواته من

Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 47, Subjects of Debate in the (١)
House of Lords, 25th April 1839, pp. 509, 510.

F.O., 78/3/85, Palmerston to Sir John Hobhouse 5/10/39

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 98.

(٣)

I.O., B.S.C. 1839, Two letters, Sheikh Sherzebee to Haines, without date, approximately 9/9/39..

(٤)

جميع بلاد اليمن ، وطلبت الى « كامبل » ممثلها في مصر أن يبلغ « رغبة حكومة جلالة الملكة في جلاء القوات المصرية عن اليمن » على أن هذا المطلب كان مفاجأة قاسية لمحمد على لم يسعه اذاءها الا أن يعطى جوابا غامضا يكتسب به الوقت للتفكير في هذا الانذار . وكان جوابه حينذاك انه سينظر في الأمر بمجرد أن تنتهي المسألة الشرقية بينه وبين السلطان العثماني والتي تتفاوض بشأنها الدول (١) . غير أن « كامبل » أجابه بأنه ليس هناك أية علاقة تربط بين المسألة الشرقية ومسألة اليمن ، وأن بحث المسألة الشرقية يخص الدول الكبرى ، بينما مسألة اليمن فهي مرتبطة رأسا بالمصالح البريطانية وحدها ، وأن منطقتي البحر الأحمر والخليج « الفارسي » هما مجال بريطانيا الحيوى ، ولذلك فهي لا تستشير حلفاءها فيما يخصها .

وهنا أجاب محمد على على القنصل البريطاني على نحو ما أوضحه « كامبل » في رسالته الى « بالمرستون » بقوله : « انه لا يستطيع في الوقت الحاضر أن يتخذ أى إجراء لاجلاء قواته عن اليمن ، وأنه سوف يأمر بوغوص بك ناظر الخارجية المصرية بالرد على هذا الطلب في الوقت المناسب » (٢) . وقد وصل رد بوغوص بك الى « كامبل » في أواخر أكتوبر سنة ١٨٣٩ وجاء فيه : « أن الباشا مشغول بشئون على جانب كبير من الأهمية في الوقت الراهن ، وسوف ينظر في المسألة اليمنية في الوقت المناسب » (٣) .

غير أن ذلك الرد لم يعجب « بالمرستون » وزير الخارجية البريطانية الذي استدعى « كامبل » الى لندن وعين بدله « الكولونيل هودجز Colonel Hodges » وزوده بتعليمات جديدة كان على رأسها البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع محمد على لاقناعه بالجلاء عن اليمن (٤) .

وبعد وصول « هودجز » الى القاهرة كان أول تقرير أرسله الى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه ان « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أفاده بأن قوات الفرسان التابعة لمحمد على آخذة فى الزدياد فى اليمن ، وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتجمعون ضد الحكم البريطانى فى عدن بتحريض من المصريين . وأن « محمد على » قد أرسل مبعوثا اسمه السيد حسين الى امام اليمن يعرض عليه اقتراحين خطيرين أولهما أن الباشا على استعداد لمساعدة الامام بالمال والمثونة ومده بالرجال والذخيرة اذا أقدم الامام على مهاجمة البريطانيين وطردهم من عدن ، ويتعهد له أنه بمجرد الانتهاء من الحرب سوف يسلم كل الاراضى المفتوحة فى اليمن الى الامام حتى يظل « الجنوب العربى » فى يد عربية ،

(١) صلاح البكرى : المصدر السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

F.O. 78/375, Campbell to Paterston, 2 November 1839. (٢)

F.O. 78/375, Bogus Bey to Campbell, October 1839. (٣)

Temperley : Foundations of British Foreign Policy, p. 109. (٤)

أما الاقتراح الثاني الذى عرضه السيد حسين على الامام فهو أن يقبل الامام السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتبا كبيرا مدى الحياة (١) .

وجدير بالذكر أن الوثائق المصرية لم تشر الى الاقتراح الأول الحاص بتحريض امام صنعاء على مهاجمة الانجليز فى عدن وهو أمر مستبعد نظرا لمعرفة محمد على بالامكانات المحدودة لامام صنعاء . أما الاقتراح الثاني بدعوة الامام للاعتراف بالسيادة المصرية على بلاده نظير منحه مرتبا كبيرا مدى حياته فقد أشارت اليه وثائق مصرية كثيرة (٢) . وقد ذكرت الوثائق البريطانية أن « محمد على » أبلغ « هودجز » بأنه كان يهدف من وراء ذلك تخليص اليمن من حكم الامام « التافه الذى سمح للحكومة البريطانية بامتلاك عدن » (٣) .

وقد حاول محمد على بشتى الوسائل الممكنة أن يتغلب على معارضة البريطانيين لوجوده فى اليمن وذلك بعرض صداقته عليهم واستعداده لمراعاة المصالح البريطانية فى موانئ البحر الأحمر . غير أن النتائج السياسية الدولية التى ترتبت على انتصاراته على الباب العالى واقترب القسوات المصرية من الآستانة ، جعلت المسألة المصرية تتجاوز حدود تركيا ، حتى أن الخلاف لم يصبح محليا بينه وبين السلطان العثمانى ، بل أصبحت المسألة أوربية تتحالف عليه فيها الدول الكبرى الخمس ، انجلترا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا على أثر اندحار الجيش العثمانى فى موقعة « نزيب » فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ وانحياز الأسطول التركى الى محمد على . ثم تلا ذلك ارسال المذكرة المشتركة فى ٢٧ يولية سنة ١٨٣٩ الى الباب العالى ، وأدرك محمد على أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء ، شغلت باله وتضاءلت معها مسألة وجوده فى اليمن .

وأخيرا فقد شعر محمد على بأنه فى أشد الحاجة لقواته المتناثرة فى أرجاء الحجاز ونجد واليمن ، وفى الوقت نفسه كانت الانذارات الشديدة للهجرة تتوالى عليه من الحكومة البريطانية تطلب منه اجلاء قواته عن اليمن وبقية أرجاء الجزيرة العربية (٤) . وفى اليوم الثالث عشر من مارس ١٨٤٠ ، أصدر محمد على أوامره الى حاكم اليمن وقائد القوات المصرية بالجلء عن اليمن وتسليم زمام الأمور فيها الى الشريف حسين بن على بن حيدر شريف أبو عريش (٥) . وذلك

(١) F.O. 78/3185, Hodges to Palmerston, 22 March 1840.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 12.

(٤) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 14.

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة : من محمد على الى ابراهيم يكن ، ارادة مؤرخة فى ٩

محرم ١٢٥٦ هـ وثيقة رقم ١٤ محفظة رقم ٢٦٩ .

بعد أن انسحبت قواته من كل الأراضي التي استولى عليها في الجزيرة العربية وفي سوريا أثناء الأزمة المصرية التركية (١) .

وكان الجيش المصري في اليمن مركزا في مخا ، ومنذ أوائل شهر أبريل سنة ١٨٤٠ بدأت عملية جلاء المشاة بواسطة السفن بينما تم جلاء الفرسان عن طريق البر . وكانت اليمن حينذاك في حالة انهيار اذ كان يخشى أن يهجم البدو على هذه الموانئ التي كانت في أيدي المصريين ويقتحمونها وينهبون ما فيها (٢) . وحماية للمصالح البريطانية في البحر الأحمر فقد قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بإرسال السفينة « إلفينستون » Elphinstone إلى جدة وإرسال السفينة « إيوفراتس » Euphrates إلى مخا لمراقبة الموقف (٣) . وقد سلم محمد علي اليمن للحسين بن علي بن حيدر حاكم أبي عريش في شمالي اليمن (٤) ، وعُتبر حاكما شرعيا للمنطقة الساحلية لليمن المطلّة على البحر الأحمر حينذاك ليحكمها من قبل الباب العالي . وقد غادر إبراهيم يكن وقواته أرض اليمن في اليوم التاسع من مايو سنة ١٨٤٠ (٥) وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا لتوطيد أقدامها في عدن ولتبسط نفوذها الاستعماري في جنوب اليمن وفي حوض البحر الأحمر بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية الخطيرة في تلك المناطق .

وقد أرسل امام صنعاء ابن شقيقه إلى عدن لمفاوضة البريطانيين وعقد معاهدة للسلام والتجارة معهم عقب جلاء المصريين عن اليمن في شهر مايو سنة ١٨٤٠ ، وكان الامام يأمل من تقريره للمقيم السياسي البريطاني في عدن نيل مؤازرة البريطانيين له ضدالحسين بن علي بن حيدر الذي تسلم المدن الساحلية من قوات محمد علي . ولم يعترف الامام بشرعية الحسين بن علي بن حيدر واعتبر نفسه هو الحاكم الشرعي الوحيد لليمن بأكملها . غير أن حكومة بومباي طلبت من «هينز» الا يقحم نفسه في أي صدام بشأن مخا ، مما جعله يتحفظ حينذاك ويحجم عن التدخل في الصراع القائم بين امام صنعاء والحسين بن علي ابن حيدر (٦) .

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى موقف العثمانيين الذين كانت عدن

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ -

١٩١٤ : ص ٧٠ .

(٢) I.O., B. 209., Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and

Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 12.

(٣) I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 4/28/40.

(٤) I.O., B.S.C., 1840, Haines to Secret Committee 4/9/40

(٥) I.O., B.S.C., 1840, Haines to Bombay 6/2/40.

(٦) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 101.

بل واليمن بأكملها تابعة لسيادتهم الاسمية على النحو الذي كانوا يدعونه حينذاك . فمن الملاحظ أن العثمانيين لم يفعلوا شيئا جديا للاحتجاج على البريطانيين عقب احتلالهم لعدن في سنة ١٨٠٩ . بل ان البريطانيين استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لميناء عدن ، ولكنهم فضلوا بعد ذلك عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئا من الشرعية (١) .

كما يتضح لنا من دراسة الموقف حينذاك ما يساعد على قبول الرأي القائل بأن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية التي انتهت الى ضرورة السيطرة على عدن بالقوة ، ورؤوا أن احتلال البريطانيين لعدن ليس الا من نوع المكافأة لبريطانيا على معاونتها للدولة العثمانية في وقف أطماع والى مصر المتمرّد محمد علي . ولعلّ عدن لم تكن حينذاك - وهي تقع في أقصى جنوب الامبراطورية العثمانية وعلى بعد قرابة ألفى ميل من عاصمتها - ذات أهمية كبيرة للعثمانيين اذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقتهم مع بريطانيا ، خاصة وهم يواجهون تحديات محمد علي وطموحه لتكوين امبراطورية في البلاد العربية على حساب ممتلكات الباب العالي (٢) .

على أن هذا الموقف السلبي ازاء ما فعله البريطانيون بـسيطرتهم على عدن بالقوة لم تنفرد به فقط الدولة العثمانية حينذاك ، بل ان الحكومات الأوروبية لم يرتفع صوت واحدة منها بالمعارضة . حقيقة أن هذه الدول لم تكن في ذلك الوقت تفدر مدى الأهمية الحيوية لهذه الزاوية الهامة من أرض شبه الجزيرة العربية ، ومدى ما يمكن أن يكون لسيطرة البريطانيين عليها من تأثير في مستقبل هذه المنطقة وفي مصالح الدول الأوروبية الأخرى ذاتها. غير أن البريطانيين كانوا على العكس من ذلك يعرفون ويقدرّون تماما قيمة انتصارهم هذا ونجاحهم في السيطرة على هذه النقطة الحاکمة في أهم طريق بحري بين الشرق والغرب (٣) مما سي مهد السبيل أمامهم أيضا للسيطرة على منطقة البحر الأحمر - في وقت قصير .

رابعا - معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن عقب احتلال عدن :

اتبع البريطانيون منذ بداية استقرارهم في عدن سياسة عدم التدخل في الصراع الذي لا يكاد ينتهي بين القبائل اليمنية المحيطة بها الا بالقدر الذي يتفق والمصالح البريطانية . وكانوا يتدخلون بقدر محدود في حالة ما اذا كان

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥٢ .

(٢) فاروق عثمان أباطة : الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) Simonin, M.L. : La presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. ١٨.

هذا الصراع يؤثر على سلامة الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية أو يؤدي الى عدم استتباب الأمن فيها . وكانوا يهدفون من وراء ذلك ضمان استمرار وصول المؤن والمياه والمواد الغذائية اللازمة الى عدن من ناحية ، وانتظام التبادل التجاري بينها وبين المناطق الداخلية من ناحية أخرى .

ولكى تتحقق للبريطانيين الاستفادة الكاملة من ميناء عدن الهام ، فقد حرص البريطانيون على أن تكون الأوضاع القائمة في عدن نفسها وفي المنطقة المحيطة بها في جنوبي اليمن بصفة خاصة هادئة مستقرة . ولا شك أن وقوع عدن في مركز ممتاز على طريق التجارة العالمية حيث تلتقي المنتجات البريطانية والهندية مع التجارة اليمنية (١) والتجارة الواردة من البلدان الواقعة على الساحل الشرقي لأفريقيا ، الأمر يستلزم توافر الهدوء والاستقرار في ميناء عدن وفي المنطقة المحيطة بها . وقد ترتب على ذلك أن اتجهت بريطانيا الى اتباع كافة الأساليب الممكنة لتنظيم العلاقات الودية مع شيوخ القبائل القاطنة في المنطقة المحيطة بعدن في جنوبي اليمن . وأهم هذه الأساليب عقد المعاهدات الولائية أو معاهدات الصداقة المضحوبة بالمشاهرات المالية التي تصرف لشيوخ القبائل وزعمائها (٢) . واستمر هذا الولاء مرتبطا بذلك العطاء حتى أصبحت سمة واضحة للعلاقات القائمة بين بريطانيا وسلطين جنوبي اليمن وأمرائه حتى مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر .

وكانت التعليمات التي صدرت من حكومة الهند البريطانية الى الضابط البحري البريطاني « هينز » الذي أصبح أول مقيم سياسي بريطاني في عدن ، هي أن يترك المنطقة الداخلية المحيطة بعدن وشأنها ويقوى فقط مركزه في عدن نفسها . ولهذا اهتم « هينز » كثيرا بترميم واصلاح حصون حي « كريتر » في عدن والقلاع الموجودة به . وكانت جبال عدن محصنة بقلع وأبراج قديمة بعضها يحتاج الى ترميم وبعضها أطلال وخرائب غير صالحة للاستعمال . وكان من بين ضباط الحامية البريطانية في عدن المسلّح « جون وسترن » خبير التحصينات الذي كلفه « هينز » بمهمة تحصين المدينة . وقد نجح « وسترن » في تدعيم وتحصين « درب الحوش » أو « درب الحريبي » الذي يقع فوق باب عدن الى يسار الداخل من الباب ، كما قام بتشبيد تحصينات سريعة على طول السور العثماني القديم « الخندق » المواجه لساحل « أبين » في الشمال الشرقي لمدينة عدن (٣) .

ومن المرجح أن البريطانيين لم يهتموا بالتوغل في المنطقة الداخلية المحيطة

(١) I.O., I.B., I.P., F. 23. C.R.A., No. 16, Minute by the Governor of Bombay, September 23, 1837

(٢) جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، ص ١٤٤ .

(٣) حمزة على إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

بعدن نظرا لانهم يكونوا في حاجة ملحة الى ذلك ، خاصة وأن الامام الزيدى في شمال اليمن حينذاك كان ضعيفا ولا يشكل أى خطر عليهم (١) . اذ كان الامام الزيدى في ذلك الوقت قد حول كل اهتمامه لاستعادة منطقة تهامة من الشريف حسين حاكم « أبى حريش » في المخلاف السليماني بشمال اليمن (٢) ، وكان قد استلم هذه المنطقة بأكملها من قوات محمد علي عند جلاء هذه القوات عن الأراضي اليمنية في ٩ مايو سنة ١٩٤٠ . بل ان الامام حاول من جانبه التقرب للبريطانيين حتى أنه أرسل بعثتين اليهم في عدن في سنة ١٩٤١ وذلك للاتفاق معهم على أخذ المساعدات اللازمة له نظير منحهم ميناء زيلع على الساحل الصومالي المواجه لليمن وكان تابعا حينذاك لحكم الأئمة الزيديين . وعلى أية حال فان البريطانيين لم يقدموا للامام أية مساعدات على الرغم من أنه أرسل اليهم بعثة ثالثة لتحقيق نفس الغرض في سنة ١٨٤٣ دون جدوى (٣) .

غير أن هذه السياسة التي قررتها حكومة الهند البريطانية والتي التزمت بعدم التدخل في شئون المنطقة المجاورة لعدن بجنوبي اليمن لم ترق « لهينز » الذي اتصف بطموحه ، وكان يحلم بأن يرى النفوذ البريطاني ينتشر نحو الداخل . « حاملا معه نور الانجيل الى أبناء اسماعيل » على النحو الذي كان يذيعه حينذاك . وقد اتبع في سبيل تحقيق ذلك مبدأ من أبشع المبادئ الاستعمارية وهو مبدأ « فرق تسد Divide and Rule » على النحو الذي يؤكد « هارولد جاكوب » الذي كان واحدا من المسؤولين البريطانيين الذين عملوا في عدن (٤) . وكان هذا المبدأ سمة واضحة من سمات التدخل البريطاني في جنوب اليمن لايجاد الفرقة وبث الشقاق بين قبائل المنطقة (٥) حتى لا يشكلوا جبهة وطنية موحدة تقاوم الوجود البريطاني هناك .

ولكى يحقق « هينز » سياسة الاستعمار هذه فقد اضطر الى انفاق مبالغ طائلة من أموال شركة الهند الشرقية البريطانية على القبائل اليمنية المجاورة لعدن مشجعا اياها على القتال فيما بينها لكي تخور قواها في النهاية ، وبذلك يتمكن البريطانيون من السيطرة على مقدراتهم . وكان من الطبيعي أن تصبح خاتمة مطاف هذه السياسة الانفرادية من جانب « هينز » غرما عليه اذ ان شركة الهند الشرقية قدمته للمحاكمة بتهمة اختلاس وتبديل أموالها بعد أن حكم عدن خمسة عشر عاما في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٩ ، ١٨٥٤ وأودعته

Ingrams, H. : The Yemen, p. 54

(١)

(٢) محمد بن احمد عيسى العفيلي : تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في

التاريخ ، ج ١ ، ص ٥٤٩ .

Ingrams, H. : Op. Cit., p. 54.

(٣)

Jacob, H. : Op. Cit., p. 39.

(٤)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 95.

(٥)

السجن حيث ظل سجيناً ست سنوات وتوفى بعد أيام قلائل من اطلاق سراحه
فى سنة ١٨٦٠ (١) . وبهذه النهاية البائسة انتهت حياة الرجل الذى تم
للبريطانيين على يديه احتلال عدن والذى كان أول مقيم سياسى لبريطانيا فى
هذا الميناء الحيوى الهام .

على أن سياسة البريطانيين فى المنطقة المجاورة لعدن فى جنوب اليمن لم
تكن ثابتة محددة سواء فى عهد « هينز » أو فى عهد المقيمين السياسيين الذين
حكموا عدن بعده ، إذ ان هذه السياسة اعتمدت كثيراً على التقديرات والأحكام
الشخصية لكل منهم (٢) . وبناء على ذلك فقد كان المقيم السياسى البريطانى
فى عدن يملك القول الفصل فى اتباع السياسة التى كان يراها والتى ربما
قد تكون فى غاية التطرف أو فى غاية الاعتدال وذلك تبعاً للصفات الشخصية
التي يتصف بها (٣) .

وعلى أية حال فان الطابع المميز للسياسة البريطانية فى جنوب اليمن كان
واضحاً فى التزامها « بالمبدأ المرن فى السياسة » ، إذ أن الساسة البريطانيين
حينذاك قد اعتقدوا بأن هذا المبدأ هو أصلح المبادئ لحل المشكلات الاستعمارية
بوجه عام (٤) . وكان أسلوب تحقيق هذا المبدأ يعتمد فى بداية الأمر على عقد
معاهدات الولاء مع زعماء القبائل ، وصرف الرواتب الشهرية أو السنوية لهم
بالقدر الذى يتناسب ومكانة كل منهم ، ثم بعد ذلك اطلاق مدافع الترحيب
والتوديع لمن يصل منهم الى عدن أو يغادرها تعبيراً عن احترام الادارة البريطانية
لهم وتقديراً منها لمكانتهم ، وأخيراً منحهم الألقاب والنياشين وتخصيص هدايا
تمنح لكل من أثبتوا اخلاصهم للبريطانيين . على أن المال والاحترام
Money and Prestige « كانا أهم وسيلتين من الوسائل التى استعملها
البريطانيون لكسب ود القبائل واستقطاب زعمائها لجانبهم (٥) على أن البريطانيين
أصبحوا يتدخلون بعد ذلك فى الشئون المحلية التى تهم السلاطين وخاصة
عندما يقوم الأهالى باختيار سلاطينهم ، ففي مثل هذه الحالات كانوا يتحزبون
لبيت طامع فى الملك على بيت مالك أو عكس ذلك مما يشيع الحقد والصراع بين
القبائل ، بل ان البريطانيين كانوا يحرصون أيضاً على استقلال كل سلطان
أو أمير عن الآخر حتى يتمكنوا بذلك من حماية المصالح البريطانية المرتبطة بكل
سلطنة أو امارة كل على حدة من جهة ، وتحقيقاً لرغبة هؤلاء السلاطين والأمراء
فى استقلال كل منهم عن الآخر من جهة أخرى بما يؤدى فى نفس الوقت الى
عدم قيام وحدة وطنية متماسكة تشكل خطراً على المصالح البريطانية .

Waterfield, G. : Op. Cit., p. 252.

(١)

Jacob, H. : Op. Cit., P. 252.

(٢)

Jhonston, C. : The View from Steamer point, p. 61.

(٣)

(٤) أمين الربحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤٠ .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 81.

(٥)

على أن معاهدات الولاء التي كان يطلق عليها اسم « معاهدات الصداقة » والتي عقدتها بريطانيا مع الغالبية العظمى من هؤلاء السلاطين والأمراء والشيخوخ بعد سيطرتها على عدن مباشرة ، قد تميزت بأنها متشابهة الى حد كبير (١) .
فقد انحصرت في تعهد بريطانيا بحماية القبيلة ضد أى عدوان خارجي تتعرض له ، على الرغم من أن البريطانيين لم يقفوا من أية قبيلة أى موقف ايجابي حققوا فيه حمايتها من أى عدوان طوال فترة وجودهم في عدن ، ذلك لأن غرضهم الأساسي كان ينحصر في حماية أنفسهم ومصالحهم دون أدنى اعتبار لمصالح القبائل اليمنية .

ولقد كانت الأسباب التي دفعت « هينز » لاتباع تلك السياسة التي تقوم على المبدأ الاستعماري « فرق تسد » في علاقاته مع القبائل المجاورة لعدن ترجع في الدرجة الأولى الى احجام حكومة الهند البريطانية أو بالأحرى شركة الهند الشرقية البريطانية حينذاك عن مساعدته وامداده بكل ما يحتاج اليه من قوات بريطانية لحماية عدن والدفاع عنها ضد أى هجوم . ولهذا كان « هينز » يواجه ثورة أية قبيلة بتحريض قبيلة أخرى عليها (٢) . وقد أوضح « جاكوب » أن ادارة شركة الهند الشرقية البريطانية وجهت رسالة الى « هينز » جاء فيها أن عليه أن يحرض القبيلة الموالية له على القبيلة المعادية حتى لا يحتاج لامداده بقوات بريطانية جديدة ، وبالرغم من أن اراقة الدماء أمر يؤسف له فان مثل هذه السياسة تفيد البريطانيين في عدن لأنها تعمق الهوة وتزيد الخلاف وتشيع الفوضى بين القبائل حتى لا يشكلوا في يوم من الأيام جبهة وطنية قوية موحدة تهدد وجود البريطانيين هناك (٣) .

وقد أدرك الساسة البريطانيون أن ابقاء سيطرتهم على عدن وتدعيم وجودهم فيها يستلزم بالضرورة وعلى المدى الطويل وجود جيش قوى يكون قادرا على حمايتها ضد أى عدوان من الداخل أو من الخارج . اذ كانت قوة الحماية البريطانية في عدن عقب الاحتلال تتراوح ما بين ١٨٠٠ - ٢٠٠٠ مقاتل ، بينما كان تعداد المقاتلين لدى القبائل اليمنية المجاورة لعدن حينذاك يبلغ حوالى ١٠٠.٠٠٠ مائة ألف مقاتل ، وذلك على نحو ما ورد في تقرير « هنتر » و « سيل » « Hunter and Sealy's Report » (٤) . ولهذا فقد رأى البريطانيون ضرورة العمل على تحويل المنطقة المحيطة بـعدن من الشرق والشمال والغرب الى منطقة مهادنة لهم على أقل تقدير ، ان لم تكن القبائل القاطنة فيها حليفة لبريطانيا وتدور في فلكها ، وذلك طالما أن البريطانيين لم تكن الامكانات متاحة

(١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

Jacob, H. : Op. Cit., p. 45.

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 81.

لديهم لتعزيز قواتهم في عدن في ذلك الحين . ولتحقيق هذه الغاية اتبع البريطانيون سياسة اللين الذي تدعمه القوة حتى تمكنوا عن طريق المفاوضات مع زعماء القبائل اليمنية من شراء بعض المناطق منهم . وبمرور الوقت استطاعوا أيضا أن يأخذوا ما أرادوه بالقوة عندما لم تحقق لهم سياسة اللين في بعض الأحوال بلوغ أهدافهم .

وقد فضلت بريطانيا اتباع سياسة اللين وعقد معاهدات الصداقة المصحوبة بمنح المشاهرات وكافة المرغبات الأخرى التي قدمتها لسلطين المنطقة وأمرائها . واستطاعت عن هذا الطريق أن تجعل العدد القليل من هؤلاء السلطين والأمراء المواليين لها يقومون بما يمكن أن يقوم به عشرون ألف جندي بريطاني بتكاليفهم الباهظة لحماية عدن والدفاع عنها ضد أى هجوم (١) .

وقد اتبع البريطانيون هذه السياسة المرنّة في علاقاتهم مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن منذ أن عمل « هينز » مقيما سياسيا بالمدينة . إذ أنه حاول اجتذاب شيوخ القبائل اليمنية القاطنة على طول الساحل اليمني ليرسلوا سفنهم الى عدن بدلا من ارسالها الى شقرة التابعة لقبائل الفضلي . كما حاول « هينز » العثور على مصادر أخرى داخل اليمن لامداده بالماشية والمواد الغذائية والأخشاب حتى يتمكن من توفير كافة الامكانيات التي تجعل مدينة عدن قادرة على الاكتفاء الذاتي بحيث تنفي بالحاجات الضرورية للحامية البريطانية (٢) . وقد أعقب ذلك قيام العبادلة باغلاق طريق القوافل المؤدى الى عدن بواسطة سيطرتهم على أحد أبراج المراقبة في « بير أحمد » وقد استلزم ذلك قيام « هينز » بزحف نحو الداخل للسيطرة على لحج والتخلص من السلطان محسن العبدلي . كما أرسل « هينز » في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٣٩ السفينة الحربية الفرات « Euphrates » الى ميناء شقرة لمنع أية سفينة من الدخول الى ذلك الميناء أو الخروج منه (٣) وقد أعقب هذا الحصار الذي فرضه « هينز » على شقرة فتح الطرق المؤدية الى عدن ودخول القوافل اليها مما ساعد على انعاش النشاط التجارى في المدينة (٤) .

وعندما استفسرت حكومة بومباي من المقيم السياسى البريطانى « هينز » عن مدى الاحتياجات التي يجب توفيرها لتوجيه حملة عسكرية الى المناطق الداخلية المجاورة لعدن (٥) . وقد أجاب « هينز » على حكومة بومباي بخطاب

(١) امين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 84.

(٢)

Marston, T.E. : Ibid., p. 92.

(٣)

I.O., B.S.C. 1840., Haines to Bombay 12/30/39.

(٤)

I.O., B.S.C., 1840, Minute by Board 1/13/40.

(٥)

أرسله في أول فبراير سنة ١٨٤٠ مؤكداً أن عدن لن تزدهر كمركز تجارى
الا اذا أجبرت القبائل اليمنية على احترام قوة البريطانيين (١) .

وكانت التجارة مع المناطق الداخلية قد توقفت تماما ما عدا ما كان متعلقا
بالامدادات الضرورية ، كما أن قوافل البن الآتية من الجبال كانت تتردد ثانية
من حيث جاءت . ولهذا رأى المقيم السياسى البريطانى أهمية القيام بالزحف
الى الداخل لاجبار شيوخ القبائل على فتح الطريق . وأوضح « هينز » فى
خطابه كل احتياجاته لتوجيه هذه الحملة (٢) . غير أن هذه الرسالة أقلقت
حكومة بومباى كثيرا . وبغض النظر عن التكاليف التى تتطلبها هذه الحملة .
فان القوات البريطانية بالهند كانت مشغولة للغاية باضطرابات الأفغان . ولهذا
فان حكومة بومباى حذرت « هينز » ألا يتوقع أية موافقة على مثل هذه الحملة .
بل انها أمرته بأن يقصر نشاطه داخل عدن ، وألا يشرع فى تنفيذ أية عمليات
حربية بدون موافقة صريحة من حكومته ، كما أنها أوضحت له بأن هناك وسائل
عديدة يمكنه استخدامها للدفاع عن نفسه ضد هجمات القبائل (٣) .

وهكذا فقد كانت هناك عدة اعتبارات فرضت على البريطانيين اتباع
سياسة مرنة مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن أهمها أن حكومة الهند كانت
تعانى من التدهور الذى اعترى خزائنها بسبب اخفاق حملة الأفغان وظهور
حركات التمرد ضدها فى السند . وكانت حكومة الهند لا تزال خاضعة لادارة
رجال شركة الهند الشرقية البريطانية وكان يهمهم فى المقام الأول الأهداف
التجارية وهى بالنسبة لهم أهم من أية أسباب قومية او سياسية . بل ان
بريطانيا فى ذلك الحين كانت تحرص على ارسال تعليماتها لرجالها فى القارة
الافريقية وفى بلاد العرب لقصر تدخلهم فى شئون المناطق الموجودين فيها الى
ادنى حد ضرورى وذلك لتفادى اثاره انتباه الدول الأوروبية الأخرى المنافسة
لها على نحو ما ذكره « سترانفورد كاننج » سفير بريطانيا فى الاستانة فى ذلك
الحين (٤) . على أن عدن كانت قادرة الى حد كبير حينذاك على الدفاع عن
نفسها ضد أى هجوم ، كما انها كانت لا تزال حتى ذلك الوقت - كما يقول
مارستن - مجرى مخزن للفحم ولم قد تحولت بعد الى قاعدة للتوسع (٥) .
على أن تقاعس حكومة الهند البريطانية عن امداد « هينز » بما يساعده على
القيام بتحركات عنيفة ضد القبائل اليمنية المجاورة لعدن الا فى حدود الضرورة

I.O., B.S.C., 1840, Haines to Bombay 2/1/40,

(١)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 85.

(٢)

I.O., B.S.C., 1840, Minute by Board, 2/15/40.

(٣)

Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 109, 110.

(٤)

Marston, T.E. : Ibid., p. 110.

(٥)

القصوى قد أدى الى أضعاف مكانة البريطانيين وهيبتهم لدى قبائل المنطقة ، ما سيشجع بالتالى على ظهور بعض حركات المقاومة ضد الوجود البريطانى هناك .

وعلى أية حال فقد كان على « هينز » أن يتبع أسلوب السياسة المرنة فى علاقاته بالقبائل اليمنية المجاورة لعدن بعد أن تبين موقف حكومته السلبى وظروفها الصعبة حينذاك . وتحقيقا لهذه السياسة المرنة فقد تم فى العام الأول للاحتلال البريطانى لعدن عقد عدة معاهدات « للصدقة والولاء » بين المقيم السياسى البريطانى « هينز » وبين عدد من القبائل والعشائر اليمنية المجاورة لعدن . وكانت أول هذه المعاهدات تلك المعاهدة التى عقدت مع شيخ عشيرة العزيبى العبدلية وهى احدى عشائر لحج فى ٣١ يناير سنة ١٨٣٩ . وقد تميزت هذه المعاهدة بالبساطة والايجاز ، اذ حوت بعد ذكر أسماء ممثلى الجانبين التزامهما بروح الصدقة والولاء فيما بينهما وتعهدهما باقرار السلام والمحافظة على رعايا الطرفين وعدم التعرض لهم بالأذى فى حالة تواجدهم أو وقوع أى منهم فى الأسر لدى الطرف الآخر . وقد أورد أمين الريحانى نص هذه المعاهدة بعد استبعاد أسماء ممثلى الجانبين على النحو التالى :

« هذه معاهدة بين الانكليز والعزيبى . نحن الآن أصدقاء وتتعهد بالسلم والولاء . قلوبنا وبغياتنا واحدة . الأمان الدائم على عدن وعلينا نتعهد به أمام الله . واذا أخذ الانكليز أحدا من عشائرننا أو أخذنا أحدا من الانكليز فلا يؤذى المأسور أو يهان » .

كما عقد البريطانيون أيضا عدة معاهدات أخرى شبيهة بالمعاهدة السالفة فى نفس السنة مع شيخ قبائل الوهط العبدلية ومع شيخ قبائل العقارب فى ٤ فبراير ، ومع مشايخ قبائل الصبيحة فى ١٨ فبراير ، ومع على غالب سلطان يافع السفلى فى ٢١ فبراير ومع شيوخ قبائل اليواقع والحواشب وغيرهم من القبائل اليمنية المحيطة بعدن على نفس النمط الوارد بالمعاهدة سالفة الذكر ، وذلك فى العام الأول من الاحتلال .

وكانت أهم هذه المعاهدات هى تلك المعاهدة التى عقدت بين المقيم السياسى البريطانى « هينز » وبين السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج فى اليوم الثانى من فبراير سنة ١٨٣٩ (١) . وكان السلطان محسن قد قام

Aitchison, C.V.: A Collection of Treaties, Engagements and Sanads (١)
relating to India and Neighbouring countries, pp. 123, 124.

بزيارة عدن في نفس هذا الشهر . وفي هذه المعاهدة تعهد السلطان محسن وأولاده أحمد وعلى وعبد الله وفضل « بحماية الضيف والفقير وسلامة قبايلهم وتأمين الطرق » (١) وأن يكونوا مسئولين عن أى اعتداء يقع عليها ، وألا تصدر عنهم أية أعمال لمقاومة البريطانيين ، وأن تكون مصلحة الطرفين مشتركة . وفي مقابل ذلك تعهد البريطانيون بدفع رواتب سنوية لسلطين أبين والحواشب والأميرى ، كما تعهدوا أيضا بدفع راتب سنوى « للسلطان محسن فضل وأولاده ونسلهم » مقداره ستة آلاف وخمسمائة ريال (ماريا تيريزا) (٢) . بل أن الجانبين قد اتفقا كذلك على أن تكون الأراضي الممتدة من « المجداد » أى من « خور مكسر » فى الجنوب والتي تصل الى لحج وجميع حدود العبادل المعروفة فى الشمال ، خاضعة لإدارة السلطان وتحت سيطرته . كما اتفق الجانبان على إقامة ما يشبه التحالف الدفاعى المشترك بينهما لمواجهة أى عدوان خارجى ، فإذا ما حدث ذلك « فان الطرفين يكونان يدا واحدة » . وأخيرا فقد التزم الجانبان بأن يحترم أتباع كل منهما قوانين الجانب الآخر عند تواجدهم فى أراضيه . وقد أعفت هذه المعاهدة سلطان لحج وأولاده من دفع أية رسوم أو عوائد عند دخولهم الى مدينة عدن فى أى وقت يشاءون (٣) .

وقد بدا واضحا أن السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج كان يتفادى حدوث أى صدام بينه وبين البريطانيين حينذاك، بل انه كان يتقرب اليهم لكسب ثقتهم . ففي اليوم التاسع من شهر مارس سنة ١٨٣٩ كان أحد الجنود الانجليز يسير وراء خطوط التحصينات المحيطة بمدينة عدن فكمّن له بدوى من رعايا السلطان وقتله . وهنا سارع السلطان فى اليوم التالى مباشرة بالحضور الى عدن حيث قدم اعتذاره عن مقتل الجندى ليؤكد صداقته للبريطانيين (٤) . ويعتبر هذا التصرف من قبل السلطان علامة مميزة على تطور العلاقات بين العبادلة والبريطانيين عقب احتلال عدن . وسوف تتزايد بعد ذلك علاقة الصداقة بين الجانبين بمضى الزمن وخاصة بعد أن يفقد السلطان كل آماله فى استرداد عدن من قبضة البريطانيين .

وعلى أية حال فقد ترتب على وجود هذه العلاقات الطيبة بين سلطان لحج وزعماء قبائل المنطقة المحيطة بعدن من ناحية ، وبين المقيم السياسى البريطانى فى عدن من ناحية أخرى ، استقرار الأوضاع القائمة فى عدن عما كانت عليه

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

Hurewitz, J.C. : Op. Cit., Vol. I, p. 126.

(٢)

Waterfield, G.: Op. cit., pp. 77, 78.

(٣)

(٤) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

فى بداية عهد الاحتلال . وقد أدى ذلك الى رجوع أعداد كبيرة من سكان عدن الذين فروا منها أثناء تنفيذ عملية الاحتلال مما أدى الى تزايد تعداد سكان المدينة (١) . بل أن الحركة التجارية فى عدن قد نشطت بشكل ملحوظ ، كما هاجرت اليها - بتحريض من البريطانيين - مجموعات كبيرة من الحرفيين فى ميناءى مخا والحديدة ، بحيث بلغت هجرة مجموعة منهم فى أسبوع واحد ٣٨٣ حرفيا استطاعوا أن يلعبوا دورا جوهريا فى رخاء عدن وازدهارها (٢) .

خامسا - الجهود العربية لاستعادة عدن من قبضة البريطانيين :

لم يستكن العرب اليمنيون للاحتلال البريطانى الذى انقضى على بلادهم واقتنص مدينتهم الغريفة عدن التى تعتبر فى الحقيقة « عين اليمن » تبعا لما أطلقه عليها الكثيرون ممن أدركوا أهميتها (٣) . بل انهم هبوا بضغمرات يحاولون فى استماتة طرد البريطانيين من أراضئهم ، حتى أضحت حركة المقاومة العربية هى الظاهرة المميزة للسنوات الأولى من سنى الاحتلال البريطانى لعدن .

المحاولة الأولى :

واذا كان السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج قد غلب على أمره نتيجة لضعف قواته أمام قوة البريطانيين الغزاة ، مما اضطره بعد هزيمته الى مهادنتهم ومصادقتهم ، فانه سرعان ما تنصل من اتفاهه معهم وتحالف مع جاره أحمد بن عبد الله الفضلى سلطان « أبين » (٤) واتفقا على غزو عدن (٥) واسترجاعها من قبضة البريطانيين . وفى اليوم الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٩ جهز السلطان نحو خمسة آلاف مقاتل زحف بهم تجاه عدن حيث وقعت معركة دامية بين قوات السلطان والحامية البريطانية (٦) وذلك فى مواجهة السور عند « خندق جبل حديد » .

غير أن قوات السلطان انهزمت أمام نيران المدافع المركزة على هذا السور ، وبلغت خسائرهم مائتى رجل بين قتيل وجريح (٧) . وكان من الطبيعى ان

Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 164. (١)

Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 103, 104. (٢)

Graham, G.S. : Op. Cit., p. 282. (٣)

(٤) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

Hunter, F.M. : Op. Cit., p. 65. (٥)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 84. (٦)

I.O., B.S.C., 1839, Haines to Bombay 11/12/39. (٧)

يوقف المقيم السياسى البريطانى فى عدن صرف الراتب المقرر للسلطان محسن بعد أن كشف عدائه للبريطانيين . كما فرض الأسطول البريطانى حصارا بحريا على طول ساحل « أبين » ومنع السفن التجارية من دخول ميناء « شقرة » نكاية بالسلطان الفضلى الذى تحالف مع سلطان لحج فى عدائه للبريطانيين (١) .

وهكذا لم يكتب لهذه المحاولة النجاح ومنى العرب فيها بخسائر فادحة . بل أنه كان من بين النتائج التى ترتبت على تلك المحاولة قيام البريطانيين بمحاصرة ساحل الفضلى وضربه بمدفعية السفن البريطانية . كما تنصل البريطانيون أيضا من ارتباطاتهم مع سلطان لحج وسلطان الفضلى وأوقفوا صرف المرتبات التى كانت تمنح لكل منهما . وفى نفس الوقت حاول « هينز » العثور على مصادر أخرى غير الساحل اليمنى لمداده بالماشية والمواد الغذائية والأخشاب ، حتى يجعل عدن قادرة على الاكتفاء ذاتيا وسد الحاجات الضرورية للحامية البريطانية (٢) .

المحاولة الثانية :

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يثور السلطان محسن من جديد خاصة وأنه قد منى بخسائر فادحة نتيجة لمحاولته السابقة التى قام بها ضد البريطانيين . وقد أشارت الوثائق البريطانية الى أن بعض المعلومات قد وصلت الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى أول فبراير سنة ١٨٤٠ تفيد بأن بعض رسل ابراهيم يكن باشا الوالى المصرى فى تهامة قد وصلوا الى داخل اليمن مما ترتب عليه تغير مفاجئ فى موقف العبادلة . وتضيف الوثائق أن عبد الرسول وكيل البريطانيين فى مخا قد أرسل تقريرا الى عدن يوضح فيه أن بعض رسل السلطان محسن أيضا قد وصلوا الى مخا ليطلبوا بنادق ومقاتلين لمساعدتهم فى اخراج البريطانيين من عدن وأن ابراهيم باشا قد منحهم كل تشجيع (٣) . على أننا اذا صدقنا هذه الرواية فانها تكون قد حدثت قبيل خروج المصريين من اليمن بفترة قصيرة خاصة وأنهم بدءوا يخرجون منها فى أوائل شهر أبريل سنة ١٨٤٠ (٤) . بحيث تم خروجهم من هناك فى ٩ مايو من السنة المذكورة . وجزير بالذكر أن الوثائق المصرية (٥) لم يرد فيها ما يؤيد هذه الرواية التى تذكر تعاون المصريين مع العبادلة لاجلاء البريطانيين عن عدن ، وإن كانت هذه رغبة لابد أنها كانت متوافرة لدى المصريين . على

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 84

(٢)

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay, 2/1/40.

(٣)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 100.

(٤)

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، محافظ اليمن والحجاز .

أنه لا يفوتنا أيضا أن « هينز » كان يظهر لحكومته خطورة الوجود المصرى فى اليمن حينذاك بالنسبة للمصالح البريطانية حتى تعزز قواته وتدعم موقفه .

وعلى أية حال فإن السلطان محسن العبدلى استجمع قواه وعاود الكرة من جديد وللمرة الثانية فى اليوم الحادى والعشرين من مايو سنة ١٨٤٠ وهاجم عدن بقوة قوامها يتراوح ما بين أربعة آلاف الى خمسة آلاف مقاتل من القبائل التابعة له . وفى نفس الوقت أغلق سلطان الفضلى من جديد أيضا طرق القوافل المؤدية الى عدن وأعلن هو الآخر أنه سسيقود حربا دينية ضد البريطانيين (١) . ومما شجع العرب اليمنيين على هذا التحرك أنه قد اشيع بين القبائل أن بريطانيا كانت فى حرب مع مصر نتيجة للموقف المتوتر حينذاك فى منطقة الشرق الأوسط بين محمد على والباب العالى ، ونتيجة للسياسة الجافة التى اتبعها « بالمرستون » مع محمد على ، مما جعلهم يعتقدون أن البريطانيين سوف يشغلون عن مشاكلهم فى اليمن بما يتيح الفرصة للعرب لتحقيق النصر . كما ظن رجال القبائل خطأ أن من غير الممكن للحامية البريطانية فى عدن أن تحصل على أية تعزيزات جديدة (٢) . فى تلك الفترة قبيل مجيء فصل الرياح ، ولم يكونوا على علم بإمكانات السفن البريطانية وخاصة تلك التى تعمل بقوة دفع البخار مما يجعلها قادرة على الوصول الى عدن فى جميع فصول السنة .

ولهذا فعلى عكس ما توقع السلطان محسن ورجاله تمكن البريطانيون من صد الهجوم ، مما اضطر العرب الى التراجع بعد أن تركوا خلفهم كثيرين من القتلى والجرحى (٣) . وكان عنصر الخيانة فى صفوف العرب ، الى جانب عمليات التجسس التى كان يقوم بها اليهود فى لحج ، من أهم العوامل التى سهلت على البريطانيين صد هذا الهجوم ، والحاق أبلغ الأضرار بقوات السلطان . اذ كان البريطانيون قد عينوا الشيخ حسن الخطيب وكيلًا لهم فى لحج ، وكان الشيخ حسن من كبار المقربين الى سلطان لحج ، كما كان أحد الذين وقعوا على المعاهدة الأولى بين بريطانيا والسلطان محسن بصفته أحد ممثلى السلطان . وقد ذكر « الكابتن بلايفر C. Playfair » أن معلومات تتعلق باستعدادات السلطان فى الهجومين السابقين قد وصلت الى البريطانيين فى عدن عن طريق وكيلهم فى لحج (٤) . وقد تأثر السلطان محسن كثيرا عندما علم بالدور الذى قام به وكيله السابق الشيخ حسن الخطيب وانتقم منه بأن أمر بقتله ونهب بيوته وبيوت أقربائه التى بلغت ستة عشر بيتا .

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 86.

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 3/2/40.

(٣) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ : ٢٠٤ .

Playfair, R.L. : Op. Cit., pp. 164, 165.

أما عن دور اليهود في أعمال التجسس على جهود العرب لاسترجاع عدن حينذاك فقد علم به السلطان محسن عندما أبلغه أتباعه بأن أحد يهود لحج كان الواسطة في نقل رسائل الشيخ حسن الخطيب من لحج الى عدن ، وأن عددا من يهود لحج كانوا يقومون بأعمال التجسس لحساب بريطانيا . وقد استاء السلطان لذلك وأمر بنهب جميع بيوت اليهود اللحجيين ، سواء من كان منهم في لحج أو من انتقل منها الى عدن ، حتى قدرت خسائرهم بخمسة عشر ألف ريال .

وهكذا اشترك عنصر الخيانة من قبل العملاء العرب مع عنصر التجسس من قبل اليهود ، وكانا من العوامل المؤثرة التي أدت الى فشل العرب في استرجاع عدن . وقد أكد « هينز » ما قام به يهود اليمن في أعمال الجاسوسية حتى أنهم شكلوا طابورا خامسا للتجسس على تحركات العرب ومعرفة خططهم وذلك في مجال تقديره للمعاونة القيمة التي لقيها منهم (١) مما ساعده كثيرا في تدعيم السيطرة البريطانية على عدن في ذلك الحين . وقد أوضح « هينز » في تقاريره لحكومته بأن اليهود هم أفضل العناصر التي استعان بها في أعمال التجسس على العرب ، وأنهم كانوا ينقلون اليه الأنباء والمعلومات الحقيقية عنهم من المواقع المتعددة التي كانوا يقيمون فيها ويعملون بها صيارفة ومحاسبين لدى شيوخ القبائل في صنعاء وتعز وقعطية ولحج ومعظم المناطق المجاورة لعدن (٢) . ولا شك أن ذلك يعطى لمعلوماتهم قيمة أكبر خاصة وأنهم كانوا يفعلون ذلك نظير مبالغ تافهة ترشيهم بها الادارة البريطانية في عدن . وإذا كانت ثقة « هينز » قد بلغت غايتها بالنسبة لليهود فانه في نفس الوقت لم يكن يثق في كثير من العملاء العرب الذين استخدمهم لنفس الغرض نظرا لأن المعلومات التي كانوا ينقلونها اليه اتسمت معظمها بالمبالغة .

وجدير بالذكر أن البريطانيين غضبوا من السلطان الفضلى الذي حالف العبادلة وأغلق الطرق الموصلة من بلاده الى عدن ، مما جعلهم يفكرون في إجباره على سحب قواته وإعادة فتح هذه الطرق . ولهذا وجهوا السفينة البريطانية « الفنسستون Elphinstone » الى شقرة في شهر مارس سنة ١٨٤٠ . وقد قذف العرب هذه السفينة بنيرانهم من الساحل مما جعل البريطانيين يقصفون احدى القلاع في شقرة وأحد بيوت الجمارك . وقد نتج عن هذا القصف استشهاد اثنين من العرب على نحو ما تشير اليه الوثائق البريطانية (٣) ، التي تذكر ايضا أن الشائعات قد هولت في وصف هذا الحادث وأذاعت أن ثمانين عربيا

Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 165.

(١)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 88.

I.O., I.B., S.L.B., No. 37, Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay, April 25, 1845.

(٢)

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 3/25/40, And minute by Board 4/11/40.

(٣)

قد قتلوا وأن كثيرين غيرهم قد جرحوا ، وانتشرت هذه الشائعات حتى وصلت الى بومباي (١) .

وفى بومباي كانت مناقشات كثيرة قد دارت بين حكومتها وحكومة الهند حول امكانية ارسال حملة عسكرية لتعزيز حامية عدن ولشن الحرب على القبائل اليمنية المجاورة لها (٢) . غير أن حكومة بومباي كانت قد استنفدت قوتها فى حملة الأفغان (٣) وفى المشكلات الأخرى التى واجهتها فى الهند مما جعلها عاجزة عن تعزيز حامية عدن فى ذلك الحين (٤) .

وعندما انتهت هذه المعارك بين البريطانيين والقبائل المحيطة بعدن دون أن تحقق غايتها بالنسبة للعرب (٥) ، فقد استاء السلطان محسن العبدلى غاية الاستياء وخاصة للموقف السلبي الذى وقفه رجال مشيخة العقارب الذين رفضوا أن يشتركوا معه أو مع حليفه السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى فى مهاجمة عدن . ولهذا فقد قام كلاهما بمهاجمة مشيخة العقارب ، وحاصرت قواتهما حصن « بير أحمد » (٦) والحقوا برجال العقارب خسائر فادحة (٧) .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن الكسب الكبير الذى حصلت عليه القبائل اليمنية نتيجة لتبادل التجارة مع البريطانيين فى عدن قد جعل الكثير منهم لا يتعاطفون مع السلطان محسن فى عداوته للبريطانيين (٨) . وتستند الوثائق فى ذلك الى أن السلطان «محسن» عندما أمر بإغلاق الطرق المؤدية الى عدن فإن هذه الطرق ظلت مغلقة ولم تستجب القبائل لندائه مما أدى الى التعاش والتجارة وازدهارها فى عدن (٩) . ولهذا حاول السلطان أن يضاعف نسبة الضرائب المفروضة على التجارة المتجهة الى عدن عبر بلاده ، كما قام بسجن واحد وأربعين يهوديا لم يطلق سراحهم الا بعد أن دفعوا اليه ضريبة من المال تعادل ما كان يحصل عليه من عدن سنويا ، وذلك باعتبارهم قد استفادوا كثيرا من هذه التجارة .

على أن « هينز » أراد أن يفرض هو الآخر عقوبة على السلطان ، تمثلت فى اغلاق باب عدن أمام المؤن التى تصل اليها من الحج . وعلى الرغم من أن عدن كانت فى أشد الحاجة الى استيراد تلك المؤن من الحج ، غير أن « هينز » أراد بتصرفه هذا أن يشعر السلطان بأن عدن يمكنها الحصول على احتياجاتها من

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 87.

(١)

I.B., B.S.C. 1840, Govt. of India to Bombay 7/6/40.

(٢)

I.B., B.S.C. 1840, Bombay to Govt. of India 10/19/40.

(٣)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 89.

(٤)

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 7/9/40.

(٥)

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 8/13/40.

(٦)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 89.

(٧)

I.O., B.S.C. 1841, Haines to Bombay 3/4/41.

(٨)

I.O., B.S.C. 1841, Haines to Bombay 4/1/41.

(٩)

المؤن المختلفة من مصادر أخرى (١) . وكان المقصود بهذه المصادر الساحل الأفريقي للبحر الأحمر ولخليج عدن أو بالأحرى ساحل الصومال المواجه لليمن .

المحاولة الثالثة :

ظل السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج متأثراً غاية التأثير نتيجة لعدم مقدرته على استعادة عدن من أيدي البريطانيين خاصة بعد أن علم بأن تعداد سكانها قد تضاعف وأن تجارتها قد ازدهرت وأن أهميتها قد زادت كثيراً عما كانت عليه . فأخذ يعد العدة من جديد لاسترجاعها من قبضة البريطانيين رغم بلوغه سن الشيخوخة إلا أن قلبه كان لا يزال ملتبها بروح النضال . ولهذا فقد قام بمحاولة ثالثة فى اليوم الخامس من يوليو سنة ١٨٤١ (٢) . شاركه فيها السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى بحيث بلغت قواتهما خمسة آلاف مقاتل اتجهوا نحو عدن لطرد البريطانيين فيها . غير أنهم عندما اقتربوا من الخندق عند أسوار عدن فاجأتهم النيران المركزة من مدفعية إحدى السفن البريطانية الراسية فى خليج عدن ومن الزوارق الراسية حول « جزيرة العبيد » (٣) فاضطربت صفوف رجال السلطان المهاجمين وانسحبوا تاركين وراءهم ثلاثمائة منهم بين شهيد وجريح .

غير أن السلطان « محسن » ورجاله تجمعوا فى « بير أحمد » فى شمال « خور مكسر » حيث أقاموا حصناً أطلقوا عليه « نوبة الشيخ مهدى » واتخذوه مركزاً للاغارة على قوافل المؤن المتجهة من المناطق الداخلية فى الشمال الى رأس عدن حيث البريطانيين فى الجنوب . غير أن البريطانيين رءوا حينذاك ضرورة ازاحة العرب عن هذا الموقع وتدمير الحصن الذى أقاموه هناك . وعندما استطلع « هينز » رأى حكومة الهند فى هذا الشأن فقد وافقت على اتخاذ هذا الاجراء حتى تضمن وصول المؤن والتجارة باستمرار الى عدن . غير أنها طلبت من « هينز » العمل على استقطاب القبائل اليمنية الأخرى بإنشاء علاقات صداقة معهم حتى يقفوا الى جانب البريطانيين ضد سلطان لحج (٤) .

ولهذا تقدمت قوة قوامها ثلاثمائة جندي بريطاني يرافقهم مائتان من المقاتلين الهنود الذين جندهم البريطانيون (٥) ، كما صاحبتهم أيضاً بطارية مدفعية ، وكان يقودها « الكولونيل بينيكويك Colonel Pennycuick » لانجاز هذه

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 90, 91.

(٢)

(٣) تعرف هذه الجزيرة حالية بجزيرة العمال

I.O.. B.S.C., 1841, Govt. of India to Bombat, 7/19/41.

(٤)

Anonymous : « Officers in the Queen's Army », Historical and Statistical Sketches of Aden, Madras, Tw'g3, 1848, p. 63.

(٥)

المهمة في اليوم الحادى عشر من أكتوبر سنة ١٨٤١ (١) وقد تمكنت هذه القوة من تدمير « توبة الشيخ مهدي » ثم زحف الى « الشيخ عثمان » حيث دمرت قلعتها . على أنه في نفس الوقت الذى حدث فيه هذه العمليات الحربية البرية ، فان سفن الأسطول الهندى البريطانى كانت تقوم بضرب ساحل قبائل الفضلى (٢) نتيجة لمساندتهم للعبادة في العمليات العدائية ضد البريطانيين في عدن (٣) .

وقد أثرت هذه العمليات الحربية البريطانية التي اتسمت بطابع الانتقام في اضعاف الروح المعنوية لدى القبائل اليمنية المحيطة بـعدن ، خاصة وأن امكانات البريطانيين كانت متفوقة الى حد كبير على امكانات العرب هناك في ذلك الحين . وقد بدا ذلك واضحا عندما طلب السلطان الفضلى من البريطانيين في عدن العفو عن الأعمال العدائية التي قام بها ضدهم وتعهدهم بالتزام السلوك الودى معهم في المستقبل (٤) ، وقد حدث ذلك أثناء الزيارة التي قام بها الى عدن برفقة السلطان محسن فضل العبدلى والتي تحدد موعدها في اليوم الثانى من ديسمبر سنة ١٨٤١ غير أن السلطان العبدلى سبق الفضلى في الوصول الى عدن برفقة السلطان محسن فضل العبدلى والتي تحدد موعدها في اليوم الثانى حتى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٤١ ودارت حول ضرورة اعتذار السلطان للبريطانيين عما بدر منه ازاءهم ، وعلى أن يترك اثنين من أبناءه كرهينة لتؤيد حسن نواياه ، كما كان عليه أن يعيد الأموال الخاصة بعائلة وكيل البريطانيين في لحج ، فضلا عن كل الغنائم التي استحوذ عليها أثناء عمليات هجومه على عدن في الفترة السابقة . غير أن السلطان محسن عاد الى لحج دون أن يرتبط مع البريطانيين بأى اتفاق ، بل انه فكر في اعداد العدة لمهاجمة عدن من جديد (٥) . ولكن قبيلة الفضلى هذه المرة كانت قد تأثرت بالحصار الذى ضربه البريطانيون حول شقرة وعلى طول الساحل مما أوقف عمليات صيد الأسماك ، كما أوقف تجارة التمور التي تعد الغذاء الشعبى للقبائل بعد نفاد المحصولات الأخرى . ولهذا رفض السلطان الفضلى أن يتعاون مع العبدلى ، كما تخاذل عن نصرته أيضا سلطان الحواشب الذى أغرته كثيرا التجارة المريحة مع عدن . هذا فضلا عما كان يجده العبدلى من المناوأة المستمرة من الامام الزيدى في صنعاء ، الذى اعتبر العبادة مسئولين عن تعويض قوافل

(١) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٣) I.O., B.S.C., 1841, Haines to Bombay, 10/2/41

(٤) Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 166, 167.

(٥) Marston, T.E. : Op. cit., p. 93.

I.O., B.S.C., 1842, Haines to the Secret Committee, 12/10/41, enclosed in Haines to Bombay, 1/4/42.

البن المتجهة من المنطقة الجبلية في الشمال الى عدن في الجنوب ، بعد أن اجتذب البريطانيون هذه التجارة وجعلوها تتحول عن مخا الى ميناء عدن (١) .

وعندما أحس « هينز » بأن جهود السلطان محسن العبدلى قد فشلت في تكوين تحالف من القبائل اليمنية لناواة البريطانيين فقد طلب من حكومة بومباى في شهر فبراير سنة ١٨٤٢ التصريح له بمنح شيوخ القبائل باستثناء السلطان محسن رواتب مالية تؤكد لهم تقدير البريطانيين لموقفهم (٢) . وقد وافقت حكومة بومباى على ذلك ولكنها أوصت بعدم دفع المتأخر من هذه الرواتب (٣) . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل السلطان محسن مصرا على عدائه للبريطانيين ، رغم أنه لم يكن قويا بدرجة كافية تمكنه من غزو عدن ، كما أن جميع خططه كانت تتطلب مشاركة جديدة من القبائل اليمنية الأخرى . وعلى أية حال فقد سبب السلطان محسن للبريطانيين متاعب كثيرة ومضايقات كانت أبرزها تلك الضرائب الباهظة التي فرضها على البضائع والمؤن التي كانت تصل الى عدن عبر بلاده . وقد أوضح « هينز » تصرفات السلطان المتفطرسة من وجهة نظره في خطاب بعث به الى حكومة بومباى في ٣١ مايو سنة ١٨٤٢ (٤) .

وجدير بالذكر أن مكانة البريطانيين وسمعتهم بين القبائل اليمنية قد ارتفعت كثيرا في نهاية سنة ١٨٤٢ عن طريق التقارير التي كانت تصل الى عدن وتشيع ما أحرزوه من نصر في الصين وفي أفغانستان . وكانت هذه الأنباء تصاغ بأسلوب لا يخلو من المبالغة والتهويل ينتشر مع الشائعات في سوق عدن ، ويحدث تأثيرا مفيدا غاية الفائدة للبريطانيين على نحو ما تؤكد الوثائق البريطانية (٥) .

وازاء هذه الظروف قام السلطان محسن بزيارة عدن في شهر فبراير سنة ١٨٤٣ وعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع المقيم السياسي البريطاني « هينز » في اليوم الحادى عشر من هذا الشهر ، واتفق معه على أن يعيد الأراضي والثروات التي نهب من الشيخ حسن الخطيب وكيل البريطانيين السابق في الحج الى عائلته (٦) . كما تعهد السلطان بالموافقة على جميع مطالب نقيب التجار اليهود في الحج ، وكان السلطان قد امتثل على ممتلكاتهم عندما اكتشف قيامهم بأعمال التجسس لحساب البريطانيين في عدن . وأخيرا التزم السلطان أيضا

I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay, 1/31/32 and 3/4/42. (١)

I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay, 2/7/42 and Minute by the Board N.D. (٢)

Marston T.E. : Op. cit., pp. 94. 95. (٣)

I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay, 5/31/42. (٤)

I.O., B.S.C., 1842, Haines to the Secret Committee, 11/11/42 (٥)

(٦) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

بحماية التجارة والمحافظة على سلامة الطرق الداخلية ، كما سمح للبريطانيين بامتلاك بعض الأراضي في لحج على أن يعامل رعاياه بالمثل في مدينة عدن نفسها (١) وقد نتج عن عقد هذه المعاهدة أن شمل الهدوء والسلام منطقة عدن حتى بلغ الأمر بحكومة بومباي أن اعتقدت وخاصة في شهر يوليو سنة ١٨٤٣ أن حامية عدن يمكن تقليل عدد أفرادها دون أن تتعرض المدينة لآية مخاطر من قبل القبائل اليمنية المجاورة (٢) . حتى أنه قد حدث في نفس هذا الشهر أن أرسل « هينغ » الملازم كروتندن (Lieutenant Cruttenden) لزيارة لحج بناء على رغبة السلطان ، وكانت هذه أول زيارة لأحد البريطانيين في عدن الى المنطقة الداخلية (٣) .

بل ان السلطان «محسن فضل العبدلى» ارتبط مع البريطانيين باتفاق آخر بعد ذلك بعام واحد في اليوم العشرين من فبراير سنة ١٨٤٤ تعهد فيه بالمحافظة على الاتفاق السابق ، كما أكد مسئوليته عن أية حوادث تخريب أو اعتداء تحدث من قبل العرب على الطرق التي تربط عدن بالمناطق الداخلية ، ووضع كافة امكاناته في خدمة « العلم البريطاني » (٤) . وفي مقابل ذلك فقد نص الاتفاق على اعادة صرف راتب السلطان الذي كان قد توقف منذ أن قام العبدلة بأول هجوم لهم على البريطانيين في عدن وسببوا مضايقات مستمرة للسلطة البريطانية هناك (٥) .

وقد ترتب على عقد هذه الاتفاقات بين البريطانيين من جهة ، وبين بعض شيوخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن وعلى رأسهم سلطان لحج من جهة أخرى أن عم المنطقة بوجه عام هدوء نسبي استمر حتى سنة ١٨٤٥ . كما كانت العلاقات القائمة بين القبائل اليمنية نفسها وبين بعضها البعض تتسم بالهدوء النسبي أيضا (٦) ، الأمر الذي ساعد البريطانيين الى حد كبير على تدعيم سيطرتهم على عدن حينذاك ، وعلى تنظيم علاقاتهم مع القبائل اليمنية التي بدأت تتردد على عدن وتشارك في تنشيط الحركة التجارية فيها .

حركة الشريف اسماعيل بن الحسن :

لم تستمر حالة الهدوء النسبي حول مدينة عدن على حالها طويلا ، بل ان البريطانيين تعرضوا في سنة ١٨٤٦ (١٢٦٢ هـ) لاحدى حركات المقاومة

-
- | | |
|--|-----|
| I.O., B.S.C., 1843, Haines to Bombay, 2/28/43 | (١) |
| I.O., B.S.C., 1843, Minute by Board, 7/12/43. | (٢) |
| I.O., B.S.C., 1843, Haines to Bombay, 7/29. | (٣) |
| Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI. pp. 125, 127. | (٤) |
| I.O., B.S.C., 1844, Haines to Bombay, 3/3/44. | (٥) |
| Playfair, R.L. : Op. cit., p. 167. | |
| I.O., I.B., S.D., S.L.B., No. 26, Haines to the Chief Secretary to the Government of Bombay, April 30, 1845. | (٦) |

العربية العنيفة تزعمها أحد أشراف مكة هو الشريف اسماعيل بن الحسن (١) ،
الذى توجه من مسقط رأسه مكة في أقصى الشمال واستنهض همم الناس
للجهاد « لخراج الافرنج من عدن » (٢) . وقد انضم اليه الكثيرون من أهالي
عسير وباجل وياح بشمال اليمن حتى وصل الى أراضي السلطنة العبدلية وبرفقتة
الفي مقاتل . وقد اتصل الشريف اسماعيل بسلطان لحج والسلطان الفضل
وسلطان الحواشب وشيخ العقارب ودعاهم الى اعلان الجهاد وشجعهم على النضال
ممنيا إياهم بالنصر (٣) ، وموحيا اليهم بما تميز به من قوة روحية أثرت على
الكثيرين وجعلتهم يعتقدون بأن « مدافع الانجليز قد أطلقا الله شرارها ودفعت
عن المجاهدين أشرارها » (٤) وعندما اتصل الشريف اسماعيل بإمام صنعاء
الزيدى ، فقد تقاعس عن مناصرته (٥) وقال « ان عليه ان يعتمد على القوى
الروحية التى يدعى أنه يمتلكها » (٦) ولا شك أن اختلاف المذاهب قد لعب
دوره وأدى الى عدم تجمع القوى الوطنية فى اليمن وفى الجزيرة العربية فى
ذلك الحين .

على أن الشريف اسماعيل بن الحسن التقى بعد ذلك بالسلطان محسن
نفسه وببعض أبنائه فى « خازون » القريبة من لحج (٧) ودعاهم الى مشاركته
الجهاد لاجلاء البريطانيين عن عدن (٨) غير أن موقف السلطان محسن أيضا كان
متذبذبا حينذاك بين مواصلة الجهاد ضد البريطانيين مما جعله يساند الشريف
اسماعيل من جهة (٩) ، وبين خشيته من قوة البريطانيين مما جعله يتجه الى
مصادقتهم واطلاعتهم على نوايا الشريف ومدى قوته من جهة أخرى . وقد
أجاب « هينز » على السلطان محسن بأنه مطمئن الى أن خطوط دفاعه تستطيع
أن تصد قوة الشريف الملكى (١٠) .

على أن قوات الشريف اسماعيل بن الحسن اتجهت نحو عدن (١١) بعد
أن انضم اليها ألف مقاتل من العبادلة وخمسماية مقاتل آخرين من « أبين »

(١) Hunter, F.M. : Op. cit., p. 166. (١)

(٢) عبد الواسع الواسمى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحنون فى حوادث وتاريخ
اليمن ص ٢٣١ .

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 167. (٣)

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٥٠ .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 142. (٥)

I.O., B.S.C., 1847, Haines to Bombay, 12/18/46. (٦)

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 167. (٧)

I.O., B.S.C., 1846, Haines to Bombay, 8/15/46. (٨)

(٩) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ١٤٩
Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 93.

(١٠) حمزة على إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .
Marston, T.E. : Op. cit., p. 142. (١١)

ومائتان من الحواشيب ، ومائة من رجال العقارب . وقد أصاب الرعب أهالي عدن واستولى عليهم الفزع بعد أن انتشرت بينهم الشائعات بأن البريطانيين هناك كانوا أضعف من أن يقفوا أمام معجزات الشريف اسماعيل وأفعاله الحارقة ، فبدؤوا يتسللون هاربين (١) حتى بلغ عدد الذين هجروا عدن في ذلك الحين أكثر من ألف شخص تقريبا . وقد انقطعت المواصلات بين عدن والمناطق المجاورة لها مما عطل وصول المؤن إليها من الداخل . بل إن الشريف اسماعيل أرسل رسالة الى المقيم السياسي البريطاني في عدن في شهر أغسطس سنة ١٨٤٦ (شعبان سنة ١٢٦٢ هـ) قال له فيها : « اسمع يا كابتن هينز ، سلم لي عدن وما فيها ، فانك لن تستطيع الوقوف أمام طريقي مهما كانت قوتك . انك يا هينز ان استمعت الى نصيحتي وسلمت نفسك تسليما شريفا فان الله جل وعلا سيضاعف أجرك وسيمنحك بركاته وتكون أصدقاء حتى ولو أن ديانتينا قد وضعتنا في وضعين مختلفين ، وسيكون لك ما لنا وعليك ما علينا ، أما اذا أبيت أن تفعل ما أمرك به فلا تلومن الا نفسك على النتائج . وأؤكد لك أن قدومي من بلد قصي لم يكن في سبيل المال بل من أجل الجهاد في سبيل الله وعلى الله الاتكال » . وقد حمل الشريف اسماعيل هذه الرسالة لثلاثين صوماليا من أتباعه أوصلوها الى هينز ، الذي استلمها منهم وأمر بترحيلهم الى بلادهم (٢) .

وفي اليوم السابع من أغسطس سنة ١٨٤٦ زحفت قوة من رجال الشريف اسماعيل قوامها أربعمائة مقاتل تجاه عدن لمحاولة استكشاف مواقع البريطانيين . غير أنهم ما كادوا يقتربون من الخندق على حدود عدن حتى اشتبكوا مع القوات البريطانية التي أجبرتهم على الانسحاب بعد أن تركوا خلفهم ستة قتلى وسبعة عشر جريحا وثلاثة أسرى . وقد أعقب ذلك وقوع عدة مناوشات كان رجال الشريف في كل مرة ينسحبون بعدها . وفي اليوم الحادي عشر من أغسطس سنة ١٨٤٦ زحف الشريف اسماعيل الى « الشيخ عثمان » وعسكرت قواته هناك ، وأمر ألفا ومائتين من رجاله بالتقدم نحو جسر خور مكسر . وفي اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر زحف ألفان من رجال الشريف نحو عدن ، ولكنهم قوبلوا ببوابل من النيران الكثيفة من خندق السور . وعندما رأى الشريف اسماعيل فشل محاولاته وأحس بأن رجاله قد بدءوا يتشككون في قدرته فقد أمر بالزحف العام على عدن (٣) ، فتقدمت قواته التي انقسمت الى فرقتين ، احدهما اتجهت نحو خندق السور ، بينما سارت الأخرى نحو باب عدن .

I.O., B.S.C., 1846, Haines to Bombay, 8/15/46.

(١)

(٢) حمزة على ابراهيم لتمان : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٣) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

وعندما اقتربت قوات الشريف اسماعيل من عدن فقد تعرضت ليران مركزة من الحطوط الدفاعية البريطانية ، كما تعرضت أيضا لضرب مؤثر من مدفعية السفينة الحربية « سيزوستريس Cesostris » التي انتظر قائدها « الكابتن هاملتن Captain Hamilton » في ساحل أبين حتى جاء حين المد ، فتقدم نحو الشاطئ وأطلق مدافع سفينته نحو مواقع قوات الشريف ، فحطم جسر خور مكسر (١) وألحق برجال الشريف خسائر فادحة .

ومما زاد الطين بلة تفشى وباء الكوليرا والطاعون بين أتباع الشريف اسماعيل وفتكا بهم فتكا ذريعا ، وتفرق الباقي منهم بحثا عن لقمة العيش بعد أن قاسوا الأمرين من المجاعة فكان بعضهم يضطر الى بيع سيفه أو بندقيته مقابل حصوله على رغيف خبز (٢) . وقد أنهارت بذلك مقاومة الشريف اسماعيل مما اضطره أن يلجأ الى أبين برفقة السلطان أحمد بن عبد الله الفضلي الذي حاول أن يقفل الطريق الموصلة بينها وبين عدن ، غير أن البريطانيين حاصروا الساحل وأجبروه على فتح الطريق . وقد استنجد الشريف اسماعيل بامام صنعاء غير أنه لم يتلق منه أية مساعدة (٣) . وفي اليوم الثاني عشر من أغسطس سنة ١٨٤٨ قتل الشريف اسماعيل بيد بدوى من أهالي أبين . وبذلك انتهت حياة هذا المناضل العربى هذه النهاية المؤلمة ، وفشلت تلك الحركة النضالية التي كانت متاثرة الى حد كبير بحركة الوهابيين وكان مصدرها منطقة الحجاز (٤) ، ولم تتمكن من تحقيق غايتها بطرد البريطانيين من عدن . بل إن هذه الحركة أثارت حقن البريطانيين وحقدتهم على كل من تعاونوا مع الشريف اسماعيل مما جعل هؤلاء يهادنون بريطانيا ، كما استغل البريطانيون في عدن هذه الحركة عندما طلبوا من حكومة الهند تعزيز قواتهم لتتمكن من مواجهة أي هجوم جديد حتى لا يتعرضوا للانتقام (٥) .

وهكذا اخفقت المحاولات الثلاث التي قام بها السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج وشاركه فيها سلطان قبائل الفضلي لاسترجاع عدن من قبضة البريطانيين . واستمرت هذه المحاولات على مدى عامين عقب احتلال البريطانيين لعدن في شهر يناير سنة ١٨٣٩ . فكانت المحاولة الأولى في شهر نوفمبر سنة ١٨٤٠ بينما أعقبها الثانية في شهر مايو سنة ١٨٤١ وكانت

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 167.

(١)

حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدلى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 142.

(٣) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 167, 168.

(٤)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 142, 143.

(٥)

آخرها المحاولة الثالثة فى شهر يوليو من نفس السنة . بل لقد فشلت أيضا المحاولة الكبرى التى قام بها الشريف اسماعيل بن الحسن عندما زحف من مكة تجاه عدن لاجراج البريطانيين من هناك فى سنة ١٨٤٦ دون جدوى . وقد ترتب على هذا الفشل الذى منى به العرب أن توطدت أقدام البريطانيين فى عدن التى حرصوا على تحصينها باستمرار لمواجهة أى هجوم . كما نتج عن هذا الفشل أيضا فتور الروح المعنوية لدى أهالى البلاد بعد أن لمسوا عن كثب تفوق البريطانيين الحربى وضخامة إمكاناتهم وحادثة أسلحتهم . وقد أدى ذلك الى احداث ذلك التغير الكبير الذى سنلاحظه فى طبيعة العلاقات التى ستنشأ بين السلاطين العرب فى المنطقة وبين المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١) . وقد اتسمت هذه العلاقات فى بداية الأمر بطابع الصداقة والولاء وانتهت أخيرا الى التبعية الكاملة والخضوع التام لحماية البريطانيين نظير رواتب سنوية ومميزات شكلية تعبر عن احترام كاذب وتقدير زائف .

سادسا - تطور علاقة البريطانيين بسلطنة لحج وبالقبايل المجاورة لعدن عقب احتلالها :

تتبعنا فيما سبق تطور علاقة البريطانيين بالسلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج الذى تم فى عهده احتلالهم لعدن ، والذى بذل جهوده لاجلائهم عنها دون جدوى نظرا للأسباب العديدة التى سقناها فى هذا السبيل . وقد توفى السلطان محسن فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٧ م (آخر ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ) ، (٢) وخلفه ابنه السلطان أحمد محسن فضل العبدلى (٣) الذى كان له دور مشهود فى مقاومة مطالب البريطانيين قبيل احتلالهم لعدن حتى أنه هددهم بقطع رقابهم اذا هم حاولوا دخول المدينة ، كما كان له دور مشهود أيضا فى فترة النضال ضد البريطانيين بعد تمكنهم من السيطرة على عدن . غير أنه بعد هذه التجارب التى خاضها فى حياة والده ، وبعد هذا الفشل المتكرر الذى منى به العرب فى نضالهم ضد البريطانيين لاجلائهم عن عدن ، فان السلطان أحمد بدا وقد غير من سياسة العنف والصلابة التى اتبعها مع البريطانيين من قبل واستبدلها بسياسة اللين والمودة بعد أن يئس من جدوى المقاومة أمام القوة البريطانية الهائلة . ولهذا فانه انصاع للبريطانيين وأصبح مواليا لهم ، وقام بزيارتهم فى عدن فى شهر فبراير سنة ١٨٤٨ . (٤) وقد تفاوض السلطان أحمد مع « كابتن هينز » فى عقد معاهدة تتضمن بعض

Marston, T.E. : Ibid., p. 142.

(١)

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

Hunter, F.M. : Op. cit., p. 166.

(٣)

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 168.

(٤)

المطالب التي تتعلق بتنمية الزراعة والتجارة في لحج، وتذكر الوثائق البريطانية أن السلطان أحمد طلب من البريطانيين الدخول تحت حمايتهم ، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت الاستجابة لمطلبه هذا في الوقت الذي وافقت فيه على معظم مواد المعاهدة المقترحة . (١) وعلى أية حال فقد أصيب السلطان أحمد بمرض الجدري وتوفي في ١٨ يناير سنة ١٨٤٩ وخلفه أخوه السلطان علي محسن فضل العبدلى . (٢)

وقد كان السلطان علي محسن مختلفا عن أخيه أحمد في كل شيء وخاصة في شعوره نحو البريطانيين وموقفه منهم . إذ كان السلطان علي محسن متخلقا بصفات والده في الحذر واتخاذ الحيلة ، ولكنه كان أقل رغبة في القتال من والده . فعلى الرغم من أنه كان يصادق البريطانيين ويظهر لهم الود ، فإنه كان يعمل في نفس الوقت على إثارة السلطنات المجاورة ضدهم حتى يثبت للبريطانيين في عدن أنه الوحيد بين حكام المناطق المجاورة الجدير بثقتهم . ونتيجة لهذه السياسة فإن الادارة البريطانية في عدن قاست الكثير من المتاعب نتيجة لأعماله وتصرفاته التي تميزت بالمرآغة وسعة الحيلة . (٣)

وقد توصل البريطانيون في اليوم السابع من مايو سنة ١٨٤٩ الى عقد معاهدة مع السلطان علي محسن وقعها المقيم السياسى البريطانى « الكابتن هينز » بتفويض من الحاكم العام للهند الذى صدق عليها فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٤٩ . وكان الهدف من هذه المعاهدة تبعا لما ورد فى الأصل الانجليزى « الحصول على فوائد تجارية بالطرق الودية والنية الحسنة والسلام الدائم، لكلا الجانبين » (٤) وقد تعهد السلطان فى هذه المعاهدة بحماية ممتلكات وأموال الرعايا البريطانيين التى توجد فى لحج وحماية هؤلاء الرعايا أو وكلائهم والسماح لهم بزيارة أى جزء من بلاده للتجارة أو للسياحة مع ضمان التسامح الدينى الكامل فى معاملتهم . كما التزم السلطان بإرسال المتهمين أمام القانون من الرعايا البريطانيين الى سلطات عدن لمحاكمتهم . ووافق السلطان على أن يحصل البريطانيون على أراضٍ لمدة معينة فى أرجاء بلاده تبعا لقوانينه على أن يكون لرعايا السلطان نفس الحقوق فى عدن تبعا للقوانين البريطانية . وافر السلطان أن جسر خور مكسر والأرض الفضاء الواقعة بينه وبين جبال عدن والتي تكون البرزخ تعد ممتلكات بريطانية . وقد التزم السلطان أيضا بحماية الطرق الموصلة بين عدن والمناطق الداخلية - بقدر استطاعته - من عصابات النهب وقطاع الطرق ، وحماية

Marston, T.E. : Op. cit., p. 147. (١)

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

I.O., B.S.C., 184. Haines to Bombay, 1/28/49. (٣)

Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 128. (٤)

تجارة الرعايا البريطانيين المارة ببلاده على ألا يفرض عليها رسوما للمرور أكثر من ٢ ٪ من سعرها الأصلي . أما المواد التي يحتاجها سلطان لحج شخصيا لأغراضه المنزلية فإنها ستتم في عدن دون أن تفرض عليها أية عشور ، وستعامل بالمثل المواد اللازمة للسلطات البريطانية في عدن عندما تمر عبر بلاد السلطان ودون أن تفرض عليها أى رسوم خاصة بالمرور . (١)

وقد تعهد السلطان على محسن في هذه المعاهدة بأن يشجع رعاياه على زراعة جميع أنواع الخضراوات الأوروبية والمحلية لتباع في الأسواق العدنية . كما أنه أعلن أنه سيقدم أقصى معونة لتأييد المصالح البريطانية في جميع الأمور المتعلقة بسلام وتقدم ورفاهية عدن ، وأنه سيستمع وأيضا سيتمثل في حدود امكانياته الى نصائح ممثل الحكومة البريطانية في عدن في جميع الأمور . وأخيرا تعهد السلطان بمسئوليته الكاملة عن أى اخلال بهذا الارتباط أو أى خرق لهذه المعاهدة أو أى اعتداءات تقوم بها القبائل التابعة له في الطرق المؤدية الى عدن والمارة عبر أراضيه ، وأن عليه أن يقدم الاجابة المقنعة والمرضية للحكومة البريطانية عن حدوث أى خرق لمواد المعاهدة . (٢) وفي مقابل كل ذلك تعهد « الكايتن هينز » باسم الحاكم العام للهند بأن يدفع للسلطان على محسن فضل وورثته وخلفائه مبلغ ٥٤١ ريالا (ماريا تريزا) شهريا طالما استمر هو أو ورثته وخلفاؤه من بعده ملتزمين بالاخلاص والصداقة في علاقاتهم مع السلطات البريطانية في عدن . (٣)

على أن الأحوال لم تهدأ تماما بين البريطانيين والعرب في جنوب اليمن عقب توقيع هذه المعاهدة مع السلطان على محسن في سنة ١٨٤٩ اذ تعددت المصادمات بين الجانبين . فقد شهدت سنة ١٨٥٠ أعمالا عنادية قام بها العرب وسيبت كثيرا من القلق والازعاج للبريطانيين في عدن . وعلى الرغم من أن هذه الأعمال لم تشكل هجوما شاملا على البريطانيين (٤) ولم تزد عن كونها محاولات فردية كانت تظهر بين الحين والآخر ، غير أنها أدت الى تعقيد العلاقات بين الجانبين نظرا لما نتج عنها من مقتل عدد غير قليل من البريطانيين .

وقد وقعت أول تلك الأعمال المعادية للبريطانيين في ٢٩ مايو سنة ١٨٥٠ عندما استقل عدد من بحارة السفينة « أوكلند » Auckland زورقا وأبحروا نحو الساحل ليجمعوا أصداف البحر . وفجأة انقض عليهم بعض البدو من أهالي « بير أحمد » وقتلوا أحد البحارة وجرحوا آخر ، وتفرق بعضهم هاربين سباحة نحو أحد الزوارق ، بينما فر آخرون جريا الى « باب

(١) حصة على ابراهيم لقمان : نفس المصدر ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(٢) Alitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, pp. 129-131.

(٣) Marston, T.E. : Op. cit., p 152.

(٤) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

السلب» ٠ (١) وبعد هذه الحادثة بأيام اعتدى بدوى اسمه السيد أبو بكر على جندى هندی مدراسی من القوات البريطانية وجرحه جرحا خطيرا ، (٢) غير أن حرس « باب السلب » من البريطانيين أطلقوا النيران على هذا البدوى فأردوه قتيلا ٠ (٣)

وتكررت هذه الحوادث الفردية على النحو الذى حدث يوم ٢٨ فبراير سنة ١٨٥١ عندما نظم جمع من ضباط الحامية البريطانية رحلة الى الساحل المجاور لعدن ٠ وكان بينهم « الكابتن ميلن Captain J.D. Milne والملازمون : « مكفرسون Mc'Pherson و « أوجيلفى Ogiwie » و « هنكى Henchy » و « سوليز Sauez » وقد وافقهم الى لحج الملازم « كروتندن Cruttenden » مساعد المقيم السياسى البريطانى ٠ وقضى هؤلاء الضباط الليلة التالية فى قرية « الوهط حيث صرفوا الحراس دون أن يأخذوا حذرهم ٠ وعند منتصف الليل فاجأهم رجل يدعى السيد حسين ، تمكن من الدخول الى فناء المنزل الذى ينام فيه الضباط وأصاب « الكابتن ميلن بجروح خطيرة مات متأثرا بها فى اليوم التالى ، كما أصاب « مكفرسون » بجروح خطيرة أيضا ، بينما أصاب « سوليز » بجروح طفيفة ٠ وقد هرب السيد حسين الى أرض الحواشب ، ولكن سلطانها طرده فلجأ الى أحمد بن عبد الله الفضلى سلطان أبين ٠

وفى اليوم السابع من مارس سنة ١٨٥١ نزل بدوى مسلح من أهالى « بير أحمد » الى التواهى فى عدن ، وكان يهدف الى قتل « الكابتن هينز » المقيم السياسى البريطانى ٠ وقد حدث أن كان الملازم دليسر Delisser يتجول راكبا حصانه حينما أوقفه هذا البدوى مدعيا أنه يريد أن يقدم له عريضة ، ثم أسرع فقطع عنان الحصان فهبط « دليسر » وتصارع الاثنان بالأيدي وتمكن البدوى من إصابة « دليسر » بعدة طعنات ، ولكن الأخير انتزع الخنجر من يد البدوى وطعنه طعنة قاتلة فأرداه صريعا ٠ وقد علق البريطانيون جثة هذا البدوى على « باب السلب » ليراها كل العرب القادمين الى عدن ليكون عبرة لمن تسول له نفسه مقاومة البريطانيين ٠ غير أن ذلك لم يوهن من اصرار العرب على انتهاز كل فرصة للنيل من البريطانيين ٠ اذ حدث فى اليوم الرابع من يونيو سنة ١٨٥١ أن اعتدى بدوى من أهالى « بير أحمد » على مقاتل هندی من جنود الحامية البريطانية فى عدن خارج « باب السلب » وأصابه بجروح ولاذ بالهرب ٠ وعندما تحطمت السفينة البريطانية Sons of Commerce « عند أحد الشواطئ فقد نهب بعض رعايا السلطان على محسن حمولة السفينة وقتلوا اثنين من بحارتها ٠ وكان المعرض على عملية نهب

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

I.O., B.S.C., 1850, Haines to Bombay, 6/12/50.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 152.

(٣)

السفينة بدوى يدعى « الصوملى » غير أن السلطان على محسن أمر بشنقه فى ٢٧ أكتوبر من نفس السنة (١) ، وكانت حجته فى ذلك أنه لا يريد إثارة المشاكل بينه وبين البريطانيين فى ذلك الحين .

وهكذا كانت عمليات المقاومة الفردية من قبل العرب تشكل بعض المتاعب التى واجهت « الكابتن هينز » أثناء عمله كمقيم سياسى بريطانى فى عدن فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٩ - ١٨٥٤ . وقد حاول « هينز » مرارا أن يضع حدا لعمليات المقاومة هذه بشتى الوسائل الممكنة ، فقام بأعمال عنيفة ضد سلطنة الفضلى وحاصر موانئ ساحل « أبين » التابعة لها . وكان « هينز » يرى أن عواقب الامتناع عن تغريم أو معاقبة أحد حكام القبائل التى تقوم بأعمال معادية للبريطانيين سوف تكون باعنا على حدوث مزيد من المتاعب فى الطرق التجارية المؤدية الى عدن . وقد وافقت حكومة الهند على قيام « هينز » بانزال العقاب بسلطان « أبين » أحمد بن عبد الله الفضلى . بل إن حكومة الهند أمرت « هينز » ألا يكتفى بهدم مدينة أو اثنتين بالقرب من الساحل ، بل إن عليه أن يحمل السلاح الى داخل البلاد وينزل بقبائل « أبين » أشد أنواع العقاب فى أشخاصهم وممتلكاتهم على ألا يكون ذلك « منافيا للأعمال الانسانية » ! ! وقالت الهند حينذاك انها لا تستطيع أن تبعث اليه بتعزيزات أخرى من المقاتلين (٢) قبل مضى شهرين على أقل تقدير ولذلك فعليه أن يكتفى باستخدام الجنود الموجودين لديه فى عدن . (٣)

وفى نفس الوقت وصلت الى « هينز » رسالة من اللجنة السرية فى لندن ترفض فيها القيام بأى تقدم نحو الداخل الا فى حالة الضرورة القصوى . (٤) وأبدت اللجنة رغبتها فى تحسين العلاقات مع سلطان « أبين » وتجنب استخدام العمليات العسكرية . (٥) وبناء على ذلك توقف « هينز » عن تنفيذ الأمر السابق ، واكتفى بتهديد سلطان « أبين » بأنه سينزل به العقاب الرادع اذا امتنع عن تسليم قاتل « الكابتن ميلن » الذى لجأ اليه . وكان من الصعب على العرب أن يسلموا من لجأ اليهم باعتباره ضيفا لا يجوز تسليمه ، فضلا عن ايمانهم بأن ما يعد جريمة فى حق البريطانيين هو بالنسبة لهم نضال لتحرير بلادهم . وقد رأى « هينز » أن هذا التباين بين سياسة حكومة الهند الملتزمة بأراء اللجنة السرية فى لندن وبين سياسة حكومة بومباي لهو أمر يضر بكرامة بريطانيا فى هذه البلاد . إذ رأت حكومة الهند قصر

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

I.O., B.S.C., 1840, Haines to Bombay, 6/2/40 and Minute by Board, 6/24/40. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 88, 89. (٣)

Marston, T.E. : Ibid., p. III. (٤)

I.O., B.S.C., 1851, Govt. of India to Bombay, 9/29/51. (٥)

تدخل البريطانيين فى منازعات الشيوخ والزعماء فى منطقة البحر الأحمر الى أدنى حد ضرورى ، واستخدام كافة الأساليب السياسية التى يمكن أن تحقق أكبر قدر من الفائدة بأقل قدر من الحسائر والتضحيات . (١)

وجدير بالذكر أن حكومة بومباى كانت تقوم بتوجيه البحرية الهندية البريطانية توجيهيا مباشرا مما جعلها على دراية تامة بأمور القوى المحلية فى منطقة عدن والبحر الأحمر بشكل لم يكن متوافرا لحكومة الهند البريطانية ذاتها . ورغم أن الضباط وقادة السفن الحربية البريطانية يخرجون من قواعدهم فى بومباى مزودين بتعليمات محددة ، غير أنهم كثيرا ما كانوا يواجهون أوضاعا ومواقف ليس من اليسير على حكومة الهند تفهمها نظرا لأن حكومة بومباى كانت تباشر اشرافا كاملا على البحرية الهندية . وعلى أية حال فإنه لم يسع « هينز » إلا أن ينفذ ما تخوله له السلطات التى يتبعها مباشرة ، مما جعله يشدد الحصار على « بير أحمد » ونواحيها من أرض العقارب ، وعلى ميناء شقرة التابع للسلطان الفضلى ، كما أمر بطرد رعايا الفضلى والعقارب من مدينة عدن . بل انه قام فى نفس الوقت باقامة علاقات ودية مع القبائل المجاورة لسلطنة الفضلى وهى قبائل يافع والعوالق فى سنة ١٨٥٤ ، فى الوقت الذى اتبع فيه أيضا سياسة « فرق تسد » فكان يحرض السلطنات بعضها على البعض الآخر ويشعل نيران الفتنة بينهم (٢) حتى يشغلهم بمشاكلهم الداخلية عن التصدى للبريطانيين . وهكذا أخذ « هينز » يصطاد فى الماء العكر بهدف واحد هو تحقيق المصالح البريطانية فى مدينة عدن نفسها وفى المنطقة المحيطة بها دون ما تفريق بين الأساليب الأخلاقية وغير الأخلاقية .

وقد كانت نهاية « هينز » تتفق والأساليب التى اتبعها مع أهالى عدن وما حولها أثناء توليه لمنصبه كمقيم سياسى هناك . فقد أدانته حكومته بالتسبب فى حدوث عجز مالى خطير فى ميزانية عدن . اذ أن « هينز » كان قد أسس ادارة الجمر ك تحت اشراف موظف عربى يعاونه موظف يهودى . وحين ازداد حجم العمل فى جمر ك عدن فقد عين « هينز » عددا من الهنود المعروفين هناك باسم « الهنود الانجليز Anglo-Indian » وقد ظهر فيما بعد أن هؤلاء الموظفين قد تلاعبوا بمالية الجمر ك مما اضطر « هينز » أن يطردهم من العمل بعد أن اتهمهم بالاختلاس . وكان الدور الذى قام به هؤلاء الموظفون سببا فى التعجيل بنهاية « هينز » . اذ جرت عادته أن يقدم قروضا لرئاسة السفن يسجلها فى التقارير التى يرفعها لحكومة الهند . ويبدو أن « هينز » كان يشعر أن ثمة تلاعبا يحدث فى الشئون المالية مما جعله يطلب من حكومة الهند أن ترسل عددا من الخبراء لادارة الشئون المالية بجمرك عدن . (٣) غير

Marston, T.E. : Op. cit., pp. III, II2.

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 71.

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 230, 235.

(١)

(٢)

(٣)

أن الحكومة لم تستجب لمطالبه في حينه مما زاد من تفاقم المشكلة وأتاح الفرصة لحدوث مزيد من الاختلاسات .

على أن حكومة الهند أرسلت أخيرا بعثة في نهاية سنة ١٨٥٣ ، ضمت عددا من المحاسبين والخبراء في تفتيش الدفاتر المالية ومراجعتها ، ووجدت هذه البعثة في ميزانية عدن عجزا كبيرا (١) وقد ترتب على ذلك أن قامت حكومة الهند البريطانية باستدعاء « كابتن هينز » ومساعدته الأول « الملازم كروتندن » ، وكان هو الآخر من رجال البحرية الهندية البريطانية ، للتحقيق معهما في تهمة الاختلاس التي وجهت إليهما في قضيتين جنائيتين . ورغم أن المحلفين برآهما من تهمة الاختلاس أثناء محاكمتهما في بومباي ، غير أن المحكمة رأت أن « هينز » كان هو المتسبب في حدوث العجز الذي أصاب مالية عدن ، ولهذا قضت عليه بسداده لحزاة الحكومة . ونظرا لأن « هينز » لم يستطع أن يفعل ذلك فقد أصدرت المحكمة حكمها بحبسه في « سجن الدين » في بومباي ، وقد عاش « هينز » في السجن ست سنوات دون أن يطلق سراحه الا عندما اعتلت صحته وتدهورت . وقد أطلق سراحه من السجن « السير جورج كليرك » Sir George Clerk ، حاكم الهند البريطاني الجديد في مطلع عام ١٨٦٠ . (٢) غير أنه توفي بعد مضي ستة أشهر في أعقاب خروجه من السجن وذلك في اليوم السادس عشر من يولية سنة ١٨٦٠ ، وكان قد بلغ من العمر ثمانية وخمسين عاما . وبعد وفاته أقامت له حكومة الهند البريطانية ضريحا في مقبرة « كوبالا » في بومباي . (٣) وبهذه النهاية التعسة انتهت حياة أحد ضباط البحرية البريطانية الذين قدموا لبريطانيا أجل الخدمات (٤) في مجال تحقيق تطلعاتها الاستعمارية فيما وراء البحار بوجه عام وفي منطقة البحر الأحمر بوجه خاص .

ولقد ذكر « مارستن » في كتابه أن « هينز » حقق المعجزات في الظروف التي كان يعمل فيها في عدن ، وأنه هو الذي جعل منها مدينة تجارية ممتازة في منطقة البحر الأحمر ، بل انه قال عنه انه قد أحيا التجارة فيها وأعادها الى سابق مجدها . (٥) كما أصدر « جوردون ووترفيلد » كتابا عن حياة « هينز » في سنة ١٩٦٨ عبر فيه عن أعظم معاني التقدير لضابط البحرية البريطانية الذي ضم عدن لممتلكات التاج البريطاني . (٦) وتأتي أهمية هذا الكتاب في صدوره

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 163, 164. (١)

Low, C.R. : History of the Indian Navy 1613—1863, Vol. 2, pp. 527. (٢)
528.

(٣) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

Waterfield, G. : Op. cit., pp. 240, 241. (٤)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 164. (٥)

Waterfield, G. : Op. cit., p. 240. (٦)

بعد جلاء البريطانيين عن عدن بعام واحد ليؤكد اهتمامهم باحياء ذكرى سيطرتهم على هذا الميناء العربى الهام وتقديرهم لمن قاموا بهذا العمل الذى حقق نفعا كبيرا للمصالح البريطانية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومهما وجه « لهينز » من ثناء وتقدير فان تقييما له لا يتعدى هذا الاطار الذى نوجزه فيما يلى :

١ - لم يكن « هينز سوى منفذ للسياسة الاستعمارية البريطانية التى سعت لوضع منطقة البحر الأحمر فى خدمة الاستعمار البريطانى قبل كل شئ .

٢ - أن نمو ميناء عدن فى ظل الاستعمار البريطانى كان على حساب ميناءى مخا والحديدة اليمينين واللذين كان لهما نشاطهما المعروف من قبل .

٣ - أن نزول البريطانيين الى عدن قد فرض على اليمن بصفة خاصة وعلى منطقة البحر الأحمر بوجه عام صراعا مريرا بين رفض الوجود البريطانى فيها وبين محاولة التفاهم معه .

٤ - ان الوجود البريطانى شكّل - دون أدنى شك - عقبة فى وجه التطور العام للمنطقة اليمنية نحو تشكيل وحدة وطنية تحت حكومة قوية . حقيقة كانت ستحدث تغايلات وتنشعب صراعات بين القوى المحلية الوطنية خلال عملية التشكيل تلك لا تقل ضراوة ان لم تزد على تلك الممارك التى وقعت بسبب الوجود البريطانى فى المنطقة . ولكن التغايلات والصراعات بين القوى المحلية الوطنية كانت ستؤدى ان عاجلا أو آجلا الى تحقيق هدف الارتقاء الأصيل بالمنطقة الى مستوى العصر .

٥ - أنه مما لا شك فيه أن « هينز » قد خدم الامبراطورية البريطانية خدمة جليلة بسيطرته على عدن فى ذلك الوقت المبكر ، بحيث كانت أول موقع فى منطقة البحر الأحمر تسيطر عليه بريطانيا وتبقى فيه بل وتظل تنشب به حتى يكون آخر موقع نجلو عنه فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد أن ووجهت بمعارضة شديدة من قبل القوى الوطنية التى بلغت درجة عالية من النمو مكنتها من تحرير أراضيها . أما فيما يتعلق بسياسة البريطانيين فى عدن بعد عزل « هينز » عن منصبه كمقيم سياسى هناك فانها فى جملتها لم تتغير كثيرا عما كانت عليه . اذ ان الأسس التى وضعها « هينز » لتوجيه السياسة البريطانية داخل عدن وفى المنطقة المحيطة بها أيدها وسار على نهجها كل من تولوا السلطة من بعده أمثال « كلارك Clarke » فى سنة ١٨٥٤ ، و « أوترام Outram » فى نفس

الستة . وقد عمل الأول كمقيم سياسى بالنيابة « Acting political Resident » لوقت قصير . (١) بينما عمل الثانى كمقيم سياسى هناك حتى تولى « البريجادير وليم مرقص كوجلان Brigadier William M. Coghlan » هذا المنصب فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٦٣ .

وتجدر الاشارة الى أنه بعد أن استدعى « هينز » الى الهند لمحاكمته وأصبح « البريجادير كلارك Brigadier Clarke » مقيما سياسيا بالنيابة فى مدينة عدن فقد أظهر السلطان على محسن العبدلى حينذاك وثيقة وقعها « هينز » وتعهد فيها بتقديم المساعدة للعبادة لاستعادة « بير أحمد » . (٢) وقد سئل « هينز » فى بومباى عن أمر هذه الوثيقة فأجاب بأنه لم يوقع أبدا وثيقة مع العبدلى غير ما كان يحيط به حكومته فى حينه . وعقب « هينز » على ذلك موضعا بأن تبادل المراسلات الكثيرة مع شيوخ القبائل اليمنية يعتبر أمرا غير مفيد ان لم يكن ضارا بالفعل ، وذلك نظرا لأنه يزيد من حدة التوتر والخلافات ، فضلا عن أنه لا يحقق مصلحة معينة . كما أوضح « هينز » أنه يمكن انجاز أعمال كثيرة من خلال اللقاءات الشخصية التى لا تستغرق سوى ساعات قليلة وأن هذا أفضل بكثير من تبادل الرسائل خلال شهور عديدة .

وتحدث « هينز » عن السلطان على محسن العبدلى فقال انه يشببه الحية التى تعيش بين الحشائش وأنه سوف يلدغ عدوه اذا ما أتيحت له الفرصة لتحقيق ذلك . (٣) وأخيرا أبدى « هينز » أمله فى استمرار تقدم عدن وازدهارها بتنفيذ الخط السياسى الجديد الذى يتبعه « كارك » (٤) وقد حولت حكومة بومباى خطاب « هينز » الذى أوضح فيه ذلك الى المقيم السياسى البريطانى بالنيابة فى عدن ليسترشد بما جاء فيه ، (٥) مما يؤكد تقدير الحكومة لآراء « هينز » وخبرته بشئون عدن .

وجدير بالذكر أن « أوترام » الذى أصبح سياسيا فى عدن بعد « كلارك » استدعى من الهند « الملازم بلايفير Lieutenant Playfair » من سلاح مدفعية مدراس Madras Artillery ليكون مساعده . كما انتفع « أوترام » كثيرا من معلومات المبشر « جورج بيرس بادجر George Percy Badger » الذى كان ملما باللغة والتقاليد العربية وبتعاليم الشريعة الاسلامية مما ساعده كثيرا فى خدمة الادارة البريطانية فى عدن من ناحية علاقاتها مع القبائل اليمنية . أما

Marston, T.E. : Op. cit., p. 207. (١)

I.O., B.S.C., 1854, Clarke to Bombay, 3/31/54. (٢)

I.O., B.S.C., 1854, Haines (in Bombay) to Government of Bombay. (٣)
4/13/54.

I.O., B.S.C., 1854, Resolution 4/25/54. (٤)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 205, 206. (٥)

بالنسبة « لكوجلان » فقد استعان كذلك بشخص آخر يدعى « هرموز راسام Hurmuz Rassam » وهو مواطن مسيحي من بغداد كان والده يعمل مترجماً لدى المقيم السياسي البريطاني هناك . وقد اشتهر « راسام » هذا بالدور الذي قام به بتخليص الأسرى البريطانيين من لدن « تيودور » ملك الحبشة في ذلك الحين . (١)

وقد وصل « أوترام » الى عدن في شهر يونيو سنة ١٨٥٤ وتسلم السلطة من « كلارك » . (٢) وكان أوترام ينظر بعين الحذر والشك بالنسبة للنشاط الفرنسي في منطقة البحر الأحمر ، إذ رأى أن « هينز » والمسؤولين البريطانيين في عدن لم يكونوا يهتمون اهتماما كافيا بتحركات الفرنسيين هناك على الرغم من أنهم كانوا يهددون باحتلال بعض المراكز الحيوية . (٣)

وقد التزم « أوترام » باتباع سياسة « هينز » بكل تفاصيلها وطالب بتعزيز حامية عدن لمواجهة أية تحركات معادية من جانب القبائل اليمنية المحلية بالمدينة . (٤) وقد عزز لورد الفنسرتون Lord Elphinstone « حاكم بومباي مطالب « أوترام » ورأى أن تترك له حرية التصرف في اتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بمقتضيات المحافظة على عدن . بل ان « الفنسرتون » طالب كذلك بصرف تعزيز مالي سنوي للحامية البريطانية في عدن حتى يساعدها ذلك في أداء المهمة الموكولة لها على خير وجه . (٥) وفي نهاية شهر سبتمبر سنة ١٨٥٤ مرض « أوترام » واضطر أن يعود الى بومباي للعناية بصحته . وقد حل مكانه مؤقتاً « الكولونيل كوجلان » الذي عين بعد وقت قصير مقيماً سياسياً في عدن . (٦)

وبالنسبة الى سياسة « كوجلان » فقد استمرت العلاقات الودية بينه وبين السلطان على محسن فضل العبدلى سلطان لحج من جهة ، بينما سادت العلاقات بينه وبين قبائل الفضلى والعقربى من جهة أخرى وقد دأبت هاتان القبيلتان على نهب الطرق مما أدى الى توقف حركة وصول المؤن الى عدن من داخل البلاد لسد حاجة السكان ولوازم الحامية البريطانية في المدينة . (٧) ولم يكن سلطان لحج قادراً على تهيئة السبيل أمام السلطات البريطانية في عدن لضمان استمرار الاتصال مع الداخل نظراً لافتقاره للقوة اللازمة من ناحية ، ولعدم مقدرته على تحمل نفقات القتال مع القبائل اليمنية من ناحية أخرى . وكان ذلك سبباً

-
- Marston, T.E. : Op. cit., pp. 209, 210. (١)
 I.O., B.S.C., 1854, Outram to Bombay, 6/26/54 and 7/12/54. (٢)
 I.O., B.S.C., 1854, Outram to Bombay, 7/18/54. (٣)
 I.O., B.S.C., 1854, Outram to Bombay, 8/10/54. (٤)
 I.O., B.S.C., 1854, Minute by Elphinstone, 9/6/54 and Outram to Bombay, 9/13/54. (٥)
 Marston, T.E. : Op. cit., p. 207. (٦)
 I.O., B.S.C., 1854, Coghlan to Bombay, 11/28/54. (٧)

وجيها أمام « كوجلان » ليوجه جهوده لاقامة العلاقات المباشرة مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن لضمان تحقيق المصالح البريطانية . وقد نجح « كوجلان » فى ذلك عندما اتصل بقبيلة العوالق السفلى القوية وضمن بذلك عدم انضمامها للفضلى ضد سلطان لحج . كما نجح « كوجلان » أيضا فى منع العوالق العليا من الانضمام الى الفضلى (١) هذا فضلا عن قيامه بعدة عمليات هجومية ضد القبائل غير الموالية لجبرها على اتخاذ موقف موال للسلطات البريطانية فى عدن . (٢)

ورغم أن حكومة الهند كانت قد أكدت سياستها نحو عدم التدخل فى الصراعات والمنازعات الداخلية فى المنطقة المحلية بعدن ، فان تصاعد العداء ضد الوجود البريطانى ، وتعدد الهجمات على ميناء عدن قد اضطر الحاكم العام للهند الى اصدار أوامره فى شهر أغسطس سنة ١٨٥٥ بتوجيه بعض الهجمات الليلية المفاجئة على القرى الساحلية . (٣)

وفى نهاية تلك السنة حدث تقارب بين العبادلة وآل فضل ، ونجح السلطان على محسن فى التوصل الى اتفاق مع السلطان الفضلى لانهاء الخلاف بينهما . وقد أبدى السلطان الفضلى استعداداه ورغبته فى مسالمة البريطانيين فى عدن، وليؤكد حسن نيته لهم فقد أعلن أنه طرد قاتل « الكابتن ميلن » الذى كان قد لجأ اليه وتعهده بتأمين الطرق المؤدية الى عدن . ولا شك أن البريطانيين حينذاك كانوا يرغبون فى انهاء حالة التوتر القائمة بينهم وبين السلطان الفضلى ، ولهذا سارع « كوجلان » بالموافقة على عقد اتفاق معه ، (٤) وأمر برفع الحصار البحرى عن ميناء شقرة ، كما سمح لأهالى الفضلى بالدخول الى عدن . أما مسألة إعادة صرف الراتب الذى كان يصرف من قبل للسلطان الفضلى فقد أجل « كوجلان » بحثها حتى يتأكد من حرص السلطان على الوفاء بتعهداته . (٥)

على أن السلطان على محسن فضل العبدلى ، وهو المتسبب فى الوصول الى هذا الاتفاق بين البريطانيين والسلطان الفضلى ، استولت عليه الغيرة عندما علم بتحسين العلاقات بينهما ، ولهذا بدأ ببذل جهوده سرا لحل المشكلات بين الجانبين فى الوقت الذى كان يتظاهر فيه بأنه رسول السلام بين البريطانيين والقبائل المجاورة . ولم يترك السلطان على محسن أية فرصة الا وصور فيها للمقيم السياسى البريطانى شكوكه فى اخلاص الفضلى للإدارة البريطانية وذلك ليستحوذ لنفسه على ثقة البريطانيين وعلى تدعيمهم لمركزه بين قبائل المنطقة . ولم

I.O., S.D., S.L.B., No. 18, Brigadier W.M. Coghlan, Political Resident (١)
of Aden to H.L. Anderson, Secretary of the Government of Bombay, February 24, 1858.

Playfair, R.L. : Op. cit., p. 170. (٢)

I.O., B.S.C., 1855, Government of India to Bombay, 2/8/55. (٣)

I.O., B.S.C., 1857, Coghlan to Bombay, 4/10/57. (٤)

(٥) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ٢٢٤ .

غضاضة فى تغذية هذه الرغبة لدى سلطان لحج ، ومن هنا قبل « كوجلان » ،
الدعوة التى وجهها اليه السلطان على محسن لزيارة لحج .

وعندما جنح السلطان على محسن الى مسالة السلطان الفضلى فى سنة ١٨٥٦
بعد أن تفاقمت الخلافات بينهما نتيجة لكثرة اغارة رجال كل منهما على أراضي
الأخر حتى سئما الحرب ، فقد توصلا الى اتفاق للصلح فى نهاية الأمر . وقد
حضر السلطان الفضلى الى عدن ليطلع السلطات البريطانية على مواد هذا
الاتفاق ، مما يوضح مدى ما حظى به البريطانيون من نفوذ بين قبائل
المنطقة فى وقت قصير منذ وصولهم اليها ، وذلك عائد بالدرجة الأولى لقوتهم
الحربية ودهائهم السياسى .

بل ان قبائل العقارب أبدوا استعدادهم لاقامة علاقات ودية مع البريطانيين
فى عدن ، وقد رحب المقيم السياسى البريطانى بذلك بطبيعة الحال . وهكذا هدأت
الأحوال وانتهت الخلافات التى طالما عقدت العلاقات بين السلطات البريطانية فى
عدن وبين القبائل اليمنية المجاورة لها مدة طويلة . وحصل البريطانيون
على كل ما كانوا ييغون الحصول عليه بعد أن أصبحت الطرق مفتوحة وآمنة ،
وبعد أن تدفقت المؤن بكثرة وبوفرة الى مدينة عدن التى ازدهرت كثيرا عما كانت
عليه من قبل .

على أن معظم القبائل المجاورة لعدن وخاصة قبيلتى الفضلى والعقربى لم
تقلما فقط عن مقاومة البريطانيين وتأمين طرق التجارة الموصلة الى المدينة ،
بل نافست كل منهما الأخرى فى اظهار صداقتها للبريطانيين واتجاهاتها الودية
نحوهم . وهكذا أصبح البريطانيون فى نهاية سنة ١٨٥٦ بمنأى عن أية
تحركات عدوانية من جانب القبائل اليمنية المجاورة لعدن . كما بدأت
العلاقات الودية تتوطد بينهم وبين تلك القبائل مما أدى الى استقرار البريطانيين
فى عدن والى تدعيم النفوذ البريطانى فى المنطقة المحيطة بها .

وجدير بالذكر أن المقيم السياسى البريطانى « كوجلان » قام برحلة بحرية
حول خليج عدن فى نهاية عام ١٨٥٥ على ظهر الباخرة « سيراميس Semiramis »
وقد قام بزيارة زعيم العوالق السفلى ووقع معاهدة معه بشأن تحريم تجارة
الرقيق ، كما وقع عدة معاهدات أخرى مع شيوخ القبائل المجاورة لتحقيق هذا
الهدف . بل ان « كوجلان » طالب حكومة بومباى فى ربيع عام ١٨٥٦ بوضع
باخترين صغيرتين على مقربة من جزيرة بريم لمراقبة تحريم تجارة الرقيق فى

منطقة البحر الأحمر وفي خليج عدن . (١) ولقد قيل أن الفرامانات التركية الخاصة بتحرير تجارة الرقيق كانت تصدر لترضية الأوربيين فحسب مما جعل اللجنة السرية لمكتب شئون الهند في لندن تمنح السفن البريطانية صلاحيات تفتيش السفن العثمانية المارة بالمنطقة المذكورة ، (٢) وإن كان لا يخفى علينا أن البريطانيين تحايّلوا بذلك الهدف النبيل وهو تحرير تجارة الرقيق ليكون سببا ونكأة لبسط نفوذهم في مياه البحر الأحمر وخليج عدن وفي البحار الشرقية بوجه عام تحقيقا لمآربهم الاستعمارية .

على أن ثمة دورا خطيرا قام به السلطان على محسن العبدلى سلطان لحج للدس والايقاع بين البريطانيين في عدن وبين القبائل اليمنية المجاورة . وكان يهدف من سياسته هذه الى المحافظة على ابقاء القبائل اليمنية الأخرى بعيدة عن البريطانيين لكي يتفرد هو بالاتصال بهم والاستفادة من التحالف معهم . وكان يحرص كل الحرص على أن يكون صاحب المكانة الممتازة بين أقرانه من زعماء القبائل اليمنية في المنطقة ، وذلك نظرا لأن الرواتب التي يدفعها البريطانيون لزعماء القبائل كانت تصرف لهم عن طريقه ، كما كانت تتم اللقاءات وتقدد الارتباطات بواسطته أيضا ، وكان هو المستفيد أدبيا وماديا عن طريق هذه الوساطة . ولهذا فقد حرص على أن يحول دون جعل هذا التفاهم المباشر بين البريطانيين وبين رؤساء القبائل الأخرى سببا للاضرار بمصالحه الخاصة . ولم تكن نوايا سلطان لحج خافية على المقيم السياسى البريطانى « البريجادير وايام مرقص كوجلان » الذى أكد لحكومته حرصه على تعزيز التقارب مع القبائل اليمنية المجاورة (٣) ، ليؤمن الطرق بين عدن والمناطق الداخلية ، وليضمن وصول المؤن الى قواته بوفرة وانتظام . كما أوضح أيضا لحكومته أنه لا يريد الاعتماد على سلطان لحج في المحافظة على المصالح البريطانية بعد أن ثبت فشله في تحقيق ذلك ، وبعد أن تبين أنه مازال يكن في نفسه مشاعر الكراهية للبريطانيين .

على أن سلطان لحج على محسن العبدلى عندما فشل في سياسة الايقاع والدس بين البريطانيين والقبائل اليمنية الأخرى المجاورة لعدن وخاصة قبائل الفضلى ، فقد عمد الى بذل جهد أكبر لاثارة الخلاف حتى بين إحدى عشائر العبادلة أنفسهم وهى عشيرة العزيبى وبين البريطانيين . وكان الشيخ على زعيم هذه

Marston, T.E. : Op. cit., p. 216.

(١)

I.O., B.S.C., 1856, Coghlan to Bombay, 5/22/56.

I.O., B.S.C., 1856, Secret Committee to Bombay, 10/4/56.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 220.

I.O., S.D., S.L.B., No. 18, W.M., Coghlan to H.L. Anderson, February . (٣)
24, 1858.

العشيرة مواليا للبريطانيين وسبق له أن حرض سلطان الفضلى على اتباع السلوك الودى ازاءهم (١) . بل ان السلطان على محسن وضع مكوسا على مياه بشر الشيخ عثمان التي تعتمد عليها مدينة عدن وتزود منها السفن التي تأتي الى الميناء (٢) . ولهذا سارع « كوجلان » الى الاتصال بالسلطان متسائلا عن مدى شرعية تصرفه ، وذلك نظرا لأن المتعهدين بنقل المياه اضطروا للتوقف عن احضارها الى عدن نتيجة للضريبة العالية المفروضة عليها . غير أن السلطان لم يستجيب لهذا الاحتجاج على الرغم من أن زعماء القبائل الأخرى في المنطقة لم يساندوه في موقفه وذلك نظرا لعدم وجود أية مصلحة لأى منهم في هذا الموضوع (٣) .

وقد استمرت العلاقات مضطربة بين سلطان لحج وبين المقيم السياسى البريطانى فى عدن ، بل انها أخذت تتدهور على مر الأيام . وقد رأى المقيم السياسى البريطانى أنه اذا وافق على قرار السلطان بفرض مكوس على مياه بشر « الشيخ عثمان » فسوف يعقب ذلك فرض ضرائب على المؤن وعلى السلع التجارية التى تمر عبر أراضي العبدلى ، وبذلك تصل هذه السلع الى عدن باهظة الأثمان . كما اكتشف المقيم البريطانى بأن السلطان حرض قبيلة الصبيحي على القيام باعتداءات قرب « الشيخ عثمان » وادعى كذبا أنه قام بتفتيشها . كما قام السلطان أيضا بالقبض على مبعوث امام صنعاء الذى كان متجها الى عدن وأمر بحبسه . هذا فضلا عن قيامه بحماية بعض المتهمين بقتل بعض البريطانيين وقبوله لجوئهم عنده . بل ان سلطان الفضلى قدم ثلاث شكايات منفصلة للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مطلع شهر فبراير سنة ١٨٥٨ أوضح فيها أن العبادلة قاموا باعتداءات متتالية على أتباعه المارين فى الطرق الممتدة عبر أراضيهم وقتلوا واحدا منهم . كما أن الاعتداءات والاغارات على الطرق أخذت فى التزايد مما هدد بعزل عدن عن المناطق الداخلية الأخرى . وقد احتج « البريجادير كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن على السلطان محسن سلطان لحج (٤) لارتكابه كل هذه الأعمال التى من شأنها أن تهدد الأمن فى المنطقة وتعوق ارسال المؤن والمياه اللازمة لعدن وتلحق أبلغ الأضرار بالمصالح البريطانية .

ولم يكتف « كوجلان » بالاحتجاج على تصرفات سلطان لحج وأتباعه العبادلة ، بل انه اقترح على حكومة بومباى ضرورة الاستيلاء السريع على الشيخ

Playfair, RL. : Op. cit., p. 173.

(١)

Hunter, F.M. : Op. cit., p. 167.

(٢)

(٣) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

I.O., S.D., S.L.B., No. 18, W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February, (٤)

24, 1858.

عثمان حتى يتسنى اجبار السلطان على الاستجابة للمطالب البريطانية . وكان « كوجلان » يهدف من وراء ذلك أن يفرض على السلطان تقديم تعويض عن تصرفاته المعادية ، وأن يسلم القتلة اللاجئين اليه أو يطردهم . وفيما يتعلق بمسألة إعادة « الشيخ عثمان » الى السلطان فيما بعد فقد رأى « كوجلان » أن يتصرف في هذا الموضوع تبعا لما يبيده السلطان من ولاء وإخلاص للمصالح البريطانية .

وتجدر الإشارة الى أهمية موقع « الشيخ عثمان » الذي يمكن من يسيطر عليه من التحكم في الطريق المتجهة من لحج في الشمال الى عدن في الجنوب . وتبعد « الشيخ عثمان » عن منطقة « خور مكسر » التي تعتبر نهاية حدود الأراضي التي احتلها البريطانيون من جهة لحج بحوالى ميلين ونصف ميل . أما المنطقة الواقعة بين « الشيخ عثمان » ولحج في الشمال فتسكنها عشيرة العزيمي ، وهي فرع من قبائل العبادلة حكام لحج كما سبق الإشارة الى ذلك . ولم يكن في إمكان الحماية الموجودة في « الشيخ عثمان » مقاومة أية قوة بريطانية صغيرة تهاجمها من عدن . وكان المقيم السياسي البريطاني في عدن متأكدا من أن استيلاء البريطانيين على « الشيخ عثمان » سيشكل ضربة قاسية لسلطان لحج نظرا لأن ذلك سيحول بينه وبين الحصول على أية ضرائب على مياه الآبار ، الى جانب تأثيره ماليا بوقف راتبه الشهري ، الأمر الذي سيؤدي في النهاية الى رضوخه واستجابته للمطالب البريطانية (١) .

وقد رأى البريطانيون أن احتلالهم « للشيخ عثمان » سيمكنهم من فتح الطرق الموصلة بين عدن وبقية المناطق الداخلية لليمن مما ينشط حركة التبادل التجاري مع القبائل اليمنية الأخرى . ومما سهل الأمر على المقيم السياسي البريطاني في عدن أن القبائل اليمنية المجاورة وخاصة قبائل الفضلي والعقربي لم تكن موالية فقط للبريطانيين وفي تنافس مستمر فيما بينها لارضائهم بل انها كانت في صراع لا يكاد ينقطع مع العبادلة ، هذا في الوقت الذي كان فيه العبادلة أنفسهم متنازعين فيما بينهم - وبالتالي لم يواجه البريطانيون جبهة يمنية موحدة تصدهم عن تحقيق أغراضهم ومصالحهم ومطامعهم (٢) .

وقد طالب « كوجلان » المقيم السياسي البريطاني في عدن حكومته في الهند بتدبير القوات اللازمة للسيطرة على « الشيخ عثمان » تأمينا للطرق المؤدية الى عدن وضمانا لوصول المؤن والمياه اللازمة اليها ، خاصة بعد أن ازدادت أهمية عدن نفسها كمركز استراتيجي هام على خط المواصلات الامبراطورية البريطانية الى الهند . وأوضح « كوجلان » لحكومته أن هذه الأهمية ترجع الى النشاط

I.O. S.D., S.L.B., No. 18, W.M., Coghlan to H.L. Anderson, February, (1)
24, 1858.

(٢) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦١ .

المتزايد للمواصلات التجارية عبر البحر الأحمر المتجهة الى سيلان والهند والصين واستراليا ، هذا فضلا عن الحركة المستمرة لنقل الوحدات العسكرية البريطانية عن طريق البحر الأحمر أيضا الى هذه الجهات . ويضاف الى ذلك تنفيذ مشروع الخط البرقى الممتد تحت سطح البحر بين السويس وعدن ، ثم على طول الخليج العربى متجها الى الهند . كما انه لا يمكن اغفال التزايد المستمر فى عدد السفن الأجنبية الأخرى التى تتردد على ميناء عدن للقيام بعمليات التبادل التجارى نتيجة لازدهار عدن ونشاط الحركة التجارية فيها (١) .

ولم يكد السلطان على معحسن سلطان لحج يحس بخطورة ما يضمره البريطانيون حتى أرسل قوة قوامها خمسمائة رجل الى « الشيخ عثمان » فى أوائل مارس سنة ١٨٥٨ وقطع كل اتصال بين عدن والمناطق الداخلية . ومن هنا لم يجد المقيم السياسى البريطانى بدا من توجيه قوة بريطانية الى « الشيخ عثمان » تكونت من ٦٥٧ جنديا من المدفعية ، ومدفعية الهاون ، والمشاة البحرية، والمهندسين العسكريين فى ١٧ مارس من السنة المذكورة واشتبكت هذه القوة البريطانية مع العبدالة فى « خور مكسر » (٢) على بعد ميلين ونصف ميل من عدن . ورغم ما أبداه العبدالة من شجاعة واقدام : فانهم لم يستطيعوا الصمود (٣) أمام قسوة النيران البريطانية مما جعلهم يفقدون أربعين شهيدا (٤) وتمكن البريطانيون من السيطرة على « الشيخ عثمان » واستولوا على القلعة والمدفع الوحيد الموجود بها ، ثم قاموا بتدميرها مستعملين فى ذلك كل ما وجدوه من ذخائر ومتفجرات (٤) .

وقبل أن ينتهى ذلك اليوم الذى سقطت فيه قرية « الشيخ عثمان » فى أيدي البريطانيين ، فقد سارع السلطان لحج بإرسال بعثة كونها من ثلاثة من أتباعه لعرض الصلح ، وللمطالبة بجلاء البريطانيين عن قريتهم ، مع تعهدهم بإجابة كافة المطالب البريطانية ، وفتح الطرق الموصلة الى عدن من الداخل والمحافظة على سلامتها . هذا فضلا عن تأكيد قبول السلطان لمشورة المقيم السياسى البريطانى وبعدم سلوكه مسلكا معاديا تجاه السلطات البريطانية فى عدن . وهنا تأكد « كوجلان » بأن حملته قد حققت النجاح المطلوب ، ولهذا قبل العودة الى عدن وفتحت الطرق الممتدة بينها وبين بقية اليمن (٥) وتدفقت المؤن عليها بكميات وفيرة من كل جانب . وقد اعتبرت حكومة الهند البريطانية

I.O., S.D., S.L.B., No. 18, W.M., Coghlan to H.L. Anderson, February, (١)
24, 1858.

I.O., S.D., S.L.B., No. 7, W.M., Coghlan to the Adjutant General of (٢)
the Army, Bombay, March 19, 1858.

Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 174, 175. (٣)

Hunter, F.M. : Op. cit., p. 168. (٤)

I.O., S.D., S.L.B., No. 146, Lieutenant Wilkins to Executive Engineer (٥)
Aden Captain Tracker, Major of Brigade, March 19, 1858.

حينذاك أن سيطرة البريطانيين على « الشيخ عثمان » كان من شأنها أن تؤدي الى تدعيم النفوذ البريطاني في الجزيرة العربية كلها . غير أنها أجلت تعزيز قواتها في عدن لتحقيق تلك الغاية لحين انتهاء الرياح الموسمية الجنوبية كما عافت امكانية تنفيذ ذلك على الأحوال القائمة في الهند حينذاك (١) .

وهكذا أدت سياسة العنف التي اتبعتها « كوجلان » المقيم السياسي البريطاني في عدن مع سلطان لحج الى جعل الطرق التجارية الموصلة بين عدن والمناطق المجاورة في جنوب اليمن مفتوحة وآمنة . كما انتظم وصول المؤن والضروريات الأخرى إليها ، وخاصة المياه العذبة من « الشيخ عثمان » ومن المنطقة القريبة من « بير أحمد » ، مما كان يفي بحاجة الاستهلاك اليومي في عدن وحاجة السفن التجارية العابرة بمينائها . بل ان السلطان على محسن فضل العبدلى أرسل بعثة من قبله الى المقيم السياسي البريطاني في عدن حاولت بشتى الوسائل الممكنة التوصل الى تسوية للخلاف (٢) وذلك بعد أن تعرض السلطان لكل هذا الضغط العسكرى وبعد أن قطع عنه راتبه الشهري أيضا . وقد التمس أعضاء البعثة للسلطان بعض العذر بحجة أنه كان يتصرف بمشورة الآخرين ، واتهموه علنا وأمام المقيم السياسي البريطاني بعدم المقدرة على تصريف الأمور بالنسبة لبعض المواقف (٣) ، وذلك ضمن محاولاتهم لاسترضاء البريطانيين والتودد اليهم خاصة بعد أن وعدوهم بتزويد عدن بالمياه اللازمة لها (٤) . وقد فعلوا ذلك مضطرين بطبيعة الحال أمام القوة البريطانية الهائلة التي أصبحت تتحكم في مقدراتهم .

وتجدر الاشارة الى أن حكومة الهند البريطانية باركت اجراءات العنف الحاسمة التي اتخذها المقيم السياسي البريطاني في عدن ازاء سلطان لحج فيما يتعلق بالسيطرة على « الشيخ عثمان » والتي أدت الى اجبار السلطان على الانصياع بعد ذلك لكل متطلبات سياسة البريطانيين في جنوب اليمن (٥) . غير أن هذه السياسة القاسية أدت الى أن المواطنين العرب وخاصة المتمسكين منهم بتعاليم الاسلام القائمة على العزة والكرامة ، كانوا يشعرون بنوع من المهانة والاذلال (٦) وبخاصة في الوقت الذي أصبحت فيه سلطنة لحج نتيجة

(١) I.O., S.D., S.L.B., No. 31, H.L. Anderson to G.T, Edmonstone, Secretary to the Government of India, April 7, 1858.

(٢) Marston, T.E. : Op. cit., p. 152.

(٣) I.O., S.D., S.L.B., No. 28, W.M. Coghlan to H.L, Anderson, April 3, 1858.

(٤) Marston, T.E. : Op. cit., pp. 152, 153.

(٥) I.O., S.D., S.L.B., No. 28, Resolution by the Honible Board, April 22, 1858.

(٦) Marston, T.E. : Op. cit., pp. 155, 157.

لهذه الازهاب احدى دعاءات النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية .
ومن المؤسف حقا أن يرسل سلطان لحج الى حكومة الهند البريطانية عددا من
الشكاوى ضد مسلك المقيم السياسي البريطاني في عدن من ناحية تحيزه الى غيره
من زعماء القبائل الأخرى ، مظهرا امعانه في الولاء للمصالح البريطانية . ورغم
أن المقيم السياسي البريطاني في عدن قد أنكر على السلطان اخلاصه المزعوم مؤكدا
انه لم يكن يتصرف دائما الا تبعا لما كانت تمليه عليه مصالحه الخاصة ،
فقد أوصت حكومة الهند البريطانية المقيم السياسي بأن يوضح لسلطان لحج بأن
عليه - حرصا على مصالحه - أن يخلص الوفاء بارتباطاته مع الحكومة
البريطانية ، بدلا من كثرة تقديم الشكاوى أو الانصياع لتحريض مستشاريه
وأتباعه .

وقد ظلت الأحوال هادئة بين البريطانيين والعبادلة في جنوب اليمن حتى
بعد وفاة السلطان علي محسن سلطان لحج في سنة ١٨٦٢ . وفي أثناء الفترة
التي أعقبت ذلك أيضا والتي نشب فيها صراع بين اخوة السلطان حول من
يتولى منهم منصب السلطنة واستمر ذلك حتى سنة ١٨٦٥ . ومن المؤسف
أيضا أن المقيم السياسي البريطاني في عدن كان يتدخل لاقرار الأمور بين أقارب
السلطان المتصارعين للسيطرة على الحكم في السلطنة (٥) فكان المقيم السياسي
يتدخل لتولية حاكم بعينه يكون مواليا للبريطانيين وذلك بالتأثير على رؤساء
العشائر وشيوخ القبائل لاختياره . وكان نظام الحكم في سلطنة لحج تبعا لما
جرى عليه العرف انتخابيا وليس وراثيا ، كما كان ينتخب ولي العهد في عهد
السلطان الحاكم ، وبذلك كان الشخص المنتخب مقيدا بالتزام سياسة السلطنة
ورعاية مصالح اللججيين من جهة ، وفي نفس الوقت كان عليه أن يضع نفسه
رهن إشارة المقيم السياسي البريطاني في عدن من جهة أخرى وذلك طبقا
للمعاهدات المعقودة بين الجانبين .

وقد استغل البريطانيون نظام الحكم في سلطنة لحج والأسلوب الذي
كان يتبع عند اختيار السلطان وذلك لكي يحققوا أغراضهم بما يتفق مع
مصالحهم ، ونجحوا في ذلك إما نجاح . ولا أدل على ذلك من قيام السلطان
فضل محسن سلطان لحج ، الذي استتبت مقاليد الأمور في يديه بمساعدة
البريطانيين عقب الصراع الذي نشب بين أقارب السلطان السابق محسن
فضل ، ترافقه قوة من العبادلة شارك بهم القوات البريطانية المتجهة الى «أبين»
لمعاقبة القبائل التي وجهها السلطان أحمد بن عبد الله الفضل لنهب الطرق الممتدة

بين عدن والمنطقة الداخلية في جنوب اليمن (١) . ورغم أن هذه القوة البريطانية كانت مجهزة التجهيز الكافي الذي يحقق لها النصر ، فإن مشاركة السلطان ورجاله لهذه القوة ساعدتها دون شك في تحقيق غايتها ، خاصة وأن العرب كانوا على دراية تامة بطبيعة بلدهم وبدروبها ومسالكها . وقد تألفت هذه القوة البريطانية من أربعة مدافع وعشرين جنديا بريطانيا وثلاثين هنديا من رجال المدفعية ، هذا فضلا عن مائتي جندي من الفرقة رقم (١٠٩) البريطانية وثلاثمائة هندي من الجنود المشاة بقيادة «الكولونيل ولكر» Colonel Welcombe وقد تقدمت هذه القوة البريطانية يرافقتها رجال سلطان لحج ، وكان يصاحبهم أيضا المقيم السياسي البريطاني « سير وليم ميريويذر William Mereweather » وقد اتجهوا نحو «بير سعيد» حيث كان يعسكر رجال السلطان أحمد بن عبد الله حيث تمكنوا من قهرهم ، ثم ساروا نحو «العصلة» و «الكور» و «عمودية» وهدموا ، ثم عادوا الى عدن بعد مضي أحد عشر يوما . أما «شقرة» فقد حاصرتها السفن البريطانية وقصفت حصونها . وأخيرا اضطر السلطان الفضلي الى التوقيع على معاهدة في شهر مايو سنة ١٨٦٧ التزم فيها بأن يمتنع عن القيام بقطع الطرق ونهب القوافل ، كما تعهد فيها بأن يحافظ على السلام مع القبائل المجاورة (٢) ، بما يجعل الطرق الموصلة الى عدن مفتوحة وآمنة .

وقد ذكر أحمد فضل العبدلي في كتابه : « ان السلطان » فضل محسن « ورجاله العبادلة رافقوا العساكر البريطانية الى « أبين » ونال السلطان من الدولة البريطانية ثمانية آلاف ريال مكافأة له على تقديمه العلف ووسائل النقل للعساكر البريطانية التي خرجت لقتال الفضلي » (٣) . ويدل ذلك أيضا على أهمية الدور الذي قام به السلطان فضل محسن العبدلي سلطان لحج في مساعدته للبريطانيين حتى أثناء مهاجمتهم لأحد جيرانه من السلاطين اليمنيين مما جعل السلطات البريطانية في عدن تجزل له العطاء . وتعتبر هذه الحادثة بداية لعهد ساد فيه السلام بين سلطنة لحج وبين السلطات البريطانية في عدن، كما انها دلالة واضحة على استقرار الوضع السياسي للبريطانيين في عدن وفي المنطقة المحيطة بها في جنوب اليمن وعلى مقربة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

وقد اتجهت حكومة الهند البريطانية الى تهيئة كافة السبل اللازمة لتدعيم

Hunter, F.M. : Op. cit., p. 168.

(١)

(٢) حيزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٣) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

النفوذ البريطاني في تلك المنطقة وتوفير الامكانات اللازمة للحماية البريطانية في عدن . ولا شك أن أهم هذه الامكانات تركزت في توفير المياه اللازمة لرجال الحماية ولسكان مدينة عدن . ولهذا اتفق المقيم السياسي البريطاني في عدن سير وليم ميرويندر Sir William McCreweather ، مع السلطان فضل بن محسن العبدلي سلطان لحج في ١٧ مارس سنة ١٨٦٧ على شق قناة يغذيها اثنان من أحسن آبار « الشيخ عثمان » في الشمال لتتجه جنوبا نحو عدن . وقد تكفل البريطانيون بعملية شق القناة بينما تعهد السلطان بحمايتها من « الشيخ عثمان » حتى عدن ، وقد كلفت القناة حكومة عدن مبلغ ٢٩٦٩٣٣ روبية . وكانت المياه تندفق في القناة حتى تصل الى معسكرات عدن حيث تصب في صهاريج كبيرة تزود منها فرق الجيش البريطاني هناك . أما أهالي عدن فكانوا يحصلون على كميات محدودة من تلك المياه بسعر روبية واحدة لكل مائة جالون ، وكان الماء الذي يوزع على الأهالي لا يصلح الا للغسيل . وكان السلطان يحصل على نصف الفائدة من ثمن الماء ، وتبلغ حصته ألفا ومائتي روبية في الشهر ، ولهذا فان السلطان محسن العبدلي كان حريصا على حماية بئري الماء في « الشيخ عثمان » (١) . وقد تعهد السلطان بأن يقيم من العوائد المالية لهذا المشروع طريقا معبدة تبدأ من « خورمكسر » وتتجه شمالا حتى « الشيخ عثمان » ، أما بقية الطريق المتجهة جنوبا من « خورمكسر » حتى عدن فقد تعهدت السلطات البريطانية بتعبيدها (٢) .

وحتى تضمن بريطانيا سيطرتها الكاملة على عدن والمنطقة المحيطة بها فقد رأت ضرورة السيطرة على شبه جزيرة عدن الصغرى الواقعة الى الغرب والتابعة لمشيخه العقارب . ولهذا بعثت حكومة الهند البريطانية بتعليماتها للمقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك وهو « ميجور جنرال ادوارد رسل Major General Edward L. Russell » ليبذل جهوده بدون تحفظ لشراء شبه جزيرة عدن الصغرى من العقارب . وقد أجرى المقيم السياسي البريطاني مفاوضات مع الشيخ عبد الله بن حيدر مهدي شيخ العقارب ، استعمل فيها مختلف أساليب الترغيب والترهيب الممكنة حتى اضطر الأخير الى الرضوخ . وقد وافق الشيخ عبد الله شيخ العقارب على عقد معاهدة باع بموجبها شبه جزيرة عدن الصغرى للبريطانيين (٣) في اليوم الثاني من أبريل سنة ١٨٦٩ مقابل مبلغ ثلاثين ألف ريال (كراون ألماني) ، بالإضافة الى مبلغ الثلاثة آلاف ريال التي سسجق أن سلمها اليه « البريجادير وليم مرقص كوجلان » المقيم السياسي البريطاني السابق

(١) حمزة على إبراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٢) Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, pp. 132, 133.

(٣) Hunter, F.M. : Op. cit., p. 167.

في عدن بموجب المعاهدة التي عقدت بين الجانبين. في ٢٣ يناير سنة ١٨٦٣ (١) .

وبسيطرة بريطانيا على شبه جزيرة عدن الصغرى ، فضلا عن سيطرتها على رأس عدن الكبرى بالاحتلال الفعلي وتحكمها في مقدرات القبائل اليمنية المجاورة بالمعاهدات والرواتب ، فقد أصبحت عدن والمنطقة المحيطة بها في جنوبى اليمن وعلى مقربة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في قبضة البريطانيين ، مما ساعدهم كثيرا على تحقيق أهدافهم وتنفيذ سياستهم الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر بأكملها .

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

الفصل

الرابع

معالم السياسة البريطانية في البحار الأحمر
بعد اعتزال عدن ١٨٣٩-١٨٦٩

استطاع البريطانيون بعد احتلالهم لعدن في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر أن يفرضوا سيطرتهم الكاملة على المدينة ذاتها ، وأن يقيموا حكما مستقرا فيها . كما أنهم تمكنوا من تصفية النفوذ المصرى فى تهامة اليمن حتى لا يشكل خطرا على وجودهم فى عدن . بل انهم تصدوا أيضا لحركات المقاومة العربية حتى تغلبوا عليها ونجحوا فى نهاية الأمر فى تدعيم نفوذهم فى المنطقة المحيطة بـعدن باتباعهم سياسة مرنة ، تمثلت فى عقد معاهدات الولاء والصداقة ، المصحوبة بصرف مرتبات مالية ، وإظهار الاحترام لزعماء القبائل اليمنية لضمان ولائهم ، وذلك بعد أن استنفدت سياسة « فرق تسد » الاستعمارية أغراضها .

وقد ترتب على تدعيم النفوذ البريطانى فى عدن نفسها وفى المنطقة المحيطة بها أن أصبح السبيل ممهدا أمام بريطانيا للتوسع الاستعمارى فى منطقة البحر الأحمر باتخاذ عدن ذات الموقع الاستراتيجى الممتاز مركزا للانطلاق وقاعدة للتحرك . وقد تمكنت بريطانيا من بسط نفوذها فى منطقة البحر الأحمر فى فترة زمنية قصيرة أصبح بعدها هذا البحر أشبه ببحيرة بريطانية .

على أن بريطانيا أثناء قيامها بهذا التحرك الاستعمارى فى منطقة البحر الأحمر اصطدمت فى بداية الأمر بحقوق السيادة العثمانية على الساحل الآسيوى لهذا البحر وعلى الساحل الأفريقى أيضا . كما أنها وقفت موقف الرقيب المنافس لنشاط المصريين على سواحل بلاد العرب فى الحجاز واليمن وعلى طول الساحل الغربى للبحر الأحمر ثم على الساحل الشرقى لأفريقيا حتى رأس جوردقوى . بل ان البريطانيين كانوا يرقبون بكل يقظة التحركات الفرنسية الاستعمارية المنافسة لهم وخاصة فى سواحل الصومال وفى الحبشة ، فى وقت كانت فيه أطماع فرنسا لا تقل عن أطماع البريطانيين فى السيطرة على البحر الأحمر وعلى الساحل الشرقى للقارة الأفريقية .

وأثناء كل هذا كان على بريطانيا أن تخوض تجارب عديدة مع أهالي البلاد الأصليين في منطقة البحر الأحمر ومع حكاهم ، وكانت أبرز هذه التجارب مع الحبشة التي حرصت على أن يكون لتجارها منفذ طبيعي على البحر الأحمر يربطها بحركة التجارة العالمية في منتصف القرن التاسع عشر . وكان النشاط التجاري يزداد عاما بعد آخر في هذا البحر وخاصة بعد استخدام السفن البخارية في الملاحة البحرية بحيث أصبح البحر الأحمر يعج بالحركة والنشاط التجاري الذي سيزداد كثيرا بعد فتح قناة السويس .

وسوف نستعرض فيما يلي هذه القضايا المختلفة لمحاولة لقاء الضوء على معالم السياسة البريطانية في البحر الأحمر بعد احتلال البريطانيين لعدن في سنة ١٨٣٩ وحتى قبيل فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ . ومن خلال هذا العرض سنحاول التعرف على مدى استفادة البريطانيين من وجودهم في عدن لتنفيذ هذه السياسة . ولما كان البريطانيون قد اضطدوا منذ بداية الأمر بحقوق الدولة العثمانية ومطالبها بالسيادة في منطقة البحر الأحمر فإن ذلك يوجب علينا أن نستعرض بإيجاز الأصول التاريخية لهذه السيادة العثمانية وما كانت عليه في ذلك الحين .

أولا - الأصول التاريخية لسيادة العثمانيين في منطقة البحر الأحمر :

لقد استطاع العثمانيون في مطلع القرن السادس عشر أن يطردوا البرتغاليين من البحر الأحمر وأن يبسطوا نفوذهم على ساحليه الآسيوي والافريقي من خليجي السويس والعقبة في الشمال حتى مضيق باب المندب في الجنوب ، ونجحوا في جعل هذا البحر بحيرة عثمانية أغلقوها في وجه السفن المسيحية . وقد استولوا على موانيه الهامة في مطلع العصور الحديثة كجدة ومخا وعدن على الساحل الآسيوي ، وسواكن وعقيق ومصوع على الساحل الافريقي ، ووضعوا حاميات عثمانية في هذه الموانئ .

وقد عين العثمانيون حاكما تركيا على مصوع وآخر على سواكن منذ منتصف القرن السادس عشر ، ووضعوا هذين الحاكمين تحت اشراف والي جدة الذي كان يحكم الحجاز . وفي نفس الوقت استعانوا بأحد الزعماء الوطنيين وهو نائب « أركيكو Arkiko » (١) للمعاونة في أعمال الحكومة بمصوع ، بينما استعانوا بآخر مثله في سواكن ، وخاصة في الأعمال المتعلقة بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر (٢) . وفي ذلك الوقت كان حاكم مصوع الخاضع لباشا الحجاز يتمتع بسلطة مطلقة في

(١) تبعد قرية « أركيكو » عن جزيرة مصوع بحوالى خمسة أميال في الجهة الجنوبية الغربية ، وتعتبر من أهم القرى الموجودة في تلك المنطقة .

Rassam, H. : Narrative of the British Mission to Theodore, Vol. 1, pp. 10, 11.

Plowden, W. : Travels in Abyssinia and the Galla Country, pp. 2, 3. (٢)

جزيرة مصوع ، غير أنه لم يكن يتمتع بمثل هذه السلطة على الاقليم الساحلى ، حيث كان نائب « اركيكو » الذى يعين من قبل باشا جدة يتولى أمر القبائل التى تعيش فى الاراضى المنخفضة الممتدة بين ساحل البحر الأحمر الغربى وهضاب « تيجرى Tigré » (١) ، كما كان يتمتع بحق فرص الضرائب على القوافل التى تدخل الحبشة . ومن ثم فان الأتراك العثمانيين لم يكن لهم فى الحقيقة نفوذ كامل على الساحل الغربى للبحر الأحمر الا فى جزيرتى سواكن ومصوع ، أما بقية الساحل فكان نفوذهم فيه ضئيل بل يكاد يكون معدوما .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل العثمانيون متمسكين بحقوق السيادة على الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، ولم يتركوا فرصة الا وانتهزوها لتأكيد تبعية الساحل كله لسيادتهم (٢) . ولا شك أن تمسك العثمانيين بحقوق السيادة على هذا الساحل كان له آثار خطيرة نظرا لأن الولاية القضائية التى كانت لسواكن ومصوع شملت أيضا بلاد الحبشة الى جانب ما يتاخم حدودها الشمالية والجنوبية (٣) ، وهى الأقاليم الممتدة حتى مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

وقد تعرضت حقوق السيادة العثمانية على الحجاز للضياع عندما اشتعلت نيران الثورة الوهابية فى مطلع القرن التاسع عشر . وقد كلف الباب العالى واليه فى مصر باخماد هذه الثورة لاعتبارات كثيرة . وحين انتصر ابراهيم بن محمد على على الوهابيين ، عينه السلطان محمود الثانى على باشوية جدة فى يوليو سنة ١٨٢٠ (أوائل شوال سنة ١٢٣٥ هـ) مكافأة له على خدماته . ونظرا لأن هذه الباشوية كانت تشمل أيضا أقاليم سواكن ومصوع والحبشة (٤) ، فقد أصبح ابراهيم باشا يلعب بمتصرف جدة والحبش أو الى ابالة الحبش ومتصرف سنجق جدة (٥) . وبذلك أصبح لمصر أيضا حينذاك نوع من السيادة على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وان كانت هذه السيادة غير مباشرة فضلا عن أنها كانت سيادة اسمية وذلك نظرا لأن العثمانيين أنفسهم لم يكن لهم نفوذ فعلى على هذا الساحل . وقد بذلت باشوية مصر فى تلك الفترة قصارى جهدها لتجعل هذه السيادة الاسمية سيادة حقيقية ومن ثم أخذت حكومة مصر حينذاك تفكر جديا منذ تقليد ابراهيم ولاية جدة فى فتح بلاد الحبشة .

D'Abbadie, A. : Douze ans dans la Haute Ethiopie, p. 10. (١)

Munzinger, W. : Narrative of a Journey through the Afar Country, (٢)
« Journal of the Royal Geogr. Society, Vol. 39, 1869 ».

(٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) . التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرى اريتريا والصومال ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

Douin, G. : Histoire du Soudan Egyptien, p. 59. (٤)

(٥) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

وهنا قلقت بريطانيا نتيجة لاتجاه المصريين لفتح الحبشة نظرا لأنها دولة مسيحية ولأنها كانت تسعى منذ أوائل القرن التاسع عشر الى انشاء علاقات تجارية مع الأحباش ، ولذلك بذلت بريطانيا جهدا كبيرا عن طريق قنصلها في مصر « سير هنرى سولت Sir Henry Salt » الذى شغل هذا المنصب في الفترة الممتدة بين عامي ١٨١٥ - ١٨٢٧ ، لائناء محمد على عن ارسال هذه الحملة . ومن ثم عدل محمد على عن محاولة مهاجمة الحبشة مباشرة ، غير أنه أرسل في سنة ١٨٢٦ جيشا تمكن من احتلال جزيرة مصوع في نفس الوقت الذى وجهت فيه حملة السودان . ولا شك أن حكومة محمد على كانت تهدف من وراء احتلال مصوع أن يكون هذا الاحتلال بمثابة الخطوة الأولى في نشر نفوذ مصر - في ظل تبعيتها للدولة العثمانية - على الحبشة والساحل الافريقي للبحر الأحمر (١) ولكن الباب العالى رفض حينذاك السماح لمصر بتوطيد نفوذها على الساحل الغربى للبحر الأحمر وذلك حرصا على النفوذ العثماني هناك . ولهذا اضطرت حكومة مصر الى اخلاء مصوع في وقت لم تشأ أن تصطدم فيه بالباب العالى .

وعندما احتدم النزاع بين السلطان العثماني ومحمد على تدخلت الدول بينهما لتسوية المسألة المصرية العثمانية عقب حوادث الشام ، فقد أجبرت الدول باشوية مصر على اخلاء شبه جزيرة العرب ، وأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ قرارات مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ بالقوة لاجبار محمد على على سحب قواته بعيدا عن عدن التى احتلتها في سنة ١٨٣٩ . وحينذاك استعاد الباب العالى نفوذه المباشر على الأقاليم المطلة على البحر الأحمر في ساحليه الآسيوى والافريقي والتي كانت تحتلها القوات المصرية . وبذلك توطدت سلطة سلطان العثمانيين من جديد في اقليم الحجاز الذى يمتد ساحله حتى القنفذة . كما استعادت الدولة العثمانية عن طريق واليها في الحجاز سيادتها المباشرة على سواكن ومصوع على الساحل الغربى للبحر الأحمر . أما منطقة تهامة القريبة من عدن والممتدة على الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر (٢) فقد سلمها محمد على للشريف الحسين بن على بن حيدر حاكم أبى عريش عاصمة المخلاف السليمانى بشمال اليمن ليحكمها ممثلا عن الباب العالى (٣) .

ثانيا - الأوضاع القائمة في اليمن بعد جلاء المصريين عنه (١٨٤٠ - ١٨٤٩) :

تعرضت الأراضى اليمنية المطلة على البحر الأحمر والتي تعرف بتهامة حملة من الفوضى والاضطراب عقب جلاء المصريين عنها في سنة ١٨٤٠ . وكان

Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, p. 240. (١)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédivé Ismail, tome III, 1ère partie, p. 233. (٢)

Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, p. 100. (٣)

المصريون - كما سبق أن أوضحت قد أقاموا إدارة منظمة في تهامة اليمن أتاحت استقرارا نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل في تاريخها الحديث (١) وذلك أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك في العقد الرابع من القرن التاسع عشر . وقد أدى ذلك الى مطالبة أهالي حضرموت حينذاك بالانضمام الى حكومة محمد علي (٢) . بل ان ذكرى الادارة المصرية الممتازة ظلت عالقة في اذهان اليمنيين مما جعل أهالي الحديدة يطالبون في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين بالانضمام الى الحكومة المصرية بعد زوال الحكم العثماني عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى (٣) .

غير أنه بخروج المصريين من اليمن في اليوم التاسع من مايو سنة ١٨٤٠ (٤) فقد امام صنعاء منطقة تهامة بعد أن تسلمت للحسين بن علي بن حيدر (٥) شريف أبي عريش الذي لم يتمكن من مد نفوذه الفعلي الى الساحل الافريقي للبحر الأحمر المواجه للساحل اليمني المطل على هذا البحر . وقد ترتب على ذلك خضوع زيلع وتاجورة تدريجيا لحكامها المحليين الذين لم يخضعوا لاية قوى أجنبية لها حق السيادة عليهم ، مما جعل في مقدورهم تماما التنازل عن أى قطعة من أرضهم بسهولة ويسر (٦) ، على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

وعندما سلم ابراهيم يكن باشا والى مصر في اليمن مدينة الحديدة التي كانت مركزا للادارة المصرية هناك الى الحسين بن علي بن حيدر حاكم أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني بشمال اليمن فقد أعلن الحسين اعترافه وتبعية له للسيادة العثمانية ، كما تعهد في نفس الوقت بأن يدفع سنويا للباب العالي مبلغا من المال قدر بتسعين ألف ريال (٧) .

وقد بادرت الدولة العثمانية بتأييد الحسين في حكم البلاد اليمنية التي تسلمها من المصريين ، حتى يحفظ لها على أقل تقدير سيادتها الاسمية عليها الى أن تحين الفرصة المناسبة لاختضاعها لسيطرتها الفعلية . وأرسل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) تأييده للحسين (٨) عن طريق حاكم

(١) Marston, T.E. : Op. cit., p. 53.

(٢) صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٦ .

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ١٠٢ .

(٥) I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January, 1873, p. 12.

(٦) Playfair, R.L. : A History of Arabia Felix or Yemen, p. 165.

(٧) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

(٨) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.

جدة وأمير مكة مشترطا أن تكون الخطبة « للخليفة العثماني » على منابر المساجد اليمنية . كما أطلق الباب العالي على الحسين لقب « حاكم اليمن حسين باتشا » وذلك في سنة ١٨٤٣ (١) حتى يطبعه بالطابع العثماني الذي يرمز الى تبعيته للدولة . وكان طبيعيا أن يتلقى الحسين هذا التأييد العثماني بالقبول والرضا لأن ذلك سيدعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه ، كما سيمكنه لنفوذه أن يقوى في المنطقة التي يحكمها .

على أن الحسين الذي استقر في مدينة الحديدة وأخذ ينظم شبثونها ، قد بدأ يوسع حدود المنطقة التي يحكمها في تهامة . إذ استولى على مخا ، وزبيد ، وحيس ، حتى امتد نفوذه من المخلاف السليماني في الشمال الى ميناء مخا في الجنوب على الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر (٢) . وفي مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني شيد الحسين قلعته المعروفة باسم « نجران » التي وصفت بأنها من أمنع المعاقل في تهامة ، كما كانت تشتمل على أربعين منزلا على أحسن نسق بلغه فن العمارة اليمنية حينذاك ، وقد حصنها بثلاثة أبراج مجهزة بالمدافع ونقل اليها تحفا ثمينة ومكتسبة تحتوي على ثلاثمائة مجلد (٣) .

وعلى الرغم من أن الحسين حاول القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه خير قيام ، فإنه لم يسلم من المخاطر التي سببها له ذلك الصراع المستمر بين المتنافسين على الامامة الزيدية في صنعاء ، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه ، ثم رغبة من يستأثر منهم بالامامة بعد سيطرته على أملاك الحسين في تهامة والمخلاف السليماني باعتبارها كانت تابعة لأسلافهم من الأئمة السابقين . بل ان أشراف عسير كانوا يطعمون أيضا في ملك الحسين في تهامة ولم يكن تعاونهم معه في محاولة اجلاء المصريين عن المنطقة ليسلموها اليه لقمة سائفة ، بل ليسيطروا عليها بعد أن يطيحوا بحكمه . وقد التجأ الامام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور الى الحسين في تهامة ، يرجو مساعدته ضد منافسه الامام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد في صنعاء . ورأى الحسين في الاستجابة الى مساعدة ابن يحيى ما يحقق أهدافه التوسعية في المنطقة الجبلية التابعة للأئمة الزيديين ، فجند قواته لمناصرة ابن يحيى (٤) وشغل بذلك عن تنفيذ الفكرة التي كانت تراوده في ذلك الوقت بغزو عدن وطررد البريطانيين منها بعد أن فشلت المحاولات العربية الأخرى لاستعادتها .

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 14. (١)

Márston, T.E. : Op. cit., pp. 100, 101. (٢)

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ج ١ ، ق ٢ ، ص. ٥٥٢ - ٥٥٣ .

Playfair, R.L. : Op. cit., pp. 150, 151. (٤)

بل ان الحسين قد شغل في نفس الوقت باخمساد تمرد قبيلتي « القحرية » و « أسلم » حتى أخضعها لطاعته (١) . وقد تمكن ابن يحيى بمساعدة قوات الحسين من الانتصار على منافسه ودخول صنعاء والاستئثار بالامامة . وأهدى ابن يحيى الى الحسين مكتبة تشتمل على مخطوطات كانت في حوزة منافسه المهدي (٢) . وكان الحسين شغوفا بالكتب النادرة فأضافها الى مجموعته الثمينة .

وتجدر الاشارة الى أن الحسين فرض ضرائب باهظة على التجار والأهالي في المناطق التابعة له بحجة أنه يقوم بأعداد جيش كبير يهاجم به عدن لينتزعها من أيدي البريطانيين . وقد ضاق الأهالي بعبء هذه الضرائب وبدءوا يفرون من مخا والحديدة متجهين الى عدن . وقد انتشرت في عهده الأمراض في اليمن مما جعله يخشى على رجاله ويصدر أوامره لجميع السفن الراسية في مخا والحديدة بإفراغ شحناتها ونقل المرضى فقط الى عدن . وقد بلغ معدل الداخلين الى عدن شهريا حوالي ألف ومائتين من سكان تهامة . وقد ترتب على ذلك أن ازداد تعداد السكان في عدن وبدأت المدينة تتوسع لتستقبل المهاجرين والتجار والداخلين اليها حتى بلغ عدد منازل المدينة ألفي منزل بنيت من الحجارة والطين فوق بقايا مدينة عدن القديمة . وفي سنة ١٨٤٢ بلغ تعداد سكان عدن خمسة عشر ألف نسمة وانتعشت المدينة واستعادت بعض مجدها الغابر ، خاصة بعد أن أصبحت ميناء حرا مفتوحا للتجارة في سنة ١٨٥٠ ، وقد أجرى احصاء رسمي لسكان عدن في سنة ١٨٥٦ ووجد أن تعداد السكان حينذاك قد بلغ ٢٠٦٥٤ نسمة . وفي سنة ١٨٧٢ أجرى احصاء آخر في عدن أظهر مدى التزايد المستمر في تعداد السكان الذي بلغ حينذاك ٢٩٢٨٩ نسمة . وكان تعداد الجنود بينهم ٣٤٣٣ ، أما بقية السكان فكان بينهم ٨٢٤١ يمنيا ، و ٤٣٤٦ صوماليا ، و ٢٦١٤ هنديا مسلما و ١٤٣٥ يهوديا ، و ٨٥١ هنديا من البانايان غير المسلمين ، و ١٨٢ بريطانيا مدنيا . أما الباقون فكانوا من الأتراك والایرانیين والمصريين والاکراد والصينيين وبعض الأوروبيين ، وأمريكي واحد فقط . وكان ذلك الأمريكي هو « المستر وليم لوكمان » الذي كان يشتغل بالتجارة . وقد عينته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قنصلا فخريا في عدن في سنة ١٨٧٩ ، غير أن القنصلية الأمريكية الرسمية أنشئت في سنة ١٨٩٥ ، وكان القنصل الرسمي في عدن حينذاك هو « مستر ماسترسن » (٣) .

-
- (١) محمد بن احمد عيسى العقيلي : نفس المصدر ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٥٤ .
 (٢) عبد الواسع الوارثي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ص ٢٣٠ .
 (٣) حمزة على ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

على أن الحسين لم ينعم بالاستقرار فى تهامة فى ظل اعترافه بالسيادة العثمانية ، اذ أراد الامام محمد بن يحيى امام صنعاء أن يضم الى منطقة نفوذه بعض البلاد التى استولى عليها وعين لحكمها عمالا من قبله . وكانت وجهة نظر ابن يحيى أنه صاحب الحق الشرعى فى هذه البلاد التى كانت تضم تعز والجند وغيرها ، وأن الظروف قد اضطرته الى الاستعانة بالحسين الذى كان أسلافه تابعين لائمة صنعاء . كما رأى أنه قابل جميل الحسين بالمثل عندما أرسل اليه هدية الكتب ، وعلى الحسين أن يسحب جنوده من تلك البلاد لتعود اليه بعد أن أصبح اماما لصنعاء (١) . وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المناوئة للحسين فى تهامة ، وتعاون معهم فى مهاجمة جيش الحسين الذى أخذت خيانة الهمدانيين تفرق صفوفه ، نظرا لولائهم للامام الزيدى .

وقد حاول الامام محمد بن يحيى أن يعقد معاهدة للصلح وتبادل التجارة مع البريطانيين فى عدن ، وكان يأمل فى الحصول على معونة بريطانية لمواجهة الشريف الحسين بن علي بن حيدر ، غير أن ذلك لم يتحقق (٢) . وعلى أية حال فقد انتهى الأمر بهزيمة الحسين ووقوعه أسيرا فى قبضة ابن يحيى ، فتنازل له عن أملاكه لقاء تأمينه وإطلاق سراحه . وفى ذلك الوقت حاول محمد بن الحسين أن يستعين بالأمير عائض حاكم عسير لتخليص والده من الأسر . غير أن « عائض » هذا تخاذل عن نصرة الحسين ، بل انه اغتنم هذه الفرصة وأخذ يستعد لضم تهامة الى منطقة نفوذه فى عسير . وأخيرا استطاع أخوة الحسين أن يخلصوه من الأسر بعد أن استعانوا برجال قبائل يام اليمنية ، وهاجموا القوات الامامية فى زبيد ، وتمكنوا من السيطرة عليها فى سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) (٣) وهكذا انسحبت قوات الامام الزيدى الى صنعاء دون أن تحقق بغيتها من السيطرة على تهامة ، بينما عاد عائض أيضا الى عسير دون أن يحقق أهدافه .

وقد أثرت تلك الأحداث مجتمعة فى نفسية الحسين أبلغ تأثير مما جعله يزهد فى ملكه المضطرب . فقرر أن يستنجد بالسلطان العثماني عبد المجيد عله يعيد الى البلاد حالة الأمن والاستقرار التى سبق أن نعمت بها فى ظل الادارة المصرية ، وحتى يعود للمنطقة نشاطها التجارى من جديد (٤) . ولهذا طلب من الباب العالي ارسال من يتسلم منه المنطقة اليمنية التى يحكمها ، باعتبارها أمانة فى عنقه يعيد أمرها الى الخليفة (٥) ، بعد أن عجز عن احتمال عبء المحافظة

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٥٦ .
 (٢) Marston, T.E. : Op. cit., p. 102.
 (٣) محمد بن أحمد عيسى العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٠ .
 (٤) Marston, T.E. : Op. cit., p. 102.
 (٥) عبد الواسع الواسمى : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

عليها . كما أن تجار تهامة وأعيانها ، وخاصة المقيمين منهم في الحديدة ، طالبوا السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن (١) ، بعد أن كسدت متاجرهم ونهبت أموالهم أثناء المعارك التي دارت رحاها بين قوات الحسين التهامة والقوات الامامية المهاجمة والطامعة في السلب والنهب والتخريب .

وكان من الطبيعي أن يتلقى السلطان العثماني عبد المجيد مطلب « حاكم اليمن حسين باشا » وتجار تهامة وأعيانها بالقبول والرضا ، اذ اعتبر ذلك فرصة لا تعوز بالنسبة للدولة لاعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن (٢) . لهذا أصدر الباب العالي أوامره الى نائبه في الحجاز توفيق باشا ، والى أمير مكة محمد بن عون بسرعة التحرك الى اليمن على رأس قوة عثمانية ضاربة أبحرت من ميناء جدة وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان . وقد وصلت الحملة العثمانية الى ميناء اللحية اليمنى ، واتجهت بعد ذلك الى الحديدة حيث استقبلها الحسين مرحبا مستبشرا ، وذلك في ١٩ أبريل سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥) (٣) .

ولم يكد امام صنعاء محمد بن يحيى يعلم بوصول القوات العثمانية الى الحديدة حتى قرر ألا ينفرد خصمه الحسين بالتزلف للعثمانيين والاعتماد عليهم في تدعيم حكمه في تهامة والمخلاف السليمانى بالدرجة التي تجعله يشكل خطرا على الامامة الزيدية في المستقبل ، كما أراد أن يفوت الفرصة على منافسه في الامامة على بن المهدي حتى لا يستعين بالعثمانيين لنصرته عليه فتثول له الامامة في صنعاء . ولهذا سارع محمد بن يحيى الى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدومهم الى اليمن ، بل انه ذهب لاستقبالهم عند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة (٤) . واتفق مع قائدهم ، دون مشاورة لزعماء القبائل الزيدية ، على أن يصحبه الى صنعاء ليستعين بما لديه من قوات في اخماد القلاقل الداخلية . وأخيرا قدم الامام محمد بن يحيى الى صنعاء مصطحبا توفيق باشا « ضيف الاحتلال » وكتائبه العثمانية حيث أنزلهم في قصر غمدان (٥) . وهكذا تمكن العثمانيون من دخول مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ دون أن تلقى قواتهم أية مقاومة تذكر (٦) .

غير أنه أثناء غياب الامام محمد بن يحيى عن صنعاء عند قيامه باستقبال

(١) عبد الله الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٨٨ .

(٢) Marston, T.E. : Op. cit., pp. 150, 151.

(٣) حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٧٢ .

(٤) عبد الله الواسمى : المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٥) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين ، ص ٢٦٦ .

(٦) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 111.

الترك على حدود تهامة ، فقد استطاع منافسه في الامامة علي بن المهدي أن يجمع من حوله عددا كبيرا من رجال القبائل اليمنية ويحرضهم على مهاجمة صنعاء . وقد اغتنم علي بن المهدي فرصة استقبال خصمه للأتراك وتسليمهم مدينة صنعاء ، وأخذ يشعل نار الثورة ضده بين القبائل اليمنية معلنا أن ابن يحيى باع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء (١) . وزاد من تفاقم الموقف أن أهالي صنعاء أنفسهم أنكروا على ابن يحيى فعلته أشد الإنكار ، وشاركوا القبائل اليمنية ثورتها على العثمانيين . ولهذا انهمرت سيول القبائل اليمنية على مدينة صنعاء من كل جانب ، وضاعف من حماستهم ما كان ينتظرهم من المغنم داخل المدينة ، فاكثسحوا تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية . أما بالنسبة لأهالي صنعاء فقد أوضح الواسعي دورهم في مقاومة العثمانيين بقوله : « قام أهل صنعاء قومة رجل واحد على حين غفلة فأبادوا الأتراك قتلا ، ولم يسلم منهم الا من كان ملتجئا في القصر أو في بستان السلطان ، وسبب ذلك - كما سمعت والله أعلم - أن اليوم الأول كانت العساكر تمر في الشوارع وتقول هذا البنيث غدا نأخذه وهذه الحرمة نأخذها » (٢) .

وقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم الى الحديدة (٣) ، بينما اقتحم رجال القبائل وأهالي صنعاء الثائرين قصر الامام محمد ابن يحيى ، واقتادوه أسيرا الى امامهم الجديد علي بن المهدي ، الذي أمر بحبسه ثم اعدامه . بل ان هؤلاء هاجموا بيوت أتباع محمد بن يحيى ، وكان من بينهم أحد العلماء وهو عبد الرحمن بن محمد العمراني الذي كان ناظرا للأوقاف في صنعاء فنهبوا داره وبددوا مكتبته الثمينة التي حوت ما يقدر بألف من المخطوطات النادرة (٤) . ولهذا كان وصول الأتراك العثمانيين الى صنعاء في سنة ١٨٤٩ سببا في خلق أحد الأثمة وتنصيب امام آخر ، كما ترتب على مقاومتهم واخراجهم من تلك المدينة أن تعرضت في نفس الوقت للخراب والدمار بعد أن عاثت فيها القبائل سلبا ونهبا . وحولت شوارعها الى ميادين للقتال . ولقد أشار الى ذلك « سلفادور أبونتي » بقوله : « عندما دخل الألف وخمسمائة رجل من (العثمانيين) الذين استحضروهم (الامام محمد بن يحيى) في صنعاء ، هاج الشعب اليمني واشتد غضبه فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهارا ، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها وقتل الامام شر قتلة ، وبذلك سقطت البلاد في الفوضى وعم الفساد » (٥) .

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

(٢) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

Scott, H. : In the High Yemen, p. 228.

(٣)

(٤) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٥) سلفادور أبونتي : مملكة الامام يحيى (ترجمة عن الإيطالية طه فوزي) ، ص ٥٣ .

أما بالنسبة للحسين بن علي بن حيدر فقد تعاون مع العثمانيين الذين عادوا الى تهامة واستقروا فيها بعد انسحابهم من صنعاء ، وكانوا قد أخذوا مدينة الحديدة مركزا لهم لسهولة الاتصال بينها وبين موانئ الحجاز حتى يمكنهم تلقي الامدادات والمؤن اللازمة من هناك . وقد وجه القائد العثماني توفيق باشا قوة من رجاله تحت قيادة الحسين لاختضاع قبيلة أسلم ، وقد نجح الحسين في مهمته ، غير أنه أراد أن يبتعد عن الاشتغال بأمور الحكم فتوجه الى مسقط رأسه في مدينة أبي عريش ، حيث أقام في قصره المعروف « بنجران » . وأخيرا أصدر الباب العالي أوامره بترحيل حسين باشا الى الآستانة حيث تقرر له هناك راتب شهري ، ثم خير في الإقامة في أي بلد من بلدان الدولة ، ففضل الإقامة في مكة التي مكث فيها حتى توفي في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) (١) .

وهكذا لم تتمكن حملة العثمانيين التي وصلت الى اليمن في سنة ١٨٤٩ من السيطرة على صنعاء وإقامة حكم عثماني مستقر فيها ، رغم المساعدات التي قدمها الحسين بن علي بن حيدر للعثمانيين في تهامة ، والتسهيلات التي هيأها لهم الامام الزيدى محمد بن يحيى حتى أدخلهم صنعاء دون مقاومة . وقد استطاعت القبائل اليمنية التواقة للسلب والنهب ، والتي ألهمت دعايات على بن المهدي ضد منافسه الامام محمد بن يحيى بأنه باع اليمن « للأتراك الأجانب » حتى يتمكن بذلك من خلع من الامامة والاستحواذ عليها لنفسه ، الى جانب ثورة أهالي صنعاء العنيفة ضد الأتراك الدخلاء الذين لم يراعوا حرماهم ولم يحترموا مقدساتهم ، استطاعت هذه وتلك أن ترد العثمانيين عن صنعاء بعد أن قضت على معظم قواتهم .

ولهذا عاد العثمانيون الى تهامة يجرون أذيال الخيبة والفشل ، وقفنوا بالاقامة في الحديدة ومنطقة الساحل اليمنى القريبة من مراكزهم في الحجاز ، بعيدين عن جبال اليمن الوعرة في طبيعتها ورجالها ، ومشاكلها . على أن تلك الحملة كانت تجربة مفيدة للعثمانيين ، وتقييما لما يلزمهم من رجال وعتاد وظروف مناسبة لفرض سيطرتهم الفعلية على اليمن . ولهذا سيعاود العثمانيون الكرة من جديد في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وهم أكثر قوة ودراية واستفادة من الظروف وخاصة بعد أن سهل عليهم الاتصال المباشر بين بلادهم وتلك المناطق عقب فتح قناة السويس المصرية للملاحة البحرية في سنة ١٨٦٩ ، ما سيمكنهم من دخول صنعاء وإقامة حكم عثماني فيها استمر حتى هزمت دولتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ (٢) .

وقد حاول العثمانيون أثناء وجودهم في تهامة في الفترة الممتدة بين

(١) محمد بن احمد عيسى النقيلى : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

(٢) فاروق عثمان أباطه : الحكم العثماني في اليمن ، ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، رسالة ماجستير

قدمت لكلية الاداب بجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤ .

عامى ١٨٤٩ - ١٨٧٢ أن يقنعوا امام صنعاء باعلان تبعيةه للسلطان العثمانى فى مقابل مرتب سنوى يدفع له . غير أن ثمة عقبات كانت تحول دون عقد اتفاق بين العثمانيين وامام صنعاء أهمها كراهية الامام وأتباعه الزيديين للأتراك السنيين . كما أن العشائر اليمنية رغم اعترافها بتبعيةها للامام وخاصة العشائر الزيدية ، فان كل عشيرة كانت تعتبر نفسها وحدة مستقلة قائمة بذاتها ، مما صعب على الترك مهمة التأثير عليها ، للانضواء تحت السيادة العثمانية (١) .

ثالثا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء حكم الشريف الحسين فى تهامة (١٨٤٠ - ١٨٤٩) :

يهمنا الآن أن نوضح موقف البريطانيين فى عدن ازاء الشريف الحسين ابن على بن حيدر حاكم المخلاف السليماني بشمال اليمن الذى ورث حكم المصريين فى تهامة اليمن عقب جلائهم عنها فى سنة ١٨٤٠ ، واستمر حكمه فيها حتى سنة ١٨٤٩ . اذ انه يتولى الشريف الحسين حكم تهامة فى ظل تبعيةه الكاملة للسيادة العثمانية فان ذلك قد أدى الى اتساع الرقعة التى تدين بالولاء للنفوذ العثماني فى سواحل البحر الأحمر وخاصة فى الساحل اليمنى المطل على هذا البحر والمجاور مباشرة لمنطقة عدن . وكان ذلك يشكل تهديدا للمصالح البريطانية فى عدن والبحر الأحمر لدرجة سجلها المبعوث البريطانى « الملازم باركر Lieutenant Barker » الذى زار منطقة البحر الأحمر فى مطلع العقد الخامس من القرن التاسع عشر عندما أوضح أن أية محاولة لعقد معاهدة مع زيلع المواجهة لعدن على الساحل الافريقى عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والتى كانت تابعة حينذاك لآخا ، ستكون عديمة الجدوى طالما ظل الحسين يتولى زمام الحكم فى منا وفى تهامة اليمن كممثل للسيادة العثمانية .

بل ان « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن اقترح على حكومة الهند البريطانية بذل جهودها بما يودى الى وضع ميناء منا تحت السلطة الشرعية للامام الزيدى فى صنعاء (٢) ، خاصة وأن الامام كانت لديه القوة الكافية لاستعادتها من قبضة الحسين اذا ما أيدته بريطانيا وقدمت اليه بعض المساعدات . وكان المقيم السياسى البريطانى « هينز » يرى أن الامام لا يشكل خطرا على البريطانيين فى عدن ، أو على مصالحهم الحيوية فى البحر الأحمر

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 151, 152.

(١)

I.O., B. 8, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sov-

(٢)

ereignty over the Eastern shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the Egyptian claim to the whole of the Western shore of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use of the Foreign Office, Hertzlet, March 10, 1874, p. 14.

حينذاك ، وقد بعث « هينز » برسالة الى امام صنعاء يبلغه فيها باستيلائه على عدن وضربها تحت العلم البريطاني وذلك فى مطلع عام ١٨٣٩ ، غير أن الامام لم يجب على هذه الرسالة . وفى نفس الوقت بعث « هينز » برسالة مشابهة الى محمد على فى مصر . وقد ذكر حمزة على ابراهيم لقمان فى كتابه أن « محمد على » أجاب على « هينز » بقوله : « انك أخذت عين اليمن فى يوم واحد ، بينما فضيت أنا أعواما كثيرة أحاول امتلاكها دون جدوى » (١) . ورغم أن هذا القول يوضح حقيقة موقف محمد على ، غير أننى لا أعتقد أن مثل هذا التصريح المكشوف يمكن أن يصدر عنه ، خاصة وأننى لم أعثر على هذا النص بين الوثائق المصرية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، فضلا عن أنه يتناقض مع تصريحات محمد على السابقة التى أكد فيها للنساسة البريطانيين أنه لم يكن يفكر حينذاك فى التوسع خارج حدود البحر الأحمر ولا ينبغي امتداد أملاكه فى شرق صنعاء (٢) ، حتى لا يثير حقيقة البريطانيين ضده أثناء نزاعه المعروف مع الباب العالى .

أما بالنسبة لموقف الشريف حسين بن على بن حيدر حاكم تهامة ازاء البريطانيين فى عدن فقد تميز بعدائه الواضح لهم . ويرجع السبب فى ذلك الى تأثره كثيرا بالدور الذى لعبته السياسة البريطانية فى التآمر ضد محمد على مما جعله لا يأمن جانبهم . ولهذا فقد رفع نسبة الضرائب على البضائع البريطانية فى ميناء مخا حتى بلغت ٧٪ من قيمتها . كما أهان الرعايا البريطانيين فى مخا ورفض ارسال المؤن اللازمة الى عدن . بل انه ذهب الى أبعد من ذلك عندما أنزل العلم البريطانى عن مبنى الوكالة البريطانية فى مخا (٣) ، وأرسل خطابا الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر سبتمبر سنة ١٨٤٠ اتهم فيه عبد الرسول وكيل البريطانيين فى مخا بأنه « كاذب ومناق » ، كما اتهم البريطانيين بأنهم يعملون على تخفيض الضرائب بما يؤثر تأثيرا سيئا على دخل حكومته (٤) .

وعندما علمت حكومة لندن وخاصة وزارة الخارجية البريطانية ، عن طريق « مجلس شئون الهند India Board » الذى كان يدير شئون شركة الهند الشرقية البريطانية فى لندن ، بالتصرفات العدائية التى قام بها الشريف حسين حاكم تهامة ضد الوكالة البريطانية والعلم البريطانى فى مخا ، فقد ثارت ثورة عارمة حفاظا على المصالح البريطانية فى البحر الأحمر . ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية لا تعلم حقيقة الأوضاع القائمة فى المنطقة واستنادا الى أن كل

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 99.

(٢)

R.O., 78/3/85, Haines to Secret Committee, 9/14/40.

(٣)

Marston, T.E. : Ibid., p. 102.

(٤)

ما فتحه محمد علي في الجزيرة العربية قد آل الى الدولة العثمانية ، فان الوزارة قد احتجت على الباب العالي في الاستانة (١) . وقد سارع الباب العالي الى ارسال أشرف بك الى مخا لاقرار الأمور بالنسبة لما يتفق والمصالح البريطانية ، وقد مر بمصر أثناء توجهه الى مخا في شهر مارس سنة ١٨٤٢ (٢) . كما أحيط « هينز » رسميا بالخطوات التي قامت بها الحكومة العثمانية في هذا الشأن وذلك في شهر مايو من نفس السنة ، بل انه قد أبلغ أيضا بمعلومات اضافية تفيد بأن أشرف بك قد أعطى تعليمات بأن يعزل شريف مخا الحسين بن علي بن حيدر (٣) ، اذا استدعت الضرورة ذلك .

وعندما علم « هينز » باحتجاج الحكومة البريطانية على الباب العالي نتيجة لتصرفات شريف مخا ، فقد أعرب عن دهشته من تصرف حكومته نظرا لأن ذلك يعني اعترافها رسميا بسيادة الدولة العثمانية على موانئ البحر الأحمر . وقد أوضح « هينز » ذلك في برقية بعث بها لحكومته في ٢٧ يونيو سنة ١٨٤٢ مؤكدا أن مخا كانت دائما تابعة لامام صنعاء ، حتى أنه في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر عندما كان للبريطانيين وكالة في مخا فقد كان التعامل كله بشأنها مع امام صنعاء وحكومته ، حتى تمكنت قوات محمد علي من السيطرة على المدينة التي سلمتها بعد ذلك للشريف حسين بن علي بن حيدر (٤) . وقد قامت حكومة بومباي بالاحتجاج بشدة على حكومة الهند على التصرف الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية . وقد كانت هذه الحادثة نقطة البداية بالنسبة لاثارة مشكلة سيادة العثمانيين في منطقة البحر الأحمر التي ستصبح في غاية الأهمية عندما تثار من جديد وتحتدم في سنة ١٨٣٧ . وعندما تنبعت الدوائر الدبلوماسية في بريطانيا للخطا الذي ارتكبته فقد عملت على تجاهل موضوع السيادة العثمانية ليكون في طي الكتمان . اذ كان من الممكن أن تتخذ الحكومة العثمانية من حادثة الاحتجاج تلك دليلا على حقها في السيادة على منطقة البحر الأحمر ، غير أن سجلات وزارة الخارجية العثمانية كانت من سوء الترتيب لدرجة أن ذلك الاحتجاج البريطاني لم يعثر عليه خلال احتدام مشكلة السيادة في سنة ١٨٣٧ فكان ذلك في صالح البريطانيين (٥) ، نظرا لأن وجود مثل هذا البرهان كان من شأنه أن يدعم المطالب العثمانية ، عقب عودة العثمانيين الى اليمن وسيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ .

أما بالنسبة لمهمة المبعوث العثماني أشرف بك في مخا فقد وصل اليها في شهر أكتوبر سنة ١٨٤٢ . وقد بعث اليه « هينز » بسلسلة من المطالب

- (١) I.O., B.S.C., 1842, Government of India to Bombay, 2/28/42, enclosing Aberdeen to Fitzgerald, 12/22/41.
- (٢) F.O., 78/502, Barnett to F.O., 3/20/42.
- (٣) I.O., B.S.C., 1842, Government of India to Bombay, 5/16/42.
- (٤) I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay, 6/27/42.
- (٥) Marston, T.E. : Op. cit., pp. 104, 105.

ضد الشريف الحسين بن علي بن حيدر أهمها عزله ، وفتح موانئ مخا والحديدة وغيرها للتجارة البريطانية ، والمحافظة على حسن معاملة الرعايا البريطانيين واحترام الوكالة البريطانية هناك . وقد انتهت زيارة أشرف لمخا بتأكيد تبعية الشريف الحسين بن علي بن حيدر السلطان العثماني . وقد رفض أشرف بك التباحث مع أى مسئول بريطاني في عدن ، بل ان البريطانيين علموا من أحد المسئولين الأتراك في جدة أن الباب العالي يضع خطة لاسترداد تهامة . كما أكد هذا المسئول التركي في جدة وهو محمد أغا بك (١) أن عودة القوات العثمانية أو المصرية في مخا سوف تضعف الحركة التجارية لدى البريطانيين في عدن .

وكان طبيعياً أن يتحول موقف البريطانيين من بعثة أشرف بك من الانتظار والتطلع المتفائل الى الاحتجاج ، خاصة بعد أن أصدر الباب العالي عدة فرمانات لتثبيت الحسين بن علي بن حيدر في مخا وإعلانه « باشا » على موانئ تهامة وتعز وما حولها (٢) .

وجدير بالذكر أن امام صنعاء محمد بن يحيى عرض على المقيم السياسي البريطاني في عدن إقامة تعاون بينهما ضد الشريف حسين حاكم تهامة ، وذلك في مقابل تسوية موضوع السيادة على زيلع التي تتحكم في الطريق الى « شوا Shoa » أحد أقاليم الحبشة ، وكانت زيلع حينذاك تابعة لمخا . وقد رحبت حكومة بومباي بهذا العرض نظراً لأهمية زيلع من جهة ، كما كانت ترغب تلك الحكومة في معاقبة الشريف حسين على مواقفه العدائية إزاء البريطانيين . بل ان « الكابتن هاريس Captain Harris » كان قد أكد لحكومة الهند التي بعثته الى زيلع ، القيمة الكبيرة لضم هذه المدينة ، غير أن تلك الحكومة أثرت التريث حينذاك ولم تكن ترغب في إقحام نفسها في المنازعات المحلية حتى لا تتحمل أعباء جديدة .

ولهذا فان المقيم السياسي البريطاني « هينز » لم تكن لديه تعليمات بعقد اتفاق مع امام صنعاء للتعاون عسكرياً ضد الشريف حسين حاكم تهامة ، وهذا قد جعله يرد محاولتين من جانب الامام لطلب التعاون ، غير أنه عرض على الامام أن يفتح ميناء عدن لتصدير البن اليمنى بدلاً من تصديره عن طريق مخا . بل ان المقيم السياسي البريطاني « هينز » أخطر المجلس السري The Secret Board لشركة الهند الشرقية البريطانية في ١٠ أبريل سنة ١٨٤٢ بأن امام صنعاء عاد مرة أخرى وعرض عليه تعاون بريطاني يمتد لحصار مخا في مقابل تنازل الامام لبريطانيا عن تهامة بعد تخليصها من حكم

Marston, T.E. : Ibid., p. 107.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 108.

(٢)

الحسين (١) . وقد وصل الأمر بالامام الى هذا الحد نكاية بالحسين نظرا لانه لم يكن قادرا على التغلب عليه حينذاك .

وفي نفس الوقت وجه الشريف حسين ضربة اقتصادية ضد البريطانيين في عدن عندما هبط بالضريبة الجمركية على البن المصدر من مخا على السفن الأمريكية الى ٣٪ فقط ، بل انه تنازل أيضا عن رسوم الرسو في الميناء في سنة ١٨٤٢ . وكان يهدف من وراء ذلك الى توجيه عمليات تصدير البن الى مخا بدلا من عدن حتى أنه أقنع « مستر ويب Mr. Webb » قائد السفينة الأمريكية « راتلر Rattler » بأخذ شحنات البن اللازمة له بصفة دورية من مخا . وكان طبيعيا أن يرحب هذا التاجر الأمريكي باستيراد البن من مخا بدلا من عدن بتلك الشروط المرضية (٢) .

وازاء هذا الموقف فقد رأت حكومة الهند البريطانية أن تسعى من جانبها لاقامة علاقات ودية مع الحسين بن علي بن حيدر بعد أن ملك زمام الأمور في تهامة محاولة استرضاءه . ولهذا أصدرت تعليماتها الى « كابتن مورسبي Captain Moresby » للتقدم تجاه ميناء مخا لمحاولة استرضاء الشريف حسين واقامة علاقات ودية معه . وقد نجح « كابتن مورسبي » في الاتفاق مع الشريف مخا وعقد معه معاهدة تجارية تتفق والمصالح البريطانية في البحر الأحمر (٣) . وكانت السياسة البريطانية قد اتجهت حينذاك الى اغفال أمر الدولة العثمانية صاحبة السيادة في سواحل البحر الأحمر ، وشرعت تتحالف مع بعض شيوخ تلك المناطق أو صغار أمرائها وتحصل منهم على صك بالتنازل عن بعض الأماكن التي في حوزتهم (٤) . وقد تمكنت بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى ، من وضع أقدامها في تلك الأرجاء باتباعها لهذه السياسة على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

وعندما قتل امام صنعاء في شهر ديسمبر سنة ١٨٤٩ فقد تعرضت اليمن لحالة من الفوضى والاضطراب ، وتوقفت الطرق المؤدية الى مخا والحديدة . بل ان الضرائب الباهظة التي فرضها الترك في مخا أدت الى توقف الحركة التجارية بها وتدفقت التجارة بعد ذلك الى عدن في سنة ١٨٥٠ (٥) ، مما أدى الى زيادة عدد سكانها نتيجة لانتعاشها من الناحية التجارية .

وقد حاول العثمانيون بعد أن استقروا في تهامة في سنة ١٨٤٩ أن

Marston, T.E. : Ibid., pp. 103, 105. (١)

I.O., B.S.C., 1842, Haines to Bombay, 5/31/42. (٢)

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea... etc., pp. 14, 15. (٣)

(٤) محمد صبري (دكتور) : مصر في افريقية الشرقية ، هروزيلع وبربره ، ص ١٧ .

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 152, 153. (٥)

يسيطروا على المناطق الساحلية اليمنية بالقوة غير أنهم لم يوفقوا في ذلك كل التوفيق . بل أنهم فشلوا تماما في السيطرة على ميناءى المكلا والشعر في ساحل حضرموت ، نظرا لأن الأهالي هناك وضعوا جانباً خلافاتهم المحلية واتحدوا في مجابهة هذا الخطر ، حتى أبادوا القوة العثمانية المهاجمة في سنة ١٨٥٠ . غير أن الأتراك نجحوا بعد ذلك في السيطرة على منطقة الصليف على الساحل اليمنى الشمالى المطل على البحر الأحمر . كما أنهم بذلوا جهودهم للسيطرة على مناطق إنتاج البن لتحويل تصديره الى مخا والحديدة بدلا من عدن ، ولكنهم لم يوفقوا في ذلك نظرا لرفض القبائل الزيدية السيطرة التركية السنية على بلادهم . بل ان الأتراك تعرضوا لمحن مختلفة أثناء وجودهم في اليمن في تلك الفترة التي تشبثوا أثناءها ببقائهم في المنطقة الساحلية حتى تعرض بعض قادتهم لحوادث قتل مريبة على نحو ما حدث لمصطفى صبرى باشا في سنة ١٨٥١ ، كما أبيدت قوة عثمانية مكونة من ألف رجل على يد عشائر عسير بالقرب من ميناء الحديدة من جهة الشمال في شهر سبتمبر من السنة المذكورة (١) .

ومن الملاحظ في تلك الفترة أن معظم محصول البن اليمنى أصبح يصدر خارج اليمن عن طريق عدن حيث يتفادى التجار دفع الضرائب التي كان يفرضها الأتراك في ميناءى مخا والحديدة ، مما أدى الى اضمحلال الحركة التجارية فيهما ، واثّر ذلك تأثيرا بالغا على اقتصاديات اليمن . وقد حدث ذلك في الوقت الذي حرص فيه البريطانيون على أن يظل ميناء عدن حرا « Free Port » كما أن الغالبية العظمى من السفن اتجهت الى ميناء عدن وفضلته عن غيره لاعتبارات معينة أهمها ان الرسو في عدن يوفر على التجار دفع ضريبة قدرها ٥٪ للجمرك التركي بالنسبة للسفن البريطانية أما بالنسبة للسفن غير البريطانية فكان عليها أن تدفع ضريبة قدرها ١٢٪ الى جانب ضريبة أخرى تدفع على كل بالة بن . هذا فضلا عن أن الرحلة في البحر الأحمر كانت خطيرة نسبيا وكان يمكن تجنبها او اختصارها اذا ما أتاحت لتلك السفن فرصة الرسو في ميناء عدن (٢) .

ولا يجب أن نغفل مسئولية الولاة الأتراك عن تدهور ميناءى مخا والحديدة في سنة ١٨٥١ . إذ ان أساليب الأتراك التعسفية في الحكم وحصولهم على الأموال من التجار هناك بدون وجه حق قد أدى الى تدهور الميناءين لصالح ميناء عدن الذى ازدادت أهميته . وكان بعض الولاة يأخذون أموالا من التجار على أمل ردها من عائدات الجمارك في العام التالى ، بل ان بعضهم كانوا يفرضون قروضا بالقوة على بعض التجار في ميناءى مخا والحديدة . ولما كانت مدة الوالى العثمانى تمتد بين عامين الى ثلاثة أعوام تقريبا فقد كان الوالى يغادر البلاد دون

Marston, T.E. : Ibid., pp. 157, 159.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 159.

(٢)

أن يسدد ديونه ، فإذا ما جاء خليفته من بعده رفض الاعتراف بديون سلفه فتضييع الأموال على أصحابها-من التجار الذين أصبحوا يفضلون التعامل مع البريطانيين في عدن (١) .

وهكذا تحولت مخا الى مدينة خاملة وأصبحت تجارتها ضئيلة ودخلها تافه ، كما أن القلة الباقية فيها من سكانها كانوا على استعداد للرحيل الى عدن اذا ما سمح لهم بذلك . وكان « هينز » المقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك يرقب كل ما يدور عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي الموانئ الواقعة هناك . وقد أبلغ حكومته في يومبای في شهر مايو سنة ١٨٥٢ عن حالة الانهيار التي اعترت ميناء مخا اليمنى (٢) ، مما سيؤدي بالتالى الى زيادة ازدهار النشاط التجارى في عدن نتيجة لهجرة معظم سكان مخا اليها .

وجدير بالذكر أن وجود الأتراك العثمانيين في ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر كان يثير قلق البريطانيين على مصالحهم في عدن . وفي شهر فبراير سنة ١٨٥٣ وردت عدة تقارير « لهينز » المقيم السياسي البريطاني في عدن تفيد بأن الأتراك بقيادة القائد العثماني محمد باشا سيجاولون مرة ثانية السيطرة على صنعاء بعد أن فشلوا في تحقيق تلك الغاية في سنة ١٨٤٩ . وقد وقعت عدة اشتباكات بين الأتراك وامام صنعاء وأدت الى توقف طرق التجارة بعض الوقت حتى هدأت الأمور من جديد وقد بعث امام صنعاء مبعوثا الى الاستانة في سنة ١٨٥٣ بقصد الحصول على حق ادارة الموانئ اليمنية المطلّة على البحر الأحمر ، غير أن الباب العالي لم يستجب لهذا الطلب ، الذى رأى الكثيرون أنه كان سيعود على المنطقة بالهدوء (٣) . غير أن ذلك الطلب بطبيعة الحال كان لا يتفق مع وجود العثمانيين في اليمن وخاصة وأنهم كانوا يتشبثون بالبقاء هناك .

رابعا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء الادارة العثمانية فى الحجاز وتهامة (١٨٤٩ - ١٨٦٩) :

لا شك أن وجود البريطانيين فى عدن قد ساعدهم كثيرا فى مراقبة مصالحهم فى الحجاز وتهامة ورعايتها . اذ حدث بعد أن سيطر البريطانيون على عدن أن قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بتعيين « مستر أو جلفى » قنصلا بريطانيا فى جدة ، بعد أن حصلت على موافقة وزارة الخارجية على ذلك ، بحيث أصبح مسئولاً أمام قنصل بريطانيا العام فى الاستانة . وفى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٩ لم تقم أية سفينة بريطانية بزيارة ميناء جدة .

Marston, T.E. : Ibid., p. 158.

(١)

Marston, T.E. : Ibid., p. 162.

(٢)

Marston, T.E. : Ibid., pp. 162, 163.

(٣)

وكانت مصالح البريطانيين فى المنطقة متروكة « لأوجلفى » ليدبرها بامكانياته وذكائه . وقد اصطدم « أوجلفى » فى سنة ١٨٤٩ بحكومة جدة العثمانية التى كان حاكمها يقضى معظم أوقاته فى مكة تاركاً جدة فى يد واحد من أتباعه لم يكن يخضع لأية رقابة .

ومن أهم المشكلات التى كان على « أوجلفى » أن يجد حلاً لها تلك الزيادة الملحوظة فى نسبة الضرائب التى كانت تفرضها الادارة العثمانية فى جدة على البضائع البريطانية . ولهذا فقد طالب الادارة العثمانية بتخفيض نسبة الضرائب ، وبعدم المغالة فى أسعار البضائع ، كما طالب بدفع تعويض عن استيلاء الأتراك قبل ذلك بعامين على سفينة بريطانية . بل ان أوجلفى طالب الادارة العثمانية فى جدة أيضاً بعدم فرض قروض اجبارية على تجار جدة بالقوة (١) وكان بينهم عدد كبير من التجار الهنود .

وبناء على التقارير التى رفعها « أوجلفى » الى حكومته باعتباره قنصلاً بريطانياً فى جدة ، فقد سارع « بالمرستون » بإصدار تعليماته الى سفيره « كانبج » فى الاستانة لكى يخبر الباب العالى بأنه اذا لم يكن قادراً على احقاق الحق بالنسبة للرعايا البريطانيين فى جدة ، فان بريطانيا تعرف كيف تفعل ذلك حفاظاً على مصالحها ومصالح وممتلكات رعاياها (٢) . وفى مطلع سنة ١٨٥١ نقل الأتراك العثمانيون الشريف محمد بن عون حاكم مكة وولديه عبد الله وعلى من الحجاز الى مصر ، وتركوا البلاد فى حالة من الفوضى والاضطراب نتيجة لعدم استقرار الادارة العثمانية هناك .

ورغم عدم استقرار الأحوال فى الحجاز فان العثمانيين كانوا متشبثين بالبقاء فى الموانئ اليمنية وكانت الادارة البريطانية فى عدن على علم تام بالأوضاع القائمة فى الحجاز حينذاك . ورغم أن الهدوء الظاهري كان يسود المنطقة بين آونة وأخرى ، فان ما تحت السطح كان يوحى بحدوث انفجار فى وقت قريب ، خاصة وأن ثمانية آلاف جندي من قوات الوالى العثماني فى الحجاز قضوا عاماً كاملاً دون أن يتقاضوا مرتباتهم ، مما يظهر مدى تدهور الادارة العثمانية هناك .

وعندما كانت حرب القوم على وشك الوقوع ، فقد كان لهذه الحرب صداها فى الحجاز . وقد أراد « كابتن هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن ينقذ أرواح الرعايا البريطانيين والأجانب المسيحيين فى جدة بنقلهم منها فى الوقت المناسب . ولهذا أرسل السفينة الحربية البريطانية « الفنستون » الى جدة لحماية المصالح البريطانية هناك (٣) مما يظهر الدور الذى كان يلعبه

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 157, 158.

(١)

Marston, T.E. : Ibid., p. 158.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 163.

(٣)

البريطانيون في سواحل البحر الأحمر انطلاقاً من وجودهم في عدن ، التي تشرف على مدخله الجنوبي وتتحكم فيه .

أما بالنسبة لأحداث الحجاز فقد ثارت العشائر العربية منتبهة فرصة الحرب العثمانية الروسية حينذاك ، بل لقد انضم إليها كثيرون من أفراد القوة العثمانية الذين لم يتسلموا رواتبهم منذ عام مضى وقد بدأت عمليات الثورة والتمرد هذه على حكم الأتراك في الحجاز في شهر يونيو سنة ١٩٥٤ واضطر الوالي الى استخدام القوة لخمادها . وقد حدث في اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٥٥ أن أعلن قاضي مكة فرماناً بمنع تجارة الرقيق هناك . وعندما أكد أهالي مكة ضرورة تنفيذ فرمانهم هجموا عليه وكادوا أن يفتكوا به ، ولم ينقذه منهم سوى الجنود العثمانيين (١) وعندما صعد مؤذن يدعو المسلمين في مكة للصلاة أصابه أحد الجنود العثمانيين برصاصة من بندقيته فأرداه قتيلاً الأمر الذي أثار حفيظة الأهالي وسخطهم على الإدارة العثمانية . وعندما علم الشريف عبد المطلب بهذه الأحداث هرع من الطائف الى مكة ، غير أنه فوجئ بأن السلطان العثماني أصدر فرماناً بعزله ، فأنضم الى الثوار وطالب الباشا في جدة بأن يبقى على الرق ، وأن ينزل الأعلام الأوربية عن القنصليات الموجودة في تلك المدينة . وقد تهاون الباشا بالنسبة لموضوع الرق ، بينما تمسك بعدم انزال الأعلام المرفوعة على القنصليات الأجنبية هناك . ويؤكد تقرير القنصل البريطاني في جدة وكان يدعى « باج » الذي أرسله الى حكومته بشأن أحداث مكة ، أنها ترجع الى عزل الشريف عبد المطلب لصالح الشريف عبد الله بن ناصر ، وليس بسبب مشكلة الرق التي استخدمت كحجة فقط لأحداث التمرد (٢) . على أنه لم تلبث أن انتشرت عمليات التمرد من مكة الى أنحاء الجزيرة العربية ، واستمرت قائمة حتى استعاد الأتراك سيطرتهم على مكة في مطلع سنة ١٨٥٦ (٣) .

وجدير بالذكر أن العشائر اليمنية التي تسكن منطقة عسير بشمال اليمن قد ثارت بينها موجة من التمرد دفعتها للزحف جنوباً في منطقة تهامة تجاه الحديدة . بل لقد ظهر بين العشائر العسيرة من نأدى أيضاً بأشغال نيران الحرب المقدسة ضد الوجود البريطاني الدخيل في عدن وبدء الهجوم بالزحف على لحج في سنة ١٨٥٦ . وعندما علم البريطانيون في عدن بأنباء هذا الزحف فقد أرسلوا السفينة البريطانية « كوين » الى الحديدة لتكون تحت تصرف حاكمها العثماني . كما ظهرت السفينة البريطانية « الفنستون » أمام ميناء جدة في نفس الوقت الذي تخلص فيه أنصار الوالي العثماني عن مساعدته (٤) .

Marston, T.E. : Ibid., pp. 163, 164.

I.O., B.S.C., 1856, Page to Bombay, 11/13/56.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 217.

Marston, T.E. : Ibid., p. 218.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وقد أدى ظهور وباء الكوليرا في مخا الى انسحاب القبائل العسيرة من تهامة . وفي نفس الوقت نتج عن انتشار الوباء هناك وفاة حوالى مائة فرد يوميا مما ترتب عليه اشاعة الذعر لدى سكان أوربا خشية انتقال الوباء عبر طريق البحر الأحمر المعروف بقصره ، بينما أصبح استخدام الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح مرغوبا فيه بصفة مؤقتة في ذلك الحين نظرا لأنه يبعد شبح انتقال الوباء بواسطة السفن والبضائع المنقولة الى أوربا . على أن ذلك كان حافزا على اجراء مفاوضات استمرت قرابة نصف قرن وأدت في النهاية الى عقد اتفاقية الحجر الصحي التي عرفت باسم اتفاقية « جينيف » في سنة ١٨٩٢ واشتركت فيها مصر والدولة العثمانية (١) .

أما بالنسبة لجدة فقد تسلم الشريف عبد الله بن ناصر منصبه كوالى للحجاز من قبل الباب العالي في ١٣ أبريل سنة ١٨٥٦ . بينما عاد الشريف عبد المطلب الى الطائف التي حاصرها الترك في شهر مايو من نفس السنة حتى استسلمت ونقل منها الشريف عبد المطلب الى الآستانة . وقد ذكر « باج » الذى كان يعمل حينذاك قنصلا لبريطانيا في الحجاز أن ظهور السفينتين « كوين » و « الفنسرتون » في مياه ميناء جدة والحديدة هو الذى حفظ الحجاز وتهامة في أيدي العثمانيين (٢) . كما أنه انتقد موقف العثمانيين السلبي ازاء عشائر عسير ، نظرا لأنهم لم ينتهزوا فرصة وفاة قائد العسيرين في مطلع سنة ١٨٥٥ ، مما كان من شأنه أن يضعف شوكتهم ويفتت قواهم (٣) .

وفي نهاية سنة ١٨٥٦ وصل الى اليمن المبشر « شتيرن » الذى كان قد حبسه من قبل « تيودور » ملك الحبشة ، والذى كان يقوم بالتبشير بين اليهود هناك . وعندما اتجه « شتيرن » من صنعاء الى عدن فقد التقى « بالبريجادير وليم كوجلان » المقيم السياسى البريطانى الذى استقى منه معلومات عن المناطق التى زارها ، واتضح منها أن بلاد اليمن كانت تعاني حينذاك من فوضى عامة . وكان امام صنعاء لا يملك من السلطة شيئا وكان يدعى الهادى غالب بن محمد بن يحيى الذى قتل أبوه في سنة ١٨٤٩ . وقد استقر الامام غالب في بلاد « انس » على بعد أربعين ميلا من صنعاء ، ولم يكن لديه القوة أو المال لكي يتمكن من استعادة سلطاته ، وكان يقضى معظم وقته في الاستمتاع بمضغ القات . وقد وصف « شتيرن » بلاد اليمن بأنها جميلة وغنية ، ولكن الحياة فيها صعبة بسبب الفوضى والقتال . وأكد « شتيرن » أن صنعاء كانت حينذاك تحت رحمة أية قوة منظمة ترغب في السيطرة عليها (٤) .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 141.

(١)

I.O., B.S.C., 1856, Page to Bombay, 4/19/56.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 220.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 260.

(٤)

ولا شك أن كل الدلائل تشير الى أن ما ذكره « شتيرن » كان صحيحا ، اذ ان أحوال اليمن المضطربة كانت توحى بأن أية قوة منظمة يمكنها السيطرة على صنعاء والتحكم فيها . غير أن أية قوة كانت تفعل ذلك وتقدم لتسيطر على صنعاء ذاتها ، بل وتوجه للتوسع في المنطقة المحيطة بها فان هذا التوسع ما ان يصل الى حد معين الا ويستثير أشجان القبائل الزيدية . فتنجم من شتيرن أرجاء اليمن ولا تلبث أن تشن الهجمات على تلك القوة المسيطرة على عاصمتهم ، بحيث تصبح تلك القوة عاجزة عن الدفاع عن الأراضي التي فتحتها ، بل انها تعجز أيضا في نهاية الأمر عن الدفاع عن نفسها فتلوذ بالفرار تاركة عاصمة البلاد (١) . ومن هنا تظهر حقيقة واضحة وهي صعوبة السيطرة على اليمن بواسطة أية قوة أجنبية لا تتمكن من استقطاب القبائل اليمنية أو تنجح في ارضائها . ولا شك أن البريطانيين في عدن قد تنبهوا لهذه الحقيقة مما دفعهم الى تنظيم علاقتهم مع القبائل اليمنية المحيطة بـعدن عن طريق معاهدات الصداقة والولاء ، ودفع الرواتب المالية وإظهار الاحترام لزعمائهم حتى يضمنوا استقرارهم في عدن ، وقد استخدموا هذه الأساليب السياسية ولم يستندوا فقط الى مقدرتهم الحربية رغم تفوقهم المعروف على القبائل اليمنية في هذا المجال .

وجدير بالذكر أن موقف الأتراك العثمانيين في الحجاز كان لا يختلف كثيرا عن موقفهم في اليمن . وكان هدفهم في الحجاز ينحصر في سيطرتهم على المدن الاسلامية المقدسة وعلى مدينة الطائف حيث يوجد مركز القيادة مع ابقاء الطرق مفتوحة الى جدة بصفة دائمة . وفي الظروف العادية كان من اليسير تنفيذ هذه السياسة بقوة صغيرة نسبيا خاصة وأنهم لم يكونوا يتعاملون مع طائفة مذهبية مخالفة لهم على نحو ما كان يحدث مع الزيديين في اليمن ، وإنما كان عليهم فقط أن يراعوا أنهم يتعاملون مع شعب ظل منذ عدة أجيال عشائريا في تكوينه وفكره وتطلعاته بحيث كان يتمتع بحرية العمل منذ عهد بعيد . وعلى الرغم من أن حركة الوهابيين وسياسة محمد علي في الحجاز قد وجهت ضربات قوية للتكوينات العشائرية ، فيما عدا منطقة عسير بشمال اليمن ، الا أن الرغبة في الحرية المطلقة كانت قوية واضحة لدى أهالي الحجاز . ولقد عمقت ثورة الشريف عبد المطلب من هذه الرغبة هناك في سنة ١٨٥٦ بحيث ظل شعب الحجاز يشعر بالقلق وعدم الاستقرار نتيجة للضغوط التي فرضتها عليه حكومة العثمانيين .

وعندما ألهمت الثورة الهندية عواطف مسلمي العالم في سنة ١٨٥٧ فان مشاعرهم لم تتحول الى حركة عنيفة ضد المسيحيين الأوروبيين الا في بقاع قليلة . أما بالنسبة لحرب القرم فقد أدت الى ظهور شعور بالعداء ضد كل الأوروبيين بوجه عام على اعتبار أنهم أعداء الدولة العثمانية ، خاصة وأن الروس

Marston, T.E. : Ibid., p. 262.

(١)

« الفرنجة » هاجموا هذه الدولة المدافعة عن الاسلام والتي يتزعمها « الخليفة العثماني » . ولا شك أن هذه المشاعر التي تنطوى فى حقيقة الأمر على العداء للبريطانيين والفرنسيين بصفة خاصة فضلا عن اشتعال الثورة الهندية ، وحرب القرم ، وظهور مساعى عبد المطلب للاستقلال ، كل هذا جعل الأمور فى الحجاز مهيأة لتحرك كبير وعنيف ضد الأوربيين بوجه عام (١) .

وقد نشبت بعض الخلافات بين والى الحجاز محمد باشا وبين « باج » القنصل البريطانى فى جدة سببها أن والى العثماني لم يحترم مواد المعاهدة التجارية المعقودة فى سنة ١٨٣٨ ، وأن الادارة العثمانية أرغمت الرعايا البريطانيين على أن يحاكموا أمام المحاكم التركية رغم تعارض ذلك مع الامتيازات الأجنبية . بل ان الباشا التركى كون لنفسه ثروة طائلة تبلغ ٢٠ الى ٣٠ ألف كيس (وتعادل ١٠٠ ألف الى ١٥٠ ألف دولار) نتيجة لسوء استغلاله لصلاحيات منصبه . هذا الى جانب وجود بعض الخلافات البسيطة الأخرى . وقد أبلغ « باج Page » حكومته بأنه لولا وجود بعض البريطانيين فى عدن فى ذلك الحين لأقدم الباشا على خطوات كبيرة وخطيرة ضد رعايا بريطانيا فى الحجاز وضد مصالحها الحيوية فى منطقة البحر الأحمر .

وعندما وصل نامق باشا والى الحجاز الجديد الى جدة فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥٧ فقد أكد للقنصل البريطانى « باج Page » أن سلفه محمد باشا والى الحجاز السابق « عسكرى ممتاز » ، وأنه لا يصلح للمناصب المدنية ، ومن ثم فقد أعاد « باج Page » رفع العلم البريطانى على القنصلية البريطانية فى جدة . ومن الواضح أن نتائج حرب القرم قد أعطت لقناصل بريطانيا وفرنسا نفوذا ومكانة كبيرة أثار حسد الموظفين الأتراك الذين يكرهون القناصل نظرا لأنهم يفضحون اختلاسات الموظفين وسرقاتهم من الأهالى ، كما أثار حسد أهالى الحجاز الذين يكرهون وجود هؤلاء « الفرنجة » فى الأراضى المقدسة الاسلامية (٢) .

وبتعيين نامق باشا واليا على الحجاز فقد جلب معه تنظيميا جديدا للولاية . فكان يساعد والى اثنان من كبار الموظفين هما سر عسكر الحجاز وقائد عام الجند فضلا عن حاكم اليمن ، وكان الاثنان الأولان مستقلين من قبل . وقد ألغت الضرائب التى كان يشكو منها القنصل البريطانى « باج Page » ووضعت الضرائب على النحو المتفق عليه فى معاهدة سنة ١٨٣٨ .

أما بالنسبة لأخطر تغيير أحدثه هذا النظام فهو احوال « الجند الباشبوزق » محل الحماية المكونة من « الجنود النظاميين » (٣) .

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 261, 262.

(١)

Marston, T.E. : Ibid., p. 363.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 264.

(٣)

وقد وقعت بعض الاضطرابات فى الحجاز فى أعقاب وفاة الشريف ابن عون فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٨ واستناد منصبه من بعده الى الشريف على ، وماجت البلاد بالتمرد والثورة . غير أن القنصل البريطانى « باج Page » لم يقلق على المصالح البريطانية نظرا لوجود السفينة « سيكلوبس Cyclops » على مقربة من شواطئ الحجاز فى ذلك الحين .

وفى مطلع شهر يونيو سنة ١٩٥٨ حدث نزاع حول ملكية السفينة « إيراني Eranee » وقد قرر القنصل البريطانى « باج Page » أنها تعود الى اثنين من الرعايا البريطانيين ، مما أدى الى تحريك مشاعر أهالى جدة ضد الأجانب ، غير أن ذلك لم يصحبه ظهور حركات عنيفة فى بداية الأمر ، حتى حدث فى ١٥ يونيو سنة ١٨٥٨ أن سبح اثنان من اليونانيين من ميناء جدة الى السفينة البريطانية « سيكلوبس Syclops » الراسية فى الميناء ، وأبلغا قبطانها عن تعرض المسيحيين فى جدة لمذبحة كبيرة . وقد قتل فى هذه المذبحة عدد من المسيحيين قدر بحوالى ٢١ شخصا كان من بينهم « ايفيلارد Eveillard » القنصل الفرنسى فى جدة . وقد انتظر قبطان السفينة وصول الولى العثمانى نامق باشا من مكة الى جدة ، حتى وصل اليها فى ٢٠ يونيو من السنة المذكورة . وكان من المنتظر أن يقوم الولى بإرسال المشتبه فيهم الى الآستانة ، غير أنه وجد من بينهم أحد المقربين اليه ، مما جعله يعدل عن تنفيذ هذه الفكرة ، بحجة أن مشكلة السفينة « إيراني Eranee » هى التى أثارت أهالى جدة . وبهذا أبصر القبطان « بولين Pullen » قائد السفينة « إيراني Eranee » الى ميناء السويس عبر البحر الأحمر . وقد تردد حينذاك أن أهالى حضرموت كانت لهم يد طولى فى تهيتة الأذهان لمثل هذه الحادثة ، التى تعبر عن توفر الشعور بالعداء لدى أصحاب البلاد الأصليين ضد الأجانب .

ويهمنا كثيرا أن نوضح أن « البريجادير وليم كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن كان يخشى فى سنة ١٨٥٨ أن تقع حوادث انتقام مشابهة لما حدث فى جدة ضد البريطانيين فى عدن بوجه خاص وفى بقية موانى البحر الأحمر بوجه عام . ولم يكن ذلك مستبعدا نظرا لما أحدثته هذه الحوادث من أثر عميق لدى شعوب المنطقة . ويؤكد لنا ذلك أن أحد المسؤولين البريطانيين فى القاهرة كتب لحكومته موضحا أن الشعب المصرى كان متذمرا حينذاك بسبب الثورة الهندية وبسبب حوادث جدة ، وكان مستعدا للتحرك ضد الأجانب (١) .

بل « ان البريجادير وليم كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن حرص كل الحرص على معرفة الشخصيات التى قادت حركة الثورة ضد المسيحيين الأجانب فى جدة ، حتى حصل على قائمة بأسمائهم سارع بإرسالها الى حكومة لندن ، وذكر من بينهم الأسماء التالية :

١ - القائمم ابراهيم أغا •

٢ - الشيخ باجعفر رئيس التجار وهو الذى قاد الهجوم على مقر شركة « توماس سافا Thomas Sava and Co. » فى جدة ، وكانت هذه الشركة تحت الحماية البريطانية وتعتبر من أهم البيات التجارية البريطانية فى منطقة البحر الأحمر حينذاك •

٣ - عبد الله المحتسب ، وهو واحد من موظفى الادارة العثمانية فى جدة وهو أصلا من صعيد مصر ، وقد قاد الهجوم على القنصلية البريطانية فى جدة •

٤ - سالم سلطان وهو واحد من تجار جدة (١) •

أما بالنسبة لموقف الدولة العثمانية من حوادث ثورة أهالى جدة ضد المسيحيين الأجانب هناك فى سنة ١٨٥٨ فيتلخص فى مطلب الباب العالى من اسماعيل باشا والى مصر أن يتوجه على رأس قوة مصرية قوامها ٤٩٤ جنديا لتوطيد الأمن فى الحجاز • وقد قبضت قوات اسماعيل باشا على عدد كبير من الأبرياء فى جدة ، دون أن تمس التجار المضارمة الأقوياء ، ثم توجهت بعد ذلك الى مكة •

وفى نفس الوقت أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها الى القبطان « بولين Pullen » قائد السفينة « سيكلويس Syclops » ليتجه من السويس الى جدة لاستلام المسئولين عن التمرد والثورة ضد المسيحيين الأجانب وذلك بالتهديد بضرب جدة بالمدفعية • وقد وصلت هذه السفينة الى جدة فى اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٨٥٨ وقدم قبطانها انذارا بتسليم المسئولين عن الحوادث المذكورة خلال ستة وثلاثين ساعة فقط • وبعد مرور أربعين ساعة بدأ قصف ميناء جدة واستمر القصف عشرة أيام حتى اليوم الرابع من أغسطس سنة ١٨٥٨ ، وذلك نظرا لأن والى جدة لم ينفذ مطالب القبطان الانجليزى « بولين » • وقد حدث هذا القصف فى وقت مناسب للبريطانيين حيث كان عائدا من مكة الى جدة عدد كبير من الحجاج ، ونتج عن استمرار قصف جدة فرار السكان والحجاج منها • وفى اليوم الخامس من أغسطس سنة ١٨٥٨ وصل اسماعيل باشا الى جدة وكانت له صلاحيات المحاكمة واعدام من تثبت اذانتهم • وقد تم فعلا اعدام أحد عشر شخصا لم يكن بينهم واحد من المتآمرين الكبار • ثم أُلغى « بولين » بعد ذلك دون أن يحصل على الترضيات التى كان يطمح فى الحصول عليها • وقد ذكر « كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن قصف جدة كان مفيدا للبريطانيين من ناحية تأكيد وجودهم فى المنطقة

Marston, T.E. : Op. cit., p. 266.

ودفاعهم عن مصالح الأجانب المسيحيين هناك ، خاصة وأن هذا الحادث لم يعتبر عدوانا بريطانيا على الأراضي الإسلامية المقدسة ، كما لم يثر شعورا بالعداء ضد البريطانيين هناك (١) .

على أن الحكومة الفرنسية التي وقفت هي الأخرى تدافع عن رعاياها في جدة ، لم تكتف بما تم من عمليات القمع للحركة التي قام بها الثوار هناك ، بل انها سارعت الى تشكيل لجنة على مستوى عال للتحقيق في الموضوع ، وخاصة فيما يتعلق بمسلك نامق باشا وغيره من كبار موظفي الباب العالي في جدة قبيل وفي أثناء الأزمة ، مما أدى أخيرا الى عزل القائمقام . غير أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت تأييد فرنسا في مطالبتها بتعويض باهظ جدا عما أصاب رعاياها من أضرار .

وعلى أية حال فقد انتهى التحقيق في أول يناير سنة ١٨٥٩ مؤكدا بأن حادثة الثورة ضد المسيحيين الأجانب في جدة تعتبر حادثة سرقة وسطو وليست لها علاقة بالنواحي الدينية . كما أظهر التحقيق أيضا أن اثنين من التجار الحضارمة دبرا سلب أموال القنصلية البريطانية في جدة ، وأن هذين الشخصين قد أعدما علانية وحبس بعض كبار تجار جدة ممن أدينوا باشتراكهم أو بتعريضهم على حوادث الشغب والفتنة التي أثرت ضد الأجانب (٢) .

وعلى أية حال فإن البريطانيين في عدن رغم قلقهم البالغ من حوادث الثورة ضد المسيحيين الأجانب في جدة ، فانهم قد عملوا على اخمادها بتوجيه بعض السفن الحربية الى هناك ومراقبة الحوادث بكل يقظة ، بل انهم قد استفادوا أيضا من هذه الحوادث في الضغط على الباب العالي للقيام باخماد الثورة والاستجابة لمطالب الأجانب وخاصة البريطانيين الأمر الذي زاد من تدعيم مكانتهم في عدن ، التي شكلت برج مراقبة ممتاز بل ومركز حراسة متقدم للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر .

ومما يؤكد ذلك أن امام صنعاء طلب من « كوجلان » المقيم السياسي في عدن مساعدته في اقرار الأمور في بلاده وإعادة تنظيمها عارضا عليه وضعها تحت الحماية البريطانية . غير أن « كوجلان » أجاب على الامام بقوله انه في ظروف سابقة أكثر ملاءمة من الظروف المعاصرة حينذاك رفضت الحكومة البريطانية فكرة فرض حمايتها على اليمن ، الأمر الذي يجعلها في ظروف سنة ١٨٥٩ - الأقل ملاءمة عن ذي قبل - ترفض الموافقة على طلب الامام ، خاصة وأن الفوضى كانت تعم البلاد ، فضلا عن وجود الترك في الموانئ اليمنية حينذاك (٣) .

Marston, T.E. : Ibid., p. 267.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 268.

(٢)

Marston, T.E. : Ibid., p. 269.

(٣)

بل ان القبائل اليمنية بدأت توجه تجارتها الى ميناء عدن بدلا من توجيهها الى الموانى اليمنية التى كان يسيطر عليها الأتراك حينذاك . اذ وجهت قبائل « الحجرية » و « اليافعى » و « الحوشبى » و « باقل » تجارتها الى عدن لضمان تسويقها نظير ربح وفير . واستمر اليمن فى تدهور مستمر تحت تبعيته الاسمية للبواب العالى وسيطرة الأتراك على الموانى اليمنية المطلة على البحر الأحمر ، حيث كان الأتراك يبتزون أموال التجار ولا يعملون على تنشيط هذه الموانى . بل لقد ظهرت قوى محلية غير قادرة على التحكم فى اليمن بأسره ، وانما كانت تسيطر على بعض المدن الصغيرة لفترة مؤقتة حتى تجردها من ثروتها . ووصلت اليمن الى أدنى مستوى فى حوالى سنة ١٨٦٠ نتيجة لانتشار وباء الكوليرا وضعف الانتاج الزراعى وكثرة القلاقل والاضطرابات . بل ان منطقة البحر الأحمر أيضا وصلت لأقل مستوى فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٦٦ بحيث أصبحت تجارة الرقيق هى التجارة الرائجة خاصة وأن بريطانيا والباب العالى لم تكن بينهما حينذاك معاهدة لمنع هذه التجارة (١) .

وقد وقعت بعض الاضطرابات فى منطقة حضرموت فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٥ بسبب الصراع الذى نشب هناك بين قبائل الكثيرى فى المكلا وبين قبائل القعيطى الذين استولوا على الشحر . غير أن هذا الصراع لم يسفر عن نتيجة حاسمة نظرا لتعادل القوتين . وقد وصلت أنباء الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن « الكولونيل وليم ميرويدر Colonel W. Merewether » تفيد بأن قرقاطة عثمانية عليها قوة تركية اتجهت صوب المكلا لتحث قبائل الكثيرى والقعيطى على رفع الاعلام العثمانية واعلان ولائهم للخليفة العثمانى . وهنا حث المقيم السياسى البريطانى فى عدن زعماء تلك القبائل على رفض طلبات الباب العالى نظرا لأن الفتوحات العثمانية الأولى فى عهد السلطان سليم الأول وخلفه السلطان سليمان القانونى لم تصل الى حضرموت التى لم تحتلها قط قوات عثمانية (٢) . كما أبدى المقيم السياسى البريطانى فى عدن تعاطفه مع هذه القبائل موضحا أنه كان يبغي القيام بعمليات فعالة لمساعدتهم ضد العثمانيين لولا عدم توفر سفن حربية لديه فى ميناء عدن حينذاك (٣) . ولم يكن هذا التعاطف بطبيعة الحال الا حرصا على المصالح البريطانية التى كان يضرها امتداد النفوذ العثمانى الى تلك المناطق .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن أهالى حضرموت عندما علموا برغبة الترك فى انزال قواتهم المحمولة على الفرقاطة « أزمير » الى ميناء الشحر ، فقد عرضوا على المقيم السياسى البريطانى فى عدن وضع أنفسهم وبلادهم تحت

Marston, T.E., : Op. cit., pp. 365, 367.

(١)

Marston, T.E. : Ibid., p. 373.

(٢)

I.O., L.A., Marewether to Bombay, 8/10/67.

(٣)

الحماية البريطانية (١) . كما تشير هذه الوثائق أيضا الى أن شريف مكة قد كتب الى زعماء الكثيرى والقيطى موضحا أن دولا أجنبية عديدة تريد الاستيلاء على منطقة البحر الأحمر وأنها تطمع أيضا فى الاستيلاء على الجزيرة العربية . على أننا نرجح أن الشريف أراد أن يحقق أهدافا شخصية عن طريق هذه الوساطة ودون أن يستأذن الباب العالى . كما أنه كان يقصد أيضا تحذير قبائل المنطقة من النشاط المصرى فى البحر الأحمر الذى نتج عنه نقل ادارة مصوع وسواكن الى بخديو مصر . وعلى أية حال فان الأتراك لم يتدخلوا مرة أخرى فى منطقة حضرموت ، مما أعطى للبريطانيين فى عدن فرصة العمل لبسط نفوذهم هناك (٢) .

خامسا : موقف البريطانيين فى عدن ازاء نشاط العثمانيين والمصريين فى عـمـسـير (١٨٦٣ - ١٨٦٩)

حرص البريطانيون فى عدن على مراقبة نشاط العثمانيين فى عسير وخاصة عندما استعانوا بخديو مصر اسماعيل لاختاد ثورة العسيريين ضد الادارة العثمانية فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٦٩ . وكانت بريطانيا تخشى عودة النفوذ المصرى الى الجزيرة العربية واحتمال تهديده للمصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر وفى ميناء عدن الهام . وقد أشارت التقارير الصادرة عن وزارتي الخارجية والهند البريطانيتين الى خطورة التدخل المصرى فى الجزيرة العربية بوجه عام وفى المنطقة المجاورة لعدن بوجه خاص ، وتضمنت هذه التقارير توصيات بضرورة التدخل للحيلولة دون امتداد النفوذ المصرى من جديد فى الجزيرة العربية . غير أن السلطات البريطانية المسئولة رأت من الأفضل عدم اقحام نفسها فى تلك المشكلة حينذاك حتى لا تثير انتباه وغيرة القوى الاوربية الكبرى المنافسة .

وكان العثمانيون - كما سبق أن أوضحت - قد ارتدوا عن صنعاء بعد فشلهم فى السيطرة عليها فى سنة ١٨٤٩ ، وقنعوا بالبقاء فى تهامة حتى تحين لهم الفرصة لاعادة الكرة من جديد فى ظروف أفضل . وقد اتخذ العثمانيون من الحديدية مركزا لتجمعهم ، كما نصبوا الحسن بن الحسين بن علي بن حيدر حاكما للمخلاف السليماني بشمال اليمن على أن يكون تابعا للسيادة العثمانية، غير أن ثمة نزاعا نشب بين الحسن وابن عمه الحسين بن محمد فى مدينة أبى عريش عاصمة المخلاف السليماني مما أدى الى انقسام أهلها الى فريقين متصارعين وقد انتهى هذا الصراع باغتيال الحسن وانفرد الحسين بن محمد بحكم المخلاف السليماني . غير أن أهالى المخلاف افتقدوا فى عهده الأمن والاستقرار مما دفعهم

I.O., L.A., Abbott (Acting Resident) to Bombay, 9/17/67.

(١)

I.O., L.A., Russell to Bombay, 2/20/68.

(٢)

الى الاستنجد بالعثمانيين في الحديدية حتى يخلصوهم من ظلم الحسين وجبروته (١) .

وقد استجاب قائد العثمانيين لمطلب أهالي المخلاف واستدعى الحسين لمقابلته في الحديدية ، غير أن الحسين تقادى الصدام مع العثمانيين في معركة خاسرة ، ولكنه لم يغير من سياسته في حكم المخلاف السليمانى . وقد ساءت الامور عما كانت عليه من قبل ، حتى اضطر رئيس مدينة أبى عريش أحمد بن حسن الحمزى الى الاستنجد بأمر عسير محمد بن عائض ، بعد أن تعهد له نيابة عن أهل المدينة بالتأييد والمساندة . ولقى هذا المطلب لدى أمير عسير كل قبول ورضا لأنه كان يطمح في السيطرة على المخلاف السليمانى من جهة ، كما كان يهدف - من جهة أخرى - الى طرد الترك من تهامة واخضاعها لحكمه . لهذا تقدم أمير عسير صوب مدينة أبى عريش ، منتهزا فرصة اشتغال الترك عنه في الحديدية بتسكين الفتن والثورات التي نشبت ضدهم في تهامة نتيجة لضعف السيطرة العثمانية واضطراب الأمور في تلك البلاد . وقد اقتحم العسيريون على الحسين قصر « الشامخ » في أبى عريش ، وسيطروا على المدينة بأسرها بعد أن تخلى أهلها عن مساندته ، مما اضطره أخيرا الى الفرار ناجيا بنفسه في سنة ١٨٦٣ (١٢٨٠ هـ) . (٢) وقد شجع النجاح الذى أحرزته قبائل عسير في المخلاف السليمانى على تدعيم المقاومة اليمنية ضد السلطات العثمانية في تهامة التى أزعجها هذا الانتصار . وتحرج موقف متصرف الحديدية التركى على ياور باشا ، وطلب النجدة من عزت حقى باشا حاكم عام الحجاز . وكان مجيء قوات عثمانية جديدة الى اليمن كافيا لانسحاب القبائل الثائرة عن الحديدية واعتصامها في المناطق الجبلية المجاورة لها (٣) .

على أن خطر الثوار لم ينته بهذا الانسحاب لأنهم ظلوا يسيطرون على بعض المناطق الحصينة على ساحل عسير ، والتي مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة هذا الساحل ، والاستيلاء على ما تحمله من متاجر (٤) . وكان على السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تتمثل في عزت حقى باشا الوالى العثمانى والشرىف عبد الله شريف مكة أن تقضى على تلك الثورة ، حتى لا ينحسر نفوذ الدولة عن اليمن ، وبلدان الجزيرة العربية تدريجيا . ولكن نظرا لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المسئولين تحديدا دقيقا فقد حاول كل منهما أن يفتتت على سلطة الآخر ، فكثر الاحتكاك بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين ،

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٣ .

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٤ .

(٣) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثانى من القرن

التاسع عشر ، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٦ .

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, Tome III, p. 316. (٤)

وساعد على ذلك الكراهية المتبادلة بينهما . فعزت باشا كان يمثل العصبية التركية الحاكمة ، بينما الشريف عبد الله يمثل العصبية العربية المحكومة ، وأدى ذلك الى عدم القيام بعمل ايجابي مشترك لاختداد تلك الثورة . كما أن موقف شريف مكة تحرج كثيرا عندما كلفه الباب العالي بالقضاء على ثورة قبائل عسير ، وذلك لأن تلك القبائل كانت من أهله وعشيرته . بل انه كان على العكس من ذلك يحرضهم سرا على الثورة ضد الحكم العثماني . ولهذا لم تستطع السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز القيام بعمل ايجابي حاسم للقضاء على ثورة العسيريين ضد العثمانيين في المخلاف السليمانى وتهامة اليمن .

وازاء هذا الموقف اضطر الباب العالي أن يلجأ الى والى مصر (اسماعيل) للاستعانة به في اخماد ثورة العسيريين ضد العثمانيين في اليمن ، حتى لاتخرج تلك البلاد نهائيا عن حظيرة الدولة . ولما كان والى مصر يسعى في ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي يجعل ولاية مصر وراثية في أكبر أبنائه ، فقد رحب بتلك الدعوة ارضاء للسلطان العثماني ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديا من المشاة والفرسان الباشبوزق (غير النظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وأبحرت تلك القوة في ٣ يونية سنة ١٨٦٤ من ميناء السويس على الباخرة « الحديدية » ، متجهة الى جدة ومنها الى شمال اليمن . وهكذا كان تدخل مصر في بلاد اليمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يشبه - الى حد كبير - تدخلها في شئون شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي حينما استعان به السلطان العثماني لاختداد الثورة الوهابية . ولكن والى مصر « اسماعيل » لم يكن على استعداد لأن يقدم توضيحات كبيرة كتلك التي قدمها محمد علي ، ثم يكون شأنه في النهاية شأن جده من قبل . ولهذا فقد أثر سياسة اللين ، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد الثوار ، بأية حال من الاحوال ، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول الى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين (١) هذا فضلا عن أن مصر حرصت أيضا على اقناع رجال الحكومة في الآستانة بوجهة نظرها في حسم النزاع بالطرق الودية ، ونجحت في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة ، وخصوصا بعد أن أظهر الثوار اليمنيون ميلهم للتفاهم والدخول في طاعة الدولة العثمانية حقنا للدماء وحفاظا على الأموال والممتلكات .

وقد زاد من اشتعال ثورة العسيريين ضد النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف السليمانى انضمام ثلاث قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف الى الثوار اليمنيين ، بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة الحجاز . وقد أصرت السلطات العثمانية على عودتها ، واتخذت التدابير اللازمة للقيام بعمل حاسم ، فاجتمع مجلس عسكري ضم كلا من اسماعيل

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٧ .

صادق بك ، والشريف عبد الله ، وعزت حقي باشا ، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة . وقد استقر رأى المجلس على إيفاد القوات المصرية والعثمانية الى بلدة قنفده لاتخاذها مركزا أماميا للعمليات الحربية (١) وتحركت هذه القوات فى اليوم الثانى عشر من أغسطس سنة ١٨٦٤ متجهة الى قنفدة .

ومن الملاحظ أن والى مصر أراد أن يوفق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان سنة ١٨٤١ ، الذى نص على اعتبار الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى ، وعلى وجوب مساعدة مصر للدولة العثمانية اذا ما طلب منها ذلك فى أى وقت من الأوقات . أى أنه أراد أن يحافظ على نصوص هذا فرمان من ناحية الشكل ، لا من ناحية الجوهر . ولذا حرصت مصر على مساعدة الدولة العثمانية فى مختلف المناسبات دون أن تكبد نفسها خسائر كبيرة ، كان فى مقدورها تجنبها وتلافيها (٢) ، ودون أن تثير حربا جديدة مع اليمنيين الا لالزامهم باحترام السيادة العثمانية ، مع تجنب القتال قدر المستطاع . ولا أدل على ذلك من رفض والى مصر اجابة مطلب شريف مكة لتزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على ما لديه من جنود لخماد ثورة العسيريين لأن والى مصر لم يشأ أن يذهب فى مساعده للباب العالى فى مسألة عسير الى أبعد من هذا الحد ، كما أنه كان يخشى على الحالة فى السودان من جراء سحب هاتين الأورطتين نظرا لقله ما لديه من القوات ، ولذا أمر والى مصر قائد قواته فى الحجاز بتعاجل طلب شريف مكة « وبأن ينفذ التعليمات السرية حرقيا وبكمال الدقة والعناية ، والا يهتم بتعليمات الباب العالى اذا ما تعارضت مع تلك التعليمات » (٣) .

بل ان والى مصر حاول أن يتوسط لفض مشكلة عسير وديا ، وجهها للنصح الى أمير عسير محمد بن عائض حتى يخلد الى الهدوء والسكينة ويحترم سيادة الدولة العثمانية وحذره من عاقبة تماديه فى هذا العصيان (٤) . وقد طلب والى مصر من المندوب الذى أرسله الى أمير عسير لابلغه بذلك وكان يدعى « أحمد أفندى اليمنى » أن يتفاوض معه سرا بشأن الوصول الى اتفاق فيما بينهما . وفى نفس الوقت أرسل والى مصر الى اسماعيل بك صادق قائد القوات المصرية فى الحجاز بأن يترقب عودة المندوب والا يعلن نتيجة تلك المفاوضات الا اذا أسفرت عن نجاحها حتى لا يضعف مركزه أمام شريف مكة وأمام الباب العالى . وكانت مصر تقوم من نفسها بالوساطة للصلح ، كما كانت تقدم وعودا سخية

(١) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .

(٢) محمد محمود البروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محفظة سايه من الجناح العالى الى اسماعيل

صادق بك ، وثيقة رقم ٩٣ فى أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٤) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر

(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ٤١٥ - ٤١٧ .

لأمير عسير ، فتعده لا بالعفو عنه فحسب ، ولكن أيضا بتعديل حدود امارته وتغيير اسمها تبعا لذلك ، وبالانعام عليه بالباشوية . ولاشك أن هذا يدل دلالة واضحة على مكانة مصر في بلاد اليمن في ذلك الحين (١) ، خاصة وأن أمير عسير أظهر ميله الى السلم ، والرجوع الى حظيرة الدولة العثمانية . وقد طالبت مصر الباب العالي بتنفيذ ما وعدت به أمير عسير ، حتى لا تخرج معه وحتى لا تتجدد ثورة العسيريين (٢) ، مؤكدة الأهمية القصوى لمسألة عسير في البلدان العربية وما سوف يوفره حسم الموضوع بالطريقة المقترحة من الجهود والنفقات (٣) .

ورغم جنوح أمير عسير للسلم فإن الباب العالي لم يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من الأراضي الحجازية واليمنية ، بل أصدر أمره بأن تظل تلك القوات مرابطة في قنفده ريثما يحسم الأمر بصفة نهائية ، فربما تتطور الأمور فجأة . وهكذا لم يكن هناك مناص من بقاء القوات المصرية في مواقعها في الحجاز واليمن فترة أخرى من الزمن ، وكان والى مصر يخشى من قيام اضطرابات أخرى في قلب شبه الجزيرة العربية خصوصا وإن الأحوال في اليمن والحجاز كانت غير مستقرة بوجه عام مما كان يتعذر معه سحب القوات المصرية من هناك . وأخيرا انتهز الوالى المصرى فرصة تجمع تلك القوات في ميناء جدة ، وأخذ يلح على الباب العالي فى سحب قواته بعد أن استقرت الأمور ، محتجا بأن بقاءها خارج مصر فى مهمة حربية يحمل الميزانية المصرية أعباء كبيرة . كما أن مصر فى ذلك الحين لم تكن لها سياسة عربية تشجعها على إبقاء جنودها فى بلاد الجزيرة العربية وإن حاولت أن تنتفع من وجود قواتها فى اليمن عندما علمت بوجود بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري فى منطقة الحديد . وكانت مصر تهدف من استخراج تلك الثروة الطبيعية الى انعاش أحوال البلاد اليمنية ذاتها من جهة ، ودر الخير الجزيل على الخزانة المصرية وخزانة الباب العالي من جهة أخرى . ولذا أرسلت مصر بعثة على باخرة خاصة الى الحديدية للتنقيب والبحث عن الفحم برئاسة « أمين بك » فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٥ (٤) ، وأوصى ممثل الدولة العثمانية فى الحديدية وقائد العساكر المصرية فى الحجاز بتسهيل مهمة البعثة وضمان الحماية اللازمة لها (٥) .

وعلى أية حال فقد وردت أوامر القاهرة الى اسماعيل صادق بك قائده

(١) محمد محمود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : دفتر ٢٢ صادر ، وثيقة رقم ١٢٢ فى أكتوبر ١٨٦٥

(٥) جمادى الاول ١٢٨٢ هـ) .

(٣) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : دفتر ٢٢ صادر ، وثيقة رقم ٢٠٦ فى نوفمبر ١٨٦٥

(١٠) جمادى اثنائية فى سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٥) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

القوات المصرية فى الحجاز فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) بأن يشرع فوراً فى ترحيل الجنود النظامية الى مصر أولاً ، على أن تتلوها القوات غير النظامية (١) . وتم بذلك انسحاب القوات المصرية من الحجاز وشمال اليمن فى شهر يناير سنة ١٨٦٦ بعد أن أمضت حوالى السنتين دون حرب أو قتال مع محمد بن عائض أمير عسير .

على أنه لم تمض فترة طويلة حتى ظهرت من جديد بوادر واستعدادات أمير عسير العسكرية وتحركاته لتحقيق أهدافه التوسعية على حساب النفوذ العثماني فى اليمن . وعند ذلك كتب اليه خديو مصر اسماعيل فى سنة ١٨٦٨ م (١٢٨٤ هـ) محذراً اياه من نتائج العودة للعصيان من جديد ، وموضحاً أن مثل هذا التعدى سيؤثر فى صلات الود والصداقة بينهما وأنه قد يضطر يوماً ما أن يوجه الى عسير قوة لوقف هذا العدوان (٢) . وقد أبدى أمير عسير لخديو مصر اعتزازه بصلات الود والصداقة مع الحكومة المصرية ، موضحاً للخديو أنه « محط رحال الآمال » وأن الحساد يحسدونه على ما بينه وبين مصر من ود . كما طلب ارسال اخصائيين أو فنيين مصريين لاصلاح المدافع فى عسير ، عندما ذكر أنه « اذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سبالك لفك المدافع خاصة وتوضيب جميع ما يتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا ، والله يعلم انا صادقون فى ذلك » (٣) .

غير أن محمد بن عائض كان يعد العدة لتحقيق آماله فى طرد العثمانيين من المخلاف السليماني وتهامة واخضاعها لحكمه . ولهذا قام فى سنة ١٨٧١ م (١٢٨٧ هـ) فى أواخر عهد السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) بغزو المخلاف السليماني ، وتمكن من طرد الحامية العثمانية ورحلها بحرا الى الحديدة التى كانت مركزاً لتجمع القوات العثمانية فى اليمن . ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة حتى وصلت طلائع جيشه الى مخا وزبيدة ، واشتبكت قواته مع العثمانيين فى الحديدة فى نوفمبر سنة ١٨٧١ م (رمضان سنة ١٢٨٨ هـ) (٤) ، وكان يتولى زمام الأمور فيها القائد العثماني على باشا

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محفظة سائرة . . من الجناح العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : دفتر ٢٤ ، ص ١٠٦ ، وثيقة بدون رقم فى (٧ محرم ١٢٨٤ هـ) .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محفظة ١٩ ، وثيقة رقم ١٢٥ فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٠ ، (غرة جمادى الاول سنة ١٢٨٧ هـ) .

الحلبى (١) . غير أن قوات عسير منيت بالهزيمة ، وارتكبت أثناء تراجعها الى عسير من الفظائع ما تقشعر له الأبدان ، وخاصة فى قرية الزيدية (٢) .
وعندما وصلت أخبار اغارة الجيش العسيرى على تهامة الى عاصمة الدولة العثمانية ، فقد رأت من الضرورى لابقاء اليمن تابعة لها وللمحافظة على الحماية العثمانية هناك ، أن تجرد حملة قوية الى اليمن للقضاء على أمير عسير المتمرد . ولهذا وصلت حملة عثمانية الى ميناء القنفده فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٨) يقودها محمد رديف باشا « فى عسكر يزيد عدده على ستة آلاف ، ومعهم المدافع المستديرة ، والمدافع الشاشخانة » (٣) .

وجدير بالذكر أن مصر - بناء على تكليف من الباب العالى - تكفلت بارسال المؤن اللازمة من أرز وسمن وسكر للقوات العثمانية المرسلة للحجاز واليمن . وقد تبيننا ذلك من الخطاب الذى أرسله خديو مصر الى الباب العالى فى ١١ فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) يخبره بوصول مكاتبته التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن ، وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل « الفرقة العسكرية الشاهانية » التى أرسلت الى الحجاز واليمن . ويرد خديو مصر على الباب العالى بأنه أصدر الاوامر المؤكدة والمشددة للمختصين باعداد وتجهيز الكميات المذكورة وارسال نصفها الى ميناء الحديدة ، والنصف الآخر الى المناطق التى يخصصها رديف باشا . أما أثمان هذه المؤن وتكاليف ارسالها فسيعد بها كشفا فيما بعد . كما عبر الخديو فى ختام هذا الخطاب عن استعداده لتلبية أى طلب يصدر اليه من الباب العالى (٤) .

أما عن الدور الذى قامت به تلك الحملة العثمانية فى اخماد ثورة عسير فيتلخص فى أن القائد العثمانى محمد رديف باشا بعث بانذاراته للعسيريين ليعملوا بتبعيتهم للدولة العثمانية ودخولهم فى طاعتها ، غير أنه لم يجد لنداءاته وانذاراته أى صدى ، فأمر قواته بالزحف على عسير . وقد احتلت القوات العثمانية « حلى بن يعقوب » التى كانت أول مركز عسيرى على الحدود ، ثم سيطرت بعدها على « محائل » عند ذلك رابط محمد بن عائض بحشوده من رجال القبائل اليمنية فى «باحة شعار» وأخذ فى اقامة التحصينات والاستحكامات وتهيئة خط للدفاع ، ظنا منه أن الأتراك سيتقدمون فى عسير من تلك الجهة . وكان ابن عائض قد استنجد بقبائل الملع اليمنية التى رابط رجالهم فى « وادى حلى » غير أنهم لم يتمكنوا من صد الزحف العثمانى فولوا منهزمين .

(١) عبد الله الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) محمد بن احمد عيسى العقيلى : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

(٣) حسين بن احمد المرشى : المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : سجل ٢٤ ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ فى ١١ فبراير سنة

١٨٧١ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

على أن رديف باشا بعد أن انتصر على رجال قبائل الملع اليمنية الموالية
لأمير عسير ، والى زحفه حتى وصل الى وادي « العوص » وتسلفت قواته
« العقبة الصعبة » ونصبت خيامها فى سطح « تهليل » . وقد ارتبكت خطة دفاع
محمد بن عائض ، فاضطر الى الانسحاب محاولا القيام بحركة خاطفة لمفاجأة
العثمانيين بالهجوم ، غير أنه منى بالفشل واضطر الى الانسحاب تجاه « الحفير » ،
بينما تقدم القائد العثماني واحتل « السقا » وضيق الخناق على أمير عسير
الذى التجأ الى قرية « ريده » وتحصن بها . ونظرا لما امتازت به قرية « ريده »
من حصانة طبيعية ، وما أعده ابن عائض من وسائل الدفاع فان الأتراك لم
يظفروا من هجماتهم المتتالية عليها بطائل . فأصدر القائد العثماني رديف باشا
أوامره الى قسم من الجيش الاحتياطي المرابط فى ميناء « القنفده » بأن يبحر
الى « الشقيق » بقيادة أحمد مختار باشا ، على أن تزحف هذه القوات العثمانية
الى قرية « ريده » من جهة الغرب . وقد نجحت هذه الخطة لأنها جعلت القرية
محصورة بين قسمي الجيش العثماني (١) .

وهكذا شدد العثمانيون الهجوم على قرية « ريده » من جهة الشرق
بقيادة محمد رديف باشا ، ومن جهة الغرب بقيادة أحمد مختار باشا ، واستمر
القتال خمسة أيام متتالية ، ضعفت بعدها مقاومة العسيريين ودب اليأس فى
قلوبهم . كما أن الخيانة لعبت دورها فى هزيمة أمير عسير حتى استسلم من
أتباعه كل من كان منهم فى قصر « شهدان » ، كما استسلم « آل مفرح » ولم
يجد ابن عائض لدى حرسه الخاص ورجاله المقربين الرغبة فى المصارعة على
المقاومة والدفاع . وأخيرا استسلم العسيريون للأتراك الذين حاصروا قصر
أميرهم محمد بن عائض ، مما اضطره أخيرا الى طلب الأمان من الترك ، ثم سلم
نفسه اليهم بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه (٢) .

وقد ذكر الواسعى فى تأريخه أن محمد بن عون الذى نصبه الترك
شريفًا لمكة فى سنة ١٨٥٦ ، اتصل بأمير عسير محمد بن عائض ، الذى وافق
على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية « وأن أملاكه وخیوله وحصونه تحفظ ،
وتخصص مرتبات له ولعائلته ، وللبعض الرؤساء المستحقين ويستخدم جميع من
يستحق الخدمة فى الوظائف العالية » . وقد رفع شريف مكة ما تم الاتفاق
عليه الى السلطان العثماني الذى أصدر فرمانا ، أوصله الى أمير عسير رسول من
قبل شريف مكة وتضمن تأمينه وضمان سلامته وموافقة السلطان على مطالبه التى
عرضها عنه الشريف المذكور . وقد طلب السلطان العثماني من أمير عسير أن
يسلم كل ماتحت يده من الأراضى اليمنية الى القائد العثماني محمد رديف باشا ،
على ألا ترد له الدولة أمواله وخیوله وجميع أملاكه الخاصة الا اذا وافق على قرار
السلطان . وبعد أن اطلع أمير عسير على ما ورد بالفرمان ، كتب الى القائد

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٨٦ .

العثماني أحمد مختار باشا الذي كان يحاصر قصره بقواته ما يؤكد أنه أصبح تابعا للسلطان وفقا للشروط التي أوردتها فرمان المشار اليه (١) .

وقد تمكن العثمانيون بعد ذلك من دخول قصر أمير عسير الذي سلم نفسه اليهم ، كما تمكنوا من السيطرة على القلاع الهامة في الامارة (٢) . وعلى الرغم من العهد الذي قطعه على نفسه القائد العثماني أحمد مختار باشا بسلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدهم من أسلحتهم ، فقد ألقى الأتراك القبض على جميع من كانوا مع ابن عائض ، وجردوهم من سلاحهم ، وأودعوهم السجن . بل ان القائد العثماني رديف باشا عندما عاد من « السقا » ودخل قرية « ريده » في نفس اليوم الذي دخلها فيه زميله أحمد مختار باشا ، فقد شاهد محمد بن عائض جالسا بجوار مختار باشا ، فأصدر أوامره فورا بالقبض عليه وايداعه السجن غير مراعاة لما قطع له من اليهود من قبل زميله ، وما جاء بالفرمان من قبل السلطان العثماني نفسه . بل ان رديف باشا في مساء تلك الليلة أمر بقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين شخصا من رؤساء رجاله العسيريين ، وكان ذلك في شهر ابريل سنة ١٨٧٢ م (صفر ١٢٨٩ هـ) . وقد علق العرشى في تاريخه على هذا الحادث بقوله ان « محمد رديف باشا » قد خالف بذلك أوامر الباب العالي الذي كان قد أوصى بعدم قتل أمير عسير محمد بن عائض طالما أنه أعلن استسلامه للعثمانيين . وأضاف العرشى الى ذلك أن السلطان العثماني أسف لهذا الحادث وأمر بعزل محمد رديف وتنصيب أحمد مختار باشا (٣) قائدا للقوات العثمانية العاملة في اليمن .

وهكذا سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير وضموها الى المنطقة الخاضعة لنفوذهم في تهامة ، واستولوا على كل ماكان يملكه أمير عسير « من خيل ونقود وأسلحة ومدافع وغير ذلك من الأحجار النفيسة » (٤) . ولم تكن سيطرة العثمانيين على هذه المناطق سيطرة كاملة على الاطلاق ، اذ كانت سلطة المدير التركي لا تتعدى بناية المركز الحكومي في معظم الأحيان (٥) . كما أن هذه المناطق لم تعرف الهدوء والاستقرار النسبي الذي شهدته تهامة في ظل الادارة المصرية في أواخر العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، ذلك لأن القبائل اليمنية لم تكن لتهدأ قليلا عن شن الغارات المستمرة على بعضها البعض من جهة ، وعلى القوات العثمانية المعسكرة في أراضيها من جهة أخرى . وعلى أية حال فقد شكلت سيطرة العثمانيين هذه على تلك المناطق أكبر تهديد لسيطرتهم على صنعاء ذاتها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، وبالتالي نجاحهم في اقامة الحكم العثماني في اليمن من جديد ، بعد مضي نيف وقرنين من زواله .

(١) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٣ .
Bury, G.W. : Op. cit., p. 15.

(٢)

(٣) حسين بن أحمد العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٤) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٥) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

وبعد أن استعرضنا الدور الذي قام به اسماعيل باشا خديو مصر في مساعدة العثمانيين بناء على مطلب الباب العالي لاختتام ثورة العسيريين بشمال اليمن حتى لا تخرج تلك البلاد نهائياً عن حظيرة الدولة ، وللمحافظة على بقاء الحامية العثمانية في تهامة في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٦٣ و ١٨٧١ حيث وصلت الى اليمن في السنة الأخيرة حملة عثمانية قوية قضت نهائياً على ثورة عسير وأعادت بسط السيادة العثمانية على تلك البلاد . فانه يهمننا أن نشير الى موقف البريطانيين في عدن حينذاك ازاء الدور الذي لعبه خديو مصر لتأكيد السيادة العثمانية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر في الحجاز واليمن على السواء .

لقد أدرك البريطانيون أن خديو مصر عندما قبل التدخل في الحجاز واليمن لصالح العثمانيين انما كان يهدف الى تحقيق مصالحه الخاصة ، ولتأكيد دور مصر ونفوذها في تلك الجهات . بل أن بعض المسئولين البريطانيين مثل « ساندسون Sandison » ، الوكيل البريطاني في جدة أكد أنه عشر على أدلة واضحة تدين خديو مصر اسماعيل باشا بالتآمر ضد الوجود التركي في بلاد العرب ، وأن الخديو كان يشجع أمير عسير على مهاجمة المناطق اليمنية المجاورة في تهامة ، حيث توجد الحامية التركية على سواحل اليمن المطلّة على البحر الأحمر ، بينما كان الخديو يسعى للسيطرة على بلاد العرب مما جعله يرسل ثلاثين ألف جندي على الأقل لتحقيق هذا الهدف .

ونظراً لأن الحجاز واليمن كان يعيش فيها ما يقرب من عشرة آلاف مواطن هندي معظمهم من التجار فقد أراد البريطانيون أن يستغلوا ذلك كسبب للتدخل في شئون المنطقة ، مما جعل « ساندسون » هذا يقترح على حكومته اتخاذ التدابير لحماية هؤلاء الرعايا الهنود ورعاية مصالحهم (١) حيث لم تتخذ من قبل أية اجراءات في هذا السبيل . بل ان « ساندسون » اقترح اقامة قنصلية بريطانية دائمة في جدة ، وارسال بعثة بريطانية الى شريف مكة يحثه على اقامة تعاون مشترك بينه وبين الحكومة البريطانية لمواجهة تطلعات الخديو اسماعيل التوسعية في الجزيرة العربية .

غير أن الدوائر الرسمية المسئولة في وزارة الهند البريطانية ووزارة خارجية لندن لم تستمع للاقتراحات التي بعث بها « ساندسون » في سنة ١٨٦٧ في هذا الشأن (٢) . ولا شك أن هذه الدوائر الرسمية البريطانية كانت محتفظة في ذلك الحين بالنسبة للتدخل في مشكلات بلاد العرب خشية أن تنتشر أنباء تدخلها وتتضخم لدى الدوائر السياسية الأوربية المنافسة الأمر الذي يثير انتباهها وغيرتها (٣) ، فتتشاط وتسمى للتدخل في شئون المنطقة مما يهدد بالتالي المصالح البريطانية فيها .

Marston, T.E. : Op. cit., p. 376.

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 376, 377.

Marston, T.E. : Ibid., p. 109.

(١)

(٢)

(٣)

ولهذا فان البريطانيين فى عدن وقفوا موقف المراقب اليقظ بالنسبة للأحداث التى شهدتها المنطقة (عسير) أثناء العقد السابع من القرن التاسع عشر . وقد تبينوا حقيقة أهداف خديو مصر اسماعيل من تدخله لحل مشكلة عسير تحقيقا لمصالحه الشخصية وتأكيدا لدور مصر ومكانتها فى الجزيرة العربية . كما شهد البريطانيون تحرك العثمانيين لاختاد ثورة العسيريين حتى نجحوا فى تحقيق ذلك فى مطلع عام ١٨٧٢ . وقد أحجم البريطانيون فى عدن عن التدخل فى تلك المشكلة حتى لا يثيروا انتباه وغيرة الدول الكبرى المنافسة حينذاك وفقاً لما قرره وزارة الخارجية البريطانية وما انتهت اليه وزارة الهند البريطانية التى كانت تعتبر السلطة المسئولة والموجهة للسياسة التى كان يتبعها المقيم السياسى البريطانى فى عدن حينذاك .

سادسا - تطلع البريطانيين فى عدن لبسط نفوذهم على الساحل الافريقى المواجه وعلى الجزر اليمنية (١٨٣٩ - ١٨٦٩) :

عندما احتل البريطانيون عدن فى سنة ١٨٣٩ فقد أصبحوا بذلك يتحكمون ليس فقط فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، بل أيضا فى الساحل الافريقى المواجه لعدن الى ثلاثة أقسام . القسم الأول يمتد من رأس جوردفوى مضيق باب المندب غربا وحتى ميناء سواكن شمالا . ويمكن تقسيم الساحل الافريقى المواجه لعدن الى ثلاثة أقسام . القسم الأول يمتد من رأس جوردفوى شرقا حتى غربى ميناء بربرة . وهذا الجزء أصبح بعد ذلك يعرف بالصومال البريطانى ، وهو يعرف حاليا بالساحل الصومالى . وتعتبر بربرة هى الميناء الرئيسى الهام فى تلك المنطقة ، بل انها أفضل ميناء صالح لرسو السفن فى هذا الساحل .

وبالنسبة للبريطانيين فى عدن فان استقلال هذا الساحل وخاصة ميناء بربرة كان يشكل بالنسبة لهم ضرورة حيوية . وكانت سياسة البريطانيين ازاء الساحل الصومالى سياسة « رجل الشرطة » بحيث كان عليهم أن يهيئوا حماية مناسبة للتجار الهنود الذين يقومون بأعمالهم التجارية هناك . كما كان عليهم وضع حد لآية اضطرابات من قبل القبائل المحلية من شأنها أن تقطع وصول الامدادات من المواد الغذائية والماشية وغيرها الى عدن . وقد ظل البريطانيون يفكرون فى بسط حمايتهم على القبائل القاطنة فى هذا الساحل الصومالى لمنع أية دولة أخرى من التدخل فى شئون المنطقة أو السيطرة عليها . غير أن ذلك لم يحدث الا عندما وصلت الى هناك حملة المصريين فى سنة ١٨٧٠ مما شكل بطبيعة الحال تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية فى تلك المنطقة (١) .

أما القسم الثانى من الساحل الافريقى المواجه لعدن فيمتد غربى القسم الأول حتى يضم فى وسطه ميناءى زيلع وتاجورة . ويتوسط هذين الميناءين

حاليا ميناء جيبوتي عاصمة الصومال الفرنسى حيث ينتهى خط سكة حديد أديس أبابا . أما عن زيلع وتاجورة فانهما ميناءين صالحين لرسو السفن ، كما أنهما يشكلان المنفذيين الطبيعيين لتجارة اقليمى « شوا » و « هرر » وهما اقليمان حبشيان كانت لكل منهما حكومة مستقلة منذ عام ١٨٤٠ . ورغم أن الخلافات التى كثيرا ما كانت تنشب بين القبائل هناك كانت تؤدى الى توقف الحركة التجارية بعض الوقت فى هذين الاقليمين ، فان تجارة الرقيق هى التى كانت تنفرد دائما بالنشاط الدائم هناك .

وكانت زيلع تابعة لحاكم مخا الذى كان يدين بالولاء لامام صنعاء ، ولكنها تحولت الى تبعية محمد على بعد وصول قواته الى اليمن فى سنة ١٨٣٦ ، ثم أصبحت تابعة للشريف حسين بن حيدر الذى تسلم حكم تهامة من المصريين فى سنة ١٨٤٠ . وكانت توجد فى زيلع بصفة مستمرة حامية عسكرية تجيء اليها من اليمن . أما بالنسبة لحاكم تاجورة فكان يتمتع بالاستقلال التام رغم أنه كان يدفع جزية سنوية لحاكم زيلع نظير بعض الخدمات التى كان يحصل عليها .

ولا شك أن أهمية زيلع وتاجورة كانت بالغة بالنسبة للقوى الأوربية ، خاصة وأنهما يتحكمان فى طريقين هامين يؤديان الى الحبشة ، بحيث كان امتلاكهما بواسطة قوة تجارية يؤدى بطبيعة الحال الى تنمية التجارة مع بلاد الحبشة . هذا فضلا عما كانا يتمتعان به من قيمة استراتيجية عظيمة بتحكمهما فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بحيث كانا اذا وقعا فى يد أية قوة منافسة سيشكلان خطرا بالغا على الوجود البريطانى فى عدن (١) .

وبالنسبة للقسم الثالث من الساحل الافريقى المواجه لعدن فيغطي المنطقة الممتدة من تاجورة على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى سواكن الواقعة على مقربة من ميناء بور سودان الحالى . وكان هذا الساحل منعزلا نسبيا وان كان يتوسطه ميناء هام تحميه وتتحكم فيه جزيرة مصوع . وكان هذا الميناء يعتبر أفضل ميناء فى البحر الأحمر ، اذ كان يشكل بداية ومنفذاً للطريق الى أغنى ولايتين فى الحبشة وهما « تيجرى Tigré » و « جوندار Gondar » وكلتاها كانتا مملكتين مستقلتين . أما مصوع نفسها فكان يحتلها الأتراك العثمانيون لسنوات عديدة وكانت تعتبر جزءا من باشاوية جدة بحيث كان حاكمها مسئولاً أمام باشا جدة . على أن ذلك لا يعنى أن الأتراك كانوا يتمسكون بأى نفوذ لهم فى جزيرة مصوع نفسها ، بل انهم فقط كانوا يطالبون بالسيادة على الساحل السهل للمنطقة مطالبة نظرية بحثة .

ويهمنا أن نعرف مصالح البريطانيين الموجودين فى عدن وتطلعاتهم لتلك المنطقة من الساحل الافريقى المواجه . وكانت كلها تتعلق بالنواحي التجارية والاستراتيجية والسياسية ، وخاصة بالنسبة لبلاد الحبشة . على أن علاقة بريطانيا بالمنطقة بدأت مع قيام شركة الهند الشرقية البريطانية بتعيين قنصل

لها فى جدة ، وكانت ترقب عن طريقه أحداث المنطقة بأكملها . غير أن المسئولية انتقلت منذ عام ١٨٥٠ الى وزارة الخارجية البريطانية ، مما جعل القنصل البريطانى فى جدة يرسل تقارير مزدوجة ، أولها لحكومة بومباى والآخر الى القنصل العام البريطانى فى الآستانة . أما بالنسبة لحالات الهجرة فكان يرسل تقاريره الى الاسكندرية . وكان اهتمام وزارة الخارجية فى معظم الأحوال موجه تجاه الحبشة وخاصة ولايتى « تيجرى » و « جوندار » . حتى عينت بريطانيا « بلودن Plowden » قنصلا لها فى الحبشة فى شتاء عام ١٨٤٧ مما جعل الأسطول الهندى البريطانى يقلل من زيارته لمصوع حيث كان يقيم هناك عدد من التجار الهنود . ولم تكن حكومة بومباى تعلم عن هذه المنطقة شيئا الا من خلال الأنباء التى كانت تصل الى عدن ويبحث بها المقيم السياسى البريطانى هناك الى بومباى . وجدير بالذكر أن الوثائق البريطانية وخاصة ما كان محفوظا منها لدى حكومة الهند البريطانية قبل احتلال عدن فى سنة ١٨٣٩ لا تتوفر بها سوى دلالات بسيطة عن وجود اهتمامات معينة أو اشارات عن محاولات التدخل فى شئون الساحل الاfrيقى المواجه لعدن أو فى شئون الحبشة على وجه الخصوص (١) .

لقد كانت وجهة نظر بعض الموظفين الرسميين البريطانيين فى حكومة الهند بالنسبة لعدن على أنها مجرد محطة لتزويد السفن التجارية البريطانية بكميات الفحم اللازم لها ، بينما كانت وجهة نظر البعض الآخر منهم تعتبر عدن مركزا استراتيجيا لحماية الخط الملاحي البحرى بين بومباى والسويس . ونتيجة لتضارب وجهات النظر لدى المسئولين البريطانيين فى حكومة الهند فقد ترتب على ذلك عدم اتخاذ خطوات ايجابية بدرجة كافية نحو الارتقاء بعدن وتحسين حالتها فى أى اتجاه ، وقد استمر هذا الحال لعدة سنوات عقب احتلالها فى سنة ١٨٣٩ . وعندما أرسلت الحملة البريطانية على الحبشة فى سنة ١٨٦٧ وما أعقبها من فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ثم اقتراب مناطق نفوذ كل من الأتراك والمصريين من عدن والمنطقة القريبة المحيطة بها ، فقد أدى ذلك الى تحرك المسئولين البريطانيين فى حكومة الهند للعمل على الارتقاء بـعدن ذاتها ، كما عملوا على زيادة تدعيم القوة البريطانية الموجودة فيها (٢) .

ويرجع السبب فى ذلك الى أن أهمية عدن قد ازدادت لدرجة بالغة عندما أرسلت بريطانيا حملتها على الحبشة ، بل ان أهميتها قد فاقت ذلك أيضا بعد فتح قناة السويس (٣) . وقد برزت أهميتها كميناء بحرى يتوسط الطريق البحرى بين بومباى والسويس ، كما ثبتت أهميتها كقاعدة استراتيجية من الناحيتين العسكرية والبحرية على السواء . هذا وان كان أحد رجال حكومة

Marston, T.E. : Ibid., p. 115.

(١)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 144.

(٢)

Marston, T.E. : Ibid., p. 222.

(٣)

الهند وهو « سير مانسفيلد Sir W.A. Mansfield » قد أكد أن عدن لن تكون قاعدة صالحة بمعنى الكلمة طالما لا يتوافر فيها الا القليل من المياه العذبة (١) . غير أن هذا الاعتقاد قد تلاشى تماما باستخدام المكثفات لتنقية مياه البحر من الأملاح (٢) .

وعلى الرغم من أنه قد أشيع أن عدن تتميز بقسوة حرارتها حتى أن « مارستن » أورد على لسان سائح أمريكي زار عدن بقوله « لو كان لي بيت في عدن لقمت ببيعه واشتريت بدلا منه بيتا آخر في جهنم ، فربما يكون جوها أقل حرارة من جوه عدن » . وذلك ليؤكد أن البريطانيين هناك كانوا يقاسون الامرين ، وأن الضرورة فقط هي التي فرضت عليهم البقاء هناك (٣) . ولا شك أن ذلك قول مبالغ فيه نظرا لأن عدن كانت أفضل حالا في جوها عما كان عليه الحال في مناطق كثيرة أخرى من التي استعمرها البريطانيون وبسطوا نفوذهم فيها .

وعلى أية حال فقد اتجهت بريطانيا الى بسط نفوذها على الساحل الغربي للبحر الأحمر وخاصة في بلاد الصومال منذ سنة ١٨٢٧ عندما أرسلت مبعوثا بريطانيا الى قبيلة « حبر أول Habr Awal » للتفاهم على التعويض اللازم بعد أن نهب أفراد هذه القبيلة سفينة تجارية بريطانية في بربرة (٤) . وعقد كبار رجال هذه القبيلة اتفاقية للسلام والتبادل التجاري مع البريطانيين في أوائل فبراير سنة ١٨٢٧ . وبمقتضى هذه الاتفاقية وافق شيوخ « حبر أول » على عدم القيام بنهب السفن التي ترفع العلم البريطاني مع تقديم الحماية والمؤن اللازمة لها ، مقابل أن تجد السفن المملوكة لشيوخ تلك القبيلة نفس المعاملة في الموانئ التابعة للبريطانيين . كما وافق الشيوخ أيضا على تعويض قبطان السفينة البريطانية المنهوبة عن خسائره ، وكذلك تعويض أسر الرجال الذين قتلوا على ظهر السفينة من بحارتها وركابها (٥) .

وعندما تبلورت السياسة البريطانية التوسعية على سواحل البحر الأحمر والجزر المتناثرة في مياهه بعد احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ ، اتجهت بريطانيا الى الاستيلاء على موقع حاكم موانئ تاجورة وزيلع على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر . ففي اليوم التاسع عشر من أغسطس سنة ١٨٤٠ عقد « كابتن مورسبي Captain Moresby » بصفته ممثلا لشركة الهند الشرقية

F.O. 1/19, Minute Sir WA Mansfield on proposed Abyssinian Expedition 6/14/67. (١)

Marston, T.E. : Op. Cit., p. 372. (٢)

Marston, T.E. : Ibid., pp. 272, 273. (٣)

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI., p. 114. (٤)

Aitchison, C.U. : Ibid., pp. 191, 192. (٥)

البريطانية معاهدة للصدقة والتجارة (١) مع السلطان محمد بن محمد سلطان
تاجورة .

وقد تعهد السلطان بأن يبذل قصارى جهده لتسهيل نقل الحاصلات
المختلفة من الأقاليم الداخلية في الحبشة الى الساحل ، وفي مقابل ذلك تعهدت
السلطات البريطانية في عدن بتشجيع التجارة الداخلية في تاجورة (٢) .

غير أن تلك المعاهدة لم تقتصر على اقامة علاقات الصداقة والتبادل
التجاري بين الجانبين فحسب ، بل انها تعهدت ذلك الى الجانب السياسي .
اذ نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على التزام حاكم تاجورة بعدم الدخول
في أية علاقات سياسية أو تجارية مع أية قوى أوروبية أخرى أو غيرها ، اذا
ما كانت هذه العلاقات تمس المصالح البريطانية من قريب أو بعيد ، دون
الرجوع في ذلك الى السلطات البريطانية في عدن باعتبارها ممثلة لشركة الهند
الشرقية البريطانية . وقد تعهدت الشركة في مقابل ذلك عدم القيام بأية أعمال
عدوانية ضد حاكم تاجورة (٣) ، الذي وافق في نفس الوقت على بيع جزر موسى
للحكومة البريطانية (٤) مقابل عشرة أكياس من الأرز (٥) .

وجدير بالذكر أن أرخبيل موسى يتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبيا
 وخمس جزر صغيرة ، وكانت كلها تفتقر الى المياه الصالحة للشرب ، غير أنها
في نفس الوقت كانت صالحة لرسو السفن . بل ان موقعها داخل خليج
تاجورة يجعل منها نقطا استراتيجية هامة نظرا لأنها كانت تتحكم فعلا في
بداية طريق القوافل الذي يسير مع وادي « الحواش » من الساحل الى داخل
الحبشة عبر بلاد الدناقل . وعلى الرغم من أن البريطانيين اشتروا هذه الجزر
من سلطان تاجورة ، غير أنهم لم يحتلوها كما أنهم لم يرسسوا حاميات
عسكرية اليها ، وانما تركوها خالية قاحلة واكتفوا بالاحتفاظ بحقوقهم
عليها (٦) للاستفادة منها اذا استدعت الظروف ذلك .

اتجه « مورسبي » بعد ذلك الى زيلع حيث فاوض حاكمها الشيخ سعيد
محمد البار زعيم القبائل القاطنة في زيلع وقائد جيش شريف مخا هناك ،
والذي كانت أسرته تحكم زيلع مستمدة سلطاتها من شريف مخا منذ سنوات

Aitchison, C.U. : Ibid., p. 114. (١)

I.O., B.O., Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty
over the Eastern shores of the Red Sea, pp. 9, 10. (٢)

Aitchison, C.U. : op. cit., vol. XI., pp. 193, 194. (٣)

Aitchison, C.U. : Ibid., vol. XI., pp. 114. (٤)

(٥) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإبطالي في شرق إفريقيا وتأسيس
مستعمرتي إريتريا والصومال ، ص ١٠٢ .

(٦) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولي في بلاد الصومال ، ص ١٣ ، ١٤ .

مقابل جزية سنوية كانت ترسلها اليه . وقد أبرم « مورشبي » معاهدة مع الشيخ سعيد (١) فى اليوم الثالث من سبتمبر سنة ١٨٤٠ . وقد استولى البريطانيون بموجب هذه المعاهدة على جزيرة « باب Bab » التى تتحكم فى مدخل « قبة الحراب » التى كان من المتوقع حينذاك أن تزداد أهميتها ، كما أنهم استولوا على جزيرة « ايفات Efat » التى تتحكم فى مدخل ميناء زيلع (٢) . بل ان هذه المعاهدة تضمنت شرطا حرمت فيه على حكومة زيلع عقد أية معاهدات أو اتفاقات مع أية قوى أخرى دون موافقة السلطات البريطانية فى عدن ، وذلك مقابل أن تبذل هذه السلطات قصارى جهدها لمعاونة زيلع فى تنمية مواردها التجارية (٣) .

على أن الوضع فى زيلع قد تغير فجأة عندما استولى « شارماركى على Shermarkee Ali » على تلك المدينة وحبس الحماية التابعة للشرىف الحسين بن على بن حيدر حاكم تهامة اليمن وكانت تتكون من ثلاثين رجلا (٤) . وقد عبر « شارماكى على » البحر الأحمر متجها الى عدن حيث التقى « بكابتن هينز » المقيم السياسى البريطانى وأبدى له رغبته فى أن يضع « زيلع » تحت الحماية البريطانية وذلك فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٣ . كما عرض أيضا استعداده للمشاركة فى القضاء على تجارة الرقيق ، وتخفيض الضرائب الجمركية بحيث تصبح نسبتها ٥٪ فقط مع فتح الطريق الى حرر أمام التجارة البريطانية (٥) .

وقد بعث « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن هذه المقترحات الى حكومة الهند البريطانية لاستطلاع رأيها . وقد أجابت عليه تلك الحكومة فى اليوم السابع من أكتوبر سنة ١٨٤٣ بشأن المقترحات والعروض التى قدمها « شارماكى على » وقد رأت حينذاك ما يل :

- ١ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية وفى المنازعات القائمة حينذاك بين شيوخ وحكام منطقة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر .
- ٢ - التركيز على استمرار العلاقات التجارية مع حكام منطقة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر والعمل على تنميتها .
- ٣ - قد يؤدى التدخل فى المنازعات القائمة بين شيوخ وحكام منطقة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر سواء بوجه عام أو فى حادثة معينة الى اقحام الهند البريطانية فى تدخلات أخرى غير مربحة ومكلفة ، بل وقد تسيء غاية الاساءة للمصالح البريطانية .

Aitchison, C.U. : op. cit., vol. XI., p. 114.

(١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٢

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty ... etc., p. 15.

(٣)

I.O., B.S.C. 1843, Haines to Bombay 5/29/43.

(٤)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 108, 109.

(٥)

٤ - ان التدخل من جانب حكومة الهند البريطانية فى مثل هذه الخلافات بين حكام وشيوخ افريقيا وبلاد العرب قد تنتشر أنباؤه بحيث تبالغ فى تقديرها الدوائر السياسية الأوروبية ، الأمر الذى يؤدى الى اثاره غيرة الحكومات الاوربية المنافسة وحقدما على الحكومة البريطانية .

٥ - ان الهدف الأساسى لحكومة الهند البريطانية من وراء احتلالها لعدن هو ضمان الاحتفاظ بمخزن ومحطة للفحم فى موقع متوسط بين بومباى والسويس وليس من أجل التدخل أو التوسع فيما وراء عدن .

٦ - ان حكومة الهند البريطانية تفضل وجود علاقات صداقة بينها وبين حكام منطقة البحر الاحمر ، ولكنها تأسف غاية الأسف اذا اضطرت الى اتخاذ اجراءات عنيفة من أجل حماية مصالحها فى تلك المنطقة بوجه خاص ، وفى منطقة البحر العربى والخليج « الفارسى » على وجه العموم (١) .

وجدير بالذكر أن شركة الهند الشرقية البريطانية على الرغم من انها كانت جهازا حكوميا يدير « امبراطورية كبيرة » ، فانها فى حقيقة الأمر كانت شركة تجارية ، وكان مركزها فى عدن واصرارها على الاحتفاظ بها يسبب لها عجزا كبيرا فى الميزانية كل عام . كما أن نفقات حملة الأفغان الفاشلة والصعوبات التى واجهها البريطانيون فى الهند حينذاك قد أثرت تأثيرا سيئا على الميزانية . وكانت عدن بالنسبة لشركة الهند الشرقية البريطانية فى ذلك الحين « مجرد مستودع ومحطة للفحم A mere depot of coal » أما بالنسبة للبحر الاحمر فقد كان فى نظر هذه الشركة « مجرد طريق عام A mere highway » بينما كانت حكومة بومباى البريطانية ترى أن عدن مركزا حيويا هاما يتحكم فى الطرق المؤدية الى بلاد الشرق بوجه عام ، كما أنها تعتبر فى نفس الوقت قاعدة استراتيجية هامة للبحرية الهندية البريطانية (٢) .

وجدير بالذكر أن عدن كانت تتأثر كثيرا بالاضطراب القائم على الساحل الصومالى المواجه بحيث كانت الاضطرابات هناك تؤثر على امدادها بالمواد الغذائية اللازمة لها . وقد أرسل « كابتن هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن مساعده « كروتندن Cruttenden » ثلاث مرات الى الساحل الصومالى فى عامى ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ لمتابعة الاحوال فى سوق بربره وكتابة تقريره عن الاوضاع القائمة بالساحل الصومالى . وقد حاول « كروتندن » التقريب بين قبيلتي « أبناء أحمد وأبناء يونس » المتصارعتين بما يحقق الهدوء الذى يبيى استمرار تزويد عدن باحتياجاتها من المواد الغذائية . كما حاول إيجاد حل مناسب للموقف الخطير الناتج عن مصادرة بعض السفن التى تنقل الرقيق

I.O., B.S.C. 1843, Govt. of India to Bombay 10/7/43.

(١)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 110, 112.

(٢)

والتابعة لقبائل المنطقة التي لم تعقد اتفاقا مع بريطانيا لمحاربة هذه التجارة . وكانت بعض أعمال القرصنة قد وجهت للسفن البريطانية للانتقام (١) . وكانت آخر زيارة قام بها « كروتندن » لبربره في ٤ فبراير سنة ١٨٤٨ (٢) وعاد بعد ذلك الى عدن في شهر ابريل من نفس السنة بعد أن زار منطقة رأس حافون . وقد علم أن الفرنسيين حاولوا شراء الميناء الموجودة هناك ، غير أنهم لم يوفقوا في ذلك نتيجة لرفض الاهالي ومعارضتهم لذلك (٣) .

على أن حكومة الهند البريطانية لم يكن يخفى عليها حينذاك ان « شارماركي على » حاكم زيلع حاول أن يضع نفسه فيما بعد تحت الحماية البريطانية ليستغل ذلك في السيطرة على الساحل الصومالي بأكمله (٤) . ولم يمض وقت طويل حتى تدهورت العلاقات بين البريطانيين و « شارماركي على » عندما تعرضت إحدى السفن البريطانية الى هجوم شنه رجاله عليها ، مما جعل بريطانيا تطالبه بدفع تعويض عن ذلك الحادث تحت تهديده باستخدام الاسطول البريطاني في القيام بعمليات حربية ضده . وقد وضع البريطانيون أيديهم فعلا على بعض السفن التابعة « لشارماركي على » كانت راسية في ميناء عدن ، مما أدى الى توجه « شارماركي على » الى عدن حيث دفع التعويض المطلوب (٥) . وقد ترتب على ذلك تدهور مكانة « شارماركي » في بربرة في سنة ١٨٥٢ حتى أبعد عن حكم زيلع بواسطة باشا المدينة التركي ، غير أنه عاد الى حكم تلك المدينة في سنة ١٨٥٧ (٦) .

وجدير بالذكر أن حكومة الهند البريطانية عندما علمت بأنباء الحرب الفرنسية النمساوية، وبالإشاعات القائلة بعزم فرنسا على شراء جزيرة سقطرى وبالتدخلات الفرنسية في شئون الحبشة ، فانها قد عازمت على اتخاذ تدابير دفاعية عن منطقة البحر الأحمر وعن عدن ومصر ضد المؤامرات الفرنسية . وقد أوصى « الكولونيل جيمس أوترام Colonel James Outram » المقيم السياسي البريطاني في عدن في سنة ١٨٥٤ بأنه بعد أن أصبح الاسطول الفرنسي قويا في البحر المتوسط ، فانه يجب أن يترك أمر الدفاع عن مصر الى حكومة الهند ، وذلك عن طريق تقوية عدن ، ورفعها الى مستوى قاعدة تجمع وهجوم للبريطانيين ، بحيث يمكنهم انطلاقا منها أن يستولوا على القصير والسويس اذا ما فرضت عليهم الظروف الدفاعية ذلك .

I.O., B.S.C. 1848, Cruttenden to Haines 11/24/47, enc 1, in Haines (١)
to Bombay 11/27/47.

I.O., B.S.C. : 1848., Haines to Bombay 1/5/48. (٢)

I.O., B.S.C. : 1848, Cruttenden to Haines 4/4/48., encl. in Haines to Bombay 4/5/48. (٣)

Marston, T.E. : op. cit., p. 161. (٤)

Marston, T.E. : Ibid, p. 255. (٥)

I.O., B.S.C. : 1857, Coghlan to Bombay 4/24/57. (٦)

وكان حاكم الهند العام البريطاني « كاننج Canning » متفقا في الرأي مع المقيم السياسي البريطاني في عدن « الكولونيل جيمس اوترام » بالنسبة لتفهم سياسة فرنسا التوسعية حينذاك . بحيث كان واضحا أمامهما ان النشاط الفرنسي في البحر الاحمر وفي بورما والهند الصينية ليس مجرد عمل قامت به مجموعة من المغامرين فحسب ، بل ان ذلك كان في حقيقته تطبيقا للسياسة الفرنسية التوسعية المنافسة لبريطانيا في بلاد الشرق . غير أن حاكم الهند العام البريطاني لم ير ضرورة لتحويل عدن الى قاعدة هجومية حينذاك ، بل انه اكتفى بأن أوصى باضافة سفينة حربية كبيرة الى الاسطول البريطاني العامل في البحر الاحمر (١) . وقد صدرت تعليمات حاكم الهند العام البريطاني بتنفيذ هذه التوصية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٩ (٢) . غير أن تلك التوصية لم تلبث أن ألغيت بعد عشرة أيام فقط عندما اقتضت الضرورة توجيه السفن البريطانية حينذاك الى مياه الصين (٣) .

وجدير بالذكر أن بريطانيا اتجهت في ذلك الحين الى انشاء خطوط للبرق تربط الجزر البريطانية في أقصى الشمال بالهند في أقصى الجنوب وذلك عبر البحر الاحمر ، مستفيدة بذلك من قاعدتها في عدن ومن الجزر المختلفة التي سيطرت عليها عبر هذا الطريق الملاحي الهام . وقد شرعت بريطانيا في وضع « كابلات » لخطوط البرق ، كما أقامت عدة فنارات لارشاد السفن البريطانية . وقد أدى ذلك الى اثاره تساؤلات عديدة حول مسألة السيادة على ساحل البحر الاحمر الاسيوي والافريقي وعلى الجزر المتناثرة في هذا البحر وفي خليج عدن . ففي نهاية سنة ١٨٥٨ أصدر « اللورد مالسبورى Lord Malmesbury » تعليماته للسفير البريطاني في الآستانة « سير بولور Sir H. Bulwer » ليحصل من السلطان العثماني على الفرمانات اللازمة التي تسمح بمد خطوط البرق على طول الاراضى التابعة للسيادة العثمانية دون مواجهة أية اعتراضات من قبل الحكام المحليين (٤) .

ونتيجة لذلك فقد حصل السفير البريطاني في الآستانة على فرمانين أولهما صدر الى الوالى العثماني في بغداد ، والثاني الى الوالى العثماني في تهامة اليمن . وقد تضمن الفرمانان الاشارة الى أهمية وضرورة انشاء خط برقي يربط عدن بالهند مما استلزم مد أسلاك البرق على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية في موقع أو موقعين شرقي عدن . وقد نص الفرمانان على توصية

I.O., B.S.E. : 1859, Govt. of India to I.O. 7/13/59, Minute by Canning (١)
6/23/59.

I.O., B.S.E. : 1859, Minute by Eliphinstone 8/5/59 and 8/15/59. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 259, 260. (٣)

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea, p. 35. (٤)

السلطات المحلية بإزالة أية معوقات قد تواجه تنفيذ هذا المشروع الهام . على انه لم يكن معروفا حينذاك أى المراكز الواقعة على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية شرقى عدن يمكن اختيارها لوضع أسلاك البرق . وقد رأى «البريجادير وليم كوجلان Brigadier William M. Coghlan» المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ذلك الحين (١٨٥٤ - ١٨٦٣) أن هذه المراكز من المحتمل أن تكون « الملكلا » أو « الشحر » أو جزر « كورياموريا » أو « ماسيرا Massera » أو « رأس الحاد » . وقد ورد هذا الرأى فى الرسالة التى بعث بها «كوجلان» عقد صدور هذا الفرمان الى « مستر جرين Mr. Green » ممثل بريطانيا فى مصر حينذاك ، يوضح له ان الفرمان السلطانى يصرح بمد أسلاك البرق فى موقع أو موقعين على ساحل الجزيرة العربية بين عدن والهند . على ان ذلك لم يكن يعنى فى حقيقة الامر أكثر من أن يوافق الوالى العثمانى فى تهامة اليمن حينذاك على السماح بأن تمتد أسلاك البرق فى نطاق الممتلكات التابعة للدولة العثمانية والممتدة فقط حتى مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

وقد أشار « كوجلان » فى رسالته هذه الى ممثل بريطانيا فى مصر « مستر جرين » بأنه نظرا لأن مطالب الباب العالى التوسعية لا حدود لها ، الأمر الذى يجعل السلطان العثمانى مستعدا دائما لادعاء السلطة على أية أراض اسلامية ، فان ذلك يمكن أن يشكل صعوبات كثيرة أمام المصالح البريطانية اذا ماتحقق أى اعتراف ضمنى بادعاءات العثمانيين بالسيادة على هذه المناطق الواقعة فى جنوب الجزيرة العربية . اذ ان « الملكلا » و « الشحر » و « ماسيرا » و « رأس الحاد » توجد بها حكومات قوية يمكنها تقديم الحماية الكافية لمنشآت الخط البرقى بين عدن والهند . « فالملكلا » و « الشحر » يحكمهما رئيسان مستقلان ، وكثيرا ما أظهرها مواقف ودية ازاء البريطانيين . بينما جزر «كوريا موريا» كان قد تنازل عنها امام مسقط للبريطانيين فى سنة ١٨٥٤ ، وفى نفس الوقت كانت « ماسيرا » و « رأس الحاد » تابعتين للامام نفسه . ونظرا لأن هذه المناطق غير تابعة ، ولو من الناحية الاسمية ، للباب العالى الذى لاتتعدى سلطاته مضيق باب المندب ، فضلا عن احتمال عدم وجود شخص واحد فيها يستطيع قراءة الفرمان ، فان صدور مثل هذا الفرمان يعتبر غير ذى قيمة على الاطلاق (١) .

وعندما تلقى القنصل العام البريطانى فى بغداد هذا الفرمان ، فقد سارع وأرسل خطابا عاجلا الى السفير البريطانى فى الآستانة ، أوضح فيه السبب الأساسى فى عدم ارساله للفرمان المذكور الى عمر باشا والى بغداد

العثماني حينذاك ، وهو الفرمان الخاص بوضع أسلاك البرق على الساحل الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية . ويتلخص هذا السبب في ضرورة عدم الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على القبائل الوطنية التي تقطن هذا الساحل حتى لا يثير ذلك مشكلات أخرى أمام المصالح البريطانية . وقد أبدت الحكومة البريطانية موافقتها على الموقف الذي اتخذته قنصلها العام في بغداد ، وسارعت في نفس الوقت بإرسال تعليماتها إلى كل من المقيم السياسي البريطاني في عدن وزنجبار للالتزام بعدم التصرف بأي طريقة قد يفهم منها أي اعتراف ضمني من قبل الحكومة البريطانية بأية مطالب أو امتيازات للباب العالي في الساحل الجنوبي للجزيرة العربية الممتد شرقي عدن .

أما فيما يتعلق بالمراكز التي اختارتها الشركة الهندية البريطانية للبرق على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر لتقام فيها المحطات اللازمة ، فقد وقع اختيار هذه الشركة في شهر مارس سنة ١٨٥٩ على كل من السويس والقصير وسواكن . وقد تقدم « مستر جرين Mr. Green ممثل بريطانيا في مصر بطلب للحكومة المصرية للموافقة على إقامة محطة للبرق في القصير . وكانت القصير في واقع الأمر هي النقطة الوحيدة بعد السويس الواقعة داخل الأراضي المصرية ، كما أنه على الرغم من أن المنطقة المحيطة بسواكن كان يحكمها والي مصر ، فإن سواكن نفسها كانت تقوم بحراستها حامية عثمانية ، كما كان حاكمها يعين من قبل الباب العالي . وقد وافق والي مصر على إقامة محطة للبرق في القصير ، وأقيمت المحطة فعلا في شهر يونيو سنة ١٨٥٩ ، غير أن بعض المتعصبين هاجموا المحطة ودمروها . وقد ترتب على ذلك أن أوصى القنصل البريطاني في الإسكندرية حكومته بتوجيه نظر قيادة البحرية البريطانية بمراعاة وضع قوة بحرية بريطانية لحماية مصالح البريطانيين في البحر الأحمر ، على أن تقوم الطرادات البريطانية بزيارة الموانئ الرئيسية في هذا البحر من حين لآخر . وكان « بلودن Plowden » قنصل بريطانيا في مصوع قد اقترح على حكومته في سنة ١٨٥٨ إيجاد قوة بحرية بريطانية في البحر الأحمر (١) ، مؤكداً أن ذلك من شأنه حماية المصالح البريطانية في المنطقة وتدعيمها .

وهكذا استغل البريطانيون وجودهم في عدن لتحقيق تطلعاتهم في منطقة البحر الأحمر وفي خليج عدن . وقد اتبعوا سياسة مرنة إزاء حقوق السيادة العثمانية في المنطقة من جهة ومع حكام البلاد الأصليين من جهة أخرى . كما أنهم تمكنوا عن طريق وجودهم في عدن من مراقبة تحركات القوى الأوروبية المنافسة وسلكوا كافة السبل التي تؤمن مصالحهم في منطقة البحر الأحمر . وجدير بالذكر أن الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ - ١٨٦٥) قد أثرت

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the (١)
Eastern shores of the Red Sea, pp. 36, 37.

كثيرا على النشاط التجارى فى ميناء عدن بحيث أصبح حجم التجارة قليلا بشكل ملحوظ (١) . بل ان هذه الحرب قد أثرت أيضا فى حجم التجارة فى منطقة البحر الاحمر بوجه عام . ويؤكد « كويلاند » ذلك بقوله أن خمساً وثلاثين سفينة أمريكية مرت بزنبار على الساحل الشرقى لافريقيا فى سنة ١٨٥٩ بينما مرت من هناك فى سنة ١٨٦٦ خمس سفن أمريكية لاغير (٢) .

ويوضح الاحصاء التالى (٣) التزايد الواضح فى حجم عمليات تصدير محصول اللبى اليمنى عن طريق ميناء عدن فيما بين عامى ١٨٤٩ و ١٨٥٢ :

السنة	عدد البالات	القيمة بالروبية
١٨٥٠/٤٩	٦٥٥٨ -	٩٦٨٤٧
١٨٥١/٥٠	١٣٠٣٧	١٥٧٨٧٤
١٨٥٢/٥١	٢٨٥٥٠	٣٦٥٧٨٠

بينما يوضح الاحصاء التالى أيضا عدد السفن المارة بميناء عدن وجنسياتها وحجم حمولتها من البضائع المختلفة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٤٨ و ١٨٥١ :

السنة ١٨٤٨ - ١٨٤٩

البريطانية	الامريكية	الفرنسية	الهولندية	الروسية
٧٩	٨	٣	-	-
عدد السفن				
٣٣٦٤٠	١٨٧٥	٤٦٨	-	-
الحمولة بالطن				

السنة ١٨٤٩ - ١٨٥٠

البريطانية	الامريكية	الفرنسية	الهولندية	الروسية
٧١	١١	٢	-	-
عدد السفن				
٣٤٠٥١	٢٧٩٣	٢٠٢	-	-
الحمولة بالطن				

البريطانية	الامريكية	الفرنسية	الهولندية	الروسية
٦١	٩	٧	٢	١
عدد السفن				
٢٧٤٤	٧١٦١	٢٠١٥	١٢٥٨	٣٣٠
الحمولة بالطن				

وهذا الاحصاء (٤) يؤكد أهمية ميناء عدن والحجم الكبير للتجارة التى تمر به والمنقولة بواسطة الاساطيل التجارية الاجنبية الموضحة ، هذا فضلا عن السفن العربية والمحلية التى لم يشملها الاحصاء فى السنوات المذكورة .

Marston, T.E. : op. cit, p. 368.

(١)

Coupland, R. : The exploitation of East Africa 1856-1890, pp. 77,78

(٢)

I.O., B.S.C. : 1851, Haines to Bombay, 6/11/51.

(٣)

Marston, T.E. : op. cit, p. 160.

(٤)

ـ تطلع البريطانيون فى عدن للسيطرة على الجزر اليمنية :

اتجه البريطانيون فى عدن بعد أن استقرت أحوالهم فيها الى السيطرة على الجزر المتناثرة فى المنطقة المحيطة بها وفى البحر الاحمر وأمام الساحل الشرقى لافريقيا باعتبارها ركائز يمكن الانطلاق منها لرعاية المصالح البريطانية هناك . وتحقيقا لهذا الاتجاه فقد استولى البريطانيون على جزر « كوريا موريا » فى سنة ١٨٥٦ وجعلوها مستعمرة بريطانية . وكان السبب الظاهرى لاحتلال هذه الجزر الفقيرة هو محاولة استغلالها من الناحية الاقتصادية ، غير أن الهدف الحقيقى من وراء ذلك هو السيطرة على موقع بحرى فى جنوب الجزيرة العربية يتوسط المسافة تقريبا بين عدن ومسقط (١)

بل لقد حدث فى نفس الوقت أن قام « البريجادير كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن برفع تقرير الى حكومة بومباى فى سنة ١٨٥٦ أوضح فيه أهمية السيطرة على جزيرة « بريم » مؤكدا أن ذلك يدعم النفوذ البريطانى فى المدخل الجنوبى للبحر الاحمر (٢) . خاصة وأنها تقع على مقربة من القاعدة البريطانية فى عدن مما يضمن تأمينها على عكس ما كان عليه الحال عندما احتلها البريطانيون فى سنة ١٧٩٩ حيث كانت أقرب قاعدة لهم حينذاك فى بومباى مما كان يجعل الجزيرة غير آمنة الا اذا توفرت فيها قوة كبيرة لحراستها وتبعد جزيرة بريم عن الساحل الاسيوى لمضيق باب المندب بمسافة ميل واحد ونصف الميل ، بينما تبعد عن الشاطئ الافريقى بمسافة أحد عشر ميلا (٣) . وكان الفرنسيون يتطلعون فى نفس الوقت للسيطرة على هذه الجزيرة بل ان الحكومة الفرنسية قد أوصت باحتلالها . وقد أوضح « كوجلان » لحكومته الأهمية البالغة لجزيرة بريم من الناحية الاستراتيجية من جهة ، ومن الناحية التجارية من جهة أخرى . فهى ستتيح للبريطانيين فرصة التحكم فى موانى الساحل الافريقى المواجه مثل زيلع وتاجورة وزنجبار فضلا عن موانى البحر الاحمر الأخرى . كما انها ستمكن البريطانيين من وقف تجارة الرقيق التى كانت تنتقل بين زيلع وتاجورة وساحل زنجبار على الساحل الشرقى لافريقيا وبين موانى الجزيرة العربية ، مؤكدا « أن وضع قوة بحرية صغيرة فى تلك الجزيرة سوف يكون كافيا لمراقبة المضائق وتفتيش أى سفينة تمر بها » (٤)

Simonin, M.L. : La presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 22. (١)

I.O., B.S.C. : 1856, Bombay to Coghlan 5/30/56. (٢)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 221, 222. (٣)

F.O. 78/1333, I.B. to F.O. 11/27/56, encl. Coghlan to Bombay 10/27/58 ; (٤)
also in B.S.C. 1856.

وكانت بريطانيا تستفيد من وراء حركة منع تجارة الرقيق نفوذا سياسيا ناتجا عن طريق قيامها بتفتيش السفن المتنقلة بين سواحل المنطقة والتي تشكل في قيامها بنقل تلك التجارة .

ولم ينس « كوجلان » أن يشير في تقريره الى مسألة السيادة على جزيرة بريم عندما أوضح ان « القوات البريطانية كانت قد احتلتها في سنة ١٧٩٩ ، غير أنه من المحتمل اذا سئل الباب العالي عن أية حقوق له فيها فانه سوف يجيب بالاجاب لأنه يطالب باليمن كله رغم انه لم يمارس أى سلطة على جزء كبير منه » (١) . وقد سبقت الاشارة الى أن حكومة بومباي كانت قد تلقت أوامر من لندن في ١٨ نوفمبر سنة ١٧٩٨ لاحتلال جزيرة بريم لغلاق مدخل البحر الأحمر في وجه الاخطار الناتجة عن غزو بونا بورت لمصر . وقد أرسلت حكومة بومباي قواتها الى جزيرة بريم واحتلتها في اليوم الثالث من مايو سنة ١٧٩٩ ، غير أن البريطانيين تركوها في اليوم الحادى والعشرين من سبتمبر من السنة المذكورة نظرا لأنها كانت خاوية وتفتقر للمياه العذبة رغم تمتعها بميناء بحرى ممتاز . وقد ذكر « الكولونيل موراي Colonel J. Murray » قائد هذه القوة أن مدافعه كان يمكنها التحكم في الجانب الشرقى أى جهة الجزيرة العربية وليس الجانب الغربى أى الساحل الافريقى نظرا لقصر المسافة الاولى عن الثانية (٢) .

وعلى أية حال فقد قام البريطانيون - بناء على التوصيات التى وردت بالتقرير الذى رفعه « كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن - باحتلال جزيرة بريم بقوة قادها الملازم « جراى » Gray ، فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ (٣) . وقد فعلوا ذلك بدعوى حاجتهم لبناء فئار فى تلك الجزيرة لارشاد السفن البريطانية (٤) . غير أنهم واجهوا مشكلة توفير المياه العذبة التى افتقرت اليها الجزيرة ، خاصة وأن غايتهم لم تكن قاصرة على توفير المياه للاستهلاك اليومى ، بل لتخزين كميات منها لمواجهة الطوارئ فى حالة ما إذا حطمت الرياح الشديدة القوارب التى تنقل المياه العذبة الى الجزيرة من عدن . وعلى الرغم من أن البريطانيين أقاموا فيها فئارا وبعض الابنية الملائمة للسكنى ، كما أقاموا الخزانات لحفظ المياه (٥) فان جزيرة بريم لم تحقق فائدة تذكر للمصالح البريطانية .

I.O., B.S.C. 1857, Coghlan to Bombay 6/9/57. (١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 225. (٢)

Simonin, M.L. : Op. cit., p. 24. (٣)

F.O. 78/1333, I.B. to F.O. 2/18/57 encl. Resolution 1/13/57 ; also in B.S.C. 1857. (٤)

I.O., S.D., S.L.B., No. 12, 1858. Perin Island, Lieutenant J.M. Greig, Assistant Executive Engineer to Lieutenant N. Wilkins, Executive Engineer August 1, 1857. (٥)

فقد كان أحد موظفي حكومة بومباي ويدعى « لومسدن » Lundson في أجازة مرضية قضاها في لندن وقد انتهر فرصة وجوده هناك واقترح على حكومته إقامة أربع فنارات ، الأولى عند مدخل السويس والثانية في جزيرة شدوان ، والثالثة في وسط البحر الأحمر عند « Dada'us Shoal » والرابعة وهي أهمهم جميعا في جزيرة بريم (١) . وكان البريطانيون يقصدون أيضا من إقامتهم فنارا في بريم هو أن يكون ذلك سببا مقبولا لسيطرتهم على الجزيرة (٢) ورغم احضار الفنار من الهند فقد حدث خلاف حول المكان المناسب لإقامته حيث تعطل ذلك ، حتى احتجت على هذا التأخير « شركة خطوط الملاحة البخارية لشبه الجزيرة والشرق » Peninsular and Oriental Steamship Lines في سنة ١٨٦٢ مما أدى الى إقامة الفنارات . ويقال ان البريطانيين سيطروا على جزيرة بريم خوفاهم من قيام منافسيهم الفرنسيين باحتلالها قبلهم (٣) مما يؤدي الى تهديد المصالح البريطانية في البحر الاحمر .

ومن الواضح أن البريطانيين اهتموا كثيرا باغلاق الطرق امام المشروعات المنافسة في مجال الخطوط العالمية للمواصلات . فبيتما كان مشروع فتح قناة السويس في مهده فقد قام البريطانيون باحتلال جزيرة بريم في سنة ١٨٥٧ لحماية مواصلاتهم عبر طريق البحر الاحمر . وعندما كان مشروع خط سكة حديد برلين - بغداد - البصرة في أول دور للتنفيذ فقد سارع البريطانيون باحتلال الكويت لحماية مواصلاتهم عبر الخليج العربي . وهكذا كان البريطانيون يحتلون الجزر والمناطق التي تمكنهم استراتيجيا من حماية مصالحهم عبر خطوط المواصلات الدولية ، ومن أهمها طريق البحر الاحمر بطبيعة الحال .

على أن البريطانيين بعد أن سيطروا على جزيرة كوربا موريا في سنة ١٨٥٦ وعلى جزيرة بريم في سنة ١٨٥٧ فانهم قد استمروا في تنفيذ سياسة استعمارية تهدف الى الاستيلاء على الجزر الهامة المنتشرة في منطقة البحر الاحمر ، ولهذا فانهم استولوا بعد ذلك بعامين أي في سنة ١٨٥٩ على جزيرة كمران (٤) الواقعة امام ميناء اللحية في شمال الساحل اليمنى المطل على البحر الاحمر .

ولا شك أن هذه السياسة البريطانية للسيطرة على الجزر الهامة في البحر الاحمر وفي خليج عدن وجنوب الجزيرة العربية قد لفتت أنظار الفرنسيين الذين كانت لديهم رغبة شديدة في الحصول على قواعد بحرية لهم في تلك المياه ، خاصة وأن مشروع فتح قناة السويس كان في سبيله للتنفيذ . وقد

F.O. 78/1333. Memo by Mr. Lunsden Jan. 1857.

Marston, T.E. : op. cit., p. 225.

Marston, T.E. : Ibid., pp. 223-226.

Simonin, M.L. : op. cit., p. 22.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

رأى الفرنسيون أن رغبتهم هذه يمكن تحقيقها اذا ماسيطروا على جزيرة سقطرى ذات الموقع الممتاز المواجه للساحل الجنوبي للجزيرة العربية والذي يشرف على رأس جورد فوى على الساحل الشرقى لافريقيا (١) . ولهذا تقدمت إحدى الشركات الفرنسية فى الآستانة فى شهر مايو سنة ١٨٥٩ بطلب الى الباب العالى للموافقة على شراء هذه الجزيرة .

وقد تنبه البريطانيون للمحاولة التى يقوم بها الفرنسيون لشراء جزيرة سقطرى ، ولهذا سارع « اللورد مالسبورى Lord Malmesbury » الى ابلاغ « السير بولور Sir H. Bulwer » فور علمه بهذه المحاولة الفرنسية حتى يطلب من الباب العالى أن يرفض بيع هذه الجزيرة للفرنسيين . وقد تلقى « اللورد مالسبورى » برقية من « السير مولور » ردا على البرقية السابقة ، وقد جاء فيها أن فؤاد باشا « يعتقد بأن جزيرة سقطرى الواقعة عند فوهة البحر الاحمر مملوكة لامام مسقط ، غير أنه اذا تبين أن الباب العالى له حق السيادة عليها فانه سوف يصدر الأمر المطلوب » (٢) ، ويقصد بذلك الأمر بعدم بيع هذه الجزيرة للفرنسيين .

وفى نفس الوقت قامت حكومه الهند البريطانية بمراجعة الوثائق المتوافرة لديها عن جزيرة سقطرى تمهيدا لاتخاذ بعض الخطوات التى من شأنها الضغط على امام مسقط حتى يرفض بيع سقطرى للفرنسيين . وقد أكدت هذه الوثائق انه منذ عام ١٨٣٥ قامت الحكومة البريطانية بمحاولة لشراء الجزيرة من سلطان « قشن Kiseen » كما أن قوة بريطانية عسكرت فى سقطرى حتى يتم الاتفاق بشأنها . غير أن سلطان قشن رفض بيع هذه الجزيرة ، بل انه لم يوافق حتى على بيع جزء منها ليكون مستودعا للمحم تزود منه السفن البريطانية العابرة ولهذا انتهت محاولة البريطانيين بجلاء تلك القوة البريطانية عن جزيرة سقطرى دون أن تحقق غايتها (٣) .

وقد نشر فى العدد الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية الصادر فى سنة ١٨٣٥ « Journal of the Royal Geographical Society » مقال كتبه أحد ضباط البحرية الهندية البريانية حينذاك وهو «الملازم ولستد J. R. Wellested » جاء فيه أن جزيرة سقطرى تقع على الطريق البحرى الهام الموصل الى الهند عبد البحر الاحمر من ناحية مدخله الجنوبى وهى تسيطر على هذا المدخل (٤) ، كما انها ملاصقة للطريق البحرى الذى تعبره السفن البريطانية التى تسلك طريق رأس الرجاء الصالح مما يكسبها أهمية استراتيجية بالغة (٥)

Marston, T.E. : op. cit., p. 255.

I.O., B. 8, Memorandum on the Turiksh Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea, etc., p. 37.

Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 118.

Marston, T.E. : Op. cit., p. 255.

George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, p. 124.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

وقد أشيع في سنة ١٨٠٠ أثناء حملة بونا بورت على مصر أن الحكومة البريطانية حينذاك كلفت « القبطان بلانكت Commodore Blakeret » أحد رجال البحرية البريطانية في الهند لاحتلال هذه الجزيرة نظرا لأهميتها ، غير أنه لم يوفق في ذلك ، وكان سلطان قشن في ذلك الوقت أيضا هو صاحب السلطة المعترف بها في تلك الجزيرة (١) .

وجدير بالذكر أن الفرنسيين قد أبدوا اهتماما كبيرا بجزيرة سقطرى وحاولوا في سنة ١٨٤٧ دراسة شئونها ، الأمر الذي أثار مخاوف المقيم السياسي البريطاني في عدن ، بل انهم كانوا يتطلعون في ذلك الوقت لايجاد موضع قدم لهم على الساحل الشرقي لافريقيا ، حيث كان « الكابتن جيوم » يقوم بنشاط كبير في تلك المنطقة . وكانت أنباء ذلك النشاط تصل تباعا الى عدن ، وتثير قلق البريطانيين البالغ هناك (٢) .

وعلى أية حال فقد رأيت الحكومة البريطانية ضرورة ابعاد أية محاولات فرنسية للسيطرة على جزيرة سقطرى حتى لا تشكل خطرا على مصالحها الحيوية في طريق مواصلاتها الى الهند . ولهذا اتفق « السير وود Sir C. Woodd » مع « اللورد مالسبورى Earl of Malmesbury » على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لاقتناع صاحب سقطرى بعدم بيع هذه الجزيرة للفرنسيين . كما استقر الرأي على الاتصال بالمقيم السياسي البريطاني في عدن وبالحكومة بمومباي البريطانية للحيلولة دون حدوث ذلك (٣) . ولا شك أن ما كلف به المقيم السياسي البريطاني في عدن في هذا المجال ليوضح الدور الذي كان يناط بالسلطات البريطانية في عدن القيام به حينذاك لتنفيذ سياسة بريطانيا التي تهدف الى انفرادها بالنفوذ في الطريق البحري الموصل للهند عبر البحر الاحمر وعند مدخله الجنوبي ، حماية للمصالح البريطانية وتحقيقا لاهداف بريطانيا الاستعمارية حينذاك .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى جهود النمسا الاستعمارية في منطقة خليج عدن وعند المدخل الجنوبي للبحر الاحمر خاصة بعد أن أصبح الساحل الصومالي المواجه لعدن محط آمالها في منتصف القرن التاسع عشر . اذ بعثت حكومة النمسا أحد دبلوماسييها وهو قنصلها في الخرطوم وكان يدعى البارون « هيوجلن Baron Heuglin » الى بلاد الصومال ، غير أنه اختطف بعد وصوله الى الساحل بمعرفة القبائل المحلية ، ولم يطلق سراحه الا بعد دفع فدية كبيرة ، وبذلك قضى نهائيا على مهمته دون أن يحقق لبلاده فائدة تذكر (٤) . ولقد قيل

Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocean 1800-1850, pp. 290- (١)

291.

Marston, T.E. : op. cit., p. 144. (٢)

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea, etc., p. 38. (٣)

I.O., B.S.C. 1857, Coghlan to Bombay 9/28/57. (٤)

أن من أهداف النمسا حينذاك الاستيلاء أيضا على جزيرة سقطرى ، غير أن ذلك الهدف لم يتحقق على الإطلاق (١) .

سابعا : موقف البريطانيين في عدن ازاء المنافسة الفرنسية في منطقة البحر الأحمر واثار ذلك على حقوق سيادة العثمانيين والمصريين والحكام المحليين في المنطقة (١٨٣٩ - ١٨٦٩) :

تناولنا بالدراسة فيما سبق تطلعات البريطانيين لبسط نفوذهم في منطقة البحر الأحمر وعلى الساحل الأفريقي المطل على خليج عدن من رأس جوردفوى شرقا حتى مضيق باب المندب غربا وذلك انطلاقا من وجودهم في عدن منذ مطلع عام ١٨٣٩ . وقد اصطدم البريطانيون أثناء سعيهم لتحقيق ذلك بمطالب الدولة العثمانية بالسيادة في منطقة البحر الأحمر من جهة ، وامتداد النفوذ المصري ناحية الجنوب من جهة أخرى ، فضلا عن حكام البلاد الأصليين من جهة ثالثة . غير أن البريطانيين اتبعوا سياسة مرنة مع العثمانيين الذين كانوا يبذلون جهودهم لتثبيت نفوذهم المتداعي في الحجاز واليمن وعلى الساحل الغربي للبحر الأحمر . على أن ما أزعج البريطانيين بالفعل وأقلقهم ، وهم يرقبون الاحداث عن كثب من قاعدتهم في عدن ، هو ظهور المنافسة الفرنسية التي أصبحت تشكل أكبر تهديد للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر .

وكانت فرنسا قد اتجهت هي الأخرى لتنفيذ سياستها التوسعية الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر وخاصة على السواحل الأفريقية بعد أن قرر الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث أن الوقت قد حان لتحقيق فرنسا تطلعاتها في هذا المجال وذلك في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ . ولهذا بدأت الجهود الفرنسية تلاحق الجهود البريطانية للاستحواذ على السلطة والنفوذ في المراكز البحرية ذات الأهمية الحيوية في منطقة البحر الأحمر وخاصة على الساحل الغربي لهذا البحر وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا بوجه عام . وقد نتج عن ظهور ذلك النشاط الفرنسي خلق عدة مشكلات تتعلق بحقوق السيادة العثمانية في منطقة البحر الأحمر ، وصلة ذلك بامتداد النفوذ المصري ناحية الجنوب ، هذا فضلا عن بعض المشكلات الأخرى المتعلقة بأهالي البلاد الأصليين وموقفهم من التدخل الأجنبي في بلادهم ، على نحو ما حدث أيضا مع البريطانيين عند توجيه حملتهم على الحبشة في سنة ١٨٦٧ مستفيدين غاية الاستفادة من وجودهم في عدن في ذلك الحين .

والأسئلة التي تطرح نفسها الآن تدور حول معرفة المراحل المتتالية لظهور النشاط الفرنسي في منطقة البحر الأحمر كمنافس للمصالح البريطانية ، وكيف كان البريطانيون يرقبون هذا النشاط عن كثب من قاعدتهم الحيوية في عدن ،

وما هي معالم السياسة التي اتبعوها ليواجهوا المنافسة الفرنسية التي أصبحت تشكل تهديدا لمصالحهم في منطقة البحر الاحمر وذلك منذ احتلالهم لعدن في سنة ١٨٣٩ وحتى قبيل فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ .

— موقف البريطانيين ازاء النشاط الفرنسي المنافس على الساحل الافريقي للبحر الاحمر :

لقد بدأ النشاط الفرنسي المنافس للبريطانيين يظهر بوضوح على الساحل الافريقي للبحر الاحمر وخاصة في سواحل الحبشة والصومال في اوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر . اذ قامت عدة بعثات استكشافية فرنسية اتصفت مظهرها بالصفة العلمية لاستكشاف هذه المناطق . وقد اوصت هذه البعثات في تقاريرها الى ضرورة عدم ترك الدول الاخرى وخاصة بريطانيا تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق .

وبعد الرحلات الاستكشافية التي قام بها الفرنسيان « كومب Combes » و « تاميزيه Tamisier » في لفترة الممتدة بين عامي ١٣٨٥ و ١٨٣٧ ، فقد قامت بعثات « فريه Ferret » و « جالينييه Gallinier » و « روجيه Roger » في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٤١ . وقد أكدت تلك البعثات الاستكشافية الفرنسية سرعة نجاح البريطانيين في بسط نفوذهم في تلك البلاد انطلاقا من وجودهم في عدن . بل لقد وضع لتلك البعثات ان الرحالة البريطانيين سبقوهم بزيارة الحبشة في مطلع القرن التاسع عشر ، وكانت هذه نتيجة طبيعية ترجع للنشاط الذي كانت تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية بامكاناتها المعروفة (١) .

وازاء هذا النشاط البريطاني رأى الفرنسيون أن يرسلوا بعثة رسمية الى تلك المناطق كان يرأسها « كابتن دى فوسيه Des Fosses » في سنة ١٨٤٦ (٢) . ويمكن أن يقال عن النشاط الفرنسي في منطقة البحر الاحمر حينذاك بأنه كان عملا من أعمال المخابرات الفرنسية يهدف بالدرجة الاولى الى مراقبة النشاط البريطاني في منطقة البحر الاحمر المنطلق من القاعدة الحيوية لبريطانيا في عدن على وجه الخصوص (٣) .

على أن هذه البعثات الفرنسية قد أصيبت في أول أمرها بفشل تام ، اذ أوضح « الملازم فريه » أن بعثة « كومب » التي اشترك فيها قد فشلت في زيلع، ولم تتمكن من اقامة منشأة فرنسية في مصوع. نظرا لأن ادارة تلك الميناء

Marston, T.E. : Op. cit., p. 118.

(١)

Martineau, A. : La Côte des Somalis, p. 851.

(٢)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 124.

(٣)

عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من والى مصر حينذاك . وقد نصح « فريه » حكومته بأن تسرع فى أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، نظرا لأنه كان يعتقد شخصا فى سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن حصيلتها تزيد عن ١٨٠ ألف فرنك، ولم يكن يصل الى خزانة الحكومة المصرية منها سوى ٥٠ ألف فرنك لاغير (١)

كما أصر « فريه » فى تقريره بصفة خاصة على ابراز أهمية نشاط البريطانيين فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى بدأ واضحا جليا بعد سيطرتهم على عدن فى سنة ١٨٣٩ . وأكد « فريه » لحكومته بأن البريطانيين لن يترجعوا أمام أية تضحيات ولن يهملوا أى شئ فى سبيل دعم نفوذهم على جانبى البحر الأحمر . كما أن الأنباء التى وردت اليه مؤخرا أفادت بأن البريطانيين كانوا يدفعون مبلغ ١٠٤ ألف فرنك سنويا للشريف حسين بن على بن حيدر حاكم تهامة السن (١٨٤٠ - ١٨٤٩) ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب . وأوضح « فريه » فى تقريره أيضا بأن العلم البريطانى كان يخفق حينذاك على زيلع وعلى تاجورة القريبتين من مضيق باب المندب . وأخيرا أكد « فريه » لحكومته بأن البريطانيين قد ذهبوا الى حنفيلة ومصوع لكى يشتروا هذين الميناءين أو بمنعوا الفرنسيين من الإقامة فيهما (٢) حفاظا على مصالحهم البريطانية ، خاصة وأن الأمر كان سهلا أمامهم نتيجة لوجودهم فى عدن فى ذلك الحين .

أما بالنسبة لبلاد الحبشة التى زارها البريطانيون فى مطلع القرن التاسع عشر وسبقوا فى ذلك الفرنسيين ، فإن وصولهم الى هناك فى ذلك الوقت المكر كان نتيجة طبيعية للنشاط الذى بذلته شركة الهند الشرقية البريطانية . وازداد هذا النشاط بطبيعة الحال بعد سيطرة البريطانيين على قاعدتهم القريبة فى عدن . على أنه لم يكن أى رحالة فرنسى قد وصل الى الحبشة حتى سنة ١٨٣٥ . ولا شك انه من الصعب ان نفهم حقيقة الأوضاع والاحداث فى الحبشة دون أن نتعرف على النشاط الذى قام به الرحالة الذين زاروا هذه البلاد وقادوا كثيرا من البعثات الاستكشافية التى وصلت الى هناك . على أن التفصيلات الكاملة عن هذه البعثات موضحة فى كتابات « البعثات الكاثوليكية الفرنسية فى القرن التاسع عشر » (٣) . ومن هذا الكتاب نتبين ما أكدته تقرير « فريه » السابق الاشارة اليه من قيام « كومب » و « تاميزيه » بدخول الحبشة عن طريق

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ١٧ . وقد استند الى تقرير الملازم أركان حرب « فريه » فى ٦ يناير سنة ١٨٤١ المحفوظ بآرشفيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M., 1014/1.

(٢) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ١٤ .
(٣) Pollet, J.B. : Les Missions Catholiques Françaises Aux XIX Siecle
Vol. 2., Abyssinie, Inde, Indo-Chine, N.D.C., 1900.

مصوع وانهما توغلا بعد ذلك في منطقة « جوندار » حيث تعيش قبائل « الجالا » وذلك في سنة ١٨٣٥ ، وانهما أوضحا تفاصيل رحلتهما في كتاب « رحلة في بلاد الحبشة » الذي صدر في باريس في سنة ١٨٣٨ (١) .

ويوضح تقرير « كومب » عن هذه الرحلة ان وزارة البحرية الفرنسية أرسلت بعثة رسمية لاكتشاف الحبشة وسواحل البحر الاحمر . ورغم أن هذه البعثة بدا مظهرها علميا الى حد كبير ، فقد طلب منها تقديم تقرير يوضح مدى امكانية قيام الفرنسيين باستعمار الحبشة . ويمكن الاطلاع أيضا على تفاصيل هذه البعثة التي استمرت في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٤٣ في كتاب « رحلة في الحبشة ١٨٣٩ - ١٨٤٣ » الذي ألفه « ليفيفر » Lefebvre (٢) .

وقد عرض حاكم منطقة « تيجري » الحبشية على « ليفيفر » في سنة ١٨٤٠ أن يتنازل لفرنسا عن خليج « حنفيلة » . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا العرض حينذاك نظرا لتشككها في حقوق السيادة التي يدعيها حاكم « تيجري » على الساحل المطل على البحر الاحمر . كما رفضت الحكومة الفرنسية أيضا في ذلك الحين تنازل شركة « نانت بوردو La Société Manto-Bordelaise » الفرنسية عن منطقة واسعة في اقليم « عيد Edd » الواقع على الساحل الغربي للبحر الاحمر في منتصف المسافة بين مصوع وباب المندب (٣) .

أما بالنسبة لموقف البريطانيين ازاء هذا النشاط الفرنسي على الساحل الافريقي المواجه لعدن فقد بدا واضحا عندما تحركت « اللجنة السرية The Secret Committee » التي تدير أمور شركة الهند الشرقية في لندن وأبلغت « هينز » المقيم السياسي البريطاني في عدن بأنباء تلك البعثة الفرنسية التي قام بها « كومب » و « تاميزيه » . وطلبت اللجنة من « هينز » أن يرسل ضابطا بريطانيا الى زيلع ليعمل على احباط محاولات الفرنسيين لبسط نفوذهم هناك ، على أن يمنح كافة الصلاحيات التي تخول له حق شراء محطة تتحكم في ميناء تاجورة . وجاء في خطاب اللجنة السرية المرسى الى « هينز » بأنها تثق في قدرته على القيام بهذا العمل وعلى حسن توجيهه لمن سيوفده لاداء هذه المهمة في تلك المنطقة حتى يحفظ لبريطانيا هناك مصالحها التجارية والسياسية (٤) خاصة وأن الساحل الافريقي المواجه لعدن اذا ما تعرض لاي احتلال من قبل أية قوة أوربية فان ذلك من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية في منطقة البحر الاحمر (٥) .

- | | |
|---|-----|
| Combes, E. and Tamisier, M. : Un Voyage en Abyssinie, 4 Vols. ; | (١) |
| Lefebvre, C.T. : Voyage en Abyssinie 1839-1843. 6 Vols. | (٢) |
| Douin, G. : Histoire du règne du Khédive Ismaïl, tome 3. 1ère partie, pp. 281, 283. | (٣) |
| Marston, T.E. : Op. cit., p. 121. | (٤) |
| I.O., B.S.C. 1840, Secret Committee to Haines, 7/3/40 | (٥) |

ولما كانت القبائل اليمنية المجاورة لعدن قد هدأت بعض الوقت نتيجة لفشل هجومها على البريطانيين في ٧ يوليو سنة ١٨٤٠ ، فقد أدت حالة السلام المؤقت هذه الى جعل « هينز » قادرا على أن يوجه نشاطه بكامل ثقله الى هذا المشروع الجديد . ولهذا قام « هينز » بارسال « كابتن مورسبي Captain Moresby » على ظهر السفينة « سيزوستريس Sesostris » كما أرسل الملازم « باركو Barker » على ظهر السفينة « الفرات Euphrates » ليتجها الى ميناء تاجورة على وجه السرعة . وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٨٤٠ عاد « مورسبي » الى عدن ، وأبلغ « هينز » بأنه قد نجح في شراء جزر موسى ، الواقعة في رأس خليج تاجورة من حاكمها المحلي بمبلغ ١١٠٠ كراون ، كما وقع معاهدة للصداقة مع القبائل القاطنة هناك (١) .

وفي نفس الوقت قام « هينز » بإبلاغ « هودجس Hodges » قنصل بريطانيا العام بالاسكندرية عن نشاط الفرنسيين في خليج عدن وسواحل البحر الاحمر موضعا له ان « السفن الفرنسية بدأت تظهر في هذه البحار ويوجد أمامنا الآن سفينة فرنسية بها ثمانية عشر مدفعا ، وهي تنتظر وصول سفينة حربية فرنسية أخرى . أما في مخا فتوجد سفينة حربية فرنسية أيضا ، كما توجد سفينة نقل مسلحة في مصوع . ومن الواضح أن الفرنسيين يريدون وضع أقدامهم في الحبشة » (٢) .

بل ان هينز طلب من مورسبي و باركر ان يقوما بشراء جزيرة صغيرة في نهاية « قبة الخراب » وهو خليج صغير في نهاية خليج تاجورة . كما قام هينز بتعيين « هاتشاتور J. Hatchator » وهو تاجر هندي ليكون وكيلا للبريطانيين في تاجورة (٣) أما بالنسبة للمصالح البريطانية في زيلع فكان يقوم برعايتها الشيخ « شارماركي على » الصومالي الذي كان يتمتع بنفوذ كبير على طول الساحل الافريقي المواجه لعدن وخاصة في بربرة (٤) .

على أن السفن الفرنسية واصلت نشاطها في البحر الاحمر وفي خليج عدن ، حتى أن هينز تلقى رسالة من حاكم ميناء « عيد Edd » الواقع جنوبي حنفيلة على الساحل الغربي للبحر الاحمر يخبره بأن الفرنسيين أرادوا أن يشتروا هذا الميناء (٥) . بل ان الفرنسيين حاولوا بعد ذلك أيضا التفاوض لشراء « حنفيلة » ذاتها من حاكمها مقابل مبلغ ٢٠٠٠ كراون . وتعرف « حنفيلة » بمينائها الممتاز الذي يعتبر أقرب ميناء للحبشة .

Marston, T.E. : op. cit., p. 122.

(١)

F.O. 78/3/85, Hodges to F.O. 7/22/40, quoting a private letter from Haines.

(٢)

I.O., B.S.C. 1840, Govt. of India to Govt. of Bombay 11/9/40.

(٣)

Marston, T.E. : op. cit., 125.

(٤)

I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 9/25/40.

(٥)

وفي اليوم السادس من شهر يونيو سنة ١٨٤٠ قام الملك « سهلاسيلاسي » حاكم اقليم « شوا » وهو من أهم أقاليم الحبشة ، بإرسال رسالة الى حكومة الهند البريطانية عن طريق المقيم السياسي البريطاني في عدن ، يطلب فيها توطيد أواصر الصداقة مع بريطانيا . وقد فعل ذلك بإيعاز من المبعوث البريطاني « كرايف Krapf » الذي كان قد وصل من قبل الى « شوا » قادما من عدن كما كان حاكم « شوا » متأثرا الى حد كبير بانتصار البريطانيين على العرب في (١) عدن خاصة وأن الانباء التي كانت تصل اليه اتصفت بالمبالغة والتهويل . وقد ذكر الملك « سهلاسيلاسي » في رسالته الى حكومة الهند البريطانية « ان الفنون والعلوم لم تصل بعد الى وطني كما هي عندكم ، فانه يجدر بكم ان تساعدوني في هذه المجالات . والشئ الذي يمكن أن تبدؤوا بمساعدتي به هو ارسال بنادق ومدافع ولوازمها من التي لا تتوفر عندي » (٢) . كما أرسل « سهلاسيلاسي » الى المقيم السياسي البريطاني في عدن بعض الهدايا محاولا التقرب اليه (٣) .

وقد قام « كرايف » المبعوث البريطاني في « شوا » بإرسال خطاب رفق الخطاب المرسل من « سهلاسيلاسي » الى حكومة الهند البريطانية ، أوصى فيه بضرورة تدعيم النفوذ البريطاني في « شوا » باعتبارها تتحكم في واحد من الطرق التجارية الهامة التي تخترق القارة الافريقية . بل أنه يمكن بالسيطرة عليها وقف تجارة الرقيق وبسط النفوذ البريطاني في وسط افريقيا وفي جانبها الشرقي . واختتم خطابه بأن عزز مطلب « سهلاسيلاسي » بامداده بكميات من الأدوية المختلفة (٤) . وقد رفع « هينز » هذين الخطابين الى حكومة بومباي التي رفعتها هي الاخرى الى حكومة الهند البريطانية بعد أن أوصت بإرسال بعثة الى « شوا » لعقد معاهدة سلام وصداقة مع الملك « سهلاسيلاسي » . كما أنها طلبت من « هينز » تحديد أفضل طريق للوصول الى هناك واقترح أفضل الهدايا التي يمكن اهداؤها للملك « شوا » (٥) .

وفي نفس الوقت أرسل « كرايف » المبعوث البريطاني في « شوا » خطابا الى « كامبل » قنصل بريطانيا بالاسكندرية حيث قام الاخير بإبلاغه لوزارة الخارجية البريطانية ، التي قامت بدورها بإبلاغه الى مجلس شئون الهند في لندن في اليوم الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٨٤٠ . وقد أبلغ المجلس وزارة

F.O. 1/3, Krapf to Haines, August 1840. (١)

F.O. 78/3185, I.O. to F.O. 11/21/40, enclosing letter from king of Shoa to Hainese. (٢)

I.O., B.S.C., 1840, Haines to Bombay 9/25/40. (٣)

F.O. 78/3185, I.O. 11/21/40, enclosing Krapf to Haines 7/1/40. (٤)

I.O., B.S.C. : 1840, Minute by Board, 10/12/40. (٥)

الخارجية البريطانية بأن ثمة ترتيبات تم الاتفاق عليها تستهدف احباط محاولات الفرنسيين لبسط نفوذهم في « شوا » (١) وقد وافقت حكومة الهند البريطانية على ارسال بعثة الى « شوا » لتحقيق تلك الغاية وخولت حكومة بومباي اعداد كافة الترتيبات اللازمة (٢) .

على أنه في نفس الوقت استمر النشاط الفرنسي يتزايد في منطقة البحر الاحمر ، مما جعل الحكومة البريطانية في لندن تصدر اوامرها بارسال بعثة جديدة الى « شوا » واحدى سفن الاسطول الملكي البريطاني لتعزيز قوة حامية عدن على أن تتوجه فورا الى البحر الاحمر ، وذلك بعد أن تقاعست حكومة بومباي عن ارسال سفينتين حربيين الى عدن حينذاك (٣) ، وقد قام « الملازم باركر Lieutenant Barker » برسم خريطة خليج تاجورة ، واختبر الطرق التي يمكن أن تمر بها تلك البعثة . كما قام « هينز » بدراسة الطريق الموصله الى « شوا » باهتمام بالغ ، وحاول أن يجمع كافة المعلومات المفيدة التي جعلته يقتنع بأن أفضل طريق هو طريق تاجورة . كما أنه رأى أن تكون البعثة من مبعوث أو مفوض ، ومن ضابط مهندس يمكنه أن يرسم خريطة للمنطقة ، وضابط من الفرسان أو المشاة ، وضابط طبيب ، ومساعد من الأهالي ، وعدد من المرشدين والحراس (٤) . وقد أوصى « هينز » بأفضلية اختيار الحراس من الوطنيين حتى لا يؤدي ظهور حراس من الهنود الى إثارة حفيظة الأهالي مما يخلق مشكلات مع القبائل . كما رأى أنه يمكن الحصول على بعض الجمال والحيول من تاجورة (٥) .

وقد اختير لرئاسة هذه البعثة « كابتن وليم كورنواليس هاريس Captain William Cornwallis Harris » وهو أحد مهندسي شركة الهند الشرقية البريطانية وكان قد نال خبرة كبيرة أثناء عمله في جنوب افريقيا . وقد سمح له باختيار مرافقيه من الضباط ، كما قام بالإشراف على الاستعدادات المختلفة . وكان مزودا بسلطات كافية لعقد معاهدة للصدقة والتجارة باسم الملكة « فيكتوريا » مع « سهلا سيلاسي ملك « شواوالجالا » ، ويستعرض الكتاب الذي وضعه « هاريس » نفسه كيفية تشكيل هذه البعثة وأسماء المشتركين فيها . وقد ضمت البعثة خمسة ضباط آخرين منهم طبيبان وثلاثة مدنيين بالإضافة الى « هاتشاتور J. Hatchator » الوكيل البريطاني في تاجورة و ١٧

F.O. 1/3, F.O. to I.B. 12/2/40, and I.B. to F.O. 12/14/40.

(١)

I.O., B.S.C. : 1840, India to Bombay 11/1/40.

(٢)

F.O. 1/3, I.B. to F.O. 1/13/41, enclosing London to Bombay 10/26/40.

(٣)

F.O. 1/3, I.B. to F.O. 1/13/41, enclosing Haines to Bombay 11/20/40.

(٤)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 129.

(٥)

رجلا كهراس ، يرافقهم نجار وحداد وخادمان (١)

وقد أبحرت البعثة البريطانية من بومباي في ٢٦ أبريل سنة ١٨٤١ ورافقتها من عدن مجموعة من الحراس ، ثم وصلت الى تاجورة في ١٨ مايو من نفس السنة . وقد واجهت البعثة صعوبات كثيرة كان من بينها هجوم رجال قبائل الدناكل على أفراد البعثة في المساء ونتج عن ذلك مقتل اثنين من الضباط البريطانيين (٢) . وقد وصلت البعثة الى « انكوبار » في « شوا » في ١٨ يوليو سنة ١٨٤١ (٣) . وقد تبين « هاريس » أن النفوذ الفرنسي هناك كان قويا في نفوس أهالي المنطقة رغم عدم وجود أحد من الفرنسيين هناك في ذلك الحين (٤) . على أن الملازم « باركر » قرر العودة عبر الطريق الممتد من هرر الى زيلع وبعد أن بدأ مسيرته أصيب بمرض الحمى ونقل الى تاجورة (٥) . ولا شك أن البعثة واجهت أثناء عودتها صعوبات جمة . وقد أرسل « هاريس » الى « هينز » المقيم السياسي البريطاني في عدن رسالة أوضح فيها أن الوعود التي قدمها الملك « شوا » المبعوث الفرنسي « روشيه M. Rochet » الذي زار « شوا » قبل وصول البعثة البريطانية اليها قد تركت تأثيرات طيبة في نفسية الملك . وكانت رسالة « هاريس » هذه هي آخر رسالة تصل من البعثة نظرا لأن الطريق قد أغلقت بعد ذلك نتيجة للاضطرابات القبلية الداخلية في ذلك الحين (٦) .

أما بالنسبة لما لقيته بعثة « هاريس » البريطانية في « شوا » في ذلك الحين فقد قوبلت هناك بمعاملة طيبة وبنجاح قليل ، بينما أسدل بعد ذلك ستار من النسيان في الهند على أبناء هذه البعثة . وقد أقنع « هاريس » ملك « شوا » بتوقيع معاهدة للتجارة والصداقة مع بريطانيا في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٤١ . ونظرا لأن المعاهدة لم يكن لها تأثيرات فعالة (٧) ، فسوف نشير فقط الى بعض بنودها . فقد حددت المادة الخامسة منها أن « سهلاسيلاسي » وخلفاءه لن يرفضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥٪ فقط من قيمة البضائع على التجارة الانجليزية التي تستورد الى بلادهم أو التي تمر عبرها . كما حددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تسمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم اما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار أنفسهم . وقد تعهد كل من « سهلاسيلاسي » والملكة « فيكتوريا » (ببذل كل ما في وسعهما لكي تبقى طرق التجارة مفتوحة،

Harris, W.C. : The Highlands of Ethiopia, pp. XIV, XXIV. . (١)

I.O., B.S.C. 1841, Haines to Bombay 7/25/41. (٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 132. (٣)

I.O. B.S.C. : 1841, Haines to Secret Committee 9/15/41. (٤)

Barker, Lieutenant W. : «Narrative of journey to Shoa» in Forrest, (٥)

George W., ed., Selections from the Travels and Journals Preserved in the Bombay Secretariat, p. 9.

I.O., B.S.C. : 1841, Harris to Haines 10/15/41. (٦)

Aitchison, C.U. : op. cit., vol., VII, pp. 185, 187. (٧)

ولتأمين المواصلات بين ساحل البحر الأحمر وبلاد الحبشة ، وللمحافظة على سلامة
التجار وبضائعهم وأموالهم . كما تعهدت حكومة الحبشة بالآ تقيم أية عقبات
أمام المسافرين البريطانيين سواء من كان يرغب منهم فى الإقامة فى الحبشة
أو من كان يرغب فى مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك المنطقة (١) .

على أن الفرنسيين لم يقفوا مكتوفى الأيدى أمام ذلك النشاط البريطانى
الملاحظ . اذ قام العالم الفرنسى « روشيه ديريكور Rocher d'Héricourt » فى سنة
١٨٣٩ بالسفر الى تاجورة ، ثم اتجه الى « شوا » حيث وصل اليها بعد ثلاثة
أشهر . وقد حظى « روشيه » بصداقة الملك « سهلاسيلاسى » الذى أرسل معه
بعض الهدايا الى ملك فرنسا « لويس فيليب » (٢) . ولما كانت نتائج هذه
الرحلة مشجعة فقد عاد « روشيه » مرة أخرى فى سنة ١٨٤٢ وحصل على توقيع
الملك على معاهدة سياسية وتجارية أعطت للفرنسيين مزايا خاصة فى تلك
المناطق الأفريقية (٣) . كما أنها أظهرت ميسل « سهلاسيلاسى » الى جانب
فرنسا . غير أن هذه المعاهدة لم تطبق نظرا لأن التجار الفرنسيين لم يحضروا
حينذاك بصفة مستمرة (٤) . وبذلك أصبحت الأوضاع فى « شوا » منذ عام
١٨٤٣ شبه مجهولة من جديد بالنسبة للأوروبيين نظرا لأن المعاهدتين البريطانية
والفرنسية لم توضع موضع التنفيذ . واستمر هذا الوضع قائما حتى بداية
عهد « منليك Menelik » فى سنة ١٨٧٠ .

ولكن ما هى الدوافع الحقيقية للبريطانيين لارسال بعثة « هاريس » التى
كلفتهم أموالا طائلة خاصة وأن حكومة بومباى قررت ذلك فى ١٢ أكتوبر سنة
١٨٤٠ بحجة اكتشاف منطقة « شوا » . فعلى الرغم من أن حكومة بومباى
رفضت مطلب « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن لتوجيه حملة الى
لحج فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ وذلك ليأمن جانب القبائل اليمنية المعادية بما
يساعده على أقرار الأمور فى عدن نفسها ، وبنت الحكومة رفضها على عدم
توفر الأموال اللازمة لذلك . كما أن حكومة بومباى حذرت « هينز » من أحداث
أى تصادم مع حاكم مخا بعد أن تعرض العلم البريطانى هناك للاهانة ، لأنها
أرادت أيضا ألا تقحم نفسها فى مشكلات تحملها أعباء مالية جديدة . فعلى
الرغم من كل ذلك رأت بريطانيا أن ترسل بعثتها الى « شوا » نظرا لوجود
سبب قوى دفعها الى ذلك . ويرجع السبب الى ظهور المنافسة الفرنسية للمصالح
البريطانية فى منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى فى ذلك الحين (٥) .

-
- (١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . ص ١٥ .
Marston, T.E. : op. cit., p. 133. (٢)
(٣) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ١٦ .
Martineau, A. : op. cit., p. 581. (٤)
Morston, T.E. : op. cit., p. 134. (٥)

إذا كانت هناك مباراة كبرى أشبه بمباراة للشطرنج يلعبها الساسة البريطانيون والفرنسيون في وزارتي الخارجية بلندن وباريس على خريطة العالم . وكان يقصد بها التحكم في المياه الجنوبية من رأس الرجاء الصالح الى جنوب المحيط الهادى . وكانت هذه المباراة أحد مظاهر الاستعمار الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الناتج عن حرص القوى الكبرى على تأسيس خطوط من القواعد الاستراتيجية التي يمكن عن طريقها تعويق النشاط البحري لسفن الأعداء .

وكانت القاعدة الفرنسية الرئيسية في المحيط الهندي تتركز في جزيرة « بوربون Bourbon » التي تعرف حاليا بجزيرة « ريونيون Réunion » وهي التي أعادتها بريطانيا لفرنسا بعد الحروب النابليونية . وكانت فرنسا قد جددت علاقاتها مع زنجبار في صيف عام ١٨٤٠ وبجزيرة « نوسى بى Mossi-Bé » المواجهة للساحل الشمالى الشرقى لمذغشقر باحتلالها في سنة ١٨٤١ ، ثم بدأت بعد ذلك محاولات الفرنسيين بالنسبة لجزر « كومورو Comoro » وجزر « تاهيتى Tahiti » التي ضاقت حكومة بومباي البريطانية الى حد بعيد .

وكان البريطانيون يربون بقلق شديد ذلك الامتداد الفرنسى في البحار الشرقية منذ عام ١٨١٥ (١) ، فضلا عن محاولات الفرنسيين على مقربة من الجزر البريطانية في أوربا ، ثم سيطرتهم على الجزائر في سنة ١٨٣٠ ، وموقفهم أثناء الأزمة الدبلوماسية مع محمد على في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر . وقد أظهر كل ذلك تصادما واضحا وعنيفا بين المصالح البريطانية والفرنسية ، وكانت حكومة لندن تقدر خطورته أكثر مما كانت تفعل حكومة بومباي . وقد انتشرت القوات البريطانية والفرنسية في عرض المحيط الهندي في دقة متناهية . وكان ظهور سفينة صغيرة وعلى ظهرها أحد الموظفين الرسميين يعنى أنها تتجه لتسيطر على جزيرة من الجزر أو على منطقة من مناطق المحيط (٢) .

على أن حسن استخدام « هينز » المقيم السياسى البريطانى في عدن للقوة البحرية الصغيرة التي كانت لديه ، قد أضعف الى حد كبير جهود الفرنسيين الاستعمارية المنافسة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن . كما أن تعيين « هامرتون Hamerton » كمقيم سياسى بريطانى في زنجبار في سنة ١٨٤٠ قد أنهى النفوذ الفرنسى هناك . أما بالنسبة لـ « تاهيتى Tahiti » فان غياب المقيم السياسى البريطانى عن الجزيرة في سنة ١٨٤١ جعل الفرنسيون يسيطرون عليها وبذلك فقدوا البريطانيون . وهكذا كانت تجرى المساراة

Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocean 1810-1850, p. 297. (١)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 134, 135. (٢)

الكبرى فى التنافس الاستعماري بين البريطانيين والفرنسيين فى البحار الشرقية بوجه عام وفى البحر الأحمر وخليج عدن على وجه الخصوص .

ويمكن أن تفسر الحادثة التالية موقف البريطانيين فى عدن ازاء النشاط الفرنسى فى منطقة البحر الأحمر فى منتصف العقد الخامس من القرن التاسع عشر . اذ مورت سفينة فرنسية تعرف باسم « التمساح The Crocodile » بميناء عدن فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٤٤ ، وكان يقودها « الكابتن روبين Captain Robin » وكانت تحمل معها فقط خمسة أطنان من الفحم بعد أن مورت بالساحل الشرقى لأفريقيا . وقد طلب « روبين » من « كابتن هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن تزويد سفينته بكمية من الفحم تبلغ ١٨٥ طنا ، وقد رحب « هينز » بذلك . وعندما سئل « روبين » عن الهدف من رحلته فقال انها بغرض اكتشاف البحر الأحمر نظرا لأنه كان مجهولا تماما بالنسبة للبحرية الفرنسية .

كما أضاف « روبين » الى ذلك قوله بأن السفن الفرنسية التى ظهرت فى البحر الأحمر هى ملك خاص لأصحابها . على أن « هينز » قد ساورته الشكوك فى ذلك وتوقع أن الفرنسيين يبحثون عن مركز أو قاعدة لهم فى البحر الأحمر ، خاصة وأنه سبق أن أحيط علما بأن الضابط الفرنسى المسئول فى جزيرة « بوربون » كان سيزور عدن فى فبراير أو مارس سنة ١٨٤٥ (١) .

وعندما علمت حكومة بمباى بأن « هينز » قام بتزويد السفينة الحربية الفرنسية بحاجتها من الفحم (٢) فانها انتقدت تصرف « هينز » بشدة حتى أن « آرثر Arthur » حاكم بمباى بعث اليه يقول : « اننا لسنا مضطرين لتقديم المساعدة لتلك الرحلات الاستكشافية لحساب أى منافس حتى ولو كان دولة صديقة » (٣) .

ولهذا سرعان ما صدرت الأوامر من حكومة الهند البريطانية للمقيم السياسى البريطانى فى عدن بأن يعتذر عن تقديم الفحم للسفن الفرنسية بطريقة مهذبة يستند فيها الى قلة الكمية المخزونة لديه ، وذلك فيما عدا حالات اللجوء الاضطرابى للسفن الى ميناء عدن (٤) .

وأثناء مناقشة هذا الموضوع فى دوائر حكومة الهند البريطانية فقد رأى « الجنرال ماكماهون General Mac Mahon » أن « هينز » لم يكن من الأفضل أن يرفض مطلب قبطان السفينة الفرنسية بتزويدها بكميات الفحم اللازمة

I.O., B.S.C. 1845, Haines to Bombay, 12/20/44.

(١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 137

(٢)

I.O., B.S.C. 1845, Minute by Governor Arthur 1/13/45.

(٣)

I.O., B.S.C. 1845, India to Bombay 2/8/45.

(٤)

لها ، رغم أنه أيد في نفس الوقت تحذير « هينز » من الاستجابة لمثل هذا الطلب في المستقبل (١) ، واعتبرت هذه الدوائر أن تلك الحادثة خطيرة . وقد تأكد ذلك فعلا عندما شوهدت هذه السفينة « التمساح » أخيرا أمام الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية على مقربة من ميناء المكلا اليمنى وبعيدة عن خط السير الذي كان محدد لها بالعودة مباشرة الى جزيرة « بوربون » (٢) . وكان واضحا اذن أن الوقوف لأخذ الفحم من عدن كان مقصودا به أمرا آخر ، ولم يكن مجردا من الأغراض الأخرى على نحو ما كان يؤكد قبطان السفينة بأنه حادث عفوى مفاجئ .

وجدريد بالذكر أن فرنسا أرسلت أيضا حملة استكشاف أخرى الى الحبشة في سنة ١٨٤٤ كلف بها القبطان « روما ديفوسيه » قائد محطة « البربون » و « مدغشقر » البحرية في ذلك الحين . وكان ذلك استكمالا للدراسات المتعلقة بالبلاد المحطية بالبحر الأحمر وبخليج عدن (٣) . غير أن فرنسا لم تبدأ في تطبيق سياستها التوسعية بناء على هذه الدراسات الا في عصر امبراطورية نابليون الثالث في سنة ١٨٥٨ ، وكان تطبيقها في « زولا » وفي « أوبوك » (٤) .

وفي شهر مارس سنة ١٨٤٥ وصلت الى ميناء عدن سفينة فرنسية صغيرة اسمها « زيلع Zelée » وقد طلب قبطانها من المقيم السياسي البريطاني باسم حاكم الجزيرة « بوربون » الفرنسي تزويد السفن الفرنسية بالفحم اللازم لها بصفة دائمة ، أما في حالة تعذر تحقيق ذلك فقد طلب التصريح للفرنسيين باقامة محطة للفحم في عدن نفسها باعتبارها الميناء الصالح للملاحة في كل فصول السنة . غير أن « هينز » أجاب هذه المرة موضحا بأن كميات الفحم الموجودة في عدن هي ملك لحكومة الهند أو بالأحرى « لشركة البواخر الشرقية البريطانية The Peninsular and Oriental Steamship Company » هذا فضلا عن أنه ليست لديه صلاحيات التصريح باقامة محطة فرنسية للفحم في عدن لتزويد السفن الفرنسية (٥) . وكانت حكومة الهند البريطانية قد طلبت من « هينز » ألا يدل على تصريحاته عن امكانية اقامة محطة للفحم لتزويد السفن الفرنسية المارة بميناء عدن دون أن يرجع في هذا الصدد الى حكومة بومباي (٦) .

على أن قيمة عدن وأهميتها بالنسبة للبواخر الفرنسية العاملة بين الصين والسويس أخذت تتزايد حتى أنها تضاعفت بشكل ملحوظ في منتصف

I.O., B.S.C. 1845, Minute by Mac Mahon N.D., Without Number. (١)

I.O., B.S.C 1845, Haines to Bombay, 12/30/44. (٢)

Graham, G.S. : op. cit., p. 101. (٣)

(٤) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولي في بلاد الصومال ، ص ٢٦ .

I.O .B.S.C. 1845, Haines to Secret Committee 3/11/45, and Haines to Bombay 3/12/45. (٥)

I.O., B.S.C. 1845, Govt. of India to Bombay 4/25/45. (٦)

العقد الخامس من القرن التاسع عشر . وقد كرر قادة هذه السفن طلبهم للتزود بالفحم من عدن ، وفي حالة عدم وجود ما يكفي لذلك فقد استفسروا عن إمكانية إقامة محطة فرنسية للفحم في عدن باعتبارها أصلح ميناء للتزود بالفحم في المنطقة بل لقد زادت أهمية عدن بالنسبة للسفن الفرنسية بصفة خاصة بعد أن استخدمت الباخرة الفرنسية المسماة « أرشميد Archimede » والتي وصلت إلى عدن في ١٩ أبريل سنة ١٨٤٥ وكانت متجهة من الصين إلى السويس محملة بمهمات خاصة بالحكومة الفرنسية . وقد طلب قبطانها تزويد سفينته بكمية من الفحم مقدارها ٢٨٥ طنا حتى تساعد في الوصول إلى السويس . وقد رفض « هينز » تحقيق تلك الغاية بناء على ما أوصته به حكومته ، ولكنه في نفس الوقت اقترح على قائد الباخرة تزويدها بالفحم عن طريق أهالي عدن وليس عن طريق الإدارة البريطانية هناك (١) . وكانت هذه السفينة هي أول سفينة فرنسية تستخدم هذا الخط الملاحي الجديد للمواصلات ، وأصبحت بذلك فرنسا ثاني دولة أوروبية بعد بريطانيا تستخدم البحر الأحمر كطريق للبواخر باعتباره أقصر طريق للمواصلات بين الشرق والغرب (٢) .

وقد علم المقيم السياسي البريطاني في عدن عن طريق التقارير الصادرة من قنصل بريطانيا في مصر بأن الفرنسيين يحاولون شراء مصوع أو مخا من الباب العالي لتكون لهم قاعدة فرنسية في البحر الأحمر ، غير أن محاولاتهم لم تتحقق (٣) . ولكن اللجنة السرية التي كانت تدير شئون شركة الهند الشرقية في لندن أبلغت حكومة الهند البريطانية بأنها لا تعارض في إنشاء محطة فرنسية للفحم في عدن ، بل أنها تعتبر ذلك ضمانا لتأمين المصالح البريطانية في البحر الأحمر نظرا لأن مثل تلك المحطة ستكون تحت نظر البريطانيين وتحت سيطرتهم بحكم وجودهم في عدن . كما أن اللجنة رأت وجود تلك المحطة سيجعل الفرنسيين لا يبحثون عن مواقع أخرى في منطقة البحر الأحمر يستعمرونها لتحقيق تلك الغاية (٤) .

غير أن الحاكم العام للهند لم يقتنع بهذه الفكرة وذلك نظرا لاعتقاده بأن رفض إقامة محطة فرنسية للفحم في عدن سوف يجبط أي اتجاه أو محاولة للفرنسيين لاستخدام السفن البخارية في البحر الأحمر ، كما سيعوقهم عن تحقيق ذلك ضخامة التكاليف التي تستلزمها إقامة مثل هذه المحطة (٥) . ولهذا

I.O., B.S.C. 1845, Haines to Bombay 4/20/45, and B.S.C. 1845, Haines to Commodore Blackwood, 7/28/45. (١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 138. (٢)

I.O., B.S.C. 1845, Haines to Bombay 8/25/45. (٣)

I.O., B.S.C. 1845, India to Bombay 11/19/45, enclosing Secret Committee to India 8/15/45. (٤)

I.O., B.S.C. 1845, India to Bombay 11/19/45 enc. India to Secret Committee 11/18/45. (٥)

قام بابلانغ « هينز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن بالا يتصرف بموجب خطاب اللجنة السرية دون أن تصدر اليه الأوامر من حكومة الهند البريطانية (١) .

وعلى الرغم من ذلك فقد أبرمت اتفاقية انجلترا بين الحكومة الفرنسية وبين شركة البواخر الشرقية البريطانية P. & O. Steamship Company لتزويد السفن الفرنسية بالفحم (٢) . وقد تلقت حكومة بومباى أنباء هذه الاتفاقية بمرارة نظرا لأنها اعتبرت « أنه بناء على هذه الترتيبات فقد منح الفرنسيون محطة للفحم فى عدن » (٣) .

- موقف البريطانيين فى عدن ازاء التوسع المصرى على الساحل الاfrيقى للبحر الاحمر :

طرا على الساحل الاfrيقى للبحر الأحمر تطور جديد ساعد على امتداد النفوذ المصرى ناحية الجنوب . فقد رأى الباب العالى - ازاء استمرار نشاط الأحباش المعادى فى مصوع - أنه اذا ظل يرفض مطلب حكومة محمد على بشأن سواكن ومصوع ، فقد يصبح من المتعذر بعد ذلك الاحتفاظ بهذين الميناءين بعيدا عن أيدي الأحباش وخصوصا رأس « تيجرى » المعروف بأطماعه فى المنطقة ، بل انه قد تتعرض للضياع فى هذه الحالة حقوق السيادة العثمانية على الساحل الاfrيقى للبحر الأحمر بأكمله . وبناء على ذلك فقد وافق الباب العالى فى شهر سبتمبر سنة ١٨٤٦ (٤) على تأجير ميناء سواكن ومصوع لمحمد على مدى حياته (٥) .

وفى شهر مارس سنة ١٨٤٧ جاء اسماعيل حقى أفندى للاضطلاع بشئون الادارة فى مصوع وسواكن من قبل الحكومة المصرية . كما حضر أيضا « الياس أغا » رأس الجند الذى أخبر القنصل الفرنسى « دى جوتان De Goutin » بأن محمد على كلفه بالقيام بتفقد أحوال الساحل الاfrيقى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب فى أقصى الجنوب (٦) وقد قام اسماعيل حقى حاكم مصوع بنشاط ملحوظ عندما شرع فى اعداد احصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن وبربرة توطئة للاستيلاء على كل الساحل الاfrيقى حتى رأس جوردفوى باسم والى مصر على النحو الذى صرح به للقنصل الفرنسى هناك .

I.O., B.S.C. 1845, Minute 12/15/45.

(١)

I.O., B.S.C. 1846, Haines to Bombay 12/26/45.

(٢)

I.O., B.S.C. 1846, Minute 1/9/46.

(٣)

(٤) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان : الوضع التاريخى

للمسألة ، ص ٢٢ .

Longrigg, S.H. : Short history of Eritria, p. 86.

(٥)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, ire partie, p. 238.

(٦)

وكانت الحكومة المصرية قد قررت ضم الأراضى الممتدة على الساحل الغربى للبحر الأحمر. التى كان للعثمانيين حق السيادة عليها منذ القرن السادس عشر على النحو الذى سبق الإشارة اليه . وقد فعلت ذلك بعد أن فشلت حينذاك فى انشاء علاقات طيبة مع نجاشى « جوندار » باعتباره صاحب السلطة المركزية فى الحبشة . وكان محمد على يفضل توثيق العلاقات الطيبة معه ، خاصة وأن الأراضى المصرية أصبحت بعد امتلاك مصوع متاخمة للحبشة . ولذلك فقد أرسل الى نجاشى « جوندار » رسولا يعرض عليه صداقته ، ولكن هذا الرسول لم يصل الى « جوندار » اذ أوقفه الرأس « والدى سيلاسى Walde Sellasse » فى مدينة « اكسوم » واغتصب الهدايا التى أرسلها محمد على للنجاشى ، ثم رد الرسول الى مصر بعد أن أرسل معه للباشا قميصا أبيض من القطن وثوبا من ثياب البلاد الوطنية ومبلغا من المال (١) .

بل انه كان من أسباب توتر العلاقات بين مصر والحبشة حينذاك انخفاق الحكومة المصرية فى الاتفاق سلميا مع الأحباش على الرغم من محاولاتها المتكررة فى هذا السبيل (٢) . ولهذا رأت الحكومة المصرية أن ترسل حملة من سواكن ومصوع لغزو الحبشة والاستيلاء على جميع أراضى الساحل الغربى للبحر الأحمر التى دخلت فى حوزة الدولة العثمانية منذ الاستقلال الأول من القرن السادس عشر (٣) . غير أن هذا النشاط المصرى كان من شأنه بطبيعة الحال أن يهدد الحبشة بالخطر ، كما يترتب عليه الى جانب اتساع دائرة النفوذ المصرى فى الباشوية التى كان من سياسة الحكومة البريطانية حينذاك أن تجعل نفوذها محصورا فى نطاق الحدود التى رسمتها الفرمانات السلطانية فى سنة ١٨٤١ . وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك فى المصالح البريطانية فى البحر الأحمر خاصة بعد أن أصدر السلطان العثمانى فرمانا بنقل ملكية مينائى سواكن ومصوع لمحمد على فى سنة ١٨٤٧ .

ولهذا فقد سارع « اللورد كاوى Lord Cowley » السفير البريطانى بارسال صورة من فرمان نقل ملكية مينائى سواكن ومصوع الى « اللورد بالمستون » الذى رأى فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٧ أن يلفت نظر الباب العالى الى ما ينطوى عليه تنازل الدولة العثمانية لهينز عن ادارة مينائى سواكن ومصوع من تعد وافتئات على الحبشة ، فضلا عن أن ذلك كان من شأنه تعطيل العلاقات التجارية التى تسعى بريطانيا الى انشائها مع هذه البلاد (٤) . وكان

Douin, G. : Histoire du Soudan Egyptien, p. 59. (١)

Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (٢)

1863-1879, p. 257.

(٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإبطالى فى شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرى اريتريا والصومال ، ص ٦٨ .

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, tome 3, Ire (٤)
partie, p. 239.

« بالمرستون » يعلم بطبيعة الحال بأن محمد على إذا ما شدد قبضته على سواكن ومصوع فانه سوف يتدخل فى التجارة الافريقية ، وسوف ينشئ علاقات قوية مع سكان المناطق الداخلية فى القارة بما يؤثر على التجارة والمصالح البريطانية هناك . وكان ذلك هو السبب الرئيسى الذى دفع البريطانيين الى الوقوف من الباب العالى هذا الموقف المعارض لكى يعدل قراره السابق الخاص بالتنازل لمحمد على عن سواكن ومصوع . خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت قد أنشأت فى سنة ١٨٤٧ قنصلية بريطانية فى مصوع كان الهدف من ورائها الوقوف على مجريات الأمور فى تلك المناطق الهامة ، بينما كان الغرض الظاهرى منها هو رعاية المصالح التجارية وزيادة حجم التجارة مع الحبشة . وقد قام « بالمرستون » بتعيين « والتر بلودن Walter Plowden » قنصلا لبريطانيا فى مصوع فى اليوم الثالث من يناير سنة ١٨٤٨ (١) .

وقد طلب « اللورد بالمرستون » من « بلودن » فى التعليمات التى كلفه بتنفيذها أن يحيط الحكومة البريطانية علما بمدى ما لنائب « اركيكو » من حقوق كحاكم مستقل ، وأن يتحقق مما اذا كانت الحكومة العثمانية تتمتع فعلا بسيادة شرعية فى جزيرة مصوع من ناحية ، وعلى نائب « اركيكو » فى الساحل من ناحية أخرى ، بل ان « بالمرستون » أكد « لبلودن » احاطة الحكومة البريطانية بهذه المعلومات هو أمر ضرورى ، اذ بمعرفتها تستطيع حكومة جلالة الملكة اتخاذ قرار بشأن المكان المناسب لتأسيس القنصلية البريطانية فى مصوع أو فى الساحل . على أنه اذا كانت حقوق السيادة العثمانية تشمل جزيرة مصوع فقط ، فانه من الأفضل أن تؤسس القنصلية البريطانية على الساحل الخاضع للحبشة ، تسهila لمهمة انشاء علاقات تجارية معها .

وعلى الرغم من أن « اللورد بالمرستون » قد أوضح « لبلودن » قنصل بريطانيا فى مصوع أن الحكومة البريطانية بتأسيسها قنصلية لها على الساحل الغربى للبحر الأحمر سواء بطريق الشراء أو بغير ذلك من الوسائل ، لا تقصد الاستيلاء على أى جزء من القارة الافريقية فى هذه الجهة أو على أية جزيرة مجاورة ، وان غرضها الوحيد هو تشجيع وتوسيع التجارة البريطانية مع الحبشة ، فانه يمكن أن نتبين بوضوح معالم سياسة البريطانيين لتدعيم نفوذهم فى تلك المناطق . اذ أن « اللورد بالمرستون » قد كلف القنصل البريطانى فى مصوع بأن يعقد مع « الرأس على » - صاحب السلطة الفعلية فى « جوندار » - معاهدة صداقة وتجارة لتشجيع المعاملات التجارية بين الشعبين الحبشى والبريطانى . ولكن « بالمرستون » فى نفس الوقت وصف مركز « الرأس على » بأنه ليس فى الواقع سوى « حاكم فى الحبشة » حتى أنه من المحتمل أن يكون حاكما لفترة مؤقتة فقط ، ولهذا من الضرورى أن تعقد المعاهدة المزمعة باسم

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish claim to Sovereignty
over the Eastern shores of the Red Sea .. etc., pp. 28, 30.

الامبراطور « نجاشي جوندار » أو باسمي الامبراطور و « الرأس على » معا ،
و أن يقوم كلاهما بالتوقيع عليها (١) .

ولهذا فعلى الرغم من أن هذه التعليمات الصريحة التي تجعل مهمة
« بلودن » في الحبشة تجارية بحتة ، فانه قد أظهر هناك نشاطا سياسيا أكثر
منه تجاريا ، وزج بنفسه في المنازعات القائمة بين الروس الأجاش ، فانضم
الى جانب السلطة المركزية في « جوندار » ضد حاكم « تيجرى » ، واعتمد على
الأسقف سلامة الذي كان يميل للتعاليم البروتستانتية في التخلص من الارسالية
الكاثوليكية التي كانت تؤيدها فرنسا في « تيجرى » (٢) . وقد نجح « بلودن »
في عقد معاهدة للصدقة والتجارة مع « الرأس على » في اليوم الثاني من نوفمبر
سنة ١٨٤٩ (٣) . ومع ذلك فقد بقيت هذه المعاهدة حبرا على ورق طوال حكم
هذا « الرأس » الذي استمر حتى سنة ١٨٥٥ ، كما لم يعترف بهذه المعاهدة
أيضا « النجاشي تيودور » الذي سيطر على زمام الأمور في الحبشة فيما بعد .
على أن مركز « بلودن » في بلاد الحبشة بعد ابرام هذه المعاهدة لم يكن مما
يحسد عليه كثيرا ، اذ يدل على ذلك قول « بلودن » نفسه بأنه قنصل اسما
فقط ، لأنه لا يتمتع بأية سلطات قنصلية ، ولا يقوم بأي نشاط تجارى خارجي
كما أنه لم يوجد في الحبشة رعايا بريطانيين يقوم بحمايتهم (٤)

وجدير بالذكر أن بريطانيا على الرغم من معارضتها حينذاك لمشروعات
مصر التوسعية في الحبشة والساحل الغربى للبحر الأحمر ، فانه لم تتعرض
أمام الأمر الواقع لحقوق السيادة العثمانية على الساحل الافريقي للبحر الأحمر .
غير أن مشروعات الباشوية المصرية من أجل التوسع في هذه المناطق لم تلبث
أن تركت جانبا عندما دهم الموت محمد على قبل أن يتمكن من تنفيذها . ولا شك
في أنه قد تأيد بفضل نشاط السياسة المصرية في النصف الأول من القرن
التاسع عشر ، الاعتراف أو التسليم بأنه كان للسلطان العثماني وبالتالي
للباشوية المصرية ، حقوق في السيادة الشرعية ، امتدت على طول الساحل
الافريقي للبحر الأحمر من حدود الباشوية المصرية في الشمال الى جوردفوى
في الجنوب بما في ذلك الحبشة ، وأن الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا
لم تستطع منازعة الباشوية المصرية حقوق السيادة على هذا الساحل (٥) .

F.O., Doc. No. 5, Viscount Palmerston to Mr. Plowden, January 3, 1948, (١)
p. 8.

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, 2ème partie, (٢)
p. 240.

F.O., G.R.A., Doc. No. 5, enclosure 2, Draft of Treaty between Great (٣)
Britain and Abyssinia, pp. 9-11.

Plowden, W. : Travels in Abyssinia and the Galla Country, p. 469. (٤)

(٥) السيد محمد رجب حراز (دكتور) إذا التومص الإيطالي في فرق إفريقيا ، ص

وفى ذلك الوقت رأت الحكومة المصرية فى عهد عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) بأن مصر قد خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالى فى العهد السابق ، منهوكة القوى قليلة الموارد ، ولذلك فقد أصبحت فى أشد الحاجة الى الاستجمام ، حتى تستعيد نشاطها وتصلح أحوالها . ولهذا فانها لا تستطيع أن تتحمل زيادة تضاف الى أعباء الحكم والادارة . ولما كان بقاء ادارة ميناءى سواكن ومصوع فى يد مصر يكلفها الكثير من الجهد والمال ، فقد استقر رأى عباس الأول على اعادة ادارة هذين الميناءين الى الدولة العثمانية ، نظرا لأن مصر لا تستفيد شيئا من مصوع وسواكن فى عملياتها الحربية فى شرق افريقيا ، وذلك لوقوعها بعيدا عن المركزين الرئيسيين للادارة والحكومة فى الخرطوم والقاهرة بحيث يتعذر ارسال النجدة اليهما سريعا . هذا فضلا عن أن بقاء هذين الميناءين فى حوزة مصر يسبب - فى رأى عباس الأول حينذاك - الاحتكاك بممثل الدول الأجنبية . وعلى ذلك فقد أخلت الحكومة المصرية سواكن ومصوع فى أوائل سنة ١٨٤٩ ، فعادت فى شهر يونيو من تلك السنة ادارة هذين الميناءين الى الدولة العثمانية (١) .

غير أن الاحتكاك الذى توقعه عباس الأول من جانب الدول الأوربية وكان من أسباب اخلاء حكومته لميناءى سواكن ومصوع ، لم تقدم عليه هذه الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا ، بل انها أيدت حقوق السيادة العثمانية على الساحل الافريقى للبحر الأحمر على النحو الذى أكدته الحوادث التالية .

فقد أرسل الرأس « أوبى » حاكم مقاطعة « تيجرى » الحبشية رسالة الى الملكة « فيكتوريا » فى اليوم الثالث من شهر مارس سنة ١٨٤٩ عن طريق « بلودن » قنصل بريطانيا فى مصوع يطلب فيها « مساعدة وتدخل جلالتهما لتأييد حقوقه فى ساحل البحر الأحمر » باعتبار « أن أسلافه كانوا يمتلكون من قبل كل الساحل الافريقى للبحر الأحمر وجزيرة مصوع » ، وأن العثمانيين فى العصور الحديثة استولوا على مصوع بسبب تنازع رؤوس الأبحاش مع بعضهم بعضا . وأخذ « أوبى » يستعطف الملكة « فيكتوريا » فيصفها بأنها « ملكة مسيحية وصديقة للمسيحيين ، وأنها قوية ، وأنه يطلب مساعدتها وصادقتها ، وألا تسمح لقوات المسلمين بتخريب واحتلال ممتلكاته » . وقد وافق « أوبى » على أن يبقى الأتراك فى جزيرة مصوع على شريطة ألا تطأ أقدامهم الاقليم الساحلى الذى عين فيه نائبا عنه (٢) .

وعلى الرغم من أن « بلودن » قد أيد بحرارة الرأس « أوبى » ، فقد

(١) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى

للمسألة ، ص ٢٨ - ٢٩ .

F.O., Correspondence respecting Abyssinia, Dejaz Ochbay to Her

(٢)

Majesty the Queen, enclosure in Doc. No. 49, Plowden to Palmerston. Debra
Julu 3, 1849. pp. 30, 31.

رأى « بالمرستون » أنه ليس من الحكمة التدخل وقتذاك في هذه المسألة (١) .
وقد حدث بعد ذلك أن عادت ادارة مصوع وسواكن الى الباب العالي في سنة
١٨٤٩ ، وغادرت القوات المصرية هذين الميناءين ، وأرسل باشا جدة قوات
تركية حلت محلهم هناك (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن الرأس « أوبى » حاكم « تيجرى » اتجه الى الحكومة
الفرنسية بعد أن رفض البريطانيون التدخل لصالحه . وقد طلب منها التدخل
لدى الباب العالي لتأييد « حقوقه » في الساحل الغربى للبحر الأحمر . إذ أبرم
« أوبى » في أول أكتوبر سنة ١٨٤٩ مع « رولاند » Rauland « قنصل
فرنسا في مصوع » ، تعهد فيها بأن يسمح لفرنسا دون غيرها من الدول الأوربية
بأن تفرض حمايتها على موانئ ساحل البحر الأحمر الغربى التى يقع عليها
اختيارها . بينما قبل « رولاند » أن تبذل الحكومة الفرنسية جهدها لمساعدة
« أوبى » حتى تنهى لصالحه النزاع القائم بينه وبين الباب العالي حول امتلاك
الساحل الافريقى للبحر الأحمر . غير أن « رولاند » كان قد أبرم هذه المعاهدة
دون استشارة حكومته ، ولذلك فقد أراد أن يبرر اقدمه على هذه الخطوة بعدة
أسباب أوضحها في رسالة رفعها الى وزير الخارجية الفرنسية في ٧ نوفمبر
سنة ١٨٤٩ وجاء فيها :

« ان ثغرا على البحر الأحمر لا غنى عنه لحياة الحبشة ، ونحن نأمل آجلا
أو عاجلا أن تنشأ قناة فى السويس ، وعندئذ ستصبح للبحر أهمية بالغة .
وعلى ذلك فإن « سيدى الوزير » يريد بلا شك أن يضمّن لبلادنا مستعمرة
تجارية وسياسية فى تلك المنطقة من العالم . أما كان ينبغى أن يكون لنا ميناء
ترسو فيه سفننا ، ومخزن يمد سفننا التجارية بالفحم ، ومحطة تجارية تنتشر
منها تجارتنا وما يتبعها من حضارة فى هذه القارة الواسعة ؟ » (٣) .

وعلى الرغم من دفاع « رولاند » المتكرر عن هذه المعاهدة التى عقدها مع
الرأس « أوبى » حاكم « تيجرى » فقد رفضت الحكومة الفرنسية التصديق
عليها فى شهر مايو سنة ١٨٥٠ وذلك لسببين هامين : أولهما أنه كان من
غير المعقول فى رأيها ، موافقة الباب العالي على التخلي عما يملكه فى تلك المنطقة
من القاهرة الافريقية أو بيعه للغير . وثانيهما ، لأن الحكومة الفرنسية سبق
أن رفضت فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٥ الاعتراف للرأس « أوبى » بحق التصرف
فى منطقة تخضع لسيادة الباب العالي .

كان ذلك اذن موقف الحكومتين البريطانية والفرنسية من مسألة السيادة

F.O., C.R. Ab., Doc. No. 52. Viscount Palmerston to Consul Plowden, (١)

July 3, 1849, pp. 30,31.

Longrigg, S. : A Short history of Eritria, p. 86. (٢)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, rère (٣)

partie, pp. 241, 242.

العثمانية على الساحل الغربى للبحر الأحمر فى مستهل عهد والى مصر عباس الأول ، وقد ظلت هاتان الحكومتان متمسكتين بهذا الموقف حتى نهاية عهده فى سنة ١٨٥٤ . وقد بدا ذلك واضحا عندما أرسل « بلودن » قنصل بريطانيا فى مصوع الى حكومته ، بعد أن أبرم معاهدة الصداقة والتجارة مع الرأس على فى « جوندرا » فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٤٩ يوضح لها بأن الحبشة لا تملك منفذا على الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، وأن المعاهدة التى كان قد عقدها « هاريس Harris » مع ملك « شوا » سوف تظل عديمة القيمة ما لم تبادر بريطانيا بفتح طريق للاتصال بين ساحل البحر الأحمر والهضبة الحبشية ، وذلك وفقا لما جاء بالمادة الثالثة عشر من المعاهدة التى عقدها « بلودن » نفسه مع « الرأس على » . واقترح القنصل البريطانى على حكومته أن تمر التجارة الحبشية بطريق « حنفيلة » بدلا من مصوع . غير أن شركة الهند الشرقية البريطانية لم تلبث أن رفضت اقتراح « بلودن » ، اذ أعلنت فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠ أن « حنفيلة » ليست سوى « مرسى مفتوح » ومعرض للرياح الموسمية ، كما أنها تعتبر « من أفقر المواقع على الساحل » (١) .

على أنه فى أواخر سنة ١٨٥٠ عرض « دى جوتان De Goutin » قنصل فرنسا السابق فى مصوع على « موراى Murry » قنصل بريطانيا العام فى مصر ، أن يبيع للحكومة البريطانية منطقة « عيد » الواقعة فى جنوب « حنفيلة » التى اشترتها شركة « نانت - بوردو » فى شهر مايو سنة ١٨٤٠ من سلطان هذه المنطقة . وكان « دى جوتان » قد حصل فى ٢٥ يونية سنة ١٨٥٠ عند تصفية الشركة المذكورة على حقوقها فى اقليم « عيد » مقابل دفع مبلغ ٢٥ ألف فرنك . ولكن « بالمستون » طلب من « بلودن » فى ٢٠ يناير سنة ١٨٥١ تجاهل هذا العرض (٢) وهكذا فانه لم يحدث أى افتتات من قبل بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية على حقوق السيادة العثمانية على هذه الأقاليم فى تلك الفترة .

وجدير بالذكر أن قبطان الفرقاطة الفرنسية « ايوريديس Eurydice » حاول فى سنة ١٨٥١ أن يشتري جزيرة كمران الواقعة أمام ميناء اللحية فى شمال الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر ، غير أنه فشل فى تحقيق ذلك . ولكن الفرقاطة المذكورة ظلت تعمل فى البحر الأحمر (٣) ، وقد قيل انها تركت فى مخا والحديدة وكلاء قنصلين لفرنسا ، الأمر الذى أدى الى اجراء

F.O., C.R.Ab., The Secret Committee to Sir J. Hobhouse, East (١)
India House, March 28, 1850, inclosure in Doc. No. 69, Sir J. Hobhouse to Viscount Palmerston, India Office, March 30, 1850, pp. 37,38.
F.O., C.R.Ab., Doc. No. 102, Viscount Palmerston to Consul (٢)
Plowden, January 20, 1851, p. 58.
I.O., B.S.C. 1852, Haines to Bombay 4/24/52, also in F.O. 78/3185. (٣)

محادثات بين السفارة البريطانية في الاستانة وبين الباب العالي • وتشير الوثائق البريطانية الى أن الباب العالي قد صرح حينذاك بأنه لا خطر يمكن أن يتوقع اذا ما بيعت كمران للفرنسيين (١) ، غير أن الوكلاء العثمانيين في مخا والحديدة لم تصلهم موافقة منه على بيع هذه الجزيرة (٢) •

وقد ظل البريطانيون في عدن يرقبون تحركات الفرنسيين في البحر الأحمر وذلك طوال الفترة التي قضاها « هينز » كمقيم سياسي بريطاني هناك • وعندما حل محله « الكولونيل جيمس أوترام Colonel James Outram » في شهر يونيو سنة ١٨٥٤ فقد بعث بتقرير لحكومة بمباى عن الأوضاع القائمة في منطقة البحر الأحمر حينذاك (٣) • وقد أبدى في تقريره هذا تخوفه من تحركات « الحلفاء الفرنسيين » مؤكدا اعتقاده بأن لديهم مخططا لاحتلال بعض المواقع الهامة في منطقة البحر الأحمر (٤) •

وعلى أية حال فقد كان هذا عرضا لأهم الأحداث التي جرت في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن فيما بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٥٤ بدا من خلالها بوضوح موقف البريطانيين في عدن ازاء المنافسة الفرنسية في تلك المنطقة ، كما بدا أيضا حرص الجانبين البريطانى والفرنسى على عدم التعرض لحقوق السيادة العثمانية هناك ، وعلى رفضهما الاعتراف بحق الأحباش في التصرف في مناطق خاضعة للباب العالي حينذاك •

- دفاع البريطانيين والفرنسيين للسيطرة على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر :

لم يلبث الموقف في منطقة البحر الأحمر أن تغير تماما بعد تولي محمد سعيد باشا حكم مصر منذ منتصف سنة ١٨٥٤ • إذ بدأ يظهر في أفق السياستين البريطانية والفرنسية اتجاه للاستيلاء على بعض المواقع الحيوية في المنطقة وخاصة على الساحل الغربى للبحر الأحمر والساحل الشرقى لأفريقيا • هذا على الرغم من أن السياسة العثمانية حينذاك فوتت على البريطانيين والفرنسيين هذه الفرصة ، ووضعت المراقيل أمام جهودهم للسيطرة على تلك المناطق • كما اصطدمت القوتان البريطانية والفرنسية بالقوى المحلية هناك مما كان له أعمق الأثر في توجيه سياستهما الاستعمارية في ذلك الحين • وكان طبيعيا أن تستفيد بريطانيا من قاعدتها الحيوية في عدن لاحكام توجيه سياستها

F.O. 78/3185, Rose to F.O. 7/4/52.

(١)

Marston, T.E. : Op. cit, p. 160.

(٢)

I.O., B.S.C. 1854. Outram to Bombay, 7/18/54.

(٣)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 207

(٤)

الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن على نحو ما يبدو بوضوح فى وثائق حكومة الهند البريطانية حينذاك .

فقد قامت حكومة بومباى فى منتصف عام ١٨٥٤ بتوجيه بعثة استكشافية من عدن على رأسها الضابط البريطانى « بورتون » Burton يرافقه زملاؤه « سترويان » Stroyan و « سبيك » Speke و « هرن » Herne ، وذلك لكشف المنطقة الممتدة بين « بربرة » و « زنجبار » على الساحل الشرقى لافريقيا جنوبى خليج عدن . وكانت هذه المنطقة مصدرا تستورد منه عدن اللحوم والمواد الغذائية (١) . كما أن « بورتون » كان يرغب فى اقامة وكالة بريطانية فى بربرة لتكون مركزا لمراقبة منع تجارة الرقيق فى البحر الأحمر فى المنطقة الممتدة من جدة فى الشمال حتى « ممبسة » فى الجنوب على الساحل الشرقى لافريقيا (٢) ، وكانت الأهداف الاستعمارية تختفى بطبيعة الحال وراء هذا السبب الظاهرى .

وعلى أية حال فقد نجح « بورتون » فى الوصول الى « هرر » بينما توغل « سبيك » فى الاقليم الذى تقطنه قبيلة « واسنجلى » الصومالية . وقد مكث « هرن » و « سترويان » فى بربرة أثناء السوق السنوية ليتمكنوا من جمع المعلومات الوافية عن هذا الميناء . وقد التقى الضباط البريطانيون الأربعة فى بربرة فى شهر أبريل سنة ١٨٥٥ ليرافقوا القافلة العائدة الى « أوجادن » فى الداخل . غير أن جماعة من الصوماليين معظمهم من قبيلة « عيسى موسى » هاجموا أعضاء البعثة ، ونتج عن ذلك مقتل « سترويان » وأسر « سبيك » بعد اصابته غير أنه تمكن من الهرب ، كما أصيب « بورتون » اصابة بالغة . ولم ينبج من هذا الهجوم سوى الضابط البريطانى « هرن » ، بينما نهبت أمتعة البعثة ومهماتهما ، وهرع « بورتون » و « سبيك » الى قارب عاد بهما الى عدن بعد أن فقدت البعثة واحدا من أعضائها (٣) .

وقد طلبت السلطات البريطانية فى عدن من قبيلة « جبر أول » تسليم ومعاينة الذين دبروا هذا الاعتداء على أعضاء البعثة البريطانية ، وقد دعم هذا الطلب وجود بعض قطع الأسطول البريطانى فى ميناء بربرة . وبذل كبار رجال القبيلة جهدهم لتنفيذ هذا المطلب دون جدوى ، لأن مدبرى هذه الاغارة توغلوا فى المناطق الداخلية واختفوا فيها . على أن البريطانيين وافقوا على سحب أسطولهم من ساحل الصومال بعد أن تعهد الصوماليون بمقتضى المعاهدة التى عقدت بين الجانبين فى سنة ١٨٥٦ ببذل أقصى جهودهم للقبض على

Marston, T.E. : op. cit., pp. 213-215.

I.O., B.S.C. 1855, Coghlan to Bombay 2/22/55, encl. Burton to
to Coghlan 2/22/55.

Playfair, R.Z. : op. cit., pp. 176, 177.

(١)

(٢)

(٣)

مدبرى هذا العدوان على أعضاء البعثة البريطانية ، كما تعهدوا بضمان حرية التجارة البريطانية في أراضيهم ، وبإلغاء تجارة الرقيق ، وبأن يعاملوا باحترام أى وكيل بريطانى يكون مكلفا بالتثبت من تنفيذ نصوص هذا الاتفاق (١) .

على أنه بعد أن انسحبت القوات البريطانية المحاصرة لبربرة فقد وردت الى عدن أنباء تفيد بأن الأتراك بعد أن أخذوا حركة التمرد ضدهم في مصوع ومكة فانهم سيتجهون بعد ذلك الى بربرة للاستيلاء عليها . على أن ذلك جعل « كوجلان » المقيم السياسى البريطانى في عدن يقترح على حكومته اعلان استقلال بربرة حتى لا تتاح للعثمانيين فرصة للسيطرة عليها (٢) .

وعندما توج « تيودور » ملكا على الحبشة في ٧ فبراير سنة ١٨٥٥ عقد « بلودن » القنصل البريطانى في مصوع آمالا عظيمة على امبراطور الحبشة الجديد . وقد شعر « بلودن » بأن فرصة توحيد الحبشة تحت حكم عاهل واحد قد واتها أخيرا ، ولذلك فقد رأى أن ذلك الحاكم الجديد جدير بتأييد وصداقة الحكومة البريطانية . ومن ثم فقد تقرب « بلودن » الى « تيودور » من أجل احياء معاهدة التجارة التى كان قد عقدها مع الرأس على في « جوندار » في سنة ١٨٤٩ .

وقد أوضح « بلودن » في أحاديثه مع النجاشى « تيودور » أنه من الممكن عودة ساحل البحر الأحمر الافريقى وجزيرة مصوع الى الحبشة مرة ثانية اذا اراد الامبراطور ذلك (٣) . ثم ألقى في روعه بأن الذى يمتلك مصوع انما يسيطر على كل تجارة الحبشة ، وأن من المتعذر توثيق العلاقات التجارية بريطانية وامبراطورية النجاشى طالما يسيطر الأتراك على المنافذ المؤدية الى الحبشة . ولهذا فممن ذلك الحين وضع « تيودور » نصب عينيه تنفيذ آراء « بلودن » هذه فصار برنامجا سياسى يهدف الى توسيع رقعة الامبراطورية الحبشية حتى يتسنى ضم قبائل الساحل اليها ، وكذلك الاستيلاء من الأتراك على مصوع (٤) .

غير أن الحكومة البريطانية حينذاك رفضت الموافقة على خطط « تيودور » السياسة بحذافيرها ، فأبلغ « لورد كلارندون » القنصل البريطانى « بلودن » في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٥٥ بأن حكومته ترفض تشجيع مشروعات « تيودور »

I.O., B.S.C. 1856, Govt. of India to Bombay 7/28/56. Aitchison, (١)

C.U : op. cit., vol. XI, pp. 196, 198.

Marston, T.E. : op. cit., pp. 215, 216. (٢)

F.O., C.R.Ab., Doc. No. 227., Consul Plowden to the Earl of Clarendon, Gondar, June 25, 1855, pp. 148-154. (٣)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, tome 3, Ire partie, p. 246. (٤)

العدائية ضد مصر ومصوع (١) . على أن الحكومة البريطانية لم تكن ترى بأسا في نفس الوقت في الاستجابة لبعض مطالب الحبشة ، ولكن ليس بطريق العنف والقوة . فقد حدث في شهر مارس سنة ١٨٥٦ أن اقترح « فريدريك بروس Frederick Bruce » قنصل بريطانيا العام في مصر حينذاك على « لورد ستراتفورد رد كليف Stratford de Redcliffe » السفير البريطاني في الآستانة ، أن يحاول هذا الأخير اقناع الباب العالي بالتنازل عن جزيرة مصوع للحبشة ، « حتى يصبح الأحباش على صلة بالحضارة اذا صار لهم منفذ على البحر الأحمر » (٢) .

وقد وافق « لورد كلارندون » على هذا الاقتراح ، وطلب من السفير البريطاني في الآستانة مخاطبة الباب العالي في هذا الشأن ، وأن ينصحه بالتنازل عن مصوع التي تبدو عديمة الأهمية للدولة العثمانية والتي سوف يعجز العثمانيون عن حمايتها اذا ما نفذ حكام الحبشة الخطط الحربية التي تدور في رؤوسهم (٣) . غير أن الباب العالي رفض التنازل عن مصوع للحبشة وأصم أذنيه عن سماع « نصائح » الساسة البريطانيين حينذاك .

على أن ثمة عاملا جديدا ظهر على مسرح المنازعات « المحلية » في الحبشة حينذاك بظهور زعيم حبشي جديد يدعى « نيجوسى Negussie » ، استطاع أن يطرد الرأس آريا Areya الذي كان « تيودور » قد قلده حكومة « تيجرى » بعد هزيمة « أوبى » ، ورفع « نيجوسى » راية العصيان ضد « تيودور » في شمال أثيوبيا ، واستقل باقليم « تيجرى » (٤) . وقد رأى « نيجوسى » تعذر الوقوف أمام « تيودور » بمفرده دون مساعدة أجنبية ، وبذلك عمد الى الاتصال بفرنسا . وفي شهر يونيو سنة ١٨٥٦ أرسل الى الامبراطور نابليون الثالث يطلب أن يشملته بحمايته ، ويعرض عليه أن ينصب الأسقف الكاثوليكي « يعقوب » مطرانا على الحبشة . والح « نيجوسى » على القنصل الفرنسى في مصوع أن يأتى الى « تيجرى » لرفع الراية الفرنسية عليها . وعندما تباطأت الحكومة الفرنسية في اجابة مطلبه ، أرسل « نيجوسى » فى سنة ١٨٥٨ سفارة الى روما وباريس لتنتقل الى البابا « بيوس التاسع » الحكومة الفرنسية على وجه الخصوص رغبته الشديدة فى أن يعتبره البابا نصيرا للكاثوليكية فى الحبشة وأن تعدد فرنسا من حلفائها ، وطلبت هذه السفارة من حكومة باريس

F.O., Ooc. No. 228, The Earl of Clarendon to Consul Plowden, (١)
November 27, 1855, pp. 154, 155.

F.O., Mr. Bruce to Lord Stratford de Redcliffe, Alexandria, (٢)
Feb. 16, 1856, inclosure in Doc. No. 236. (Mr. Bruce to the Earl of Clarendon, Alex. February 18, 1856).

F.O., Doc. No. 238, The Earl of Clarendon to Lord Stratford de Redcliffe, Paris, March 6, 1856, p. 16. (٣)

F.O., Ooc. 282, Consul Plowden to the Earl of Clarendon, Debra Tabor, (٤)
November 15, 1857, pp. 182, 183.

أن ترسل « لتيجرى » شحنة من الأسلحة وبعض القوات الفرنسية لمساعدة « نيجوسى » فى التغلب على منافسه « تيودور » (١) .

وتجدر الإشارة الى أن الفرنسيين فى ذلك الحين كانوا يحاولون « لأسباب سياسية ودينية أكثر منها تجارية » وضع أقدامهم على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ولكنهم لما كانوا حلفاء للباب العالى حينذاك فانهم لم يستطيعوا منازعته حقوق السيادة على هذا الساحل . الا أنهم رءوا أنه اذا ما تنازل لهم رأس حبش عن أية منطقة من هذا الساحل فانهم يستطيعون حينئذ وضع أيديهم عليها بمقتضى هذا الحق الذى لا تقدر الدولة العثمانية - فى نظرهم - أو إحدى حليفاتها ، على معارضته (٢) .

وعلى ذلك فقد رأت الحكومة الفرنسية قبل أن تتخذ قرارا فى اجابة طلبات « نيجوسى » أن ترسل سفارة الى الساحل الافريقى للبحر الأحمر للبحث عن مكان يصلح لتأسيس مستعمرة تخدم مصالح فرنسا السياسية والبحرية والتجارية . ومن ثم أرسلت فى سنة ١٨٥٩ سفارة القبطان الفرنسى « ستانسلاس رسل Stanislas Russell » ، والذى كان من أعضائها المبشر الايطالى « سايتو » الذى كان قد سحب السفارة الحبشية التى أرسلها الرأس « نيجوسى » الى روما ، وباريس فى سنة ١٨٥٨ ، واتجهت هذه السفارة الى منطقة البحر الأحمر ، للتعرف على المواقع البحرية التى ستقوم فرنسا باحتلالها (٣) .

ومع أن القبطان « رسل » كان قد أبحر من فرنسا فى طريقه الى الحبشة ، فقد كتب « نيجوسى » فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٩ الى الامبراطور نابليون الثالث يشكره على الحفاوة التى قوبلت بها سفارته فى باريس ، وتوسل بكرم الامبراطور أن يرسل له اثنى عشر مدفعا وبعض رجال المدفعية الفرنسية ، قائلا أنه سيقدم للامبراطور « كعنوان دائم على هذا المعروف » جزيرة « ذولا Zulla » أو « رأس دوميرا Ras Dumeira » (٤) .

وكان على المبعوث الفرنسى « رسل » أن يقوم بجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والتجارية والبحرية للساحل الغربى للبحر الأحمر ، وخاصة منطقة خليج « زولا » وجزيرة « ديسى » وميناء « عيد » وأراضى « رأس على » و « عوينو » . وقد منحت الحكومة الفرنسية للقبطان « رسل » سلطة التوقيع

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, 1ère partie, (1) pp. 242-248.

F.O., Dr. Beke to Sir J. Emerson Tennent, Bekesbourne, November 3, (٢) 1862, enclosure 1 in Doc. No. 342. (Mr. Murry to Consul Cameron, January 8, 1863).

Russell, Stanislas : Une Mission en Abyssinie, pp. 263-266. (٣)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, 1ère partie, (٤) p. 248.

على المعاهدات ، كما كان عليه أن يحتفظ بسرية تحركاته لدرجة أنه سافر على احدى البواخر التجارية حتى لا يثير انتباه البريطانيين (١)

وفى اليوم الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٨٥٩ وصل المبعوث الفرنسى « رسل » الى مصروع ، حيث الأسقف « يعقوب » والاب « امناتو Emnato » موضع ثقة الرأس « نيججوسى » . ثم قام بمعاينة خليج « زولا » وجزيره « ديسى Disse » التى تعتبر مفتاح هذا الخليج (٢) وبعد ذلك توغل فى الاراضى الحبشية فى الاتجاه الجنوبى الغربى لمقابلة « نيججوسى » فى « تيجرى » ، ولكن الفوضى السائدة فى البلاد لم تمكنه من اجتياز « هالاي Halaye » فقد كانت الحرب الاهلية بين « نيججوسى » و « تيودور » على أشدها فى أثيوبيا (٣) .

وعندما نجح « تيودور » فى دخول « تيجرى » حيث استقبله سكان هذا الاقليم بأغاني النصر (٤) ، اضطر « نيججوسى » الى التقهقر غربا الى جبال « سيمين Semene » ، (٥) ومن ثم أخفق « رسل » فى الوصول الى هذا الرأس الثانى وقفل راجعا الى مصروع حيث ابرم مع وكيل « نيججوسى » حاكم تيجرى فى هذه الجزيرة معاهدة تم الاتفاق فيها على منح « زولا » لفرنسا مقابل صداقتها لهذا الرأس وتعهدها بإرسال عتاد حربى اليه (٦) .

على أن المبعوث الفرنسى « رسل » كان مضطرا للاحتفاظ بسرية هذه المعاهدة طبقا لتعليمات الحكومة الفرنسية حتى يتم التصديق عليها فى باريس . وكانت التعليمات صريحة وواضحة فى هذا الشأن وذلك تجنبا لاغضاب البريطانيين الذين كانوا يراقبون المنطقة من قاعدتهم فى عدن . غير أن هذه المعاهدة كانت عديمة القيمة ، لأن قوات « تيودور » ما لبثت أن طردت « نيججوسى » حتى تمكنت أخيرا من القاء القبض عليه وأسرته .

وقد ترتب على هذا النشاط الذى أبداه الفرنسيون فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر ، أن ساورت شكوك البريطانيين فى عدن حول طبيعة هذا النشاط . وقد قام « البريجادير وليم كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٥٤ - ١٨٦٣) يرافقه « مستر بادجو Badger » بجولة تفتيشية بدأها فى ١٦ يناير سنة ١٨٦٠ فى المناطق التى زارها المبعوث الفرنسى

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٣٢ .

Russell, S. : op. cit., pp. 19, 27.

(٢)

Russell, S. : Ibid, p. 72.

(٣)

F.O., C.R.Ab., Doc. No. 306, Consul Plowden to Lord Russell, Debra Tabor, Feb. 1860, p. 193.

(٤)

F.O., C.R.Ab., Mr. Schimper to Mr. Barroni, Adowah, March

(٥)

19, 1860. Inclosure in Doc. No. 312. (Mr. Colouhoum to Lord J. Russell, Alexandria, July 17, 1860), p. 197.

(٦) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٣٣ - ٣٤ .

« رسل » . وقد قاما أثناء جولتهما بزيارة جزيرة بريم وميناءى مصوغ وزولا ثم جزيرة « ديسى » . ولما تأكد « كوجلان » من أهمية جزيرة « ديسى » الاستراتيجية لاقامة الأوربيين اقترح أن يقوم أحد الرعايا البريطانيين بشرائها بحجة انشاء محطة للبرق فيها .

وقد التقى « كوجلان » بنائب حاكم الجزيرة وهو شقيق حاكمها الذى كان غائبا حينذاك ، وثبين من حديثه ورغبته فى مصادقة بريطانيا . اذ انه ابلغ « كوجلان » بأن بعثة فرنسية زارت الجزيرة وابلغت سكانها بأن الجزيرة ملك لفرنسا هى والمنطقة المحيطة بميناء « زولا » وانه لا يعرف من الذى تنازل عن الجزيرة والمنطقة المذكورة للحكومة الفرنسية . كما أن نائب حاكم جزيرة « ديسى » ابلغ « كوجلان » بأن الفرنسيين أوضحوا له انهم سيروجون التجارة مع الحبشة وان ذلك سيؤدى بالتالى الى ازدهار الاحوال فى الجزيرة .

وهنا قام « كوجلان » بإبلاغ حكومة بومباى البريطانية بأن أمبراطور الحبشة من المحتمل ان يطالب بأحقية فى « جزيرة ديسى » ، غير أن ادعاءه بملكيتها سيكون ضعيفا . كما أوضح « كوجلان » لحكومة بومباى أن الباب العالى سيطلب هو الآخر بالجزيرة على انها ضمن ممتلكاته ، هذا على الرغم من ان قائمقام مصوغ العثمانى لا يعلم تماما المكان الذى تقع فيه هذه الجزيرة وهما اذا كان سكانها يدفعون الضرائب المستحقة عليهم حينذاك للباب العالى أم أنهم يتجاهلون هذا الأمر .

بل ان « كوجلان » أشار أيضا الى أن ثمة مطالب آخر بالجزيرة قد يظهر على مسرح الأحداث وهو حاكم « اركيكو » الذى كان معينا من قبل والى جدة العثمانى ، غير أنه كان شبه مستقل عن الباب العالى ، وكانت له سلطة اسمية على القبائل القاطنة فى المنطقة المواجهة لجزيرة « ديسى » على الساحل الغربى للبحر الأحمر . وأخيرا فقد أبلغ « كوجلان » حكومة بومباى البريطانية بأن التحركات الفرنسية على الساحل الغربى للبحر الأحمر تستحق الاهتمام الشديد (١) من قبل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية حماية لمصالحها فى البحر الأحمر .

على أن فرنسا واصلت محاولاتها لبسط نفوذها على الساحل الغربى للبحر الأحمر وعند مدخله الجنوبى وعلى الساحل الشرقى لافريقيا . ولم تثبط من همتها هزيمة الرأس الحبشى « نيجوسى » حاكم « تيجرى » أمام منافسه « ثيودور » مما أفسد عليها المعاهدة التى عقدها المبعوث الفرنسى « رسل » مع وكيل « نيجوسى » الذى تنازل بموجبها عن ميناء « زولا » ، وبذلك أصبحت تلك المعاهدة عديمة الجدوى ، بل ان هزيمة الفرنسيين لم تنثن أيضا أمام

ما واجهوه في محاولاتهم السابقة نتيجة لتصدي البريطانيين لهم وهم يرقبون تحركاتهم من القاعدة البريطانية في عدن ويحرضون الباب العالي لتأكيد سيادته على المناطق التي يتطلع الفرنسيون عليها . وقد رأينا كيف فكرت فرنسا في الحصول على إحدى المحطات في البحر الأحمر وكيف اتجهت الى « زولا » القريبة من مصوع ، غير أن الحالة الداخلية في الحبشة ووجود المنافسة البريطانية وخضوع هذه السواحل للسيادة العثمانية جعلت فرنسا تتراجع عن الاستيلاء على هذا المكان . وقد تريثت فرنسا حتى ساقطتها الأحداث الى اختيار قطعة من الأرض على ساحل بلاد الصومال وتقع عند بوغاز باب المندب بين البحر الأحمر وخليج عدن وتمثلت في ميناء « أوبوك » الذي يمتاز بأهمية موقعه على الساحل الصومالي المواجه لعدن بحيث يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

وتبدأ قصة الاستيلاء على ميناء « أوبوك » في اليوم الرابع من شهر يونيو سنة ١٨٥٩ عندما غرق « هنري لامبرت Henri Lambert » نائب القنصل الفرنسي في عدن عند عبوره من الحديدة الى تاجورة في قارب يمتلكه حاكم زيلع وذلك خارج مضيق باب المندب (١) . وتشير الوثائق الفرنسية الى أن « لامبرت » هذا الذي كان يقيم في عدن منذ سنة ١٩٥٥ كان قد ساعد أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة مساعدة مالية ، مما دفع هذا الأخير الى أن يعرض عليه أن يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الأفريقي . غير أن ثمة خلافا قد نشأ بينهما وانتهى بقضية رفعها « لامبرت » ضد الشيخ أبو بكر في الحديدة ، وخسرهما الشيخ الذي قيل انه تسبب في قتل « لامبرت » وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزر موسى في التاريخ المذكور (٢) .

وقد قام « كابتن بلايفير Captain P'ayfair » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن يرافقه « كابتن شيرارد Captain Sherard » بالتعرف على الظروف والملابسات المختلفة التي أدت الى وقوع الحادث . وانتهى بحثهما الى استنتاج أنه حادث عفوى نتج عنه تحطم القارب عند اصطدامه بصخرة قرب جزر موسى . وقد أرسلت نسخة من تقريرهما الى الحكومة الفرنسية لتوضيح حقيقة ما حدث (٣) .

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن تفعل ما فعلته بريطانيا عند احتلالها لعدن وانتهزت هذه الفرصة وأرسلت الى مكان الحادث السفينة الحربية « La Somme » يقودها القبطان « فليرويدي لانجل De Langie »

Marston, T.E. : op. cit., pp. 255, 256. (١)

Martineau, A. : op. cit., p. 581. (٢)

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea... etc., pp. 37, 38. (٣)

لاجراء التحقيق ولطلب التعويض . غير أن « دى لانجل » لم يعد من مهمته بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل انه قدم دراسات وملاحظات أكدت للحكومة الفرنسية أهمية انشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الافريقى للبحر الأحمر .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن الفرنسيين قبضوا على « شرماركى على » حاكم زيلع ونصبوا خلفا له ثم نقلوه ومعه بعض الوطنيين الى الحديدية - التى كانت زيلع وتاجورة تابعة لها حينذاك - وذلك لمحاكمته على جريمة قتل « لامبرت » (١) . على أن حاكم الحديدية وكذلك حاكم جدة لم يوافقا على التدخل فى هذا الموضوع ، مما جعل الفرنسيين يطلبون التعويض مباشرة من الباب العالى بعد أن مات « شرماركى على » على ظهر السفينة الفرنسية . وقد وافقت الحكومة العثمانية على دفع تعويض قدره ثلاثين ألف ريال تمول من إيرادات اليمن الى الحكومة الفرنسية لسداد التعويض المطلوب (٢) .

على أن القبطان « دى لانجل » قدم للحكومة الفرنسية عقب عودته من مكان الحادث أمام سواحل الصومال خطابا فى اليوم الخامس من يونيو سنة ١٨٦١ (٣) ، أرفق به طلبا كتبه بعض شيوخ الصومال الى الامبراطور الفرنسى طالبين منحهم الحماية الفرنسية . كما اقترح « دى لانجل » على وزير الخارجية الفرنسية شراء أراضى « أوبوك » وأحضر معه الى باريس أحد مشايخ هذه الجهة وهو « دنى أحمد أبو بكر » ابن عم أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة وصديق الفرنسيين حينذاك .

وقد رحب « شاسلوب لوبا Chasseloup Laubat » الخارجية الفرنسية « وزير بالعروض التى قدمها مبعوث شيخ تاجورة ، وكتب فى اليوم الرابع من فبراير سنة ١٨٦٢ الى وزير البحرية الفرنسية بأنه من الناحية الدبلوماسية ليس لأية دولة أجنبية بصفة عامة والدولة العثمانية بصفة خاصة أى ادعاءات على الأراضى المذكورة . أما بالنسبة للحكومة البريطانية التى تحتل مواقع هامة عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر فانها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى يعتمزم الفرنسيون القيام بها فى نفس المنطقة حينذاك (٤) .

على أن « كولكوهون Colquhoun » القنصل العام البريطانى فى مصر قد سجل فى مطلع عام ١٨٦٢ أن « شيفر Schaeffer » وهو أحد مستشارى السفارة الفرنسية فى الاستانة قد مر بمصر تحت اسم مستعار . وكان يحمل

I.O., B.S.C. 1851, Playfair to Bombay 4/20/61. (١)

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea etc., p. 39. (٢)

I.O., B.S.C. 1862, Playfair to Bombay 1/12/62. (٣)

(٤) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

مبلغا كبيرا من المال ليشتري قطعة من الأرض على ساحل البحر الأحمر لتكون محطة لتزويد سفن الأسطول الفرنسى بكميات الفحم اللازمة لها . غير أن « توفينيل Thouvenel » وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك الوقت قام بإبلاغ « اللورد كاوى Lord Cowley » بأنه قد أرسل « شيفر » للعثور على محطة للفحم لتموين البواخر الفرنسية التى تقوم برحلاتها عبر البحر الأحمر . وأشار « توفينيل » الى أن وزير البحرية الفرنسية قد رشح قطعة أرض صحراوية تسمى « أوبوك » كميناء آمن. يتميز بمياهه الهادئة ، وأنه يأمل أن يقام هناك مستودع للفحم لتزويد السفن الفرنسية بما تحتاج اليه من وقود (١) .

وعلى أية حال فقد تم فى باريس فى اليوم الحادى عشر من مارس سنة ١٨٦٢ التوقيع على معاهدة « أوبوك » من جانب « توفينيل » وزير الخارجية الفرنسية ، ودنى أحمد أبو بكر ممثلا لمشايخ الدناقلة (٢) بالتنازل لفرنسا عن ميناء « أوبوك » الواقعة فى منتصف المسافة بين بريم وتاجورة الصومالى المواجه لميناء عدن وأقرب الى مضائق باب المندب من ميناء زيلع على الساحل الافريقى لحليج عدن . وقد تم ذلك نظير مبلغ عشرة آلاف ريال أى ما قيمته ٥٠٥٠٠ فرنك . يدفع نصفه فى يوم التصديق على هذه المعاهدة من قبل مشايخ الدناقلة ، ويدفع النصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم استيلاء فرنسا على هذه الاراضى . بل ان هذه المعاهدة تضمنت تعهدا من هؤلاء المشايخ برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة أجنبية للتفاوض معهم مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . كما احتفظت فرنسا لنفسها فى حالة عدم صلاحية « أوبوك » لايواء السفن بأن يتنازل لها الشيوخ المذكورون عن أية منطقة أخرى من بلادهم بنفس الثمن المنصوص عليه وببنفس الشروط المشار اليها (٣) .

بل ان الفرنسيين قد قاموا بعد ذلك فى اليوم التاسع عشر من مايو سنة ١٨٦٢ بالاستيلاء على ميناء « أوبوك » مع السهل الممتد من « رأس على » فى الجنوب حتى « رأس دميرة » فى الشمال . وقد تأكدوا من صلاحية ميناء « أوبوك » لتحقيق أغراضهم وبذلك اعتبروا أن التصديق على المعاهدة أمر نهائى . ولهذا أقيمت هناك كافة الاحتفالات والشكليات لإثبات أن « أوبوك » قد أصبحت ملكا لفرنسا . ثم اصطحب الفرنسيون الشيخ أبو بكر على سفينتهم حتى زيلع ، وبعد ذلك واصلت سفينتهم سيرها الى عدن وتوجهت منها بعد ذلك الى ميناء السويس (٤) .

I.O., B. 8. Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea ... etc., p. 45. (١)
Marston, T.E. : op. cit., pp. 258,259. (٢)

(٣) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٤١ .
(٤) جلال يحيى (دكتور) : التنافس لدول فى بلاد الصومال ؛ ص ٤٣ - ٤٤ .

وكان من الطبيعي أن تصل أنباء استيلاء الفرنسيين على « أوبوك » إلى البريطانيين في عدن قبل وصول السفينة الفرنسية « كيريو Curieux » إليها . ولقد أظهر « الكابتن بلايفير » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن ضيقه من حضور الفرنسيين إلى « أوبوك » . ولهذا لم يعرض عليهم خدماته . كما أنه لم يبلغهم أن اليوم التالي لوصولهم إلى عدن هو يوم تحتفل فيه كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا . وقد ظهر موقفه الجاف هذا بوضوح خاصة وأن البريطانيين كانوا يظهرون سلوكا مهذبا مع الفرنسيين ومع السفن الفرنسية التي تلجأ إلى موانئهم في ذلك الحين . ولم يكن « بلايفير » يجهل وجود « مسيو شيفر » على ظهر السفينة الفرنسية . وعندما استفسر القبطان الفرنسي من المقيم السياسي في عدن أثناء مقابلة خاصة بينهما عن أسباب هذا الجفاء فقد ادعى « بلايفير » بأن المسألة ترجع إلى سوء فهم بسيط . غير أن الأمر في حقيقته كان يعكس عداء السياسة البريطانية لمثل هذه التحركات الفرنسية المنافسة على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر والخليج عدن .

ولقد بدا ذلك واضحا في تصريحات « كابتن بلايفير » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن في أول فرصة سنحت له للتحدث عن استيلاء الفرنسيين على « أوبوك » فقد قال إن الفرنسيين قد استولوا على أراض تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأنه وإن كانت الدولة العثمانية لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لأحد الموظفين الرسميين إلى هذه المنطقة ، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أنها هي الدولة صاحبة السيادة على كل هذا الساحل .

وجدير بالذكر أن أحمد باشا الحاكم العثماني للحديدة أعاد ذكر هذه العبارات التي وردت على لسان « بلايفير » أمام الضابط الفرنسي « بوريه Buret » مما جعل الفرنسيين يعتقدون أن هذا التصريح قد صدر في عدن ، وأنه تردد بعد ذلك حتى وصل إلى الدوائر المسئولة في الآستانة ومن المعروف أن سلطة أحمد باشا كانت تمتد حينذاك على مخا وزيلع . وقد أوضح أحمد باشا للبعثة الفرنسية عند زيارتها له في الحديدة ، بأن فرنسا أنفقت بدون أي داع ذلك المبلغ الذي دفعته لشراء الأراضي اللازمة لإقامة مستودع للفحم ، لأنه لم يكن هناك شك في أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الأراضي الساحلية . وقد أضاف أحمد باشا مؤكدا أنه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالي أن يمنحها هذه الأرض ، فانه لم يكن ليرفض للفرنسيين هذا الطلب .

غير أن ذلك يعني بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالي على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة حينذاك للقيام بهذا العمل . ولهذا أجاب « شيفر » على أحمد باشا بأن البريطانيين سبق أن تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر « موسى » و « إيفات » . غير أن الحاكم العثماني أبدى

دهشته عند معرفته بهذه الأنباء التي كان المقيم السياسي البريطاني في عدن قد أخفاها عنه .

على أن « الكابتن بلايفير » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن كان قد أصدر كتيباً صغيراً شرح فيه كيف تم استيلاء البريطانيين على جزر « موسى » و « إيفات » القريبة من « أوبوك » ، كما ذكر أن حكومة زيلع وتاجورة كانت في أيدي المشايخ المحليين الذين كانوا يتوارثون الحكم فيها . ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة أجنبية مما يعطيهم الحق في التنـازل عن أي جزء من أراضيهم . ولم يخطر ببال البريطانيين في هذه الفترة بطبيعة الحال أن يطلبوا من الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التي وقعوها مع الأهالي صحيحة أو شرعية وليس فيها أي افتتات على حقوق السيادة العثمانية في المناطق المجاورة .

ومما لا شك فيه أن استيلاء الفرنسيين على « أوبوك » كان له تأثير سيء لدى المقيم السياسي البريطاني في عدن نظراً لما ينطوي عليه هذا العمل من تهديد صريح لنمو عدن وتوسعها وما يمكن أن يترتب عليه من أضرار للمصالح البريطانية في المنطقة بوجه عام . وكانت الأحوال القائمة في عدن قد ازدهرت خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال بسبب ازدياد حجم تجارة البن اليمني وأيضاً بسبب نشاط التجارة الأفريقية التي كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ثم تحملها السفن حتى ميناء عدن . ونظراً لأن « أوبوك » كانت أقرب للمنتجات الأفريقية من عدن ، فقد كان في استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر على وجه التحديد ، خاصة وأن الأوروبيين كانوا يقدرّون هذا البن الأفريقي بنفس الدرجة التي يقدرّون بها البن اليمني (١) .

على أن الحكومة العثمانية كان في مقدورها أن تستند من أجل تدعيم حقوقها على تلك الأراضي ، إلى طلب الحكومة الفرنسية من الباب العالي أن يبحث عن المتهمين بقتل « لامبرت » (٢) في نفس الوقت الذي أرسلت فيه القبطان « دي لانجل » للبحث عنهم . وكانت الحكومة الفرنسية قد ذكرت في طلبها الرسمي في هذا الصدد بأن الأماكن التي ارتكبت منها الجريمة هي أراض تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها .

وعلى أية حال فإن وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة للخوض فيما تعرض له القبطان « بوريه Buret » في تقريره من ناحية تبعية زيلع للسيادة العثمانية ، نظراً لأنه من الصعب الوصول إلى رأي ثابت في هذه المسألة ، خاصة وأن وزير الخارجية نفسه قد اعترف بسيادة العثمانيين

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولي في بلاد الصومال ، ص ٤٥ - ٤٧ .

I.O., B.S.C. 1862, Playfair to Bombay, 1/12/62.

(٢)

ويحقوقهم حينما طلب من حاكم الحديد أن يساعده في العثور على قتلة
« لامبرت » (١) .

بل ان الحكومة الفرنسية رأت في نفس الوقت انه ليس من مصلحة
فرنسا فصل الارتباط الجمركي الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية في
الحديدة . كما رأى وزير الخارجية الفرنسية حينذاك بأنه ما دام الفرنسيون
يرفضون الاستيلاء على زيلع لأنفسهم ، فانه من الأفضل أن تبقى سيادة
السلطان العثماني ممتدة عليها بشكل واضح حتى لا يستطيع غيرهم أن يحتلها
دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضي الامبراطورية العثمانية (٢) .

وأخيرا قام وزير الخارجية الفرنسية بتسليم زمام الاشراف على تلك
المنطقة التي استولت عليها فرنسا الى وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي
ليشرف عليها من الناحيتين المالية والادارية ، وليقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة
للاستفادة منها لصالح الأسطول البحرى الفرنسى . وقد حرص وزير الخارجية
الفرنسية على أن يوضح لزميله وزير البحرية والمستعمرات المزايا التي يمكنه
الحصول عليها من تلك الأراضي ، ولهذا كتب اليه يقول : « اننى أعتقد فعلا
بأنه من اللازم لنفوذها السياسى أن تتخذ قرارا نهائيا بخصوص تلك المناطق
القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثا بهذه المظاهرة
دون أن نتلوها أية نتيجة . ومن ناحية أخرى فان شق برزخ السويس فى
المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الأحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية
تحويل جزء من القوافل التي تصل الآن الى تاجوره وزيلع وبربره الى محطة
فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقاتنا التجارية
نقطة ارتكاز هامة فى احتلالنا لهذه الأراضي » (٣) .

وعلى الرغم من أن فرنسا لم تقم - لفترة سنوات طويلة - باستغلال منطقة
أوبوك أو حتى باحتلالها ، ولكن بقاء عقد الشراء جعل منها منافسا خطيرا
لبريطانيا التي كانت ترغب فى البقاء هناك بمفردها ، وهى تركز قوتها فى
قاعدتها الحيوية فى عدن ، دون وجود أى منافس لها . كما كان بقاء عقد
الشراء هذا فى يد الفرنسيين مهددا فى نفس الوقت لحقوق الدولة العثمانية
هناك بطبيعة الحال .

وجدير بالذكر أنه قد ترددت من ناحية أخرى حينذاك شائعات مختلفة
عن نشاط الفرنسيين على سواحل الجزيرة العربية للعثور على موطئ قدم لهم
على مقربة من عدن ، حتى قبل انهم يقصدون منطقة « بئر أحمد » الواقعة فى

Marston, T.E. : op. cit., p. 257

(١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ٤٨ .

شمالها الغربى ، وأن فرنسا تثير القبائل اليمنية المحيطة بعدن ضد الوجود البريطانى فيها لتحقيق هذا الغرض . وقد ظهرت اقتراحات لدى الدوائر البريطانية فى عدن تدعو الى شراء «جبل احسان» أو شبه جزيرة «عدن الصغرى» التى يقع فى وسطها الجبل المذكور ، وذلك بهدف القضاء على المشروعات الفرنسية المنافسة فى ذلك الحين . غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه المقترحات وأيدت تقديم معونة لشيخ « بثر أحمد » لحمايته من المؤامرات الفرنسية « فى سنة ١٨٦٢ (١) » .

غير أن استمرار وجود احدى قطع الأسطول البحرى الفرنسى على مقربة من عدن ، والخوف من قيام الفرنسيين بشراء جزيرة « ابن عمران » القريبة من عدن جعل حكومة الهند البريطانية تحت « كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن على شراء شبه جزيرة « عدن الصغرى » قبل ان تسيطر عليها أية قوة أخرى وخاصة فرنسا . فبدأ « كوجلان » مفاوضاته لشراء شبه جزيرة « عدن الصغرى » (٢) نظير مبلغ يقدر بحوالى ٤٨ ألف ريال منها ٣٠ ألف ريال تسلم على الفور ، بينما ١٨ ألف ريال تسلم على أقساط (٣) . وقد اتخذ حاكم « بثر أحمد » اليمنى خطوات من جانبه لاثبات حقه فى المنطقة المذكورة ليتكّن من التنازل عنها لبريطانيا (٤) . وقد تمت الصفقة بعد أن بذلت جهود كبيرة أثناء المفاوضات ، وتم رفع العلم البريطانى على شبه جزيرة « عدن الصغرى » فى اليوم التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٨٦٩ واعتبرت بعد ذلك جزءا من مستعمرة عدن (٥) .

وجدير بالذكر أن أهمية شبه جزيرة « عدن الصغرى » للبريطانيين حينذاك هى أهمية استراتيجية نظرا لأن وقوعها فى يد أية قوة أجنبية أخرى كان سيشكل تهديدا خطيرا للبريطانيين فى عدن ، ولهذا فانها بعد أن أصبحت فى أيديهم فقد استفادوا منها فى أغراض الدفاع عن شبه جزيرة عدن الأصلية وعن منطقة جنوبى اليمن المحيطة بعدن بطبيعة الحال .

وهكذا كان موقف البريطانيين ازاء المنافسة الفرنسية فى منطقة البحر الأحمر منذ احتلالهم عدن فى سنة ١٨٣٩ وحتى قبيل فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ . وكان هذا الموقف يعتمد على يقظة المقيم السياسى البريطانى فى عدن الذى كان يراقب عن كثب كل تحركات الفرنسيين فى منطقة البحر الأحمر . وقد بدأ بوضوح اصرار البريطانيين وحرصهم على الانفراد بالنفوذ فى

I.O., B.S.C. 1862, Minute by Governor 12/6/62.

(١)

IO., L.A., Goodfello (Acting Resident) to Bombay, 9/22/69.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 253.

(٣)

I.O., B.S.C. 1863, Coghlan to Bombay 5/18/63.

(٤)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 253, 254

(٥)

المنطقة ومنع اية قوة أخرى منافسة من الحصول على موطئ قدم هناك ، مما جعلهم يبذلون غاية جهدهم بكافة الأساليب الممكنة للحيلولة دون ظهور المنافسة الفرنسية التي استغلت الظروف - على نحو ما سبق أن فعلته بريطانيا عند احتلالها لعدن - لتكون لها قاعدة في ميناء اوبوك ، ذلك الميناء الصغير الذي لم يكن معروفا لدى الأسطول الهندي البريطاني الا من حيث كونه مجرد مرسى تستخذه القوارب والسفن المحلية الصغيرة أثناء الليل . وكان يبدو الأمر للبريطانيين حينذاك على أن الفرنسيين كانوا يهدفون الى السيطرة على تجارة الحبشة (١) .

على أن أعمال الفرنسيين التي انتهت بسيطرتهم على « اوبوك » وصفت على لسان « مارستن » بأنها كانت « تشكل اساءة بالغة للقانون الدولي » . كما أشار الى أن قطع البحرية الفرنسية التي اشتركت في هذا الأمر قامت بعمليات عنيفة للغاية على الساحل الصومالي في سنة ١٨٦١ أثناء تتبعها للشهود الذين يمكن أن يدلوا بأقوال حول حادثة « لامبرت » التي استغلتها فرنسا للسيطرة على « اوبوك » ، حتى أن الفرنسيين حاولوا ان يثنوا بالقوة هؤلاء الشهود عن أقوالهم الصحيحة ليرغموهم على القبول بأن غرق « لامبرت » كان نتيجة لمؤامرة دبرها « شارماركي على » حاكم زيلع ليكون ذلك ذريعة لهم لتحقيق مآربهم الاستعمارية (٢) . وقد وصف على باشا والى الحجاز العثماني هذه الأعمال التي أقدم عليها الفرنسيون حينذاك بأنها كانت « استفزازا وقعا » (٣) .

اما بالنسبة للبريطانيين فقد أخطر باشا الجديدة حينذاك المقيم السياسي البريطاني في عدن بأن الفرنسيين يعتقدون ان الانجليز - نظرا لأنهم يكرهون الوجود الفرنسي في منطقة البحر الأحمر - فانهم يمكنهم أن يخفوا حقيقة جريمة قتل « لامبرت » تحقيقا لأهدافهم بارهاب الآخرين من خطر الاغتيال الذي يمكن أن يتعرضوا له اذا تجولوا في تلك المنطقة (٤) . ولا شك أن ذلك دليل آخر على روح العداء الكامن في نفوس المتنافسين للسيطرة على منطقة البحر الأحمر سواء ازاء أهالي البلاد الأصليين أو بين بعضهم البعض .

وجدير بالذكر أن الوثائق البريطانية قد أشارت الى ظهور الفرنسيين أمام ميناء المكلا اليمنى في سنة ١٨٦٩ عندما وصلت إحدى سفنهم الى هناك في ذلك الحين . اذ ورد في تلك الوثائق أن نقيب ميناء المكلا قد حضر الى عدن وطلب من المقيم السياسي البريطاني هناك بسط الحماية البريطانية على الميناء ، نظرا

I.O., B.S.C. 1862, General Honner to Bombay 5/23/62.

(١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 257.

(٢)

I.O., B.S.C., 1862, Playfair to Bombay, 1/12/62.

(٣)

Marston, T.E. : op. cit., p. 257.

(٤)

لأن الفرنسيين قد ظهوروا أمام سواحل حضرموت ، وحاولوا الاتصال بجواره القعيطى الذى كان على خلاف معه فى ربيع سنة ١٨٦٩ (١) . غير أنه يرجح ان نقيب المكلا استغل وصول هذه السفينة الحربية الفرنسية التى ظهرت أمام الميناء ليحصل على حماية بريطانية ومساعدتها ليتغلب على منافسه القعيطى (٢) ولهذا تحفظ البريطانيون فى تلبية مطلبه حينذاك .

وعلى أية حال فان البريطانيين - كما تبيننا فى العرض السابق - كانوا متيقظين غاية التيقظ لكل التحركات الفرنسية فى منطقة البحر الأحمر وحول ميناء عدن الهام . وقد أتاح لهم وجودهم فى عدن منذ عام ١٨٢٩ فرصة مراقبة تلك التحركات عن كثب والعمل على وضع العراقيل أمامها حتى لا تشكل خطرا على المصالح البريطانية فى المنطقة المذكورة ، التى ستتضاعف أهميتها بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ على النحو الذى سنتبينه فيما بعد .

ثامنا - حملة البريطانيين على الحبشة ومدى استفادتهم من وجودهم فى عدن ١٨٦٧ - ١٨٦٩ :

سوف نستعرض - بإيجاز تام - الظروف التى وجهت فيها بريطانيا حملتها على الحبشة فى سنة ١٨٦٧ حتى نتبين مدى استفادة البريطانيين من وجودهم فى عدن لسيطرتهم فى الحبشة فى ذلك الحين . وقد تبيننا فيما سبق أن « والتربلودن » كان قنصلا لبريطانيا فى مصوع عند ارتقاء « تيودور » عرش الحبشة فى سنة ١٨٥٥ . وقد ظل « بلودن » يؤدى مهام وظيفته هناك حتى قتل فى سنة ١٨٥٩ بينما كان يحاول العودة الى انجلترا . ولم تعين الحكومة البريطانية خلفا له الا فى سنة ١٨٦٢ عندما ارسلت القبطان « كاميرون Cameron » الى الحبشة ليحل محل « بلودن » بعد وفاته . وكانت الحبشة حينذاك تعاني من عدم الاستقرار ، كما كان فيها ما يمكن أن يسمى « بالفراغ الحكومى Governmental Vacuum » على حد تعبير « مارستن » (٣) ، خاصة وأن حكامها كانوا أشبه بمجموعة من الاقطاعيين المتصارعين .

وفى ذلك الوقت كان « تيودور » ملك الحبشة يتوق الى كسب ود بريطانيا الى جانبه ضد ما اسماه « باعدياء العثمانيين والمصريين » على بلاد . ولهذا فقد بعث برسالة الى الملكة « فيكتوريا » تلقتها الحكومة البريطانية فى اليوم الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٦٣ ، يطلب فيها مساعدته ، ويستشير

I.O., L.A., Goodfellow (Acting Resident) to Bombay 6/15/69. (١)

Marston, T.E. : op. cit. pp. 380,381. (٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 371. (٣)

غيره الملكة بقوله « أنظري كيف يجور المسلمون على المسيحيين » (١) مما يوضح أنه كان يحاول أن يستفيد من الناحية الدينية . غير أن الحكومة البريطانية خيبت أمل « تيودور » وأهملت الرد على رسالته ، فغضب العاهل الحبشى كثيرا من ذلك . وازداد غضبه حينما رفضت الحكومة الفرنسية أيضا تأييد خطته العدوانية على مصر ، وأصبح مقضيا على اغراضه التوسعية بالفشل الذريع .

وقد فوجيء « كامرون » القنصل البريطانى فى الحبشة بتعرض بعض المبشرين البريطانيين لاضطهاد « تيودور » الذى جلد أحدهم وقبض على عدد منهم وألقى بهم فى السجن ، كما أوقف نشاط جميع المبشرين الذين ينتمون إلى « جمعية لندن التبشيرية London Missionary Society » بعد أن وقعت فى يده بعض تقاريرهم التى حوت أقوالا تسيء الى حكمه وتعرض لسلوكه الشخصى (٢) . ولم يستطع القنصل البريطانى أن يحول دون وقوع هذا الأذى الذى حاق بمواطنيه المبشرين البريطانيين . بل ان « تيودور » اعتقد خطأ أن غرضه من الجولة التى قام بها فى إقليم « تاكه » الاتصال بأعدائه ، وأنه كان يجهز حملة بمساعدة المصريين للسيطرة على الحبشة (٣) ولهذا فقد ألقى « تيودور » القبض على « كامرون » فى اليوم الثالث من يناير سنة ١٨٦٤ (٤) .

على أن هذا التصرف التعسفى من جانب « تيودور » نجاشى الحبشة قد أثار الرأى العام البريطانى . ومن هنا بدأت الحكومة البريطانية تدرس الوسائل الواجب اتخاذها لاطلاق سراح القنصل البريطانى ، ورفاقه المبشرين البريطانيين . وقد رأت الحكومة البريطانية أن تستخدم الوسائل الدبلوماسية فى بداية الأمر ، فعهدت الى « هرمزد راسام Hormuzd Rassam » بالتفاوض مع « تيودور » فى مسألة اطلاق سراح « كامرون » وباقى زملائه من الانجليز (٥) . وكان « راسام » وهو عالم من علماء الآثار يعمل حينذاك فى خدمة الادارة البريطانية فى عدن ، وقد استدعته الحكومة البريطانية من عدن ليرأس البعثة التى أرسلتها للخبشة لمحاولة اطلاق سراح الأسرى الذين ألقى « تيودور » القبض عليهم وسجنهم .

F.O., C.R.Ab., King Theodore to Her Majesty the Queen, Inclosure 3 in Doc. 343, Consul Cameron to Earl Russell, Godjam, October 31, 1862. (١)

(٢) ثيوفيل ولددير : تاريخ حرب الانجليز والحبشة سنة ١٨٦٨ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

Jones and Monroe : History of Abyssinia pp. 123, 124. (٣)

(٤) محمد محمود السروجي (دكتور) : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع

عشر ، ص ١٤ .

Hill, R.L. : A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937, p. 315. (٥)

ولقد وصل « راسام » الى مصوع وبصحبتة الدكتور « بلانك » Blanc والضابط « بريدو » Prideau « وبعث بعدة رسائل الى النجاشي يطلب فيها السماح لبعثته بدخول الحبشة (١) . غير أن « تيودور » تجاهل هذه الرسائل مدة سنة كاملة ، من يوليو سنة ١٨٦٤ الى أغسطس سنة ١٨٦٥ . ثم سمح أخيرا لبعثة « راسام » بالحضور اليه عن طريق السودان متخذة طريق « كيرن » و « كسلا » و « القلابات » . وقد وصل المبعوث البريطاني الى معسكر النجاشي في شهر يناير سنة ١٨٦٦ حيث استقبله « تيودور » استقبالا طيبا .

وعلى الرغم من أن « تيودور » أمر بإطلاق سراح الأسرى البريطانيين وتسليمهم للمبعوث البريطاني الذي تأهب لمغادرة الحبشة ، فانه رفض التصريح لهم بالسفر لاعتقاده بأنه اذا أطلق سراحهم وتركهم يرحلون فلن يبقى لديه بعد ذلك من يستطيع التباحث عن طريقهم مع الحكومة البريطانية (٢) .

على أن النجاشي « تيودور » فد اوفد المبشر الألماني « فلاد » Flad الى لندن في شهر ابريل سنة ١٨٦٦ وحمله رسالة الى الملكة « فيكتوريا » يطلب فيها أن ترسل اليه الحكومة البريطانية بعض الآلات والعمال . وقد تداولت الحكومة البريطانية مع المبشر الألماني في موضوع الحوادث الجارية على ضفاف بحيرة « تسانا » ، وحول مطالب « تيودور » . غير أن ثمة أنباء وصلت الى لندن في حوالى منتصف شهر سبتمبر سنة ١٨٦٦ تفيد بأن « تيودور » نجاشي الحبشة قد ألقى القبض على المبعوث البريطاني « راسام » ورفاقه وسجنهم في « مجدالا » (٣) .

وقد سارعت الحكومة البريطانية وطلبت من المبشر « فلاد » في أوائل شهر أكتوبر سنة ١٨٦٦ العودة الى الحبشة بعد أن زودته بخطاب الى « تيودور » طلبت فيه طلاق سراح « راسام » و « كامرون » وغيرهما من الأوربيين فورا ، غير أن « تيودور » رفض الاستجابة الى هذا النداء . وهنا استقر رأى الحكومة البريطانية على تخليص هؤلاء الأسرى بالقوة بعد أن فشلت الأساليب الدبلوماسية في اقناعه .

وقد اصدرت الحكومة البريطانية أوامرها الى المقيم السياسي البريطاني في عدن وهو « الكولونيل وليام ميرويدر » Colonel William Merewether (١٨٦٣ - ١٨٦٧) لكي يتقصى أحوال الحبشة الداخلية ، ولدراسة الطرق التي تربط الساحل الغربى للبحر الأحمر بهضاب الحبشة . وقد قام المقيم السياسي البريطاني في عدن بجولة في الساحل الأفريقى للبحر الأحمر في منتصف شهر

Longrigg, S. : op. cit., p. 95.

(١)

(٢) ثيوفيل ولددير : تاريخ حرب الانجليز والحبشة ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

Jones and Monroe : History of Abyssinia, p. 132.

(٣)

يناير سنة ١٨٦٧ • وقد مر أثناء هذه الجولة بمصوع ، وطاف بساحل « سمهار » و خليج « انسلى » لتقصى أحوال الحبشة الداخلية ، وللتعرف على الأماكن المناسبة لنزول قوات الحملة البريطانية التي تقرر إرسالها الى الحبشة ، وقد بدا للمقيم السياسى البريطانى فى عدن أن طريق « حنفيلة - عدوة » هو أنسب الطرق للزحف على عاصمة « تيودور » • ولذلك فقد اصدر أوامره للوكيل البريطانى فى مصوع (١) وهو « فرنر مينزنجر Werner Munzinger » السويسرى الأصل والذى شغل هذا المنصب منذ عام ١٨٦٥ ، ليقوم بدوره بدراسة هذا الطريق الذى ستعبره الحملة • وقد شرع « مينزنجر » يتجول فى هذه المنطقة من بلاد « الدناكل » فى شهر يونيو سنة ١٨٦٧ ، فعبر سهل الملح من حنفيلة الى « آلا Ala » ومنها اتجه الى خليج « انسلى » (٢) •

ولا شك أن اعتماد بريطانيا على المقيم السياسى البريطانى فى عدن وهو « الكولونيل وليم ميرويندر » فى التعرف على أحوال الحبشة الداخلية حينذاك ، وفى دراسة المنطقة واختيار أنسب طريق تعبره حملة البريطانيين الموجهة لتأديب نجاشى الحبشة ولاكتساب مناطق لنفوذهم هناك ليوضح مدى استفادة بريطانيا من قاعدتها فى عدن لتحقيق مصالحها فى منطقة البحر الأحمر ، كما يظهر ذلك أيضا الدور الذى قام به البريطانيون فى عدن لتحقيق أهدافهم الاستعمارية فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وعلى الساحل الشرقى لافريقيا بوجه عام •

وجدير بالذكر أن أحوال البريطانيين فى عدن فى سنة ١٨٦٧ كانت مستقرة الى حد كبير مما ساعد البريطانيين حينذاك على توجيه حملتهم على الحبشة • فقد كانت القبائل اليمينية القاطنة حول عدن تعيش فى حالة سلم وهدوء مع الحماية البريطانية المسلحة فى المدينة ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه القبائل تتقاتل مع بعضها البعض • اذ حدث صدام بين هذه القبائل فى شهر يوليو سنة ١٨٦٨ وخاصة بين قبائل العبادلة والحواشب ، تغلب فى نهايته العبادلة وتنازل الحواشب لهم عن مدينة « زائدة » • وكانت هذه المدينة هى السبب فى إثارة هذا الصراع نظرا لأن الحواشب حولوا عنها مجرى المياه الذى كان يمر بها الى ممتلكاتهم • وقد حاول الحواشب تجميع القبائل المجاورة لمحاربة العبادلة ، مما جعل « الجنرال راسيل » يطلب من حكومة بومباى التخلي عن سياسة عدم التدخل فى شئون القبائل نظرا لأن عدن كانت تعتمد على لحج فى الحصول على المياه العذبة والمواد الغذائية اللازمة (٣) •

(١) Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, Tome 3, Ire partie, p. 346.

(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرى اريتريا والصومال ، ص ٩٨ •

(٣) I.O., L.A., Russell to Bombay, 11/19/68.

ومما يؤكد استقرار الأمور في عدن في عامي ١٨٦٧ و ١٨٦٨ أثناء توجيه البريطانيين حملتهم على الحبشة تلك الرسالة التي وجهها لحكومة بومباي « الجنرال راسيل » المقيم السياسي البريطاني في عدن وهي مؤرخة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٨ وأشار فيها الى أنه أرسل بعض قواته الى الأماكن الأنسب صحيا في المنطقة المحيطة بلحج في شمال عدن ، موضحا أن مثل هذا التصرف « بتحريك قواتنا في المناطق التي يمتلكها حلفاؤنا سيكون له آثار مفيدة » (١) . ولا شك أن هذا التصرف يعتبر تغييرا كبيرا في السياسة المحلية عما كان يتبع عقب الاحتلال مباشرة عندما كان رجال الحامية البريطانية والأوروبيون بوجه عام ممنوعين من الخروج خارج أسوار عدن نفسها .

وقد ذكر « الجنرال راسيل » المقيم السياسي البريطاني في عدن أن « اللورد نايبير Lord Mayo » و « اللورد مايو Lord Napier » قد حضرا الى عدن في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٨ وقاما بالتفتيش على التحصينات المقامة حول المدينة واستفسرا عن كميات المياه الموجودة هناك ، وأظهرا اهتماما رسميا بأشياء لم يسبق الاهتمام بها من خارج عدن (٢) . ولا شك أن هذا يؤكد حرص البريطانيين على الاستفادة من وجودهم في عدن حينذاك لتحقيق أهدافهم في الحبشة مما جعلهم يقيمون امكاناتهم هناك .

على أن المنطقة المحيطة بعدن بعد أن استقرت أحوالها نسبيا بصفة مؤقتة في ذلك الحين ، فقد ثارت من جديد عندما عاد العثمانيون الى اليمن في سنة ١٨٧٢ ، نتيجة لجهودهم في غرس بذور الشقاق بين القبائل اليمنية والبريطانيين في عدن حينذاك (٣) .

وجدير بالذكر أن بعض البريطانيين في سنة ١٨٦٧ كانوا يفكرون في أن تتعاون مصر عسكريا مع الحملة البريطانية وذلك باشتراك قوات مصرية في هذه الحملة (٤) ، على أن تكافئ بريطانيا حكومة مصر نظير هذه المساعدة باعطائها « سلسلة الجبال الضخمة التي تتكون منها الحدود الطبيعية بين السودان والحبشة ، وكذلك نهر العظيرة في الغرب » . غير أن سلطات عدن البريطانية رفضت حينذاك هذا الاقتراح رفضا باتا ، كما رأت حكومة الهند البريطانية ضرورة تجنب أي مظهر من مظاهر التحالف ضد الحبشة (٥) نظرا لأن ذلك

I.O., L.A., Russell to Bombay 10/30/68. (١)

I.O., L.A., Russell to Bombay 12/11/68. (٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 379. (٣)

(٤) محمد محمود الروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر وأثيوبيا في القرن التاسع

عشر ، ص ١٥ .

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, Tome 3, (٥)
pre partie, pp. 350, 351.

من شأنه تعطيل عقد الصلح مع الأحباش وعدم الافراج عن الأسرى البريطانيين .
وعلى أية حال فان رفض سلطات عدن لهذا الاتجاه يظهر بوضوح الدور الذي
كانت تقوم به في توجيه السياسة البريطانية وتحديد مسارها في منطقة
البحر الأحمر .

على أن نشاط البريطانيين على الساحل الغربي للبحر الأحمر كان سببا
في إثارة شكوك حاكم مصوع المصرى الذى أيرق الى القاهرة بما لديه من
معلومات عن طبيعة هذا النشاط ، الذى يريد البريطانيون من ورائه أن يكسبوا
الى جانبهم شيوخ الساحل حتى يستطيعوا الوصول الى الحبشة عبر أراضيهم .
وقد أثار ذلك النشاط شكوك الحكومة المصرية التى رأت أن تؤكد حقوقها فى
السيادة على هذا الساحل الذى صار ملكا لمصر منذ أن تنازل الباب العالى
لها عن مصوع . وقد كلفت الحكومة المصرية جعفر باشا حكامدار السودان فى
شهر يوليو سنة ١٨٦٧ ليقوم بالجولة التفتيشية - التى سبق الإشارة إليها -
وذلك على الساحل الغربى للبحر الأحمر . وقد ترتب على هذه الجولة والاجراءات
التي اتخذت فى اثنائها أن صارت « الشواطئ الخديوية فى مأمن من التدخل
الأجنبى » (١) ، وخاصة من ناحية بريطانيا التى كانت ترقب المنطقة عن كثب
من قاعدتها الجوية فى عدن .

وحيثما أيقنت الحكومة البريطانية بأن الأزمة فى الحبشة لن تحل
الا باستخدام القوة ، ويثبت من الوصول الى حل ودى ، فقد كلفت حكومة
الهند البريطانية بتجهيز حملة كبيرة تحت قيادة « الجنرال روبرت نابيير
Robert Napier » فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧ (٢) لتأديب نجاشى
الحبشة . وقد تألف هذا الجيش الذى أعدته حكومة الهند البريطانية « من
١٤٦٨٣ جنديا يتبعه ٢٨٠١٦ من الخدمة ومعه ٣٦٠٩٣ من حيوانات النقل
والخيل و ٤٤ فيلا » (٣) .

وفى نفس الوقت رأت بريطانيا أن ترسل جزءا من قوات الحملة الى
الحبشة عن طريق مصر ، ولهذا قامت الحكومة البريطانية ببعض المساعى
الدبلوماسية فى الآستانة والقاهرة للحصول على موافقة الحكومتين العثمانية
والمصرية على مرور القوات البريطانية عبر الأراضى العثمانية . وقد استجاب
الباب العالى لمطالب بريطانيا ولم يسمح لها بالمرور عبر مصر بل أباح للبريطانيين
انزال قواتهم فى ميناء « زولا » أيضا . كما وافق الباب العالى على منح كل
مساعدة ممكنة للحملة البريطانية . بل ان الحكومة المصرية كذلك أجابت مطالب

Douin, G. : Ibid, pp. 346-348.

(١)

Buckle : The life of B. Disraeli, Vol. 2, p. 302.

(٢)

(٣) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دولة البحار ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

بريطانيا لكي تثبت « في هذه المناسبة قيمة الصداقة والعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين » (١) .

وعلى أية حال ، فقد كان الموقف الناشئ من قرار الحكومة البريطانية بإعلان الحرب على الحبشة ، تحقيقا للغاية . ذلك لأنه كان يسود الاعتقاد حينذاك بأن بريطانيا لن ترضى بمجرد انزال العقاب بنجاشي الحبشة « تيودور » ، ولكنها ستحاول اقتطاع منطقة من الامبراطورية الحبشية على الأقل واحتلالها . بل لقد أشيع في نفس الوقت أن بريطانيا كانت تطمع في الاستيلاء على جزيرة مصوع ثم احتلال مصر نفسها بعد انتصارها في الحبشة (٢) .

ومما لا شك فيه أن هذه الاشاعات قد أثارت مخاوف الحكومة المصرية التي لم تجهر مع ذلك بشيء مما كان يساورها . وقد تحققت الحكومة البريطانية في نفس الوقت من أهمية تكذيب هذه الشائعات في هذه الظروف وتبديد الشكوك التي ساورت حكومة القاهرة . ولهذا بادرت بريطانيا بإبلاغ قنصلها في مصر « ريد Reade » في ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٧ بأن يؤكد للخديو بأن القوات البريطانية سوف تغادر الحبشة في اللحظة التي يتم فيها إطلاق سراح الأسرى ، وأن الحكومة البريطانية ليس لديها نية غزو هذه المنطقة من حوض البحر الأحمر .

وقد عرض الخديو اسماعيل على حكومة لندن في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٧ التوسط بينها وبين « تيودور » بأن يبعث الى الأخير برسالة ينصحه فيها بإطلاق سراح الأسرى البريطانيين . وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح وأرسل الخديو اسماعيل رسالة من انشاء عبد الله فكرى الى « تيودور » ينصحه فيها ويخوفه من بأس بريطانيا « المشهورة من قديم الزمان بالشجاعة والقوة والباس والسطوة » (٣) غير أن نجاشي الحبشة لم يعر رسالة الخديو اسماعيل أدنى اهتمام (٤) .

ويرجع أن الخديو اسماعيل لم يكن يهتم أن يقوم بدور الوسيط الفعلي في هذا النزاع بقدر ما كان يهتم بتبرير موقفه إزاء مرور القوات الانجليزية عبر الأراضي المصرية في حالة رفض ملك الحبشة إنهاء المشكلة بالطرق الودية ،

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : العلاقات بين مصر وإثيوبيا في القرن التاسع

عشر ، ص ١٦ .

(٢) Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, pp. 246-247.

(٣) اسماعيل سرهنك : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٤) Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, 1ère partie, pp. 358-361.

لأنه كان يعلم مقدما بفشل كل المساعي الودية التي بذلتها إنجلترا في هذا الشأن (١) .

أما عن موقف الخديو اسماعيل من الحملة البريطانية على الحبشة ، فانه قد أمدها بكل مساعدة ممكنة . فهو لم يسمح لبريطانيا بتأجير بواخر الشركة العريضة (٢) فحسب ، بل انه عرض مساعدة سفن الأسطول المصرى لنقل الجنود البريطانيين ومؤنهم بدون مقابل . بل ان الحكومة المصرية أرسلت الى حكام السودان وحاكم مصوع أوامر مشددة فى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧ تقضى بضرورة تقديم كافة التسهيلات الممكنة للبريطانيين . كما أمرتهما بالتنبيه على شيوخ الأقاليم التى تمر بها القوات البريطانية وعلى وجه الخصوص تلك التى تجاوز الحدود الحبشية ، بأن يقدموا للجيش البريطانى كافة المساعدات الممكنة ، وأن يسهروا على حماية جنود وسفن ومعدات الحملة ضد أى اعتداء من جانب البدو (٣) .

على أن الصداقة البريطانية المصرية حينذاك لم تمنع الحكومة المصرية من اتخاذ بعض الخطوات التحفظية لحماية المصالح المصرية فى السودان الشرقى وفى مصوع وفى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر . وقد أدى خوف حكومة القاهرة من أن تفقد مصر شيئاً من حقوقها على الساحل الى ارسال امدادات مصرية الى سواكن ومصوع ، كما عينت الحكومة المصرية عبد القادر باشا « حاكماً على سواحل افريقية الشرقية » فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٧ ، وأرسلت ستة بواخر تحت قيادة جمال بك من السويس الى مصوع (٤) .

غير أن الحكومة البريطانية اعتبرت وجود قوات مصرية بالقرب من الحدود الحبشية مما يحول دون عقد الصلح مع الحبشة . ولذلك فقد طلبت من الحكومة المصرية أن تسحب بعض هذه القوات . وقد وافق اسماعيل لاقتناعه على ما يبدو بتأكيدات بريطانيا ، على سحب جزء من القوات المصرية من مصوع فى شهر يناير سنة ١٨٦٨ حتى يثبت « رغبته الطيبة » نحو الحكومة البريطانية . وعلى أية حال ، فقد جلت سريعاً القوات البريطانية من الحبشة بعد أن أنزلت « بتيودور » هزيمة ساحقة فى «مجدالا» فى ١٠ أبريل سنة ١٨٦٨ وأطلقت سراح الأسرى جميعهم .

(١) محمد محمد السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر وإثيوبيا فى القرن التاسع عشر ؛ ص ١٥ .

(٢) تأسست هذه الشركة فى عهد اسماعيل فى سنة ١٨٦٣ واختصت بالملاحة التجارية فى البحر الأحمر والمتوسط .

(٣) Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail tome 3, 1re partie, pp. 352-355.

(٤) Sabry, M. : L'Empire Egypt en sous Ismail, p. 491.

وقد تلقى الشعب الانجليزى وعلى رأسه « دزرايلى » نبأ الانتصار على الأحباش فى صباح ٢٦ أبريل ١٨٦٨ بفرح وسرور عظيمين ، وذلك لتعلق الحملة بهيبة الحكومة الانجليزية وكرامتها الى حد بعيد . وبعد أن تحقق هذا النصر وحقت الحملة أغراضها انسحبت من الأراضى الحبشية فى نفس السنة . وبهذا يصح ما أعلنه « دزرايلى » فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٧ عند إرساله الحملة بأن الحكومة البريطانية مقسمة على حرب « لا لضم أراض جديدة ، ولا لتأمين المصالح الانجليزية ولكن لأسباب أخلاقية عالية ، ولأسباب أخلاقية فقط » (١) .

و جدير بالذكر أن « نابيير » كان يعتقد أن وجود قنصلية بريطانية فى مصوع يفيد فى تحذير الحبشة من احتمال وقوع هجوم مصرى عليها على اعتبار أن سحب الوكيل البريطانى من مصوع يعنى قرب الهجوم المصرى على الحبشة التى كانت - بغض النظر عن أية اعتبارات - الدولة المسيحية الوحيدة فى افريقيا (٢) .

ولا شك أن الحملة البريطانية على الحبشة قد هيأت لمصر ظروفًا استطاعت أن تؤكد فيها أمام البريطانيين حقوق سيادتها على الساحل الافريقى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب (٣) . كما جعلت هذه الحملة الحكومة المصرية تتبع سياسة أكثر تحديداً واحكاماً من السياسة التى كانت تتبعها من قبل فى الساحل الغربى للبحر الأحمر وفى شرق السودان . فقد أصبحت هذه الحكومة تريد حينذاك توحيد الأملاك المصرية فى شرق السودان بضم اقليم « بوغوص » الذى يقع بين اقليم « التاكة » و « مصوع » (٤) . بل إن الحديدية رغبت فى تأكيد حقوق مصر على الساحل الافريقى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب ، وفى بلاد الصومال حتى نهر « الجب » فى جنوب تلك البلاد (٥) .

وبناء على ذلك فقد أصدرت الحكومة المصرية أوامرها الى جمال بك فى مطلع سنة ١٨٧٠ بالابحار على رأس الأسطول المصرى الى شواطئ « بلهار » و « بربرة » غير أن هذه الخطوة من قبل الحكومة المصرية سرعان ما أثارت شكوك المقيم السياسى البريطانى فى عدن وهو « الجنرال ادوارد راسيل Major General L. Russell Edward » (١٨٦٧ - ١٨٧٠) الذى كان يرقب التطورات التى تتعرض لها المنطقة المواجهة لعدن على الساحل الشرقى لافريقيا وفى منطقة

Buckle : The Life of B. Disraeli, Vol. 1, p. 384. (١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 381. (٢)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail tome 3, 1re partie, p. 409. (٣)

Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, p. 248. (٤)

(٥) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالى فى شرق افريقية ، ص ١٠١ .

البحر الأحمر . وقد سارع المقيم السياسي البريطاني « الجنرال راسيل » بالكتابة الى جمالى بك فى شهر أبريل سنة ١٨٧٠ مستفسرا عن سبب مجيئه الى تلك المنطقة ، وعما اذا لم يكن الدافع له فكرة الفتح والاستيلاء على أملاك جديدة (١) . ولا شك أن هذا التساؤل كان يعبر عن قلق سلطات عدن البريطانية ازاء النشاط المصرى على الساحل الغربى للبحر الأحمر حينذاك .

غير أن شريف باشا وزير الخارجية المصرية وجه بهذه المناسبة الى « الكولونيل ستانتون Stanton » قنصل بريطانيا العام فى مصر خطابا فى أول يونية سنة ١٨٧٠ أكد فيه سيادة مصر على كل الساحل الأفريقى للبحر الأحمر قائلا : « ان الأراضى المذكورة ليست مستقلة ، بل انها وكما كانت دائما أراضى عثمانية . وهى ضمن البلاد التى تنازل عنها الباب العالى للحكومة المصرية بمقتضى فرمان سلطاني نص فيه على تنازله عن مديريات مصوع وسواكن وملحقاتها . كما أن مصر لاتزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك ، فلا يسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة لها على هذه البلاد » (٢) . ويؤكد هذا الخطاب اصرار مصر على الاحتفاظ بحقوقها فى تأكيد سياستها على كل الساحل الأفريقى للبحر الأحمر ازاء النشاط البريطانى الذى صاحب حملة البريطانيين على الحبشة فى سنة ١٨٦٨ .

أما بالنسبة « لتيودور » نجاشى الحبشة فقد قتل فى معركة « مجدالا » فى شهر أبريل سنة ١٨٦٨ بأيدى القوات البريطانية ، وحل محله الملك « يوحنا » الذى كان يعاون البريطانيين ضد « تيودور » . وهكذا انتهى الأمر بتنصيب « يوحنا الرابع » على عرش اثيوبيا . وقد اعترف هذا العاهل الحبشى الجديد حتى آخر حياته بأنه يدين بعرشه للملكة فيكتوريا (٣) . ولا شك أن دخول البريطانيين فى الحبشة وخروجهم منها بعد ذلك قد فتح أعينهم أكثر على الأهمية البالغة للبحر الأحمر مستندين فى ذلك الى ما يمكن أن يحققوه عن طريق قاعدتهم الحيوية فى عدن التى تزايدت أهميتها أثناء الحرب الحبشية البريطانية فى عامى ١٨٦٧ و ١٨٦٨ .

وفى الوقت الذى انتهت فيه الحملة البريطانية على الحبشة بتحقيق مصالح بريطانيا فانها قد أضرت بمصالح مصر ضررا بليغا ، نظرا لأنها أشعلت عوامل العداء والبغضاء التى يكنها ملك الحبشة الجديد « يوحنا » لمصر ، وحملها كل ما أصاب بلاده من هزيمة واندحار . فلولا سماحها للقوات البريطانية بعبور

Sabry, M. : Op. cit., p. 392.

(١)

(٢) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان ؛ الوضع التاريخى للمسألة ، ص ٤٩ .

(٣) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ٣٣ .

أراضيها وتقديمها المساعدات اللازمة لها ، لما استطاعت تلك القوات أن تصل الى قلب الأراضي الحبشية في يسر وسهولة وأن تنزل بالأحباش هزيمة سريعة . وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تعترف بما أسدته اليها مصر من جميل ، بل على العكس ، قامت ببيع بعض أسلحة الحملة ومعداتا الى الحبشة بثمن بخس . كما فضل عدد قليل من ضباطها البقاء في الحبشة والدخول في خدمة « يوحنا » كمستشارين ومدربين للجيش الحبشى . فتسليح الأحباش بهذه المعدات الانجليزية الحديثة لم يكن في صالح مصر البتة . بل ان ذلك كان من الأسباب الهامة التي شجعت « يوحنا » على المضى في تحديه للإدارة المصرية وعدم الميل الى حل المشاكل المعلقة بين البلدين بالطرق الودية (١) .

وجدير بالذكر أنه بعد أن عاد قادة الحملة البريطانية على الحبشة الى إنجلترا فقد أوصت « وزارة الهند I.O. في ١٥ يوليو سنة ١٨٦٨ بتعيين « وارنر منزنجر Warner Munzinger » السويسرى الجنسية قنصلا لبريطانيا في مصوع (٢) . وقد حقق هذا الرجل من قبل نفعا كبيرا لبريطانيا أثناء قيامه بعمله كوكيل « لراسام Rassam » في مصوع . كما أنه صاحب البعثة البريطانية التي اتجهت الى « مجدالا Magdala » باعتباره مستشارا فنيا نظرا لمعرفته الكاملة بتلك المنطقة (٣) .

وقد استدعت وزارة الخارجية البريطانية « اللورد نابير » قائد الحملة البريطانية على الحبشة وذلك في اليوم الرابع من شهر أغسطس سنة ١٨٦٨ حيث قابل « موراى » الذى رأى عدم جدوى اقامة قنصلية في مصوع نظرا لعدم توفر حركة تجارية نشيطة هناك تستدعى ذلك . غير أن « نابير » أوضح أن انسحاب الوكيل البريطانى من مصوع سيكون عاملا مشجعا لاعتداء المصريين على الحبشة التى كانت رغم ما حدث الدولة المسيحية الوحيدة في أفريقيا . وذكر « نابير » أن القنصل البريطانى في مصوع ستكون مهمته مراقبة الموقف هناك دون أن يتدخل في شئون الحبشة ، كما أشار الى وجود حركة تجارية لا بأس بها نتيجة لنشاط التجار الهنود هناك . واعتقد « نابير » أن أى وكيل بريطانى يعين في مصوع سيؤدى خدمات طيبة وخاصة لحكومة الهند البريطانية ، نظرا لأن القنصل البريطانى العام فى القاهرة كان بعيدا عن المنطقة ولا يمكنه أن يتلقى مراسلات منتظمة من مصوع دون أن تتأخر وقتا طويلا . بل ان « نابير » وصل الى أبعد من ذلك عندما أكد أن كل الوكلاء البريطانيين على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وساحل الجزيرة العربية يجب أن يكونوا

(١) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

F.O., 1/26, I.O. to F.O. 7/15/68.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 381.

(٣)

مستولين أمام المقيم السياسى البريطانى فى عدن . كما أكد « نابيير » أن « الجنرال راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن على درجة من الكفاءة تؤهله لرعاية المصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر ، وأشار الى أن « منزجر » هو أنسب رجل يمكن تعيينه قنصلا لبريطانيا فى مصوع . وقد أجاب « موارى » على ذلك بقوله ان وظيفة القنصل البريطانى فى مصوع ليست خالية حينذاك لأن « كامرون Cameron » مازال يشغل هذا المنصب ، وأنه لا يجب اصدار أى قرار قبل أن ترد تقارير « راسام » عن الأوضاع القائمة فى المنطقة فى ذلك الحين (١) .

وقد أشار « اللورد ستانلى Stanly » فى ملاحظة أبداه فى احدى مذكراته بأن سيلتقى مع « نابيير » فى اليوم الثامن من أغسطس سنة ١٨٦٨ (٢) . غير أن « نابيير » لم يكن موافقا فى علاقته مع « ستانلى » كما كان مع « موارى » حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أخطرت وزارة الهند بأنه طالما أن المصالح الاستعمارية هى التى تعطىها بالدرجة الأولى فان الأمر لا يحتاج لوجود قنصل بريطانى فى مصوع ، ولهذا لا يعين أحد خلفاء « لكامرون » غير أن وزارة الخارجية البريطانية أبدت عدم معارضتها لوجود وكيل بريطانى فى مصوع اذا ما رأت وزارة الهند ذلك (٣) .

ولا شك أن طلب « نابيير » رغم أنه يعتبر طلبا معقولا أمام الساسة البريطانيين بوجه عام فانه دون شك كان يمثل ثورة بالنسبة لوزارة الخارجية البريطانية . ففى المقام الأول كان ذلك يعنى تغييرا جذريا فى مناطق النفوذ التقليدية لوزارة الخارجية البريطانية ولوزارة الهند ، بحيث يعطى للوزارة الأخيرة سيطرة كاملة على كل منطقة البحر الأحمر ، بينما كانت مسئولياتها من قبل قاصرة على الجزء الجنوبى من هذه المنطقة حتى الوكالة البريطانية فى ميناء منا اليمنى ، فى الوقت الذى كانت فيه وزارة الخارجية البريطانية تشرف على قنصليتى بريطانيا فى مصوع على الساحل الافريقى ، وفى جدة على الساحل الآسيوى للبحر الأحمر . بل ان « نابيير » اقترح منح وظيفة القنصل البريطانى فى منطقة البحر الأحمر صلاحيات دبلوماسية الى جانب تبعيتها لوزارة الهند مما يعطى صلاحيات جديدة لموظفى هذه الوزارة ، بينما كانت كافة الخدمات الدبلوماسية قاصرة على موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى ذلك الحين .

وقد شعرت وزارة الخارجية البريطانية أن مثل هذا التغيير فى المناطق التى كانت تقوم بمهمتها فيها سوف يبعدها عن ممارسة صلاحياتها هناك . بينما تحققت وزارة الهند دون شك من عدم جدوى أن يكون لها وكيل فى

F.O. 1/26, Murray — Minute dated 8/4/68.

(١)

F.O. 1/26, Murray — Minute 8/4/68, note by Stanley 8/6/68.

(٢)

F.O. 1/26, F.O. to I.O., 8/6/68

(٣)

مصوع وهو يفتقر لصلاحيات القنصل ومكانته . ولهذا لم يحدث شيء من التغيير الحقيقى فى المنطقة ، واستمر « ميزنجر » يقوم بدوره كوكيل غير رسمى للمقيم السياسى البريطانى فى عدن مدة من الزمن ، كما أنه كان مصدرا لكل المعلومات التى كانت تصل للقنصل البريطانى العام فى الاسكندرية عن تلك المنطقة (١) . وعندما أغلقت القنصلية البريطانية فى مصوع ، فقد فقد « منزجر » مكانته هناك ونتج عن ذلك إلغاء المصريين لمعاهدة سنة ١٨٢٨ وفرضت ضرائب زائدة على التجارة . وقد رفع « جود فلو Goddallo w » نائب المقيم البريطانى فى عدن شكواه عن طريق وزارة الهند التى أبلغت ذلك لوزارة الخارجية (٢) . وهنا قام وزير الخارجية الجديد « اللورد كلارندون Lord Clarendon » عند تسلمه لهذه الشكوى بإعادة تعيين « منزجر » ومكافاته على عمله بدفع مرتب له يعادل مرتب القنصل وذلك اعتبارا من ٣٠ يونية سنة ١٨٦٩ (٣) .

وقد ترك « اللورد نابيير » الحبشة دون أن يشكل فيها حكومة قوية ، ولهذا فقد كانت البلاد تعاني من الفوضى والاضطراب . وكان « كاسا » يحكم « تيجرى Tigrée » بينما كان « واجسهو جوباز Wagshu Gobaze » يحكم « جوندار Gondar » وفى نفس الوقت كانت « شوا » بحكم موقعها الجغرافى بعيدة عن مسرح الصراع حيث حاول « منليك » أن يقوى حكمه . بينما كان « منزجر » فى مصوع يبلغ الحكومة البريطانية فى شهر فبراير سنة ١٨٦٩ بأن « كاسا » الذى أصبح أقوى حاكم هناك قد بعث الى مصر يطلب حضور قس جديد « A New Abuna » (٤) كما أرسل كل من « جوباز » و « منليك » خطابات للتعبير عن صداقتهما للملكة « فيكتوريا » .

وبناء على ما أشار به كل من « نابيير » و « راسام » فقد أجابت الحكومة البريطانية على العاهلين الحبشيين داعية اياهما للتشاور مع المقيم السياسى البريطانى فى عدن . كما استقر رأى الحكومة البريطانية أيضا على ارسال اجابة مشابهة لـ « كاسا Kassa » حتى يمكن تجنب أى تحيز لطرف دون آخر (٥) . وعلى أية حال فقد كان لبريطانية عشية فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ مصدرا واحدا لجمع المعلومات فى منطقة البحر الأحمر هو المقيم السياسى البريطانى فى عدن . ولا شك أن ذلك يرجع لجهود وزارة الهند البريطانية (٦) التى أصبحت أقوى مما كانت عليه فى سنة ١٨٦٦ .

Marston, T.E. : op. cit., p. 282

(١)

F.O. 1/29, I.O. to F.O. 1/29/69 enc. despatches from Aden to Bombay.

(٢)

F.O. 1/29, F.O. to I.O. 12/17/69 and I.O. to F.O. 12/23/69.

(٣)

I.O., L.A., Russell to Bombay 2/11/69.

(٤)

F.O., 1/28, I.O. to F.O. 11/5/69, F.O. to I.O. 12/21/69.

(٥)

Marston, T.E. : op. cit., p. 383.

(٦)

وهكذا يمكننا القول بأن الحملة البريطانية على الحبشة في عامي ١٨٦٧ - ١٨٦٨ قد أدت الى إبراز أهمية عدن ورفع قيمتها الاستراتيجية الى درجة كبيرة . اذ ان عدن أصبحت قاعدة متقدمة لتزويد الحملة البريطانية على الحبشة بكل احتياجاتها ، بل وتدعيم أى تحرك بريطاني وتعزيزه في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ، الأمر الذي أثبت للمستولين في حكومة الهند البريطانية وفي العاصمة البريطانية نفسها تلك الأهمية البالغة التي تحظى بها عدن . وسوف يؤدي ذلك الى قيام وزارة الهند البريطانية بالتركيز على تقوية عدن استراتيجياً بحيث أوجدت فيها قوة عسكرية تتناسب مع أهميتها (١) ، حتى تكون دائماً على أهبة الاستعداد لتحقيق أهداف بريطانيا وحماية مصالحها في منطقة البحر الأحمر وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا ، بل وفي البحار الشرقية بوجه عام .

تلك كانت اذن معالم السياسة البريطانية في منطقة البحر الأحمر منذ احتلال بريطانيا لعدن في سنة ١٨٣٩ وحتى قبيل فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ . وقد تبينا مدى الفائدة البالغة التي حققتها بريطانيا من قاعدتها الحيوية في عدن التي كانت ترقب منها عن كثب تطورات الأحداث على الساحل الآسيوي للبحر الأحمر في الحجاز وعسير واليمن من جهة ، وعلى الساحل الأفريقي للبحر الأحمر في مصر والسودان والحبشة والصومال من جهة أخرى . واستطاعت بريطانيا أن تتبع أساليب مرنة تكاد تنفرد بها السياسة البريطانية للتغلغل والاستئثار بالنفوذ فيها ، وان استلزم الأمر في بعض الأحيان استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك . وقد احتك البريطانيون بحكام البلاد الأصليين ، كما كان عليهم أن يواجهوا حقوق السيادة العثمانية والامتداد المصري الى هذه الجهات . بل ان البريطانيين واجهوا أيضاً المنافسة الفرنسية التي هددت مصالحهم والتي سعت لايجاد ركيزة لتطلعاتها الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر على النحو الذي فعلته بريطانيا من قاعدتها الحيوية في عدن . وقد تأكد البريطانيون بما لا يدع مجالاً للشك وخاصة حكومة الهند البريطانية - وكانت بعض الدوائر المسئولة فيها تنظر الى عدن على أنها مجرد مستودع للفحم لتزويد السفن البخارية البريطانية بين السويس وبومباي - تأكيداً بأن «عدن» تحظى بأهمية بالغة في مجال الاستراتيجية البريطانية وخاصة بعد أن استخدمت كقاعدة متقدمة لتزويد الحملة البريطانية على الحبشة في سنة ١٨٦٨ بكافة احتياجاتها ، فضلاً عما قامت به «كبرج للمراقبة» لرصد التحركات الفرنسية وغيرها التي يمكن أن تشكل تهديداً للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر وفي البحار الشرقية بوجه عام . ولقد استلزم ذلك تقوية عدن والعناية بها بما يتناسب مع أهميتها ، تلك الأهمية التي ستتضاعف باتصال البحرين الأحمر والمتوسط عبر قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ، مما سيعرض منطقة البحر الأحمر بوجه خاص لتطورات جديدة .

الفصل

الخامس

نظر السياسة البريطانية في عدن والبحر الأحمر
بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢

كان فتح قناة السويس في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ نقطة تحول هامة في تاريخ البحر الأحمر ، وتاريخ ميناء عدن الهام ، وتاريخ السياسة البريطانية فيها بوجه عام . اذ ان بريطانيا عمدت منذ ذلك الحين الى زيادة نفوذها في تلك المنطقة متذرة في ذلك بذرائع مختلفة (١) . فهي قد سعت للسيطرة على شئون مصر لتتحكم في قناة السويس المفتاح الشمالى للبحر الأحمر ، في الوقت الذى احتفظت فيه بسيطرتها المتزايدة على عدن والمنطقة المحيطة بها باعتبارها المفتاح الجنوبى لهذا البحر . وبفتح قناة السويس أصبح البحر الأحمر من الناحية الاقتصادية معبرا هاما ميسرا للمحيط الهندى ، ولم يعد هذا البحر طريقا للمسافرين والبريد الى الهند فحسب ، بل انه أصبح واحدا من أهم الطرق البحرية التجارية الرئيسية في العالم .

على ان بريطانيا لم تكن وحدها في هذا الميدان ، بل كانت هناك قوى أخرى تنافسها فيه . وأول هذه القوى هى فرنسا التى أشرفت على مشروع قناة السويس ، والتى سبق أن سعت منذ وصول حملتها الى مصر في سنة ١٧٩٨ الى قطع الطريق بين بريطانيا والهند . وقد أرادت فرنسا أن تكون لها محطة بحرية في منتصف هذا الطريق الذى أصبح أقصر طريق للملاحة البحرية يصل غرب أوربا بالشرق الأقصى بعد فتح قناة السويس . وكانت فرنسا ترغب في أن تكون هذه المحطة قاعدة بحرية قائمة بذاتها ومستقلة عن القاعدة البريطانية في عدن حتى لا تقع تحت سيطرة بريطانيا أو لتحكمها اذا ما تازمت الأمور بين الدولتين واحتدم النزاع بينهما .

Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area.

(١)

p. 385.

وعندما اشترت فرنسا ميناء « أبوك Obock » في سنة ١٨٦٢ فانها كانت تهدف باستيلائها النظرى على هذا الميناء الى الاحتفاظ بإمكانيه أخذ فرار فى المستقبل بخصوص المنطقة المجاورة لعدن وبريم التى كان البريطانيون يسيطرون عليها . غير أن الفرنسيين لم يستفيدوا من منطقة « أبوك » الا عند تأزم المسألة المصرية بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، وتدخل السياسة البريطانية فى الشئون المصرية واجبارها لحكومة القاهرة على اتخاذ قرار بشأن « ملحقاتها » فى سواحل البحر الأحمر حينذاك . وقد اتخذت فرنسا فى ذلك الوقت من « أبوك » مركزا وقاعدة استعمارية لها عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، توسعت منها فى بلاد الصومال ، وكانت نواة لمستعمرة ساحل الصومال الفرنسى ، وقد شكلت بذلك منافسا خطيرا للمصالح البريطانية فى عدن والبحر الأحمر . بل ان فرنسا حاولت السيطرة على منطقة « الشيخ سعيد » غربى عدن فى سنة ١٨٦٩ غير أن بريطانيا أحبطت محاولتها هذه حتى لا يتعرض الوجود البريطانى فى عدن لآى خطر .

أما بالنسبة للدولة العثمانية فان فتح قناة السويس قد أدى الى تقريب المسافة بين الآستانة وسواحل البحر الأحمر ، مما ترتب عليه احكام قبضة العثمانيين نسبيا على الحجاز ، وتوجيه حملة عسكرية تمكنت من استعادة اليمن الى حظيرة الدولة العثمانية وسيطرت على صنعاء واقامة حكومة عثمانية فيها فى سنة ١٨٧٢ بعد فتح قناة السويس بثلاثة أعوام (١) . وكان على بريطانيا بطبيعة الحال أن تواجه هذا النفوذ العثمانى حتى لا يشكل هو الآخر خطرا على المصالح البريطانية فى البحر الأحمر بعد أن أصبح على مقربة من قاعدتها الحيوية فى عدن . ولهذا اتجه البريطانيون الى عقد معاهدات « الحماية » مع سلاطين المنطقة المجاورة لعدن وامرائها ، ولم يكتفوا بمعاهدات « الولاء والصدقة » التى سبق أن عقدوها مع الحكام المحليين عقب احتلالهم لعدن فى سنة ١٨٣٩ .

بل ان بريطانيا فى ذلك الوقت ايضا كانت ترقب بحذر شديد الامتداد المصرى على طول الساحل الغربى للبحر والذى وصل حتى رأس حافون على الساحل الشرقى لافريقيا (٢) . وكان يقلقها كثيرا أن تكون خطوط السياسة والاستراتيجية المصرية حينذاك متمشية مع سياسة فرنسا التى أشرفت على

(١) فاروق عثمان إباضة : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى سنة ١٩٦٦ ، ص ٧٧ - ٨٣ .
(٢) شوتى عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر فى البحر الاحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٥٩ وقد تناولت دراسة هـلـا الموضوع باستفاضة .

مشروع قناة السويس . ولهذا فقد صممت بريطانيا على السيطرة على مصر قبل أن تقع تدريجيا تحت السيطرة الفرنسية حتى تمكنت من احتلالها كلية في سنة ١٨٨٢ . وبذلك أصبحت بريطانيا تسيطر على البحر الأحمر بتحكمها في مدخله الشمالى فى مصر وقناة السويس ، والجنوبى فى عدن التى تشرف على مضيق باب المندب .

على أنه بعد فتح قناة السويس كان على بريطانيا فضلا عن كل ذلك أن تواجه فى نفس الوقت تطلعات الايطاليين التى كانت أنظارهم مسلطة حينذاك على الساحل الغربى للبحر الأحمر منذ أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وإن كانت قد اتبعت سياسة خاصة إزاءهم اتصفت بالمرونة والدهاء . على أن اتصالات الايطاليين بالبحر الأحمر وسواحلها كانت قد بدأت عن طريق رجال التبشير والمستكشفين الجغرافيين . وقد حاول هؤلاء قبل قيام الوحدة الايطالية اغراء بلادهم وخاصة « مملكة بيدمونت » على اقامة علاقات تجارية وسياسية مع البلاد الواقعة على سواحل هذا البحر أثناء عهد نشطت فيه عمليات الزحف الأوربى على القارة الافريقية .

على أن إيطاليا الموحدة الناهضة فيما بعد لم تتخلف عن الركب الأوربى فى هذا الميدان ، خاصة بعد أن رأى « السنيور مانشيني » وزير الخارجية الايطالية أن يتخلى عن سياسته المثالية السلبية وبدأ يتطلع لاتباع سياسة ايجابية نشطة فى مجال الشؤون الخارجية . ولهذا اتجه الى نشر النفوذ الايطالى على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، بحيث أصبح للطلين هناك نشاط سياسى تجارى ملحوظ . بل انه مما شجع « مانشيني » على اتباع هذه السياسة الايجابية النشطة تغير سياسة الحكومة البريطانية إزاء النشاط الايطالى فى البحر الأحمر . فبعد أن كانت بريطانيا قد دأبت فى السبعينات من القرن التاسع عشر على معارضة اعتداءات الطليان على حقوق مصر فى البحر الأحمر ، فإن هذا الموقف لم يلبث أن تبدل منذ شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وصارت حكومة لندن تعمل على تشجيع الطليان ليمدوا نفوذهم الى هذه الأصقاع . ويرجع سبب هذا التغير الى اشتداد المنافسة بين بريطانيا وفرنسا على الاستعمار فى افريقيا والبحر الأحمر ، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تصانع ايطاليا وتتخذ منها « حارسا خاصا » (١) يحرس لسيده أملاكه حتى يحين الوقت ليسترد السيد هذه الأملاك .

غير أن الايطاليين أنفسهم كانوا يهدفون الى نشر النفوذ الايطالى على السواحل الغربية للبحر الأحمر بالاتفاق والتعاون مع بريطانيا التى أقلقها حينذاك توسع الفرنسيين فى افريقيا وازدياد مصالحهم فيها الأمر الذى كان

(١) محمد صبرى (دكتور) : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ؛ ص ١٩٦٤ -

يهدد المصالح البريطانية هناك . كما كان الايطاليون يحملون بالتوغل في السودان المصري غربا الى دارفور حتى يصل النفوذ الايطالى تدريجيا باتجاهه شمالا الى سواحل اقليم طرابلس (١) ، وبذلك يسيطرون سيطرتهم على سواحل البحر المتوسط من ناحية الجنوب . على أن ذلك كان غاية أمانهم كما عبر عنها « السنيور مانشيوني » حين قال : « ان مفاتيح البحر المتوسط انما توجد في البحر الأحمر » (٢) ، وكان يعنى بذلك أن التقاط هذه المفاتيح يكون عن طريق الزحف من سواحل البحر الأحمر الغربية والسودان ودارفور الى طرابلس الغرب على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. (٣) .

ولا شك أن فتح قناة السويس في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ كان له أعمق الأثر على مجريات الأحداث التاريخية في منطقة البحر الأحمر بشكل يبعد عن تصور أى شخص يعاصر تلك الفترة . ولما كانت بريطانيا هي التي تعيننا في هذا البحث فاننا نرجع اندفاعها الملحوظ في سياستها الاستعمارية عقب فتح القناة الى العوامل التالية :

١ - لقد خرجت بريطانيا من مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ وهي الدولة الاستعمارية الأولى وقد أعطى مؤتمر فيينا لفرنسا بعض المواقع التي مكنتها من أن تستمر في منافستها لبريطانيا دون أن تكون هذه المواقع قادرة على كسر التفوق البريطانى . بينما خرجت فرنسا من الحروب النابليونية عاجزة اقتصاديا عن مناورة بريطانيا التي كان لها السبق على فرنسا في نهضتها الصناعية .

٢ - أظهرت الحركات الإصلاحية في بريطانيا في عامي ١٨٣٢ و ١٨٦٧ دور الأعداد الكبيرة من الشعب العامل في المجالات التي كانت تسيطر عليها من قبل جماعات قليلة وخاصة في مجالات النشاط التجارى . كما تضخمت عمليات التصدير في بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتفوقت السلع البريطانية وانتشرت في أرجاء العالم مما جعل البريطانيين في بداية الأمر في غنى عن دفع الحركة التجارية لديهم بأساليب غير طبيعية (٤) .

٣ - ظهور بعض الشخصيات البريطانية التي ساعدت على نمو امبراطوريتهم نتيجة لما بذلوه من جهود سواء في داخل بريطانيا نفسها مثل «المارستون» أو في المناطق المستعمرة مثل « هينز » و « كوجلان » و « ميرويدر »

(١) محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى في شرق افريقية وتأسيس مستعمرى

اريتريا والصومال ، ص ٤٥ .

(٢) Albrecht — Carrié, Rene : Italy from Napoleon to Mussolini, p. 218.

(٣) Villari, Luigi : The Expansion of Italy, pp. 30-31.

(٤) Marston. T.E. : op. cit., pp. 386, 388.

الذين أسهموا مساهمة فعالة في تدعيم النفوذ البريطاني في عدن وعند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أثناء عملهم كمقيمين سياسيين هناك .

٤ - اتساع مصالح الشعب البريطاني في أرجاء العالم وازدهار التجارة البريطانية بشكل ملحوظ وبسرعة مذهلة ، بحيث تعددت شركات النقل البحرية التي اعتمدت على السفن البخارية واستخدمت خطوطا منتظمة وخاصة عبر طريق البحر الأحمر . وصاحب ذلك تطور ملحوظ في تحسين الخدمات البريدية فضلا عن نقل المسافرين والبضائع وانتظام خطوط البرق ومد كابلات بحرية جديدة (١) .

٥ - وفي نفس الوقت تعاظم النشاط التبشيري في بريطانيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر وتدفق طوفان من البعثات التبشيرية البريطانية التي صاحبها بطبيعة الحال رواج التجارة البريطانية ونمو المصالح الاستعمارية وخاصة على الساحل الافريقي للبحر الأحمر .

٦ - بدأت بريطانيا تفقد قيادتها البارزة في مجالات الصناعة نتيجة لظهور المنافسة التي أوجدتها الثورة الصناعية في القارة الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد أدى ذلك الى اجبار بريطانيا على أن تضع في اعتبارها أن عليها أن تتحكم في الأسواق التجارية بالاعتماد على الاحتلال والسيطرة العسكرية أكثر من اعتمادها على مقدرتها الاقتصادية وتفوق منتجاتها .

٧ - أدت حملة البريطانيين على الحبشة في عامي ٦٧ و ١٨٦٨ وما أعقبها من فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ الى تحول نظرة البريطانيين بالنسبة لعدن من اعتبارها مجرد محطة لتزويد السفن البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها ، الى الاقتناع الكامل بأهميتها كقاعدة استراتيجية بحرية وعسكرية لبريطانيا في منطقة البحر الأحمر (٢) .

وسوف أستعرض في هذا الفصل جوانب هذه الموضوعات موضعاً تطور السياسة البريطانية في عدن والبحر الأحمر بعد فتح قناة السويس التي أبرزت البحر الأحمر كواحد من أهم الطرق البحرية الرئيسية في العالم . وسوف أتتبع موقف البريطانيين ازاء مشروع قناة السويس حتى تم تنفيذه ، وما أعقب ذلك من خطوات للاستئثار بالتسلط عليه . ثم أتناول بعد ذلك

(١) تعددت شركات النقل البحري الكبرى في بريطانيا التي استخدمت خطوطا منتظمة للبواخر البريطانية وأدت زيادة الاهتمام بها الى نمو المصالح البريطانية فيما وراء البحار بوجه عام وفي طريق البحر الأحمر على وجه الخصوص ، وقد أورد « مارستن » - في كتابه - بيانا بأسماء أهم هذه الشركات ، ص ٢٢١ .

Marston, T.E. : op. cit., p. 222.

دراسة موقفهم ازاء النشاط العثماني والمصري في منطقة البحر الأحمر من جهة ، وازاء النشاط الفرنسي والايطالى هناك من جهة أخرى مع ابراز حقيقة دور القوى المحلية المتمثلة في أهالى المنطقة وتوضيح موقفهم من القوى الأجنبية المتنافسة للسيطرة على مقدراتهم ، وخاصة بالنسبة لبريطانيا التي حرصت باستمرار على تدعيم قاعدتها في عدن لتكون مركز انطلاق لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية المتزايدة هناك بعد أن تبينت أهميتها الفعلية لتحقيق هذه الأهداف .

أولا - موقف البريطانيين ازاء مشروع قناة السويس :

حاربت بريطانيا مشروع قناة السويس - منذ بدايته - بكل ما أوتيت من قوة ، وظلت على موقفها هذا حتى أصبحت القناة حقيقة واقعة بعد فتحها في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ . وهنا غيرت بريطانيا موقفها واتجهت الى الاستفادة من القناة حتى أصبحت في مقدمة الدول المستفيدة منها . كما أنها حرصت على ألا تسيطر دولة واحدة غيرها على قناة السويس أو على ادارة شركتها حتى لا يؤثر ذلك على المصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر .

وتطبيقا لهذه السياسة اشترت بريطانيا من الخديو اسماعيل أسهم مصر في قناة السويس في سنة ١٨٧٥ . ولم تنقض ثمانى سنوات على ذلك الا وكانت قد احتلت القناة واحتلت مصر ذاتها في سنة ١٨٨٢ (١) وبذلك أصبحت بريطانيا صاحبة المركز الفعلي الممتاز في قناة السويس ، وضمنت بذلك حماية مصالحها في منطقة البحر الأحمر . وكانت التجارة البريطانية التي تعبر القناة تشكل أربعة أخماس حجم التجارة العالمية التي تعبرها ، كما كان جزءا كبيرا من هذه التجارة يمر بميناء عدن مما زاد من أهميتها بطبيعة الحال ، وأدى ذلك بالتالى الى تشبث البريطانيين بالبقاء فيها وتدعيم نفوذهم في المنطقة المحيطة بها . ولا شك أن قناة السويس الى جانب كونها ممرا عالميا للمواصلات بين الشرق والغرب مما جعلها ذات أهمية بالغة للتجارة العالمية بوجه عام ، فאלها قد أصبحت أيضا ممرا ضروريا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة من الامبراطورية البريطانية بوجه خاص (٢) .

وقد ظلت بريطانيا تحتفظ لنفسها بهذا المركز الخطير طيلة فترة الاحتلال البريطاني لمصر على أساس الحق الذي ادعته لنفسها مع أنه كان يهمها أكثر من غيرها حماية حرية المرور في قناة السويس للسفن التجارية والحربية وغيرها في وقت السلم أو الحرب . وبذلك تحكمت بريطانيا في المدخل الشمالى للبحر

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٦) ص ٣ .

(٢) سميثون وليمز : م . ف : بريطانيا والدول العربية ، عرض العلاقات الانجليزية

العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) (ترجمة وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى) ص ٥٣ .

الأحمر بسيطرتها على مصر وقناة السويس ، وعلى المدخل الجنوبي لهذا البحر بسيطرتها على عدن وبسط نفوذها في المنطقة المحيطة بها في جنوبي اليمن ، وفي المنطقة المواجهة لها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر والتي تشرف على خليج عدن من ناحيتي الغرب والجنوب .

ولا شك أن الأهمية البالغة التي حظيت بها قناة السويس والتي انعكست على ميناء عدن الهام ترجع الى حد كبير الى تقدم صناعة السفن البخارية . اذ بعد أن ضعفت تجارة البن في اليمن وتم احتكار تجارة التوابل بمعرفة الأوربيين في نهاية القرن الثامن عشر . فقد كانت عدن على وشك الانهيار والاهمال . وكانت الأهمية الكبرى لعدن من الناحية الاقتصادية ترجع الى أنها كميناء يتم فيه نقل البضائع من السفن الكبيرة التي تمخر عباب المحيط الهندي الى السفن المتوسطة التي تقطع رحلاتها عبر البحر الأحمر . وكان استخدام السفن البخارية منذ مطلع القرن التاسع عشر من العوامل الهامة في احياء أهمية ميناء عدن من جديد كمخزن ومحطة للفحم لتزويد السفن البخارية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية (١) . كما كان فتح قناة السويس أهم عامل من عوامل تنشيط ميناء عدن وربطه مباشرة بموانئ الدول الأوروبية بواسطة الطريق القصير عبر البحرين الأحمر والمتوسط .

وجدير بالذكر أن البريطانيين لم يكونوا في أول الأمر معارضين لمشروع القناة ، بل انهم كانوا مرحبين بذلك وحاول الفرنسيون والبريطانيون دراسة المشروع دراسة قائمة على أسس علمية صحيحة ، وقام الفرنسيون بعرضه على محمد علي الذي أصر على ضرورة اشراف الحكومة المصرية على تنفيذه وتمويلها له ، كما أنه أصر أيضا على ضمان الدول الكبرى لحيدة القناة ، على اعتبار أن المشروع ذو صبغة دولية عامة . على أن «محمد علي» قد غرض النظر عن تنفيذ هذا المشروع ، وان كان قد وجه عناية كبرى الى فتح الطريق البرية التي تمر عبر مصر من الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى السويس . وكانت الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأفضلية هذا الطريق على مشروع القناة من الناحية السياسية نظرا لأنها اعتقدت بأن تنفيذ مشروع القناة سيؤدي الى فتح بوسفور جديد ، واثارة مشاكل جديدة ، ربما تضطرها لاحتلال مصر ذاتها (٢) .

وعلى أية حال فقد بذلت بريطانيا جهودها لمنع الفرنسيين من الحصول على امتياز من والى مصر بانشاء قناة السويس . وكلما كانت حماسة الفرنسيين تزداد في تعضيد مشروعاتهم ، زادت حماسة البريطانيين في معارضته . حتى ان الحكومة البريطانية وضعت مشروعا قويا منافسا للمشروع الفرنسي ، وهو مشروع انشاء السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس . وقد استجاب والى مصر عباس الاول لتنفيذ هذا المشروع البريطاني وهو يعلم مدى

Marston, T.E. : op. cit., pp. 385, 386.

(١)

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ١٧ .

ما تستطيعه القوة البحرية البريطانية في ذلك الحين ، كما انه لم يئس ان فرنسا تخاذلت عن أسرة محمد على في أزمته الشديدة في سنة ١٨٤٠ . ولهذا رأى عباس أن يجامل بريطانيا ويؤجل المشروع الفرنسي دون أن يكثرث بانذار فرنسا له ببذل جهودها لدى الباب العالي لعزله عن ولاية مصر حينذاك .

غير أن «فردنند دى لسيبس» رجل الأعمال الفرنسي الذي حمل على عاتقه تنفيذ مشروع قناة السويس استطاع ان ينتهز فرصة تولي سعيد باشا حكم مصر فيسارع اليه مذكرا بصلاتهما الوثيقة القديمة ، ويجد من الوالى الجديد ترحيبا كبيرا ، وينجح في اقناعه بقيمة المشروع الفرنسي بفتح قناة السويس . وعلى الرغم من أن « دى لسيبس » قدم مشروعه على أنه ذو صبغة تجارية محضة ، فان منطق التاريخ كان يأبى الا أن يدمغه بالصبغة السياسية . فقد اقترح هذا المشروع « ريشيليو » و « كولبير » لاستعمار أفريقيا ، بينما قصد به « بوناپرت » ضرب انجلترا في تجارتها الشرقية . ولهذا فليس من المستغرب أن تشن بريطانيا معارضتها منذ البداية لهذا المشروع لاعتقادها بأنه يحرمها من تفوقها البحري والتجارى ويضعها على قدم المساواة مع دول البحر المتوسط . بل ان السياسى النمساوى « مترنخ » قد أعلن بالفعل بأن القناة سوف تحول التجارة الشرقية الى النمسا (١) . هذا فضلا عن أن ضعف جمهورية البندقية راجع أصلا الى تحول التجارة الشرقية عنها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، على نحو ما سبق أن أشرت اليه من قبل .

وقد منح سعيد باشا امتياز مشروع قناة السويس « لفردنند دى لسيبس » فى عامى ١٨٥٤ ، ١٨٥٧ . وقد نص عقد الامتياز الأول على أن تكون الملاحة فى القناة حرة لجميع السفن بلا استثناء ولا تمييز ، وعلى أن تقوم الشركة بفرض رسوم على مرور السفن بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، وعلى أن مدة عقد الامتياز ٩٩ عاما من تاريخ فتح القناة . بينما كان امتياز عام ١٨٥٦ ، ثم الفرمان الذى أقر به السلطان مشروع القناة فى عام ١٨٦٦ ، من الاجراءات التى تمس القانون الداخلى (٢) . ولا شك أن امتياز القناة الذى منحه سعيد « لى لسيبس » كانت شروطه مجحفة بحقوق مصر ومصالح المصريين . اذ نص الامتياز الممنوح « للشركة العالمية لقناة السويس » على تسخير عدد كبير من انفلاحين المصريين لخدمة الشركة وتنفيذ أغراضها . كما اعطاها فرمان الامتياز من امتيازات الملكية ومن حيازة مساحات شاسعة من الأراضى فى منطقة القناة مالم يوجد له نظير (٣) . وعلى الرغم من التساهل المعيب فى امتياز القناة ،

Wilson, A. : The Suez Canal, p. 17.

(١)

(٢) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) وجلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص

التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٥٧١ - ٥٧٥ .

(٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس ، ص ١٧ : ١٨ .

الا أن سعيد كان يرى أن القناة ستؤدي الى رخاء مصر ، وبالتالي الى تحرر واليها من السيطرة العثمانية . كما كان يعتقد أيضا أن القناة ستغري الدول الى احترام الأوضاع القائمة بالبلاد ، على اعتبار أن التنافس الدولي سيؤكد حييدة القناة وبالتالي حييدة مصر ، مما يكون من شأنه اشتراك الدول الكبرى فى ضمان الحقوق الوراثية التى تتمتع بها أسرة محمد على . بل انه كان يعتقد أيضا أن تحقيق مشروع الفرنسيين لفتح القناة سيكسبه عطف فرنسا وتأييدها له (١) . وبذلك كان سعيد يفكر فى مصالحه الخاصة قبل كل شئ .

أما عن موقف بريطانيا من مشروع قناة السويس فى الفترة الممتدة بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦٩ فيمكننا القول بأن الحكومة البريطانية كانت تنظر الى مشروع القناة على أنه مشروع فرنسى قبل كل شئ ، من شأنه أن يجعل للفرنسيين نفوذا كبيرا فى مصر يمكنهم من التحكم فى الطريق العالمية عبر البحر الأحمر لخدمة أغراضهم الامبراطورية الخاصة . واذا كانت بريطانيا قد ارتبطت بفرنسا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر فى عهد الامبراطور نابليون الثالث ، بصلات ود وصداقة نمت فتحوالت الى تحالف متين الاواصر فى حرب القرم حين وقفت الدولتان جنبا الى جنب مع الدولة العثمانية ضد أطماع الروس ، فان تلك الصلات الطيبة ووجود هذا التحالف بينهما لم يترتب عليه أن تنسى الدولتان أبدا تنافسهما القديم فى ميدان الاستعمار (٢) ، كما لم تنس بريطانيا على وجه الخصوص الجهود الفرنسية لقطع الطريق عليها الى الهند عبر البحر الأحمر .

ولهذا فان بريطانيا قد عارضت مشروع قناة السويس حينذاك . بل انها كانت ترى أيضا أن فتح القناة سيؤدي من ناحية أخرى الى فصل مصر فصلا تاما عن الدولة العثمانية بحيث يكون بإمكانها اعلان استقلالها عن الدولة فى الوقت الذى تريده . ونظرا لأن العديد من الاستحكامات القوية كانت قد أنشئت حول مدينة الاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور للدفاع عنها ضد أى هجوم من البحر ، فان الحكومة البريطانية استنتجت أن من السهولة وضع قوات فرنسية فيها اذا عجزت القوات المصرية عن الدفاع عن القلاع . وكانت كل هذه التحصينات قد صممت فى وزارة الحربية فى باريس ، ونفذها مهندسون فرنسيون فى مصر ، بحيث كانت تكفى لايواء حامية تتكون من عشرين ألف جندي . وكان الهدف من هذه التحصينات هو الدفاع عن مصر ضد أى هجوم بريطانى تتعرض له من جهة البحر المتوسط ، خاصة وانه كان باستطاعة الفرنسيين أن يرسلوا جيشا من الجزائر وطولون الى مصر قبل ان

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨)

ص ١٠ .

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ١٩ .

يتمكن الأسطول البريطاني من عرقلة هذه المحاولة • وكان من المعروف حينذاك أن القناطر الحيرية التي أقنع الفرنسيون محمد علي بإنشائها تحت ستار رى الدلتا كانت فى حقيقة الأمر منشأة عسكرية هدفها التصدى لأية قوة قد تأتى من ناحية البحر الأحمر للزحف على الاسكندرية وذلك بالتحكم فى عملية اغراق الدلتا (١) وتعطيل أى هجوم •

على أن كل ذلك كان يعنى أن من أهداف مشروع القناة اكمال نظم الدفاع فى مصر بحيث يمكن ، اذا ما اقيمت استحكامات على القناة ووضعت فيها سفن حربية ، أن يوقف أى جيش قادم من سوريا • وقد أدى ذلك الى اقتناع بريطانيا بأن اكتمال مشروع القناة سيكون مقدمة لوقوع مصر بأكملها تحت السيطرة الفرنسية • فإذا ما نشبت الحرب بين بريطانيا وفرنسا أمكن للفرنسيين فى الحال ان يحتلوا مداخل القناة التى ستصبح مفتوحة أمامهم ومغلقة أمام البريطانيين • وحينذاك يمكن لحملة فرنسية أن تسيطر على عدن التى كانت حاميتها البريطانية فى أوقات السلم خاصة تضعف أمام مواجهة قوة أوربية كبيرة والتصدى لها ، هذا على الرغم من تمكن هذه الحامية من مقاومة هجمات القبائل العربية المجاورة • وكان ذلك يهدد بتحكم فرنسا فى التجارة البريطانية شرقى رأس الرجاء الصالح واستيلائها على جزر « الموريس » ووضع البريطانيين هناك تحت رحمتها وتهديد المصالح البريطانية فى الشرق بوجه عام • (٢)

فالحكومة البريطانية اذن كانت تفهم جيدا مرامى السياسة الفرنسية ، وحرصها على التفوق فى الشرق الأوسط ، بل وسعيها لتحويل البحر المتوسط الى بحيرة فرنسية • ولهذا فان بريطانيا أخذت تبذل جهودها لوقف ذلك النفوذ الفرنسى والعمل على تفوق النفوذ البريطانى • وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تكن لها سواحل مطلة على ذلك البحر ، فان قوة أسطولها وتفوقها البحرى ، وقواعدها الحصينة فى جبل طارق ومالطة ، وصلات الصداقة والتحالف التى كانت تربطها مدة طويلة بالدولة العثمانية ، فقد جعل ذلك كله لبريطانيا مركزا قويا وممتازا فى البحر المتوسط دون أدنى شك •

وتجدر الإشارة الى أن الحكومتين البريطانية والفرنسية بعد أن اصطدمت مصالحهما فى مشروع قناة السويس وجدتا من الضرورى المحافظة على تحالفهما وعلاقاتهما الطيبة ، فاتفقتا فيما بينهما على أن تمتنعا عن التدخل الفعلى لا بتعريض هذا المشروع ولا بالعمل على فشله • غير أن هذا الاتفاق لم يمنع

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ١٢ •

(٢) F.O., 78/1556 ; Memorandum, Insurmountable Objections of Her Majesty's Government to the Projected Suez Canal., pp. 1, 2.

الحكومة البريطانية من أن تتابع خططها في بث العقبات والعراقيل أمام المشروع الفرنسي مما اضطر « دى لسبس » أن يقوم بالدعاية لمشروعه في بريطانيا ذاتها . وكان على رأس الحكومة البريطانية حينذاك « لورد بالمرستون Lord Palmerston » وهو سياسى بريطانى من أكبر دعاة الامبراطورية البريطانية الذين يحرصون على حماية مواصلاتها وطرق تجارتها ، وهو الذى وضع سياستها التقليدية في الشرقين الأدنى والأقصى . ولهذا فقد عارض مشروع القناة الذى اعتبره متعارضا مع المصالح الامبراطورية البريطانية كما أنه كان يرى ان بريطانيا يجب ان تتمسك بطريق الاطلنطى لأنها تشرف عليه بالفعل بما لها من قوة بحرية متفوقة .

غير أن هذا الموقف العدائى من قبل الحكومة البريطانية لمشروع قناة السويس لم يثبط من حمى « دى لسبس » الذى حاول الاتصال بالزعماء البريطانيين الآخرين من أمثال « جلاستون » . كما حاول الاتصال بالرأى العام البريطانى لاقتناعه بقيمة المشروع من النواحي العملية والحضارية والانسانية . بل انه أرسل خطابات الى أعضاء البرلمان البريطانى والى ادارة شركة الهند الشرقية وأصحاب السفن وأعضاء الغرف التجارية وكبار رجال الصناعة وأصحاب المصارف ، وحاول اقناعهم بفائدة المشروع من الناحية العملية والمالية . ولم تذهب كل مساعى « دى لسبس » دون جدوى ، اذا أظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية عطفها على مشروعه ، كما أظهرت ذلك أيضا بعض شركات الخطوط الملاحية (١) .

على أن الرأى العام البريطانى حينذاك لم يكن مجمعا على معارضة مشروع قناة السويس ، اذ ان جانبا منه كان محبذا للناحية التجارية لهذا المشروع . ولقد شجع ذلك « دى لسبس » على أن يكون لجنة دولية ضم اليها عددا من كبار المهندسين الانجليز أنفسهم لفحص المشروع ودراسته ووضع تقرير عن مدى امكانية تنفيذه . وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا في شهر يناير سنة ١٨٥٦ أكدت فيه امكانية نجساح المشروع . وعلى أساس هذا التقرير أجاب « دى لسبس » على اعتراضات « بالمرستون » في شهر يوليو سنة ١٨٥٧ فأكد أن قيمة المشروع لبريطانيا لا تقدر من الناحية التجارية ، نظرا لأن طريق القناة سيكون أقصر الطرق الى الشرق مما يوفر الوقت والمال والجهد . كما حاول أن يظهر أن آراء « بالمرستون » قائمة على أساس أخطار وهمية على الهند والامبراطورية العثمانية ، وانه لا خطر ممكن أن يتحقق من مشروع القناة طالما أن بريطانيا تسيطر على جبل طارق ومالطة وعدن وجزيرة برىم فى وسط مضيق باب المندب . بل انه أوضح أن فتح القناة سيجعل مصر بمنأى عن أطماع

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس ، ص ٢٩ - ٣٠ .

الدول الأوروبية اذ سيجعل لها مركزا محايدا . أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد أوضح « دى لسبس » أن مركزها مضمون بالمعاهدات والمواثيق الدولية ، وفى ذلك تأييد لسياسة بريطانيا التقليدية فى المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية .

وعلى أية حال فقد نال « دى لسبس » بناء على تقرير اللجنة الدولية من سعيد باشا امتيازا جديدا خاصا بالقناة روعى فيه مقابلة بعض مخاوف بريطانيا . اذ نص فيه على حياد القناة ، وان معظم من سيقومون بالتنفيذ مصريون وليسوا فرنسيين ، كما نص فيه أيضا على ضرورة موافقة الباب العالى . ولا شك أن تكوين هذه اللجنة الدولية وما توصلت الى تحقيقه قد ضم الى صف « دى لسبس » جانبا كبيرا من رأى العام البريطانى والاوروبى ساعده كثيرا على تحقيق مشروع القناة (١) .

ولقد كان وقع الامتيازات التى منحها سعيد « للشركة العالمية لفناة السويس » لدى السلطات البريطانية حينذاك لا يقل عن وقع حملة بونايرت على مصر (٢) . ولهذا طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها فى الآستانة وهو « اللورد سترااتفورد دى ردكليف » بأن يبذل قصارى جهده للقضاء على مشروع قناة السويس فى مهده . وأخذت الحكومة البريطانية تضرب على الوتر الحساس حين أشارت على سفيرها بأن يوضح للحكومة العثمانية خطورة انشاء ذلك الطريق المائى الذى قد يؤثر على نظام الدفاع عن مصر بحيث يتوقف اتصالها بالدولة العثمانية على حسن نيات الوالى الذى قد يفيد من التسهيلات المادية التى يوفرها له حفر القناة فيخلع ولاءه للباب العالى ويعلن استقلاله مدفوعا الى ذلك بأطماعه الشخصية أو بتحريض من قبل أية قوى أخرى (٣) . بل ان بريطانيا هددت الباب العالى بأنه فى حالة موافقته على مشروع القناة ، بعد أن وضع هدفه المباشر وهو فصل مصر عن تركيا ، فانه لا يجب أن يتوقع من الدول الأوروبية العظمى أن تحافظ على مبدأ سلامة أراضى الامبراطورية العثمانية باعتباره مبدأ عاما ، لأن السلطان فى مثل هذه الحالة يكون أحد الأطراف التى أبطلت مفعول هذا المبدأ (٤) .

على أن « اللورد سترااتفورد دى ردكليف » استغل موقف بلاده من الأزمة الشرقية ، فضلا عن نفوذه الشخصى فى دوائر الباب العالى لكى يوجه نظره

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس ، ص ٢٢ .

Sabry, M. : L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 80.

(٢) Seifeddean, I.N. England's Opposition to the Suez Canal Project,

p. 51.

(٣) F.O. 78/1421 : Draft No. 1, F.O. to Mr. Alison, dated January 1st, 1858.

(٤)

السياسة العثمانية الى أن سعيدا قد أرفق بعقد الامتياز الأول خطابا قرر فيه ان عقد الامتياز ذاته يجب أن ينال موافقة الباب العالي وانه لا يمكن البدء في العمل الا بعد الحصول على هذه الموافقة من السلطان (١) . وطالما كان السلطان لا يقر افتتاح القناة وبدء العمل فيها ، فان أى إجراء مضاد يعتبر لاغيا قانونا . وعلى هذه الثغرة انصب الضغط البريطاني في الآستانة والقاهرة على يد سفيرها « دى ردكليف » ومن بعده « سير هنرى بولور » .

ولقد نجح « دى ردكليف » في نصحه للباب العالي مما عقد الأمور كثيرا « لدى لسبس » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أرسل الباب العالي نتيجة للمساعى البريطانية خطابا شديد اللهجة الى سعيد باشا في مصر يحذره فيه من عواقب عمله الجريء . وعلى الرغم من ذلك فقد قدر للمشروع الفرنسي البقاء نتيجة للجهود الفرنسية ولدور « دى لسبس » نفسه في التأثير على والى مصر ، هذا فضلا عن تدخل الدولة النمساوية في صالح « دى لسبس » ومساندتها لمشروع القناة (٢) .

وعندما تولى اسماعيل عرش مصر فقد رأب بريطانيا أن الفرصة قد سنحت للقضاء على مشروع قناة السويس . اذ اعتقد ساستها أن الوالى الجديد أشد ميلا الى وجهة النظر البريطانية من سلفه . وكان « السير هنرى بولور » شديد التحمس لهذا الاعتقاد ، وكان قد قام بزيارة لمصر (٣) في أواخر سنة ١٨٦٢ لمراقبة تطور العمل عن كثب ، وقابل اسماعيل ولى العهد حينذاك ، ولمس فيه ، باعتباره أحد كبار الملاك المحتاجين الى الأيدى العاملة ، معارضة خافتة للمشروع ومخاوف لا حد لها . غير أن اسماعيل بعد أن تولى زمام الحكم فانه قد أثر الانتظار حتى لا يفضب فرنسا أو بريطانيا أو الباب العالي في ذلك الوقت .

وتجدر الإشارة الى موقف الباب العالي من مشروع قناة السويس . فقد حدد موقفه من المشروع لأول مرة عندما قام باصدار مذكرتين احدهما لوالى مصر في اليوم الثانى من ابريل سنة ١٨٦٣ . والثانية الى سفيرى تركيا فى لندن وباريس في ١٦ ابريل من نفس السنة ، وجاء فيها انه رغم عدم رغبته في القضاء على المشروع الا انه لا يوافق عليه الا اذا ضمنت حيدته . كما أصر الباب العالي على وجوب الغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الامبراطورية التي لا يقرها الوالى الجديد . بل انه أصر أيضا على وجوب الغاء استعمار الأجانب للأراضي الواقعة على جانبي ترعة المياه العذبة في السويس - ذلك الاستعمار الذى يضع على الحدود المصرية سكانا لا يخضعون

-
- (١) انجلو سماركو : الحقيقة في مسألة قناة السويس (ترجمة طه فوزى) ، ص ٢٢ .
 (٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس ؛ ص ٢٨ .
 (٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٢٩ .

لتشريع أجنبي . وبعد القضاء على هذين الامتيازين اللذين لا يعترف بهما الباب العالي ، للشركة أن تتنحى عن العمل ، ويتفق الوالى مع الباب العالي على تعويضها عما تكبدته من نفقات حتى ذلك الوقت ، ثم يتعهدان سويا بتنفيذ المشروع بطرق مباشرة أو غير مباشرة (١) . وقد أعطيت الشركة مهلة قدرها ستة شهور لكى تقبل هذه الشروط أو تتنازل عن العمل للحكومة المصرية ، وذلك بعد أن حدد الباب العالي موقفه من المشروع على النحو المشار اليه .

على أن بريطانيا قد فوجئت باتفاقي ١٨ ، ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ بين اسماعيل وشركة القناة (٢) ولهذا قام « السير هنرى بولور » بتوجيه اللوم « للمستتر كلكهون Mr. Colquhoun » القنصل الانجليزى العام في مصر لعدم الحيلولة دون عقد الاتفاقيين المذكورين . ونصح « بولور » وزارة الخارجية البريطانية حينذاك بتوجيه خطاب شديد اللهجة الى الوالى . ولهذا أرسل « اللورد رسل » الى اسماعيل يخبره أنه قد تحدى السلطان بعدم انتظار قراره الذى كان قد طلبه فى مذكرة الثانى من ابريل سنة ١٨٦٣ التى أرسلها الباب العالي اليه ، وسمح لنفسه بالوقوع فى أحابيل رجال شركة القناة (٣) . ولهذا كلف « كلكهون » باقناع الوالى بطاعة أوامر السلطان أى بتنفيذ مضمون المذكرة ، كما وجه نظره الى أن الوالى لا يعدو أن يكون حاكما اداريا يباشر سلطته باسم سيده ، وانه لا يتمتع بأى حق فى منح « دى لسبس » حقوقا تخص الباب العالي (٤) .

على أن الضغط الشديد الذى واجهه اسماعيل من جانب القنصل العام البريطانى فى مصر ، وتهديد الساسة البريطانيين بعزله اذا لم ينقض اتفاهه مع شركة قناة السويس فقد اضطره ذلك الى العمل على ارضاء السلطان دون أن يغضب فرنسا . وكان انشغال السلطان ينحصر فى مسألتين اولاهما الاراضى الممنوحة للشركة ، وثانيتهما تسخير العمال المصريين فى برزخ السويس ، ومن الواضح ان القضاء على هذين الامتيازين يعتبر تحقيقا للأمانى البريطانية ومجافاة للمصالح الفرنسية . ولهذا فقد أكد اسماعيل - الذى كان يخشى اغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية - للقنصل البريطانى فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٣ انه لا يمكنه اجراء أى تعديل فى الأوضاع القائمة دون أن يعرض نفسه لدرجة كبيرة من الضغط ليس باستطاعته تحملها (٥) .

Sammarco, A. : Histoire de l'Egypte Moderne (1801 — 1882) tome (1)

3, pp. 153, 154.

(٢) عبد العزيز محمد الشناروى (دكتور) وجلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ

لحديث والمعاصر ، ص ٥٨٨ .

Hoskins, H.L. : British Routes to India, pp. 360-361. (٣)

Douin, G. : Histoire du Règne du Khedive Ismail, p. 55. (٤)

Hallbery, Ch. : The Suez Canal, p. 202. (٥)

غير أن بريطانيا كانت لا تزال تصر على تطبيق ما تضمنته مذكرتنا الباب العالي الصادرتين في شهر ابريل سنة ١٨٦٣ بحذافيرهما . اذ صرح « بالمرستون » في مجلس العموم في ١٥ مايو من نفس السنة بأن السلطان والوالى سيجدان من انجلترا كل مساعدة مما جعل الباب العالي يصر على ضرورة تنفيذ مذكرة ابريل . وأكد فؤاد باشا الصدر الأعظم استعداد الحكومة العثمانية لإدارة منطقة القناة وإقامة تحصينات بها تحرسها قوات تركية خوفا من وقوع المنطقة في يد شركة أجنبية . ولكن اسماعيل فوت على الباب العالي هذه الخطوة بأن عين في أواسط ابريل حاكما مصريةا للبرزخ تحت تصرفه ضبطيات وطنية ، على اعتبار ان الحكم التركي للبرزخ يحرم مصر من مورد هام ، اذ معناه أن تفقد ضريبة المرور المفروضة على التجارة وبخاصة بعد انجاز مشروع القناة .

على أن اسماعيل أوفد نوبار باشا الى الآستانة في شهر يونيو سنة ١٨٦٣ لكي يرضى كلا من انجلترا وفرنسا من جهة ، والباب العالي من جهة أخرى دون أن يتنازل عن حقوق مصر : وقد عول نوبار على الاعتماد على انجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من انجلترا والباب العالي فرض السيادة العثمانية على مصر . أما الباب العالي فكان يمكن اكتسابه بالطرق المألوفة . وقد انتهت مهمة نوبار بأن صدرت من الباب العالي في أوائل شهر أغسطس سنة ١٨٦٣ مذكرة نصت على موافقته على مشروع القناة من حيث هي ممر بحرى وتجارى ، ولكن بشرط أن يتفق الوالى مع الشركة على استرجاع الأراضي وترعة المياه العذبة وأن يلغى السخرة ويوجد الضمانات الكافية لاقتصار القناة على التجارة وحدها ، ثم يعطى اسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكي يجرى مع الشركة اتفاقا معقولا ، على أن تصبح مذكرة ابريل نافذة المفعول اذا ما انتهت هذه المهلة دون أن يعقد اتفاق بين الطرفين . وبذلك تكون مسألة القناة قد عادت من الناحية الدبلوماسية الى المجال التجارى البحت ، مما أضعف من دواعى المعارضة البريطانية ، وتركز النشاط الدبلوماسى فى القاهرة بدلا من الآستانة فيما يتعلق بمشكلة القناة .

ولم يكد اسماعيل يعلم بفحوى مذكرة الباب العالي الخاصة بالموافقة على مشروع قناة السويس والصادرة فى أوائل أغسطس سنة ١٨٦٣ حتى بعث الى « دى لسبس » يخبره بمضمونها ويطلب منه أن يتعاون معه فى جو ودى « بعيدا عن الصعاب والعوائق » (١) . كما أوفد اسماعيل نوبار باشا الى باريس لكي يبلغ شروط الباب العالي الى مجلس ادارة شركة القناة ، وليواصل السعى لحل مسألتى الأراضي والسخرة . وقام نوبار بشن حملة صحفية على

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل .

الشركة في باريس ، غير أن مجلس إدارتها الذي تسانده الحكومة الفرنسية رفض شروط اسماعيل الواردة في مذكرة الباب العالي الصادرة في أوائل شهر أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ولجأ المجلس إلى امبراطور فرنسا ودعاه إلى التدخل لحكم في هذا النزاع . وقد أبدى اسماعيل ترحيبه بهذه الخطوة ليظهر للرأى العام الأوربي أنه لا يعادى مشروع القناة .

وفي ٢١ أبريل سنة ١٨٦٤ توصل نوبار إلى عقد اتفاق مع «دى لسبس» الذى وافق فيه على إلغاء السخرة وإعادة الأراضى المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية . وقد تشكلت لجنة امبراطورية في باريس لوضع قواعد التحكيم التى وافقت من حيث المبدأ على انقاص مساحة الأراضى الممنوحة لشركة القناة وإلغاء السخرة في نظير ما سوف تدفعه الحكومة المصرية كتعويض مالى . غير أن ذلك لم يرض «السير هنرى بولور» سفير بريطانيا الذى احتج على أن يسلم الامبراطور جزءاً من أراضى السلطنة حتى ولو كان ذلك يرضى الوالى واستجابة لطلبه . كما أعلن أن السخرة نظام لا يقره الباب العالي لمناقضته لقوانين الامبراطورية العثمانية (١) . وأدى ضغط «بولور» على الباب العالي إلى صدور التعليمات إلى جميل باشا سفير تركيا في باريس لكي يعارض نصوص التحكيم . وعلى الرغم من ذلك فقد صدر حكم «نابليون الثالث» في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ وأقر إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك (٢) ، ومع تنازلها عن الجزء الذى حفرته من التربة العذبة ، على أن يكون من حقها أن تأخذ منها مقداراً معيناً في كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية ، وأن تعفى سفنها من الرسوم (٣) .

وعلى الرغم من أن بريطانيا واجهت تحكيم «نابليون الثالث» في موضوع قناة السويس بعاصفة من الحملات العدائية لم يكن مثارها الكميات الكبيرة من الأموال التى كان على مصر أن تدفعها ، بل مساحة الأراضى المسموح بها للشركة ، غير أن الحكومة البريطانية لم تستطع أن تعارض رسمياً في تحكيم امبراطور الفرنسيين ولا في الحكم الذى أصدره . حقيقة أن «بولور» نبه دوائر الباب العالي إلى أن الأراضى التى سمح بها حكم الامبراطور للشركة من شأنها أن توفر لها السيطرة على كل النقاط الهامة بما فيها بورسعيد والسويس وغيرها ، وحذرهما من أن مخازن اللاسلكى وغيرها ليست سوى حصون مقنعة وحقيقة أن «بولور» اتفق مع الوزراء الأتراك على مخابرة الحكومة الفرنسية

(١) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) : السخرة في حفر قناة السويس في عهد سعيد باشا ، رسالة ماجستير تناولت دراسة هذا الموضوع باستفاضة .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مشكلة قناة السويس ، ص ١٨ .
(٣) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) وجمال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ؛ ص ٥٩٧ .

فى أمر تعديل حكم الامبراطور • غير أن مركز شركة القناة ازداد قوة ، وزادت الثقة بها وتمكنت من أن تسير فى تنفيذ مشروعها حتى استطاعت اخيرا الجازه •

بل انه بعد الاتفاق الذى تم بين اسماعيل وشركة القناة لم يجد الباب العالى - وخاصة بعد أن أصلح اسماعيل علاقته به - بدا من الموافقة على الامتياز الممنوح للشركة ، مما جعل مركزها قانونيا • ولم تعد بريطانيا بقادرة على مهاجمة المشروع من هذه الناحية ، مما أدى الى تقوية مركز الشركة ، كما وضع حدا نهائيا لمحاولة الحكومة البريطانية وضع العراقيل أمام تنفيذ المشروع • بل انه بعد فتح القناة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، قدم وزير الخارجية البريطانية « اللورد كلارندن » تهانيه « لدى لسبس » ، كما هنأ الشعب الفرنسى والحكومة الفرنسية ، فضلا عن ذلك فقد منحت الحكومة البريطانية « لدى لسبس » النياشين ، واستقبل استقبالاً حافلاً فى لندن بعد أن أتم انجاز مشروعه بنجاح •

وبافتتاح قناة السويس فقد تم وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، وأصبحت القناة من أهم الممرات البحرية فى العالم • وعلى الرغم من أن القناة قد فصلت بين قارتى آسيا وإفريقيا ، غير أنها ربطت بين الشرق والغرب وأحكمت الصلة بينهما • وأصبح طريق البحر الأحمر بعد فتح القناة أقصر وأقرب طريق بين الدول الأوروبية ومستعمراتها الشرقية • وكانت بريطانيا على رأس هذه الدول نظراً لأنها كانت تملك أقوى أسطول بحرى حينذاك • ولقد قدرت بريطانيا الأهمية البالغة لقناة السويس منذ افتتاحها بالنسبة لها ولإمبراطوريتها وتجاريتها وحياتها كأكبر دولة بحرية استعمارية فى ذلك الوقت • ولا شك أن طريق القناة كانت تحت رحمة القوة البحرية المتفوقة لبريطانيا ، وخاصة بعد الكارثة السياسية والحربية الكبرى التى حلت بفرنسا فى الحرب الفرنسية الألمانية فى سنة ١٨٧٠ • كما قدرت بريطانيا أهمية القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، إذ أصبحت القناة الطريق الرئيسية لممر السفن والقوات والمعدات الحربية البريطانية الى الشرقين الأوسط والأقصى وإلى شرقى إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا • وأصبحت قناة السويس وطريق البحر الأحمر الطريق الرئيسية لمد النفوذ البريطانى فى شرقى العالم فى عصر من عصور التوسع الأوروبى الاستعمارى ، الأمر الذى جعل الحكومات البريطانية رغم تعدد ألوانها الحزبية واختلاف برامجها السياسية تهتم طوال بقية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بحرية المرور فى قناة السويس للسفن التجارية والحربية فى وقتى السلم والحرب على السواء (١) •

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٤٦ - ٤٩ •

ولا شك ان اهتمام بريطانيا بالقناة سيؤدى الى زيادة اهتمامها بمصر التى تخترق القناة أجزاءها الشرقية . . وقد ربطت السياسة البريطانية لمدة طويلة مصر مصر ومستقبلها بمصير القناة ، وطالب البعض بأن من الواجب على الحكومة البريطانية شراء شركة القناة والاشراف اشرافا تاما على ادارتها . كما أشيع أيضا فى سنة ١٨٧٤ أن الحديو والباب العالى كانا يفكران جديا فى بيع القناة لبريطانيا ، على أساس أن بريطانيا أكثر الدول اهتماما بها منذ فتحها ، وأن « الجنرال ستانتون » قنصل بريطانيا العام فى مصر قد خاطب حكومته فى هذا الشأن ، وأيده فى ذلك بعض أعضاء وزارة الأحرار البريطانية . غير أن « جلاد ستون » رئيس الوزارة البريطانية ومعه « لورد جرانفيل » وزير الخارجية عارضاه فى ذلك . كما رفضا فكرة قيام الدول البحرية الأوروبية بشراء شركة القناة عندما واجهتها فى سنيها الأولى بعض الصعوبات المادية والخسائر الباهظة . على أن « اللورد داربى » وزير الخارجية البريطانية فى عهد وزارة المحافظين فى سنة ١٨٧٤ كان يرى أن من مصلحة بريطانيا أن تدير القناة شركة دولية لا فرنسية الصبغة ، وكرر رأيه هذا فى سنة ١٨٧٥ ، غير أن هذه الأفكار لم تخرج الى حيز التنفيذ وظلت شركة القناة على حالها .

ولقد علم « بنجامن ديزرايل Disraeli » زعيم المحافظين فى بريطانيا ورئيس الحكومة البريطانية بوجود مفاوضات بين الحكومة المصرية وشركة فرنسية لرهن أسهم الحديو اسماعيل فى قناة السويس فى سنة ١٨٧٥ . وأكد هذه المفاوضات «فريدريك جرينوود» وهو أحد رجال الصحافة البريطانية البارزين لوزير الخارجية البريطانية « اللورد داربى » وبين له ان من مصلحة بريطانيا شراء هذه الأسهم . غير أن « داربى » لم يرحب بهذه الفكرة عندما عرضت على الحكومة البريطانية بعد أن رفض الحديو اسماعيل الشروط القاسية التى وضعتها الشركة الفرنسية التى تفاوض اسماعيل معها لبيع أسهمه . وكان على اسماعيل أن يوفر مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ليواجه ما أصاب ميزانية مصر من عجز عن سداد أقساط الديون المتراكمة أو فوائدها الفادحة والتى كانت نتيجة لاسرافه المعروف .

وقد أدرك « ديزرايل » أهمية الصفقة لبريطانيا من الناحيتين السياسية والامبراطورية ، فسارع بتوضيح ذلك للملكة « فيكتوريا » فى اليوم الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٨٧٥ (١) .

كما حرص « ديزرايل » رئيس الوزارة البريطانية حينذاك على اقناع زملائه فى الوزارة بأهمية الصفقة لبريطانيا ، حتى نال موافقتهم جميعا على مبدأ شراء الحكومة البريطانية لأسهم الحديو اسماعيل فى قناة السويس ، على

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٥١ - ٥٣ .

الرغم من تمسك عسدد منهم بمعارضة الفكرة حتى آخر لحظة ، ولكنهم استصوبوا رأيه في نهاية الأمر . فقد أعلن « داربي » وزير الخارجية البريطانية « لجافارد » ممثل فرنسا في لندن ، بأن الحكومة البريطانية كانت ترى في ملكية الحديد لجانب كبير من أسهم شركة القناة وسيلة للاطمئنان بأن القناة ليست ملكا للفرنسيين وحدهم ، ولهذا فليس أمام بريطانيا الا أن تعارض معارضة شديدة في وقوع هذه الأسهم في يد شركة فرنسية . كما أكد « داربي » أن هذا الموقف من قبل وقوع بريطانيا ضروريا تمليه عليها أبسط وسائل الدفاع عن مصالحها ، وذلك نظرا لأن القناة هي سبيل المواصلات البريطانية الى الهند ، خاصة وأن لبريطانيا أربعة أخماس التجارة التي تمر بها ، كما انه أكد أن مصلحة بريطانيا في حماية قناة السويس وادارتها أكبر بكثير من مصلحة أية دولة أخرى تمر سفنها عبر القناة .

ولهذا أرسلت حكومة لندن تعليماتها الى « ستانتون » معتمدها البريطاني في مصر ليؤكد للحديد اسماعيل ان الحكومة البريطانية لن تسمح برهن هذه الأسهم لدى شركة فرنسية ، وأن الأمر يقتضى وقف المفاوضات بين الحديد والشركة الفرنسية حتى تبدى الحكومة رأيها في ذلك . ولم تعمل الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت على عرقلة هذه الخطوات دفاعا من الشركة الفرنسية ، وذلك نظرا لشدة حرصها على صداقة بريطانيا التي وقفت الى جانبها في أزمة ربيع سنة ١٨٧٥ ، وأنقذتها من الخطر الألماني الذي كان يتهدها ويكاد يطيح بمركزها في أوروبا . هذا فضلا عن مركز فرنسا المززعج في الداخل نظرا لانقسام الملكيين على أنفسهم وتهديد الحزب الجمهوري لحكم المحافظين فيها . ومعنى ذلك أن فرنسا لم تكن قادرة على منع البريطانيين من شراء نصيب الحديد اسماعيل في أسهم قناة السويس .

وقد عرض « ديزرايلي » أربعة ملايين من الجنيهات ثمننا لشراء نصيب الحديد اسماعيل في أسهم قناة السويس . كما قام بعرض هذا الموضوع على مجلس الوزراء البريطاني الذي وافق على الثمن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ . وفي اليوم التالي مباشرة أمضى العقد في القاهرة ، وأودعت الأسهم في دار القنصلية البريطانية ، وبذلك تم للبريطانيين الاستيلاء على أسهم الحديد اسماعيل خلال فترة لم تتجاوز عشرة أيام ، مما يظهر مدى السرعة التي تحركت بها السياسة البريطانية لنيل هذا الكسب السياسي والاقتصادي الخطير . إذ ان « ديزرايلي » أخذ المسؤولية على عاتقه واتصل بأصدقائه من « آل روتشيلد » الماليين المعروفين في بريطانيا لا قراض الحكومة البريطانية أربعة ملايين من الجنيهات بفائدة مخفضة لانهاء صفقة أسهم القناة ، وذلك نظرا لأن البرلمان البريطاني الذي يملك الموافقة على صرف المبلغ لم يكن منعقدا حينذاك كما لم يكن في الامكان عقده على وجه السرعة التي كانت تستلزمها المحافظة على الصفقة . وبشراء بريطانيا لأسهم الحديد اسماعيل في شركة القناة أصبحت

الحكومة البريطانية تملك خمس الأسهم ، وبذلك صارت أكبر مساهمة في شركة القناة ، وترتب على ذلك أن قبلت الشركة ثلاثة أعضاء بريطانيين في مجلس إدارتها (١) .

وكان لهذه الصفقة دوى كبير في كل أرجاء أوروبا ، اذ انها أصبحت دليلا على أن بريطانيا تركت نهائيا السياسة السلبية التي اتبعها « جلاد ستون » في وزارته الأولى ، وانها أصبحت الآن « تتبع سياسة خارجية نشيطة » . وبدأ « ديزرايلي » سياسة التسلط الاستعماري التي ستبلغ أوجها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر باحتلال البريطانيين لمصر وتصميمهم على البقاء فيها وتقسيم افريقية والاشراف على مناطق كبيرة في آسيا .

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة الفرنسية اهتزت اهتزازا عنيفا نتيجة لاتمام هذه الصفقة ، واحتجت فعلا لدى صديقتها الروسية وطلبت منها التوسط حتى لا يتزعزع مركز الفرنسيين في مصر . غير أن حكومة القيصر الروسي رفضت ذلك التوسط بحجة انه ليس للدولة الروسية مصالح حيوية في مصر حينذاك تدعوها لاثارة غضب الحكومة البريطانية (٢) .

وعلى الرغم من عظم أهمية قناة السويس في المواصلات البريطانية الامبراطورية الى الشرق ، فان رئيس الحكومة البريطانية « ديزرايلي » كان يرى حتى سنة ١٨٨٠ أن الآستانة هي التي تشرف على الطريق الى الهند وليست مصر أو قناة السويس ، مما جعله يفضل دائما الاستيلاء على آسيا الصغرى ذاتها . بل انه كان يرى أن احتلال بريطانيا لمصر وقناة السويس حينذاك لن يفيدها كثيرا ، بل قد يفسد علاقاتها مع فرنسا . ولهذا لم تلتفت الحكومة البريطانية الى آراء المستثمر الألماني « بسمرك » الذي كان يرى أن تستولى بريطانيا على مصر وتشرف على قناة السويس كنصيبها من ممتلكات الدولة العثمانية التي أخذت في الضعف والتدهور ، وكان يرى أن في ذلك تعويضا كبيرا لبريطانيا اذا سيطرت الدولة الروسية على شرقي البلقان وعلى مداخل البحر الأسود . بل ان الوزراء البريطانيين لم يرحبوا في سنة ١٨٧٧ باقتراح نوبار باشا الذي عرض عليهم فكرة بسط الحماية البريطانية على مصر في ذلك الحين (٣) .

غير أن تعقد المسألة الشرقية في سنة ١٨٧٧ وقيام الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، جعل الحكومة البريطانية تؤكد أنها لن تقبل أبدا امتداد

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى

ازاءه ، ص ٣٦ .

(٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

الحرب الى مصر والقناة ، وتعتبر الاعتداء عليها عملا عدوانيا موجها ضد بريطانيا ذاتها على نحو ما صرح به وزير الخارجية البريطانية للسفير الروسى فى لندن حينذاك . وقد أكدت الحكومة الروسية أنها لن تمس مصر أو قناة السويس وأنها لن تستفيد من معاكسة بريطانيا فى ممتلكاتها فى الهند أو فى مواصلاتها . ولم تكن روسيا تريد حينذاك افساد علاقاتها مع بريطانيا فى الوقت الذى تعاني فيه الجيوش الروسية من حربها الضارية ضد الأتراك .

على أن الاتجاه فى بريطانيا بعد تولى « سولسبرى Salisbury » وزارة الخارجية البريطانية خلفا « لداربى » قد تحول الى السير فى الطريق التى رسمها « بسمرك » من ناحية التخلي عن تأييد الدولة العثمانية والمحافظة عليها . وكان « سولسبرى » يرى أن السياسة العملية هى الاشراف الفعلى على طرق المواصلات البحرية الى الهند باحتلال مصر وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية . على أن أعضاء الوزارة البريطانية جميعهم لم يكونوا يرون أن الوقت مناسب لذلك ، نظرا لحشيتهم من عداوة فرنسا . اذ كانت سياسة فرنسا الخارجية حينذاك أى فى سنة ١٨٧٧ تقوم على منع بريطانيا من الاستئثار بنفوذ متفوق فى وادى النيل أو فى قناة السويس . وقد وافقت بريطانيا على اقتراح فرنسا بالأ تدخل مسألة مصر فى مناقشات مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ ، ورأت استبقاء لصداقة فرنسا ألا تحتل مصر . غير أن « سولسبرى » قد استعاض عن ذلك باحتلال قبرص التى تشرف على آسيا الصغرى من ناحية ، وعلى مدخل قناة السويس من ناحية أخرى (١) .

وعندما تعقدت المسألة المصرية فى أواخر عهد الحديو اسماعيل نتيجة لتحرج المسألة المالية من ناحية ، ولتدخل الدول الكبرى فى شئون مصر من ناحية أخرى ، فضلا عن نمو الشعور القومى المصرى من ناحية ثالثة ، وهى أمور أثارت مخاوف بريطانيا ، فقد طلبتا من الباب العالى عزل الحديو اسماعيل ، وتم لهما ما أرادتا فى سنة ١٨٧٩ وتولى الحكم من بعده الحديو توفيق . غير أن مهمته كانت بالغة الصعوبة أمام سيطرة بريطانيا وفرنسا وتدخلهما فى شئون دولته ، وأمام رأى العام المصرى الذى ساء تدخل الأجانب فى كل مرافق الحياة المصرية مما هدد مستقبل البلاد وأمنها . ثم تفجرت الثورة العربية ، وخشيت بريطانيا وفرنسا على مصالحهما فى مصر وأرسلت سفنهما الحربية الى مياه الاسكندرية . واقترحت فرنسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى الآستانة فى سنة ١٨٨٢ لاييجاد حل حاسم للمسألة المصرية والقضاء على الثورة العربية . وكانت فرنسا لا ترغب فى انفراد بريطانيا حينذاك بالتدخل فى مصر والسيطرة عليها وعلى قناة السويس وتهديد المصالح الفرنسية فى منطقة

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٦٧ .

البحر الأحمر على نحو ما حدث بالفعل فى السنة المذكورة ، وفشل المؤتمر فى تحقيق أهدافه .

وهكذا أصبحت بريطانيا تسيطر على قناة السويس بل وعلى مصر نفسها التى تشرف على المدخل الشمالى للبحر الأحمر من جهة ، فضلا عن سيطرتها على ميناء عدن الهام الذى يتحكم فى المدخل الجنوبى لهذا البحر من جهة أخرى ، وبذلك كاد هذا البحر أن يصبح أشبه ما يكون ببخيرة بريطانية فى ذلك الحين .

ثانيا - الأوضاع القائمة فى عدن والمنطقة المحيطة بها فى أعقاب فتح قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢)

سوف نلقى الآن نظرة سريعة على الأوضاع القائمة فى عدن والمنطقة المحيطة بها فى أعقاب فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، لتتعرف بعد ذلك على موقف البريطانيين هناك فى مواجهتهم للنتائج المتوقعة والمفاجئة لفتح هذا الممر الملاحي البحرى الهام .

لقد كانت الأحوال فى عدن هادئة نسبيا عند فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ وخاصة من ناحية علاقة البريطانيين هناك بالقبائل اليمنية المحيطة بـ عدن . بل انه قد حدث فى عام ١٨٧٠ أن تم مد خط برقى جديد بين عدن والهند من ناحية ، كما تم أيضا مد خط بحرى جديد من ناحية أخرى فى البحر الأحمر بمعرفة « الشركة الكبرى Great Eastern Company » فى ذلك الحين (١) .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٠ عين « الميجور سير تشارلز تريمهير Major General Sir Charles W. Tremeneheere » مقيما سياسيا بريطانيا فى عدن (١٨٧٠ - ١٨٧٢) وذلك خلفا للميجور جنرال ادوارد راسيل ، وكان اختيار « تريمهير » موفقا نظرا لأنه كان يقود حامية عدن مدة طويلة من الزمن فكان على علم تام ومعرفة جيدة بالأحداث الجارية هناك . وقد نجح « تريمهير » فى عقد هدنة مدتها ثمانية شهور مع القبائل اليمنية المحيطة بـ عدن والتى كانت تتصارع أيضا فيما بينها . وقد نصح « تريمهير » حكومة بومباى بأن الحل الوحيد الذى يضع حدا للصراع الدائر حول عدن يكمن فى زيادة المنحة لسلطان لحج نظير الغاء الضرائب مع تخفيض أسعار المواد الغذائية التى كانت ترد الى عدن من المناطق الداخلية (٢) .

وقد قام سلطان لحج بزيارة لحكومة الهند البريطانية فى شهر فبراير

Marston, T.E. : op. cit., p. 393.

(١)

I.O., L.A., Tremeneheere to Bombay, 12/31/70.

(٢)

سنة ١٨٧٠ واستغرقت زيارته ثلاثة شهور . وقد صاحبه في هذه الزيارة « جودفلو Good fellow » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن كمراقب رسمى له (١) . وكانت العلاقات بين سلطان لحج وحكومة الهند البريطانية تستند الى المعاهدة التى سبق أن عقدت بينهما فى سنة ١٨٤٩ . وكانت تلك الحكومة تدفع للسلطان مبلغا من المال سنويا ليجعل الطرق المؤدية الى عدن من داخل اليمن مفتوحة باستمرار . وكان السلطان يعتبر مسئولا بالتالى عن أية أعمال عدوانية تقوم بها القبائل الأخرى لاجل هذه الطرق .

على أنه طالما كان العبادلة قادرين على ضمان استمرار الطرق المؤدية الى عدن من داخل اليمن مفتوحة ، فانه كان من اليسير على المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن يطبق سياسة حكومة الهند البريطانية الداهية الى عدم التدخل فى الصراعات القبلية فى المنطقة المحيطة بعدن . وقد تعامل المقيمون السياسيون البريطانيون فى عدن وهم « هينز » و « كوجلان » و « ميرويندر » على هذا الأساس مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن حتى عين « تريمنهير » مقيما سياسيا هناك فى سنة ١٨٧٠ . غير أن التفوق الذى تمتع به سلطان لحج تدهور فى أعقاب المجاعة التى اجتاحت المنطقة فى عامى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ ، ووباء الكوليرا الذى تفشى هناك فى السنة الأخيرة ، فضلا عن الوباء الذى أصاب الماشية وقضى على معظم الثروة الحيوانية التى يمتلكها العبادلة حينذاك .

وقد استخدم « تريمنهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن نفوذه فى عقد اتفاقية مع شيخ قبائل الصبيحي التى تعيش فى المنطقة الواقعة غربى عدن وذلك لحماية الطرق المؤدية الى عدن وضمان استمرار فتحها . وقد تم ذلك بعد أن قامت قبائل الصبيحي ببعض القلاقل على طرق القوافل فى شهر أبريل سنة ١٨٧١ . ولهذا فقد سارع « تريمنهير » بتوجيه قوة بريطانية للقبض على شيخ قبائل الصبيحي ، غير أن ذلك لم يتحقق على الرغم من مقتل عدد غير قليل من رجال تلك القبائل . ولا شك أن التهديد بالقوة قد جعل شيخ قبائل الصبيحي يحضر بنفسه الى عدن فى أول مايو سنة ١٨٧١ ليتفاهم مع البريطانيين هناك (٢) . وبذلك تم الاتفاق معه . على أن ذلك يؤكد أن الادارة البريطانية فى عدن كانت تقبض على زمام الأمور وتفرض نفسها على المنطقة المحيطة بعدن بشتى الوسائل والأساليب الممكنة .

بل أن « تريمنهير » عقد معاهدة أخرى مع قبائل العطيفى ، وهى قبائل تقطن المنطقة الساحلية الممتدة من عمران حتى باب المندب غربى عدن وذلك لحماية السفن التى تجنح فى تلك المنطقة من التعرض للنهب والتبديد . كما عقد « تريمنهير » أيضا معاهدة أخرى مع قبائل العوالق التى تعيش شرقى عدن

I.O., L.A., Russell to Bombay, 2/19/70.

(١)

I.O., L.A., Tremeneere to Bombay 4/7/71, 4/14/71 and 5/4/71.

(٢)

لضمان تأمين الطريق الساحلى الممتد ناحية الشرق (١) . وقد تجنب
« تريمهير » بذلك اتباع القاعدة التى كان يلتزم بها كل من جاءوا قبله من
المقيمين السياسيين فى عدن وذلك من ناحية قيامهم بالاتصال أولا بسلطان
لحج فى مثل هذه الأمور ، بحيث كانت أية علاقات بين البريطانيين وشيوخ
القبائل تتم عن طريق هذا السلطان .

وقد ترتب على كل ذلك أن أصبح المقيم السياسى البريطانى فى عدن يدعو
الى أن الوقت قد حان لتغيير سياسة البريطانيين هناك فى مواجهتهم للمشكلات
التي تثيرها القبائل اليمنية . ورأى أن الأمر يستلزم ايجاد وسائل مباشرة
للوصول الى تسويات لما قد ينشأ من خلافات أو مصادمات بين القبائل القاطنة
حول عدن فى سنة ١٨٧١ . كما أن حكومة الهند البريطانية طلبت من المقيم
السياسى البريطانى فى عدن فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٧١ اعادة النظر فى السياسة
المتبعة مع قبائل المنطقة والعمل على عقد معاهدة جديدة مع سلطان لحج (٢) تبعاً
لمتطلبات الأوضاع الجديدة التى تعرضت لها المنطقة وخاصة بعد فتح قناة
السويس .

وبناء على ذلك فقد أصدرت حكومة الهند البريطانية تعليماتها الى
« تريمهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٧١ بأن
يفاوض سلطان لحج لعقد معاهدة جديدة معه على الأسس التالية :

- ١ - أن يقدم السلطان تسهيلات تمكن البريطانيين فى عدن من الحصول على
التموين اللازم من الأغذية الطازجة من لحج .
- ٢ - أن يقدم السلطان تسهيلات تمكن البريطانيين فى عدن من انشاء مشاريع
للحصول على المياه العذبة من أراضى لحج .
- ٣ - أن يقدم السلطان تسهيلات تمكن البريطانيين فى عدن من اقامة بعض
قواتهم فى أراضى لحج خلال شهور القيظ حيث تكون درجة الحرارة فى
عدن مرتفعة فى ذلك الحين .
- ٤ - أن يحصل البريطانيين على تعهد من السلطان بعدم السماح لأية دولة
أجنبية أخرى غير بريطانيا بأن تضع قدمها فى أراضيه دون الحصول على
موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية .
- ٥ - أن يلغى السلطان ضريبة المرور عبر بلاده التى كان يحصلها من رجال
القبائل التى كانت تنقل التموين اللازم من المواد الغذائية للبريطانيين
فى عدن (٣) .

I.O., L.A., Tremenheere to Bombay 6/2/71, 4/5/71 and 5/18/71. (١)

Marston, T.E. : Op. cit., pp. 394, 395. (٢)

I.O., L.A., Bombay to Tremenheere 6/29/71. (٣)

وإذا ما قمنا بتحليل تلك المقترحات التى رأت حكومة الهند البريطانية أن تكون موضع اعتبار المقيم السياسى البريطانى فى عدن أثناء تفاوضه من أجل عقد معاهدة جديدة مع سلطان لحج فى سنة ١٨٧١ نلاحظ ما يلى :

١ - ان هدف البريطانيين المنشود من وراء المادة الأولى هو مواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السفن التى ترسو فى ميناء عدن بعد فتح قناة السويس وتموينها بما تحتاجه .

٢ - كما أن هدف البريطانيين المنشود من وراء المادة الثانية هو مواجهة سنوات الجفاف وندرة سقوط الأمطار فى عدن مما يشكل تهديدا خطيرا للحماية البريطانية فيها .

٣ - من الملاحظ أن المادة الثالثة تشكل تغييرا وتحولا جديدا فى السياسة التى اتبعها البريطانيون منذ سيطرتهم على عدن من ناحية العناية براحة جنود الحماية البريطانية هناك . اذ أصبح البريطانيون يحرصون على راحة جنودهم فى عدن وحمايتهم من ارتفاع درجة الحرارة وشدة القيظ فى شهور الصيف . ولا شك أن هذه الرعاية الملحوظة كانت رد فعل طبيعى للضغوط المصرية والعثمانية التى طرأت على منطقة البحر الأحمر على مقربة من عدن ، فضلا عن المنافسة الفرنسية التى كانت تسعى للسيطرة على منطقة « الشيخ سعيد » الواقعة غربى عدن .

٤ - أما المادة الرابعة فهى توضح مدى حرص البريطانيين على عدم اتاحة الفرصة للقوى الأخرى المنافسة للحصول على موطئ قدم فى المنطقة القريبة من عدن ، خاصة وأن بريطانيا كانت تخشى أن يضعف سلاطين وحكام المنطقة أمام اغراء تلك القوى المنافسة بما يشكل فى نهاية الأمر تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية هناك . ولا شك أن غرض البريطانيين الأساسى من وراء هذه المادة يكمن فى حرصهم على مواجهة تزايد التغلغل الأوروبى فى المنطقة المحيطة بعدن بعد فتح قناة السويس .

على أن « تريمهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن انتقد مواد هذه المعاهدة المقترحة من قبل حكومة الهند البريطانية على النحو التالى :

١ - رأى « تريمهير » أن المادة الأولى لن تؤدى الى زيادة وصول المؤن اللازمة من المواد الغذائية الى عدن ، وأن الأمر يتطلب الاعتماد باستمرار على الساحل الصومالى لمواجهة لعن خاصة بعد الوباء الذى أصاب الماشية فى لحج فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٥ و ١٨٦٨ . كما رأى أيضا أن الغاء ضريبة المرور عبر أراضى سلطان لحج سيكون له أسوأ الأثر فى تعويق وصول هذه المؤن اذ ان الغاء هذه الضريبة يتعارض مع رغبة شيوخ القبائل بالمنطقة المحيطة بعدن بوجه عام .

٢ - اعتقد « تريمهيه » أنه يتعذر عليه تماما مراقبة أية مشروعات بريطانية في أراضي سلطان لحج أو رعايتها بعد ذلك نتيجة لعدم استقرار الأمور بصفة مستمرة هناك .

٣ - لم يجد « تريمهيه » أية صورة تستلزم إقامة القسوات البريطانية في المنطقة الداخلية التابعة لسلطان لحج خلال أشهر القيظ في عدن خاصة وأنه كان يعتقد أن السلطان كان سيرفض التنازل عن أية أراض داخل بلاده لتديرها بريطانيا وتهيئها لإقامة جنودها في ذلك الحين .

٤ - رأى « تريمهيه » أن سلطان لحج يمتلك على الساحل فقط مسافة طولها ستة أميال تقريبا واعتقد أنه يمكنه حينذاك التفاهم مع السلطان حول الاستفادة منها خاصة وأنه لم ينفسه استعداد السلطان للتنازل عنها عن طريق بيعها لبريطانيا .

٥ - أما بالنسبة للمادة الأخيرة الخاصة برغبة حكومة الهند البريطانية الفاعلية المروية عبر أراضي سلطان لحج ، فقد اعتبر « تريمهيه » هذه المادة في غاية الأهمية من ناحية نمو عدن وتطورها ، غير أنه رأى أن ذلك الأمر يتطلب التزام السلطان بتنفيذ ذلك .

وقد عبر « تريمهيه » عن رغبته في بدء هذه المفاوضات على وجه السرعة (١) . غير أن مثل هذه المفاوضات التي كانت تدور في أراضي الجزيرة العربية وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر كانت تستغرق شهورا وأحيانا سنوات عديدة لكي يتم الوصول إلى عقد اتفاق حول موضوعها .

وعلى أية حال فقد كانت هذه إشارة إلى الأوضاع القائمة في عدن والمنطقة المحيطة بها في أعقاب فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ . وسوف نتناول هذه الأوضاع بالتفصيل أثناء تعرضنا لسياسة البريطانيين في عدن أثناء النشاط العثماني والمصري من جهة والفرنسي والإيطالي من جهة أخرى في منطقة البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس وحتى احتلال بريطانيا لمصر في سنة ١٨٨٢ .

تزايد اهتمام البريطانيين بجزيرة سقطرى اليمنية بعد فتح قناة السويس :

اهتم البريطانيون اهتماما زائدا بجزيرة سقطرى اليمنية (٢) في أعقاب فتح قناة السويس وذلك نظرا لأهمية موقعها على مقربة من القاعدة البريطانية

I.O., L.A., Tremenhire to Bombay 5/25/71.

(٢) اتفق الهمداني صاحب « سفرة جزيرة العرب » ، وياقوت الحموي صاحب « معجم البلدان » على كتابة اسم هذه الجزيرة « سقطرى » . ويقال إن هذا الاسم مشتق من كلمتين عربيتين هما « سوق القطرة » ، والقطرة هنا هي السوائل التي تتساقط من الأشجار الكثيرة المنتشرة على جبال الجزيرة . وتبعد سقطرى عن عدن حوالي ٥٩٠ ميلا وعن المكلا ٣٢٧

فى عدن من جهة ، وفى طريق مواصلاتهم البحرية الى الهند والشرق الاقصى من جهة أخرى . ويمكننا أن نتبين بوضوح مدى اهتمام البريطانيين بتلك الجزيرة من خلال ذلك التقرير الذى وجهته وزارة الهند الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٥ والذى يضم معلومات تتعلق بهذه الجزيرة (١) . اذ جاء فى هذا التقرير أن جزيرة سقطرى تقع فى مواجهة الساحل الشرقى لافريقيا أمام رأس جوردفوى (أو ما يسمى بالقرن الافريقى) ، وأن موقعها الجغرافى يتيح لها فرصة التحكم فى الساحل الافريقى المؤدى الى خليج عدن والبحر الأحمر بحيث يمكن استخدامها كقاعدة بحرية ذات أهمية استراتيجية بالغة .

على أن جزيرة سقطرى كانت تابعة لسلطان قبائل المهرة الذى كان يقيم فى عاصمته « قشن » الواقعة فى وسط الساحل الجنوبى للجزيرة العربية وذلك منذ مطلع القرن السابع عشر وظلت سقطرى تابعة لحكم هذا السلطان حتى أصبحت موضع اهتمام البريطانيين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وذلك عندما استخدم البحر الأحمر كطريق ملاحى للسفن البخارية فى شراء جزيرة سقطرى لتكون محطة لتموين السفن البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها . وقد قام « كابتن دانييل روس Captain Daniel Ross I.N. » أحد رجال البحرية الهندية بالتفاوض مع سلطان المهرة حتى سمح للبريطانيين باستخدام الجزيرة لهذا الغرض ، غير أنهم لم يستخدموها بصفة مستمرة (٢) .

وفى سنة ١٨٣٤ توجه القبطان « ستافورد بيتزويرث هينز » - الذى تم على يديه فيما بعد احتلال عدن كما سبق أن أوضحنا - على ظهر السفينة البريطانية « بالينورس Palinorus » الى جزيرة سقطرى ، وحاول شراء هذه الجزيرة مقابل عشرة آلاف ريال ، يدفعها لسلطان قبائل المهرة الذى رفض هذا العرض . وقال قولته المشهورة لممثل حكومة بومباى البريطانية : « اسمع يا قبطان هينز . بحق رب العرش لن أفرط فى ذرة من أرض الجزيرة (سقطرى) ،

= ميلا على وجه التقريب . وتتميز الجزيرة بأنها بيضاوية الشكل تقريبا ، ويبلغ طولها ٨٠ ميلا ؛ وعرضها عند الأطراف خمسة أميال ، وهى تتسع فى الوسط حتى تصل الى ٢٢ ميلا ، وتبلغ مساحتها حوالى ١٢٠٠ ميل مربع ، وهى تنقسم الى قسمين : البادية والساحل . وتكمن البادية فى وسط الجزيرة بين الجبال الشاهقة التى ترتفع حوالى ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . ولا تترك هذه الجبال متسعا كبيرا للساحل فى أغلب الاجزاء الشمالية من سقطرى . وعند مصب أودية الجبال عند الساحل الضيق توجد بعض القرى اكبرها « حديبو » العاصمة التى تقع فى شمال الجزيرة .

F.O. 78/3188, I.O. to F.O. 3/31/75.

(١)

Marston, T.F. : op. cit., p 475.

(٢)

لقد حباها الله المهريين فقط وسنبقى نتوارثها صفارنا عن كبارنا الى
 ماشاء الله « (١) »

على أن حكومة الهند البريطانية أرسلت بعد ذلك بعض قواتها لتقوم
 باحتلال الجزيرة وعينت « كابتن باجلي Captain Bagley » ليكون حاكما عليها .
 وعندما وطئت أقدام الجنود البريطانيين أرض الجزيرة حلت بهم النكبات من
 كل جانب . اذ انقلب أحد الزوارق المحمل بالجنود أثناء عملية انزالهم الى البر
 وغرق كل من كانوا فيه . ثم تفشت الحمى بين الجنود فهلك الكثيرون منهم حتى
 وصف واحد منهم حالتهم بقوله انه : « أصبح من الصعب العثور على من بقى به
 رمق ليحفر قبراً لنفسه أو لزملائه » . ولم ينج من الوباء الا القليل الذين رووا
 للآخرين مأساتهم في سقطرى . بينما أشارت الوثائق البريطانية الى أن مناخ
 الجزيرة كان رديئاً للغاية مما اضطر البريطانيين الى مغادرتها في سنة
 ١٨٣٥ (٢) .

وكان الضابط البريطاني « الملازم ويلستد Licutenant J.R. Wellsted »
 الذي سبق أن رافق القبطان « هينز » على السفينة « بالينوروس » عند زيارته
 لجزيرة سقطرى قد ألف كتاباً تحت عنوان « رحلات الى مدينة الخلفاء » (٣) أورد
 فيه وصفاً تفصيلياً للجزيرة ، كما استعرض المفاوضات التي دارت بشأنها بين
 البريطانيين وسلطان المهرة .

ورغم أن حكومة الهند البريطانية صرفت النظر عن البقاء في جزيرة
 سقطرى ، وبدأت تتجه نحو محاولة السيطرة على عدن لاتخاذها محطة لتزويد
 سفنها البخارية بالفحم ، فقد عرض بعض أعراب قشن القيام بزراعة بعض
 أراضي الجزيرة لسد احتياجات البريطانيين في سنة ١٨٣٧ (٤) ، بما يعود في
 نفس الوقت على أهالي الجزيرة بالفائدة والنفع . غير أن البريطانيين لم يتقبلوا
 هذا العرض نتيجة لخبرتهم السابقة ومعرفتهم بإمكانات الجزيرة (٥) .

غير أن ثمة شائعات قد أثرت حول رغبة الفرنسيين في السيطرة على
 جزيرة سقطرى جعلت « كابتن هينز » المقيم السياسي البريطاني في عدن

I.O., B.S.C. 1835, Bombay to Bagley 12/24/34. (١)

Waterfield, G. : Sultans of Aden pp. 22, 23. (٢)

Wellsted, J.R. : Travels to the city of the Caliphs, etc., London, Colburn 1480, 2 vols. (٣)

وجدير بالذكر أن « ويلستد » يعود اليه فضل اكتشاف نقش « حصن الغراب » في مدينة
 « بشر على » وهو النقش الذي اثار رغبة العلماء الغربيين في العمل على حل رموز الخط
 السند الحميري .

I.O., B.S.C. 1838, Sheikh Ali Ibn Saod Ibn Wazir to Bombay Government 12/8/37. (٤)

Marston, T.E. : op. cit., p. 476. (٥)

(١٨٣٩ - ١٨٥٤) يرسل مساعده « كروتندن Cruttenden » ليتبين حقيقة الأوضاع في سنة ١٨٤٧ أثناء قيامه برحلته على الساحل الصومالي (١) . وقد وجد « كروتندن » أن جزيرة سقطرى تكاد تكون خالية تماما من السكان نتيجة لانتشار الحمى فيها قرابة ثلاث سنين متصلة ، كما عمتها المجاعة وأصبح لا يوجد بها صمته أية مبان . غير أن « كروتندن » عثر بالجزيرة على كمية من الفحم تقدر بمائة طن تقريبا ، كانت متروكة هناك منذ عام ١٨٣٥ (٢) .

بل ان لجنة تحريم تجارة الرقيق في لندن المعروفة باسم « The Slave Trade Committee in London » قد اقترحت في سنة ١٨٦٠ الاستفادة من جزيرة سقطرى لمراقبة تجريم هذه التجارة وتحرير الرقيق المختطف من الساحل الصومالي المواجه لها ، غير أن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ .

وقد ظلت أحوال جزيرة سقطرى على ما هي عليه حتى فتحت قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وبدأت أهمية الجزيرة تزداد ، كما أثرت تكهنات حول رغبة بعض القوى الأوروبية في السيطرة عليها . فقد قيل ان النمسا كانت ترغب في السيطرة على هذه الجزيرة لكي تستخدمها شركة البواخر النمساوية المعروفة باسم « The Lloyd Trestrine Steamship Line » وتجعلها محطة لسفنها في سنة ١٨٧٠ بعد فتح قناة السويس بعام واحد .

وفي سنة ١٨٧١ طلبت الحكومة الإيطالية من حكومة الهند البريطانية أن تسمح لها بشراء الجزيرة على نحو ما ورد في مذكرة « فرير » في ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٤ » Frere's Memorandum of June 27, 1874. « غير أن حكومة الهند امتنعت عن السماح لها بذلك (٣) ، مما يؤكد حرص البريطانيين على عدم وقوع الجزيرة تحت سيطرة أية قوة أخرى يمكن أن تهدد طرق مواصلاتها الى الهند وخاصة الطريق الحيوى عبر البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس .

على أن وزارة الهند البريطانية وجدت لزاما عليها أن تتفاوض مع سلطان المهرة بشأن جزيرة سقطرى (٤) وخاصة في ضوء توسع الحديو اسماعيل تجاه رأس جوردفوى وبدء تنفيذه لسياسته الإفريقية . وعلى الرغم من أن الجزيرة لم يكن لها حينذاك أية قيمة إيجابية لبريطانيا ، فإن قيام أية قوة أخرى منافسة باحتلالها كان من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية في البحار

I.O., B.S.C. 1847, Haines to Bombay 2/9/47.

(١)

I.O., B.S.C. 1847, Cruttenden to Haines 4/20/47.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 477

(٣)

(٤) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمساهمات البريطانية مع إمارات الجنوب ؛ كتاب قدمه للإدارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٥ أغسطس ١٩٥٩ ولم ينشر بعد ، ص ٦٠ .

الشرقية وفي القاعدة البريطانية في عدن على وجه الخصوص . ولهذا فقد رأى البريطانيون أن احتلالهم لسقطرى من شأنه حماية عدن والمصالح البريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن ، وذلك ضمن خطة الاستعمار السلبى « The Passive Imperialism » التى اتبعتها بريطانيا فى ذلك الحين . وكانت تهدف من وراء هذه السياسة الحيلولة دون وقوع المناطق الهامة فى أيدي قوى استعمارية ولو لم يكن لدى بريطانيا أى غرض لاستغلال هذه المناطق لمصلحة الامبراطورية البريطانية بصفة مباشرة . وقد اتبع هذه السياسة « سالزبرى » فى المعاهدة التى عقدها مع شيخ الكويت فى سنة ١٨٩٩ وما نتج عنها من حماية للمصالح البريطانية فى الخليج العربى ، عندما كانت ألمانيا مندفعة لإنشاء خط سكة حديد برلين - بغداد .

وقد استؤنفت المفاوضات الخاصة بجزيرة سقطرى من جديد فى ٢٣ يناير سنة ١٨٧٦ حتى تم عقد معاهدة بين البريطانيين وسلطان المهرة (١) وافق بموجبها السلطان على ألا يبيع الجزيرة أو يتنازل عنها لأية قوة أجنبية وذلك مقابل استلامه منحة سنوية من حكومة الهند البريطانية . وقد تم دفع مبلغ ثلاثة آلاف ريال لسلطان المهرة مقابل توقيع المعاهدة ، على أن يتلقى مبلغ ٣٦٠ ريالاً شهرياً كمنحة من بريطانيا . وحتى يتجنب البريطانيون إثارة أية مشاكل إذا ما توفى السلطان ، فقد وقع على المعاهدة المذكورة كل من يرثونه من بعده من أبنائه وذويه (٢) .

وهكذا أمنت بريطانيا مصالحها بعقد هذه المعاهدة (٣) حتى تضمن عدم سيطرة أى قوة استعمارية منافسة على جزيرة سقطرى ذات الموقع الاستراتيجى الهام ، بما يدعم الوجود البريطانى فى عدن ومنطقة البحر الأحمر حينذاك وخاصة فى أعقاب فتح قناة السويس .

ثالثاً - سياسة البريطانيين فى عدن اثناء النشاط العثمانى فى البحر الأحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

أدى فتح قناة السويس للملاحة البحرية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ الى زيادة اهتمام العثمانيين بالبحر الأحمر الذى أصبح أهم طريق للمواصلات الدولية بين الشرق والغرب ، وبسواحل الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر ، وخاصة الساحل اليمنى الذى أصبح البريطانيون يسيطرون على جانبه الجنوبى

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and (١)

Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, p. 118.

I.O., Pol. 2136 / 07, Secret and Political Department, Secret (٢)

Memorandum, British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) 1st November 1887, p. 3.

F.O. 78/3189, I.O. to F.O. 2/24/76, Admiralty to F.O. 3-7-76 and (٣)

I.O. to F.O. 4/8/76.

المتحكم في باب المندب بسيطرتهم على عدن في سنة ١٨٣٩ (١) وقد رأى
العثمانيون بعد فتح قناة السويس ضرورة إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على
بلاد اليمن بعد أن تضاعفت أهمية موقعها وخطورته بتحول التجارة العالمية
الى طريق البحر الأحمر عبر القناة (٢) .

وقد يسرت قناة السويس للأسطول العثماني عملية العبور الى البحر
الأحمر والخليج العربي ، ووصل ميناء الآستانة بمواني الجزيرة العربية
مباشرة (٣) . وبذلك سهلت عمليات توصيل القوات والامدادات العسكرية في
أقصر وقت ممكن الى بلدان الجزيرة العربية ، وهو ما حاول أن يحققه القائد
العثماني المشهور سنان باشا في القرن السادس عشر الميلادي عندما أمر بحفر
قناة تصل ما بين البحر المتوسط والسويس لتسهيل مرور السفن الحربية
والمدفعية أثناء توجيه الحملات العسكرية العثمانية الى البحر الأحمر والمحيط
الهندي لمحاربة البرتغاليين (٤) .

وكانت الجزيرة العربية في مطلع القرن التاسع عشر تابعة للسيادة
العثمانية من الناحية الاسمية في بعض مناطقها ، ومن الناحية الفعلية في بعض
مناطقها الأخرى (٥) . وكان التفكك السياسي في شواطئها الشرقية الواقعة على
الخليج العربي ، الى جانب مهادنة الباب العالي لبريطانيا عند احتلالها لعدن في
١٩ يناير سنة ١٨٣٩ ، وتماونه معها لاجلاء المصريين عن الجزيرة العربية اثر
تمرد محمد علي ، فان ذلك أدى الى اضعاف مركز العثمانيين في الجزيرة العربية
بوجه خاص وفي البحر الأحمر بوجه عام بينما أدى من ناحية أخرى الى دعم
النفوذ البريطاني هناك بحيث أصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني .

وقد بدأ تفوق البريطانيين واضحا عندما أصبح لا يرى للعثمانيين
في معظم سواحل الجزيرة العربية وخاصة سواحل الخليج العربي سفن ترفع
العلم العثماني سوى السفن الصغيرة . كما أن الآستانة اصطدمت بمعارضة
بريطانية شديدة عندما اقترحت ارسال سفينتين حربييتين الى الخليج العربي في
سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا في التفتيش على تجارة الرقيق وذلك بمناسبة
توقيع أول اتفاق معها لمنع هذه التجارة . بل ان بريطانيا بدأت تتوسع في
المنطقة المحيطة بعدن خاصة بعد أن تخلصت من الوجود المصري في سنة ١٨٤٠
الذي كان يعوق توسعها ويقف حائلا بينها وبين بسط نفوذها هناك (٦) .

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 34. (١)

Jacob. H.F. : Kings of Arabia, p. 24. (٢)

(٣) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ، ص ١٦٩ .

Kammerer, A. : La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Anti- (٤)
quité, Vol. II, p. 139.

(٥) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

(٦) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ؛ ص ١٦٧ ، ١٦٩ .

وكان من الطبيعي أن تخشى الدولة العثمانية من النفوذ البريطاني المتزايد في سواحل الجزيرة العربية بوجه خاص ، وفي البحر الأحمر بوجه عام بعد احتلال البريطانيين لعدن في سنة ١٨٣٩ ، خاصة وأن العثمانيين قد لاحظوا أن الأمر لن يقتصر على بريطانيا وحدها ، بل زاد اهتمام الأوربيين بصفة عامة بشئون الجزيرة العربية ، وبمحاولة الاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية بمنطقة البحر الأحمر وخاصة المناطق القريبة من عدن بعد فتح قناة السويس .

وقد كان يسود الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر وخاصة بعد فتح قناة السويس اتجاه قوى ورغبة أكيدة لاعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميا في حوض البحر الأحمر . وكان يؤكد هذا عدة عوامل أهمها حاجة الدولة الى تدعيم مكائنها في تلك البلاد استعاضة عن ممتلكاتها التي فقدتها في أوروبا ، ورغبتها في ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عن الجزيرة العربية مما أتاح للنفوذ البريطاني فرصة التوسع حول عدن وأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني . كما أرادت الدولة العثمانية أن تضع حدا لعودة القوى المحلية الى الظهور والتمرد على سلطانها في الجزيرة العربية بعد التجربة التي واجهتها واستعانت فيها بالمصريين لخماد ثورة أمير عسير ضد النفوذ العثماني في العقد السابع من القرن التاسع عشر (١) .

وقد سبق أن أشرت الى أن المصريين كانوا أكثر تحفظا في تقديم مساعداتهم للدولة العثمانية حينذاك عما كان عليه الحال في عهد محمد علي عند اخماد حركة الوهابيين في العقد الثاني من القرن التاسع عشر . وان كانت مصر قد قامت بدور دبلوماسي كان له أكبر الأثر في تسكين ثورة عسير وحل الأزمة مؤقتا بالطرق السلمية . على أن ثورة عسير نفسها كانت من المشاكل التي حاولت الدولة العثمانية أن تتجنب قيامها عندما فكرت في أن تحل محل قوات محمد علي المصرية في الجزيرة العربية حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية هناك للعودة الى الظهور وتهديد السيادة العثمانية ، خاصة وأن المصريين خلفوا وراءهم اصلاحات كثيرة في المناطق التي استقروا فيها في الجزيرة العربية بوجه عام وفي تهامة اليمن على وجه الخصوص ، واكتسبوا صداقات مع أهالي البلاد الأصليين ظل أثرها باقيا لعهد بعيد .

وكان طابع الاستقرار المصري في بلدان الجزيرة العربية حينذاك متمثلا في احياء السيادة العثمانية التي شكلت قاعدة جديدة للعمل السياسي يواجه بها التوسع الاستعماري الأوربي بوجه عام (٢) من جهة ، ويتعهد تلك المناطق

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير (١٨٦٤ - ١٩٦٦) ، مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية المجلد التاسع - ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ص ٤٢٣ .

بالتنظيم والاصلاح من جهة أخرى . واذا كان المصريون قد تركوا الجزيرة العربية للدولة العثمانية أسلس قيادا وتنظيما عن ذي قبل ، فإن العثمانيين أرادوا أن يحلوا محل المصريين وأن يعيدوا لحكمهم العثماني ثقة أهالي البلاد (١) الذين شهدوا ميزات الادارة المصرية الصالحة (٢) . وكانت رغبة العثمانيين هذه تتفق من جميع النواحي مع الاتجاه العام لسياستهم في فرض السيطرة الفعلية على المناطق التي كانت تابعة لهم اسميا في حوض البحر الأحمر وذلك حفاظا على المصالح العثمانية .

ولما كانت ثورة عسير قد قامت من جديد وشرعت الدولة في توجيه الحملات لاختمادها في نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر ، فقد كان ذلك من الأسباب الجوهرية التي حملت الدولة العثمانية على الاتجاه نحو اعادة فرض نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميا في حوض البحر الأحمر ومن بينها اليمن مهما كلفها هذا الأمر .

وكانت الدولة العثمانية تحرص على ألا تواجه من جديد ثورات أخرى تهدد مركزها في البحر الأحمر الذي يعتبر بحيرة عثمانية منذ مطلع العصور الحديثة ، بل وتفقد هيبته في كافة الولايات العثمانية وأمام الشعوب الاسلامية باعتبارها دولة الخلافة والحامية للأماكن الاسلامية المقدسة . بل ان الدولة العثمانية كان يهمها أيضا أن تحفظ هيبتها أمام الدول الأوربية الكبرى الطامعة في تقسيمها والتي كانت ترصد حركتها في ذلك الحين .

وكانت أخبار ثورة عسير تشير الى أن القبائل العسيرية قد تجمعت من جديد في أبي عريش وشتت هجوما على اليمن . وقد أشيع في الدوائر العثمانية حينذاك أن هذا التمرد إنما حدث نتيجة « لتآمر » خديو مصر اسماعيل مع العسيريين ضد الأتراك العثمانيين في اليمن . بل ان علي باشا أخبر « سير اليوت Sir Elliot » السفير البريطاني في الآستانة في مقابلة تمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٠ أن مشكلة عسير كلها نتجت عن « تآمر » الخديو اسماعيل واتفاقه مع شريف مكة وأمير عسير (٣) ، مما يوضح موقف العثمانيين ازاء مصر حينذاك . ولهذا اتجهت نية الباب العالي الى عدم اسناد أمر اخماد الثورة في عسير هذه المرة الى الخديو اسماعيل - مثلما فعل من قبل - خوفا من نوايا اسماعيل وطموحه من جهة ، ولأن الثورة هذه المرة كانت أكبر بكثير من تلك التي شارك اسماعيل في اخمادها قبل ذلك بثلاث سنوات (٤) .

وقد بدا موقف الخديو اسماعيل حينذاك في اجابته على « ستانتون

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٢٤ .

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 110-111. (٢)

F.O. 78/3186, Elliot — F.O. 12/28/70. (٣)

Marston, T.E. : op. cit., p. 398. (٤)

Stanton « القنصل البريطاني العام في الاسكندرية عندما سأل عن معلومات عن ثورة عسیر في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٠ بقوله انه ليست لديه أية معلومات عن تمرد قبائل عسیر ، وانه لم يحدث أى تدخل من جانبه في تلك المشكلة . بل أن الحديو اسماعيل أيد فكرة ارسال مبعوث عثمانی كبير لبحث أسباب التمرد حينذاك (١) . على أن « ستانتون » أوضح أن الحديو اسماعيل عندما علم بارسال جيش عثمانی لخماد ثورة عسیر بدا عليه الضيق والاضطراب مما يؤكد « نواياه المعادية » للباب العالی حينذاك (٢) .

وقد أدت مخاوف الباب العالی من « تأمر » الحديو اسماعيل ضده في عسیر والحجاز الى قيام حاكم تهامة العثماني على باشا بطلب مساعدات عسكرية من المقيم السياسي البريطاني في عدن وهو « الميجور جنرال ادوارد راسيل Major General Edward (١٨٦٧ - ١٨٧٠) ليتمكن من اخماد ثورة قبائل عسیر ولم يطلب ذلك من القاعدة المصرية القريبة منه في مصوع على الرغم من أن على باشا لم يكن على علاقة طيبة مع « راسيل » حينذاك . ومما يؤكد ذلك أن « راسيل » قد تباطأ فعلا في اجابة مطلب على باشا ، بحجة أنه لا يمكنه تلبية مطلبه الا بعد موافقة رؤسائه في حكومة الهند البريطانية (٣) .

غير أن « راسيل » المقيم السياسي البريطاني في عدن عندما علم بسقوط مدينة « أبى عريش » عاصمة المخلاف السليمانی بشمالی اليمن في يد قبائل عسیر الثائرة ، بعث بمدد من البارود الى على باشا متحملا الأمر على مسئوليته الخاصة . وكان « راسيل » يتوقع سقوط الحديدة في يد القبائل العسيرية نظرا لأن القوات التي كانت تحت تصرف على باشا كانت قليلة العدد والعتاد وأن أهالي المدينة كانوا يكرهون الأتراك (٤) .

وقد كان على باشا حاكم تهامة العثماني يبالح في تصوير العمليات العسكرية التي كان يقوم بها لخماد ثورة قبائل عسیر في سنة ١٨٧٠ عندما كان يبلغ الآستانة عنها . وتبدو هذه المبالغة والتحويل اذا ما قارنا بين تقرير على باشا حاكم تهامة والذي أرسله الى الآستانة حول هذا الموضوع ، وبين تقرير « وست بروك Westbrooke » قائد السفينة البريطانية « السند The Sind » الذي قدمه للمقيم السياسي البريطاني في عدن ، وكان الأخير قد أمره بالتوجه بسفينته الى ساحل عسیر لمراقبة الأحداث التي جرت عندما نشبت المعارك بين العسيريين والأتراك العثمانيين هناك . فوجد على باشا

F.O. 78/3186, Elliot — F.O., 12/16/70. (١)

Marston, T.E. : Op. cit., p. 398. (٢)

I.O., L.A. Russell : Bombay 11/19/70, encl. Ali Pasha — Russell N.D. (٣)

I.O., L.A., Russell — Bombay, 12/2/70. (٤)

يقول ان هجوما شنته قبائل عسير على الحديدة أدى الى انسحابه منها ، ثم شن هو هجوما مضادا استرد به المدينة . بينما أكد « وست بروك » ، في تقريره أن هجوما القبائل على الحديدة كان عنيفا ، غير أنه لم يجعل المدينة في أى وقت من الاوقات فى خطر (١) . ومن الواضح أن على باشا كان يستعمل أسلوب المبالغة والتهويل فى تقاريره ليحيط نفسه بهالة من البطولة الكاذبة بما يبرز مكانته لدى الباب العالى .

وعلى أية حال فقد كان الباب العالى يرى فى أعقاب حوادث عسير فى عام ١٨٧٠ أن يمنع الحديو اسماعيل من متابعة « تأمره » فى المنطقة ، وأن يخدم ثورة القبائل العسيرة بتوجيه حملة كبرى حتى يفرض السلام العثمانى على بلاد اليمن بأكملها ، سواء هدأت منطقة عسير أم أنها مازالت مشتعلة (٢) . ولا شك أن حركات الاصلاح والتجديد التى ظهرت فى الدولة العثمانية ذاتها منذ أواسط القرن الثامن عشر ، وصادفت سلسلة طويلة من العراقيل حتى دخلت فى طور التأثير المشر فى أواسط القرن التاسع عشر فى النواحي العسكرية والمدنية بوجه عام (٣) ، قد أحكمت توجيه امكانيات الدولة نحو تحقيق سياستها فى استعادة سيطرتها على الولايات التابعة لها اسما . هذا فضلا عن أن حملة العثمانيين على اليمن فى سنة ١٨٤٩ التى انتهت باستقرارهم فى تهامة ، فانها على الرغم من فشلها فى السيطرة على صنعاء حينذاك فقد أتاحت الفرصة للعثمانيين لمراقبة أحداث اليمن الداخلية عن كثب ، وأصبحت تهامة موطنا صالحا تمكن العثمانيون عن طريقه من إعادة الكرة على صنعاء من جديد والسيطرة عليها واقامة حكومة عثمانية فيها فى سنة ١٨٧٢ (٤) وقد سهلت قناة السويس توصيل القوات والامدادات اللازمة التى مكنت الدولة العثمانية من تدعيم قواتها فى اليمن ، فضلا عما حققته القناة من ابراز أهمية موقع اليمن المتحكم فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

ويمكن تتبع وصول حملة العثمانيين الى اليمن فى مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر بعد ثلاث سنوات من فتح قناة السويس ، ومعرفة موقف البريطانيين فى عدن ازاءها من خلال التقارير التى وردت الى عدن نفسها والصادرة عنها أيضا حينذاك .

فقد تلقى « الميجور جنرال سير تشالز تريمهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٧٠ - ١٨٧٢) أنباء تفيد بأن قوات كبيرة قد تحركت من الآستانة يقودها محمد رديف باشا الذى أصدر اعلانا فى ٨ يناير سنة

F.O. 78/3186, Elliot — F.O. 21/23/70 encl. Ali Pasha (Hodeida) (١)

— Constantinople N.D.

Marston, T.E. : op. cit., pp. 398 — 399. (٢)

(٣) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٧٢ - ٨٢ .

(٤) فاروق عثمان اباطة : المصدر السابق ، ص ٧٧ - ٨٣ .

١٨٧١ يشير فيه الى أنه جاء الى اليمن لتأديب حاكم عسير وقبائله المتمردة . وكان قوام هذه القوات أربعة آلاف مقاتل وسفينتين حربيتين ، فضلا عما لحق بها من قوات عثمانية في « الشيخ سعيد » ومخا . ويعلق « تريمنهر » على ذلك بأنه لا يتصور أن تلك الحملة العثمانية الكبيرة تكون مهمتها قاصرة على تحقيق هدف بسيط كإخماد ثورة العسيريين ، الأمر الذي أثار الشكوك لديه في نوايا تلك الحملة (١) .

وقد وصلت الى عدن بعد ذلك أنباء وتقارير تفيد بأن القوات العثمانية قد سيطرت على عسير في ربيع عام ١٨٧١ ، وأن الأتراك العثمانيين قد قبضوا على أمير عسير في عاصمته (٢) . وقد أخذت القوات العثمانية تتجمع بعد ذلك في الجديدة في شهر فبراير سنة ١٨٧٢ (٣) انتظارا لوصول القائد العثماني أحمد مختار باشا تمهيدا للتوجه بقيادته الى صنعاء للسيطرة عليها (٤) .

وقد تمكن العثمانيون من السيطرة على صنعاء في ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٢ (٥) . غير أن حكمهم لم يمتد بعيدا في شرقها ، كما لم يمتد شمالا من صنعاء ، هذا فضلا عن عدم امتداده . في بداية الأمر - في النواحي النسخ المجاورة لعدن والتي ارتبطت مع البريطانيين بمعاهدات صداقة وولاء (٦) .

ويمكننا القول بأن ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ كانت تقسح حدودها بين خطي طول ٥٤١ و ٥٤٦ شرق جرينتش وبين خطي عرض ١٢ و ٢٠ شمال خط الاستواء . وخط الحدود كان يبدأ من الجنوب على بعد عشرة أميال شمال مضيق باب المندب من رأس « الشيخ سعيد » التي تبرز تجاه جزيرة ميون أو بريم « Perim » ويفصل بينهما مضيق يبلغ اتساعه ٣٥ ميلا . ومن هناك تجرى الحدود في الاتجاه الشمالي الشرقي فتمر مقتربة من شرق تعز ، الى جنوب ماويه ، وتلاصق أراضي أمير الضالع ، ثم تضم هذه الحدود الى الولاية العثمانية مدينة قعطبة ، الواقعة في الشمال الشرقي من تعز . ومن هذه النقطة تتجه الحدود الى الشرق لتضم للولاية مدينتي يريم وذمار ، وهاتان المدينتان تمثلان الحدود الشرقية لليمن العثمانية . ثم يمتد خط الحدود شمالا من شرق ذمار الى شرق صنعاء بمسافة ١٤٠ ميلا تقريبا ، ويستمر

I.O., L.A., Tremeneere — Bombay 1/27/71.

(١)

I.O., L.A., Tremeneere — Bombay 5/11/71.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 399.

(٣)

(٤) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : الدولة العثمانية أو شبه جزيرة العرب

١٨٤٠ - ١٩٠٩ ، ص ٨٥ .

(٥) فاروق عثمان أباطة : المصدر السابق : ص ٦٩ .

(٦) أحمد وصفي زكريا : المختطف ، المجلد ٩٠ ، ج ١ ، ص ٨٠ .

الامتداد الى حدود الحجاز بعد أن يضم منطقة عسير الى بقية اليمن
العثمانية (١) .

على أننا يجب أن نشير الى أن الأراضي اليمنية المحصورة داخل الحدود التي
أوضحناها لم تكن تخضع جميعها للحكم العثماني بل وجدت قبائل يمنية
بأكملها لم تقبل الخضوع للأتراك وان كانت تابعة من الناحية الاسمية فقط
للسيادة العثمانية .

وتجدر الإشارة الى أن العثمانيين اهتموا اهتماما بالغاً بميناء الحديدة
وجعلوه الميناء الأول لليمن . وقد أدى ذلك الى اضمحلال ميناء مخا اليمنى
القديم الذي أطلق اسمه على محصول البن الذي كان يصدر من اليمن عن طريق
هذا الميناء (٢) . غير أن ميناء الحديدة على الرغم من عناية العثمانيين به لم يتفوق
على ميناء عدن الذي عنيت به بريطانيا عناية فائقة .

أما عن موقف البريطانيين في عدن ازاء عودة العثمانيين الى اليمن وسيطرتهم
على صنعاء في ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٢ فان « الميجور جنرال سير تشالز تريمهير »
المقيم السياسى البريطانى فى عدن اعتقد أن العثمانيين لن يلبثوا أن يضعوا
أيديهم على مناطق انتاج البن فى اليمن الأمر الذى يهدد بقوة تجارة عدن مع
بقية موانئ البحر الأحمر (٣) . بل ان البريطانيين فى عدن توقعوا أيضاً أن
تقدم العثمانيين فى المناطق المجاورة لعدن سوف يؤدى الى تضيق الخناق على
وصول المؤن اليها من داخل اليمن والى التأثير فى اقتصادياتها ، فضلاً عما يشكله
الوجود العثماني على مقربة من عدن من تهديد سياسى أيضاً للمصالح
البريطانية هناك .

اذ كتب « تريمهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى حكومة
بومباي يقول : « ان تقدم الأتراك العثمانيين فى المناطق المجاورة لعدن سيكون
له تأثير كبير على عدن نفسها من الناحيتين السياسية والتجارية » (٤) . وكان
العثمانيون قد حاولوا فى أواخر عام ١٨٧٢ أن يتوغلوا فى داخل اليمن حتى
وصلوا الى مقربة من نواحي عدن . ثم بدءوا يستحثون الأمراء والسلطين
والمشايع على الثورة ضد البريطانيين المتمركزين فى عدن وعلان ولائهم
للسيادة العثمانية ، وخاصة السلطان فضل بن محسن العبدلى سلطان

Bury, W.B. : op. cit., pp. 24-25.

(١)

Scott, H. : In the High Yemen, p. 229.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 400.

(٣)

I.O., L.A., Tremenhore — Bombay 2/8/72.

(٤)

لحج وأقوى سلاطين ومشايخ المنطقة . غير أنهم لم يوقفوا في ذلك نتيجة لارتباط هذا السلطان مع البريطانيين في عدن بمعاهدة صداقة وولاء (١) .

وقد رغب سلطان الحواسب في ذلك الوقت في استعادة الأراضي التي كان السلطان فضل محسن العبدلى سلطان لحج قد انتزعها منه بطريق الشراء ، وهى « زائدة » و « الشقعة » . وكان سلطان الحواسب يعتقد أن حكومة عدن البريطانية لن تقف في جانبه حينذاك مما دفعه الى الاتصال بالعثمانيين أملا منه فى أن يساعده لاستعادة أراضيه ، وقد استجاب العثمانيون فعبلا لرجائه واستولوا على « زائدة » (٢) . غير أن الحكومة البريطانية سرعان ما احتجت على الدولة العثمانية فى ذلك الحين ، مما جعل الباب العالى يؤكد بأن الأوامر ستصدر للجنود العثمانيين بالانسحاب من « زائدة » (٣) . غير أن العثمانيين تباطؤوا فى تنفيذ ذلك .

وقد قام العثمانيون بالكتابة الى سلطان لحج يدعونه لإعلان ولائه للباب العالى . غير أن « تريمنهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أوصى سلطان لحج حينذاك ألا يلتفت الى أى خطاب يصل اليه من قبل السلطات العثمانية (٤) . ولهذا حاول العثمانيون أن يتصلوا مباشرة بالسلطان فضل بن محسن العبدلى سلطان لحج وطالبوه بإعلان ولائه للباب العالى . غير أن السلطان قام فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ بزيارة « البريجادير جون Brigadier John W. Schneider » (١٨٧٢ — ١٨٧٨) المقيم السياسى البريطانى فى عدن ليستفسر منه عما اذا كان البريطانيون سيقفون الى جواره فى مواجهة الأتراك العثمانيين حتى يستمر فى رفضه الخضوع لهم . وكان الترك قد وزعوا أموالا كثيرة تقدر بحوالى أربعمائة ألف ريال فى السنة على زعماء القبائل اليمنية المجاورة لعدن اعتبارا من شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ لكسب ودهم وولائهم .

وقد ظلت مدينة قعطبة تعوق تقدم العثمانيين بعض الوقت ، وأصبحت تمثل أقصى امتداد لهم من ناحية الجنوب وفى اتجاه عدن (٥) . على أن الأتراك قد تمكنوا فى مطلع شهر ديسمبر سنة ١٨٧٢ من السيطرة على قعطبة كما سقطت بعدها فى أيديهم مدينة الخوطة عاصمة لحج (٦) .

(١) P.P., P., F. 126, Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden. Inclosure 2 in No. 2. The Mushir Sayyid Maukhtar Pasha of Yemen to Shaikh Fadhl Bin Mohsin the Abdalle. Printed to both Houses of Parliament of Her Majesty, 29 August 1872.

Marsden, T.E. : op. cit., p. 400.

(٢) حمزة على ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٣٥ .

I.O., L.A., Tremeneere -- Bombay 5/21/72.

F.O. 78/2753, I.O. — F.O. 2/12/73 encl Schneider new letter, 9/12/72.

F.O. 78/2753, Aden news letter, 12/14/72.

وقد سارع « تريمنهير » المقيم السياسى البريطانى فى عدن بإرسال تقرير عن تحركات الأتراك فى لحج الى حكومة الهند البريطانية لاستطلاع رأيها . ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التوسع العثمانى فى اليمن ، وذلك فى الفترة ما بين شهرى فبراير ومايو سنة ١٨٧٢ . كما وضع خليفته « شينيدر » المعلومات المتعلقة بالأوضاع القائمة فى اليمن تحت عين حكومة بومباى فى شهر أكتوبر سنة ١٨٧٢ . غير أن حكومة بومباى لم تتخذ أية تدابير من جانبها لمواجهة الموقف فى اليمن . ولكن الصدفه وحدها هى التى لعبت دورها فى تحريك المسئولين البريطانيين لمواجهة هذا الموقف المهدد لعدن .

ففى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٧٢ وصل الى عدن « سير بارتل فرير Sir Bartle Frere » وهو فى طريقه لدراسة الأوضاع المتعلقة بمحاربة تجارة الرقيق فى زنجبار . وأثناء وجوده فى عدن عرضت أمامه الأوضاع الخاصة بالمنطقة . وقد قدر « فرير » خطورة الموقف فى عدن مما جعله يسارع الى ارسال احتجاجات مشددة الى كل من « جرانفيل Granville » و « اليوت Elliot » بسبب تقاعس كبار المسئولين عن التحرك لمواجهة الخطر العثمانى الذى كان يهدد عدن فى ذلك الحين . وقد ترتب على هذه الاحتجاجات أن تحركت الدوائر البريطانية المسئولة بسرعة لمواجهة الموقف . على أن تحركها لم تكن له فعالية كبيرة أو تأثيرات قوية فى كل من الاستانة ولندن (١) .

وكان « فرير » قد أبلغ الحكومة البريطانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٢ بأن الأتراك يريدون لسكان عدن أن يموتوا عطشا من أجل أن يفرضوا هم سيطرتهم على لحج . وأخذت البرقيات تتوالى على حكومة الهند وعلى وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن تشير الى الأخطار التى ستنتجم عن تحركات العثمانيين العسكرية وتظهر مدى خطورتهم على عدن وعلى الحامية البريطانية فيها .

وعلى سبيل المثال فقد كتب « فرير » فى برقية بعث بها الى وزارة الهند البريطانية فى اليوم الخامس من يناير سنة ١٨٧٣ « أن تحركات الأتراك ضد القبائل خطيرة للغاية ، فاذا لم توقف فان الحامية البريطانية ستموت جوعا ، أو أن نفقات تزويدها بالمؤن الغذائية ستتضاعف » على أقل تقدير (٢) . وقد حوّل « ماريفال Marival » المسئول فى وزارة الهند البريطانية هذه البرقية وغيرها الى وزارة الخارجية البريطانية ، وأرفق بها برقية موجهة من حاكم الهند The Duke of Argyle هذا نصها « أرسل البرقية الواردة من فرير الى وزارة الخارجية البريطانية ، وينبغى الاحتجاج على الباب العالى » (٣) .

Marston, T.E. : op. cit., p. 401.

(١)

F.O. 78/2753. Cable Frere — I.O. 1/5/73.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 202.

(٣)

غير أن اهتمام « جلادستون » بكل ذلك لم يكن بالقدر الكافي ، مما دعا البريطانيين في عدن الى اثارة موضوع تحريم تجارة الرقيق كوسيلة لجذب اهتمام « جلادستون » ووزرائه بالأوضاع المحيطة بـ عدن . ولهذا فقد أعلنوا أن الأتراك يريدون السيطرة على عمان حتى تفتح أمامهم بالتالي أبواب تجارة الرقيق التي سبق أن أغلقها البريطانيون في وجوههم من قبل .

وقد أشار « مارستن » الى ذلك بقوله أن « سير فريز » لكي يبلغ وجهة نظره الى حكومة جلادستون فقد شعر أنه من الضروري أن يدخل الموضوع ضمن مسألة تجارة الرقيق وذلك في خطابه الذي أرسله الى جرانفيل « (١) » . وعلى أية حال فقد تم عن طريق بذل هذه الجهود جذب أنظار حكومة لندن لتحويل دون تهديد الترك للوجود البريطاني في عدن بعد وصول القوات العثمانية الى اليمن في سنة ١٨٧٢ .

فقد أصدرت حكومة الهند البريطانية أوامرها الى المقيم السياسي البريطاني في عدن بأن يقدم المساعدات الكافية لسلطان لحج حتى يتمكن من التخلص من سيطرة العثمانيين على بلاده . غير أنها طلبت من المقيم السياسي البريطاني في عدن عدم اعلان اشتراك حكومته رسميا في الهجوم على الأتراك العثمانيين في اليمن « (٢) » ، حفاظا على موقف بريطانيا السياسي العام من الدولة العثمانية .

وبناء على ذلك فقد جهزت السلطات البريطانية في عدن قوة قوامها ثلاثمائة وخمسين جنديا تصحبهم المدفعية وفرقة من الفرسان والمشاة بقيادة « الكولونيل ماكينزي Colonel Mackenzie » وقد رافقهم المقيم السياسي البريطاني « البريجادير جون شنيدر » وتوجهت هذه القوة الى سلطنة لحج . على أنه في نفس الوقت وصلت الى ميناء عدن سفينتان عثمانيتان تحملان ألفا ومائتي جندي لتدعيم القوة التركية الموجودة في لحج . غير أن هاتين السفينتين غادرتا ميناء عدن بعد قدوم السفينة الحربية البريطانية « وولفرين Woolverine » .

وعلى أية حال فبعد أن تمت عدة اتصالات بين الحكومة البريطانية وحكومة الباب العالي ، فقد انسحب الأتراك العثمانيون من مدينة « الحوطة » عاصمة لحج . ولم تعد القوات البريطانية من لحج الى عدن الا بعد أن أعادت منطقة « زايدة » الى تبعيتها للسلطنة للحجية « (٣) » ، وإن كانت قد أبقت هناك قوة بسيطة لتأمين المنطقة من أي عدوان جديد .

على أنه عندما تنازع سلطان الحواشيب مع سلطان لحج فيما بعد حول منطقة « زايدة » هذه ، فقد توسطت حكومة عدن البريطانية بين الجانبين حتى

Marston, T.E. : Ibid., p. 204.

(١)

Marston, R.E. : op. cit., p. 401.

P.P. F. 126. C.R.T.E.N.A., No. 53, Earl Granville to Sir H. Elliot,

(٢)

December 9, 1873

(٣)

عقدا معاهدة « زائدة » في سنة ١٨٨١ . ويظهر هذا مدى تغفل نفوذ البريطانيين بين قبائل المنطقة فيما بعد لدرجة أصبحت معها وساطتهم تفرض المنازعات بين تلك القبائل بما يحقق المصالح البريطانية في نهاية الأمر .

على أن أحداث التوسع العثماني في اليمن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وخاصة في المنطقة القريبة من عدن لم تكن تلتفت أنظار حكومة الهند البريطانية ، ووزارة الخارجية في لندن ، و « جلادستون » رئيس وزارة الأحرار هناك بدرجة كبيرة . وكان السبب في ذلك يرجع لانشغال البريطانيين بالقضايا الكبرى المعاصرة مثل مشكلة العلاقات بين الباب العالي وخديو مصر ، والصراع الذي كان دائرا بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية حينذاك . ومما يؤكد ذلك أن معظم المعلومات التي وصلت الى لندن والمتعلقة بأحداث التوسع العثماني في المنطقة القريبة من عدن إنما هي مستقاة في معظمها من خلال المراسلات التي كانت تصدر حول هذا الموضوع من القنصل البريطاني العام في مصر وليس من المقيم السياسي في عدن ، بل إن الجزء الأكبر من هذه المعلومات إنما يتعلق بالتحركات العثمانية ضد أمير عسير (١) .

وجدير بالذكر أن الباب العالي قد طلب من « سير هنري اليوت » سفير بريطانيا في الآستانة في أول يناير سنة ١٨٧٣ أن تسحب السلطات البريطانية في عدن القوة التي أبقّت عليها في لحج والتي سبق أن أشرت إليها - وكان الروس قد أبلغوا الباب العالي عنها وأوهموه بأن قوات بريطانية تستعد لغزو الممتلكات العثمانية بوجه عام (٢) . ولا شك أن هذا الطلب قد أثار حنق البريطانيين في ذلك الحين .

والحقيقة أن موقف بريطانيا من أزمة التوسع العثماني صوب لحج في عام ١٨٧٣ كان حرجا للغاية نظرا للاختلاف البين بين وجهتي نظر حكومة الهند البريطانية من جهة ووزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى حول هذا الموضوع ، إذ كانت بريطانيا تشد أزر الباب العالي لمواجهة التوسع الروسي حينذاك ، كما كانت تسانده أيضا ضد « تأمر » خديو مصر اسماعيل عليه حينذاك . وعلى النقيض من ذلك فإن بريطانيا كانت تعمل في نفس الوقت ضد الباب العالي الذي أراد أن ييسر نفوذه في لحج بحيث يسبب أخطارا بالغة على الوجود البريطاني في عدن . بل إن حكومة الهند البريطانية حددت بخوض حرب ضد العثمانيين إذا استمروا في عملياتهم التوسعية في لحج .

وبذلك أصبحت كل من حكومة الهند البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية على طرفي نقيض من هذه القضية . إذ كانت حكومة الهند تتمسك بموقفها حتى ولو أدى الأمر الى محاربة قوات الباب العالي ، بينما كانت وزارة

Marsden, T.E. : op. cit., p. 402.

(١)

F.O. 78/2753, Cable Elliot — F.O., 1/1/73.

(٢)

الخارجية البريطانية تريد التوصل الى حل يبقى على التحالف العثماني البريطاني في ذلك الحين . ويبدو أن الخلافات في وجهتي النظر بين حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية لم تبلغ في أى وقت من الأوقات وفي أى مكان من الأماكن ما بلغته من تناقض في هذه الأزمة حينذاك (١) .

وعلى أية حال فقد انتهت تلك الأزمة بوقف عمليات التوسع العثمانية في جنوب اليمن وانسحاب العثمانيين من لحج ، كما تم اعلان استقلال سلاطين وشيوخ جنوبى اليمن الذين ارتبطوا مع البريطانيين بمعاهدات الصداقة حتى عام ١٨٧٣ (٢) ، وان كان العثمانيون لم يعترفوا بهذا الاستقلال حينذاك . ومن خلال العرض السابق يمكننا أن نستخلص الملاحظات التالية التي توضح معالم السياسة البريطانية وطبيعة العلاقات البريطانية العثمانية في المنطقة المحيطة بعدن بعد عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في أعقاب فتح قناة السويس .

أولا : أن حكومة الهند البريطانية عرفت ما تريده تماما وهو عدم التدخل في شئون القبائل اليمنية المجاورة لعدن ، في الوقت الذى تحتفظ فيه لنفسها أيضا بحرية التصرف في المنطقة المحيطة بعدن في جنوب اليمن .

ثانيا : أن وزارة الخارجية البريطانية كان عليها أن تحدد سياستها على أساس علاقاتها الدولية مع الدولة العثمانية ، وكانت أهم مشكلة أمام الدولة العثمانية حينذاك هي تعويق النفوذ الروسى والوقوف في وجهه .

ثالثا : ان الموقف في ذلك الحين كان يتطلب وجود تفاهم عميق بين وزارة الهند البريطانية وبين وزارة الخارجية البريطانية وارتباط وثيق بينهما في تخطيط وتنسيق سياستهما تبعا لمقتضيات المصالح البريطانية ومتطلباتها . رابعا : اضطر الباب العالى أن يسحب قواته فورا من لحج نظرا لأن ذلك كان هو الحل الوحيد لكي يحتفظ العثمانيون بمكانتهم في اليمن الى جانب محافظتهم على علاقاتهم ببريطانيا . وكان ينتظر أن يسحب البريطانيون قواتهم أيضا من لحج الى عدن في نفس الوقت ، خاصة وأن الجانبين قد اتفقا سوبا على ذلك . غير أن تأخر انسحاب البريطانيين من لحج بعض الوقت يؤكد أن الأتراك كانوا يعانون من أزمة دبلوماسية حقيقية (٣) .

وعلى أية حال فعندما طلب الباب العالى من السفير العثماني في لندن في ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٤ أن يسال وزارة الخارجية البريطانية عن موعد انسحاب القوات البريطانية من لحج ، وطلبت من وزارة الهند البريطانية معلومات عن

Marston, T.E. : op. cit., p. 406.

(١)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 408-410.

(٢)

Marston, T.E. : Ibid., p. 426.

(٣)

ذلك (١) . فقد أجابت وزارة الهند على وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤ بأن القوات البريطانية قد عادت معظمها الى عدن وأن بعض وحداتها فقط مازالت في لحج . غير أن وزارة الهند علقت حينذاك على استفسار الباب العالي عن انسحاب البريطانيين من لحج بأنها لا توافق على أن يكون للباب العالي حق الاستفسار عن ذلك طالما أن علاقة الحكومة البريطانية مع القبائل اليمنية أصبحت مستقلة عن الدولة العثمانية التي لا ترى بريطانيا أن يكون لها أي موطئ قدم هناك (٢) .

وعلى أية حال فقد قام « البريجاوير جون شنيدر » المقيم السياسي البريطاني في عدن بعقد اتفاق استعاد بموجبه سلطان لحج سيطرته على مياه قرية « زايدة » ، ولكنه وافق على أن تروى أراضي الحوشبي بكميات المياه اللازمة لها (٣) . وهكذا عادت القوة البريطانية التي كانت معسكرة في لحج الى قواعدها في عدن في اليوم العشرين من ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، كما عادت قوات حامية عدن « The Aden Troop » الى قواعدها في خورمكسر في سنة ١٨٧٤ (٤) . وقد بدأت بريطانيا منذ ذلك الحين في تنفيذ مخطط استعماري جديد يهدف الى فرض الحماية البريطانية على حكام وسلاطين وشيوخ القبائل القاطنة جنوبى اليمن والذين سبق أن عقدوا معها معاهدات الصداقة والولاء التي استنفذت اغراضها بعد وصول العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . وبيان هذه القبائل على النحو التالى :

١ - العبدلى	٤ - الحوشبي	٧ - الصبيحي
٢ - الفضلى	٥ - العلوى	٨ - اليافعى
٣ - العقربى	٦ - الأميرى	٩ - العولقى (٥)

أما عن مدى تلك الحماية فقد اكتفت بريطانيا بأن تكون تلك الحماية متلبورة حول امتناع رؤساء تلك القبائل عن التخاطب مع أية دولة أخرى غير

F.O. 78/2753, Cable, Reschid to Musurus 12/11/73, and F.O. (١)

F.O., I.O., 12/20/73.

F.O. 78/2753, I.O. to F.O. 12/23/73. (٢)

and Cable, Schneider to L.O. 12/20/73.

Marston, T.E. : op. cit., pp. 424, 428. (٣)

F.O. 78/2754, Schneider to Bombay 12/23/73, encl. in I.O. (٤)

to F.O. 1/23/74.

«After this the field force returned to Aden on December 20 and the Aden troop retired to its usual base, khor Maksar, just outside the settlements».

I.O., Pol. 2136/07. Secret and Political Department, Secret Memorandum, (٥)

British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat), 1st November 1887, p. 2.

بريطانية الا بعد موافقتها ، وذلك نظير حماية البريطانيين لهم من أى عدوان خارجي (١) .

ورغم أن الباب العالي قد أصدر أوامره بوقف العمليات الحربية ضد القبائل المحيطة بـ عدن ، فإن مختار باشا وإلى اليمن العثماني كان يرى أن لحج تابعة لولاية اليمن ، وظل يرقب الأحداث الدائرة لمحاولة استعادتها من جديد . وعندما عين الوالي العثماني الجديد أحمد أيوب باشا في اليمن فقد أوقف كل العمليات العسكرية العثمانية الموجهة ضد لحج ، غير أنه تمسك بأن أراضي الحوшибى تابعة لتعز (٢) . على أن الباب العالي أصدر أوامره حينذاك بعدم التعرض للحواسب (٣) ، وبذلك انتهت تلك الأزمة عند هذا الحد .

وقد أراد الباب العالي أن يستبقى لنفسه نوعا من السيادة في المنطقة المحيطة بـ عدن عندما اقترح على بريطانيا أن تعترف بحقه في أن يصدر فرمانات التولية إلى حكام القبائل اليمنية هناك ، على نحو ما كان يفعل من كل حكام مصر وتونس المستقلين عنه ذاتيا . غير أن السفير البريطاني في الاستانة « اليوت » رفض هذا الاقتراح على أساس أن ذلك يثير مشكلة السيادة ، وأنه من الأفضل ترك تلك القبائل اليمنية مستقلة (٤) ، خاصة وأن سيطرة الترك زالت عنهم منذ جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٦٣٥ (٥) .

وأخيرا فقد التقى « اليوت » مع الباب العالي في الاستانة في ٤ يناير سنة ١٨٧٤ حيث أبدى السلطان موافقته على انسحاب القوات العثمانية انسحابا كاملا من أراضي القبائل اليمنية القاطنة حول عدن . وأكد السلطان « لاليوت » أن ما حدث إنما قد تم دون أن تصدر به أوامر منه أو تعليمات . كما أوضح أن كل ما كان يعنيه حينذاك هو تأمين الطريق المؤدى إلى الحجاز ، ولهذا فقد أكد عدم وجود أى شكوى لديه إزاء تصرفات البريطانيين في لحج في ذلك الحين (٦) .

وعندما توفي السلطان فضل بن محسن العبدلى سلطان لحج في شهر يوليو سنة ١٨٧٤ فقد خلفه في حكم السلطنة ابن أخيه فضل بن علي محسن العبدلى الذى سبق أن تنازل لعمه عن الحكم في سنة ١٨٦٣ (٧) . وفى عهد هذا

F.O. 78/2753 encl. in Gov. of India (Ft. William) — I.O. 4/12/73, I.O. (١)
F.O. 5/11/73.

(٢) جاد طه (دكتور) سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، ص ٢٧٣ .

F.O. 78/2753, Cable Schneider — I.O. 10/10/73, encl. in I.O. (٣)
— F.O., 10/10/73.

F.O. 78/2753, Elliot — F.O., 11/29/73. (٤)

I.O., Pol. 2136/07, Secret and Political Department, Secret (٥)

Memorandum, British Protectorate ... etc., 1st November 1887, p. 1.

F.O. 78/2754, Cable, Elliot to F.O. 1/4/74. (٦)

(٧) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

السلطان الجديد للحج توصلت سلطات عدن البريطانية الى عقد معاهدة معه فى اليوم السادس من فبراير سنة ١٨٨٢ وقعتها عن الجانب البريطانى « الميجور جنرال فرنسيس لاك Major General Francis Lack » ومساعدته « الميجور هنتنر F.M. Hunter » (١) وصدق عليها حاكم الهند العام فى اليوم السابع من مارس سنة ١٨٨٢ (٢) .

وقد وافق سلطان لحج بمقتضى هذه المساعدة على بيع خمسة وثلاثين ميلا مربعا من الأرض الملاصقة « للشيخ عثمان » بين الحسوة والعماد ، بالإضافة الى ملاحات « الشيخ عثمان » والقناة الممتدة بينها وبين عدن ، وذلك نظير تقاضيه خمسة وعشرين ألف ريال (من نوع مارياتريزا) عدا ما كان يحصل عليه من راتب شهرى معتاد بلغ ٥٤١ ريالا ، وذلك بالإضافة أيضا الى تقاضيه ألفا ومائة ريال شهريا منها ستمائة ريال عن المياه ، والخمسمائة ريال الأخرى ثمنا للملاحات . وبذلك تبلغ جملة ما كان يتقاضاه سلاطين لحج شهريا حينذاك ١٦٤١ ريالا نظير التزامهم بما كانت تقضى به نصوص تلك المعاهدة (٣) .

على أنه لم تكن قد وقعت بين حكومة عدن البريطانية وسلطنة لحج معاهدة حماية على النحو المتبع فى معاهدات الحماية التى عقدتها بريطانيا مع سلاطين المنطقة ، غير أن معاهدة بيع أراضى « الشيخ عثمان » التى أشرنا اليها قد أثبتت أن الحماية موجودة فعلا رغم عدم وجود معاهدة خاصة بهذا الغرض . اذ أن البند السابع من تلك المعاهدة ينص بصراحة على أن حدود سلطنة لحج منذ ذلك الحين تعتبر « محمية بالحماية البريطانية » (٤) . وبذلك شكلت سلطنة لحج بموجب هذه الارتباطات التى تمت بين سلاطينها وبين السلطات البريطانية فى عدن إحدى الدعامات التى ارتكز عليها النفوذ البريطانى فى جنوبى اليمن . ولا شك أن ذلك كله ساعد بريطانيا أيضا مساعدة فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر .

وعلى أية حال فإن عودة العثمانيين الى اليمن فى منتصف القرن التاسع عشر قد نتج عنها قيام البريطانيين فى عدن بمضاعفة جهودهم للسيطرة على الأجزاء الباقية المجاورة لها والتى لم يكونوا قد احتلوها منذ وصولهم فى سنة ١٨٣٩ وخاصة بعد انهيار المقاومة العربية فى تلك المنطقة فى سنة ١٨٥٧ .

(١) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ - ٢٤١ .

(٢) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع امارات الجنوب ، كتاب قدمه للادارة السياسية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ولم ينشر بعد ، ص ١٠٩ .

Aitchison, C.U. : op. cit., Vol. XI, pp. 137-139.

(٣)

(٤) حمزة على ابراهيم لقمان : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

وكانوا يهدفون من وراء ذلك الى الوقوف في وجه المد العثماني الذي شكل خطرا على مصالحهم الاستعمارية في عدن والبحر الأحمر على السواء . ثم عقد البريطانيون بعد ذلك سلسلة من « معاهدات الحماية » مع سائر السلاطين والمشايخ في جنوب الجزيرة العربية من حدود الصبيحة ولحج غربا حتى حضرموت شرقا ، ولم يكتفوا بمعاهدات « الصداقة والولاء » التي سبق أن عقدوها معهم والتي استنفدت أغراضها وأصبحت غير كافية لحماية المصالح البريطانية ازاء « مؤامرات » العثمانيين ومحاولاتهم لتهديد تلك المصالح .

وقد وقعت عدة مصادمات عسكرية في سنة ١٨٧٤ بين قبائل الكثيرى والقعيطى ، وأشيع حينذاك أن الأتراك كان لهم دور في هذا الصراع . وقد اهتم « البريجادير جنرال شنيدر » المقيم السياسي البريطاني في عدن بهذا الصراع وقام بدراسة الموقف غير أنه لم يجد أثرا للتدخل التركي . بل انه وجد زعمى الكثيرى والقعيطى يطلبان منه الاتفاق على دخولهما في حماية بريطانية . غير أنه تجنب حينذاك الاتفاق معهما على ذلك (١) ، نظرا لأن البريطانيين لم يكونوا قد استقروا بعد في اتباع سياسة عقد معاهدات في جنوب اليمن (٢) .

- موقف السلطات البريطانية في عدن ازاء مشروع العثمانيين بمد خط للبرق بين تعز وعدن في سنة ١٨٥٧ :

لا شك أن التنافس الذي نشب بين العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن قد نتج عنه ظهور الحاجة الملحة لتحديد الحدود بينهما . ورغم أن الباب العالي كان يعلن سيادته على الجزيرة العربية بأكملها ، غير أنه لم يكن يستطيع أن يعارض وجهة النظر البريطانية في ضرورة احترام استقلال الحكام العرب في النواحي التوسع المجاورة لعدن والذين ارتبطوا مع بريطانيا بمعاهدات صداقة وولاء .

على أن ثمة مسألة جديدة أوجبت هي الأخرى - من وجهة النظر البريطانية على وجه الخصوص - تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن . وكانت هذه المسألة تتمثل في المشروع العثماني الخاص بمد خط للبرق بين تعز وعدن في سنة ١٨٧٥ . وقد بدأ التفكير في هذا المشروع عندما أرسل وزير الخارجية العثمانية للسفر العثماني في لندن في السنة المذكورة برقية أوضح فيها رغبة الحكومة العثمانية في اقامة خط للبرق بين تعز وعدن . ونظرا لأن هذا الخط سيمر ببعض المناطق التي تقطنها القبائل اليمنية المرتبطة مع السلطات البريطانية في عدن بمعاهدات صداقة وولاء ومن

F.O., 78/2755, Schneider to Bombay 11/13/74.

(١)

I.O., Pol. 2/36/07, Secret and Political Department, Secret

(٢)

Memorandum, British Protectorate over the Arabia Coast from Sheikh Said, to Oman, 1st November 1887, p. 2.

بينها لحج ، فانه من المتوقع أن تقوم هذه القبائل بوضع العراقيل أمام تنفيذ هذا المشروع ، مما سيضطر السلطات العثمانية الى استخدام القوة مع هذه القبائل . ولهذا فقد رأى وزير الخارجية العثمانية احاطة رئيس الوزراء البريطاني بالموضوع وذلك لتلافى أى سوء فهم قد ينشأ بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فى هذا الصدد .

وكان من الطبيعى أن تستطلع الحكومة البريطانية رأى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ذلك الحين . وقد أجاب « الجنرال شنيدر » Schneider « فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٥ على هذا الاستطلاع بقوله بأن شيوخ القبائل الذى سيمر خط البرق فى أراضيهم سوف يطلبون منحهم راتبا سنويا نظير موافقتهم على ذلك . غير أن « شنيدر » أبدى قلقه ازاء هذا المشروع الذى من شأنه أن يثير من جديد مسألة سيادة الباب العالى على المناطق المجاورة لعدن ، خاصة وأن انشاء مثل هذا الخط سيتطلب وجود بعض المسؤولين والفنيين ورجال الشرطة العثمانيين فى مواقع مختلفة على امتداده . وهذا أمر لن يقبله سلطان لحج من جهة ، كما أن تعرض هذا الخط لأى تدمير من قبل رجال القبائل أو ظهور أية مشكلات أو خلافات بينهم وبين السلطات العثمانية سيثير من جهة أخرى مسألة من سيتولى معاقبة المذنبين وخاصة فى حالة عدم تقدمهم بالترضية المناسبة ، مما سيحدث اضطرابا فى المنطقة ليس من السهل تهدئته . فضلا عن أنه سيعقد الأمور أمام السلطات البريطانية فى عدن (١) .

وقد استند « اللورد سولسبرى » على ما أبداه « الجنرال شنيدر » فى معارضته لهذا المشروع ، غير أنه لم يرغب فى اظهار معارضته هذه مما جعله يطلب من « السير اليوت » السفير البريطانى فى الاستانة عدم تشجيع هذا المشروع بكافة الصلاحيات المخولة له . على أن « سولسبرى » أجاب فى نفس الوقت بأنه لا يمانع فى اقامة خط البرق المذكور على شريطة أن يتم ذلك بمعرفة شركة بريطانية ، وعلى أن تقوم الحكومة العثمانية فقط بتمويل المشروع . كما اشترط عقد اتفاق رسمى ينص فيه صراحة على اعتراف الحكومة العثمانية بحقوق الحكومة البريطانية بالنسبة للقبائل اليمنية التى سيمر الخط المذكور فى أراضيها .

بل أن « اللورد سولسبرى » تمسك بموقفه هذا عندما أرسل الباب العالى الى عدن رجلا يونانيا يدعى « كوستارى » Costari « ليقوم بعمله كويل لمشروع البرق . وكان هذا الوكيل قد أوضح أن القوات العثمانية ستتخذ مواقعها على طول هذا الخط لحمايته . وقد قام « السير اليوت » بأبلاغ ثابت باشك وكيل وزير الخارجية العثمانية بموقف الحكومة البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع . كما حصل « اليوت » على تأكيدات من مدير ادارة البرق العثمانية

(١) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

بتعذر اقامة هذا الخط في ذلك الحين . واستمر « اليوت » - بناء على تعليمات « سولسبرى » - في متابعة انباء هذا المشروع في الاستانة ، حتى اذا ما تأكد من وجود اتجاه فعلى لدى الحكومة العثمانية لاقامة هذا المشروع فقد كان عليه حينذاك ابداء اعتراض بريطانيا عليه الا اذا وافق الباب العالى على أن تتولى شركة بريطانية تنفيذ المشروع وعلى أن تقوم الحكومة العثمانية بتمويله .

على أن اعتراض الحكومة البريطانية على انشاء خط البرق العثماني بين تعز وعدن الا في حدود الشروط المذكورة ، كان لا يعنى اعتراضها أيضا على انشاء الكابيل البحرى الذى أراد العثمانيون اقامته بين ميناءى مخا وعدن ؛ وقد قام « اليوت » بإبلاغ ذلك للباب العالى فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨ فى الوقت المناسب . ولهذا أحجمت الحكومة العثمانية عن تنفيذ مشروع انشاء خط البرق المذكور بين تعز وعدن حفاظا على علاقتها بين بريطانيا فى ذلك الحين (١) .

٢ - معالم سياسة البريطانيين لمواجهة خطر التوسع العثماني فى المنطقة المحيطة بعدين :

يمكننا أن نتبين معالم السياسة التى اتبعها البريطانيون لمواجهة خطر التوسع العثماني فى المنطقة المحيطة بعدين الذى هدد الوجود البريطانى فيها بعد فتح قناة السويس وذلك من خلال ما أبداه « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرة سرية رفعها لوزارة الهند البريطانية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ . فقد أوضح ضرورة تدعيم عمليات الاتصال بالقبائل اليمنية القاطنة فى المناطق الداخلية المحيطة بعدين نظرا لأنهم يملكون القوة التى تمكنهم من الوقوف الى جانب العثمانيين . ولهذا فقد أوصى « هنتر » حكومته بضرورة عقد معاهدات الحماية مع قبائل العبدلى والفضلى والعقربى والحوشبى والعلوى ويافع السفلى وغيرها من القبائل اليمنية المجاورة لعدين ليحول بينها وبين الاتفاق مع العثمانيين بأية صورة من الصور . كما اقترح « هنتر » تفويض المقيم السياسى البريطانى فى عدن لاتباع أفضل سياسة يراها تجاه قبائل قعطبة والقبائل الأخرى الواقعة شرقى طريق التجارة الموصل بين عدن والمناطق الداخلية وذلك ليحول دون تقدم النفوذ العثماني فى المنطقة الواقعة شرقى عدن (٢) .

وقد أبدى « البريجادير جون شنيدر » المقيم السياسى البريطانى فى عدن موافقته على توصيات مساعده « هنتر » ومقترحاته ومؤيدا وجهة النظر

I.O., B. 8, Confidential Memorandum on the proposed Turkish Tele- (١)
graph line from Taiz to Aden, April 12, 1882.

I.O., B. 30, Confidential Memorandum regarding the relations with the (٢)
tribes in the vicinity of Aden, especially to the reference Amir of Zhali by
Major F.M. Hunter. C.S.T. Assistant Political Resident at Aden, September
28, 1875. MFMFMR

القائلة بأن عقد معاهدات الحماية بين بريطانيا والقبائل اليمنية المجاورة لعدن يحول تماما دون انتشار النفوذ والسيادة العثمانية الفعلية على القبائل اليمنية فى تلك المنطقة (١) .

بل أن حكومة الهند البريطانية وافقت من جهتها أيضا على توصيات « هنتر » ومقترحاته كما أنها أوصت بمد رقعة مشروع الحماية حتى يضم قبائل العوالق السفلى ودثينة والمهرة والقعيطى ، ولم تكن أهداف حكومة الهند البريطانية قاصرة على ذلك ، بل انها أرادت أيضا أن تمتد حماية البريطانيين على أجزاء من ساحل حضرموت فى الاتجاه الشمالى الشرقى بين أراضى عدن ومسقط ، ولو استلزم ذلك انفاق بعض الأموال لترغيب شيوخ المنطقة للدخول تحت الحماية البريطانية حتى يمكن تلافى تعرضها لى تدخل أجنبى آخر .

على أن البريطانيين أرادوا بعد ذلك أن يتفقوا مع الأتراك العثمانيين على تحديد الحدود بين الأراضى الخاضعة للحماية البريطانية وبين تلك الخاضعة للحكم العثمانى (٢) ، حتى لا تثار بين الجانبين أية مشكلات جديدة تتعلق بمناطق نفوذ كل منهما . اذ أن ما أثار مخاوف بريطانيا ودفعها لعقد معاهدات الحماية مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن هو قيام الدولة العثمانية فى سنة ١٨٧٥ بتنفيذ مشروع مد خط البرق العثمانى من تعز ليتجه جنوبا حتى عدن مارا بالمنطقة التى تسكنها تلك القبائل فى جنوب اليمن . وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية متمسكة باستعادة سيادتها الفعلية على شبه الجزيرة العربية بأكملها (٣) .

وقد قام الوكيل العثمانى فى عدن باخطار السلطات البريطانية بأن عشائر لحج تحول دون مد الخط البرقى من تعز الى عدن وأن الباب العالى سوف يضطر الى استخدام القوة ضد هذه القبائل . وقد عارضت بريطانيا هذا الاتجاه الخاص باستخدام القوة خشية أن يحقق ذلك كسبا جديدا للنفوذ العثمانى . وأصررت بريطانيا على أنه اذا أراد السلطان العثمانى مد خط برقى الى عدن فيمكن أن يتم ذلك عن طريق تقديم طلب الى الحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق معها (٤) ، على ألا يصحب ذلك وجود أية قوات أو سيادة عثمانية فى تلك المناطق (٥) .

I.O., B. 30., Memorandum by Lieutenant — General J.W. Schneider, (١)
C.B., October 1, 1875, p. 1.

I.O., Secret and Political Department, B. 41. Secret. British (٢)
Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) E.N.,
1st November, 1887, pp. 1, 3.

I.O., Secret and Political Department, B. 98, Confidential Memorandum on the proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden, April 12, 1882, p. 1. (٣)

F.O. 78/2756, Schneider to Bombay 1/2/75, and Schneider (٤)
to I.O., 1/10/75.

Marston, T.E. : op. cit., pp. 450, 452. (٥)

على أن توتر العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد احتلال البريطانيين لقبرص في سنة ١٨٧٨ ثم لمصر في سنة ١٨٨٢ أدى الى خشية البريطانيين من التعرض لأية مفاجآت من قبل العثمانيين في جنوب اليمن وشجعهم على الاسراع في عقد معاهدات الحماية ، خاصة وأن بريطانيا لاحظت محاولات العثمانيين وجهودهم المستمرة للتدخل في شئون القبائل اليمنية المجاورة لعدن في نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر . ومن الواضح أن بريطانيا لم تكن تقصد بطبيعة الحال من وراء ذلك حماية القبائل اليمنية ذاتها من الأتراك العثمانيين ، بل كان هدفها الأساسي هو حماية المصالح البريطانية في جنوب اليمن وإبعاد أى تدخل من قبل أية قوى أجنبية غيرها في شئون عدن (١) .

ولقد أشيع في سنة ١٨٧٥ أن الخديو اسماعيل سيمنج من قبل الباب العالي حق التمثيل الدبلوماسي لدى الدول وتسند اليه ادارة شئون ولاية اليمن العثمانية في مقابل مليون ليرة تسدد لخزانة الدولة . غير أن صفوت باشا وزير الخارجية العثمانية أوضح أن اعطاء اليمن للخديو اسماعيل سيكون أول خطوة نحو النهاية الحتمية للخلافة العثمانية . غير أن « اليوت » السفير البريطاني في الاستانة حينذاك أكد أن اسناد اليمن للخديو اسماعيل يعنى أن الهدوء سيسود المنطقة نظرا لأن الخديو سيديرها أفضل من الباشوات الترك بحيث تنعدم الشكوى وينتهى التمرد (٢) . ولكن الخديو اسماعيل لم يكن قادرا من الناحية المالية حينذاك على تنفيذ هذا المشروع بدليل أنه باع أسهم مصر في قناة السويس بعد ذلك بستة شهور ، وإن كان قد قيل حينذاك أنه سينفذ هذا المشروع استكمالا لامبراطوريته الافريقية (٣) .

وعلى أية حال فيمكن أن نتبين من خلال العرض السابق حقيقة الدور الذي قامت به بريطانيا لتطويع سياستها مع القبائل اليمنية المحيطة بعدن من عقد معاهدات الصداقة والولاء الى عقد معاهدات الحماية حتى تحول بذلك دون محاولة أية قوة غيرها بسط نفوذها هناك وتهديد المصالح البريطانية في المنطقة . ولا شك أن المحاولات المتكررة التي قام بها العثمانيون لبسط نفوذهم في المنطقة المحيطة بعدن بعد وصولهم الى اليمن في سنة ١٨٧٢ ، والاتصالات المستمرة التي قاموا بها لاجتذاب القبائل اليمنية هناك مستندين الى تبعية الجزيرة العربية لسيادتهم ، قد اضطرت بريطانيا الى الاسراع في تنفيذ سياسة

Ingrams, H. : The Yemen, p. 58.

(١)

F.O. 78/2756, Elliot to F.O., 6/20/75.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 453, 454.

(٣)

عقد معاهدات الحماية مع زعماء تلك القبائل حفاظا على المصالح البريطانية في عدن والمنطقة المحيطة بها في جنوب اليمن (١) .

ومن الملاحظ أن معاهدات الحماية التي فرضتها بريطانيا على زعماء القبائل اليمنية في جنوب اليمن تميزت بتشابهها ، بل انها تكاد تكون نسخة طبق الأصل لبنود محددة . كان أهمها تعهد السلاطين والأمراء اليمنيين في مقابل تمتعهم بالحماية البريطانية بعدم الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أية قوى أو دول أجنبية الا بعد موافقة الحكومة البريطانية . كما أنهم تعهدوا أيضا بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو تأجير أية أراض من أراضيهم لأية دولة أجنبية فيما عدا الحكومة البريطانية بطبيعة الحال (٢) . على أنه لم تمض سنة ١٨٩٦ الا وكانت هذه المعاهدات قد تم عقدها بين الحكومة البريطانية وسبعة عشر حاكما يمينيا من الحكام العشرين في المنطقة المحيطة بـعدن بجنوبى اليمن (٣) .

وهكذا انتقلت السياسة البريطانية في عدن من طور المعاهدات الولائية الى طور المعاهدات الخاصة بالحماية مع القبائل المحيطة بـعدن (٤) ، وذلك بمرور دهاء تتميز بهما السياسة البريطانية على وجه الخصوص . والدليل على ذلك أن بريطانيا لم تفرض سيطرتها الادارية على تلك القبائل ، بل ان الأمر لم يتعد فى بعض الأحيان منح المشاهرات المالية والتعهد بالحماية دون ما تدخل فعلى فى شئون تلك القبائل . فالأهداف الحقيقية من وراء ذلك لم تكن سوى تأمين عدن نفسها والمحافظة عليها من جهة ، وتأمين الطرق الموصلة اليها من الداخل لضمان وصول المؤن والمواد التموينية اللازمة من جهة ثانية ، وحرصا على انتظام حركة التبادل التجارى بين عدن وبقيّة أرجاء اليمن من جهة ثالثة . وكانت تلك هى الأهداف الرئيسية لحكومة الهند وللحكومة البريطانية فى لندن ذاتها (٥) . وكانت مسئولية تحقيق تلك الأهداف تقع بطبيعة الحال على عاتق المقيم السياسى البريطانى فى عدن .

وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية التى اتبعت مع سلطنات ومشيخات المنطقة المجاورة لـعدن بجنوبى اليمن كانت تتغير من حين لآخر تبعا

(١) I.O., Pol. 2136/07, Secret and Political Department, Secret Memorandum, British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat), 1st November, 1887, p. 3.

(٢) Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 158.

(٣) The Middle East : A Political and Economic Survey, p. 103.

(٤) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمساهمات البريطانية مع امارات الجنوب : كتاب قدمه للادارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ٥ اغسطس سنة ١٩٥٩ ولم ينشر بعد ص ١٠٩ - ١١٨ .

(٥) Ingrams, H. : Op. cit., p. 53.

لتغير المقيمين السياسيين البريطانيين المسؤولين عن السلطة في عدن ، فان هذه السياسة التزمت على وجه العموم وفي جميع الأحوال بعدم التدخل المباشر في شئون القبائل الا بالقدر الذي تتطلبه مقتضيات المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة (١) . وقد جنب هذا الموقف السياسة البريطانية التعرض لكثير من الأخطاء والأخطار وساعدها كثيرا على تحقيق أهدافها الاستثمارية في عدن وجنوب اليمن الى أبعد مدى .

بل ان العلاقة بين البريطانيين والعثمانيين بمرور الوقت قد تغيرت كثيرا أيضا عما كانت عليه . وقد بدا ذلك بوضوح عندما حدث نزاع قبل في حضرموت بين قبائل القعيطي والكثيري في سنة ١٨٧٥ ، فان صفوت باشا وزير الخارجية العثماني قد خشي من تهديد تجارة العثمانيين في الموانئ اليمنية مما جعله يطلب من بريطانيا حماية الملاحة التجارية العثمانية في المنطقة . ومن الواضح أن ذلك اعتراف صريح بوضع البريطانيين وقوة مركزهم في هذا الساحل . وقد أبلغ هذا الطلب الى وزارة الهند في لندن لاستطلاع رأيها (٢) . ولا شك أن ذلك كان يتعارض تماما مع ادعاء السيادة العثمانية في ذلك الحين (٣) .

ومما يؤكد حرص بريطانيا على عدم اقحام نفسها في عمليات عسكرية ضد القوات العثمانية المتمركزة في صنعاء منذ عام ١٨٧٢ أن المقيم السياسي البريطاني في عدن « البريجادير جون شنيدر » كان يخطط للقيام بعملية عسكرية ضد النفوذ العثماني في أرض الأميري الواقعة في الشمال الشرقي لعدن في سنة ١٨٧٥ . غير أن « لورد دربي » اعترض على ذلك حيث ان هذا العمل كان يعنى اعلان الحرب على الباب العالي بينما كانت بريطانيا تعتمد على المظاهرات السياسية والعسكرية فقط ضد النفوذ العثماني . وقد قام « دربي » بتحذير « شنيدر » من مغبة القيام بأية عمليات عسكرية (٤) ، بينما حصل « اليوت » ممثل بريطانيا في الاستانة على وعد بسحب « الضبطية » العثمانية من « الضالع » الواقعة في أرض الأميري (٥) .

وهكذا انتقل النزاع بين البريطانيين والعثمانيين حول عدن من مشكلة تحديد حق السيادة العثمانية الى تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل من الجانبين ، مما أثار الحاجة الى التوصل الى تسوية بينهما (٦) .

Jacob, H. : op. cit., p. 252.

F.O., 78/2756, Elliot to F.O. 5/15/75.

Marston, T.E. : op. cit., p. 454

F.O. 78/2756, Minute by Derby 6/27/75.

F.O. 78/2756, Elliot to F.O. 7/14/75.

Marston, T.E. : op. cit., p. 56.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

وبذلك انتهى أول تهديد حقيقي للبريطانيين في عدن قامت به قوة أجنبية متميزة عن النشاط المحلي والتي تتمثل في الأتراك العثمانيين .

وجدير بالذكر أن بريطانيا تعاملت مع سلطات ومشيوخ المنطقة المحيطة بعدن عن طريق سلطنة لحج وذلك منذ احتلال البريطانيين لعدن في سنة ١٨٣٩ . وقد اتبع هذه السياسة كل المقيمين السياسيين البريطانيين الذين عاصروا الفترة التي سبقت عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ أمثال « هينز » و « كوجلان » و « ميرويدر » و « راسيل » . وعندما عين « الميجور جنرال سير تشالز تريمنهير » مقيما سياسيا في عدن سنة ١٨٧٠ فإنه قد عدل عن اتباع هذه السياسة (١) وأصبحت الإدارة البريطانية في عدن تتعامل مع القبائل اليمنية مباشرة دون وساطة سلطنة لحج .

وقد فعلت بريطانيا ذلك بعد أن تبينت عدم جدوى هذه السياسة نتيجة لضعف مركز سلطان لحج نفسه بين قبائل المنطقة منذ ذلك الحين . وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات البريطانية اليمنية كان يتم التعامل فيها بشكل مباشر بين المقيم السياسي البريطاني وبين سلاطين وشيوخ الإمارات المختلفة في المنطقة المحيطة بعدن (٢) . وعلى أية حال فإن السياسة البريطانية تميزت بوجه عام بالمرونة المتناهية وسرعة الحركة والتغير تبعا لمقتضيات الأمور التي تواجهها . وفي هذا الصدد يشير أمين الريحاني إلى قول « لويد جورج » الذي يفسر أهم سمة من سمات السياسة البريطانية بقوله : « ان المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادئ لحل المشاكل الخارجية والاستعمارية » (٣) .

ويتحدث أمين الريحاني عن مرونة السياسة البريطانية في عدن وجنوبي اليمن فيقول : « ان أجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن هو ما يصنع في دار الاعتماد البريطاني لعدن من الربقات السياسية . هذه ربة تسر ، وهذه ربة تحنق ، وتلك تؤلم ولا تضر ، وبينها كلها درجات في الضغط والارخاء ، في الربط وفي الحل ، توجبها أحوال اليمن الأسفل والعشائر القاطنة تلك الأنحاء ولهذه القاعدة مظاهر شتى أولها المعاهدات الولائية ، في المشاهرات المالية ، مدافع الترحيب والتوديع لمن يجرى إلى عدن من السلاطين أو يسافر منها ، ثم الألقاب والنياشين ، ثم التحزب لبيت طامع بالملك على بيت مالك ، أو عكس ذلك ، غالتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام وأخيرا بل يصح أن يكون الأخير أولا ، المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير ، عملا برغبتهم وبمصلحة بريطانيا . نعم ، ما من أمير أو سلطان ، أو شيخ قبيلة الا يبغى الاستقلال التام ، ولا بأس اذا قيد بمشاهرات وبهدية

I.O., L.A., Tremenhare to Bombay 6/2/71

(١)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 394, 395.

(٢)

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

كل عام • هذه لعمرى بلية العرب الكبرى التى توافق مصلحة الانكليز الكبرى • وكأني بهم يقولون للأمير العربي : أنت تبغى الاستقلال • أنت مستقل ، نحن نعتزف بذلك وندفع لك المال لتحافظ على استقلالك • نحن لا نبغى الا ما تبغيه ، وهذا عهد الولاء والحماية • ولكن فى هذا العهد الربة التى تخنق ، فيه البند المشهور : لا يحق للسطان أو الأمير أن يتعاهد وأحد زملائه ، أو أن يبيع أو يؤجر أو يهب شيئا من بلاده الى أحد أمراء العرب أو الأجانب أو يمنح امتيازاً دون أن يستشير ويستأذن الحاكم (البريطانى) فى عدن « (١) •

وهكذا استطاعت بريطانيا بواسطة معاهدات الحماية أن تجعل القبائل اليمنية المجاورة لعدن تدور فى فلكها وتعترف بحمايتها وتلتزم بعدم السماح لأية قوى أجنبية أخرى بالتدخل فى شئون المنطقة الا اذا ارتضت السياسة البريطانية ذلك • على أننا اذا تساءلنا عن مدى شرعية هذه المعاهدات فاننا نجد أنها ليست فقط غير عادلة ، بل انها كانت أيضا مناقضة ومخالفة للعرف والتقاليد الدولية المقبولة (٢) وذلك نظرا للاعتبارات التالية :

أولا : أن هذه المعاهدات لم تكن معقودة بين طرفين متكافئين •

ثانيا : أن بريطانيا استغلت الصعوبات والمشكلات القائمة بين اليمنيين والأتراك لفرض هذه المعاهدات •

ثالثا : ان زعماء القبائل لم يكونوا حكاما مطلقى السلطة ولكنهم كانوا حكاما محليين من قبل امام اليمن • ولم يكن الامام يستشار أو تؤخذ موافقته على هذه المعاهدات •

رابعا : ان استمرار هذه المعاهدة كان يتعارض مع المبادئ الأساسية للتعاقد العادى بغض النظر عن القواعد المعروفة للاتفاقات الدولية •

خامسا : لم تكن هذه المعاهدات تبرم فى جو من التلاطف أو الود ولكنها كانت تتم بممارسة الضغط على زعماء القبائل •

سادسا : على الرغم من أن بريطانيا كانت تعترف بأن شيوخ القبائل الموقعين على هذه المعاهدات كانوا حكاما ذوى سلطات كاملة ، الا أنها كانت تنكر عليهم حقهم فى الاتصال أو اقامة علاقات مع أية دولة كبرى ، كما أنها حرمت عليهم ممارسة حقهم فى التصرف أو التنازل عن ممتلكاتهم لأية دولة أخرى •

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ : ص ٣٩٧ - ٣٩٩ •

Fathalla and Khatib : British Penetration and Imperialism in Yemen, (٢) pp. 8-9.

سابعاً : لم تكن هناك حاجة لبسط الحماية البريطانية على زعماء تلك القبائل نظراً لأنه لم يكن هناك أى خطر متوقع ضد هذه القبائل إلا ما يمكن أن يحدث من قبل البريطانيين أنفسهم .

ولهذا فإننا نتفق مع رأى أمين الريحاني الذي أكد بأن البريطانيين وحدهم هم الذين كانوا يستفيدون من نظام الحماية لأنهم بدفعهم بعض المشاهرات البسيطة للأمراء والشيخوخ استطاعوا المحافظة على وجودهم فى عدن وجنوبى اليمن . فلولا نظام الحماية لكانوا قد احتاجوا الى صرف المبالغ الطائلة لتوفير القوات اللازمة التى يمكنها أن تحافظ على وجودهم هناك وتندأ عنهم خطر هجوم القبائل اليمنية على قواتهم من الداخل . ويشير أمين الريحاني الى أن البريطانيين : « . . . هم تجار لا يبارون ، كما أنهم ساسة محسكون . فإذا خيروا بين نفقات الجيش والمشاهرات يختارون الثانية ولا غرو . أنها ، اذا اعتبرنا مصلحة بريطانيا أولاً ثم العالم الذى تهمة محطة المواصلات البرقية والتجارية ، لصفقة غائمة ، أما اذا اعتبرنا مصلحة العرب فيعترينا الأسف والغم لأنهم الحاسرون فى كل حال ، الحاسرون وان تضاعفت الأموال » (١) . ومن المؤكد أن نظام الحماية هذا لم يكن مجدياً لليمنيين على الإطلاق لأنه لم يوفر للقبائل المنطقة الحماية من الغزو الخارجى أو من اشتعال نيران الحرب داخلياً فيما بينهم . ولا أدل على ذلك مما أوضحه « اللورد بلهافن Lord Belhaven الذى عمل مساعداً للمقيم السياسى البريطانى فى عدن (٢) عندما أكد أن نظام الحماية وما استتبعه من اهداء البنادق والأسلحة المختلفة لشيخوخ القبائل اليمنية قد عمق الخلافات القبلية بين أبناء الوطن الواحد وزاد من حدة الحرب الأهلية وتفاقمها ، وأشعل لهيب القتال بين القبائل (٣) .

أما بالنسبة لالتزام البريطانيين أمام شيخوخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن بحمايتهم من أى غزو خارجى قد يتعرضون له ، فالحقيقة هى أن البريطانيين لم يريدوا كما أنهم لم يستطيعوا أن يحموا منطقة جنوبى اليمن وخاصة سلطنة لحج من الغزو العثمانى الذى تعرضت له فيما بعد أثناء الحرب العالمية الأولى . ولهذا فإن أمين يعلق على ذلك بقوله أن هذه الحماية البريطانية التى تعهدت بها بريطانيا للقبائل اليمنية نادراً ما كانت تتحقق ، بل انها تأخرت كثيراً واختفت تماماً عندما احتاج اليمنيون فى الوقت الذى اقتحم العثمانيون فيه منطقة لحج فى سنة ١٩١٥ (٤) .

وإذا كنا قد استعرضنا فيما سبق معالم سياسة البريطانيين فى عدن

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤١٠ - ٤١١ .
 Lord Belhaven : The Uneven Road, p. 41. (٢)
 Lord Belhaven : op. cit., p. 76. (٣)
 Ameen Rihani : Around the Coast of Arabia, p. 337. (٤)

ازاء النشاط العثماني في المنطقة المجاورة لها بشمالى اليمن ، فجدير بنا فى نفس الوقت أن نشير بايجاز الى موقف الأتراك العثمانيين من البريطانيين القابعين فى جنوب اليمن وصلة ذلك بثورة اليمنيين فى سنة ١٨٩٢ ضد النفوذ العثماني . فلقد كان الاعتماد السائد لدى العثمانيين فى ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هى التى حركت الثورة ضدهم فى اليمن على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التى قد تجنيها بريطانيا من وراء ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقتهم بحكام النواحي اليمنية الواقعة بين عدن والحدود العثمانية عند قطبة ، ولحج ، والضالع ، وأراضى الحوشبى ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تقوم من جانبها باعطاء السلاطين والأمراء والمشايخ فى تلك الجهات اعانات مالية لتضمن وجود علاقات طيبة بينها وبين هؤلاء على نحو ما يفعله البريطانيون (١) . اذ ان بريطانيا كانت تهدف الى تأمين قوافل التجارة الصادرة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، لهذا كانت تدفع مبلغا كبيرا من المال شهريا للحكام المحليين ، كما أن بريطانيا كانت تحرص على ايجاد منطقة موالية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها فى عدن فى الجنوب وحدود ولاية اليمن العثمانية (٢) فى الشمال .

على أن الاحتلال العثماني لليمن - من ناحية أخرى - كان مقيدا للمصالح البريطانية ، اذ أن الادارة اليمنية قبل مجيء الترك لم تكن لها المقدرة على كبح جماح القبائل مما كان لا يسمح بمرور القوافل التجارية بين عدن وداخل اليمن وعودتها سالمة . وكان ذلك يرجع الى ضعف الأئمة الزيديين والشيوخ المحليين وتنافسهم فيما بينهم وعدم وجود ادارة موحدة قوية فى اليمن . ولكن الأمور تغيرت منذ وصول الأتراك الى هناك فى سنة ١٨٧٢ ، فحيثما امتد نفوذهم وسلطانهم كان يترتب على ذلك سلامة القوافل وتأمينها . على أن طمع الأتراك ورغبتهم فى فرض ضرائب مرتفعة على التصدير والاستيراد فى الحديدة وفى موانئ اليمن الخاضعة لنفوذهم ، قد نتج عنها اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التى كانت ميناء حرا فى ذلك الحين . ومن هنا تتضح الفائدة التى عادت على البريطانيين فى عدن نتيجة لسيطرة الترك على اليمن منذ سنة ١٨٧٢ (٣) . على أن هذه الفائدة سوف تتأثر كثيرا بعد جلاء العثمانيين عقب هزيمة دولتهم فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، اذ ان اليمن سيتعرض للفوضى والاضطراب مما أثر كثيرا فى مدى تجارة البن فى عدن ومختلف الصادرات بصفة عامة ، وكذلك

(١) فاروق عثمان إبالة : المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) Harris, W.B. : A Journey through the Tomon, and some general remarks upon that country, p. 115.

(٣) فاروق عثمان إبالة : المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

بالنسبة للبضائع المستوردة ومن أهمها التبغ الوارد من بلدان الخليج العربى وحضرموت الى جانب البضائع الأوربية وخاصة البضائع البريطانية .

وقد أشار الرحالة البريطانى « هاريس Harris » فى كتابه الصادر فى سنة ١٨٩٣ الى أن عددا من الأتراك قابلهم أثناء جولته فى اليمن أكدوا له أن الحكومة البريطانية فى عدن كانت تمد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات المختلفة أثناء ثورتهم على الحكم العثمانى فى بلادهم فى سنة ١٨٩٢ ليتخلصوا بذلك من النفوذ العثمانى فى المنطقة المجاورة لقاعدتهم الهامة فى عدن . غير أن « هاريس » أوضح لهم بأن تلك الأسلحة كانت تهرب الى اليمن بمعرفة الفرنسيين فى ميناء « أوبوك » الواقع على الساحل الافريقى المواجه لعدن (١) . وكان الفرنسيون يقصدون من وراء ذلك مناوأة العثمانيين من جهة وإثارة الفتنة والشقاق بينهم وبين البريطانيين فى عدن من جهة أخرى ، وذلك سعيا وراء تحقيق تفوق للنفوذ الفرنسى فى مضمار التنافس الدولى للسيطرة على البحر الأحمر .

وهكذا نتج عن فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، الى جانب الاعتبارات الأخرى التى تتعلق بالدولة العثمانية من جهة ، ولظروف اليمن الداخلية من جهة أخرى ، عودة الأتراك العثمانيين الى الأراضى اليمنية والسيطرة على صنعاء فى سنة ١٨٧٢ . وقد أدى وجود الترك على مقربة من عدن الى قيام البريطانيين هناك بتعديل سياستهم مع القبائل اليمنية المحيطة بـعدن بحيث تحولت من عقد معاهدات « الصداقة والولاء » الى عقد « معاهدات الحماية » منتهزين بذلك فرصة الخوف الذى اعترى سلاطين المنطقة من سيطرة الترك على مقدراتهم . على أن هذه السياسة البريطانية كانت تهدف الى المحافظة على انفراد بريطانيا بالنفوذ المطلق فى عدن وفى المنطقة المحيطة بها وإبعاد أى نفوذ أجنبى آخر يهدد مصالحها هناك . وبذلك يمكنها أن تستفيد من عدن كقاعدة لتنفيذ سياستها فى منطقة البحر الأحمر بوجه عام .

رابعاً - سياسة البريطانيين فى عدن ازاء النشاط المصرى فى البحر الأحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

سبق أن أشرنا الى الدور الذى قامت به بريطانيا لتصفية النفوذ المصرى فى عهد محمد على عندما أوشك على أن يوحد ضفتى البحر الأحمر تحت حكم واحد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وكانت بريطانيا قد تنبعت الى خطر نشوء دولة مصرية قوية فى الشرق الأوسط تهيمن على طريق المواصلات الدولية بوجه عام ، وتهدد طرق المواصلات البريطانية الى الهند وأهمها طريق

Harris, W.B. : op cit., p. ١6.

(١)

البحر الأحمر بوجه خاص . وقد بدا واضحا أن مصر كانت تتجه الى تحقيق ذلك خاصة بعد أن سيطرت على الجزيرة العربية وكادت تبسط نفوذها على مياه البحر الأحمر والخليج العربي .

وقد سارعت بريطانيا الى احتلال ميناء عدن الهام الذي يتحكم فى طريق البحر الأحمر من الجنوب فى مطلع عام ١٨٣٩ ، كما نجحت بعد ذلك فى تكتيل الدول الكبرى للوقوف فى وجه مصر ، واتخذت كل ما يمكنها من وسائل حربية واقتصادية وغيرها حتى أعادت القوات المصرية الى ما وراء حدودها فى سنة ١٨٤٠ . وكانت بريطانيا واثقة من أن عودة سيادة الباب العالى الى منطقة البحر الأحمر تعد أكبر ضمان لحرية تصرفها ومرورها فيها دون أن تلقى أية معارضة على الاطلاق . وبذلك عادت موانئ الحجاز واليمن الى سيادة الدولة العثمانية ، كما عادت اليها أيضا تلك الملحقات التى كانت تخضع لها اداريا كميناءى سواكن ومصوع على الساحل الافريقى للبحر الأحمر .

على أن مصر قد رأت فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٦٩ أى قبيل فتح قناة السويس ، ان من الواجب عليها دعم حقوق السيادة العثمانية المصرية فى منطقة البحر الأحمر وذلك لمواجهة النشاط البريطانى والفرنسى الذى بدأ فى الظهور هناك ، وكانت مصر تهدف من وراء تلك الخطوة أيضا الى تمهيد السبيل لامتداد الدولة المصرية حتى تصل الى حدودها الطبيعية ، أى من ساحل البحر المتوسط شمالا الى خط الاستواء ومنايع النيل جنوبا ، ومن ساحل البحر شرقا الى المحيط الهندى ومنه الى وسط القارة الافريقية حتى البحيرات الاستوائية غربا (١) . وقد عرفت هذه الخطوة بسياسة مصر الافريقية ، وهى السياسة التى دأبت الحكومة المصرية على انتهاجها منذ أوائل عهد اسماعيل على وجه الخصوص (٢) .

ولهذا بدأت الحكومة المصرية تتبع سياسة ايجابية فى منطقة البحر الأحمر حيث كانت الدولة العثمانية تهيمن على معظم سواحله منذ خروج المصريين منه فى عام ١٨٤٠ (٣) . وقد بذلت مصر كل جهودها لدى الباب العالى لكى يتنازل لها عن ادارة قائمقاميتى سواكن ومصوع اللتين كانتا من ملحقات ولايتى الحجاز واليمن فى ذلك الحين (٤) ، وذلك باعتبارهما المخرجين الطبيعيين للأقاليم السودانية التابعة للحكومة المصرية . ونتيجة لهذه الجهود المصرية فقد أصدر

(١) Douin, G. : Histoire du Règne du Khédivé Ismail, tome 3, zème partie, pp. 178-179.

(٢) محمد صبرى (دكتور) : مصر فى افريقية الشرقية ، هرر وزيلع وبربره ، ص

١ - ١٧ .

(٣) Sabry, M. : L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 389.

(٤) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

الباب العالى فرمانا بمنح باشا مصر قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقتهما وذلك فى شهر مايو سنة ١٨٦٥ (ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ) (١) . كما أعقب ذلك صدور فرمان الوراثة الصليبية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح اسماعيل « حكومة وراثية فى مصر وفى جميع الملحقات والأراضى التابعة لها وفى قائمقاميتى سواكن ومصوع » (٢) . وكانت ملحقات سواكن ومصوع تمتد على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر مبتدئة من « رأس علبة » الى « رهيطه » جنوبا على مقربة من مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (٣) .

ولا شك أن حملة بريطانيا التآديبية على الحبشة فى سنة ١٨٦٧ كانت من أهم العوامل التى دفعت الحكومة المصرية الى اتباع سياسة نشيطة فى الساحل الغربى للبحر الأحمر وساحل الصومال المواجه لعدن ، وهى السياسة التى أكدت حقوق مصر فى هذه الأصقاع من القارة الأفريقية . اذ قامت الحكومة المصرية فى شهر يوليو سنة ١٨٦٧ بأرسال حاكم السودان جعفر مظهر باشا للقيام بجولة يتفقد فيها الأوضاع القائمة فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر . وبعد مروره بسواكن ومصوع اتجه الى باب المندب وزار فى طريقه أهم الموانى الواقعة على الساحل الغربى للبحر الأحمر مثل « حنفيله » و « عيد » و « بيلول » و « رهيطه » وخصص لشيخوخا راتبا شهريا .

كما قام جعفر باشا بزيارة ميناء عدن ، ثم ابخر منها متجها الى ساحل الصومال حيث قضى شهر أغسطس سنة ١٨٦٧ فى ميناء ببرة . (٤) وقد قدم جعفر باشا عقب عودته الى مصر تقريرا أوضح فيه حقوق مصر التى لا تنازعها فيها واحدة من الدول على كل الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن حتى رأس جورد فوى ، فضلا عن جميع الجزر القريبة من سواكن ومصوع ، ما عدا زيلع التى كانت حينذاك تابعة للدولة العثمانية ، وكان يحكمها بطريق الالتزام أميرها الشيخ أبو بكر شحيم ، وقد أشار جعفر باشا فى تقريره الى الدور الذى قام به فى تأمين الأهالى وتمكين تبعيتهم للحكومة المصرية (٥) .

ولما كانت مصر فى ذلك الوقت قد اتجهت الى توحيد كل البلاد الواقعة

-
- (١) شوقى سطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٦ ، ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٢) Holland, T.E. : The European Concert in the Eastern Question, pp. 114, 115.
- (٣) Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan, p. 244.
- (٤) Douin, G. : op. cit., tome 3, 2 eme partie, p. 171.
- (٥) محمد صبرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

فى شمال شرق أفريقية فى كتلة واحدة لها شخصيتها الدولية المتميزة ، ويتحد أهلها فى الحقوق والواجبات والمصير ، فانها قد عمدت الى التوغل فى أهالى النيل وهضبة البحيرات الاستوائية الى جانب ما كانت تبذله من جهد لبسط سيطرتها على سواحل البحر الأحمر والسواحل الأفريقية لخليج عدن . بل ان مصر كانت قد صممت على مواصلة السير جنوبا على طول هذه السواحل فى المحيط الهندى هادفة الى اعطاء هضبة البحيرات مخرجها الطبيعى الى الجنوب من بلاد الصومال . كما حاولت مصر اقامة سبل الاتصال بين هذه السواحل وداخل القارة بشكل يسمح لها بتوحيد هذه المنطقة والنهوض بها .

غير أن اعتماد الحكومة الحديوية على بعض الضباط البريطانيين فى قيادة حملاتها التى عمدت اليها باستكشاف هذه المناطق واقامة نقاط عسكرية فيها والقضاء على تجارة الرقيق ، فقد كان ذلك من العوامل الهامة التى ساعدت البريطانيين على احباط جهود مصر فى هذه الجهات . اذ ان هؤلاء لم يعملوا على بسط النفوذ المصرى هناك ، بل انهم عملوا على ابعاد المصريين عن هذه المناطق وغرس الكراهية للادارة المصرية لدى سكان البلاد الأصليين حتى يتسنى تمهيد السبيل لبريطانيا للسيطرة على هذه الجهات (١) .

وكانت بريطانيا فى ذلك الحين تتابع النشاط المصرى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وعلى الجانب الشرقى لأفريقيا بقلق شديد وخاصة بعد فتح قناة السويس ، وكانت ترقب عن كثب من قاعدتها الحيوية الهامة فى عدن . ولهذا فقد صممت على تصفية هذا النفوذ المتزايد للمصريين حتى لا يشكل خطرا على المصالح البريطانية الحيوية فى هذه المناطق ، وفى طريق مواصلاتها الى الهند عبر البحر الأحمر . وقد أحس البريطانيون - كما يقول مارستن - بأن التهديد الحقيقى للمصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن حينذاك كان صادرا بالدرجة الأولى عن مصر . اذ ان البريطانيين منذ احتلالهم لعدن فى سنة ١٨٣٩ وحتى فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ لم يكونوا قد واجهوا بعد منافسا حقيقيا ومباشرا لهم فى منطقة البحر الأحمر . ذلك لأن المصالح الفرنسية كانت فى معظمها وحتى فتح قناة السويس غير رسمية فى مظهرها ، فضلا عن أنها لم تكن تستند الى قوة كبيرة فى ذلك الحين (٢) .

وقد أثار قلق البريطانيين زيادة تردد السفن الأجنبية على ميناء عدن فى أعقاب فتح قناة السويس ، وأثيرت تكهنات كثيرة حول نوايا الدول المختلفة وأهدافها الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر نتيجة لوصول بعض السفن

(١) على ابراهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية فى أهالى النيل ، ١٨٨٠ - ١٩٠٦

ص ٦٥ .

Marston, T.E. : op. cit., p. 388.

(٢)

الحرية الى ميناء عدن من بينها سفن فرنسية ونمساوية وهولندية وبروسية وأسبانية ، فضلا عن السفن المصرية . ولهذا فقد أصدر « الميجور جنرال أدوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن تعليماته الى قبطان السفينة البريطانية « السند The Sand » لتراقب السفن الأجنبية العابرة فى خليج عدن وعند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر للتعرف على أهدافها وذلك فى مطلع عام ١٨٧٠ (١) . وقد اتخذ البريطانيون موقفا معاديا ازاء النشاط المصرى فى منطقة البحر الأحمر واعتبروه لا يقل خطورة عن النشاط الفرنسى المنافس لبريطانيا فى تلك المنطقة على النحو الذى سنوضحه فيما يلى :

النشاط المصرى على الساحل الغربى للبحر الأحمر عقب فتح قناة السويس وموقف البريطانيين فى عدن اذائه (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

بلغ النشاط المصرى ذروته على الساحل الغربى للبحر الأحمر أثناء قيام المصريين بتنفيذ سياستهم الأفريقية فى أعقاب فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ . وقد أدى هذا النشاط الى اصطدام المصريين بالأحباش واشتعال نيران الحرب بينهما فى ذلك الحين . وكانت العلاقات بين مصر والحبشة متوترة منذ عهد محمد على ، حتى توالى على حكم الحبشة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نجاشيان طموحان أولهما « تيودور » (١٨٥٥ - ١٨٦٨) وثانيهما « يوحنا الرابع » (١٨٦٨ - ١٨٨٩) ، وقد اشتبرا بعدائهما لمصر ورغبتهما فى طرد المسلمين من الساحل الغربى للبحر الأحمر . وقد شجع الملك « يوحنا » الرؤوس الأحباش الموالين له للهجوم على الحدود المصرية والاعتداء على السكان ونهب قراهم . وعندما كتب اليه الحديو اسماعيل يطلب منه إعادة الأموال والأمتعة المنهوبة وانزال العقاب الرادع بالمعتدين ، ولم يكتف « يوحنا » بالرد عليه ، فقد اضطرت الحكومة المصرية الى حشد أورطتين من الجنود على الحدود الفاصلة بين أملاك مصر والحبشة .

ونظرا لأن البريطانيين كانوا يرقبون الأحداث الدائرة فى منطقة البحر الأحمر من قاعدتهم فى عدن فقد انتقلت انباء هذه التحركات المصرية الى الأوساط الانجليزية ونوقشت فى مجلس العموم البريطانى ونشرتها الصحافة البريطانية مما أحدث دويا كبيرا لدى رأى العام الانجليزى حينذاك . ويذكر استادى الدكتور محمد محمود السروجى أن « المستر بيرد زلى » القنصل الأمريكى فى مصر حينذاك أرسل خطابا الى وزير خارجيته فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٨٧٢ علل فيه سبب قيام تلك الضجة بأن انجلترا ترى فى التحركات المصرية على الحدود الحبشية خطرا يهدد سلامة الحبشة وأمنها فى ذلك الحين (٢) .

I.O., L.A., Russell to Bombay 1/12/70.

(١)

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع

عشر ، ص ٤٤ - ٤٥ .

وكانت الحكومة المصرية - وهي في سبيلها لتنفيذ سياستها الأفريقية - قد أدركت أهمية ربط ميناء مصوع على البحر الأحمر بالنيل في تنشيط التجارة واقرار الأوضاع في تلك البلاد . غير أن الخط الموصل بين مصوع والنيل كان لابد له أن يمر بأقليم بوغوص (أو سنهيت) الذي ادعت الحبشة ملكيتها له ، مما جعل مصر تتجه الى السيطرة عليه .

وقد ثارت الصحافة الأوروبية بوجه عام والبريطانية على وجه الخصوص لهذا النبا وصورت الأمر على أن مصر تعتزم السيطرة على الحبشة . على أن مصر أعلنت ملكيتها لأقليم بوغوص منذ عهد محمد علي مما جعلها تدافع عن حقها لدى الباب العالي وتطالبه بإبلاغ ذلك لملندوبي الدول الأوروبية . وقد أعلن « يوحنا » أن اقليم بوغوص من ممتلكات الحبشة ، وكذلك بعض الموانئ من بينها ميناء « زولا » الذي وضعت مصر يدها عليه ، كما أعلن تمسكه بهذا الميناء وحرصه على استرداده . على أن مصر أوضحت رفضها لما أعلنه « يوحنا » واستشهدت بما سبق أن طلبته انجلترا من الحكومة العثمانية بالسماح لها بإزالة جنودها بميناء « زولا » في الحرب الانجليزية الحبشية ، مؤكدة أن الحكومة الانجليزية ما كانت تطلب هذا الطلب لو لم تكن الدولة العثمانية تسيطر على تلك البلاد .

وفي النهاية رأت مصر ضرورة مواجهة تحدى « يوحنا » بالمثل فأفادته باقتحام جنودها لأراضي الحماسين المتصلة ببلادها إذا لم يحفظ حقوق الدولة ويصون حقوق الأهالي . ولهذا دعا الحديو اسماعيل « منزنجو باشا Munzinger » مدير عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر - وكان يشغل منصب قنصل دولتي انجلترا وفرنسا بمصوع قبل التحاقه بخدمة الحكومة المصرية في شهر فبراير سنة ١٨٧٣ - للتشاور معه فيما يجب اتخاذه من اجراءات اذا مسلك الملك « يوحنا » ؛ وعما اذا كان من الممكن تفادي استخدام القوة .

غير أن بعض المحيطين بالملك « يوحنا » صورا له تحرك بعض الجنود المصريين لحماية حدودهم المتاخمة للحبشة على أنه تحرش يقصد به القضاء على دولته . وكان على رأس هؤلاء الضابط البريطاني « كركمان Kirkman » الذي سبق أن اشترك في الحملة الانجليزية على الحبشة ودخل في خدمة الملك « يوحنا » بعد انشاء تلك الحرب ، بحيث أصبح مستشارا له وسفيرا من قبله لدى الدول الأوروبية لشرح شكواه من التحركات المصرية على حدود بلاده . وقد صرح « كركمان » لقنصل انجلترا بمصر « ستانتون » أثناء مروره بالاسكندرية في طريقه الى لندن بأن الملك « يوحنا » يعتبر احتلال مصر لأقليم بوغوص غزوا للحبشة ، وبأنه مقتنع بأن الدول الأوروبية سوف تسانده في صد هذا العدوان ، (١) وكان يقصد بذلك بريطانيا على وجه الخصوص .

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : العلاقات بين مصر وإثيوبيا في القرن التاسع

على أن الفرنسيين كان لهم دور هام في تحريض « يوحنا » على محاربة المصريين حينذاك ، اذ أخذ القساوسة الفرنسيين الكاثوليك باقليم بوغوص يحرضون « يوحنا » على العدوان وعلى رأسهم القس « دفلو » الذى وعده بمساعدة فرنسا له اذا ما سمح لهم بمزاولة عملهم التبشيري واقامة الكنائس داخل الأراضى الحبشية . بل ان نائب القنصل الفرنسى فى مصرع « المسيو سارزاك Sarzac » كان من المحرضين أيضا على العدوان ، فقد سعى لدى « يوحنا » لكى يقنعه بضرورة الاستعداد للحرب ، مبينا أن الحكومة البريطانية لن تسمح لمصر بمهاجمته .

أما عن موقف البريطانيين من النزاع المصرى الحبشى فى ذلك الحين ، فقد بدا واضحا عندما أثار تعزيز مصر لقواتها الحربية على حدود الحبشة مخاوف الحكومة البريطانية ، مما جعلها ترسل مذكرة الى مصر تطلب تفسيرا لتلك التحركات لمعرفة أهدافها . وقد أجابت الحكومة المصرية على هذا التساؤل بالأدلة والبراهين مؤكدة أن ما تهدف اليه هو تدعيم الحاميات المصرية لمواجهة أى عدوان . على أن الحكومة البريطانية كانت تميل حينذاك الى مساندة الأحباش لاعتبارات دينية وذلك نظرا لأنها تتبع سياسة خاصة فى العطف على الشعوب المسيحية . كما أنها أرادت أن تقدم يد العون « ليوحنا » الذى سبق أن ساعدها فى حربها ضد « تيودر » أثناء حملتها على الحبشة . هذا فضلا عن رغبة بريطانيا فى إبعاد النفوذ المصرى عن قاعدتها فى عدن والعمل على تصفيته فى منطقة البحر الأحمر .

على أن مصر واصلت تنفيذ سياستها الأفريقية عندما استغلت فرصة انشغال الملك « يوحنا » فى قتال مع قبائل « الجالا » فى سنة ١٨٧٤ ووجهت حملة يقودها « منزجر » تمكنت من احتلال اقليم بوغوص تنفيذاً لمشروع ربط ميناء مصوع بخط حديدى مع « كلا » على النيل . كما اشترى « منزجر » مقاطعة « آيليت Ailet » الواقعة بين الحماسين ومصوع ، مما أثار ثائرة « يوحنا » ودفعه الى مهاجمة « المصريين » .

ويلاحظ أنه على الرغم من تقبل مصر الدخول فى مفاوضات مع « يوحنا » لفض النزاع بالطرق الودية ، حتى أنها أرسلت الأميرالاي يوسف مسرور لهذا الغرض ، فان الضابط البريطانى « كركمان » عمل على إحباط وصول الطرفين الى اتفاق سلمى على أمل أن تناصر الدول الأوروبية « يوحنا » اذا ما طلب اليها ذلك . وحتى عندما مال « يوحنا » الى عقد صلح مع المصريين فانه تراجع عن ذلك نتيجة للأنباء التى بعث بها « كركمان » من أوروبا بتوقع تأييد الدول الأوروبية له فى نزاعه مع مصر مما أدى الى فشل المفاوضات وشن الغارات على الحدود المصرية من جديد . وهكذا لعب البريطانيون دورا خطيرا فى افساد العلاقات بين المصريين والأحباش حينذاك .

على أن امتلاك المصريين لميناء زيلع وبربرة فضلا عن احتلالهم لاقليم بوغوص

قد أدى الى شعور الأبحاش بأن المصريين قد أحاطوا احاطة تكاد تكون تامة بالحبيشة مما أدى الى قيام الحرب المصرية الحبشية . كما أدى ذلك أيضا الى اثاره اهتمام البريطانيين الى خطورة التوسع المصرى على المصالح البريطانية فى البحر الاحمر وخليج عدن ، بل وعلى الساحل الشرقى لأفريقيا . وقد بدأ ذلك من خلال ما كتبه الضابط البريطانى « وود Wood » الى « السير هنرى اليوت » سفير إنجلترا بالآستانة فى اليوم السادس من أغسطس سنة ١٨٧٥ وجاء فيه : « ان التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربره يجعلان ساحل البحر الاحمر الغربى كله فى قبضة مصر » . (١) وهذا يؤكد قلق البريطانيين ازاء النشاط المصرى المتزايد للسيطرة على سواحل البحر الاحمر وخليج عدن .

بل ان استاذى الدكتور محمد محمود السروجى يؤكد أهمية سيطرة مصر على ميناء زيلع حينذاك عندما يوضح أن هذا الحادث قد أثار انتباه القنصل الأمريكى فى مصر مما دفعه الى ارسال تقرير الى وزارة الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع فى ١٧ يوليو سنة ١٨٧٥ أشار فيه الى أهمية زيلع التى تعادل أهمية عدن بقوله : « تعتبر زيلع آخر موطئ لقدم الدولة العثمانية فى أفريقيا ، وأن امتلاك مصر لهذا الميناء له أهمية كبرى بالنسبة لها من الناحيتين السياسية والتجارية ، اذ سيصبح ساحل أفريقيا المطل على البحر الاحمر كله تحت السيطرة المصرية . وزيلع تقع تجاه عدن تقريبا وتعادلها فى الأهمية وتعتبر الميناء الوحيد فى هذه المنطقة من الساحل ، وتقوم بتبادل السلع والمتاجر مع الموانئ العربية ، كما أنها تعتبر مخرجا للأقاليم الواسعة فى الداخل » . (٢)

ولا شك أن البريطانيين - كما سبق أن أوضحت - كانوا خلف الفشل الذى ميت به الحملات التى وجهتها مصر الى الحبشة فى عهد الخديو اسماعيل والتى لا أجد ضرورة لعرض تفاصيلها واكتفى بالإشارة هنا الى نتائجها الخطيرة . على أن أبرز هذه النتائج ذلك العبء الكبير الذى وقع على كاهل الميزانية المصرية فى وقت لم تكن حالة البلاد الاقتصادية تسمح بتحملة . وكان السبب فيه يرجع الى تهور الضباط الأجانب الذين وكل اليهم الخديو اسماعيل رعاية مصالح مصر على حدودها الجنوبية ، ومن بينهم بعض الضباط البريطانيين . وقد أدت الأزمة المالية الى قيام الخديو اسماعيل ببيع حصة مصر من أسهم قناة السويس الى الحكومة البريطانية بثمن بخس فى ١٨٧٥ . كما فتح ذلك للبريطانيين باب التدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية على السواء تحت شعار المحافظة على مصالحهم المشروعة . وبذلك أصبح لبريطانيا شبه وصاية على شئون مصر منذ

(١) محمد صبرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، ص ٣٧ . وقد استند الى الوثائق الامريكية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة : Amer. Doc. Vol. 10, p. 145 Desp. No. 337, Hamelton Fish to R. Bordely, 17th July 1875.

ذلك الحين ، وساعدها على ذلك الارتباك المالى الذى كانت تعاني منه الخزنة المصرية ، فضلا عن ضعف مركز الحديو اسماعيل أمام الدائنين . وقد أدى هذا الموقف الضعيف الى تشجيع بريطانيا على التدخل لوضع حد للتوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وعلى الساحل الشرقى لأفريقيا حينذاك .

بل ان فشل الحملات المصرية على الحبشة كان من أهم الأسباب غير المباشرة التى أدت الى اشعال نيران الثورتين العرابية فى مصر والمهدية فى السودان . اذ نتج عن هذا الفشل فى مصر شعور بالمرارة والسخط رغم محاولة اسماعيل اخفاء الهزيمة بثتى الوسائل المختلفة . كما كشفت هذه الحرب جهل العنصر المجركى فى الجيش المصرى ، وفى اثبات ضعفه وتخاذله الى الحسد الذى أفقده ما كان له من مكانة أيام محمد على وخلفه عباس ، مما شجع على قيام الثورة العرابية للتخلص من استبداد هذا العنصر الذى أثبتت الحرب الحبشية فشله التام .

كما أدت سياسة العنف والقسوة فى القضاء على تجارة الرقيق التى أتبعها مصر بناء على تحريض القادة الأوربيين فى الجيش المصرى الى اغصاب تجار الرقيق وأتباعهم من ذوى السلطان والجاه فى السودان مما جعلهم يؤلبون الأهالى على الحكومة . وكان من الطبيعى أن يقوى عزيمتهم فشل الحملة الحبشية وضياح هيبة مصر العسكرية ، وقلة عدد القوات المصرية . وقد مهدت كل هذه العوامل مجتمعة السبيل أمام ظهور المهدي واستفحال خطره فى السودان فيما بعد مما كان له أبلغ الأثر على تصفية النفوذ المصرى هناك .

بل ان توالى عمليات تخفيض عدد قوات الجيش المصرى نتيجة لتدخل الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا فى شئون مصر ، اضطر الحكومة الحديوية الى محاولة ايجاد حل لمشكلة الحدود بينها وبين الحبشة بالطرق الودية . وهذا ما جعل الحديو اسماعيل يستغل فرصة الطلب الذى تقدم به « يوحنا » للدخول فى مفاوضات للوصول الى اتفاق بين الجانبين . وأخيرا تمكن الطرفان المصرى والحبشى من الوصول الى اتفاق « يضمن تنظيم التجارة بين البلدين ، واتصال البريد بينهما » . ولكن مما يقلل من شأن هذا الاتفاق أنه لم يدون فى وثيقة رسمية تلزم الطرفين المتعاقدين على احترامه ، بل أنه تم فقط بصفة شفوية . وبمقتضى هذا الاتفاق أخذت القوات المصرية فى الانسحاب التدريجى من الأراضى الحبشية .

وقد انتهز الحديو اسماعيل فرصة نشوب الثورة فى الصرب ضد الدولة العثمانية ، وطلب الباب العالى معونة مصر الحربية ، فاستدعى قواته من الأراضى الحبشية . وبذلك انسحبت القوات المصرية الى مصوع فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٦ ، ثم عادت الى مصر بعد وقت قصير ، حيث فرضت عليها رقابة شديدة

حتى لا يبعث رجالها بشيء من أخبار هزيمتها ، بعد أن مكثت في الحبشة قرابة عشرة شهور امتدت من ديسمبر ١٨٧٥ حتى أغسطس ١٨٧٦ .

ومما يؤكد دور البريطانيين في مساندة الأحباش ضد المصريين حينذاك ذلك الخطاب الشخصي الذي بعث به « يوحنا » بعد جلاء المصريين عن الحبشة في سنة ١٨٧٦ الى الملكة « فيكتوريا » يعرب لها فيه عن شكره على ما أبدته نحوه من عطف وما حبتة من عناية ، أثناء صراعه مع القوات الحديوية . كما أبدى لها تخوفه من أن يعيد اسماعيل الكرة مرة ثانية للانتقام منه . ولهذا فقد عبر « يوحنا » عن أمله في أن تعمل جلالته على فصل ممتلكاته عن الممتلكات المصرية . ويرجح أنه كان يقصد بذلك ضمان بريطانيا لسلامة الأراضي الحبشية وتأييدها له فيما يدعى ملكيته من المنطقة المتنازع عليها . (١)

وطوال الفترة الباقية من عهد الحديو اسماعيل حتى منتصف عام ١٨٧٩ ، ازداد تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، اللتان ازداد ضغطهما على الباب العالي حتى عزل الحديو اسماعيل وولى مكانه ابنه توفيق . ولهذا جاء توفيق الى الحكم بناء على تدخل بريطانيا وفرنسا وتأييد ألمانيا لهما في موقفهما حينذاك ، على أن توفيق لم يكن بالرجل الذي يستطيع أن يضطلع بأمور الحكم في مثل هذه الظروف الدولية التي تكالبت فيها بريطانيا وفرنسا على النفوذ والسلطة في مصر والشرق الأدنى ، فضلا عن ظروف مصر السيئة التي شملت فيها الفوضى الادارة والجيش وكل مرافق البلاد . حتى أنه قد بدا لتوفيق أن مصيره معلق أولا وقبل كل شيء بهوى الدول الأوروبية الكبرى، مما جعله يسير وفق سياسة هذه الدول ويعمل على رضاها . (٢) وهكذا أخذ توفيق يتلمس طريقه وسط التيارات المختلفة من وطنية وعثمانية وبريطانية وفرنسية في ذلك الحين .

وجدير بالذكر أن ضعف الحديو توفيق وتخاذله قد امتد أثره الى ممتلكات مصر في القارة الأفريقية والى علاقاتها بجيرانها في منطقة البحر الأحمر وخصوصا علاقاتها بالحبشة التي كان لبريطانيا الرأي الأول فيها حينذاك . ويبدو ذلك بوضوح عندما عاود « يوحنا » مهاجمته للحدود المصرية وأصر على ضرورة ضم ميناء مصوع واقليم بوغوص الى الحبشة . وعلى الرغم من قيام الحكومتين البريطانية والفرنسية بتوجيه النصيح « ليوحنا » بعدم التمسك بمصوع نظير تأييدهما له في موقفه من اقليم بوغوص ، فقد اشتط « يوحنا » في مطالبه ، وعزز موقفه بشن هجمات متكررة على الحدود المصرية مما حال دون الوصول الى اتفاق مع الحديو .

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : العلاقات بين مصر واليوبيا في القرن التاسع

عشر ، ص ١٧٢ - ١٨٠ .

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة

ص ٨ .

وهنا اقترح « غوردون » على الحكومة المصرية كحل جزئى لهذا النزاع أن تمنح إيطاليا قطعة أرض بالقرب من مصوع ، حتى تواجه الحبشة بذلك عدوا جديدا تجد فيه ما يشغلها عن مناوأة مصر ، غير أن هذا الاقتراح كان يتفق مع سياسة الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت ، تلك السياسة القائمة على الاعتراف ببعض المصالح لـ إيطاليا فى منطقة البحر الأحمر حتى لا يمتد إليها نفوذ فرنسا المنافس القوى حينذاك للمصالح البريطانية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

وقد انتهت حكمدارية « غوردون » للسودان دون أن يصل الى اتفاق مع الحبشة بشأن الحدود . وقد حرصت مصر على أن تزود محمد رءوف باشا الذى خلف « غوردون » على حكمدارية السودان فى شهر مارس سنة ١٨٨٠ بتعليمات صريحة بما يجب أن تكون عليه العلاقة مع الحبشة . وكانت سياسة مصر تهدف الى المحافظة على حدودها الجنوبية مع الحبشة وذلك بالعمل على تقويتها ورد أى عدوان يقع عليها . ولم يكن ذلك يعنى تشجيع العدوان على الحبشة أو التطلع للاستيلاء على أراضيها فى ذلك الحين . خاصة وأن الأوضاع المالية والسياسية لم تكن تسمح لمصر بالقيام بمغامرات حربية جديدة فى بلاد الحبشة ، ولكنها فى نفس الوقت لم تكن تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام اعتداءات الأحباش المتكررة ، مما جعلها تتصرف بحذر تام وفى حدود ما كانت تسمح به ظروفها الصعبة حينذاك .

على أنه قد بدا بوضوح أثناء الحرب المصرية الحبشية موقف البريطانيين المتعاطف مع الأحباش ضد المصريين . وكان هدف البريطانيين من وراء ذلك تصفية النفوذ المصرى فى منطقة البحر الأحمر والعمل على إبعاده عن قاعدتهم فى عدن . ولم يكتف البريطانيين بمساعدة « يوحنا » والوقوف الى جانبه ضد المصريين فى ذلك الحين ماديا ومعنويا ، بل أنهم حاولوا عن طريق الاقتراح المغرض الذى اقترحه الضابط البريطانى « غوردون » على الحكومة المصرية التى عينته حكمادارا للسودان بأن تمنح إيطاليا قطعة أرض بالقرب من مصوع كى تواجه الحبشة بذلك عدوا جديدا تجد فيه ما يشغلها عن مناوأة مصر ، بينما كان هدفهم الأسمى هو أن يتيحوا بذلك الفرصة لصناعاتهم الايطاليين باحتلال مناطق جديدة على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر ، ليحولوا دون سيطرة منافسيهم الفرنسيين عليها ، تمهيدا لدخولها تحت السيطرة البريطانية فى الوقت المناسب .

النشاط المصرى فى خليج عدن وعلى سواحل الصومال وموقف البريطانيين فى عدن ازاءه (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

سبق أن أشرت الى أن مصر لم تكتف بالسيطرة على الساحل الغربى للبحر الأحمر بأكمله وعلى ميناء زيلع بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، بل أنها تطلعت الى السيطرة على كل الساحل الأفرىفى المطل على خليج عدن وعلى سواحل الصومال الواقعة على المحيط الهندى . وكانت مصر تهدف من وراء ذلك الى إعطاء هضبة البحيرات مخرجها الطبيعى الى الجنوب من بلاد الصومال ، وإقامة سبل الاتصال بين هذه السواحل وداخل القارة الأفريقية بشكل يسمح لها بتوحيد البلاد الواقعة شمال شرق أفريقية فى كتلة واحدة لها شخصيتها الدولية المتميزة ، ويسهل اتصالها بالخارج عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندى من ناحية الشرق ، كما يسهل اتصالها بأوروبا عن طريق البحر المتوسط من ناحية الشمال .

فبعد عام واحد من فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ أصدر الخديو اسماعيل أوامره الى محمد جمالى بك بقيادة الأسطول المصرى فى البحر الأحمر والتوجه الى شواطئ بلهار وبربره . وقد أدى ظهور الأسطول المصرى فى مياه الصومال الى انزعاج السلطات البريطانية فى عدن نظرا لأن الانجليز هناك كانوا يحصلون على تموينهم من اللحوم والمسلية والمواد الغذائية بوجه عام من بربره على الساحل الصومالى المواجه . وكانت الحركة والحياة فى بربره تنشط فقط فى الفترة الممتدة من شهر أكتوبر حتى نهاية شهر مارس من كل عام ، وبعد هذه الفترة تقفر بربره تماما من السكان الذين يرحلون الى الهضاب . ولهذا فان عدن كانت تعاني ضائقة شديدة كل عام فى الفترة من أوائل شهر إبريل حتى نهاية شهر سبتمبر حيث ترتفع الأسعار وتقل الأقوات .

وجدير بالذكر أن الأحوال فى بربرة قد تغيرت تماما عندما امتدت إليها يد الإدارة المصرية فيما بعد ، حيث جلب المصريون معهم الى بربرة العمران والتحضر والاستقرار . وقد أدى هذا بالتالى أجل الخدمات للبريطانيين فى عدن ، وإن كانوا لم ينظروا بعين الارتياح للوجود المصرى فى هذه الجهات نظرا لأنهم كانوا يطمعون فى وضع أيديهم عليها (١) ، حفاظا على المصالح البريطانية فى منطقة البحر الاحمر .

ولهذا فقد اقترح « الميجور جنرال ادوارد راسيل Major General Edward L. Russell » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٦٧ - ١٨٧٠) على حكومة الهند البريطانية فى شهر يونيو سنة ١٨٦٩ (٢) ارسال أحد الوكلاء الانجليز

(١) شسوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ؛

أو الصوماليين الى بربرة (١) أثناء انعقاد سوقها لمحاربة الدعاية المصرية حينذاك بل ان « راسيل » بادر بالفعل وقبل أن تصله تعليمات حكومة الهند بإيفاد أحد الصوماليين ويدعى محمد في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ على ظهر السفينة البريطانية « السند » لمحاربة دعايات المصريين في بربرة وبلهار . وقد أوضح « راسيل » لحكومته أن تموين عدن بالأغذية وخاصة اللحوم انما يعتمد بالدرجة الأولى على بربرة . غير أن اقتراحات « راسيل » هذه لم تلق أى ترحيب لدى حكومة الهند البريطانية من ناحية ، أو وزارة الخارجية البريطانية من ناحية أخرى فى ذلك الحين ، نظرا لانهما لم تكونا قد اهتمتا بعد بالنتائج التى سيحدثها فتح قناة السويس على طريق البحر الاحمر ، كما انهما لم تقدرا بعد مدى خطورة سيطرة المصريين على هذا الطريق فى حالة استيلائهم على سواحل الصومال .

وعندما ظهرت السفينة المصرية « الخرطوم » تقل محمد جمالى بك وهى متجهة الى بلهارة فقد تبعتها السفينة البريطانية « السند » الى هذا الميناء . على أن محمد محمود الذى أرسله البريطانيون من عدن أخذ يذيع بين الاهالى أن محمد جمال ليس مفوضا من قبل السلطان العثمانى ، وانه موفد من قبل اسماعيل باشا خديو مصر ، ولهذا فانه لا يحق عليهم طاعته . كما ذكر لهم بأن الانجليز على مقربة منهم فى عدن وأنهم مستعدون لحمايتهم منه اذا ما طلبوا منهم ذلك

وقد قام « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن بالكتابة الى محمد جمالى فى شهر ابريل ١٨٧٠ يسأله عن سبب مجيئه الى تلك المنطقة ، وعما اذا لم يكن الدافع له فكرة الفتح والاستيلاء على املاك جديدة . (٢) على أن هذا التساؤل فى حد ذاته انما يدل على تشكك السلطات البريطانية فى عدن بالنسبة لحقوق مصر على اقاليم الصومال فى ذلك الحين . على أن محمد جمالى رأى حينذاك أن يحارب مؤامرات البريطانيين ودسائسهم فى بلهار . ولهذا فقد أمر بانزال الجنود المصريين الى المدينة فى استعراض عظيم كان له وقع حسن على الاهالى الذين راوا يتوافدون على القائد المصرى معلنين خضوعهم للحكومة المصرية . وقد أمضى محمد جمالى عشرة أيام فى بلهار توجه بعدها مع القوات المصرية الى بربرة (٣) .

وقد قدم قبطان السفينة البريطانية « السند » تقريرا لحكومة الهند البريطانية أوضح فيه أن بعض القوات المصرية يقودها محمد جمالى قد وصلت الى بربرة وأنها مسلحة بمدفعين كبيرين . وأوضح هذا التقرير أيضا أن محمد جمالى قد أبلغ القبائل فى بربرة انه جاء الى هناك لاقرار الأمور وفرض المنازعات

Marston, T.E. : op. cit., p. 391

(١)

Sabry, M. : L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 392.

(٢)

Douin, G. : op. cit., Tome 3, 2eme part'e, p. 236.

(٣)

القبلية فى تلك المنطقة ، كما انه أقام عرضا عسكريا كان له أعمق الأثر لدى الأهالى ، وهو ما سبق أن أشرت اليه .

ولما كان « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن يخشى من أن المصريين سيكونون قادرين على اخضاع بربره وبلهار لحكومتهم ، فقد طلب من حكومة الهند البريطانية أن ترسل له سفينة حربية الى عدن تكون تحت تصرفه لمواجهة هذا الموقف . وفى الوقت نفسه أخذ « راسيل » يبحث فى « سجلات عدن The Aden Records » عن تكون له حقوق السيادة على الساحل الصومالى المواجهة لعدن حينذاك (١) مما يؤكد أيضا تشكك السلطات البريطانية فى عدن بالنسبة لحقوق مصر على أقاليم الصومال . بعد أن كشفت عن ذلك رسالة « راسيل » التى بعث بها الى جمالى بك يسأله عن سبب مجيئه الى الساحل الصومالى .

وبناء على هذه الرسالة بادر شريف باشا وزير الخارجية فى أول يونيو سنة ١٨٧٠ برسالة مذكورة الى « الكولونيل ستانتون » قنصل بريطانيا العام فى مصر ، أكد فيها السيادة المصرية على كل الساحل الأفريقى للبحر الأحمر ، وقال « ان الأراضى المذكورة ليست مستقلة ، بل أنها وكما كانت دائما أراضى عثمانية ، وهى ضمن البلاد التى تنازل الباب العالى للحكومة المصرية بمقتضى فرمان سلطانى نص فيه على تنازله عن قائمقاميتى مصوع وسواكن وملحقاتها . كما أن مصر لاتزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك ، فلا يسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة لها على هذه البلاد » . (٢)

على أن « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن قد طلب من حكومة الهند البريطانية ومن حكومة لندن اتخاذ الاجراءات العملية لمنع المصريين من مد نفوذهم الى ما وراء البحر الأحمر . كما أنه طلب اليهما اتباع سياسة تقوم على جعل التدخل السياسى يتبع التجار البريطانيين اينما ذهبوا ، ليمهد لتجارتهم سبيل الاستقرار :

«Where British traders go, the political interference of the British government is to follow».

غير أن حكومتا الهند ولندن رفضتا حينذاك انتهاج هذه السياسة الخطيرة (٣) . ومن المرجح أن يكون ذلك راجعا للأسباب التى سبق أن أوضحناها من قبل عندما رفضت حكومة الهند فى شهر يونيو سنة ١٨٦٩ إرسال أحد الوكلاء الانجليز او الصوماليين الى بربرة .

F.O. 78/3186, I.O. to F.O. 8/5/70 encl. Russell to Bombay. (١)

2/25/70, also in I.O., L.A., 1870.

(٢) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسيادة على السودان ، ص ٤٩

Marston, T.E. : op. cit., p. 390. (٣)

وجدير بالذكر أن « محمد محمود » الذي أرسله « راسيل » على ظهر السفينة « السند » الى ساحل الصومال في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ ليراقب تحركات المصريين في بربرة وبلهار قد هاجمته احدى القبائل الصومالية في ١٤ مارس سنة ١٨٧٠ وانتهى الأمر بمقتله . وفي نهاية هذا الشهر وصلت الى عدن السفينة البريطانية « تيزر » Teazer ، واتجهت مباشرة الى ميناء بربرة الذي وصلته في اليوم الرابع من ابريل سنة ١٨٧٠ حيث وجدت السفينة البريطانية « السند » والسفينة المصرية « الخرطوم » راسيتين في الميناء . وقد لاحظ « الكابتن بلوفيلد » Captain Blowfield قائد السفينة « تيزر » أن العلم العثماني كان يرفرف على ميناء بربرة وأن « محمد جمالي » كان يحث القبائل على التسليم للمصريين . كما لاحظ أيضا أن المصريين لم يحتلوا بربرة بعد العرض العسكري الذي قاموا به هناك ، كما لم يعقدوا أى اتفاق بينهم وبين الصوماليين . غير أنه وجد من الأدلة ما يؤكد أن محمد محمود الذي أوفده « الميجور جنرال ادوارد راسيل » من عدن كان قد تعرض لهجوم احدى القبائل الصومالية بناء على تحريض من قبل المصريين وقد توقع أن المصريين سوف يرحلون عن الميناء بعد أن يضمّنوا تبعيته لحكومتهم ، وبعد أن تتم تصفية وكالة البريطانيين هناك . (١)

وقد ذكر « الكابتن بلوفيلد » أن محمد جمالي قد أكد له أن المنطقة تعتبر جزءا من الممتلكات العثمانية ، وأنه ليست لديه أية صلاحيات لبيع أى جزء منها ، وأن واجبه يقتصر على حماية ورعاية المصالح المصرية هناك . وقد أكد « بلوفيلد » أن « محمد جمالي » ضاق ذرعا بالنزاع المستمر بين القبائل الصومالية وعبر له عن سعادته اذا ما رحل عن هذه البلاد ، (٢) غير أن الوثائق المصرية لم تشر الى ذلك .

وقد كتب « الميجور جنرال ادوارد راسيل » الى محمد جمالي بك يسأله عما يقصده من وراء تحركاته في منطقة البحر الأحمر بوجه عام ، وعلى الساحل الصومالي بوجه خاص . وعندما اجابه محمد جمالي بأن هذه المناطق تابعة لسيادة الباب العالي ، فقد طلب اليه « راسيل » ان يتحفظ في تصرفاته حتى تقرر الحكومات ما تراه في هذا الشأن . (٣)

وقد بحثت وزارة الخارجية البريطانية موضوع السيادة على الساحل الصومالي حينذاك ووجدت أن السيادة العثمانية لم تستقر هناك ، على عكس ما حدث مع البريطانيين في المنطقة المحيطة بعدن حيث عقدوا معاهدات مباشرة

F.O. 78/3186, I.O. to F.O. 8/5/70 encl., Russel to Bombay 3/18/70. (١)

F.O. 78/3186, I.O. to F.O. 8/5/70 encl. Russell to Bombay 4/8/70, (٢)
also in I.O., L.A., 1870.

F.O. 78/3186, I.O. to F.O. 8/5/70 encl. Russell to Bombay 4/21/70. (٣)

مع شيوخ القبائل (١) . وقد رأى « الكولونيل وليسام ميرويدر Colonel William McCrewether » الذى كان يشغل منصبا هاما فى وزارة الهند البريطانية حينذاك أهمية بربرة بالنسبة لعدن ، وخاصة من الناحية التجارية التى كانت تنمو بصفة مستمرة رغم عدم استقرار الأمور هناك . ولهذا فقد قام بإرسال وكيل سياسى بريطانى الى ساحل الصومال ودعاه بسفينة حربية تتحرك من عدن لمساندته (٢) .

وعندما علم البريطانيون فى عدن فى شهر أغسطس ١٨٧٠ بتعيين أحمد ممتاز باشا محافظا لسواحل البحر الأحمر باسم « مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر » من السويس وحتى رأس جورد فوى ، وأنه يقوم بجولة بحرية (٣) يتفقد أثناءها موانئ تلك المنطقة بما فيها ميناءى بلهار وبربرة (٤) ، فقد طلب الميجور جنرال ادوارد راسيل، المقيم السياسى البريطانى فى عدن من حكومته من جديد الاسراع فى تعيين وكيل بريطانى فى بربرة لمواجهة النشاط المصرى المتزايد هناك . ولكى يدعم « راسيل » مطلبه هذا فقد أرسل لحكومته تقريرا أوضح فيه نشاط الحركة التجارية بين عدن وبربرة من جهة وبين عدن وبلهار من جهة أخرى فى ذلك الحين . (٥) وفيما يلى بيان حجم التجارة المتبادلة بين عدن وكل من بلهار وبربرة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٠ على وجه الخصوص :

السنة	الواردات الى عدن من بلهار	الصادرات من عدن الى بلهار
١٨٦٨/٦٧	٢٥٢٨٣٦ روبية	٣٨٩٤٩٤ روبية
١٨٦٩/٦٨	٤٥٧٠٦٧ روبية	٣٢٠٥٣٧ روبية
١٨٧٠/٦٩	٣٠٦٤٠٦ روبية	٣٣٢٣٣٥ روبية

السنة	الواردات الى عدن من بربرة	الصادرات من عدن الى بربرة
١٨٦٨/٦٧	٣٨٦٣٨٧ روبية	٢٥٧٧٤٠ روبية
١٨٦٩/٦٨	٢٩٢٢٧٢ روبية	٢٣٨٤٠٥ روبية
١٨٧٠/٦٩	٢٠٨٦٢٧ روبية	٨٢٨١٨ روبية

ويوضح هذا البيان أن حجم التجارة المتبادلة بين عدن من جهة وكل من بلهار وبربرة من جهة أخرى كان كبيرا خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٧ و

(١) F.O. 78/3186, Memo on Sovereignty by Hertslet, 7/18/70

(٢) Marston, T.E. : op. cit., p. 390

(٣) Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan

1863-1879, p. 249.

(٤) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر

I.O., L.A., Russell to Bombay 8/25/70. (٥)

١٨٧٠ (١) ، كما أن الصراع والتنافس الذي كان دائرا بين القبائل الصومالية في بربرة قد جعل بلهار مركزا تجاريا أكثر أهمية في ذلك الحين رغم افتقار مينائها من ناحية تقديم التسهيلات المختلفة .

على أن اهتمام المقيم السياسي البريطاني في عدن بتعيين وكيل بريطاني في بربرة في أعقاب تعيين أحمد ممتاز باشا مديرا لعموم شرقي السودان ومحافظة لسواحل البحر الأحمر ، إنما يرجع للنشاط الزائد الذي بذله ممتاز باشا هناك (٢) . وعندما عين الحديو اسماعيل «فرنرمنزجر» Werner Munzinger السويسري الجنسية « مديرا لعموم شرقي السودان ومحافظة لسواحل البحر الأحمر » في شهر فبراير سنة ١٨٧٣ (٣) فإن العمل الرئيسي الذي كلف به هو قمع تجارة الرقيق في تلك الجهات ، مما كان له أكبر الأثر. في تهدئة مخاوف البريطانيين في عدن ، الذين كانوا يخشون من توسع المصريين على الساحل الأفريقي المواجه . على أن « منزنجر باشا » كان قد عمل بعض الوقت محافظا لمصوع وسواكن وملحقاتها منذ مطلع شهر ابريل سنة ١٨٧٢ (٤) . وكان قد أبدى النصيح للحكومة الحديوية مطالبا بترتيب نقط عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المندب التي تعتبر تابعة للحكومة العثمانية ، وذلك لتخليصها من حيل الدول الأجنبية التي ابتدأت أيديها تمتد الى هذه الجهات وخاصة إيطاليا . ويؤكد ذلك أن مخاوف الانجليز في عدن حتى لو هدأت مؤقتا فإنها لم تكن لتنتهي تماما .

وعندما تمكنت الحكومة الحديوية من ضم ميناء زيلع الى مصر في ١٨ يوليو سنة ١٨٧٥ (٥) ، فإن الحديو اسماعيل كان يخشى من قيام البريطانيين في عدن بعرقلة جهود المصريين على الساحل الغربي للبحر الأحمر . ولهذا فقد أصدر أمرا الى رؤوف باشا محافظ زيلع وملحقاتها في نهاية شهر أغسطس سنة ١٨٧٥ (٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ هـ) جاء فيه :

« حيث أن لمحافظة عدن بعض الأخذ والعطاء مع جهات زيلع ، وحيث أن الجناب العالي يرغب في تسهيل أمور الدولة الانجليزية - فلا تقصروا في تسهيل أمور محافظة عدن في تلك الجهة - وساعدوها دائما » .

وبمناسبة تردد انجليز محافظة عدن على جهات زيلع على نحو ما مر بيناه إذا رموا ذلك العدد من الجند ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة هناك

Marston, T.E. : op. cit., p. 391

(١)

Douin, G : op. cit., tome 3, zème partie, p. 250.

(٢)

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر

الأحمر ص ١٢٨ .

(٤) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

(٥) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٢٣٥ .

وسألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى أين أنتم ذاهبون فإن الجناب الخديوى يأمر بأن تقولوا لهم :

« اننا نقصد كشف منابع نهر سنيت وسنسير من هنا لتجهيد الطريق وتنظيم خرائطها ومعنا ضباط أركان حرب ومهندسون - وسيأتى من (غندوكرو) حضرة غوردون باشا مأمور خط الاستواء وقد عهد الى (أى الى رؤوف باشا) بمحافظات جهات زيلع - والقيام من هنا لايجاد منبع النهر المذكور ، وستأتى من بعدى بعثة علمية أيضا » .

« وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم (أى الانجليز) لماذا استوليتم عليها ؟ فان جنابه العالى يأمر أيضا أن تقولوا لهم : لأن الأهالى قدموا عريضة التمسوا فيها أن يتبعوا الحكومة فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف عن منبع النهر الآنف الذكر - وقد كفلنا الراحة والأمن للأهلى وهم ممتنون للغاية » .

كما أن جنابه العالى يأمر بأن تتركوا التعليمات اللازمة فى هذا الصدد الى رضوان باشا حتى اذا ما سرتتم الى داخلية البلاد وسألوه مثل هذه الأسئلة أجاب على نحو ما تقدم « (١) » .

ومن الواضح أن تلك الأوامر التى أصدرتها الحكومة الخديوية انما تظهر مدى حرصها على عدم الاصطدام بالبريطانيين فى عدن ، وتسهيل تزويدهم بالمواد الغذائية اللازمة لهم والتى كانوا يحصلون عليها من الساحل الصومالى ، حتى لا يقوموا بعرقلة جهود المصريين ، خاصة وانهم كانوا يرقبون الأحداث عن كثب من قاعدتهم فى عدن حينذاك ويتتبعون بكل حرص تحركات المصريين هناك .

وعند ما استنجد أهالى سلطنة هرر بالخديو اسماعيل لتخليصهم من استبداد سلطانهم محمد بن عبد الشكور وظلمه ، وسألوه أن يضم بلادهم الى الخديوية المصرية وأن يرسل من قبله واليا يحل محل «سلطانهم الطاغية» (٢) ، فقد انتهز اسماعيل هذه الفرصة وأرسل فى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٥ محمد رؤوف باشا على رأس حملة لفتح هذه السلطنة . وقد زحف رؤوف باشا من زيلع غربا ، واستطاع أن يتغلب على قبائل الجالا وأن يصل الى سلطنة هرر بعد أقل من شهر . وفى اليوم الحادى عشر من أكتوبر سنة ١٨٧٥ دخل رؤوف باشا

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر

الاحمر ، ص ٢٣٩ .

Budge W. : History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, Vol. 2
p. 522.

(٢)

هرر العاصمة ظافرا (١) ، ورفع الراية المصرية عليها (٢) . وبينما كان محمد رءوف باشا منهمكا في اخضاع اقليم هرر للحكم المصرى ، فان الحكومة الخديوية كانت تعمل من ناحية أخرى لبسط حقوق السيادة المصرية على طول الساحل الافريقى الشرقى من رأس جوردفوى حتى مصب نهر جوبا (٣) .

على أن الخديو اسماعيل كان قد أوفد «السير صامويل بيكر Sir Samuel Baker» فى سنة ١٨٦٩ على رأس حملة الى أعالي النيل لاختضاع الأقاليم الواقعة جنوب «غندوكرو» لسلطان الحكومة المصرية ، ويقضى على تجارة الرقيق ويستبدل بها تجارة مشروعة ، ويعمل على فتح الملاحة فى النهر من «غندوكرو» الى البحيرات الاستوائية . وقد استغرقت مهمة «بيكر» الفترة الممتدة بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٣ ولكنها لم تحقق أغراضها . ويرجع السبب فى ذلك الى أن «بيكر» اعتبر مهمته عسكرية فحسب ، فدخل فى حروب مع الأهالى الذين نفروا من المصريين ، مما جعل الخديو فى النهاية يستغنى عن خدماته . وقد بعث «ستانتون» قسصل بريطانيا العام فى مصر تقريرا لحكومته عن تكليف «بيكر» بتلك المهمة فى شهر ابريل سنة ١٨٦٩ (٤) . وكان اعتماد «الخديو اسماعيل» على بعض الضباط الأوروبيين بوجه عام والبريطانيين على وجه الخصوص فى تنفيذ سياسته الافريقية ، من العوامل التى أدت فى النهاية الى فشل هذه السياسة - كما سبق أن أوضحنا - اذ كانت تصرفات هؤلاء تنطوى على تنفيذ سياسة دولهم الاستعمارية على حساب المصالح المصرية . كما نفر الأهالى من هؤلاء القادة الذين اختلفوا فى دينهم وتصرفاتهم عما كان يتوقعه هؤلاء القيادات المصرية المسلمة فى ذلك الحين .

ومما يؤكد تواطؤ «بيكر» مع الأهداف الاستعمارية البريطانية حينذاك ما كتبه عضو فى الوزارة البريطانية الى «بيكر» عقب عودته الى لندن فى أواخر عام ١٨٧٣ ، اذ جاء فيه أنه «مهما كان من أمر تجارة الرقيق فان حملتك لا بد أن تكون قد أدت الى بسط النفوذ البريطانى فى مصر» . ثم يتساءل هذا العضو قائلا : «كم سننتظر من الوقت حتى يكون لنا سفن تجارية تحمل العلم الانجليزى فى البحيرات ، ويكون لها خط مواصلات منتظم يصل البحيرات بالقاهرة ؟ اننى لا أعرف فى الوقت الحالى فى العالم شيئا يعدل فى عظمتها التقدم المطرد السريع

F.O. 78/3189, I.O. to F.O. 2/24/67 encl. Aden to I.O. (١)
1/14/76, and 1/20/76.

(٢) محمد المتصم سيد (دكتور) : الفتح المصرى لهرر ، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وتناولت دراسة هذا الموضوع باستفاضة .

(٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى فى شرق افريقيا ووسطها ، ص ١١٤ .

F.O. 78/2092, Stanton to F.O., 4/2/69. (٤)

الذى يصحح تغفلنا فى قلب افريقية ، ومن الثابت الذى لا ريب فيه أن الطريق يمر معظمه فى الأراضى المصرية « (١) .

بل ان « بيكر » نفسه كتب بعد ذلك بأربعة أعوام فى سنة ١٨٧٨ يقول :

« لا يسعنى الا أن انظر مفتبها الى التغييرات التى حدثت فى مصر ، وإلى اضطراد ازدياد النفوذ الانجليزى فيها منذ سنة ١٨٦٩ ، اذ وظف الخديو لأول مرة انجليزيا ومنحه السلطات المطلقة للقضاء على تجارة النخاسة فى افريقية الوسطى ، وكان ذلك الاجراء بمثابة الحجر الأول فى أساس الاصطلاحات التى تمت بعد ذلك . فما كادت مهمتى تنتهى فى سنة ١٨٧٣ حتى عين غوردون خلفا لى فسار على النهج وقد ساعدت محاربة تجارة الرقيق على فتح الباب للتدخل الانجليزى ، فأصبح ملكولم باشا فى خدمة الحكومة المصرية للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وأصبح ماكيلوب أيضا باشا ، وبذلك أسبغت سلطات واسعة على أربعة من كبار الانجليز . والواقع أن بلدا مهاجما - كانجلترا فى كل عصورها - ليس فى مقدوره أن يقف كما يشاء فى زمان أو مكان يرتضيه . نحن مدفوعون الى الأمام ومضطرون بقوة الظروف الى مد حدودنا ، ولو لم يتفق ذلك مع رغباتنا » (٢) .

وكان الخديو اسماعيل قد استخدم فى مطلع عام ١٨٧٤ الضابط البريطانى « تشارلز جورج غوردون Charles George Gordon » (٣) وأصدر اليه تعليمات بوجوب القضاء على تجارة الرقيق وفتح النهر جنوبى غندوكرو للملاحة والوصول الى البحيرات الاستوائية ، وادخال التجارة المشروعة فى هذه المناطق (٤) . ومنذ أن وصل « غوردون » فى شهر ابريل سنة ١٨٧٤ الى مقر مأموريته فى غندوكرو ، فانه طفق يعمل على تنفيذ تعليمات الخديو ، ولكنه مالبث أن أدرك أن صعوبة المواصلات وبطئها بين مأموريته والخرطوم تشكل عقبة كاداء فى سبيل تحقيق هذه التعليمات على الوجه الأكمل (٥) .

وقد أعلن فى الاسكندرية حينذاك أن « غوردون » قد ضم المنطقة المحيطة ببحيرتى « البرت » و « فيكتوريا » ونهر « سومرست Somerset »

(١) على ابراهيم عبده (دكتور) : المصدر السابق ؛ ص ٧٠ - ٧٢ .

(٢) محمد مبرى (دكتور) : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ،

ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر

الأحمر ، ص ١٣ .

Shukry, M.F. : Equatoria under Egyptian Rule, pp. 138, 140.

(٤)

Langer W. : The Diplomacy of Imperialism, pp. 102, 103.

(٥)

فى وسط أفريقيا (١) . وكان ذلك أكثر ما يمكن أن تقوم به حملة استكشافية فى تلك المناطق (٢) .

وقد رأى « غوردون » أن طريق المحيط الهندى يعتبر أقصر وأسرع من طريق النيل للوصول الى منابع النهر . فكتب الى الخديو اسماعيل فى ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ موضحا العقبات التى صادفتها ادارته فى « اللادو » التى اتخذها عاصمة له ، بسبب صعوبة المواصلات بينها وبين الخرطوم . وذكر أن السدود التى تغطى بحر الجبل تجعل الملاحة فى النهر مستحيلة تقريبا ، والمخ الى أن هذه العقبات المشابهة تتسبب فى انعزال مديرية خط الاستواء تماما عن الشمال . واقترح فتح طريق من خليج مصبه الى اقليم البحيرات .

وذكر « غوردون » أيضا فى رسالته للخديو اسماعيل بأن احتلال خليج ميسه « سوف يضع أقطار افريقية الوسطى الغنية تحت أقدام مصر » . (٣) . وقد رأى « غوردون » أن تنفيذ هذا المشروع من جانب مصر لن يلقى أية معارضة أو مقاومة من قبل الحكومة البريطانية ، بل على العكس لا بد أن تتوقع الحكومة المصرية « مساعدة مادية » فى تنفيذه من جانب الاسطول البريطانى . كما اعتبر « غوردون » تنفيذ هذا المشروع « الوسيلة الوحيدة لفتح أقطار افريقية الوسطى للتجارة المشروعة والقضاء على الرق والنخاسة فيها » (٤) .

وقد استجاب الخديو اسماعيل لاقتراح « غوردون » ، على اعتبار أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس جوردفوى أو رأس حافون فى الجنوب . بل تشمل كل ساحل الصومال الشرقى حتى مصب نهر الجب . كما رأى الخديو أن لحكومته الحق فى تأسيس ما تراه من محطات لتأييد سلطانها على هذا الساحل ، ولكافة تجارة الرقيق فى الداخل (٥) . ولهذا أرسل الخديو حملة بحرية من السويس ، بقيادة الضابط الاسكتلندى « ماكيلوب باشا Mckillop » الذى كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية كرئيس لمصلحة المزارع . وقد اشترك فى هذه الحملة « شايبه لونج Chaillé-Long » الأمريكى ، ورضوان باشا حاكم بربرة ، ومحمد جمالى باشا ، وعبد الرزاق نظمى ، وحسن واصف ، وحسين فهمى ، والسيد عاكف ، وفرحات منيب من

F.O. 78/2502, Stanton to F.O. 6/6/76.

(١)

Marston, T.E. : op. cit., p. 491

(٢)

(٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا

ووسطها ، ص ١١٥ .

Shukry, M.F. : op. cit., pp. 211-219.

(٤)

(٥) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل

السياسية فى القرن التاسع عشر ، ص ١٤١ .

الضباط المصريين (١) . وكان « شاييه لونج » متغيبا في أوروبا بإجازة مرضية عند اقلاع السفينتين « محمد علي » و « لطيف » بقيادة « ماكيلوب » في أغسطس سنة ١٨٧٥ من السويس (٢) . وعند عودة « شاييه لونج » الى مصر فقد صدرت اليه الأوامر باللاحاق بالحملة المصرية مع السفينتين « طنطا » و « دسوق » ، وتسليم « ماكيلوب » تعليمات الخديو لتنفيذها .

وبعد وصول « ماكيلوب » الى بربره اتجهت السفن المصرية صوب رأس حافون فوصلته في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وقد اجتمع « ماكيلوب » برؤساء القبائل ودعاهم للدخول في طاعة الخديو ، وأعطاهم يرقين وضعا في الرأس الشرقية البحرية من رأس حافون . وقبل شيخ حافون المدعو عثمان محمود نظير تقاضيه عشرين ريالاً نمساويا (ماريا تريزا) وأحد القفاطين أن « يتنازل كتابه عن لقبه وكل حقوقه في البلاد المحيطة برأس حافون ومن ضمنها براوة » (٣) . ثم قامت الحملة باحتلال « قسمايو » بعد أن طردت الحامية التي كانت بها من قبل « السيد برغش » والتي كانت تبلغ حوالى مائة جندي زنجباري (٤) . وباحتلال قسمايو ، التي أطلق عليها « بورت اسماعيل » حققت الحملة المهمة التي أرسلت من أجلها الى ساحل الصومال (٥) .

بل ان الخديو اسماعيل أرسل بعد ذلك السفينة المصرية « المحلة » يقودها « فردريكو Fredrico » الايطالى في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ مع تعزيزات من الجنود الى قسمايو . كما قام « فردريكو » بإبلاغ « ماكيلوب » تعليمات الخديو بالتجول في الساحل الافريقي من فرموزا الى بربره لدراسة موانئ وخلجان هذا الجزء من الساحل ، وإبلاغ الحكومة المصرية عن اصلحها لرسو السفن ، ومعرفة الأماكن التي يمكن إقامة فئارات فيها لإرشاد السفن المختلفة (٦) .

وهنا يبدو موقف البريطانيين واضحا في عدم ترحيبهم بالنشاط المصرى المتزايد على الساحل الصومالى المواجه لعدن جنوبى مضيق باب المندب جرحهم على وضع حد نهائى له . فقد حدث في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ أن أبرق حسن على بك الوكيل المصرى الى عدن الى الخديو اسماعيل يبلغه بوصول سفينة بخارية من زنجبار تحمل رسائل وبرقيات من « ماكيلوب » ، كما تحمل برقيات

(١) اسماعيل سرهنك : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

Budge, W. : op. cit., Vol. 2, pp. 233, 234. (٢)

Chailé— Long : op. cit., Vol. 1, p. 177. (٣)

Copland, R. : Exploitation of East Africa, pp. 276-280. (٤)

(٥) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى في شرق افريقيا

ووسطها ، ص ١١٨ .

Shukry, M.F. : op. cit., pp. 449, 450. (٦)

أخرى من سلطان زنجبار والقنصل البريطاني العام هناك لارسالها الى لندن عن طريق عدن . وأبلغ الوكيل المصرى الخديو أيضا بأن السفن المصرية دخلت مياه زنجبار الإقليمية ورسست عند مصب نهر الجب (١) . ومما لا شك فيه أن الخديو اسماعيل قد فهم من برقية وكيله فى عدن ان السلطات البريطانية فى زنجبار لم ترحب بقدوم الحملة المصرية الى ساحل الصومال ، وانها بادرت بالكتابة الى لندن عن طريق عدن لتحريض وزارة الخارجية البريطانية لمواجهة المشروع المصرى والتصدى لاحباطه .

ومن ناحية أخرى فان « ستانتون » القنصل البريطانى فى مصر قد سارع الى ابلاغ « لورد دربى » وزير الخارجية البريطانية فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بتوقعاته واستنتاجاته عن تحركات المصريين فى خليج عدن جنوبى البحر الأحمر وعلى سواحل الصومال . فقد ذكر لوزير خارجيته أن الخديو قد أحاطه علما فى محادثة جرت مؤخرا بينهما انه ينوى ارسال جماعتين (أو حملتين) كشفيتين من هرر ، على أن تتجه احدهما جنوب الحبشة صوب منابع النيل الأزرق ، تم تسير فى هذا النهر حتى فازوغلى ، وتتجه الجماعة الثانية الى منابع نهر الجب ، وتتبع مجرى هذا النهر حتى المحيط الهندى . وأضاف « ستانتون » قائلا « واننى أستنتج من الاتجاه الذى تنوى هذه الجماعة الثانية أن تتبعه - ومن حقيقة أن صاحب السمو قد أرسل من قبل ماكيلوب باشا فى رحلة بحرية الى فرموزا ومصب نهر الجب - أن الخديو يقصد اذا أمكن الاستيلاء على كل البلاد من ساحل الصومال الى الجب ، جاعلا هذا النهر حدود اراضيه فى هذا الاتجاه » (٢) .

على أن « جون كيرك John Kirk » قنصل بريطانيا العام فى زنجبار قد سارع هو الآخر بارسال خطاب الى « دربى » وزير الخارجية البريطانية فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أيضا ، أوضح فيه نشاط الحملة المصرية منذ مغادرتها خليج عدن حتى وصولها الى ميناء قسمايو . وذكر « كيرك » فى خطابه انه منع السيد « برغش » على الاحتجاج على الاحتلال المصرى لأراضيه بالقوة . وحذر « كيرك » « لورد دربى » من السماح ببقاء الاحتلال المصرى لأى جزء من ساحل الصومال ، مدعيا أن ذلك سيؤدى الى انتشار حالة من الفوضى والاضطراب فى هذه المنطقة من شرق افريقية ، وسيقضى على المحاولات البريطانية الرامية الى تنشيط التجارة ومكافحة الرق والنخاسة فيها . ودعا « كيرك » وزارة الخارجية البريطانية الى اتخاذ خطوات فعالة لحماية المصالح البريطانية الهندية فى هذه البلاد (٣) .

Shukry, M.F. : Ibid., 87.

(١)

F.O. 195/1063 ; 78/3188, Confidential. Stanton to Derby,
11 November 1875.

(٢)

F.O. 84/14/17 ; kirk to Derby, 11 November 1875.

(٣)

على أن جهود « كيرك » لاجلاء المصريين عن الساحل الصومالى لم تنف عند هذا الحد ، بل انه حاول أيضا أن يستعين بالسلطات البريطانية فى الهند لشده أزره فى مطالبته وزارة الخارجية البريطانية بالتدخل لابعاد المصريين عن ساحل الصومال . فكتب مذكرة فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ الى حكومة الهند يقول ان التجار الهنود الذين يشتغلون بالتجارة فى القسم الشمالى من ممتلكات زنجبار سلموه عند مغادرته ساحل الصومال مذكرة أشاروا فيها الى أن الاحتلال المصرى لبروة وقسمائو قد هدد مصالحهم تهديدا خطيرا ، وأن خسائره ستضاعف فى الحقيقة اذا سمح للمصريين بالقيام بالمزيد من عمليات الاستيلاء غير الشرعية على ممتلكات سلطان زنجبار فى بلاد الصومال (١) .

بل أن « كيرك » ذكر أيضا لحكومة الهند انه « على الرغم من ان بروة وقسمائو ليستا على درجة كبيرة نسبيا من الأهمية التجارية فى الوقت الحاضر ، الا أن خسارة الرعايا البريطانيين ستكون جسيمة اذا وصلت الأماكن التى تقع بين المنطقة التى يحتلها المصريون الآن على نهر الجب وبين الجهات التى ضمها مؤخرا اليهم فى الصومال الشمالى . لأنه من الواضح أن أول نتيجة من نتائج الحكم المصرى لهذه الأقاليم ستكون تدمير الحركة التجارية القائمة وبالتالى اتباع نظام الاحتكارات فى حمى الراية المصرية ، ذلك النظام الذى سيحرم رعايانا فى آخره من الاشتغال بالتجارة . » كما سيصيب نفوذنا ومصالحنا (أى النفوذ والمصالح البريطانية) فى كل ساحل افريقية بضربة قاتلة » (٢)

واذا كان « جون كيرك » القنصل البريطانى فى زنجبار قد قام بكل هذه الجهود لابعاد المصريين عن الساحل الصومالى حفاظا على المصالح البريطانية فى المحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر على السواء ، فان الصحافة البريطانية قد ساهمت أيضا فى إثارة الرأى العام على الاحتلال المصرى لساحل الصومال . اذ نشرت صحيفة « البول مول جازيت Pall Mall Gazette » فى عددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ برقية سلطان زنجبار الى وزارة الخارجية البريطانية ، التى يحتج فيها بشدة على « اعتداء » المصريين على ممتلكاته . كما نشرت أيضا صحيفة « التيمز Times » البريطانية مقالا للمستشرق « بادجر » فى أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ طالب فيه الدول الأوروبية وفى مقدمتها بريطانيا بالتدخل لوقف امتداد النفوذ المصرى فى هذه الأرجاء من الساحل الشرقى لافريقية .

وهنا لم تلبث وزارة الخارجية البريطانية أن استجابت لمطالب « جون

(١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى فى شرق افريقية

ووسطها ، ص ١٢٤ .

F.O. 84/14/17. Kirk to Aitchison, 10 December 1875.

(٢)

كيرك « وللرأى العام البريطانى حينذاك • فأرسلت فى اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ الى قنصلها العام فى القاهرة تعليمات بالاحتجاج على ارسال حملة « ماكيلوب » الى ساحل الصومال ، ومطالبة الخديو بسحب هذه الحملة فى أسرع وقت ممكن (١) • وبعد ذلك بيومين أبقى « دربى » على أثر تسلمه برقية من « ستانتون » فى نفس اليوم (٢) الى « كيرك » يقول « لقد تلقيت تأكيدات من الخديو عن طريق الجنرال ستانتون بأن القوات المصرية ستسحب فى الحال كما ترغب حكومة صاحبة الجلالة الملكة » (٣) •

وتنفيذا لهذه التأكيدات ، فقد قام الخديو اسماعيل بإرسال تعليمات مفصلة الى عبد الرازق بك رئيس أركان حرب مأمورية نهر الجب فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، بسحب الحملة المصرية من ساحل الصومال الجنوبي ، لابلاغها الى ماكيلوب باشا حتى يمكن إعادة « الواورات والعساكر » الى السويس (٤) •

وقد حدث فى نفس اليوم الذى أرسل فيه الخديو تعليماته بسحب الحملة المصرية من نهر الجب أن كتب « جون كيرك » من زنجبار الى « لورد دربى » وزير الخارجية البريطانية ، مدعيا أن نشاط المصريين ومؤامراتهم ما زالت مستمرة على طول الساحل الصومالى ، وانهم كانوا يقرنون جميع أعمالهم باسم سلطان تركيا ، مما جعلهم يرفعون رايته على الأراضى التى استولوا عليها فى ساحل الصومال • وأوضح « كيرك » انه قد عمل على تأمين مصالح تجار مدينة لامو ، بأن أرسل اليهم ضابطا بحريا مع فصيلة من مشاه الاسطول ، ليكون نائباً للقنصل البريطانى ، وليبلغ قومندان الاسطول عن أى خطر تتعرض له لامور من قبل المصريين حينذاك (٥) •

بل ان « جون كيرك » زعم فى رسالة بعث بها الى « دربى » فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٥ أن الاضطرابات التى نتجت عن وجود المصريين بالساحل الصومالى فى ازدياد مستمر • وقد استشهد فى ذلك بخطاب كتبه القس « بريس Price » المشرف على ارسالية الكنيسة الانجليزية فى ممبسة مؤكدا بأن الخطر المصرى يهدد ممبسة ومركز الارسالية الانجليزية ، نتيجة لتجاوب الأهالى المسلمين مع المصريين الذين يمثلون سلطان تركيا • وكان الأهالى يتطلعون الى اليوم الذى يتفوق

F.O. 78/7188 ; 195/1063, telegram, Stanton to Derby, 5 December 1875. (١)

F.O. 78/7188, 195/1063, Telegram, Stanton to Derby, 5 December 1875. (٢)

F.O. 78/3188, Telegram, Derby to Kirk, 5 Dec. 1875. (٣)

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، المية ١٠ دفتر ١٠ (عربى) رقم ٦٧ ص ٣٢ فى ١٦ ذى القعدة

سنة ١٢٩٢ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أمر من الخديو الى عبد الرازق بك)

F.O. 84/1417. Kirk to Derby, 14 December 1875. (٥)

فيه النفوذ الاسلامى فى شرق افريقية والهند من جديد (١) .

وهكذا تصدت السياسة البريطانية التى بدت فى تصرفات المقيم السياسى البريطانى فى عدن من جهة وفى تصرفات « جون كيرك » القنصل البريطانى فى زنجبار من جهة أخرى لمواجهة النشاط المصرى على الساحل الصومالى المظل على خليج عدن والمحيط الهندى والعمل على تصفيته فى أسرع فرصة ممكنة . ورغم تظاهر « كيرك » بأنه يدافع عن مصالح سلطان زنجبار ، فقد فضحت مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية حقيقة أغراضه وأظهرت انه كان يتخذ من هذا الادعاء ستارا يخفى وراءه من أجل تأمين مصالح بلاده التجارية والسياسية فى شرق افريقية ، حتى يحين الوقت الذى تنفذ فيه أطماع بريطانيا الاستعمارية فى هذه المناطق .

وحتى عند ما تحقق « جون كيرك » من أن القوات المصرية قد جلت عن قسمايو والجلب ، فقد لفت نظر برغش الى ضرورة اتخاذ بعض الخطوات لتأسيس ادارة حكومية فى الجهات التى أخلاها المصريون لتأكيد سلطته فيها . كما قام بزيارة ساحل الصومال على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية ، وحمل رسائل من برغش الى ولاته بهذا الساحل ، تحضهم على وضع أنفسهم تحت تصرفه باعتباره القنصل البريطانى العام حينذاك (٢) .

على أن الحكومة الخديوية رأت قبل عودة حملة الجب الى السويس أن تحاول تحقيق مشروع « غوردون » بالأساليب الدبلوماسية . فقد كتب « ستانتون » قنصل بريطانيا العام فى مصر الى « دربى » وزير الخارجية البريطانية فى ٩ يناير سنة ١٨٧٦ يقول أن الخديو قد أبلغه أثناء مقابلة جرت بينهما مؤخرا بأن « من الأمور الجوهرية بالنسبة له إذا أريد أن يعطى فى تنفيذ برنامجه الخاص بمحاولة تجارة الرقيق داخل أراضيه أن يحصل على ميناء على ساحل المحيط الهندى » . وعبر الخديو عن ثقته فى أن « حكومة صاحبة الجلالة الملكة سوف تساعد على الحصول على هذا الميناء ، خاصة وأنه قد أنفق ما يربو عن مليون من الجنيهات الاسترلينية فى محاولة فتح الأقاليم الاستوائية فى افريقيا الوسطى ، وبدون الحصول على منفذ بحرى على الساحل فان اتفاق هذا المبلغ سيكون عديم المنفعة » . كما ذكر « ستانتون » أن الخديو أبلغه أيضا بأن فتح طريق من اقليم البحيرات الى ساحل افريقية الشرقى سيثبت فائده الكبرى للتجارة بوجه عام ، وللتجارة البريطانية بوجه خاص ، غير أن ذلك يعتبر مستحيلا بدون امتلاك ميناء وتأسيس سلطة أو حكومة على الساحل (٣) .

F.O. 84/1417, Kirk to Derby, 25 December 1875, enclosure, (١)
W.S. Price to Kirk, 18 December 1875.

(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى فى شرق افريقية
وسطها ، ص ١٢٩ .

F.O. 78/3189, 195/1103, Stanton to Derby, 9 January 1876. (٣)

وقد مالت وزارة الخارجية البريطانية في أول الأمر الى الاستجابة لمطلب الخديو اسماعيل نظرا لأنها كانت تبدى حينذاك اهتماما كبيرا بالحصول على مساعدة الحكومة المصرية في مسألتين هامتين ، أولهما إعاقه المشروعات الاستعمارية لفرنسا وإيطاليا في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ، وثانيهما حاجتها الى مساعدته في القضاء على تجارة الرقيق في السودانين الشرقي والأوسط وفي الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (١) .

غير أن « جون كيرك » كتب الى « دربي » في اليوم الخامس من إبريل سنة ١٨٧٦ معترضا على مطلب الخديو بحجة أن سلطان زنجبار لن يوافق على شراء مصر لميناء قسمايو لأن ذلك سيؤدي لخسارته ماديا ، كما رأى « أن تأييد الخديو في هذا الاتجاه سينزل ضررا بمصالحنا المحلية ومصالح رعايانا أيضا » (٢) . وقد عقب « وايلد Wylde » رئيس إدارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية البريطانية على ذلك بقوله « ان كيرك قد أبدى رأيا حازما عارض فيه بشدة هذا الطلب ، ومن ثم لا يسع وزارة الخارجية البريطانية الا رفضه » (٣) .

ولما كانت الحكومة البريطانية قد أرسلت الى القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ مسودة معاهدة أرادت أن تبرمها مع الخديو بعد مفاوضات شاقة حاولت الحكومة المصرية خلالها أن يشمل الاعتراف بالسيادة المصرية كن بلاد الصومال حتى نهر الجب جنوبا دون جدوى ، فإن هذه المعاهدة قد تأخر عقدها نتيجة لارسال حملة « ماكيلوب » الى المحيط الهندي (٤) . وعند ما عرضت الحكومة البريطانية مرة أخرى على حكومة القاهرة في شهر أغسطس سنة ١٨٧٦ شروط المعاهدة المذكورة فقد اعترض الخديو من جديد على تحديد حقوق السيادة المصرية على ساحل إفريقيا الشرقية عند رأس جوردفوى ، وذكر أن حقوق السيادة المصرية تمتد حتى نهر الجب جنوبا ، كما طالب بامتلاك ميناء على ساحل المحيط الهندي (٥) .

غير أن « فيفيان » الذي خلف « ستانتون » قنصلا عاما لبريطانيا في مصر كتب الى وزارة الخارجية البريطانية ، بعد أن رفض الخديو مرة أخرى عقد هذه المعاهدة في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، محذرا إياها من تشجيع « امتداد الحكم المصري في افريقية » (٦) . واقترح « لورد سولسبري Lord Salisbury »

F.O. 84/1370, Elliot to granville, 8 July 1873. (١)

F.O. 84/1453, Confid. Kirk to Derby, 5 April, 1876. (٢)

F.O. 78/3189, Minute by Wylde on Cookson to Derby, 8 August, 1876. (٣)

(٤) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا
روسطها ، ص ١٢٢ .

F.O. 78/3189, 195/1104, Cookson to Darby, 8 August, 1876. (٥)

F.O. 84/1450. Vivian to Derby, 8 December 1876. (٦)

الذى كان قد تولى حينئذ وزارة الهند أن ترد وزارة الخارجية البريطانية على طلب الخديو بتوجيه اذار اليه . فاما أن يقبل المعاهدة المعروضة عليه في الحال ، أو تحتفظ الحكومة البريطانية لنفسها بحرية العمل في ساحل الصومال (١) .

على أن هذا الانذار البريطاني قد أحدث النتيجة المرجوة ، اذا استسلم الخديو اسماعيل لرغبة الحكومة البريطانية وبذلك أبرمت في اليوم السابع من سبتمبر سنة ١٨٧٧ معاهدة بين مصر وبريطانيا « بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة الملكة (فيكتوريا) بحقوق صاحب السمو (الخديو اسماعيل) الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالى حتى رأس حافون » (٢) . وهكذا أثمرت جهود « جون كيرك » القنصل البريطاني في زنجبار متعاوناً مع المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ابعاد المصريين عن الساحل الصومالى الجنوبي ، ليصبح الطريق ممهداً أمام البريطانيين لتنفيذ مشروعاتهم الاستعمارية هناك انطلاقاً من قاعدتهم البريطانية فى عدن .

واذا نظرنا الى نصوص تلك المعاهدة البريطانية المصرية (٣) يمكننا أن نتبين ما يلي :

١ - أن الهدف الرئيسى من عقد هذه المعاهدة هو المحافظة على المصالح البريطانية وضمان تفوق النفوذ البريطانى فى منطقة البحر الأحمر والسواحل المطلة على خليج وسواحل الصومال ، خاصة بعد أن وجدت بريطانيا نفسها تواجه منافسة استعمارية من قبل فرنسا التى اتخذت أوبوك قاعدة لها منذ عام ١٨٦٢ ، وإيطاليا التى سيطرت على عصب منذ عام ١٨٧٠ . ومن هنا فضلت الحكومة البريطانية الاعتراف بالسيادة المصرية فى ظل التبعية العثمانية (٤) ، وذلك فى نظير الحصول على امتيازات واسعة تحقق لها ما تبغيه من سيطرة ونفوذ ، فضلاً عن ابعادها للمنافسة الفرنسية والايطالية حينذاك .

٢ - أرادت الحكومة البريطانية باعترافها بسيادة مصر على الساحل الصومالى

(١) F.O. 78/3189. Malet to F.O., 27 January 1877, Vivian to Derby, 21 February 1877.

(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : انتشار النفوذ البريطانى فى شرق افريقية ووسطها ، ص ١٣٤ .

(٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر ووسطها ، ص ١٣٥ .

F.O. 78/3189, F.O. to Vivian 7/4/77 text in Hertslet, Sir Edward. Treaties and conventions, Etc., (Commercial Treaties), London, Butterworths, 1893, Vol. 18, pp. 356, 361.

Marston, T.E. : op. cit., p. 494. (٤)

المواجه لعدن حتى رأس حافون أن تضع حدا لامتداد النفوذ المصرى جنوبى البحر الأحمر وخليج عدن ، بما يحرم مصر من مد حدودها على كل الساحل الصومالى حتى ميناء قسمايو جنوب مصب نهر جوبا ، وهو ما كانت مصر تتطلع الى تحقيقه (١) .

٣ - اشترطت بريطانيا فى تلك المعاهدة أن يتعهد الخديو اسماعيل عن نفسه وعن خلفائه من بعده بعدم منح أية دولة من الدول أية مساحة من الأرض الداخلة فى حوزة مصر . ومن ناحية أخرى اشترطت بريطانيا أيضا بأن اعترافها بسيادة مصر حتى رأس حافون مرهون بتعهد السلطان العثمانى فى الوقت نفسه بعدم منحه أية قطعة من أرض مصر أو ملحقاتها لأية دولة أجنبية - غير بريطانيا بطبيعة الحال . ومن الواضح أن البريطانيين كانوا يهدفون من وراء ذلك الى ابعاد أى نفوذ أجنبى آخر غير نفوذهم عن مصر وممتلكاتها حتى يمهّدوا السبيل لاستيلائهم عليها ، خاصة وأن اعترافهم بسيادتها على تلك المناطق كان بمثابة ابعاد لأطماع الفرنسيين والاطاليين حتى تنهيا الفرصة لتحقيق الأهداف البريطانية .

٤ - اكتسبت الحكومة البريطانية من وراء عقد هذه المعاهدة امتيازات واسعة ضمنت لها مركزا ممتازا فى مصر وجميع ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ومنحتها حق تعيين مأمورى قنصليات فى جميع سواحل الصومال ، فضلا عن تمتعهم بمركز ممتاز فى تلك الجهات . كما ألزمت المعاهدة الخديو اسماعيل بمنع تجارة الرقيق من مصر وملحقاتها ، مع قيام السفن الانجليزية بمعاونة مصر فى هذا الشأن على أن تمنح صفة الضبط حتى على السفن التجارية المصرية .

٥ - حددت المعاهدة الرسوم الجمركية على السلع الواردة الى موانئ زيلع وتاجوره وسائر موانئ البحر الأحمر بما قيمته ٥٪ فقط ، فيما عدا بلهار وبربرة فقد أصبحتا من الموانئ الحرة (٢) . ولا شك أن تحديد هذه الرسوم الجمركية الضئيلة واعفاء مينائى بلهار وبربرة كلية منها قد أضر بمصر وذلك باعتراف الجنرال غوردون نفسه وقد ترتب على ذلك أن خسرت الحكومة المصرية الرسوم التى كانت تؤخذ على ما كان يصدر من هذين الميناءين من أغنام وأبقار يقدر عددها سنويا بما يزيد عن ٧٠ ألف رأس كان يصدر معظمها الى الحامية البريطانية فى عدن . هذا فضلا عما كانت تدفعه مصر من جزية سنوية للباب العالى فى نظير احتفاظها بهذين الميناءين ، الى جانب ما أنفقته فعلا فى انشاء منارة وحوض للسفن وبعض المنشآت الأخرى .

(١) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر وإثيوبيا ، ص ١٦٠ .

(٢) Marston, T.E. : op. cit., p. 494.

٦ - لم تستفد مصر شيئا من عقد هذه المعاهدة ، إذ إنها من الناحية العملية لم تمنحها شيئا أكثر مما كان في حوزتها . كما كان اعتراف إنجلترا بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون لا يزيد عن التسليم بالأمر الواقع . بل إن إنجلترا رفضت بشدة أن تعترف بحق مصر في السيادة على أراضيها كاملة حتى مصب نهر جوبا ، وذلك نظرا لأنها كانت تتطلع لتحقيق أطماعها الخاصة في تلك الجهات . ومن ناحية أخرى فإن عقد هذه المعاهدة قد نتج عنه ازدياد نفوذ بريطانيا في ممتلكات مصر المجاورة للبحشة ، مما أدى إلى تشجيع الأحباش على عدم تسوية مشكلة الحدود بينهم وبين مصر حينذاك ، بحيث ظلت هذه المسألة مثار مفاوضات بين الطرفين حتى احتلت بريطانيا مصر ، وقامت بتسوية مشكلة الحدود بين البلدين في صالح الأحباش بطبيعة الحال ، مما أضر كثيرا بالمصالح المصرية حينذاك (١) .

وجدير بالذكر أن وزارة الهند البريطانية كانت قد تلقت من وزارة الخارجية البريطانية في اليوم الثاني من إبريل سنة ١٨٧٧ مذكرة مستنواة عن الساحل الصومالي واقترحت فيها أن يكون خط عرض ١٠ درجة شمالا آخر حد للممتلكات المصرية في بلاد الصومال المواجهة لعدن (٢) . وقد وافقت وزارة الهند البريطانية حينذاك على فحوى هذه المذكرة وعلى مشروع المعاهدة البريطانية المصرية قبل عقدها في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بعدة شهور (٣) . ولا شك أن ذلك يؤكد أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تحرص على تنسيق أعمالها مع وزارة الهند البريطانية التي كانت تضع في اعتبارها وجهة نظر المقيم السياسي البريطاني في عدن ، حيث كان يرقب الأمور الجارية على الساحل الصومال المواجه ويتابع عن كثب النشاط المصري هناك حتى لا يشكل خطرا على المصالح البريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن بوجه عام .

وقد أخذت الحوادث تكشف شيئا فشيئا عن نوايا البريطانيين على وجه الخصوص ومحاولاتهم المستمرة للتدخل السافر في سواحل البحر الأحمر ، وحيلهم التي بدت خفية وأخذت تبرز وتنفضح بلا حياء ولا اعتبار لحقوق أو مجاملات . فقد حدث أثناء قيام رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر برحلته للمرور على البلاد التابعة للمحافظة أن دعاه المقيم السياسي البريطاني في عدن لزيارته في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٠ وتحدث معه حديثا طويلا . وكان هذا الحديث في مظهره وديا ، ولكنه في الحقيقة يخفي وراءه نيات مبيتة ظهرت في الخطاب الذي أرسله المقيم البريطاني بعد عودة رضا باشا ، كما بدت واضحة

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : العلاقات بين مصر وإثيوبيا ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) F.O. 78/3189, Admiralty to F.O. 4/2/77.

(٣) F.O. 78/3/89, I.O. to F.O., 4/10/77, and 6/21/77.

فى حديثه وأستلته (١) . وأهم ما لوحظ فى هذه الأسئلة قوله ان البلاد التابعة لمصر بعيدة عنها مما يصعب عليها حكمها أو اصلاح أحوالها . وكان رد رضا باشا أن الهند وأستراليا تبعدان عن انجلترا أكثر من تلك الأقاليم عن مصر . بل ان المقيم السياسى البريطانى فى عدن تعرض أيضا لأمر تجارة الرقيق ، ولوضوع العوائد التى تؤخذ على السفن التى تمر بميناء بربره ، كما أخذ يبين عدم صلاحية الطقس فى هذه البلاد للموظفين المصريين ، مما يسفر عن أغراضه ونواياه المعادية للوجود المصرى فى تلك المناطق .

وحتى بعد أن عاد رضا باشا لمقر عمله ، فقد أرسل اليه نفس المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٠ خطابا ضمنه عدة ادعاءات بناها على الحديث الشفوى الذى دار بينهما أثناء زيارته لعدن ، ولم يكن قد مضى على ذلك الحديث أكثر من أسبوع واحد . وقد أجاب رضا باشا على المقيم السياسى البريطانى فى عدن موضعا وجهة نظر حكومته فيما يتعلق بثلاث مطالب طلبها المقيم البريطانى فى خطابه (٢) . فأما أولاها فهو خاص بعوائد ورسوم الجمرى فى بربره ، وقد أفهمه رضا باشا بأن ما دار بينهما من حديث بهذا الشأن كان صريحا . اذ انه لا يوجد بها رسم جمارك ولا مأمور للجمرى ، وأما مسألة العوائد فقد كانت قيد البحث بين قنصل بريطانيا والحكومة الخديوية ولم تكن قد ظهرت نتائج ذلك بعد . كما أوضح رضا باشا أن كافة صادرات بربره تعود بالنفع الكبير على عدن وكانت الحكومة المصرية قد أنفقت مبالغ طائلة على الاصلاحات التى أجرتها فى تلك الأقاليم ولهذا فانه من العدالة أن تحصل مصر على بعض الايرادات التى تعوضها عما تنفقه من أجل دعم هذه الاصلاحات .

أما المطلب الثانى فقد ذكر المقيم السياسى البريطانى فى عدن لرضا باشا بأن المعاهدة المعقودة بين الحكومة الخديوية وبريطانيا تستوجب تدخله فى شئون بربره اذا ما اشتكى أحد التجار البريطانيين من زيادة العوائد . وقد أجاب رضا باشا بأن على حاكم عدن أن ينتظر نتائج البحث الجارى بين قنصل بريطانيا والحكومة المصرية فى هذا الصدد .

وكان المطلب الثالث للمقيم السياسى البريطانى فى عدن متعلقا بالقواعد الخاصة بمعاملة الصوماليين فى شرق بربره وبلهار قبل إحالتها للإدارة المصرية تبعا لما ورد فى نص المعاهدة المشار اليها فى المطلب السابق . وقد أجاب عنه

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر ، وقد نشر بالكتاب ترجمة للمحادثات التى دارت بين المقيم السياسى البريطانى فى عدن ورضا باشا محافظ عموم سواحل البحر الاحمر ، ص ١٧٣ - ١٧٨ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محفظة سائرة نمر ٦٦ فى ١٧ محرم سنة ١٢٩٨ هـ

رضا باشا بأنه لا يعلم عن تلك المعاهدة شيئا وأنه عرض الأمر على الحكومة الحديوية ومازال ينتظر ردها . ثم ختم رضا باشا خطابه معبرا عن رغبته في أن تستمر العلاقات بينهما طيبة لا تشوبها شائبة (١) ، مما يؤكد حرص مصر على عدم إثارة أية مشكلات بينها وبين بريطانيا في ذلك الحين .

- خامسا : سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط الفرنسي في البحر الأحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

ازداد اهتمام البريطانيين بالبحر الأحمر في أعقاب فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ نتيجة لاستمرار الفرنسيين في تنفيذ مشروعاتهم الاستعمارية على سواحلهم ، خاصة وأن مشروع القناة ذاته كان مشروعا فرنسيا على النحو الذي أوضحته في بداية هذا الفصل . وكانت فرنسا قد سعت منذ وصول حملتها إلى مصر في سنة ١٧٩٨ إلى قطع الطريق بين بريطانيا والهند لتقضي بذلك على المصالح البريطانية في الشرق بوجه عام . كما أن فرنسا أرادت أن تكون لها محطة بحرية في منتصف هذا الطريق الذي أصبح أقصر طريق للملاحة يصل غرب أوروبا ببلاد الشرق بعد فتح قناة السويس ، وكانت فرنسا ترغب في أن تكون هذه المحطة قاعدة بحرية قائمة بذاتها ومستقلة عن القاعدة البريطانية في عدن حتى لا تقع تحت سيطرة بريطانيا أو تتعرض لتحكمها إذا تآزمت الأمور بين الدولتين واحتدم النزاع بينهما .

وقد سبق أن أوضحنا أن فرنسا قد اشترت ميناء «أوبوك» في سنة ١٨٦٢ وهو الميناء الذي يقع على الساحل الأفريقي المواجه لعدن والذي يشرف على مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وكانت فرنسا تهدف باستيلائها « النظرى » على هذا الميناء إلى الاحتفاظ بإمكانية أخذ قرار في المستقبل بخصوص المنطقة المجاورة لعدن وبريم التي كان البريطانيون يسيطرون عليها في ذلك الحين على أن الفرنسيين لم يستفيدوا استعماريا من منطقة «أوبوك» إلا عند تأزم المسألة المصرية بعد الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢ وتدخل السياسة البريطانية في الشؤون المصرية ، وإجبارها الحكومة القاهرة على اتخاذ قرار بشأن «ملحقاتها» في سواحل البحر الأحمر حينذاك . وسوف تتخذ فرنسا في ذلك الوقت من « أوبوك » مركزا وقاعدة استعمارية لها عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، لكي تتوسع منها في بلاد الصومال ، وتكون نواة لمستعمرة ساحل الصومال الفرنسي، بحيث تشكل بذلك منافسا خطيرا للمصالح البريطانية في عدن والبحر الأحمر ، كما قام الفرنسيون بدور آخر في منطقة « الشيخ سعيد » الواقعة غربى عدن

(١) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، وقد نشر نص الرد المرسل من رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر إلى « والى عدن » إلى اللى المقيم السياسى البريطانى هناك ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

والتي تطل على مضيق باب المندب من ناحية الشرق ، وقد بدأ هذا الدور في مطلع سنة ١٨٦٩ وهي نفس السنة التي فتحت فيها قناة السويس .

ومما يوضح دور الفرنسيين في البحر الاحمر وعلى مقربة من عدن حينذاك قيام الفرنسيين « ماس M.M. Mass » و « بويلكس Poies » بشراء بندر الشيخ سعيد « في شهر يناير سنة ١٨٦٩ من الشيخ على ثابت الحكمي مقابل مبلغ اربعين ألف ريال . وكان غرض الفرنسيين من وراء السيطرة على هذا الموقع اقامة وكالة فرنسية في تلك المنطقة ترعى المصالح الفرنسية في البحر الأحمر ، على غرار ما فعله البريطانيون في عدن .

ومنذ بدأ الفرنسيون ينفذون هذا المشروع فقد قام « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسي البريطاني في عدن بأبلاغ حكومة بومباي ، موضحا ان « بند الشيخ سعيد » جزء من ممتلكات قبائل الصبيحي اليمنية . (١) كما ابلغ « راسيل » حكومة بومباي ايضا بأن انشاء ميناء فرنسي في منطقة « الشيخ سعيد » المواجه لجزيرة بريم ، انما يهدد بشدة تجارة البن اليمني الذي كان يصدر حينذاك عن طريق ميناء عدن (٢) ويعود عى البريطانيين هناك بفوائد كثيرة .

وقد أشارت الوثائق المصرية الى أن قنصل بريطانيا العام في مصر قام في شهر مايو سنة ١٨٧٠ باخطار الخديو بأن شركة فرنسية تدعى « بازان بارولان » ارسلت باخرة الى حدود اليمن عند جزيرة بريم واشترت ثلاثة آلاف هكتار من الأراضي اليمنية الواقعة في مواجهة تلك - الجزيرة ويقصد بها منطقة « الشيخ سعيد » - واستولت عليها . ورغم أن هذه المنطقة لم تكن تابعة للحكومة المصرية فانه رأى من واجبه احاطة الصدر الأعظم علما بذلك . (٣) ولا شك أن ذلك يوضح محاولة البريطانيين اثارة خديو مصر واشراكه في العمل للحيلولة دون سيطرة الفرنسيين على منطقة « الشيخ سعيد » المجاورة لعدن .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أوضح حاكم جزيرة بريم البريطاني في الوقت نفسه أن « بندر الشيخ سعيد » انما هو منطقة تابعة للحكومة العثمانية . (٤) كما أن مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن أوضح بعد

I.O., L.A., Russell to Bombay, 10/15/68 and 10/23/68. (١)

I.O., L.A., Russell to Bombay 6/24/40 and 6/30/70. (٢)

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : سجل ٢٤ ترجمة الوثيقة رقم ٥٧ . في ٢٣ صفر

سنة ١٢٨٧ هـ . ص ١١٤ .

(٤) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمني المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية

والسياسية ونصوص الانقابات والمعاهدات البريطانية مع امارات الجنوب . كتاب قدمه

لادارة السياسة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٥ اغسطس ١٩٥٩ ولم

ينشر بعد . ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ذلك أن الأتراك العثمانيين رفضوا الموافقة على بيع هذا الموقع للفرنسيين ، وانهم ابلغوا الحكومة الفرنسية بأن تحويل هذه الأراضى الى ملكيتهم لم يتم بالطريقة المشروعة مما جعلهم يقدمون احتجاجا رسميا على ذلك . على أن الشيخ على ثابت الذى تصرف فى هذا الموقع ببيعه للفرنسيين ابدى دهشته من مطلب الأتراك العثمانيين ، مؤكدا أن الموقع المذكور لم يسبق أن حكمه أى حاكم عثماني ، وأنه يحكمه كما سبق أن حكمه اسلافه من قبل ، وأن العثمانيين ليس لهم الحق فى هذا الموقع وليس لهم أى سيادة عليه .

غير أن الحكومة البريطانية رأت أخيرا من جانبها أن تستطلع رأى الباب العالى بالنسبة لهذه المسألة عن طريق « بارون Barron » سفيرها فى الآستانة فى ذلك الحين . بل ان « اللورد كلارندون Lord Clarendon » عندما أرسل تعليماته فى هذا الصدد الى السفير « بارون » أشار الى أن السلطان العثماني هو صاحب السلطة الشرعية فى بندر « الشيخ سعيد » على الرغم من أن بعض اجزاء هذا الاقليم تقع خارج مضيق باب المندب من الجنوب . كما أكد ايضا « اللورد كلارندون » فى تعليماته هذه الى « بارون » بأن الحكومة البريطانية لن توافق على اقامة مستعمرة اجنبية فى تلك المنطقة المجاورة تماما لعدن ، (١) الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية هناك .

وفى الوقت نفسه كلفت حكومة الهند البريطانية أحد خبراءها ويدعى « كولومب Colombe » ليقوم بمسح جغرافى للساحلين الآسيوى والافريقى للبحر الأحمر فى المنطقة المحيطة بجزيرة بريم على وجه الخصوص . (٢) وقد أوضح « كولومب » فى تقريره انه لا يوجد هناك ما يدعو بريطانيا للقلق بشأن ميناء « الشيخ سعيد » ، مؤكدا أن الميناء الصالح للملاحة فى المنطقة هو ميناء عصب الذى يقع على الساحل الافريقى للبحر الاحمر ويبعد حوالى خمسة وثلاثين ميلا شمالى جزيرة بريم . وبناء على ذلك فقد اقترح « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن على حكومة الهند البريطانية احتلال البريطانيين لميناء عصب فى ذلك الحين . (٣)

بل ان تقريراً آخر قد ورد الى « الميجور ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن من « الملازم دالماهوى Lieutenant Dalmahay » المسئول عن جزيرة بريم ، أوضح فيه حالة ميناء « الشيخ سعيد » فذكر أنه مجرد مرسى لاستقبال الماشية والأغنام التى ترد من الساحل الصومالى المواجه ، ولا يوجد بها

I.O., B. 8., Memorandum on the 'Turkish Claim to sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea ... etc., p. 566. (١)

Marston, T.E. : op. cit., pp. 378, 379. (٢)

I.O., L.A., Russell to Bombay 11/10/68, enclosing survey of Assab Bay. (٣)

مورد للمياه سوى بئر واحدة مياهها ملحية قليلا . اما من الناحية الاستراتيجية فان قيمة ميناء « الشيخ سعيد » ضئيلة ، اذ لا يمكن منها التحكم فى القناسة الطبيعية التى تصل جزيرة بريم بالساحل الآسيوى للبحر الأحمر . (١)

وقد بعث « الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن « الكابتن دى كنتزو Captain de kntzow » لعمل مسح جغرافى لمنطقة عصب على الساحل الافريقى للبحر الاحمر . وقد جاء تقرير « كنتزو » مناقضا لتقرير سلفه « كولومب » اذ ورد فيه : ان ميناء عصب - فى اعتقاده - فيما عدا كونه ميناء آمنا ، فانه غير مناسب لاحتياجات أية حكومة أجنبية ، كما انه مكان لايحتمل أن تقوم باحتلاله أية دولة ، وان امتلاكه بمعرفة أية دولة أجنبية سيكون وضعا اسميا فقط ، ولا يمكن العمل بجدية تامة انطلاقا من هذا الميناء ضد المصالح البريطانية كتعويق المرور أو الحد من حرية الملاحة فى البحر الأحمر (٢) . ولهذا احجم البريطانيون عن تنفيذ فكرة احتلالهم لميناء عصب فى ذلك الحين .

على أن ما كانت تخشاه السلطات البريطانية فى عدن حينذاك هو أن ظهور ميناء فرنسى فى تلك المنطقة القريبة من عدن سيلحق اضرارا بالغة بتجارة البريطانيين مع المنطقة المحيطة بها ، خاصة بعد أن أصبحت عدن تحتكر النشاط التجارى هناك ، وبعد تدهور ميناء مخا على وجه الخصوص . غير أن الدوائر السياسية البريطانية اخذت بوجهة النظر القائلة بأن ميناء « الشيخ سعيد » لا يمكن له ان يرقى - نظرا لاعتبارات جغرافية - لمستوى يصبح فيه منافسا لميناء عدن بأى حال من الأحوال . (٣)

وتجدر الاشارة أيضا فى هذا المقام الى موقف الدولة العثمانية نفسها من حادثة بيع « الشيخ سعيد » حينذاك للفرنسيين . فقد أكد وزير الخارجية العثمانى للسفير البريطانى «بارون» بأن الباب العالى لا يقر هذا البيع ، فضلا عن أن الحكومة الفرنسية لم تعترف من جانبها ايضا بهذه الصفقة ، هذا بالإضافة الى أن الشيخ على ثابت هو الآخر لم يكن يملك حق التصرف فى هذه المنطقة . بل ان الوزير العثمانى قد أكد أيضا أن الباب العالى كان يعد العدة لارسال بعض قطع الأسطول العثمانى لمنع وقوع مثل هذه الحوادث فى المناطق التابعة للدولة . ولهذا فان الفرنسيين لم يستطيعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالى ببيع « بندر الشيخ سعيد » ليصبح ملكا لهم حينذاك (٤) .

I.G., L.A., Colombe to Russell 11/8/68.

(١)

I.O., L.A., Russell to Bombay 1/15/69 encl. de kntzow to Russell.
1/11/69.

(٢)

Marston, T.E. : op. cit., p. 381.

(٣)

I.O., L.A., Goodfellow to Bombay, 5/28/69, 10/16/69.

(٤)

وعلى الرغم من كل هذه التأكيدات من قبل الحكومة العثمانية في ذلك الحين، فقد قامت الشركة الفرنسية نفسها بإعلان شرائها لمنطقة «الشيخ سعيد» نهائياً من حكامها المحليين . غير أنها تبينت فيما بعد أن الميناء ضحل وغير صالح لاستقبال السفن مما تترتب عليه فشل هذا المشروع وصرف النظر عنه بعد ذلك . على أن الباب العالي استمر في إنكاره لأحقية أية قوى أخرى غيره لمناقشة موضوع ملكية منطقة « الشيخ سعيد » المتنازع عليها ، واقترح إعادة الأموال التي دفعت ثمنها لها . ولكنه في الوقت نفسه قد سمح باستخدامها كمحطة للتجارة الفرنسية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر مع بقاء تبعيةها - الاسمية بطبيعة الحال - للسيادة العثمانية .

وعلى أية حال فقد غادر الفرنسيون منطقة « الشيخ سعيد » نهائياً في شهر ديسمبر سنة ١٨٧١ ، مما جعل الباب العالي يصدر تعليماته الى حاكم الحديدة العثماني ليؤكد للقنصل الفرنسي في عدن تبعية « الشيخ سعيد » للسيادة العثمانية ، ويبلغه أيضاً بأن العثمانيين سوف يحتلون هذه المنطقة في وقت قريب . (١) وقد تم ذلك بالفعل عندما ارسل الباب العالي في العام التالي مباشرة قوة عثمانية لهذا الغرض قوامها ٤٠٠ مقاتل تحركوا من الحديدة بقيادة سليمان بك . على ان العثمانيين قد حولوا ميناء « الشيخ سعيد » بعد ذلك بوقت قصير الى « محجر صحي » عندما انتشر وباء الكوليرا على الساحل الشرقي لافريقيا وخاصة في منطقة زنجبار (٢) ، حيث كان يستوقف الحجاج الآتين من هناك للأغراض الصحية في موسم الحج .

وهكذا لم يتحقق للفرنسيين في أعقاب فتح قناة السويس أملهم في اتخاذ ميناء « الشيخ سعيد » نقطة ارتكاز منافسة للوجود البريطاني في ميناء عدن الهام ، ومركز انطلاق لتحقيق المصالح الفرنسية في منطقة البحر الأحمر على نحو ما فعلته بريطانيا بسيطرتها على عدن . ويرجع السبب في ذلك الى الجهود التي بذلها البريطانيون وهم يرقبون الأحداث في منطقة البحر الأحمر عن كثب من قاعدتهم البريطانية في عدن المحيولة دون نجاح الفرنسيين في تحقيق غاياتهم . هذا فضلاً عن أن منطقة «الشيخ سعيد» لم تكن ترقى من ناحية ميزاتها الطبيعية لمستوى صلاحية ميناء عدن بأي حال من الأحوال . بل ان تطلع الفرنسيين للسيطرة على « الشيخ سعيد » قد أثار مسألة حقوق السيادة العثمانية على تلك الميناء ، وهي ما تذرعه به البريطانيون وساندوه ليواجهوا المنافسة الفرنسية ويحبطوا تطلعاتها في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين وخاصة بعد فتح قناة السويس . وقد أدى ذلك الى زيادة تركيز الفرنسيين لجهودهم على الساحل

I.O., B. 8, Memorandum on the Turkish claim to sovereignty over Eastern shores of the Red Sea ... etc., pp. 57, 58. (١)
Marston, T.E. : op. cit., p. 392. (٢)

الغربي للبحر الأحمر واتخاذهم من « اوبوك » نقطة انطلاق لتحقيق تطلعاتهم الاستعمارية ومنافسة النفوذ البريطاني في منطقة البحر الأحمر المتمركز في عدن حينذاك على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

سادسا : سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط الإيطالي في البحر الأحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢) :

حرصت بريطانيا في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر وخاصة بعد فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ على معارضة النشاط الإيطالي في البحر الأحمر والوقوف في وجهه وخاصة في المناطق القريبة من القاعدة البريطانية في عدن . وكان البحر الأحمر - كما سبق أن أوضحت - يعتبر الشريان البحري الهام في خطوط المواصلات العالمية بوجه عام ، والبريطانية على وجه الخصوص ، بحيث أصبح « وتر بريطانيا الحساس » على حد تعبير « اللورد سولسبري Lord Salisbury » وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٧٩ (١) ، أي بعد فتح قناة السويس بعشر سنوات .

وكانت إيطاليا قد بدأت اتصالاتها بالبحر الأحمر وسواحله عن طريق رجال التبشير ، والمستكشفين الجغرافيين الذين حاولوا حتى قبيل قيام الوحدة الإيطالية اغراء بلادهم ، وخاصة « مملكة بيدمونت » على الدخول في علاقات تجارية وسياسية مع البلاد المطلة على هذا البحر . وقد أصبحت انظار الإيطاليين مسلطة عليه منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهو الوقت الذي شهد فيه الإيطاليون بداية الزحف الاستعماري على افريقيا الذي أدى الى تقسيم هذه القارة بين الدول الأوروبية . وكان فتح قناة السويس من أهم العوامل التي أدت الى إثارة اهتمام الإيطاليين لتنفيذ سياستهم الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر (٢) .

وقد اتجهت إيطاليا الى تنفيذ سياستها الاستعمارية في البحر الأحمر باختيار نقطة اتخذتها قاعدة لها ، تتوسع منها في المناطق القريبة من الساحل الأفريقي لهذا البحر ، مثلها في ذلك مثل ما فعلته بريطانيا على جانبه الشرقي في عدن ، وما فعلته فرنسا على جانبه الغربي « في « اوبوك » . وكانت هذه النقطة التي اختارها الإيطاليون هي ميناء عصب (٣) الواقعة على الساحل الغربي للبحر الأحمر على مقربة من مدخله الجنوبي .

(١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالي في شرق افريقية وتأسيس مستعمرتي اريتريا والصومال ، ص ١١١ .

Marston, T.E. : op. cit., p. 393.

(٢)

Johnston, H. : History of the colonization of Africa by alien races.

(٣)

p. 244.

وجدير بالذكر أن مسألة عصب كانت في بداية امرها عبارة عن عمل فردى بحث ، كما اعتبرها القائمون بها خطوة أولى في سبيل وضع هذه المنطقة تحت السيادة الإيطالية . وكانت شركة « روباتينو Rubattino » الإيطالية قد اعتبرت المشايخ المحليين الذين باعوا لها هذه المنطقة في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ مستقلين ، وسعت الى اعطاء حقوق ملكيتها للدولة الإيطالية التي اهتمت بعد ذلك بهذا المشروع ، وخاصة انه كان يتفق مع تطلعاتها الاستعمارية (١) .

ومما يؤكد ذلك أن « السنيور فيسسكونتي فينوستا ، وزير الخارجية الإيطالية كان قد ابلغ « باجت Paget » القنصل البريطاني في فلورنسا بأن الحكومة الإيطالية ليست مسئولة عن مسألة عصب الذي اتخذ امتلاكها صورة اتفاق خاص . وكان « باجت » قد بعث تقريراً لحكومته في شهر مارس سنة ١٨٧٠ اوضح فيه أن الصحف المحلية في إيطاليا ذكرت أن سفينة حربية إيطالية قد ارسلت الى البحر الأحمر بغرض تأسيس مستعمرة إيطالية هناك . كما أشار « باجت » في تقريره الى أنه قد علم بأن خطأ بحريا للبواخر الإيطالية سيبداً من جنوه الى الشرق الأقصى عبر طريق البحر الأحمر مما يتطلب إيجاد محطة على جانب هذا الطريق لتزويد البواخر الإيطالية بكميات الفحم اللازمة لها (٢) .

وفي الوقت نفسه أرسل « ستانتون Stanton » قنصل بريطانيا العام في الاسكندرية تقريراً لحكومته اوضح فيه أن مجموعة صغيرة من الإيطاليين قد وصلوا الى مصوع على الساحل الغربى البحر الأحمر من أجل « اغراض علمية مزعومة » (٣) . كما نشرت مجلة Journal Maritime et Commercial في عددها الصادر في ١٢ مايو سنة ١٨٧٠ أن بعثة « روباتينو » التي انطلقت من جنوه قامت باحتلال إحدى الجزر في خليج عصب في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وأن بعثة عملية أخرى قد وصلت الى هناك تحت اشراف « الأستاذ سابينو Professor Sapito » مما جعل « ستانتون » يستفسر من الحكومة المصرية عن مدى صحة ذلك . وقد أجابت الحكومة المصرية على تساؤل القنصل البريطاني بأن بيع هذه الجزيرة الواقعة في خليج عصب لم يتم بمعرفة الحكومة ، وأن القنصل الإيطالي العام في مصر أيضاً لا يعلم شيئاً عن ذلك . وأكدت الحكومة المصرية « لستانتون » أنها لم تسمح بأى تنازل عن ممتلكاتها لأية قوة على الاطلاق (٤) . كما أنها أرسلت بعض القوات المصرية الى عصب وانزلت العلم الإيطالي الذي كان مرفوعاً هناك بمعرفة البعثة الإيطالية التي كانت قد رحلت عن عصب (٥) . وقد عقب على ذلك

(١) شوفى عطا الله الجبل (دكتور) : سياسة مصر في البحر الأحمر ، ص ١٧١ .

F.O. 78/3186 and 78/2138, Paget to F.O., 3/2/70.

F.O. 78/2138, Stanton to F.O. 4/13/70

F.O. 78/2139, Stanton to F.O. 5/25/70.

Marston, T.E. : op. cit., p. 393.

« الميجور جنرال ادوارد راسيل » المقيم السياسى البريطانى فى عدن بقوله « ان الاترك والمصريين فى غاية الحرص والغيرة على الاراضى الواقعة فى منطقة البحر الاحمر حتى لا تستحوذ عليها اية قوى اجنبية ، وان تصرفاتهم فى مسألتى الشيخ سعيد وعصب لتؤكد ذلك » (١) .

على أن وزير الخارجية الايطالية رغم اعلانه بأن حكومته ليست مسئولة عن مسألة عصب ، فانه قد أصدر تعليماته الى « دى مارتينو De Martino » قنصل إيطاليا العام فى مصر فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٠ لابلغ أوامر الحكومة الايطالية الى قبطان السفينة الحربية الايطالية المسماة « فيديتا Vedetta » ومعناها « الحارس » التى كانت موجودة بالمياه المصرية حينذاك بالتوجه الى خليج عصب لحماية عملية تأسيس المستعمرة الايطالية الجديدة هناك (٢) . غير أن هذه السفينة بعد وصولها الى عصب فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٠ لم تجد أحدا من الايطاليين هناك بعد أن غادر « سابيتو » هذا الميناء على ظهر السفينة « افريقيا » ولهذا فان السفينة « فيديتا » خرجت بعد ذلك بيومين الى عرض البحر دون ان تفعل شيئا على الإطلاق .

وهكذا اثار هذا النشاط ايضا احتجاجات الحكومة المصرية حينذاك . وقد كانت الحكومة لايطالية تأمل بعد افتتاح قناة السويس ان تتمكن من تأسيس محطة تجارية على ساحل خليج عصب تساعد على تنشيط وتدعيم التجارة الايطالية بين الشرق والغرب عبر البحر الاحمر وقناة السويس . وكانت إيطاليا تعتقد أن حكومة القاهرة سوف تنظر بعين الاستحسان لتأسيس هذه المحطة التجارية ، وأن بريطانيا لن تعارض فى ذلك ، غير أن آمالها ما لبثت أن باءت بالفشل .

على أن احتجاجات الحكومة المصرية على الحكومة الايطالية لم تجد فى زحزحة الطليان عن انتهاج هذه السياسة الاستعمارية المكشوفة . وكان خطاب وزير خارجيتهم الى القنصل الايطالى فى مصر بمثابة الاعتراف الصريح بعدم وجود أية حقوق للحكومة المصرية أو الدولة العثمانية فى السيادة على منطقة عصب . وقد فضلت الحكومة المصرية استخدام كافة الأساليب الدبلوماسية لاقناع الحكومة الايطالية بضرورة حمل شركة « روباتينو » على التخلي عما اغتصبته من الاملاك التابعة للدولة العثمانية ، غير أن هذه المحاولات التى بذلتها الحكومة المصرية لم تلق اى استجابة من قبل إيطاليا .

على أن الأمور بقيت على حالها عند هذا الحد لمدة عشر سنوات فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٧١ و ١٨٨٠ . اصيب انحاء النشاط الايطالى فى الساحل

I.O., L.A., Russell to Bombay 7/22/70.

(١)

Douin, G. : Op. cit., tome 2, 2ème partie, p. 244.

(٢)

الغربي للبحر الاحمر بشئ من الفتور . ويرجع ذلك الى عدة اسباب اهمها أن مشكلات إيطاليا الداخلية التي نشأت كنتيجة طبيعية لوحدة ولايات جزيرة إيطاليا في مملكة واحدة ، وما تطلبه من جهود لحلها ، كانت موضع اهتمام الحكومات الإيطالية المتتالية ، الأمر الذي صرفها مؤقتا عن متابعة نشاطها الاستعماري في منطقة البحر الاحمر وفي اصقاع افريقيا الشرقية . (١)

ولكن السبب الذي لا يمكن اغفاله في هذا المجال هو حرص الحكومة البريطانية طوال السبعينات من القرن التاسع عشر على معارضة النشاط الإيطالي في البحر الاحمر حتى لا يشكل خطرا جديدا على مصالحها الحيوية التي أصبحت من الاهمية بمكان وخاصة بعد فتح قناة السويس . وقد ازداد حرص البريطانيين على معارضة النشاط الإيطالي خصوصا في المناطق القريبة من قاعدتهم الحيوية في عدن وعند مضيق باب المندب حيث المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وذلك حفاظا على مصالحهم هناك .

- موقف البريطانيين في عدن ازاء تطلع إيطاليا للسيطرة على جزيرة سقطرى :

حاول الإيطاليون في مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر ان يسيطروا على جزيرة سقطرى ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز عند مدخل خليج عدن وفي مواجهة رأس جوردفوى على الساحل الشرقي لافريقيا . وقد حدث ذلك بالتحديد في شهر يونيو سنة ١٨٧١ وهو الوقت الذي وصل فيه الى مصر « الجنرال دي فيكي » مبعوث الحكومة الإيطالية للتفاوض مع الحكومة الحديوية في مسألة السيادة على الساحل الغربي للبحر الاحمر . اذ ارسلت حكومة روما السفينة الحربية الإيطالية « فيتور بيزاني Vitor Pisani » الى البحر الاحمر لمحاولة الاستيلاء على جزيرة سقطرى وضمها الى الأملاك الإيطالية في شرق افريقيا . وقد بنت الحكومة الإيطالية آمالا عريضة على نجاح هذه السفينة في الاستيلاء على سقطرى ، حيث انها ارادت استخدام هذه الجزيرة لتكون قاعدة لبسط النفوذ الإيطالي في سواحل افريقيا الشرقية .

غير أن السلطات البريطانية في عدن سرعان ما كشفت النقاب عن المهمة التي جاءت من اجلها هذه السفينة الحربية الإيطالية الى مياه خليج عدن . وقد أعلن المقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك وهو « الجنرال تشارلز تريمهير » ان احتلال إيطاليا لجزيرة سقطرى أمر لا يمكن الموافقة عليه اطلاقا ، (٢) نظرا

Ward, Barbara : Italian Foreign Policy., p. 3.

(١)

Douin G. : op. cit., tome 3, 2ème partie, pp. 254, 255.

(٢)

للموقع الهام الذى يتميز به هذه الجزيرة عند مدخل خليج عدن نفسه وعلى الطريق
البحرى المؤدى الى الهند .

وجدير بالذكر - كما سبق أن أوضحت - ان البريطانيين قد تمكنوا من عقد
معاهدة مع سلطان المهرة حاكم سقطرى اصبحت الجزيرة بموجبها تحت الحماية
البريطانية (١) .

وازاء هذه المعارضة من قبل البريطانى لم تستطع ايطاليا أن تحقق ماكانت
تطمح الى تحقيقه بارسالها للسفينة الحربية الايطالية «فيتور بيزانى» الى مياه
خليج عدن ، وذلك نتيجة لحرص البريطانيين على عدم اتاحة الفرصة لغيرهم من
القوى الأوروبية الاخرى لمنافستهم فى الطريق البحرى الى الهند ، خاصة وانهم
كانوا يرقبون الحوادث عن كثب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حينذاك من
قاعدتهم فى عدن .

- تطور سياسة البريطانيين ازاء النشاط الايطالى فى البحر الاحمر من المعارضة الى المصانعة :

استغلت ايطاليا فى اوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر ذلك الضعف
الذى لحق بالحدودية المصرية نتيجة لتدعيم الوصاية الدولية وتزايد التدخل
الاجنبى المالى والسياسى فى شئوننا والذى سوف يترتب عليه بعد ذلك احتلال
بريطانيا لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، واندلاع ثورة المهدي فى السودان ، مما جعل
ايطاليا تستأنف من جديد نشاطها الاستعمارى فى الساحل الغربى للبحر الأحمر .
وبدأ بعد ذلك . السنيور مانشيني « وزير الخارجية الايطالية يتطلع الى تنفيذ
مشروعه الاستعمارى الكبير الذى كان يهدف الى « التقاط مفاتيح البحر المتوسط
فى البحر الاحمر » ، وهو المشروع الذى اعتمد « مانشيني » فى تنفيذه على مساعدة
بريطانيا وتأييدها عندما غيرت سياستها تجاه ايطاليا نتيجة للمنافسة الفرنسية
التي واجهتها فى البحر الأحمر .

وقد اتضحت معالم السياسة الايطالية الاستعمارية التي رمت الى التوسع
وبسط النفوذ الايطالى على الساحل الافريقى للبحر الأحمر معتمدة على مساعدة
بريطانيا وتأييدها منذ مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر . وقد اتخذت تلك
السياسة الايطالية فى بادىء الأمر طابعا تجاريا ، فعزز « السنيور مانشيني »
أولا مركز ايطاليا فى عصب والمناطق المجاورة لها . حتى اذا تم للتليان ذلك لم
تلبث السياسة الايطالية ان اتخذت طابعا توسعيا مسلحا ، فانتهمز « السنيور
مانشيني » فرصة حوادث ثورة المهدي فى السودان الشرقى ليمد نفوذ ايطاليا

شمالا الى مصوع . وقد استطاع الطليان الاستيلاء على هذه الجزيرة بمساعدة الحكومة البريطانية وتأييدها نتيجة لانزعاجها من النشاط الفرنسي المنافس لها في افريقيا من جهة ، ولرغبتها في الحصول على معاونة ايطاليا لها ضد الدراويش في السودان الشرقي من جهة اخرى . (١) وبذلك وافقت بريطانيا على احتلال ايطاليا لمصوع بالرغم مما كان لمصر من حقوق في السيادة عليها . وكانت الباشوية المصرية قد حرصت طوال السنوات الماضية على تدعيم هذه السيادة على الساحل الشرقي لافريقيا من البحر الاحمر وحتى المحيط الهندي عند مصب نهر جوبا جنوبا ، باعتبار بلاد الصومال من ملحقات سواكن ومصوع التي كانت تمتلكها الحكومة المصرية في ذلك الحين .

وفيمما يتعلق بالدور الذي قامت به ايطاليا لتعزيز مركزها في عصب والمناطق المجاورة لها ، فقد بدأ بالاستجابة لمطلب شركة « روباتينو » التي طلبت من الحكومة الايطالية أن تتبنى النشاط الايطالي على الساحل الغربي للبحر الاحمر . ولهذا قامت هذه الحكومة بإرسال احد ضباطها البحريين لدراسة خليج عصب والجزر القريبة منه وتقرير صلاحيتها وتوفير ما يلزم لاتمام هذا المشروع . وقد أكد هذا الضابط اهمية موقع عصب بالنسبة للملاحة عبر البحر الأحمر وبالنسبة للتجارة مع داخل القارة الافريقية . كما ذكر أن موقع عصب بالقرب من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربره يجعلها تتمتع بمركز متفوق . بل ان هذا الموقع الذي تتميز به عصب ممكن أن يصبح متفوقا كثيرا عن هذه المناطق الأخرى اذا ما عملت الحكومة الايطالية على اعداد عصب اعدادا جيدا يتناسب مع الدور الذي ترغب في أن تعهد اليها القيام به .

كما اقترح هذا الضابط الايطالي ايضا ترك سفينتين من السفن الحربية الايطالية المزودة بالمدفعية في خليج عصب ، بحيث تكون محطة بحرية ، وعلى أن يتم تعيين حاكم لعصب يمنح سلطات واختصاصات قنصلية على كل الساحل الافريقي للبحر الأحمر . كما أوصى هذا الضابط الايطالي بإرسال إحدى بطاريات المدافع الى عصب مع حامية من مشاة الأسطول علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين، مع بناء الثكنات وبعض المساكن للموظفين هناك . بل انه اوصى ايضا بإنشاء مرشح للمياه في عصب ، وتشجيع هجرة الايطاليين اليها ، واستيطانهم فيها ، وتسهيل امر نقلهم على سفن الدولة بدون أى مقابل .

وهكذا اتجهت الحكومة الايطالية لتنفيذ هذه التوصيات التي كان من شأنها تدعيم مستعمراتها في عصب . وقد تضافرت مجهودات الضابط الايطالي صاحب هذه التوصيات مع الجهود التي بذلتها شركة « روباتينو » ووافقت الحكومة

(١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالي في شرق افريقية وتأسيس مستعمرتي اريتريا والصومال ، ص ١١٣ .

الايطالية على اتمام عقود الشراء مع المشايخ المحليين ، وعلى رصد مبلغ ١٠٤ ملايين ليرة لمشروعات الأشغال العامة في عصب تشارك فيها أكثر من وزارة . وقد عاد « سابيتو » مندوب شركة « روباتينو » الى الساحل الافريقي للبحر الأحمر مكلفا باتمام توقيع العقود ، والحصول على الأراضي اللازمة لإنشاء أولى المستعمرات الايطالية هناك .

بل ان الايطاليين أعدوا عقودا جديدة لكي يضعوا عليها بصمات المشايخ المحليين ، ذكروا فيها ، « انهم يتنازلون عن كل ملكيتهم وسيادتهم على هذه الأراضي ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها العلم الايطالي بعد ذلك » . وكانت هذه هي أول عقود تذكر لفظي « السيادة » و « العلم » ، وتدل بوضوح على أن الحكومة الايطالية كانت تستعد وترتب مستنداتها للاستناد الى شكلية القانون الدولي ، قبل استنادها الى روحه وجوهره . واخذ الايطاليون يدفعون ثمن البصمات التي يجمعونها على تلك العقود من غير الملاك الشرعيين . كما ادعت الحكومة الايطالية بأن شراء شركة « روباتينو » لهذه الأراضي من المشايخ والرؤساء والسلطين الذين كانوا دائما مستقلين ، قد حول حقوق السيادة الى الحكومة الايطالية نفسها نتيجة لهذا الشراء . غير أن مصر عارضت هذه النظريات التي لا تستند الى الواقع ، وأصررت على ضرورة احترام حقوقها في البحر الأحمر .

وعلى الرغم من أن حالة مصر الداخلية في العقد الثامن من القرن التاسع عشر كانت تندر بقرب هبوب العاصفة ، قبيل قيام الثورة العربية ، فإن الحكومة المصرية واصلت سياستها في التمسك بأراضيها ، وحاولت أن تنظم المسألة عن طريق التفاوض مع الشركة الايطالية دون تدخل حكومة روما في هذا الأمر . غير أن الحكومة الايطالية كانت قد صممت في الوقت نفسه على تنفيذ سياستها الاستعمارية على الساحل الافريقي للبحر الاحمر . ولم تكن الحكومة البريطانية تفكر في تأييد مصر بالقوة ضد ايطاليا ، خصوصا وإنها كانت قد بدأت تفكر هي نفسها في التدخل في الشئون المصرية ، وبطريقة تفوق في نطاقها ونتائجها ما يمكن ان يحققه الجهود الايطالية أو ترمى الى تحقيقه .

على أن الحكومة البريطانية كانت تظن تماما لأغراض حكومة روما الحقيقية التي كانت تخفيها وراء ستار تحقيق اغراضها التجارية ، خاصة بعد ارسال « سابيتو » الى عصب في اواخر عام ١٨٧٩ لشراء ما يستطيع شراءه من اراضي هذا الاقليم . وقد ساد الاعتقاد حينذاك لدى الدوائر البريطانية بأن حكومة « كايرولى » الايطالية انما تتخذ من هذا التوسع التجارى ستارا تخفى به اغراضها السياسية في الساحل الغربى للبحر الاحمر . ولهذا اصبحت بريطانيا تنظر بعين القلق الى توغل النفوذ الايطالي في تلك المنطقة . (١)

وكانت الحكومة البريطانية قد احتفظها من إيطاليا في العام السابق ١٨٧٨ عدم تعاونها معها في تأليف حلف البحر المتوسط للوقوف في وجه الأطماع الروسية في منطقة الشرق الأدنى . ولهذا فقد كتب « لورد سولسبري » وزير الخارجية البريطانية في شهر يناير سنة ١٨٧٩ يقول : لو كان هذا التوسع تجاريا بحثنا لنظرت إليه بعين العطف . ولكننا نريد أن نتأكد أنه توسع خلو من كل غرض سياسي لأن البحر الأحمر بمثابة الوتر الحساس لنا » (١)

بل إن معارضة بريطانيا للتوسع الإيطالي حينذاك بدت بوضوح عندما رفضت الحكومة البريطانية بكل شدة اقتراحا تقدم به « غوردون » في سنة ١٨٧٩ لضم ميناء « زولا » الواقع في خليج « انسلي » جنوب مصوع إلى الإيطاليين . على أن ذلك الموقف من قبل الحكومة البريطانية قد جعل الإيطاليين يبذلون قصارى جهدهم لتبديد مخاوف بريطانيا من التوسع الإيطالي على الساحل الغربي للبحر الأحمر في ذلك الحين ، حتى تمكنوا من تحقيق ذلك في نهاية الأمر بعد أن اقتضت مصالح البريطانيين في البحر الأحمر التعاطف مع الأهداف الإيطالية .

وعلى أية حال فقد استطاع « سابيتو » بعد وصوله إلى عصب أن يعقد عدة اتفاقات مع زعماء ومشايخ هذه الجهات . وأصبحت إيطاليا بموجب هذه الاتفاقات تمتلك منطقتي عصب ورهيطه . وقد عقدت أولى هذه الاتفاقات الجديدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٧٩ مع الشيخ برهان محمد سلطان رهيطه ، حصلت بمقتضاه شركة « روباتينو » الإيطالية ولقضاء مبلغ ألفي ريال تقريبا على جزر « أم البقر » و « رأس الرمل » ومجموعة الجزر المسماة « دارماكيـا Dharma » . كما عقدت أيضا عدة اتفاقات بعد ذلك بين « سابيتو » والشيخ برهان بن محمد وشيوخ الدناكل حتى أصبح طول المنطقة التي تم التنازل عنها لشركة « روباتينو » ٣٦ ميلا على ساحل خليج عصب ، ويتراوح عرضها بين ميلين وستة أميال . (٢)

على أن الحكومة الإيطالية لم تكن قد وضعت يدها بعد رسميا على هذه المناطق في الساحل الغربي للبحر الأحمر ، عندما وقعت في سنة ١٨٨١ الاضطرابات الداخلية في مصر نتيجة لاشتداد الشعور الوطني ضد تسلط « الوصاية الدولية » . غير أن إيطاليا سارعت بتعيين « فوميسير مدني Commissario Clivi » أو مقيم في عصب هو « السنيور برانكي Branchi » (٣) لرعاية المصالح الإيطالية في هذه الجهات ، ولتنفيذ السياسة التوسعية التي شرعتها الحكومة الإيطالية في انتاجها في هذا الجزء من شرق إفريقيا . على أن تلك السياسة

(١) محمد صبري (دكتور) : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، ص ١٦٤ .

Douin, G. : Op. cit., tome 3, 2ème partie, pp. 249, 250.

(٢)

(٣) اسماعيل سرهنك : المصدر السابق ، ج ٢ : ص ٥٠١ .

التوسعية الإيطالية قد أخذت طريقها للتنفيذ عندما توفر لها التأييد الكامل من قبل الحكومة البريطانية في ذلك الحين .

اذ أن وزارة الخارجية البريطانية بدأت منذ شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ تتحول عن معارضة اعتداءات الطليان على حقوق السيادة الخاصة بالحدودية المصرية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وهى المعارضة التى كانت تتمسك بها قبيل هذا التاريخ ، ويرجع السبب فى هذا التحول من قبل بريطانيا الى أن وزارة الخارجية البريطانية لم تلبث أن أصبحت تزعجها غاية الازعاج محاولات الفرنسيين وجهودهم المستمرة والمتزايدة حينذاك لتقويض النفوذ البريطانى فى مصر من جهة ، ومساعدهم الدائم للوصول الى قلب أفريقيا وبسط نفوذهم فى جوض النيل الأعلى من جهة أخرى ، فضلا عن الجهود التى بذلوها للسيطرة على بعض المواقع الحيوية فى البحر الأحمر على نحو ما حدث فى « أوبوك » على ساحله الغربى وفى « الشيخ سعيد » على ساحله الشرقى .

ولهذا رأت بريطانيا منذ ذلك الحين انه من الافضل لها مصانعة إيطاليا فى سياستها التوسعية فى الساحل الغربى للبحر الأحمر ، على أن تكون هذه المصانعة على حساب الأراضى المصرية (١) وبذلك استخدمت بريطانيا الإيطاليين لكي يكونوا حراسا مؤقتين لتلك المناطق ، حتى تتمكن - عندما تحين لها الفرصة المناسبة - من استعادتها من حراسها المؤقتين لتبسط النفوذ البريطانى عليها ، وبذلك تحافظ على مصالحها فى عدن والبحر الأحمر على السواء .

وفى ظل هذه المصانعة البريطانية لإيطاليا تمكن الإيطاليون من تحويل عصب فى شهر يونيو سنة ١٨٨٢ الى مستعمرة إيطالية . كما انهم احتلوا بعد ذلك بيلول فى شهر يناير سنة ١٨٨٥ ، وبعقبوا ذلك باحتلال مصوع فى شهر ديسمبر من نفس السنة ، بعد أن طردوا الحامية المصرية منها واستولوا على املاك الحكومة المصرية بها . بل ان الإيطاليين - استنادا الى هذه المصانعة البريطانية أيضا - تمكنوا من وضع أيديهم على ميناء « زولا » ، وبذلك أصبح الإيطاليون يسيطرون على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر من جنوب سواكن وحتى ميناء أوبوك الذى يشرف على مضيق باب المندب . وفى اليوم الرابع من اغسطس سنة ١٨٨٩ دخل « الجنرال بالديسيرا » مدينة أسمرة . ثم صدر بعد ذلك مرسوم ينظم الممتلكات الإيطالية التى نهبتها إيطاليا من املاك مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر فى شهر مارس سنة ١٨٩٠ وسميت هذه الممتلكات بمستعمرة « أريتريا » (٢) .

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

ص ١٧٧ .

(٢) كانت تسمى هذه المنطقة قديما أيام الرومان باسم أريتريا نسبة الى التسمية اليونانية (سينوس أريتريوس) أى البحر الأحمر .

وجدير بالذكر أن الحكومة الحديوية استمرت في موقفها المعارض للتغلغل الإيطالي في السواحل الأفريقية للبحر الأحمر وفي الاحتجاج عليه ، وهو ما أكدته في كتابها للباب العالي في شهر مارس سنة ١٨٨٢ (١٥٠ صفر سنة ١٢٩٩ هـ) . فقد اوضحت حينذاك رفضها لاقتراح الحكومة الانجليزية بتركها للايطاليين في عصب مع أخذ تعهد بعد استخدامها لأغراض حربية ، نظرا لأن قبول مصر لهذا الاقتراح يعتبر مبدءا خطيرا يتضمن الاعتراف بحق المشايخ في بيع املاكها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر . كما اوضحت الحكومة الحديوية في هذه الرسالة ايضا ان تدخل الحكومة الإيطالية في هذه المسألة من شأنه أن ينقلها من مشكلة حدود بين مصر وشركة « روباتينو » بحيث تصبح مسألة سياسية بين الحكومتين المصرية والإيطالية (١) .

بل ان الحكومة الحديوية بعثت الى الباب العالي برسالة أخرى في الشهر المذكور اوضحت فيها ان الحكومة الإيطالية ابلغتها عن طريق قنصلها العام في مصر بأنها مستعدة وقادرة ، على الدفاع عن حقوقها الشرعية مادامت مصر تعارض في عقد معاهدة تعترف فيها بحق تملك إيطاليا لعصب . وأبدت الحكومة الحديوية للباب العالي استنكارها لهذا الموقف نظرا لما تعبر عنه « هذه اللهجة من المجافاة والمنافاة لما بين السلطة السنية والحكومة الإيطالية من روابط الود والصداقة القديمة ، وان دلت هذه اللهجة على شيء فانما تدل على أن الحكومة الإيطالية مصممة وعاقدة العزم على ألا تعترف للدولة العلية بحقوقها على منطقة عصب ايا كانت هذه الحقوق ولا ترى نفسها ملتزمة بمراعاتها » . وقد رأت الحكومة الحديوية من واجبها أن تحذر الدولة العثمانية من خطورة التسليم لأية دولة في أي منطقة على جانبي البحر الأحمر بأي حال من الأحوال (٢) .

ومما يلاحظ ويستغرب له حقا أن مصر اجبرت حينذاك على أن تستمر في دفع الزيادة المقررة من الرسوم عن مصوع وزيلع للدولة العثمانية رغم أن هذه الجهات قد خرجت من حوزتها الى المستعمرين الإيطاليين . أما بالنسبة لسواكن فقد كانت بريطانيا قد احتلتها واخذت تدعم نفوذها فيها منذ سنة ١٨٨٤ . وبذلك حرمت مصر من ثمرات جهودها في هذه الجهات من الساحل الأفريقي للبحر

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة : سجل رقم ٢٩ صادر رقم ٢٤٣ مسلسل (أصل) (٧) في (١٥ صفر ١٢٩٩ - مارس ١٨٨٢) ، وقد نشر نص الوثيقة في كتاب ، شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .
(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة : سجل رقم ٢٩ صادر رقم ٢٥٧ بند الباب العالي مسلسل ١٣٩ أصل (غاية جمادى الاولى ١٢٧٩ هـ .) في سنة ١٨٨٢ م ، وقد نشر نص الوثيقة في كتاب :
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ص ١٨٥ - ١٨٦ .

الأحمر ، بعد أن حرصت بريطانيا على بسط نفوذها في هذا الساحل عن طريق جهودها المباشرة أو بواسطة مصانعها للمستعمرين الإيطاليين .

وعلى أية حال فإن موقف السياسة البريطانية بوجه عام والمنطلقة من عدن بوجه خاص إزاء النشاط الإيطالي في البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ، على النحو الذي استعرضناه ، قد تطور من المعارضة لهذا النشاط في بداية الأمر حتى لا يشكل خطرا على المصالح البريطانية ، إلى المصانعة فيما بعد حتى يستفاد منه لمواجهة الأطماع الفرنسية وللحد من تضخمها بعد أن شكلت خطرا أكبر على المصالح البريطانية من الجهود الإيطالية المحدودة والتي كان يمكن لبريطانيا أن تضع حدا لها في الوقت المناسب . وقد تمكنت إيطاليا منذ افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وحتى خضوع مصر للاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ من السيطرة على ميناء عصب الهام على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر - ليكون القاعدة والنواة والمركز الذي ستتوسع منه إيطاليا في هذا الساحل .

وسوف يؤدي موقف بريطانيا المهادن للنشاط الإيطالي الاستعماري على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر إلى تمكين إيطاليا من تحقيق سياستها الاستعمارية على هذا الساحل انطلاقا من عصب في العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر . على أن احتلال البريطانيين لمصر في سنة ١٨٨٢ وتقييدهم لتصرفاتها في مسألة السودان حتى أجبروها على إخلائه ، فقد أدى ذلك إلى انسحاب المصريين إلى الشمال من خط العرض الثاني والعشرين شمالا ، مما مهد الطريق أمام التوسع الإيطالي الاستعماري على الساحل الغربي للبحر الأحمر . وفي الوقت نفسه أدى ذلك إلى تحقيق تفوق ملحوظ للبريطانيين في منطقة البحر الأحمر ، انطلاقا من قاعدتهم البريطانية في عدن من ناحية الجنوب ، ومن وجودهم في مصر والسودان من ناحية الشمال .

الفصل

السادس

موقف البريطانيين في عدن أثناء التنافس
الدولي في البحر الأحمر ١٨٨٢ - ١٩١٤

حرصت السلطات البريطانية في عدن على الاستفادة من الوضع الذي نتج عن احتلال القوات البريطانية لمصر في سنة ١٨٨٢ وما أعقب ذلك من تدخل بريطاني في شئون السودان والممتلكات المصرية الواقعة في منطقة البحر الأحمر بوجه عام . وكان البريطانيون يهدفون الى تحقيق اطماعهم في القارة الافريقية بالسيطرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر وعلى وادي النيل ، بالإضافة الى ساحل الصومال المواجه لعدن ، وعلى بعض أجزاء من الساحل الشرقي لافريقيا . غير أنهم اصطدموا بتنافس شديد من قبل الدول الأوروبية ذات الاطماع الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر وفي القارة الافريقية من جهة ، كما اصطدموا بالدولتين صاحبتى السيادة فيهما وهما الدولة العثمانية ومصر من جهة أخرى ، فضلا عن مواجهتهم لأهالى البلاد الأصليين الذين أرادوا أن يحافظوا على حريتهم فى أراضيهم من جهة ثالثة .

وقد تعاونت السلطات البريطانية في كل من القاهرة وعدن على وجه الخصوص في تناسق تام لتحقيق الاهداف البريطانية في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين . وبدأت نتائج هذا التعاون في نجاح الحطط البريطانية ، بحيث أصبح البحر الاحمر قبيل الحرب العالمية الأولى أشبه ببحيرة بريطانية .

وسوف نتتبع معالم سياسة البريطانيين ازاء مصر حتى احتلالهم لها في سنة ١٨٨٢ واتجاههم للسيطرة على ممتلكاتها في البحر الاحمر ، مع ابراز تطور علاقة البريطانيين بفرنسا على وجه الخصوص باعتبارها الدولة المنافسة الأولى للمصالح البريطانية في البحر الأحمر حينذاك ، وتوضيح موقف الدول الأوروبية الأخرى المعنية بالأمر وفي مقدمتها إيطاليا التي حاولت أن تحقق مصالحها الخاصة في المنطقة مستندة الى عدم معارضة البريطانيين لها في هذا المجال وذلك نظرا

لحرصهم على عدم انفراد منافسيهم الفرنسيين بالتوسع على حساب الممتلكات المصرية . هذا الى جانب اظهار موقف مصر والباب العالي - صاحبي السيادة على المنطقة ازاء الاطماع البريطانية والأوروبية الاخرى في ذلك الحين . واخيرا سوف نتناول دراسة موقف البريطانيين في عدن ازاء النشاط العثماني على الساحل الشرقي للبحر الأحمر بوجه عام ، وفي بلاد اليمن على مقربة من عدن بوجه خاص حتى تكتمل ملامح الصورة التي توضح معالم وأبعاد التنافس الدولي في البحر الأحمر وموقف البريطانيين في عدن ازاءه .

أولا - موقف البريطانيين في عدن ازاء المنافسة الفرنسية حول مصر وممتلكاتها في البحر الأحمر وخليج عدن (١٨٨٢ - ١٩١٤) :

من المعروف أن تدخل الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا في شئون مصر قد تزايد بوضوح أثناء العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، وقد نتج عنه انشاء نوع من « الوصاية الدولية » على مصر . وظهر أثر هذه الوصاية الدولية بصورة جدية عندما تدخلت الدول الأوروبية لانهاء الخلاف الذي نشب بين الخديو اسماعيل والسلطان العثماني واستمر حوالى أربعة أعوام، حتى سوى باستصدار فرمان الشامل في ٨ و ٩ يونيه سنة ١٨٧٣ . ومع أن هذه التسوية قد دعمت جانب الخديوية في علاقاتها مع الدولة العثمانية ، فقد أقرت هذه التسوية بقاء « الوصاية الدولية » على حالها (١) . وتحول النضال بعد تسوية النزاع العثماني المصري في سنة ١٨٧٣ من نضال بين الخديوية والباب العالي للتحرر من التدخل العثماني في شئون الخديوية الداخلية ، الى نضال بين الخديوية والوصاية الدولية لوضع حد للتدخل الاجنبى المالى والسياسى في ذلك الحين (٢) .

على أن التدخل الأوروبى في شئون مصر قد أدى في نهاية الامر الى عزل الخديو اسماعيل في شهر يونيه ١٨٧٩ (٣) ، ومن ثم بلغت « الوصاية الدولية » أوج قوتها . وتولى الخديو توفيق عرش مصر بعد عزل اسماعيل ، غير أن شخصية توفيق وطريقته في الحكم لم تساعده على التغلب على المشاكل التي واجهته في بداية عهده . فلم يكن بطبيعته يميل الى النظم الدستورية أو الحكم النيابى مما صادف هوى لدى الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا في ذلك الحين . غير أنه لم يحز قبول الرأي العام المصرى بصفة عامة ، ورجال الجيش المصريين بصفة

(١) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل في القرن التاسع عشر ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ١٦٤ .
(٣) Moypenny and Buchle : Life of Disraeli, pp. 115, 117.
(٣)

خاصة . وقد أدى هذا الى قيام ثورة مصر القومية بزعامة عرابي متأثرة بنمو حركة الجامعة الاسلامية والوعى الوطنى وازدياد كراهية تغفل النفوذ الاوروبى فى مصر حينذاك (١) . ولم تستطع حكومة رياض باشا أن تعمل على تهدئة حالة التذمر فى الجيش . وأدى اسراف هذه الحكومة فى الاعتماد على طبقة الضباط الأتراك والجراكسة والتنكيل بالضباط الوطنيين الاحرار الى تفاقم الحالة والى اشتعال الثورة ، ثم الى احتلال بريطانيا لمصر بحجة اقرار الأمور فيها .

— احتلال البريطانيين لمصر وزوال التفاهم بينهم وبين فرنسا :

ظهرت بوضوح بوادر تفكير البريطانيين فى احتلال مصر فى خطابات الملكة « فيكتوريا » وخطابات « لورد جرانفيل » المودعة حاليا فى دار الوثائق الحكومية البريطانية فى لندن . بل ان مستقبل مصر السياسى ومصيرها كان قد تقرر فى نفس السنة التى فرض فيها الفرنسيون على تونس بعد احتلالها معاهدة « باردو » أو معاهدة « قصر السعيد » فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، (٢) مما أحدث تطورا خطيرا فى ميزان القوى الدولية فى البحر المتوسط . فقد اعتبرت بريطانيا أن احتلال البريطانيين لتونس قد أدخل بالتوازن الأوروبى فى البحر المتوسط ومنح فرنسا نفوذا متفوقا على النفوذ البريطانى ، وأن هذا التوازن لن يعود الى حالته الطبيعية بالاحتلال البريطانى لمصر . وقد حتم ذلك على بريطانيا ضرورة استغلال الاوضاع غير المستقرة فى مصر لتحقيق غايتها .

وكانت انجلترا على يقين من أن معظم الدول الأوربية الكبرى لن تعارضها فى احتلال مصر معارضة خطيرة ، (٣) فيما عدا فرنسا التى لم تكن تنظر بعين الرضا الى نمو النفوذ البريطانى فى وادى النيل والى امتداده الى منطقة البحر الأحمر ، كما كانت تحرص فى الوقت نفسه على ألا يكون للباب العالى سلطان حقيقى هناك . وقد نجحت فرنسا فى أن يكون لها مركز مساو لبريطانيا فى مصر منذ أواخر عام ١٨٧٥ ، واتفقت مع بريطانيا على اقتسام النفوذ والوزارات هناك فيما بينهما . بل ان اهتمام الفرنسيين بمصر وبمنطقة البحر الأحمر قد ازداد بمجيء الجمهوريين الى الحكم فى فرنسا فى سنة ١٨٧٧ . واعترفت بريطانيا بمصالح فرنسا المالية والثقافية فى مصر حينذاك ، كما اعترفت فرنسا بأهمية مصر فى سلسلة مواصلات الامبراطورية البريطانية وأهمها طريق البحر الأحمر بطبيعة الحال . واتفقت الدولتان معا على منع أية دولة ثالثة من الاشتراك معهما

-
- (١) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، ص ١٩١ .
 (٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ٣٥ .
 (٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

في السيطرة على الحكومة المصرية حتى لا تسمحان بتدخل منافس جديد . وكانت الدولتان تبغيان المحافظة على سلطة الخديو وتأييدها باعتبارها دعامة الاستقرار في وادي النيل وبقاءها لمصالح الدولتين السياسية والمالية . وقد حرصت وزارات « وادنجتون » و « فريسنة Freycinet » و « جميتا Gambetta » الفرنسية على أن تعمل متفقة مع وزارتي « ديزرايلي » البريطانية المحافظة و « جلادستون » الحرة لتحقيق تلك الغاية .

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مؤتمر الآستانة الذي عقدته الدول الكبرى في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ لم يسلم لأية دولة من الدول بأن تتدخل بمفردها لاختتام الثورة العربية في مصر ، فإن إنجلترا قامت منفردة بهذا العمل اعتقادا منها بأن الدول الأوروبية لن تقوم ضدها بأي عمل إيجابي ، وكانت الحكومة البريطانية تعلم أن فرنسا لن تعترض على ذلك لأنها دعت إلى التدخل ، ولكن حكومتها رفضت التدخل نتيجة لمعارضة البرلمان . وعلى النقيض من ذلك كان موقف إيطاليا مشوبا بالمرارة وخيبة الأمل نتيجة لانفراد إنجلترا وحدها باحتلال مصر دون أن يكون لها نصيب في ذلك بحكم موقعها الجغرافي كدولة كبرى من دول البحر المتوسط . (١) فضلا عن تطلعاتها لاتخاذ موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين .

وقد نتج عن احتلال البريطانيين لمصر - وسيطرتهم على قناة السويس ودخولهم القاهرة في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - زوال التفاهم الفرنسي البريطاني الذي عاش من سنة ١٨٥٥ حتى ذلك الحين . واعتقد الفرنسيون أن احتلال بريطانيا لمصر قد جعل التوازن الدولي في البحرين المتوسط والأحمر أمرا مستحيلا . إذ أصبح إشراف البريطانيين تاما على الطرق المائية والبرية الموصلة إلى الهند والشرق وخاصة طريق البحر الأحمر . واعتبرت فرنسا أن الاحتلال البريطاني لمصر قد شكل ضربة قاتلة لنفوذها السياسي والحضاري والأدبي ، مما جعلها غيرراضية عن الوضع الجديد في وادي النيل . (٢) ولهذا فإن الفرنسيين انتهزوا كل فرصة لتذكير البريطانيين بوعودهم ومطالبتهم بالجلاء عن مصر ، كما تناولت الصحافة الفرنسية هذا الموضوع بلهجة متهمكة لاذعة وبأسلوب نافر ساخط . بل إن فرنسا حاولت إثارة الدول الكبرى الأوروبية على بريطانيا ، وايدت الباب العالي في شكواه الدائمة واحتجاجاته العديدة . ولا شك أن الاحتلال البريطاني لمصر قد أدخل بالتوازن الدولي في منطقة البحر الأحمر نظرا لسيطرة بريطانيا على مدخلها الشمالي المتمثل في مصر وقناة السويس ، بينما كانت تفرض سيطرتها قبل ذلك بأربعين عاما تقريبا على مدخلها الجنوبي منذ الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٣٩ .

Safwat, M.M. : Tunis And the Great Powers, 1878-1881, p. 395,

(١)

Hanstaux : Histoire de la Nation Egyptienne, Tom 1, p. 5.

(٢)

- ابقاء البريطانيين للسيادة المصرية على سواحل السودان لمواجهة التوسع الفرنسي :

بعد أن وقعت مصر في قبضة البريطانيين في سنة ١٨٨٢ فان سلطات الاحتلال لم تبد اهتماما كبيرا بشئون السودان ، حيث كانت ثورة المهدي قد استفحلت في السنوات القليلة التي تلت اشتعالها في شهر مايو سنة ١٨٨١ كما لو كانت على موعد واحد مع الثورة العربية في مصر (١) . وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية في الشهور الأولى التي أعقبت الاحتلال تتلخص في عدم رغبتها في التورط في أية أعمال حربية في السودان . ولم يكن لدى الحكومة البريطانية ما يمنع من تخلي مصر عن بعض أجزاء من السودان على أن تركز اهتمامها في المحافظة على الخرطوم . بل ان بعض المسئولين البريطانيين من أمثال « جلدستون » رئيس الوزارة البريطانية و « جرانفيل » وزير خارجيته و « السير ايفلين بيرنج » (٢) المعتمد البريطاني في مصر كانوا يرون في الممتلكات المصرية في السودان عبئا ماليا واداريا كبيرا في ذلك الحين .

على أن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تطبق في ذلك الحين سياسة الاخلاء على سواحل البحر الأحمر حتى لا تتيح الفرصة أمام الدول الأوربية المنافسة وخاصة فرنسا من السيطرة على هذه المناطق وتهديد قاعدتها البريطانية في عدن وخط مواصلاتها البحري الرئيسي الى الهند والشرق الأقصى عبر البحر الأحمر ولهذا رأت أن تحافظ على سلطة الحكومة المصرية في سواحل السودان وخاصة في سواكن والموانئ المجاورة الأخرى في البحر الأحمر ، فارسلت وحدات بحرية جديدة لتعزيز القوات الموجودة هناك . وكانت بريطانيا ترى حينذاك ضرورة الاحتفاظ بسواكن بأي ثمن لأنه لا يمكن أن تحتل أية دولة أوربية سواكن بدون الرغبة في توسيع نفوذها في الداخل أملا في الوصول الى مناطق أغنى من ذلك . واذا حققت غرضها واستولت على شاطئ النيل فعلى مصر السلام ، ولن ترضى مصر بمثل هذا الهجوم على كيائها ، (٣) .

بل ان الحكومة البريطانية كانت قد عازمت على انتهاج سياسة خاصة بالنسبة لسواحل البحر الأحمر وخليج عدن تختلف عن سياستها في وادي النيل . فبينما كانت تعمل على تصفية النفوذ المصري في وادي النيل (٤) ، فانها كانت تحرص على سلامة طريقها الى الهند عبر البحر الأحمر عن طريق المحافظة - مؤقتا - على سلطة الحكومة المصرية في السواحل المطلة على هذا

(١) على ابراهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية في امالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ .

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1892, pp. 104, 197.

(٤) F.O. 141/178, Tel. No. 99, Chypher. Granville to Baring, 20th Nov. 1882.

الطريق (١) بعد أن أصبحت هي المتحكمة في هذه السلطة منذ احتلالها لمصر في سنة ١٨٨٢ ، ولهذا فانه على الرغم من أن السلطات البريطانية عارضت في بقاء القوات المصرية في الخرطوم الا للمدة اللازمة لسحب الحاميات من المواقع البعيدة ، فان هذه السلطات قد وافقت على خطة الحكومة المصرية للاحتفاظ بسواكن ، واستخدامها قاعدة حربية للعمليات المقبلة في السودان (٢) وهكذا ظهرت أهمية سواحل البحر الأحمر السودانية بالنسبة لكل من حكومة القاهرة والسلطات البريطانية على السواء . وكانت بريطانيا تضع في اعتبارها في المقام الأول تأمين طريقها الى الهند عبر البحر الأحمر عن طريق تحكمها في السواحل المطلة على هذا البحر من جهة ، كما كانت تهدف من سيطرتها على هذه السواحل الخيولة دون تغلغل أية قوى أوربية منافسة في وادي النيل من جهة أخرى ، هذا فضلا عن حرصها على تمركز أية قوى منافسة في تلك السواحل حتى لا تشكل تهديدا للوجود البريطاني في عدن التي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

معاهدة عبودة بين مصر والحبشة وبريطانيا في سنة ١٨٨٤ :

لم تكن الأمور مستقرة في شرق السودان في أعقاب احتلال البريطانيين لمصر في سنة ١٨٨٢ نتيجة لموقف الحبشة العدائي ازاء المصريين هناك . وكانت خطورة الموقف الناتجة عن اطباق قوات المهدي ورجال القبائل على حاميات كسلا ، وأميديب ، وسنهيت حتى قطعت عنها كل اتصال بالخرطوم . ولما كانت آثار الحروب بين مصر والحبشة في عصر اسماعيل لا تزال باقية ، كما كانت الحدود المصرية الحبشية غير ثابتة بشكل نهائي وبخاصة عند اقليم بوغوص ، الأمر الذي تسبب في قيام مصادمات بين سلطات الحدود من الجانبين من وقت لآخر فقد وجدت الحكومة البريطانية أن أفضل السبل لانقاذ القوات المصرية في شرق السودان هو الاتفاق مع « يوحنا » امبراطور الحبشة على تقديم العون العسكري والتسهيلات اللازمة لانسحاب تلك القوات عن طريق الحبشة . على أن يكون ذلك في مقابل الاعتراف له بكل المطالب الاقليمية التي كانت مثار نزاع بينه وبين خديو مصر . وهذا يعني أن بريطانيا قد ضغطت على حكومة مصر لقبول التنازل عن بعض ممتلكاتها للحبشة نظير مساعدتها للقوات المصرية بشرق السودان على الانسحاب . وكما نجحت بريطانيا في ارغام مصر على قبول الجلاء عن السودان ، نجحت أيضا في اقطاع أجزاء من ممتلكاتها في السودان الشرقي ومنحها للحبشة ، وذلك بموجب معاهدة عبودة .

(١) جلال يحيى (دكتور) : سواحل البحر الاحمر ، ص ١٤ ، ١٧ .

(٢) F.O. 141/178, Tel. No. 181. Confidential. Chypher, Baring to Granville 26th. Novem. 1883.

ففى اليوم الثالث من يونية سنة ١٨٩٤ تمكنت الأطراف الثلاثة المعنية بالأمر وهى مصر والحبيشة وبريطانيا من عقدة معاهدة عدوة (١) . وقد وقعها عن الجانب البريطانى «الأميرال السير وليم ناثان هيويت Sir William Nathan Hewett قائد الأسطول البريطانى فى الشرق الأوسط ، وعن الجانب المصرى « مازون بك » محافظ مصوع ، وعن الجانب الحبشى الامبراطور « يوحنا » نفسه . (٢) كما صدقت على تلك المعاهدة ملكة بريطانيا فى اليوم الرابع من يولية سنة ١٨٨٤ ، بينما صدق عليها خديوى مصر فى اليوم الخامس والعشرين من سبتمبر من نفس السنة . (٣)

ولا شك أن تنازل مصر عن بعض ممتلكاتها للحبيشة وهى بوغوص وكسلا وأميديب وسنهييت بموجب هذه المعاهدة تعد خسارة أرغمت بريطانيا مصر على قبولها ، وإن كانت هذه الخسارة لا تقارن بخسارتها فى الجلاء عن السودان بأكمله بأية حال . (٤) وهكذا خرجت الحاميات المصرية التى كانت مهددة فى السودان الشرقى قاركة المناطق التى كانت تحتلها هناك ، ووصلت الى مصوع ومنها الى مصر . وبذلك أصبح المهدي وخليفته عبد الله التعايشى منذ عام ١٨٨٥ السديدين للذين لا ينازعهما أحد فى السودان بأكمله ، ما عدا المنطقة الاستوائية حيث كان هناك أمين باشا محتفظا بمركزه وحاكما باسم مصر حتى سنة ١٨٨٩ (٥) .

وبعد أن وافقت الحكومة المصرية على اخلاء السودان استجابة لنصيحة انجلترا ، فقد استقر رأى الحكومة البريطانية على ارسال « غوردون » الى الخرطوم (٦) لتصفية الممتلكات المصرية وتأمين سلامة الأجانب (٧) وتقديم تقرير عن الطريقة الممكنة لاجلاء قوات مصر من هناك . وكذلك عن الوسائل التى يمكن اتباعها لحماية موانئ البحر الأحمر وادارتها ادارة حسنة (٨) . غير أن

- (١) جلال يحيى (دكتور) : سواحل البحر الاحمر ص ٥٦ - ٦٢ .
- (٢) F.O. 93/2-2, Treaty between Great Britain, Egypt, Abyssinia, 3 June 1884.
- (٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقيا وتأسيس مستعمرى اريتريا والصومال ، ص ١٦٤ .
- (٤) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٠٣ .
- (٥) على ابراهيم عبده (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .
- (٦) جلال يحيى (دكتور) : الثورة المهدية وأصول السيادة البريطانية فى السودان، ص ١٢٦ - ١٣٠ .
- (٧) Allen, B., M. : Gordon and the Sudan, p. 229.
- (٨) Shibeika, M., British Policy in the Sudan 1882 — 1902, pp. 156-157.

« غوردون » لم يوفق في انجاز هذه المهمة نظرا لاتباعه سياسة القوة والبطش أثناء حكمادريته للسودان مما أثار روح العداء للإدارة المصرية حينذاك . كما لم يكن إرسال غوردون وهو أجنبي أوربي مسيحي ليقف خطر المهديين في أكبر أوقات انتصارهم ، وفي أعظم درجات حماسهم الدينية التي أخذت تكتسح كل شيء في طريقها ، لم يكن إرساله خطة حكيمة ، ولذا لم يكن غريبا أن يفشل غوردون في محاولته » (١) .

ولهذا فقد باءت بالفشل جميع الخطط التي وضعها « غوردون » لانقاذ الموقف في السودان ، (٢) كما أخفقت أيضا كل المحاولات التي أرسلت لنجدته ، وترتب على ذلك سيطرة المهديين على معظم أجزاء السودان وانقطاع المواصلات بينها وبين مصر حينذاك . بل إن خطورة المهديين قد زادت باستيلائهم على أم درمان في شهر يناير سنة ١٨٨٥ ، وتهديدهم للخرطوم تهديدا مباشرا كما شجع سقوط أم درمان على مواصلة حصارهم للخرطوم والتشديد عليها قبل أن تتمكن الحكومة المصرية من نجاتها . وتم لأنصار المهدي الاستيلاء على العاصمة في نفس الشهر وقتل « غوردون » والتككيل به .

ومنذ ذلك الوقت أصبح المهدي سيدا للسودان إلى أن مات بعد سقوط الخرطوم مباشرة (٣) وترك لحليفه عبد الله التعايشي تركة مثقلة بالأعباء . إذ أن الدولة الجديدة قامت على أكتاف الدراويش ممن لا خبرة لهم بالسياسة أو شئون الحكم . هذا فضلا عن أن موت المهدي المفاجيء دون أن يتمكن من تثبيت دعائم الحكم على أسس وطيدة من النظام ، جعل من الدولة الكبيرة بناء لا أساس له ولا يستطيع الصمود أمام العواصف التي اجتاحتها من كل جانب (٤) . وقد أرادت بريطانيا أن يصبح السودان « بغير صاحب Res Nullius » حتى يمكنها فيما بعد أن تقوم باحتلاله (٥) وهو ما نجحت بالفعل في تحقيقه .

بل إن بريطانيا لم تنظر بعين الارتياح إلى أية محاولة من قبل بعض الدول الأوروبية أو غيرها للتسلل في شرق أفريقية والتقدم صوب منطقة أعالي النيل ، وخصوصا على حساب الممتلكات المصرية السابقة في السودان . على أن احتلال بريطانيا لمصر قد منحها نوعا من الوصاية عليها وعلى ممتلكاتها ، وهذا ما سوف يجعلها تضع يدها فيما بعد على السودان باسم مصر واحتسابها من الناحية

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢) على إبراهيم عبده (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩١ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة : يوجد تقرير مطول عن ثورة المهدي يتضمن مجموعة من البرقيات المتعلقة بآباء الثورة ، محفوظة السودان رقم ٢ ملف رقم ٢/٢ وثيقة ٤/٢/٢ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٤) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(٥) Velay, Etienne : Les Rivalités Franco — Anglaise en Egypte (٥)
187٥ — 1904, pp. 164, 165.

الرسمية . وكانت بريطانيا تحلم حينذاك بخلق امبراطوريتها الأفريقية التي تمتد من سواحل البحر المتوسط شمالا الى مدينة الكاب جنوبا وتشطر القارة الأفريقية الى شطرين ، بحيث تصبح منطقة أعالي النيل مركز الدائرة لهذه الامبراطورية وحلقة الاتصال فى سكة حديد القاهرة - الكاب .

على أن سياسة بريطانيا ازاء منطقة البحر الأحمر وازاء القارة الأفريقية تأثرت كثيرا بالموقف الدولى بصفة عامة ، وبموقف فرنسا بصفة خاصة . اذ كانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى عارضت الاحتلال البريطانى لمصر معارضة جديده . ووقفت له بالمرصاد منذ بدايته . وكانت انجلترا تخشى أن تؤدى معارضة فرنسا لبقاء احتلالها لمصر الى اقدامها على مهاجمة منطقة أعالي النيل لارغام انجلترا على الدخول فى مفاوضات معها لحل المسألة المصرية . ولهذا فقد حرصت بريطانيا على منع فرنسا من الوصول الى هذه المنطقة بأى حال من الأحوال . كما انها حرصت على أن تحول بين ايطاليا والحبشة والمانيا وبين الوصول الى منطقة أعالي النيل ، نظرا لما بدا من تلك الدول من رغبة أكيدة فى السيطرة عليها فى ذلك الحين (١) .

وهكذا أدى احتلال البريطانيين لمصر فى سنة ١٨٨٢ الى تمكنهم من السيطرة على قناة السويس مما جعلهم يتحكمون تماما فى المدخل الشمالى للبحر الأحمر بعد أن تمكنوا من السيطرة على مدخله الجنوبى منذ احتلالهم لعدن سنة ١٨٣٩ . كما نتج عن احتلالهم لمصر اجبارهم لها على الانسحاب من السودان بعد أن أجبروها أيضا على عقد معاهدة عدوة مع الحبشة فى اليوم الثالث من يونية سنة ١٨٨٤ التى اضطرت مصر الى التنازل بموجبها عن بعض ممتلكاتها فى السودان الشرقى وتمنعها للحبشة وأخيرا أرادت بريطانيا أن يصبح السودان بغير صاحب حتى يمكنها فيما بعد القيام باحتلاله وهو ما نجحت بالفعل فى تحقيقه . ولهذا بذلت بريطانيا كل طاقتها للحيلولة دون اقدام أى من الدول الأوروبية المنافسة لها وخاصة فرنسا على مهاجمة منطقة أعالي النيل عن طريق السيطرة على السواحل الغربية للبحر الأحمر وذلك حفاظا على مصالحها الحيوية بتأمين فواصلاتها الى الهند والشرق الأقصى عبر البحر المذكور من جهة ، وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية فى القارة الأفريقية من جهة أخرى على أن هذا الموقف من قبل الحكومة البريطانية قد أدى بطبيعة الحال الى زيادة حدة التنافس الدولى فى منطقة البحر الأحمر حيث تكالبت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ثم ايطاليا والمانيا للسيطرة على مواقع لها هناك للانطلاق منها لتحقيق أهدافها الاستعمارية .

(١) محمد محمود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

انطلاق البريطانيين من عدن للسيطرة على أملاك مصر في الصومال :

راودت البريطانيين بعد احتلالهم لمصر فكرة اجبار المصريين على اخلاء سواحل الصومال المطلة على مضيق باب المندب وخليج عدن وخاصة قرب نهاية عام ١٨٨٣ . وقد تدعمت هذه الفكرة لدى البريطانيين بعد نجاحهم في اجبار مصر على التنازل للحبشة عن بعض ممتلكاتها على السواحل الغربية للبحر الأحمر في السودان الشرقي وذلك بناء على ما نصت عليه معاهدة عدوة في اليوم الثالث من يونية سنة ١٨٨٤ . وكان البريطانيون يهدفون من وراء ذلك الى استمرار تنفيذ مخططهم للسيطرة على منطقة البحر الأحمر مما جعلهم يفكرون في أن يحلوا محل المصريين في سيطرتهم على هذه السواحل المواجهة لعدن التي سينطلقون منها لتحقيق تلك الغاية . وهو نفس الهدف الذي كانوا يمهدون السبيل لتحقيقه في نفس الوقت على سواحل السودان الشرقي بتصفية النفوذ المصري هناك واحلال نفوذهم محله . وكانت السلطات البريطانية في عدن قد أكدت أن تدخل البريطانيين في سواحل الصومال المطلة على مضيق باب المندب وخليج عدن يعتبر أمرا ضروريا لضمان سلامة عدن نفسها ، وضمان استمرار وصول المراد الغذائية إليها من تلك السواحل .

ولم يقتصر الأمر حينذاك عند تحقيق تلك الغاية ، بل إن ذلك كان يعني بالنسبة للبريطانيين تأمين مستقبل طريق الهند عبر البحر الأحمر . وكان أول من دعا لفكرة اخلاء المصريين لسواحل الصومال المواجهة لعدن والتي تطل على خليج عدن ذاته هو « الميجور هينتر Major F. Hunter » وهو أحد ضباط فرقة أركان بومباي Bambay Staff Corps وكان يشغل منصب مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن ، ونائب القنصل في سواحل بلاد الصومال حينذاك . (١) إذ ادعى هذا الضابط البريطاني أن تدخل البريطانيين لبسط نفوذهم على هذا الساحل الجنوبي لخليج عدن هو أمر ضروري . فقد سبق له أن زار بلاد الصومال وهرر وتعرف على أحوالها . وعقب عودته من هناك ادعى أن « منليك الثاني » ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر ، وأن قبائل الصومال كانت تهدد باخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربرة في ذلك الحين وقد ضمن ادعائه هذا برقية بعث بها الى « السير ايفلين بيرنج » المعتمد البريطاني في القاهرة حينذاك (٢) . وكانت هذه البرقية تهدف الى تحقيق غرضين ، أولهما اظهار أن سلطة مصر على هرر وفي موانئ خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالي والرؤساء المحليين مما جعلها لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود البريطانيين هناك . أما الغرض الثاني فهو توجيه البريطانيين الى التدخل

(١) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٦٤ .

FO.. 141/192, No. 5, Baring to Granville, 1st January 1884.

(٢)

للمحافظة على عدن نفسها ، وهي القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الامبراطورية مع الهند واستراليا وشرق افريقيا وتحتاج في تموينها الى سواحل الصومال المواجهة لها (١) .

وقد رحب « السير ايفلين بيرنج » كثيرا باستقبال برقية « الميجور هنتر » التي تتضمن ادعاءاته هذه ، نظرا لانها كانت تخدم الأهداف التي كان يسعى اليها ، فسارع بتحويلها الى حكومة لندن دون ادخال أية تعديلات عليها ودون أن يرفق بها رأى السلطات المصرية (٢) . وكان « السير ايفلين بيرنج » يرى في البرقية المذكورة تدعيما لأرائه التي كانت تنادى بأن الحكومة الخديوية لا تستطيع الاحتفاظ بسلطتها على ممتلكاتها الافريقية ، ولأنها كانت تخدم فكرة اجبار هذه الحكومة على اصدار أمرها باخلاء السودان وسحب جميع الجنود والموظفين والتابعين لها من هناك .

وقد لقيت برقية « الميجور هنتر » عند وصولها الى لندن كل اهتمام من قبل « اللورد جرانفيل » ووزارة الهند البريطانية على السواء . وقد بدا حرصهما على عدم ضياع موارد زيلع وبربرة التي أكد على أهميتها « اللورد كمبرلى وزير الهند حينذاك » . ولهذا سرعان ما صدرت الأوامر « للأميرال السير وليم هيوبت » فى سواكن بارسال احدى القطع البحرية لتبقى على مقربة من الساحل هناك . وقد توجهت فورا من سواكن السفينة البريطانية « سفنكس Sphenx » حيث وصلت الى خليج عدن ومرت بميناءى زيلع وبربرة . وقد بعث قائد السفينة تقريرا الى حكومته فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ أكد فيه « أن كل شيء هادئ فى بربرة » . وفى زيلع وفى الأقاليم المجاورة ولا يوجد هناك ما يدل على اضطرابات (٣) . وقد أكد هذا التقرير كذب تقارير « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن الذى ادعى فيه تعرض السلطات المصرية فى الصومال للتهديد .

ورغم ما أكدته الوثائق البريطانية من كذب ادعاءات « الميجور هنتر » وعدم صحة تقاريره ، فإن بريطانيا لم تعدل عن تنفيذ سياستها فى تصفية النفوذ المصرى فى المنطقة ! البحر الأحمر وعلى سواحل الصومال المطلة على خليج عدن حينذاك ، مما يؤكد أنها كانت تنفذ سياسة مرسومة وأنها اتخذت من تقارير « هنتر » الكاذبة مبررا لتنفيذ هذه السياسة .

(١) جلال يحيى (دكتور) : الثورة المصرية ، ص ١١٤ - ١١٥ .

F.O. 141/193, No. 364, Baring to Granville, 29th March, 1884. (٢)

S.P., Vol. LXXXIX, Egypt, No. 14, 1885. Correspondence respecting (٣) respecting ports in the Red Sea and the Gulf of Aden and the province of Harer, No. 9, pp. 1,3.

ولهذا فان « السير ايفلين بيرنج » لم يعر التقرير الاخير أى اهتمام ، خاصة أنه يؤكد أن الحالة هادئة وطبيعية على سواحل الصومال المطلّة على خليج عدن وأن الادارة المصرية مستقرة هناك ، مما لا يتطلب اتخاذ أى قرار بل انه واصل سياسته السابقة التى بناها على تقارير « هنتر » الكاذبة والتى ادعى فيها خطورة الحالة فى المنطقة . وساعده على ذلك نوبار باشا الذى قبل أن يؤلف وزارته التى سستعمل على تنفيذ النصيحة الاجبارية البريطانية باخلاء السودان .

وقد أبلغ القنصل العام فى القاهرة حكومة لندن أن الحكومة الحديوية تطلب ارسال أحد الضباط الانجليز الى هرر « لدراسة امكانية توفير بعض حامياتها » . بل انه عاود بعد ذلك ببضعة أيام وطالب بإعطاء هذا الاقليم استقلاله وارجاعه الى الأسرة الحاكمة القديمة التى كانت قد تولت أموره قبل الفتح المصرى . غير أنه اعترف فى نفس الوقت بأن الحكومة المصرية كانت عازمة على الاحتفاظ بالموانى على أقل تقدير . ولهذا رأى امكانية اخلاء هرر بسرعة اذا ما كلف « الميجور هنتر » وهو الذى كان لا يزال موجودا فى هذا الاقليم بالبقاء هناك وتنفيذ هذا الاخلاء . (١)

وكان من الطبيعى أن توافق حكومة لندن على تنفيذ هذه الخطة دون أى مناقشة لها . ولكن « هنتر » كان يهدف الى جعل « السير ايفلين بيرنج » يوصى بتعيينه حاكما عاما على هرر على أن يكون مستقلا عن مصر تمام الاستقلال . غير أن هذا الترتيب سيتعارض مع المشروعات والخطط التى تطلبها المصالح البريطانية حينذاك والتى اقتضت أن يقوم بمهمته فى ذلك الاقليم بوصفه مكلفا من قبل الحكومة المصرية . ولهذا فقد حرص « هنتر » على أن يحرك دائما شبح التهديد الجائم على بربرة عقب حوادث السودان الأخيرة . وذلك لكى يمنع السلطات البريطانية فى القاهرة أو الوزارة فى لندن من تعديل قراراتها . بل انه نادى حينذاك بضرورة وضع ميناء بربرة « مؤقتا تحت ادارة المقيم السياسى البريطانى فى عدن » وقد ناقض نفسه عندما ذكر أخيرا أنه لا يعتقد أن الصوماليين أو الجالا أو القبائل الأخرى ستقوم بثورة فى الحال . (٢)

ولا شك أن هذا التصريح قد ساعد « السير ايفلين بيرنج » على أن يعترف بدوره بأن الحكومة الحديوية لا تشعر بأنها مجبرة أو مضطرة الى اخلاء هذه المناطق ، خصوصا وأن نوبار باشا كان يرغب فى أن يتمهل فى المسألة ويتركها معقدة الى أن تنتهى مهمة « الجنرال غوردن » فى الخرطوم . ورغم اعتراف القنصل

F.O., 141 — 193 ; No. 369. Baring to Granville, 29th March, 1884. (١)

F.O. 141 — 193. No. 435. Baring to Granville, Enclosure. Hunter's Memorandum, 17th April, 1884. (٢)

العام البريطاني بخطورة مهمة « هنتر » فى هرر ، فانه احتفظ بمبدأ اخلاء هذا الاقليم مدعيا ضرورة ذلك للمالية المصرية . ولا شك أن هذا الادعاء يتعارض مع الحقيقة ، اذ بالرغم من أن ميزانية زيلع وبربرة كانتا مدينتين نظرا لأنهما كانتا تموان عدن ، فان ميزانية هرر كانت دائنة بشكل واضح مما يغطى عجز ميزانية الميناءين ويرسل بالفائض للخزانة العامة فى القاهرة . ولكن القنصل العام الانجليزى لم يكلف نفسه بطبيعة الحال عناء بحث هذه الميزانية ليتبين منها أن اخلاء تلك الاقليم سيكون خسارة واضحة على الميزانية المصرية . غير أنه ادعى علاوة على ذلك بأن ادارة هذا الاقليم تعتبر خسارة لمصر سواء فى الرجال والأموال . ومن الملاحظ أن حكومة لندن قد تبنت هى الأخرى هذه الحجة الكاذبة لتمهد بذلك السبيل لسيطرتها على هذه المناطق .

وكانت بريطانيا تنوى فى ذلك الحين عدم الدخول مع الباب العالى فى مفاوضات تخص مصر نفسها الا بعد أن تستقر أوضاع السودان . غير أن ذلك لم يجعل بريطانيا تحجم عن دعوة السلطان - ذرا للرماد فى الأعين - الى أن « يباشر سلطته على موانئ الساحل المصرى فى البحر الأحمر . وأن يحتلها بجنوده » (١) وذلك بوصفه صاحب السيادة على مصر . على أن بريطانيا قد طلبت من الباب العالى سرا أن يطبق فى هذه الأراضى التى ستوضع تحت ادارته المباشرة نصوص الاتفاقات القائمة بينها وبين الدولة العثمانية فيما يخص حرية التجارة والملاحة ونسبة الضرائب ورسوم الجمارك والغاء تجارة الرقيق ، وذلك فى سواحل البحر الأحمر الواقعة الى الشمال من بوغاز باب المندب .

كما حاولت بريطانيا استغلال الدولة العثمانية فى ارسال قواتها الى سواحل البحر الأحمر لتطويق الثوار السودانيين من قواعد تحتلها القوات البريطانية . وكانت هذه مسألة هامة ومعقدة بالنسبة للباب العالى وتتطلب بحثا من جميع النواحي ، خاصة أن القوات البريطانية كانت موجودة بالفعل فى كل من مصر وسواكن ومصوع . بل ان الدولة العثمانية رفضت فى الوقت نفسه البدء فى مناقشة تسوية المسألة المصرية الا بعد أن تستقر الاحوال ويظهر بوضوح الاتجاه الذى سيسود الملحقات المصرية . ولهذا فقد رأى الباب العالى أن ارسال قواته الى سواحل البحر الأحمر حينذاك سيكون الهدف منه استخدامها فى الوصول الى تسوية خاصة بجزء صغير من المسألة المصرية ، دون أن يمس صلب الموضوع وأساسه . خاصة أن بريطانيا كانت قد أجبرت الحكومة الحديوية على اصدار امرها باخلاء السودان دون أن تستشير الباب العالى فى هذا الأمر .

ومعنى ذلك ان بريطانيا كانت تعمل على تطبيق ما يحلو لها فى الامبراطورية المصرية وترفض التحدث بشأنه وشأن مركزها فى مصر بالنسبة للدولة العثمانية

(١) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٦٦ .

ثم تدعو السلطان صاحب السيادة الى احتلال موانئ البحر الاحمر وتجعل ذلك مشروطا بشروط على السلطان أن يقبلها قبل استلامه لهذه الاراضي . وقد رأت الدولة العثمانية أن هذا التصرف من جانب البريطانيين يتعارض مع حقوق سيادتها ، اذ أن بريطانيا تتخذ القرارات التي تراها ، وتسمح للباب العالي بتنفيذ جزء منها بشروط معينة . وكانت بريطانيا قد قررت سحب القوات المصرية من زيلع وبربره وهرر ، دون أن تستشير الباب العالي ، ودون أن تفصح عن نياتها المقبلة ، وخططها المبيتة تجاه هذه الاراضي . بل ان قرار اخلاء تلك الاراضي كان يتعارض مع شروط الاتفاقية المصرية الانجليزية المعقودة في سنة ١٨٧٧ ، والتي اعترفت بريطانيا فيها بحقوق مصر وبالسيادة العثمانية على كل هذه الاراضي . ثم جاءت بريطانيا مدعية في سنة ١٨٨٤ غير ما أقرته في سنة ١٨٧٧ ، وهو أنها اعترفت بالسلطة المصرية وليس بالسيادة العثمانية على الاراضي الممتدة من بوغاز باب المندب حتى رأس حافون . ولا شك أن هذا الادعاء الغريب تكذبه نصوص المعاهدة ويفضح نية البريطانيين بخصوص السيادة على الاجزاء التي لا يرغبون في الاعتراف بالسيادة العثمانية عليها .

بل ان الاتفاقية المصرية البريطانية في سنة ١٨٧٧ تشتمل على مادة تتعهد فيها مصر ألا تتنازل عن أي جزء من الساحل لاية دولة أجنبية . ولا شك أن وضع مثل هذه المادة في صلب المعاهدة يحد من حقوق السيادة العثمانية بطريقة تعنتية . وكان ذلك هو السبب الذي دفع الباب العالي الى طلب ابعاد هذه المادة قبل أن يصدق على المعاهدة . وعلى أية حال فيمكن القول بأن بريطانيا أرادت التخلص من معاهدة سنة ١٨٧٧ التي اعترفت فيها بسلطة مصر الفعلية تحت السيادة العثمانية على كل بلاد الصومال حتى رأس حافون . حتى يخلو لها الجو لبسط السيطرة البريطانية على كل هذه المناطق ، متحذية بذلك حقوق السيادة المصرية والعثمانية على السواء . (١)

على أن السياسة البريطانية كانت تهدف حينذاك الى تقسيم السواحل الممتدة بين باب المندب ورأس حافون ، وهي تمثل الجزء الاخير من الساحل المصري المواجه لعدن الى قسمين ، وتعامل كل قسم منهما معاملة خاصة . فالقسم الأول يمتد من بوغاز المندب حتى زيلع وهو الذي يحيط باراضي « اوبوك الفرنسية » وكان مهدداً بأن يكون موضع التوسع الفرنسي المقبل في تلك المنطقة . أما القسم الثاني فيمتد في الجهة الشرقية من زيلع حتى رأس حافون ، وأهم موانئه هي بربره الواقعة امام عدن ، وتتميز أهميتها الحيوية بالنسبة لثموين هذه القاعدة الاستراتيجية البريطانية الهامة بما تحتاج اليه لاستهلاكها المحلي ولاستهلاك السفن التي ترسو فيها . وقد اعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب

Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area,

(١)

العالي قد قام بمباشرة حقوق سيادته على الاراضى الممتدة من بوغاز باب المنذب حتى زيلع . واعترفت أيضا بأن « حقوق السلطان على هذا الجزء لم تكن موضوع أى مناقشة رغم أن حكومة صاحبة الجلالة لم تعترف بها أبدا كما ذكر ذلك « اللورد جرانفيل » الى « اللورد دافرين » فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ (١) . ومن الملاحظ أن هذا الاعتراف المتأخر بسيادة الباب العالي على الاراضى الممتدة من بوغاز باب المنذب حتى زيلع كان يقصد منه أن تواجه السلطنة العثمانية التوسع الفرنسى المرتقب فى ذلك الحين بدلا من بريطانيا .

أما فيما يخص الجزء الثانى من هذه السواحل فان بريطانيا ادعت أنها قد رفضت مرات عديدة الاعتراف « بادعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون » . ولهذا فان وزارة الخارجية البريطانية قد اقترحت على الباب العالي أن يقوم ، فى حالة ما اذا كان اخلاء المصريين سيدعوهم للحركة ، الى العمل على المحافظة على سلطة الدولة العثمانية على تاجورة وزيلع (٢) . وذكر له بأنها مستعدة للاعتراف بملكيتها لهذا الاقليم اذا تعهد بعدم التنازل عن أى جزء منه لأية دولة أجنبية . أى أن بريطانيا فرضت نفسها وشروطها على الباب العالي بشكل يحد من حقوق سيادته ، ويسمح لها بحرية التصرف اذا ما رفض الباب العالي هذه الشروط . ولا شك أن تدخل بريطانيا فريد فى نوعه وهو ما سبق أن رفضه الباب العالي فى معاهدة سنة ١٨٧٧ . فالشروط التى كانت بريطانيا ترغب فى فرضها حينذاك هى إلغاء تجارة الرقيق والتعهد بعدم جباية أية ضرائب أو رسوم جمركية فى تاجورة وزيلع أكثر مما حددته المعاهدة الانجليزية المصرية فى سنة ١٨٧٧ . هذا مع تعهد الباب العالي بعدم التنازل عن أى جزء من أجزاء تلك الاراضى والسواحل لأية دولة أجنبية .

بل ان وزارة الخارجية البريطانية سمحت لنفسها أيضا فى المذكرة السابقة بأن تبليغ الباب العالي نياتها بخصوص ذلك الجزء الثانى الممتد الى الشرق من زيلع حتى رأس حافون ، اذ أرادت بريطانيا أن تحتفظ بهذا الجزء لنفسها . ولهذا أوضحت أنها ترغب فى عمل التسويات اللازمة للمحافظة على النظام والحماية المصالح البريطانية ، خاصة فى بربرة التى كانت عدن تعتمد عليها فى التموين . وقد وصفت وزارة الخارجية البريطانية سحب حاميات الحديدو بأنها تخلى Abandon الحكومة المصرية عن سواحل الصومال . وذكرت أن هذا الانسحاب « سينهى اتفاقية عام ١٨٧٧ بين انجلترا ومصر » ، وهى الاتفاقية التى اعترفت فيها بريطانيا بالسلطة المصرية على تلك السواحل وأضافت الى ذلك أيضا أن هذه الاتفاقية « لم تطبق نتيجة لرفض السلطان قبول الشرط الذى فرضته المادة

F.O., C. 4417, No. 25. Garanville to Dufferin, 29th, May, 1884.

(١)

F.O., C. 4417, No. 25. Op. Cit., 29th, May, 1884.

(٢)

الخامسة « (١) . وعلى أية حال فإن بريطانيا أرادت بسياستها هذه اطلاق يدها في التصرف في السواحل الأفريقية المواجهة لعدن ، سواء ما كان منها مطلا على البحر الأحمر أو واقعا جنوبى مضيق باب المندب ويطل على خليج عدن .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها الى « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٨ يونية سنة ١٨٨٤ تطلب منه العمل على تسهيل الترتيبات الخاصة بانسحاب الادارة المصرية من ساحل الصومال ، وأن يعمل على مواجهة كل امكانية للاخلال بالنظام المحلى أو الاحتلال الأجنبى ، وذلك بتنفيذ الاتفاقات مع مشايخ القبائل المحلية (٢) وكان ميدان نشاط « الميجور هنتر » قاصرا على الساحل الأفريقى المطل على خليج عدن والتمتد من شرق زيلع حتى رأس حافون . أما بقية المنطقة الساحلية الممتدة من زيلع الى باب المندب جنوبى البحر الأحمر فكان على «هنتر» ألا يتدخل فيها وذلك لحين ابلاغه بتعليمات أخرى . اذ كانت الحكومة البريطانية ترى أنها قد تضطر الى قبول مجهودات الباب العالى لاعادة سلطته عليها تحت شروط خاصة . بينما قررت بريطانيا منع أى تدخل من قبل الباب العالى فى المنطقة الأولى الواقعة بين زيلع ورأس حافون حتى تنفرد هى بالسيطرة عليها .

وكان المطلوب من « الميجور هنتر » أن يبدأ مفاوضاته المباشرة مع القبائل المحلية على وجه السرعة فى المنطقة الممتدة بين زيلع ورأس حافون وذلك للحصول قبل انسحاب المصريين من هناك - على تعهدات تماثل تلك التى تعهد بها سلطان سقطرى فى شهر يناير سنة ١٨٧٦ . وقد سبق أن أوضحت أن المعاهدة مع سلطان المهرة الذى كان يحكم سقطرى قد قيدت السلطان وورثته وخلفاءه بتعهد يقضى بعدم التنازل أو البيع أو التسليم لأى دولة أجنبية أخرى عن أى جزء من جزيرة سقطرى وملحقاتها . (٣) ولكن بينما كان سلطان سقطرى حرا ومستقلا فى وقت توقيعه على هذه المعاهدة ، (٤) فإن مشايخ ساحل الصومال لم يكونوا يتمتعون بحقوق السيادة على هذا الساحل . ولهذا فإنه كان من المحال من الناحية القانونية تسوية هذا الموضوع قبل انسحاب المصريين وموافقة الباب العالى باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر وملحقاتها . ومن هنا فإن بريطانيا نفذت معاهدة سقطرى فى يوم توقيعها ، ولكنها رأت عدم تنفيذ التعهدات التى سيوقع عليها مشايخ الصومال المحليين الا فى اليوم الذى ستنتهى

Marston, T.E. Op. cit, pp. 494, 495.

(١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٦٩ .

I.O., Pol. 2136/07, Secret and Political Department, Secret Memorandum, British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat), 1st November, 1887, p. 3.

(٣)

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Cnuotrise, Vol. XI, p. 118.

(٤)

فيه الادارة الفعلية للسلطات المصرية على ساحل الصومال (١) . غير أن ذلك كان تلاعبا واضحا بالقانون الدولى من قبل الحكومة البريطانية . اذ أن اخلاء الحاميات والادارة المصرية لهذه السواحل لم يكن الا عملا اداريا لا يؤثر على حقوق السيادة العثمانية عليها طالما أن الباب العالى لم يقل كلمته بعد . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تعرف ضعف حججها وتعارض تصرفاتها مع المبادئ القانونية ، فإنها كانت تحاول اعطاء شكل قانونى لهذه العملية ، تمهيدا لتسهيل اعتراف الدول الاستعمارية الأخرى بهذه التعهدات التى التزم بها المشايخ المحليون تجاه بريطانيا .

- اهتمام البريطانيين بميناء بربرة :

اهتم البريطانيون بصفة خاصة بميناء بربرة نظرا لأهميته الحيوية بالنسبة لقاعدتهم فى عدن . وقد خولت الحكومة البريطانية « للميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن حق استخدام قوة مسلحة تبقى على تمام الأهبة والاستعداد فى عدن ، غير أنها أمرته بعدم استخدامها دون الحصول على تصريح من حكومة الهند ، الا فى حالة الضرورة القصوى . على أن « هنتر » كان يعتقد أن عمل « الترتيبات الخاصة » مع المشايخ المحليين سيخضعه يستغنى عن كل تدخل عسكرى من هذا النوع .

وقد وصلت هذه التعليمات الى « هنتر » وهو على ساحل بلاد الصومال . وقد سارع بابلاغ حكومته برقيا أن الأهالى سيقبلون توقيع كل اتفاقية مقترحة لأنهم كانوا يرحبون باقامة ادارة بريطانية فى بربرة . ولكنه طلب فى الوقت نفسه موافقة الحكومة البريطانية على تعيين « حرس شخصى » له يتألف من أربعين جنديا . وأوصى « اللورد كمبرلى » حكومة الهند بالأسراع فى ارسال الحرس الشخصى المطلوب فى أقرب وقت ممكن (٢) . ومن الواضح أن طلب « هنتر » بسرعة إرسال حرس شخصى له هو حرصه على استخدام هذا الحرس كمظهر للقوة على التوصل الى عقد الاتفاقات المطلوبة مع شيوخ القبائل .

وبعد أن قام « هنتر » بزيارة زيلع وبربرة ليمهد السبيل أمام بسط النفوذ البريطانى على سواحل الصومال ، فإنه قد عاد بعد ذلك الى عدن لاتمام بعض الترتيبات . وفى اليوم الرابع عشر من شهر يوليو سنة ١٨٨٤ أبحر « هنتر » ثانيا الى بربرة على متن سفينة هندية جاءت خصيصا من بومباى ، على حين سبقته الى بربرة سفينتان حريتان بريطانيتان قبل ذلك بيومين وانتظرتا وصوله هناك .

(١) F.O.M., C. 4417, No. 69, Mr. Grnat au Secrétaire du Gouvernement de Bombay. Le 18 Ju'n, 1884, Annexe III, M. Walpole à Sir J. Pauncefote Le 11 Septembre 1884.

(٢) F.O.M., M. Bretrand, Vice-Consul de France à Aden à M. Jules Ferry. Aden, Le 15 Juillet, 1884.

يل ان السلطات البريطانية في عدن كانت قد أرسلت قبل ذلك أيضا قافلة تتكون من مائة رجل يقودون خمسين بغلا الى بربرة ، وكان هؤلاء الرجال من الأعراب والصوماليين قد استخدمتهم سلطات عدن ، وكانوا على استعداد لحمل السلاح اذا لزم الأمر كمتطوعين في الجيش البريطاني .

وقد قام « هنتر » بعد ذلك بدعوة كل مشايخ القبائل المحيطة ببربرة للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائي . وقد أشاع « برتران » نائب القنصل الفرنسي في عدن حينذاك أن البريطانيين قد وزعوا جنيهاات استرلينية على هؤلاء المشايخ (١) . وكانت السلطات البريطانية في عدن قد اختارت الحاكم الجديد لبربرة وهو « والش Walsh » المساعد الثالث للمقيم السياسي البريطاني في عدن ، على أن ترافقه قوة قوامها خمسون رجلا من رجال الشرطة الذين سيتم اختيارهم من بين قوات الأمن هناك ، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة حين وصول قوات هندية بريطانية الى سواحل الصومال لتعمل كحاميات مقيمة في زيلع وبربرة .

— اتفاق البريطانيين مع بعض مشايخ قبيلة « حبر أول » في بربرة :

نجح « هنتر » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن في التوصل الى جمع توقيعات بعض مشايخ قبيلة « حبر أول » الصومالية على الاتفاقية التي أعدها في عدن قبيل حضوره . وتنص هذه الاتفاقية على تعهد هؤلاء المشايخ بالمحافظة على استقلالهم وعلى النظام العام في بلادهم نظرا لقرب انسحاب الحاميات الحديوية من هناك . كما تعهدوا بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيهم لأية دولة أخرى عدا بريطانيا ، مع ضمان حرية التجارة لكل السفن التي تحمل العلم البريطاني ، وحماية الرعايا البريطانيين في بلادهم . بل انهم أعلنوا أيضا إلغاء تجارة الرقيق مع الاعتراف بحق السفن البريطانية في مصادرة الرقيق سواء في البحر أو على البر واستخدام القوة اذا لزم الأمر . وقد قبل شيوخ قبيلة «حبر أول» أن يعاملوا الممثلين والمندوبين الذين ستعينهم الحكومة البريطانية بكل اعتبار ، كما سمحوا لهم بالاحتفاظ « بحرس شخصي » . وقد قبل الجانبان الاحتفاظ بهذه الاتفاقية بشكلها المؤقت الى أن تصدق عليها وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية في لندن ، ولا تكون سارية المفعول الا بعد انسحاب القوات المصرية نهائيا من بربرة (٢) .

ولم يفت « هنتر » أن يعد الترتيبات اللازمة لحماية فنار بربرة وخزان المياه فيها نظرا لأهميتهما بطبيعة الحال في مساعدة السفن البريطانية للرسو .

F.O.M., 1022, M. Bertrand, Vice-Consul de France à Aden à Jules Ferry. (١)

Aden, le 15 Juillet 1884.

Aitchison, C.U. : Op. cit., Vol. XI, p. 115.

(٢)

فى الميناء والتزود بالمياه • وكان الأمر يقتضى منه ارسال مندوب بريطانى الى بربرة ترافقه قوة من شرطة عدن فى نفس وقت انسحاب المصريين من هناك • وكان هذا المندوب خاضعا خضوعا مباشرا لعدن ، وقد قام باختيار رجال قوة الشرطة من بين حامية عدن ، وكان يتم استبدالهم بغيرهم بين آونة وأخرى من هناك •

ولم يكتف «هنتر» بعقد تلك الاتفاقية مع قبائل «حبر أول» بل انه عزم على عقد اتفاقيات مماثلة مع القبائل الأخرى التى تسكن بلاد الصومال ، وكتب لوزارة الهند البريطانية فى لندن يقول ان البريطانيين بموجب هذه الاتفاقية قد ضمنوا بربرة وأصبحت سياستهم معروفة مما سيجعل بقية الصوماليين على استعداد للتفاوض مع بريطانيا • غير أن ذلك الجزء من الساحل الصومالى الممتد الى الشرق من بربرة والذي يطل على خليج عدن لم تكن به أى ميناء بمعنى الكلمة • ولهذا فان هذه الاتفاقيات التى عقدها « هنتر » ستقتصر على عدم التعرض للسفن الغارقة وعلى الغاء تجارة الرقيق ، هذا فضلا عن عدم التنازل عن أى جزء من تلك الأراضى لغير الحكومة البريطانية أو اجراء أية محادثات الا مع المندوبين البريطانيين •

وعلى أية حال قد إتصل « الميجور هنتر » برقىا بحكومة لندن وأبدى استعداد له البدء فى مفاوضات مماثلة لتلك التى أجراها بخصوص بربرة وذلك لتسهيل عملية انسحاب المصريين من هرر • ولهذا فان وزارة الخارجية البريطانية اقترحت على الحكومة الحديوية أن يقوم « الميجور هنتر بمساعدة السلطات المصرية فى هذه العملية » • كما طلبت أيضا من الباب العالى فى الوقت نفسه « أن يتخذ الاجراءات اللازمة ، نظرا لانسحاب القوات المصرية ، وذلك للمحافظة على سلطته فى تاجورة وزيلع طبقا للمذكرة ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ » • غير أن الصدر الأعظم ووزير خارجية الباب العالى رفضا الاجابة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء وبحثه فيه • وهنا شعرت الحكومة البريطانية أن الباب العالى يرتب مناورة لربط مصير بربرة بمصير كل من زيلع وتاجورة ، ولذلك صممت على ألا تترك له أى أمل لتحقيق تلك الغاية • بل ان « اللورد ادموند فيتز موريس » قد أعلن فى مجلس العموم البريطانى فى ذلك الحين أن بريطانيا لن تعترف بسيادة الدولة العثمانية على بربرة • وعندما طلب السفير العثمانى فى لندن توضيحا من وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن لم يقم « اللورد جرانفيل » الا باعادة ترديد نفس الادعاء المذكور •

— سيطرة البريطانيين على بربرة بعد اجلاء المصريين عنها :

وصلت الى السلطات البريطانية فى عدن أنباء تدل على مقاومة السلطات المصرية فى بربرة لقوات « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى

عدن . اذ كان « هنتر » قد وصل الى بربرة فى اليوم الرابع من أغسطس سنة ١٨٨٤ وبصحبه « والش » وخمسين من رجال الشرطة المختارين من حامية عدن . وفى اليوم التالى مباشرة عاد « هنتر » الى عدن بعد أن « رفض باشا بربرة رسميا أن يسلم سلطاته دون صدور أمر بذلك ، ليس من القاهرة فحسب ولكن من الآستانة أيضا . أما والش الذى كان قد عين نائبا سياسيا فى بربرة فانه بقى على السفينة الحربية وودلارك Woodlark الراسية فى الميناء » (١)

وهنا رأى البريطانيون ضرورة استخدام القوة أمام مقاومة المصريين والأهالى فى بربرة لسياستهم . ولهذا قام « هنتر » بعد عودته من رحلته الفاشلة بجمع « سريتين من المشاة الهنود ، وبطارية مدافع ميدان محمولة على ظهر الجبال ، ومائة من الخيالة ، مع قافلة كبيرة من الذخائر والمهمات » . وقد عسكرت هذه القوات البريطانية فى ميناء عدن مستعدة لركوب السفن بمجرد صدور الأوامر بذلك . (٢) وقد أشار الممثل القنصلى الفرنسى فى عدن الى أن بقاء هذه القوات مدة أسبوع فى عدن بعد تجهيزها يدل على أنها كانت تنتظر أوامر من لندن ، كما يدل على خشية البريطانيين من أن يلقوا مقاومة شديدة فى بربرة .

وفى تلك الأثناء أبلغ الباب العالى حكومة لندن استعدادده لارسال قوات عثمانية الى زيلع والى تاجورة والى سواكن فى وقت واحد ، كما طلب من بريطانيا تقديم تفسيرات سريعة عن الاجراءات التى اتخذتها فى بربرة وعلى طول سواحل بلاد الصومال المطل على خليج عدن . غير أن بريطانيا لم ترد على مذكرة الباب العالى فى هذه المرة الا بارسال حملتها المستعدة من عدن الى ساحل الصومال . وقد أصدر « اللورد جرانفيل » بعد ذلك تصريحاً ادعى فيه ان حكومته كانت مستعدة - فى حالة ما اذا وافق الباب العالى على اتخاذ الاجراءات اللازمة أمام انسحاب المصريين وذلك للمحافظة على سلطته فى تاجورة وزيلع أن تعترف بسيادة السلطان على هذا الجزء من الساحل الصومالى الممتد الى زيلع . أما فيما يخص الساحل الواقع الى شرق زيلع ، فقد أشار « اللورد جرانفيل » الى أن بريطانيا تحتفظ بحريتها فى عمل الترتيبات التى تراها نافعة للمحافظة على النظام وضمان المصالح البريطانية فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لقاعدتها الهامة فى عدن . ونظرا لأن الباب العالى لم يقم حتى ذلك الحين باتخاذ أى اجراء على لاحتلال تاجورة وزيلع ، فقد أبدى « اللورد جرانفيل » قلقه من أن بريطانيا ستجد نفسها مضطرة الى المحافظة على النظام فى هذا الجزء من الساحل حماية لمصالحها فى عدن والبحر الأحمر على السواء .

وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية فى اليوم التالى مباشرة من تاريخ

F.O.M., 1022, M. Bertrand Vice-Consul de France à Aden à M. Jules Ferry, Aden, Le 13 Juillet, 1884. (1)

F.O.M. 1022, M. Bertrand à M. Jules Ferry, Aden, Le 12 Aout, 1884. (2)

صدور هذا التصريح - أمرا الى « هنتر » بإجلاء الحماية المصرية من بربرة بمجرد انتهائه من عمل الترتيبات اللازمة . (١) وقامت بريطانيا بإبلاغ الحكومة الخديوية بأنها « لا تقبل أى تأخير فى تنفيذ العملية » ، وأنه على السلطات المصرية نفسها أن تكلف الميجر هنتر بمهمة إجلاء حامىة بربرة » . (٢) وهكذا يبدو صلف السياسة البريطانية وموقفها المتعنت ازاء النفوذ المصرى فى خليج عدن .

وهنا قام الباب العالى بإعلان رفضه للإدعاءات البريطانية وأصر على أن بربرة تعتبر جزءا من الاقاليم الصومالية التى بقيت ملكيتها ثابتة للحكومة العثمانية . وقد استند قاسم باشا وزير خارجية الباب العالى الى حجج قانونية ثابتة ، وذكر أن الاتفاق الذى عقده الحكومة البريطانية فى اليوم السابع من سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع الخديو اسماعيل يعترف رسميا بحقوق سيادة الباب العالى على بلاد الصومال التى تعتبر بربرة جزءا منها . بل انه أشار أيضا الى أن الباب العالى - ردا على مكاتبات السفارة البريطانية بهذا الخصوص - قد أعلن فى مذكرة فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ أنه قد أرسل برقية للخديو يوجهه فيها الى أن يرسل الى تلك الأماكن السلطات الضرورية اللازمة للمحافظة على حقوق الامبراطورية وأن يمنع كل سلطة أجنبية من الإقامة هناك مهما كانت دوافعها . (٣)

غير أن وزارة الخارجية البريطانية أعادت القول بأن المادة الخامسة من الاتفاقية المصرية الانجليزية فى ١٨٧٧ قد ذكرت أن هذه المعاهدة لن تنفذ الا عندما يؤكد السلطان للحكومة البريطانية « أنه لن يتنازل عن أى جزء من أراضي ساحل الصومال لأى دولة أجنبية » ، وأن السلطان لم ينفذ هذا الشرط رغم طلبات بريطانيا المتعددة فى هذا الشأن ولذلك فان « اللورد جرانفيل » رفض الاعتراف « بصلاحيه أى مطالب تستند الى نصوص اتفاقية بقيت دون تنفيذ » .

وهكذا قرر البريطانيون اجبار الحماية المصرية على إخلاء بربرة ، وقام « السير إيفلين بيرنج » بترتيب إبحار الحماية من هناك لتعود الى مصر فى اليوم الخامس من سبتمبر سنة ١٨٨٤ على ظهر الباخرة « مصر » التابعة لشركة بواخر البوسنة الخديوية . وفى اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٨٨٤ عاد « الميجر هنتر » من بربرة الى عدن مرة أخرى وأرسل من هناك الحماية البريطانية الى ميناء بربرة (٤) . وبعد أن تحققت خطة البريطانيين قام « البريجادير جنرال

F.O.M., C. 4417, Mos. 59, 60, Sir J. Pauncefote à Mr. Walpole, le 23 (١)
Août 1884, et Lord Kimberly au Major Hunter, le 25 Août 1884. Annexe
à Mr. Walpole à Sir Pauncefote, le 25 Août 1884.

F.O., 141/191, No. 392, Lord Granville to Egerton, 25th August 1884. (٢)

F.O.M., C. 4417, No. 79, Lord Granville to Mosorus Pasha, 3rd October 1884. (٣)

F.O.M., C. 4417, No. 83, Major Hunter au Général de Brigade Blaire, (٤)
le 15 Sept. 1884. Annexe II à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 10 Octobre 1884.

جيمس بلير J. Blaire « المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٧٨ - ١٨٨٦)
بارسال برقية الى « اللورد كمبرلى Lord Kimberley » وزير الهند فى لندن
يطمئنه فيها بأن « كل شىء هادى » ، وقد تم ترتيب كل شىء « (١) » . وبذلك نجح
البريطانيون فى تحقيق أهدافهم على الساحل الافريقى المواجه لقاعدتهم
البريطانية فى عدن ، تلك القاعدة التى انطلقوا منها وبسطوا نفوذهم على ميناء
بربرة الهام ، تمهيدا للسيطرة على معظم أرجاء هذا الساحل .

- اجبار البريطانيين لمصر على إخلاء زيلع وهرر :

لم تقف اطماع البريطانيين عند حد السيطرة على بربرة ، بل انهم كانوا
يصرون على ضرورة السيطرة أيضا على زيلع وهرر بعد اجلاء المصريين عنهما .
وعلى الرغم من البرقية التى أرسلها « الميجور هنتر » فى الثلاثين من يوليو سنة
١٨٨٤ الى نوبار باشا مدعيا تعرض الحامية المصرية فى هرر والصومال بوجه
عام لتهديد قبائل « العيسى صومال » ، فان نوبار باشا لم يكن يجد ضرورة
ملحة لاجلاء تلك المنطقة أو إخلاء ميناء زيلع ، وان كان من الواضح أنه لن
يعارض فى ذلك طويلا خاصة بعد قبوله نصيحة بريطانيا باخلاء السودان
بأكمله . ولم تكتف بريطانيا باصرارها على اجراء عملية الاخلاء فحسب ، بل
ان « ايجرتون » القائم بأعمال القنصلية البريطانية بالقاهرة فى غياب سير
« ايفيلين بيرنج » قد أشار بأنه يمكن لوزارة الخارجية البريطانية أن تقوم ببعض
الضغط فى سبيل اعطاء « هنتر » مساعد المقيم السياسى فى عدن ، كما حدث
مع « غوردون » فى السودان ، « سلطات من الحكومة المصرية للإشراف على إخلاء
هرر وساحل الصومال ، وأيضا لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى
والقتل فى البلاد عند رحيل القوات المصرية » (٢) .

وقد سارعت وزارة الخارجية البريطانية وأعلنت أن أى تأخير جديد فى
المسألة سيكون موضع دهشتها ، وعبرت عن رغبتها فى أن يقوم نوبار باشا
« بارسال الاوامر العامة فى الحال للسلطات المصرية فى هذه الموانى وذلك لتأييد
أعمال الميجور هنتر فى كل ما يتعلق باخلاء هرر وفى كل مسألة أخرى » (٣) .
وقد اضطر نوبار باشا الى الرضوخ وسارع بارسال الاوامر المطلوبة منه تبعا
للتوصيات البريطانية .

وعلى أية حال فقد صدرت الأوامر من نوبار باشا بوضع « اللواء على باشا »

F.O.M., C. 4417, No. 82. Le général Blaire à Lord Kimberley, le 5 (١)

Octobre 1884. Annexe à Mr. Godley à Sir J. Pouncefote, le 10 Octobre 1884.

F.O. 141/194, No. 788, Mr. Eagerton to Lord Granville, 9th August, (٢)
1884.

F.O. 141/191, No. 377, Lord Granville to Mr. Eagerton, 11th August, (٣)
1884.

حاكم هرر تحت امرة « الميجور هنتر » الذى كلفه الحديو بالاشراف على كل ما يتعلق بزيلع وهرر . وكانت القوات البريطانية التى أبحرت من عدن الى زيلع تؤيد سلطات « الميجور هنتر » فضلا عن تعليمات الحكومة الحديوية . كما كلف رضوان باشا الحاكم العام السابق لهرر من قبل حكومة الحديو بتنفيذ عملية اخلاء هرر ووضع كذلك تحت امرة « الميجور هنتر » بل ان الحكومة البريطانية صرحت « لهنتسر » بوقف صرف مرتب كل موظف مصرى لا يحترم الأوامر أو يعمل على خلق المصاعب أمامه . بل انها أعملت نفس السلطة « للميجور هيث Major Heath » قائد الحملة البريطانية التى أبحرت من عدن ونزلت فى زيلع فى ذلك الحين (١) .

وقد كان « الميجور هنتر » من أنصار فكرة عقد معاهدات تشبه تلك التى حصل عليها من رجال قبيلة « حبر أول » بجوار بربرة مع حاكم هرر الجديد ومع القبائل القريبة من هذه المدينة . وكان يسعى بذلك الى وضع هذه المناطق تحت الحماية البريطانية قبل أن تتم عملية جلاء المصريين عنها . غير أن « السير ايفلين بيرنج » عارض فى عقد مثل هذه المعاهدات ، ولم يؤيد عقدها الا مع الرؤساء والشيوخ القريبين من الساحل (٢) .

وقد درست وزارة الخارجية البريطانية هذا الموضوع ، وأيدت رأى « بيرنج » فمنعت « هنتر » من اقامة حمايات على القبائل القاطنة فى الداخل ، ولكنها سمحت فى الوقت نفسه بعمل الترتيبات والاتفاقيات التى يرى أنها ضرورية ولازمة لنجاحه فى المهمة المكلف بها . وقد قام « هنتر » بتكليف رضوان باشا بكل الأعمال والعمليات العسكرية والادارية ، ولكنه احتفظ بالمسائل السياسية فى أيدي البريطانيين وهو الملازم « بايتون Peyton » الذى عينته بريطانيا نائبا لقنصلها فى زيلع وأصبح ممثلا رسميا « للميجور هنتر » .

وقد قام « الميجور هنتر » بتكليف الملازم « بايتون » بابلاغ « عبد الله الشكور » أنه سيعين أميرا على مدينة هرر وأنه سيحصل على الأسلحة والذخائر اللازمة لاحتفاظه بسلطته ، وأن عليه أن يبدأ فى اعداد حرس أهلى قوامه مائة رجل يكون عليهم أمر حراسة أبواب المدينة . غير أن « هنتر » حذر « بايتون » من استلام هذه القوة لعملها قبل وصول « هنتر » شخصيا الى هرر ولم يكن هذا التحذير لمجرد الاحتياط مادام « بايتون » موجودا فى المدينة ، ولكنه كان يهدف الى اعطاء شكل رسمى لتولى الأمير السلطنة من أيدي مساعد المقيم

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢) F.O. 141/195, No. 897., Baring to Granville 21th September 1884.

السياسى البريطانى فى عدن على وجه الخصوص (١) ، مما يؤكد حرص البريطانيين فى عدن على تأكيد مكانتهم فى نظر أهالى المنطقة .

وكان « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن والمكلف بالسيطرة على الساحل الصومالى قد انتابه القلق نتيجة لتدخل وتوسع الفرنسيين فى هذا الساحل فى الوقت الذى كان مشغولا فيه بإجلاء المصريين وإحلال البريطانيين مكانهم فى زيلع وهرر . غير أن حكومة لندن نظرت للمسألة نظرة عملية ، إذ رأت أن التوسع الفرنسى حول « أوبوك » سييطل امكانية أى معارضة قد تقوم بها حكومة باريس ضد استيلاء البريطانيين على زيلع وهرر . كما رأت حكومة لندن - من ناحية أخرى - أنها إذا ما أرضت طموح الايطاليين ورغبتهم فى التوسع الاقليمى حول عصب فإن حقوق السيادة العثمانية فى خليج عدن وحتى فى شمال مضيق باب المندب ستصبح اسمية وغير ذات قيمة أمام انكار ثلاث دول عظمى لها فى وقت واحد وهى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا .

ولهذا أرادت بريطانيا أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول « أوبوك » وتوسع الايطاليين حول عصب ، حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتدى على حقوق السلطان العثمانى فى ذلك الحين . كما رأت بريطانيا أنه يمكنها فى حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والاقليمية - للامبراطورية العثمانية فى هذه المناطق أن تستند الى حياد كل من فرنسا وإيطاليا ، وإن لم تحظ بتأييدهما . ومن هنا فإن « اللورد جرانفيل » أعلن أن فى استطاعة القبائل الساكنة بالقرب من عصب أن تستفيد من توسع إيطاليا ومن امتداد « نفوذها الحضارى » فى تلك المنطقة بعد تنفيذ سحب الادارة المصرية من شرق السودان ومن السواحل الافريقية للبحر الأحمر . وكان على « الميجور هنتر » حينذاك أن يبتعد تماما أثناء مفاوضاته مع الشيوخ المحليين عن كل ما قد يودى الى خلق المصاعب أمام السلطة الايطالية من عصب صوب الداخل (٢) .

وقد قرر « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن البدء فى اعداد الترتيبات اللازمة لإجلاء الحاميات المصرية عن زيلع وسجالو فى منتصف شهر اكتوبر سنة ١٨٨٤ . وتقرر إبحار هذه الحاميات صوب السويس فى اليوم التاسع والعشرين من الشهر المذكور . ونظرا لتأخر « بايتون » فى هرر ، فقد أمر « الميجور هنتر » بتعيين الملازم « كنجسميل Kingsmill » نائبا قنصليا لانجلترا فى زيلع وعهد اليه بتولى أمر الادارة المدنية هناك .

F.O. 141/195, No. 959, Baring to Granville, 18 October 1884., (١)

Enclosure, Major Hunter to Peyton 8 October 1884.

F.O. 141/191, No. 424, Lord Granville to Baring 8th October, 1884. (٢)

ومن ناحية أخرى فقد قرر « الجنرال جيمس بليز James Blaire » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٧٨ - ١٨٨٦) ارسال حامية من المشاة والمدفعية البريطانية لاحتلال ميناء زيلع . وصدرت التعليمات بضرورة تعاون قائد هذه القوة مع الملازم « كنجسميل » فى جميع الميادين . وأخيرا فان « الميجور هنتر » أمر بعدم سحب العلم المصرى من زيلع حتى صدور أوامر أخرى ، وذلك خوفا من رفع علم أية دولة أوربية أخرى على هذا الميناء الهام .

وفى الوقت نفسه استمر توسع الفرنسيين فى البلاد المطلة على خليج عدن . وبعد رفع العلم الفرنسى على « سجالو » انتظر الفرنسيون جلاء القوات المصرية عن تاجورة ، ذلك الميناء الذى يفوق « سجالو » و « رأس على » فى الأهمية . ولا شك أن ذلك هو ما جعل القائد الفرنسى فى بلاد الصومال يزور تاجورة ويلتقى بالأهالى ويقترح عليهم وضعهم تحت الحماية الفرنسية واعطائهم العلم الفرنسى . وقد علم « هنتر » بذلك ، كما أبلغه القنصل الفرنسى فى عدن بأن حكومة باريس ضمت « قبة الخراب » مما أدى الى زيادة حدة التنافس بين فرنسا وبريطانيا فى ذلك الحين .

وقد خشى الحديو توفيق من نتيجة ذلك التنافس البريطانى الفرنسى فى بلاد الصومال التابعة لمصر ، ولم يكن ذلك رغبة منه فى الاحتفاظ بها أو هندا للأجانب من الاستيلاء عليها ، ولكن من النتائج الدولية التى قد تترتب على هذا التنافس ومن وصول المسألة الى علم الباب العالى اذ كان موقف الحديو توفيق دقيقا بالنسبة للباب العالى وكان على عدم ثقة فيه أو محبة له . وقد شعر الحديو بخطئه فى عدم ابلاغه أمر اخلاء زيلع الى الباب العالى مما يؤكد تبعيته له . ويعتبر كدعوة موجهة اليه لارسال قوات عثمانية الى ذلك الميناء الهام (١) . وقد تحدث نوبار باشا فى هذه المسألة مع « اللورد نورثبروك » ولكن المندوب السامى البريطانى أجاب بأن الحكومة البريطانية كانت ستنتظر الى هذا التصرف « بعين غير ودية » (٢) .

على أن هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية لم يكن يهدف الى احتلال زيلع رغم أنف الباب العالى أو بغية منعه من احتلال هذا الميناء . ولكن هذا الموقف كان يهدف الى تقليل أهمية الصلة القائمة بين الحديو والسلطان العثمانى ومنع التقرب بينهما من ناحية ، وإلى ارغام الباب العالى - من ناحية أخرى - على قبول الشروط التى فرضتها بريطانيا عليه لاعادة ترك زيلع له دون أن تمر المسألة بطريق القاهرة . وبذلك تسوى المسألة بين لندن والاستانة رأسا وبطريقة تسمح للحكومة البريطانية بتقليل الخطر العثمانى فى شرق افريقية وتثبيت أقدامها فى تلك المناطق ، بل استخدام ذلك النفوذ العثمانى البسيط فى عرقلة التوسع الفرنسى فى بلاد الصومال ، الأمر الذى كان يهم

F.O. 141/195, No. 1000, Baring to Granville 3rd November 1884. (١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى بلاد الصومال ، ص ١٤١ - ١٤٥ .

البريطانيين بالدرجة الأولى حينذاك ، وبخاصة أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت رغبتها في استمرار احتلالها لزيلع حتى يقوم الباب العالي باتخاذ الوسائل اللازمة لاستلامها منها . على أن بريطانيا لم تكن لتقبل تسليمه لزيلع بطبيعة الحال الا اذا وافق على شروطها . ولهذا فان البريطانيين سارعوا في الوقت نفسه وأعلنوا وضع كل ساحل الصومال التابع لمصر بالإضافة الى إقليم هرر تحت ادارة وزارة الهند البريطانية ، كما هو الحال مع القاعدة البريطانية في عدن في ذلك الحين .

على أن الحديو توفيق ونوبار باشا وجدا وسيلة أخرى للتظاهر بعدم التفريط في حقوق الدولة العثمانية . فأعلنوا قلقهما من النشاط الفرنسي في تاجورة ، واستندا الى بقاء العلم العثماني مرفوعا على زيلع رغم وجود القوات البريطانية (١) . وقد حاولا استغلال تبليغهما للباب العالي بأمر النشاط الفرنسي في تاجورة ورفع العلم الفرنسي عليها لكي يظهرها بمظهر غير المفرط في اقاليم الدولة . غير أن هذا الاعتذار المؤسف كان يساعد بريطانيا على تبرير سياستها .

وعلى أية حال فقد أمر « الميجور هنتر » القوات المصرية في زيلع بالجلء عنها في اليوم الرابع من نوفمبر سنة ١٨٨٤ . كما اتفقت السلطات البريطانية مع شركة بواخر البوستة الحديوية على أن تتعاون سفنها « المحلة » و « دمنهور » و « الزقازيق » في عملية اجلاء القوات والسلطات المصرية عن هرر ، تلك العملية التي كان كل من « الميجور هيث » و « الملازم بايتون » يبذلان جهدهما في سبيل اتمامها . وقد أقلعت أولى الفصائل في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ واطمان « السير ايفلين بيرنج » الى نجاح خطته ، وهنا « الميجور هنتر » على مجهوداته التي بذلها من أجل تدعيم وتأمين القاعدة البريطانية في عدن بوجه خاص ، بل من أجل الحفاظ على مصالح الامبراطورية البريطانية في منطقة البحر الأحمر بوجه عام .

على أننا لا يمكننا تفسير خطة البريطانيين وسياستهم لاجلاء المصريين عن سواحل الصومال المطلة على خليج عدن والمواجهة للقاعدة البريطانية في عدن نفسها الا في ضوء المعاهدات المختلفة التي أعدها « الميجور هنتر » للاتفاق مع شيوخ قبائل الصومال . وكان القنصل الفرنسي في عدن حينذاك يعتقد أن البريطانيين « لم يحصلوا على هذه المعاهدات الا بالمال ، وأنهم اعتمدوا على المال أيضا لضمان تنفيذها ، وهو ما يعادل اقامة حماية بالفعل على طول هذه السواحل . كما كان يعتقد أيضا « أن تاجورة لا تدخل في نطاق مشروعات التوسع (البريطانية) » وأن البريطانيين تركوا هذا الميدان للفرنسيين

F.O. 141/195. No. 1043, Baring to Granville, 8th Nov., 1884.

(١)

حينذاك . وقد عبر القنصل الفرنسى فى عدن عن ذلك فى تعليقه على احتلال بريطانيا لكل من بربرة وزيلع ومدى امكانية وقوع تصادم بين الدولتين الاستعمارييتين فى بلاد الصومال المواجهة لعدن نتيجة لاحتدام التنافس فيما بينهما (١) .

— ظهور الحاجة لعقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا لتحديد منطقتي نفوذهما على سواحل الصومال :

بدأت الحاجة ملحة لدى السلطات البريطانية لتحديد منطقتي نفوذ كلا الجانبين على الساحل الصومالى المواجه لعدن نتيجة لاحتدام التنافس بينهما فى ذلك الحين (٢) . اذ أن احتلال الفرنسيين لتاجورة فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدث فى الوقت الذى عين فيه « هنرى » نائبا قنصليا لفرنسا فى هرر (٣) . وكان هنرى من مساعدي « لاجارد » قنصل فرنسا فى « أوبوك » ولكنه خضع فى الوقت نفسه « لبارير » الوزير المفوض والقنصل العام الفرنسى فى القاهرة . وهكذا ظهر أن تعيينه فى منصبه الجديد هو تأكيد رسمى من حكومة فرنسا بأن هرر تعتبر دائما جزء لا ينفصل عن الأراضى أو الملحقات المصرية على الرغم من اجلاء البريطانيين للقوات المصرية عنها .

وهنا خشي « الميجور هنتر » بطبيعة الحال من تدخل هذا المندوب الفرنسى فى هرر ، وأوصى حكومته بالوصول الى اتفاق رسمى مع فرنسا من جهة ، وإيطاليا من جهة أخرى بخصوص شئون هذا الاقليم ، ولعمل اشراف دولى على حركة دخول الأسلحة النارية والذخائر اليه . ولم يكن « هنتر » يسعى الا الى تقليل خطر تزويد الفرنسيين للأهالى بالأسلحة مما قد يهدد الوجود البريطانى فى بربرة وزيلع وهرر . ولم يقترح « هنتر » اشراك إيطاليا فى هذا التعهد الا لكى يضمن لفرنسا أن إيطاليا لن تحتكر بيع السلاح فى شرق افريقية بعد امتناع كل من البريطانيين والفرنسيين عن هذه التجارة .

وقد عزز « بيرنج » موقف « هنتر » وكان مستعدا لدفع الثمن لفرنسا ، واقترح « أن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا فى هرر هو الامتناع (من قبل بريطانيا) عن التدخل فى تاجورة » . وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك وصرحت لقنصلها العام فى القاهرة ببحث هذا الموضوع مع « بارير » . وأكد القنصل العام الفرنسى « لبيرنج » أن الهدف الوحيد لتعيين « هنرى » نائبا قنصليا لفرنسا فى هرر لم يكن الا لتسهيل تجارة

F.O. 141/200. Tél. No. 717 Baring to Granville, 17th November, 1884. (١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٨٤ .

F.O. 141/195, No. 1067., Baring to Granville, 24 November, 1884. (٣)

القوافل بين هرر و « أوبوك » . وتعهد بأن يأمر « هنرى » بالامتناع عن التدخل فى شئون هرر (١) .

وهكذا تمكنت بريطانيا من مد نفوذها الى الساحل الصومالى المواجه لعدن ، وذلك حماية لوجودها فى عدن نفسها ، وضمانا لأمن وسلامة طريقها البحرى الى الهند عبر البحر الأحمر . وقد فعلت بريطانيا ذلك فى الوقت الذى كانت فرنسا تقوم فيه ببسط نفوذها على بعض أجزاء هذا الساحل انطلاقا من قاعدتها فى أوبوك . وقد بدا التنافس واضحا بين البريطانيين والفرنسيين فى منطقة البحر الأحمر خاصة فى الوقت الذى احتلت فيه بريطانيا ميناءى بربرة وزيلع كما أجلت المصريين عن هرر ووضعت امكانات الساحل الصومالى فى خدمة قاعدتها البريطانية فى عدن . وكانت فرنسا تحاول أن تقطع الطريق على بريطانيا لتحقيق أهدافها هناك على نحو ما بدا فى العرض السابق وخاصة فى سيطرة الفرنسيين على تاجورة ومحاولتهم للتغلغل فى هرر . على أن هذا الموقف قد أجبر بريطانيا فيما بعد على أن تسوى مشاكلها مع فرنسا فى بلاد الصومال المطلة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر وخليج عدن ، وتشرك الفرنسيين فى تقسيم ممتلكات مصر هناك بعد أن أجبرتها بريطانيا على اخلائها حماية لمصالحها الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر وفى ميناء عدن الهام .

ـ ظهور المنافسة الألمانية للبريطانيين فى خليج عدن :

حدث فى الوقت نفسه الذى احتلت فرنسا فيه ميناء تاجورة أى فى اليوم السادس والعشرين من فبراير سنة ١٨٨٤ أن قام القنصل العام الألمانى فى القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن « حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن » . وقد أظهر هذا الاستفسار قلق الدول الأوربية على مصير الأراضى المصرية فى البحر الأحمر وخليج عدن ، ومصير سيادة الدولة العثمانية وسلامة أراضيها بعد أن ضمنتها معاهدات لندن فى عام ١٨٤٠ وباريس فى عام ١٨٥٦ ، وبرلين فى عام ١٨٧٨ . كما أظهر هذا الاستفسار من قبل القنصل الألمانى العام فى القاهرة اهتمام ألمانيا ببلاد الصومال وبنشأت كل من انجلترا وفرنسا فى تلك الأقاليم .

وكانت ألمانيا قد نزلت حديثا وفجأة الى الميدان الاستعمارى وفرضت نفسها على انجلترا فى غرب افريقية . كما أنها كانت قد بدأت نشاطها فى شرق افريقية فى أملاك سلطان زنجبار وهددت المشروعات البريطانية الخاصة بالمحافظة على مصالح بريطانيا فى سواحل المحيط الهندى . على حين كانت بريطانيا تهدف الى تمهيد السبيل للتوغل فى داخل القارة الافريقية صوب أعالي النيل ، وذلك عن طريق سيطرتها على الساحل الغربى للبحر الأحمر

وسواحل الصومال المطلة على خليج عدن ، فضلا عن بسط نفوذها على الساحل الشرقي الافريقيا في ذلك الحين .

وقد شعرت السلطات البريطانية أن الاستفسار الألماني عن حقوق الباب العالي على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن إنما يعني استعداد ألمانيا لمنافسة بريطانيا وفرنسا في تلك الأقاليم ، بشكل يسمح لها بالحصول على جزء من الساحل تعمل منه على تهديد عدن عند اللزوم ، وبخاصة في حالة قيام حرب دولية . وكانت الأوساط السياسية الألمانية قد بدأت في التحدث عن ضرورة التقرب إلى فرنسا ، كما بدأت تنتقد شراة الامبراطورية البريطانية في مجال الاستعمار . ولا شك أن هذا الاهتمام من قبل السلطات الألمانية إنما يحمل في طياته تأهبها لمعارضة السياسة البريطانية في مصر ومساومة بريطانيا عليها للحصول على تعويضات من الأسلاب الافريقية الأخرى حينذاك (١) .

وهنا اضطر البريطانيون إلى اتباع سياسة الحذر في بلاد الصومال المواجهة لعدن وذلك نظرا لأن وقوع أي من زيلع أو بربرة في أيدي الألمان كان يعني القضاء على أهمية عدن في حالة قيام أي اشتباك مسلح بين بريطانيا وألمانيا . وكانت المراسلات المتعلقة بالساحل الصومالي المواجه لعدن بين حكومتى لندن والآستانة تثبت اعتراف الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت بحقوق الباب العالي وسيادة الدولة العثمانية عليه . وقد اتفق « السير إيفلين بيرنج » قنصل بريطانيا العام في القاهرة مع وزارة الخارجية في لندن على ضرورة الاحتفاظ بأحدى الفصائل المصرية وعددها ثلاثون جنديا في ميناء زيلع . وقررت وزارة الخارجية البريطانية أن موقف بريطانيا الدبلوماسي لن يزداد إلا قوة إذا ما هوجمت هذه الفصيلة . ثم أبرق « بيرنج » إلى « هنتر » بالآ يتدخل في تقرير مصير زيلع في ذلك الوقت ، خصوصا وأن القنصل العام الألماني كان قد قدم استفسارا جديدا عن زيلع ، وأشار فيه إلى أن سلطة أبو بكر باشا المحافظ (المصري) لم تعد إلا اسمية في هذه المنطقة . واضطر « بيرنج » إلى أن يصدر أمرا جديدا إلى « هنتر » بعد يومين ينص فيه على ضرورة احتفاظ المحافظ المصري بمنصبه في ذلك الوقت وبأي ثمن .

ومما لا شك فيه أن احتفاظ بريطانيا بالمحافظ المصري في زيلع لم يكن يقصد إبقاء هذه المدينة تابعة لمصر أو استعدادا لتسليمها للدولة العثمانية ، بل إن بريطانيا لم تفعل ذلك إلا إبعادا للخطر الفرنسي من جهة ، ثم خوفا من استيلاء ألمانيا على هذا الميناء من جهة أخرى ، الأمر الذي يهدد سلامة القاعدة البريطانية في عدن حينذاك . وهكذا بدأت المنافسة الألمانية تظهر على مسرح الأحداث في منطقة البحر الأحمر وعلى مقربة من عدن وتؤثر على سياسة البريطانيين هناك .

- سيطرة البريطانيين على جزر « موسى » و « أباض » على الساحل الصومالي :

ظل قلق البريطانيين مستمرا من النتائج التي كانت ستترتب على سحب القوات المصرية من « قبة الخراب » ومن التهديد الفرنسي على وجه الخصوص لمجموعتي جزر « موسى » و « أباض » وتقع هاتان المجموعتان من الجزر على مقربة من الساحل الصومالي المواجه لعدن وتحكمان بالفعل في مدخل « قبة الخراب » ذلك الخليج الطبيعي الذي تشرف عليه قلعة « سجالو » . وكان احتلال الفرنسيين لهذه القلعة - يسمح لهم باحتلال هاتين الجزيرتين ، وبتحويل قبة الخراب « الى ميناء تصعب مهاجمته ، غير أن استيلاء بريطانيا على هذه الجزر كان يقلل من القيمة الحربية لهذه القلعة في أيدي الفرنسيين ، ويبعد إمكانية تحويل « قبة الخراب » الى ميناء وقاعدة بحرية مهددة لعدن في حالة نشوب حرب بين بريطانيا وفرنسا . ولذلك فان « اللورد كمبرلي » طلب من نائب الملك في الهند تأكيد حقوق بريطانيا على هذه الجزر ، مستندا في ذلك الى الملاحظات التي عقدها « الكابتن مورسبي » مع حكامها المحليين في عام ١٨٤٠ .

وقد وصلت التعليمات الخاصة بهذه العملية الى عدن ، في وقت ساعد فيه احتلال الفرنسيين لتاجورة على سرعة تنفيذها . اذ قام « البريجادير جنرال جيمس بلير » المقيم السياسي البريطاني في عدن (١٨٧٨ - ١٨٨٦) بتكليف الملازم « كنجسميل » نائب القنصل البريطاني في زيلع بتأكيد تسلط البريطانيين على جزر « موسى » و « أباض » . وقد قام « كنجسميل » في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بنصب ثلاث ساريات على جزر موسى ، وأحضر خمسة من زيلع لحراستها وزودهم بالأعلام البريطانية وبكمية من المياه وذلك نظرا لأن تلك الجزر كانت خالية تماما من السكان ولا تتوفر بها سبل المعيشة المستقرة . ثم نصب سارية علم جديدة على جزيرة « أباض » في اليوم الثالث من ديسمبر سنة ١٨٨٤ وأبقى رجلين هناك لحراستها . وقد قام « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن في أعقاب ذلك مباشرة بأبلاغ « بيرنج » في القاهرة بأن العملية قد تمت بنجاح وأن « الحقوق البريطانية قد تأكدت بشكل نهائي على جزر موسى وأباض » . وبذلك ضمنت بريطانيا عدم استخدام هذه الجزيرة بواسطة أية قوة منافسة لتهديد المصالح البريطانية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي قاعدتها الحيوية في عدن .

— معاهدات الحماية البريطانية مع القبائل الصومالية :

أدى احتلال فرنسالتاجورة وتوسعها على سواحل الصومال المطلة على خليج عدن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الى دفع بريطانيا نحو « تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل ، وتوسيع نفوذها في الصومال وثبات اقدمية حقوقها » ، في هذه المناطق أمام الدول الأخرى وبخاصة الدول المنافسة لها هناك . ولهذا فان « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن لم يكذب يطلب التصريح له بعقد معاهدة مع قبيلة « القضا بورسى صومال » في « خوركالنجالات » تشبه بقية المعاهدات التي عقدها مع القبائل الواقعة الى شرق زيلع ، حتى أعطاه « اللورد جرانفيل » هذا التصريح في اليوم نفسه ، وتم عقد المعاهدة نهائيا بعد ثلاثة أيام أى في اليوم الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٨٨٨ (١) .

بل لقد حدث أيضا قرب نهاية شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ أن عقد « الميجور هنتر » معاهدة ثالية مع قبيلة « حبر تلجملة » طبقا للمواصفات والشروط التي طلبتها حكومة بومباى فى ١٨ يونية سنة ١٨٨٤ . وقد اشتملت هذه المعاهدة الجديدة التي اختصت بالساحل الصومالى المواجه لعدن بين بربرة وحاميس على فقرة تطابق ما جاء فى المعاهدة السابقة . وقد تعهد فيها الشيوخ المحليون بالا يتنازلوا أو يبيعوا أو يسلموا أى جزء من أراضيهم أو الأراضى الخاضعة لهم لاية دولة أجنبية غير بريطانية .

ولم يكتف « هنتر » بذلك بل انه عقد معاهدة ثالثة مع قبيلة « العيسى صومال » فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بمجرد استلامه تصريح حكومة لندن بالبداية فيها . وكانت أراضى هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى همر وتجاوز الأراضى التي ضمها الفرنسيون أخيرا . كما عقد « هنتر » معاهدة رابعة فى اليوم الثالث عشر من يناير سنة ١٨٨٥ تخص آخر جزء من ساحل الصومال وهو الذى تسكنه قبيلة « حبر جرها جيس Habr Gerhajis » ويقع بين أراضى قبيلة « تلجملة » ، فى الغرب ، وأراضى قبيلة « وارسنجل » فى الشرق (٢) .

وهكذا تتضح لنا أبعاد المنافسة البريطانية الفرنسية فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن حول أملاك مصر وموقف العثمانيين والألمان ازاء هذا التنافس . وقد حرصت بريطانيا على بسط سيطرتها على زيلع وبربرة حتى تضمن تموين قاعدتها الحيوية فى عدن . على حين عملت فرنسا على بسط نفوذها على الساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن (٣) وانشاء قاعدة بحرية لا تكون

Aitchison, C.U. : op. cit., Vol. XI, p. 115.

(١)

Aitchison, C.U. : op. cit., XI, pp. 115, 116.

(٢)

(٣) على إبراهيم عبده (دكتور) : مصر وأفريقية فى العصر الحديث ، ص ١١٧ — ١١٨ .

خاضعة لتأثير البريطانيين في عدن من جهة ، كما تتيح الفرصة للفرنسيين ليسيظروا على تجارة اقليمى هرر وشوا من جهة أخرى .

غير أن بريطانيا لم تنظر الى مسألة انشاء قاعدة بحرية فرنسية في بلاد الصومال نظرها الى عمل تسعى به فرنسا الى تحررها من الاعتماد على عدن في وقت اشتبكت فيه في حروب استعمارية في الشرق الأقصى ، بل الى خطة تسعى الى تقليل أهمية عدن والتسبب في الاضرار بها في حالة قيام حرب بين الدولتين . كما ازداد قلق بريطانيا في ذلك الحين ازاء مناورات المستشار الألماني « بزمرك » التي ظهرت بوضوح في تقربه من فرنسا من جهة ، وفرضه لألمانيا على بريطانيا كمنافس خطير في ميدان التوسع الاستعماري من جهة أخرى . وسوف يؤدي هذا الموقف الى دفع البريطانيين نحو محاولة الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ألمانيا لتجنب خطرهما ، على الرغم مما يفرضه ذلك عليهم من تضحيات (١) .

وقد ظل النشاط الفرنسي على السواحل الافريقية المطلة على خليج عدن عند المدخل الجنوبي للبحر في تزايد مستمر . اذ صدقت فرنسا في اليوم الخامس من ديسمبر سنة ١٨٨٤ على المرسوم الخاص بمعاهدة الحماية التي عقدها « لاجارد » في ٢١ سبتمبر من السنة المذكورة مع سلطان تاجورة . ونظرا لأن قائد مستعمرة « أوبوك » كان يخشى حينذاك دسائس البريطانيين وتوسعهم ، فقد فضل أن يحتل بسرعة كل المناطق التي أشارت اليها هذه المعاهدة . وقد أيدته الحكومة الفرنسية في ذلك بطبيعة الحال .

ولا شك أن مستقبل مستعمرة أوبوك الفرنسية في بلاد الصومال المطلة على خليج عدن كان يتوقف الى حد بعيد على التسهيلات التي يقدمها الفرنسيون للتجارة داخل القارة الافريقية . أما اذا قام البريطانيون بتنفيذ مشروعاتهم في بلاد الصومال من ناحية ، ونجح الايطاليون في تدعيم علاقاتهم مع سلطان « العوصا » من ناحية أخرى ، فإن المستعمرة الفرنسية كانت ستجد نفسها مكتومة الأنفاس بين الأراضي التي تسيطر عليها قوات تنافس فرنسا في تلك المنطقة .

ولهذا فان « لاجارد » انتهاز فرصة وجود وفورات ميزانية عام ١٨٨٤ مقدارها عشرة آلاف فرنك ، لمحاولة البدء في التوغل صوب الداخل . وقد وقع على معاهدة في اليوم الخامس من يناير سنة ١٨٨٥ مع بعض الشيوخ المحليين تفتح أمام فرنسا المنطقة الواقعة بين سلطنة « العوصا » وبلاد الصومال . وقد سمح هذا الشريط الضيق من الأرض للفرنسيين أن يصلوا الى أبواب « شوا » دون أن يطلبوا تصريحاً بالمرور من أحد . وكان « لاجارد »

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولي في شرق افريقية ، ص ١٧٥ - ١٨٤ .

قد قرر هذا الأمر بنفسه ، وادعى أمام حكومة باريس أن الفرصة كانت سانحة وأنها قد لا تتجدد مرة أخرى . وقد طلب « لاجارد » بعد ذلك زيادة ميزانيته السنوية الى مائة وخمسين ألف فرنك ، كما أنه وضع الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع ، في الوقت الذي كانت مشغولة فيه بالمنافسة البريطانية على الساحل ولم تفكر في طرق القوافل صوب الداخل . وقد اضطرت الحكومة الفرنسية الى الموافقة على المعاهدة المذكورة بطبيعة الحال ، ولكنها حرمت على « لاجارد » أن يقوم بأى توسع جديد دون أن يحصل على موافقة صريحة منها (١) .

ولا شك أن نشاط الفرنسيين في البحر الأحمر وخليج عدن من جهة ، الى جانب نشاط الإيطاليين هناك واحتلالهم لمصوع في اليوم الخامس من فبراير سنة ١٨٨٥ من جهة أخرى ، قد تسبب في اسراع البريطانيين الى تنظيم أملاكهم الجديدة في بلاد الصومال . اذ قرر كل من « اللورد كمبرلي » وزير الهند و « اللورد جرانفيل » وزير الخارجية البريطانية في اليوم السادس من فبراير سنة ١٨٨٥ أن يعهد بإدارة ساحل بلاد الصومال ، الممتد من رأس حافون شرقا حتى زيلع غربا والمطل على خليج عدن الى سلطان حكومة بومباي (٢) ، التي سيكون عليها تصريف كل أموره التي لا تتعلق بمصر مباشرة . بل ان هذا الاشراف وتلك الادارة من قبل سلطات حكومة بومباي قد امتدت حتى زيلع نفسها واشتملت عليها ، مع الاحتفاظ بإمكانية تغيير وضعية هذه المدينة الأخيرة في حالة ما اذا قبل الباب العالي الاقتراح البريطاني والشروط البريطانية المتعلقة باستلام البريطانيين لهذا الميناء .

وكانت زيلع هي الحد الأقصى للأراضي والسواحل في بلاد الصومال المطلة على خليج عدن والتي وضعت تحت اشراف وإدارة حكومة بومباي . وقد احتفظت وزارة الخارجية البريطانية بكل المسائل المتعلقة بالمنطقة التي وضعتها فرنسا تحت اشرافها وبالمسائل المتعلقة بهرر في ذلك الحين (٣) . وقد أظهر ذلك الموقف رغبة الحكومة البريطانية في عدم الاعتراف بتوسع فرنسا في هذه الأقاليم ، أو استعدادها لاستخدام هذا التوسع للمساومة على اعتراف فرنسا بسلطة البريطانيين على الساحل الممتد شرقا حتى رأس حافون .

أما من ناحية فرنسا فعلى الرغم من أن المندوبين الفرنسيين بوجه عام ونائب القنصل الفرنسي في زيلع وهرر بوجه خاص قد أظهروا نياتهم تجاه هرر في ذلك الحين من جهة ، وإزاء زيلع عن طريق الاتفاق مع حاكمها أبو بكر

F.O.M. 1024, Le Ministre d'A.E. au Ministre de F.O.M., 21 Février (١)
1885.

F.O. 141-210, No. 44., Granville to Baring, 6th February 1885. (٢)

F.O. 141/210., No. 44., Granville to Baring, 6th February 1885. (٣)

باشا من جهة أخرى ، وذلك بالاستفادة من جلاء المصريين لإعلان الحماية الفرنسية عليهما ، فإن الحكومة الفرنسية رأت أن ذلك يتطلب مجهودات ونفقات لا تتناسب مع المصاعب الدبلوماسية المتوقعة حينذاك أو مع مسئولية المحافظة على الأمن في تلك المناطق المضطربة . ولذلك فإن وزير الخارجية الفرنسية اعتقد أنه من الحكمة القناعة بالاحتفاظ بوجد الأهالي وإفساد خطط ووسائل الدول المنافسة للنفوذ الفرنسي هناك ما أمكن ذلك (١) ، خاصة بعد أن قامت بريطانيا بنشاطها الكبير على سواحل الصومال المطلة على خليج عدن من أجل حماية مصالحها في منطقة البحر الأحمر وفي قاعدتها الحيوية في عدن في ذلك الحين . على أن الموقف من قبل الدولتين البريطانية والفرنسية المتنافستين قد أدى الى ظهور الرغبة لدى الجانبين للمحافظة على الوضع الراهن على السواحل الصومالية المطلة على خليج عدن ، مما أدى بالتالي الى عقد اتفاقية بينهما لتنظيم علاقة كل منهما بالأخرى .

- الاتفاقية البريطانية الفرنسية بشأن سواحل الصومال المطلة على خليج عدن في شهر فبراير ١٨٨٨ :

رأينا فيما سبق أن فرنسا بعد احتلالها لتاجورة حاولت أن تتدخل في شئون هرر . غير أن « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن و « السير ايفلين بيرنج » ممثل بريطانيا في مصر وجدا حينذاك أن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا في هرر هو امتناع بريطانيا عن التدخل في تاجورة . ولهذا فقد قبل الوزير المفوض والقنصل الفرنسي العام في القاهرة إصدار أمره الى نائب قنصله في بلاد الصومال بالامتناع عن التدخل في شئون هرر بأي شكل من الأشكال . وقد جعل هذا حكومة لندن تنظر الى التوسع الفرنسي حول « أوبوك » نظرة واقعية ورأت أن هذا التوسع كان من شأنه أن يبطل امكانية أية معارضة من قبل الحكومة الفرنسية ضد استيلاء البريطانيين على زيلع وبربرة .

وفي الوقت نفسه رأت الحكومة البريطانية أن إيطاليا اذا ما أرضت طموحها ورغبتها في التوسع الاقليمي حول عصب ، فإن حقوق السيادة العثمانية في خليج عدن وحتى في شمال مضيق باب المندب ستصبح اسمية وغير ذات قيمة أمام انكار ثلاث دول عظمى لها في الوقت نفسه . ومعنى ذلك أن بريطانيا أرادت أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول « أوبوك » وتوسع الايطاليين حول عصب حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتدى على حقوق السلطان العثماني . وكان يمكن لبريطانيا في حالة اثارة مسألة الحقوق الدولية والاقليمية

(١) جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولي في بلاد الصومال ، ص ١٦٣ .

للامبراطورية العثمانية في هذه المناطق أن تستند الى حياد كل من الحكومتين الفرنسية والايطالية ان لم تحظ بتأييدهما لها في موقفها (١) .

غير أن ثمة تنافس واضح حول اكتساب مناطق نفوذ على السواحل الافريقية المطلة على خليج عدن ومضيق باب المندب ، قد ظهر بين ممثلي السلطات البريطانية في عدن، والفرنسية في بلاد الصومال . اذ عمل البريطانيون على احتلال جزر « موسى » و « أباض » القريبة من الساحل الصومالي والتي تتحكم في مدخل « قبة الحراب » التي استولى الفرنسيون عليها وعزموا على اتخاذها قاعدة بحرية لهم . وادعى البريطانيون انهم يستندون الى معاهدات كان « الكابتن مورسبي » قد عقدها في عام ١٨٤٠ في هذه الأرجاء (٢) . كما استمر التنافس بين الجانبين البريطاني والفرنسي بخصوص « امبادو » الواقعة بين رأس جيبوتي وزيلع . ثم قام الفرنسيون بعقد معاهدة مع أبي بكر ابراهيم محافظ زيلع وذلك بصفته أميرا على هذه المدينة قبل مجيء المصريين . ووافق فيها على وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية ، وقد ادعى الفرنسيون أن هذه المعاهدة قد عقدت في عام ١٨٥٩ . غير أن ضعف السندين التاريخي والقانوني لهذه المعاهدة ، وعزم بريطانيا على منع توسع فرنسا ولو بالقوة في منطقة زيلع ، قد أدى ذلك الى اضطرار الحكومة الفرنسية الى التراجع عن موقفها في هذه المسألة .

وعلى الرغم من اتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية في عام ١٨٨٥ على الاحتفاظ بالوضع القائم في أملاكها المطلة على خليج عدن ، فقد استمر الجانبان يزاولان نشاطهما الاستعماري هناك . اذ حاول الفرنسيون الاستيلاء على « امبادو » الواقعة بين رأس جيبوتي وزيلع ، وعلى « دنجاريتا » الواقعة بين زيلع وبلهار ، ابعادا للبريطانيين صوب الشرق ، ورغبة في السيطرة على رأس الطريق الموصل الى هرر وشوا ، ولاستخدامها ان لزم الأمر في المواجهة مع انجلترا في المفاوضات التي تدور بين الجانبين . هذا ، بينما حاول البريطانيون ضمان السيطرة على كل الاقليم اللازم لتموين قاعدتهم الحيوية في عدن ، وعدم ترك مجال حيوي للفرنسيين بشكل يساعدهم في يوم من الأيام ، على التفوق في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والتأثير على مواصلاتهم الى الهند . ومن هنا أظهر الجانبان البريطاني والفرنسي رغبتهما واستعدادهما لتسوية تلك المسألة .

وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والفرنسي في لندن بين « اللورد سالسبري » و « وادنجتون » وقد شرح الأخير استعداد حكومته للتنازل

(١) جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، ص ١٩٨ .
Hertslet, Sir Edward : The map of Africa by treaty, London
(٢) 1894, Vol. I, p. 275., Vol. II., pp. 832-833.

عن « حقوقها » على الأقاليم والقبائل الواقعة الى شرق ذيلع على شرط أن تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضي الواقعة الى الغرب من هذه المدينة . كما اقترح خطا مستقيما يمتد على الخريطة من ذيلع الى هرر كاساس لحدود « المحميتين » البريطانية والفرنسية .

غير أن السلطات البريطانية فى الهند ، وهى المشرفة على شئون عدن ، وبالتالى على شئون الصومال ، رفضت هذا الخط واقترحت خطا آخر يبدأ من جيبوتى الى هرر ووافقت فرنسا على ذلك (١) . وأعلنت بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ . وتم تبادل الخطابات بين « وادنجتون » و « سالسبرى » فى ٢ و ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ بشأن مصالحهما فى بلاد الصومال ، بعد أن قبلت بريطانيا ترك رأس جيبوتى نفسها لفرنسا . ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما فى شئون هرر ، رغم اصرارهما على عدم التنازل على « محقهما فى منح أى دولة أخرى من الحصول على أى حقوق فى هرر أو فرضها عليها » (٢) .

وبذلك أنهت اتفاقية فبراير سنة ١٨٨٨ بين بريطانيا وفرنسا صفحة من صفحات التنافس الدولى فى منطقة البحر الأحمر وفى سواحل الصومال المطلة على خليج عدن . غير أن العلاقات بين فرنسا من جهة وإيطاليا من جهة أخرى ازدادت توترا يوما بعد يوم نتيجة لعدم وجود حدود مرسومة بين منطقتى نفوذ هاتين الدولتين فى تلك المناطق ، ونتيجة لتضارب مصالح كل منهما مع مصالح الأخرى . والحقيقة أن الحدود الشمالية والغربية لساحل الصومال « الفرنسى » لم تكن قد رسمت وحددت بعد سواء مع الإيطاليين فى عصب ، أو مع الأحباش فى الداخل . غير أن فرنسا سارت بخطوات واسعة نحو الاهتمام بساحل الصومال والوصول عن طريقه الى منتجات داخل القارة الأفريقية وموارد جنوب الحبشة . وقد عملت فرنسا على نقل قاعدتها من « أبوك » الى « جيبوتى » واستعدت بذلك لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية جنوبى البحر الأحمر وعلى سواحل خليج عدن . وكانت بريطانيا ترقب التحركات الفرنسية عن كثب من قاعدتها البريطانية فى عدن ، ومن المناطق التى سيطرت عليها على سواحل الصومال .

على أن التنافس الدولى فى بلاد الصومال الواقعة جنوبى البحر الأحمر والمطلة على خليج عدن قد اتجه صوب الغرب فى داخل القارة الأفريقية ، تجاه إقليم هرر الذى أخلته مصر فى الوقت نفسه الذى أخلت فيه سواحل الصومال . وكان ذلك نذيرا ببدء صفحة جديدة من صفحات التنافس الدولى فى الساحل

A.E., Angl. Vol. 822, No. 12. Conf., Wadington Salisbury, 22 (١)
March, 1887.

A.E., Angl. Vol. 827, Tel. No. 7. Floran à 9 Janv. 1888. (٢)

الافريقي المواجه لعدن ، وبخاصة حول هرر ، حيث كان لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والروسيا والحبشة دور خاص ، وإن كانت هذه الأدوار جميعها مقيدة بالأسس التي سارت عليها كل دولة من تلك الدول تبعا لمصالحها ونزعاتها الاستعمارية في ذلك الحين .

ثانيا - موقف البريطانيين في عدن ازاء النشاط الإيطالي في البحر الأحمر وخليج عدن (١٨٨٢ - ١٩١٤) :

حرص البريطانيون بعد احتلالهم لمصر في سنة ١٨٨٢ على تغيير التوازن الدولي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ، وعلى تقوية بعض العناصر على حساب العناصر الأخرى تبعا لمتطلبات المصالح البريطانية في ذلك الحين . وقد جاءت إيطاليا في الوقت نفسه تنشد القوة والعظمة . وقد عارضت بريطانيا - كما سبق أن أوضحت في الفصل السابق - الجهود الإيطالية الرامية الى بناء تلك الامبراطورية الإيطالية وبخاصة في منطقة البحر الأحمر في بداية الأمر . غير أنها عدلت عن سياستها وبدأت تعمل على استرضاء إيطاليا - التي ساءها الاحتلال البريطاني لمصر دون أن يكون لها نصيب في الغنيمة وذلك حتى لا تنضم الى عدوتها فرنسا التي شكلت أكبر منافس للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين .

ولما كانت الحكومة الإيطالية قد أخذت تبدي اهتماما كبيرا بميناء عصب بعد أن اشترته من الشركة الإيطالية في سنة ١٨٨٢ ، وأرادت أن تتخذ منه نقطة ارتكاز لعملياتها التوسعية على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، فقد وجدت بريطانيا من الحكومة تشجيع إيطاليا على هذا العمل وفتح مجال لتوسعها في تلك المناطق بالقدر الذي تحدده لها تبعا لمتطلبات المصالح البريطانية حتى تضمن وقوفها الى جانبها ، كما تتمكن في الوقت نفسه من الحيلولة دون وقوع هذه المناطق في يد عدوتها فرنسا التي كانت تعتبر المنافس الأول للبريطانيين هناك (١) . وقد خشيت بريطانيا في الوقت نفسه أن تحالف فرنسا مع الحبشة ، ولا سيما مع مملكة « شوا » ، وأن تستند الى هذا التحالف لتتخذ - بالاتفاق مع الأحباش - من دعاواها القديمة بحقوقها في خليج « زولا » ، تكةا للقيام بحركة توسعية من مستعمرة « أوبوك » صوب حوض النيل الأعلى على وجه الخصوص ولذلك فقد استقبلت بريطانيا هذه المشروعات الإيطالية الاستعمارية على الساحل الغربي للبحر الأحمر وفيما حول عصب بحماس ملحوظ .

وكان قلق البريطانيين ازاء النشاط الفرنسي غربي البحر الأحمر يرجع الى أن فرنسا كانت أول دولة أوروبية ارتبطت بمملكة « شوا » بمعاهدة صداقا

وتجارة في عام ١٨٤٣ ، حين أبرم الرحالة الفرنسي « روشيه دي هيريكورت Rochet d'Hericourt » معاهدة في ذلك التاريخ مع النجاشي « ساهيلاسلاسي » رأس « شوا » وجد « منليك الثاني » (١) . وفي عهد هذا الأخير قامت فرنسا بمحاولة لتجديد تلك المعاهدة عندما عرض الرحالة الفرنسي « أرنو Arnoux » في أواخر عام ١٨٧٢ على « منليك » تصريف المنتجات الحبشية في أسواق مرسيليا ، وتأسيس مستعمرة فرنسية في « شوا » للمساهمة في انتشار الصناعة والحضارة الفرنسية هناك ، وذلك نظير أن تتعهد الحكومة الفرنسية من جانبها بمساعدة « منليك » بكل الوسائل الأدبية والمادية لانعاش أثيوبيا (٢) . وكان من الطبيعي أن يؤدي تزايد النفوذ الفرنسي في « شوا » غربى البحر الأحمر الى انزعاج البريطانيين بوجه عام والسلطات البريطانية في عدن على وجه الخصوص مما جعل بريطانيا تعتمد الى تشجيع مشروعات ايطاليا التوسعية على الساحل الغربي للبحر الأحمر فيما حول عصب ، وذلك للحيلولة دون توسع فرنسا شمالا من مستعمرتها « أوبوك » ولتجنب اتصال فرنسا مباشرة بالسودان عبر هذا الساحل (٣) .

ـ مشروع « مانشيني » لتدعيم النفوذ الايطالى على الساحل الغربى للبحر الأحمر وموقف البريطانيين فى عدن ازاءه :

نتج عن الموقف السياسى فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والساحل الشرقى لافريقيا فى مطلع العقد التاسع من القرن التاسع عشر . بداية ظهور مشروع « مانشيني » الاستعماري فى أفق السياسة الايطالية . وكانت أولى حلقات هذا المشروع ترمى الى تدعيم النفوذ الايطالى فى الساحل الغربى للبحر الأحمر عن طريق توسع ايطاليا من عصب جنوبا الى مصوع شمالا . ومثلما وجد الطليان فى الاضطرابات التى حدثت فى مصر وأخضعت حكومة القاهرة لسيطرة البريطانيين فرصة مواتية لتأسيس مستعمرتهم فى عصب نهائيا ، فقد مهدت حوادث الثورة المهدية فى السودان الشرقى على وجه الخصوص لامكان تنفيذ أولى حلقات « مشروع مانشيني » للتوسع الايطالى على الساحل الغربى البحر الأحمر حينذاك (٤) .

ونظرا لأن خليج عصب كان قليل الأهمية فى ذلك الحين ، وكان من الصعب

(١) Ravier, T. : L'Ethiopie et l'Expansion Européenne en Afrique Orientale, p. 40.

(٢) Douin, G. : Histoire du Règne du Khédive Ismail, tome 3, 2ème partie, pp. 362, 363.

(٣) Burns, E. : Abyssinia and Italy, p. 36.

(٤) السيد محمد وجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس

مستعمراتى اريتريا والصومال ، ص ١٥٦ - ١٥٨ .

على قوارب الأهالي الرسو فيه ، فقد رأت الحكومة الإيطالية وهي تتابع جهودها لتدعيم مركزها في عصب ضرورة اعداد هذا الميناء حتى تتمكن السفن والبواخر الكبيرة من استخدامه . وانتظرت الحكومة الإيطالية عودة البرلمان الى الانعقاد وطلبت منه الموافقة على اعتماد مائة وخمسين ألف فرنك لبناء منارة وسقالة في ميناء عصب . كما حرصت الحكومة الإيطالية على تشجيع التجسرة واقامة المستودعات والمتاجر وتنشيط التصدير والاستيراد في عصب وذلك حتى تحول دون تسرب التجار بتجارتهم الى عدن والتزود بكل ما يلزمهم منها . بل ان الحكومة الإيطالية أعدت مشروعا بقانون لتعليه مبلغ ٦٢٥ ألف فرنك من ميزانية الأشغال العمومية غير المنظورة على ثلاث سنوات مالية ما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ للعناية بميناء عصب ووافق عليه مجلس النواب الإيطالي دون تردد في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ .

وعندما استمر نشاط الفرنسيين حول « أبوك » في تزايد مستمر ، حتى أن « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن أبرق لحكومته في اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٤ بأن الفرنسيين قد ضموا اليهم « قبة الخراب » ، بدأ حينذاك أن الوقت قد حان لكي تقوم إيطاليا بدورها وتعمل على توسيع الحدود الإقليمية لمستعمرة عصب الصغيرة أو تحصل على مستعمرات جديدة على الساحل الغربي للبحر الأحمر على مقربة من عصب . وأحدث فكرة دخول إيطاليا في علاقات تجارية مع الحبشة واستغلال ثروات هذا الاقليم تداعب خيال الإيطاليين في ذلك الحين . ومن هنا اتجهت إيطاليا صوب لندن حتى تتقدم بطلباتها وتقوم بشرح أمانيتها ، وذلك أملا في تحقيق طموحها على حساب الأقاليم المصرية في شرق السودان وعلى الساحل الغربي للبحر الأحمر .

وفي نفس اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٤ أرسل « مانثيني » وزير خارجية إيطاليا مذكرة الى « الكونت نيچرا » سفيره في لندن لكي يسلمها الى وزارة الخارجية البريطانية ، يلخص لها فيها الموقف السياسي في البحر الأحمر حينذاك . وكانت الحوادث التي وقعت في وادي النيل قد لفتت انتباه الحكومة الإيطالية الى النتائج الممكنة بل المتوقعة لها ، والى امكانية تأثير ذلك على ممتلكاتها في عصب . وقد بدا واضحا أن اخلاء مصر للسودان سيثبت الى بقية ممتلكات مصر في البحر الأحمر ، خاصة وأن الباب العالي قد أعطي ردودا سلبية على دعوة بريطانيا له بارسال حاميات الى نقط معينة من السواحل الغربية لهذا البحر (١) .

ونظرا لأن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب حينذاك في زيادة مسئولياتها

(١) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان ، ص ٤١٢ .

وتوسيع مساحة الأراضي التي تحتلها عسكريا في منطقة البحر الأحمر ، فقد أدى ذلك الى انارة خوف ايطاليا من أن تتمكن إحدى الدول الأوربية الأخرى من النزول بين مصوع وعصب ، وكان ذلك من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال الى محاصرة المستعمرة الايطالية الصغيرة من جميع الجهات . وبخاصة ان مستعمرة « أوبوك » الفرنسية كانت تحدها من الجنوب ، ولهذا فان الحكومة الايطالية أوضحت لبريطانيا أن احتلال دولة أخرى لأى موقع في البحر الأحمر لن يكون منسجما مع المصالح البريطانية نفسها في ذلك الحين . كما ذكرت الحكومة الايطالية بأنها واثقة من أن بريطانيا لا تحقد على توسع ايطاليا حول مستعمرة عصب ، بل انها تفضل الوجود الايطالى فى منطقة البحر الأحمر على أى وجود لدولة أخرى هناك . وقد أكد « مانشيني » فى مذكرته أن ايطاليا ترغب فى التصرف « فى توافق تام مع الحكومة البريطانية فى كل ما يتعلق بالمسألة المصرية » . ولذلك فانه أراد أن يتأكد من اتفائه التام مع بريطانيا مما جعله يمتنع عن اتخاذ أى قرار نهائى قبل معرفة وجهة نظر « اللورد جرانفيل » حول هذا الموضوع .

وقد أوضح « اللورد جرانفيل » للسفير الايطالى « الكونت نيجرا » عندما التقى به فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٨٨٤ أنه قد تشاور مع بعض زملائه حول هذا الموضوع ، وأنه يستطيع أن يؤكد أن بريطانيا لا تعارض أبدا فى توسع ايطاليا فى هذا الجزء من الساحل الغربى للبحر الأحمر أى حول مستعمرتها فى عصب . بل ان بريطانيا على العكس من ذلك يسرها تنفيذ هذا المشروع ، وان كان قد أوضح فى نهاية حديثه أن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تتصرف فى شىء لا تمتلكه وأنها تقترح الاتفاق مع الباب العالي حول هذا الموضوع (١) .

ويتضح من ذلك أنه لم يكن فى استطاعة الحكومة البريطانية أو حتى الحكومة المصرية أن تتحمل مسئولية التصرف فى أراضى خاضعة لسيادة الدولة العثمانية . غير أن البريطانيين وعدوا بعدم خلق أية مشاكل أو مصاعب أمام الاتفاقية التى قد تصل اليها ايطاليا مع الدولة العثمانية . ولم يخف « اللورد جرانفيل » عن السفير الايطالى أمر استمرار مفاوضاته التى كانت جارية حينذاك مع الباب العالي بشأن زيلع ، كما أوضح له أن الحكومة العثمانية لم تكن قد تقدمت بأى رد قاطع ونهائى على طلب ارسال جنود عثمانيين لاحتلالها ، مما جعله يقترح الانتظار بعض الوقت لبحث الموضوع . وعلى هذا الأساس قام « الكونت نيجرا » سفير ايطاليا فى لندن بتقديم النصيح لحكومته بأنه يعتقد فى عدم امكانية القيام بأى عمل بالنسبة لموضوع التوسع حول عصب حينذاك ،

(١) السيد محمد وجيه حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقيا ، ص ١٦٧

وأن الحكمة تملئ على الإيطاليين تعزيز محطتهم البحرية في عصب حتى تكون على استعداد اذا لزم الأمر لمواجهة أية احتمالات (١) .

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قررت إخلاء السودان وأرغمت المصريين على الانسحاب منه ، فقد كان معنى عدم اعتراضها على مشروعات الطليان ، أن هؤلاء كان في وسعهم احتلال ثغر مصوع الواقع شمالي عصب وأية موانئ أخرى يريدونها هناك ، وذلك اذا استطاعوا تسوية هذه المسألة مع الباب العالي صاحب السيادة القانونية على هذه الأقاليم والذي يسترد ممارسة حقه هذا مباشرة على أثر تخطي الحديوية عنها . على أنه لم يكن متوقعا أن تضمن الدولة العثمانية من ممارسة حقوق سيادتها هذه على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، نظرا لعجز العثمانيين عن ارسال الامدادات العسكرية الى هناك على الرغم من تحذيرات البريطانيين التي وجهوها اليهم (٢) ذرا للرماد في العيون . على أن حرص البريطانيين على عدم تسلط المهديين على هذا الساحل من جهة والحيلولة دون وقوعه في يد الأحباش من جهة ثانية (٣) ، فضلا عن رغبتهم في ابعاد الفرنسيين عن اتخاذ أى موطئ قدم لهم هناك خاصة بعد أن أصبحوا المنافس الأول لهم في حوض النيل الأعلى من جهة ثالثة فقد أدى ذلك كله الى عدم اعتراض بريطانيا على التوسع الإيطالي على الساحل الغربي للبحر الأحمر بل تشجيعه أيضا طالما حدث من قبل دولة « متحابية » لا تشكل بطبيعة الحال - خطرا على المصالح البريطانية في البحر الأحمر حينذاك .

وكان البريطانيون لا يرغبون في حدوث أى صدام مباشر بينهم وبين فرنسا في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين مما جعلهم يتخذون هذا الموقف المشجع لاطالياا للتوسع حول عصب . على أن الحكومة الإيطالية أرادت أن تتأكد مما اذا كانت بريطانيا ستعارض الأعمال التي سعى بها الفرنسيون الى الكسب من وراء انسحاب الحاميات المصرية من السواحل الغربية للبحر الأحمر وبخاصة بالنسبة لاستيلائهم على تاجورة والساحل الواقع الى الجنوب من بوغاز باب المندب . وكانت المنافسة التي قامت بين فرنسا وإيطاليا ، نتيجة لاحتلال الفرنسيين لتونس وخروج الإيطاليين من هذه المغامرة صفر اليدين ، قد انعكست في هذه اللفتة على معرفة موقف بريطانيا ازاء النشاط الفرنسي في البحر الأحمر حينذاك . وكان من الطبيعي أن تخشى ايطاليا من قيام فرنسا بسبقها مرة جديدة على سواحل البحر الأحمر . ولهذا أرادت أن تتأكد من عدم وجود أى تأييد بريطاني أو موقف مشجع تجاه نشاط الفرنسيين هناك .

(١) جلال يحيى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٨٤ وقد استند الى الخطاب المرسل من « الكونت نيجرا » الى « مانشيني » في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ والمودع بمحفوظات وزارة أفريقيا الإيطالية (المستعمرات سابقا) .

(٢) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان ، ص ٤١٢ .

(٣) اسماعيل سرهنك : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

وكان موقف بريطانيا تجاه التوسع الفرنسي في غاية الأهمية للحكومة الإيطالية وذلك نظرا لأن تشجيع بريطانيا لفرنسا في عام ١٨٧٨ كان من أكبر الدوافع التي أدت بإيطاليا إلى الخروج خالية الوفاض من المغامرة التونسية (١) .

على أن « اللورد جرانفيل » رفض من جانبه إعطاء رد محدد ، واكتفى بقوله انه لم يكن قد بحث المسألة بشكل كاف وبدرجة تسمح له بتقدير مضار استيلاء الفرنسيين على تاجورة ، وإن كان قد ألمح إلى أن قرب هذا الإقليم من « أوبوك » يقلل من أهمية هذه العملية . وقد أوضح هذا الموقف أن بريطانيا لا ترغب في الاضطراد بفرنسا من أجل ميناء تاجورة ، ويرجع أن بريطانيا رأت أن وجود الفرنسيين في هذا الميناء يعتبر مؤيدا لوجود البريطانيين في زيلع وبربرة (٢) . الأمر الذي تطلبته احتياجات عدن الملحة لهذين الميناءين على النحو الذي سبق أن أوضحته .

ومن ناحية أخرى فقد أرادت إيطاليا أن تتعرف على وجهة نظر الحكومة المصرية إزاء رغبتها في التوسع على الساحل الغربي للبحر الأحمر انطلاقا من عصب . وقام « دى مارتينو » القنصل العام الإيطالي في القاهرة بإبلاغ نوبار باشا برغبة « مانشيني » في معرفة وجهة نظر حكومة مصر إزاء تعضيد الحكومة البريطانية « لاحتلال الإيطاليين لبيلول » الواقعة شمالي عصب . غير أن نوبار باشا لم يعارض المشاريع الإيطالية واكتفى بذكر حقوق السيادة العثمانية على تلك المنطقة . ومن هنا وجدت الحكومة الإيطالية حكومة الحديو لا تستطيع أن تغنيها عن لندن مادام نوبار يثير مسألة عدم اختصاصه ومادام نشاط فرنسا مستمرا حول « أوبوك » (٣) .

على أن حقيقة موقف البريطانيين إزاء النشاط الإيطالي في البحر الأحمر قد بدت واضحة في المقابلة التي تمت بين « اللورد جرانفيل » و « السكونت نيجرا » في اليوم السابع عشر من ديسمبر سنة ١٨٨٤ . إذ أكد رغبة الحكومة البريطانية في أن تحتفظ بكل وسيلة بعلاقاتها الودية مع إيطاليا ، وبخاصة أن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على الاحتفاظ بكل الساحل الأفريقي للبحر الأحمر تحت سيطرتها مما يجعل الأمر طبيعيا أن تتول هذه السواحل للدولة العثمانية . وأوضح « جرانفيل » أيضا أن بريطانيا لم تتوقف عن إبلاغ الباب العالي بضرورة استيلائه على تلك السواحل ، وأنه كان من دواعي سروره شخصيا تفهم « مانشيني » لعدم أحقية البريطانيين في أن يمنحوا الغير مالم يمتلكوه . وأشار « جرانفيل » إلى أنه إذا رغبت الحكومة الإيطالية في احتلال بعض الموانئ في تلك السواحل فتلك مسألة بينها وبين الباب العالي ، وأكد

Safwát, M.M. : Tunis and the Great Powers, p. 395.

(١)

(٢) جلال يحيى (دكتور) : سواحل البحر الأحمر ، ص ٨٩ .

(٣) على إبراهيم عبده (دكتور) : مصر وأفريقية في العصر الحديث ، ص ١١٧ - ١١٨ .

أن الحكومة البريطانية ليس لديها أى اعتراض على احتلال الإيطاليين لبعض المواقع على الساحل مثل بيلول ومصوع وما بينهما ، على شريطة ألا يكون متعارضا مع نصوص الالتزامات الناتجة عن معاهدة عدوة مع الحبشة والمتعلقة بميناء مصوع (١) .

وبذلك تأكدت إيطاليا من موقف البريطانيين ازاء مشروعاتها التوسعية على الساحل الغربى للبحر الأحمر وساعدها ذلك على رسم خططها هناك . وزاد من قيمة هذا الضمان تلك الاحتياطات التى اتخذها البريطانيون تجاه الدولة العثمانية واحتمال قيامها بنشاط مضاد فى منطقة البحر الأحمر ، وذلك قبل أن يعلنوا عدم معارضتهم للتوسع الإيطالى فى تلك السواحل حينذاك .

وبعد أن اطمأنت الحكومة الإيطالية الى موافقة بريطانيا على مشروعاتها التوسعية على الساحل الغربى للبحر الأحمر . بدأت تسعى لخلق المبررات التى تسمح لها باحتلال مصوع . فانتهزت إيطاليا فرصة مقتل الرحالة الإيطالى « جوستافو بيانكى Gustavo Bianchi » الذى لقي حتفه فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ أثناء مروره من بلاد « الدناكل » من أجل تحقيق بعض الأغراض الإيطالية . إذ كان قد كلف من قبل « جمعية ميلانو الكشفية Societa d'Esplorazioni di Milano » بالبحث عن طريق تجارى عبر بلاد « الدناكل » يربط أقاليم الحبشة الداخلية بموانئ ساحل البحر الأحمر الغربى ، ولا سيما ثغر عصب . وكانت تلك المهمة هى التى فشلت فى تحقيقها بعثة « جيوليتى » فى عام ١٨٨١ أى قبل ذلك بثلاث سنوات .

وقد أثارت بعثة « جوستافو بيانكى » الإيطالية قلق الأحباش واستياءهم ، وبخاصة العاهل الحبشى « يوحنا الرابع » الذى ساءه كثيرا اتصال الإيطاليين بمنافسه « منليك الثانى » ملك « شنوا » الذى كان يتطلع الى أن يكون امبراطورا للحبشة كلها . وعلى الرغم من ذلك فقد استقبل « يوحنا الرابع » أعضاء البعثة استقبالا طيبا حتى لا يحدث صدام بينه وبين إيطاليا . على أن هذه البعثة تعرضت أثناء قيامها بمهمتها لهجوم من قبل قبيلة من « الدناكل » بتحريض من سلطان « أوسة » الذى كان يخشى هو الآخر من تغلغل النفوذ الإيطالى فى بلاده ، وبذلك قضى على أعضاء البعثة جميعا فى مطلع شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ (٢) .

(١) جلال يحيى (دكتور) : سواحل البحر الاحمر ص ١٠١ . وقد استند الى الخطاب المرسل من نيجرا « الى مانشىنى » فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 2/I—I. Fol. 52. محمد فؤاد شكرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٣ .
(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالى فى شرق افريقية ، ص ١٩١ وقد استند الى الوثائق الإيطالية .

لفت هذا الحادث انتباه الحكومة الإيطالية ودفعها الى ضرورة تدعيم نفوذها على الساحل الغربى للبحر الأحمر وعلى ألا تكتفى باتباع سياسة التوسع التجارى الذى كانت قد دأبت عليه حتى ذلك الحين ، بل كان عليها أن تتبع سياسة التوسع العسكرى المسلح انطلاقا من عصب • وبناء على ذلك اتفق كل من « السنيور ريكوتى Ricotti » وزير الحربية وزميله « السنيور برين Brin » وزير البحرية الإيطالية على ارسال حملة الى البحر الأحمر لانزال بعض القوات الإيطالية فى عصب للبدء فى تنفيذ تلك السياسة الجديدة •

ـ احتلال الإيطاليين لميناء بيلول :

قام « السنيور مانشيني » وزير الخارجية الإيطالية ببلاغ « بستالوزا Pastalozza » المقيم الإيطالى فى عصب فى اليوم الثالث عشر من يناير ١٨٨٥ بقرار الحكومة الإيطالية بارسال حامية الى عصب لتدعيم النفوذ الإيطالى هناك • وقد أقلمت هذه الحامية بالفعل من ميناء نابولى فى اليوم السابع عشر من يناير سنة ١٨٨٥ على متن السفينة الحربية « جوتاردو Gottardo » وكان يتولى قيادة الحامية « الكولونيل سالييتا Saletta » ولما كانت الحكومة الإيطالية قد قررت السيطرة على ميناء « بيلول » الواقع شمالى عصب بعد انسحاب الحامية المصرية منها ، فقد قامت فرقة بحرية إيطالية باحتلال هذا الثغر فى اليوم الخامس والعشرين من يناير سنة ١٨٨٥ (١) •

وفى نفس اليوم قام « السنيور مانشيني » ببلاغ « الكونت كورتى Corti » سفير إيطاليا فى الآستانة بتبريرات حكومته لاحتلال « بيلول » موضحا « أن مذبة بعثة بيانكى التى وقعت بعد ثلاثة أعوام من نكبة جيوليتى ، هى التى اضطرتنا لتدعيم نفوذنا وسلطاننا على الساحل الغربى للبحر الأحمر بارسال حامية الى بيلول يكون فى استطاعتها بطريقة مباشرة كبح جماح الدناكل ، وذلك لأن التغاضى عن الفوضى الضاربة أطناها فى بيلول معناه من ناحية خلق مصدر دائم للتهديدات والأخطار لمستعمرتنا فى عصب ، ومن ناحية أخرى إيجاد مبرر قوى لتدخل دولة ثالثة (يقصد فرنسا) ومن ثم فقد عزمنا على انزال فرقة صغيرة من رجال البحرية الإيطالية فى بيلول لحفظ النظام والهدوء هناك » (٢) • وفى اليوم التالى مباشرة قام « مانشيني » أيضا ببلاغ ممثلى إيطاليا فى برلين ولندن وباريس وبطرسبرج وفيينا بمبررات إيطاليا لاحتلال « بيلول » على نحو ما فعل سفيره بالآستانة •

(١) Berkeley, G. : The Campaign of Adwa and the rise of Menelik, p. XXI.

(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإبطانى فى شرق إفريقيا ، ص ١٧١ •

ـ احتلال الإيطاليين لمصوع :

كانت الخطوة التالية بعد احتلال الإيطاليين لميناء « بيلول » أن يعمدوا الى احتلال جزيرة مصوع . وتعتبر البرقية التي أرسلها « السنيور مانشيني » وزير الخارجية الإيطالية الى « الكونت كورتى » سفيره في الآستانة في اليوم الثلاثين من شهر يناير سنة ١٨٨٥ عن اصرار الحكومة الإيطالية على تحقيق تلك الغاية فقد ذكر في تلك البرقية « أن حوادث البحر الأحمر اضطرت الى النظر بعين الاعتبار الى حالة مصوع ، وأنه يعرف من مصدر غير مباشر موثوق به أن خديو مصر أحاط الباب العالي علما منذ بضعة أسابيع بضرورة اخلاء مصوع مثلما أخلى من قبل الأماكن الأخرى الواقعة في أقصى الجنوب . فاذا حدث وأخلت مصر مصوع ، فإن هذه الجزيرة سوف تعمها الفوضى ، وتعرض حينئذ اما لغزو الأقباش أو لاحتلال فرنسا . وعلى ذلك فإن الحكومة الإيطالية مستعدة لاحتلالها ، وسوف تطلب من الحكومة الحديوية أن تفصح عما تنوى أى تتخذ بشأن مصوع ، فاذا كانت قد عازمت على اخلائها فعلا ، فإن الحكومة الإيطالية تتخذ على الفور الاستعدادات اللازمة لارسال قوات كافية لاحتلال تلك الجزيرة ، والحكومة الإيطالية تعرف أن احتلالها لمصوع لن يقابل بأية معارضة من أحد » (١) . وكان « مانشيني » قد اطمأن الى موقف البريطانيين - كما سبق أن أوضحت - إزاء تلك الخطوة مما جعله يضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة .

وبناء على ذلك فقد أرسل « السنيور ريكوتى » وزير الحربية الإيطالي برقية الى « الكولونيل ساليوتا » الذى كانت سفينته الحربية « جوتاردو » راسية في ميناء سواكن لاصلاح عطب في غلايتها وذلك في نهاية شهر يناير سنة ١٨٨٥ ، يأمره في تلك البرقية بانزال قواته في مصوع واحتلالها قبل التوجه الى عصب . وقد انضمت الى تلك السفينة سفينة أخرى من سفن الأسطول الإيطالى في البحر الأحمر وهى السفينة « أمريجو فسبوتشى Amerigo Vespucci » التى كان يقودها الأميرال « كايمى Cai-mi » قائد القوات البحرية الإيطالية في البحر الأحمر . وقد وصلت السفينتان الى ثغر مصوع صباح اليوم الخامس من فبراير سنة ١٨٨٥ . وقد لقي الطليان معارضة من جانب الضابط المصرى عزت بك وكيل محافظ مصوع وقائد القوات المصرية بها الذى احتج احتجاجا شديدا ضد نزول أية قوات أجنبية في منطقة تخضع لسيادة الباب العالي . فعهد الأميرال « كايمى » الى تسليمه نسخة بالعربية من منشور أعده القائد الإيطالى لإعلانه على سكان مصوع ، ادعى فيه أن الحكومة الإيطالية بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والمصرية ، فضلا عن الحكومة الحبشية

(١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالى في شرق إفريقيا ، ص ١٧١ .

أيضا ، قد أمرته باحتلال قلعة مصوع (١) . وكان ذلك تمويها وتضليلا من قبل الايطاليين لم ينطل على عزت بك قائد الحامية المصرية في مصوع الذي وجد نفسه مرغما بسبب قلة عدد القوات التي لديه ، على السماح للقوات الإيطالية على الفور باحتلال المراكز الاستراتيجية بالجزيرة ، ورفع العلم الإيطالي الى جانب الراية المصرية (٢) .

وقد احتجت الحكومة المصرية على احتلال الطليان لمصوع وتعديهم على حقوق السيادة المصرية وذلك في مذكرة أرسلها نوبار باشا الى « دي مارتينو » القنصل الإيطالي العام في مصر في اليوم التاسع من فبراير سنة ١٨٨٥ . كما أبلغت مصر في نفس اليوم الباب العالي الذي اعتبر نزول الطليان في مصوع تعديا على حقوق السيادة العثمانية على تلك الجزيرة وانتهاكا للقرارات السلطانية التي تنازلت فيها الحكومة العثمانية عن حقوقها على مصوع للخديوية المصرية . وقد احتج الباب العالي على حكومة روما وذهب في احتجاجه الى حد التهديد باستخدام القوة المسلحة لطرد الطليان من مصوع .

غير أن هذا الحماس من قبل الباب العالي ضد ايطاليا لم يلبث أن خمد بمجرد تدخل الحكومة البريطانية التي نصحت الباب العالي بسحب هذا التهديد . والاكتفاء بأن يصدر من جانب الحكومة الإيطالية تصريح تعلن فيه أن نزول قواتها في مصوع لا يعتبر تعديا على حقوق السيادة العثمانية ، التي تعترف بها الحكومة الإيطالية للباب العالي على تلك الجزيرة (٣) . ولا شك أن هذا التصريح كان اجراء شكليا « تضمن اعترافا صوريا » بحقوق السيادة المصرية التي اعتبرت أنها قد انتقلت الى الباب العالي حينذاك . وقد حاول الطليان أن يحافظوا في هذا التصريح على « المظهر القانوني » على أقل تقدير في تلك المرحلة من مراحل نشاطهم لتأسيس مستعمرتهم في عصب ومصوع على الساحل الغربي للبحر الأحمر .

وقد تأكد ذلك بالفعل عندما باذر الايطاليون بسحب هذا الاعتراف بعد أن أعلنت الحكومة الإيطالية في ٢٥ يولية ١٨٨٨ تأسيس السيادة الإيطالية على مصوع وبذلك مضى الايطاليون قدما في تنفيذ مشروعاتهم الاستعمارية على الساحل الغربي للبحر الأحمر (٤) وقد ادعت الحكومة الإيطالية أن اخلاء السودان وسحب القوات المصرية منه ، انما هو بمثابة تخلي مصر عن حقوق سيادتها في هذه البقاع ، فتغدو مصوع « ملكا مباحا Res Nullius » يحق لايطاليا احتلالها وفرض سيادتها عليها . ولم ينل من هذا الرأي في نظر الحكومة

Hertslet, E. : Op. cit., Vol. 2, Doc. No. 114, p. 450. (١)

(٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالي في شرق افريقية ، ص ١٧٥ .

Berkeley, G. : Op. cit., p. XXII. (٣)

Sanguinetti, J. : Pénétration européenne en Ethiopie, p. 65. (٤)

الايطالية أن المصريين كانوا « يحكمون » مصوع فعلا عند وقوع الاحتلال الإيطالي ، وذلك لأن الايطاليين اعتبروا أن مصر كانت ستخلى مصوع .

ولما كان هذا التبرير ، فضلا عن نظرية « الملك المباح » بعيدين كل البعد عن الصواب ، فإن الحكومة الايطالية فى الحقيقة لم يكن يسندها فى موقفها هذا سوى مساندة الحكومة البريطانية لها نظرا لاتفاق المصالح البريطانية مع أهواء إيطاليا فى ذلك الحين . وهذا ما أكدته الأستاذ « فوشيل » عندما قال « أن الطليان قد استقروا فى مصوع ، غير أن الوسائل والحجج التى استندوا اليها لتبرير احتلالهم لا يمكن اقرارها (١) . وان كان ذلك يظهر حقيقة الدور الذى لعبه البريطانيون فى منطقة البحر الأحمر حينذاك عندما أرادوا أن يتمكنوا للايطاليين فى عصب ومصوع لكى يضربوا بهم توسع الفرنسيين هناك حتى لا يشككوا خطرا على المصالح البريطانية فى عدن وفى الطريق الى الهند عبر البحر الأحمر ، بل فى شرق افريقيا ووادي النيل (٢) .

- النشاط الإيطالي فى منطقة البحر الأحمر عقب احتلال مصوع وموقف البريطانيين ازاءه :

أدى استيلاء الإيطاليين على مصوع الى منع مرور الأسلحة الى « يوحنا » امبراطور الحبشة عن طريق هذا الميناء ، على حين سحقت إيطاليا بمرور الأسلحة الى عدوه « منليك » ملك « شوا » ومن الواضح أن بريطانيا قد تواطأت مع الإيطاليين حتى تمكنوا من السيطرة على مصوع ومنعوا وصول الأسلحة الى « يوحنا » عن طريق الميناء المذكور . ومعنى ذلك أن بريطانيا نقضت بتواطئها هذا ما عقده بالأمس ، حفاظا على مصالحها الخاصة قبل أى شئ آخر . اذ كانت مصالحها بالأمس تقتضى تعاونها مع « يوحنا » لتسهيل انسحاب القسوات المصرية فى شرق السودان والعمل على تخليصها من الحصار الذى فرضه اتباع المهدي عليها . أما اليوم فقد كان على بريطانيا أن تميز فى هذه الظروف ، بين حليفين ، فاما الحبشة واما إيطاليا . ولما كانت مطامع إيطاليا لا يمكن أن تتحقق الا على حساب الحليف الآخر وهو الحبشة ، فإن البريطانيين لم يجدوا أمامهم بدا من التضحية بالامبراطور يوحنا فى ذلك الحين (٣) .

وفى الوقت نفسه كانت بريطانيا قد تحالفت مع إيطاليا بموجب اتفاق تم عقده فى سنة ١٨٨٧ ونص على أن تقوم كلتا الدولتين بتأييد الأخرى اذا قامت حرب بين احدهما وبين فرنسا ، وعرض مشروع هذا التحالف على المستشار الألماني « يزمرك » الذى وافق عليه نظير تأييد بريطانيا للسياسة

(١) Fauchille, p. Traité de Droit International Public, Tome Ier, deuxieme partie, p. 696.

(٢) Woolf, L. : Empire and commerce in Africa, p. 160.

(٣) على ابراهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية فى امالى النيل ، ص ١١٢ .

الألمانية . وكان شك « يزمرك » المريب فى سياسة فرنسا الخارجية هو الذى حملة على أن يمضى فى سياسته القائمة على صداقة بريطانيا وتأييد سياستها فى مصر حينذاك ، حتى أنه صرح لحكومة « سولسبرى » بقوله . « نحن لا نستطيع أن نعتد على الفرنسيين كحلفاء لنا حتى فى وقت الدفاع ، فالعداء بيننا وبينهم قديم وسيظل باقيا ، وليس أماننا سوى الانضمام الى جانب إنجلترا ، (١) » .

وكان من الطبيعى أن تتجه ألمانيا شطر بريطانيا وأن تهتم بقدر المستطاع بالمحافظة على صداقتها بتأييدها . فأوروبا قد انقسمت الى معسكرين ، المعسكر الألمانى والمعسكر الفرنسى الروسى . فكان هدف ألمانيا الطبيعى ضم بريطانيا الى المعسكر الألمانى . ووجدت ألمانيا فى التحالف الثلاثى بينها وبين النمسا وإيطاليا خير وسيلة لارضاء الحكومة البريطانية فى ذلك الحين . ولهذا أيدت إيطاليا سياسة البريطانيين فى مصر ولم تتر متاعب لهم هناك طوال الفترة الباقية من القرن التاسع عشر ، وهو الوقت الذى كانت فيه إيطاليا فى حاجة ماسة الى تأييد الحكومة البريطانية وموافقتها على المشاريع الإيطالية الاستعمارية على الساحل الغربى للبحر الأحمر وفى شرق إفريقيا . بل ان بريطانيا استطاعت أن تكون مطمئنة تمام الاطمئنان الى أن الأسطول الإيطالى لن ينضم الى جانب فرنسا فى النزاع العنيف الذى قام بين الدولتين فيما بعد بخصوص السودان (٢) .

— توسع الإيطاليين فى الأراضي الحبشية وتأسيس مستعمرة أريتريا :

بدأت إيطاليا بعد ذلك فى التوسع تجاه الحبشة انطلاقا من مصوع ، فاحتلت مناطق كثيرة فى الداخل أحيانا بواسطة قوات مسلحة وأحيانا أخرى بما أسمته بعثات علمية وتجارية . فقد أعلن الإيطاليون ضم ميناء « زولا » الى ممتلكاتهم فى سنة ١٨٨٨ ، وأعلنت الحكومة الإيطالية فى شهر مارس سنة ١٨٩٠ تسمية هذه الأقاليم باسم مستعمرة أريتريا (٣) . وقد بلغت مساحة تلك المستعمرة ٥٠ ألف كيلومتر مربع تقريبا وبلغ عدد سكانها ٤٥٢ ألف نسمة وكانوا يتألفون من الدناكل والأجباش والعرب . وقد تم للإيطاليين إقامة مستعمرة أريتريا بناء على تشجيع الحكومة البريطانية ووفقا للسياسة التى فرضتها مصلحة بريطانيا الخاصة حينذاك .

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ١٤٨ .

(٢) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٦٨ .

(٣) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

بل ان بريطانيا وافقت كذلك على احتلال ايطاليا لاقليم كسلا ، وتوجيه نشاطها العلمى والتجارى الى هرر . وكانت الحبشة قد احتلت هرر بعد اخلائها من القوات المصرية مباشرة ، وتوطد نفوذ ايطاليا فى هذه المناطق باتفاقها مع بريطانيا فى عامى ١٨٩١ و ١٨٩٤ واعتراف الحكومة البريطانية بادخال الحبشة جميعها فى دائرة النفوذ الايطالى . وبحيث لا تتجاوز ايطاليا هذا النطاق الى منطقة اعلى النيل باى حال من الاحوال .

— استمرار جهود البريطانيين لمحاصرة النفوذ الفرنسى فى منطقة البحر الاحمر وفى القارة الافريقية :

حرصت بريطانيا على وقف تسرب النفوذ الفرنسى فى منطقة البحر الاحمر وبذلت جهودها للحيلولة دون امتداد هذا النفوذ الى منطقة اعلى النيل عن طريق شرق افريقيا ، بعد أن امتد نفوذ فرنسا على الساحل الغربى للبحر الاحمر من ميناء « أوبوك » الى منطقة تقرب من زيلع . وبعد أن ضمت فرنسا ميناء جيبوتى اليها فى سنة ١٨٨٨ ، أعلنت الحكومة الفرنسية فى شهر مايو سنة ١٨٩٦ توحيد جميع تلك المناطق التى تشمل أوبوك وتاجورة والساحل الصومالى فى ادارة واحدة أطلقت عليها اسم الصومال الفرنسى .

وكانت بريطانيا تخشى اعتداء فرنسا عليها فى ذلك الحين اما بمهاجمة السواحل البريطانية أو السواحل المصرية . كما كانت تخشى من تفوق الأسطول الفرنسى فى البحرين المتوسط والاحمر بما يؤثر على تجارتها ومصالحها ، اذ كان ١٦٪ من واردات بريطانيا و ٢١٪ من صادراتها تمر فى قناة السويس مما يظهر أهمية هذا الطريق المائى عبر البحرين المذكورين بالنسبة للبريطانيين نظرا لأنه يعتبر أقصر طريق بين بريطانيا والهند واستراليا وبلدان الشرق الأقصى وبخاصة بعد الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤ - ١٨٩٥) التى وجهت انتباه العالم الى أهمية الصين . وكان يهم بريطانيا الابقاء على تفوقها البحرى وبخاصة فى البحرين المذكورين وتأجيل انهيار الدولة الى أن يحين الوقت لحل هذه المشكلة حلا سلميا (١) .

واذا كان البريطانيون قد تمكنوا من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع فرنسا من الوصول الى منطقة اعلى النيل عن طريق شرق افريقيا ، فانهم لم يستطيعوا اقامة هذا السياج فى غرب السودان رغم ما بذلوه من محاولات (٢) . ولما كانت ممتلكات ألمانيا وبلجيكا تجاور الحدود السودانية من ناحية الغرب ، فقد لجأت بريطانيا الى الدخول فى مفاوضات مع ألمانيا أولا ، القصد منها اغلاق هذه المناطق فى وجه فرنسا ، وذلك عن طريق مد حدود الممتلكات الألمانية فى الكمرن بحيث

Marder : British Naval Policy, p. 334.

(١)

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

تمتد شرقا حتى حدود الكونغو وشمالا حتى بحيرة تشاد ، وبذلك تفصل منطقة أعالي النيل عن الممتلكات الفرنسية في غرب افريقيا ، وتم لها ذلك بمقتضى المعاهدة التى عقدت بين الطرفين البريطانى والألمانى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٣ •

ولكن هذا السياج الذى أقامه البريطانيون فى وجه التقدم الفرنسى تجاه منطقة أعالي النيل من ناحية الغرب قد تصدع نتيجة للاتفاق الذى تم بين ألمانيا وفرنسا فى شهر مارس سنة ١٨٩٤ والذى تنازلت فيه ألمانيا لفرنسا عن هذا الامتياز الذى منحه إياها بريطانيا ، بحيث أصبح من حق فرنسا أن تمتد حدود ممتلكاتها فى افريقية الغربية حتى بحيرة تشاد شمالا ، وأن تتوسع الى أى مدى تريده من ناحية الشرق • وقد هال البريطانيين بطبيعة الحال تصدع هذه الجبهة التى أنشئوها بالاتفاق مع ألمانيا وأرادوا أن يصلحوا ما أفسده الاتفاق الفرنسى الألمانى • ولذا يمتت الحكومة البريطانية وجهها شطر بلجيكا وعقدت مع ملكها « ليوبولد » اتفاقا فى مايو سنة ١٨٩٤ ينص على منح بريطانيا شريطا ضيقا يمتد من بحيرة تنجانيقا الى بحيرة « ألبرت ادوارد » فى مقابل تأجير منطقة بحر الغزال الى ملك بلجيكا ، وذلك للحيلولة دون تقدم فرنسا فى أعالي النيل وتهديد مركز البريطانيين فى مصر حينذاك ، فثارَت ألمانيا وفرنسا لهذا الاتفاق واحتجتا لدى الحكومة البريطانية وأعلنتا بطلانه • وبهذا فشلت بريطانيا فى عرقلة التقدم الفرنسى تجاه غرب السودان فى ذلك الحين (١) •

— موقف الأحباش ازاء الجهود البريطانية المتعاطفة مع الطليان :

وإذا تساءلنا عن موقف الحبشة حينذاك بعد أن عرفنا كيف استغلت فرصة اعتزام مصر اخلاء السودان وضغط الحكومة البريطانية عليها فى أن تعقد اتفاقا ثلاثيا بينها وبين مصر وبريطانيا استولت بمقتضاه على مناطق كسلا وأميديب وسنهيت وبوغوص • كما منحت تسهيلات كثيرة فى مرور بضائعها ألا وهو الوصول الى نهر النيل نفسه • وقد شجعها على ذلك عجز حكومة التعايشى عن حماية حدود السودان المترامية ونجاح بعض الدول الأوربية فى اقتطاع أجزاء منه •

على أن الحكومة البريطانية خيبت آمال الحبشة فى ذلك الحين ، اذ أن معاهدة عدوة المعقودة فى اليوم الثالث من يونيو سنة ١٨٨٤ لم تحقق شيئا • فمصوع كانت قد وقعت فى يد ايطاليا التى أستطاعت تكوين مستعمرة اريتريا واحتلال كسلا • فضلا عن دس أنفها فى اقليم هرر • كما استطاعت ايطاليا أيضا عقد معاهدة « أوتشيبالى Ucciali » مع النجاشى « منليك الثانى » ملك شوا فى

(١) محمد محمود الروجى (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٢١٠ •

اليوم الثاني من شهر مايو سنة ١٨٨٩ (١) . وقد منحت تلك المعاهدة لـإيطاليا الحق في بسط حمايتها على الحبشة وجعلها منطقة نفوذ إيطاليا (٢) . غير أن إيطاليا لم تقيد بالمناطق الحبشية التي نصت عليها المعاهدة ، بل تجاوزتها واحتلت عدوة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٠ . وقد أساء هذا العمل إلى النجاشي « منليك الثاني » أيما إساءة ، وكان قد أعلن امبراطورا للحبشة في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٩ أي بعد شهور معدودة من عقد معاهدة أوتشيبالي (٣) .

على أن توتر العلاقات بين إيطاليا و « منليك الثاني » كان باعثا لاغتياب كل من الحكومتين الفرنسية والروسية ، فانتهزت هاتان الحكومتان هذه الفرصة وراحتا تعملان لتوسيع حوزة الخلاف بين إيطاليا ومنليك ، فقد كانت فرنسا وروسيا تعاديان إيطاليا لتمسك هذه بعضويتها في التحالف الثلاثي الموجه ضدهما والذي صار يجدد من حين لآخر ، منذ أن أبرم في سنة ١٨٨٢ . كما أن الطليان بتأسيسهم مستعمرة إريتريا قد حالوا دون زحف الفرنسيين من مستعمراتهم في أوبوك صوب إفريقيا الوسطى وأعلى النيل ، ومنعهم من منافسة بريطانيا في السيطرة على هذه الأرجاء ، هذا فضلا عن أن السماح للطليان بالاستئثار بالنفوذ في أثيوبيا كان من شأنه أن يمنع روسيا القيصرية من تحقيق أطماعها في شرق إفريقيا حينما كانت هذه ترغب في تأسيس مستعمرة روسية في الحبشة ، على غرار المستعمرات التي أنشأتها الدول الأوروبية في البحر الأحمر وعلى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية .

ولا شك أن النشاط الفرنسي الروسي في أثيوبيا قد أدى إلى تصدع العلاقات بين إيطاليا والحبشة مما جعل (منليك الثاني) يقدم في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣ على إلغاء معاهدة « أوتشيبالي » وبدأ الطليان منذ ذلك الوقت يتعرضون للمتاعب في منطقة البحر الأحمر ولم يكن قد مضى على تأسيسهم لمستعمراتهم في إريتريا سوى ثلاث سنوات . وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن النشاط الفرنسي الروسي في أثيوبيا كان من العوامل المباشرة التي منعت الطليان من فرض حمايتهم على أثيوبيا (٤) ، على الرغم من مساندة البريطانيين لهم في ذلك الحين .

وفي الوقت نفسه كان المهديون يزحفون على السودان الشرقي ويستهدفون إخضاع أثيوبيا ، تمهيدا لطرد الطليان من مستعمراتهم في إريتريا ، ومحاولة الحصول على منافذ بحرية لدولتهم على البحر الأحمر . وقد حتم ذلك على الطليان أن يحافظوا على أملاكهم في إريتريا من جهة ، ويؤمنوا مصالحهم في أثيوبيا من

(١) محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا ، ص ٢٤٧ .
(٢) Hertslet, E. : The Map of Africa by Treaty, Vol. 2, p. 454.

(٣) على إبراهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية في أعالي النيل ، ص ١١٤ .

(٤) محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا ، ص ٥٥٨ .

جهة أخرى ، خاصة أنهم كانوا يعلقون آمالا كبيرة على امتلاكها أو بسط نفوذهم عليها بفضل معاهدة « أوتشيلي » . وكان الطليان قد رأوا في انتكاس أحوال السودان الداخلية في عهد عبد الله التعايشي فرصة مواتية للعمل من أجل نشر نفوذهم في السودان الشرقي حتى كسلا ، من أجل تنفيذ المرحلة التالية لمشروع « مانشيني » الاستعماري في منطقة البحر الأحمر وشرقي افريقيا .

وقد أطلقت بريطانيا يد الايطاليين في احتلال كسلا بصورة مؤقتة - وبخاصة عندما اقتضت ضرورات الحرب مع المهديين ذلك بمقتضى «بروتوكول» أبرم في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بعد أن سقطت وزارة « فرنسيسكو كريسبي » من الحكم وحلت محلها وزارة « دى روديني » التي لم تكن تميل الى التوغل في القارة الافريقية . ولكن عودة « كريسبي » الى الحكم مرة ثانية في أواخر سنة ١٨٩٣ جعلته ينتهز هذه الفرصة ويستولى على كسلا في شهر يوليو سنة ١٨٩٤ وتمكن بذلك من توسيع حدود مستعمرة اريتريا غربا حتى نهر العظيمة في السودان الشرقي .

غير أن امتداد النفوذ الايطالي في السودان الشرقي حتى كسلا قد شغل الايطاليين عن مراقبة تطور الموقف في أثيوبيا . مما أتاح الفرصة للإمبراطور « منليك » لبذل كل جهوده لتوحيد ممالك الإمبراطورية الأثيوبية . وقد انحدت كلمة أهالي « تيجرى » في الشمال وأهالي « شوا » في الجنوب على محاربة الطليان والعمل على طردهم من بلادهم ، غير أن الايطاليين اعتمدوا على كسب تأييد بريطانيا لهم في تلك المرحلة - وكما سبق أن ذكرت - بسبب ما كان هنالك من تنافس حاد في منطقة البحر الأحمر بين البريطانيين والفرنسيين (١) . ودخل الطليان في حرب عرفت باسم الحرب الإيطالية التيجرية (١٨٩٤ - ١٨٩٥) تمكنوا في نهايتها من ضم مملكة تيجرى الى مستعمرة اريتريا الإيطالية . غير أن ذلك أثار حربا ضارية بين الطليان وكل الممالك الإمبراطورية الحبشية مجتمعة عرفت باسم الحرب الإيطالية الحبشية (١٨٩٥ - ١٨٩٦) . ونجح الإمبراطور « منليك الثاني » في توحيد تلك الممالك لمحاربة الطليان مستعينا بالروس والفرنسيين في تسليح جيشه وتدريب قواته ، حتى انتصر على الطليان في موقعة عدوة في أول مارس سنة ١٨٩٦ (٢) . وبذلك فقدت إيطاليا نفوذها في شرقي افريقيا ، ووقف توسعها في الأراضي الحبشية ، كما سقطت وزارة « كريسبي » التي تبنت سياسة التوسع الاستعماري في اليوم العاشر من مارس من السنة المذكورة . بل ان المهديين بدءوا في محاصرة كسلا في ذلك الحين مما أدى الى اقناع الحكومة البريطانية باسترجاع قسم من السودان في بداية الأمر ، وإرسال حملة الى دنقلة تمكنت من استرجاعها في شهر يونية سنة ١٨٩٦ .

(١) محمد رجب حراز (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٥٥٩ .

(٢) محمد محمود البروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

وقد كرر المهديون هجومهم على كسلا بما أدى الى تخرج مركز الطليان بها وجعلهم يفكرون في اعادتها الى الحكومة المصرية حتى يخففوا من أعبائهم . وقد تنازل الطليان رسميا عن كسلا للحكومة المصرية في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٧ ، وإن كان هذا التنازل قد قوبل بامتناع شديد من قبل « الحزب » الاستعماري الايطالي ، خاصة بعد أن تم استرجاع السودان والقضاء على الدولة المهدية . اذ كان هذا « الحزب » يعتقد أن انتصار أم درمان في اليوم الثاني من سبتمبر سنة ١٨٩٨ قد قضى على كل الأخطار التي هددت الطليان في الماضي من ناحية المهديين ، كما أن انتهاء الحرب بين إيطاليا والأحباش منذ عقد الصلح بين الجانبين في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قد أطلق أيدي الطليان في شئون مستعمراتهم في اريتريا . ومن هنا اعتقد هذا « الحزب » أنه كان بوسع الايطاليين أن يظلوا مسيطرين على كسلا تمهيدا لتحقيق أهدافهم الاستعمارية في شرق افريقيا والسيطرة على البحر الأحمر .

وجدير بالذكر أن هزيمة إيطاليا أمام الأحباش في موقعة عدوة في شهر مارس سنة ١٨٩٦ وما نتج عنها من إبرام معاهدة « أديس أبابا » مع « منليك » في اليوم السادس والعشرين من أكتوبر من السنة نفسها ، ثم التنازل بمقتضاها عن كسلا وإخلائها في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٧ . ولم ينته ذلك كله بكارثة لإيطاليا كما تردد حينذاك لدى دوائر الرأي العام الايطالي ، بل على العكس من ذلك استطاع الطليان أن يتحولوا الى مهمة أكثر أثرا في تاريخ استعمارهم في شرق افريقية ، وهي التوفر على دعم الأسس التي قامت عليها مستعمراتهم في اريتريا من جهة ، ومد نفوذهم في مستعمراتهم الأخرى جنوبى منطقة البحر الأحمر والتي عرفت باسم الصومال الايطالي على الساحل الشرقى لافريقيا المطل على المحيط الهندي من جهة أخرى ، وكانوا قد بدءوا ينشرون نفوذهم هناك بعد استيلائهم على مصوع في سنة ١٨٨٥ . وقد أبرم الايطاليون فيما بعد عدة معاهدات مع بريطانيا وأثيوبيا ومصر وحكومة السودان استقرت بموجبها حدود مستعمرة اريتريا الايطالية ، واستغرق عقد تلك المعاهدات الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٨ (١) .

وقد حرص البريطانيون على تدعيم موقف إيطاليا في تلك المعاهدات حتى يتدعم بذلك مركزها في اريتريا ، وذلك في الوقت نفسه الذي شجعوا فيه الطليان للسيطرة على ساحل « بنادر » في سنة ١٨٨٩ الذي يعتبر الشطر الجنوبي من الصومال بعد أن تنازل سلطان زنجبار صاحب السيادة الشرعية عن هذا الاقليم الى « شركة افريقيا الشرقية البريطانية » . وتنازلت هذه الشركة بدورها عن ساحل « بنادر » الى الحكومة الايطالية . وكان هدف البريطانيين من وراء ذلك

(١) محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالي في شرق افريقية ص ٥٦١ .

الاحاطة من ناحية الجنوب بمستعمرة الفرنسيين في « أوبوك » في الوقت الذي يحيطون بهم من الشمال بمستعمرة اريتريا . وبذلك ظل الفرنسيون محصورين بالوجود الايطالى المحالف لبريطانيا على الساحل الغربى للبحر الأحمر من الشمال والجنوب ، حتى لا يشكل وجودهم في « أوبوك » تهديدا للمصالح البريطانية في هذا الطريق الملاحي الحيوى وفى ميناء عدن الهام .

ثالثا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء النشاط العثمانى المنافس على الساحل الشرقى للبحر الأحمر (١٨٨٢ - ١٩١٤) :

أوضحنا فيما سبق أن التنافس كان شديدا بين العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن . وقد تمثل هذا التنافس فى رغبة كل من الجانبين فى توسيع منطقة نفوذه ، كما تمثل فى محاولة العثمانيين مد خط للبرق بين تعز وعدن ، ووضع قوات عثمانية لحمايته على مدى امتداده ، ووقوف البريطانيين فى وجه هذا المشروع . وقد نتج عن هذا التنافس - الذى كاد أن يحدث صداما بين الجانبين - رغبة ملحة من جانب البريطانيين على وجه الخصوص لتحديد الحدود بين منطقتى النفوذ العثمانى والبريطانى فى جنوب اليمن . ولهذا فقد صدرت التعليمات من حكومة الهند البريطانية الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر مارس سنة ١٨٧٧ بأن يبذل جهوده للوصول الى تسوية واتفاق مع والى اليمن العثمانى لتحديد الحدود بين منطقة نفوذ العثمانيين فى اليمن والنواحى التسع المحيطة بعدن والمرتبطة حكمهما مع السلطات البريطانية هناك بمعاهدات صداقة وولاء .

- جهود البريطانيين لتحديد منطقتى النفوذ العثمانى والبريطانى فى جنوب اليمن :

على الرغم من وصول هذه التعليمات الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فان موضوع تحديد الحدود لم يأخذ سبيله للتنفيذ الا فى مطلع عام ١٨٨٠ . فقد وجه المقيم السياسى فى عدن نائبه « الكولونيل هنتر » وبرفقته فرقة من قوات عدن يقودها « اليفتنانت كولونيل استيفنس Stevens » لمسح المنطقة المحيطة بعدن وتحديد الحدود التى تفصل أراضى الأميرى والتى تضم أمانة دثينة عن منطقة نفوذ العثمانيين الواقعة الى الشمال من تلك الأراضى . (١) وهو وضع « هنتر » تقريرا عن مهمته فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠ جاء فيه أن الأمير على بن مقبل أمير دثينة عندما استعاد ممتلكاته بعد انسحاب العثمانيين من بلاده تبين أنه فقد خمس قرى نتيجة لخضوع رؤسائها سواء طواعية أو بالقوة للسلطات

I.O., Aden Delimitation, the history of the question and the present, (١)
situation as regards the territories of the Amir of Dthali, Memorandum by P.J.
Maitland Brigadier-General Resident at Aden, 28th July 1902.

تقع امانة دثينة عدن بمسافة ٩٥ ميلا تقريبا .

العثمانية فى اليمن (١) . كما أوضح « هنتر » على خريطة مرفقة بالتقرير خط الحدود الذى يفصل أراضى الأمير عن المناطق الواقعة شمالا والتي كان يسيطر عليها الأتراك فى ذلك الحين . ولهذا لم يتمكن « هنتر » من عقد اتفاق مع العثمانيين لتحديد الحدود قبل إعادة القرى المذكورة للأمير على بن مقبل . وقد عقب « الجنرال لوك Leck » على تقرير « الكولونيل هنتر » بقوله انه ينبغي مواجهة تغلغل الأتراك فى المنطقة حتى يمكن تفادى الفشل الذى منى به « هنتر » بعدم وصوله الى اتفاق مع الأتراك بشأن تحديد الحدود .

على أن الأتراك كانوا متمسكين بمطلبهم القديم فى أحقية السلطان العثماني بالسيادة على الجزيرة العربية بأكملها . ولهذا فقد رفضوا التفاوض مع لجنة بريطانية أخرى تشكلت لتحديد حدود إقليم دثينة ، كما أنهم احتجوا على شراء الحكومة البريطانية لبعض الأراضى من سلطان لحج (٢) . وقد أدى هذا الموقف من قبل العثمانيين الى قيام « اللورد جرانفيل » وزير الخارجية البريطانية بإبلاغ حكومة الباب العالي فى اليوم العاشر من يناير سنة ١٨٨٣ بأن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ليس لديها أية رغبة فى الانسحاب من أراضى تتمسك بها بأصرار . كما أنها تندد بالمشكلات التى يثيرها العثمانيون بتدخلهم فى شئون حكام لحج ودثينة المرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات صداقة وولاء . وأخيرا أكد « لورد جرانفيل » أهمية تحديد الحدود باعتبار ذلك أمرا لازما لمنع استمرار المناقشات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية حول هذا الموضوع حتى لا يؤدي اختلاف وجهات النظر والاصرار عليها الى نشوب خلاف حاد بين الجانبين (٣) .

وقد عبر « الميجور هنتر » مساعده المقيم السياسى البريطانى فى عدن عن قلقه ازاء التدخل العثماني فى شئون القبائل اليمنية المجاورة لعبدن باقتراحه عقد معاهدات الحماية مع هذه القبائل ، بالإضافة الى معاونة على بن مقبل أمير دثينة ومنحه راتبا شهريا (٤) . غير أن المقيم السياسى البريطانى فى عدن أوضح حينذاك أن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لمعاونة على بن مقبل بعد أن ثبت ضعفه وتخلي عنه معظم شيوخ القبائل ، ولهذا رأى أنه ينبغي على البريطانيين فى عدن تلافى أى صدام مع الأتراك دفاعا عن مصالح على بن مقبل (٥) .

-
- I.O., B. 136, Confidential, Note by Sir William Lee-Warner on (١)
the Aden Demarcation, 18th June 1902, p. 1.
- I.O., Aden Delimitation, op. cit. 28th July 1902, p. 3. (٢)
- I.O., B. 136, Confidential, Note by Sir William Lee-Warner (٣)
on the Aden Demarcation, 18th 1902. pp. 1.2. I.O., Aden Delimitation. op.
cit., 28th July 1902. pp. 4.5.
- I.O., B. 30, Confidential, Memorandum regarding the relation with (٤)
the Tribes in the vicinity of Aden, especially to interference to the Amir of
Zhali, by Major F.M. Hunter, G.S.I. Assistant Political Resident at Aden,
September 28th, 1885.
- I.O., B. 30, Memorandum by Lieutenant General J.W. Schneider. (٥)
C.B., October 1st., 1885.

وبناء على ذلك فقد وافقت حكومة الهند البريطانية على عقد معاهدات الحماية مع القبائل العربية التي تقطن النواحي التوسع الممتدة في جنوب اليمن من « الشيخ سعيد » غربا حتى حدود عمان شرقا ، مما يحول دون حدوث أى تدخل أجنبي في شئون تلك المنطقة ويؤمن القاعدة البريطانية في عدن من أية مخاطر . وبمقتضى هذه المعاهدات (١) رأى البريطانيون أن ذلك سيضطر العثمانيين الى الموافقة على تحديد خط مستقر للحدود بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني في جنوب اليمن (٢) .

وقد اقترح « اللورد دوفرين Dufferin » في شهر أغسطس سنة ١٨٨٩ أن على الحكومة البريطانية أن تتخذ من جانبها الخطوات اللازمة لتحديد الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في جنوب اليمن دون انتظار موافقة العثمانيين على ذلك ، بل ان عليها أيضا إجبارهم على احترام هذه الحدود . على أنه قد اقترح في الوقت نفسه اعطاء العثمانيين بعض الامتيازات في أراضى الاميرى اذا كان ذلك يجعلهم يوافقون على عقد اتفاق حول تحديد الحدود (٣) .

ورغم قيام السلطات البريطانية في عدن بعقد معاهدات الحماية مع القبائل المجاورة حتى ساحل حضرموت ، فانها قد أرجأت عقد معاهدة مع قبائل الاميرى حتى لا يحدث أى صدام مع السلطات العثمانية في اليمن في ذلك الحين . اذ كانت بعض القوات العثمانية تسيطر على المرتفعات الواقعة في اراضى الاميرى مما يؤكد مدى تغلغل النفوذ العثماني في تلك المنطقة . ولعل ذلك هو ما دعا « الجنرال هوج Hogg » أن يقرر في اليوم السابع من أكتوبر سنة ١٨٨٩ (٤) بأنه من غير المستحسن حينذاك عقد معاهدة للحماية مع قبائل الاميرى في هذه الظروف نظرا لان ذلك قد يؤدي الى تعقيدات لا داعي لها . غير أن ذلك أدى بالفعل الى ازدياد نشاط البريطانيين لانهاء عملية تخطيط الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في جنوب اليمن حفاظا على تأمين قاعدتهم البريطانية في عدن من أى تهديد .

(١) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٥ أغسطس ١٩٥٩ ولم ينشر بعد . ص ١٠٩ - ١١٨ .

(٢) I.O. B. 41, Secret Dep., British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat), E.N., 1st November, 1887, p. 1.

(٣) جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا على جنوب اليمن ، ص ٣٠٢ .

(٤) I.O., B. 136, Confidential, Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, 18th June 1902, pp. 1, 2.

- بعثة « الكابتن وهب » لتحديد الحدود في عامي ١٨٩١ - ١٨٩٢ :

وجهت السلطات البريطانية في عدن في سنة ١٨٩١ « الكابتن وهب R.A. Wahab » على رأس بعثة لمسح المنطقة المحيطة بعدن والتي تقطنها القبائل المرتبطة مع البريطانيين بمعاهدات صداقة وولاء أو بمعاهدات حماية ، وذلك حتى يمكن تحديد الحدود الفعلية لأراضي هذه القبائل . غير أن سلطات عدن طلبت من « الكابتن وهب » عدم دخول المناطق التي يحتلها العثمانيون حتى لا تثار مشكلات جديدة بين الجانبين . على أن ذلك كان يعنى عدم إمكانية إجراء المسح المطلوب لمنطقة دثينة وللقري التي يحتلها العثمانيون في أراضي الأميرى . ومن هنا فإن إعداد أى خريطة للحدود في مثل هذه الظروف لن يحقق أى نفع للأهداف السياسية حيث يوجد تداخل واضح بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن (١) . فعلى الرغم من أن على بن مقبل أمير دثينة كان مواليا للبريطانيين في ذلك الحين ، فإن الأتراك العثمانيين كانوا يحتلون عدة قرى تابعة لأدارته وأصبحت موالية لهم (٢) . ولهذا فإنه كان من المتعذر تحديد خط فعلى للحدود قبل أن تستقر الأوضاع القائمة في المنطقة في ذلك الحين .

ويبدو ذلك بوضوح في تقرير « الكابتن وهب » الذى نشر فى عام ١٨٩٣ ، والذى أرفق به خريطة لم يوضح بها سوى مواقع بعض القرى التى سيطر عليها الأتراك فى سنة ١٨٨٠ ، مما يظهر أنهم قد نجحوا فى التوغل فى جنوب الجزيرة العربية « دون أن يثيروا الانتباه » وذلك على حد تعبير المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ذلك الحين (٣) . وحتى بعد إعادة الأمير على بن مقبل لامارة دثينة بعد انسحاب العثمانيين منها بناء على الحاح البريطانيين على الباب العالى فى ذلك الحين ، فإن الأمر قد اتخذ شكل الاغارات على المنطقة بين آونة وأخرى لعدة سنوات .

وعقب وفاة على بن مقبل أمير دثينة فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨٦ واختيار ابن عمه شايف بن سيف خلفا له ، فإن سلطات عدن لم تشق فى الأمير الجديد ، وإن كان هذا الأمير قد استطاع أن يوحد شيوخ المنطقة بطريقة لم يتمكن سلفه من تحقيقها . (٤) وعلى الرغم من قيام البريطانيين بعقد معاهدات الحماية مع قبائل الحوشجى والعلوى ويافع السفلى ، فإن الموقف فى دثينة ظل مجمدا وبخاصة أن قبضة العثمانيين على اليمن تعرضت لاهتزاز فى عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وذلك نتيجة لثورات اليمنيين ضدهم من جهة ، ولمهادنة الأمير شايف بن سيف

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July 1902, p. 6. (١)

I.O., B. 136, Confidential, Note by Sir William Lee-Warner of the Aden Demarcation, 18th June 1902, pp. 1, 2. (٢)

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July, 1902., p. 6. (٣)

(٤) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

للأتراك العثمانيين من جهة أخرى ، اذ كان هذا الأمير يحمي كل من يلتجئ منهم الى بلاده ، الأمر الذي جعل السلطات العثمانية في اليمن تتفادى اثاره أية مشكلات من شأنها مضايقته وذلك عرفانا بجميله . (١)

وجدير بالذكر أن العثمانيين في اليمن قد ساد لديهم اعتقاد في ذلك الحين بأن الدسائس والمؤامرات التي تدبرها السلطات البريطانية في عدن هي التي حركت ثورة اليمنيين ضدهم ، ولم يدركوا أن بريطانيا قد استفادت كثيرا من وجودهم هناك ، ولهذا فإن الاتراك العثمانيين في اليمن اهتموا بتوثيق علاقاتهم بالامارات الواقعة الى الجنوب في قطبة ولحج والضالع وأراضي الحواشب حتى أن السلطات العثمانية في صنعاء قامت من جانبها بمنح سلاطين وأمرأ ومشايخ تلك المناطق اعانات مالية لانشاء علاقات ودية معهم على نحو ما فعل البريطانيون مع القبائل المحيطة بـ عدن . على أن هدف السلطات البريطانية في عدن من وراء ذلك كان ينحصر في تأمين قوافل التجارة المتجهة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية عليها ، ولايجاد منطقة موالية للبريطانيين أو على الأقل مهادنة لهم تتوسط المنطقة الواقعة بين منطقة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن وولاية اليمن العثمانية ، بما يحول دون تغلغل العثمانيين في تلك المنطقة وتهديد المصالح البريطانية في عدن .

ومن ناحية أخرى فإن وجود العثمانيين في اليمن كان مفيدا للمصالح البريطانية في عدن من الناحية التجارية . اذ أن الادارة اليمنية في صنعاء قبل مجيء العثمانيين لم تكن تقوى على كبح جماح القبائل اليمنية مما كان يؤدي الى عرقلة مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق الداخلية وبالعكس . ويرجع ذلك الى ضعف الامامة الزيدية ، وتنافس الأئمة بينهم ، وعدم وجود سلطة مركزية قوية في اليمن حينذاك . غير أن الأحوال قد تغيرت بعودة العثمانيين الى اليمن وتمكنهم من بسط نفوذهم على مناطق كثيرة فيه ، مما أدى الى تأمين طرق القوافل وهو ما أفادت منه كثيرا المصالح البريطانية في عدن . بل ان طمع الاتراك العثمانيين ورغبتهم في فرض ضرائب باهظة في ميناء الحديدة والموانئ اليمنية الأخرى المطلة على البحر الأحمر لتغطية تكاليف وجودهم في اليمن . قد أدى الى اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التي كانت حينذاك ميناء حرا ، مما أضاف مكاسب جديدة للمصالح البريطانية في عدن بطبيعة الحال . (٢)

واذا كان العثمانيون قد واجهوا أثناء وجودهم في اليمن العديد من الثورات والقلال نتيجة لاستبدادهم وظلمهم ، (٣) فقد جعل ذلك الباب العالي يكثر من

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July 1902, pp. 6,7.

(١)

Harris, W. : A journey through the Yemen, pp. 115, 117.

(٢)

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 16.

(٣)

تغيير الولاية محاولا معالجة الموقف بأية وسيلة حتى تستقر الأمور على يد واحد منهم يحسن السيطرة على زمام الموقف . ولهذا فانه عزل الوالى أحمد فيضى باشا فى سنة ١٨٩٧ وأحل محله الوالى حسين حلمى باشا . وقد استتبشر اليمنيون خيرا بوصول الوالى الأخير الذى وعدهم بإقامة العدل وأصر على عزل من أساءوا التصرف من الموظفين الأتراك ، وقام بالفعل بإصلاحات كثيرة . (١) غير أن هذا الوالى لم يلبث أن عزل وحل محله عبد الله باشا الذى لم يتمكن من حماية حدود اليمن من عدوان البريطانيين الذين توسعوا فى الجنوب وسيطروا على الضالع فى سنة ١٩٠٢ . ونظرا لأن الوالى عبد الله باشا لم يستنكر عدوان البريطانيين على المنطقة ، فقد أغضب ذلك الباب العالى الذى أمر بعزله وعين خلفا له توفيق باشا واليا جديدا على اليمن . (٢)

وفى مطلع القرن العشرين تجدد النشاط العثمانى فى دثينة ووصلت الى اسلطات البريطانية فى عدن شكوى من الأمير شايى بن سيف أمير دثينة تعبر عن قلقه ازاء التدخل الخطير من جانب العثمانيين فى قعطة . ولاشك أن ذلك كان يعنى تجدد المشكلات القديمة فى المنطقة المحيطة بعدن نتيجة لتنافس العثمانيين والبريطانيين للسيطرة عليها .

ـ بعثة « الميجور ديفيز » لتحديد الحدود فى سنة ١٨٩٢ :

وهنا اقتترح « الميجور جنرال متلند P.J. Maitland » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٩٠١ - ١٩٠٥) أن يقوم « الميجور ديفيز Major Davies » بزيارة قعطة وهضبة دثينة لاستطلاع الموقف هناك . كما اقترح حاكم الهند العام اقتناص هذه الفرصة ومفاوضة العثمانيين فى أمر تحديد الحدود بين منطقة نفوذهم ومنطقة النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن على نحو ما ورد بالخريطة التى وضعتها بعثة المسح البريطانية فى عامى ١٨٩١ و ١٨٩٢ (٣) .

وبناء على ذلك فقد قام « الميجور ديفيز » بزيارة دثينة وقدم تقريرا تناول فيه تعديل خط الحدود السابق الذى وضعه « الكابتن وهب » فى سنة ١٨٩٢ على أساس الوضع القائم ، حيث ظلت أربع قرى فى أراضى الأميرى واقعة فى نطاق نفوذ العثمانيين ووجدت بإحداهما وهى « قرية جليلة » قوة عثمانية صغيرة . على أن العثمانيين كانوا قد استولوا على تل منعزل يسمى « جبل شهيد » يقع على

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن ، ص ١٩٠ .

(٢) حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٨٣ - ٨٤ .

I.O., B. 136., Confidential 1902, Note by Sir William Lee-Warner (٣)
on the Aden Demarcation 18th June 1902, pp. 2,3.

بعد نحو نصف ميل جنوب شرقي « قرية جلييلة » ووضعوا حامية عثمانية هناك . غير أن هذا التل كانت له أهمية خاصة نتيجة لسيطرته على طريق القوافل ، مما جعل البريطانيين يعارضون في بقاء احتلال العثمانيين لهذا الموقع . وقد أشار « ديفيز » في تقريره الى خطورة استيلاء العثمانيين على « جبل شهيد » ودعا الى سرعة تحديد الحدود لمواجهة تطلعات العثمانيين لمزيد من أعمال التوسع في المنطقة القريبة من عدن .

وقد أبدى العثمانيون رغبتهم في تحديد الحدود بين منطقة نفوذهم ومنطقة النفوذ البريطاني جنوب اليمن حتى يمنحوا المناطق التي وقعت في أيديهم الصفة العثمانية بحيث لا تناوئهم فيها السلطات البريطانية في عدن التي كانت تتبع تحركاتهم . وقد لقي هذا الطلب قبولا لدى حاكم الهند العام الذي أراد أن ينتهز هذه الفرصة غير المتوقعة ويصل الى تحديد للحدود يتفق مع المصالح البريطانية بطبيعة الحال . ولهذا عينت بعثة بريطانية لتحديد الحدود برئاسة « الكولونيل وهب » الذي قدم تقريره من قبل في عامي ١٨٩١ و ١٨٩٢ . كما عين ضمن أعضاء البعثة « الليفتنانت كولونيل أبود Abud » وهو ضابط بريطاني اكتسب خبرة كبيرة ومعلومات دقيقة عن القبائل المجاورة لعدن أثناء توليه لمنصبه كمساعد للمقيم السياسي البريطاني في عدن . كما شكل العثمانيون من جانبهم بعثة لمفاوضة البريطانيين في مسألة الحدود (١) . وقد رافقت البعثة البريطانية قوة قوامها مائة وخمسون جنديا وفرقة من المشاة من الوطنيين وبعض المهندسين العسكريين فضلا عن فرقة أخرى من حامية عدن (٢) .

وهكذا تم لقاء البعثتين البريطانية والعثمانية في قرية دثينة في نهاية شهر فبراير سنة ١٩٠٢ ، وفي بداية هذا اللقاء طالب العثمانيون بالاعتراف بسيادة الباب العالي على الجزيرة العربية بأكملها . غير أن الممثلين البريطانيين لم يوافقوا على هذا الطلب . ثم عبر العثمانيون عن رفضهم الاعتراف بأحقية أمير دثينة في أية أراض طالما لم يصدر بذلك فرمان عثمانى (٣) . كما لم يعر الممثلون الأتراك أى اهتمام لاحتجاجات الممثلين البريطانيين بأن هذه الادعاءات العثمانية سبق أن رفضتها الحكومة البريطانية منذ عهد بعيد . وهنا اقترح الممثلون العثمانيون تحديد خط للحدود يضم معظم المنطقة المحيطة بدثينة لتكون تابعة لهم بينما لم يترك لأمر دثينة سوى قرية دثينة نفسها الواقعة على الهضبة والأودية الضيقة المحيطة بها ، فضلا عن بلاد العلوى وأراضى القميطي .

وعلى الرغم من أن الأتراك العثمانيين هم الذين طالبوا بتحديد الحدود بين

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July 1902, p. 7. (١)

I.O., B. 140, Confidential, Aden Boundary, C.G.C., January 20th, 1903. (٢)

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July, 1902, p. 7. (٣)

منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في جنوب اليمن فانهم حرصوا من جانبهم على أن يعوقوا البعثة البريطانية من القيام بمهمتها وذلك عن طريق التحرش بأعضائها بمختلف الأساليب (١) . كما أن العثمانيين حاولوا أن يضيفوا الى منطقة نفوذهم مواقع كثيرة أخرى حتى يفرضوا الأمر الواقع على البريطانيين هناك . بل انهم حشدوا أيضا قوات عثمانية في هذه المواقع الجديدة ليفرضوا الأمر بالقوة اذا لم يقبل البريطانيون الاعتراف بتبعيةها للإدارة العثمانية . هذا بالإضافة الى أن العثمانيين قد حاولوا أن يحرضوا القبائل اليمنية على مهاجمة معسكر البعثة البريطانية دون جدوى ، نظرا لأن رجال القبائل طالبوا العثمانيين بأن يتقدمهم في الهجوم على المعسكر (٢) . غير أن العثمانيين لم يجرؤوا على أحداث صدام مباشر بينهم وبين القوات البريطانية مما أدى الى فشل مخططهم ، وبخاصة أن البريطانيين طالبوا بحكومتهم في اليوم الثاني عشر من ابريل سنة ١٩٠٢ بتدعيم القوات المرافقة للبعثة لضمان نجاحها في أداء مهمتها (٣) .

على أن البعثة البريطانية تمكنت رغم كل هذه المعوقات من جمع المعلومات المتعلقة بتحديد الحدود . وقد أثبتوا أن ممتلكات أمير دثينة التي كان يسيطر عليها وقت وصولهم الى الامارة تمتد الى الغرب والشمال الغربي خلف جبل جحاف ، أي انها تمتد خلف الحدود التي أوردها « الكولونيل وهب » في تقريره المقدم في عامي ١٨٩١ و ١٨٩٢ وكان أمير دثينة يجمع الضرائب في تلك المنطقة منذ عشر سنوات قبل وصول البعثة في سنة ١٩٠٢ حتى اعتدى الأتراك عليها في مطلع تلك السنة وعزلوا أمير دثينة عن حكم كل القرى التي كانت تابعة له على الهضبة تمهيدا لوضعها ضمن نفوذهم عند تحديد خط الحدود .

على أن الأتراك العثمانيين قد فشلوا في تقديم أية براهين تؤيد حقهم في أي جزء من أراضي الأميري كما لم تتوفر لديهم أية خرائط عن المنطقة . ولهذا فانهم قد اعتمدوا فقط على ادعاءاتهم في أحقية الباب العالي بالسيادة على الجزيرة العربية بأكملها ، وهي الادعاءات التي سبق أن رفضتها الحكومة البريطانية عدة مرات . هذا في الوقت الذي توفرت فيه لدى أمير دثينة المستندات الدالة على ملكيته لمنطقته وحكم أسلافه لتلك الأراضي ، فضلا عن تحصيله لضرائبها طيلة عشر سنوات سابقة لوصول البعثة البريطانية في سنة ١٩٠٢ . غير أن العثمانيين حاولوا أن يتمسكوا بتلك المنطقة نظرا لأن هضبة دثينة كانت لها أهميتها بالنسبة للمخططات البريطانية المعادية للعثمانيين ، ولهذا اشتهد التنافس بين العثمانيين والبريطانيين للسيطرة عليها .

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July 1902, p. 8.

(١)

I.O., B. 140, Confidential, Aden Boundary C.G.C., 20th January

(٢)

1903, pp. 2,3.

(٣) جاد طه (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

ومما يظهر أهمية هضبة دثينة بالنسبة للمصالح البريطانية ذلك التصريح الذى أدلى به « الميجور جنرال مثلند » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى عام ١٩٠٢ اذ أوضح أن دثينة تعتبر منطقة هامة للغاية بالنسبة لعدن ، اذ يمكن إقامة مستشفى بريطانية على هضبتها التى تبعد عن عدن تسعين ميلا . كما أبدى امكانية اقامة خط حديدى صغير يربط عدن بدثينة ويتكلف نفقات قليلة . كما يمكن أن تستخدم تلك الهضبة كمنطقة استشفاء وترويح نظرا لبرودتها فى شهور الصيف وهى تستوعب حوالى ثلاثمائة جندي مما سيؤدى الى رفع كفاءة رجال الحامية وتحسين أحوالهم الصحية (١) .

على أن سيطرة البريطانيين على منطقة دثينة كانت تعنى من الناحية السياسية انتصار بريطانيا ورجحان كفتها على كفة العثمانيين فى اليمن حينذاك . اذ كان الشيوخ وزعماء القبائل اليمنية يرقبون باهتمام بالغ الصراع الدائر بين العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن حتى يمكنهم أن يحددوا موقفهم ويتجهوا للكفة الراجحة .

ويستطرد المقيم السياسى البريطانى فى عدن قائلا ان البريطانيين لا يملكون فى عدن قوات ضخمة مثلما كان عليه الحال فى الهند ، ونظرا لأن القبائل تتأثر بما تراه أمامها ، كما تحس بمن يشعرها بقوته ، فان البريطانيين كانوا يجتذبون القبائل المحيطة بعدن بدفع المشاهرات لزعمائها من جهة ، وبإبداء استعدادهم لحمايتهم من تدخل العثمانيين فى بلادهم من جهة أخرى . فاذا ما فشل البريطانيون فى حماية أراضى الأميرى على مرأى من رجال القبائل ومسمعهم فان ذلك كان من شأنه أن يقضى نهائيا على نفوذ البريطانيين ومكانتهم فى المنطقة ، ويجعل القبائل تغير ولاءها ازاءهم مما يؤدى الى اتاحة الفرصة للنفوذ العثمانى للتغلغل هناك .

ويسترسل المقيم السياسى البريطانى موضحا - فى التصريح الذى أدلى به فى عام ١٩٠٢ - أن ثمة صعوبات عملية تواجه مسألة تحديد الحدود . فبالنسبة لإدارة دثينة نجد أن الأمير شايف بن سيف قد تصرف بمنتهى الاعتدال على الرغم من أنه كان حائقا حينذاك لوجود الأتراك العثمانيين فى بلاده . فاذا ما علم هذا الأمير أن هدف بريطانيا الرئيسى من مساعدته هو الاستيلاء على ممتلكاته فى النهاية ، فانه سوف يلقي بنفسه فى أحضان العثمانيين كلية مما كان من شأنه أن يؤدى الى تعويق تحديد الحدود بحيث ينتهى الأمر الى نتيجة مؤسفة (٢) .

وهكذا يوضح هذا التصريح مدى تلاعب السلطات البريطانية فى عدن بمقدرات القبائل اليمنية فى جنوب اليمن . فبريطانيا من ناحية تقف فى وجه

I.O., Aden Delimitation, Op. cit., 28th July 1902, pp. 8,9.

(١)

I.O., Aden Delimitation, op. cit., 28th July 1902, pp. 9,10.

(٢)

التدخل العثماني في المنطقة بدعوى انها تدافع عن القبائل اليمنية ، ثم انها تتجه من ناحية أخرى الى تحديد الحدود بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني في جنوب اليمن بدعوى أنها تسعى الى اقرار الأمور هناك . على أن السياسة البريطانية كانت تهدف في حقيقة الأمر الى السيطرة على منطقة دثينة ذات الأهمية البالغة للمخططات البريطانية في عدن . وعلى ذلك فإن مسألة الحماية التي قدمتها بريطانيا لأمير دثينة لم تكن سوى محافظة منها على المنطقة التي تريد أن تحتفظ بها لنفسها في نهاية الأمر . ولم يكن أمير دثينة بالنسبة لبريطانيا سوى وسيلة وأداة لتحقيق سياستها وأطماعها .

وجدير بالذكر أن الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ البريطانيين والعثمانيين في جنوب اليمن كانت تقطنها قبائل يمنية تدين بالولاء المزدوج لكلا الجانبين (١) ، وتقع أراضيها على جانبي خط الحدود . وقد اقترحت وزارة الهند البريطانية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٢ على وزارة الخارجية البريطانية توجيه بعثة لتحديد خط الحدود على أن يضم لمنطقة نفوذ البريطانيين في جنوب اليمن كل الأراضي الممتدة بين سلسلة جبل جحاف والتلال الواقعة على الجانب الآخر منها . وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك وطلبت من أعضاء البعثة البريطانيين دعوة زملائهم الأتراك للتفاوض في أمر تحديد الحدود .

وقد اقترح « الكابتن وهب » على حاكم الهند العام في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٢ عقد اتفاقات للحماية مع قبائل العولقي العليا واليافعي العليا . غير أن وزارة الهند طلبت تأجيل عقد اتفاقات الحماية حتى تتمكن البعثة البريطانية لتحديد الحدود من معرفة مواقع القبائل المعنية بالتحديد .

وقد قام « السير نيكولاس أوكونور Nicholas O conor » السفير البريطاني في الآستانة بتقديم مذكرة الى وزير الخارجية العثماني طالب فيها باعتبار المنطقة التي تقطنها قبائل اليافعي ضمن النواحي التسع المرتبط بحكامها ببريطانيا بمعاهدات حماية وهي تضم يافع العليا ويافع السفلى . بل انه أوضح أيضا أن الانذار الذي وجهه « لورد جرانفيل » في سنة ١٨٧٢ الى الحكومة العثمانية كان يشير الى المنطقة المجاورة لعدن والتي تضم قبائل اليافعي . وأخيرا فإن خطاب وزارة الخارجية البريطانية الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٢ الى الحكومة العثمانية أشار أيضا الى موافقة حكومة جلالة الملكة على وجهة نظر وزارة الهند بأن المنطقة التي تقطنها قبائل اليافعي بتقسيمها تدخل حدود النواحي التسع المحمية من قبل الحكومة البريطانية (٢) .

Bury, W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 195

(١)

I.O., B. 140., Confidential, Aden Boundary by C.G.C., 20th Jan-

(٢)

uary 1903, pp. 1,2.

غير أن المبعوثين العثمانيين رفضوا الاعتراف بأن أراضي اليافعى تدخل ضمن النواحي التسع المعنية ، مما جعل المبعوثين البريطانيين غير قادرين على اتخاذ أية خطوة لتنفيذ التعليمات الصادرة اليهم . على أن « الكولونيل وهب » اقترح منح سلطان اليافعى اعانة مالية حتى تتاح للبعثة فرصة الدخول فى أراضيها لتحديد الحدود . وبالتشاور مع المقيم السياسى البريطانى فى عدن وافق على منح زعماء قبائل اليافعى عشرة آلاف ريال وذلك فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٢ على أن تعتبر بلاده ضمن النواحي التسع وذلك للحيلولة دون سيطرة العثمانيين عليها .

وقد أوضح « الميجور جنرال متلند P.J. Maitland » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن شيوخ قبائل اليافعى فيما عدا واحد منهم قد وافقوا على الحضور الى دثينة للاتفاق مع البريطانيين حول عقد معاهدة حماية . وقد طالب المقيم حكومة الهند البريطانية منحه صلاحيات اعطائهم مشاهرات مالية ينص عليها فى معاهدة الحماية . وكان « السير نيكولاس أوكونور » سفير بريطانيا فى الآستانة قد أكد فى برقية بعث بها لحكومته فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ أهمية ارضاء قبائل اليافعى حتى ينضموا الى جانب البريطانيين ويرفضوا اغراءات العثمانيين فى ذلك الحين . على أنه أشار فى برقيته الى أهمية التحفظ أيضا بقدر الامكان فى ارضاء اليوافع الا وفقا لما تحتمه الضرورة القصوى (١) .

وقد تعرضت البعثة البريطانية لموقف دقيق فى اليوم السادس من شهر يناير سنة ١٩٠٣ ، اذ تعذر عليها الاتصال بعدن من ناحية الجنوب . كما تعذر عليها التقدم ناحية الشمال الشرقى نظرا لاحتلال العثمانيين لقرية جليلة ، وفرض حصار بقواتهم من تلك الناحية . وقد أبرق وزير الدولة البريطانى لشتون الهند الى حاكم الهند العام فى اليوم التاسع من الشهر المذكور يبلغه بأن السفير البريطانى فى الآستانة قد طالب الباب العالى بالحاج بارسال تعليمات سرية مشددة الى مبعوثيه فى اليمن لمقابلة البعثة البريطانية فورا للتشاور من أجل تحديد الحدود . وأنه فى حالة عدم ارسال هذه التعليمات أو عدم اذعان المبعوثين الاتراك لها فان البعثة البريطانية ستباشر بنفسها وضع خط للحدود . وسوف تقابل أية محاولة لتخطى هذه الحدود فيما بعد بكل شدة من قبل القوات البريطانية فى عدن ، خاصة اذا حاولت القوات العثمانية العودة الى احتلال المواقع التى انسحبت منها قبل تحديد الحدود ، أو تحريض القبائل اليمنية للسيطرة على مواقع جديدة فى اراضى الأميرى المتنازع عليها ، أو فى حالة التآمر ضد السلطات البريطانية فى عدن .

وقد تساءل وزير الدولة البريطانى لشتون الهند عن مدى الاستعدادات

I.O., B. 140, Confidential, Aden Boundary by C.G.C., 20th January 1903, (١)
pp. 2, 3.

والامكانات الحربية المتوفرة في عدن من جهة ، والموجودة حينذاك في دثينة من جهة أخرى . وقد أجاب على هذا التساؤل «المجيبور جنرال مثلند» المقيم السياسي البريطاني في عدن في ١١ يناير سنة ١٩٠٣ - موضحا أن القوات الموجودة في دثينة غير كافة لطرد العثمانيين على وجه السرعة من أراضى الأميري . هذا بالإضافة الى أن القوات البريطانية في عدن ليست لديها الاستعدادات الكافية لارسال امدادات اصفية الى دثينة . ولهذا فقد طالب المقيم السياسي بتعزيز القوات الموجودة في عدن بارسال لواء كامل يضم مشاة بريطانيين وبطاريات مدفعية جبلية من الهند في أسرع وقت ممكن . وقد أشار المقيم السياسي البريطاني في عدن الى أنه اذا تطلب الأمر اقتحام البعثة البريطانية لأراضى اليافعى دون موافقة القبائل ، فان ذلك يستلزم في هذه الحالة ارسال قوة أخرى بالإضافة الى اللواء المطلوب (١) .

وقد حرصت السلطات البريطانية في عدن على مراقبة تحركات العثمانيين في جنوب اليمن . ولهذا فان المقيم السياسي البريطاني هناك أبلغ حاكم الهند العام في ١٤ يناير سنة ١٩٠٣ بأن الأتراك العثمانيين قد قاموا بتعزيز قواتهم في موقع جليلة ، كما عززوا حاميات قعطية . وأضافوا الى القوة الأولى خمسمائة مقاتل وستة مدافع ، على حين أضافوا للقوة الثانية ٣٤٠ مقاتلا ومدفعين بحيث تفوقت القوات العثمانية المسلحة قرب دثينة وأصبحت أقوى من القوات البريطانية المواجهة لها . بل ان « الكولونيل وهب » قد لفت أنظار حكومته الى زيادة القوات العثمانية في جليلة في أراض لم تكن تابعة للعثمانيين . وهذا ما جعله يقترح زيادة الحرس المرافق للبعثة ، وبخاصة أن الأتراك قد وضعوا في جبل جحاف ستمائة مقاتل من العرب الموالين لهم وذلك بعد انسحاب قواتهم النظامية العثمانية من هناك .

وعلى الرغم من مقابلة « السير أوكونور » السفير البريطاني في الآستانة للسلطان العثماني والتشاور معه في مسألة تحديد الحدود في جنوب اليمن ، وما أكداه السلطان من ارساله التعليمات للسلطات العثمانية في صنعاء بتسريح القوات غير النظامية وعدم النيل من حقوق أمير دثينة التي مارسها قبل سنة ١٩٠١ ، وإبلاغ المبعوثين العثمانيين بأن يعترفوا بأن أراضى اليافعى ضمن النواحي التسع المعنية ، فان هذه التعليمات لم تأخذ طريقها للتنفيذ . واستمرت مسألة الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في جنوب اليمن معلقة بين الجانبين، حتى أن نائب ملك بريطانيا في الهند وحاكم الهند العام قد أبلغ وزير الدولة لشئون الهند برقيا في ٢٠ يناير سنة ١٩٠٣ بتأكيداته بأن الأتراك غير جادين

I.O., B. 140., Confidential, Aden Boundary by C.G.C., 20th January, (١)
1903, p. 4.

فى التوصل الى وضع خط للحدود وأنهم يسوفون فى ذلك أيا تسويف (١) .
ولا شك أن الأتراك العثمانيين كانوا يرغبون فى ماطلة البريطانيين فى أمر
تحديد الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانى والعثمانى فى جنوب اليمن ، محاولين
اجتذاب القبائل الى جانبهم بشتى الوسائل والأساليب الممكنة حتى ولو استعملوا
نفس الوسائل والأساليب التى كان يتبعها البريطانيون فى ذلك الحين . وقد كان
الأتراك يستندون الى أن الجزيرة العربية بأكملها تعتبر - من وجهة نظرهم -
تابعة للسيادة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر الأمر الذى يسمح لهم
ببسط نفوذهم الفعلى عليها استنادا لتلك الدعوى . غير أن ما واجهه الأتراك من
ثورات عارمة من قبل أهالى البلاد فى أنحاء الجزيرة وبخاصة فى بلاد اليمن (٢)
لم يمكنهم من منافسة البريطانيين هناك الذين كانوا يتشبثون بقاعدتهم الهامة
فى عدن حفاظا على مصالحهم فى منطقة البحر الأحمر بأكملها .

- موقف البريطانيين فى عدن ازاء الأوضاع القائمة فى الجزيرة العربية فى مطلع القرن العشرين :

ويجدر بنا الآن أن نلقى نظرة سريعة على الأوضاع القائمة فى الجزيرة
العربية وخاصة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى مطلع القرن العشرين
وموقف البريطانيين فى عدن ازاءها حتى نتبين التطورات التى أدت الى توصل
البريطانيين الى عقد اتفاقية مع العثمانيين لتحديد الحدود بين لمنطقتى نفوذ
الجانبيين فى جنوب اليمن . وبهنا كثيرا أن نشير الى أن الجزيرة العربية تتميز
بأنها وحدة جغرافية واقتصادية واحدة يسودها النظام القبلى كأساس للحياة
الاجتماعية . على أن هذا الوضع الاجتماعى الذى يختلف عما هو عليه الحال فى
العراق والشام ومصر (٣) قد أدى بالتالى الى وجود تشكيلات سياسية فى الجزيرة
العربية قوامها المشيخة أو الامارة أو السلطنة التى تعتمد على النفوذ الأسرى
الاقطاعى المظهر ، أو الامامة التى تقوم على الفكر الدينى المذهبى وتفرض سلطاتها
على منطقة يسكنها الأتباع والمريدون الى جانب غيرهم كما كان الحال بالنسبة
للامامة الزيدية فى اليمن (٤) .

والى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة العربية والتى أدت الى التفطيت
السياسى لسكانها ، فان الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن كان من العوامل

(١) I.O., B. 149, Confidential, Aden Boundary by C.G.C., 20th Jan-
uary 1903, p. 45.

(٢) فاروق عثمان اباطة : الحكم العثمانى فى اليمن ، ص ١٢٤ - ١٤٦ .

(٣) Brémond, E. : Yémen et Saoudia, p. 75.

(٤) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى
١٩٠٤ - ١٩٤٨ ص ٤١ .

المؤكد لهذا التفتت . ذلك لأن بريطانيا أدركت الأهمية الكامنة في استراتيجية الجزيرة العربية لتأمين طرق مواصلاتها الى الهند عندما احتلت عدن في سنة ١٨٣٩ وبدأت تتوسع لسيط نفوذها في السواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية . كما زادت رغبة البريطانيين في ذلك بوجه خاص بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في سنة ١٨٦٩ التي أصبحت «الشریان الامبراطوري» لمستعمراتها في بلاد الشرق (١) . وقد أدى التدخل البريطاني في الجزيرة العربية الى تفتت وحدتها السياسية الى جانب ما أصيبت به من عوامل التفتت الداخلية . وكان ذلك مؤديا بالتالى بطبيعة الحال الى تغيير أفكار ومواقف أهالى الجزيرة العربية عن باقى أجزاء العالم العربى والعثمانى .

ولهذا فقد ظهر الاختلاف أساسا في نوع الأفكار « القومية » وأساليب العمل الإيجابى لتحقيق المطالب القومية ، وذلك بين عرب الجزيرة العربية عن بقية العالم العربى العثمانى . ومن التجاوز حقيقة أن توصف أفكار أهل الجزيرة العربية بأنها أفكار « قومية » في مطلع القرن العشرين . اذ أنهم لم ينادوا بتطبيق صورة جديدة للحكم في بلادهم حينذاك ، أو بمطالب معينة مثل « اللامركزية » بالصورة التى عرضها حزب اللامركزية العثمانى الذى اتخذ القاهرة مقرا له ، أو بتحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية ثنائية كما نادى بها الجمعية القحطانية . ذلك لأن الأوضاع الخاصة لأهالى الجزيرة العربية جعلت أفكارهم تتبلور في ذلك الحين حول مطلب واحد تمسكوا به ازاء الاتحاد بين الأتراك . وهو أن يتركوا دون تدخل من قبل الحكومة المركزية في شئونهم — هذا مع رضائهم واعترافهم بالسيادة العثمانية . وكان ذلك استجابة منهم لعقائدهم الدينية المتحكمة ، ونظريتهم المقدسة للخلافة الاسلامية التى كان السلطان عبد الحميد قد أحيا شأنها معتمدا على أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده اللذين كانا من دعاةها .

ومن ناحية أخرى تميزت وسائل أهالى الجزيرة العربية في تحقيق مطالبهم عن غيرهم من سكان البلاد العربية الشمالية كالعراق والشام ومصر (٢) ، فبينما كان أسلوب القوميين العرب يتمثل أساسا في تكوين الجمعيات ، والأحزاب السياسية ، وعقد المؤتمرات ، والاتجاء الى التشكيلات السياسية والاعتماد على المنشورات في نشر دعوتهم ، اذا لم يتمكنوا من الاعتماد على الصحف والمجلات ، فان عرب الجزيرة عبروا عن عدم رضائهم عن حكم الاتحاديين وموقفهم من العرب بالثورات المستمرة ضد الحاميات العثمانية الموجودة في أراضيهم ، أى أن الأساليب السليمة في التعبير عن المطالب القومية كانت مجهولة

(١) جمال حمدان (دكتور) : دراسات في العالم العربى ، ص ٢٧ .

(٢) ساطع الحصرى : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٧٦ .

لديهم . ولهذا كانوا يلجئون الى طريقتهم الخاصة التى ألفوها فى منازعاتهم الشخصية وهى القتال والكر والفر والالتجاء الى الجبال والغلوات أو الهجوم المباغت الى غير ذلك من أساليب القتال الشائعة بين رجال القبائل العربية فى جزيرتهم . وقد كانت حياة الجزيرة ببساطتها الأولية توحى اليهم بنوع من التفكير وأسلوب العمل الذى سنرى أمثلة كثيرة لتطبيقاته عند عرضنا للأحداث التى شهدتها مناطق الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى الحجاز وعسير واليمن فى مطلع القرن العشرين ، وقبل الحرب العالمية الأولى وفى أثنائها ، وذلك عندما احتدم الصراع الذى دار بين أهالى الجزيرة والأتراك العثمانيين من جهة ، وبين الأتراك العثمانيين والبريطانيين من جهة أخرى (١) .

وتجدر الإشارة الى أن الأتراك الاتحاديين الذين أداروا دفة الحكم فى الدولة العثمانية منذ عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ كانوا قد بدءوا علاقاتهم بالجزيرة العربية بالقيام بعملين لهما أهميتهما فيما يتعلق بسياسة البريطانيين فى البحر الأحمر حينذاك . أولهما : افتتاح سكة حديد الحجاز رسميا فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ وكان الخط قد بلغ « المدينة » . وثانيهما : تعيين الشريف حسين بن على أميراً على مكة (٢) . وترجع أهمية هذين العملين الى النتائج العملية التى ترتبت عليهما فوصول خط سكة حديد الحجاز الى « المدينة » ، معناه تأكيد سيادة ونفوذ الدولة العثمانية فى الحجاز وفى اليمن على السواء ، لأنه ضمن لها وسيلة فعالة لنقل الجنود والمعدات فى أسرع وقت وأسلم طريق . وهذا ما حدث بالفعل ، اذ أصبح الحجاز مركزاً تنطلق منه الوسائل التنفيذية لاختضاع المتمردين فى جهات الجزيرة المختلفة وبخاصة فى بلاد اليمن . كما أن تعيين الشريف حسين كان له أهميته وخطورته كذلك ، اذ أن الاتحاديين الأتراك عينوه بالرغم من إرادة السلطان عبد الحميد وكانوا يطعمون كثيراً فى أن يكون أداة طيعة فى أيديهم . وإذا كان الشريف حسين سيساعدهم حربياً ضد محمد الإدريسي الذى ظهر فى عسير فى سنة ١٩٠٧ ، وسيساعدهم بنصائحه واتصالاته بالامام يحيى الذى تولى الإمامة فى سنة ١٩٠٤ سعياً وراء الصلح بينه وبين السلطان ، فإن الخلاف سرعان ما دب بين الاتحاديين الأتراك وبين الحسين نتيجة لشخصيته التى كانت تتصف بالطموح والعناد . اذ عمل الحسين منذ وصوله الى مكة على جذب القبائل حوله بعد أن كانوا قد أهملوا أثناء حكم الاشراف الذين سبقوه . لهذا خشى الاتحاديون من شخصية الحسين الذى يريد أن يثبت وجوده فى بقعة هامة داخل امبراطوريتهم فرفضوا وساطته بعد ذلك بينهم وبين الإدريسي والامام يحيى (٣) وكان الاخيرون قد تحالفا مع لمواجهة الحكم العثمانى فى اليمن والعمل على تصفيته .

(١) فاروق عثمان اباطة : المصدر السابق ، ص ١٧٨

(٢) احمد طريبين (دكتور) : الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ ، ص ١٧ .

Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 114, 119.

(٣)

وقد أدى وجود زعامات محلية في الجزيرة العربية الى تحديد الخطوط العامة لخريطتها وقد استطاع هؤلاء الزعماء ان يستمدوا كيانهم وسلطتهم من ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم . فكان هناك الشريف حسين في مكة ، وعبد العزيز آل سعود في الرياض ، والادريسي في صبيا في عسير ، والامام يحيى فوق الجبال الشمالية في اليمن ، وآل الرشيد في حائل في شمال الجزيرة العربية ، وآل الصباح في الكويت ، والى جانب هؤلاء كانت هناك مشيخات وامارات وسلطنات على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية والتي عقدت بريطانيا مع ما كان منها محيطا بعدن بصفة خاصة - وهي النواحي التسع - معاهدات الحماية التي سبق أن أشرت اليها .

على أن العثمانيين والبريطانيين كانوا يمثلون القوتين الفعالتين في تاريخ الجزيرة العربية والساحل الشرقي للبحر الأحمر على وجه الخصوص في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين واستمر ذلك حتى خروج العثمانيين من الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى . وكان نفوذ العثمانيين يختلف قوة وضعفا من مكان الى آخر في هذه البقاع ، تبعا لصلتهم بالزعماء المحليين وتبعا لقوة الحماية العثمانية التي تمثلهم في المنطقة . فبينما كان الشريف حسين في الحجاز - والدولة ترقب تصرفاته بحذر ، وكانت لها حماية عثمانية دائمة في « المدينة » - كان الأمراء من آل الرشيد في حائل يعترفون بسيادة العثمانيين عليهم ، وكثيرا ما كانوا يستنجدون بالأتراك ضد عدوهم عبد العزيز آل سعود (١) .

أما عبد العزيز آل سعود فقد كان في خصام مع الترك لأنهم كانوا يساعدون آل الرشيد ضده في القصيم ، لذلك قويت علاقته مع الكويت التي كانت تخضع خضوعا غير مباشر للحماية البريطانية اذ كان الشيخ مبارك الصباح يعتمد على مساندة بريطانيا له وخاصة منذ سنة ١٩٠٣ . وقد تعاون الصباح مع ابن سعود على مهاجمة عشائر المنتفق في العراق ، وكان الأتراك كثيرا ما يعتمدون عليهم ضد ابن سعود . كما هاجم الأميران - الصباح وابن سعود - جبل شمر أيضا ، خاصة أن الأمير سعود بن الرشيد الذي تولى الامارة في سنة ١٩٠٨ كان طفلا صغيرا وتولى الوصاية عليه أبناء عمومته . وكان للعثمانيين السيادة العسكرية في الاحساء ، وان كانت هذه السيادة لم تدم طويلا . ففي ربيع سنة ١٩١٣ انقض عبد العزيز آل سعود على « الاحساء » وأخذ « الهفوف » ثم بعد فترة قصيرة استولى على « القطيف » ، وأخرج الترك - سواء العسكريين أو المدنيين - من هذه المنطقة ، بعد أن مكثوا بها أكثر من أربعين عاما . وهنا بدأ ابن سعود محاولاته للاتصال بالبريطانيين والاستعانة بهم ، وكان لأمير الكويت دور في التقريب بين الطرفين .

(١) أحمد طريبن (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

أما في جنوب غرب الجزيرة العربية وعلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر من ناحية الجنوب فقد كان الامام يحيى والافريسي في اليمن وعسير يناوئان الحكم العثماني هناك . واستمر الصراع دائرا بينهما من جهة ، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى حتى اضطر العثمانيون (١) الى عقد صلح « دعان » (٢) مع الامام يحيى في ٩ أكتوبر سنة ١٩١١ ، في الوقت الذي واجهت فيه الدولة هجمات الايطاليين على طرابلس الغرب وبلغت فيه ثورة اليمنيين على الحكم أوج قوتها (٣) . وبعقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية انفصمت عرى التحالف بين الامام والافريسي الذي ظل على عدائه للأتراك وواصل ثورته ضدهم (٤) قبيل واثناء الحرب العالمية الأولى .

أما بالنسبة لنفوذ العثمانيين في الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية فقد كاد يكون معدوما ، إذ كان البريطانيون هم أصحاب النفوذ الفعلي المباشر في هذه الجهات عن طريق الاحتلال والسيطرة الفعلية ، أو عن طريق الماهدات والاتفاقيات مع الشيوخ والرؤساء المحليين (٥) ، التي بلغت في معظم الأحيان فرض الحماية البريطانية على بلادهم بعد التلويح لهم بخطر العثمانيين منذ عودتهم الى اليمن في سنة ١٨٧٢ ، كما سبق أن أوضحنا . وقد أصبحت هذه الدعوى حجة في أيدي البريطانيين عند تحديدهم للحدود بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني في جنوب اليمن وعلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر حماية لقاعدتهم الهامة في عدن في ذلك الحين .

— نشاط الايطاليين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر :

وجدير بالذكر أن إيطاليا بعد أن استولت على طرابلس الغرب في شهر أكتوبر سنة ١٩١١ قامت بمحاصرة سواحل اليمن الواقعة على البحر الأحمر والمواجهة لمستعمراتها الإيطالية في اريتريا . وقد ترتب على ذلك كساد التجارة في ميناء الحديدة ، بل أن الايطاليين قصفوا هذا الميناء بمدافعهم حتى يشغلوا الدولة عن توجيه حملة عثمانية لاسترداد طرابلس الغرب . وقد قام عزت باشا والي اليمن العثماني الذي كان مقيما في صنعاء في ذلك الوقت بإبلاغ الباب العالي برقيا بأنباء ضرب الايطاليين لميناء الحديدة اليمني ، وقد فر سكانه العزل في

-
- (١) توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري ، ١٩٠٨ - ١٩١٤ ص ٢٣٩ .
 (٢) « دعان » هي قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غرب مدينة عمران .
 السيد محمد رجب حراش (دكتور) : الدولة العثمانية ولبه جزيرة العرب ، ١٨٤٠ - ١٩٠٩ ص ٩٤ ، ٩٥ .
 (٣) فاروق عثمان أبالة : المصدر السابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٣ .
 (٤) توفيق علي برو : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
 (٥) Hogarth, D.G. : op. cit., pp. 123 — 124.

أرجاء تهامة حرصا على حياتهم . وقد رأى الامام يحيى بعد أن عقد الصلح مع الدولة العثمانية وأصبح حليفها الجديد أن يبرهن على ولائه لها وعن استعدادها لمساندتها ضد أعدائها الايطاليين ، فبعث برسالة الى الباب العالي يعبر فيها عن استعدادها لارسال « مائة ألف من العرب كاملة العدة والعدد » (١) للاشتراك مع اخوانهم العثمانيين فى طرد الايطاليين من طرابلس الغرب . وقد أرسل الباب العالي خطابا الى الامام يحيى يشكره على ما أبداه من استعداد لمساعدة الدولة ومساندتها ضد أعدائها الايطاليين .

على أن هذا الموقف الإيجابي المظهر من قبل الامام يحيى كان مشكوكا فيه ، اذ كانت سلطة الامام الفعلية لا تمتد الا على بعض القبائل الزيدية التى يشك فى تحمسها للحرب خارج اليمن ويشك كذلك فى مقدرة الامام على توجيهها هذه الوجهة . هذا فضلا عن أن بعض قطع الأسطول الايطالى كانت تحاصر الشواطىء اليمنية وحطمت فعلا بعض قطع الأسطول العثمانى الهزيلة التى كانت تخفى هذه السواحل ، مما كان يحول دون خروج أية قوات من اليمن لتحرير طرابلس الغرب ، هذا الى جانب عدم توافر الامكانيات لدى الدولة العثمانية لنقل قوات يمنية بحرا الى هناك ، بل ان الدولة العثمانية نفسها كانت تعتمد على بعض قطع الاساطيل الأجنبية لنقل جنودها الى اليمن . ويؤكد ذلك الراى كاتب انجليزى شهد بنفسه حصار المدينة والأحداث التى تبعت ذلك ، وأوضحها فى مقال نشر فى جريدة « التيمز » عقب عودته الى انجلترا ونقلته عن « التيمز » جريدة « المنار » (٢) القاهرة وجاء فيه : « ولا يستطيع الواقف على حقيقة أحوال اليمن، أن يقابل الأنباء التى وردت من الآستانة عن استعداد الامام لتقديم مائة ألف مقاتل ليحاربوا الايطاليين فى طرابلس الغرب الا بالابتسام ، وذلك لأن سلطة الامام اسمية أكثر مما هى فعلية ، ولأن الحكومة العثمانية تعجز عن نقل هؤلاء المتطوعين الى ساحة الحرب » .

واذا كان الادريسي قد تعاون مع الامام يحيى فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١١ عندما وجدت الغاية المشتركة بينهما وهى مقاومة الحكم العثمانى فى اليمن ، فقد افرق الحليفان عندما عقد الامام يحيى الصلح مع الدولة العثمانية فى سنة ١٩١١ ، وهى نفس السنة التى حدثت فيها معركة الحفائر التى هزم فيها الأتراك هزيمة ساحقة فى جيزان أمام القوات الادريسية (٣) .

على أن الادريسي لم يخدع أو يقترب بانتصاره على أعدائه بل كان يعلم حقيقة

(١) عبد الواسع يحيى الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٣ .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ فبراير سنة ١٩١٢ ، ص ١٠٦ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ

ج ٢ ، ص ١٤١ .

قوتهم التي كان يمكن أن تصل إليها الامدادات من أرجاء الدولة العثمانية . وإذا كان الادريسي قد رأى صديقه بالأمس الامام يحيى يعالف الأتراك ويستعين بهم في محاربته ، فانه رأى - والموقف أصبح أشد خطورة أمام تضامن أعدائه - أن يوطد صلته بالايطاليين أعداء الدولة العثمانية ، بل بالبريطانيين في عدن فيما بعد محالفا اياهم من أجل تحقيق غايته ، وهي محاربة الأتراك واجلائهم عن اليمن ، على ألا يمس ذلك استقلال بلاده في المستقبل (١) . وهكذا كان الادريسي أول من انضم الى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل في البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان في الحرب العالمية الأولى .

أما الدولة العثمانية فقد حاولت في سنة ١٩١٢ أن تطوق الادريسي من الجنوب ومن الشمال وذلك بأن تأتي من الشمال بقوة من الحجاز تحت قيادة فيصل بن الحسين شريف مكة ، وتطبق عليه من الجنوب قوتان عثمانيتان تخرج احدهما من صنعاء والثانية من اللحية . غير أن هذه العمليات الحربية المشتركة ضد الادريسي منيت بالفشل الذريع ، وان كانت قد أدت الى تعاونه مع الطليان ضد أعدائه العثمانيين وضد حليفهم الامام يحيى في اليمن . وكانت القوات العثمانية قد رابطت على طول ساحل عسير الممتد من اللحية الى زهران وذلك لتأمين الحدود من اغارات القوات الادريسية التي كانت ايطاليا تساعد من البحر . كما كان الترك يهدفون من وجود هذه القوات الى منع أى اتصال محتمل بين الادريسي في عسير وبين قبيلة الزرائق في تهامة ، تلك القبيلة التي تميزت بقوتها وشدة بأسها وتمرداها على الأتراك (٢) ، وقد أرادوا بذلك ألا يزيدوا من متاعبهم ومشاكلهم في المنطقة . أما ما دفع فيصل بن الحسين الى الاشتراك في الصراع الدائر بين الأدارسة والأتراك في اليمن ، فقد كان نتيجة لوقوعه تحت اغراء الأتراك ، بعد أن وعدوه بأنهم سيولونه حكم امارة عسير اذا تمكن من القضاء على الادريسي . غير أن فيصل رغم محاولته استنفار القبائل ضد الادريسي ومحاربته ، قد منيت قواته بالفشل وعاد الى الحجاز في أوائل سنة ١٩١٣ بخفي حنين (٣) .

وجدير بالذكر أن ايطاليا بعد احتلالها لطرابلس الغرب في سنة ١٩١١ خشيت من سريان نار الحرب ضدها الى باقى العالم العربى تلبية لدعوة الخلافة العثمانية . لهذا أسرعت ايطاليا الى فتح جبهة حربية أخرى في اليمن وعسير لاشغال الدولة العثمانية وازعاج مقاومتها بتشتيت مجهوداتها الحربية . واقتضى ذلك أن تحاصر بعض قطع الأسطول الايطالى الموانئ اليمنية ماعدا تلك

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) امين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

Bury, G.W. : op. cit., pp. 35-36.

(٣)

التي في قبضة الادريسي وضربتها من البحر فخرت الحديدية - كما سبق أن ذكرت - وفر أهلها في أرجاء تهامة ، كما ضربت مدينة الشيخ سعيد المقابلة لبريم وقذفها بالقنابل غير أنها لم تحدث بها خسائر جسيمة (١) ، هذا فضلا عن اغراقها لبعض قطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل ، بل ان إيطاليا في نفس الوقت قصفت بمدافع أسطولها ميناء بيروت وذلك بحجة وجود سفينتين حربيتين عثمانيتين صغيرتين في الميناء ، وأغرقتهما فعلا ، مما جعل الدول الأوروبية كلها تحتج على مهاجمة ميناء بيروت نظرا لأهميتها التجارية الدولية . (٢) على أن هدف إيطاليا من محاربة الأتراك في اليمن ومساندة الادريسي ضدهم لم يكن يقصد منه فقط فتح جبهة حربية جديدة تشغل العثمانيين عن استرداد طرابلس الغرب ، بل ان إيطاليا كانت تهدف أيضا الى بسط نفوذها على البلاد اليمنية المواجهة لمستعمراتها في اريتريا على الساحل الغربي للبحر الأحمر . ويرجع ذلك الى أن الادريسي بعد أن نشر الأمن في عسير ونظم موانئها وشجع تجارتها ، فقد راجت هذه التجارة وانتظمت بين موانئ اليمن وبين عصب ومصوع الميناءين اللذين سيطرت عليهما إيطاليا على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر المواجه لعسير . ولهذا لم يكن غريبا حينذاك أن تتطلع إيطاليا في لهفة الى الوثوب على الشواطئ اليمنية المواجهة لمستعمراتها في اريتريا . وقد ذكر « جاكوب » مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن أن كاتبها ألمانيا قد عبر عن هذه الرغبات الإيطالية في سنة ١٩١٣ بقوله : « منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم سادة في عدن . . . والآن ترمي إيطاليا نظراتها المتطلعة الى شاطئ الجزيرة العربية الأخضر » . (٣) ولهذا فان رغبة إيطاليا في احتلال سواحل اليمن كانت رغبة قديمة رأت أن الظروف قد سنحت لتحقيقها بظهور الادريسي في عسير فحاولت التقرب اليه للاستفادة من موانئه ومن منتجيات بلاده . وكانت إيطاليا بسياستها هذه تحافظ على تجارتها من الضياع اذا ما وقعت موانئ عسير في أيدي الأتراك . غير أن هدف إيطاليا الحربي كان أهم بكثير من هدفها التجاري اذ كانت تخشى من استيلاء تركيا على هذه الموانئ وتستخدمها في اثارة المتاعب ضدها في مستعمراتها الأفريقية في اريتريا . وهكذا حرصت إيطاليا على توطيد علاقتها بالادريسي ومساندته ضد الأتراك لهذه الأسباب جميعها (٤) .

وقد أوضح أمين الريحاني معالم السياسة التي اتبعها الادريسي في الاستعانة بالطلينان ثم بالانجليز بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حصيفا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشقاكات ،

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 126.

(١)

(٢) اللواء : العدد ٣٨٣٢ في ٥ مارس ١٩١٢ ، ص ٤

Jacob, H.F. : op. cit., p. 127.

(٣)

(٤) فاروق عثمان اباطة المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الاشراف ، وبالاكتليز على الجميع . وكان له عون كبير في ادرته الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاهه الفطري لمعانا » (١) .

على أنه مما لا شك فيه أن اصرار الدولة العثمانية على عدم الاعتراف للادريسي بوضعه الخاص في اليمن على النحو الذي اعترفت به للامام يحيى في صلح دعان سنة ١٩١١ ، هو الذي دفع الادريسي الى توطيد علاقته بايطاليا ومواصلته السير في تلقي المساعدات منها لمحاربة العثمانيين . وقد يكون الادريسي قد تردد كثيرا قبل أن يتمادى في تلقي المساعدات الايطالية ، غير أنه ازاء مياطرة الترك في الاتفاق معه وازاء غدرهم به واعتدائهم على قواته ، فانه آثر - مدفوعا بحرصه على الدفاع عن نفسه - أن يتعاون مع ايطاليا ضد أعدائه العثمانيين في اليمن بل ضد حليفهم الامام يحيى بعد أن عقد الصلح معهم . وقد تمثلت المساعدات الايطالية للادريسي في امداده بالأسلحة الصغيرة (البنادق) ، وبأنواع من الذخيرة الحربية ، وبكميات من الذهب (٢) . كما أدت تحركات الأسطول الايطالي أمام سواحل اليمن وقصفه لبعض الموانئ اليمنية بمدافعه ، الى حصول الادريسي على كميات من الأسلحة والذخائر العثمانية التي تركتها قوات الدولة خلفها أثناء هروبها من المناطق الساحلية التي تعرضت لقذائف الايطاليين .

وعلى أية حال فقد كان الادريسي في وضع ملائم جعله لا يخشى مواجهة ما ترسله الدولة العثمانية من جيوش لمحاربته . وقد استمر الصراع بين الأدارسة والترك حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ وحتى أعلن شريف مكة ثورته على العثمانيين في صيف عام ١٩١٦ . وقد نشط الادريسي حينذاك في محاربة الأتراك ، وحدث تقارب بينه وبين الشريف حسين في الحجاز (٣) مما مهد السبيل أيضا الى اتصال الادريسي بالبريطانيين في عدن على نحو ما سنوضحه في الفصل التالي .

٢ - اتفاقية تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ بريطانيا والدولة العثمانية في جنوب اليمن في سنة ١٩١٤ :

حرصت السلطات البريطانية في عدن على وضع حد للتغلغل العثماني المنافس للبريطانيين في جنوب اليمن وذلك عن طريق تحديد خط للحدود التي تفصل بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني هناك (٤) . وقد بدت مخاوف

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

Jacob, H.F. : op. cit., p. 125.

(٢)

Correp., d'Orient, 25th July 1916, p. 179.

(٣)

I.O., B. 140, Confidential, Aden Boundary by C.G.C., 20th January 1903., pp. 5,6.

(٤)

حكومة الهند البريطانية من التزايد المستمر لهذا التغلغل العثماني الذي كان يتطلب بالضرورة زيادة حجم القوات البريطانية في عدن مما يحملها أعباء مالية كبيرة . اذ أن المقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك وهو « الجنرال دي براث De Brath » اضطر الى ارسال كتيبة من الجنود البريطانيين وفرقة من المشاة للهنود لتعسكر في امانة دثينة في مواجهة القوات العثمانية المحتشدة هناك .

وقد أبدى المقيم السياسي البريطاني في عدن لحكومة الهند أهمية تدعيم حامية عدن لمواجهة « مؤامرات الأتراك » التي تهدف الى بسط سيطرتهم على جنوب اليمن وتهديد القاعدة البريطانية في عدن عن طريق تنفيذ ما سماه « بالبرنامج الاسلامي Pan Islamic Programme » وكان العثمانيون قد حاولوا أن يستقطبوا القبائل اليمنية المسلمة الى جانبهم بدعوى الجهاد في سبيل الله لاجلاء البريطانيين عن الجزيرة العربية على نحو ما حدث على يدى الشريف اسماعيل أحد أشراف مكة الذي حاول أن يستعيد عدن من أيدي البريطانيين في سنة ١٨٤٦ دون أن يوفق في ذلك . ولا شك أن تدعيم حامية عدن - من وجهة نظر المقيم السياسي البريطاني - من شأنه أن يظهر قوة البريطانيين الهائلة بأسلحتهم الحديثة على مقربة من هذه القبائل مما يثير الرهبة في قلوبهم فينصاعوا طائعين الى مهادنة السلطات البريطانية والتحالف معها ، وعدم التأثير بتحريض العثمانيين لهم ورفض اغراءاتهم المستمرة للانضواء تحت لوائهم (١) .

ومن الملاحظ أن النفوذ العثماني كان يمتد في الجزيرة العربية حينذاك على مساحات أوسع من النفوذ البريطاني المنافس . اذ كان البريطانيون يختارون النقاط الاستراتيجية التي يهيمهم الاستيلاء عليها دون أن يهتموا كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها . وهذا الفارق المساحي الذي يعتمد على أساس تاريخي مع ما كان يتوافر من نفوذ معنوي للخليفة العثماني في الجزيرة العربية بل في غالبية العالم الاسلامي ، كان يتمثل في القوات العسكرية الموجودة في أماكن متفرقة من الجزيرة . بينما نجد النفوذ البريطاني يتركز في الوقت نفسه في نقاط معينة ذات أهمية خاصة من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية كما كان الحال في عدن التي احتلها البريطانيون احتلالا كاملا من جهة ، وكما هو الحال في المناطق المحيطة بها والتي تربطها ببريطانيا معاهدات الحماية التي يصاحبها دفع الرواتب للسلطان والأمراء والشيخوخ لضمان استمرار ولائهم للنفوذ البريطاني هناك من جهة أخرى .

وعلى أية حال ، فإن حكومة الهند البريطانية وافقت على ما أبداه المقيم السياسي البريطاني في عدن من ناحية تعزيز القوات البريطانية هناك حفاظا على

L.O., B. 158, Confidential 1906., Aden Policy Notes by Sir Lee- (١)
Warner and Sir Hugh Barnes on Government's Letter No. 119 dated August 9,
1906 (Pol. No. 1455/06).. H.S. Barnes, 5th September 1906, pp. 1,2.

مكانة بريطانية ونفوذها ازاء المنافسة العثمانية فى الجزيرة العربية . كما وافقت حكومة الهند أيضا على ابقاء حامية بريطانية فى امانة دثينة التى تتميز عن عدن بمناخها الصحى حتى يمكن تدريب القوات البريطانية هناك ، فضلا عن تأمين الطرق المؤدية الى عدن من الداخل لضمان وصول المؤن والتجارة اليها ، وضمان سيطرة البريطانيين على تجارة الأسلحة فى تلك المناطق .

على أن هذه الاجراءات لم تكن مقبولة تماما لدى الساسة البريطانيين اذ انها بدت لهم غير مقنعة حينذاك على نحو ما بدا فى التقرير الصادر عن السلطات البريطانية فى عدن عن عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ (١) . فقد اعتبر التقرير ان المنافسة بين العثمانيين والبريطانيين غير مجدية ، ذلك لأن البريطانيين طالما كانوا فى حالة سلام مع العثمانيين فلن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بحامية بريطانية فى دثينة ، على حين لو كان الجانبان فى حالة حرب فان الف مقاتل بريطاني لن يؤمنوا الحصول على المؤن من مناطق تسيطر عليها القوات العثمانية .

أما فيما يتعلق بتجارة الأسلحة ، فقد أشار التقرير الى أنه من الواضح أن وجود حامية بريطانية فى هضبة دثينة لا يمكن أن تحقق سيطرة البريطانيين على التجارة وتأمينها على امتداد خط الحدود الطويل بين منطقتى نفوذ الجانبين البريطانى والعثمانى . وقد ثبت للبريطانيين من خلال تجاربهم السابقة فى المنطقة عدم امكانية السيطرة على تجارة الأسلحة دون عقد اتفاق دولى ، وأن تأمين الخليج « الفارسى » والبحر الأحمر على السواء لا يمكن أن يتحقق بدون عقد مثل هذا الاتفاق .

وأخيرا انتهى هذا التقرير بأن أشار الى أنه « اذا كان الحد الثابت لمحميتنا (فى عدن) بالاتفاق مع الأتراك قد تطلب نبذ السياسة الهادئة التى اتبعت من قبل والتى قامت على ترك الحرية لرجال القبائل لاختيار حكاهم وحل شئونهم دون تدخل من قبلنا فى الوقت الذى منحناهم فيه حمايتنا ، فإنه من الواضح أن هذه الحماية كان الهدف منها مواجهة الأتراك فقط وليس أكثر من ذلك . ومما لا شك فيه أن مصاعبنا ستزداد بوضع قواتنا على مسافة تبعد مائة ميل عن الساحل وفى داخل الحدود التركية ، لأن ذلك سيظهرنا بمظهر المهددين للمدن الاسلامية المقدسة وهو أمر من شأنه خلق عداوة بالغة بيننا وبين طليعة الحركة الاسلامية فى جزيرة العرب » (٢) .

واذا كان العثمانيون قد اتخذوا من اليمن كله بل من الجزيرة العربية بأكملها عمقا استراتيجيا لهم أثناء مواجهتهم للبريطانيين فى جنوب اليمن ، فانهم

I.O., B 158, Confidential, Aden Policy, H.S. Barnes, 5th September 1906. (١)

I.O., B. 158, Confidential, Aden Policy, H.S. Barnes, 5th September 1906. (٢)

واجهوا ثورات عارمة أدت الى تآرجع النفوذ العثماني هناك ، مما نتج عنه انحسار المد العثماني الذي كان متغلغلا في امارات جنوبي اليمن . اذ ان الأحداث التي وقعت في اليمن ذاته كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المنافسة العثمانية البريطانية هناك ، كما أدت الى قبول الدولة العثمانية مبدأ تحديد الحدود بطريقة فعلية بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في جنوب اليمن . وفي هذا القبول اعتراف بالنفوذ البريطاني في تلك المنطقة وهو ما كانت ترفضه من قبل دولة الخلافة العثمانية .

على أنه أثناء الفترة التي امتدت منذ عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ حتى مطلع سنة ١٩٠٢ كانت الحدود تتذبذب من آن لآخر بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن . غير انه في الفترة الممتدة من يناير سنة ١٩٠٢ حتى مايو سنة ١٩٠٤ تم تحديد خط الحدود بواسطة اللجنة « الانجلو - تركية » التي سبق أن أشرت اليها . ثم اتفق نهائيا على ارساء تلك الحدود في الاتفاقية البريطانية العثمانية التي عقدت في شهر مارس سنة ١٩١٤ .

وهكذا كانت الجزيرة العربية في مطلع الحرب العالمية الأولى في بعض اجزائها مقسمة بين قوتين غير عربيتين ، هما بريطانيا والدولة العثمانية . غير أن هذا التقسيم النظري تجاهل الحقيقة الواقعة وهي أن الجزء الأعظم في مجال النفوذ البريطاني والعثماني في الجزيرة العربية كان في يد الحكام العرب والقبائل العربية . ففي جنوب اليمن كان نفوذ السلطات البريطانية لا يمتد أبعد من عشرة أميال من مدينة عدن نفسها . أي أنه كانت توجد منطقة تبلغ مساحتها ٤٢٠٠ ميل مربع تقريبا - خارج منطقة مساحتها ٨٠ ميلا مربعا هي مساحة عدن المحتلة نفسها - مقسمة بين عدد من الزعامات القبلية المحلية ، وان ارتبطت هذه الزعامات مع بريطانيا بمعاهدات حماية مقابل مساعدات معينة . ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للعثمانيين ، فلم يكن لهم نفوذ فعلي في كل ممتلكاتهم ، بل انحصر نفوذهم في المناطق التي كان لهم فيها حاميات مقيمة ، وان اعترفت بريطانيا بمجال نفوذهم في تلك الممتلكات العثمانية .

وعلى الرغم من أن اتفاقية الحدود البريطانية العثمانية التي وقعت في لندن في سنة ١٩١٤ قد أقرت تسوية مشاكل الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية في الجزيرة العربية ، فان العثمانيين كانوا يتمسكون بالسيادة النظرية على

الجزيرة العربية بأكملها ، وإن كانوا يعترفون من الناحية العملية بخضوع تسع قبائل متاخمة لعدن « للحماية البريطانية » ، حتى عرفت المناطق التي تسكنها تلك القبائل في المعاملات الدبلوماسية « بالمحميات النسخ » وقد ظل هذا التعريف متداولاً لمدة طويلة رغم أن مجموع القبائل التي أصبحت لها علاقات تعاھدية مع الحكومة البريطانية في جنوب اليمن قد زاد بمرور الوقت كثيراً عن القبائل التسع الأصلية (١) . وقد ارتضى الجانبان العثماني والبريطاني حدوداً معينة تنظمها معاهدة متفق عليها ، وإن أغفل فيها جانب اليمنيين أصحاب البلاد الذين لم يعترفوا بتلك الاتفاقية باعتبارها عقدت بين مغتصبين للأراضي اليمنية .

وترجع أسباب الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا على الحدود بين منطقتي نفوذهما إلى أن الدولة العثمانية كانت قد تعرضت في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بينها وبين الامام يحيى في سنة ١٩١١ لأزمات عصيبة متتالية ، كان أولها الحرب الطرابلسية التي رجحت في نهايتها كفة إيطاليا وانحسر النفوذ العثماني دون رجعة عن طرابلس الغرب ، وكان ثانيهما الحرب البلقانية في سنة ١٩١٢ التي انتهت بخروج الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة بعد أن تكبد الترك خسائر فادحة . أما ثالث هذه الأزمات فقد تبلور في اقتناع الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا بضرورة اتباع سياسة جديدة لحل « المسألة الشرقية » ، وذلك بالاتفاق على تحديد مناطق نفوذ كل منها في البلاد العثمانية استعداداً واحتساباً لليوم الذي يصبح فيه اقتسام الإمبراطورية العثمانية المنهارة أمراً محتوماً ، حتى لا يتعرض الجميع فجأة لكارثة خطيرة إذا نشبت المنافسة بينهم . وكانت كل دولة من الدول الأوربية الكبيرة تطمح في امتلاك بعض الأقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض وتتصادم في معظم تلك الأقطار ، وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكاً شديداً ، فلا تتنازل عن شيء من مطامعها ترضية لمنافساتها . ومع ذلك لم تكن هذه الدول تجد لزاماً عليها التعجيل بحل الأمور ، بل كانت تكتفي بالعمل على توسيع نفوذها ، انتظاراً لحلول الفرص المواتية لتحقيق مطامعها بأكملها ، وكانت بريطانيا من أولى الدول التي تؤمن بذلك وتحرص على تمامية الدولة العثمانية .

فلما أنهكت الحروب الطرابلسية والبلقانية قوى الدولة العثمانية رأى سياسة أوربا ومن بينهم الساسة البريطانيون وجوب التعجيل بالاتفاق على تقسيم ممتلكات الدولة بعد أن اعتقدوا أن عمرها لن يطول كثيراً . كما أن خروج الولايات الأوربية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلي تغييراً جذرياً جعل من المستحيل عليها أن تبقى على حالتها السابقة طويلاً ، فقد زادت النسبة بين العرب وبين مجموع سكان السلطنة زيادة كبيرة ، كما أن نسبة الأرض إلى المجموع

أيضا زادت زيادة محسوسة ، فكان لابد أن ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة قد تؤدي أحدها الى انهيار السلطنة بصورة فجائية تثير حربا كبرى بين الدول الأوروبية التي تنتظر سقوط « الرجل المريض » لتتنقض على أملاكه . بل أن رجال الحكومة العثمانية أيضا أدركوا وجوب تسوية المسائل المعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوروبية حتى يصونوا بلادهم من خطر الاضمحلال . وكان حقى باشا الذى تولى مناصب وزارة الخارجية فالصدارة العظمى - على رأس القائلين بذلك والداعين الى اتباع « سياسة التسوية » للوصول الى اتفاق مع الدول الأوروبية ، وبخاصة مع بريطانيا (١) .

ولهذه الأسباب بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا وبريطانيا وألمانيا من جهة ، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية . كما تقدمت إيطاليا بعد ذلك ببعض المطالب ودخلت فى المفاوضات التى جرت فى جو ملائم للتسوية وانتهت بالتوقيع على عدة اتفاقيات . وقد كانت هذه الاتفاقيات جميعها سرية فلم تدع حين عقدها ، بل أن الأتراك أنفسهم لم يذيعوها الا فى سنة ١٩٥١ (٢) . وقد تولى حقى باشا المفاوضات مع البريطانيين فى لندن ومثل بلاده هناك . وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها فى تواريخ مختلفة فى عامى ١٩١٣ و ١٩١٤ ، ويهمننا منها بشكل مباشر الاتفاقية المتعلقة بالساحل الشرقى للبحر الأحمر وهى اتفاقية المحميات وحضرموت ، التى عقدت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين المنطقة التى يدعى البريطانيون حمايتها وحدود الممتلكات العثمانية التى اغتصبها الترك فى اليمن . وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من ابراهيم حقى باشا عن الدولة العثمانية و«السير ادوارد جراي» عن بريطانيا فى اليوم التاسع من مارس سنة ١٩١٤ (٣) . وهى تتضمن البنود التالية :

أولا - وافق الطرفان على تثبيت البروتوكولات التى وقعها المبعوثون البريطانيون والعثمانيون فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ .

ثانيا - وافق الطرفان على أنه اثباتا لما تعهدا به فى القسم الأول من البروتوكول المؤرخ فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ، يصرح امبراطور العثمانيين بأنه لن يتنازل بأى وجه من الوجوه عن الأرض التى تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) خصص « يوسف حكمت بابور » أحد مجلدات كتابه عن « تاريخ الانقلاب التركى » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ؛ مستندا الى محفوظات وزارة الخارجية التركية وقد نشر هذا المجلد فى السنة المذكورة . بين مطبوعات « لجنة التاريخ التركى » ويقع فى ٥١٢ صفحة من القطع الكبير .

(٣) سبتون وليجز ، م.ف. : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

مربعا انكليزيا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد - والواقعة ضمن حدود مقاطعة صبيحة القديمة .

ثالثا - وافق الطرفان على أن تكون حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من « أكمة الشوب » متجها للشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي بانحراف ٤٥ درجة . وهذا الخط يلتقي في الربع الخالي على الخط الموازي لدرجة ٢٠ من الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب المبتدئ من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبي من خليج « عجير » فاصلا الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية وخاصة بالخليج و الفارسي ، والمناطق المجاورة له المؤرخة في ٢٩ يوليو ١٩١٣ .

رابعا - تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت (١) .

وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور تم التصديق عليها في لندن في اليوم الثالث من يونية سنة ١٩١٤ (٢) . ويلاحظ أن الدولة العثمانية اعترفت بحماية بريطانيا على جنوب الجزيرة العربية وتخلت عن المطالب المتعلقة بحضرموت ، كما وافقت على تحديد الحدود بين ولاية اليمن وبين « المحميات البريطانية » (٣) .

وجدير بالذكر أن اليمنيين لا يعترفون بهذه الاتفاقية التي استغل فيها البريطانيون كعادتهم ضعف الدولة العثمانية عقب الحربين التي خاضتها مع إيطاليا في سنة ١٩١١ ومع دول البلقان في سنة ١٩١٢ فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت فيها عن حقوق الشعب اليمني التي اغتصبها أثناء فترة الحكم العثماني في اليمن (٤) . بل إن الأتراك أنفسهم شعروا بما في هذه المفاوضات والاتفاقيات من مساس بحقوق السيادة العثمانية غير أنهم حاولوا أن يعالجوا الأمر بصورة غريبة عندما كتب الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في إحدى رسائله الرسمية : «ان المفاوضات التي تجرى بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا اخلا لا كليا ، ولذلك يجب علينا ألا نبتلع نتائج تلك المفاوضات ، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماما ، غير

Aitchison, C.U. : op. cit., Vol. XI., p. 42.

(١)

(٢) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري انظر

النص المترجم للاتفاقية من ١٥٤ - ١٥٩ .

British Documents on the Origins of the war 1898-1914. Edited

(٣)

by G.B. Gooch, D., Litt, F.B.A., and Harold Temperly, Litt. D.F.B.A., Vol. X, Part II., No. 211, pp. 340-341.

(٤) فاريوق عثمان اباطة : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لهذه المفاوضات لم يكن ليغير شيئا من حقائق الأمور لأن مفاوضات الدول الأوربية فيما بينها كانت توجه المفاوضات التي تجرى بين الدولة العثمانية وبين كل واحدة من تلك الدول . وقد ذكر « يوسف حكمت بابور » في مؤلفه المشار اليه ان تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه « عمل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال وتتوهم بأنها خفيت عن الأبصار » . وقد وضعت هذه الاتفاقيات « أسس اقتسام آسيا العثمانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية ، مما جعل الأستاذ ساطع الحمصى يقول : « ان أسس اقتسام البلاد العربية - التابعة للدولة العثمانية - كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها » (١) .

وجدير بالذكر أنه في أعقاب جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى كتب الامام يحيى الى السلطات البريطانية في عدن بأنه لم يعترف باحتلال العثمانيين لليمن ، وأنه بالتالى لا يعترف ولن يلتزم بالمعاهدات التي عقدها مع بريطانيا . وقد أكد الامام أن كل هذه الأقاليم التي اغتصبها العثمانيون والبريطانيون في اليمن هي ملك لأسلافه الذين كانوا يحكمونها قبل مجيء الأجانب اليها وأنه الوريث الشرعى لكل تلك المناطق . وقد اعتبر الامام الاحتلال العثماني والبريطاني لبعض مناطق اليمن في القرن التاسع عشر اغتصابا غير شرعى لهذه المناطق ، وأن الحدود تم تخطيطها بين جانبين مغتصبين لا يملكان الصلاحية القانونية ، وان احتلاله لبعض مناطق النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن انما هو استرجاع لأملاكه السليبية .

غير أن بريطانيا كانت لها وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر اليمنية التي أبداهها الامام يحيى ، كما أنها قدمت حججا مقابل الحجج التي أوضحتها ، اذ رأت بريطانيا أن أملاك الأئمة الزيديين قبل القرن السابع عشر كانت محصورة فى المنطقة المحيطة « بصعدة » فى مرتفعات اليمن الشمالية . كما أنها رأت أن نفوذ الأئمة وسلطتهم لم تكن فعالة على الاطلاق عندما كان ميدان اليمن كله خاليا أمامهم منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر . هذا فضلا عن أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت عوامل الانهيار قد اعترتها قبل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث اليمنية بشكل واضح منذ احتلالها لعدن فى سنة ١٨٣٩ ، وقبل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٤٩ بناء على استنجداد بعض الزعماء اليمنيين الذين كانوا يأملون فى استقرار الأمور على أيدي العثمانيين بعد أن عمت الفوضى أرجاء البلاد نتيجة تنافس الأئمة وتصارعهم طمعا فى الاستئثار بالامامة . وأخيرا كان البريطانيون يحتجون بأن المذهب الزيدى الذى

(١) ساطع الحمصى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٠٣ - ٢٢٧ .
Jacob, H.E. : op. cit., p. 242.

يقبل أتباعه حكم الأئمة الزيديين ليس سائداً في كل أرجاء اليمن ، وأن ثمة مذاهب أخرى عديدة يؤمن بها جزء كبير من الشعب اليمني ، ولا يرتضون الخضوع لحكم الأئمة الزيديين ولا يقبلون ذلك . إلا كرها . ولعل رأى « السير برنارد رايلي » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣١ الى ١٩٤٠) يكمل وجهة نظر بريطانيا فى هذا الموضوع ، فهو يعتبر أن الامام يحيى بصفته وريثاً للامبراطورية العثمانية فى اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق العثمانى البريطانى بخصوص تحديد حدود « المحميات » ، وذلك طبقاً للقانون . ولهذا يعتبر الامام من وجهة النظر البريطانية فى موقف المعتدى عندما هاجم « الضالع » فى سنة ١٩٢٠ ، و « البيضاء » فى سنة ١٩٢٣ و « العوذلى العليا » فى سنة ١٩٢٤ . و « العوذلى السفلى » فى سنة ١٩٢٦ بعد أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن فى سنة ١٩١٨ .

وقد حاولت بريطانيا دائماً أن تتخذ من المعاهدة التى عقدت بينها وبين الدولة العثمانية بشأن تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ كل منهما فى جنوب اليمن فى سنة ١٩١٤ سنداً تتمسك به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها على ما هى عليه لأنها كانت تحرص كل الحرص على جعل المنطقة الخلفية لعدن خالية من كل نفوذ أجنبى يهدد حاميتها فى عدن نفسها ، التى كانت تعتبر مركزاً للتموين ولتأمين طريقها البحرى الهام الى الهند والشرق الأقصى عبر البحر الأحمر . وقد بلغ الأمر ببريطانيا أن اعتبرت أى نفوذ عربى يمتد من داخل اليمن صوب عدن نفوذاً أجنبياً يستحق المقاومة وخاصة بعد المحاولات العربية لاجراج البريطانيين من عدن فى الفترة التى أعقبت سيطرتهم عليها فى سنة ١٨٣٩ ، وبعد التجربة المريرة التى مرت بها بريطانيا فى سنة ١٩١٥ ، عندما هاجم العثمانيون النواحي الحاضنة لحمايتهم فى جنوب اليمن وسيطروا على الحج وطرقوا أبواب عدن نفسها فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مشغولة فى الميادين الأخرى العديدة أثناء الحرب العالمية الأولى على النحو الذى سنوضحه فى الفصل التالى .

الفصل

السابع

السياسة البريطانية في عدن والبحر الأحمر
أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨

لا شك ان قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ واستمرارها حتى سنة ١٩١٨ قد أحدث تأثيرات عميقة على الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن . كما أحدثت تلك الحرب تأثيرات عميقة أيضا على السياسة التى اتبعتها بريطانيا هناك سواء بالنسبة للدول الأوربية الصديقة أو المنافسة من جهة ، وبالنسبة لمصر والدولة العثمانية من جهة أخرى ، وأيضا بالنسبة للقوى المحلية التى كانت تتطلع للسيطرة على أراضيها ونيل استقلالها من جهة ثالثة . وقد لعبت بريطانيا دورا خطيرا للسيطرة على منطقة البحر الأحمر بحيث تمكنت من جعله أشبه ببحيرة بريطانية مما ساعدها كثيرا على تحقيق النصر فى نهاية تلك الحرب بعد أن استقطبت بعض زعماء المنطقة وجذبتهم للوقوف الى جانبها .

وكانت بريطانيا - كما سبق أن أشرت - قد سيطرت على عدن فى سنة ١٨٣٩ ، واشترت أسهم مصر فى قناة السويس فى سنة ١٨٧٥ ، ثم احتلت مصر والقناة كلية فى سنة ١٨٨٢ ، وعقدت معاهدة عدوة مع الأحباش والمصريين فى سنة ١٨٨٤ ، هذا فضلا عن سيطرتها على ميناءى زيلع وبربرة بعد أن أجلت المصريين عنهما فى نفس السنة وعن هرر فى السنة التالية ، وأخيرا وطدت نفوذها فى السودان بعقد اتفاقية الحكم الثنائى مع مصر فى سنة ١٨٩٩ (١) . ولم يكن هذا هو كل ما حققته السياسة البريطانية فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن قبيل الحرب العالمية الأولى ، بل ان بريطانيا كانت قد تعاطفت مع أصدقائها الطليان حتى سيطروا على الساحل الغربى للبحر الأحمر الممتد بين عصب ومصوع

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، ملف السودان رقم ٣٠٣ . كما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣ الكتاب الأخضر عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٣ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٥ - ٦ .

والذي كان تابعا لمصر وعرف بمستعمرة اريتريا في سنة ١٨٩٠ . وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى الحيلولة دون امتداد النفوذ الفرنسي المنافس لها والمتمركز في أبوك وتاجوره ليسطر على هذا الساحل ، على حين لم يكن الطليان حينذاك يشكلون خطرا على المصالح البريطانية هناك .

وكان محور السياسة البريطانية يتمثل في الحفاظ على الطريق البحري إلى الهند والشرق الأقصى عبر البحر الأحمر ، هذا إلى جانب تأمين ميناء عدن المتحكم في ذلك الطريق وضمان تموينه بالمواد الغذائية من الساحل الأفريقي المواجه ، فضلا عن تحقيق الأطماع البريطانية في القارة الأفريقية .

وقد توترت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا نتيجة لحادثة فاشودة في سنة ١٨٩٨ (١) ، ولكنها تحسنت بعقد الاتفاق الودي بين الجانبين في سنة ١٩٠٤ (٢) . وبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل العلاقات البريطانية الفرنسية انعكست بطبيعة الحال على منطقة البحر الأحمر . وكان من عوامل توثيق تلك العلاقات بين الجانبين وتدعيمها ظهور المنافسة الألمانية ، وبخاصة بعد أن تحالف العثمانيون مع الألمان في مطلع الحرب العالمية الأولى .

وهكذا أصبحت منطقة البحر الأحمر ساحة للصراع بين دول الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر) المتحالفة مع الدولة العثمانية من جهة ، وقوى الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) من جهة أخرى ، أثناء الحرب العالمية الأولى . وأعقب نهاية تلك الحرب انسحاب القوات العثمانية نهائيا من المنطقة في نهاية سنة ١٩١٨ ، بعد أن ظلت تابعة للسيادة العثمانية قرابة أربعة قرون من الزمان . ونجحت السياسة البريطانية في تحقيق أهدافها هناك بعد أن استقطبت إلى جانبها معظم العناصر المعادية للعثمانيين حلفاء الألمان . وكانت عدن برج مراقبة ومركز تموين وقاعدة انطلاق للبريطانيين في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وعلى أهم طريق للمواصلات بين بريطانيا وبلاد الشرق طوال سني تلك الحرب . وقد زاد ذلك من تأكيد أهمية عدن الاستراتيجية البالغة للمصالح البريطانية في ذلك الحين ، مما أدى بالتالي إلى زيادة تشبث البريطانيين بالبقاء فيها والحفاظ عليها .

وسوف أتناول فيما يلي عرض جوانب هذه الموضوعات مبتدئا بتوضيح معالم السياسة البريطانية في منطقة البحر الأحمر في مطلع الحرب العالمية الأولى حتى يمكن تفهم طبيعة الدور الذي لعبه البريطانيون في تلك المنطقة انطلاقا من قاعدتهم الهامة في عدن حتى نهاية تلك الحرب .

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى

إزاءه ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور) وجمال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ

الحديث والمعاصر ، ص ٦٧ - ٧١ .

أولا : سياسة البريطانيين في عدن والبحر الأحمر في مطلع الحرب العالمية الأولى :

لم تكد تمضى عدة شهور على عقد اتفاقية تحديد الحدود بين منطقتي النفوذ البريطاني والعثماني في جنوب اليمن حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ (١) . وكان التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية قد بلغ أوجه عندما عقدت الحكومة العثمانية مع ألمانيا معاهدة دفاعية سرية في اليوم الثاني من شهر أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا . وقد تعهدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة بمساعدة الألمان ضد الروس ، كما تظاهرت بالحيدة فترة من الزمن ، حتى بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فحرب في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود . وقد ردت روسيا على هذا الاعتداء العثماني بإشهار الحرب على الدولة العثمانية ، وهكذا أقحم العثمانيون أنفسهم في الحرب العالمية الأولى .

وكان البريطانيون في عدن ومصر قد ارتابوا من الاستعدادات الحربية التي أجراها العثمانيون في منطقة البحر الأحمر وخاصة على سواحل الجزيرة العربية في مطلع سنة ١٩١٤ وذلك بعد التقارب الذي تم بينهم وبين الألمان ، مما جعل الحكومة البريطانية تحس حينذاك بخطورة التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها ومواصلاتها إلى الهند عبر البحر الأحمر على وجه الخصوص . ولما كانت المصالح البريطانية قد تضاربت مع المصالح العثمانية في منطقة البحر الأحمر مما أثار الخلاف والنزاع بين الجانبين ، فإن ميدان الحرب كان سيصل حتما إلى هناك خاصة وأنه كان واضحا منذ البداية انحياز الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء .

وعندما أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الامبراطورية العثمانية في اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ اثر هجوم الأسطول العثماني على الموانئ الروسية ، فإن الدولة العثمانية أعلنت بدورها الحرب على الدولتين في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ (٢) ، وأشهرت انضمامها إلى ألمانيا ، فأصبح العداء صريحا بينها وبين الحلفاء . فكانت الامبراطوريات الألمانية والنسبوية والعثمانية في جانب وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان والبلجيكا وصربيا والجبل الأسود في الجانب الآخر (٣) . ومنذ بداية هذه الحرب حرص الجانبان المتصارعان على اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب المعركة ، فكانت منطقة البحر الأحمر أحد ميادينها ، وان انحصر الصراع فيها بالدرجة الأولى بين العثمانيين والبريطانيين نظرا لما كان لكلا الجانبين هناك من قوات ونفوذ ومصالح عديدة .

Ingrams, H. : The Yemen, Imams, Rulers and Revolution, p. 62. (١)

Brémond, E. : Yemen et Saoudia, p. 78. (٢)

(٣) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)

على أن كسب المعركة في الشرق الأوسط بوجه عام وفي منطقة البحر الأحمر على وجه الخصوص أصبح هدف الجانبين المتصارعين في الحرب العالمية الأولى .
 إذ أن موقف العرب ازدادت أهميته في ترجيح كفة الحلفاء على أعدائهم ، وأصبح أمرا ذا أهمية مباشرة للحلفاء عامة وللمصالح البريطانية بصفة خاصة . وكانت الدولة العثمانية في مركز تستطيع معه أن تهدد مصالح بريطانيا في نقطتين هامتين بفضل استيلائها على الشام والعراق ، فكانت قريبة من قناة السويس التي تمثل المدخل الشمالي للبحر الأحمر من جانب ، وعلى رأس الخليج العربي من جانب آخر - حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة البريطانية الفارسية . وكانت بريطانيا تدرك الخطر الذي يهددها في الجزيرة العربية نفسها ، إذ كان الترك يستطيعون اتخاذ مراكز عديدة على طول سواحل البحر الأحمر لبث الألغام التي تضر البواخر البريطانية ، كما كان يمكنهم أن يبعثوا برسلهم من هناك الى مصر والسودان وداخل افريقيا لمداد أهالي البلاد بالسلاح وإثارة مشاعرهم ضد الحلفاء .

هذا فضلا عن وجود حامية عثمانية في اليمن كانت مؤلفة من فرقتين ، وكان يخشى تهديدها للبريطانيين في عدن . وثمة أمر خطير كان البريطانيون يهتمون به ويتوجسون من نتائجه لتعلقه بالدعاية السياسية ضدهم وهو « الخليفة السلطان إذا أعلن الجهاد ، ونال تأييد شريف مكة له ، تمكن من تحويل الحجاز الى مركز لبث الدعاية المهيجة ، لا لتثير البلاد العربية فحسب ، بل لتحرك كذلك الأقوام الكثيرة الإسلامية وغير العربية التي تعيش تحت حكم الحلفاء أو على أطراف المناطق التابعة لهم » (١)

ومن هنا كانت منطقة البحر الأحمر والجزيرة العربية على وجه الخصوص مسرحا للمنافسة في المجالين الحربى والدبلوماسى على السواء أثناء الحرب العالمية الأولى وخاصة بين العثمانيين والبريطانيين ، مما جعل كلا الجانبين يستميتان في محاولات كسب ود الأمراء والزعماء المحليين على اختلاف درجات قوتهم وأهميتهم . وكان يزيد من عنف هذه المنافسة اعتماد الترك على ما لحلافتهم من نفوذ معنوى في الجزيرة ، وحاميات عثمانية موزعة في أرجائها ، واستناد بريطانيا الى مناطق نفوذها ومستعمراتها الواقعة على بعض سواحل الجزيرة وخاصة في عدن ، الى جانب سلسلة المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها مع شيوخ القبائل اليمنية المحيطة بها في جنوبى اليمن .

على أن النفوذ العثمانى في الجزيرة العربية كان يمتد على مساحات أوسع وأبعد مدى من النفوذ البريطانى ، فقد كانت بريطانيا تختار النقاط والمواقع الاستراتيجية التي يهملها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا ما فعلته عند سيطرتها على عدن . وقد كان هذا الفارق

(١) جورج نطونيوس : يقظة العرب . (ترجمة حيدر الركابى) ص ١٤٨ - ١٤٩ .

المساحى يعتمد على أساس تاريخى ، فضلا عما كان يصاحبه من نفوذ معنوى للخليفة العثماني فى الجزيرة العربية (١) . ولهذا كانت الجزيرة خاضعة للنفوذ العثماني أساسا ، على حين كان النفوذ البريطانى لا يمثل الا منافسا زاحفا يحتل نقطا معينة لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية .

غير أن النفوذ الفعلى للعثمانيين فى الجزيرة العربية كان ضعيفا بوجه عام . ولم يكن يبدو واضحا الا حيث وجدت القوات العثمانية . وكانت الحماية العثمانية الموجودة حينذاك فى الجزيرة العربية مؤلفة من أربع فرق وموزعة بين الحجاز وعسير واليمن ، أى على طول الساحل الشرقى للبحر الأحمر . وكانت سلطة الحسين شريف مكة على القبائل فى الحجاز كافية لتشكيل قوة كبيرة من بينها يمكنها الاشتراك فى الهجوم على البريطانيين فى مصر اذا أراد الحسين ذلك . بل كان باستطاعته أيضا أن يجند من البدو ما لا يقل عن الأربعين ألفا ببنادقهم ، على حين كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا الى اثارة البدو بدون مساعدته . وكانت الحماية العثمانية فى الحجاز وعسير مؤلفة من فرقتين ، ولكن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدا لم يتجرأ معه الترك على التوغل فى داخل البلاد بل ظلوا محصنين فى قلاعهم ومراكزهم البعيدة . وقد فرض هذا الوضع على الأتراك ضرورة الحصول على مؤازرة الحسين اذا أرادوا أن يتوصلوا الى تجنيد العشائر العربية . وكان تأييد الحسين للترك سيمكنهم من توجيه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا ، كما سيساعدهم على تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التى تتألف منها الحملة الموجهة الى قناة السويس حينذاك لمحاربة البريطانيين فى مصر والسيطرة على القناة (٢) .

أما بالنسبة لنفوذ الادريسي فى عسير فلم يكن له قيمة عسكرية فى مطلع الحرب العالمية الأولى الا فى نطاق حدوده المحلية . فقد كان باستطاعته أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك اذا هاجموا عدن . على أن فائدة الادريسي الكبرى للحلفاء انحصرت فى سيطرته على المنطقة الساحلية مما جعله يتمكن من الحيلولة دون استخدام الترك سواحل عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادية لأساطيل الحلفاء فى جنوبى البحر الأحمر (٣) .

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى

١٩٠٤ - ١٩٤٨ ، ص ١٩٠ .

(٢) I.O., Secret, B. 222., Correspondence with the grand Sherif of Mecca, from 24th September 1914 to 10th March 1916, No. 4, Communication from Mr. Cheerham to Sherif Abdulla, p. 2.

(٣) I.O., Secret, From Brigadier General C.H.M. Price, C.B., D.S.O., Political Resident, Aden to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, No. C 80, Aden Residency, 27th January 1916, pp. 1, 2. Enclosure, Report of a visit to the Idrisi Saiyid Muhammed Bin Ahmed at Jezan, By H.F. Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Resident, Aden Residency, 17th January 1916, pp. 34.

وكان موقف الامام يحيى فى مرتفعات اليمن بالنسبة لطرفى النزاع فى الحرب العالمية الأولى يعد من أخطر المسائل التى أثارت اهتمام البريطانيين فى عدن . ذلك لأنه بدا واضحا أن الصلات الظاهرية للحماية العثمانية فى اليمن - التى كانت تتألف من فرقتين كاملتين - مع الأهالى اليمنيين كانت ودية خاصة فى الفترة التى أعقبت الصلح بين الامام والدولة فى سنة ١٩١١ مما كان يخالف تماما طبيعة العلاقة التى كانت بين حكام الحجاز العثمانيين وأهله والتى كانت تكتنفها البغضاء والكراهية . ولما كان هجوم الأتراك على عدن أمر محتمل الوقوع ، فإن الأمل فى نجاح هذا الهجوم سيقوى ويتحقق اذا وقف الامام من الترك موقفا مؤيدا (١) أو اشترك معهم أتباعه فى هذا الهجوم .

أما فى الجهات المتاخمة للخليج العربى فإن موقف ابن الرشيد فى شعر ، وابن سعود فى نجد ، كان يتوقف بالدرجة الأولى على النزاع القائم بينهما ، وكان من المسلم به أن ابن الرشيد سيقف فى صف الترك حالما تعلن الحرب . ولهذا عندما انضمت الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا فى الحرب ، أسرع بريطانيا تفاوض أمراء العرب للوقوف الى جانبها أو لتضمن على الأقل حيادهم وعدم انحيازهم للدولة العثمانية وحلفائها . واستمرت المفاوضات فى سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وكل من الادريسي والشريف حسين ، وعبد العزيز آل سعود . وكان هدف بريطانيا من هذه المفاوضات مع الأمراء العرب هو محاربة الترك فى الجزيرة العربية نفسها (٢) ، وصددهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها فى وجه النفوذ البريطانى أو يقطعون على بريطانيا الطريق الى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى على السواء .

ولقد كان محمد الادريسي أول من لى دعوة البريطانيين فحالفهم فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ ، وتلاه فى ذلك ابن سعود فعقد معهم معاهدة بعد ستة أشهر تقريبا أى فى ديسمبر سنة ١٩١٥ . وكان الشريف حسين ثالث الأمراء العرب الذين تحالفوا مع البريطانيين فى مطلع الحرب العالمية الأولى فحالفهم فى يناير سنة ١٩١٦ وأعلن الثورة العربية ضد الحكم العثمانى (٣) . وقد اختلفت هذه الاتفاقيات بعضها عن البعض الآخر ، وإن اتحدت معاهدة البريطانيين مع الادريسي وابن سعود فى الغرض الذى طمحت اليه بريطانيا ، اذ لم يكن فى وسع الأميرين العربيين القيام بدور أكبر من طاقتهما العسكرية والروحية ضد الأتراك العثمانيين . ولهذا كانت القيمة الفعلية لهاتين الاتفاقيتين مبنية بالدرجة الأولى على نتائجهما السلبية ، اذ قضيا نهائيا على أى أمل فى التحالف بين هذين الأميرين والدولة العثمانية . ولا يعنى هذا التقليل من أهمية العمليات الحربية التى قام

(١) أحمد فضل العبدلى : حدىة الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١١١ .

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٣) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ط ٢ ، ص ٢٢٩ .

بها الادريسي ضد الأتراك العثمانيين في اليمن وخاصة في منطقتي عسير وتهامة .
ولكننا نهدف الى القول بأن تحالف البريطانيين مع الشريف حسين كان أكثر
فعالية وأكبر أهمية بالنسبة لبريطانيا لما كان يتمتع به الحسين من مركز كبير
ومكانة دينية مرموقة بين أمراء العرب في ذلك الحين ؛ جعلته يعتقد في نفسه
وجعلت كثيرين من العرب يعتبرونه زعيما للنضال العربى ضد الاستبداد
العثمانى .

وإذا كان البريطانيون قد بذلوا جهودهم لجذب الأمراء العرب على الساحل
الشرقى للبحر الأحمر للوقوف الى جانبهم أو لضمان حيادهم على الأقل في مطلع
الحرب العالمية الأولى ، فان الأتراك العثمانيين قاموا بدورهم بالمجهودات الضرورية
للحصول على تعهد الغرب بمساندتهم ضد بريطانيا وحلفائها في الحرب المذكورة .
ولهذا بعث الترك برسلكهم في أرجاء الجزيرة يحملون الهدايا والعبارات المعسولة
الى أمراء العرب وزعمائهم (١) . وكان طبيعيا أن أثمرت مفاوضاتهم فورا مع
ابن الرشيد الذى كان تواقا الى محالفة الترك ، وان لم يؤد ذلك الى نتيجة ذات
فائدة كبيرة سوى تأييدهم له ضد ابن سعود الذى كان يخشى بأسه . ولم ينتفع
الترك كثيرا من الامام يحيى الذى فضل البقاء على الحياد فى هذا الصراع الدائر
بين القوتين الكبيرتين . وكما يئس الترك من الادريسي قبل نشوب الحرب ، بل
أصبح عدوهم اللدود بعد تحالفه مع البريطانيين فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ (٢) ،
فانهم يشسوا كذلك من الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت الذى كان هو الآخر
مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدة فى سنة ١٨٩٩ ، وعقد معها معاهدة ثنائية عندما
قامت الحرب ، تقضى بقيام التحالف الفعلي بين الطرفين وذلك فى ٣ نوفمبر
سنة ١٩١٤ .

ولم يفز رسل الترك أيضا الذين زاروا ابن سعود بأى وعد قاطع منه
للقوف الى جانبهم وكانت حجته فى ذلك ادعاءه الخوف من هجوم بريطانيا على
سواحله فى الخليج العربى . بل ان ابن سعود كان يتفاوض فى ذلك الحين مع
حكومة الهند البريطانية ، وانتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بينهما فى ابريل
سنة ١٩١٥ . وكان الترك يأملون حتى بداية الحرب العالمية الأولى فى انضمام
الشريف حسين الى جانبهم (٣) وكانوا يعرفون أهمية مركزه بين الأمراء العرب

(١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, vol. I, p. 219.

(٢) I.O., Secret, The Aden Protectorate, Letter from General Officer Com-
manding W.C. Walton, Aden, to the secretary of the government of India,
Foreign Department, dated 13th May 1915. Enclosure No. 1 The Boundary
of the Aden protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhope R.E., C.B., C.M.G.,
pp. 5, 6

(٣) I.O., Secret, B. 232, From W.C. Walton, Brigadier-General, General Officer
Commanding and Political Resident, Aden, to the Government of India, in the
foreign depart-ment, Simla, Headquarters, Aden, 29th May 1916., pp. 1,3.

فى ذلك الحين ، غير أن علاقة الحسين بالترك كانت تتحدد دائما برغبته الشخصية
فى الاستقلال ، وانتهت اتصالاته السرية مع البريطانيين فى القاهرة الى اعلانه
انثورة ضد الترك فى يناير سنة ١٩١٦ .

كان هذا هو موقف البريطانيين فى عدن وسياستهم ازاء امراء العرب
الستة فى الجزيرة العربية وعلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى مطلع الحرب
العالمية الأولى . وقد رأينا ابن الرشيد وقد انحاز الى تركيا ، وابن الصباح وقد
انحاز الى بريطانيا ، على حين وقف الامام يحيى على الجهاد وان وضع تقربه للترك
وتضامنه معهم ، هذا فى الوقت الذى كان الشريف حسين وابن السعود والادريسي
يقبلون على محالفة بريطانيا وينتظرون أن تحقق لهم وعودها المغرية ثمن ثورتهم
وخرجهم على الدولة العثمانية (١) .

وسوف نتبع فيما يلى بشئ من التفصيل موقف البريطانيين فى عدن ازاء
الحكام المحليين على الساحل الشرقى للبحر الأحمر . وقد حاول البريطانيون أن
يحتذبوهم الى جانبهم فى مطلع الحرب العالمية الأولى ليواجهوا النشاط العثمانى
المنافس والمحالف للألمان فى ذلك الحين .

- موقف البريطانيين فى عدن ازاء نشاط العثمانيين على الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى مطلع الحرب العالمية الأولى :

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بعدة أشهر كان الأتراك العثمانيون قد
بدءوا يستعدون لغزو غمار هذه الحرب منذ شهر فبراير سنة ١٩١٤ على وجه
التحديد وقبل أن تعلن دولتهم انضمامها لدول وسط أوروبا . ونشطت عمليات
الاستعداد لدى الحامية العثمانية المرابطة فى اليمن على مقربة من عدن فى ذلك
الوقت ضمن خطة الاستعدادات العامة فى الدولة . فاشترى الترك هناك كميات
من الأسلحة والذخيرة من ميناء « جيبوتى » على الساحل الغربى للبحر الأحمر
والذى كانت تحتله فرنسا فى ذلك الحين . وتمكن وكيل الترك فى عدن من نقل
هذه الكميات الى الحديد على احدى السفن المحلية ، فضمت الى كميات الأسلحة
والعتاد التى اكتظت بها اليمن فى ذلك الوقت نتيجة للحروب الكثيرة التى خاضها
الترك لتدعيم حكمهم هناك (٢) .

وقد قدرت قوة الجيش العثمانى فى اليمن فى شهر ابريل سنة ١٩١٤
بحوالى خمسة آلاف جندي وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها الى ميادين
الحروب الأخرى التى خاضتها الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا الصغرى خاصة
بعد عقد « صلح دعان » مع الامام يحيى فى سنة ١٩١١ . أما عن توزيع القوة

(١) جورج انطونيوس : المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 154.

(٢)

العثمانية المراقبة في اليمن فقد كان يتغير من وقت لآخر حسبما تقتضيه طبيعة الأحوال السياسية وتصورات الأحداث المحلية . وبصفة عامة كان يعسكر في صنعاء العاصمة جزء كبير من القوة العسكرية العثمانية ، على حين كانت القوات العثمانية المراقبة في الحديدة تقل عن سابقتها تبعا لوقوع الحديدة في المرتبة الثانية من ناحية أهمية مركزها الحربي . وكانت تخرج من الحديدة فرق عثمانية منتظمة للمحافظة على « اللحية » وعلى المراكز الواقعة بين « اللحية » و « زهران » التي تمتد على طول الحدود العسيرية . أما في « مناخه » التي كانت تمتاز بمناعتها الطبيعية فقد كان يعسكر فيها طابور عثمانى موزع بين القلاع والمراكز التي عرفت بحصانتها ، والتي كانت تخرج منها السرايا - الى كل منطقة « حراز » و « حجيبة » لضبط الأمن واخماد حركات التمرد ومرافقة محصلي الضرائب وتدعيم الادارة العثمانية هناك . هذا بينما وضعت باقى الفرق العثمانية في المدن اليمنية الرئيسية سواء كانت في تهامة أو في وسط الهضبة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك مركز تركى قوى في « الشيخ سعيد » في الطرف الجنوبي الغربى للجزيرة العربية ، كما كان هناك خط دفاع يمتد من « مخا » عبر « تعز » و « ماوية » ويصل الى « قعطبة » ، وكان الترك يعسكرون فيه وتعبه دورياتهم بصفة دائمة في طرق ممهدة تربط هذه المراكز بعضها ببعض (١) .

ولقد زادت هذه القوة العثمانية المراقبة في اليمن عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الاولى مما جعل « الكولونيل هارولد جاكوب Harold Jacob المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى في عدن يذكر على لسان أحد الضباط الأتراك أنه كان يعسكر باليمن خمسة وثلاثون طابورا عثمانيا يقدرون بحوالى أربعة عشر ألفا من الرجال كان أغلبهم من السوريين المجندين في جيش الدولة (٢) . وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا عقب اعلان الحرب فوفد كثير من الضباط الأتراك الى الحديدة ومعهم كافة المعدات الحربية اللازمة . كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية في اليمن يرافقهم بعض مشايخ البلاد بالطواف على الحدود الممتدة والمتاخمة لمنطقة نفوذ بريطانيا في جنوب اليمن لاستطلاع حقيقة الموقف هناك ومعرفة كل جديد ، بل ان الأتراك أرسلوا رسلهم الى داخل لحج لمعرفة آخر الأنباء ، كما قاموا بنقل عدد من المدافع من صنعاء الى تعز لتدعيم قواتهم في الجنوب . هذا فضلا عن أن الترك حصلوا على تعهد من بعض المشايخ اليمنيين وهم أحمد نعمان ومحمد ناصر والسيد أحمد باشا بحماية الحدود الجنوبية لليمن من أى عدوان بريطانى ، ولم يطلبوا من الدولة من أجل ذلك الا امدادهم بالأسلحة والذخيرة . ويبدو واضحا أن تعهد هؤلاء المشايخ

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 178-179.

(١)

Jacob, H.F. : op. cit., p. 168.

(٢)

اليمنيين كان مرجعه الى عدم رغبتهم في أن ترسل اليهم الدولة جنودا من الترك يعيشون فسادا في بلادهم ويحولونها ميدانا للحرب والدمار .

ولم يكتفب الترك بهذه الاستعدادات الحربية في اليمن وبهذه التعهدات من بعض المشايخ اليمنيين لحماية حدودهم وذلك لمواجهة الموقف في مطلع الحرب العالمية الأولى بل قاموا بمحاولات سلمية لجذب سلطان لحج الى جانبهم بشتى الوسائل والدعايات الممكنة . وأوعز الوالي العثماني محمود نديم بك الى الامام يحيى أن يسعى لاستمالة سلطان لحج الى دولة الخلافة ، وأن يكفل لأهالي لحج وفاء الترك بالوعود والتعهدات التي سيقطعونها لسلطانهم علي بن أحمد العبدلي . وكان السلطان علي هذا قد بعث كتابا الى الامام يحيى من قبل يخبره فيه بأن الدولة العثمانية خاطرت بكيانها عندما قبلت الدخول في هذه الحرب ، كما أشار الى « أن معظم أهل الاسلام يكرهون ذلك ، لأن مصالح المسلمين والاسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها وعلى الأقل فليس للمسلمين في هذه الحرب ناقة ولا جمل » (١) . ووضح من خطاب السلطان على انحيازه للجانب البريطاني نتيجة للمعاهدات المعقودة بينه وبينهم ، وعدم رضائه عن دخول الدولة في حرب ضدهم لاقتناعه بعدم جدواها للاسلام والمسلمين . وعلى أية حال فقد قام الامام يحيى بمراسلة السلطان على بناء على مطلب الوالي محمود نديم بك واسترضاء لحاظه وحمل مندوبه السيد محمد على الشريف كتابا الى سلطان لحج ، كما كلفه بأن « يكتشف الأحوال في هذه الجهة » (٢) . وكانت هذه هي المحاولة الأولى التي قام بها الترك لاجتذاب سلطان لحج الى جانبهم واستعانوا فيها بصديقهم الامام يحيى الذي انحصرت سياسته حينذاك في التآني والتمسك بالحياة المشرب بالعطف والميل الى حكومة محمود نديم بك والى اليمن دون أن يعرض نفسه لعداء بريطانيا وحلفائها . وكان الامام يحيى بسياسته هذه ينتظر الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال وبقدر ما تسمح به الظروف . على حين كان البريطانيون يرقبون الموقف عن كثب من قاعدتهم في عدن تمهيدا للقيام بدورهم في استقطاب الحكام العرب المحليين في شرقى البحر الأحمر للوقوف الى جانبهم ضد الترك الذين تحالفوا مع الألمان .

— موقف البريطانيين في عدن ازاء لحج في مطلع الحرب العالمية الأولى :

كان السلطان علي بن أحمد بن علي سلطان لحج لا يرى لأهالي اليمن أى مصلحة في الاشتراك في « الحرب الكبرى » الأولى التي تمثلت في الصراع الذي نشب بين البريطانيين والأتراك الموجودين في اليمن منذ بداية تلك الحرب . وكان اتجاهاه هذا نابعا من اقتناعه الشخصي بعدم جدوى هذه الحرب لشعب اليمن من

(١) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) أحمد فضل العبدلي : نفس المصدر ، ص ٢٠٨ .

جهة ، ومن اطمئنانه للبريطانيين فى عدن من جهة أخرى ، خاصة وأنه كان قد ارتبط معهم بمعاهدات واتفاقيات تعهدوا له فيها بحمايته من أى عدوان تتعرض له بلاده . كما كان « الميجور جنرال شو Shaw » المقيم السياسى البريطانى فى عدن قد أبلغ السلطان على فى سنة ١٩١٤ (ذى القعدة سنة ١٣٣٢ هـ) بأنه « من سوء الحظ أصبحت دولة بريطانيا العظمى فى حالة حرب مع دولة تركيا » ، كما أصدرت السلطات البريطانية فى عدن منشورا وعدت فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها وذلك محاولة منها لاكتسابهم الى جانبها . ويتضح مما ذكره العبدلى أن دعاية بريطانيا انطلت على سلطان لحج وأوقع نبأ نشوب الحرب الاستياء فى نفسه اذ يقول : « واستاء السلطان على بن أحمد ابن على لهذا النبأ ، وتعجب من مسلك الأتراك ، كما سره وعد بريطانيا العظمى باحترام حرية الحرمين الشريفين والمحافظة على كرامة البلاد المقدسة ، وأن ذلك مما يزيد ويؤكد اخلاصه للدولة البريطانية العظمى » (١) .

ولهذا فاتح سلطان لحج مشايخ اليمن المتصلين بالترك فى أمر تجنب هذه الحرب وتخابر بصفة خاصة مع محمد ناصر باشا قائمقام « القماعة » وتمت بعد ذلك مقابلة بين مندوب سلطان لحج وهو السيد على بن محمد الجفرى ، وبين الحاج على الكمرانى مندوب محمد ناصر باشا وذلك فى بلدة المسيمير فى أوائل سنة ١٩١٥ (محرم سنة ١٣٣٣ هـ) . وقد أوضح الجفرى مندوب سلطان لحج نتيجة هذا اللقاء بقوله : « وبعد أن تخابرت مع الحاج على الكمرانى اتفقنا جميعا على أن ضرر نزول الأتراك لمحاربة عدن سيكون ضرا عائدا على أهل بر اليمن بسبب الحصر البحرى الذى تضربه بريطانيا العظمى على سواحل اليمن . والأولى أن يسعى مشايخ اليمن فى تسكين حركات الأتراك ويقنع السلطان حكومة عدن ألا تحصر سواحل اليمن ، وتعتبر ولاية اليمن أرضا عربية محايدة . وختمنا المقابلة باستصواب هذا التدبير ووجوب نزول الباشا محمد ناصر الى لحج لمقابلة السلطان على وإتمام هذه المكرمة . وبعد مدة جاء الحاج على الى لحج ومعه مندوب الباشا محمد ناصر وأشاروا على سلطان لحج أن تظهر حكومة عدن نفسها بمظهر القوة لكى يتمكنوا من اتناع الأتراك » (٢) . ومعنى ذلك أنه قد وجد اتجاه لدى بعض اليمنيين لتجنب الدخول فى حرب ضد بريطانيا وتفضيل حيدة اليمن حتى لا تتعرض سواحله للحصار البريطانى البحرى بكل ما يسببه من مشاكل اقتصادية . غير أن ضغط الأتراك على هؤلاء الشيوخ اليمنيين لمشاركتهم فى محاربة البريطانيين فى جنوب اليمن كان يؤدى بالكثيرين منهم الى السير فى ركب الترك حيثما يذهبون ، ويرجح أن يكون ذلك هو ما دفع الحاج على الكمرانى والسيد على الجفرى أن يشيرا على سلطان لحج بأن تظهر السلطات البريطانية فى

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٠٩ .

عدن نفسها بمظهر القوة ، حتى يمكنها اقناع الترك عن طريق ارهابهم بقوة البريطانيين أن يخلدوا الى السكينة ، فيبقى اليمن محايدا ازاء طرفي النزاع في تلك الحرب الكبرى .

غير أن الأتراك عاودوا محاولتهم لاجتذاب سلطان لحج الى جانبهم لمهاجمة البريطانيين في عدن ، وذلك بأن ارسلوا اليه عددا من المشايخ اليمنيين أمثال محمد ناصر باشا والقاضي عبد الرحمن ، والشيخ أحمد نعمان ، والشيخ قايد صالح الطيرى باشا ، فوصلوا الى « جول مدرم » الواقعة في أرض « الحواشب » وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو مندوبه فقابلهم الصنو محسن فضل نيسابة عن السلطان علي بن أحمد ، وكان هدفهم : « استمالة سلطان لحج بالوعد والوعيد وتشويقه الى أن يشترك معهم في الحرب ضد حكومة بريطانيا العظمى وحلفائها » . بل ان الولى العثماني حمل هؤلاء الشيوخ اليمنيين رسالة من قبله الى سلطان لحج حاول فيها اجتذابه الى جانب الترك وذلك بمخاطبته بعبارات الود والاخاء ودعوته « لنصرة الدين الحنيف » وذلك بالتفاوض مع وفد المشايخ اليمنيين « بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتحاد الكلمة » (١) .

والى جانب محاولات الأتراك لاثارة الحمية الدينية لدى سلطان لحج ليوقف الى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد البريطانيين في جنوب اليمن ، فان بعض أعضاء الوفد وعدوا الصنو محسن بتسليم عدن لسلطان لحج بعد فتحها وطرد الحامية البريطانية منها . كما لوح البعض الآخر بقوة الترك بصفة عامة وحلفائهم الألمان عندما أدركوا أن الحامية العثمانية في اليمن لا تقوى على مهاجمة البريطانيين في عدن التي تميزت بحصانتها . ولم ينطل هذا الوعد والوعيد على سلطان لحج مما جعل الصنو محسن يقول ان أعضاء الوفد « حاولوا أن يجربوا مغالطات لا أعلم هل كانوا يعتقدونها حقاً أم كانوا يموهون بها على البسطاء فقالوا : ان الاسطول الألماني سيهاجم عدن من البحر يوم يهاجمها الأتراك من البر . وقالوا ان أسراباً من الطائرات تصل يومئذ من برلين الى عدن وتجعلها رمادا ، وأن فيالق عديدة شاهانية زاحفة برا الى اليمن ، وأن مدافع حصن الشيخ سعيد العظيمة ستترسل مقذوفاتها الجهنمية فتحرق حصون عدن » . ولذلك كانت روح المبالغة والدعاية واضحة في كل ما عرضه . بل ان الصنو محسن تبين أثناء التفاته بأعضاء الوفد أفراداً أن مشايخ اليمن الشافعيين حينذاك لم يقبلوا طوعاً على الاشتراك مع الترك في حربهم ضد بريطانيا في جنوب اليمن ، ولكن الترك دفعوهم الى ذلك بعد أن وصلتهم الأوامر مشددة من أنور باشا لاشغال البريطانيين في عدن واجبارهم على توجيه جزء كبير من قواتهم اليها ، وخاصة من الامدادات التي ظنوا أن حكومة الهند البريطانية ستترسلها الى السويس لصد حملة أحمد جمال باشا عن مصر .

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

كما أخبر بعض أعضاء الوفد الصنو محسن بأن علي سعيد باشا هو الذي أشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل الفيلق العثماني الموجود باليمن في فترة الحرب التي لا يعرف مداها مما قد يؤدي الى عدم كفاية حاصلات اليمن المحصورة لحاجة جنوده فيتعرضون بذلك للمجاعة (١) .

وهكذا كان هدف الترك في اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى أن يجتذبوا الى جانبهم سلطان لحج ليحولوه عن تحالفه مع بريطانيا . كما كان الترك يهدفون الى أن يكونوا عن طريق تضامنه معهم - الى جانب غيره من شيوخ القبائل اليمنية - جبهة عثمانية تحارب البريطانيين في عدن وتناوئهم وتشغلهم عن توجيه قواتهم ضد تركيا وحلفائها في الميادين الحربية الأخرى . وكان الترك يتوقعون ان تقوم قوات حكومة الهند البريطانية بصدد حملة الترك على السويس على نحو ما حدث عندما احتل بونابرت مصر في سنة ١٧٩٨ وتحركت قوات حكومة الهند البريطانية لمواجهة والتصدي له من ناحية الجنوب - كما سبق أن اوضحت في الفصل الأول . كما أراد الترك أن يضموا استحوادهم على خيارات لحج مما يجنبهم المجاعة اذا ما ضعف انتاج ما تحت أيديهم من اراضي اليمن عن سد حاجات الامة العثمانية أثناء تعرض اليمن للحصار في فترة الحرب التي قد يطول أمدتها . وقد استعملوا مع سلطان لحج مختلف الأساليب من وعد ووعيد وإغراء وتهديد ودعايات وإشاعات أظهرها في رسائلهم وحملوها رسائلهم ، غير أنها لم تجد نفعا مع السلطان علي بن أحمد الذي منعه من الاتفاق معهم ثقته في البريطانيين ، وارتباطه معهم بعهود ، واطمئنانه لقوتهم ومقدرتهم على حمايته ، هذا فضلا عن معرفته بأطماع الترك ورغبتهم في السيطرة على بلاده ، واستنزاف خيراتها ، والتحكم في مقدراتها . وقد أدى عدم الاتفاق بين الترك وسلطان لحج بالإضافة الى ما فرضته استراتيجية الحرب العثمانية فيما بعد ، الى هجوم الترك على لحج وفرض سيطرتهم عليها في مطلع سنة ١٩١٥ (١٣٣٣ هـ) (٢) ، على النحو الذي سنوضحه عند عرضنا للعمليات الحربية في منطقة البحر الأحمر وحول ميناء عدن الهام أثناء الحرب العالمية الأولى .

- موقف البريطانيين في عدن ازاء الامام يحيى في جبال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

الى جانب الاستعدادات الحربية التي قام بها العثمانيون لتعزيز حمايتهم باليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى ؛ وحصولهم على تعهد بعض المشايخ

(١) احمد فضل العبدلي : نفس المصدر ، ، ص ٢١١ .

(٢) فاروق عثمان اباطة : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، رسالة ماجستير

قدمت لكلية الاداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ ، ص ٣٦٢ .

اليمنيين بحماية الحدود الجنوبية من أى عدوان بريطاني نظير تزويدهم بالأسلحة والذخائر اللازمة ، وفضلا عن المحاولات المتعددة التي قاموا بها لاجتذاب سلطان لحج للوقوف الى جانبهم دون جدوى ، فان الاتراك العثمانيين كانوا من قبل كل هذه الخطوات ، واثناء القيام بها ، قد آمنوا جانب الامام يحيى وأرضوه بكل ما أراد ليبقى على العلاقات الطيبة التي تولدت بينهم وبينه عقب اتفاق الصلح ، وحتى لا يتنكر لهم وينقلب عليهم فى وقت تكاثر فيه أعداؤهم ، وكانوا أحوج ما يكونون الى استقرار الأمور داخل اليمن . ولهذا « فازوا بأن يركنوا اليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفته مفوض من طرف الخليفة ، وهى خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم ، وتمكنوا أن يقتضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد » (١) .

على أن الامام يحيى لم يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية فى معترك الحرب العالمية الأولى ليضرب ضربته للتخلص من الحكم العثماني فى اليمن ، كما أنه فى الوقت نفسه لم يناسب منافسيها البريطانيين العداء ، بل تميز موقفه من الجانبين المتصارعين بالتزام الحياد ، دون أن يقوم بعمل ايجابى واضح لمساعدة احدى القوتين على الأخرى ، وانما تصرف بكل حذر ودقة تبعا لما أملت عليه مصالحه الخاصة . فقد كان يهمل بالدرجة الأولى المحافظة على كيانه حتى يستفيد بأكبر قدر من الفائدة التي كان يتوقع أن تتمخض عنها نتائج هذه الحرب الكبرى، التي ورطت فيها الدولة العثمانية نفسها باعتراف كبار ساستها ومن بينهم طلعت باشا ، فقد عبر عن ذلك فى مذكراته التي نشرت بعد مقتله وجاء فيها : « لما صدقنا على تلك المعاهدة (معاهدة التحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا فى أول أغسطس سنة ١٩١٤) لم يكن منتظرا قط وقوع الحرب ، ولكن عندما وقعت تلك الحوادث الهائلة علمنا أن ألمانيا لم تطلب الاتفاق معنا الا لأنها ظنت أن الساعة قد دنت ، وأنها نظرت الى المستقبل بعين تخترق حجب التيب . ولم تمض بضعة شهور حتى رأينا بوق الحرب يتفخ فى دول أوروبا فيهيىب . وللحال شعرنا بحرج موقفنا ، لأنه بمقتضى المحالفة التي عقدناها قبل وقوع الحرب كان يجب علينا أن ننضم الى أحد الفريقين المتحاربين فكان يزورنا فى كل يوم سفيرا ألمانيا والنمسا ليسألانا : متى نخوضون غمار الحرب معنا ، فتبرهنون بذلك على اخلاصكم وتقومون بوعدكم ولو شئنا لكان فى امكاننا أن نجيب أن حكومة إيطاليا أحد أعضاء المحالفة الثلاثية لم تشهر الحرب على أعدائكم ، وألمانيا أيضا لم تحترم امضاءها فى المعاهدة التي تقضى ببقاء البلجيكي على الحياد ، ولكن كنا نتحاشى جوابا مثل هذا لأنه بمثابة رفض بات لمعاهدتنا الجديدة » (٢) .

فالامام يحيى كان يربطه بالدولة العثمانية صلح دعان المتعقد فى سنة

(١) أحمد فضل العبدى : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) أحمد فضل العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

١٩١١ ، الذي كان يقضى بأن يدفع الترك مرتبا شهريا له ولبعض كبار رجال قبائله . ولقد حافظ الترك على دفع هذه المرتبات حتى قيام الحرب العالمية الأولى الى أدت الى عجز الدولة العثمانية عن الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الامام ورجاله، مما كان يعنى اخلال الترك بشروط الهدنة ، ويمنح الفرصة للامام - اذا أراد - للتوصل من اتفاق الصلح . غير أن الامام يحيى لم ينقلب على الترك ولم يعلن من جديد ثورته عليهم ، رغم أن فرصة دخولهم الحرب كانت ستخرج كفته ، لانشغال قوات الدولة في ميادين القتال الأخرى ، ولتعذر وصول الامدادات الى الحامية العثمانية في اليمن في زمن الحرب ولما قد تتعرض له من هجمات الأساطيل المعادية . ولم يحاول الامام يحيى أن يساعد البريطانيين ضد الترك ، كما لم يحاول أن يساند الترك ضد بريطانيا ، بل اقتصرت المفاوضات التي حدثت بينه وبين سلطان الحج والتي كانت تعتبر مفاوضات مع البريطانيين أنفسهم بطريق غير رسمي لأنها تمت بواسطة حليفهم سلطان الحج وفي داخل بلاده وليس في عدن (١) ، اقتصرت هذه المفاوضات فقط على جس نبض البريطانيين ومعرفة نواياهم حتى يساعده ذلك في تقرير موقفه من القوى المتصارعة بما يحقق له مصالحه الخاصة .

وعندما حاول العثمانيون تعويض الامام يحيى عن عدم وفائهم له ولاتباعه بالمرتبات الشهرية حرصا منهم على ارضائه حتى ينحاز الى جانبهم ، وذلك بأن اقترحوا عليه أن يخلوا له صنعاء وضواحيها ، وأن ينقلوا مركزهم الى تعز في الجنوب ، فإن الامام يحيى رفض هذا العرض الذي قدمه له الترك رغم اغرائه . ويرجع سبب ذلك الى أن الامام كان يرى أن انتقاله الى صنعاء تاركا « شهادته » مركزه المذهبي الحصين حيث كان يتجمع من حوله أتباعه الزيديون بقبائلهم العاتية ، كان سيؤدي الى اضعاف مركزه نتيجة لابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له والتي كانت تدعم نفوذه ، كما كان يمكن أن يؤدي ذلك الى خروج تلك القبائل عن طاعته ، ويفقده ولاءها وتأييدها . بل إن الامام كان يخشى الى مدى بعيد هذا الانتقال الذي عرضه الترك لأنه كان يرى أنهم يدفعون « المشاهرات » الى هذه القبائل مباشرة ، ولم يكن ذلك يتم عن طريقه مما أدى الى تعلق هذه القبائل بالترك ، وفي الوقت نفسه كان ذلك « يبعدهم عن سيدهم الأصلي » (٢) . هذا فضلا عن أن الامام لم يكن ليشرفه أن يحصل على صنعاء كمئنة من الترك وتعويضها مما لا يليق بمكانته وبنضال أجداده الأئمة ضد الحكم العثماني . غير أنه كان يخشى بالدرجة الأولى أن يؤدي انتقاله الى صنعاء الى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم وتدخلهم في كل شئونه وفرض سيطرتهم وارادتهم عليه ، في الوقت الذي يكون فيه بعيدا عن المراكز الحصينة للامامة الزيدية في جبال اليمن

(١) امين الريحاني : ملوك العرب ، ط ٣ ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

Jacob, H.F. : op. cit., pp. 158-159.

(٢)

الشمالية . على أن رفض الامام يحيى الانتقال من « شهارة » الى صنعاء لم يكن يعنى عداوه للأتراك ، اذ ظل الامام على مهادنته لهم ، كما بقى على موقفه الحيادى من القوى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الأولى (١) .

ولقد كان صلح « دعان » المتعقد بين الامام يحيى والدولة العثمانية فى سنة ١٩١١ من الأسباب الواضحة التى جعلت الامام يلتزم بموقفه المتهاون من الترك أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما كان هذا الصلح ذريعة استند اليها الامام فى رفضه لمطلب البريطانيين فى عدن الانضمام اليهم عندما عرضوا عليه ذلك عن طريق سلطان لحج . ولهذا قال العبدى وهو يوضح مفهوم سلطان لحج عن موقف الامام يحيى « كان الأتراك قد أمنوا جانب الامام يحيى وأرضوه بما أراد ؛ فلذلك لم تظهر من سيادته رغبة فى أن يجتنب اليمن مصائب حرب لمصلحة ألمانيا ، ولأنه كان يومئذ مقيدا بميثاق ائتلاف العشر سنوات الذى عقده مع أحمد عزت باشا » (٢) .

على أن هذا الصلح لم يكن ليغرض على الامام هذا الموقف المتهاون ، كما لم يكن ليشكل أمامه عائقا كبيرا لو أراد أن ينقلب على الترك منتهزا فرصة دخولهم الحرب الكبرى . بل ان الامام اتخذ هذا الموقف (٣) حفاظا على مصالحه الشخصية التى رأى أنها ستتحقق الى أبعد مدى ممكن بالتزام سياسة المهادنة والحياد . ولقد رأى الامام يحيى فى ذلك الوقت أن منافسه الادريسى أشد خطرا عليه من الترك وأولى بالمخاصمة والعداء ، اذ كان الامام قد أمن جانب الترك ولو أثناء سنى الصلح الذى عقده معهم ، بل انه كان يعلم أن دولة الترك فى محنة بعد أن تكاثرت عليها أعداؤها ، وأنها مشغولة بالحرب التى تورطت فيها ، وأن حكمها فى اليمن سينتهى اذا ما منيت بالهزيمة .

أما الادريسى فقد كانت قوته تزداد يوما بعد يوم ، ورقة نفوذه تمتد تدريجيا على حساب منطقة نفوذ الامام ، كما أن كثيرا من القبائل اليمنية بعضها من الزيدية انضمت الى الادريسى ورات فيه زعيما وقائدا لمواصلة نضالها التاريخى ضد الترك بعد أن تحول عنه الامام باتفاقه مع الدولة ، كما أن الادريسى تحالف مع بريطانيا ضد الترك فأخذت تمدّه بالأسلحة والذخائر والمساعدات المالية ، كما كان أسطولها من البحر قادرا على حماية تحركاته الحربية ضد الترك فى تهامه ، مما كان سببا فى تدعيم قوته وتقوية شوكرته . وهذا كله أبرز للامام خطورة الادريسى التى فاقت خطورة الترك فى ذلك الوقت بالنسبة له ، مما جعله يتمسك بسياسة المهادنة معهم ، حتى يتفرغوا لدرء خطر الأدارسة فى شمال اليمن ،

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) أحمد فضل العبدى : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٣) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ص ٢٧٧ .

ومحاربة البريطانيين في جنوبه . بل ان الامام تغاضى عن وفاء الترك له ولأتباعه بما تعهدوا به من التزامات مالية ، كما لم يضمن عليهم ببعض المساعدات المستترة التى لم تخرجه عن حياده ، وذلك تقديرا منه لصعوبة العبء الذى كانوا يحتملونه أثناء الحرب الكبرى . وقد رأى الامام أن مصلحته الشخصية تقتضى تمسكه بالحياة مع الانتظار والاستعداد وترقب مجيء الفرصة المناسبة التى يتمكن فيها من التخلص من أعدائه : الادريسي ، والترك ، والبريطانيين ، واحدا بعد الآخر .

وعندما قام البريطانيون بضرب الشيخ سعيد بالقنابل من البحر في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك ردا على الاستعدادات الحربية التى قام بها العثمانيون هناك والتى شملت تحصين المنطقة وتدعيمها بالجنود والعتاد ، وكانت بريطانيا قد اعتبرت هذه الاستعدادات تهديدا مباشرا لمركزها الهام الحيوى في جزيرة بريم من الناحية الحربية ، فان هذا الحادث قد أزعج الامام ، غير أن بريطانيا أسرع بالاعتذار له مؤكدة أن هذا اجراء فرضته الضرورة العسكرية دون أن تهدف من ورائه أية أغراض توسعية .

وعلى الرغم من أن الامام يحيى أجاب على البريطانيين في عدن بتأكده من عدم رغبتهم في التدخل في شئون العرب ، وعبر لهم عن أسفه لما حدث في « الشيخ سعيد » ، مؤكدا أن هذا الحادث قد أثار مشاعر العرب في كل مكان ، فان الامام كان يتظاهر بتأكده هذا بحسن نية البريطانيين حتى يتجنب عداؤهم . أما ما أبداه من أسف وما أوضحه من غضب المشاعر العربية لوقوع هذا الحادث ، فان ذلك كان محاولة منه لاقتناع بريطانيا بالعدول عما يخشاه من قيامها بعمليات توسعية في الأراضى اليمنية تضر بمصالحه ، وذلك حتى لا تثير ضدها الرأى العام العربى الذى كانت تحتاج الى مساندته ضد تركيا أثناء الحرب .

ولكى يتعرف الامام يحيى على حقيقة نوايا بريطانيا وأهدافها فانه أرسل مندوبا من قبله الى لحج في يناير سنة ١٩١٥ ، تمكن من مقابلة السلطان على بحضور « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى في عدن . وقد عبر المندوب عن اعتذار الامام عن الاشتراك في أي أعمال عدوانية ضد الترك نظرا لارتباطه معهم بموجب اتفاقية الصلح في « دعان » في سنة ١٩١١ لمدة عشر سنوات (١) .

ومن الواضح أن اتصالات الامام يحيى هذه بالبريطانيين في عدن عن طريق سلطان لحج ومفاوضاته معهم كان الهدف منها استطلاع نوايا البريطانيين ، ومعرفة خططهم الحربية التى يزمعون القيام بها ضد الترك في اليمن ، نظرا لما كان سيترتب على ذلك من آثار خطيرة تتصل بمركزه ونفوذه ومصالحه هناك . ولا شك أن الامام كان يخشى أن تؤدى الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا الى دخول

البريطانيين الأراضي اليمنية المجاورة للنواحي التسع ، دون أن يتمكن الترك من صددهم على الحدود المشتركة ، مما يؤدي الى سيطرة البريطانيين على الأراضي التابعة لنفوذه . وكان أشد ما يخشاه الامام أن يصبح حاكما تحت رعاية بريطانيا ، كما هو الحال في النواحي التسع التي تشكل جزءا من اليمن الكبرى ، والتي كان يعتبرها الامام ملكا لأجداده . ولهذا فان الموقف كان يتطلب من الامام يحيى مزيدا من الحكمة واليقظة جعلته يتجنب الاصطدام بالقوات العثمانية الجاثمة فوق أراضيه حتى لا ينكمش نفوذه فيضعف عن منافسه الادريسي ، كما جعلته يتصرف بحذر تام مع البريطانيين حتى لا يلقي باقى اليمن مصير النواحي التسع في جنوبه (١) .

وقد أرسل الامام يحيى في أواخر سنة ١٩١٥ رسالة الى «الكولونيل جاكوب» - المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن - التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا ، وأكد في الوقت نفسه إخلاصه للدولة العثمانية (٢) . ولقد نجح الامام يحيى في التزامه بالحياة ازاء القوى المتصارعة في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى ، وان كان كثيرون من المؤرخين وبخاصة الأوروبيين يذكرون أن الامام يحيى انحاز الى جانب تركيا في الحرب المذكورة (٣) . وأننا نميل الى رأى العبدلى في هذا الصدد ونراه معبرا عن حقيقة موقف الامام يحيى في ذلك الوقت اذ يقول : « أما سياسة الحضرة الامامية آنئذ فكانت التأنى والتظاهر بالحياة المشرب بالعطف، والميل الى حكومة محمود بك نديم والى اليمن ، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار الفرص المناسبة لاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الاحوال ومساعدة الظروف » (٤) .

ـ موقف البريطانيين فى عدن ازاء محمد الادريسي فى شمال اليمن فى مطلع الحرب العالمية الأولى :

أوضحنا فيما سبق موقف البريطانيين فى عدن ازاء السياسة التى اتبعتها العثمانيون فى اليمن مع سلطان حج أولا ، ثم مع الامام يحيى ثانيا ، وبهنا الآن أن نعرف موقف البريطانيين فى عدن ازاء السياسة التى اتبعتها العثمانيون مع الادارة فى عسير والمخلاف السليمانى بشمالى اليمن فى مطلع الحرب المذكورة ، خاصة وأن زعيمهم محمد الادريسي اتفق مع البريطانيين الذين أمدوه بالمال والسلاح لمحاربة العثمانيين وتصفية نفوذهم فى اليمن ، كما دعمت بريطانيا

Helfritz, H., : The Yemen, A Seceret January, p. 124.

(١)

Brémond, E., : op. cit, p. 81.

(٢)

Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, p. 455.

(٣)

(٤) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

تحرركات الادريسي الحربية فى تهامة بواسطة بعض قطع الاسطول البريطانى فى البحر الاحمر .

وقد سبق أن أوضحنا أن الأتراك تمكنوا من التفريق بين قطبى المقاومة اليمنية الممثلين فى الإمام يحيى من جهة ، ومحمد الادريسي من جهة أخرى . بعد أن عقدوا مع الإمام يحيى صلح « دعان » فى سنة ١٩١١ واعترفوا بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين . وحدث ذلك فى الوقت الذى لم يصلوا فيه مع الادريسي الى اتفاق مماثل ، مما جعل الادريسي ينفرد بحمل لواء النضال ضدهم وضد حليفهم الإمام يحيى صديقه بالأمس الذى تكص على عقبيه واشترك معهم فى محاربته . ولقد دفع ذلك الادريسي الى التحالف مع ايطاليا أثناء حربها ضد الترك فى طرابلس الغرب بأسلحة الايطاليين وأموالهم (١) ، حتى شغلهم فعلا عن استرداد طرابلس الغرب .

وقد وقف الإمام يحيى الى جانب الترك فى محاربتهم للادريسي ، وكان يسر الإمام أن يتمكنوا من القضاء عليه قبل خروجهم من اليمن ، حتى لا يعكر صفو الجور فى المستقبل أو ينافسهم فى وراثة الحكم العثمانى فى البلاد .

وعندما أحس الادريسي أن ايطاليا استنفدت أغراض تحالفها معه بعد سيطرتها على طرابلس الغرب ، فإنه أسرع الى تلبية نداء بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى وتحالف معها لتكون عوضاً له عن ايطاليا ، ولتشاكره وتؤازره فى نضاله ضد الترك العدو المشترك لكليهما . فكان الادريسي بذلك أول من انضم الى الحلفاء من أمراء العرب ، وأول من حمل السلاح فى البلاد العربية ضد الدولة العثمانية بعد تحالفها مع ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (٢) .

ولا شك أن موقف الادريسي من الأجانب والأحلاف اختلف اختلافاً بينا عن موقف الإمام يحيى تبعاً للأوضاع الخاصة بكل منهما . فمركز الإمام يحيى الدينى كان يمنعه أمام أتباعه من الانضمام للقوى غير الإسلامية ومخالفتها ضد العثمانيين المسلمين ، كما كان اتفاق الصلح المنعقد بين الإمام والأتراك فى سنة ١٩١١ يقيد الإمام من الناحية المظهرية عن مخالفة أعداء الدولة على حين اختلف الأمر بالنسبة للادريسي الذى لم يقلل من مكانته بين أتباعه تحالفه السابق مع ايطاليا ونضاله المستمر ضد الأتراك المسلمين . هذا فضلاً عن أن تركز نفوذ الادريسي بصفة أساسية بالقرب من الساحل كان يسهل اتصاله الى مدى بعيد بالقوى المسيطرة

(١) I.O., Secy, From Brigadier-General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident, Aden, to the Secretary to government, Political Department, Bombay, No C. 95. Aden Residency, 29th January 1916, p. 1., Enclosure No. 1. From Brigadier. General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident and general Officer Commanding, Aden to the Chief of the general staff Army Headquarters, Delhi, India, No 4657/55/G.O. 29th January 1916, pp. 1,2.

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

على البحر الأحمر كإيطاليا وبريطانيا - بينما أدى تركيز نفوذ الامام يحيى على الهضبة التي تبعد عن البحر حوالى ١٥٠ ميلا الى الداخل الى صعوبة اتصاله بالقوى المذكورة . كما كانت الفرق العثمانية تحيط الامام بسياج يمنع يحول بينه وبين هذا الاتصال ، الى جانب وقوعه تحت تأثير الدعاية العثمانية الألمانية التي نشطت فى أرجاء العالم العربى أثناء الحرب وفى بلاد اليمن خاصة لوقوعها بالقرب من مناطق النفوذ البريطانى المتفرعة من عدن . على أن السبب الأساسى الذى حدد موقف كل من الامام يحيى والاديسى بالنسبة للأجانب والإحلاف كان ينبع مما تقتضيه مصالحها الشخصية وأهدافها الذاتية فى وحدها التى فرضت على الامام التمسك بالحياة ، على حين فرضت على الاديسى التحالف مع بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى .

وكان من الطبيعى أن رحب الاديسى بالتفاوض مع البريطانيين عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى عدن وسارع الى التحالف معهم لمحاربة الأتراك العثمانيين فى اليمن ، وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بين الاديسى والبريطانيين (١) فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ . وإذا كان الاديسى قد ضمن بعقد هذه المعاهدة حصوله على المساعدات البريطانية من أسلحة وأموال الى جانب مساندة الأسطول البريطانى لتحركات القوات الاديسية فى تهامة ، فإن البريطانيين كانوا يعتبرون تحالفهم مع الاديسى بمثابة اجراء وقائى ضد أية محاولات معادية قد يقوم بها الامام يحيى صديق الترك ضد القوات البريطانية فى عدن (٢) ، وذلك بعد أن ضمن البريطانيون انضمام الاديسى الى جانبهم وقيامه باغارات مستمرة على القوات التركية فى اليمن تشغلها عن منازلة الحلفاء فى الميادين الحربية الأخرى وتستنزف قدرا كبيرا من امكانات الدولة العثمانية . وسوف نستعرض ملخصا لبنود هذه المعاهدة الاديسية البريطانية (٣) التى حددت الأسس التى قام عليها تحالف الاديسى مع بريطانيا ، وموقف كل منهما بالنسبة للأتراك العدو المشترك بينهما ، وبالنسبة للامام يحيى صديق الترك الذى حاول أن يلتزم بالحياة ازاء القوى المتصارعة فى اليمن فى فترة الحرب تبعا لما كانت تقتضيه مصالحه الشخصية ، فقد تضمنت هذه المعاهدة ما يلى :

أولا - أن الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة هى شن الحرب ضد الأتراك وتعزيز ميثاق الصداقة بين السيد الاديسى ورجال قبائله وبريطانيا .

ثانيا - يوافق السيد الاديسى أن يشن الهجوم ويحاول طرد الأتراك من قواعدهم

(١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ص ٢٧٧ .

(٢) Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 2, p. 12.

(٣) محمد بن احمد عيسى العقيلي : الخلافة السليمانية او الجنوب العربى فى التاريخ ،

في اليمن ، وأن يضايق القوات التركية هناك بأقصى قوته ومن ثم يوسع رقعة امارته على حساب الأتراك .

ثالثا - ان هدف السيد الادريسي الأول هو محاربة الأتراك فحسب ، ولا يثير الخصومة والعداء مع الامام يحيى الذي لم يمد يده فعلا للأتراك .

رابعا - تلتزم الحكومة البريطانية بحماية امارة السيد الادريسي ضد أى هجوم بحرى يشنه أى عدو لضمان الاستقلال بامارته ، وتتعهد بريطانيا بأن تتخذ جميع الوسائل الدبلوماسية للنظر في المشاكل التي تنشأ بين السيد الادريسي والامام يحيى وبين أى منافس .

خامسا - ليست لدى حكومة بريطانيا أى رغبة في توسيع حدودها في غرب الجزيرة العربية ولكنها لا ترغب الا أن ترى مختلف حكام العرب يعيشون معا في سلام ، كل في نطاق امارته وكلهم يحتفظون بصداقة الحكومة البريطانية .

سادسا : ان الحكومة البريطانية كدليل على تقدير العمل الذي سيقوم به السيد الادريسي أمدته بالمال والمعاهدات الحربية ، وستستمر في تقديم العون له في الحرب طيلة مدة اشتراكها بقدر النشاط الذي يقوم به السيد الادريسي .

سابعا - انه في الوقت الذي تفرض فيه بريطانيا الحصار على الملاحة في جميع الموانئ التابعة للأتراك في البحر الأحمر منذ عدة أشهر فقد أعطت السيد الادريسي الحرية الكاملة في الملاحة والتعامل التجارى بين موانئه وعدن وأن بريطانيا اذ تقدم هذا الامتياز رمزا للصداقة القائمة بينهما تتعهد بأن هذا الامتياز سيستمر ولن يتعرض للتوقف .

ثامنا - تعلن هذه الاتفاقية حتى يصادق عليها من الحكومة الهندية وتصبح سارية المفعول .

وقد وقع على هذه المعاهدة الادريسية البريطانية السيد مصطفى بن السيد عبد العلي عن الجانب الادريسي ، كما وقعها عن الجانب البريطاني « الميجور جنرال شس B.G.L. Shaw » المقيم السياسى البريطانى في عدن ، وذلك في يوم الجمعة ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ (١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ) ، ثم صادق عليها فيما بعد « هاردينج » حاكم الهند العام في ذلك الوقت (١) .

وتوضح هذه المعاهدة معالم السياسة التي اتبعتها بريطانيا في منطقة البحر الأحمر في مطلع الحرب العالمية الأولى لمحاربة النفوذ العثماني المنافس لها وخاصة في اليمن من جهة ، ولاشغال الترك بحرب محلية هناك تستنفد منهم جهدا كان

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

يمكن أن يوجه الى ميادين الحرب الأخرى ضد الحلفاء - من جهة أخرى • ولهذا اتفقت بريطانيا مع الادريسي على محاربة الترك عدوهما المشترك ، واشغالهم داخل المنطقة اليمنية ، واستنفاد قوتهم هناك ، ومنعهم من استخدام موانئ اليمن ضد المصالح البريطانية • وقد تعهدت بريطانيا للادريسي بامداده بكل ما يحتاج اليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب ، كما تعهدت بالمحافظة على أراضييه وحماية استقلاله من أى عدوان يهدد بلاده •

وفي الوقت الذى اختنقت فيه موانئ اليمن بالحصار البحرى البريطانى أثناء الحرب ، فان بريطانيا تعهدت للادريسي فى تلك المعاهدة بفتح موانئه مع عدن مما أدى الى تمتع المنطقة التابعة لنفوذه برواج تجارى • ولا يعنى هذا أن بريطانيا تركت للادريسي مطلق الحرية فى تصريف هذه المساعدات التى قدمتها له فى أية وجهة يراها أو تبعاً لما تقتضيه مصالحه الشخصية ، بل انها قيدت تصرفاته وحددت مجال نشاطه ضد الأتراك فحسب دون أن يثير الخصومة والعداء مع الامام يحيى طالما كان موقف الأخير محايداً لا يتحيز الى جانب الترك • وحتى اذا نشب نزاع بين الادريسي والامام ، فان بريطانيا احتفظت لنفسها باتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتوفيق بينهما ، وذلك لأن بريطانيا كان يهملها فى ذلك الوقت أن تستقر أحوال الجزيرة العربية بما يحفظ لها مناطق نفوذها ، وإن ترتبط مع حكامها العرب بروابط الصداقة حتى لا يتحولون عنها الى مساعدة أعدائها الترك •

وقد ذكر « جاكوب » أن بريطانيا أمدت الادريسي بموجب هذه المعاهدة بكميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر كما سلمته أربعة مدافع للحصار وثلاثين مدفع « هاون » • على أن الإدارة كانوا يفضلون استعمال المدافع التى قدمتها لهم ايطاليا فى سنة ١٩١١ (١) ، ويرجع ذلك الى اكتسابهم مهارة فائقة فى استعمالها نتيجة تدريبهم السابق عليها • وعلى أية حال استطاع الادريسي المسلحين بأحدث أنواع الأسلحة الايطالية والبريطانية أن يهاجموا « اللحية » فى مايو سنة ١٩١٥ • وكان على رأس قوات الإدارة القائد مصطفى بن عبد المتعال الادريسي الذى قسم الجيش الى قسمين • القسم الأول بقيادة أحمد الحازمي وتوجه الى « اللحية » بمحاذاة الساحل • أما القسم الثانى فقد كان يقوده الحسن بن أحمد ابن مسمار وتوجه الى « دير حسين » • وقد هاجم القسم الأول من جيش الإدارة ميناء « اللحية » (٢) ، غير أنهم لم يتمكنوا بسبب عدم انتظام صفوفهم وترتيب تحركاتهم من التغلغل الى مراكزها الدفاعية الأصلية (٣) • وهنا بدأ تعاون بريطانيا مع الادريسي فى تلك الحرب عندما قام الأسطول البريطانى بضرب

Jacob, H.F. : op. cit., p. 176.

(١)

(٢) محمد بن أحمد عيسى العيسى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

Hagarth, D.G. : Arabia, p. 127.

(٣)

« اللحية » من البحر فى يونيو سنة ١٩١٥ (١) • وكان ذلك تأكيداً من بريطانيا لمعاهدتها مع الادريسي التى لم يكن مدادها قد جف بعد ، وتشجيعاً له على مواصلة النضال ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن وعلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر بوجه علم •

ثانياً : موقف البريطانيين فى عدن اثناء العمليات الحربية فى منطقة البحر الأحمر اثناء الحرب العالمية الأولى :

عند بداية قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كانت معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية باستثناء عدن وامارات الخليج العربى خاضعة للسيادة العثمانية على درجات متفاوتة • فكانت السيادة العثمانية فى وسط شبه الجزيرة العربية سيادة اسمية فقط ، فنجد والحسا على وجه التحديد كانتا مستقلتين من الناحية الفعلية ، على حين كان ولاء الحجاز للحكومة العثمانية مشكوكاً فيه بسبب السياسة الاستقلالية التى كان يتبعها فى ذلك الوقت الشريف الحسين بن على ؛ وذلك على الرغم من وجود بعض الحاميات العثمانية التى كانت تعسكر فى المواقع المهمة هناك وخاصة على امتداد خط سكة حديد « سوريا - المدينة » •

أما فى أقصى الجنوب فى ولاية اليمن العثمانية فكانت الحامية العثمانية العسكرية هناك تدين بالولاء للعثمانيين وتمثل أداة طيعة فى أيديهم لتنفيذ سياستهم (٢) • وهذا ما جعل البريطانيين يسارعون بالاتفاق مع الادريسي فى عسير بشمالى اليمن فى ابريل سنة ١٩١٥ ويوجهون أسطولهم لمساندة تحركاته ضد الترك فى المنطقة الساحلية • وكان البريطانيون يهدفون من وراء ذلك الى شغل الأتراك بذلك الميدان عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، وفى الوقت نفسه يضمّنون عدم تعرض الطريق البحرى الى الهند والشرق الأقصى ، وقاعدتهم الهامة فى عدن ، لهجوم القوات العثمانية العسكرية فى ولاية اليمن •

بل ان بريطانيا كانت تخشى كذلك أن يسيطر الترك على جزيرة بريم التى كانت مركزاً استراتيجياً هاماً عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، كما كانت محطة حيوية لشبكة البرق والمواصلات البريطانية (٣) • على أن بريطانيا كانت تحرص على عدم توسيع نطاق العمليات الحربية على السواحل الشرقية للبحر

I.O., Secret, From Brigadier-General C.H.U. Price, C.B., D. S.O., (١)
Political Resident, Aden to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, No. C. 95. Aden Residency, 29th January 1916 ; p. 1.
Enclosure No. 1, from Brigadier-general C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident and general Officer Commanding, Aden, to the Chief of the general staff Army Headquarters, Delhi, India, No. 4657/55/G.O., Headquarters Aden, 29th January 1916. pp. 1,2.

Lenczowski, G. : Op. cit., p. 57. (٢)

L enczowski, G. : Ibid., p. 60. (٣)

الأحمر وبخاصة على السواحل اليمنية القريبة من عدن وذلك حتى لا تجهد نفسها أكثر مما ينبغي فتشغل بذلك عن الميادين الهامة الأخرى ذات الأثر الحاسم في تقرير مصير الحرب الكبرى في ذلك الحين

- موقف البريطانيين في عدن ازاء العمليات الحربية في شمال اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى :

نجحت السياسة البريطانية في تحريك الادريسي في شمال اليمن لمهاجمة ميناء اللحية ، وقد تمكن من الاستيلاء عليها بمساعدة الاسطول البريطاني من ناحية البحر ، واتخذها القائد مصطفى الادريسي مركزا للقيادة العامة للادارسة في شمال اليمن . وكان طبيعيا أن يثير هذا الهجوم الادريسي البريطاني حقد الأتراك ، مما جعل القائد العثماني الذي كان يسيطر على المنطقة ويدعى غالب بك أن يقوم بعدة تحركات لتجميع جنوده في « الواعظات » ، وأن يغري بالأموال قبائل وادي « مور » و « الواعظات » للانضمام الى قواته . وقد هاجم غالب بك المعسكر الادريسي في « دير حسين » واستولى على جميع ما به من ذخائر ومؤن وأسلحة بعد معركة عنيفة هزم فيها الجيش الادريسي (١) . غير أن الأتراك لم يتمكنوا من استعادة ميناء « اللحية » من قبضة الادارسة ، خاصة وأن الاسطول البريطاني الذي ضرب الميناء وساعد الادارسة في الاستيلاء عليه كان يقف بالمرصاد لصد أي هجوم تركي .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي قد تظاهر بالغضب نتيجة لضرب البريطانيين لميناء « اللحية » بمدافع أسطولهم ، وقد كتب اليهم معبرا عن أسفه على ما ألم بشعبه من متاعب نتيجة لضرب هذه المدينة العزبية (٢) . ولا شك أن الادريسي كان يكره الترك ويدرك قيمة المساعدات البريطانية لترجيح كفته عليهم ، غير أنه ساءه كثيرا أن ضرب البريطانيين لميناء « اللحية » لم يلحق الضرر بالترك فحسب ، بل سبب إضرارا بالغة لأهالي المدينة في نفس الوقت . على أنه يرجح أن الادريسي أراد بتعبيره عن أسفه لضرب البريطانيين لميناء اللحية بمدافع أسطولهم البحري أن يعفى نفسه من مسئولية هذا العمل الذي مهد له السبيل فيما بعد للسيطرة على الميناء على الرغم من ذلك .

وقد بقيت بعض قطع الاسطول البريطاني في ميناء « اللحية » على استعداد لتقديم أية مساعدات ممكنة للجيش الادريسي . وعندما وقعت معركة « دير حسين » التي هزم فيها جانب من الجيش الادريسي وانقض الترك على معسكر الادارسة واستولوا على ما به من مؤن وعتاد ، فإن الجانب الآخر من الجيش الادريسي في

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .
Jacob, H.F. : op. cit., p. 164.

(٢)

« العطن » . لم يتمكن من الاشتراك في المعركة نظرا لوجود مراكز قوية للمدفعية التركية على طول الطريق الممتد بين « العطن » و « دير حسين » وخاصة في « جبل الملح » . وقد بقي هذا الجانب من الجيش الادريسي محتفظا بمراكزه في « العطن » حتى باغته الترك بهجوم مفاجيء فانسحبت فلول الأدارسة الى داخل مدينة « اللحية » واتصل قائدهم بالقائد العام مصطفى الادريسي لدراسة الموقف وتقرير المقاومة أو الانسحاب . وقد قرر القائد العام للأدارسة الانسحاب عن طريق الساحل الى « ميدى » بعد أن اتضح له عدم جدوى المقاومة ، فأسرع الترك بالاستيلاء على معسكر « العطن » الذي كان يحتله الأدارسة واستولوا على ما به من عتاد ومؤن اشتد بها ساعد الجيش العثماني . وقد تخوف الترك من مهاجمة « اللحية » خشية أن يكون جيش الأدارسة المنسحب قد تحصن في قلاعها واستحكاماتها ، خاصة أن الأسطول البريطاني كان يحمي تحركات الأدارسة من البحر ، غير أن جواسيس الترك أعلموهم بأن المدينة خالية مما شجعهم أخيرا على التقدم اليها واحتلالها . وقد تم ذلك في الوقت الذي التجأ فيه القائد الادريسي ومن بقي معه من الأدارسة الى الأسطول البريطاني الذي نقلهم الى « ميدى » بعد أن ضرب بمدفعه مدينة « اللحية » من جديد (١) ، مما اضطر الترك الى اخلائها والانسحاب بعيدا عن مرمى المدافع فالتجأوا الى مدينة « الزهرة » و « جبل الملح » و « الواعظات » . على أن الأدارسة رغم انسحابهم من مدينة « اللحية » فانهم احتفظوا بمراكزهم في الميدان الجنوبي الشرقي لعسير والمخلاف السليماني في جبهتي « البتري » وبلاد « بنى نثر » (٢) .

وعندما رأى الادريسي أن العيب قد ثقل على عاتق رجال قبائل المخلاف السليماني الذين يمثلون الدعامة الأساسية لقواته ، فانه أراد أن يدخر شيئا من قواهم لما قد يسفر عنه المستقبل . وكان لدى الادريسي من الأموال ما يمكنه من تجنيد حشود المرتزقة من قبائل « يام » و « حاشد » و « بكيل » وعين لهم قائدين من رجال المخلاف أولهما منصور بن حمود أبو مسمار ، والثاني أحمد عبد الله بن بكرى المرواني . كما استعان الادريسي بجنود مرتزقة من الصومال شكل منهم حرسه الخاص ، غير أنهم لم يتألفوا مع الأهالي فاضطر الى توزيعهم على المراكز التابعة لسيادته . وعلى أية حال فقد هاجمت قوات الادريسي المراكز

- (١) I.O., Secret, From Brigadier-general C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident, Aden, to the secretary to government, Political Department, Bombay., No. C. 95. Aden Residency, 29th January 1916, p. 1.
— Enclosure 1, From Brigadier-general C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident and general Officer Commanding, Aden, to the Chief of the general Staff, Army Headquarters, Delhi, India. No. 4657/55/G.O., Aden, 29th January 1916. pp. 1,2.
— Enclosure 2, Extract from a Report by Major C.R. Bradshaw., General staff, Aden, Regarding the Idrissi, pp. 3-5.

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١١ .

التركية في « وادي مور » غير أن قواته منيت بالهزيمة ، مما شجع قبائل « وادي مور » و « عيسى » على الانضمام للأتراك ، فضلا عن قبائل « الواعظات » التي لم تتحول عن ولائها للترك تبعا لمصانعة زعيمها « هادي هيج » معهم (١) .

على أن الأعمال الحربية التي تلت ذلك في شمال اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى بين الإدارة والأتراك لم تتعد بعض التحركات المحدودة للمحافظة على المراكز التي كان يحتلها كلا الجانبين . هذا على الرغم من أن الترك كان لديهم عدد ضخم من الجنود في هذه الجهة تبعا لتوزيع القوات العثمانية في اليمن على النحو الذي سبق أن أشرت إليه . وقد طلت بريطانيا أثناء فترة الحرب بتساند الادريسي وتمده بالمساعدات التي حددتها المعاهدة المعقودة بينهما في ٢٠ ابريل سنة ١٩١٥ . كما عادت بريطانيا فعقدت مع الادريسي معاهدة ثانية في ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ ، اعترفت فيها باستيلاء الادريسي على جزر « فرسان » من الترك وبأنها أصبحت جزءا من ممتلكاته . ونظرا لأن بريطانيا كانت تعتبر الادريسي حليفا لها ولم تعتبره أميرا خاضعا لحمايتها فانها أكدت في هذه المعاهدة الأخيرة « استقلاله في جميع تلك الممتلكات » (٢) .

على أن النشاط الحربي بين الإدارة والترك في شمال اليمن قد ضعف في السنتين الأخيرتين من سني الحرب العالمية الأولى ونظرا لحوف كل جانب منهما من الجانب الآخر . فالترك كانوا يقدرتون تحالف الادريسي مع بريطانيا التي يهدد أسطولها المراكز العثمانية الواقعة على سواحل اليمن ، مما جعلهم يقنعون فقط بالدفاع عن هذه المراكز ضد اغارات الإدارة أو الهروب بعيدا عن مرمى مدافع الأسطول البريطاني . أما الادريسي فرغم ما كان يحسه من قوة بتحالفه مع بريطانيا وبأن ذلك كان يمكنه من مضايقة الترك خاصة في المناطق الساحلية التي يمكن أن تدعم تحركاته فيها مدافع الأسطول البريطاني ، فإن الادريسي في قرارة نفسه كان يخشى انتقام الترك إذا ما تخلت عنه بريطانيا . وكان الادريسي يعلم بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت دائما حليفة للأتراك قبل انضمامهم لألمانيا التي كانت هزيمتها تبدو في الأفق ، فكان يخشى أن يصفو الجو من جديد بين بريطانيا والأتراك فتبقى عليهم في اليمن ، فينتقمون منه أشد انتقام . وقد أثار ارتياب الادريسي في نوايا البريطانيين تراخيهم في مساندة سلطان الحج الذي هجم الترك على بلاده في جنوب اليمن ، ولهذا رأى أن أخلاصه للبريطانيين واطمئنانه اليهم لن يكون الا اذا تمكنوا من طرد أعدائه العثمانيين من اليمن حتى لا يشكلون هناك خطرا يهدد مستقبله . ويفسر لنا ذلك خوف الادريسي مع رفع علمه على جزر « فرسان » بعد استيلائه عليها من يد الترك حتى لا يزيد من

(١) محمد بن أحمد ميسى العقيلي : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. 2, p. 12.

(٢)

ثألرتهم عليه ، فيتعرض لانتقامهم في المستقبل ، كما خشى في نفس الوقت أن يرفع عليها العلم البريطاني حتى لا يتهم بأنه باعها للبريطانيين فيثير بذلك على نفسه سخط اليمنيين ولعناتهم (١) .

وقد استفاد الادريسي من تحالفه مع البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى ، وحتى بعد خروج الترك من اليمن في أعقاب تلك الحرب . وإذا كنا قد استعرضنا المعونات الحربية التي قدمها البريطانيون للادريسي أثناء الحرب ، فإن الادريسي قد استفاد من هذا التحالف أيضا استفادة في المجال الاقتصادي أيضا عندما حافظت بريطانيا على جعل موانئه مفتوحة للتجارة ، بينما فرض أسطولها حصارا بحريا خانقا على بقية الموانئ اليمنية . وقد احتكر الادريسي بذلك تجارة المنطقة وتصرف في أسعار السلع كما شاء ، وجنب بلاده الضيق والاختناق الاقتصادي الذي عانى منه اليمنيون وحتى سكان المدن الساحلية اليمنية الأخرى أثناء الحرب . وقد لجأ بعض مشايخ القبائل القاطنة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر الى عرض خدماتهم على البريطانيين ، ليخلصوا أنفسهم مما حل بهم من فاقة أثناء الحصار . ومن بين هؤلاء شيخ ميناء « خوخه » - ذلك الميناء الذي عرف بأهميته التجارية وبالحدمات التي كان يقدمها للسفن التجارية العابرة - وقد عرض هذا الشيخ خدماته على البريطانيين في عدن بعد أن شكوا اليهم عدم اهتمامهم بمساعدة قبيلته . وحتى قبيلة الزرائيق القاطنة على الساحل اليمني والمعروفة بشدة البأس ، تقربت هي الأخرى للبريطانيين في عدن لتحصل على مساعداتهم وعرضت عليهم موانئها لاستغلالها بعد أن عانت الأمرين من الحصار . غير أن بريطانيا كانت ترفض هذه العروض التي رأت في قبولها توسيعا غير مرغوب فيه لالتزاماتها في فترة الحرب العvisية . وسيؤدي تخلي البريطانيين عن مساعدة قبيلة الزرائيق الى التجاؤها الى الفرنسيين في « جيبوتي » الواقعة على الساحل الأفريقي المواجه لليمن ، غير أن الفرنسيين أحجموا عن مساعدة الزرائيق وأحالوهم الى عدن (٢) دون جدوى .

على أن العثمانيين والامام يحيى تعرضوا كذلك لوطأة الحصار الذي فرضته بريطانيا على سواحل اليمن المطلة على البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد حاولوا الحصول على احتياجاتهم اللازمة بمختلف الوسائل الممكنة ومن مصادر متعددة . وكان من بين أهداف الحملة التي وجهها الترك الى الحج هو توفير الامكانات الاقتصادية اللازمة للأتراك المحصورين في اليمن ، حتى يتجنبوا الضائقة الاقتصادية التي كانوا يتوقعون حدوثها اذا طالت فترة الحرب ولازمها هذا الحصار العنيف . وقد أكد العبدلي هذا الرأي بقوله : « ان على سعيد باشا هو الذي أشار بمهاجمة الحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل الفيلق في اليمن ،

Jacob, H.F. : op. cit., pp. 176, 177.

(١)

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. 2, p. 12.

(٢)

ولا تكفيه حاصلات اليمن المحصورة فيموت جوعاً ، فرأى أن يستولى على الحج المشهورة بكثرة جوبها وأرزاقها في اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة الفيلق وعائلات الضباط » . كما أشار العبدلى الى أن المكاتبات التى تبودلت بين على سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق ومحمود نديم تبين بوضوح بل وتؤكد « أن الأتراك مع ما نهيوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأى وجه كان من حاصلات الحج وأمالك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن غيرها من بلدان اليمن والنواحي التسع ، كانوا فى ضائقة شديدة فى اليمن كما يفهم ذلك من النزاع الذى قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين الفرق العسكرية والملكية » (١) ، على النحو الذى سنوضحه عند دراستنا لموقف البريطانيين فى عدن ازاء التحركات العسكرية العثمانية فى جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد عبر الواسعى - وهو مؤرخ يمنى زيدى المذهب - عن الضائقة الاقتصادية التى اجتاحت اليمن نتيجة لحصار الأسطول البريطانى لسواحله بقوله : « ثم فى شهر شوال (اوائل سنة ١٩١٤ ، ١٣٣٢ هـ) انقطعت البواخر البحرية وعظم الحرب ، ودخلت سنة ١٣٣٣ هـ « نوفمبر ١٩١٤) واشتدت الحرب العظمى وامتنعت القطارات والبواخر البحرية وأصاب الناس ضرر شديد بسبب ذلك ومكثت الحرب خمس سنين الى نهاية سنة سبع وثلاثين هجرية (١٣٣٧ هـ ، ١٩١٨ م) . واليمن فى الزراعة والثمار هذه المدة قد تحسنت حالها ولم ينقطع عنها الا الغاز والسكر . . وأما المأكولات فموجودة ، واليمن استغنى بنفسه مع وجود وفرة الفواكه والثمار ، ويوجد نوع من السكر فى اليمن الأسفل » (٢) . ومن الملاحظ أن الواسعى لا يعبر فقط عن الضائقة الاقتصادية التى نتجت عن الحصار البريطانى الذى عانى منه اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى . بل انه يوضح كذلك أن أهالى اليمن اتجهوا الى العناية بزراعة أراضيهم حتى يهيئوا لبلادهم اكتفاء ذاتيا يقيهم كارثة المجاعة اذا ما استمر الحصار البحرى لسواحلهم سنين عديدة . وكانت الأرض اليمنية جديرة بالوفاء باحتياجات اليمنيين لثرائها الطبيعى وكثرة خيراتها فانتجت لهم ما سد حاجتهم وهباً لهم فعلا الاكتفاء الذاتى الذى جنب بلادهم ويلات المجاعة أثناء الحصار البحرى البريطانى للسواحل اليمنية (٣) فى الوقت الذى هاجمت فيه ايطاليا طرابلس الغرب ، وأثناء الحصار البحرى البريطانى لتلك السواحل (٤) المطلة على البحر الأحمر عقب قيام الحرب العالمية الأولى .

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٢) عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى

حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) محمد انعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، ص ٢٢ .

Bury, G.W. : op. cit., p. 116.

(٤)

- موقف البريطانيين في عدن اثناء العمليات الحربية في جنوب اليمن اثناء الحرب العالمية الاولى :

أوضحنا فيما سبق أن البريطانيين قاموا في مطلع الحرب العالمية الاولى بمحاصرة السواحل اليمنية وسواحل الحجاز المطلة على البحر الأحمر بأسطولهم المنيع وذلك لكي يقطعوا المواصلات بين اليمن والحجاز وباقى أجزاء الامبراطورية العثمانية . حتى تضيق الفرصة على القوات العثمانية الموجودة هناك للمساهمة في العمليات الحربية المضادة لقوى الحلفاء اثناء الحرب . وقد زاد من ضيق الحصار على العثمانيين في اليمن والحجاز حينذاك ذلك التحالف الذي تم بين ابن سعود وبريطانيا في سنة ١٩١٥ (١) ، ثم اشتعال الثورة العربية ضدهم بزعامه الشريف الحسين بن علي في الحجاز . وقد أدى ذلك الى قطع الطريق الصحراوي الطويل عبر الحجاز ونجد والذي كان وسيلة الاتصال الوحيدة بعد انقطاع الطريق البحري عبر البحر الأحمر بواسطة السفن البريطانية التي حاصرت السواحل ، فكادت الدائرة بذلك تكون مقفلة حول العثمانيين المحصورين في اليمن والحجاز في ذلك الحين . وكان الترك يعرفون تماما امكانات البحرية البريطانية ، مما جعلهم يوقنون بأن معركة الساحل سوف يكسبها البريطانيون لا محالة . فالأسطول البريطاني كان يسيطر تماما على البحر الأحمر ، كما أنه كان يساند تحركات الادريسي وعملياته الحربية ضد الترك في شمال اليمن . ولهذا اتجه الأتراك العثمانيون بكامل استعداداتهم لمهاجمة لحج ومحاولة غزو عدن ومناوأة البريطانيين من ناحية البر .

ولا شك أن تحول الترك الى الجبهة الجنوبية في اليمن كان خطة عسكرية صائبة أبعدت قواتهم عن مرمى قذائف الأسطول البريطاني في المناطق البحرية في الساحل الشمالى المواجه لعسير ، كما جعلتهم يتوجهون الى ضرب البريطانيين في المناطق البرية البعيدة عن الساحل حيث تضعف نسبيا جيوشهم واستعداداتهم عن النيل من القوات العثمانية وهزيمتها .

وجدير بالذكر أن موارد اليمن حينذاك كانت قد أنهكتها الثورات والحروب الطويلة فأصبحت تلك الموارد محدودة لا تكاد تفي باحتياجات العثمانيين الذين مكثوا فيها طويلا ، كما ينتظر أن تطول اقامتهم نتيجة للحصار المحكم المضروب حول الولاية في البر والبحر بواسطة بريطانيا وأعوانها . وكان الترك يتوقعون أن اعتمادهم الكلى على الموارد اليمنية المحلية سيثير بالضرورة أهالى اليمن الذين لم يمنع من ذاكرتهم تاريخ نضالهم السابق وصراعهم الدامى ضد الحكم العثمانى فى بلادهم . ولم يكن الترك كذلك يطمئنون تمام الاطمئنان الى موقف الامام يحيى الذى بدا فى مظهره محايدا بل ومساندا لهم فى محنتهم فى بعض الأحيان ، لأنهم

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ص ٢٧٧ .

كانوا يرونه مترقبا لسقوطهم حتى ينقض عليهم ويرث البلاد بعدهم اذا أتيجت له الفرصة ، وان كان يطمئنهم بعض الشيء اتفاق الصلح المقود بينهم وبينه في سنة ١٩١١ ، والمحاولات التي اشترك فيها معهم لاجتذاب سلطان لحج ولابعاده عن التحالف مع البريطانيين في عدن . وهكذا كانت هذه العوامل مجتمعة تحت العثمانيين في اليمن على التحرك والبحث عن مخرج لهم من الضائقة التي واجهوها في مطلع الحرب العالمية الأولى في تلك الولاية المحصورة .

ولهذا قرر العثمانيون في اليمن أن المخرج الوحيد لهم هناك من تلك الضائقة التي يعانون منها هو الاتجاه جنوبا ومهاجمة بعض النواحي التسع المحيطة بـ عدن ، بل ومهاجمة عدن نفسها . وفي نفس الوقت كانت خطة الدولة العثمانية وحلفائها تهدف الى طرد البريطانيين من عدن واحتلالها ، بالإضافة الى احتلال جزيرة بريم ، وكلتاها تشرعان على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وكان هذا الهجوم جزءا من الخطة العامة التي رسمتها الدولة العثمانية وحلفاؤها لمهاجمة البريطانيين في مصر والاستيلاء على قناة السويس ، وحرمان بريطانيا من الشريان الحيوي في خطوط مواصلاتها الامبراطورية الى الهند والشرق عبر البحر الأحمر (١) . وقد أكد العبدلي ذلك عندما ذكر أن العثمانيين في اليمن « وصلتهم أوامر مشددة من أنور أن يقلقوا راحة الانكليز في عدن ويجبروهم على ارسال عسكر اليها ، وأن يشغلوهم في اليمن بقدر الامكان وكانهم أرادوا بذلك أن يشغلوا في عدن جانبا من المدد الذي يظنون أن الهند سترسله الى السويس لكبح جماح حملة أحمد جمال باشا على مصر » (٢) . كما أكد أمين الريحاني أن هدف الترك من مهاجمة عدن هو اشغال البريطانيين عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى الأولى بقوله : « فعول على سعيد باشا الجركسي قائد القوات العثمانية في اليمن على مهاجمة عدن ولم يكن قصده غير اشغال الانجليز هناك » (٣) . وإذا كان هذا هو الهدف العسكري من وراء مهاجمة العثمانيين لعدن والنواحي التسع ، فقد كانوا يرمون أيضا من وراء ذلك الى ايجاد خلل لضاقتهم الاقتصادية المتوقعة خاصة اذا طالت فترة الحرب (٤) ، على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

وهكذا تحددت الجبهة التي سوف يزحف تجاهها رجال الحامية العثمانية في اليمن ، سواء كان الغرض من ذلك محاولة الاستيلاء على عدن والنواحي التسع ، وهو هدف صعب لم يتحقق لنهايته نتيجة لمناعة عدن وقوة تحصينها ، أم كان الغرض الاستيلاء على بعض تلك النواحي ، واشغال البريطانيين حول عدن ، والاستعانة بمحاصيل المنطقة لسد حاجة الحامية العثمانية ، وهو الأمر الذي

Lenczowski, G. : op. cit., p. 61.

(١)

(٢) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٤) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

تحقق فعلا . وقد كانت هذه الجبهة أفضل للترك وأجدى لهم من الجبهة الشمالية في عسير التي أوضحنا العمليات الحربية التي حدثت فيها أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الأدارسة لابعادهم عن محالفة البريطانيين ، ووضع حد لتوسعهم المدعم بمدافع الأسطول البريطاني على حساب الممتلكات العثمانية . ذلك لأن جبهة عدن على أية حال كانت مجابهة مباشرة من العثمانيين لأعدائهم البريطانيين في جنوب اليمن ، وكان سيترتب على نجاح الترك فيها أو فشلهم أثارا ذات فعالية أبعد مدى في خطة الحرب الكبرى من القضاء على الادريسي أو وضع حد لتعاونه مع بريطانيا لاشغال الترك في شمال اليمن . هذا على الرغم من أن « لينوفسكي » يقلل من قيمة العمليات الحربية التي دارت في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى لعدم تناسقها مع العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التي وضعتها تركيا وحلفاؤها بقوله : « ان التحركات التركية في اليمن لم تكن متناسقة مع العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية وحليفاتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات تأثير على سير الحرب بصفة عامة » (١) .

وعلى أية حال فقد قررت القيادة العثمانية في اليمن الزحف على عدن والنواحي التسع ، وكان البريطانيون يرون أن تلك النواحي وخاصة لحج بمثابة خط دفاعي أول عن عدن نفسها . ولهذا عندما علمت بريطانيا بخطة الترك أرادت أن تقوم ببعض العمليات الحربية التي قد ترهبهم وتوقف زحفهم على عدن . وتنفيذا لتلك الخطة الدفاعية فقد أوقف البريطانيون ثلاثة طوابير من جنودهم في البحر الأحمر كانوا متجهين من الهند الى السويس ، وضربوا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ منطقة « الشيخ سعيد » الواقعة غربي عدن وتطل على مضيق باب المندب ليدمروا الآبار والحصون والمستودعات العثمانية فيها . ولكنهم لم يستطيعوا - نتيجة لشدة الانواء - أن يقتحموا المنطقة وإن كانوا قد نزلوا الى البر على مقربة منها في حمى مدافع البواخر الحربية البريطانية ، فتقهقر الترك الى داخل البلاد ، ثم دمر البريطانيون قلعة « تربة » وغيرها من الحصون في تلك المنطقة ، وغنموا بعض المدافع ، وظنوا أنهم أوقفوا بذلك القوات التركية ومنعوها من مجرد التفكير في الزحف على عدن .

غير أن الترك أوقفوا زحفهم لمدة سبعة أشهر فقط ، ثم أعادوا الكرة على منطقة « الشيخ سعيد » فاحتلوها ، وتوجهت قواتهم من « ماوية » الى « لحج » تمهيدا للهجوم على عدن (٢) . وجدير بالذكر أن اعتداء البريطانيين على « الشيخ سعيد » قد أغضب الامام يحيى الذي كان يعتبر تلك المنطقة جزءا من أملاك

Lenczowski, G. : op. cit., p. 60.

(١)

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

أجداده التي ورثها بحسبكم إمامته . وقد احتج الامام يحيى على هذا العدوان البريطاني مما جعل «الكولونيل جاكوب» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن يكتب اليه قائلا : « ان الضرورة الحربية هي التي حملت البريطانيين على ضرب الشيخ سعيد دون أن يكون لهم قصد خفى أو سياسى ، وأن جلاءهم عن الناحية فى أقرب فرصة سوف يؤكد ذلك » (١) .

وعندما وصلت القوات العثمانية الى « الضالع » فى فبراير سنة ١٩١٥ (١٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ هـ) فقد كتب الأمير نصر الى السلطان على سلطان لحج يصف له حملة الترك وتحركاتهم بقوله « ان الحركة قوية جدا وجيوشا تركية وامامية ويمنية . لها قدر (كذا) وأن الدولة أخذت مصر والخور (يقصد قناة السويس) وأقفلت باب المندب (كذا) وحصنته بالعساكر . والآن جهزت عساكرها من طريق اليمن وواصلين الى « قمطبة » و « ماوية » و « الراهدة » وطريقهم « الدريجة » و « الراهدة » من حدودنا . والآن الثورة والحركة قوية بالمرّة ظاهرا وباطنا ومتوجهين عدن ، ونحن قد رفعنا للانكليز بالحقائق وأيضا سمعنا أنكم عاونتم الدولة البريطانية بخمسين ألفا . ورؤساء الترك سمعوا بذلك واغاثوا للمعاونة منكم للانكليز وسمعنا من بعضهم أن عند وصولهم قريب لحج بأنهم يطلبون منكم تسليم المعاونة بالمثل . الآن حينما اعلامكم بذلك وعندما يصلوا قريب لحج لازم علينا قوام العهد ، وتدخل بينكم بموجب المخوة ، وتصلح جميع الأمور ، وندخل أوجهنا لكم ولهم » (٢) .

ونلاحظ أن ما ذكره الأمير نصر عن اشتراك جنود الامام يحيى فى الحملة العثمانية على لحج يجانب الحقيقة ، لأن الامام لم يقبل أن يزج بنفسه فى الصراع القائم بين الترك والبريطانيين ، احتفاظا منه بقوته للانتفاع بها فى تدعيم كيانه بعد تصفية هذا الصراع الذى لا مصلحة له فيه . وقد أكد القائد العثماني سعيد باشا موقف الامام هذا بقوله ان الامام كان يعارض رأيه فى الزحف على عدن (٣) ، وأنه قد كتب للامام يطلب منه المساعدة فلم يلب الامام مطلبه (٤) . غير أنه يمكن القول أن بعض رجال القبائل اليمنية من أتباع الامام قد اشتركوا مع العثمانيين فى الهجوم على لحج بصفتهم الشخصية ومن أجل مصالح خاصة ، وليس بصفتهم ممثلين للامام يحيى الذى رفض أن يقحم نفسه فى تلك الحرب . وحسب الترك ما استفادوه من الامام يحيى فقد قال العبدلى «انهم فازوا بأن يركنوا اليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهى خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

(٢) احمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) امين الريحانى : المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .

Jacob, H.F. : op. cit., p. 164.

(٤)

وتمكنوا من أن يقتربوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد « (١) . أما الحرب الدعائية والنفسية التي شنها الترك وصاحبت حملتهم الزاحفة تجاه عدن ، عندما أطلقوا الإشاعات بأنهم قد استولوا على قناة السويس ، بل وعلى مصر كلها وأقفلوا باب المندب ، ليوهموا أهالي النواحي بأن عدن هي المحصورة ، فقد لاقت هذه الحملة بعض النجاح مما جعل العبدلي يقول ان الترك « كانوا يجدون في خراف قحطان الضالة كثيرا ممن يصدق ذلك » (٢) . وكان الترك يقصدون بحملتهم الدعائية هذه التظاهر بأنهم يهدفون الى مهاجمة عدن فقط . وحاول الترك أن يؤكدوا ذلك عندما بعث القناصل العثماني على سعيد باشا الى سلطان لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعدده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، فأبى السلطان على « لأنه حليف الدولة البريطانية وتحت حمايتها » (٣) . على أن العبدلي يؤكد أن السلطان على أدرك أن الترك ماكانوا يقصدون الا الاستيلاء على لحج فقط ، وأنه أكد ذلك لأصدقائه الذين كانوا يكتبونه ويدعونه لاطاعة الترك والذين كانوا يتوسطون لتحسين علاقاته مع حكومة ولاية اليمن العثمانية . ثم يضيف العبدلي قوله ان نية الترك قد تحققت بعد ذلك عندما أقر القائم مقام رءوف بك عند بعض رجال « حكومة عدن » أنه لم يكن في عزمهم مهاجمة عدن الا اذا حصلوا على امدادات كبيرة ، وانما كانت خطتهم الاستيلاء على لحج والسيطرة على مقدراتها . ويختتم العبدلي رأيه هذا بقوله « فلذلك كانت مقاومة السلطان والتجاؤه الى عدن ضربة الى على سعيد باشا ، وسببا لبقاء أكثر عرب المحمية على موالاته حكومة عدن » (٤) .

وتجدر الإشارة الى أن أمين الريحاني - ذلك الأديب الصحفي الرحالة العربي الأصل الأمريكي الجنسية والذي قام بزيارة اليمن والبلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكتب عن ملوك العرب الذين قابلهم آنذاك - قد ذكر أن ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب من أخبار تلك الزاوية العربية القصية والتحركات العسكرية التي دارت فيها في ذلك الوقت لم يكن فيه كلمة عن نكبة لحج وعمما حل بالأسرة المالكة وبسلطانها « حليف بريطانيا العظمى » ، وانما تضمن فقط الإشارة الى أن السلطة البريطانية في عدن احتاطت للأمر بما لديها من قوات الدفاع القليلة ، وأنها أمرت بنقل الحامية البريطانية من عدن الى « الشيخ عثمان » ثم بالتقدم الى لحج . وذكر الريحاني أن التقارير الرسمية جاء فيها « ان شدة الحر وقلة الماء وفرار الهجانة المأجورين أخرت الجنود في الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » . ثم أشار الريحاني الى أن طبيعة

(١) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق : ج ١ ، ص ٣٦٧ .

(٤) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

الجيش البريطاني وصلت الى غايتها ونازلت الأتراك خارج لحج قبل أن تصل الجنود اليها ، فدارت الدائرة على البريطانيين فتقهقروا عن لحج مهزومين ، فدمرها الأتراك في ٥ يوليو سنة ١٩١٥ ونهبوها (١) ، ثم زحفوا على « الشيخ عثمان » فاحتلوها في اليوم التالي (٢) . واختتم الريحاني توضيحه لما وصل الى الدوائر الحربية في الغرب بالطرق الرسمية عن تلك الحرب بقوله ان النجدة البريطانية التي وصلت بعد ذلك الى عدن أخرجت الترك من « الشيخ عثمان » في ٢٠ يولية سنة ١٩١٥ ، فعادوا الى لحج وتحصنوا فيها وظلت شذمات منهم في « أم العمد » و « الوهط » ، فحاول البريطانيون مرارا أن يخرجوهم منها فلم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن قامت بنجدهم عشائر العرب التي استنجدوا بها . ولكن البريطانيين لم يستطيعوا ولا حاولوا بعدئذ أن يخرجوا الأتراك من لحج ، فظلوا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (٣) .

هذا ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب عن أخبار الصراع الذي دار بين الترك والبريطانيين في جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى . ومن الملاحظ أن اغفال ذكر الكارثة التي حدثت لسلطان لحج حليف بريطانيا على يد الأتراك كان محاولة من البريطانيين لاختفاء جريمتهم ، اذ تركوا سلطان لحج يقع وبلاده فريسة في يد الأتراك رغم تعهدهم بحمايته من أى عدوان أجنبي تتعرض له بلاده . ولا شك أن اذاعة أخبار تلك الكارثة كان من شأنه أن يشكك حلفاء بريطانيا في تعهداتها اليهم فيفقدون الثقة فيها ويتخلون عن مساعدتها فيضعف جانبها في الحرب الكبرى في ذلك الوقت ، الأمر الذي كانت تتجنب حدوثه بشتى الوسائل الممكنة . على أن تفاصيل هجوم الترك على لحج سنستعرضها فيما يل بعد التثبت من مصادر متعددة .

في السنة الثانية من سنى الحرب العالمية الأولى أى في صيف سنة ١٩١٥ كان للدولة العثمانية في اليمن خمسة وثلاثون طابورا ، أى نحو خمسة عشر ألف جندي ، معظمهم من السوريين ، وكان يعسكر قسم منهم في « ماوية » في جنوب اليمن تحت قيادة أمير اللواء على سعيد باشا الجركسى الذي أضاف الى قواته قوة من العربان اليمنيين . وقد عرف عن سعيد باشا أنه كان كريم الأخلاق جوادا مما جذب اليه عدة آلاف من رجال قبائل «الحواشب» و «الپوانع» و «الصبيحة» وقد خرجت جيوش سعيد باشا من « ماوية » زاحفة تجاه لحج حيث كان السلطان على يعد العدة لمواجهة الترك وصددهم عن بلاده . وقد استعان سلطان لحج ببعض العشائر المجاورة وحشد قواته التي بلغت نحو ألفى مقاتل في « الدكيم » الواقعة على مسافة عشرة أميال من لحج . غير أن تكاليف الاحتفاظ بهذا العدد الى جانبه

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .
Scott, H. : In the High Yemen, p. 230.

(٢)

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٧ .

كانت باهظة لا تتحملها ميزانيته الصغيرة (١) . وكانت السلطات البريطانية في عدن قد أرسلت الى « الدكيم » فرقة من الحيلة كانت تسكر في عدن Aden Troop تحت قيادة « السردار ملك دارخان الهندى » ثم سحبتهم الى الحج وأبقوا بعض الأشخاص للمخابرة معهم « بالهليو » (٢) .

وقد تخلى عن مساندة سلطان الحج ضد الأتراك عدد من الأمراء اليمنيين المجاورين لبلاده ، خوفاً من قوة الترك ولعدم ثقتهم في مساعدة البريطانيين وحمايتهم ، ومن بين هؤلاء السلطان على مانع الحوشبى . وقد اكتشف العبادل حكام الحج خطاباً وارداً من الأمير على بن صالح الحوشبى الى السلطان المذكور وفي طيه رسالة من على سعيد باشا قائد الحملة التركية يدعو فيها سلطان الحواشبى للرجوع الى المسيير والاتصال بالترك لاتمام الاتفاق الذى بدأه مع الأمير على ابن صالح بشأن اعطاء الحواشبى منطقة « زايده » التابعة للعبادل حكام الحج . وقد أكد ذلك عدم اخلاص السلطان الحوشبى لجاره سلطان الحج ، وكان السلطان الحوشبى هذا قد عاد الى بلاده بعد أن حصل على أسلحة قليلة من سلطات عدن البريطانية غير أنه كان يائساً من حماية البريطانيين مما جعله يعقد العزم على الازعان للترك والاتفاق معهم ، وقد صرح بذلك لمقبل عبد الله القطيبى ومحمد ابن الأمير حسن اللذين أرسلوا من « الدكيم » لمعرفة اتجاهه . كما أكد لهما الحوشبى « أنه ما لم تصل جنود بريطانيا العظمى وعساكر الحج لصد الأتراك عن بلاده فانه عثمانى مصالح للأتراك » .

وقد أرسل سلطان الحواشبى فى « المسيير » خطاباً لقوات العبادل فى « الدكيم » بعد أن أحرق أطرافه انذاراً بالخطر ليحثهم على ارسال المدد فى أسرع وقت « والا فانه لا يلام بعد ذلك » ، كما كتب مثل هذا الخطاب الى سلطات عدن البريطانية وسلطان الحج العبدلى . ثم عاد سلطان الحواشبى فأرسل كتباً أخرى الى « الدكيم » تكذب خبر وصول الترك الى حدوده وتحذر العبادل من ارسال أى مدد اليه لأن الأمر لا يستلزم ذلك ويبدو أن الحوشبى فعل هذا ليتجنب غضب الترك وليظهر اخلاصه لهم وعدم تعاونه مع العبادل حلفاء البريطانيين بعد أن فقد الأمل فى حمايتهم له وصد الترك عن بلاده . وقد أرسل العبادل أربعة من الحيلة الى « الدريجة » لاستطلاع الموقف فرأوا جميع قرى الحواشبى قد أخليت وفر سكانها بمواشيهم وأثاثهم وأرزاقهم الى شوامخ الجبال خوفاً من الترك الذين تمكنوا من مد أسلاك البرق الى « الدريجة » وكادت تصل الى هناك طلائع قواتهم . وقد أبلغ الكشافون رجال العبادل فى « الدكيم » بأن الترك قد اجتازوا الحدود لكنهم يستعدوا لمواجهةهم .

Jacob, H .F. : op. cit.,-p. 165.

(١)

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

وهكذا اصطدم الترك بالعبادل حلفاء البريطانيين في « الديكيم » وسرعان ما دارت الدائرة على اللحجيين لأن الترك فاقوهم عددا وعدة . وفي تعبير موجز ذكره العبدلى يصف ما حدث في تلك المعركة بقوله : « حقيقة كان حالنا وحالهم كمن يناطح بالقارورة الجبل » (١) . وترجع أسباب هزيمة اللحجيين الى قلة عددهم واعتادهم الحربى بالنسبة لما كان لدى الترك من رجال وعتاد ، كما أن اللحجيين لم يكونوا على شيء من النظام فى تحركاتهم العسكرية ، على عكس ما كان لدى الترك من نظام ودراية بالخطط الحربية . هذا فضلا عن تأخر وصول النجدة البريطانية اليهم الا بعد وقوع الهزيمة فعلا . وقد ذكر أمين الريحاني - كما سبق أن أوضحنا - أن التقارير الرسمية البريطانية وردت فيها أسباب ثلاثة لتأخر وصول تلك النجدة هي شدة القيظ ، وتعذر الحصول على الماء ، وفرار الجنود البريطانيين الهجانة على وجه الخصوص . غير أن الريحاني أضاف أنه سمع فى عدن أن الجنود الهنود عصوا يومئذ ضباطهم البريطانيين لأنهم كرهوا أن يحاربوا اخوانهم المسلمين . على أن المصادر المختلفة تجمع على أن البريطانيين أبطأوا فى نجدة اللحجيين ، ثم انهزموا بعد ذلك أمام القوات العثمانية .

وقد أسرع سلطان لحج بإبلاغ نبأ هزيمة جنوده فى « الديكيم » للسلطات البريطانية فى عدن ، وأوضح لهم أن قصره سيصبح فى اليوم التالى تحت وابل قذائف المدافع التركية . وقد أرسلت سلطات عدن البريطانية فرقة من جنودها توجهت الى لحج بعد أن قضت ليلتها فى « الشيخ عثمان » . وقد هاجم الترك مدينة « الحوطة » حيث تجمع اللحجيون وأطلقوا عليها المدافع ، واحتدم القتال بين الجانبين . وكان قد وصل الى المدينة جانب من الجنود الهنود البريطانيين لمساعدة سلطان لحج غير أنهم وصلوا بعد فوات الوقت ولم يتمكنوا من احضار مدافعهم واعتادهم . وقد ذكر العبدلى أن عدد الذين دافعوا عن « الحوطة » من اللحجيين والبريطانيين لا يزيد عن سبعائة مقاتل ولكنهم قاتلوا قتال الأبطال ، وأن الترك أنفسهم قد شهدوا لهم بذلك (٢) .

وعندما دخل الأتراك الجانب الغربى من مدينة « الحوطة » كان السلطان على وأسرته لا يزالون فى القصر المقام فى الجانب الشرقى من المدينة يدافعون عن أنفسهم ، فاضطروا أن يخرجوا منه عندما بدأت الحجازة تتساقط عليهم من الجدران التى كانت تخترقها القنابل ، ثم بادروا بالفرار قبل الفجر متجهين الى بلدة « الشيخ عثمان » احدى ضواحي عدن . وفى ذلك الوقت كان الجنود البريطانيون قد خرجوا من تلك البلدة لنجدة اللحجيين ، فالتقوا بالسلطان على وأسرته تحت جناح الظلام ، فظنوه من كشافه العدو ، فاطلقوا عليهم النيران ،

(١) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٦٧ .

فقتلوا عددا منهم وأصيب السلطان على بسبع رصاصات وقتل فرسه . وقد أعيد السلطان مجروحا الى القصر (١) وبقي فيه الى بعد شروق الشمس ، حيث أخرجه من بقي من جنوده في القصر محمولاً على الأكتاف ، وكان الترك يطلقون عليهم نيران بنادقهم من أطراف المدينة فأصابوا بعض الذين يحملونه بجروح خفيفة . غير أن هؤلاء ساروا بسلطانهم على تلك الحالة حتى وصلوا بالقرب من «الرباط» ، حيث كانت هناك سيارة نقلت السلطان على الى عدن ، فتوفي هناك متأثراً بجراحه (٢) . وقد عبر « هارولد جاكوب » عن موقف البريطانيين ازاء هذه الكارثة التي حلت بسلطان لحج بقوله : « اننا في اهمالنا مسئولون عن وفاة السلطان على المبتسرة » (٣) .

وهكذا سيطر العثمانيون على لحج التي فر منها الى عدن كل من سلم من أسيرة العبادلة الحاكمة وكثيرون من الأهالي . وقد دمر الترك قصور السلاطين وتكلموا بأهل المدينة . وقد عبر العبدلي عن ذلك بقوله : « وأصبحت المدينة خراباً وأهلها فقراء ففشت المجاعة في البلاد وضجت العباد ، واضطر العاهل على سعيد (قائد الترك في لحج) أن يبيع الى العبادل جانباً مما غنم منهم من الحبوب ، وكانت الخلائق من الأهالي تتزاحم لشراء ما يسد الرمق بأعلى الأثمان حتى فتح الله لهم الطريق الى سوق عدن » (٤) .

وتجدر الاشارة الى أن القوات العثمانية النظامية هي التي هاجمت لحج وقدر عددها بنحو ألفين وثلاثمائة جندي معظمهم من الترك والسوريين ، كانت مقسمة الى ثلاثة آليات مسلحة بالمدافع سريعة الطلقات ومدافع الجبال ومدافع « الهاون » وغيرها ، كما كان يصاحبها طابور كامل للاستحكامات وفرقة صغيرة من السواري . وقد رافق هذه القوات العثمانية أثناء هجومها على لحج ما يقرب من ستة آلاف مقاتل من رجال القبائل اليمنية جمعت بين المرتزقة والطامعين في الغنائم ممن استطاع الترك اجتذابهم الى جانبهم ، أو من وقفوا الى جانب الترك اضطراباً بعد أن فقدوا الأمل في حفاية البريطانيين لبلادهم على نحو ما فعل سلطان الحواشب . وقد نظم الترك هذه القبائل اليمنية التي شاركتهم في الهجوم على لحج في سبع فرق اختصت كل منها بمهام محددة .

وعندما دخلت هذه الفرق المكونة من رجال القبائل اليمنية الى لحج مع القوات العثمانية فقد امتلأت بهم بيوت المدينة واستنفدوا المؤن والأرزاق مما كاد أن يؤدي الى احداث مجاعة لدى القوات العثمانية نفسها . وقد رفع « مأمور

(١) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) Jacob, H.F. : op. cit., p. 167.

(٤) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

الأنبار » تقريراً بذلك للقائد العام الذي أصدر أمراً لرؤساء القبائل اليمنية بالرجوع الى بلادهم لكي يحتفلوا مع ذويهم بعيد الفطر ، بينما كان الهدف الأساسي هو الحد من استهلاك المؤن والمحاصيل حتى تفي بحاجة القوات العثمانية المعسكرة في لحج حينذاك . وقد عاد كثيرون من رجال القبائل اليمنية الى بلادهم وقد حملوا من الغنائم والمحاسن والدخائر والمفارش والأثاث والملابس والكتب شيئاً عظيماً « (١) » .

وقد أوضح العبدلي صورة لأعمال النهب والسلب والتخريب التي اجتاحت لحج عقب هجوم الترك عليها يرافقهم رجال القبائل اليمنية يقول : « وقد رثي كثير من أجلاف اليمن يلبسون أقمصاً نساء لحج المذهبة ، فيتبخثرون بها في الأسواق . وخسرت البلاد اللحية فوق الحسارة المادية خسارة أدبية عظيمة لما ضاع في هذه الحرب بأيدي الناهبين من الكتب النفيسة النادرة الوجود (٢) ، فلم يتركوا من مدخرات هذه المدينة ونفائسها شيئاً حتى مفارش المساجد وقناديلها ، وخرّبوا أكثر جدران بيوت الحوطة بحثاً عن الكنوز بين جدرانها ، وارتركبوا من الفظائع ما يتعالى عنه أهل الايمان » . غير أن العبدلي لا يسترسل في تعجيزه ضد الأتراك وأعوانهم من رجال القبائل اليمنية الذين هاجموا بلاده ، بل انه كان منصفاً في حكمه عندما نجده يعود فيذكر « أنه والحق يقال لم يخطر على بال أحد من هؤلاء المجاهدين أن يسبى ولداً من أولاد اللحيين لأجل بيعه ، أو بنتاً ليمتص بها باعتبارها ملك يمينه كما كان يفعل المجاهدون البقارة من أصحاب المهدي والخليفة التعايشي بأهل السودان ولله الحمد » (٣) .

وعندما اضطرت الحماية البريطانية تحت ضغط القوات العثمانية الزاحفة الى اخلاء بلدة « الشيخ عثمان » فقد عاد اليها مباشرة بعض اليمنيين من أهلها ومن غيرهم ونهبوا ما فيها وقتلوا بعض التجار . كما ذهب بعضهم وأخطر الترك الذين

(١) أحمد فضل العبدلي : نفس المصدر ، ص ٢٢٠ .

(٢) أبلغني بعض المعبرين في لحج - أثناء زيارتي لها في شهر مايو سنة ١٩٧٤ بفرض تسجيل المخطوطات ضمن المشروع الذي يشرف عليه المركز اليمني للأبحاث الثقافية في عدن ويختص بتجميع أصول التراث القومي لليمن - ان معظم المخطوطات النادرة التي كانت تزخر بها المكتبات الخاصة ومكتبة السلطنة اللحية في مدينة الحوطة ومنطقة لحج قد بددت أثناء الغزو العثماني للمنطقة في صيف سنة ١٩١٥ وما صاحبه من عمليات السلب والنهب التي قام بها الجنود العثمانيون ورجال القبائل اليمنية التي اشتركت معهم . ومن ناحية أخرى فقد عثرت على عدد هائل من السجلات العثمانية العائدة للفترة الممتدة بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٨ والخاصة بتدوين ملكيات الأراضي والعقارات والمحاصيل الزراعية والغرائب المقررة عليها بالادارة الزراعية - التي كانت تابعة للسلطنة اللحية قبيل الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ والمحافظة الثانية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حالياً - وكان الترك قد أهدوا هذه السجلات حرصاً منهم على الاستفادة الكاملة من إمكانات منطقة لحج الزراعية لصالح قواتهم التي كانت محصورة داخل اليمن أثناء الحرب العالمية الاولى .

(٣) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

أرسلوا عددا من جنودهم تمكنوا من احتلال تلك البلدة ، ووضعوا حدا لأعمال النهب والسلب وأقروا الأمور هناك . غير أن البريطانيين تمكنوا ثانية من احتلال « الشيخ عثمان » فى ٢١ ابريل سنة ١٩١٥ بعد أن وصلت اليهم نجدة عسكرية بريطانية من مصر للمشاركة فى الدفاع عن عدن والمحافظة على مركزها الهام (١) . وكانت السلطات البريطانية فى عدن قد استنجدت فى ذلك الوقت بالفرنسيين فى جيبوتى ، فأمدوها بحوالى ٨٠٠ جندي من مدغشقر ، كما أرسل « الجنرال مكسويل » القائد البريطانى العام فى القاهرة فرقة هندية للمشاركة فى الدفاع عن عدن (٢) . وهذا يوضح الأهمية البالغة لعدن بالنسبة للبريطانيين وحلفائهم أثناء الحرب العالمية الأولى .

وبعد أن استرجع البريطانيون مدينة « الشيخ عثمان » فان العمليات الحربية فى جنوب اليمن بينهم وبين العثمانيين لم تتعد المناوشات بين الجانبين ، وكان يعقبها الانسحاب الى المراكز الأصلية . وعلى الرغم من قلة أهمية تلك العمليات الحربية فى حد ذاتها ، الا أن كلا الجانبين البريطانى والعثمانى حرصا على ابقاء قوات لا بأس بها هناك لتقف كل منها فى وجه الأخرى لصد أى هجوم أو اعتداء . وكان يمكن للجانبين أن يستفيدا بقواتهم هذه فى الميادين الأخرى العديدة للحرب العالمية الأولى . بل ان العثمانيين كانت لديهم جبهة أخرى مفتوحة فى شمال اليمن يحاربون فيها الإدارة فى عسير ، وكان الأسطول البريطانى فى ذلك الوقت يساند تحركات الإدارة ضد الترك وخاصة فى المناطق الساحلية . وقد استمرت هذه الأوضاع على ما هى عليه دون تغيير ، ليس أمام « الشيخ عثمان » فحسب بل فى جنوب اليمن بأكمله ، حتى أعلنت الهدنة العامة فى سنة ١٩١٨ .

أما بالنسبة لأسرة العبادلة التى كانت تحكم لحج فقد عرفنا أن من سلم منها قد فر الى عدن وكان معهم كثيرون من أهالى لحج ، ويقول أحمد فضل العبدلى أن عددهم بلغ « نحو أربعة آلاف نفس أو يزيدون ، وهم أعيان البلاد وساداتها وحاشية السلطان وأقاربه ومن رؤساء القبائل ، فتفرقوا فى البلاد بين عدن والمعلا ، وبيير أحمد ، والشيخ عثمان ، والعماد ، وأبين ، وصهيب ، وتركوا أراضيهم وبيوتهم وأموالهم ومواشيهم ، واستولى الأتراك على جميع ذلك ، وبحثوا عن الديون والرهون التى للمهاجرين عند الناس ، وطالبوا بها المراهنين والمدنيين ، ونال أذى عظيم خلقا كثيرا لتهمتهم بأن لديهم أموالا أمانة أو ديونا لأحد المهاجرين » (٣) .

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

Jacob, H.F. : op. cit., p. 169.

(٢)

(٣) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

ثم يستطرد العبدلى قائلا : « وارتكب الأتراك كثيرا من أمثال هذه الجرائم فلم يتركوا من أموال المهاجرين من العبادل قطميرا بل مدوا أيديهم الى أموال الأهالى الذين بقوا تحت رحمتهم ، فكانوا يأمرؤن أحيانا بالقبض على بعض الأعيان وسجنه ل مجرد تهمة فارغة توسلا للحصول على المال ثم يطلقونه ، فيعلنون فى جريئة صنعاء أن التاجر فلان تبرع بمبلغ كذا وكذا ألف ريال لمجاريح الجيش أو لبناء مستشفى أو غير ذلك ، كما فعلوا بسعيد على عون من أعيان نوبة عياض وبغيره أيضا ، والله يعلم أنهم انما أخذوا تلك الأموال قهرا لا تبرعا . ولما بلغهم أن الفقهاء ينكرون عليهم نهب أموال المسلمين استصدروا فتوى من شيخ الاسلام بالاستئانة صرح لهم فيها بإباحة أموال المهاجرين لأنهم فروا من بلاد المسلمين الى بلاد النصرارى ، وبعبارة أخرى من منطقة الخوف الى منطقة الأمن . فقد تعجب الفقهاء فى اليمن من جرأة هذا الرجل على الدين ، وجاهر بعضهم بفساد هذه الفتوى اذ لم نسمع من قبل أن مفتيا يفتى باستئحال أموال المسلمين ودمائهم » (١) .

وبعد أن توفى السلطان على بن أحمد بن على بعد نقله الى عدن متأثرا بجراحه فقد خلفه ابن عمه السلطان عبد الكريم فضل بن على . وقد كان من أول أعمال السلطان الجديد أنه احتج احتجاجا شديدا على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة بينها وبين أجداده ، فلم تجد حكومة لندن مقرا من قبول هذا الاحتجاج ، وعزلت المقيم السياسى البريطانى فى عدن ولأدت الحماية البريطانية فيها . وقد أقام السلطان عبد الكريم والأسرة المالكة اللحية فى عدن مدة الحرب كلها وهم يستعينون على الدهر بما كانت تدفعه حكومة عدن لكل منهم ، بينما كانت أملاكهم وقصورهم وبلادهم فى حوزة الترك يتمتعون بها وبخيراتها (٢) .

وقد ذكر العبدلى أن الشيخ فضل بن عبد الله العقرى حاكم « بير أحمد » أراد أن يؤمن ناحيته من عدوان الترك ، وقد ائفق مع القائد العثمانى على سعيد باشا أن يتعهد له بالامامة مقابل رفع « الراية العثمانية » على حصن « بير أحمد » . وقد خفقت راية العثمانيين على دار الشيخ فضل أياما حتى رأنها الخيالة الهندية البريطانية فأنزلتها على الفور ، وجاءوا بالشيخ فضل الى عدن حيث احتج عليه حاكمها لموالاته للترك . غير أن البريطانيين أطلقوا سراح الشيخ فضل بعد ذلك لمقابلة السلطان عبد الكريم وكان منفعلا مدهوشا حائرا حيث التقى بالعبدلى وسأله الرأى فى هذه المحنة . وقد أوضح العبدلى أنه أجاب على الشيخ فضل بقوله : « هذه أيام محنتنا ، والصبر حكمة ، فللصبر عاقبة محمودة الأثر . جاء هؤلاء الأتراك من أعالي جبال اليمن متيقنين بعجزهم عن أن يمسوا عدن الحصينة بسوء فلا يقصدون غير أذيتنا فى بلادنا » (٣) . والعبدلى يشير فى

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) امين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

قوله هذا الى أن الترك كانوا يقصدون من زحفهم في جنوب اليمن احتلال حج فقط ، وليس مهاجمة عدن التي كانوا يعلمون بقوة حصانتها ، وبعدم مقدرة قواتهم على اقتحامها .

على أن الشيخ فضل هذا عندما عاد الى « بير أحمد » فإنه لم يسلم من عدوان الترك الذين أرسلوا اليه بلوكين من جنودهم وعددا من أعوانهم قادوه الى سجن لحج ، وأساءوا معاملته في بادئ الأمر ثم أحسنوا المعاملة ، وقد بقي لديهم أسيرا حتى نهاية الحرب . أما « بير أحمد » فقد ظلت مأوى لجواسيس الأتراك وطلانهم في فترة الحرب وذلك لقربها من المراكز البريطانية . وقد دعا المقيم السياسي البريطاني في عدن أهالي « بير أحمد » الى الإقامة في عدن ، و « الشيخ عثمان » ، و « المعلا » ، بعد أن هدمت « بير أحمد » بناء على أوامره (١) وكان المقيم السياسي البريطاني في عدن يهدف الى اجتذاب أهالي المنطقة الى جانب البريطانيين بعد أن تخلص من « بير أحمد » التي كانت وكرا لجواسيس الترك ومخبراتهم .

ويمكننا القول بأن الفترة التي أعقبت سيطرة الأتراك العثمانيين على لحج واستيلائهم على مدينة الحوطة عقب معركة « الدكيم » في اليوم الخامس من يوليو سنة ١٩١٥ لم تحدث فيها عمليات حربية حاسمة سوى بعض المعارك المحلية والغزوات الصغيرة . فالترك لم يحاولوا من جانبهم مهاجمة « الشيخ عثمان » الا في بداية زحفهم ثم خلدوا الى السكينة بعد أن صددهم البريطانيون عنها ، كما لم يحاولوا الهجوم على عدن لعلمهم بحصانتها ومنعتها ، ولأن البريطانيين كان يمكنهم الحصول على الامدادات اللازمة عن طريق الأسطول البريطاني المحاصر لسواحل اليمن في ذلك الحين .

أما بالنسبة لموقف البريطانيين في عدن حينذاك فانهم لم يروا في اخراج الترك من لحج فائدة حاسمة لهم في الحرب العظمى ، وهذا ما أكدته « البريجادير جنرال وليم والتون » Brigadier General William Walton قائد الجيش البريطاني في عدن في المنشور الذي أصدره في مايو سنة ١٩١٦ ووزعه على جميع القباطل القاطنة جنوبى اليمن لتهدئة رجالها وترضيته وتوضيح أسباب تقاعس البريطانيين عن مساعدتهم لصد الزحف التركي عن بلادهم . فقد جاء في هذا المنشور الذى أورد العبدلى بعض مقتطفاته : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الانكليزية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة ، فنحن قد استولينا على أرض الكمرون ، وعلى الجزائر الكائنة في البحر الأوقيانوسى ، وعلى أفريقيا الجنوبية والغربية ، والآن نحارب الجرمن (الألمان) في افريقيا الشرقية ، وعندما ينجز عملنا هناك ، وسينتهى في مدة أشهر قليلة ،

(١) احمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

بعد ذلك سيأتى الوقت الذى نفكر فيه بمصير الأتراك فى أرض العرب ، وعلى كل حال فلا تكون الموقعة الفاصلة فى أرض العرب بل هى فى فرنسا « (١) » .

كما أورد العبدلى تعليقا نشرته جريدة « الدليل تيمز » البريطانية فى يومى ٢٥ ، ٢٦ يولية سنة ١٩١٧ تحت عنوان « أرض حماية لم تحم » وتقصد بها « النواحي التسع فى جنوب اليمن » ، وقد شرحت الجريدة جواب « اللورد كرزون » على سؤال وجهه اليه « اللورد لمنجتن » فى مجلس العموم البريطانى بشأن عدن على النحو التالى :

« ذكرت الراى العام أن بندر عدن البحرى المهم الكائن على الطريق الرئيسية البحرية الى الهند واستراليا محصور بالأتراك من الجهة البرية من سنتين . قالت فلا يمكن أن يقال ان رواية حركاتنا العسكرية بقرب عدن أكسبت الجيش البريطانى شهرة أو مجدا ، بل بالعكس فاننا دحرنا الى حصوننا حيث نقيم الآن ، تاركين جيشا ضعيفا يطوف فى الأرض كيف شاء بين القبائل المشمولة بحماية عدن لأسباب عاجزا عن حمايتهم . فعلى سعيد باشا والى الأتراك فى اليمن انحدر من الجبال فى شهر يونية سنة ١٩١٥ وقاتل فى لحج اقرب نقط الحماية لعدن جزءا من حامية عدن القليلة على مسافة خمسة وعشرين ميلا من حصن عدن ، فاندفعت قواتنا الى الراء واستولى الأتراك على « الشيخ عثمان » الواقعة على مسافة سبعة أميال من حصن عدن . وفى تلك الأثناء قتل سلطان لحج الفيور على مصلحة الدولة البريطانية وتخرب جانب من عاصمته الصغيرة ، وبعد مدة قصيرة طردنا الأتراك من « الشيخ عثمان » الى مسافة فى البر حيث جمعوا قواهم وتمسكوا بلحج واستداموا يحومون حول البندر » .

« ذكر اللورد كرزون فى المجلس أن الأتراك قاموا فى الستة أسابيع الماضية بغزوتين عقيمتين وأنهم لا يستطيعون أن يهددوا عدن تهديدا خطيرا وهى الآن آمنة مطمئة ، وهذه هى الحقيقة » .

وقال ان غالبية القبائل الذين هم تحت الحماية لا يزالون مخلصين لجانب الدولة البريطانية ، فهذه المسألة هى موقع الاستفسار » .

« لماذا لا ينبغى لهم الاخلاص ؟ لأننا بموجب المعاهدات تعهدنا لهم بالحماية ولكنهم تركوا منذ سنتين تحت ضغط الأتراك ، نحن نحجم أن نشير بأى مظاهر ثانية من جهة الشرق فى هذا الوقت الضيق ، ولكن الحالة الحاضرة بعدن مخزية ومعيبة ، فالأتراك يسحبون لحانا حيث يشاءون ، وأصوات مدافعهم تسمع الى سطوح مراكز البريد ، فى حال كون مخابرات على سعيد باشا مع دولته مقطوعة ، ولا تصله ذخائر جديدة بسبب الثورة الحجازية ، فهلا يمكننا تمزيق جيشه

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

والوفاء بمعاهداتنا مع القبائل • فلولا معارضة اللورد مورلي في مد سكة حديدية ضيقة الى مسافة ستين ميلا في بر عدن لأمكن منع العدو عن احتلال أرض الحماية •

ويوضح هذا التعليق الذي نشرته « الديلي تيمز » أن قسما من الرأي العام البريطاني كان يشعر بالحزى والعار لتخلي قواته في عدن عن حماية القبائل اليمنية في النواحي التسع من عدوان الترك رغم المعاهدات التي تعهدت فيها بريطانيا بحمايتهم • كما يبدو من هذا التعليق أن ثمة دعوة قد وجدت في ذلك الوقت لدى البريطانيين لايخارج قوات سعيد باشا من النواحي « المحمية » وخاصة من « لحج » وتمزيق جيشه والوفاء بمعاهداتنا مع القبائل « على حد التعبير الذي ورد بالتعليق المذكور • غير أن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لم تستجب لهذه الدعوة لعدم اقتناعها بجذوى بذل الجهود في اخراج العثمانيين من تلك النواحي بالنسبة لترجيح كفتها في الحرب الكبرى ، بل ان بريطانيا كانت تجد ميادين أخرى عديدة في تلك الحرب كقيلة بتحقيق أهدافها بهزيمة الامبراطورية العثمانية نفسها وليس بهزيمة احدى حامياتها المعزولة في أقصى الجنوب اليمني على الساحل الشرقي للبحر الأحمر •

على أن تلك القوة العثمانية التي كان يفوقها على سعيد باشا والتي نجحت في السيطرة على لحج وكادت تطرق أبواب عدن ، كانت السياسة العثمانية تهدف من ورائها الى جانب اشغال البريطانيين في جنوب اليمن عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، الى ما هو أبعد من ذلك اذا تم النصر لألمانيا وحلفائها ، وذلك بأن تمتد يد الأتراك الى الصومال ومنطقة شرق افريقيا القريبة من الساحل اليمني • غير أن على سعيد باشا كان مقتنعا بعدم كفاءة القوة العثمانية التي يفوقها ، وعدم مقدرتها حتى على اقتحام عدن الحصينة • وكانت الأنباء ترد تباعا الى على سعيد باشا بهزيمة العثمانيين في ميادين العراق والشام الى جانب اخفاق ألمانيا وحلفائها ، مما جعله يؤمن بسوء خاتمة دولته • وقد قال على سعيد باشا يوما لبعض أصدقائه بعد أن مضى عامان منذ بداية الحرب « انقطع الآن رجائي بنصر ألمانيا ، فقد وجدت بريطانيا المدة الكافية لأن تحشد جنودها في ميادين فرنسا » (١) • وكان على سعيد باشا يرى الأمراض والحميات تفتك بجنوده فتكا ذريعا حتى أفنت منهم عددا عظيما وضاعت بهم المقابر اللحجية ، مما اضطر الترك الى تشييد مقابر جديدة لقتلاهم في أنحاء البلاد ، وقد دفعته هذه الكوارث الى عدم التفكير في مهاجمة عدن والقيام بمغامرة خاسرة في ذلك الحين • هذا في نفس الوقت الذي لم يجد فيه البريطانيون في عدن امكانات كافية لديهم أو ضرورة ملحة تحتّم عليهم بذل الجهود لاجلاء الأتراك عن لحج نظرا لاقتناعهم بأن

(١) احمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢١ •

ذلك العمل لن يحقق فائدة حاسمة لهم في الحرب الكبرى حينذاك ، الأمر الذي كان يفوق من وجهة نظرهم وفاءهم بتعهداتهم بحماية النواحي التسع المجاورة لعدن ضد أى عدوان تتعرض له .

- موقف حكام النواحي اليمنية المجاورة لعدن بين البريطانيين والدولة العثمانية :

أشرنا فيما سبق الى المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى بعد انضمامها لدول وسط أوروبا لاجتذاب الأمراء العرب ليقفوا الى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها . وقد عرضنا تلك المحاولات التي تمت مع سلطان لحج على بن أحمد العبدلى ، وكانت قد تكررت أيضا مع بقية سلاطين ومشايخ النواحي المجاورة لعدن ، الذين كانوا مرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات تحالف ، كما كانت تدفع لهم مرتبات شهرية ، وتبدى لهم مظاهر التبجيل والاحترام عندما كانوا يقومون بزيارة المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وفى نفس الوقت حاول البريطانيون فى عدن من جانبهم أن يجتذبوا اليهم سلاطين النواحي ومشايخها مؤكدين لهم خطأ دخول الدولة العثمانية تلك الحرب ضدهم ، كما حاولوا أن يقنعوهم بعدم وجود أية أغراض عدائية لدى بريطانيا ضد العرب . وقد أصدر البريطانيون منشورا دعائيا بهذا المعنى - سبق الإشارة اليه - ليؤكدوا احترامهم للأماكن الاسلامية المقدسة . وكان لسلطان لحج دور كبير فى اقناع سلاطين النواحي ومشايخها بحسن نية بريطانيا خاصة وأنه كان يتمتع هو وأسرته بينهم بمكانة رفيعة وهيبة واحترام . بل كان لصداقة سلطان لحج مع الامام يحيى أبلغ الأثر فى تحديد موقف الامام المهادن لبريطانيا .

وكان موقف بعض أهالى عدن من البريطانيين قد اتصف بالتأييد والمساعدة مما كان له أكبر الأثر فى نشر دعاياتهم فى النواحي المجاورة ، وتأييد كثير من مشايخها وسلاطينها للسياسة البريطانية . وقد ذكر « جاكوب » أنه ليس أدل على ذلك من مهاجمة السيد عبد الله عيدروس قاضى عدن وشيخها الأكبر للدولة العثمانية عندما ذكر هذا السيد أن الدولة أقحمت نفسها فى حرب ضد بريطانيا التى وصفها بقوله « الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذى طالما قدم المعونة للباب العالى » . كما قال « جاكوب » ان السيد عبد الله عيدروس هذا قد أكد أن حكومة عدن البريطانية « أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الاسلام » . وأنهم (أى أهالى عدن اليمنيون) أصدقاؤها منذ احتلالها (أى احتلال بريطانيا) لعدن فى سنة ١٨٣٩ « (١) » .

ومن الواضح أن التحيز للبريطانيين بارز للغاية فى رواية « جاكوب » هذه مما يجعلنا نميل الى القول بأن بعض أهالى عدن فقط هم الذين أيدوا هذا الاتجاه

ضد دولة الخلافة العثمانية ، وهؤلاء البعض ممن اتفقت مصالحهم الشخصية مع أهواء بريطانيا . ويؤكد ذلك أن بعض سلاطين النواحي الجنوبية في اليمن ومشايخها سرعان ما غيروا موقفهم هذا من بريطانيا بعد أن دخلوا تحت طائلة الترك الذين جثمت قواتهم العثمانية فوق أراضيهم . بينما كان موقف البريطانيين متحييماً سلبياً ، ولم يقدم لأهالي البلاد المساعدات اللازمة في الوقت المناسب لصد هذا العدوان رغم اتفاقيات الحماية المعقودة بينهم . ولا شك أن بريطانيا قد فوجئت بالهجوم العثماني على لحج بعد أن تعهدت لسلاطين النواحي بالحماية ، بينما لم تكن قواتها في عدن تكفي للقيام بالتزاماتها إزاء تلك التعهدات . ولا أدل على عجز قوات بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها من ذلك الفشل الذي واجهته في « الشيخ عثمان » عندما تراجعت أمام القوات العثمانية ، ولم تتمكن من استرجاع « الشيخ عثمان » إلا بعد أن وصلت إليها النجدة من خارج عدن .

وقد حاول البريطانيون أن يبرروا عجزهم عندما ذكر قائدهم بأنهم لم يكونوا مهتمين بميدان « الجنوب العربي » لقلة تأثيره في ترجيح كفتهم في الحرب الكبرى ، وأنهم شغلوا بالمبادين الحربية الأخرى ذات الآثار الحاسمة في تلك الحرب . وقد رأى البريطانيون أن الميادين الصغيرة يمكن أن يعالج أمرها فيما بعد ، ولا يجب أن تبذل فيها جهود لن تعود عليهم بفوائد كبيرة في ذلك الوقت . وكان البريطانيون مطمئنين لعدم خطورة مثل هذه الميادين الصغيرة لأنهم كانوا يسيطرون على البحار ، وخاصة البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي ، كما كانوا واثقين من حصانة عدن وعدم مقدرة القوات العثمانية المهاجمة على اقتحامها . هذا فضلاً عن أنهم رأوا العثمانيين في اليمن وقد أصبحوا محصورين بين قوات بريطانيا وأسطولها من ناحيتي الجنوب والغرب وبين حلفائها في الحجاز ونجد من ناحيتي الشمال والشرق . بل إن البريطانيين كانت لديهم الرغبة في الاجتهاد على قوة الترك المناوئة لهم في جنوب اليمن ، غير أن انشغالهم في ذلك الوقت أدى إلى إرجاء تصفيتهم للنفوذ التركي في المنطقة ، حتى يطمئنون أولاً إلى إحراز النصر في الميادين الحاسمة للحرب الكبرى ، مما يجعل هذه التصفية نتيجة حتمية لانتصار الحلفاء على تركيا ومن تحالفوا معها .

غير أن سلاطين النواحي الجنوبية المجاورة لعدن ومشايخها لم يكونوا جميعهم على علم كامل وفهم عميق لأبعاد السياسة البريطانية ، وقد فوجئوا بالترك يستولون على بلادهم ويسيطرون على مقدراتهم ، بينما رأوا بريطانيا تقف موقفاً سلبياً متخاذلاً متناسية تعهداتها لهم بالحماية والمساعدة . فكان طبيعياً أن يترتب على ذلك كما قال العبدلي أن « اضطرب بعض أمراء المحميات مثل الأمير نصر ، والأمير علي بن مانع الحوشبي (١) إلى منافقة الأتراك والتحالف معهم وذلك عندما

I.O., B. 216. Secret From Major General George Younghusband, (١)
K.C.I.F., C.B., Political Resident Aden, to the Secretary to Government of

خذلتهم بريطانيا ، وبقي الباقي على ولائه ، وخاصة أمير لحج ، (١) . ولعل كل من بقي على ولائه للبريطانيين كان قد تمكن من الفرار من قبضة الترك أو كان بعيدا عن الوقوع تحت سيطرتهم ، أو لعله كان قد لجأ الى البريطانيين في عدن يغرونه بالمشاهدات المالية وبالألقاب السامية ومظاهر الاحترام والتكريم ، وبمنحه الأمل في استرداد بلاده بعد طرد الترك عندما تحين الفرص المناسبة ، الأمر الذي حدث فعلا مع سلطان لحج وأقاربه من أمراء العبادلة الذين لجأوا الى حلفائهم البريطانيين في عدن .

ويبرر العبدلي موقف الأمير نصر وأمير الحواشب بقوله : « الذين قبلوا يد الأتراك كالأمير نصر وعلى مانع الحوشبي فانما أخذوا بالمثل ٠٠٠ يد لا تقدر تعصرها بوسها ٠٠٠ وقد كان الأمير نصر وعلى مانع الحوشبي يومئذ في حالة لا يحسدان عليها ، وما عاونا الأتراك عن طيب خاطر وانما ٠٠ اذا عكرت العيش عصرت ٠٠ وبلا شك فقد نال الأمير نصر من الأتراك مشاق كبيرة ، ولكنه عندما ينس من مساعدة دولة بريطانيا ، وعرف أنه ترك للأعداء ، الزمه الضعف بأن يوافق الأتراك ، الذين أظهروا أنفسهم في بداية الأمر من خيسار المسلمين ، وتحايلا بالترغيب والترهيب على كثير من الناس حتى قضوا منهم وطرا ٠ فلما طلب السلطان على مانع من على سعيد باشا (قائد القوات العثمانية) الوفاء بالوعد بخصوص أرض زايدة أجابه بأنه قد تحقق لديه ثبوت ملكها للعبادلة وليس في وسعه أن يملكها الحواشب ، فلقن السلطان على مانع من الغنيمة بالاياب » (٢) .

ومن الملاحظ أن العبدلي بعد أن برر موقف الأميرين اللذين انحاذا الى جانب الترك عندما يشأ من حماية البريطانيين وقد تركوهما لريسة في يد الأعداء ، فإنه حاول أن يؤكد أن الترك ليسوا أفضل من البريطانيين وليسوا أولى منهم في الالتزام بالعهد ، عندما أوضح كيف تهرّب على سعيد باشا من تعهده لسلطان الحواشب بتمليك أرض « زايدة » ، بحجة ملكيتها أصلا للعبادل الذين غنم الترك جميع أملاكهم بحق الفتح ، خاصة بعد أن لاذوا بالفرار ولجأوا الى حلفائهم البريطانيين في عدن .

ولم يقتصر الأمر على هذين الأميرين بل ان السلطان الفضلي أذعن كذلك للترك وعاد الى لحج بعد أن رفض البريطانيون امداده بالسلاح ، كما فعلت ذلك أيضا عشيرة يافع ٠ بل ان أمير الضالع هاجم البريطانيين بجرأة عندما رفضوا مساعدته لاسترداد بلاده ، وأعلن انضمامه للترك وأصدر منشورا في ديسمبر سنة ١٩١٥ أوضح فيه أن « الحكومة (العثمانية) الاسلامية هي حكومته ، وأن

Bombay, Political Department, No. C. 694., Aden Residency to the 23rd September 1915, Enclosure No. 2. Memorandum on the Political policy of our Hinterland, By H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 9 September 1915, p. 5.

(١) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ،

(٢) أحمد فضل العبدلي : نفس المصدر : ٢٣٩ .

السلطان (العثماني) هو خليفته وأنه سيطيع من (كانت) طاعته من طاعة الله ورسوله ، . وقد حاول على سعيد باشا أن يكافئ سلطان الحواشب على مانع بأن نصبه سلطانا على الحج ، ولكن الأخير آثر الرجوع الى عاصمته « المسمير » دون أن يشترك مع الترك بدور معين . بينما أعلن زميله الأمير نصر أن مبداء هو مساندة الاتجاه السائد متمثلا بالمثل القائل « أينما دارت الزجاجة دوننا معها » وكان ذلك نتيجة لاحتساسه بوطاة الحكم التركي (١) ، ويعدم مقدرة على مواجهته والتصدى لمقاومته ، فلم يجد وسيلة أخرى سوى الاذعان والاستسلام .

ومن ناحية أخرى فإن بعض السلاطين والسيوخ في النواحي الجنوبية لليمن التي لم تخضع لسيطرة العثمانيين ، ظلوا على ولائهم للبريطانيين ، أمثال السلطان العوذلى الذى أبدى إعجابه بالمنتشور الذى أصدرته حكومة عدن مظهرة احترامها للامام ، وقد أكد هذا السلطان أن البريطانيين هم أفضل الأصدقاء بالنسبة للعرب . ومن الواضح أن دعاية البريطانيين وأموالهم قد لعبت دورها فى إصدار مثل هذا التصريح . بل ان قاضى « بيحان » صرح فى المساجد والأسواق العامة بأن العرب جميعا يدينون لبريطانيا وأن الواجب عليهم تقديم المساعدات الممكنة للبريطانيين . كما بقيت قبائل كثيرة موالية لسلطان الحج المقيم فى عدن لدى حلفائه البريطانيين على الرغم من الدعايات التى كان يبثها الترك ، وتحاييلهم بالترغيب والترهيب ، ومحاولاتهم الافادة من الرابطة الدينية لجذب القبائل اليمنية الى جانبهم . ومن بين هذه القبائل « يافع الوسطى » و « الضبى » و « العوالق » وقد أرسل سيوخها كتبا عديدة الى السلطان عبد الكريم فى عدن تعرض عليه كل امكاناتها للمساعدة فى طرد الترك من الحج ونواحيها . غير أن السلطان عبد الكريم لم يستطع القيام بأية محاولات لاجلاء الترك عن بلاده ، لأن حليفته بريطانيا كانت تحجم عن ذلك لانشغالها بالميادين ذات النتائج الحاسمة فى الحرب الكبرى على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسى فى عسير ضايقه كثيرا انتصار الترك فى الحج لأنه كان يخشى أن يؤدى ذلك الى انتصارهم ورفع معنوياتهم فى الجبهة الشمالية فى اليمن حيث يقوم بدوره فى محاربتهم . وقد وصف موقف بريطانيا السلبي ازاء تحركات الترك ونجاحهم فى الحج بأنه تراخيا من جانب البريطانيين وليس ضعفا منهم ، فقد كان يعلم أن لديهم من القوة فى عدن ما يمكنهم من صد الترك ووقف تحركاتهم . بل ان شيخا « يافعياء » وجه النصيح للبريطانيين بضرورة التحرك لاجبار الترك على الخروج من الحج حتى لا تفقد بريطانيا ثقة العرب فيها . هذا فضلا عن أن المبعوث المكي الذى قام بزيارة عدن فى نوفمبر سنة ١٩١٦ عبر عن ضيقه وأسفه لعدم قيام بريطانيا بالدفاع عن الحج ضد عدوان الترك ، والتمس

من البريطانيين أن يقوموا بعمل فعال لانقاذ الحج مما يجتذب اليهم قلوب العرب وتأييدهم ويشكل مواجهة ايجابية لمزاعم الدعاية التركية الألمانية (١) ، ولا شك أن هذا المبعوث كان يهدف بذلك الى خدمة الثورة العربية التي تزعمها الشريف حسين ضد الترك في الحجاز . وكانت هزيمة البريطانيين وسلبيتهم في الدفاع عن المناطق العربية التي تعهدوا بحمايتها كقيلة بأن تضعف ثقة العرب في بريطانيا التي اعتمد الحسين على مساندتها له في ثورته . ولهذا كان الحسين بطبيعة الحال يخشى أن يؤدي فقدان الثقة في بريطانيا الى عدم تأييد العرب لثورته ضد الدولة العثمانية . والى فقدان الأمل في كسب أنصار جدد (٢) ، في الوقت الذي كانت حملات الدعاية التركية الألمانية قد استغلت الموقف لصالحها ضد الحسين وبريطانيا أيما استغلال .

— تكريم البريطانيين لخلفائهم العبادلة حكام الحج اللاجئين اليهم في عدن :

اشرنا فيما سبق الى أن السلطان عبد الكريم سلطان الحج قد خلف ابن عمه الراحل السلطان علي بن أحمد الذي توفي متأثرا بجراحه بعد أن التجأ الى حلفائه البريطانيين في عدن عقب اقتحام الترك لبلاده . وقد أقام السلطان الجديد والأسرة الحاكمة للحج في عدن مدة الحرب كلها ، وكانت السلطات البريطانية تدفع لكل منهم مرتبا كافيا لتغطية تكاليف معيشتهم (٣) . وقد حرصت بريطانيا على ارضاء سلطان الحج واشعاره بالتكريم أثناء وجوده في عدن ، وذلك لتحافظ على ولاء العبادلة واتباعهم في نواحي اليمن الجنوبية المجاورة لعدن وحتى تحصل على مساندتهم دائما لها ضد النفوذ العثماني المتحالف مع أعدائهم الألمان .

وقد أقام البريطانيون في عدن في سنة ١٩١٧ (٢١ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ هـ) حفلا كبيرا دعى اليه عدد من العسكريين والمدنيين وقناصل الدول وأعيان عدن لتكريم السلطان عبد الكريم واهلته « حسام الشرف » من « اللورد ويلنجتون » حاكم بومباي . وألقى « الجنرال ستيوارت General Stewart » المقيم السياسي البريطاني في عدن كلمة أشاد فيها بالخدمات الجليلة التي قدمتها للبريطانيين أسرة العبادلة خلال السبعين سنة الماضية وخص بالذكر السلطان فضل بن علي ، والسلطان أحمد فضل ، والسلطان علي بن أحمد بن علي ، ثم السلطان عبد الكريم بن فهد بن علي نفسه . وقال عن السلطان عبد الكريم : « أن أعماله الشاقة في مراسلاته مع أهل البر قد حفظت جدا مصالح كلا الطرفين »

Jacob, H.F. : op. cit., pp. 171-172.

(١)

I.O. B. 222, Secret Correspondence with the grand Sherif of Mecca.

(٢)

No. 5., Communication, unsigned and undated, handwriting of Sherif Abdulla, p. 2, No. 6, Shortened note taken by Messenger of a discourse by the Sherif of Mecca, which took place in privacy at night on the roof of his palace p. 3.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق : ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(يقصد العبادلة والبريطانيين) وقد أعاننا فى تشكيل شزيمة (يقصد مجموعات) من رجاله الذين هم الآن يشاركون فى العمل ضد العدو (يقصد الترك وحلفائهم الألمان) . وقبل أن يقدم « ستيوارت » الى السلطان عبد الكريم الميهدي اليه قال : « انى أنا وأسلافى وكل من ائتلف مع عائلتكم الكريمة بهذا المقام مرتاحون جدا لاقرار الامتيازات الممنوحة لجنابكم ، ونسال الله أن يرينا عاجلا رجوعكم الى ممتلكاتكم (يقصد سلطنة لحج) التى سيكون غيابكم عنها مؤقتا » (١) .

وقد رأيت أن أورد فيما يلى نص الخطاب الذى ألقاه السلطان عبد الكريم سلطان لحج - ونشره العبدلى - ردا على « الجنرال ستيوارت » فى هذا الحفل الذى أقامه البريطانيون فى عدن لتكريمه ، نظرا لما فيه من توضيح لطبيعة العلاقات القائمة بينهما فى ذلك الحين . فقد قال السلطان عبد الكريم :

« أيها الجنرال ستيوارت ، والجنرال دولتن ، والكولونيل جيكب ، والضباط والأعيان الحاضرون . انى لا أدري كيف أشكر سيادة والى بمبى اللورد ويلنجتون شكرا كافيا على اهدائه حسام الشرف الى ، بل على اظهار تحننه نحوى . وانى كذلك أظهر ثنائى لكم يا حضرة الجنرال ستيوارت على ذكركم بالأطناى الحسدم الصادرة من أسلافى فى الماضى والعمل الحقيق الذى صدر منى أثناء اقامتى الوقتية ها هنا (يقصد فى عدن) . فانى حقيقة مغمور بالاحسان الذى بذلتموه وأسلافكم وصديقى الكولونيل جيكب ، فالجميع قد قام بالممكن لتطيب خواطرننا فى ملجئنا وانى لم أتوقع مثل هذه الهدية الكريمة من الدولة (بريطانيا) مع أنه خطر ببالى أن أعمل القليل الذى فى استطاعتى عمله لمساعدة الدولة ، وأنه ليسوءنى جدا حالة كونى فى الحالة التى أنا فيها مبعد عن وطنى وعن قبائلى لست قادرا على القيام بما هو فوق ذلك ، ولكنى أشعر بتسلسلية عظيمة لأن الدولة وجنابكم استحسنتم وفائى وان ذلك ارث ورثته عن عائلتى ، وانى أرجو بمعاونة الله الكريم أن أتمكن من اقامة البراهين الدائمة على الاخلاص الذاتى وانى لا أشك فى أن هذه الحرب الهائلة ستنتهى بالظفر لجلالة الملك الامبراطور (ملك انجلترا) وحلفائه الأبطال وأن الدول ذات المقاصد السيئة (يقصد الدولة العثمانية وحلفائها) ستنال العقاب الذى تستحقه ، وأشكر جميع الحاضرين لتشريفهم هذا المحفل » (٢) .

بل ان السلطان عبد الكريم سافر من عدن الى مصر فى سنة ١٩١٨ (جمادى الاولى سنة ١٣٣٦ هـ) . فى الوقت الذى كانت فيه الحماية البريطانية مفروضة عليها وذلك بدعوة من « نائب ملك بريطانيا العظمى » الذى حضر الى مصر خصيصا من قبل ملك بريطانيا ليقلد رجال دولته وأصدقائها الأوسمة والنياشين . وقد

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

رافق سلطان لحج أخوه الصنو محسن فضل بن علي ، وابن عمه أحمد منصر محسن ، والشيخ محمد فضل العزيبى ، والأمير صالح بن سعد بن سالم ، كما رافقهم « الميجور برنارد رايلي Bernard Reilly » - الذى أصبح مقيما سياسيا فى عدن فيما بعد باعتباره نائبا عن السلطات البريطانية فى عدن . وقد أقام السلطان عبد الكريم فى مصر أياما محوطا بكل إكبار واکرام ، ودعى لمقابلة نائب ملك بريطانيا فى دار النيابة البريطانية ، كما دعى مرة أخرى للاحتفال بتقليده نيشان امبراطورية الهند من الدرجة الثانية « K.C.I.E. » مع لقب « سير Sir »

وقد أقيمت مأدبة تكريما للسلطان عبد الكريم فى دار النيابة البريطانية بالقاهرة حضرها عظماء مصر وسلطانها أحمد فؤاد بن اسماعيل ، ورجال دولته ، ونائب ملك بريطانيا حينذاك و « الميجور جنرال استيوارت » المقيم السياسى البريطانى فى عدن و « الميجور رايلي » . كما قابل السلطان عبد الكريم السلطان أحمد فؤاد سلطان مصر فى قصر عابدين حيث أكرم وفادته . وقد ذكر العبدلى انه أثناء تلك المقابلات أوضح السلطان عبد الكريم للمعتمد البريطانى وجوب ضم القسم الشافعى من اليمن الى القسم الزيدى تحت سيادة الامام يحيى ، وأن بعض أولى الرأى من العرب والبريطانيين كانوا يميلون فى ذلك الوقت الى عدم ضم القسم الشافعى من اليمن الى حكم امام صنعاء ، ويفضلون مساعدة الشوافع على الاستقلال التام عن السلطة الزيدية . وأضاف العبدلى قائلا ان السلطان عبد الكريم وأخوه الصنو محسن كانا من ألد خصوم هذه الفكرة احتفاظا بوحدة اليمن تحت سلطة واحدة ، هى سلطة امام صنعاء ، وانه لولا ما قاما به من الجهود الجدية لكان للشوافع دولة مستقلة داخل اليمن منفصلة عن حكم الامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد فى سنة ١٩١٨ (١) . ولعل هذا يوضح موقف سلاطين لحج من قضية الوحدة اليمنية ، تلك القضية التى ستثار عقب جلاء الترك عن اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

- موقف البريطانيين فى عدن ازاء النشاط الايطالى فى البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى :

يفيدنا كثيرا فى هذا الصدد أن نستعرض فحوى الخطاب الذى أرسله « الميجور جنرال السير جورج يونجها سبند Major General Sir G.J. Younghusband » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ حول « السياسة البريطانية فى اليمن » ، وفحوى المذكرتين المرفقتين بالخطاب واللتين كتبتهما « الكولونيل جاكوب H.F. Jacob » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن ، الأولى مؤرخة فى ٨ سبتمبر

(١) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٢٨ - ٢٤٠ .

سنة ١٩١٥ وتدور حول قيام الإيطاليين في مقديشيو بتجنيد عسائر من شبه الجزيرة العربية ، أما المذكرة الثانية فهي مؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ وتدور حول خطة البريطانيين السياسية في المنطقة المحيطة بعدن (١) .

فقد أوضح « يونجها سبند » في خطابه ان مذكرتي « الكولونيل جاكوب » تتناولان عرض المسألة الإيطالية في نطاق تأثيرها على شبه الجزيرة العربية وعلى الأوضان القائمة في جنوبها وغربها عقب قيام الحرب الكبرى (الأولى) وخاصة في سنة ١٩١٥ . وقال انه قد بدا له انه يوجد لدى بعض الجهات المختصة في بريطانيا رية وشك ازاء النشاط الإيطالي في البحر الأحمر يكاد ينقلب الى غيرة من انتشار هذا النفوذ هناك . وقد اعتقدت بعض هذه الجهات ان النفوذ الإيطالي يضعف النفوذ البريطاني ويلاحقه ، غير انه شخصيا لا يوافق على وجهة النظر هذه ، نظرا لأن إيطاليا تعرف مدى ضعفها في منطقة البحر الأحمر بالمقارنة بقوة بريطانيا في تلك المنطقة ، ولهذا فان الإيطاليين يعملون يدا بيد مع البريطانيين لأنهم بدون المساعدات البريطانية سوف لا يكون لهم حول ولا قوة .

وقال « يونجها سبند » ان السياسة البريطانية شجعت وساعدت إيطاليا في منطقة البحر الأحمر باعتبارها دولة ضعيفة ، بينما تعتبر مثل تلك المساعدة وذلك التشجيع عملا يتصف بالحق اذا ما تقدم لفرنسا أو لروسيا باعتبارهما قوتان عملاقتان . ولهذا يؤكد « يونجها سبند » ثقته في الإيطاليين ويناشدهم مشاركة البريطانيين في تحمل عبء تسوية المشكلات المعقدة التي تنتظر وضع الحلول المناسبة لها على سواحل الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر .

وأوضح « يونجها سبند » انه قد التقى بالضابط الإيطالي « الكولونيل بودريرو Colonel Bodrero » وانه قد اهتم كثيرا بأن يتعرف منه على رأيه في المقدرة القتالية للعرب الذين جندهم الإيطاليون من محمية عدن والبلاد المجاورة ، وابدى اعجابه بهذا الضابط الإيطالي الذي استطاع ان يدرّب هؤلاء الرجال بحيث اصبحوا جنودا اكفاء . واكد ان الضابط البريطاني يستطيع أن يحقق

- I.O.. B. 216, Secret, British policy in the Yemen. Memoranda by (1)
Major-general Sir G.J. Younghusband, K.C.I.F., C.B., Political Resident, Aden, and Lieutenant — Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden. Received at India Office as enclosures in Aden Residency covering letter No. C. 695, Dated 23rd September 1915.
From Major General Sir George Younghusband, K.C.I.F., C.B., Political Resident, Aden, to the Secretary to Government of Bombay, Political Department, No. C. 694, Aden Residency 10th — 23rd September 1915. p. 1.
Enclosure No. 1, Memorandum on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 8th September 1915.
— Enclosure No. 2. Memorandum on the political policy of our Hinterland, By H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 9th September 1915.

نتيجة افضل بكثير فى هذا المجال لان « عبقريته » تتجلى فى ذلك . كما رأى ان الوقت حينذاك (فى سنة ١٩١٥) هو انسب وقت لمحاولة تنفيذ تلك التجربة .

وقال « يونجها سبند » فى خطابه لحكومة بومباى انه يمكن البدء فى اختيار مائتين من رجال القبائل العربية المقاتلة ، على ان يركبوا الجمال ويدربوا للعمل كشافين مقاتلين . وتوقع ان يكون لهذه التجربة تأثير سياسى ممتاز . كما قال ايضا ان « الكولونيل بودريو » قد أكد له ان هذا الفيلق ستكون له مقدرة قتالية لا شك فيها . واقترح « يونجها سبند » على حكومة بومباى تكليف الميجور جنرال اوتلى Major W.J. Ottly من طلائع فرقة السيخ الثالثة والعشرين البريطانية لتشكيل هذا الفيلق وتدريبه باعتباره من انسب الضباط الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بكفاءة فائقة .

وقد أرفق « الميجور جنرال السيرجورج يونجها سبند » المقيم السياسى البريطانى فى عدن بخطابه الى سكرتير حكومة الهند البريطانية مذكرتى « الكولونيل جاكوب » مساعدة الاول لتأكيد توصياته الى حكومته .

وقد أشار « الكولونيل جاكوب » المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى ٨ مارس سنة ١٩١٥ والتي دارت حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من شبه الجزيرة العربية ، بانه قابل « الكولونيل بودريو Colonel Bodrero » فى اليوم الرابع من سبتمبر سنة ١٩١٥ وهو ضابط ايطالى يعمل فى مكتب المستعمرات الايطالى ويقوم بتدريب الجنود العرب الذين سمح له البريطانيون بتجنيدهم ، وكان يختارهم من محمية عدن ، فضلا عن المنطقة التى يحتلها الترك فى اليمن .

وكان الايطاليون يجندون رجال القبائل الذين يختارونهم من المنطقة التى يحتلها الترك فى اليمن منذ وقت بعيد وان كانت تلك العملية قد توقفت مؤقتا اثناء الحرب الايطالية التركية . ورغم ان الايطاليين كلفوا هؤلاء الرجال بالعمل فى مستعمرة اريتريا وفى الصومال الايطالى غير انهم أرسلوهم ايضا الى طرابلس الغرب حيث قاتلوا بكفاءة ضد الاتراك والسنوسيين . وقد أكد « بودريو » « لجاكوب » ان المقاتلين العرب الذين قام بتجنيدهم يفوقون فى كفاءتهم القتالية زملاءهم الاحباش الذين اختارهم من اسمره وجندهم ردها من الزمن . وقد قام الايطاليون بتجنيد ٦٠٠٠ سنة آلاف مقاتل عربى على نحو ما أوضحه « بودريو » الذى أبدى دهشته وتعجبه من عدم قيام البريطانيين بتجنيد مقاتلين محليين من عدن حينذاك .

وكان الايطاليون فى مقديشيو كما يقول « جاكوب » يمسحون كل مجند من هؤلاء ١٢ روبية لا غير يشترون منها ملابسهم ولا يحصلون على وجبات غذائية الا اذا توغلوا فى داخل البلاد حيث كانوا يعملون فى ازالة الغابات لشق الطرق .

وكان يسمح لهم بالعودة الى اوطانهم بعد عامين من الخدمة العسكرية . اما من يؤثرون منهم البقاء هناك فكان يسمح لهم بالاشتغال بالتجارة على انهم كانوا معرضين للاستدعاء للالتحاق بالقوات الاحتياطية الايطالية على ان يمنح كل منهم فى تلك الحالة ثلاث روبيات (١) وكان المجندون العرب يتزوجون من نساء القبائل الصومالية نظرا لانه كان محتما عليهم ان يتركوا زوجاتهم فى الجزيرة العربية .

وكان « الكولونيل بودريو » - كما يقول جاكوب - يهتم برجاله اهتماما شخصيا ويختلط بهم دون قيود ، لانه كان يدرك اهمية الاتصالات الشخصية فى تنمية ولائهم حتى انه كان يفصل من يستبد من ضباطه فى معاملتهم حتى لا يتعرض نظام اشرافه « الابوى » للانهيار . كما انه كان يتبع نظاما معتدلا فى التأديب ولهذا كان الجلد كان محرما على حد قوله « فنحن لا نستعمله كما تفعلون أنتم (يقصد البريطانيين) » .

وقد استفسر « جاكوب » من الكثيرين من المجندين العرب عن كيفية معاملة الطليان لهم فوجدهم راضين عن طريقة المعاملة لديهم . فالضابط الايطالى كان اكثر اتصالا برجاله من الضباط البريطانيين . وقال « جاكوب » ايضا انه رأى ضابطا ايطاليا فى الحبشة يبادل جنديا من الجالا الاحباش قبعته عندما تبين ان غطاء رأس الجندي لا يقيه من حرارة الشمس المحرقة .

وبلغ تقدير هؤلاء المجندين « لبودريو » الذى اكتسب شعبية هائلة أن دعى له المصلون فى احد مساجد مقديشيو بالتوفيق والحماية عندما غادر البلاد ليتقلد منصبه كقائد لحدى الفرق الايطالية التى كانت تقاتل فى جبال الألب ضد القوات النمساوية . وقد حاول « بودريو » ان يعلم رجاله المجندين من العرب اللغة الايطالية بما يعنى ولاءهم لايطاليا ، كما انه لم يكن يضيع اى وقت فى الاستعراضات العسكرية الرسمية . وكان تدريبهم على الاسلحة الصغيرة يتم فى حرص بالغ ، كما كان معظمهم مسلحين بالبنادق .

وقال « جاكوب » فى مذكرته انه قد اورد تلك المقتطفات من حديثه مع الضابط الايطالى « بودريو » ليؤكد ما اوضحته التقارير السابقة عن الطريقة الماكرة التى كانت تتبعها ايطاليا فى نشر نفوذها فى شبه الجزيرة العربية وعلى الساحل الشرقى للبحر الاحمر بوجه خاص . وكان اسلوبهم يقوم على « طلينة Italization » العديد من العرب تدريجيا فى تلك المناطق . ولا يخفى انهم قاموا منذ أعوام قليلة خلت بالتعامل مباشرة مع سلطان الشحر والمكلا فى جنوب الجزيرة العربية لكى ينشئوا جهازا للبرق « Marconi System » فى

(١) لم تشر الوثيقة الى ان هذا المبلغ كان يصرف يوميا ام شهريا ويرجع انه كان يصرف يوميا .

المكلا . وقد أكد أحد قضاة تلك المدينة « لجاكوب » ان الطليان كانوا يفتشون المراكب الشراعية التي تحمل اعلاما عربية بحجة انها سفن عثمانية - اثناء حرب طرابلس الغرب - كانه لا توجد سيادة عربية معترف بها هناك .

وأوضح « جاكوب » في مذكرته انه كان يعلم بان علاقة الايطاليين بالادريسي قد قطعت بعد عقدهم معاهدة الصلح مع الاتراك . ولهذا فان الادريسي اراد أن يحصل عن طريق البريطانيين على الاسلحة والذخائر الايطالية التي اعتاد رجاله استعمالها بكفاءة فائقة . ورأى « جاكوب » ان الايطاليين كانوا يهدفون الى بسط نفوذهم على سواحل اليمن المطل على البحر الأحمر والمواجهة لمستعمرتهم اريتريا على الساحل الافريقي للبحر المذكور . ولهذا فقد اقترح على حكومته تدعيم النفوذ المادي والمعنوي للبريطانيين في عدن ومنطقة البحر الأحمر حتى يمكن مواجهة الأطماع الايطالية . وقال « جاكوب » ان فكرة استقلال شبه الجزيرة العربية يمكن أن تسبب متاعب كثيرة للبريطانيين في عدن وللمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر بوجه عام . فعلى الرغم من أن الحكم العثماني للجزيرة قد ساءت أساليبه وأشاع الارهاب والرعب بين سكان الجزيرة ، فان انسحاب العثمانيين من هناك دون وجود ادارة حازمة مستقرة سوف يؤدي الى زيادة سفك الدماء وإشاعة السلب والنهب بما يضر كثيرا بالمصالح البريطانية في عدن والبحر الأحمر حينذاك (١) .

أما المذكرة الثانية التي كتبها « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن والتي أرسلت الى حكومة بومباي وفق كتاب المقيم السياسي « الميجور جنرال السير جورج يونجها سبند » في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، فقد تناولت تلك المذكرة عرضا للخطة السياسية للبريطانيين في عدن والخاصة بالمناطق المحيطة بها في جنوب اليمن أثناء الحرب الكبرى الأولى ، وهي مؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ (٢) .

اذ قال « جاكوب » في تلك المذكرة انه في حالة انسحاب الاتراك العثمانيين من اليمن فان الوجه السياسي للمنطقة المحيطة بـعدن سوف يتغير حتما تغيرا جذريا . اذ ان امام صنعاء سوف ينقل مركز قيادته الى الجنوب وتنشأ بذلك

I.O., B. 216. Secret, From Major General Sir George Younghusband, (١)
K.C.I.F., C.B., Political Resident Aden, To the Secretary to Government of Bombay, Political Department No. C. 694, Aden Residency 10th—23rd September 1915. Enclosure No. 1. Memorandum on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia by H.F. Jacob, Lieutenant Resident, Aden, 8th September 1915, pp. 2, 4.

I.O., B. 216, Secret, From Major General Sir George Younghusband, (٢)
K.C.I.F. C.B., Political Resident, Aden, to the Secretary to Government of Bombay, Political Department, No. C. 694., Aden Residency 10th — 23rd September 1915, Enclosure No. 2. Memorandum on the Political Policy of our Hinterland, by H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 9th September 1915, pp. 4-7.

مصادمات بينه وبين نفوذ البريطانيين في عدن وما حولها . وكان الامام يحيى يستفيد من قبل من وجود الترك في اليمن ليرهب بهم القبائل القوية التي يستهاجم قواته اذا أصبح وحيدا في ذلك الميدان ، بل انه كان يحصل من تلك القبائل الضرائب المختلفة مستندا الى وجود الترك كقوة رادعة هناك .

على أن الامام يحيى - كما يؤكد جاكوب - قد استاء كثيرا من سيطرة الترك على لحج التي كان يعتبرها حكرًا له . وكان الامام قد عقد معاهدة سرية دفاعية هجومية مع السلطان أحمد فضل العبدلي . وفي نفس الوقت استاء الامام كثيرا من قصف البريطانيين لميناء « الشيخ سعيد » ، التي قال انها جزء من ممتلكاته القديمة ، وانه كان يطمع في أن يستعيد حكمه وسيطرته على هذا الجزء الواقع في أقصى جنوب غرب الجزيرة العربية .

وقد توقع « جاكوب » انه عند جلاء الترك عن اليمن فإن الامام يحيى سيحاول أن يسيطر على المناطق التي كانوا يحتلونها هناك مما سيؤدي الى اصطدامه بالبريطانيين في عدن . وسوف يحاول الامام أن يستقطب الى جانبه رؤساء القبائل المحيطة بـ عدن على وجه الخصوص . وسوف ينحاز هؤلاء الى جانب الامام يحيى اذا راوا البريطانيين ملتزمين الصمت . وأكد « جاكوب » انه سيكون من العسير على البريطانيين أن يتملصوا من المعاهدات التي عقدها مع تلك القبائل والتي كانت تقوم على محورين أولهما امتناع تلك القبائل عن التنازل عن أراضيها لأية قوة أجنبية ، وثانيهما السماح للبريطانيين بحرية الدخول في أراضي تلك القبائل . وتوقع « جاكوب » ان القبائل سوف تلتزم بالمحور الأول لانها بذلك كانت تتلقى أموالا من البريطانيين نصت عليها تلك المعاهدات ، بينما يعتبر المحور الثاني مثيرا للسخرية . فقد كان العرب مسموحا لهم بدخول عدن والاقامة فيها مع تلقي الهدايا والهبات ، بينما كان دخول البريطانيين الى تلك المناطق مثيرا للشكوك في التزامهم ضمها الى منطقة نفوذهم والحاقها بـ عدن ، ولهذا كانوا يقابلون بالرفض والمعارضة . وقال « جاكوب » ان البريطانيين عليهم أن يتيحوا الفرصة لتلك القبائل ليتعرفوا على البريطانيين عن قرب ، ويوطنوا علاقتهم بهم .

ثم تحدث « الكولونيل جاكوب » في مذكرته موضحا موقف البريطانيين في عدن ازاء الادريسي في عسير أثناء فترة الحرب الكبرى (الأولى) وعلاقة الادريسي بالامام يحيى تلك العلاقة التي تحولت من التحالف ، قبل اتفاق الصلح بين الامام يحيى والأتراك في سنة ١٩١١ ، الى العداء السافر بعد عقد هذا الاتفاق أي بعد الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس الغرب . وأشار « جاكوب » الى أن التحالف بين الامام الزيدى والادريسي الشافعي السني انما يؤكد أن المصلحة المشتركة كانت تتغلب على الاختلافات المذهبية في أحيان كثيرة ، وقال ان هذه الظاهرة يمكن للبريطانيين أن يستفيدوا منها عندما يوفقون بين المصالح المتصارعة لكل من الامام يحيى من جهة والادريسي من جهة أخرى بعد خروج الأتراك العثمانيين من

المنطقة المحيطة بعدن ومن الجزيرة العربية بوجه عام . كما قال « جاكوب » أيضا ان البريطانيين أوضحوا في معاهداتهم التي عقدها مع الادريسي انهم لا يرغبون في ضم أراض جديدة الى منطقة نفوذهم في جنوب غرب الجزيرة العربية . ولكنه أوضح ان انتهاك الأتراك لحرمه الاراضى الخاضعة للحماية البريطانية وخاصة منطقة لحج القريبة من عدن يفرض على البريطانيين ضرورة اجراء بعض التعديلات في سياستهم وبالتالي في اتفاقياتهم السابقة .

وأشار « جاكوب » الى موقف ابن ناصر مقبل حاكم ماوية الذى كان يكره الأتراك والامام يحيى ، فى الوقت الذى لم يشعره البريطانيون بنواياهم فى اجتذابه الى جانبهم مما اضطره الى الانحياز الى جانب الأتراك على الرغم من انه لم يبد للبريطانيين أى مظهر من مظاهر العداء ، مما لا يجعلهم يتوقعون اثاره أى صدام معه فى حالة جلاء الأتراك عن اليمن . وأوضح « جاكوب » ان منطقة ماوية منطقة خصبة وغنية شأنها فى ذلك شأن الحجرية التى كان يسودها نفوذ ابن ناصر مقبل ، بل ان نفوذه كان يمتد أيضا الى مرفأ « الشيخ سعيد » . وكان الامام يحيى يتطلع الى بسط نفوذه على كل هذه المناطق .

وقال « جاكوب » فى مذكرته ان ممثل الادريسي قد استفسر من المقيم السياسى البريطانى فى عدن عن الأسباب التى تحول دون استيلاء البريطانيين على منطقة « الشيخ سعيد » وميناء مخا والحديدة مما « سوف يقوى كفاحنا المشترك » على حد تعبيره ، خاصة وان الادريسي نفسه لن يعترض على ذلك نظرا لان تلك المناطق والموانى كانت فى حوزة الأتراك من جهة ، كما كان الامام يعتبر نفسه الوريث الشرعى لليمن بأكمله من جهة أخرى .

أما فيما يتعلق بالقبائل اليمنية الأخرى المجاورة لعدن والتى كانت تتقاضى مشاهرات من البريطانيين فى عدن فقد انضم بعضها أيضا الى جانب الترك وخاصة سلطان الحواشب الذى اقترح الترك بلاده ولم يجد بدا من الانضمام اليهم ، بل انه ساعدهم أيضا فى هجومهم على لحج والسيطرة على أملاك جاره ومنافسه السلطان العبدلى . ولهذا رأى « جاكوب » أن توضع أملاك الحوشبى بعد استعادتها تحت حكم السلطان العبدلى الذى بذل رجاله كل جهودهم لوقف زحف الأتراك على بلادهم والذين استقروا فى عدن بعد أن ضاعت ثرواتهم .

وتحدث « جاكوب » عن أهمية انشاء خط للسكك الحديدية فى المنطقة المحيطة بعدن فى جنوب اليمن وخاصة ما بين عدن ولحج ، من ناحية تسهيل توصيل المواد الغذائية الى عدن وربطها بالمناطق الداخلية ، فضلا عن ان أى مشروع لتزويد عدن بالمياه من تلك المناطق لن يتحقق له النجاح الا بانشاء هذا الخط الحديدى . بل ان أهمية هذا الخط لها خطورتها من الناحية الاستراتيجية اذ لو كانت لدى البريطانيين فى عدن طرق ممهدة الى لحج أو خط حديدي لتفادى

البريطانيون الانهيار الذي حدث للحج بسيطرة الأتراك عليها في سنة ١٩١٥ .
كما ان مشروع اقامة مستشفى أو مصحة للبريطانيين في المناطق المرتفعة في
الداخل كان يمكن نجاحها اذا ما أنشئ خط للسكك الحديدية بين عدن وتلك
المناطق .

وقد قدم « جاكوب » في مذكرته عدة اقتراحات لتدعيم نفوذ البريطانيين
في عدن والمنطقة المحيطة بها ، فقد طلب زيادة المشاهرات التي تدفع لشيوخ
القبائل لضمان استمرار ولائهم للبريطانيين هناك . كما اقترح أيضا تجنيد رجال
القبائل اليمنية لخدمة السلطات البريطانية في عدن . وقد استفسر « جاكوب »
من بعض الذين جندهم الايطاليون عن سبب ذهابهم للعمل بعيدا في مقديشو ،
فاجابوه لان البريطانيين لم يطلبوا منهم ذلك وهم في حاجة للحصول على أقواتهم .
ولهذا اقترح « جاكوب » اختيار مائتين الى ثلاثمائة رجل على سبيل التجربة ،
وقال ان رجال القبائل يتميزون بأنهم محاربون مهرة وان استخدامهم كمقاتلين
يسرهم كثيرا ويرضيهم أيضا ، وأبدى ثقته في ان هؤلاء سينضمون جماعات تحت
الواء البريطاني .

كما أبدى « جاكوب » أيضا في مذكرته اقتراحا سبق أن قدمه من قبل في
سنة ١٩٠٦ غير أنه لم يلق اهتماما حينذاك . وهو انشاء مدرسة لأبناء السلاطين
والأمراء وشیوخ القبائل المحيطة بعدن على أن تنشر بينهم المثل البريطانية بذكاء
بحيث يدينون بالولاء لبريطانيا منذ نعومة أظافرهم . وقال « جاكوب » انه طالما
القيمت البذرة فانها ستنمو . وأضاف الى ذلك قوله ان شبه الجزيرة العربية لن
تبقى مستقلة وان ثمة قوة أوربية لابد وأن تسيطر عليها ، ولهذا فقد أوضح ان
هذه القوة ينبغي أن تكون قوة البريطانيين التي أعجب الكثيرون من حكام المنطقة
بسياستهم وأساليب ادارتهم المتمثلة في عدن بطبيعة الحال .

كما أوصى « جاكوب » في مذكرته بضرورة ايفاد بعثات طبية بريطانية الى
عدن والمنطقة المحيطة بها والتي تحدث آثارا طيبة في اجتذاب سكان المنطقة الى
جانب البريطانيين . وذكر « جاكوب » ان ارسال البعثات الطبية كان له أطيّب
الأثر في بلاد الهند وانه يمكن تنفيذ ذلك في المنطقة المحيطة بعدن . وقال أيضا
ان « الدكتور هارپور Dr. Harpur » أحد أعضاء « جمعية التبشير الكنسية
Church Missionary Society » قد افتتح عيادة طبية في الضالع شمالي عدن ،
غير ان سلطات عدن استدعته من هناك حرصا عليه من عدوان الأتراك وكان أمير
الضالع يعارض في رحيله . كما أشار « جاكوب » أيضا الى ان بعض الأطباء
البريطانيين قد عملوا أيضا في عدن و « الشيخ عثمان » وغيرها أمثال « الدكتور
يونج Dr. Young » و « الدكتور ماك راي Dr. Mac Rae » اللذين كانت أعمالهما
الانسانية ذات تأثير بالغ في نشر « الرنين » البريطاني في المنطقة .

وأخيرا أوضح « جاكوب » في مذكرته ان لدى البريطانيين في عدن مجال هام للغاية للعمل على نشر النفوذ البريطاني في البحر الأحمر وخليج عدن .
وتساءل عن سبب عدم قيام البريطانيين بزيارة سواحل حضرموت خاصة وان تلك المنطقة كانت مطمحا للباب العالي وللإمام يحيى في الآونة الأخيرة حينذاك (في سبتمبر ١٩١٥) . كما ان نشاطهما قد ظهرت بوادره هناك . وأكد « جاكوب » ان عقل العربي يستقر في بصره ، ولهذا فهو لا يستطيع ان يدرك وجود دولة ليست حاضرة أمام بصره ، مما يحتم على البريطانيين ضرورة تأكيد وجودهم في تلك المنطقة ، خاصة وانه قد أشار الى احتمال توافر امكانيات هائلة على ساحل حضرموت في التعدين والنفط فضلا عن أهميته التجارية التي يجب أن تدفع البريطانيين الى العمل . وقال « جاكوب » ان المقيم السياسي البريطاني في عدن متنبه لهذه الأمور وانه حاول زيارة حضرموت غير ان زيارته أرجئت للضرورة أثناء الحرب القائمة حينذاك ويقصد بها الحرب العالمية الأولى بطبيعتها الحال .

ومن هنا يتضح لنا ان البريطانيين في عدن كانوا يتتبعون باهتمام بالغ نشاط القوى المعادية والصديقة في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما يتضح ذلك من خطابات ومذكرات وتقارير المقيم السياسي البريطاني في عدن ومساعديه وكبار الضباط والمسؤولين في مختلف المجالات هناك . وكانت السلطات البريطانية في عدن ترفع توصياتها الى حكومة الهند البريطانية وتبدى اقتراحاتها المتعلقة برعاية المصالح البريطانية في عدن ومنطقة البحر الأحمر بوجه عام . وبناء على المعلومات التي تضمنها تلك الخطابات والمذكرات والتقارير المختلفة ، كان البريطانيون يرسمون سياستهم واستراتيجيتهم لمواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة ، بالإضافة الى الخطوات الإيجابية التي يخطونها على طريق تحقيق مصالحهم في عدن ومنطقة البحر الأحمر على السواء .

- استراتيجية البريطانيين في عدن ومنطقة البحر الأحمر في مطلع الحرب العالمية الأولى :

حددت السلطات البريطانية في عدن في مطلع الحرب العالمية الأولى معالم الاستراتيجية التي وضعت على أساسها الخطة العامة لتحركات البوارج والزوارق البحرية البريطانية لتقوم بمهامها في حراسة السفن البريطانية وسفن الحلفاء أثناء مرورها عبر البحر الأحمر من جهة ، وفرض حصار بحري محكم حول الموانئ التابعة للأتراك العثمانيين في البحر المذكور من جهة أخرى ، هذا فضلا عن رعاية المصالح البريطانية ومصالح حلفاء بريطانيا مع القوى المحلية التي استقطبها البريطانيون الى جانبهم في منطقة البحر الأحمر على نحو ما حدث مع الادريسي

فى عسير فى مطلع تلك الحرب ، ومع الشريف حسين فى الحجاز عقب قيامه بثورته
ضد الترك فى سنة ١٩١٦ .

وتوضح المذكرة التى رفعها « البريجادير جنرال برايس C.H.U. Price »
المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى حكومة الهند البريطانية فى اليوم السابع
والعشرين من يناير سنة ١٩١٦ معالم الاستراتيجية البريطانية فى عدن ومنطقة
البحر الاحمر والخطوط العريضة لهذه الخطة وذلك على النحو التالى :

أولا - فرض حصار بحرى حول الموانى التابعة للسلطات العثمانية فى البحر الاحمر
ومنع وصول أية امدادات وتموينات اليها أو خروجها منها .

ثانيا - العمل على تسهيل مرور السفن البريطانية وسفن الحلفاء عبر البحر الاحمر
وحمايتها من أية أخطار .

ثالثا - ضمان حماية السفن التابعة للدريسي حليف البريطانيين والمحافظة على
فتح موانيه - وخاصة ميناء ميدى - لاستقبال الامدادات والمؤن والتجارة ،
وتسيير سفنه بين تلك الموانى وحمايتها من أية أخطار .

رابعا - تأمين الملاحة البحرية للسفن الفرنسية فى البحر الاحمر وخاصة بين
ميناءى جيبوتى وأوبوك وبين ميناء عدن .

خامسا - تأمين الملاحة البحرية للسفن الايطالية فى البحر الاحمر وخاصة بين
ميناءى عصب ومصوع وبين ميناء عدن .

كما أشار « البريجادير برايس » فى مذكرته الى حكومة الهند البريطانية
الى انه قد تم بالفعل تنفيذ هذه الخطة البحرية البريطانية ، بحيث أغلقت جميع
الموانى العربية المطلة على الجزء الجنوبى من البحر الاحمر والتى كانت خاضعة
للسلطات العثمانية ، مع مراعاة عدة اعتبارات تتعلق بمصالح البريطانيين
وحلفائهم أهمها :

أولا - يسمح بنقل المسافرين والبضائع فيما بين ميناء عدن وجزيرتى بريم
وكمران وبين ميناء ميدى التابع للدريسي فى عسير وبالعكس بواسطة
بواخر « كواسجى ودينشو Cowasjec and Dinshaw » وليس بأية وسيلة
أخرى .

ثانيا - يسمح بنقل المسافرين والبضائع بين موانى جيبوتى وعصب ومصوع فى
غربى البحر الاحمر وبين ميناءى ميدى وعدن فى شرق البحر المذكور
بواسطة السفن الشراعية الفرنسية والايطالية .

ثالثا - يسمح بالتبادل التجارى بين موانى الادريسي الواقعة بين « خور البيرق »
و « حابل بواسطة السفن الشراعية التابعة للأدارة وليس بأية وسيلة
أخرى . على أن يزود قادة تلك السفن وملاحوها من العاملين بالموانى التابعة

للادريسي بتراخيص وشهادات واعلام تسهل مهمتهم ، وعلى أن يتم أسر أية سفينة بطاقمها وركابها وحمولتها اذا لم تلتزم بتلك القواعد .

وابعا - يسمح لكل الموانى الواقعة بين « خور البيرق » و « حابل » الواقعة شرقى البحر الأحمر والتابعة للادريسي باستقبال المتاجر المحمولة بواسطة السفن الشراعية والتي تأتى من منطقة حراسة الجزء الشمالى من البحر الأحمر بما فيها ميناء جدة ، على أن تزود تلك السفن بتراخيص وشهادات واعلام من السلطات البريطانية فى عدن حتى لا تتعرض للأسر (١) .

وهكذا اقتضت استراتيجية البريطانيين فى عدن والبحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى فرض حصار بحرى محكم حول الموانى التابعة للعثمانيين والحيلولة دون وصول أية امدادات أو تموينات اليهم . كما اقتضت هذه الاستراتيجية أيضا حماية السفن البريطانية وسفن الحلفاء الفرنسيين والايطاليين، فضلا عن السفن التابعة للادريسي التى حرص البريطانيون على ضمان استمرار نسييرها وسلامتها حتى تظل موانيه مفتوحة لاستقبال الامدادات والتموينات كما يستمر نشاطها التجارى على ما هو عليه بكل ما يحدثه ذلك من انتعاش مادي وسياسى له آثاره فى تعزيز مكانة حلفاء البريطانيين فى المنطقة . وقد حرص البريطانيون كل الحرص على ربط الموانى التابعة للحلفاء على جانبى البحر الأحمر بميناء عدن الذى يعتبر مركز تنفيذ هذه الاستراتيجية ومحوورها الرئيسى .

- تطور العلاقات بين البريطانيين فى عدن والادريسي فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى :

يمكن تتبع تطور العلاقات بين البريطانيين فى عدن والادريسي فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الخطاب المرسل من «البريجادير جنرال برايس» المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة بومباى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ الذى يشير فيه الى زيارة الكولونيل جاكوب لمحمد الادريسي فى عسير . وقد تمت هذه الزيارة فى اليوم السادس من الشهر المذكور ورافق « جاكوب » فيها عدد من ضباط عدن ، ورحب الادريسي بهم جميعا ترحيبا حارا وتبادل الآراء معهم مما جعل « برايس » على ثقة من نتائج تلك الزيارة التى وصفها حينذاك بأنها مثمرة « (٢) » .

I.O., No. 83, Policy of His Majesty's Ships in the Southern Red Sea (١)
Patrol, Memorandum by C.H.U. Price, Brigadier-General, Political Resident, Aden Residency, 27th January 1916, p. 1.

I.O., Secret, From Brigadier General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., (٢)
Political Resident, Aden to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, Uo. C. 80, Aden Residency, 27th January 1916, pp. 1, 2.
Enclosure, Report of a Visit to the Idrissi Saiyid Muhammad Bin Ali Bin Muhammad Bin Ahmed at Jazan, By H.F. Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Resident, Aden Residency, 17th January 1916, pp. 3,7.

وقال « برايس » أن الجانبين البريطانى والادريسى قد بحثا مسألة نقل وتبادل التجارة بين موانى الادريسى وموانى الحجاز والتي تم تحت ستارها وصول بعض البضائع الى موانى الأتراك خلال العامين الأولين من سنى الحرب الكبرى (الأولى) مما شكل صعوبات جمة أمام السفن البريطانية التي كانت تقوم بأعمال الحراسة وحماية سفن الحلفاء فى البحر الأحمر . غير أن الادريسى أوضح « لجاكوب » أن وقف تبادل التجارة بين موانيه فى عسير وموانى الترك فى الحجاز كان يؤثر تأثيرا ضارا على مصالح شعبه نظرا لأن ذلك يحرمهم من مصدر للغلال تكون أسعارها فيه أرخص من الأسعار الموجودة فى أية مصادر أخرى . ولهذا اقترح « برايس » على حكومة بومباى اغفال هذا الموضوع حتى لا يتعرض مركز الادريسى ازاء شعبه للحرَج ويؤثر ذلك بالتالى على موقعه المعادى ازاء الأتراك حينذاك .

كما أوضح « برايس » فى خطابه الى حكومة بومباى أن كميات الكيوسين التي كانت تصدر من عدن قد أنقصت أثناء الحرب مما جعل الادريسى يطلب بالحاح استمرار امداده بكميات الكيوسين المعتادة . واقترح « برايس » الموافقة على تلبية مطلبه لضمان استمرار ولائه للبريطانيين .

وذكر « برايس » فى خطابه ان العرب يلقون اللوم على الأتراك نتيجة للقيود المفروضة عليهم ، وان ذلك يتفق تماما مع المصالح البريطانية حيث أن ذلك يستثير الوقية بين الأهالى وبين الأتراك ، بينما يبعد الأهالى عن البريطانيين كل مسئولية .

وقد اقترح « جاكوب » فى تقريره منح الادريسى وسام الفروسية البريطانى وذلك لضمان ولائه لبريطانيا ، غير أن « برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أشار الى أن ذلك الأمر سابق لأوانه . وقد أبدى الادريسى « لجاكوب » تقديره للقائد البريطانى « كراوفورد Craufurd Commander » على التعاون الذى أبداه لتوطيد علاقته مع البريطانيين

وقد أبدى « برايس » فى ختام خطابه تقديره البالغ « للكلونيل جاكوب » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن نظرا لمقدرته الفائقة وبراعته النادرة فى تنفيذ مهمته لتوطيد العلاقات بين البريطانيين فى عدن والادريسى فى عسير ، خاصة وأن « جاكوب » كانت له خبرة ودراية بشئون المنطقة ، فضلا عن إتقانه للغة العربية مما ساعده كثيرا فى ادارة حوار مفيد أدى الى نجاح مهمته .

أما عن التقرير الذى وضعه « جاكوب » والخاص بزيارته للادريسى فى يناير سنة ١٩١٦ - والذى أرسله « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن رفق خطابه فى اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور - فقد أوضح فيه « جاكوب » ان الادريسى حرص على عدم اظهار علاقته مع

البريطانيين والايطاليين لشعبه حتى لا يتأثر مركزه الديني لدى اتباعه نتيجة لاتصاله وتحالفه مع غير المسلمين (١) .

وقد ناقش « جاكوب » مع الادريسي موضوع انتقال التجارة والمؤن من الموانئ الادريسية الى موانئ الحجاز التابعة للأتراك . وقد أكد الادريسي « لجاكوب » عدم وصول أية مؤن من مرافئه الى موانئ الترك في الحجاز وان كان قد اعترف بإمكانية تهريب أية بضائع الى هناك ، ولهذا طلب الادريسي تشديد الحراسة من قبل السفن البريطانية لوقف عمليات التهريب المحتملة . وبالنسبة لاحتمال استخدام جزر فرسان كمخبأ للسفن التركية المعادية ، فقد أجاب الادريسي بأن هذا مستبعد لأن هذه الجزر لا ترسو بها سوى قوارب صيد اللؤلؤ التابعة له حينذاك .

على أن « جاكوب » قد أبدى في تقريره اعتقاده الشخصي بأن وقف التجارة مع جدة اجراء غير سياسي لأن جدة ميناء عربي واسلامي بارز وان محاصرته من شأنها اثارة مشاعر العرب والمسلمين ضد بريطانيا في وقت تحتاج فيه الى كسب ودهم . كما ان حصار جدة من شأنه أن يحرم موانئ الأدارسة من تجارتها المفتوحة على الهند والسودان وغيرهما ، فضلا عن أن ذلك يؤدي الى ارتفاع الأسعار مما يثير سخط الجميع على البريطانيين وهو أمر تحرص السياسة البريطانية على تلافيه .

وقد أكد الادريسي « لجاكوب » حرصه على عدم ارسال أية مؤن أو ذخائر الى الأتراك عبر بلاده ، وأنه تقع على زوارق الحراسة البريطانية في البحر الأحمر مسئولية مراقبة السواحل للحيلولة دون وصول أية تموينات اليهم . كما وافق الادريسي على أن يحمل رجاله من العاملين في السفن تراخيص وشهادات واعلام حتى تميزهم سفن وزوارق المراقبة البريطانية عن غيرهم .

وقال « جاكوب » في تقريره انه قد تأثر غاية التأثير بمشاعر العداء التي يكنها الادريسي للأتراك وبعدم تصديقه لوعودهم . وقال الادريسي ان الرأي العام في عسير كان متعاطفا معهم بوصفهم مسلمين غير أن تلك النظرة قد تغيرت بعد انضمام الترك لألمانيا « التي كانت تحارب من أجل التوسع » . وأوضح « جاكوب » أن الادريسي كان واثقا من أن الحلفاء سينتصرون في المدى الطويل ، ولكنه كان يخشى أن يفقد صلحا يترك الأتراك مسيطرين على الممتلكات التي كانوا يحتلونها في شبه الجزيرة العربية حينذاك .

(١) I.O., Secret, From Brigadier General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident, Aden to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, No C. 80., Aden Residency, 27th January 1916., pp. 1,2.
Enclosure, Report of a Visit to the Idrissi Saiyid Muhammad Bin Ahmed at Jazan, By H.F., Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Resident, Aden Residency, 17th January 1916, pp. 3,7.

وقد استفسر « جاكوب » من الادريسي عما يفعله مع الأتراك على الحدود المباشرة بين عسير والحجاز . فأجاب الادريسي بأنه يحتجز قوات العدو التي لولاه لوجهت الى الحج . غير أنه أبدى حاجته الماسة للمؤن والذخائر وأعطى عينات منها الى « الميجور برادشو » الذي رافق « جاكوب » في تلك الزيارة . وأشار « جاكوب » الى ان المراكز التركية المواجهة للادريسي وخاصة في « اللحية » كانت قوية التحصين مما يستلزم مساعدته وتدعيم قوته حتى لا يصبح هدفا لحركة انقضااض قوية من قبل الأتراك الذين كان يساعدهم الامام يحيى بالمؤن والرجال على نحو ما اكده الادريسي .

وقال « جاكوب » ان الادريسي أوضح له أن الكثيرين من الجنود العثمانيين يهربون من الخدمة ويلجأون اليه بعد أن يتسكعوا حول جيزان وميدى . وقد قدم الادريسي « لجاكوب » اثنين من هؤلاء أحدهما تركي والآخر عربي لترحيلهما الى عدن . كما عرض الادريسي على « جاكوب » صندوقا مملوا بالديناميت وأكد له أنه نقل الى جيزان لتدمير داره هناك بتحريض من الأتراك .

وأشار « جاكوب » في تقريره أيضا الى أن الادريسي نشط الى حد بعيد في استمالة رجال القبائل حتى أنه استقبل في جيزان مائتي مندوب عن قبائل عسير . كما انه حاول أن يتقرب الى القبائل اليمينية القوية من أمثال حاشد ربكيل ، وأنه كان في امكانه اجتذاب هذه القبائل للانضمام الى جانب البريطانيين ضد الأتراك اذا منحوا مبالغ مالية هي في حقيقة الأمر رشوة محضنة .

أما بالنسبة لموقف الادريسي ازاء الامام يحيى في ذلك الحين فقد أوضح « جاكوب » انه قد تحول من التحالف - قبل اتفاق الامام مع الترك في سنة ١٩١١ - الى العداء السافر بعد عقد هذا الاتفاق . ولهذا حاول الادريسي اجتذاب اتباع المذهب الاسماعيلي في نجران الى جانبه باعتبارهم معادين مذهبيا للامام يحيى زعيم الزيديين . وأشار « جاكوب » الى أن جهود الادريسي حينذاك منصبة على العمل الدبلوماسي ، وأنه ما لم يحصل على الأسلحة والذخائر اللازمة فإنه لن يتمكن من القيام بعمل جريء حاسم ضد الأتراك .

واستفسر « جاكوب » من الادريسي عن رأيه في الشريف حسين في الحجاز فأجابه الادريسي بأنه كان يتطلع الى معرفة اتجاهاته ازاء البريطانيين غير أن الادريسي كان يبجل الشريف حسين ولكنه لم يكن يعرف ما يكنه ازاء الترك . بل انه كان يعتقد ان الشريف كان ضعيفا لا يستطيع أن يعادى الأتراك مما كان يجبره على اعلان صداقته لهم .

وتحدث « جاكوب » في تقريره عن شخصية الادريسي ومشاعره ازاء البريطانيين فقال انه كان طويل القامة ، عريض المنكبين ، داكن البشرة ، لطيف المشعر ومهذب للمضايقة . وكان حديثه عن الحكومة البريطانية يتسم بالاكبار

والتقدير لمشاعرها ازاء المسلمين . وقال جاكوب أيضا انه قد بهره ذكاء الادريسي الحاد الذى تأثر بنشأته وتعليمه فى الأزهر كما لمس انه مرح وتقى وورع وأنه كان يقضى معظم وقته فى ممارسة الشغائر الدينية كأفضل ما يليق بمركزه كزعيم للطريقة الأحمدية . وأضاف « جاكوب » قائلا ان الادريسي كان لا يتنقل كثيرا فى وضج النهار ولكنه كان يمارس معظم أعماله ليلا .

واختتم « جاكوب » تقريره عن زيارته للادريسي بقوله انه سوف يوجز هذا التقرير المطول بالتأكيد على أهمية مساعدة الادريسي بشتى الوسائل الممكنة من أسلحة تمكننا من مواجهة الأتراك ، ومن أموال تساعد على تأليب القبائل عليهم ، واعتقد « جاكوب » ان ذلك هو استثمار سليم . كما اقترح أن تصنع الحكومة البريطانية الادريسي وسام الفروسية أو تخلع عليه لقباً دينياً مناسباً ، حتى يكون هذا التقدير حافظاً له على التفانى فى خدمة المصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر وعلى مقربة من عدن فى تلك الفترة الهامة أثناء الحرب (العالمية الأولى) .

ومما يزيد من توضيح تطور علاقة البريطانيين فى عدن بالادريسي فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى أيضا ذلك الخطاب الذى أرسله « البريجادير جنرال برايس C.H.U. Price » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند - القسم السياسى فى بومباى - فى اليوم التاسع والعشرين من يناير سنة ١٩١٦ أى فى أعقاب سقوط لحج فى أيدي القوات العثمانية . وقد أرفق « برايس » بخطابه صورة من خطاب آخر له كقائد عام للقوات البريطانية فى عدن الى رئيس هيئة الأركان العامة للقوات البريطانية فى الهند والمؤرخ فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ والمتضمن تقريراً عسكرياً قدمه « الميجور برادشو » ضابط الأركان العامة فى عدن الذى رافق « الكولونيل جاكوب » مساعد المقيم السياسى هناك فى زيارته الأخيرة للادريسي فى عسير والتي سبق أن عرضت نتائجها من خلال عرض تقرير « جاكوب » نفسه . فقد أشار « برايس » الى أن « برادشو » قد ذكر فى تقريره أن الادريسي قد أوضح للبريطانيين فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٥ كافة الترتيبات التى أعدها للاستيلاء على ميناء « اللحية » من القوات التركية المسيطرة عليه ، وان البريطانيين قدموا له المعونة البحرية لتحقيق هذا الهدف . غير ان الأتراك كانوا قد عززوا قواتهم هناك بقوات عربية وتركية مسلحة بالبنادق والذخائر تمكنت من السيطرة على المواقع الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية فى الدفاع عن المدينة ، مما اضطر قواته الى التراجع عنها . وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كان يعمل فيه على كسب تأييد قبائل اليمن القوية لنفوذه السياسى وذلك بفضل المساعدات التى تلقاها من البريطانيين بموجب المعاهدة التى عقدها معهم فى ٣٠ أبريل سنة ١٩١٥ ووفقاً للسياسة التى اتبعها البريطانيون معه حينذاك .

وقد أكد « الميجور برادشو » ان الادريسي يعاون البريطانيين معاونة ملموسة فى إعاقة الترك عن الاتصال بالقبائل العربية وضمها الى جانبهم ، كما

قام بشغل الترك عن توجيه قوات أخرى الى الحج لتعزيز حاميتهم هناك . وقد وردت أنباء الى البريطانيين في عدن تفيد بان كتيبتين عثمانيتين قد سحبتا مؤخرا من منطقة الحدود المواجهة لقوات الأدارسة في شمال اليمن واتجهتا صوب الحج وقال « الميجور برادشو » ان الادريسي طلب بالحاح امداده بكميات من الذخيرة التي يمكنه استخدامها بواسطة البنادق الإيطالية ، وكانت إيطاليا قد أبدت له عدم استطاعتها تزويده بالذخائر المطلوبة وهي من طراز « وترلى Weterli » ، ولهذا فانه لا يعلم من أين يأتي بمثل هذه الذخيرة اذا لم توفرها له إيطاليا والتي بدونها سيكون عدد هائل من أتباعه غير مسلحين وغير مؤثرين بالتالي في المعارك الحربية التي كان عليه أن يخوضها ضد القوات العثمانية .

وقد تساءل « الميجور برادشو » عما اذا كان في مقدور حكومة الهند البريطانية توفير كميات الذخيرة التي طلبها الادريسي بنوعياتها المختلفة . كما أوضح أن سلطات عدن زودت الادريسي بمليون طلقة من طراز « ليجرا Le Gra » منذ نشوب الحرب . غير انها تلقت رسالة منه يطلب فيها امداده بمليون طلقة أخرى بالإضافة الى ألف بندقية من نفس الطراز حتى يتمكن من تسليح قواته .

وقال « الميجور برادشو » في تقريره الذي رفعه الى حكومة الهند البريطانية « البريجادير جنرال برايس » القائد العام للقوات البريطانية في عدن ان الادريسي اتصل بالفرنسيين في جيبوتي وطلب منهم تزويده بالبنادق والذخيرة اللازمة له ، غير انهم أبدوا عدم استطاعتهم مساعدته في ذلك الحين . ولهذا فقد طلب « برايس » من وزير الدولة لحكومة الهند البريطانية القيام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة الفرنسية لاجابة مطالب الادريسي . وعبر « برايس » عن رأيه في ضرورة قيام بريطانيا بتزويد الادريسي بالأسلحة والذخائر اللازمة له وذلك نظرا لأن الدور المناط به القيام بتنفيذه ضد الترك حينذاك كان يستلزم تقديم تلك المساعدات اليه . وقد أحضر « الميجور برادشو » الى عدن عينات من قذائف المدافع التي طلبها الادريسي ، ولهذا فقد طلب « البريجادير جنرال برايس » افادته برقيا عن الجهة التي ينبغي أن يبعث اليها بتلك العينات من القذائف للاتفاق على كيفية استيرادها لتزويد قوات الادريسي بها .

وقد ذكر « البريجادير جنرال برايس » أن « الميجور برادشو » قد أوضح في تقريره بيانا بإمكانات الادريسي وأسلحته ، وجاء في هذا البيان ان الادريسي كانت لديه حينذاك ثلاثة آلاف بندقية تركية من طراز « موزر Mauser » مع كمية ضئيلة جدا من ذخيرتها . ولهذا رأى « برايس » انه اذا كان قد أمكن الحصول على كمية من الذخيرة الحربية سبق الاستيلاء عليها في جبهة العراق ، فانه يناشد حكومة الهند البريطانية أن ترسل كمية منها الى عدن للاحتفاظ بها والافادة منها وقت الحاجة لتدعيم حلفاء بريطانيا في الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر بوجه عام أثناء الحرب الكبرى (الأولى) .

وجدير بالذكر ان « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن قام من جانبه بارسال صورة من خطابه - المتضمن ذلك التقرير الهام الذى قدمه « الميجور برادشو » ضابط الأركان العامة فى عدن عقب زيارته لادريسي - الى كل من وزير الدولة لشئون الهند ، وسكرتير القسم الخارجى بدلهي ، بل المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أيضا (١) . ولا شك ان ذلك يؤكد توفر عنصر التنسيق العسكرى بين مناطق نفوذ بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر والهند والشرق بوجه عام ، وكانت عدن تمثل مركزا هاما من مراكز هذا التنسيق بطبيعة الحال .

أما بالنسبة لتقرير « الميجور برادشو » ضابط الأركان العامة للقوات البريطانية فى عدن ، فقد أوضح فيه تفاصيل أخرى حول طبيعة الظروف المحيطة بالعلاقات البريطانية الادريسية فى تلك الفترة من الحرب الكبرى الاولى فى سنة ١٩١٦ بما يلقى كثيرا من الضوء على سياسة البريطانيين على الساحل الشرقى للمبحر الأحمر بعد هجوم الترك وسيطرتهم على الحج .

فقد قال « براد شو » فى تقريره انه أثناء وجوده فى جيزان اجتمع مع الادريسي وتبين أن العمليات الحربية التى قام بها ضد الترك فى شمالى اليمن كانت تفتقد التنسيق السليم الى حد كبير . وقد بدا « لبرادشو » ان قوات الادريسي لم تتعرض لمطاردة الأتراك والقبائل العربية المحالفة لهم عند تراجعها وتقهقرها من « جنده » و « وعيدات » فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٥ . كما بدا له أيضا أن الادريسي لم تكن لديه فكرة واضحة عن امكانات الترك وعدد لواءاتهم ووحداتهم العسكرية وانما كان يعتقد ان قوات الأتراك كانت تفوق قواته فى الرجال والعتاد وان له حينذاك حوالى ثلاثة آلاف مقاتل موزعين فى جهات مختلفة بالاراضى اليمنية . وقد تبين « برادشو » ان الأتراك لم يكن لديهم قائدا قويا فى اليمن وان « راغب بك قائدهم فى عسير كان ضعيفا ولا يخشى منه ابدا ، كما ان معظم الترك كانوا يعسكرون فى صنعاء وعلى مقربة منها بينما كان يشكل السوريون ٥٠٪ من اللواء العثمانى الموجود فى اليمن حينذاك .

كما تبين « برادشو » أيضا ان الجنود العرب فى الجيش العثمانى ساخطين على الترك نظرا لانهم لم يكونوا يتقاضون مرتباتهم بانتظام ، بينما كان يحصل الأتراك على كل شئ قبل أن يحصل العرب على حقوقهم مما جعل الجنود العرب يتوقون الى التخلص من نير الأتراك وظلمهم .

I.O., Secret, From Brigadier — General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., (١)

Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay., No. 95. Aden Residency, 29th January 1916., p. 1.

— Enclosure No. 1, From Brigadier — General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident and General Officer Commanding, Aden to the Chief of the General Staff, Army Headquarters, Delhi, India, No. 4657/55/G.O., Headquarters, Aden 29th January 1916, pp. 1-2.

وقد أكد « برادشو » أن الامام يحيى والقائد التركي فى « أبها » كانا يتراسلان بين الفينة والأخرى عن طريق رجال موثوق بهم ، مما يؤكد وجود تعاون بين الامام والأتراك ضد الادريسي حينذاك . وأوضح « برادشو » أن الانطباع العام لديه حينذاك يوحى (أى فى مطلع عام ١٩١٦) بأنه لا توجد أية تحركات على خطوط المواجهة مع الأتراك فى عسير ، ولكنه واثق تماما من عداة الادريسي للترك من جهة ، كما كان الادريسي يناصب الامام يحيى العداة بعد أن عقد الأخير صلحا مع الأتراك فى سنة ١٩١١ من جهة أخرى . ولهذا فقد رأى « برادشو » أن عداة الادريسي للترك والامام يحيى يمكن أن يحقق فائدة للبريطانيين إذا ما احسنوا .

وقال « برادشو » انه من خلال المعلومات التى تجمعت لديه يمكنه أن يؤكد وجود سبعة لواءات تركية محصورة فى مثلث تحده صنعاء شرقا ، والحديدة غربا ، واللحية شمالا ، وهى مسلحة بعدد من المدافع والبنادق وكميات من الذخيرة . وقد توقع « برادشو » أنه إذا ظل الادريسي على عداته للترك وللامام يحيى ، فسوف تظل هذه اللواءات معسكرة فى شمالى اليمن ، وقد تتوفر للاتجاه ناحية الجنوب الى الحج إذا عقد صلح بين هذه الأطراف ، مما يمكن أن يشكل خطرا على البريطانيين فى عدن فى ذلك الحين .

وتوقع « برادشو » أن الادريسي لم يكن يعتزم حينذاك - أى فى مطلع عام ١٩١٦ القيام بأية عمليات أكثر من استعداده النسبى لمواجهة المفاجآت وما يمكن أن يسفر عنه الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الحرب . ويعزى ذلك الموقف السلبى نسبيا لسببين ، أولهما أن الادريسي لم يكن واثقا ممن سترجع كفته فى نهاية الحرب وهو لا يريد أن يورط نفسه قبل أن يتضح الموقف . وثانيهما أن الادريسي فى حقيقة الأمر لم يكن فى مركز يسمح له بالهجوم على الأتراك ويضمن الانتصار عليهم فى نفس الوقت . فهو على الرغم من توفر عدد كبير من البنادق لديه بالإضافة الى عدد من المدافع يساوى ما لدى الأتراك بل قد يفوق ما لديهم فى الجبهة الجنوبية المواجهة لعدن ، غير أن ما كان لديه من قذائف للمدافع والبنادق الإيطالية كان محدودا فضلا عن يأسه من امكانية حصوله على مزيد من تلك الأنواع من الذخيرة . وكان بحوزة الادريسي خمسة مدافع ايطالية اغتنمها من الأتراك ، كما كان لديه ما بين مائة ومائة وخمسين قذيفة لكل مدفع . وقد لمح الادريسي « لبرادشو » بأنه لا يمكنه أن يفعل شيئا بتلك الكمية من الأسلحة والذخيرة ، وانها تفى بالكاد لمواجهة الأتراك حتى لا يخضعوا لنفوذهم رجال القبائل الموالين له حينذاك .

وقد أكد الادريسي « لبرادشو » أن الأتراك قد أخضعوا اليمن بمدافعهم ، وانهم كانوا أقل من العرب فى عدد حملة البنادق . غير أن « برادشو » لم يتوقع من الادريسي أن يقوم بأى عمل آخر مضاد للأتراك ما لم تكفل له بريطانيا تزويده

بالذخائر اللازمة للمدافع والبنادق ، على ان الادريسي كان يمكنه تعبئة ٣٢٠٠ مقاتل ، وان كانت الذخيرة الموجودة لديه كما يقول « برادشو » لا تكفي لتجهيزهم كاملا « خاصة وأن الاعراب كانوا على استعداد لتبديد الذخيرة باطلاق النار من قبيل تعبيرهم عن الفرح والسرور » .

وقال « برادشو » في تقريره ان الادريسي قد قرر ان لديه حوالي الفين الى ثلاثة آلاف بندقية من طراز « موزر Mauser » كان قد استحوذ عليها من القوات العثمانية . هذا بالإضافة الى أربعة آلاف بندقية من طراز « ليجرا Le Gras » وقد توفرت لديه كمية من الذخيرة الخاصة بالطراز الأخير من البنادق . غير ان حيازة الادريسي لهذا الخليط غير المتجانس من البنادق المختلفة يظهر قلة تبصره بشئون الحرب . ولهذا فقد أوضح « برادشو » ان البريطانيين طالما كانوا عاجزين عن امداد الادريسي وتزويده بذخائر « ويترلي Weterli » الإيطالية وبعدد كبير من البنادق التي « يمكننا تزويده بها » فان مركزه لابد أن يظل غير سليم .

وأوضح « برادشو » ان قوات الادريسي في مطلع عام ١٩١٦ كانت موزعة على جبهتين ، فثلث القوات والمدافع كانت مركزة على الحدود الشمالية ، بينما الثلثان الباقيان يعسكران على الحدود الجنوبية . ويرجح « برادشو » ان الادريسي اذا توفرت لديه ذخيرة المدافع التي يحتاج اليها فانه سيحاول أن يستعيد ما فقده من اراض في اتجاه إبيها وقنفده . كما أوضح « برادشو » أيضا ان الادريسي كان على الرغم من عدم تمكنه حينذاك من القيام بأية أعمال حربية ضد الترك تتفق ومصالح البريطانيين ، فان مكانته العسكرية كحليف لبريطانيا ظلت على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لعدائه للترك من جهة وللإمام يحيى من جهة أخرى .

على أن « برادشو » قد أكد في نهاية تقريره - الذي أرسله « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسي البريطاني في عدن الى سكرتير حكومة الهند والى رئيس هيئة الأركان العامة في دلهي في ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ - الى انه لم يكن من الممكن حينذاك الاعتماد على الادريسي في القيام بعمليات حربية تفرض على الأتراك المعسكرين في لحج أن ينسحبوا عائدين الى الشمال على مقربة من صنعاء عاصمة اليمن العثمانية . ولا شك ان السبب في ذلك كان يرجع الى ان التهديد الذي كان يشكله الادريسي بالنسبة لهم غير كاف لتحقيق تلك الغاية ، مما يوضح أهمية قيام البريطانيين بتدعيمه عسكريا في ذلك الحين ، وهو ما أوصى به « برادشو » وأكد عليه في تقريره ، كما أكد هذه التوصية « البريجادير برايس » في خطابه - الذي أرفق به التقرير المذكور - وأرسل الى هيئة الأركان البريطانية العامة في دلهي (١) .

I.O., Secret, From Brigadier — General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., (١)
Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political Department,
Bombay., No. C. 95. Aden Residency, 29th January 1916., p. 1.
— Enclosure 2. Extract from a Report by Major C.R. Bradshaw, General Staff,
Aden, Regarding the Idrissi, pp. 3-5.

ومن الواضح ان السياسة البريطانية كانت تهدف من وراء مساندة الادريسي ضد الترك فى شمال اليمن فى ذلك الحين الى اجبار الأتراك على سحب بعض قواتهم من لحج المواجهة لعدن حتى يتسنى للبريطانيين طردهم من هناك حفاظا على قاعدتهم الحيوية فى عدن التى كانوا يتحكمون بسيطرتهم عليها فى أهم طريق لمواصلاتهم الامبراطورية عبر البحر الأحمر .

ـ موقف البريطانيين فى عدن فى أعقاب سيطرة الترك على لحج :

يمكن التعرف على موقف البريطانيين فى عدن عقب سيطرة الترك على لحج من خلال الخطاب الذى أرسله « البريجادير جنرال وليم والتون William C. Walton » المقيم السياسى البريطانى بالنيابة فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ١٤ مارس سنة ١٩١٦ . وقد طلب « والتون » من حكومة الهند البريطانية تعديل موقفها السلبي ازاء القبائل المحيطة بـعدن والقيام ببعض الأعمال الاصلاحية فى عدن والمنطقة المحيطة بها حتى لا تقوم أية قوى أخرى منافسة بنيل قصب السبق فى هذا الميدان بما يؤثر بالتالى على مركز البريطانيين فى منطقة البحر الأحمر .

وقد أرفق « والتون » بخطابه لسكرتير حكومة الهند فى بومباى تقريراً مقدماً من « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن والمؤرخ فى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ وذلك لتدعيم وجهة نظره (١) . وقد جاء بهذا التقرير أن هيبة البريطانيين ومركزهم فى عدن والمناطق المحيطة بها فى جنوب اليمن قد تدهورتا الى حد كبير منذ سيطر العثمانيون على لحج فى اليوم الرابع من يوليو سنة ١٩١٥ .

ورغم ان اليمنيين لا يحبون الأتراك الذين اتسم حكمهم بالصرامة والقسوة، كما انهم يتلقون معونات من قبل البريطانيين ويفضلون معاملتهم نسبياً عن معاملة الأتراك ، فانهم لم يكونوا على استعداد لأن يفرضوا على أنفسهم تلقى أية امتيازات ومعونات يقدمها لهم الترك أيضاً . ولهذا فقد رأى « جاكوب » ان الأمر يستلزم القيام بعمل ايجابى لربط هذه القبائل بمصالح محددة مع البريطانيين فى عدن أثناء الحرب الكبرى .

وقد أورد « جاكوب » مثالا على ذلك عندما ذكر ان سلطان الحواشب الذى اخترق الأتراك بلاده ليسيطروا على لحج قد تحول عن محالفة البريطانيين وأصبح

I.O., 1182/16, No. C. 273, Secret, From Brigadier-General William C. (١)

Walton, Acting Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, 14th March 1916, p. 1.

— Enclosure, Present political situation in our Hinterland and beyond the Border, By H.F. Jacob, Lieut-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 10th March 1916, p. 2.

تابعاً حينذاك للأتراك . وهذا نفس ما حدث مع قبائل الصبيحي والعديد من القبائل الأخرى . بل إن الأمير نصر أمير الضالع انضم كذلك إلى جانب الأتراك وأصبح يتقاضى مرتباً منهم . كما إن بعض قرى الشعيرى وتل جحاف أصبحت تابعة للأتراك ، واضطر شيخ العلوى أن يذهب إلى الترك في الحج تحت ضغطهم عليه أيضاً . بل إن كبير مشايخ ردفان محمد صالح القطيبي رغم إعلانه تبعيته للبريطانيين في عدن فإنه خشي من اغارة الأتراك على بلاده بعد أن رأى مصير المناطق المجاورة له مثل قرى الشعيرى والضالع ، ولهذا أرسل ابن شقيقه إلى الحج للاتفاق مع الأتراك . كما إن سلطان الفضلي هو الآخر استجاب لأغراء الترك وخشي من سطوتهم بعد أن رأى ما حدث لجاره العبدلى في الحج ، مما جعله ينضم إليهم ، واحتج البريطانيون على ذلك دون جدوى .

ويشير « جاكوب » في تقريره إلى أن المثل العربى القائل « إن عقل العربى فى بصره » أى أن ما يراه بعينه هو الذى يقتنع به ويترك أعماق الأثر فى نفسه . ومن هنا يطالب « جاكوب » حكومة الهند البريطانية باتخاذ اجراءات حاسمة تكون لها آثار ملموسة وواضحة لاجتذاب القبائل المحيطة بـ « جاكوب » إلى أن قبائل يافع العليا لا يتقاضى زعمائها مشاهرات من البريطانيين . ولهذا فقد كانوا مستائين لابعادهم عن الدائرة التى تضم أصدقاء بريطانيا الذين يتلقون مساعدات مالية مما جعلهم عرضة للميل ناحية الأتراك والانحياز إلى جانبهم . أما بالنسبة لشريف بيحان فى شمالى اليمن فقد أوضح « جاكوب » أنه كان يخشى من مؤامرات الامام يحيى فى صنعاء ضده ، خاصة أنه كان على خلاف دائم مع منافسين له من السادة الزيديين .

وأشار « جاكوب » فى تقريره إلى أن الترك سيطروا على الحج ليؤكدوا لرجال القبائل اليمنية أن مصلحتهم فى الدفاع عن الاسلام تقتضى انضواءهم تحت قيادة الباب العالى لمحاربة بريطانيا ومحاصرة قواتها فى عدن . وكانت المنشورات المتتالية لأذهان العرب على أنهم يجبرون اخوانهم فى الدين على محاربة دولة الخلافة ، وكان الترك يستشهدون فى هذا الصدد « بآيات من القرآن » .

كما قال « جاكوب » أن وجود « المستعمرات » العثمانية على مقربة من المناطق المحيطة بعد أن كان له أسوأ الاثر على الحامية البريطانية العسكرية فى عدن نفسها . وضاف « جاكوب » إلى ذلك قوله إن الأتراك قد عجزوا عن كسب ولاء الكثيرين من قادة العرب البارزين إلى صفهم مثل سلطان العوالق و سلطان العوضى . وقد رفضت يافع عروض الترك ، حتى اعتبرت أن فكرة « الجهاد » التى نادوا بها - كما يقول « جاكوب » - مدعاة للسخرية ، وأن كان البعض قد اعتقد أن موقف البريطانيين من ناحية أخرى أصبح اضعف مما كانوا يظنون . وعلى الرغم من ذلك فإن وقوف بعض هؤلاء القادة العرب إلى جانب الترك لم يعتبر

من وجهة النظر البريطانية ردة وانتكاسا ، لأنهم فعلوا ذلك تحت ضغط قوة الأتراك القاهرة حينذاك .

على أن البريطانيين في عدن - كما ذكر « جاكوب » في تقريره - عندما تبينوا استلام السلطان الفضلي لبعض الأموال من الأتراك نظير قيامه بتسهيل تدفق المؤن على لحج فان السلطات البريطانية في عدن اضطرت ان تحرمه من المشاهدة وأن تفرض حصارا بحريا حول ميناء شقره الذي كان مدخلا لتجارة عدن الى مناطق الجزيرة العربية الشمالية والشرقية ، وأدى هذا الحصار الى اضعاف علاقات الصداقة البريطانية مع القبائل اليمنية .

وأضاف « جاكوب » الى ذلك قوله ان البريطانيين لكي يخففوا من شعور العداء ازاءهم من قبل العرب اليمنيين فقد سمحوا بدخول بعض البضائع الى ميناء شقره لتغني ببعض احتياجات القبائل ولوازمها ، وان كان حجم هذه البضائع تم تحديده حتى لا يتسرب الى الأتراك في لحج .

ثم انتقل « جاكوب » بعد ذلك الى الحديث - في تقريره - عن الادريسي في المخلاف السليماني وعسير بشمال اليمن . وقد قال عنه ان نشاطه أثناء الحرب الكبرى وحتى كتابة هذا التقرير - في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ - لم يكن ظاهرا بوضوح بسبب عدم توفر الذخيرة اللازمة للبنادق التي كان يستعملها جنوده . غير ان هناك سببا أكبر وراء ذلك الموقف ، وهو أن الادريسي كان يترقب حركة البريطانيين العسكرية سواء في اليمن أو في الميادين الأخرى حتى يحقق مصالحه الشخصية من خلال القيام بالتحرك المناسب (١) .

وقال « جاكوب » في تقريره أن الادريسي أبلغه في جيزان بأنه واثق من نجاح البريطانيين في الميادين الخارجية الأخرى ، ولكنه قد أبدى تخوفه من أن تترك الحماية العثمانية في اليمن في نهاية الحرب فتشكل بذلك شوكة مؤلمة في ظهره كما تعوق تحركاته التوسعية لتدعيم سلطانه في شمال اليمن .

أما بالنسبة لشريف مكة فقد أوضح « جاكوب » في تقريره لحكومة الهند البريطانية في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ ، بأنه لا يمكن اكتسابه الى جانب البريطانيين عن طريق زيادة حجم المؤن المرسلة الى ميناء جدة فقط ، بل انه ينبغي أيضا أن ينشط البريطانيون من جانبهم وفق برنامج محدد حتى يقف الى جانبهم ضد الترك . وأكد « جاكوب » أن الادريسي لا يثق في شريف مكة . كما أكد أيضا أنه يصعب عقد اتفاق بين الادريسي والامام يحيى وأنه من المستحيل حينذاك التوفيق بينهما لأسباب عديدة معروفة . بل ان « جاكوب » قد أكد في نفس الوقت أنه يصعب تكوين اتحاد عربي مضاد للأتراك في ذلك الحين وذلك نظرا لأن

« لكل رئيس عربي لعبته » . ولهذا أبدى « جاكوب » رأيه في إمكانية قيام هؤلاء الزعماء العرب كل على حدة بالثورة ضد الترك إذا أمكن مع وضع برنامج مقبول لكل منهم ، مؤكداً أن التوصل الى تحقيق ذلك يعتبر أمراً حيويًا بالغ الأهمية لتعزيز موقف البريطانيين في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب الكبرى .

وفيما يتعلق بإمام صنعاء فقد أوضح « جاكوب » أنه لن ينحاز انحيازاً واضحاً الى جانب الأتراك ، وإن كان يقوم بتزويد قواتهم ببعض المؤن والأغذية . وأكد « جاكوب » تطلعات الإمام يحيى للسيطرة على جميع أجزاء اليمن ، ولهذا فقد ظل على اتصال دائم مع قبائل يافع والبيضا وببحان ومأرب وغيرها ، كما كان على صلة بجميع القبائل اليمنية التي أصبحت تحت الحماية البريطانية ، وخاصة مع سلطان لحج الراحل « السير أحمد بن فضل العبدلى » الذى عقد اتفاقية صداقة معه هذا على الرغم من أن تلك القبائل كانت شافعية المذهب ولم تكن متحمسة لمصادقة الإمام الزيدى بطبيعة الحال ، وإن كانت كل أراضيها بالإضافة الى عدن نفسها تابعة لإمام صنعاء قبيل ظهور حركات الانفصال فى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادى .

وقال « جاكوب » أن الإمام يحيى والادريسي كانا صديقين قبل عقد صلح « دعان » بين الامام والأتراك العثمانيين فى سنة ١٩١١ ، وقد حاول البريطانيون التوفيق بين الجانبين فى مطلع عام ١٩١٤ تمهيدا لتكوين كتلة عربية داخل جزيرة العرب تكون محالفة لهم . غير أن الامام يحيى كان غاضبا من انحياز الادريسي الى الطليان ضد العثمانيين المسلمين وفى نفس الوقت لم يغتفر الادريسي للإمام يحيى صداقته للترك - عدوهما المشترك فى الماضى - دون أن يستشيريه فى ذلك . بل أن الامام يحيى تسلم من الأتراك أموالا ومعونات مكنته من اخماد تمرد قبيلتي حاشد وبكيل القويتين عليه ، مما أدى الى اتساع الهوة بينه وبين الادريسي .

وأكد « جاكوب » أن الامام يحيى كان يميل الى جانب البريطانيين وإن كان ذلك قد أدى الى إثارة غضب الترك واستيائهم . وكان الامام يحيى يقدر ما أبداه البريطانيون من استعداد « لتلقيه صناعة البارود » ، غير أن السياسة التى التزموا بها والتى حرصت على تفادى أى تدخل فى شئون المنطقة التى كان يحكمها الأئمة هى التى حالت دون ذلك ، وخاصة فى تلك المرحلة الحاسمة من الحرب الكبرى . وأكد « جاكوب » أن الامام يحيى قد ضايقه كثيرا ضرب البريطانيين « للشيوخ سعيد » بقنابلهم ، وهو نفس العمل الذى قام به البريطانيون فى ميناء اللحية مما أغضب الادريسي حينذاك .

وأوضح « جاكوب » طبيعة العلاقة القائمة بين الامام يحيى والادريسي قبيل قيام الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما ذكر أنه تناقش مع أحد السادة اليمنيين فى سنة ١٩١٢ حول هذا الموضوع ، وقد أجابه هذا السيد بأن أى تقارب بين

الجانبيين يعتبر في حكم المستحيل نظرا لأن كلا منهما « يرغب في أن يكون على رأس البيت » (١) أي أن تكون له السيادة على اليمن بأكمله . وأضاف هذا السيد مؤكدا أن اليمن طالما ظلت فريسة للصراعات الدائرة بين الزيديين والشوافع وغيرهم فانها ستسقط في النهاية في أيدي البريطانيين . وعندما أكد « جاكوب » لهذا السيد أنه يستبعد قيام البريطانيين بأي توسع في داخل اليمن انطلاقا من عدن ، فقد أجابه هذا السيد بقوله « اذا وضعت قطعة من الخبز في فمك فانك لن تملك الا أن تأكلها » وكان يقصد بذلك ان اليمن كانت ستصبح لقمة سائغة للبريطانيين طالما ظلت منقسمة على نفسها .

ثم أشار « جاكوب » في تقريره الى أن الشيخ « ابن ناصر مقبل Ibn Nasir Mukbil » حاكم ماوية قد وقع اتفاقا مع البريطانيين في بداية الحرب في سنة ١٩١٤ ، ولهذا فانه تجنب الاشتراك مع الترك في غزو الحج . وعندما كان الأتراك يضغطون عليه للاشتراك معهم فانه كان يدعى المرض ويتذرع بأسباب أخرى . وأكد « جاكوب » أن ابن ناصر شيخ ماوية كان يكره الترك كما كان يكره في نفس الوقت الامام يحيى امام صنعاء ، لعلمه أن كلا منهما كان يرغب في السيطرة على بلاده .

وأخيرا فقد أبدى « جاكوب » - في تقريره المؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ والذي أرسل لحكومة الهند البريطانية مرفقا بكتاب « البريجادير جنرال وليم والتون » المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في عدن والمؤرخ في ١٤ مارس في نفس السنة - تأكيد بان قيام البريطانيين في عدن بضرب الأتراك المعسكرين أمام « الشيخ عثمان » كان من شأنه أن يعرض سيطرة العثمانيين على اليمن بأكمله وعلى الحجاز أيضا لأشد الأخطار ، وأنه يمكن بعد ذلك لكل من الادريسي وشريف مكة أن يتحازا الى جانب بريطانيا ويحاربا الترك في بلادهما . وستكون أهداف الادريسي من الاشتراك في تلك الحرب مركزة في طرد الأتراك من بلاده من جهة وحماية أطرافها من أطماع الامام يحيى من جهة أخرى . بينما ستكون أهداف شريف مكة منحصرة في تخليص الحجاز من نفوذ الترك من ناحية ، وتأكيد مكانته الروحية من ناحية أخرى .

واختتم « جاكوب » تقريره مؤكدا أن خلافة العثمانيين ومكانتهم يمكن النيل منها على مقربة من الأماكن المقدسة الاسلامية حيث يستمد الترك مكانتهم في العالم الاسلامي باشرافهم وحمايتهم لتلك المقدسات ، وهو يعني بذلك قيام البريطانيين بتشجيع الشريف حسين على الثورة ضد الأتراك في الحجاز .

على انه يمكننا التعرف على معالم الأوضاع القائمة في عدن وما حولها أثناء العامين الأولين من سنى الحرب العالمية الأولى من خلال الخطاب السرى المرسل من .

« البريجادير جنرال والتون W.C. Walton » القائد العام للقوات البريطانية في عدن إلى سكرتير حكومة الهند البريطانية في ١٤ مايو سنة ١٩١٦ - والمبلغ صورته إلى رئيس الأركان العامة البريطاني في الهند من جهة وإلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة من جهة أخرى فهو يوضح هذه المعالم وقد أرفق « والتون » بخطابه هذا مذكرتين أولاهما أعدها « الكولونيل ووهوب R.A. Wauhope » ضابط المخابرات السياسي والعسكري في عدن وتدور حول تحديد حدود محمية عدن البريطانية ، بينما أعد المذكرة الثانية « الكولونيل جاكوب H. Jacob » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن وتدور حول الأوضاع السياسية القائمة في اليمن بوجه عام وفي عدن بوجه خاص في مطلع الحرب العالمية الأولى (١) .

وقد قدم « والتون » في خطابه عدة اقتراحات لتدعيم مركز البريطانيين في عدن والمنطقة المحيطة بها على النحو التالي :

أولا - تدعيم حامية عدن البريطانية والاحتفاظ بقوة كافية في قرية « الشيخ عثمان » الواقعة شمال عدن .

ثانيا - الزحف على لحج والسيطرة على المراكز المتحركة في ممر « تيان » لتأمين الطريق الحربي المتجه شمالا من عدن .

ثالثا - احتلال مدينة « الضالع » واستعادة خط الحدود القديمة لمحمية عدن البريطانية .

رابعا - احتلال « تعز » وفرض الحماية البريطانية على كل الركن الجنوبي الغربي لليمن ، مع وضع خط جديد للحدود التي يمكن الدفاع عنها استراتيجيا وسياسيا (٢) .

ومع التوصية بالأخذ بأي من هذه الاقتراحات أو بها كلها فقد أكد « والتون » أهمية احتلال البريطانيين لمنطقة « الشيخ سعيد » الواقعة عند الطرف الجنوبي الغربي لليمن لمواجهة الجزيرة بريم المتحركة في مضيق باب المندب حيث المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

I.O., Secret, the Aden Protectorate, Letter from General Officer Commanding W.C. Walton, Aden, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916. pp. 1-4.
Enclosure No. 1, The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhope R.E., C.B., C.M.G., Political and Military Intelligence Officer, Aden, pp. 5-7.
Enclosure 2, A Political Policy in our Hinterland. Note by Lieutenant Colonel H.F. Jacob. First Assistant Resident, Aden Residency 10th May 1916. pp. 8-11

I.O., Secret, The Aden Protectorate, Letter from general Officer Commanding W.C. Walton, Aden, to the Secretary to the government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916, p. 1.

كما أشار « والتون » الى أنه من المستحيل عمليا النظر الى عدن على أنها مركزا منفصلا عن الداخل ، وان كان ذلك من شأنه أن يوقع البريطانيين في تعقيدات خطيرة مع القوى المنافسة لهم حينذاك . وفي نفس الوقت أكد « والتون » أن قرية « الشيخ عثمان » لا تشكل موقعا دفاعيا طبيعيا ، ولا تعطي مجالا فسيحا لاجراء أية عمليات عسكرية ذات أهمية . بينما تتيح لحج لآية قوات متمركزة فيها فرصة أفضل ومدى أبعد للعمليات الدفاعية عن عدن من ناحية الشمال ، هذا في الوقت الذي تشكل فيه لحج مصدر خطورة كبيرة اذا تجمعت فيها قوى معادية تجهز نفسها للانقضاض على عدن . ويزداد الأمر خطورة اذا تعالفت امام صنعاء مع الأتراك بهدف مهاجمة البريطانيين في عدن وانتزاعها من أيديهم .

وذكر « والتون » في خطابه لسكرتير حكومة الهند البريطانية أن الأتراك يعتمدون في حياتهم في اليمن على الأراضي اليمنية وإنتاجها الزراعي مما يفرض عليهم ضرورة المحافظة على سيطرتهم على لحج وماوية وتعز والضالع وكلها تعتبر في نفس الوقت مراكز تجارية هامة الى جانب كونها مراكز زراعية .

كما أشار « والتون » الى أن « نوبة دكيم » التي تبعد ميلين ونصف الميل جنوبى « طنان » تعتبر منطقة غير صحية للغاية فى لحج كما تنتشر فيها الملاريا . بينما تعتبر قرية « العند » أفضل من « نوبة دكيم » من الناحية الصحية ، كما تتوفر فيها المياه العذبة ، مما جعل الترك يقيمون مستشفى عثمانى هناك ، كما توجد بها أرض مكشوفة تصلح لاقامة معسكر مناسب . والمنطقة « العند » مزيا عديدة فهي تمثل الجزء الحبيب من لحج حيث يمكن الحصول منها على الخضروات المختلفة ، كما يمكن لمن يسيطر عليها أن يمنع أية قوات تهدف الى احتلال عدن من تحقيق أغراضها . واعتبر « والتون » أن السيطرة على « العند » هو أقل ما ينبغي على البريطانيين القيام به فى المنطقة حينذاك ، كما أنه يمثل بداية تحقيق مرحلة تقدم يمكن تدعيمها والاستفادة منها بمد خط للسكة الحديد من عدن نحو الداخل ، وتدريب القوات البريطانية فى المناطق المرتفعة نسبيا .

وقال « والتون » فى خطابه لسكرتير حكومة الهند البريطانية « اذا كان علينا أن نذهب الى أبعد من لحج فانه يصبح من الضرورى علينا النظر فى احتلال منطقة الشيخ سعيد الواقعة غربى عدن والتي تطل على مضيق باب المندب » (١) . وكان يمر « بالشيخ سعيد » خط البرق التركى المتجه من صنعاء الى بريم . ولا تتوافر « بالشيخ سعيد » ميناء طبيعية كما لا يوجد بها مركز تجارى طبيعى . أما بالنسبة لمياه الشرب فانها تتوافر فى الشيخ سعيد وان كانت تميل الى الملوحة . وتحصل الحامية العثمانية الموجودة بالمنطقة على حاجتها من مياه الشرب من هناك وتنقل اليها على ظهور الدواب . ولا يحتمل بهكم طبيعة الأرض وجود

مجار للمياه الجوفية ، ولهذا فان احتلال هذه المنطقة يستلزم انشاء مكثفات للمياه هناك .

وأبرز « والتون » خطورة منطقة « الشيخ سعيد » الناتجة عن تحكمها في مضيق باب المندب ، وهي بذلك اذا تعرضت لسيطرة أية قوى منافسة وحصنتها تحصينا قويا فلن يستطيع البريطانيون أن يحتفظوا بجزيرة بريم التي تعتبر « الشيخ سعيد » منطقة دفاع طبيعي عنها . وسيكون من الصعب القيام بهجوم على « الشيخ سعيد » من جانب أكبر نظرا لندرة المياه في الصحراء الواقعة الى الشمال الشرقي منها وفي الجهة الغربية من عدن . وعندما تصل سكة حديد الحجاز الى ينبع على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، فانها سوف تلتف حول قناة السويس . ومن هنا ستزيد أهمية « الشيخ سعيد » مما يحتم على البريطانيين ألا يسمحوا لأية قوة أجنبية باحتلالها ، ولهذا قال « والتون » ان الحكمة تقتضى أن نتأكد من ذلك قبل خروج الترك من هذه الحرب (العالمية الأولى) والا دخلنا في جدل ومتاعب لا مبرر لها .

ويضيف « والتون » الى ما تقدم قوله ان البريطانيين اذا سيطروا على تعز فانه لن تكون هناك حاجة لديهم لوضع حامية بريطانية في « الشيخ سعيد » التي تعتبر بقعة غير ملائمة اطلاقا لوضع قوات بها . ولكن اذا لم يستول البريطانيون على تعز فانه سيكون من الضروري عليهم أن يحتلوا « الشيخ سعيد » ويضعوا حامية بريطانية فيها .

أما بالنسبة لفكرة تقدم البريطانيين للسيطرة على الضالع فان ذلك يرجع لرغبتهم في اقامة مصحة لهم هناك ، كما أنها تمكنهم من أن يكونوا على اتصال وثيق بالقبائل اليمنية المحيطة بعدن . على أن « والتون » اعتبر أن اقتراح السيطرة على تعز هو أكثر الاقتراحات جاذبية وأن ذلك يستلزم قوة بريطانية قوامها فرقتان لتنفيذه ، بالإضافة الى قوة دائمة قوامها فرقة واحدة تستقر بعد استتباب الأمور .

ورأى « والتون » أنه سيكون من الضروري مد خط للسكك الحديدية فيما بين عدن وتعز ، وأنه يكون من الأفضل استمرار الخط الحديدي ليصل الى « رأس الكتيب » الواقعة شمالي الحديدة تماما . وستتم حراسة هذا الخط من التعرض لأي هجوم معاد من جهة الشمال عن طريق اقامة قلعة جبلية يتم بواسطتها السيطرة على المرور . غير أن « والتون » أشار الى أن مثل هذا المشروع قد يثير بعض المتاعب مع الامام يحيى في مرتفعات اليمن ، وان كان سيقلى كل الرضا من قبل الادريسي صديق البريطانيين في عسير . وتكهن « والتون » باحتمال قيام الحكومة البريطانية بتقديم منطقة الساحل اليمنى الشمالي الممتد من اللحية شمالا وحتى « رأس الكتيب » جنوبا الى الادريسي في عسير ، وأنه يمكن بهذه الطريقة ، بالإضافة الى تدعيم قوة سلطان المكلا ، أن يتمكن البريطانيون من اقامة

حاجز قوى أمام القوى المنافسة يحول دون سيطرة أى منها على شواطئ جنوب شبه الجزيرة العربية . ولم يفت « والتون » أن يشير الى أن الطقس البديع فى تعز سيوفر كل مزايا المصح الذى يحتاج اليه البريطانيون المقيمون فى عدن وأن أية قوة يحتفظ بها هناك ستكون فى مركز حسن استراتيجيا لاستخدامها فى ايران والهند وشرق افريقيا ومنطقة البحر الأحمر . كما ذكر « والتون » أن تجارة اليمن ستزدهر فى ظل حكومة مستقرة وستجد منفذين لها أولهما فى رأس الكتيب من ناحية الشمال والثانى فى عدن من ناحية الجنوب ، كما أن الدفاع عن الحدود الجديدة لتلك المنطقة سيكون سهلا الى حد كبير (١) .

أما فيما يتعلق بالادارة المدنية لذلك المثلث الواقع بين هذه الحدود فى جنوب غرب الجزيرة العربية فقد اعتقد « والتون » بأنه سيدار بنفس الطريقة التى كان يحكم بها السودان حينذاك . وأبدى « والتون » موافقته على رأى « الكولونيل ووهوب » فى أن القوات الهندية غير صالحة للعمل فى شبه الجزيرة العربية وعلى الأخص الهنود المسلمين الذين « يقعون تحت التأثير المغناطيسى نتيجة لوجودهم فى الأرض التى تضم مكة » ولهذا فضل « والتون » استخدام الجنود السودانيين . بل إنه فضل كثيرا تشكيل قوة مسلحة عربية محلية تحت قيادة ضباط بريطانيين . وتوقع « والتون » أن هؤلاء العرب لن يقبلوا بصدر رحب - فى بداية الأمر - على الأخذ بالنظام الصارم ، ولكنه يؤكّد توافر مقاتلين أكفاء من العرب المحليين سيقبلون على الانخراط فى سلك الجندية البريطانية .

وقد أشار « والتون » أيضا الى أن « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن رأى - شأنه فى ذلك شأن « الكولونيل ووهوب » - توسيع مجال النفوذ البريطانى حتى يصل الى تعز . (٢) على أن « والتون » توقع أن الاقتراح الذى عرضه لتحقيق تلك الغاية سيكون عرضة لا اعتراضات كثيرة من قبل السلطات البريطانية العليا ، ذلك لأن الوسائل التى اقترحها لتحقيق تلك الغاية ثبت اخفاقها فى الماضى ، كما أن الالتزامات السياسية ازاء القبائل اليمنية لم يتم الوفاء بها ، هذا فضلا عن صعوبة مد خط للسكك الحديدية فى مناطق غير خاضعة للنفوذ البريطانى .

ولهذا فقد رأى « والتون » أنه اذا قرر البريطانيون التقدم من عدن لتحقيق تلك الغاية فى المنطقة المحيطة بها فى جنوب اليمن ، فإن الأمر يستلزم وجود قوة بريطانية مناسبة لضمان الوفاء بكل الالتزامات والحراسة المصالح البريطانية هناك بالإضافة الى تحديد مكان مناسب لاقامة تلك القوة التى لن تلائمها عدن بالمرّة ، وتعتبر هذه الأمور عناصر جوهرية فى أى اقتراح عملى .

I.O., Secret, The Aden Protectorate, W.C. Walton, Aden to the Secretary (١)
to the Government of India, 13th May 1916, pp. 2, 3.

I.O., op. cit., p. 3.

(٢)

ثم تحدث « والتون » عن فكرة انشاء كلية لأبناء السلاطين ورؤساء القبائل A Chief's sons College « وأوضح أن عدن لا تصلح أن تكون مقرا لمثل هذه الكلية ، اذ لابد من توفر بيئة صحية وجو أكثر اعتدالا . غير أن أحدا لن يقترح أن تكون هذه الكلية خارج حدود المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا في جنوب اليمن . (١)

وقال « والتون » في ختام خطابه لسكرتير حكومة الهند البريطانية في ١٣ مايو سنة ١٩١٦ أنه على الرغم من أنه كان يبدو للعرب أن أي تقدم للبريطانيين من عدن الى تعز يرجع الى الرغبة في التوسع ، فان ذلك الأمر في حقيقته كان مفروضا على البريطانيين لحفظ كياناتهم ووجودهم في عدن ، مما جعل « والتون » يرى أن أعظم الخطر في القيام بتلك المحاولة بدون توافر القوة الكافية لضمان نجاحها . كما اشار « والتون » أيضا الى أنه كان يدرك تماما أن دور البريطانيين في عدن أثناء الحرب (العالمية الأولى) كان يتوقف نجاحه أو فشله على ميادين الحرب الأخرى ، غير أن ذلك الدور كان يستلزم التخلص من الجمود والركود في النطاق المحلي ، ومن هنا رأى « والتون » أهمية عرض مقترحاته التي استعرضناها على حكومة الهند في ذلك الحين . (٢)

أما عن التقرير الذي كتبه « الكولونيل هارولد جاكوب » H.F. Jacob « المساعد الاول للمقيم السياسي البريطاني في عدن في اليوم العاشر من مايو سنة ١٩٥٦ وأرفقه « البريجادير وليم والتون » بخطابه المرسلا الى سكرتير حكومة بومباي في ١٣ مايو سنة ١٩١٦ فقد تحدث فيه « جاكوب » عن سياسة البريطانيين في المنطقة المحيطة بعدن موضحا أن الامام يحيى قد استاء أيضا من احتلال الترك لعاصمة العبادلة في الحج ، وقد بعث برسالة الى صديقه السلطان العبدلي في شهر ابريل سنة ١٩١٥ عبر فيها عن عدم ثقته في الحكومة التركية بصنعاء واتهمها باثارة الاضطرابات في اليمن ، هذا على الرغم من الاتفاق الذي عقده معهم في سنة ١٩١١ .

ثم عبر « جاكوب » عن توقعاته عما سيسفر عنه الموقف في اليمن بعد جلاء الاتراك عنه موضحا أن « الترك في اليمن مثل سدادة زجاجة البيرة » .

I.O., Secret, The Aden Protectorate, W.C. Walton, Aden, to the Secretary (١)
to the Government of India, 13th May 1916, p. 4.

انشأ البريطانيون كلية لأبناء السلاطين ورؤساء القبائل تقع فوق جبل حديد في نهاية خور مكسر من جهة رأس عدن ، وكان غرضهم من انشائها تربية أبناء السلاطين وتشجيعهم على الولاء البريطانية . وقد شاهدت مبنى هذه الكلية أثناء تواجدي في عدن .

I.O., Secret, The Aden Protectorate, W.C. Walton, Aden, to the Secretary (٢)
to the Government of India, 13th May 1916, p. 4.

فعندما تنزع السدادة سترتفع رغبة البيرة أى أن ثمة فوران سيحدث فى اليمن نتيجة للصراع الذى سينشب حول الاراضى التى كان العثمانيون يحتلونها ، خاصة وأن خطوط الحدود التى تم التوصل اليها مع الترك لم يتم الاتفاق بشأنها مع العرب الذين لم يعترفوا بها . ولهذا أوصى « جاكوب » بالحرص على ابقاء الامام يحيى مسيطرا على منطقة نفوذه فى شمال المرتفعات اليمنية حتى يرحل الترك عن البلاد .

على أن « جاكوب » لم يوصى حكومته باحتلال المناطق المحيطة بعدن عن طريق القوة ، ولكنه أبدى تفضيله لتعيين وكيل بريطانى فى تلك المناطق يباشر حقوقا سياسية يتم التوصل اليها عن طريق الاتفاقات والأساليب الدبلوماسية . واقترح « جاكوب » مد خط حديدى يصل ما بين عدن جنوبا وتعز شمالا . كما اقترح انشاء مدرسة لاهناء السلاطين ورؤساء القبائل . هذا فضلا عن أنه رأى أنه اذا انضمت تعز الى منطقة نفوذ بريطانيا فى جنوب اليمن فينبغى أن يكون هناك حاكما معاديا للزيود حتى لا تخضع تلك المنطقة بالتالى للامام يحيى الذى يمكن أن يسبب بعض المتاعب للبريطانيين فى عدن اذا تضخمت قوته وطالب بحقوقه الشرعية على المنطقة بأكملها .

وأكد « جاكوب » أن البريطانيين اذا لم يقوموا بطرد الترك من لحج فان القبائل اليمنية ستتردد كثيرا قبل القيام بأية أعمال عدوانية ضد الترك لطردهم من بلادهم . ولهذا فقد طالب « جاكوب » بتعديل بعض المعاهدات مع السلاطين والامراء المجاورين لعدن بالدرجة التى تدعم موقفهم فى مواجهة الأتراك والتصدى لهم لإخراجهم من البلاد . واقترح « جاكوب » أيضا تعيين وكيل بريطانى فى المكلا للاستفادة من امكانات حضرموت على أن تقوم بريطانيا بتدعيم قوة القعيطى واستقطابه الى جانبها . بل ان « جاكوب » طالب حكومته بضرورة تدعيم القوات البريطانية الموجودة فى اليمن حتى تقوم بدورها بكفاءة عالية فى عدن والمنطقة المحيطة بها التى ستصبح مطمعا للدول الاوربية المنافسة لبريطانيا .

ورغم معارضة « جاكوب » فى تقريره لسياسة ضم مناطق جديدة فى جنوب اليمن لتكون تحت الاشراف المباشر للبريطانيين فى عدن نظرا لأن تلك السياسة تثير استياء العرب وحكامهم ، فانه قد استثنى من ذلك ميناء الحديدة الذى أوصى حكومته بالسيطرة عليه ليكون أداة للمساومة مع امام صنعاء لتأمين الوجود البريطانى فى عدن بعد جلاء العثمانيين عن اليمن .

وفى نفس الوقت توقع « جاكوب » أن تطلعات الاديسى للتوسع جنوبا على حساب حدود وممتلكات الامام يحيى سيؤدى الى حدوث صدام حاد بينهما ،

بحيث تصبح مهمة البريطانيين حينذاك التحكيم بين الزعيمين وهو أمر لن يتوفر إلا إذا أعاد البريطانيون للامام يحيى الأراضى الواقعة ضمن الحدود التى سبق الاتفاق عليها مع الأتراك فى جنوب اليمن . وهو أمر كان يصعب على البريطانيين تحقيقه حماية وتأميناً لقاعدتهم الحيوية فى عدن .

أما عن التقرير المرفق بخطاب « البريجادير جنرال وليم والتون » القائد العام البريطانى بـعدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ١٣ مايو سنة ١٩١٦ تحت عنوان « حدود محمية عدن » فقد أشار فيه كاتبه « الكولونيل ووهوب Colonel R.A. Wauhope » ضابط المخابرات السياسى والعسكرى فى عدن أن الأتراك العثمانيين عندما عادوا الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ توغلوا فى الأراضى اليمنية المتاخمة لعدن . وقد تقدموا من قعبطه واحتلوا جزءاً من أراضى الأميرى ثم قاموا بخلع أمير الضالع . وعلى الرغم من احتجاجات السلطات البريطانية فى لندن وعدن فإن الأتراك العثمانيين اندفعوا حتى وصلوا الى الحج ، غير أنهم خرجوا منها بعد أن واجهوا ضغطاً سياسياً شديداً .

وقد اعترف الباب العالى بوجود بعض القبائل اليمنية ضمن النفوذ البريطانى فى عدن ، غير أن العثمانيين استمروا فى بذل جهودهم التوسعية والعدوانية ضد القبائل اليمنية المجاورة لعدن حتى اضطرت السلطات البريطانية هناك الى طرد القوة العثمانية التى سيطرت على « الدارجة » فى بلاد الحوشبى فى سنة ١٩٠١ . وقد تشكلت لجنة لتحديد الحدود بمعرفة الحكومتين البريطانية والعثمانية اتفقت على أن يكون الخط الممتد من « الشيخ سعيد » فى الطرف الجنوبى الغربى من اليمن الى نقطة فى الشمال الشرقى بالقرب من قعبطه على أن يسير الخط من ورائها متجها صوب الصحراء ، بحيث يمنع دخول الأتراك الى ييحان ووادى حضرموت . (١)

وأوضح « الكولونيل ووهوب » فى تقريره أن الحدود التى وضعتها اللجنة واتفق البريطانيون مع الأتراك بشأنها قد تم اكتسابها فى وقت لم يكن فيه أى حق معترف به لتركيا (يقصد الدولة العثمانية) أو للامام يحيى فى الأراضى المجاورة لعدن . وقد تكهن « ووهوب » بأن امام صنعاء قد يطالب بحقوق لم يطالب بها أسلافه منذ ثمانين عاماً . بل انه أشار أيضاً الى أنه من المهم جداً ملاحظة أن الحكام الفعلين للمناطق المحيطة بـعدن وجدوا من الضرورى قيام البريطانيين بمساعدة القبائل المسيطرة على مداخل عدن . بل انه كان من

I.O., Secret, The Aden Protectorate, Letter from General Officer Commanding W.C. Walton, Aden, to the secretary to the government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916.
Enclosure No. 1, The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhope R.E., C.B., C.M.G., p. 5.

المستحيل حينذاك النظر الى عدن كمركز منعزل دون توجيه أى اهتمام الى المناطق
الداخلية التى كانت تتم عن طريقها الاتصالات التجارية .

وقد أكد « الكولونيل ووهوب » أن تلك الحدود التى وضعتها لجنة الحدود
المذكورة لا يمكن أن تعتبر مرضية للجانب البريطانى ، لأنها تتجاهل الاعتبارات
العسكرية تجاهلا تاما ، فهى تحرم البريطانيين من السيطرة على المرتفعات التى
تسيطر على الحدود ، كما تحرمهم أيضا من امتلاك الأراضى الحصبة المرتفعة ، فى
الوقت الذى تترك لهم فيه سفوح التلال القاحلة والأراضى الصحراوية .

وقد رأى « الكولونيل ووهوب » أن استيلاء البريطانيين على « ماوية »
بالأراضى المرتفعة شمالا كان من شأنه أن يغير الموقف كلية لصالحهم . اذ يمكنهم
ذلك من اقامة مراكز أمامية حصينة فى جو صحى بحيث يمكن تغطية كل المنافذ
المؤدية الى عدن من الناحية الشمالية الشرقية . ورأى « ووهوب » أيضا أنه لم
يكن يوجد أى مكان فى المنطقة الوسطى للبلاد وعلى مقربة من هذا الخط يمكن
أن تعسكر فيه القوات البريطانية دون أن يهلك القسم الأكبر منها بالمرض . بل
انه قال أيضا ان وجود أى حامية فى الضالع لن يكون لها تأثير على مركز
البريطانيين بل سيتم عزلها اذا زحف الترك من وادى تيبان فى لحج . ونظرا لأن
الترك قد زحفوا الى أبعد مدى ممكن لهم فى جنوب اليمن حتى لحج فى ذلك
الحين (فى سنة ١٩١٦) فان الأمر يستلزم إعادة النظر فى ظل الظروف الجديدة
التي نتجت عن اشتعال نيران الحرب (العالمية الاولى) . (١)

وقال « الكولونيل ووهوب » فى تقريره ان الأتراك اذا كانوا سيبقون فى
اليمن بعد انتهاء الحرب - يقصد الحرب العالمية الأولى - فقد رأى وجوب الاحتفاظ
بمنطقة حاجزة « Buffer Zone » بينهم وبين البريطانيين فى جنوب اليمن .
ولكنه أشار الى أن الأمر يستلزم فى تلك الحالة وضع خط جديد للحدود يرضى
عنه البريطانيون ويضمن بسط نفوذهم على المرتفعات المحيطة بعدن يكفل لهم
السيطرة على المنافذ والممرات الموصلة بين عدن وبين تلك المرتفعات .

أما اذا خرج الأتراك من اليمن فقد رأى « الكولونيل ووهوب » أن مشكلة
أكبر سوف تتور ، ذلك لأن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر فى احتلال جميع
مناطق اليمن بما يورطها فى تحمل مسئولية حماية تلك المناطق . ولهذا فقد
تكهن « ووهوب » بأن الجزء الأكبر من تلك المناطق سيطر مستقلا أو تحت حكم
العرب . ورأى إمكانية ممارسة الرقابة على موانئ تلك السواحل وذلك للعمل
على تنمية صادراتها . وقال « ووهوب » فى تقريره ان وصفا موجزا لطبيعة المنطقة
الواقعة جنوبى اليمن يمكن أن يوضح الى أى مدى يعتبر تعديل الحدود أمرا مرغوبا

فيه بالنسبة للبريطانيين بحيث تتم ممارسة الرقابة المذكورة بأقل قدر من النفقات .

وأشار « الكولونيل ووهوب » الى أنه يمكن أن يؤخذ في الاعتبار قيام البريطانيين باحتلال الحديدية أو أحد الموانئ اليمنية المطلّة على البحر الأحمر فالحقيقة أن الحديدية تعتبر المنفذ الطبيعي لمناطق زراعة البن اليمنى في حراز وريمة كما أنها منفذاً طبيعياً لمدن تهامة الأخرى . كما أشار الى أن هناك دول أوربية أخرى تظهر اهتمامها بميناء الحديدية . بل ان الترك فكروا في مشروع إقامة خط للسكك الحديدية يربط الحديدية بصنعاء وعلى أية حال فقد ذكر « ووهوب » أن على البريطانيين ألا يتجاهلوا مسؤولياتهم في تلك المناطق حماية لوجودهم في عدن والبحر الأحمر على السواء .

وأخيراً أشار « ووهوب » الى أن تنفيذ تلك السياسة يحتاج الى قوة فعالة تتمكن من أن تمسك بزمام المبادرة عقب جلاء الترك عن اليمن مباشرة ، حتى لا تعم الفوضى البلاد وينتهز أمام صنعاء الفرصة فيقوم باحتلال ماوية وتعز . ولهذا أوصى « ووهوب » حكومته بعمل الترتيبات الضرورية من الناحيتين السياسية والعسكرية لضمان تنفيذ تلك السياسة في اللحظة المناسبة . كما أوصى « ووهوب » حكومته بضرورة تشكيل حامية دائمة خاصة تابعة لعدن وذلك بعد توافر الأماكن الصحية التي تتميز بجوها المعتدل لتعسكر فيها قوات الحامية . وذكر « ووهوب » أنه لا يحبذ استخدام القوات الهندية في الجزيرة العربية . بل انه يفضل تجنيد العرب المحليين الذي توقع تعاونهم واخلاصهم طالما كانوا مقتنعين بأن المحمية أصبحت حقيقة دائمة وباقية .

- موقف البريطانيين في عدن ازاء ثورة الشريف حسين ضد الأتراك العثمانيين في الحجاز :

تبيننا من العرض السابق معالم سياسة البريطانيين وموقفهم ازاء العمليات الحربية في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى . وانحصرت هذه العمليات في الصراع الذي دار بين العثمانيين حلفاء الألمان من جهة ، وبين البريطانيين وحلفائهم والعناصر العربية التي استقطبوا الى جانبهم من جهة أخرى . وقد تمثلت تلك العناصر العربية في اليمن في سلطان لحج في الجنوب والادريسي في عسير والمخلاف السليمانى في الشمال ، بينما تمثلت في الحجاز

فى الشرفف حسفن أمفر مكة الذى أعلن ثورته على الترك فى سنة ١٩١٦ • (١)
ويمكن التعرف على الأوضاع القائمة فى عدن والمنطقة المحيطة بها من
الناحيّتين السياسية والعسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى خاصة بالنسبة
للاحتمالات التى توقع البريطانيون حدوثها فى حالة قيام الشرفف حسفن بثورته
على الاتراك ، مع توضيح موقف كل من الامام يحيى فى صنعاء من جهة ومحمد
الادريسى فى عسير من جهة أخرى ، وذلك من خلال الخطاب السرى الذى وجهه
« البريجادير جنرال والتون Brigadier General W.C. Walton »
القائد العام والمقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند
البريطانية فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ •

فقد ذكر « والتون » أن الشرفف حسفن أمفر مكة قد أخذ على عاتقه ترتيب
قيام ثورة عربية عامة ضد الاتراك فى الحجاز وسوريا ، وأنه يرتب قيام كل من
الادريسى فى عسير والمخلاف السليمانى من جهة ، والامام يحيى فى مرتفعات
اليمن من جهة أخرى بالثورة على الترك فى وقت واحد •

وحدد « والتون » الهدف من خطابه هذا لحكومة الهند البريطانية بأنه
ينحصر فى مناقشة الآثار المحتملة لمثل هذه الاضطرابات على الوضع الخاص
للبريطانيين فى عدن والمناطق الداخلية المحيطة بها فى جنوب اليمن ومنطقة البحر
الأحمر بوجه عام ، مع الإشارة بصفة خاصة لرد الفعل المتوقع لدى الاتراك
العثمانيين فى اليمن والحجاز فى ذلك الحين •

على أن الموقف كان سيتحدد تبعا لمدى النجاح الذى سوف تحقّقه جهود
الشرفف حسفن بطبيعة الحال • وهناك احتمالات ثلاثة ، أولها أن الشرفف حسفن
قد يخفق فى الحصول على تأييد من شعبه أو من القبائل العربية الأخرى اذا ما ثار
على العثمانيين المسلمين • وثانيهما أن الشرفف حسفن قد يحصل على تأييد
الادريسى دون الامام يحيى • بينما ثالث هذه الاحتمالات هو أن يحصل
الشرفف حسفن على تأييد كل من الادريسى والامام معا فى ثورته ضد الاتراك •

ورأى « والتون » أن صداقة الامام الذى تتمركز قوته فى داخل اليمن
وليس على الساحل تعتبر أضعف أثرا بوجه عام بالنسبة لمساندة البريطانيين من
الأثر الذى تحدثه صداقة الادريسى الذى تتمركز قوته على الساحل والذى تتأثر
مصالحه مباشرة بقوة البحرية البريطانية فى البحر الأحمر • على أنه بالنسبة
للمنطقة الداخلية المحيطة بعدن فان ضرورة حصول البريطانيين على حدود
استراتيجية وسياسية سليمة كانت تحتم اجراء اتصال مباشر مع الامام يحيى
لاجتذابه الى جانبهم •

(١) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ص ٢٧٤ •

كما رأى « والتون » فى حالة الاحتمال الأول - الذى افترض اخفاساق الشريف حسين فى الحصول على تأييد شعبه أو القبائل العربية الأخرى - أن الموقف فى المنطقة المحيطة بعدن وخاصة بين البريطانيين فى الجنوب والعثمانيين فى الشمال لن يتغير لصالح البريطانيين ، بل أنه قد يتغير لصالح الأتراك الذين قد يتلقون تأييدا أكثر من العرب بصفة عامة ، ومن الامام يحيى بصفة خاصة اذا ما أخفق الشريف حسين فى القيام بثورته .

أما فى حالة الاحتمال الثانى الذى افترض نجاح الشريف فى الثورة ضد الترك ، وكان التساؤل حول انضمام الادريسى اليه من عدمه ، فقد رأى « والتون » ان الادريسى فى تلك الحالة لن يلاقى صعوبة كبيرة دون أدنى شك فى كسب بعض القبائل المحاربة الى جانبه ضد الترك ، حتى تلك القبائل التى كانت مؤيدة للامام والتى سيجب أن تنضم الى الكفة الراجحة ، وقال والتون ان الادريسى بفضل ما يزوده البريطانيون به من أسلحة سيكون فى وضع أفضل وأقدر على محاربة الأتراك بطبيعة الحال ، وأنه اذا حقق الادريسى نجاحا فى معركته مع الأتراك فمن المحتمل أن يسحب الترك قواتهم المرابطة أمام عدن .

وقال « والتون » فى خطابه الى حكومة الهند البريطانية ان السؤال المطروح حينذاك كان يتعلق بماهية الدور الذى يمكن أن تقوم به القوات البريطانية فى عدن وقطع الاسطول البريطانى فى البحر الأحمر ، وهو أمر يستوجب الدراسة والاعداد فى وقت مبكر .

وتساءل « والتون » عما اذا كان البريطانيون فى عدن سيقفون بلا حراك بينما يسحب الأتراك قواتهم المعسكرة فى لحج لتعزيز تلك القوات التى تحارب ضد الادريسى ، أم أن البريطانيين سيهاجمون القوة التركية المرابطة أمام عدن بمجرد أن يقل عددها وتصبح قوة ضعيفة . فاذا اختار البريطانيون الوضع الأخير فيجدر بهم - كما ذكر « والتون » - أن يستكملوا استعداداتهم اللازمة لشن هذا الهجوم على الأتراك المتمركزين فى لحج ، كما ينبغى أن تكون هناك خطة مدروسة بعناية فائقة ومجهزة ومجربة باتقان بالغ .

وقال « والتون » أنه يتوقع أن يبدأ الشريف حسين فى تنفيذ خطته فى شهر يونيه سنة ١٩١٦ وأنه لن يكون هناك متسع من الوقت يمكن اضاعته ، مما يستوجب على البريطانيين سرعة الاستعداد . وسيكون هجوم البريطانيين على لحج مبعثه الوفاء بالتزامهم الأدبى ازاء الادريسى والحيلولة دون قيام القوات التركية بسحقه وتحطيمه من جهة ، بالإضافة الى قيام البريطانيين بالتقدم الى خطوط الحدود المتفق عليها مع الأتراك من قبل من جهة أخرى ، خاصة أن الأمر كان يستلزم قيام البريطانيين بأنفسهم بفرض الانسحاب على الأتراك من لحج

حتى يحتفظوا بمكانتهم بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية ، وإضاف
« والتون » الى ذلك قوله أنه اذا لم يقم البريطانيون بذلك فسيكون للامام يحيى
الحق فى السيطرة على كل المناطق اليمنية التى سيجلوا عنها الترك بمحض
ارادتهم ، وسيكون قيام البريطانيين باجبار الامام على اخلائها عملية عسكرية
صعبة للغاية فضلا عن كونها غير مستساغة أيضا من الناحية السياسية ، بل
انه لا يمكن تحقيق ذلك الا اذا وضعت الحرب الكبرى أوزارها حتى لا تشار
حينذاك دعوة الى « الجهاد » تعرض المصالح البريطانية لأشد الأخطار سواء فى
عدن أو فى العالم العربى والاسلامى بوجه عام •

وأوضح « والتون » أن القوات البريطانية فى عدن عليها أن تتخذ موقفا
دفاعيا أشد وأقوى مراسا ، وأن تكون مستعدة لضرب الأتراك وقطع الرجعة
عليهم حتى لا يسيطروا على الممرات الواقعة شمالى لحج • على أنه كان من المعروف
تماما فى ظل الظروف القائمة حينذاك أنه يحتم على القوات البريطانية فى عدن
الاحجام عن أية مخاطرة يترتب عليها الوقوع فى شرك الأتراك بدرجة تستدعى
ضرورة ارسال تعزيزات لتخليص القوات البريطانية من مثل هذا المازق •

على أن « والتون » أشار فى تقريره الى أن فرصة نجاح الأتراك فى تحريض
العرب على الثورة ضد البريطانيين ضئيلة للغاية ، وان العرب ينتظرون على
النقيض من ذلك - أن يحين الوقت الذى يمكنهم أن يبدأوا فيه ثورتهم وهم
مطمئنين الى نجاحها • غير أن « والتون » رأى فى نفس الوقت ألا يستبعد أن
يترتب على الانتصارات الكثيرة التى كان يحققها الترك والألمان أن يضطر العرب
الى اعادة النظر فى موقفهم واتجاههم • ولهذا فانهم يترقبون باهتمام بالغ
انتصارات البريطانيين فى ميادين القتال ، تلك الانتصارات التى ستؤدى الى ترك
القوات التركية فى الحجاز واليمن فى العراء •

واكد « والتون » أن مصير شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر
سيتقرر فى ميادين القتال الرئيسية فى أوروبا وفى آسيا الصغرى • غير أنه من
العسير أن يعتقد البريطانيون أن المواقف المحلية غير مؤثرة فى الموقف العام
للبريطانيين والحلفاء فى الحرب الكبرى • مما يحتم على المواقف المحلية الا تتصرف
بالركود والجمود • وقال « والتون » أن الملاك الذى يحبس نفسه فى خط هجوم
واحد لن يتمكن من الانتصار على خصم قادر على أن يستفيد من أية نقطة ضعف
فى تكوين منافسه ، وان القوة التركية المربطة فى لحج المواجهة لعدن تنطوى
على نقطة ضعف من هذا النوع ، وتبدو أنها تغرى بضررها والقضاء عليها مما
يحقق للبريطانيين عدم قيام أى اتحاد عربى محالف للأتراك هناك من جهة ، كما
يتيح الفرصة للبريطانيين أيضا لاختيار أفضل الحدود للمناطق المحيطة بـ عدن والتي
كان يحكمها السلاطين المرتبطون معهم بمعاهدات حماية ، هذا فضلا عن أن ذلك
العمل سيكون مشجعا على قيام اتحاد عربى ضد الترك وهو ما كانت تتبناه

السياسة البريطانية في ذلك الحين . على أن ، والتون ، قد أكد أيضا ان البريطانيين اذا لم يتخذوا موقفا ايجابيا في تلك المسألة فانهم سيفوتون على أنفسهم فرصة ضمان الاحتفاظ بسيطرتهم على زمام المبادرة في المجالين السياسى والعسكرى في منطقة البحر الأحمر بما يضمن مصالحهم الحيوية هناك في ذلك الحين .

واختتم « والتون » خطابه السرى الى سكرتير حكومة الهند البريطانية بشأن الاوضاع القائمة في عدن والمنطقة المحيطة بها اثناء الحرب العالمية الأولى والمؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ بأنه يرى - بعد كل الاعتبارات التي اشار اليها في خطابه - أن على البريطانيين في عدن أن يوجهوا قواتهم للانقضاض على الترك في لحج دون أن يتيحوا لهم فرصة الفرار في اتجاه الشمال حتى لا ينضموا الى بقية قواتهم العسكرية في وسط اليمن وشمالها والتي كانت تنصدي للادريسي هناك . ولضمان نجاح القوات البريطانية في تحقيق أهدافها فقد ألح « والتون » في طلب تعزيزها ببطاريتى ميدان حديثتين ولواءى مشاة مسلحين مع عدد كبير من الفرسان بقدر ما يمكن استعارته من القوات البريطانية في الصومال لفترة محدودة قد لا تتجاوز أسبوعين في تقديره . على أن « والتون » كان يدرك تماما ان القرار النهائي في هذا الموضوع سوف يتخذ بطبيعة الحال على أساس المتطلبات الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية في ذلك الحين .

ومن ناحية أخرى فقد قام البريطانيون بتشجيع الشريف حسين ودعمه ليعلم ثورته على الترك وذلك باعتباره يشكل القوة العربية العسكرية المنظمة التي كان يمكنها القيام بدور فعال ضد الدولة العثمانية بعد أن تحالفت مع الالمان . وكانت علاقة الشريف حسين بالترك قد بدأت تتدهور قبل نشوب الحرب الكبرى الأولى مما جعله يبحث عن دعم مركزه اذا هو ناصبهم العداء . وقد أحجم البريطانيون عن ذلك في بداية الأمر حتى أقحم الترك انفسهم بالتحالف مع الالمان مما جعل البريطانيين يتجهون الى مساندة الحسين لاعلان ثورته عليهم . (١)

وكانت السياسة البريطانية تهدف من اشعال نيران الثورة العربية ضد الأتراك في الحجاز في ذلك الحين الى اجبار تركيا على حجز جزء من قواتها العسكرية في البلاد العربية بعيدا عن جبهات القتال الرئيسية ولا سيما الجبهة الروسية . كما كانت بريطانيا تقدر أهمية اشتعال نيران الثورة ضد الترك في الجزيرة العربية بالذات لأنها تستطيع أن تعزل بين القوات العثمانية الرئيسية في الشام الجيوب العسكرية في جنوب الجزيرة كاليمن وعسير . هذا فضلا عن أن البريطانيين

I.O., B. 222, Secret, Correspondence with the grand sherif of Mecca, (1)

No. 9. From the High Commissioner, Cairo to the Sherif Hosayn, 3th August 1915., p. 5.

كانوا يحرصون على أفساد الخطط الألمانية التي كانت تهدف الى استخدام تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية لايجاد جسر يوصل بين المستعمرات الألمانية في شرق افريقية وبين ألمانيا عن طريق اليمن وموانئ العثمانيين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، بالإضافة الى تهديد البريطانيين في قاعدتهم الحيوية في عدن . وكانت الثورة ضد العثمانيين في وسط الجزيرة العربية وخاصة في الحجاز تفسد على الألمان مخططاتهم هذه . بل ان بريطانيا كانت تهدف كذلك الى خلق خلافة عربية في مكة على أمل تحويل مسلمي الهند اليها بدلا من الخلافة العثمانية التي تحالفت مع أعدائها الألمان في ذلك الحين . (١)

وقد تم الاتفاق بين البريطانيين والشريف حسين بعد مراسلات وبرقيات ولقاءات بين مبعوثي الجانبين انتهت بتلك الرسالة التي بعث بها السيد هنري مكماهون الى الشريف حسين في اليوم العاشر من مارس سنة ١٩١٦ . (٢) وقد أوعيته فيها بريطانيا بالتزامها بالاعتراف باستقلال البلاد العربية الخاضعة للدولة العثمانية مع استبعاد محمية عدن ، ومرسين واسكندرونه وجنوب العراق (البصرة - بغداد) وعلى أن تكون المنطقة الواقعة غرب (دمشق - حمص - حلب) لفرنسا ، على أن يكون من حقه المطالبة بالمنطقة الأخيرة بعد انتهاء الحرب . ولاشك أن استبعاد البريطانيين لمحمية عدن على هذا النحو ليؤكد حرص البريطانيين المتزايد على وجودهم هناك وعلى عدم تعريض ذلك الميناء الهام وتلك القاعدة الحيوية لأية مساومات .

على أنه كانت قد بدأت منذ شهر مارس سنة ١٩١٥ مفاوضات أخرى بين بريطانيا وفرنسا وروسيا مألّبت أن دخلت مرحلة جديدة منذ ديسمبر من العام نفسه ، وأدت الى إبرام اتفاق (سايكس - بيكو) في شهر مايو سنة ١٩١٦ . ويشترك هذا الاتفاق واتفاق بريطانيا مع الشريف حسين في أن مبعثهما كان واحدا وهو الموقف العسكري الناشئ من تعذر القيام بعمل حاسم في جبهة القتال الغربية في أواخر عام ١٩١٤ أى بعد شهور قليلة من بداية الحرب العالمية الأولى . ورغم احتفاظ بريطانيا بنفوذها في الخليج العربي لمنع وقوع البترول في عيدين في أيدي الأتراك ، كما استطاعت أن تصد هجوم الأتراك على قناة السويس في شهر فبراير سنة ١٩١٥ ، فان حاجتها كانت شديدة لفتح جبهة ثانية ضد الأتراك وذلك بناء على طلب روسيا التي كانت تعاني من الضغط في القوقاز .

وكان من الضروري على الحلفاء المتمثلين في بريطانيا وفرنسا وروسيا أن

(١) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

I.O., B. 222, Secret, Correspondence with the grand Sherif of Mecca, (٢)

22. Communication from Sir A.H. McMahon to the grand Sherif, 10th March 1916, pp. 15, 16.

يتفقوا على تقسيم الدولة العثمانية فيما بينهم وهم على وشك اجراء عمليات عسكرية ضدها . فكانت تلك هي أصول اتفاقية (سايكس بيكو) التي عقدت في شهر مايو سنة ١٩١٦ (١) والتي تعتبر اتفاقية تقسيم صريحة روعي فيها توزيع أملاك العثمانيين على دول الحلفاء التي كان معروفا من مدة طويلة أن لها مصالح استعمارية أو أنها تطمح في امتلاك جهات معينة منها . كما روعي فيها أيضا مبدأ توازن القوى في حوض البحر المتوسط عموما والجزء الشرقي منه على وجه الخصوص . على أنه لم يكن يدور بخلد العرب أن التفاهم على قيام الدولة العربية المنتظرة سوف يؤدي ، عند تطبيق العهد التي قطعتها بريطانيا على نفسها الى حرمان العرب من حرياتهم واستقلالهم بالصورة التي نص عليها هذا الاتفاق . ولهذا استنكر العرب كما استنكر الشريف حسين هذا الاتفاق عندما نشره الروس البلاشفة في شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

وكان الشريف حسين قد أعلن ثورته على الدولة العثمانية في اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩١٦ ، وأطلق بنفسه في ذلك اليوم الرصاص الأولى على قلعة الأتراك في مكة ايدانا باعلان الثورة . وعزز الشريف حسين حركته بمنشور أذاعة على الشعب العربي اتهم فيه الاتحاديين بالخروج على الشريعة الاسلامية . واستطاعت القوات العربية الثائرة أن تستولي في أقل من ثلاثة شهور على جميع مدن الحجاز الكبرى باستثناء المدينة المنورة التي بقيت محاصرة حتى أواخر الحرب . ولم يلبث أن بويح الحسين في ديسمبر سنة ١٩١٦ ملكا على العرب . ثم تقدم جيش الثورة العربية وعلى رأسه فيصل بن حسين في أراضي الحجاز فنسف سكة حديد الحجاز واحتل ينبع ثم زحف شمالا واحتل العقبة في ٦ مايو سنة ١٩١٧ . واتخذ الجيش العربي من العقبة نقطة ارتكاز ثم أخذ يتقدم شمالا ليحارب الأتراك في منطقة شرقي الأردن ، وبذلك قدم للحلفاء أكبر مساعدة . (٢)

وفي ذلك الوقت كان « اللورد اللنبي » قد تولى قيادة القوات البريطانية العامة واستطاع بمعاونة عرب فلسطين وبفضل المساعدات التي قدمها المصريون أن يحتل القدس في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ . وكان احتلال جيش الثورة العربي للمنطقة الواقعة شرقي عمان قد حمى ميمنة القوات البريطانية في فلسطين من هجمات الأتراك عليها في منطقة بئر سبع والخليل ، كما حمى أيضا خطوط مواصلاتها الطويلة . ثم تقدمت القوات العربية تجاه دمشق فاحتلتها في أول أكتوبر سنة ١٩١٨ بعد أن أخلاها الأتراك ورفعت رايتها فوق أسوارها والمباني الحكومية فيها وذلك قبل أن تدخلها قوات « اللنبي » البريطانية . وواصلت قوات الثورة العربية زحفها شمالا فاحتلت حمص وحماة وحلب ولم يمض شهر واحد

(١) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

حتى حررت سوريا كلها من النفوذ العثماني الذي دام بها زهاء أربعة قرون متعاقبة .

وفي ذلك الوقت بدأ الخلاف يدب بين العرب وحلفائهم البريطانيين خاصة عندما أطلقت بريطانيا تصريحاً في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ تعهدت فيه لزعماء الحركة الصهيونية العالمية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وجاء هذا الاعلان في صورة خطاب الى « لورد روتشيلد » المليونير اليهودي المعروف . وكان التصريح قد عرض قبل اعلانه على الرئيس الأمريكي « ويلسون » وحظي بموافقته ، كما أيدته الحكومة الفرنسية في ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ تأييداً علنياً ، ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٨ . ومهما كانت الأسباب التي أدت الى اصدار هذا التصريح (١) فانه قد أغضب العرب وشكل صدمة كبيرة لهم ، اذ فهم الحسين من قبل واعترف البريطانيون بأن فلسطين تدخل في اطار الدولة العربية المزمع انشاؤها . بينما كانت حجة البريطانيين أن الاتفاق الذي تم بالنسبة لمنطقة غرب دمشق أو حمص وحماه ينسحب على فلسطين كما ينسحب على بيروت . بل ان العرب صدموا مرة أخرى حين انعقد مؤتمر سان ريمو في أبريل سنة ١٩٢٠ وقرر وضع القطاع العربي الشمالي الممتد من البحر المتوسط الى فارس تحت الانتداب . وبذلك أعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرقي الأردن بينما أعطيت فرنسا الانتداب في سوريا ولبنان حينذاك . وبهذا لم تكن التغيرات التي طرأت على خريطة المشرق العربي ومنطقة البحر الأحمر بعد الحرب العالمية الأولى محققة للأمال التي كان يحلم بها الشريف حسين ، في الوقت الذي كانت محققة تمام التحقيق للأهداف التي سعت اليها السياسة البريطانية في ذلك الحين .

- تطور علاقة البريطانيين في عدن بالأتراك في لحج في الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى :

في الوقت الذي كانت فيه الأسرة المالكة اللحجية وعلى رأسها السلطان عبد الكريم العبدلي تقيم في عدن لاجئة لدى حلفائها البريطانيين ، فان الأتراك كانوا يتمتعون في لحج بأملاك العبادلة وقصورهم وبخيرات البلاد ومحاصيلها التي جعلتهم في غنى عن تلقي مواد التموين من مركز القيادة العثمانية في داخل اليمن . بل لقد كان من المفيد فعلاً أن يصبح الترك بعد استقرارهم في لحج على شيء من اليسر وجانب من الأمن والاطمئنان ، وأن تنشأ بينهم وبين البريطانيين في جنوب اليمن علاقات طيبة يستغرب قيام مثلها في أيام الحرب بين جانبيين

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : وعد بلفور والعوامل التي ساعدت على اصداره ، مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية المجلد ١٦ لسنة ١٩٦٢ .

متحاربين . (١)

وأسباب ذلك ترجع أساسا الى بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما ، فى الوقت الذى كان الجنود والضباط من الجانبين يسمعون فيه عن ويلات الحرب وأهوالها بينما كانوا هم بمنأى عن تلك الويلات والأهوال مسافات بعيدة . وعندما اطمأن البريطانيون على مركزهم فى عدن و « الشيخ عثمان » فانهم تركوا لحج للاتراك . كما ان الترك عندما أمنوا على لحج ونواحيها من محاولات بريطانية لاستردادها فانهم تركوا عدن للبريطانيين دون أحداث آية مناوشات . وبهذا قنع كل فريق بما ملكت يده بصفة مؤقتة حتى تنجلي النتائج النهائية للحرب الكبرى . وقد كللت هذه القناعة بحرص كل جانب منهما على أظهر المودة والتعاون للجانب الآخر . على أن ذلك يرجع الى تجدد الموقف نسبيا فى جنوب اليمن وخاصة فى السنتين الأخيرتين من سنى الحرب العالمية الأولى أى فى عامى ١٩١٧ ، ١٩١٨ مما دفع البريطانيين والاتراك فى المنطقة الى الانصراف للعمل من أجل مطالب الحياة اليومية والحصول على مستلزماتها .

ففى لحج تعاون الأهالى مع الجنود الترك فى فلاحه الأرض فازدهرت بالاخضرار والثمار تلك البقعة الحصبة وخاصة وادى « دين » فعاد اليسر الى لحج بعد نكبتها فى بداية الغزو التركى . (٢) كما أن القائد العثماني على سعيد باشا الذى كان قد أمر بمنع دخول القوافل اليمنية الى عدن فى بداية الفتح المذكور عاد فسمح بمرور القوافل بعد أن اكتفى بفرض ضرائب انتقال ذكر عنها العبدلى انها كانت « ضرائب فادحة على البضائع الخارجة من لحج » . (٣) وفى نفس الوقت كان البريطانيون يحرصون على إرسال البضائع المختلفة من عدن الى بعض القبائل المجاورة للمحافظة على ولائها لهم وعدم التحول عنهم الى جانب الترك ، وان كان « جاكوب قد عبر عن دوافع بريطانيا فى تسيير قوافل البضائع من عدن الى القبائل المجاورة بقوله انها كانت « من أجل مصالح أصدقائنا الذين يعتمدون على عدن فى الحصول على احتياجاتهم حتى لا يصابوا بكارثة » (٤) . على أن جانباً كبيراً من تلك البضائع الواردة من عدن كان يصل الى يد الاتراك المعسكرين فى لحج ويفى بنسبة كبيرة من احتياجاتهم الضرورية : (٥)

ولما كانت عدن الواقعة فى فوهة بركان لا يرى فيها ولا من حولها ما توفر فى لحج من مزارع خضراء ، فقد رأى البريطانيون كذلك - وأحوالهم فى عدن

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦١ .

(٣) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

Jacob H.F. : op. cit., p. 169.

(٤)

(٥) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

متشابهة مع أحوال الترك في لحج من ناحية العزلة عن مركزى حكومتيهما أثناء فترة الحرب - أنه لا مانع لديهم من تبادل الحاجات الضرورية مع الترك طالما ان كلا الجانبين فى حاجة الى ما لدى الآخر من امكانيات . وهكذا نشأت علاقات طيبة وفريدة بين البريطانيين والأتراك فى جنوب اليمن يستغرب قيام مثلها بين عدوين متقاتلين ، فنقلت كميات من البقول من الانتاج الزراعى فى لحج الى عدن التى أرسلت بدورها الى الترك الارز والسكر والحمور . ولا شك ان الريحاني قد بالغ فى تصوير وتقدير هذا التعاون الفريد عندما ذكر أنه : « بينما كانت رحى الحرب تطحن الانسانية فى شمال فرنسية وتملاً الارض هولاً وقبوراً ، كان الترك والانكليز فى هذه الزاوية المباركة من اليمن السعيد يتبادلان المعروف والاحسان . وكان للقائد الجركسى سعيد باشا الفضل الأكبر فى ذلك بشهادة الانكليز أنفسهم . أما العرب فلا يزالون يذكرونه حتى اليوم بالفخر والاعجاب ، (١) . على أننا نرجح ان غرض الجانبين البريطانى والتركى من هذا التعاون الى جانب توفير الاحتياجات اللازمة للجنود التى تخفف عليهم وطأة الحرب (٢) وملل الترقب والانتظار ، هو الحصول على معلومات عسكرية مفيدة تتعلق بالامكانيات الحربية للجانبين من حيث اعداد الجنود وأسلحتهم وتحركاتهم وخططهم حتى لا يأخذ أحد الجانبين الآخر على غرة اذا وردت اليه أوامر مفاجئة من حكومته بالهجوم . وكان رجال القوافل يقومون بمهمة التجسس والمخابرات غير قيام نتيجة لانتقالهم الدائم وأسفارهم المستمرة بين منطقى نفوذ البريطانيين والأتراك فى جنوب اليمن وعلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى ذلك الحين .

وعلى أية حال فان هذه العلاقات الطيبة والفريدة التى نشأت بين القوات البريطانية فى عدن وقوات الترك فى لحج والتى استفاد منها الجانبان اقتصادياً وعسكرياً وكانت قد فرضتها طبيعة المنطقة وانعزالها عن الميادين الأخرى للحرب العالمية الأولى ، كما هيأتها حالة الجمود التى اعترت الموقف هناك فى العامين الأخيرين من سنى الحرب ، فضلاً عن حرص كلا الجانبين على استقصاء كافة المعلومات المتعلقة بامكانيات وتحركات الجانب الآخر استعداداً لمواجهة أية تطورات جديدة فان ذلك التعاون - كما يقول أمين الريحاني وإن كان تعبيره هذه المرة مبالغ فيه أيضاً الى حد كبير - كان أشبه بصلح عقد بين الحلفاء والدول الوسطى أو بالأحرى بين ممثليهم فى عدن وفى لحج قبل انتهاء الحرب الكبرى (الأولى) بعامين كاملين . (٣)

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٢) Jacob, H.F. : op. cit., pp. 169, 170.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

ثالثاً : سياسة البريطانيين في عدن والبحر الأحمر في نهاية الحرب العالمية الأولى :

استمرت الأوضاع القائمة في عدن والمنطقة المحيطة بها في جنوب اليمن على ما هي عليه في العامين الأخيرين من أعوام الحرب العالمية الأولى دون حدوث تغيرات جوهرية ظاهرة . إذ كانت العلاقات بين البريطانيين والأتراك على نحو ما أشرت إليه من قبل من وجود نوع من التعاون الفريد بين الجانبين . بينما كان الامام يحيى مقيماً في جبال « شهارة » في وسط اليمن وتمسكاً بالحياة بين القوى المتصارعة حينذاك وإن بدأ تقربه النسبي إلى جانب الأتراك اللذين كانوا يعسكرون على مقربة منه في وسط اليمن وكانت تربطه بهم اتفاقية « دعان » التي عقدها معهم في سنة ١٩١١ . هذا في الوقت الذي كان فيه الادريسي في عسير والمخلاف السليمانى بشمال اليمن يتلقى المعونة والمساعدة من البريطانيين الذين كان أسطولهم يحاصر السواحل اليمنية ويدعم تحركات الادارسة ضد الأتراك العثمانيين هناك .

وفي نفس الوقت كان الشريف حسين قد حقق انتصاراته على الترك في الحجاز وشرقي الأردن وفتح دمشق في اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١٨ وتحورت سوريا نهائياً من النفوذ العثماني ، وبذلك قدم الحسين لبريطانيا والحلفاء أكبر مساعدة .

أما بالنسبة لسلطان لحج عبد الكريم العبدلى فقد كان هو ومعظم أفراد أسرته يقيمون في ضيافة المقيم السياسى البريطانى فى عدن الذى كان يحاول بدوره اجتذاب قبائل النواحي الجنوبية في اليمن لمناوأة الأتراك المعسكرين على مقربة منه في لحج . وكان إلى اليمن العثماني محمود نديم بك مقيماً في صنعاء عاصمة الولاية بينما كان على سعيد باشا قائد الجيوش العثمانية المحتلة لمنطقة لحج يقيم في مدينة الحوطة . وكان الأتراك يسيطرون على البلاد اليمنية الواقعة من لحج حتى صنعاء في الداخل ومن اللحية حتى مخا على الساحل الشرقي للبحر الأحمر . بينما كان اليمنيون من شوافع وزيديين « قانعين بتلك الحال ، راضين عن الترك وسلطانهم يومئذ المال » (١) .

ولم تطرأ على الأوضاع القائمة في الأراضي اليمنية حول عدن في ذلك الوقت تغيرات ظاهرة إلا في أعقاب اعلان هدنة « موندروس Mondrus » في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بعد أن خرجت الامبراطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى منهزمة واضطر الترك الى توقيع تلك الهدنة مع الحلفاء . وقد أمل الحلفاء المنتصرون شروطهم على الترك مثل فتح الدردنيل والبسفور ، ونزع سلاح الجيش التركي وتسليم البوارج الحربية التركية ، واستعمال بواخر الحلفاء

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

للموانى التركية ، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق ، واستسلام الموانى التركية فى شمال افريقيا (١) .

وقد ذكر العبدلى انه قد شاع فى عدن - حيث كان يقيم مع بقية أفراد أسرة العبادلة حكام لحج - ظهر يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ أن الهدنة قد عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا وحلفائها وأن تلك الاشاعة تحققت فى مساء ذلك اليوم ، ثم أوضح العبدلى أنه فى صباح اليوم التالى أرسل السلطان عبد الكريم سلطان لحج المقيم فى عدن كتابا الى المقيم السياسى البريطانى هناك « الميجور جنرال استيوارت G.M. Stewart » (١٩١٦ - ١٩٢٠) جاء فيه : « أننى فى قلق عظيم منذ البارحة لعدم اشعارى بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الأعداء » . اذ كان من الطبيعى أن يخشى سلطان لحج أن ينتهى النزاع بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا وحلفائها دون أن يسترد بلاده التى سلبت منه نتيجة لتحالفه مع البريطانيين وحلفائهم ومعاداته للدولة العثمانية . وكان يخشى أن تتخلى عنه بريطانيا أو تتأخر عن مساعدته لاستعادة بلاده كما تركت سلفه من قبل يقع فريسة لهجوم الترك وعدوانهم .

غير أن المقيم السياسى البريطانى فى عدن حرص على تدارك الأمر حتى لا يفقد سلطان لحج نهائيا ثقته فى بريطانيا ، فأرسل اليه خطابا شخصيا نشره العبدلى وجاء فيه : « ان الذى بلغنى رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا وحلفائها ولم أتلّق أدنى تفصيل ، انما مما لا ريب فيه أن معنى الهدنة هو أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا . وفى تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا سلمت بلا قيد ولا شرط . وانى على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين على زمام مملكتكم فى أقرب وقت » (٢) .

كما أن « الميجور جنرال ستىوارت » المقيم السياسى البريطانى فى عدن أرسل خبر الهدنة رسميا الى على سعيد باشا قائد القوات العثمانية العسكرية فى لحج مع أحد أفراد أسرة العبادل حكام لحج وهو عبد الله بن على بن أحمد البان . وقد قبض الاتراك على هذا الرسسول واحتجزوه يوما ثم سمحوا له بالوصول الى على سعيد باشا واخباره بنبأ الهدنة بصفة رسمية .

وقد تولى أيضا « الكولونيل هوم » حاكم بريم البريطانى ابلاغ حقى بك قومندان باب المندب ما ترجمته من الاصل التركى المنشور بكتاب العبدلى :

« ان الهدنة عقدت بين الدولة العثمانية ودولة الانكليز وحلفائها ، وقد اعلنت الكيفية الى جميع الجهات بتوقيف المحاربة . ونظرا لأحكام هذا التلغراف

(١) فاضل حسين (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية ص ٩

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

فان الصلح سيكون فى اقرب وقت حسب ظنى وتخمينى ، فبالطبع أن وقوعها انما لأجل اجراء المذاكرات الصلحية خاصة ، وانى أعرض هذا التلغراف مع ابرازى الود الصميم لكم واننى بكل سرور سأقبل كل من يرغب الوصول من ضباطكم الى ميون بالصورة الودية وسيعاملون أحسن معاملة » (١) .

وقد رقع قومندان باب المنذب هذا الاخطار الوارد من حاكم جزيرة بريم البريطانى فى حينه الى على سعيد باشا قومندان لحج ليحاط به علما وليقرر التصرف اللازم تبعا لما يراه . وهكذا انتشر نبأ الهدنة فى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد بادر القائد العثمانى على سعيد باشا بسرعة الرد على خطاب « الكولونيل هوم » حاكم بريم معبرا عن سروره واغتباطه بوصول تلك الأنباء المتعلقة بعقد الهدنة . ويتضح من خطاب على سعيد باشا انه ارتضى الادعاء للأمر الواقع بعد أن قبلت الدولة العثمانية الشروط التى فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وبعد الضربات القاسية التى واجهت القوات العثمانية فى سوريا والعراق وبعد انتصارات الحلفاء المتتالية فى جميع الميادين . ومن الواضح أن على سعيد باشا كان موقنا من سوء خاتمة ألمانيا وحلفائها وبأن الهزيمة بالتالى ستلحق بدولته وستؤدى الى انحسار نفوذها عن ممتلكاتها العربية . وكانت الأخبار تصل اليه تباعا عن طريق البريطانيين فى عدن ، مما جعله يستجيب على الفور للأمر الواقع بمجرد اخطاره بعقد الهدنة . كما أن على سعيد باشا لم تكن له أغراض شخصية توحى اليه بالبقاء فى اليمن سوى خدمة دولته والقيام بواجبه العسكرى ، وقد رأى انه استكمالا للقيام بواجبه أن يعاون دولته بالاذعان لأوامرها وتنفيذ تعهداتها وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانسحاب من اليمن والجلء عنها تبعا لشروط الهدنة . ولا شك أن على سعيد باشا كان يدرك أن احتفظه بلحج والتصدى لمقاومة جيوش الحلفاء التى انتصرت فى جميع الميادين الكبرى سينتهى حتما باكراهه على التسليم أو اخراجه من لحج مشيعا بفضيحة الهزيمة ، ولهذا لم يتردد فى قبول أمر الجلء عن لحج ، والتسليم لأقرب حاكم بريطانى تبعا للأوامر التى وصلت اليه من أحمد عزت باشا ، التى أكد فيها غاية التأكيد أن الهلاك محقق للقوات العثمانية اذا تباطأت فى التسليم للحلفاء (٢) .

وهكذا توجه على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى لحج تجاه عدن حيث قابل المقيم السياسى البريطانى هناك وتحقق من وقوع الهدنة وهزيمة دولته ، فسلم نفسه وقواته التى بلغت ألف جندى تقريبا الى البريطانيين الذين استقبلوه فى عدن استقبالا طيبا كان مبعثه تلك العلاقات الودية التى قامت

(١) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٤٢ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٤٢ .

تدرجيا بين الجانبين التركي والبريطاني في جنوب اليمن أثناء العامين الأخيرين من سنى الحرب والتي سبق أن أشرت إليها مما جعل أمين الريحاني يقول : « ولما أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا الى عدن ليسلم سيفه الى الانكليز ، فاستقبل فيها استقبالا جميلا . دخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنصور » (١) .

وقد أشار « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى كتابه الى كيفية استقبال على سعيد باشا فى عدن ، وامتحح شخصيته على الرغم من العداء العسكرى بينهما بقوله : « وقد دخل على سعيد باشا عدن دخول المنتصر ، فقد قابلته الجماهير هائفة له ، وذلك لانه حارب بيدين نظيفتين . وكان جنديا ممتازا ، وكذلك اداريا من الدرجة الأولى ، وقد أكسبته شخصيته عند زحفه الى الجنوب (تجاه عدن) كثيرا من الأصدقاء » (٢) .

وقبل أن ينسحب على سعيد باشا من لحج رأى أن عملية الانسحاب هذه سوف تحمله تكاليف كثيرة مما جعله يفكر فى الحصول على مساعدات مالية ، فأرسل برقية تعبر عن غرضه هذا الى قائمقام الحجرة اليمنى عبد الوهاب بك فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ . (٣) ويلاحظ أن على سعيد باشا فى تلك البرقية حاول أن يؤكد نبا هزيمة الدولة العثمانية أمام قوى الحلفاء ، ويرجع أسبابها الى قيام الثورة العربية ضد العثمانيين فى الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق . (٤) غير أن هذا - كما هو معروف - لم يكن السبب الوحيد رغم أهميته فى هزيمة الترك ، بل ان هناك أسبابا عديدة أدت فى النهاية الى تلك الهزيمة . ولكن سعيد باشا أشار الى ذلك السبب بالذات ليبرز اخلاص اليمنيين وخاصة الشوافع للدولة العثمانية ومساندتهم لها فى الوقت الذى تخلى فيه عنها عرب الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق . وكان يهدف بذلك الى اظهار تقدير الترك لعرب اليمن حتى يستدر عطفهم ويحصل على مزيد من مساعداتهم . كما أشار سعيد باشا الى أن والى اليمن العثمانى محمود نديم بك وقائد القوات العثمانية فى العاصمة أحمد توفيق بك أوقفا إرسال المعونات الى الجنود العسكريين فى لحج ، وأستأثروا لأنفسهم بما حصلوه واقترضوه من الشعب اليمنى . مما جعله فى حاجة ماسة الى الحصول على معونة أهالى

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٣) Jacob, H.F. : op. cit., p. 182.

(٤) Lenczowski, G. : op. cit., p. 59.

ذكر « لينوفسكى » انه تبع

لتقدير بريطانيا كانت الثورة العربية بزعامة الشريف حسين فى الحجاز مسئولة عن شغل ٦٥ جندي من العثمانيين فى محاولة اخمادها .

« الحجرية » ، تلك المعونة التي حددها بخمسة أو ستة آلاف ريال وسأرسل لكم حالا سنداً مخصوصاً بذلك « حتى ينقذ ضباطه وعساكره » .

وجدير بالذكر أن العثمانيين حصلوا على مساعدات كثيرة ومتنوعة من الشعب اليمني عامة ، ومن الشوافع اليمنيين على وجه الخصوص ، أثناء الحصار البحري البريطاني الذي تعرضت له اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد خففت هذه المعونات كثيراً من وطأة الحصار ، كما ساعدت العثمانيين أثناء هجومهم على لحج حتى تم انسحابهم منها في نهاية الحرب العالمية الأولى . ويرجح أن على سعيد باشا قد اضطر الى طلب المعونة المالية من قائمقام الحجرية اليمني عبد الوهاب نعمان بك ليستعين بها في تمويل عمليات انسحاب قواته من لحج الى عدن ، دون أن ينتظر المساعدة من والي اليمن العثماني محمود نديم بك أو من قائد الفيلق العثماني في صنعاء أحمد توفيق ، لأنها عارضا التسليم للبريطانيين ، وأشاعا في عاصمة الولاية أن نبأ الهدنة تزوير وخدعة بريطانية لاثارة الفتنة والحاق الهزيمة بالعثمانيين . بل انها عاتبا كذلك على سعيد باشا لمقابلته المقيم السياسي البريطاني في عدن ، كما ربما بعض أشياءهما في اليمن بالخيانة والميل للأعداء .

وتعتبر البرقية التي أرسلها أحمد توفيق باشا قومندان الفيلق العثماني في صنعاء الى على سعيد باشا في لحج عن وجهة نظر الأول ازاء موضوع الهدنة والتسليم (١) . اذ حاول أحمد توفيق في تلك البرقية أن يجعل على سعيد يعتقد أن نبأ الهدنة المبلغ اليه من قبل البريطانيين كان نبأ مصطنعاً لكي يشجعوا الثورة والتمرد على العثمانيين في اليمن حتى يمكنهم ذلك من استعادة لحج . كما أشار أحمد توفيق أيضاً الى أنه كان يجب على سعيد باشا أن يكذب نبأ الهدنة الذي تلقاه من البريطانيين طالما أن الأوامر لم تكن قد وصلت اليه بعد من عاصمة دولته مما يؤكد صدق هذا النبأ أم كذبه . بل أن أحمد توفيق وجه لوما شديداً لعل سعيد باشا لذهابه الى عدن ومعه أركان حربه وياوره وزعمه صحة الأقوال التي سمعها من القائد البريطاني مما لا يتفق مع المبادئ العسكرية ومع تعليمات القيادة العثمانية . كما أوضح أحمد توفيق باشا أنه هو والوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى كانوا موجودين في صنعاء ، وانهم مسئولون عن الشعب اليمني ويعملون من أجل الحفاظ على حقوقه . ثم يحذر أحمد توفيق زميله على سعيد باشا من مغبة التصرف في حقوق الشعب اليمني دون انتظار لأوامر العاصمة العثمانية بقوله : « فانتهم وحدكم المسئولون ماديا ومعنويا عن العواقب الوخيمة التي قد تنتج اذا فعلتم شيئاً من ذات أنفسكم بدون أن تأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من حكومتنا (العثمانية) بالشفرة » . ثم يوضح أحمد توفيق باشا في ختام

(١) أحمد فصل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

برقيته أن الأموال التي اقترضها من اليمينيين صرفت جميعها في توفير احتياجات الجنود والموظفين العثمانيين ، وأنه إذا كانت قوات علي سعيد باشا تفتقر الى المأكل والملبس والضروريات فان ذلك يرجع الى سلوكه التصرف في موارد لحج الزراعية والجمركية وأموال لواء تعز ، وأنهى أحمد توفيق باشا برقيته بأن طلب من علي سعيد باشا اطاعة أوامره .

ولكى يؤكد أحمد توفيق قومندان الفيلق العثماني لعل سعيد باشا قائد القوات العثمانية في لحج تأزر الامام يحيى مع العثمانيين وعدم موافقته على التسليم للبريطانيين فقد أبرق اليه بصورة من كتاب زعم انه قد وصله من الامام يحيى (١) . ويتضح من هذا الكتاب رفض الامام لفكرة التسليم للبريطانيين رفضا قاطعا لأسباب من بينها عدم وصول أوامر صريحة تقضى بذلك من عاصمة السلطنة العثمانية ، وعدم ورود أى اخطار للامام بالهدنة من المقيم السياسي البريطاني في عدن على النحو الذى ذكره علي سعيد باشا ، ولأن الدولة العثمانية كانت ملتزمة ببعض الالتزامات ومدينة بمبالغ طائلة للامام يحيى ويجب أن تفي بتلك الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندى واحد من جنودها . وقد أخطر الامام يحيى بذلك والى اليمين محمود نديم بك ، كما أخطر كذلك قومندان الفيلق أحمد توفيق ، هذا الى جانب اخطار المقيم السياسي البريطاني في عدن لحسم الأمر لدى الجهات المعنية . وكان أحمد توفيق يعزز وجهة نظره في عدم التسليم للبريطانيين مستندا الى كتاب الامام يحيى لاقناع علي سعيد باشا بذلك ليحول بينه وبين التسليم .

ولاشك أن سياسة القائد العثماني في صنعاء أحمد توفيق باشا التي اتجهت الى عدم التسليم للبريطانيين كانت تتفق مع مصلحة الامام يحيى بطبيعة الحال ، خاصة أن الامام كان يعتبر نفسه الحاكم الشرعى للبلاد ، وان الترك اذا استسلموا فيجب أن يكون استسلامهم له دون غيره لانه صاحب فضل على الدولة العثمانية كما قام بمساعدتها في محنتها اثناء الحرب اذ أمدّها بالمال والرجال رغم اعلانه الحياد ازاء القوى المتنازعة في ذلك الحين . ولهذا أرسل الامام يحيى برقية الى علي سعيد باشا قائد العثمانيين في لحج يحثه على عدم التسليم للبريطانيين « الكافرين » لأن ذلك على حد تعبيره « يحمل على غير خدمة الدين والوطن » (٢) .

ولم تقتصر محاولات التأثير على القائد العثماني سعيد باشا وتوجيهه الى عدم التسليم للبريطانيين على تحذير أحمد توفيق باشا بعدم مطابقة ذلك لتعليمات الدولة العثمانية من جهة ، أو لبرقية الامام يحيى التي أشار فيها

(١) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

الى تنافى ذلك مع خدمة الدين والوطن وعدم الوفاء بالتزامات الدولة ازاء عهدها وديونها للامامة من جهة أخرى ، بل انه فضلا عن ذلك أبدى بعض الموظفين وتجار لواء تعز لعلى سعيد باشا « استيائهم من تغيير الأحوال وتبديل الحكم العثماني في اليمن وتخوفهم من سوء المصير » وذلك في برقية ارسلوها اليه (١) عبروا فيها عن تقديرهم لجهاده في المحافظة على منطقة الحج التي كانت عرضة للوقوع في قبضة البريطانيين .

وعلى أية حال فقد كان ذلك ما ذهب اليه كل من والى اليمن العثماني محمود نديم بك ، وقائد العثمانيين في صنعاء أحمد توفيق باشا ، والامام يحيى وبعض موظفي وتجار لواء تعز من ارتياهم في صحة الأنباء الخاصة باعلان هدنة « موندروس » في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ، واعتبارهم انها خدعة بريطانية يحاول بها البريطانيون في عدن بث روح الهزيمة والانكسار بين العثمانيين واليمنيين على السواء . غير ان ناصر عنبري مدير « الشيخ سعيد » كان له رأي آخر بجانب الحقيقة أيضا وان اتخذ اتجاها جديدا ، فقد زعم صحة خبر الهدنة وأن الدولة العثمانية تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحقت أساطيلهم على النحو الذي أوضحه في البرقية التي بعث بها الى علي سعيد باشا (٢) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد أعلن علي سعيد باشا انتهاء الحرب بينه وبين البريطانيين وأن مهمته في اليمن قد انتهت وأصر على التسليم للبريطانيين في عدن على الرغم من عدم وصول أوامر صريحة اليه من دولته تقضى بذلك ، بل انه استند فقط الى الاخطار الذي ورد من المقيم السياسي البريطاني في عدن والذي أفاده فيه بأنباء عقد الهدنة . وقد رأى علي سعيد باشا أن يسلم ما تحت يده من الأراضي اليمنية الى البريطانيين اذا لم يسارع من يهمة أمر تلك البلاد في التوجه اليه واستلامها منه . وكان علي سعيد باشا يعرف ان الامام يحيى باعتباره حاكم اليمن الشرعي حينذاك والوريث الطبيعي للحكم العثماني هناك يجب أن تسلم اليه تلك الأراضي التي يحتلها الترك بعد انسحابهم منها في أعقاب الهدنة . غير ان علي سعيد باشا لم يتح الفرصة من جانبه للامام الذي تخلف عن مشاركته في مهاجمة الحج وتمسك بموقفه الحيادي ازاء القوى المتصارعة . وقد رأى الامام يحيى حينذاك انه لا يستطيع أن يلبي نداء علي سعيد باشا فيرسل قواته لاستلام الحج وغيرها قبل أن يسامها علي سعيد باشا للبريطانيين ، لأن أوضاع الامام في اليمن لم تكن قد استقرت بعد بالقدر الذي يمكنه من القيام بتلك المحاولة كما أن الامام لم يرغب في إثارة البريطانيين في عدن ضده في الوقت الذي أوشكت فيه بلاده أن تحصل على استقلالها . بل انه فضل أن تسير الأمور في سلام حتى يعد للأمر عدته ، وخاصة أن

(١) أحمد فضل العبدلي : نفس المصدر ، ص ٢٥٠ .

(٢) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

الادريسي كان يقف له بالمرصاد في عسير ويحاول السيطرة على تهامه وكان لديه من القوة ما يمكنه من ذلك .

وإذا كان الوالى العثماني محمود نديم بك قد ارتضى تماما بموقف الامام يحيى الحياىى ازاء القوى المتصارعة أثناء الحرب الأمر الذى طمأنه على عدم قيام الزيديين بأية أعمال عدائية ضد الترك خاصة فى الوقت الذى زحفت فيه قواتهم على لحج ، فان على سعيد باشا كرجل عسكرى يهيمه النصر فى معركته قبل كل شئ كان يريد من الامام أن يشترك بنفسه أو يدفع بعض أنصاره على أقل تقدير لمساندة الترك فى زحفهم تجاه عدن ، الأمر الذى لم يرتضيه الامام يحيى وامتنع عن تنفيذه . وقد أذكى ذلك الامتناع روح الخلاف بين الامام وعلى سعيد باشا فاندفع الأخير مستسلما للبريطانيين عقب الهدنة دون أن يحرص على تسليم ما تحت يده من الأراضى اليمنية للامام يحيى ، مكثف بالاشارة الى استعدادده لتسليمها لمن يهيمه الأمر اذا أسرع بالحضور اليه للاستلام ، وذلك فى الخطابين (١) اللذين أرسلهما لكل من القائدين العثمانيين أحمد توفيق وحسين باشا المتقاعد فى صنعاء عاصمة ولاية اليمن العثمانية . وكان قد أشيع هناك أن على سعيد باشا قد خان وطنه وسلم البلاد اليمنية التى تحت يده للأعداء الذين اشتروه بالرشوة والمال . ولكن على سعيد باشا حاول فى هذين الخطابين أن يرد عن نفسه تلك الاتهامات لأصحابها ، كما رماهم بالجن والتكاسل ، بينما أشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية « اليمن المقدس » . وجدير بالذكر ان المعارضين لحكم الامامة من اليمنيين يرون فى الخطابين المذكورين أنهما وثيقتان هامتان تدبران الامام يحيى بالتقاعس عن تلبية نداء على سعيد باشا باستلام الأراضى التى كان يحتلها فى جنوب اليمن وضم تلك البقاع الى اليمن الأم ، تمهيدا لتحرير اليمن بأكمله من الاستعمار البريطانى .

وعلى أية حال فقد اختلف موقف القوات العثمانية العسكرية فى شمال اليمن عن موقف القوات العسكرية فى جنوبه فى لحج والتى استسلمت للبريطانيين فى عدن فى أعقاب الهدنة التى أعلنت فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ . إذ أن والى اليمن العثماني محمود نديم بك والقومندان أحمد توفيق قائد الفيلق العثماني فى صنعاء كانت علاقتهما بالامام يحيى طيبة على عكس ما كان عليه الحال مع على سعيد باشا . ولهذا حاولا أن يتيحا للامام يحيى فرصة دخول صنعاء وتسليمه مقاليد الحكم فيها . وأن يقيم فى قصر « غمدان » ويمتلك كل ما فيه من معدات . بل ان قائد الفيلق العثماني أمر بتسليم الامام كل الأسلحة والمدافع والممتلكات الحربية وفاء له بالديون التى اقترضتها

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

منه الدولة أثناء سنى الحرب الكبرى (١) . كما حاول الوالى العثمانى أن يتوسط بنفوذه لخدمة أغراض الامام ، وأن يبرز شخصيته بمركزه الجديد بما له من مظاهر السيادة والسلطة كوارث شرعى للحكم العثمانى فى اليمن ، فبادر بارسال برقية عن طريق على سعيد باشا الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ ردا على كتاب الأخير فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ (٢) الذى أطلعه فيه على أنباء الهدنة .

ونتبين من تلك البرقية حرص الوالى العثمانى محمود نديم بك على إبراز أهمية الامام يحيى وشخصيته التاريخية باعتباره الوريث الطبيعى للحكم العثمانى فى اليمن وحاكم البلاد الشرعى بعد جلانهم عنها (٣) . كما أكد محمود نديم « أن أمر البلاد فى يد حضرة الامام » ، وأن الامام أخطره بعدم خروج أحد من العثمانيين الا بناء على أوامره ، ولهذا فالموقف كان يستلزم وصول مبعوث من قبل الدولة العثمانية يحمل تعليمات بالشفرة المتفق عليها الى الامام يحيى وذلك بعد أن أصبحت « حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا فى يد حضرة الامام » . وقد أوضح محمود نديم للمقيم السياسى البريطانى فى عدن أنه على الرغم من تصديقه لأنباء الهدنة فانه مضطر لانتظار تعليمات الباب العالى قبل أن يتحرك من واقعه ، خاصة أن « المادة ١٦ من شروط الهدنة » ، وفى المادة ٥ المصرح بها وفى عموم شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى إشارة بأن تترك الحكومة الملكية أمور الادارة ، « هذا فضلا عن أن تأمين البلاد يستلزم ابقاء بعض الجنود العثمانيين تبعا لما تقتضيه المادة رقم ٥ من شروط الهدنة ولكن على أن يكون ذلك مشروطا بموافقة الامام يحيى ، وسوف يقوم هؤلاء الجنود العثمانيون بواجبهم بتأمين البلاد الى جانب القوات التابعة للامام . وأخيرا طلب والى اليمن العثمانى من المقيم السياسى البريطانى فى عدن ضمان حقه فى المخابرة الرسمية مع حكومته العثمانية فى الآستانة لمقيام بمهام منصبه فى الولاية .

ويدنو واضحا أن موقف والى اليمن العثمانى محمود نديم بك فى صنعاء من الامام يحيى قد اختلف اختلافا بينا عن موقف على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى طنج الذى لم يبد أية رغبة أو محاولة لتأكيد حق الامام يحيى فى وراثة الحكم العثمانى فى اليمن أو مساعدته فى هذا السبيل . على أن محمود نديم بك لم يكتف فقط بتأكيد حق الامام فى وراثة حكم العثمانيين فى اليمن

(١) عبد الله عبد الكريم الجرائى : المتكطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) فاروق عثمان أبانلة : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية عام ١٩٦٦ ، ص ٤١٥ . وقد نشرت بملحق الرسالة البرقيات المتبادلة بين العادة العثمانيين فى اليمن المقيم السياسى البريطانى فى عدن .

للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فحسب ، بل انه حاول كذلك أن يجمع حول الامام شيوخ القبائل التى كانت تفكر فى التحول عنه الى جانب البريطانيين وأعوانهم فى جنوب اليمن ، وكانت بعض تلك القبائل على صلة وثيقة بعلى سعيد باشا مثل قبيلة « القماعرة » . وقد أرسل محمود نديم بك برقية الى محمد ناصر شيخ هذه القبيلة ، كما التمس من الامام يحيى أن يرسل هو الآخر برقية أخرى اليه لاجتذابه الى جانب الامام ، تبعا للخطة التى كانت يهدف بها محمود نديم تدعيم مركز الامام يحيى كوريث شرعى للحكم العثمانى فى اليمن .

أما بالنسبة لموقف البريطانيين فى عدن ازاء محاولات والى اليمن العثمانى ابراز شخصية الامام يحيى كوريث شرعى للحكم العثمانى فى اليمن ، حتى يصبح « أمر البلاد فى يد حضرة الامام » ، فان المقيم السياسى البريطانى فى عدن قد عبر عن موقف بريطانيا بعدم قبوله توسط محمود نديم للاتصال بالامام يحيى ، لان الأخير لم يكن طرفا فى الحرب كما انه اعتبر محايدا لا دخل له فى تقرير الموقف . بل ان المقيم السياسى البريطانى فى عدن رأى أن قبول الدولة العثمانية لشروط الهدنة أمر حتمى فرضته قوانين الحرب التى تدعمها فقط القوة العسكرية ، ولهذا فانه لم يجد ضرورة لاستصدار أوامر أخرى بشأن توقف الادارة المدنية لولاية اليمن العثمانية ، باعتبارها تابعة بطبيعة الحال للادارة العسكرية وخاصة فى وقت الحرب . وأما بالنسبة للمسائل المالية المتعلقة ومشاكل الحدود فان المقيم السياسى البريطانى فى عدن أوضح أن الحكومة البريطانية ستوجد حلولاً لها فى المستقبل . وقد عبر المقيم السياسى البريطانى فى عدن عن وجهة نظر بريطانيا هذه فى الخطاب الذى أرسله الى والى اليمن العثمانى محمود نديم بك (١) رداً على كتابه الذى سبق الاشارة اليه .

وجدير بالذكر أن ذلك الاختلاف الملحوظ بين وجهة نظر البريطانيين التى أوضحها المقيم السياسى البريطانى فى عدن من جهة ، وبين وجهة النظر العثمانية التى أوضحها محمود نديم بك والى اليمن العثمانى من جهة أخرى بالنسبة لموقف الامام يحيى فى أعقاب هدنة « موندروس » فى سنة ١٩١٨ باعتبارها الوريث الشرعى للحكم العثمانى فى اليمن ، فان ذلك الاختلاف كان سببا مباشرا فى المشاكل التى أثرت بعد ذلك بين الامام يحيى والبريطانيين حول تحديد الحدود بين منطقة نفوذه ومنطقة النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن . بل ان البريطانيين قد احتلوا بعد ذلك ميناء الجديدة المنفذ الطبيعى لأقاليم اليمن الوسطى وللعاصمة صنعاء لتكون فى يدهم ورقة رابحة يساومون بها الامام يحيى ثم يسلمونها الى منافسه الادريسى على الرغم من العلاقات

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

الودية التي أشار المقيم السياسي البريطاني في عدن الى وجودها بين الامام وبريطانيا . وكانت بريطانيا تهدف من مساعدة الادريسي في أعقاب الحرب الكبرى وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن الى الابقاء عليه حليفا لها ومنافسا للامام حتى لا يقوى الأخير بالدرجة التي تشكل خطرا على المصالح البريطانية في عدن وجنوبي اليمن .

وعلى أية حال فان البريطانيين قد رأوا أن نشاط العثمانيين الحربي في منطقة البحر الأحمر وخاصة في تهامة اليمن - على الرغم من ضآلته - فضلا عن سيطرتهم على لحج الواقعة شمالي عدن أن ذلك يعد جزءا من نشاط دول الائتلاف المعادية للحلفاء . ولهذا فأنشاء قيام القائد البريطاني « الجنرال اللنبي » بزحفه المعروف على العثمانيين في فلسطين ، فقد أصبحت مهمة الأسطول البريطاني في البحر الأحمر أن يقوم بمحاصرة السواحل التي يسيطر عليها الأتراك وضرب الموانئ التابعة لهم على ساحل جزيرة العرب كجزء من الخطة الحربية للهجوم العام لحملة « اللنبي » المذكورة . وهكذا قام الأسطول البريطاني بضرب الموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الترك كالحديدة ومخا والصليف واللحجة . كما أمدت بريطانيا حليفها الادريسي في شمال اليمن بمزيد من المؤن والعتاد الحربي وطالبته بسرعة الهجوم برا على الأتراك العثمانيين هناك .

وفي تلك الأثناء انهارت خطوط دول الائتلاف في جميع الميادين أمام قوى الحلفاء المنتصرة فانهزمت بذلك الدولة العثمانية وخسرت معركتها وآمالها في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ . وقد دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وصدرت أوامر سلطان العثمانيين الجديد محمد رشاد بواسطة الوزارة العثمانية الجديدة لجميع القوات التركية في البلاد العربية بالاستسلام والرحيل بواسطة بواخر النقل البريطانية . وقد استلم الادريسي ميناء « اللحجة » وبلدة « الصليف » وغيرها من البلاد التي كان يسيطر عليها الترك في شمال اليمن . كما خلى الميدان للجيش الادريسي بانسحاب الأتراك في جهة بلاد « قيس » و « الحميسين » و « حجور » فانطلق الإدارة في توسعهم الى قرب « حجة » حيث اصطدموا بمقاومة قوات الامام يحيى وجها لوجه ، وأخيرا استطاعت القوات الادريسية أن تدعم مراكزها في تلك الجهات بالقوة (١) .

أما غي وسط اليمن فان الامام يحيى توجه الى « الروضة » إحدى ضواحي صنعاء حيث رحب به عدد من مشايخ القبائل اليمنية . ونظرا لأن العلاقات كانت طيبة بين الامام يحيى والوالي العثماني محمود نديم بك على عكس ما كان عليه الحال بين الامام والقائد العثماني في لحج على سعيد باشا ، ولهذا فلم يكن

(١) محمد بن أحمد العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ - ١١٣

مستغرباً أن يوجه محمود نديم بك دعوة الى الامام يحيى لدخول صنعاء ويبدى استعداده لتسليمه مقاليد الحكم باعتباره وريثاً شرعياً للحكم العثماني في اليمن . وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ بناء على دعوة الوالي العثماني الذي أمر بتسليمه « قصر غمدان » وما فيه من معدات . كما أمر القائد العثماني أحمد توفيق بتسليم الأسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية للامام مقابل ما كان له من ديون عليهم على النحو الذي أعلن في ذلك الوقت (١) .

وبالنسبة للأتراك العثمانيين في جنوب اليمن فان البرقيات والمكاتبات التي تبودلت بين قائدهم في لحج على سعيد باشا وبين الوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى من جهة ، والمقيم السياسي البريطاني في عدن من جهة أخرى - والتي سبق أن أشرت اليها - قد انتهت جميعها بوصول أوامر العاصمة العثمانية باخراج « القوة العسكرية والادارة الملكية العثمانية » من اليمن ، تبعا لشروط هدنة « موندروس » المنعقدة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ . ولهذا اتجه على سعيد باشا الى عدن حيث سلم سيفه وعساكره للمقيم السياسي البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ (٢) ، بعد أن باعوا جميع الحبوب المخزونة في المخازن من مزروعات لحج وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأمتعتهم بأبخس الأثمان حتى بلغت قيمة الشيف خمسة قروش مصرية ، واستلم «الجنرال بتي» لحجا ، وعسكر جنوده البريطانيون في « أم القفح » .

على أنه في نفس الوقت تقريبا الذي سلم فيه على سعيد باشا قواته للمقيم السياسي البريطاني في عدن كانت الحديدة هدفا لقنابل الأسطول البريطاني ، لأن العثمانيين هناك حاولوا المقاومة نتيجة لتردد الوالي العثماني محمود نديم بك في الاقتناع بالتسليم لبريطانيا ، ثم احتلت القوات البريطانية مدينة الحديدة بعد ضربها مباشرة (٣) . وقد أوضح الواسعي صورة لمحادثة ضرب الأسطول البريطاني للحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله : « وفي هذه السنة (١٩١٨ م - ١٣٣٧ هـ) هجم الانجليز على الحديدة باحد عشر أسطولا على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولا استعداد ، وضربها بالمدافع وخربها ، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها الى التهائم في حالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل أحد نجا بنفسه ، والمدافع تطلق قنابلها ، ثم احتل الانكليز الحديدة وتراجع الناس ، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه » (٤) . ويقول أمين الريحاني

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافي : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ص ٢٦٠ .

(٣) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen

(٤) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٢ .

الحديدة ضربت مرتين من البحر ، المرة الأولى في سنة ١٩١٢ أثناء الحرب التركية الإيطالية ، والمرة الثانية في سنة ١٩١٨ في الحرب العظمى الأولى عندما حمل « الجنرال اللنبي » على الترك في فلسطين . فكان ضرب الحديدة جزءاً من الهجوم العام . كما ذكر الريحاني أن قنصل بريطانيا في الحديدة كان يومئذ على ظهر البارجة التي كانت تصدر منها الأوامر بإطلاق المدافع . وكانت دار القنصلية بأمر القنصل نفسه الهدف الأول لقنابل الأسطول لان فيها حسب ادعائه أوراقاً سرية ، غير أن الريحاني يذكر أن الإشاعات لا تثبت ذلك الادعاء ، اذ قيل أن القنصل أمر بتدمير بيته لان فيه أثاثاً شاء حرقه طمعاً في الحصول على التعويض . وقد دفعت له الحكومة البريطانية اضعاف قيمته تعويضاً (١) ، غير أنها لم تفعل ذلك مع اليمينيين أصحاب الحديدة الذين لا ذوا بالتهاثم « لا يلوون على شيء ولم يأخذوا معهم ما يقوم بحاجاتهم ، اذ كانوا يكتفون بالنجاة من الموت المحتوم » (٢) . على أن البريطانيين كانوا يرمون من وراء ضربهم للحديدة واحتلالها وضع أقدامهم في اليمن لمواجهة الامام يحيى ومساومته عليها ، بعد أن بدا أنه يريد أن يقوم بدوره كاملاً كوريث شرعي للحكم العثماني . وكانت بريطانيا تعلم أن الحديدة بالنسبة للامام ذات أهمية بالغة لانها المنفذ الطبيعي لصنعاء ووسط اليمن . وقد انتهاز البريطانيون فرصة تردد الترك في الاستسلام ليضعوا يدهم عليها حتى لا يتهموا فيما بعد بأنهم بدأوا بالعدوان . بل ان البريطانيين ادعوا ان قواتهم دخلت الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام ، وأنهم سيعيدونها للامام بعد استقرار الموقف ، وذلك تبعاً لما ورد بكتاب « والى عدن » المرسل للامام يحيى رداً على احتجاجه على ضرب المدينة وتخريبها (٣) . غير ان البريطانيين كانوا يهدفون من سيطرتهم على الحديدة الوقوف في وجه توسع الامام يحيى حتى لا يشكل خطراً على مصالحهم في اليمن . بل أن العقيلي يذكر ان البريطانيين كانوا يهدفون أيضاً الى اتخاذ الحديدة نقطة البدء في الانطلاق لتأسيس « مستعمرة جديدة تتصل برا بمستعمرتهم في عدن » . وتمهيدا لبلوغ تلك الغاية فانهم ضربوا نطاقاً من الاسلاك الشائكة حول المدينة وأخذوا في استمالة شيوخ القبائل المجاورة (٤) ، على نحو ما حدث مع شيوخ النواحي المجاورة لعدن .

وجدير بالذكر أن البريطانيين اضطروا فيما بعد الى تسليم الحديدة للدريسي في ٣١ يناير سنة ١٩٢١ بعد أن فشلت محاولاتهم وخاصة بعثة

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٢) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٩٢ .

Rihani, A. : op. cit., p. 229.

(٣)

(٤) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

« جاكوب » التى أرسلوها عن طريق الحديدة وحالت قبيلة القمعى دون وصولها الى صنعاء - للاتفاق مع الامام يحيى الذى أمر قواته بالزحف على النواحي التسع المجاورة لعدن ليضطر البريطانيين أو يساوهم الى اخلاء الحديدة (١) . كما أن القبائل اليمنية هاجمت البريطانيين فى الحديدة مما ترتب عليه تغيير ثلاثة قناصل لم يوفق واحد منهم فى تهدئة الحالة فضلا عن التمكين لسياسة بريطانيا خلال السنة التى احتلوا فيها المدينة (٢) . وقد قام البريطانيون باستفتاء أهل الحديدة فى الانضمام الى الحكومة التى يرغبونها بعد جلاء الأتراك ، فتمسك معظمهم اما بعودة الحكم العثمانى أو الانضمام الى «الحكومة العربية» (٣) . وأخيرا أوعز المعتمد البريطانى فى الحديدة للجيش الادريسى فدخل المدينة ، وبأشر إدارتها وتم جلاء البريطانيين عنها .

وعلى أية حال فقد سلم البريطانيون الحديدة للادريسى على كره من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون فى حكم امام صنعاء ولا امام صبيا (الادريسى) » (٤) ، ويرجع ذلك الى أنهم كانوا يشتغلون بالتجارة ويفضلون العمل فى هدوء بعيدا عن ضوضاء السياسة وخطر الصراع بين الزعماء المنافسين الذين سببوا الخراب والدمار لمدينتهم دون أن يقدموا اليهم أية تعويضات ، بل يجمعون منهم ما يكفى لشئون الادارة ، ويفرضون عليهم ضرائب باهظة ، جعلت كثيرين منهم يفضلون الهجرة الى عدن ، على الرغم من أن الادارة الادريسية قاومت الهجرة وقبضت على بعض كبار التجار المهاجرين وأسره فى ميناء « ميدى » (٥) .

ولا شك أن تسليم البريطانيين مدينة الحديدة للادريسى كان تدخلا من بريطانيا فى توزيع الأراضى والحدود بين الحكام المحليين المتنافسين ، مما أثار الامام يحيى ضد بريطانيا وسياستها وجعله يتجه الى مهاجمتها فى النواحي التسع المحيطة بعدن فى جنوبى اليمن باعتبارها جزءا من أملاك أجداده ينبغى له أن يسترده . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اتخاذ تلك النواحي « رهينة مقابل ميناءى اللحية والحديدة » (٦) التى سيطر عليها الادريسى بمساعدة بريطانيا . وقد أكد « جاكوب » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن ذلك عندما قال : « ان الحديدة لم تكن ملكا خاصا لنا حتى نمنحها للغير ، كما ان الادريسى لم يفتنهما من الترك أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الادريسى عن منطقة أصبحت بالاكتمساب للامام وحده ،

Survey of International Affairs, 1925, Vol. I. p. 321. (١)

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ؛ ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٤) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

Jacob, H.F. : op. cit., p. 249. (٥)

Survey of International Affairs, 1928 ; p. 311. (٦)

اذ أن الحديدية هي الميناء الطبيعى لصنعاء ، (١) ،

وتجدر الإشارة الى أن حكم الأدارسة قد اعتراه الضعف والانحيار بعد وفاة محمد الادريسي في ٢٠ يناير مارس سنة ١٩٢٣ . ولم يستطع ابنه الأمير على تسيير دفة الأمور لصغر سنه (٢) ، مما جعل امارة الأدارسة تمر خلال السنوات التي مضت بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ في أدوار اضطراب داخلي ، فصارت مثارا لأطماع جيرانها وخاصة الامام يحيى الذى تمكن من طرد الأدارسة من الأراضي اليمنية التي كانت تحت يد الترك قبل جلانهم وأن يحصرهم فى عسير فقط . وقد حدد الواسعى انتصارات الامام يحيى على الأدارسة بقوله : « واستلم (الامام يحيى) باجل ثم الحديدية من دون حرب ، واستلم الموانى التي على ساحل البحر الأحمر «ابن عباس» و «الصليف» و «اللحية» و «ميدى» ، ثم مدن «الضحى» و «الزهرة» و «المغبرة» و «الزيدية» و «المراوغة» وغيرها ، وعين الامام لهذه عمالا وحكاما ومعلمين » (٣) . بل ان الامام يحيى احتل بعض أراضى عسير وواصل الزحف شمالا ، مما حمل الأدارسة على خلع الأمير على ، ووضعوا عمه السيد حسن الادريسي مكانه . وكان ابن سعود قد احتل الحجار فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦ ، بواسطة السيد أحمد الشريف السنوسى الكبير ، الذى سارع من ليبيا لينقذ امارة نسيبه حسن الادريسي وظل الأمر كذلك الى أن ضغطت المطامع على هذا الأمير ، فاضطر فى النهاية أن يطلب ضم بلاده الى ملك حليفه ابن سعود ، فطويت بذلك صفحة الأدارسة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر .

وعلى أية حال ، فقد سلم القائد العثمانى فى لحج على سعيد باشا نفسه ورجاله للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وأصبح الجنود العثمانيون بطبيعة الحال أسرى حرب لدى البريطانيين فى عدن ، ومكثوا فيها أياما حتى لحق بهم زملاؤهم فى بقية أجزاء اليمن ممن تجمعوا فى المناطق الساحلية . وخاصة فى ميناء « اللحية » و « الحديدية » وحملتهم اليها البواخر البريطانية (٤) . وقد رحلت بعد ذلك القوات العثمانية المستسلمة من عدن الى جزيرة مالطة بواسطة البواخر البريطانية ، التي أوصلتهم فيما بعد الى بلادهم فى الأناضول .

وهكذا تمكنت السياسة البريطانية من تحقيق أهدافها فى منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى انطلاقا من القاعدة البريطانية الهامة فى عدن

Jacob, H.F. : op. cit, p. 241.

(١)

Survey of International Affairs, 1925, p. 322.

(٢)

(٣) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٤) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق ج ٢ ، ص ١١٢ .

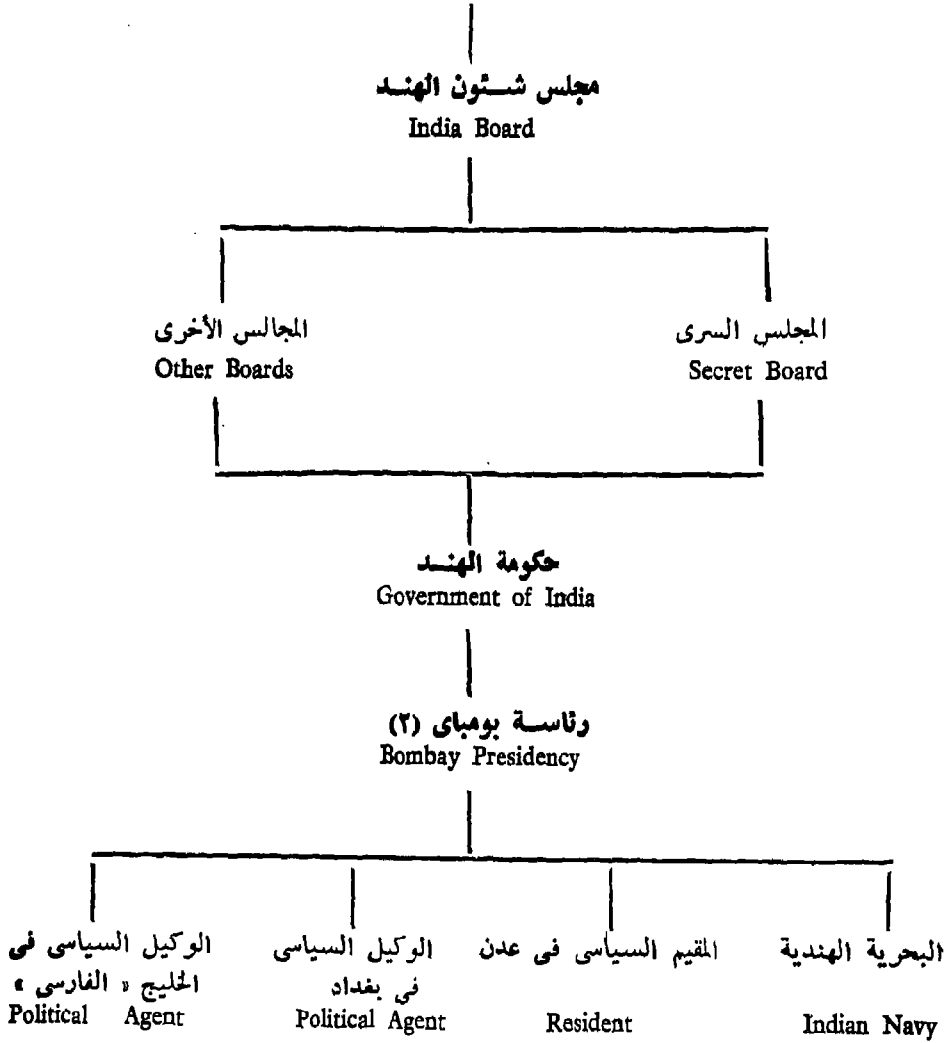
التي تم فيها استسلام القوات العثمانية للمقيم السياسي البريطاني هناك ايذانا بانحسار النفوذ العثماني عن آخر معقل له في بلاد اليمن بل في منطقة البحر الأحمر بوجه عام . وقد تأكد هذا الوضع وصدق عليه دوليا في اليوم الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٢٣ أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذي عقد بمدينة لوزان لتسوية المسائل التي لم تكن قد سويت بين الترك والحلفاء . وقد نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة « لوزان » التي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ (١) على « تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها المعاهدة » ، وكانت منطقة البحر الأحمر وميناء عدن الهام خارج نطاق تلك الحدود .

ومما لا شك فيه أن المميزات الخطيرة التي انتفع بها البريطانيون نتيجة لوجودهم في عدن ، التي كانت مركز نموين ، وبرج مراقبة ، وقاعدة انطلاق ، قد زادت من تأكيد أهميتها البالغة للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، على نحو ما بدا بوضوح أثناء الحرب العالمية الأولى . وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك بالتالى الى زيادة تشبث البريطانيين بوجودهم في عدن ، وبالبقاء فيها والحفاظ عليها أطول مدة ممكنة ، حتى كانت بالفعل هي أول نقطة سيطروا عليها واستقروا فيها في منطقة البحر الأحمر ، كما كانت هي آخر نقطة اضطروا للتخلي عنها في المنطقة المذكورة - على نحو ما حدث فيما بعد في سنة ١٩٦٧ .

(١) فاضل حسين (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

ملحق رقم (١)

شركة الهند الشرقية البريطانية (١٦٠٠ - ١٨٥٨) (١)
« The East India Company, 1600-1858 »



Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area
1800 — 1878, p. XII.

(١)

(٢) كانت لرئاسة بومباي (١٦٠٠ - ١٨٥٨) ملاحيات رعاية المصالح البريطانية فى عدن

وجنوبى البحر الاحمر •

ملحق رقم (٣)

وزارة الهند البريطانية (١٨٥٨ - ١٩٣٧) (١)

India Office

1858 — 1937.

وزير الدولة لشؤون الهند

Secretary of State for India

اللجان الأخرى

Other Committees

اللجنة السرية

Secret Committee

حكومة الهند

Government of India

حكومة بومباي (٢)

Government of Bombay

الوكيل السياسي
البريطاني في
الخليج « الفارسي »

Persion gulf political Agent

كان يلقب حاكم عدن
البريطاني بالمقيم السياسي
حتى سنة ١٩٣٧ عندما
تحول الحكم لوزارة
المستعمرات .

Aden, title of governor
«Resident» until 1937 when
rule was transferred to the
colonial Office

الوكيل السياسي
البريطاني في
بغداد

Baghdad
Political
Agent.

البحرية الهندية
الملحقة بالبحرية
البريطانية

Indian Navy
Incorporated
in British Navy.

(١) كان الغرض من انشاء وزارة الهند البريطانية في سنة ١٨٥٨ هو وضع الأجهزة التي تضخمت مسئوليتها في ظل ادارة شركة الهند الشرقية البريطانية تحت الاشراف المباشر للحكومة البريطانية في لندن .

(٢) كانت لحكومة بومباي صلاحيات رعاية المصالح البريطانية في عدن وجنوبي البحر الاحمر في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٥٨ - ١٩٣٧ .

ملحق رقم ٣

المقيمون السياسيون في عدن ١٨٣٩ - ١٩١٨

British Political Residents in Aden 1839 - 1918

- ١ - الكابتن ستافورد بيتزويرث هينز ١٨٣٩ - ١٨٥٤
— Captain Stafford B. Haines, 1839 — 1854.
- ٢ - الكولونيل جيمس أوترام ، يونيو - سبتمبر ١٨٥٤
— Colonel James Outram, June — September 1854.
- ٣ - البريجادير وليم كوجلان ١٨٥٤ - ١٨٦٣
— Brigadier William M. Coghlan, 1854 — 1863.
- ٤ - الكولونيل وليم ميروينز ١٨٦٣ - ١٨٦٧
— Colonel William Merewether, 1863 — 1867.
- ٥ - الميجور جنرال إدوارد راسيل ١٨٦٧ - ١٨٧٠
Major General Edward L. Russell, 1867 — 1870.
- ٦ - الميجور جنرال سير تشارلز تريمنهير ١٨٧٠ - ١٨٧٢
— Major general Sir Charles W. Tremeneheere, 1870 — 1872.
- ٧ - البريجادير جنرال جون شنيدر ١٨٧٢ - ١٨٧٨
— Brigadier general John W. Schneider, 1872 — 1878.
- ٨ - البريجادير جنرال جيمس بلير ١٨٧٨ - ١٨٨٦
— Brigadier general James Blaire, 1878 — 1886.
- ٩ - البريجادير جنرال هوج ١٨٨٦ - ١٨٩١
— Brigadier general A.G.F. Houge, 1886 — 1891.
- ١٠ - البريجادير جنرال جون جوب ١٨٩١ - ١٨٩٥
— Brigadier general John Job, 1891 — 1895.
- ١١ - الميجور جنرال كينجهام ١٨٩٦ - ١٨٩٩
Major general S.A. Kingham, 1896 — 1899.

- ١٢ - البريجادير جنرال كريج ١٩٠٠ - ١٩٠١ .
Brigadier general O.M. Kreag, 1900 — 1901.
- ١٣ - البريجادير جنرال بنتون ١٩٠١ .
Brigadier general H.A. Benton, 1901.
- ١٤ - الميجور جنرال ميتلند ١٩٠١ - ١٩٠٥ .
Major general P.J. Maitland, 1901 — 1905.
- ١٥ - الميجور جنرال ميسن ١٩٠٥ - ١٩٠٦ .
Major general H.M. Maison, 1905 — 1906.
- ١٦ - الميجور جنرال دى براث ١٩٠٦ - ١٩١٠ .
Major general I. De Brath, 1906 — 1910.
- ١٧ - الميجور جنرال سير جيمس بيل ١٩١٠ - ١٩١٤ .
— Major general Sir James Beel, 1910 — 1914.
- ١٨ - الميجور جنرال شو ١٩١٥ .
Major general D.G.L. Shaw, 1915.
- ١٩ - الميجور جنرال سير جورج يانجهاسبنده ١٩١٥ .
Major general Sir George Younghusband, 1915.
- ٢٠ - البريجادير جنرال برايس ١٩١٥ - ١٩١٦ .
Brigadier general C.H.U. Price, 1915 — 1916.
- ٢١ - الميجور جنرال استيوارت ١٩١٦ - ١٩٢٠ (١) .
Major general G.M. Stewart, 1916 — 1920.

(١) كان لكل مقيم سياسى بريطانى فى عدن مساعد واحد او أكثر تبعاً لتضخم المسئوليات .
وفى حالة غياب المقيم السياسى البريطانى خارج عدن فقد كان يقوم بعمله هناك أقدم مساعديه .
فاذا ما تغيب المقيم ومساعدوه فقد كان يقوم بعمله فى تلك الحالة قائد الحامية البريطانية فى عدن

مصادر البحث

أولا : مصادر باللغة العربية

(١) المخطوطات

– ابن داعر ، عبد الله بن صلاح الدين بن داود بن علي ، المتوفي في سنة ١٠٠٧ هـ (١٥٩٩ م) : « الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية » مخطوطة مصورة على ميكروفيلم محفوظة بمعهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم ٣٥٦ . وهي مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة راغب باشا باستانبول تحت رقم ٩٧٩ ، ٤٧٨ ق ، وتتكون من جزئين في ثلاثة مجلدات ، وتتناول بتفصيلات مطولة تاريخ اليمن منذ القدم حتى عهد السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥) .

– ابن الديبع ، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزبيدي الشافعي (٨٦٦ – ٩٤٤ هـ) و (١٤٦١ – ١٥٣٧ م) :

« الفضل المزيدي على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد » .

مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ ح ، وهي مصورة عن نسخة الدار رقم ١١ م ، وتتناول تاريخ اليمن في الفترة الممتدة بين عامي ٩٠١ – ٩٢٣ هـ (١٤٩٥ – ١٥١٧ م) .

« قرة العيون في أخبار اليمن الميمون » .

مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٤ تاريخ وتتناول تاريخ اليمن حتى نهاية الدولة الطاهرية في سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) .

– بومخرمه ، أبو الطيب عبد الله بن أحمد بن علي بن أبي مخرمة (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ) (١٤٦٥ – ١٥٤٠ م) .

« قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر »

مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٦٧ تاريخ،
وهى مصورة عن نسخة بنى جامع بالآستانة وتشمل تراجم الأعيان
والمشاهير منذ بداية الهجرة النبوية حتى عام ٩٢٧ هـ (١٥٢١ م)
وتتكون من ثلاثة أجزاء ولا يوجد منها حاليا سوى الجزء الثالث فقط ،
وكلها مرتبة على طريقة الحوليات .

- عيسى بن لطف الله بن المطهر بن الامام شرف الدين يحيى . المتوفى فى سنة
١٠٤٨ هـ (١٦٣٨ م) :

« روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح » .

مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ ج ،
وهى مصورة عن نسخة الدار رقم ١١ تاريخ م ، وتقع المخطوطة فى
ثلاثة أجزاء ، الجزء الثالث منها أكمله ابن المؤلف عن لسانه ، وتتناول
المخطوطة تاريخ اليمن منذ مطلع القرن العاشر الهجرى (السادس
عشر الميلادى) .

- قطب الدين النهروانى ، محمد بن أحمد الحنفى المكي : مفتى مكة فى عصره
والمتوفى فى سنة ٩٨٨ هـ (١٥٨٠ م) .

« البرق اليماني فى الفتح العثماني »

مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤١٤ تاريخ ،
وتتناول تاريخ اليمن منذ بداية القرن العاشر الهجرى حتى نهاية حملة
سنان باشا الوزير على اليمن أى حوالى سنة ٩٧١ هـ (١٥٦٤ م) .
وتوجد نسخة أخرى من هذه المخطوطة بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم
٤٢٧٠ ج ، ف ٣٠١ .

- الموزعى ، شمس الدين عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد - نائب
الشريعة فى مدينة تعز . لم يعرف تاريخ وفاته ويرجع أنه كتب
مخطوطته فى عهد السلطان عثمان الثانى (١٦١٨ - ١٦٢٢ م) .

« الاحسان فى دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان »

مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٧٩ ، وهى منقولة من
نسخة الميكروفيلم المحفوظ بمعهد المخطوطات العربية التابع لجامعة
الدول العربية ، الميكروفيلم مصور من نسخة مكتبة على أميرى
بإستانبول .

– يحيى بن الحسين بن الامام القاسم بن محمد : المتوفى في سنة ١١٠٠ هـ
(١٦٨٩ م) :

« أنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن »

مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٣٤٧ تاريخ ،
وتتناول عرض الأحداث منذ الهجرة النبوية حتى عام ١٠٥٦ هـ
(١٦٣٧/٦ م) .

وجدير بالذكر أن هذه المجموعة من المخطوطات سبق أن اعتمدت عليها
في دراستي للماجستير عن « الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨ » ووجدت
امكانية الاستفادة من بعض جوانبها في توضيح طبيعة الأوضاع القائمة في
منطقة البحر الأحمر عند بداية وصول أول تيارات المد الاستعماري الأوربي الى
هناك في مطلع العصر الحديث وموقف القوى اليمنية العربية والى جانبها القوى
الاسلامية الممثلة في المماليك والأتراك العثمانيين في مواجهته .

(٢) الوثائق

تتميز الوثائق العربية المتعلقة بموضوع البحث باختلاف أنواعها وتعدد
موضوعاتها فضلا عن وجودها في أماكن متعددة على النحو التالي :

(أ) محفوظات دار الوثائق القومية بالقاهرة :

وتضم وثائق وسجلات عابدين التي يهمنها في هذا البحث :

- دفاتر ومحافظه عابدين .
- دفاتر ومحافظه المعية .
- محافظ بحر برا .
- محافظ الحجاز .
- محافظ السودان .
- ملف قناة السويس .

وتشتمل هذه الدفاتر والمحافظ والملفات على الأوامر الصادرة للموظفين
المكلفين بتنفيذ سياسة الحكومة المصرية في منطقة البحر الأحمر أثناء القرن
التاسع عشر ، كما تضم الخطابات والبرقيات العادية والشفرة المتبادلة بين
الحكومة المركزية في مصر والمحافظين وغيرهم من موظفيها هناك . بل انها تضم
أيضا ما دونه الكتبة في هذه الجهات في دفاتر الصادر والوارد ويشير من قريب
أو بعيد الى العلاقات بين ممثلي الحكومة المصرية وبين البريطانيين فيما قبل وبعد

احتلالهم لعدن في سنة ١٨٣٩ . هذا فضلا عن المكاتبات المتبادلة بين الحكومة المصرية وممثلها في الآستانة (القبو كتحدا) أو بينها وبين رجال الباب العالي . أو بين هؤلاء وممثل بريطانيا في الآستانة ، وبينهم وبين ممثليهم في العاصمة البريطانية ويتعلق بالسياسة البريطانية في عدن ومنطقة البحر الأحمر على السواء .

ويمكن تقسيم وثائق عابدين المتعلقة بمنطقة البحر الأحمر من الناحية الموضوعية الى المجموعات التالية :

- الوثائق المتعلقة بسواكن ومصوع .
- الوثائق المتعلقة ببربرة وزيلح وهرر .
- الوثائق المتعلقة بالحبشة والصومال وزنجبار .
- الوثائق المتعلقة بالحجاز وموانيه .
- الوثائق المتعلقة باليمن وبخاصة منطقتي عسير وتيامة .
- الوثائق المتعلقة بقناة السويس .

وقد أشرت في هوامش المتن الى أرقام وتواريخ الوثائق التي استندت اليها مباشرة (في حالة وجود أرقام أو تواريخ) مع الإشارة الى نوعية مصدرها بطبيعة الحال

وجدير بالذكر أن مجموعات من هذه الوثائق سبق الاستناد اليها في أبحاث عديدة باللغة العربية واللغات الأجنبية ، كما نشرت مجموعات منها في كتب اختصت بنشر نصوصها والتعريف بها وأخص بالذكر كتابي :

- شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٩ . ويتضمن الكتاب مختارات من وثائق عابدين التي استند اليها المؤلف في رسالته للدكتوراه عن « سياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ » التي قدمها لجامعة القاهرة في سنة ١٩٥٩ .

- عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) وجلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩ . وضم هذا الكتاب بصفة خاصة الوثائق المتعلقة بقناة السويس وبالمنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين .

(ب) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة :

وتتضمن مجموعات من الوثائق المتعلقة بسياسة مصر في منطقة البحر الأحمر وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وهي تلقى ضوءا على طبيعة العلاقات المصرية البريطانية في المنطقة المذكورة في ذلك الحين . ومن أهم الوثائق الموجودة بها وثيقة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن إدارة السودان .

(ج) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة :

وتتضمن مجموعات من الوثائق المتعلقة بالسياسة المصرية وموقفها ازاء السياسة البريطانية في منطقة البحر الأحمر وازاء التنافس الدولي هناك . ومن أهم الوثائق الموجودة بها والمرتبطة بموضوع البحث تلك الوثائق المتعلقة بموقف الحكومة المصرية ازاء اتفاقيتي ٢٤ مارس و ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا اللتان حددتا منطقة نفوذ إيطاليا على الساحل الغربى للبحر الأحمر في ذلك الحين .

(د) محفوظات وزارات الخارجية العربية :

وتتضمن مجموعات من الوثائق المتعلقة بسياسة الدول العربية - وخاصة تلك الواقعة في حوض البحر الأحمر - مع جاراتها ومع القوى الأجنبية وخاصة مع السلطات البريطانية وممثليها في منطقة البحر الأحمر في القرنين التاسع عشر والعشرين . وقد صدرت عن وزارات الخارجية العربية بيانات رسمية لها أهميتها البالغة في توضيح مواقفها ازاء القضايا المختلفة في المنطقة المذكورة وأخص منها بالذكر

- الكتاب الأخضر السعودي الذى أصدرته وزارة الخارجية السعودية تحت عنوان « بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والامام يحيى حميد الدين » - مطبعة أم القرى بمكة في سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤م .

- الكتاب الذى قدمه عبد الرحمن أبو طالب - ممثل المملكة المتوكلية اليمنية « الجمهورية العربية اليمنية حاليا » - الى الادارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٩ تحت عنوان « الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع امارات الجنوب » . ويضم هذا الكتاب نصوص الاتفاقات والمعاهدات بأنواعها المختلفة من معاهدات الصداقة والولاء ، الى معاهدات الحماية ، الى معاهدات الاستشارة ، التى عقدتها السلطات البريطانية فى عدن مع

سلطنات وامارات الشطر الجنوبي من اليمن ، مع توضيح موقف الحكم
الامامى السابق فى الشطر الشمالى من اليمن ازاءها بوجه خاص وازاء
الوجود البريطانى السابق فى عدن بوجه عام . والكتاب محفوظ حاليا
بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة حيث اطلعت عليه -
ولم ينشر بعد .

(٣) البحوث والمؤلفات

ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردون وكتشنر - جزآن - القاهرة ،
١٣١٩ هـ .

ابراهيم شحاتة (د .) : الادارة المهدية بالسودان ، رسالة ماجستير قدمت
لكلية الآداب بجامعة القاهرة ولم تنشر بعد .

ابن اياس ، محمد بن أحمد بن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الزهور ، الجزء
الرابع والخامس ، تحقيق ونشر الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ، لجنة
التأليف والنشر ، ١٩٦٠ .

أبونتى ، سلفاتور : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزى عن الايطالية) مطبعة
السعادة - القاهرة ، ١٩٤٧ .

أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل
الميلاد الى القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ،
القاهرة ، ١٩٦٣ .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - القاهرة ، ١٩٣٤ .

أحمد طربين (دكتور) : الوحدة العربية بين (١٩١٦ - ١٩٤٥) الطبعة الأولى
- مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ، ١٩٥٩ .

أحمد فخري (دكتور) :

- اليمن ماضيها وحاضرها ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية -
القاهرة ، ١٩٥٧ .

- دراسات فى تاريخ الشرق القديم ، مصر والعراق - سوريا - اليمن
- ايران ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٨ .

- اليمن (من كتاب المؤتمر الثالث للآثار فى البلاد العربية) جامعة
الدول العربية ، ١٩٥٩ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) :

- مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨) - معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، ١٩٦٧ .
- علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٧ .
- تاريخ مصر السياسي من الاجتلال الى المعاهدة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية ، أسبابها ومقدماتها وتطورها ونتائجها - (جزآن) - مطبعة الشعب - بغداد ، ١٩٣١ .

أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) ومحمد بدیع (دكتور) : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٨ .

أسعد داغر : ثورة العرب - القاهرة ، ١٩١٦ .

اسماعيل سرهنگ (باشا) : حقائق الأخبار عن دول البحار جزآن (والثالث غير كامل) القاهرة ، ١٣١٢ - ١٣١٦ هـ .

أشتن ، ت . م : الانقلاب الصناعي في إنجلترا (١٧٦٠ - ١٨٣٠) ترجمة أحمد محمد عبد الخالق وراجعه دكتور خيرى عيسى ، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٥٦ .

أمين الريحاني : ملوك العرب ، جزآن ، المطبعة العلمية - بيروت ، ١٩٢٤ .

- تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الثانية - دار الريحاني للطبع والنشر - بيروت ، ١٩٥٤ .

أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم . القاهرة - مطبعة الحلبي - ١٩٣٣ .

- الدولة العربية المتحدة - ثلاث مجلدات - يعرض الجزء الأول لتاريخ الاستعمار البريطاني في جزيرة العرب .

- اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجرى ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٩ .

أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، (ترجمة حيدر الركابي) مطبعة الترقى - دمشق ، ١٩٤٦ .

- انور الرفاعي وبسام كرد على : جزيرة العرب جغرافيا - دمشق ، ١٩٤٩ .
- أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين - بيروت ، ١٩٦٦ .
- بانينكار ، ك . م : آسيا والسيطرة الغربية ، (تعريب عبد العزيز توفيق جاويد ومراجعة أحمد خاكي) - دار المعارف بالقاهرة .
- بومخرمه ، أبو محمد عبد الله الطيب بن أحمد : تاريخ ثغر عدن ، جزآن - لندن ، ١٩٣٦ .
- بربى ، جان جاك : جزيرة العرب ، (ترجمة نجده هاجر وسعيد الغز) - الطبعة الأولى - من منشورات المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ، ١٩٦٠ .
- بيرين ، جاكليين : اكتشاف جزيرة العرب ، خمسة قرون من المغامرة والعلم ، (ترجمة قدرى قلجى) بيروت ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٣ .
- بيشون ، جان : بواث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق (تعريب محمد عزة دروزة) بيروت ، ١٩٤٦ .
- تاريخ الحرب العظمى : نشرته فى ستة مجلدات ادارة المقتطف والمقطع .
- توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، رسالة من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- جاد طه (دكتور) : - سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- - تجارة الأسلحة فى غرب آسيا (فارس - أفغانستان - الخليج العربى) ١٩١٠ - ١٩١٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السابع عشر ، ١٩٧٠ .
- الجرافى ، عبد الله بن عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن ، مطبعة الحلبي - القاهرة ، ١٩٥١ .
- جرى (وزير خارجية بريطانيا ١٨٩٢/١٩١٦) : مذكرات لورد جرى وتبعة الحرب العالمية الكبرى (تعريب على أحمد شكرى) .
- جلال يحيى (دكتور) : - الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان ، المكتبة التاريخية مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- - التنافس الدولى فى شرق افريقية ، دار المعرفة بالقاهرة ، مارس ١٩٥٩ .

- التنافس الدولى فى بلاد الصومال ، دار المعرفة بالقاهرة ، مايو ١٩٥٩ .
- سواحل البحر الأحمر ، لجنة الدراسات الافريقية ، القاهرة ، مارس ١٩٦٠ .
- العلاقات المصرية الصومالية ، المكتبة الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- جمال « باشا » : مذكرات جمال « باشا » - تعريب على أحمد شكرى - القاهرة ١٩٢٣ .
- جمال حمدان (دكتور) : دراسات فى العالم العربى ، مطبعة النهضة ، القاهرة ١٩٥٨ .
- جمال زكريا قاسم (دكتور) : - الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ، مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ، ١٩٦٦ .
- المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، المجلة التاريخية المصرية - المجلد السادس عشر ، ١٩٦٩ .
- جميل عبيد (دكتور) : المديرية الاستوائية - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر (المكتبة العربية) - القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقية الشرقية ، نقله الى اللغة العربية ملخصا يوسف كمال ، القاهرة ١٩٢٧ .
- حافظ وهبه : - جزيرة العرب فى القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والنشر - القاهرة ١٩٤٦ .
- خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة ١٩٦٠ .
- حسن صبحى (دكتور) : - التنافس الاستعمارى الاوروبى فى المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤) ، دار المعارف - بالقاهرة ١٩٦٥ .
- العالم العربى من الغفوة والجمود الى اليقظة والوحدة - دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان ، ١٩٦٧ .
- أحداث مميزة لتاريخ أوروبا من فتح القسطنطينية حتى قبيل الثورة الفرنسية ، دار مكتبة الجامعة العربية بيروت ١٩٦٧ .
- حسن ابراهيم حسن (دكتور) : اليمن البلاد السعيدة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .
- حسين بن على الويسى : اليمن الكبرى ، القاهرة ، النهضة العربية - ١٩٦٢ .

- حسين فوزى النجار (دكتور)** : السياسة والاستراتيجية فى الشرق الاوسط
مكتبة النهضة بالقاهرة ١٩٥٣ .
- حسين مؤنس (دكتور)** : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، مطبعة حجازى
القاهرة ١٩٣٨ .
- حسين لبيب** : تاريخ المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٢١ .
- حمزة على ابراهيم لقمان** : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، دار مصر
للطباعة - القاهرة ، ١٩٦٠ .
- خير الله خير الله** : معضلة الشرق ، الأقطار العربية المحررة (ترجمة عارف
النكدى) بيروت ، ١٩١٩ .
- دات ، ر . بالم** : أزمة بريطانيا الاستعمارية (تقديم وترجمة عادل أحمد
ثابت) الدار المصرية للكتب بالقاهرة ، يونية ١٩٥٦ .
- دليل ، شارل** : البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم وتوفيق اسكندر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٨ .
- رفيق العظم** : الجامعة العثمانية والعصية التركية ، (من مجموعة آثار توفيق
« بك » العظم نشرها عثمان العظم) - القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .
- زباديه ، محمد بن محمد بن يحيى** : اتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجديدين ومن
قام باليمن الميمون من قرناء الكتاب المبين وأبناء سيد الأنبياء والمرسلين ،
طبعة صنعاء ، ١٣٤٣ هـ ١٩٢٥ .
- ساطع الحصرى** : - يوم ميسلون - صفحة من تاريخ العرب الحديث - بيروت -
مطبعة الكشاف ، ١٩٤٧ .
- محاضرات فى نشوء الفكرة القومية - مطبعة الرسالة - الطبعة الأولى -
القاهرة ، ١٩٥١ .
- البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثانية - دار العلم
للملايين ، بيروت ، يوليو ١٩٦٠ .
- سعد زغلول عبد وبه (دكتور)** : الاستعمار البريطانى فى كينيا (١٨٥٦ -
١٩٢٢) ، رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى
سنة ١٩٦٥ ، ولم تنشر بعد .
- سعد كامل الوكيل (دكتور) وسليم أنطون مرقص (دكتور)** : الكشف العلمى
للمحيط الهندى فى سنة ١٩٦٢ ، محاضرة عامة أقيمت بجامعة الاسكندرية،
ونشرتها الجامعة فى سنة ١٩٦٣ .

- سلطان ناجي** : ببليوجرافيا مختارة وتفسيرية عن اليمن ، أصدرتها جامعة الكويت في أغسطس ١٩٧٣ .
- سماركو ، أنجلو** : الحقيقة في مسألة قناة السويس (ترجمة طه فوزى) - القاهرة ، ١٩٤٠ .
- السيد محمد رجب حراز (دكتور)** : - التوسع الإيطالي في شرق افريقية وتأسيس مستعمرتي اريتريا والصومال . مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ .
- انتشار النفوذ البريطاني في شرق افريقيا ووسطها ، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة القاهرة في سنة ١٩٦٣ ولم تنشر بعد .
- الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ - ١٩٠٩ ، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، ١٩٧٠ .
- السيد مصطفى سالم (دكتور)** : - تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٣ .
- الفتح العثماني الاول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ، ١٩٦٩ .
- المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الاول ١٥٣٨ - ١٦٣٥ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- سيديو ، ل . أ** : خلاصة تاريخ العرب (تعريب محمد أحمد عبد الرازق) - القاهرة - المطبعة البهية ، ١٣٠٩ هـ .
- سيد نوفل (دكتور)** : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ، محاضرات أقيمت بمعهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ، ١٩٦٠ .
- شرف عبد المحسن البركاتي** : الرحلة اليمنية للشريف حسين باشا أمير مكة المكرمة - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩١٢ (١٣٣٠ هـ) .
- الشهر ستاني** ، أبو الفتح بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) : الملل والنحل - الجزء الأول - القاهرة ، ١٩٠٩ .
- شوقي عطا الله الجمل (دكتور)** : - سياسة مصر في البحر الأحمر في الفترة من ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب بجامعة القاهرة في سنة ١٩٥٩ ، ولم تنشر بعد .

- الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)
مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- صلاح البكرى : - فى جنوب الجزيرة العربية - الطبعة الأولى - مطبعة الحلبي ،
القاهرة ، ١٩٤٩ .
- تاريخ حضرموت السياسى ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ .
- صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية (جزء ثان) - دار مكتبة
الحياة - بيروت ، ١٩٥٧ .
- صلاح العقاد (دكتور) : - الاستعمار فى الخليج « الفارسى » ، مطبعة الانجلو -
القاهرة ، ١٩٥٦ .
- التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مكتبة الانجلو المصرية
بالقاهرة ، ١٩٦٥ .
- جزيرة العرب فى العصر الحديث - معهد البحوث والدراسات العربية
- القاهرة ، ١٩٦٩ .
- معالم التغيير فى دول الخليج العربى ، معهد البحوث والدراسات
العربية - بالقاهرة ، ١٩٧٢ .
- صلاح العقاد (دكتور) و جمال زكريا قاسم (دكتور) : زنجبار ، القاهرة ،
١٩٥٩ .
- عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الرابع ، بغداد شركة التجارة
والطباعة المحدودة ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- عباس محمود العقاد : الصهيونية العالمية - القاهرة ، ١٩٦٨ .
- عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ -
معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة - ١٩٦٩ .
- عبد الرازق أحمد السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ،
١٩٤٩ .
- عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية.
والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع امارات
الجنوب . كتاب قدم للادارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية
بالقاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ولم ينشر بعد
- عبد الرحمن الراعى : - تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ،
عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

- عصر اسماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٣٢ .
- الثورة العربية والاحتلال الانجليزى لمصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- مصطفى كامل ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- عبد العزيز الشناوى (دكتور) : السخرة فى حفر قناة السويس فى عهد سعيد باشا ، رسالة للماجستير قدمت بكلية الآداب - جامعة القاهرة .
- عبد العزيز الشناوى (دكتور) و جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، بالقاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبد الفتاح ابراهيم : على طريق الهند ، الرسالة الأولى من رسائل الأهالى بغداد عام ١٩٣٥ .
- العبدل ، أحمد فضل بن على محسن : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ، المطبعة السلفية - القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- عثمان بن بشر : عنوان المجد فى تاريخ نجد ، مجلدان ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ يعرض لتاريخ الدعوة الوهابية وانتشارها وعلاقة السعوديين بمختلف امارات الخليج العربى .
- عدنان (دكتور) : اليمن وحضارة العرب ، مع دراسة جغرافية كاملة - دار مكتبة الحياة - بيروت ، ١٦٩٤ .
- العرشى ، حسين بن أحمد : بلوغ المرام فى شرح مسك الحتام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، مخطوطة نشرها وحققها الأب انستاس الكرملى . مطبعة البرتيرى - القاهرة ، ١٩٣٩ .
- عز الدين فودة (دكتور) : الصراع الدولى حول فلسطين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى صدور وعد بلفور ، مجله معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الأول مارس ١٩٦٩ .
- العقيلى ، محمد بن أحمد عيسى : تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، جزآن ، الجزء الأول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ (١٣٧٨ هـ) الجزء الثانى طبع بمطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ، ١٩٦١ (١٣٨٠ هـ) .
- على ابراهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية فى أعالي النيل (١٨٨٠ - ١٩٠٦) - مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٥٨ .

عمارة اليمنى ، نجم الدين عمارة الحكيم اليمنى : تاريخ اليمن ، تحقيق الدكتور حسن سليمان محمود ، القاهرة ، دار الشاء للطباعة بالقاهرة ، ١٩٥٧ .

عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ ، (ثلاثة أجزاء) الاسكندرية ، ٢٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م .

عمر عبد العزيز (دكتور) : الحركة القومية العربية حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، محاضرة من سلسلة المحاضرات العامة التي نظمتها جامعة الاسكندرية في العام الجامعي ١٩٧٠/٦٩ .

العبدروس ، عبد القادر بن عبد الله : النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، بغداد ، المكتبة العربية ، ١٩٣٤ .

ناروق عثمان أباطة : الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨) رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ ، تحت الطبع حاليا بالهيئة العامة للكتاب بالقاهرة .

فاضل حسين (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - أقيمت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ، ١٩٥٨ .

فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء . خمسة أجزاء .

قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ، عدن والامارات ، دار النصر للطباعة والنشر والاعلان ، القاهرة .

قطب الدين النهرواني ، محمد بن أحمد المكي : الاعلام بأعلام بلد الله الحرام ، القاهرة ، المطبعة العامة العثمانية ، ١٠٣٣ هـ (١٨٨١ م) .

جئة الجغرافية لمعارف عدن : جغرافية عدن وبلاد العرب ، مطبعة النيل ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

لوتسكي ، فلاديمير بوريوفيتش : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، معهد الاستشراف باكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ .

محمد أبو زهرة : الامام زيد ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٩ .

محمد انعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن - (تقديم الكتاب بقلم الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس وزراء اليمن الأسبق) .

- محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ،
مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة .
- محمد أنيس (دكتور) : تاريخ القضية الفلسطينية ، محاضرة أُلقيت بمقر
الجمعية الجغرافية المصرية في ٢٨ فبراير ١٩٦١ ، ضمن سلسلة
المحاضرات العامة التي نظمتها جامعة القاهرة في العام الجامعي ١٩٦١/٦٠ .
- محمد حافظ غانم (دكتور) : محاضرات عن النظام القانوني للبحار ، القاهرة
١٩٦٠ .
- محمد حسن : قلب اليمن ، مطبعة المعارف - بغداد ، ١٩٤٧ .
- محمد رشيد رضا : الوهابيون والحجاز ، طائفة من مقالات نشرت في مجلة المنار
وجريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .
- محمد رفعت : - التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ،
القاهرة ، ١٩٤٩ .
- سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في عام ١٨٣٨ ، مجلة معهد
البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٩ .
- محمد سعيد العطار : التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، بيروت -
دار الطليعة ، ١٩٦٥ ، (والكتاب أصلا رسالة دكتوراه من السوربون) .
- محمد شفيق غربال : - السياسة البريطانية والوطن المصري السوداني
(وحدة وادي النيل - أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ) ،
القاهرة ، ١٩٤٧ .
- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (الجزء الأول) ١٩٥٢ .
- محمد صبري (دكتور) : - مصر في افريقية الشرقية . هرد وزيلغ وبربرة ،
١٩٣٩ .
- الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، ١٩٤٨ .
- محمد عبد العال أحمد : دولة بنى أيوب في اليمن ، (٥٦٩ هـ - ٦٢٦ هـ) .
(١١٧٣ م - ١٢٢٩ م) رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة
لاسكندرية في سنة ١٩٦٨ ولم تنشر بعد .
- محمد عبد اللطيف البحراوي : فتح العثمانيين عدن عام ١٥٣٨ ، رسالة
ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة القاهرة في سنة ١٩٥٤ ، ولم
تنشر بعد .

- محمد عبد الله ماضي (دكتور) : دولة اليمن الزيدية ، نشأتها ، تطورها ، علاقاتها - مجلة الجمعية التاريخية المصرية ، القاهرة - مايو ١٩٥٠ .
- محمد عمر صقيل (دكتور) : تطور تصميم السفن وأشكالها عبر التاريخ ، محاضرة نشرتها جامعة الاسكندرية في سنة ١٩٥٦ .
- محمد عوض محمد (دكتور) : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية . الطبعة الثالثة ، منقحة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧ .
- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ، ١٨٩٦ .
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) : - مصر والسيادة على السودان - الوضع التاريخي للمسألة ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- الحكم المصرى فى السودان ١٨٨٢ - ١٨٨٥ ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، دار المعرفة بالقاهرة ، ١٩٥٧ .
- محمد كمال عبد الحميد : الاستعمار البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٨ .
- محمد محمد أحمد سطحية (دكتور) : المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر فى اقليم مصر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها .
- رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى سنة ١٩٦١ ، ولم تنشر بعد .
- محمد محمود السروجى (دكتور) : - سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير (١٨٦٤ - ١٨٦٦) - مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية - المجلد التاسع - ديسمبر ١٩٥٥ .
- العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى بالاسكندرية ، ١٩٦١ .
- وعد بلفور والعوامل التى ساعدت على اصداره ، مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، المجلد السادس عشر - ١٩٦٢ .
- مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى - الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
- تاريخ أوروبا الدبلوماسية من السبعينات للقرن التاسع عشر الى الحرب العالمية الأولى . مطبعة المصرى بالاسكندرية ، ١٩٦٦ .

- محمد محمود السروجي (دكتور) :** معالم التاريخ الأوربي الحديث . مطبعة
المصرى - بالاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- محمد مختار :** التوفيقات الإلهامية فى مفارقة التواريخ الهجرية بالسنيين
الافرنكية والقبطية ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاى . ١٣١١ هـ
(١٨٩٤/٣ م) .
- محمد مصطفى صفوت (دكتور) :** - الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول
الكبرى ازاءه . دار الفكر العربى بالقاهرة . ١٩٥٢ .
- انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٦) . المكتبة التجارية
الكبرى بالقاهرة ، ١٩٥٦ .
- مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .
- « أصول حملة فاشودة - تأليف رينوفان » مقال فى المجلة التاريخية
المصرية - عدد مايو ١٩٥٠ .
- محمود على الداود :** الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤ . القاهرة
١٩٦١ . ويعتمد هذا الكتاب على دراسة وثائقية من دور المحفوظات
البريطانية .
- محمود كامل :** - تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية من أول القرن
التاسع عشر . مقال مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد
الثانى السنة السادسة ، يوليو - ديسمبر ١٩٥٨ .
- اليمن شماله وجنوبه ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .
- الملبارى ، زين الدين المعبرى :** (كان موجودا فى العقد الاخير من القرن العاشر
الهجرى ١٥٨٣ - ١٥٩٤ م) .
- تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتغاليين ، نشر المخطوطة وحققها
دافيد لويز البرتغالى تحت عنوان « تاريخ البرتغاليين فى ملبار » مع
ترجمة للنص العربى الى البرتغالية ودراسة طويلة فى مقدمة الكتاب ،
الجمعية الجغرافية فى لشبونة ، ١٨٩٨ .
- نزيه مؤيد العظم :** رحلة فى بلاد العربية السعيدة من مصر الى صنعاء ،
القاهرة ، مطبعة عيسى البابى الحلبي - ١٩٣٨ .
- نعوم شقير :** تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة أجزاء ،
١٩٠٣ .
- الهمدانى ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب :** صفة جزيرة العرب . مطبعة
السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

هولنجز وورث ، ل . و : زنجبار (١٨٩٠ - ١٩١٣) ترجمة وتعليق الأستاذ الدكتور حسن حبشى ، المكتبة التاريخية ، دار المعارف بمصر .

هولفرتز ، هانز ، اليمن من الباب الخلفى (ترجمة خيرى حماد) - بيروت ، ١٩٦١ .

الواسمى ، عبد الواسع بن يحيى : - البدر المزيل للحزن فى فضائل اليمن ومحاسن صنعاء - القاهرة - مطبعة التضامن الأخوى ، ١٣٤٥ هـ .

- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن - القاهرة - المطبعة السلفية - ١٣٤٦ هـ ، وقد استندت الى الطبعة الثانية ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

وليمز ، سيتون (م . ف) : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨ (ترجمة وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى) مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ياقوت الحموى ، شهاب الدين أبى عبد الله الحموى الرومى البغدادى : معجم البلدان ، المجلد الرابع ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٥٧ - (١٣٧٦ هـ) .

ولمير ، ثيوفيل : تاريخ حرب الانكليز والحبشة سنة ١٨٦٨ ، (ترجمه عن الألمانية خليل شماس) بيروت ، ١٨٧١ .

المصطلحات الفنية البحرية (باللغتين العربية والانجليزية) :
«Difinition and Terms of Shipping Business»

كتاب أصدرته الادارة العامة للتدريب المهنى بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى التابعة لوزارة النقل البحرى المصرية - مايو ١٩٦٤ .

الدوريات

(٤)

(أ) **المجلات العلمية :**

- المجلة التاريخية المصرية الصادرة عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة :

- المجلد السادس عشر - سنة ١٩٦٩ .
- المجلد السابع عشر - سنة ١٩٧٠ .
- المجلد الثامن عشر - سنة ١٩٧١ .

– مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية :

• المجلد التاسع – سنة ١٩٥٩

• المجلد السادس عشر – سنة ١٩٦٢

– مجلة معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية
بالقاهرة :

• العدد الأول (ذو الحجة ١٣٨٨ هـ) مارس ١٩٦٩ م

(ب) الجرائد الرسمية :

– الوقائع المصرية ، من سنة ١٨٦٥

(ج) المجلات العامة :

– مجلة المقتطف : الصادرة في القاهرة ، وأصحابها فارس نمر ، ويعقوب
صروف ، ومكارىوس شاهين .

• سنة ١٩٠٩ المجلد ٣٤ – ج ١ ، ٢ ، ٣

• سنة ١٩٠٩ المجلد ٣٥ – ج ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦

• سنة ١٩١٠ المجلد ٣٦ – ج ٢ ، ٣

• سنة ١٩١٠ المجلد ٣٧ – ج ١ ، ٥

• سنة ١٩١٣ المجلد ٤٢ – ج ٦

• سنة ١٩١٤ المجلد ٤٤ – ج ٥

– مجلة المنار : الصادرة في القاهرة ، صاحبها الشيخ رشيد رضا .

• سنة ١٩١٠ المجلد ١٢ – ج ١٢

• سنة ١٩١٢ المجلد ١٥ – ج ٢

• سنة ١٩١٣ المجلد ١٦ – ج ١

• سنة ١٩١٣ المجلد ١٦ – ج ٤

– مجلة الهلال : صاحب امتيازها ومحورها اميل زيدان :

• سنة ١٩١١ المجلد ١٩ – ج ٦

• سنة ١٩١٢ المجلد ٢١ – ج ٢ ، ٥ ، ٦

• سنة ١٩١٣ المجلد ٢١ – ج ١٠

• سنة ١٩١٤ المجلد ٢٢ – ج ٥ ، ٧

(د) الجرائد العامة :

- جريدة الأهرام : الصادرة في القاهرة ، وصاحب امتيازها جبرائيل بشارة تقلا الأعداد الصادرة في أعوام ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .
- جريدة المؤيد : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ علي يوسف .
جميع الأعداد الصادرة من منتصف عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٤ .
- جريدة اللواء : الصادرة في القاهرة ، وتمتلكها شركة مساهمة من على فهمي كامل وشركاه - ومدير السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت . جميع الأعداد الصادرة من منتصف عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩١٠ ، ومن أول يناير عام ١٩١١ ، حتى نهاية يونيو ١٩١١ ، ومن أول يناير ١٩١٢ حتى ٣٠ يونيو ١٩١٢ .
- جريدة المقطم : الصادرة في القاهرة جميع الأعداد الصادرة في السنوات ١٨٩٩ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩١٣ - ١٩١٥ .

(هـ) المعارف العامة

- دائرة المعارف الإسلامية .
- الموسوعة العربية الميسرة - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر .

(ثانياً) مصادر باللغات الأجنبية

(١) الوثائق Documents

(أ) وثائق لم يسبق نشرها (١) :

(اولا) سجلات وزارة الخارجية البريطانية

المحفوظة بدار المحفوظات العامة بلندن :

Great Britain Public Record Office

— Abyssinia, F.O. 1/1.

F.O. 1/29, 1808 — 1879.

(١) أخذت صورة لهذه الوثائق بالميكروفيلم ، وتوجد مجموعات منها بمكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس ، ودار الكتب المصرية ؛ ودار امونائق القومية بالقاهرة ؛ وقد أودعت صورة من المجموعات الجديدة منها بمكتبة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية .

- Turkey, F.O. 781,
Reports of the consul and later consul General in Egypt From
1825 — 1878.
- Turkey, F.O. 78/1333.
The Island of Perim 1856 — 1857.
- Turkey, F.O. 78/1785.
The Lighthouses in the Red Sea, 1859 — 1863 ; also re-
fers to the Island of Perim.
- Turkey, F.O. 78/1488.
Jeddah Massacre, Commissioners Captain Pullen and Mr.
Walne, 1850 — 1859.
- Turkey, F.O. 78/2753.
F.O. 78/2756.
Yemen, Sovereignty Question 1873 — 1877.
- Turkey, F.O. 78/3185.
F.O. 78/3189.
Egypt, Claims to Sovereignty in the Red Sea, Africa and Ara-
bia, 1827 — 1877.
- Turkey, F.O. 78/5108
Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian
Gulf, Parts, 1,2,3.
- Turkey, F.O. 78/5174.
Memorandum Respecting Koweit.
- Slave Trade, F.O. 84/ Various Volumes.

تعتبر هذه الوثائق في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع البحث ، نظرا لأنها
توضح معالم السياسة البريطانية في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي وبحر
العرب بوجه عام ، وفي المنطقة المحيطة بحدود والجزر اليمنية القريبة منها بوجه
خاص . كما أنها توضح أيضا موقف البريطانيين إزاء مسألة السيادة العثمانية
على تلك المناطق من جهة ، وإزاء مسألة تجارة الرقيق هناك من جهة أخرى ،
هذا فضلا عن الضوء الذي تلقيه على طبيعة المصالح البريطانية وأبعادها في تلك
المناطق أثناء القرن التاسع عشر .

وتضاف الى المجموعات السابقة من الوثائق البريطانية مجموعات الوثائق
غير المنشورة والمنقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية والمحفوظة
بدار الوثائق القومية بالقاهرة :

- British Foreign Office Correspondence, Public Record Office, London.
Dossiers Nos. 24 (1862 — 63), 25 (1864), 26 (1865), 27 (1866 — 1869),
28 (1867 — 1870), 29 (1875 — 1879), 30 (1876), 31 (1877), 32 (1878),
33 (1879), 34 (1882).

كما تضاف إلى تلك المجموعات من الوثائق البريطانية مجموعة الوثائق الفرنسية غير المنشورة أيضا والمنقولة عن وزارة الخارجية الفرنسية والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة :

- Ministère des Affaires Etrangères, Paris.
Dossiers Nos. 52 (1873 — 1875), 53 (1876), 54 (1875 — 1876), 55 (1877), 56 (1878), 57 (1879), 58 (1879), 59 (1880).

وتشتمل هذه الوثائق على المراسلات والتقارير المتبادلة بين قناصل بريطانيا وفرنسا الجنرالات في مصر وبين حكومتيهما في لندن وباريس من جهة ، وبين هؤلاء وسفراء الدول الأوروبية من جهة ثانية ، وبينهم وبين ممثل الحكومة المصرية من جهة ثالثة . وتتعلق هذه الوثائق بسياسة الدولتين الكبيرتين إزاء مصر من ناحية ، وإزاء الممتلكات المصرية في منطقة البحر الأحمر من ناحية أخرى ، الأمر الذي يتصل صلة وثيقة بموضوع البحث .

(ثانيا) سجلات وزارة الهند البريطانية بلندن :

II. India Office Library and Records :

(a) Bombay Government :

- Egypt, No. 7 Contains dispatches from Red Sea area, 1820 — 1827.
- Bombay Political and Secret Consultations, 1820 — 1837.
- Bombay Secret Consultations, 1837 — 1857.
- Bombay Secret Letters and Enclosures, 1857 — 1859.
- Bombay Secret Enclosures, 1859 — 1869.
- Letters from Aden and Muscat, 1804-1806.
- Letters from Aden, 1866 — 1872.

ترجع الأهمية البالغة لهذه الوثائق بالنسبة لموضوع البحث إلى غزارة ما تحتويه من معلومات عن منطقة البحر الأحمر قبيل وبعد احتلال البريطانيين لعدن في سنة ١٨٣٩ . وهي توضح الدور الذي لعبته السياسة البريطانية في تلك المنطقة انطلاقا من عدن بعد سيطرة البريطانيين عليها وتدعيم مركزهم فيها وفي المنطقة المحيطة بها في جنوبى اليمن .

(b) India Board :

— Indian Papers, F. 23.,

Correspondence Relating to Aden, 1836 — 1839.

تتعلق هذه الوثائق بالجهود البريطانية التي سبقت احتلال البريطانيين لعدن في ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ ، وبعملية الاحتلال نفسها في اليوم المذكور ، كما توضح معالم سياسة البريطانيين في عدن والمنطقة المحيطة بها في الأشهر الأولى التي أعقبت الاحتلال .

(c) Political and Secret Department :

— Secret Letters from Bombay,

Nos. 7, 18, 28, 31, 39, 45, 84, 146, 1845 — 1858.

تمثل هذه الوثائق المراسلات المتبادلة بين « هينز » (١٨٣٩ - ١٨٥٤) و « أوترام » (١٨٥٤) و « كوجلان » (١٨٥٤ - ١٨٦٣) المقيمين السياسيين البريطانيين الثلاثة الأول في عدن من جهة ، وبين حكومة بومباي البريطانية من جهة أخرى . وهي توضح جهود البريطانيين لتدعيم وجودهم في عدن وفي المنطقة المحيطة بها في جنوب اليمن في أعقاب الاحتلال .

— Secret Letters from India,

N. 16. Shehr and Mukalla. A.W.M.

2nd February 1881.

توضح هذه الوثائق الجهود البريطانية لبسط النفوذ البريطاني على ميناءي الشحر والمكلا على ساحل حضرموت بالشطر الجنوبي من اليمن في سنة ١٨٨١ للحيلولة دون امتداد نفوذ العثمانيين الموجودين بالشطر الشمالي من اليمن حينذاك الى هذين الميناءين ، بما يهدد طريق الاتصال بين عدن وبومباي من جهة ، وبما يعرض الوجود البريطاني في عدن للخطر اذا ما حاصره العثمانيون من ناحيتي الشمال والشرق من جهة أخرى .

— Pol. 2136/07, Secret and Political Department, Secret Memorandum, British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) 1st. November 1887.

توضح هذه المذكرة السرية التي أعدها القسم السياسي السري بوزارة الهند البريطانية في أول نوفمبر سنة ١٨٨٧ طبيعة علاقة السلطات البريطانية في عدن « بالحماية البريطانية على طول ساحل شبه الجزيرة العربية من الشيخ سعيد غربا حتى عمان شرقا » ، ويقصد بها سلطنات وامارات ومشيخات الشطر الجنوبي من اليمن التي عقدت السلطات البريطانية في عدن مع حكامها معاهدات للحماية .

- Secret, From Brigadier General C.H.U. Price, C.B., B.S.O., Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, No. C. 80, Aden Residency, 27th January 1916.

تشير هذه الوثيقة الممثلة في الخطاب السرى المرسل من « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة بومباي (القسم السياسى) فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ الى زيارة « الكولونيل جاكوب » الى السيد محمد الادريسي فى عسير ، ويوضح تطور علاقة السلطات البريطانية فى عدن بالادريسي الذى استقطبته الى جانبها ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن قبيل وفى أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد أرفق « برايس » بخطابه التقريرين السريين التاليين :

- Enclosure 1. Report of a visit to the Idrisi Saiyid Muhammad Bin Ali Bin Muhammad Bin Ahmed at Jazan, by H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 17th January 1916.

التقرير الأول أعده « الكولونيل هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٧ يناير سنة ١٩١٦ ويدور حول زيارته للسيد محمد بن على بن محمد بن أحمد الادريسي فى جيزان فى عسير بشمال اليمن .

- Enclosure 2. Confidential, Brigadier General A.W. Momey, General Headquarters, Indian Expeditionary Force «D», to India Office., No. I.G. 1983., Dasra, 22nd January 1916.

التقرير الثانى أعده « البريجادير جنرال مونى » بالقيادة العامة للقوات الهندية البريطانية ووجهة الى وزارة الهند فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٦ . ويوضح هذا التقرير موقف السلطات البريطانية فى عدن ازاء حكام الجزيرة العربية فى مطلع الحرب العالمية الأولى .

- No. C. 83, Policy for His Majesty's ship in the Southern Red Sea Patrol, Memorandum by C.H.U. Price, Brigadier — General, Political Resident, Aden Residency, 27th January 1916.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة كتبها « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٧ يناير سنة ١٩١٦ وتدور حول استراتيجية البريطانيين البحرية لحراسة الجزء الجنوبى من البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى .

- Secret, From Brigadier-General C.H.U. Price, C. P., D.S.O., Political Resident, Aden, to the Secretary to government, Political Department, Bombay, No. C. 95., Aden Residency, 29th January 1916.

تمثل هذه الوثيقة رسالة موجهة من «البريجادير جنرال برايس» المقيم السياسي البريطاني في عدن الى سكرتير حكومة بومباي (القسم السياسي) في ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ . وقد أرفق برسالته هذه صورة من خطاب القائد العام بعدن الى رئيس هيئة الأركان العامة بدلهى متضمنا تقرير « الميجور برادشو » ضابط الأركان العامة في عدن الذى رافق « الكولونيل جاكوب » فى زيارته للدريسي فى عسير ، ويشير التقرير الى طبيعة علاقة السلطان البريطانى فى عدن بالأدارة فى عسير فى مطلع الحرب العالمية الأولى .

— 1182/16, No. C. 273., Secret, From Brigadier General William C. Walton, Acting Political Resident, Aden, to the Secretary to government Political Department, Bombay, 14th March 1916.

تمثل هذه الوثيقة خطابا مرسلا من « البريجادير جنرال وليام ولتون » المقيم السياسي البريطانى بالنيابة فى عدن الى سكرتير حكومة بومباي (القسم السياسي) فى ١٤ مارس سنة ١٩١٦ . وقد أرفق بالخطاب مذكرة عن الموقف السياسي الراهن حينذاك فى المنطقة الداخلية المتاخمة لعدن ، أعدها « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطانى فى عدن فى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ .

— Secret, The Aden Protectorate, Letter from general Officer Commanding W.C. Walton, Aden to the Secretary to the government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916.

تمثل هذه الوثيقة خطابا سريا صادرا عن « البريجادير جنرال وليم ولتون » القائد العام البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند (القسم الخارجى) فى ١٣ مايو سنة ١٩١٦ بشأن تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ البريطانيين والعثمانيين . وقد أرفق بالخطاب المذكرتين التاليتين :

— Enclosure No. 1, The Boundary of the Aden protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhepe R.E., C.B. C.M.G

المذكرة الأولى أعدها « الكولونيل ووهرى » ضابط المخابرات السياسي والعسكرى بعدن وتدور حول « حدود محمية عدن » ولم يذكر تاريخ تقديم المذكرة .

— Enclosure No. 2, A political Policy in our Hinterland, Note by Lieutenant Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden, 10th May 1916.

والمذكرة الثانية أعدها « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطانى فى عدن وتدور حول الأوضاع السياسية فى اليمن وموقف السلطات البريطانية فى عدن ازاءها ، وهى مؤرخة فى ١٠ مايو ١٩١٦ .

— Secret, No. 31, Note by the Aga Khan and M.A. Ali Baig on the Situation in Egypt, Port Said, 12th January 1915.

تمثل هذه الوثيقة تقريراً سرياً فريداً موقعاً عليه من « الأغا خان » و « م . أ . م . » على بيح « عن الموقف العام في مصر بالنسبة للمصالح البريطانية في ١٢ يناير سنة ١٩١٥ أى في أعقاب إعلان الحماية البريطانية على مصر وذلك من ناحية المسائل التالية : موقف الشعب المصرى ازاء البريطانيين - حالة المصريين المسلمين والأقباط اليونانيين والجنسيات الأخرى - أوضاع الأرستقراطية - التطلعات السياسية للمثقفين المصريين - طبيعة الموقف في مصر بعد إعلان الحماية عليها - موقف السلطان الجديد حسين كامل - موقف الوزراء ومستشاريهم - موقف الوطنيين ازاء البريطانيين في مطلع الحرب العالمية (الأولى) - الصحافة المصرية - مركز الخلافة - فتوى الجهاد - تأثير سياسة كتشنر - القوات الهندية في مصر . ويوضح هذا التقرير الفريد الدور الذي كانت تلعبه السياسة البريطانية في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى وتسخيرها للكثيرين للتجسس وجمع المعلومات التي يمكن أن تقوم عليها سياسة البريطانيين واستراتيجيتهم أثناء الحرب المذكورة .

(d) Political and Secret Library :

— B. 8, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and the Egyptian claim to the whole of the western shores of the same sea, including the African coast from Suez to Cape Guardafui. Printed for the use of the Foreign Office. Hertzlet. 10th March 1874.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة هامة توضح طبيعة التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر بساحليه الآسيوى والافريقى وخاصة عقب عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . حيث ستواجه السلطات البريطانية في عدن - وهي تنطلق لبسط النفوذ البريطانى في منطقة البحر الأحمر - حقوق السيادة العثمانية على سواحل الجزيرة العربية من جهة ، وحقوق السيادة المصرية على السواحل الافريقية المطلة على البحر الأحمر من جهة أخرى .

— Memorandum, Turkish Claim of sovereignty in Yemen, sovereignty over Mocha, sovereignty over Aden, pp. 15-22.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة بدون رقم وبدون تاريخ وهي توضح موقف البريطانيين ازاء « الادعاءات التركية بالسيادة على اليمن وعلى مينائى مخا وعدن » ويرجح أنها تعود الى الفترة التي أعقبت عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ .

— B. 13, Confidential. Zhalai — Turkish Aggression. J.W. Schneider, Political Resident at Aden 27th July 1876.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة سرية أعدها « البريجادير جنرال جون شنيدر » المقيم السياسى البريطانى فى عدن ويدور موضوعها حول اعتداءات الترك على منطقة الضالع الواقعة شمالى عدن وذلك فى أعقاب عودتهم الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ .

— B. 30, Confidential, Memorandum regarding the relations with the tribes in the vicinity of Aden, especially in reference to the Amir of Zhali by Major F.M. Hunter C.S.I. Assistant political resident at Aden 28th Sept. 1885.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة سرية أعدها « الميجور هنتر » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ ويدور موضوعها حول علاقة السلطات البريطانية هناك بالقبائل التى تقطن المنطقة المحيطة بها فى جنوبى اليمن .

— B. 41, Secret. British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) E.N.I. November 1887.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة سرية مؤرخة فى أول نوفمبر سنة ١٨٨٧ توضح طبيعة علاقة السلطات البريطانية فى عدن بالمنطقة المحيطة بها فى جنوب اليمن من « الشيخ سعيد » غربا الى عمان شرقا التى تقطنها القبائل المرتبطة مع البريطانيين فى عدن بمعاهدات الحماية .

— B. 48, Memorandum about Zeyla, by Sir Hertzlet. 5th March 1874.

تمثل هذه الوثيقة مذكرة مؤرخة فى ٥ مارس ١٨٧٤ ويدور موضوعها حول الساحل الصومالى المواجه لعدن بوجه عام وحول ميناء زيلع بوجه خاص مما يوضح تطلعات بريطانيا للسيطرة عليه .

— B. 98, Confidential, Memorandum on the proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden, 12th April 1882.

تتعلق هذه الوثيقة بمشروع الترك الخاص بمد خط للبرق بين تعز وعدن فى سنة ١٨٨٢ ، ونظرا لأن هذا الخط كان سيمر عبر أراضى القبائل المرتبطة مع البريطانيين بمعاهدات صداقة وولاء ثم تحولت الى معاهدات حماية ، فقد عارض البريطانيين فى انشائه أثناء مفاوضاتهم مع الترك لتحديد خط للحدود بين منطقتى نفوذ الجانبين فى جنوب اليمن حتى لا يشكل وجود الترك هناك تهديدا للبريطانيين ولمصالحهم فى عدن .

— B. 136, Confidential, Note by Sir Lee Warner on the Aden Demarcation, 18th June 1902.

تتناول هذه المذكرة موضوع تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ البريطانيين والترك في الشطر الجنوبي من اليمن والجهود التي بدأتها السلطات البريطانية في عدن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتحديد خط يتفق ومتطلبات المصالح البريطانية .

- B. 137. Confidential, From W. Lee — Warner to Brigadier General P.J. Maithland, Resident at Aden, 20th July 1902.

ومرفق بهذا الخطاب المذكرة التالية التي أعدها « البريجادير جنرال ميتلند » في ٢٨ يولية ١٩٠٢ والتي يدور موضوعها أيضا حول تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ البريطانيين والأتراك في جنوب اليمن .

- Aden Delimitation. The history of the question, and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali. P.J. Maitland, Brigadier General, Resident of Aden 28th July 1902.
- B. 140. Confidential. Aden Boundary by C.G.C., 20th January 1903.

وتتعلق هذه الوثيقة السرية أيضا بموضوع تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ العثمانيين والبريطانيين في جنوب اليمن وخاصة فيما يتعلق بمنطقة يافع العليا وبالترتيبات الخاصة بتأمين رجال البعثات البريطانية التي اشتركت في المفاوضات مع الأتراك هناك .

- B. 158. Confidential. Aden Policy. Notes by Sir Lee — Warner and Sir Hugh Barners, 5th Sept. 1906.
- B. 209. Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873. pp. 1-13.

تشمثل هذه المذكرة على وجهة النظر البريطانية في موضوع احتلال عدن وموقف البريطانيين ازاء الوجود المصري في اليمن قبيل وبعد الاحتلال البريطاني لعدن حتى عام ١٨٤٠ .

- B. 211, The Sherif of Mecca (Communicated by Sir Rignald Wingate, G.C.V.C., and C.) by G.S. Symes, Captain Private Secretary, Erkrweit, 19th July 1915.

تمثل هذه الوثيقة الخطاب المرسل في ١٩ يوليو سنة ١٩١٥ من « الكابتن سيمز » السكرتير الخاص في اركويت (بالسودان) ومرفق به تقرير أعده سير ريجنالد وينجت . ويتعلق هذا التقرير بشريف مكة الحسين بن علي من نواحي التعريف بأصوله وأسرته وشخصيته وآرائه السياسية وعلاقته بالأتراك من جهة ، وبالقبائل العربية وبابن الرشيد والادريسي والامام يحيى في اليمن

من جهة أخرى ، وذلك ضمن خطة البريطانيين لاستقطاب زعماء منطقة البحر الأحمر الى جانبهم قبيل وفي مطلع الحرب العالمية الأولى .

- B. 213. Secret, Notes and private telegram from the Victory regarding the future of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 15th March 1915.

تتعلق هذه الوثيقة بالتسويات التي كان البريطانيون يعتزمون القيام بتنفيذها في الممتلكات العثمانية الشرقية في القارة الآسيوية بوجه عام وفي الجزيرة العربية بوجه خاص في نهاية الحرب العالمية الأولى بما يوضح معالم سياستهم في منطقة البحر الأحمر أثناء سني الحرب .

- B. 215. Confidential, Sherif of Mecca, Despatch from A.H. McMahon to his Majesty's High Commissioner for Egypt to Sir E. Gray, The Residency, Ramleh, 26th August 1915.

تمثل هذه الوثيقة نص الخطاب السري الموجه من « مكماهون » المندوب السامي البريطاني في مصر الى « سير ادوارد جراي » في ١٦ أغسطس سنة ١٩١٥ والذي أرفق به ترجمة للرسائل التي وردت اليه من شريف مكة ، وتقرير مبعوث الشريف ، واجابات المندوب السامي على الشريف حسين حينذاك . وهذه الوثيقة ومرفقاتها توضح طبيعة الاتصالات التي تمت بين البريطانيين والحسين ضمن اتصالاتهم لاجتذابه - وكبار زعماء منطقة البحر الأحمر الى جانبهم لضرب الترك في الحجاز على نحو ما فعلوه مع محمد الادريسي في عسير بشمال اليمن .

- B. 216. Secret., British Policy in the Yemen, Memorandum by Major General Sir G.J. Younghusband, K.C.I.E., C.B. Political Resident, Aden, and Lieutenant-Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden. Received at India Office as enclosure in Aden Residency Govering letter No. C. — 695 dated 23rd September 1915., pp. 1-7.

- Enclosure No. 1. Memorandum on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia.
- Enclosure No. 2., Memorandum on the Political Policy of our Hinterland.

تمثل هذه الوثيقة نص المذكرة السرية المرسلة من « الميجور جنرال يونجها سبند » المقيم السياسي البريطاني في عدن الى حكومة بومباي في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ وقد أرفق بها تقريرين أعدهما « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي هناك ، أولهما دار حول موضوع قيام الايطاليين في مقديشيو بتجنيد عساكر من أبناء الجزيرة العربية ودعوته لحكومته لاتباع

ذلك . أما التقرير الثانى فيوضح خطة البريطانيين السياسية التى اتبعوها فى الأراضى اليمنية المتاخمة لعدن حتى سنة ١٩١٥ .

— B. 222., Secret, Correspondence with grand Sherif of Mecca from 24th September 1914 to 10th March 1916, 16th pages.

تمثل هذه الوثائق مجموعة من الرسائل السرية الهامة المتبادلة بين ممثلى الحكومة البريطانية والشريف حسين شريف مكة فى الفترة الممتدة من سبتمبر ١٩١٤ الى مارس ١٩١٦ ، وتدور حول الدور الذى قام به البريطانيون للاعداد لقيام الشريف حسين بالثورة ضد الأتراك وذلك ضمن الخطة البريطانية الخاصة باستقطاب زعماء منطقة البحر الأحمر وتحريضهم لضرب الترك هناك وفى المشرق العربى بوجه عام .

— B. 232. Secret., From WM. C. Walton, Brigadier General, General Officer Commanding and political Resident, Aden, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department Simla, Headquarters, Aden, 29th May 1916.

تمثل هذه الوثيقة رسالة سرية من « البريجادير جنرال والتون » القائد العام والمقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ . ويدور موضوعها حول توضيح طبيعة الموقف فى عدن والمنطقة المحيطة بها من الناحيتين السياسية والعسكرية فى العامين الأولين من الحرب العالمية الأولى ، كما يوضح الاحتمالات المتوقعة فى حالة قيام الشريف حسين بثورته ضد الترك وموقف الامام يحيى فى جبال وسط اليمن والادريسى فى عسير حتى تتخذ السلطات البريطانية فى عدن الاحتياطات اللازمة لحماية المصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر فى ذلك الحين .

(ثالثاً) سجلات البرلمان البريطانى :

— Parliamentary Papers :

F. 126. Correspondence Respecting Turkish proceedings in the Neighbourhood of Aden. Presented to both Houses of Parliament of Her Majesty's 1872-1974.

تضم هذه المجموعة من الوثائق فحوى المراسلات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ، وبين سفيرى الدولتين وحكومتيهما ، فضلاً عن المراسلات المتبادلة بين الحكومة العثمانية ووالى اليمن العثمانى من جهة ، والمراسلات المتبادلة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند وحكومة بومباى والمقيم السياسى البريطانى فى عدن من جهة أخرى . بل انها ضمت كذلك المراسلات المتبادلة بين والى اليمن العثمانى وحكام امارات جنوب اليمن ، وبين هؤلاء والمقيم السياسى

البريطاني في عدن . ومن خلال هذه الوثائق يمكن تتبع بداية ظهور النزاع
العثماني البريطاني في جنوب اليمن والاتصالات التي جرت لتلافي وقوع أي
صدام بين الجانبين وخاصة عند عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن في سنة
١٨٧٢ .

(ب) وثائق منشورة :

- Great Britain Foreign Office :
«Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign
Office — Historical Section».
• The Persian Gulf, No. 67.
• Turkey in Asia, No. 58 London, 1920.
- Diplomatic Blue Books 1814 — 1914, London, 1938.
- British Admiralty :
• The Persian Gulf Pilot.
• A Handbook of Arabia. London, 1916.
- Hansard's Parliamentary Debates, Houses of Commons and Lords,
1830 — 1920.
- Correspondence Respecting Abyssinia, (1846 — 1868). Presented to
the House of Commons.
- Aitchison, C.U. :
A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India
and Neighbouring Countries, 12, vol. Calcutta 1892.
- Vol. X. — Containing treaties etc. Relating to Persia and the Persian
Gulf.
- Vol. XI — Containing treaties etc. Relating to Turkish Arabia, Maskat,
Aden, and Adjacent coast and Zanzibar.
- Goech and Temperley :
British Documents on the Origins of the War, 1898 — 1914. London,
Printed and purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1938, Vol.
IV — X.
Vol. IV — The Anglo Russian Re-Approachment.
Vol. X — Part II. The last years of peace.
- Hertslet, Sir Edward :
The Map of Africa by Treaty, 3 vols., London, 1909.

- Hertslet Commercial Treaties, 30 vols., London, 1923 — 1924.
- Holland, T.E. :
The European Concert in the Eastern Question. (A collection of treaties and other public acts). Oxford.
- Temperley, H.W. and Penson, L.M. :
Foundations of British Foreign Policy from Pitt 1792 to Salisbury 1902, Cambridge 1938.
- Hurowitz, J.C. :
Diplomacy in the Near and Middle East, two vols. New York, 1956.
- United Nations : The trust territory of Somali and under Italian Administration, 1952.
- United Nations : Four Powers Commission of investigation for the former Italian Colonies, Vol. I. Report on Eritria.

- Shukry, M.F. :
Equatoria under Egyptian rule. The unpublished correspondence of Col. (afterwards Major-General). C.G. Gordon with Ismail Khedive of Egypt and Sudan, years 1874-1876, with Introd. and Notes. Cairo 1953.
- Stanton, E.A. :
Secret letters from the Khedive in connection with an occupation of the East Coast of Africa. Journal of the Royal African Society, vol. 34, London, 1935.

- Ministère des Affaires Etrangères
Documents Diplomatiques Français, 1871 — 1914. Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre de 1914, Paris 1938.
1ère Série 1871 — 1901, Tome VII.
2ème Série 1901 — 1911. Tome VI, IX.
Documents Diplomatiques Français :
(1871 — 1914), Première Série
(1871 — 1900), Tome II (Paris 1930).

- Guillaïn, M. :
Documents sur l'histoire, la géographie et le commerce de l'Afrique Orientale.
Paris, 1856.
- Ortrey, Van :
Conventions internationales définissant les limites actuelles des positions, protectorats et sphères d'influence en Afrique.
Paris 1898.

وثائق ايطالية

- Assab et les limites de la souveraineté turque-égyptienne dans la Mer Rouge. (Mémoire du gouvernement italien, Mars 1882), Rome.

وثائق ألمانية

- German Diplomatic Documents 1871 — 1914. Four vols., Selected and translated by E.T.S. Dugdale, London, 1923-1931.

وثائق أسبانية

- A Red Book on Gibraltar issued by the Spanish Government. (It contains of a long series of documents, preceded by a report). Madrid, 1965.

TEXTS المؤلفات

Alvarez, Father Francisco : Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinia during the years 1520-1527, translated and edited by Lord Stanley of Alderly, London, Haklpyt Society, 1881.

Allen, B.M. Gordon and the Sudan, London 1931.

Rihani, Ameen :

- Arabian Peak and Desert, Travels in Al Yemen, London, Constable and Co. Ltd. 1930.
- Around the Coast of Arabia.
- Ibn Sa'ud of Arabia.

Andrew, W.P. The Euphrates Valley Railway, Letters addressed to Her Majesty's Secretaries of State for Foreign Affairs and for India, London, 1870.

Anglovant, G. and Vigneras, Sylvain, Djebouti, Mer Rouge et Abyssinie, Paris, Librairie Africaine et Coloniale, 1902.

Ashton, T.S. : The Industrial Revolution, Geoffrey Cumberlege, Oxford University Press.

Barker, Lieutenant W. :

— « Narrative of a journey to Shoa » in Forrest, George W., ed., Selections from the Travels and Journals preserved in the Bombay secretariat, Bombay, Government Central Press, 1906.

— « Report on the probable geographical position of Harrar », J.R.G.S. Vol. XII, 1842.

— « On Eastern Africa » J.R.G.S., Vol. XVIII, 1848.

Baren, S.W. A Social and Religious History of the Jews, Columbia University Press, 1937.

Barton, T. and Hume, W.F. : Topography and Geology of the Eastern Desert of Egypt, Cairo 1902.

Beck, Charles T. : « On the Countries South of Abyssinia », J.R.G.S., Vol. XIII, 1843.

— The French and English in the Red Sea, London, 1862.

— A Statement of facts relative to the transactions between the writer and the late British Political Mission to the Court of Shoa in Abyssinia, London, Madden, 1846, Second ed.

— The British Captives in Abyssinia, London Longmans, 1867, second ed. (the first ed. is a brief pamphlet).

Beke, (Mrs.) Emily (Alston), Summary of the Late Dr. Beke's published works and of his inadequately required public services, Tunbridge Wells, Baldwin, 1876.

Berkeley, George : The Campaign of Adowa and the Rise of Menelik, London, 1935.

Bindoff, S.T. : Tudor England, 1964.

Blanc, Henry, A Narrative of Captivity in Abyssinia, London, Smith, 1868.

- Bronton, E.P. : Naval History of Great Britain.
- Brémond, E. : Yémen et Saoudia. Charles Lavauzelle et Cie, Paris, 1ère éd., 1937.
- Brockelmann, C. : History of the Islamic Peoples.
- Browne, Edward G., Literary History of Persia, Cambridge, University Press, 1928, Vol. I, To 1000 A.D.
- Bruce, James, Travels to discover the sources of the Nile, 1768 — 73, Dublin, Sleater, 1790, 6 vols.
- Budge, E.A. Walkis, History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, London, Methuen and Co., 1928, 2 vols.
- Burckhardt, John Lewis,
- Travels in Arabia, London, Colburn, 1829 2 vols.
 - Travels in Nubia, London, Colburn, 1819, 2 vols.
 - Notes on the Bedouins and Wahabys, London, Colburn and Bentley, 1831, 2 vols.
- Burns, Emile : Abyssinia and Italy, London, 1935.
- Burton, Richard F.,
- First Footsteps in East Africa, London, Longmans, 1856.
 - Narrative of a Trip to Harar, J.R.G.S. Vol. XXV, 1855.
- Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915. (It includes chapters on natural history and agricultural products).
- Cambridge History of India (Dodwell, H.H., ed.), Vol. V, British India 1497-1858, Cambridge University Press, 1929.
- Chaillé-Long :
- My life in four Continents, London, Hutchison 1912.
 - L'Egypte et ses provinces perdues. Paris 1892.
 - Les Trois Prophètes : Le Mahdi, Gordon, Arabi, Paris, 1886.
- CharlesRoux, François, Les Origines de l'Expédition d'Egypte, Paris, Plon-Nourrit et Cie., 1910.
- L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au 18ème siècle.
- Castounet des Fosses : L'Abyssinie et les Italiens.

Combes, Edward, and Tamisier, M. : *Un Voyage en Abyssinie*, Paris, Dessert, 4 vol., 1838.

Coupland, Sir Reginald :

— *The British Anti-Slavery Movement*, Thornton Dutterworth, London, 1933.

— *East Africa and its Invaders*, Oxford, Clarendon Press, 1938.

— *The Exploitation of East Africa 1856-1890*, London, Faber and Faber, 1939.

Crabités, P. : *Americans in the Egyptian Army*.

Crichton, A. : *History of Arabia, Ancient and Modern*, Edinburgh 1834.

Cromer : *Report on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1904*, April 1905.

Cruttenden, Lieutenant C.J. :

— «A memoir on the Western or Eddor Tribes of the Somali Coast». J.R.G.S. Vol. XIX, 1849.

— «Note on the Myjertheyn Somalis», J.A.S.B., Vol. XIII, Part I, 1844.

Dames, M. Longworth : *The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the sixteenth Century*, Journal of the Royal Asiatic Society, Part I, January 1921, London.

D'Abbadie, Arnauld : *Douze ans dans la Haute Ethiopie (Abyssinie)*, Paris, 1868.

De la Rocque, Jean, *A Voyage to Arabia the Happy*, London, Strahan, 1726.

Deschamps, Hubert : *Côte des Somalis*, Paris 1948.

Dodwell, Henry H., *The Founder of Modern Egypt*, Cambridge, University Press, 1931.

Douin, G. :

— *Histoire du règne du Khédive Ismail, tome III, L'Empire Africain*. Le Caire 1941.

— *Histoire du Soudan Egyptien*.

Military Science Dye, W. Mc. E. : Moslem Egypt and Christian Abyssinia, or
Duarto Barbosa : A description of the coasts of East Africa and Malabar

Clifton, Henry, Narrative of a Journey through Abyssinia, London, Chap-
under the Khedive in his provinces beyond the Borders as experienced
by the American Staff. New York, Attain and Prout, 1880.

Exupère de Prats de Mo :

— Aden et le Golfe d'Aden, Letters, Tours, Maine, 1871.

— « Voyages à Aden et sur la Côte Orientale d'Afrique », Revue du
Monde Catholique, August 10, 25, September 10, 1868, Vol. VII.

Fauchille, Paul : Traité de Droit International Public.

Fathalla & Khatib : British Penetration and Imperialism in Yemen, New
York, 1958.

Ferret, Pierre Victoire, Galinier, Joseph-Germaine, Voyage en Abyssinie,
Paris, Paulin, 1847, 2 vols.

Fisher, H.A.L. : History of Europe, London, 1945.

Forrest, George W., Selections from the Travels and Journals preserved
in the Bombay Secretariat, Bombay, Government Central Press, 1906.

Fortescue, J.W. : A History of the British Army, Vol. V. (1807 — 1809).

Foster, Captain R., « Short Topographical and General Description of
Aden », Transactions of the Bombay Geographical Society, 1830-1839,
Vol. II.

Foster, D., Landscape with Arabs, Clifton Book, 1969.

Fumagalli, G. : Bibliographia Ethiopica, Florance, Hoepli, 1893.

Gay, Jean : Bibliographie des ouvrages relatifs à l'Arabie, San Remo,
J. Gay et Fils, 1875.

George, Hereford B. : A Historical Geography of the British Empire, Se-
venth edition, 1924, Methuen and Co. Ltd., London.

Ghorbal, S. : The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of
Mohamed Ali.

Gobat, Samuel, Journal of three years residence in Abyssinia, New York,
Dodd, 1850.

Goldsmith, Colonel Sir Fredrick J., Telegraph and Travel, London, Macmillan, 1874.

Graham, Captain A.B. :

— «A Report on the produce of Shoa» J.A.S.B. Vol. XIII, Part I. 1844.

— «Report on the manners etc., of the people of Shoa», J.A.S.B., Vol. XII, Part 2., 1843.

Graham, Gerald S. : Great Britain in the Indian Ocean, A study of Maritime Enterprise 1810 — 1850, Oxford, at the Clarendon Press 1967.

Grossland, C. : Some Coral Formations, P.M.B.S, Chardaga, No. I.

Haji Khalifeh : The History of the Maritime Wars of the Turks, translated by James Mitchell, A.J. Valpy.

Hall, John James, Life and Correspondence of Henry Salt, London, Bentley, 1834, 2 vols.

Hallberg, Ch. : The Suez Canal, New York 1931.

Hammer, J. : Histoire de l'Empire Ottoman, depuis son origine jusqu'à nos jours, Tomes 5, 6, 9, 17, Paris, Bellizard, Balthes, Dufour et Lowell, 1836.

Haines, Captain Stafford B. :

— «Memoires on the South and East Coast of Arabia», J.R.G.S. Vol. XI, 1845.

— «Memoir to accompany a chart of the entrance to the Red Sea», J.R.G.S., Vol. IX, 1839.

— «An Account of an excursion in Hadramaut by Adolphe Baron von Werde», J.R.G.S., vol. XIV, 1844.

Hanotoux, Gabriel et Martineau, Alfred :

— Histoire des Colonies Françaises et de l'Expansion de la France dans le Monde, Paris 1931.

— Histoire de la Nation Egyptienne.

Hantze, Margot : Pre Fascist Italy.

Harris, W.B. : A Journey through the Yemen, and some general remarks upon that country, London, 1893.

Harris, Major W. : Cornwallis, The Highlands of Ethiopia, London, Longmans, 1844, 2 vols.

Head, Captain C.F., Eastern and Egyptian Scenery, Ruins, and C., London, Smith Elder and Co., 1833. This contains an excellent economic analysis of the Red Sea route entitled «Steam Navigation from England to India».

Heikanbothan, T. : Aden, Constable, 1958.

Henry, George A., March to Magadala, London, Sinsley, 1868.

Hill, R.L., A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937.

Hogarth, David George : Arabia, Clarendon Press, Oxford, 1922, First Ed.

Holland, Major Treven, J. and Hozier, Captain Henry H., Record of the expedition to Abyssinia, London, W. Clowes and Sons, 1870, 3 vols.

Holland, T.E. : The European Concert in the Eastern Question., Oxford 1885.

Hollingsworth, L.W. : Zanzibar under the Foreign Office, 1890-1913, London, 1953.

Hoskins, Halford L. :

— British Routes to India, London, Longmans Green, 1928.

— «The Growth of British Interest in the Route to India», Tufts Coll., Mass., U.S.A. Journal of the Indian History, II.

— «Background of the British Position in Arabia». The Middle East Journal, Vol. I, No. 2, April 1947.

Hotten, John Camden : Abyssinia and its people of life in the land of Prester John, London John Camden Hotten, 1868..

Hozier, Captain Henry M. : The British Expedition to Abyssinia, London, Macmillan, 1869.

Hunter, Major F.M. :

— An account of the British settlement at Aden, London, Trubner and Co., 1877.

Hunter, F.M. and Sealey, C.W.H. :

- An account of the Arab Tribes in the Vicinity of Aden, Bombay, Government Central Press, 1886.

Husney, Hussein : Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne, Montpellier, 1923.

The Hydrographic Department, Admiralty, «Red Sea and Gulf of Aden Pilot», London, 1955.

Ingrams, Harold :

- The Yemen, Imans, Rulers and Revolutions, London, Camelot Press, 1963.
- Arabia and the Isles, London 1966 edition.

Irwin, Eyles : A series of adventures in the course of a voyage up the Red Sea. London, Dodsley, 1780.

Jackson : European Powers and South East Africa, Chap. VIII. Zanzibar, Muscat and the Powers.

Jacob, Lieutenant Colonel Harold F. : Kings of Arabia, London, Mills and Boon, 1923.

Jacob, S. : History of the Ottaman Empire.

Johnston, Charles :

- Travels in Southern Abyssinia, London, Madden, 1844. 2 vols.
- The View from Steamer-point.

Johnston, Sir Harry :

- History of the Colonization of Africa by alien races, Cambridge 1899.
- Britain across the Seas, 1911.

Jones and Monroe : History of Abyssinia, Oxford 1939.

Kindrew, W.G. : The Climates of the Continents, Oxford 1947.

Kammerer, Albert : La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité. Le Caire, l'Imprimerie de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, pour la Société Royale de Géographie d'Egypte, 1929-1935. (Mémoires de la Société Royale de Géographie d'Egypte, Tomes XV-XVI).

King, Lieutenant J.S., A Descriptive and Historical Account of the British

- outpost of Perim, Bombay, Government Central Press, 1877. Selections from the Records of the Bombay Government, New series, CXLIX.
- Kirk, G.E. : A Short History of the Middle East, from the Rise of Islam to Modern Times. Sixth Revised Edition, Frederick A. Praeger, Publishers, New York, 1960.
- Kirk, Surgeon R. : «Report on the route from Tajura to Ankobar, J.R.G.S., Vol. XII, 1842.
- Krapf, J. Lewis : Travels, Researches and Missionary Labourers, London, Trubner, 1960.
- Langer, W. : The Diplomacy of Imperialism, 1890 — 1902, New York, 1951.
- Lefebvre, Charlemagne Théophile : Voyage en Abyssinie 1839-1843, Paris, Bertrand, 6 vols and atlas.
- Leijean, Guillaume : Théodore II, Le Nouvel Empereur d'Abyssinie, Paris, Amyot, N.D., 1865.
- Lenczowski, George : The Middle East in World Affairs, Third Edition, Cornell University Press, Ithaca, New York. 1962.
- Little, Tom : South Arabia — Arena of Conflict, London Pall Mall, 1968.
- Longrig, S.H. :
 — Four Centuries of Modern Iraq. Oxford, 1925,
 — A Short History of Eritria. Oxford, 1945.
- Loring, General W.W., A Confederate Soldier in Egypt. New York, Dodd, Mead, 1884.
- Low, Charles R., History of the Indian Navy 1613 — 1863, London, Bentley, 1877, 2 vols. Prepared, with official sanction, from the Records of the Indian Navy preserved in the India Office in London.
- Macolmson, J.P. : «An Account of Aden», Journal of the Royal Asiatic Society, 1846, Vol. VIII.
- Morder : British Naval Policy.
- Markham, Clements R. : History of the Abyssinian Expedition, London, Macmillan, 1869.
- Marston, Thomas E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800 — 1878. The Shoe String Press, Inc. Hamden, Connecticut, U.S.A.

- Martineau, Alfred : *La Côte des Somalis*, Paris, Plon, 1931.
- Martineau, John, *Life and Correspondence of Sir Bartle Frere*, London, Murray, 1895, 2 vols.
- Mengin, Félix : *Histoire de l'Egypte, 1828-1838*. Paris, Firmin Didot, 1839.
(Contains Jomard, M., « Arabie », A description of Mehemet Ali's Campaigns in Arabia).
- Miles, Samuel B. : « Report on a Portion of the African Coast ». (Somali), *Transactions of the Bombay Geographical Society* 1873-4, Vol. XIX reprinted in J.R.G.S. Vol XLII.
- « Journal of a Trip with Munzinger », *Transactions of the Bombay Geographical Society* 1873-4, Vol. XIX reprinted in J.R.G.S., Vol. XLI.
- Mookerji, Radhakumuda, *India Shipping, Bombay, etc.*, Longmans Green, 1912.
- Mordicai Epstein : *Early History of the Levant Company*.
- Moypenny and Buchle : *Life of Disraeli*.
- Munizinger, Werner : *Narrative of a journey through the A far Country*, « Journal of the Royal Geogr. Society, Vol. 39, 1869 ».
- Niebuhr, Karsten : *Description de l'Arabie*, trans. Minnier, Ferdinand-Luis, Amsterdam and Utrecht, S.J. Bualde, 1774.
- The Origin « Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772.
- Nouvelles Annales des Voyages, 1838, Vol. LXXVIII, Review of un voyage en Abyssinie by Combes and Tamisier, pp. 293 ff.
- Officer in the Queen's Army, « anonymous », *A Historical and Statistical Sketch of Aden in Arabia Felix*, Madras, Twigg, 1848.
- Oliver, Samuel Passifield, *Madagascar*, London, Macmillan, 1886, 2 vols.
- Parkyns, Mansfield, *Life in Abyssinia*, London, Murray, 1853, 2 vols.
- Pavic, Th. M., « La Mer Rouge et le Golfe Persique », *Revue de deux Mondes*, 1844.
- Philips, C.H. : *The East India Company (1784-1834)*.
- Panikkar, K.M. : *Asia and Western Dominance, A survey of Vasco da Gama Epock of Asian History, 1489 — 1945*, London, George Allen and Unwin Ltd., 1955.

Playfair, Captain Rebert Lambert :

- A memoir on the ancient reservoirs lately discovered and now in the course of restoration at Aden, Aden, Jail Press, 1857.
- A History of Arabia Felix or Yemen, «from the Commencement of the Christian Era to the present time, including an account of the British settlement of Aden», Bombay, Government Central Press, 1859, Selections from the Records of the Bombay Government. New Series Number XLIX.
- An Account of Aden, reprinted in the History of Arabia, Felix, Aden, Jail Press, 1859.

Niebuhr, Karsten : Description de l'Arabie, trans. Minnier, Ferdinand-Luis, Amsterdam and Utrecht, S. J., Bualde, 1774.

The Origin «Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772.

Nouvelles Annales des Voyages, 1838, Vol. LXXVIII, review of un voyage en Abyssinie by Combes and Tamisier, pp. 293 ff.

Officer in the Queen's Army, «anonymous, A Historical and Statistical Sketch of Aden in Arabia Felix, Madras, Twigg, 1848.

Oliver, Samuel Passfield, Madagascar, London, Macmillan, 1886, 2 vols.

Parkyns, Mansfield, Life in Abyssinia, London, Murray, 1853, 2 vols.

Pavic, Th. M., «La Mer Rouge et le Golfe Persique», Revue de deux Mondes, 1844.

Philips, C.H. : The East India Company (1784 — 1834).

Panikkar, K.M. : Asia and Western Dominance, A survey of Vasco da Gama Epoch of Asian History, 1489 — 1945, London, George Allen and Unwin Ltd., 1955.

Playfair, Captain Rebert Lambert :

- A memoir on the ancient reservoirs lately discovered and now in the course of restoration at Aden, Aden, Jail Press, 1857.
- A History of Arabia Felix or Yemen, «from the Commencement of the Christian Era to the present time, including an account of the British settlement of Aden», Bombay, Government Central Press, 1859, Selections from the Records of the Bombay Government New Series Number XLIX.

- An Account of Aden, reprinted in the History of Arabia Felix, Aden, Jail Press, 1859.
- Plowden, Walter Chichele (Plowden, Trevor C., editor), Travels in Abyssinia, and the Galla Country, London, Longmans, 1868.
- Poilet, J.B. : Les Missions Catholiques Françaises aux XIXème siècle, Paris, Librairie Armand Colin, N.D., Vol. II, Abyssinie, Inde, Indo-Chine, N. D., C. 1900.
- Prestage, Edgar : The Portuguese Pioneers, London, A. and C. Black Ltd., 1933.
- Rabbath, Edmond : Mer Rouge et Golfe d'Aqaba dans l'évolution du Droit International, Société Egyptienne de Droit International, Janvier, 1962. 1962.
- Rambaud, Alfred : La France Coloniale, Paris, Armand Colin, 1895, seventh ed.
- Rassam, Hormudz, Narrative of the British Mission to Theodore King of Abyssinia, London, Murray, 1869, 2 vols.
- Ravier, Theodore : L'Ethiopie et l'expansion européenne en Afrique Orientale.
- Rawlinson, H.G. : British Beginnings in Western India, 1579 — 1657.
- Reilly, Sir Bernard : Aden and the Yemen. Her Majesty's Stationary Office, London 1960.
- Rihani, Ameen :
 - Arabian Peak and Desert, Travels in Al Yemen, London, Constable and Co. Ltd. 1930.
 - Ibn Seoud of Arabia.
- Robinson, Arthur E. : « Egyptian-Abyssinian War 1874 — 6 », Journal of the African Society, 1927, Vol. XXVI.
- Rochet d'Heriencourt, Charles E.,
 - Voyage sur la Côte Orientale de la Mer Rouge, dans le Pays d'Aden et le Royaume de Shoa, Paris, Bertrand, 1841.
 - Second Voyage sur les Deux Rives de la Mer Rouge... Et le Royaume de Shoa, Paris, Bertrand, 1846.
- Ross, E. Denison : The Portuguese in India and Arabia between 1507 — 1517, 1517 — 1538. Journal of the Royal Asiatic Society, London

Rostovtzeff, Mekhail I., *Caravan Cities*, Oxford, Clarendon Press, 1932.

Ruppel, Eduard, *Riese In Abyssinien*, Frankfurt-an-Main, Scherber, 1838,
2 vols.

Russell, Stanislas : *Une Mission en Abyssinie et dans la Mer Rouge*, Plon,
Paris, 1884.

Sabry, Mohammed :

— *L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la Question d'Orient*,
1811-1849, Paris, Guenther, 1930.

— *L'Empire Egyptien sous Ismail 1863-1879*, Paris, Guenther, 1933.

Safwat, M.M., *Tunis and the Great Powers*, Alexandria, 1943.

Salt, Henry : *Voyage to Abyssinia and travels into the interior of that
country*. Rivington, London 1814.

Sammarco, Angelo, *Histoire de l'Egypte Moderne*, Tome III, « Règne du
Khédive Ismail », Le Caire, Société Royale de Géographie d'Egypte,
1937.

Sanoeau, Elaine, *Land of Prester John*, New York, Knopf, 1944.

Sanger, Richard H. : *The Arabian Peninsula*, Cornell Univ. Pr., New York,
1954, First Pub.

Sanguinetti, Joseph : *Pénétration européenne en Ethiopie*, 1885-1906. Mont-
pellier, 1907.

Schoff, Wilfred H., *Periplms of the Erythraean sea*. New York, Long-
mans Green, 1912.

Scott, Hugh, (Dr.) :

— *The Yemen in 1937-38*. Journal of the Royal Central Asian So-
ciety, Vol. 27, 1940.

— *In the High Yemen*, Murray, 1942.

Seifeddean I.N. : *England's Opposition to the Suez Canal Project*.

Serjeant, R.B. : *The Portuguese off the South Arabian Coast, Hadrami
Chronicles with Yemeni and European Accounts of Dutch Pirates off
Mocha in 17th Century*, Oxford, Clarendon Press, 1963.

Shepherd, A.F., *Campaign in Abyssinia*, Bombay, 1868.

- Shibeika, M. : British Policy in the Sudan 1882-1902, London 1952.
- Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879. Cairo 1938.
- Simoin, M.L. : La Presqu'île d'Aden et la politique anglaise dans les Mers Arabiques, Paris, J. Claye 1867.
- Stephens, H. Morse : Portugal, London, T. Fisher Unwin, 3 Edition, 1891.
- Stern, Henry A., «Journal of a trip to Sana», Jewish Intelligence, 1857, vol. XXIII, in Missionary intelligence section, April, May, and August, 1857.
- Wanderings among the Falashas in Abyssinia London, Wirthkerim, 1862.
 - Abyssinian Captives, Recent Intelligence, London, Privately printed, N.D. 1866.
 - Captive Missionary, London, Cassell, 1869.
- Stripling, G.W.F. : The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574, University of Illinois Press. Urbana, U.S.A.
- Touval, Saadia : Somali Nationalism, Ph. D. Thesis, Harward, 1963.
- Thremenheere, Major General C.W., Report on the Various Arab Tribes in the Neighbourhood of Aden, Calcutta, Foreign Department Press, 1872, Written by Captain W.F. Preideaux and incorporated in toto in Hunter and Sealey, Account of the Arab Tribes, Vide supra.
- Valentia, Lord (Later Mountnorris, Lord), Voyages and Travels to India, Ceylon, the Red Sea, Abyssinia and Egypt in the years 1802-1803-1804-1805-1806, London, Miller, 1809, 3 vols.
- Velay, Etienne : Les Rivalités Franco-Anglaises en Egypte 1876-1904.
- Vincent, William (trans. and ed.),
- Periplus of the Erythraean Sea, London, Cadell and Davies, 1800, 2 vols.
 - Commerce and Navigation of the Ancient in the Indian Ocean (translation of periplus Maris Erythraei), London, Cadell and Davies, 1807, 2 vols.
- Von Heuglim, Martin Theodore, Reise Nach Abessinien, Jena, Castenoble, 1868.

Walda Maryam, Alaga (trans. Mondon-Vidalhet, C.), *Chronique De Theodore II*, Paris, 1904, (The Complete work from 1853 — 1868).

Walda Maryam, Alaga, (trans. Weld-Blundell, H.), «History of King Theodore, «Journal of the African Society, Vol. VI., 1907 (Contains only latter part of the Chronicle from 1863 — 1868).

Ward, Barbara : *Italian Foreign Policy*. (Oxford pamphlets on World Affairs. No. 48). 1942.

Waterfield, Gordon : *Sultans of Aden*, John Murray, London 1968.

Wellested, Lieutenant J.R.

— *Travels to the City of the Caliphs, Etc.*, London, Colburn, 1840, 2 vols.

— *Travels in Arabia*, London, Murray, 1837, 2 vols.

Wilkins, Lieutenant H. St. C. : «Extracts from a Report on attempts made to supply Aden with water,» *Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society*, Vol. V, 1857.

Wilson, Arnold T. :

— *The Persian Gulf, an Historical sketch from the earliest times to the beginning of Twentieth Century*, London, George Allen and Unwin Ltd., Second Impression, 1945.

— *The Suez Canal*, London, 1939.

Wilson, J.H. : *Facts connected with the Origin and Progress of Steam Communication between India and England*, London 1850.

Woodward, E.L. : *History of England*.

Woodward, E.L., and Butler, Rohan eds.

: *Documents on British Foreign Policy, 1919 — 39*. 1st. ser vol. IV. 1919. London, H.M. Stationery Office, 1952.

Woolfe, Leonard : *Empire and Commerce in Africa*, New York 1920.

التوريات PERIODICALS

— *Allen's Indian Mail*, 1843 — 1860.

— *Asiatic Journal*, Vol. XXVIII, April, 1839.

— *Blackwoods Magazine*, Vol. LIII, April, 1843.

- Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Paris, 1908.
- Correspondance d'Orient, Revue Economique, Politique, Littéraire, Vol. I, 1911. 15/2/1911, 25/7/1916.
- The Illustrated London News, 1839.
- Journal of Indian History, II.
- Journal of the Royal Asiatic Society, Part I, January 1921.
- Journal of the Royal Geographical Society.
- Journal of the Royal Central Asian Society.
- The Middle East, A political and Economic Survey, 1958.
- The Middle East Journal, Vol. I, No. 2.
- The Pall Mall Gazette, London, 1864-1868.
- Revue du Monde Musulman, Mission du Maroc, Paris. Vol. IV, No. 1, Vol. IX, No. 9, vol. XXV, No. 12, 1906-1913.
- Survey of International Affairs : Royal Inst
Vol. I, 1925-1928.
- The Times, London, 1864 — 1868.

ENCYCLOPAEDIAS المعارف العامة

- The Encyclopaedia Britanica, 1960.
- The Encyclopaedia Americana, 1962.
- The Encyclopaedia of Islam.

خريطة
علاين ومنطقة البحار الأحمر
قيل الحرب العالمية الأولى

الجزيرة العربية

جبل

الاسودان

الخرطوم

النيل الأبيض
النيل الأزرق

مدينة خنك الاسودان

بحيرة روج لف

بحيرة البرق

البحر الهندي



المحتويات

الموضوع	الصفحة
- تصدير	٣
المقدمة : الملامح العامة للميزة لمنطقة البحر الأحمر وليناء عدن الهام	١٧
أولا - طبيعة البحر الأحمر كطريق ملاحى دولى هام	١٨
ثانيا - طبيعة عدن كميناء بحرى ممتاز على طريق البحر الأحمر	٢٣
الفصل الأول : الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر قبيل احتلال	
بريطانيا لعدن فى سنة ١٨٣٩	٣١
أولا - الغزو البرتغالى الاستعمارى لمنطقة البحر الأحمر	٣٤
ثانيا - تصدى الطاهريين والماليك لمواجهة الغزو البرتغالى لمنطقة البحر الأحمر	٣٧
ثالثا - تصدى العثمانيين لمواجهة الغزو البرتغالى لمنطقة البحر الأحمر	٤٨
رابعا - النشاط الاستعمارى الهولندى فى منطقة البحر الأحمر	٥٨
خامسا - بداية ظهور النشاط الاستعمارى البريطانى فى منطقة البحر الأحمر	٦٢
سادسا - بداية ظهور النشاط الاستعمارى الفرنسى فى منطقة البحر الأحمر	٧٠
سابعا - التنافس البريطانى الفرنسى فى منطقة البحر الأحمر	٧٣
ثامنا - تصدى بريطانيا لتحركات محمد على فى منطقة البحر الأحمر	٩٣
الفصل الثانى : سيطرة بريطانيا على عدن لرعاية مصالحها فى البحر الأحمر	
فى سنة ١٨٣٩	١٣١
أولا - دوافع البريطانيين المختلفة للسيطرة على عدن	١٣٣

الموضوع	الصفحة
ثانيا - التمهيد للسيطرة على عدن بالضغط السياسى والحربى ..	١٥٥
ثالثا - هجوم البريطانيين على عدن وسيطرتهم عليها بالقوة ..	١٨٤
الفصل الثالث : سياسة بريطانيا فى عدن والمنطقة المحيطة بها عقب	
الاحتلال (١٨٣٩ - ١٨٦٩)	١٩٩
اولا - سياسة البريطانيين لتدعيم سيطرتهم على عدن عقب احتلالها	٢٠١
ثانيا - الادارة البريطانية فى عدن والمشاكل التى واجهتها عقب	
الاحتلال	٢٠٦
ثالثا - الجهود البريطانية لتصفية النفوذ المصرى فى اليمن عقب	
احتلال عدن	٢١٤
رابعا - معالم السياسة البريطانية فى جنوب اليمن عقب احتلال عدن	٢٢٥
خامسا - الجهود العربية لاستعادة عدن من قبضة البريطانيين عقب	
احتلالها	٢٣٤
سادسا - تطور علاقة البريطانيين بسلطنة لحج وبالقبايل المجاورة	
لعدن عقب احتلالها	٢٤٦
الفصل الرابع : معالم السياسة البريطانية فى البحر الاحمر بعد احتلال	
عدن ١٨٣٩ - ١٨٦٩	٢٦٧
اولا - الأصول التاريخية لسيادة العثمانيين فى منطقة البحر الاحمر	٢٦٩
ثانيا - الأوضاع القائمة فى اليمن بعد جلاء المصريين عنه ١٨٤٠ -	
١٨٤٩	٢٧١
ثالثا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء حكم الشريف حسين فى	
تهامه ١٨٤٠ - ١٨٤٩	٢٧٩
رابعا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء الادارة العثمانية فى الحجاز	
وتهامه ١٨٤٩ - ١٨٦٩	٢٨٥
خامسا - موقف البريطانيين فى عدن ازاء نشاط العثمانيين	
والمصريين فى عسير ١٨٦٣ - ١٨٦٩	٢٩٥
سادسا - تطلع البريطانيين فى عدن لبسط نفوذهم على الساحل	
الأفريقى المواجه وعلى الجزر اليمنية ١٨٣٩ - ١٨٦٩	٣٠٥

الصفحة

الموضوع

٣٢٢	سابعا - موقف البريطانيين في عدن ازاء المنافسة الفرنسية في منطقة البحر الاحمر واثار ذلك على حقوق سيادة العثمانيين والمصريين والحكام المحليين في المنطقة ١٨٣٩ - ١٨٦٩ ..
٣٥٧	ثامنا - حملة البريطانيين على الحبشة ومدى استفادتهم من وجودهم في عدن ١٨٦٧ - ١٨٦٩
	الفصل الخامس : تطور السياسة البريطانية في عدن والبحر الاحمر بعد
٣٧١	فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
٣٧٧	اولا - موقف البريطانيين ازاء مشروع قناة السويس
٣٩٣	ثانيا - الاوضاع القائمة في عدن والمنطقة المحيطة بها في أعقاب فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
٤٠١	ثالثا - سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط العثماني في البحر الاحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
٤٢٨	رابعا - سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط المصري في البحر الاحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
٤٥٩	خامسا - سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط الفرنسي في البحر الاحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
٤٦٤	سادسا - سياسة البريطانيين في عدن ازاء النشاط الايطالي في البحر الاحمر وخليج عدن بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٨٨٢
	الفصل السادس : موقف البريطانيين في عدن ازاء التنافس الدولي في
٤٧٥	البحر الاحمر (١٨٨٢ - ١٩١٤)
٤٧٧	اولا - موقف البريطانيين في عدن ازاء المنافسة الفرنسية حول مصر وممتلكاتها في البحر الاحمر وخليج عدن ١٨٨٢ - ١٩١٤

الموضوع	الصفحة
ثانيا - موقف البريطانيين في عدن ازاء النشاط الايطالى في البحر الاحمر وخليج عدن ١٨٨٢ - ١٩١٤	٥١٢
ثالثا - موقف البريطانيين في عدن ازاء النشاط العثماني المنافس على الساحل الشرقى للبحر الاحمر ١٨٨٢ - ١٩١٤	٥٢٩
الفصل السابع : السياسة البريطانية في عدن والبحر الاحمر اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨	٥٥٩
اولا - سياسة البريطانيين في عدن والبحر الاحمر في مطلع الحرب العالمية الاولى	٥٦٢
ثانيا - موقف البريطانيين في عدن ازاء التحركات العسكرية المضادة لهم في منطقة البحر الاحمر اثناء الحرب العالمية الاولى	٥٨٢
ثالثا - سياسة البريطانيين في عدن والبحر الاحمر في نهاية الحرب العالمية الاولى	٦٥١
الملحق الاول : الهيكل التنظيمي لشركة الهند الشرقية البريطانية بما يوضح صلتها بعدن ومنطقة البحر الاحمر (١٦٠٠ - ١٨٥٨)	٦٦٧
الملحق الثانى : الهيكل التنظيمى لوزارة الهند البريطانية بما يوضح صلتها بعدن ومنطقة البحر الاحمر (١٨٥٨ - ١٩٣٧) ..	٦٦٨
الملحق الثالث : المقيمون السياسيون البريطانيون في عدن (١٨٣٩ - ١٩١٨)	٦٦٩
مصادر البحث : المخطوطة والوثائق والمؤلفات المنشورة والدوريات باللغة العربية واللغات الأجنبية	٦٧١
الخرائط :	
الخريطة الاولى : طبيعة ميناء عدن	
الخريطة الثانية : موقع عدن المتوسط بين السويس وبومباي ..	
الخريطة الثالثة : خليج عدن وجنوبى البحر الاحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر	
الخريطة الرابعة : عدن ومنطقة البحر الأحمر قبيل الحرب العالمية الاولى	

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٣٥٩٣

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٣٥٩ - x

يتناول هذا البحث أثر وجود البريطانيين في عدن على
سياستهم في منطقة البحر الأحمر منذ عام ١٨٣٩ - ١٩١٨ ،
أى منذ احتلالهم لعدن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ؛
ويعتبر هذا البحث حلقة من حلقات التاريخ اليمنى
والعرب الحديث والمعاصر . . وتاريخ البحر الأحمر بجانبه
الآسيوى والأفريقى . . كما يسلط الكاتب الأضواء على
الاستعمار الأوربى بوجه عام والاستعمار البريطانى بوجه
خاص فى هذه المنطقة .